





(فهرسة الجزء الثالث من حاشية رد المحتار على الدر المختار للاعلامه السيد محمد أمين المعروف بابن عابد بن)

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
٢	(كتاب العتق)	٦١	مطلب حلف لا يضاف حنث بالتعليق
٥	مطلب الفقهاء لا يعتبرون الاعراب		الافى مسائل
٧	مطلب في كتابات الاعتاق	٦٢	مطلب في عين الكافر
١١	مطلب في ملأ ذى الرحم المحرم	٦٣	مطلب في حكم الحلف بغيره تعالى
١٥	مطلب في حكم المتولين شاة وغيرها	٦٤	مطلب في معنى الانم
١٦	مطلب أهل الحرب كلهم أرقاء	٦٦	مطلب في الفرق بين السهم والنسيان
١٨	مطلب الشرف لا يثبت من جهة الام	٧٠	مطلب في القرآن
	الشريعة	٧١	مطلب تعدد الكفارة لعدد العيدين
١٨	مطلب يتصورها شئ رقيق والداء	٧٨	مطلب حروف القسم
	هاشيمان	٨٠	مطلب في الواسطه اللام والنون من
١٩	باب عتق البعض		جواب القسم
٢٤	مطلب في الفرق بين ان لم يدخل وبين	٨٢	مطلب كفارة العيدين
	ان لم يكن دخل	٨٥	مطلب استعملوا اللفظ ينبغي بمعنى يجب
٢٧	مطلب أم الولد لا قيمة لها اخلافا لها	٨٥	مطلب في تحريم الحلال
٣٢	باب الحلف بالعتق	٨٧	مطلب حلف لا يا كل معينا فا كل
٣٣	مطلب تحقيق مهم في يومئذ		بعضه
٣٥	باب العتق على جهل	٨٧	مطلب لا أذوق طعاما ولا شرابا حنث
٤١	باب التدبير		يا حده ما بخلاف لا أذوق طعاما
٤٣	مطلب في الوصية للعبد		وشربا
٤٤	مطلب في شرط واقف الكتب الرهن	٨٨	مطلب الجمع المضاف كالتذكر بخلاف
	بها		المعترف بال
٤٧	مطلب الكمال بن الهمام من أهل	٨٩	مطلب كل حل عليه حرام
	الترجيح	٨٩	مطلب تعارفوا الحرام يلزم في
٤٩	باب الاستيلاد		والطلاق يلزم في
٥١	مطلب في النكاح يجوز بيع أم الولد	٩١	مطلب في أحكام النذر
٥١	مطلب في قضاء القاضى بخلاف	٩٦	مطلب النذر غير المعلق لا يختص
	مذهبه		برزمان ومكان ودرهم وبقية
٥٤	مطلب خصومة الذي أشد من	٩٨	باب العيدين في الدخول والخروج
	خصومة السلم		والسكنى والائتمان والركوب وغير
٦٠	(كتاب الايمان)		ذلك

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
٩٨	مطلب الايمان مبنية على العرف	١٢٩	مطلب لا يا كل فا كفه
٩٩	مبحث مهم في تحقيق قولهم الايمان	١٣٠	مطلب حلف لا يا كل ملوى
	مبنية على الاقفاط لا على الاغراض	١٣٠	مطلب لا يا كل ادا ما اولاياندم
١٠٥	مطلب حلف لا يسكن الدار	١٣١	مطلب عرض عليه العيدين فقال نعم
١٠٦	مطلب ان لم يخرج فكذا فقيده أو منع	١٣٢	مطلب حلف لا يتفدى أو لا يتعنى
	حنث	١٣٢	مطلب قال ان اكلت أو شربت ونوى
١٠٧	مطلب حلف لا يسكن فلانا		معين لم يصح
١١٠	مطلب حلف لا يخرج الى مكة	١٣٥	مطلب نية تخصيص العام تعميلا
	وتحويها		لا قضاء اخلافا للشافع
١١٢	مطلب حلف لما يتبينه ان استطاع	١٣٥	مطلب اذا كان الحالف مظلوما بقي
١١٢	مطلب لا يخرج الى الاناذف		بقول المضاف
١١٤	مطلب لا يدخل دار فلان يراد به نسبة	١٣٦	مطلب النية للعائف لو بطلاق أو عتاق
	السكنى	١٣٦	مطلب حلف لا يشرب من دجلة فهو
١١٥	مطلب لا يضر قدمه في دار فلان		على الكرع
١١٥	مطلب في عين النور	١٣٧	مطلب تصور البر في الماء تقبل شريط
١١٧	مطلب ان ضرر ينفى ولم أضربك		انفق العيدين وبقائها
١١٨	مطلب لا يركب دابة فلان	١٣٨	مطلب حلف لا يشرب ماء هذا الكوز
١١٩	باب العيدين في الاكل والشرب واللبس		ولما فيه أو كان فيه ماء نصب
	والكلام	١٣٩	مطلب في قولهم الديون تقضى
١٢٠	مطلب في الفرق بين الاكل والشرب		بامثالها
	والذوق	١٤٠	مطلب حلف لا يصعدن السماء أو
١٢٠	مطلب حلف لا يا كل من هذه الخلقة		ليقابن الطير ذهابا
١٢٠	مطلب اذا تعدت الحقيقة أو وجد	١٤٠	مطلب يجوز تحصيل الصلوات
	عرف بخلافها تركت		وتحويل الاجزاء
١٢١	مطلب فيما لو وصل غصن شجرة باخرى	١٤١	مطلب حلف لا يكلمه
١٢٢	مطلب لا يكلم هذا الصبي	١٤٣	مطلب حلف لا يكلمه شبرا فهو من
١٢٤	مطلب حلف لا يا كل لما		حين حلقه
١٢٤	مطلب في اعتبار العرف العملى	١٤٣	مطلب مهم لا يكلمه اليوم ولا غدا ولا
	كالعرف اللفظي		بعد غد فهو ايمان ثلاثة
١٢٦	مطلب لا يا كل هذا البر	١٤٤	مطلب أنت طالق يوم اكلم فلانا فهو
١٢٧	مطلب لا يا كل خبرا		على الجديدين
١٢٨	مطلب لا يا كل طعاما	١٤٤	مطلب ان كنته الآن يعدم زيد



أوق	مطلب ان لم اضرب بك حتى يدخل الليل	١٥٩
مطلب لا أقول كذا مادام كذا	مطلب ان لم آتاك حتى اتغدى	١٥٩
مطلب لا أفارقك حتى تقضي حتى	مطلب لا أتفق الشرط بعد السكون	١٥٩
اليوم	سواء كان له أو عليه	
مطلب حلف لا يفارق في قهر منته	باب العيز في البيع والشراء والصوم	١٥٩
يحدث	والصلاة وغيرها	
مطلب حلف لا يكلم عبد فلان أو	مطلب حلف لا يتزوج	١٦٢
عرسه ثم زالت الاضحية يبيع أو	مطلب حلف لا يزوج	١٦٢
طلاق	مطلب في العقود التي لا بد من اضافتها	١٦٤
مطلب لا كاه الحيز أو حينا	الى الموكل	
مطلب لا كلمه غرة الشهر أو رأس	مطلب قال ان بعته أو ابتعته فهو حر	١٦٧
الشهر	فقهه بالخيار لنفسه متى	
مطلب في المسائل التي توقف فيها	مطلب اذا دخلت أداة الشرط على	١٦٩
الامام	كان تبقى على معنى المضي	
مطلب الجمع لا يستعمل لو احدى الاق	مطلب قالت له تزوجت على فقال كل	١٧٠
مسائل	امرأتي طالق طلقت الخلقه	
مطلب تحقيق مضمون في القسري بين	مطلب النكحة تدخل تحت النكحة	١٧١
لا كام عبيد فلان أو زوجته أو الفساء	والعرقه لا تدخل	
اونساء	مطلب قال على المشي الى بيت الله	١٧٢
باب العيز في الطلاق والعناق	تعالى أو الكعبة	
مطلب أول عبد اشترى به حر	مطلب ان لم أجد العام فانت حر فتهدا	١٧٢
مطلب ان ولدت فانت كذا حنت	بغيره بالكوفة لم يعتق	
بالميت بخلاف فهو حر	مطلب شهادة النفي لا تقبل الا في	١٧٢
مطلب كل عبد بشرني بكذا حر	الشروط	
مطلب النية اذا قارنت على العتق مع	مطلب حلف لا يصوم حنت بصوم ساعة	١٧٣
التكفير	مطلب حلف لا يصلي حنت بركعة	١٧٤
مطلب ان تسربت أمة فهي حرة	مطلب حلف لا يؤم أحدا	١٧٥
مطلب كل مولود لي حر	مطلب حلف لا يبيع	١٧٦
مطلب لا كام هذا الرجل أو هذا وهذا	مطلب ان ابست من مغزولك فهو	١٧٧
مطلب في استعمال حتى للقبابة	هذي	
والسبية والعطف	مطلب ان لم اخبر فلا نحق يضربك	١٧٧
مطلب ان لم اخبر فلا نحق يضربك	مطلب في معنى الهدى	

١٧٧	مطلب في الفرق بين تعيين المكان	١٨٩
في الهدى دون النذر	مطلب قال كذا امرأته تدخل في	
١٧٨	مطلب حلف لا يابس حايا	١٩٠
١٧٨	مطلب حلف لا يجاس على الارض	١٩٠
أولا ينجم على هذا القرائن أو هذا	مطلب قال لغيره والله لئن علمت كذا فهو	١٩٠
السرير	حالف	
١٧٩	باب العيز في الضرب والقتل وغير ذلك	١٩٠
١٨٠	مطلب ترد الحياة الى الميت بقدر	١٩١
ما يحس بالالم	مطلب قال لئن علمت كذا فقال نعم	١٩١
١٨٠	مطلب في سماع الميت الكلام	١٩١
١٨٢	مطلب الشهر وما فوقه بعيد	١٩١
١٨٢	مطلب امة قضيت دينه فقتلته بغير حجة	١٩٣
أو زوجه أو ستوفة	مطلب القربة تسقط الحد قبل ثبوته	١٩٣
١٨٣	مطلب المسائل الخمس التي جملوا	١٩٤
الزيف فيها كالحياد	مطلب الزنا يوجب الحد	١٩٤
١٨٣	مطلب لا قضى مائة اليوم	
١٨٥	مطلب لا يقبض دينه درهم ما دون	٢٠٣
درهم	مطلب شرائط الاحصان	٢٠٥
١٨٥	مطلب حلف لا يباخ ذمالة على فلان	٢٠٧
الاجلة	باب الوطء الذي يوجب الحد والذي	
١٨٥	مطلب ان اتفقت هذا المال الا على	٢٠٧
اهل ان فكذا فانفق بعضه لا يحنت	مطلب في بيان شبهة المحل	٢٠٩
١٨٥	مطلب حلف لا يشكوه الا من حاتم	٢١٠
السياسة ولم يشكوه الا من حاتم	مطلب الحكم المسد كور في بابه اولي	
١٨٦	مطلب حلف لا يفعل كذا تركه على	٢١١
الابد	مطلب في بيان شبهة العقد	٢١٢
١٨٦	مطلب حلف لا يفعل بركعة	٢١٣
١٨٦	مطلب حلفه واللعنة بكل داعر	٢١٤
١٨٨	مطلب - قف لي بينه فوجب له فلم يقبل	٢١٤
بتر بخلاف البيع ونحوه	مطلب في وطء الدبر	٢١٤
١٨٨	مطلب حلف لا يشم ريحانا	٢١٤
١٨٨	مطلب - قف لا يتزوج فزوجه فضولي	٢١٥
	مطلب لا تكون الواطئة في الحنة	



مصحفة	مصحفة
٢١٨ باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها	٣٠٠ مطلب في فضل الجهاد
٢٢٢ مطلب المواضع التي يحل فيها النظر الى عورة الاجنبي	٣٠٠ مطلب المواظبة على فرائض الصلاة في اوقاتها افضل من الجهاد
٢٢٣ باب حد الشرب	٣٠٠ مطلب في تكفير الزهارة مظالم العباد
٢٢٤ مطلب في نجاسة العرق ووجوب الحد بشربه	٣٠٠ مطلب فيمن يريد الجهاد مع الغنية
٢٢٨ مطلب في البيخ والافيون والحشيشة	٣٠١ مطلب في الرباط وفضله
٢٣٠ باب حد القذف	٣٠١ مطلب في بيان من يجري عليه الاجر بعد الموت
٢٣٦ مطلب في الشرف من الام	٣٠٢ مطلب الرابطة لا يمتل في القبر كالتهديد
٢٣٩ مطلب هل للقاضي العفو عن التعزير	٣٠٣ مطلب في الفرق بين فرض التعزير وفرض الكفاية
٢٤٢ مطلب لا تسمع البيعة مع الاقرار الا في سبع	٣٠٤ مطلب طاعة الوالدين فرض عين
٢٤٤ باب التعزير	٣٠٦ مطلب اذا علم انه يقتل يجوز له ان يقاتل بشرط ان ينكح فيهم والا فلا بخلاف الامر بالمعروف
٢٤٦ مطلب في التعزير باخذ المال	٣٠٨ مطلب في ان الكفار مخاطبون
٢٤٧ مطلب يكون التعزير بالقتل	٣٠٩ مطلب انظر فيمن يستعمل في المندوب وغيره عند المتقدمين
٢٥١ مطلب التعزير قد يكون بدون معصية	٣١٠ مطلب في بيان نسخ المثل
٢٥٢ مطلب في الجرح المجرى	٣١٣ بحث الامان
٢٥٧ مطلب فيما لو شتم رجلا باقفا متعدي	٣١٤ مطلب لو قال على اولادى في دخول اولاد البنات روايتان
٢٥٩ مطلب في تعزير المتهم	٣١٤ مطلب لو قال على اولادى اولادى يدخل اولاد البنات
٢٦٣ مطلب فيما اذا رخص الى غير مذهبه	٣١٤ مطلب في دخول اولاد البنات في الذرية روايتان
٢٦٣ مطلب العاصي لا مذهب له	٣١٥ باب المقيم وقدمته
٢٦٥ (كتاب المرقاة)	٣١٥ مطلب بيان معنى الغنية والفقير
٢٧٠ مطلب ترجع عصام بن يوسف	٣١٨ مطلب في تسعة الغنية
٢٧٠ مطلب في جواز ضرب السارق حتى يفر	٣٢٠ مطلب في ان معلوم المصحق من الوقت هل يورث
٢٧١ مطلب في ضمان الساعي	
٢٧٧ مطلب في اخذ الدائن من مال مديونه من خلاف جنسه	
٢٧٧ مطلب يعذر بالعمل بذهب الغير عند الضرورة	
٢٨٥ باب كيفية القطع واثباته	
٢٩٢ باب قطع الطريق	
٢٩٩ (كتاب الجهاد)	

مصحفة	مصحفة
٢٤٥ مطلب ما يؤخذ من النصارى زوار بيت المقدس لا يجوز	٣٢٣ فصل في كيفية القسمة
٢٤٥ مطلب مهم فيما يقوله التجار من دفع ما يسمى سوكرة وتضمين الحربى ما هلك في المركب	٣٢٣ مطلب مخالفة الامير حرام
٢٤٨ مطلب مهم العصى يتبع احد ابويه	٣٢٥ مطلب في الاستعانة بمشرك
في الاسلام وان كان يعقل ما لم يبلغ وخلافه خطأ	٣٢٥ مطلب في قسمة الخمس
٣٤٩ مطلب فيما يصير به دار الاسلام دار حرب وبالعكس	٣٢٧ مطلب في ارساليه صلى الله عليه وسلم باقية بعد موته
٣٥٠ باب العشر والخراج والجزية	٣٢٨ مطلب في التثقيب
٣٥٢ مطلب في ان ارض العراق والشام ومصر غنوة خراجية مملوكة لاهلها	٣٢٩ مطلب الاقباس من القرآن جائز عندنا
٣٥٣ مطلب في جواز بيع الاراضى العبرية والشامية	٣٢٩ مطلب في قواهم اسم الفاعل حقيقة في الحال
٣٥٣ مطلب اراضى المملوك والحدوز لاعثمة ولا خراجية	٣٣٠ مطلب كسرة لاباس قد تستعمل في المندوب
٣٥٣ مطلب لاثني على زواج الاراضى السطانية من عشر او خراج سوى الاجرة	٣٣٢ مطلب مهم في التثقيب العام بالكل او بقدومه
٣٥٤ مطلب لاثني على الفلاح لو عطلها ولو تركها لا يجبر عليها	٣٣٤ مطلب في حكم الغنية المأخوذة بلا قسمة وزمات
٣٥٤ مطلب القول لذي اليد ان الارض ملكه وان كانت خراجية	٣٣٥ مطلب في وطئ السراري في زمات
٣٥٤ مطلب ليس للامام ان يخرج شيئا من يد احد الا بحق ثابت معروف	٣٣٥ مطلب فيمن له حق في بيت المال وظفر بشئ من بيت المال
٣٥٥ مطلب فيما وقع من المثل الظاهر في جبر من ارادته انتزاع العقارات من ملاكها لبيت المال	٣٣٦ باب استيلاء الكفار
٣٥٦ مطلب في بيع السلطان وشرائه اراضى بيت المال	٣٣٦ مطلب فيما لو باع الحربى ولده
	٣٣٦ مطلب يلحق بدار الحرب المفازة والبحر الملح
	٣٣٧ مطلب في ان الاصل في الاشياء الاباحة
	٣٣٩ مطلب في قواهم ان اهل الحرب ارتقا
	٣٤٠ مطلب اذا شربى المستامن عبدا زميا يجبر على بيعه
	٣٤١ باب المستامن
	٣٤٣ فصل في استئمان الكافر
	٣٤٤ مطلب في احكام المستامن قبل ان

مطلب سوكرة  
يعنى سكر



مطبوعة	مطبوعة
٣٥٧ مطب في وقف الاراضي التي لبيت المال ومراعاة شروط الوافق	٣٧٥ احداث الكنائس فيها
٣٥٧ مطب اوقاف الملوك والامراء لايراعى شرطها	٣٧٥ مطب لو اختلفنا معهم في أنهم اصلحية أو عنوية فان وجد أثر والترك بايديهم
٣٥٨ مطب على ما وقع لسلطان برقوق من ارادته نقض اوقاف بيت المال	٣٧٥ مطب اذا هدمت الكنيسة ولو بغير رجه لايجوز اعادةها
٣٥٩ مطب في خراج المقامعة	٣٧٥ مطب ليس المراد من اعادة المنهدم أنه جائز تأمرهم به بل المراد تركهم وما يدينون
٣٦٠ مطب لايجوز خراج الموظف الى خراج المقامعة وبالعكس	٣٧٥ مطب لم يكن من العصابة صلح مع اليهود
٣٦١ مطب لايلزم جميع خراج المقامعة اذا لم تطل لكثرة المظالم	٣٧٦ مطب مهم حادثة الفتوى في أخذ النصراني كنيسة مهجورة لليهود
٣٦٤ مطب فيما لو هزم المال عن زراعة الارض الخراجية	٣٧٦ مطب فيما ائتم به بعض المنهجرين في زماننا
٣٦٥ مطب لو حصل الفلاح من قرية لايجبر على العود	٣٧٧ مطب في كيفية اعادة المنهدم من الكنائس
٣٦٦ مطب في أحكام الاقطاع من بيت المال	٣٧٧ مطب في تمييز أهل النعمة في اللبس
٣٦٧ مطب في اجارة الجندي ما قطع له الانعام	٣٨٠ مطب في سكنى أهل الذمة مع المسلمين في المهر
٣٦٧ مطب في بطلان التعاقب بموت المعلق	٣٨١ مطب في منعهم عن التعلل في البناء على المسلمين
٣٦٧ مطب في صحة تعليق التقرير في الوظائف	٣٨٢ مطب فيما يفتقض به عهد الذي وما لا يفتقض
٣٦٨ (فصل في الجزية)	٣٨٤ مطب في حكم سب الذي النبي صلى الله عليه وسلم
٣٧١ مطب الزنديق اذا أخذ قبل التوبة يقتل ولا تؤخذ منه الجزية	٣٨٧ مطب في مصارف بيت المال
٣٧٤ مطب في أحكام الكنائس والبيع	٣٨٨ مطب من له استحقاق في بيت المال يعطى ولده بعده
٣٧٤ مطب لايجوز احداث كنيسة في القرى ومن أفدى بالجواز فهو محظى ويحجر عليه	٣٨٨ مطب من له وظيفة توجبه لولده من بعده
٣٧٤ مطب تمهد الكنائس من جزيرة العرب ولا يمكنون من سكناها	٣٨٨ مطب بحقيق مهم في توجيه الوظائف

مطبوعة	مطبوعة
٣٩٠ مطب فيما اذا مات المؤمن أو الامام قبل أخذ رظيفتهما	٤١١ مطب حكم الدروز والتمناضنة والنصيرية والاممانيية
٣٩١ (باب المرتد)	٤١٢ مطب جولة من لا تقبل توبته
٣٩٢ مطب في منكر الاجماع	٤١٣ مطب جولة من لا يقتل بالارتد
٣٩٣ مطب ما يشهد في انه لا يحكم بها	٤١٨ مطب المعصية تبقى بعد الردة
٣٩٥ مطب في أن الكفار خمسة أمماف وما يشترط في اسلامهم	٤١٨ مطب لو ناب المرتد هل هوود حسنة
٣٩٧ محبت في اشتراط التبري مع الايمان بالشهادتين	٤٢٣ مطب في رد الصبي واسلامه
٣٩٨ مطب الاسلام يكون بالانكاح كاصالة بجماعة	٤٢٤ مطب هل يجب على الصبي الايمان
٣٩٩ مطب في حكم من شتم دين مسلم	٤٢٤ مطب في معصية في درویشان
٣٩٩ مطب توبة اليأس مقبولة دون ايمان اليأس	٤٢٥ مطب في محفل الرقص
٤٠٠ مطب اجماعوا على كفر فرعون	٤٢٥ مطب في كرامات الاولياء
٤٠٠ مطب في استثناء قوم يونس	٤٢٦ باب البقاة
٤٠٠ مطب في احياء ابوي النبي صلى الله عليه وسلم من موتهم ما	٤٢٧ مطب في اتباع محمد الوهاب الخوارج في زماننا
٤٠٠ مطب مهم في حكم سب الانبياء	٤٢٨ مطب في عدم تكفير الخوارج وأهل البدع
٤٠٤ مطب مهم في حكم سب الشيخين	٤٢٨ مطب لاعتبر بغيره في الفتاوى به في المجهدين
٤٠٦ مطب في حال الشيخ الاكبر سيدي محي الدين بن عربي نعمنا الله تعالى به	٤٢٨ مطب الامام بصيرا مايا ابابايعنة أو بالاختلاف من قبله
٤٠٨ مطب في احرار الزنديق	٤٢٨ مطب فيما يستحق به الخلافة العزل
٤٠٩ مطب في افرق بين الزنديق والمنافق والاهري والمهر	٤٢٩ مطب في رجوب طاعة الامام
٤١٠ مطب في السكاهن والعراف	٤٣٢ مطب في كرامة يبيع ما تقوم المعصية بعينه
٤١٠ مطب في دعوى علم الغيب	٤٣٣ (كتاب القبط)
٤١١ مطب في أهل الاهواء اذا ظهرت بدعتهم	٤٣٤ مطب في قولهم اغرم بالغنم
	٤٣٨ (كتاب القطة)
	٤٤٦ مطب فيمن عليه ديون ومظالم جهل اربابها



مطلب	مطلب
٤٤٦ مطلب فيمن مات في سفره فباع رقيقه	٤٧٣ مطلب في دعوى الشريك أنه أدى
مناعه	الغن من ماله
٤٤٦ مطلب فيمن وجد حطبا في نهر أو وجد	٤٧٣ مطلب ادعى الشراء لنفسه
جوزا أو كثرى	٤٧٤ مطلب فيما يطل الشريك
٤٤٧ مطلب التي شيئا قال من أخذه فهو له	٤٧٤ مطلب اشتق كاعلى أن ما اشترى من
٤٤٧ مطلب له الأخذ من ثمار السكر في	تجارة فهو يذ
العرس	٤٧٦ مطلب بئلا لا يذنه بذن شريكه
٤٤٧ مطلب وجد دراهم في الجدار أو	٤٧٨ مطلب اقربقة دار أربح ثم ادعى
استيفه في بد صرة	الخطأ
٤٤٧ مطلب أخذ من مائة أوجارها	٤٧٨ مطلب في قبول قوله دفعه المال بعد
٤٤٨ مطلب سرق مكيه ووجد له مثله أو	موت الشريك أو الموكل
دونه	٤٧٩ مطلب فيما لو ادعى على شريكه خيانة
٤٤٨ (كتاب الآتي)	مهمة
٤٥٣ (كتاب المفقود)	٤٧٩ مطلب في شركة لتقبل
٤٥٥ مطلب قضاء القاضي ثلاثة أقسام	٤٨١ مطلب شركة الوجوه
٤٥٦ مطلب في الافتاء بذهب مات في	٤٨٢ فصل في الشركة القائمة
زوجة المفقود	٤٨٣ مطلب اجرة ما في أو واحد أو اثنين
٤٥٩ (كتاب الشركة)	ولا يعلم التفات فهو بينهما بالروية
٤٦٠ مطلب الحق أن الدين بئلا	٤٨٣ مطلب يرجع القياس
٤٦١ مطلب مهم في بيع الحصص الشائعة	٤٨٧ مطلب إذا قال الشريك استقرضت
من البناء أو الفراس	الافاقا قول له أن المال بيد
٤٦٥ مطلب شركة العقد	٤٨٨ مطلب دفع الفاء على أن نصفه قرض
٤٦٥ مطلب اشتراط الرجوع متفاوتا صحيح	ونصفه مضاربة أو شركة
بجلاف اشتراط المبررات	٤٨٩ مطلب مهم فيما إذا امتنع الشريك
٤٦٥ مطلب في شركة المقارضة	من العمارة والافتاق في المشترك
٤٦٧ مطلب فيما يقع كثير في الفلاحين	٤٩١ مطلب في الحائط إذا خرب وطالب أحد
مورثة شركة مقارضة	الشريك بكنيسة أو عمارة
٤٧٠ مطلب لاتصح الشركة بئلا غائب	٤٩٣ (كتاب الوقف)
٤٧٠ مطلب في شركة أعتان	٤٩٤ مطلب لو وقف على الأغنياء وحدهم
٤٧١ مطلب في توقيت الشريك روايتان	لم يجز
٤٧١ مطلب في تحقيق حكم التفاضل في	٤٩٦ مطلب قد يثبت الوقف بانضروية
الرج	٤٩٨ مطلب في وقف المرتد والكافر

مطلب	مطلب
٤٩٩ مطلب شرائط الواقف معتمدة إذا	٥١٦ مطلب في وقف المشاع المأضي به
لم يتخالف الشرع	٥١٦ مطلب مهم إذا حكم الحنفى بما ذهب
٥٠١ مطلب في وقف المريض	اليه أبو يوسف أو غيره لم يكن حاكما
٥٠٣ مطلب شروط الوقف على قوله ما	بجلاف مذهبه
٥٠٤ مطلب في الكلام على اشتراط	٥١٦ مطلب مهم إذا كان في وقف المنقول
التأيد	على النفس
٥٠٥ مطلب مهم فرق أبو يوسف وبين قوله	٥١٧ مطلب فيما إذا كان في المصلحة
موقوفه وقوله وقوفه على فلان	قولان مصداق
٥٠٥ مطلب التأيد بمعنى شرط أو إيقاعا	٥١٧ مطلب في وقف المنقول قصدا
٥٠٧ مطلب في شرط واقف الكتاب	٥١٧ مطلب في وقف الدراهم والدنانير
أن لا يمارس البرهن	٥١٨ مطلب في التعامل والعرف
٥٠٨ مطلب سكن دار ثم ظهر أنم أو وقف	٥١٩ مطلب متى ذكر الوقف مصر فالأيد
يلزمه اجرة ما سكن	أن يكون فيهم تنصيب على الحاجة
٥٠٨ مطلب في التمايز في أرض الوقف	٥١٩ مطلب في حكم الوقف على طلبة
بين المستحقين	العلم
٥٠٨ مطلب فيما إذا ضاقت الدار على	٥١٩ مطلب في نقل كذب الوقف من
المستحقين	محلها
٥٠٩ مطلب في قسمة الواقف مع شريكه	٥٢٠ مطلب يبدأ من غلة الوقف بعمارة
٥٠٩ مطلب قائم وجمع قسمة الوقف في	٥٢٠ مطلب دفع المرحمة لدم على
أرض واحدة جاز	الدفع للمستحقين
٥٠٩ مطلب لو كان في القسمة فضل	٥٢٠ مطلب كون النعم بغير الغلة أن
دراهم من الواقف صح لأم من	لم يكن الخراب يصنع أحد
الشريك	٥٢٠ مطلب عمارة الوقف على الصفة
٥٠٩ مطلب إذا وقف كل نصف على حدة	التي وقفه
صارا وقفين	٥٢٠ مطلب يبدأ بعد العمارة بما هو
٥١٠ مطلب في أحكام المسجد	أقرب إليها
٥١٣ مطلب فيما لو خرب المسجد أو غيره	٥٢١ مطلب في قطع الجهات لأجل
٥١٣ مطلب في نقل أنقاض المسجد	العمارة
وشحوه	٥٢٥ مطلب فيمن لم يدرس له دم وجود
٥١٥ مطلب في وقف المنقول تبعاً للعقار	الطلبة
٥١٥ مطلب لا يشترط التعدي في وقف	٥٢٥ مطلب في إحقاق القاضي والمدرس
العقار	الوظيفة في يوم البطالة



مطبوعة	مطبوعة
٥٢٦ مطاب في عمارته من له السكنى	٥٢٤ مطاب الناظر المشروط له التقرير
٥٢٦ مطاب من له السكنى لا يملك	مقدم على القاضي
الاستغلال واختلاف في حكمه	٥٢٥ مطاب للمفروض له الرجوع بمال
٥٢٦ مطاب فيما لو أجز من له السكنى	الشراغ
٥٢٧ مطاب لا يملك القاضي التصرف	٥٣٥ مطاب في اشتراط الغلة لنفسه
في الوقف مع وجود ناظر ولو من قبله	٥٣٥ مطاب في الوقف على نفس
٥٢٧ مطاب من له الاستغلال لا يملك	الوقف
السكنى وبالعكس	٥٣٥ مطاب في استبدال الوقف
٥٢٧ مطاب وقف الدار عند الاطلاق	وشروطه
يحمل على الاستغلال لأعلى السكنى	٥٣٦ مطاب في اشتراط الادخال
٥٢٨ مطاب في الوقف اذا خرب ولم يمكن	والاخراج
عمارة	٥٣٧ مطاب في شروط الاستبدال
٥٣٠ مطاب في جعل ثمن من المسجد	٥٣٨ مطاب يجوز مخالفة شرط الوقف
طريقا	في مسائل
٥٣١ مطاب في اشتراط الوقف الولاية	٥٣٨ مطاب لا يستبدل العامر الا في
لنفسه	أربع
٥٣١ مطاب في ترجحة هلال الرأي	٥٣٩ مطاب في وقف البناء بدون أرض
البصري	٥٤٠ مطاب مناظرة ابن الشحنة مع
٥٣١ مطاب بانتم بتولية الخائن	شيخه العلامة فاسم في وقف البناء
٥٣٢ مطاب فيما يملكه الناظر	٥٤١ مطاب في وقف الكرك دار
٥٣٢ مطاب في شروط المتولي	والكدك
٥٣٢ مطاب مهم في توبة العبي	٥٤١ مطاب في زيادة اجرة الارض
٥٣٣ مطاب فيما شاع في زمات من تفويض	المحكمة
نظر الاوقاف للصغير	٥٤١ مطاب في استبقاء العماره بعد
٥٣٣ مطاب في عزل الناظر	فراغ مدة الاجارة باجر المثل
٥٣٤ مطاب لا يصح عزل صاحب وظيفة	٥٤٣ مطاب مهم في وقف الاقطاعات
بلا جنة أو عدم أهلية	٥٤٣ مطاب في أوقاف الملوك والامراء
٥٣٤ مطاب في النزول عن الوظائف	٥٤٤ مطاب في اطلاق القاضي بيع
٥٣٤ مطاب لا يبعد الفراغ من تقرير	الوقف للوقوف أو لواثره
القاضي في الوظيفة	٥٤٥ مطاب بيع الوقف باطل لا فاسد
٥٣٤ مطاب لو قرر القاضي رجلا ثم قرر	٥٤٥ مطاب في الوقف اذا انقطع ثبوته
السلطان آخر فاعلم الاول	٥٤٥ مطاب الوقف في مرض المورث

مطبوعة	مطبوعة
٥٤٦ مطاب في وقف الراهن والمريض	٥٤٦ مطاب في وقف الراهن والمريض
المدينون	٥٤٨ مطاب في وقف المرنه
٥٤٨ مطاب في وقف المرنه	٥٤٨ فاسد ايراضي شرط الوقف في
٥٥٩ مطاب في حكم لوقف القديم الجوهولة	اجارته
شرايطه ومصارفه	٥٤٩ مطاب أرض البتيم وأرض بيت
٥٥٩ مطاب أحضره مكافيه خطوط	المال في حكم أرض الوقف
العدول والقضاء لا يتضي به	٥٥٠ مطاب في الاجارة الطويلة به بقود
٥٥٩ مطاب لا يعتمد على الخط الا في	٥٥٠ مطاب في لزوم الاجارة المضافة
مسائل	تصحيحان
٥٥٩ مطاب في البراءة السلطانية	٥٥٠ مطاب لا يصح ايجار الوقف باطل
والدفاتر الخاطانية	من اجرة المثل الاعن ضرورة
٥٦٠ مطاب فمن ينتصب خصما عن غيره	٥٥٠ مطاب في استحقاق الدار المرسدة
٥٦١ مطاب في انتصاب بعض الورثة خصما	بدون اجرة المثل
عن الكل	٥٥١ مطاب ليس للناظر الاقالة
٥٦٢ مطاب بعض المستحقين ينتصب	٥٥١ مطاب فيما لو زاد اجر المثل بعد
خصما عن الكل	العقد زيادة فاحشة
٥٦٢ مطاب اشترى بمال الوقف دارا	٥٥٢ مطاب مهم في معنى قوله
لوقف يجوز بيعها	المشترى الاول أرى
٥٦٢ مطاب في الامام والمزني اذا مات	٥٥٣ مطاب الموقوف عليه لا يملك
في أثناء السنة	الاجارة
٥٦٢ مطاب اذا مات المدرس ونحوه يعطى	٥٥٣ مطاب في دعوى الموقوف عليه
بقدر ما ياتر بخلاف الوقف على	٥٥٣ مطاب اذا كان الوقف على معين
الذرية	٥٥٣ مطاب يجوز ان يكون هو المتولي
٥٦٣ مطاب اذا مات من له ثمن من الصر	٥٥٤ مطاب في ايجار الموقوف عليه اذا
والحب يستحق نصيبه	كان معين
٥٦٣ مطاب فيما اذا قبض المعلوم وغاب	٥٥٤ مطاب اذا اجر المتولي بفن فاحش
قبل تمام السنة	كان خيانة
٥٦٣ مطاب في الغيبة التي يستحق بها	٥٥٥ مطاب سكن المشتري دار الوقف
العزل عن الوظيفة وما لا يستحق	٥٥٥ مطاب المواضع التي تقبل فيها
٥٦٤ مطاب مهم في الاستفاضة في	الشهادة حجة بلا دعوى
الوظائف	٥٥٧ مطاب في دعوى الوقف بلا بيان
٥٦٥ مطاب فيما اذا شرط المعلوم لباشر	



صفحة	صفحة
٥٦٦	٥٧١
الامامة لا يفتحق المستتب	مطلب في عزل الوافد مدرس
مطلب فيما اذا اجر وايد كرجه	وامام وعزل الناظر نفسه
تولته	٥٧٢
٥٦٦	مطلب من دعي في نقض ماتم من جهته
مطلب ولاية نصب القسيم الى الوافد	فسميه مردود عليه الا في تسع مسائل
ثم لوصيه ثم للقاضي	٥٧٢
٥٦٦	مطلب باع عقارا ثم ادعى انه وقف
مطلب الافضل في زما تانصب المتولي	٥٧٣
بلا اعلام القاضي وكذا وصي اليتيم	مطلب في الوقف المنقطع مع الاول
٥٦٦	والمنقطع الوسيط
مطلب الوصي بصير متوليا بلا نص	٥٧٤
٥٦٧	مطلب وقف يتنازل الى عتيقه فلان
مطلب نصب متوليا ثم آخراته تركا	والباقي على عتقائه هل يدخل
٥٦٧	فلان معهم
مطلب التولية خارجة عن حكم	٥٧٤
سائر الشرائط لان له فيها التقدير	مطلب وقف النصف على ابنه زيد
بلا شرط بخلاف باقي الشرائط	والنصف على امراته ثم على اولاده
٥١٧	يدخل زيد فيهم
مطلب طالب التولية لا يولى	٥٧٥
٥٦٧	مطلب انما اجر دار انفسها اشجار
مطلب ولاية القاضي متأخرة عن	٥٧٥
الشروط له ووصيه	مطلب في قولهم شرط الواقف كنص
٥٦٨	الشارع
مطلب المراد قاضي القضا في كل	٥٧٥
موضع ذكره القاضى في امور	مطلب بيان مفهوم المخالفة
الاقواق	٥٧٥
٥٦٨	مطلب مفهوم التصنيف بحجة
مطلب نائب القاضي لا يملك ابطال	٥٧٦
الوقف	مطلب لا يعتد به الماهوم في الوقف
٥٦٨	مطلب الماهوم معتبر في عرف الناس
مطلب لا يجعل الناظر من الاجانب	والاعمال والاعلييات
عن الواقف	٥٧٦
٥٦٩	مطلب الجوامع في الاوقاف
مطلب اذا قبل الاجنبي الناظر بحجنا	٥٧٧
فلا قاضي نصبه	مطلب فيما لو مات المدرس او عزل
٥٦٩	قبل بحجي القلة
مطلب لا ناظر ان يوكل غيره	٥٧٧
٥٧٠	مطلب ليس للقاضي ان يقر روظيفة
مطلب في الفرق بين تفويض الناظر	في الوقف الا الناظر
النظر في صفة ورين فراغه عنه	٥٧٨
٥٧٠	مطلب المراد من العشر للمتولي اجر
مطلب شرط الواقف الناظر ابد الله	المثل
ثم لا يلبس الله به الله ان يفوض	٥٧٨
لرجل آخر	مطلب في زيادة القاضي في معلوم
٥٧٠	الامام
مطلب لا واقف عزل الناظر	٥٧٨
٥٧١	مطلب لا طان مخالفة الشرط اذا
مطلب فيمن باع دارا ثم ادعى انه واقف	كان الوقف من بيت المال

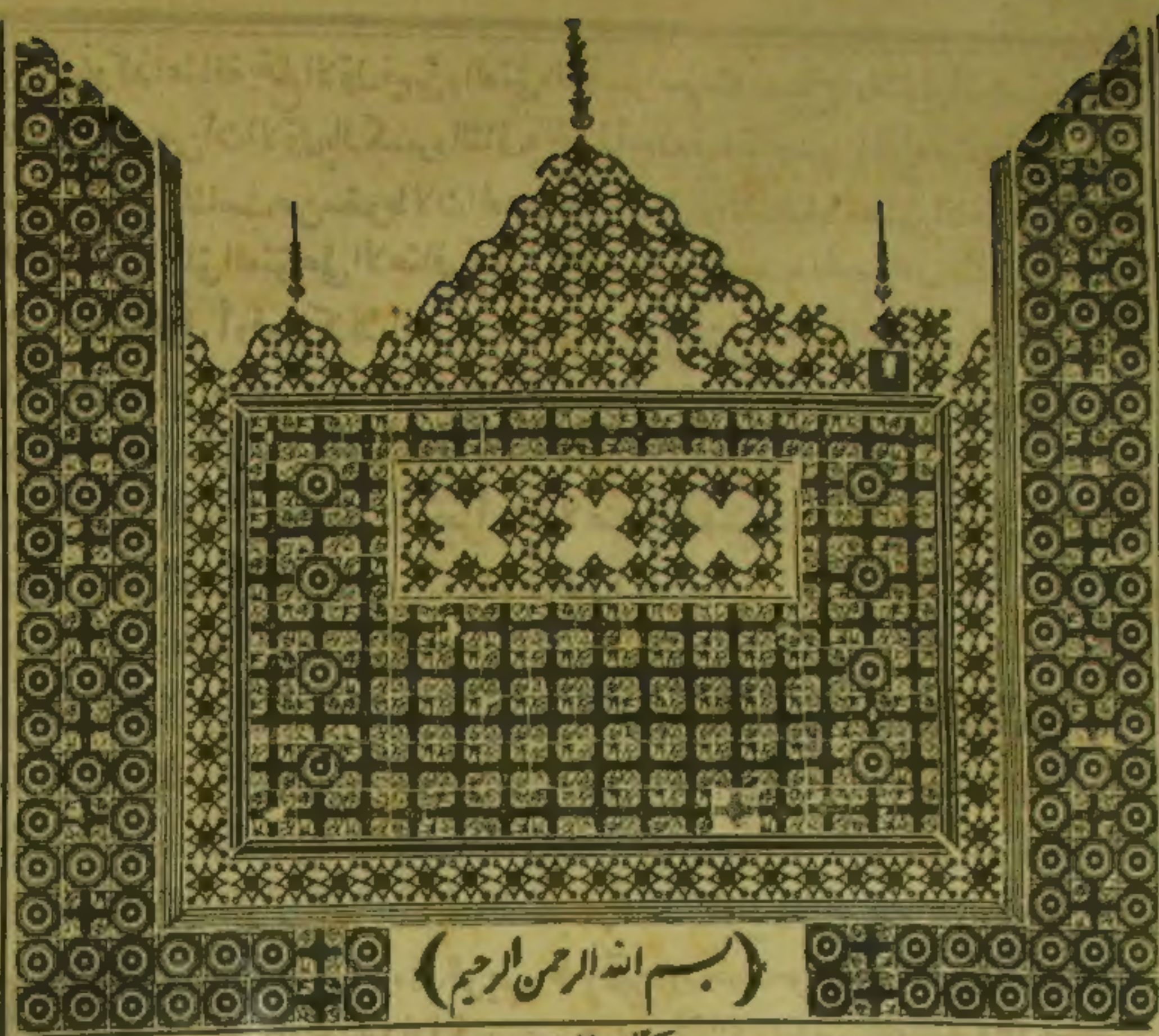
صفحة	صفحة
٩٨٩	٥٧٩
مطلب لا ينفذ ذاق رار المتولى على	مطلب يصح تعليق التقرر في الوظائف
الوقف	٥٨٠
٥٨٩	مطلب ليس للقاضي عزل الناظر
مطلب فيما يخذ المتولى من العوائد	٥٨٠
العرفية	مطلب لا ينافى ان يدعى مع الناظر
٥٩٠	غير بمجرد الشكاية
مطلب في تحريم بيعهم ما باخذ	٥٨٠
المتولى من عوائد	مطلب في الاستمانة على الوقف
٥٩٠	٥٨١
مطلب فيما لا يجرى خدعة وقصدية	مطلب في اتفاق الناظر من ماله على
في زماما	العمارة
٥٩٠	٥٨١
مطلب في احكام اوقف على فقرا	مطلب في اذن الناظر للمساكين
قرايته	بالعمارة
٥٩١	٥٨١
مطلب اذا قال مادامت عز بافتروجت	مطلب لو اشترى القسيم العشرة
وطافت بقطع حقها	بثلاثة عشر فالرجح عليه
٥٩١	٥٨٢
مطلب فيما اذا قضى بدخول ولد البنت	مطلب في المصادقة على الاستحقاق
٥٩٢	٥٨٣
مطلب اثبت واحد منه من الذرية	مطلب في جعل النظر او الربع لغيره
يرجع عما يخصه في الماضي	٥٨٤
٥٩٢	مطلب لا يكفي صرف الناظر اثبت
مطلب من وقف على اولاده هل يشمل	الاستحقاق
الواحد او لا	٥٨٤
٥٩٢	مطلب متى ذكر الواقف شرط بين
مطلب في اقالة المتولى عقد الاجارة	متعارفين بعمل بالمتاخر
٥٩٣	٥٨٤
مطلب للمساكين ما جازعهم من الشجر	مطلب هو في قول الواقف على
٥٩٣	القريضة الشرعية
مطلب انما يحمل للمتولى الاذن فيما يريد	٥٨٥
الوقف به خيرا	مطلب مراعاة غرض الواقفين واجبة
٥٩٣	والعرف يصلح لمخصصا
مطلب في حكم بناء المسكن في الوقف	٥٨٧
بلا اذن	مطلب فيما لو اشترى دار الوقف وعمر
٥٩٣	او غرس فيها
مطلب في حكم بناء المتولى وغرسه في	٥٨٧
أرض الوقف	مطلب اذا اشترى او الماكتاير
٥٩٤	دار الوقف ضمن
مطلب لو اجر المتولى لابنه او ابيه	٥٨٨
لم يجز الا باكثر من اجر المثل	مطلب في الوقف اذا انقطع ثبوته
٥٩٥	٥٨٨
مطلب في الوقف على الصوفية	مطلب في محاسبة المتولى وتعاينه
والعميان	٥٨٨
٥٩٥	مطلب في قبول قول المتولى في ضياع
مطلب في شرط التولية للارشد	القلة وتفرقةها
فالارشد	٥٨٨
٥٩٤	مطلب اذا كان الناظر ومفسدا
مطلب اذا صار غير الارشد ارشد	لا يقبل قوله بيمينه



صفحة	مطاب
٥٩٦	مطاب ليس له مشرف التصرف
٥٩٦	مطاب القيم والمتولى والناظر في
واحد	
٥٩٧	مطاب لا يجوز الرجوع عن الشروط
٥٩٧	مطاب في أن الأصل عود الضمير
	إلى أقرب مذكور
٥٩٨	مطاب إذا كان لفظ محفلان تعين
	أحدهما بغرض الوقف
٥٩٨	مطاب فيما إذا قال على أولادى وأولاد
	أولادى المذكور
٥٩٨	مطاب إذا تقدم القيمة ويكون لما قبل
	العاطف
٥٩٩	مطاب الوصف بعد دجل يرجع إلى
	الآخر عندنا
٥٩٩	مطاب الشرط والاستثناء يرجع إلى
	الكل إذا قال الوصف فانه للآخر
	عندنا
٦٠٠	مطاب على أن من مات عن ولد من
	قبيل الشرط
٦٠٠	مطاب في تحرير الكلام على
	دخول أولاد البنات
٦٠٢	مطاب مهم في مسألة السبكي الواقعة
	في الأشباه في نقض القسمة والدرجة
	المعوية
٦٠٤	مطاب في ما يتعلق بوقف الأولاد
٦٠٥	مطاب لو قال على أولادى بانظر الجمع
	هل يدخل كل البطون
٦٠٦	مطاب وقف على أولاد موصاهم
	*(غ-)

الجزء الثالث من رد المحتار على  
الدر المختار على متن تنوير  
الابصار للعلامة ابن  
عابد بن تقي - منا  
الله تعالى به  
آمين  
٢





(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب العتق)

(قوله ميزت الاسقاطات الخ) جمع اسقاط والمراد به ما روضه الشارع لاسقاط حق للعبد على  
 آخر وأشار الى وجهه من ان يترك العتق عقب الطلاق وهو اشتراكهما في أن كلا منهما اسقاط  
 الحق وقدم الطلاق لما فيه التأكيد (قوله اختصارا) لان اعتق أخضر من اسقط حقه عن  
 مملوكه وكذا الباقي (قوله وعن الرق عتق) المناسب لاعتاق لان العتق قائم بالعبد والاعتاق  
 وهو الاسقاط فعل المولى أفاده الرق في المصباح ويتعدى بالهمزة فيقال أعنتقه فهو  
 معتق لا يفتقه فلا يقال عتقه ولا عتق هو بالالف مجنبا للفاعل بل التعلق لازم والرباعي  
 معتق ولا يجوز عتقه لان مجيئه مفعول من أفعت شاذ مسموع لا يقاس عليه وهو عتق  
 فاعل بمعنى مفعول ووجهه عتقه وأمة عتق أيضا ورعا قيل عتقه ووجهه عتاقه اهـ لكن  
 قال في الفتح وقد يقال العتق بمعنى الاعتاق في الاستعمال القهري تجوز باسم المسبب كقول  
 محمد أنت طالق مع عتق مولاك اياك اهـ (قوله وعنون به الخ) أي جده له عنوانا بضم العين  
 وقد نكسر ما يستدل به على الشيء صباح ومراعاة أن العتق صفة قاطعة بين كان حقيقة والاعتاق  
 يقع العتق من المولى وليس في الاستيلاء ذلك القريب لاعتاق بل عتق فلذا عنون به  
 لا بالاعتاق وقد يقال ان الاستيلاء والشراء فعل المولى والجواب ان العتق حصل بموت سيد  
 المستولى وفي الشراء هو أثر الملك لا فعل منه (قوله هو لغة الخروج عن المملوكية) عزاء في  
 البحر الى ضياء العلوم ورتبه قولهم انه في اللغة القوة في الشريعة لان أهل اللغة  
 لم يقولوا ذلك واعتقضه في النهر بأن ما رتبه في الملبوط وعليه جرى كثير في بعد كون الناقل  
 ثقة لا بلغت الى رتبه قلت وحقق في الفتح هذا المقام بما يشي المرام (قوله ومصدره عتق

(كتاب العتق) •  
 ميزت الاسقاطات باسماء  
 اختصارا فاقطاع الحق عن  
 القصاص مفعول عتق الله  
 ابراهيم عن البضع طلاق  
 ومن الرق عتق وعنون به  
 لا بالاعتاق ايم هو استيلاء  
 ومثل قريش (هو) لغة  
 الخروج عن المملوكية  
 من باب ضرب ومصدره  
 عتق

وعتاق) وكذا عتاقه بفتح الاول فيمن والعتق بالكسر اسم منه مصباح ومثله في القهستاني وما  
 نقل عن البحر من أن الاول بالكسر والثاني بالفتح لم أجده فيه فافهم (قوله وشرا عتاقه عن  
 اسقاط الخ) المناسب عن سقوط لان الحدث عنه العتق والاسقاط معنى الاعتاق كما علمت  
 الا أن يكون اطلاق العتق على الاعتاق تجوزا كما مر والمراد بالوجه الخصوص ما استوفى ركنه  
 وشروطه من قول أو فعل كملك القريب بشراؤه ونحوه فان فيه اسقاطا معنى والاصح ان  
 التعريف قاصر فافهم وعرفه في الكنز وغيره بأنه اثبات القوة الشرعية للمملوك وهي قدرته  
 على التصرفات الشرعية وأهليته للولايات والشهادات ورفع تصرف الغير عليه ثم علم أنه  
 سياتي في عتق البعض أن الاعتاق يجزأ عنه لا عندهما ومعنى الخلاف على ما يوجب الاعتاق  
 أولا بالذات فعنده زوال الملك وبقائه زوال الرق لكن بعد زوال الملك عن الكل وعندهما  
 زوال الرق ولا يخفى أن كلامنا من التعريفين يأتي على كل من القولين بان يراد بالاول اسقاط الملك  
 أو اسقاط الرق وبالثاني اثبات القوة المستتبة لزوال الملك أو زوال الرق فافهم (قوله يصير به  
 المملوك من الاسرار) خرج به التدبير والسكينة قبل موت السيد وأداء النجوم فان فيه اسقاطا  
 البيع والهبة والوصية لكن لم يصير العبد مملوكا من الاسرار ط (قوله وركنه الافظ الدال  
 عليه) سواء كان اقرارا بالحرية أو ادعاء انفس أو افظا انشائيا والضمير يرجع الى العتق سواء  
 نشأ عن اعتاق أم لا يصح قوله هو ملك قريب ط (قوله ودخول سري الخ) صورته اشترى سري  
 مستأن من عبد املا فادخله دار الحرب عتق عنده مولانا امام رضى الله عنه وقال صاحبنا  
 لا يعتق ط وانما عتق اقامة لقبان الدارين مقام الاعتاق وهذه إحدى مسائل تسع يعتق  
 العبد فيها بلا اعتاق لانه عتق ككسبي كما سياتي في الجهاد قبيل باب المستأن ان شاء الله تعالى  
 (قوله واجب الكفارة) أي كفارة قتل وظهار وافتراء وعين وهو المراد بالوجوب المصطلح  
 أو الاقتراف قولان ط (قوله بلاية) أي نية قربة أو معصية ط (قوله لانه ليس بعبادة) أي  
 رضاء أو يصير عبادة أو معصية بالنية كغيره من العبادات رضى (قوله حديث عتق الاعضاء)  
 هو ما رواه الترمذي عن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أيما  
 امرئ مسلم اعتق امرأ مسلمة أو مسلمة أو كافرا أو كافرة أو كافرا أو كافرة أو كافرا أو كافرة  
 رقبته مؤمنة اعتق الله بكل عضو منها عضوا من أعضاء من النار حتى الفرج بالفرج وأخرج  
 أبو داود وابن ماجه عنه صلى الله عليه وسلم أيما رجل مسلم اعتق رجلا مسلما كان فكاك من  
 النار وأيما امرأة مسلمة اعتقت امرأة مسلمة كانت فكاكها من النار وأيما امرأة مسلمة  
 رجل اعتق امرأة مسلمة أو كافرة أو كافرة أو كافرة أو كافرة أو كافرة أو كافرة أو كافرة  
 عظيمة وهذا دليل على الهداية من استصباح عتق الرجل الرجل والمرأة المرأة لانه ظهر أن عتقه  
 يعتق المرأتين بخلاف عتقه رجلا كذا في الفتح (قوله وهل يحصل ذلك) أي المندوب المقرب  
 عليه الثواب المذكور مع النية من غير توقف على مادة العتق والبحث اصحاب النهر ط (قوله  
 الظاهر نعم) لان بالتدبير اعتاقا تاما لا وبشراء القريب اعتاقا واصله في الحديث ان يجزى ولد  
 والده الا أن يجده رقبته فاني قربة فيه عتقه أي فيقتبب عن شرائه عتقه اذ هو لا يتأخر عنه رضى  
 (قوله ومكرهه لعلان) صريح في الفتح بأنه من المباح وكذا في البحر عن المحيط ثم قال في البحر  
 ففرق بين الاعتاق لا يحرى وبين الاعتاق لا يحرى وطان وعمل حرمة الاعتاق لا يحرى طان بأنه قصد

وعتاق وشرا (عبارة عن  
 اسقاط المولى حقه عن مملوكه  
 بوجه) مخصوص (بصير به  
 المملوك) أي بالاسقاط  
 المذكور (من الاسرار)  
 وركنه الافظ الدال عليه  
 او ما يقوم مقامه كملك  
 قريب ودخول سري  
 اشترى مملوكا من الحرب  
 وصفته واجب الكفارة  
 ومباح بلاية لانه ليس  
 بعبادة حتى يصح من الكافر  
 ومنه ندوب لوجه الله تعالى  
 لحديث عتق الاعضاء وهل  
 يحصل ذلك بتدبير وشراء  
 قريب الظاهر نعم ومكرهه  
 لعلان



نظامه اه أي خلاف قصده تعظيم فلان لانه غير منهي تامل (قوله وحرام بل كفر للشيطان)  
وكذا لانه كما في ابي واهل وجه القول بانه كفر هو ما سبذ كره عن الجوهر ان تعظيمه ما دليل  
الكفر الباطن كالسجود للصنم ولو هزل لا فيحكم بكفره وهذا كله اذ لم يقصده التقرب والعباد  
والافه وكفر بلا شبهة واما كان لفلان أو للشيطان وذ كرفي فحق القدير أن من الاعتناق المحرم  
اذا غلب على ظنه انه لو اعتقه يذهب الى دار الحرب أو يرتد أو يخاف منه السرقة وقطاع الطريق  
ويقتله مع غيره خلافا لظاهره قال وفي عتق العبد الذي مال يخاف منه ما ذكرنا أجز  
تصديق الجزية منه للمساكين (فرع) في البحر عن المحيط ويستحب أن يكتب للعتق كتابا يشهد  
عليه شهود اوثية او صيانة عن التجار والتمار فيه كافي المداينة بخلاف سائر التجارات  
لانه مما يكفر وقوعها فاذا كتبت فيها تؤدي الى الطرح ولا كذلك العتق (قوله ويصح من حر) فلا  
يصح من عتق ولو لمكانه من التبرعات أو ما دون ذلك وانما ذلك لعدم الملك ولذا قال في البحر لا حاجة  
اليه مع ذكر الملك (قوله مكاف) أي عاقل بالغ وعنده قوله لان صبي الخ ولم يشترط الاسلام  
لانه يصح من الكافر ولو مرتدة أما عتاق المرتد فموقوف عنده فافذ عندهما ولا قبول العبد لانه  
غير بشرط الا في الاعتاق على مال كسبذ كره في بابه بحر ولا النطق باللسان لانه يصح بالكتابة  
المستبينة والاشارة بالمنهمة بدافع أي من الانحرس (قوله ولو سكران أو مكرها الخ) سيأتي  
في المتن التصريح بحد من لكن ذكرهما تيمم الله به فانه أشار الى أنه لا يشترط كونه صاحب  
أوطان أو عامدا أو مريضا أو عالما بانه مملوك لان السكران بمحظور وغيره مذكور فهو في حكم  
الصاحي في الاحكام والسكران اختار أيسر الامرين فكان قاصدا له وان عدم الرضا وما صح مع  
الهزل لا يؤثر فيه الا كراه عدم توقفه على الرضا ولذا صح من الخطي أيضا (قوله وأشار الى  
المبيع) فيه اكتفاء والاصل أو الى المصوب (قوله عتق) أي اذا قال المشتري أو المالك  
أعتقته ويكون هذا بمنزلة القبض من المشتري فيلزمه الثمن وبمنزلة القبض من المصوب منه  
فلا يلزم القاصب شيئا بخافي (قوله ومعتوه الخ) تقدم في أول المطالع بيان معانيه افرأجه  
(قوله ومجنون) أي في حال جنونه حتى لو كان مجنون وبقين فاعتق في حال افاقته يصح (قوله  
أو قال وأنا حر الخ) كونه حر يا غير قبل بل يشترط كون العبد سريسا فانه لا يعتق الابا فضلية  
بخلاف المسلم أو الذي كاذ كره (قوله وقد علم ذلك) أي علم منه وقوع العتق ونحوه وكونه في دار  
الحرب وأما ما اصابوا انهم فعلموا قطعا لكن ينبغي تعيينه بعبق فانه مما علم لم يعلم ملكه  
له بعد ما مو بعد افاقته من آخر فومة تامل (قوله فالقول له) وهل بخلاف اذا طلب العبد  
تحليفه بحرر ط قلت كل من اذا قر بشي لزمه فانه يحلف رجاء نكوله الا في اثنين وخمسين تأني  
قبيل البيوع ايست هذه منها (قوله في ملكه) خرج اعتناق غير المملوك ولا يرد عتق الفضولي  
لجواز كونه في البحر لان الابرة اللاحقة كالوكالة السابقة غير (قوله اذا دلته لسنة  
أشهر) أي من وقت العتق لعدم التيقر بوجوده وقته بحر (قوله ولو باضافة اليه) أي باضافة  
العتق الى الملك وأشار الى أن الشرط وجود الملك وقت وقوع العتق فان كان مضمرا لم يشترط  
وجود الملك وقت التحليف لانه وقت الوقوع وان كان مع لفظ الملك أو سببه اشترط تحقق ذلك فيقول  
الجز وقت الملك والحاصل كافي البهرانه اذا عتق بالملك أو بسببه كالتحرر لا يشترط تحقق الملك

وحرام بل كفر للشيطان  
(ويصح من حر مكاف)  
ولو سكران أو مكرها أو  
مجنونا أو مريضا أو لا يعلم  
بانه مملوك كقول القاصب  
للمالك أو البائع للمشتري  
أعتق عبدي هذا وأشار  
الى المبيع عتق لامن صبي  
ومعتوه ومدهوش ومبرم  
ومغنى عليه ومجنون ونائم  
كالا يصح طلاقهم ولو أئنه  
لماله ما ذكر أو قال وأنا  
جرب في دار الحرب وقد علم  
ذلك فالقول له (في ملكه)  
ولو رقة ككتاب وخرج  
عتق الحمل اذا ولدته لسنة  
أشهر فاكثر ولو لا قبل صح  
(ولو باضافته اليه) كان  
ملكك او الى سببه كان  
اشريك فانت حر

قوله ولو باضافة اليه هكذا  
بخطه بغير ضمير والذي في  
المتن ولو باضافته بالضمير  
وهو الذي يشير اليه تفسيره  
بانه أي باضافة العتق الخ  
تأمل اه معصيه

وقت التعليق وان عتق بغيرهما كدخول الدار اشترط وجود الملك وقت التعليق ووقت نزول  
الجزا ولا يشترط وجود الملك فيما بينهما (قوله بخلاف الخ) يحتج بالاضافة الى سبب الملك لان  
موت المورث ليس سببا للملك لانه قد يخرج من ملك المورث قبل موته وان بقي فقد يوجد مانع  
من الاورث كقتل ورثة ثم اذا قال ان ورثتك فهو مثل ان اشتريتك وهذا اذا كان الخطاب بعبد  
المورث أما اذا قال لعبد ان مات مورثي فانت حر فهو مثل ان دخلت الدار فانت حر كما ينبغي  
(قوله لان الموت ليس سببا للملك) أي ليس سببا مساويا بل قد يكون وقد لا يكون كما قلنا انه هو  
نظم بر ما قدمه الشارع في أول باب التعليق لو قال كل امرأ اذا جمع معها في فراش فهي طالق  
فتزوج لم تطلق وكذا كل جارية أطواها فهي حرة فاشترى جارية فوطئها لم يعتق أي لان الاجتماع  
في فراش لا يلزم كونه عن نكاح كما أن وطئ الجارية لا يلزم كونه عن ملك فلم توجد الاضافة الى  
سبب الملك (قوله فانت الاب) أي ولم يترك وارثا غيره أو ترك بالاولى ط (قوله وكأنه الخ)  
التوجيه لصاحب التهر وتوضيحه أن العتق مع عتق بالموت وحين الموت لم تكن في ملكه فلا تعتق  
لان الملك يقتل اليه عقبه والمعلق بشي وهو العتق هذا يقع بعد وجود ذلك الشئ وهو الموت  
فما ركل من الملك والعتق حاصل عقب الموت في آن واحد وشرط العتق وقوعه على عاقل وهو  
لم نصبر مملوك الامع وجود العتق فلم يوجد بشرطه قبله فلم يقع وكذا الطلاق مع عتق على الموت فحقه  
أن يوجد عقبه لكن وجد الملك عقب الموت أيضا وانفسخ به النكاح فلا يقع الطلاق لانه وجد  
في وقت انفساخ النكاح كافي أنت طالق مع موتي أو موتك فالعتق والطلاق لا يثبت الملك مقارنا  
لهما ولا بد من سبقه عليهما ما حق يقعا ولم يوجد ذلك لم تطلق ولم تعتق فله وطواها ملك المير  
ولو أعتقه ثم تزوجها ملك عليه اثنان له عدم وقوع الطلقتين المعلقين أفاده الرحبي (قوله  
بالموت) مع عتق بشت والباللبيسي ح (قوله فتأقل) أشار به الى دقة تعليل المسئلة ح (قوله  
بصر يجه) مع عتق يصح وصريحه كافي الايضاح وغيره ما وضع له وقد استعمل الشرع والعرو  
واللغة هذه الالفاظ في ذلك فكانت حقائق شرعية على وفق اللغة فيها أو غماها في الفتح (قوله بلا  
نية) أي بلا توقف على نيته فيقع به نواه أو لم ينو شيئا وكذا الونوي غيره في القضاء أما فيما بينه وبين  
الله تعالى فلا يقع كالوقوع ببيت بالمولى الناصر وان نوى الهزل وقع قضاء وديانة كما يقتضيه كلام  
محمد وعامة في الفتح وفي البحر عن الخانية لو قال أردت به العتق قضاء وديانة (قوله كانت  
حر) أي بفتح التاء وكسر هاء كل من العبد والامة كما يذ كره عن الخانية قال الفهست في وفي  
حروف المعاني من الكشف أن الفقه لا يعتبرون الاعراب الا ترى أنه لو قال لرجل زيت  
يكسر التاء أو لامرأة بفتحها وجب عليه حد الفذف (قوله أو عتق) بمقتل قرأته بكسر التاء  
صيغة مباغة فيمناسب عاقبه وما بعده ويحتمل السكون مصدر افاقته من الصريح كما صرح به  
وجزم به في الفتح خلافا لما في جوامع الفقه من أنه لا يعتق الابا نيسة في أنت عتق أو اعتناق في  
البحر والتهران ضعيف (قوله كان كناية) أي فينوقف على النية ولذا قال في الخانية لو قال حر  
فقبل له لمن غيب فقال عبدي عتق عبده بقرائن لكن هذه النية ليست نية معنى العتق بل نية  
العبد لان المبتدأ المحذوف لما حتمل أن يكون تقديره عبدي وأن يكون عبدا فلان مثلا لو قل  
اعتناق عبده على قصده اياه لا على قصده معنى التصريح الشرحي وفي كون ذلك كناية نظرا تامل

بخلاف ان مات مورثي  
فانت حر لا يصح لان الموت  
ليس سببا للملك ومن  
لطائف التعليق قوله لانه  
ان مات أي فانت حرة فبانه  
لا يسه ثم نكحها فانت ان  
مات أب فانت طالق فتبين  
فانت الاب لم تطلق ولم تعتق  
ظهير به وكأنه لان الملك  
ثبت مقارنا له ما بالموت  
فامل (بصر يجه بلا نية)  
سواء وصفه به (كانت حر  
أو عتق أو) عتق أو معتق  
أو محرر ولو ذكر ان لم يرد  
كان كناية

مطلب  
الفتها لا يعتبرون الاعراب



(قوله أو أخبر) عطف على قوله وصفه أي أي بصيغة الخبر الموضوعة للانشاء لان الكلام في  
 المصريح وهو ما وضع له كالمصر (قوله في الاصح) لان المعنى أعتقك الله لاني أعتقك وعن هذا  
 أفني قارئ الله - دابة وغيره في ابرك الله ان يبرأ ولا سوا العرف بـ اعدده كما قدمناه في الخلع  
 ومقابل الاصح ما قبل انه انما يعتق بالنية كما حكم في الفتح (قوله أو هذا ولاي) فانه ملحق  
 بالمصرح لانه وان كان باقي ما ان أو صلها ابن الاثير الى ينف وعشرين - بالناس ورواين الم  
 والمعتق بالكره والمعتق بالفتح الا أن اضافته للعبد - دابة غير الاصح وهو الاصح وقيل لا يعتق  
 الابانية رأيه الاتفاقي في غاية البيان ورده الحق ابن الهمام كتاب - طه في البحر وفيه عن  
 الظهير بن غويهر الوفاي أنت ولي فلان عتق قضاء كانت عتق فلان بخلاف أعتقك فلان  
 (قوله أو نادى) عطف على قوله وصفه ط لان النداء لا يستلزم النداء فاذ نادى بوضوح يالك  
 نشانه كان حقيقة الذات الوصف دور (قوله فهو بام ولاي) قد بدله لانه لا يعتق بـ يسيدي أو يسيده  
 أو بامالكي الابانية لانه قد بدله كره على وجه التعظيم والا كرام بحر أي وحقيقة كذب بخلاف  
 بام ولاي وفي النهر وقيل يعتق والاصح لا عالم نو (قوله في الاصح) أي انه لا يعتق حتى عن أبي  
 القاسم المصنف فانه - مثل عن رجل جات جارية به - سراج فوقت بين يديه فقال لها ما أصنع  
 بالسراج فوجهك أضواء من السراج يامن أناعبدك قال هذه كلمة اطع لا تعتق به - هذا اذا لم  
 ينو العتق فان نوى عن محبة وروايت خاتبة (قوله دين) أي فيما بينه وبين ربه تعالى أما  
 القاضي فلا يصدق وكذا المصريح بقوله من هذا العمل كما يذ كرهه قريبا وعذا بخلاف ما لو أراد  
 الهزل أو اللعب فانه لا يدين أيضا كما قدمناه ووجهه انه تصدق بالتلفظ بما هو موضوع للعتق  
 ولم يرد به من آخر فمعين المعنى الموضوع وان لم يقصده أما هنا فانه قد أراد به معنى آخر يصلح له  
 اللفظ فصيح قصد ديانة لكنه خلاف الظاهر فلذا لم يصدق في قضاء وفي التنازع خاتبة عن المتفق له  
 عبد - لم يدمه بالقصاص فقال له أعتقك ثم قال فويت به العتق عن الدم عتق قضاء ولزمه العتق  
 باقراره وان لم ينو لم يلزمه العتق ولو أعتقه لوجه الله تعالى عن القصاص كان كما قال ولو كان له على  
 رجل قصاص فقال أعتقك فهو عتق قاصدا أو استصا (قوله الا اذا سمع) لان مراده الاعلام  
 باسم علمه دابة (قوله وأنت) أي على انه سمع بذلك وهذا اذا لم يكن معروفا به عند الناس فلو  
 معروفا به لا يعتق كما في البحر عن الميسر (قوله وكذا في الطلاق) رد على ما في التفتيح حيث فرق  
 بين هذا وبين ما لو سمى المرأة طالق حيث يقع اذا نادى بها لانه عهد التسمية بـ بحر كالمصر بن قيس  
 بخلاف طالق فانه لم تعد التسمية به قال في البحر وفي أكثر الكتب لم يفرق بينهما لان العمل  
 لم يشترط فيه أن يكون معهودا والكلام فيما اذا أتم دوة التسمية فمع ما فالظاهر عدم الفرق  
 اه والظاهر أن ما في التفتيح مبيح على عدم اشتراط الاشهاد أو الشهادة فمع - ما (قوله بمرادفه  
 بالهجمة) أي باللفظ الاجمعي وليس اشتراط من مرادفه العربي كما عتق كليل عليه الله ليل  
 (قوله كما أراد) فتح الهمز وبان لا رأى المحجمة به ما ألف ثم دال هـ ملة - ما كنه ح (قوله اهدم  
 العلية) لان العلية بصيغة مفعول أو زاد باللفظ فيعتبر اخبارا عن الوصف لا طلبا لاقبال الذات  
 (قوله ونحوهما) مما يبره عن البدن كانه خرج للعبد والامة بخلاف الذي كره في ظاهر الرواية  
 خاتبة وكذا رقبك أو بدتك أو بدتك كبدن حر (قوله كنهه) ولو قال سهم منك حر عتق عاصرا

(أو) أخبر فهو (حررتك)  
 أو أعتقك أو أعتقك الله  
 في الاصح ظاهرية (أو)  
 هذا ولاي (أو) ناهي فهو  
 (بام ولاي) أو بام ولاي  
 بخلاف أناعبدك في الاصح  
 (أو) بامر أو باعتق ولو  
 قال أردت الكذب أو  
 سريته من العمل دين (أو)  
 اذا سمعته (أو) وأنه دوت  
 نعمته خاتبة فلا يعتق مالم  
 رد الانشاء وكذا في الطلاق  
 (ثم) بعد تسميته بالخبر (أو)  
 ناداه (مرادفه) (بالهجمة)  
 كما أراد (أو) عكس بان معناه  
 زاد ونادى بالعربية بـ بحر  
 (عتق) لهدم العلية (أو) كذا  
 رأسك (أو) (ووجهك) حر  
 (ونحوهما) مما يبره عن  
 البدن كما مر في الطلاق ولو  
 أضافه الى جرحه شاع كنهه  
 من ذلك القدر

ولو قال حر أو نفي يعتق منه ما شاء المولى في قوله بحر عن الخاتبة (قوله ليعزبه عند الامام) أشار  
 الى الفرق بينه وبين الطلاق فانه لا يعزأ اتفاقا فذكر بهضه كذا كرهه في غاية البيان من  
 التسوية بينهم وهو بحر وله في التسوية على قولهما (قوله ومن المصريح الخ) لان الفقهاء  
 لا يعتبرون الاعراب كما مر آنفا (قوله ومنه وهبتك أربعين نفسك) زاد في الخاتبة تصدقت  
 بنفسك عليك فقبل ان هذه الثلاثة ملحقه بالمصريح وقيل انها كناية وهما مبدئان على أن  
 المصريح يخص الوضعي والحق انما هو المصريح حقيقة كما قال به جماعة لانه لا يخص الوضعي واختاره  
 الحق ابن الهمام بحر (قوله فاعتق مطلقا) أي سواء قبل أو لا نوى أو لا لان الإيجاب من  
 لوائح والواقع ازالة الملك وانما الحاجة الى القبول من الموهوب له والمث - تقي اثبت الملك  
 له ما وهبنا لا يثبت الملك للعبد في نفسه لانه لا يصلح علو كالفقه - فقي البيع والهبة ازالة الملك  
 من الرقيق لا الى أحد وهذا معنى الاعتاق بحر عن البدائع (قوله توقف على القبول) أي في  
 المجلس لانه مبادلة كما يأتي في باب (قوله بلوا ووجوبه لكذا تظهريه) تمام عبارة الظهير به  
 هكذا أيضا لاف طلاقك هي واجب لان نفس الطلاق غير واجب وانما يجب حكمه وحكمه -  
 وقوعه أما العتق فجاز أن يكون واجبا اه أي فاذا صرح بالوجوب في العتق ولم ينو العتق  
 صدق لانه محقق كلامه واعتض الرضا بان على تقييد اللزوم فينبغي اشتراط النية وان لم  
 يصرح بالوجوب اه قلت لا ينبغي أن الوجوب أو اللزوم عامل خاص فلا يتعلق به نفي طعن  
 بدون قرينة بل يتعلق بالاستقرار العام والحصول فبدل على قبوله في الحال تامل واعترض  
 لملي قوله لان نفس الطلاق غير واجب فانه ممنوع لانه قد يجب عند عدم الامسالك بالمعروف  
 ولو لم فلا يلزم من وجوبه وجوده في الخارج (قوله لم يعتق) في النهر عن المحيط يعتق وكأنه  
 تحرير ففقد رأيت في الذخيرة البرهانية ما صاحب المحيط من مل ما هنا وفرق بين العتق والنسب  
 حيث يثبت أن العتق يفتقر الى العبارة ولا تقوم الاشارة مقام العبارة حالة القدر والنسب  
 لا يفتقر الى العبارة ويأتي في أوائل كتاب الاقرار متنا مناصه والايام بالرأس من المناطق ليس  
 باقرار عمال وعتق وطلاق ويصح ونكاح واجارة وهبة بخلاف افتاء ونسب واسلام وكفر الخ  
 وفي الجوهرية ولو قال العبد - دابة ولا وهو مريض أو مخرق رأسه أي نعم لا يعتق اه وأما  
 ما قدمناه عن البدائع من أنه يصح بـ اشارة الفقه فهو محمول على الانحراف وتقدم الكلام  
 على ذلك في أوائل كتاب الطلاق (قوله ولو زاد من هذا العمل الخ) كالاولى ذكره عقب قوله  
 ولو قال أردت الكذب أو حر يته من العمل دين قال في البدائع ولو قال أنت حر من ع - ل كذا  
 أو أنت حر اليوم من هذا العمل عتق في القضاء لان العتق بالنسبة الى الاعمال لا يعزأ فكان  
 اعتنا قاع الاعمال وفي الا زمان جـ ما ونية اليه من خلاف الظاهر فلا يصدق القاضي (قوله  
 عتق الجبيب) لانه المخاطب بالاعتاق (قوله عتقا قضاء) أما ديانة فالذي ناداه فقط ولو قال يا سالم  
 أنت حر فاذا عبد آخر له أو غيره عتق - سالم لانه لا مخاطبة هنا الا لا فيصرف اليه بحر عن البدائع  
 (قوله عتق قضاء) أي لاديانة لهدم القصد ط (قوله لا يعتق) لانه على معنى التسمية كما لو قال  
 مثل رأس سرقته لا يعتق كما في الهندية عن السراج (قوله لانه وصف) أي للرأس بالحربة  
 والرأس مما يبره عن الكل فمكانه قال أنت حر ط (قوله وبكنايته ان نوى) قال الجوى ثبت

ليعزبه عند الامام كما سيجي  
 ومن المصريح قوله اعبد  
 أنت حر ولا منه أنت حر  
 خاتبة ومنه وهبتك أربعين  
 نفسك فاعتق مطلقا ولو  
 زاد بكذا توقف على القبول  
 فتح ومنه المصنف بحر  
 العتاق عليك وعتقك على  
 فاعتق بالنية ولو زاد واجب  
 لم يعتق بلوا ووجوبه  
 لكذا تظهريه وفي  
 البدائع قبل له اعتقت  
 عبدك فلو ما برأسه أن نعم  
 لم يعتق ولو زاد من هذا  
 العمل عتق قضاء ولو قال  
 يا سالم فاجابه غام فقال أنت  
 حر ولا ينع عتق الجبيب ولو  
 قال عتقت سالما عتق قضاء  
 وفي الجوهرية قال ابن  
 لا يحسن العربي عتق عبدك  
 أنت حر فقال له عتق قضاء  
 ولو قال رأسك رأس حر  
 بالاضافة لا يعتق وبالشئوين  
 عتق لانه وصف لانتسبه  
 (وبكنايته ان نوى)

مطلب  
 في كتابات الاعتان



في الاصول ان الشرط في الكتابة النية او ما يقووم مقامها من دلالة الحال لينزل ما فيه سامن  
 الاشتباه اه ط (قوله للاعتق) لان نفي الملك وما بعده جاز ان يكون بالبيع والكتابة كما جاز  
 ان يكون بالعقود ونفي السبيل يحتمل ان يكون عن العقوبة واللوم لكمال الرضا وان يكون  
 لا عنق فيقول الى متى لا ملك لي عليك اذ هو الطاريق الى انفاذ التصرف نهر (قوله قد اطلقك)   
 به من في اوله من الاطلاق وهو رفع القيد بخلافه بدون زفانه ليس بصريح ولا كتابة فلا يقع  
 به أصلا كما يأتي (قوله وانت اعتق) فيه حذف دل عليه ما بعده والتقدير وانت اعتقت من فلانة  
 هي معتقة ح فان قيل نعم كان اعتق وأطلق كتابة لاحتماله أقدم في ملكي وأطلق يدا  
 فيقال ان مثله عتيق فالجواب ان المتبادر في عتيق ارادة التصرف بغير خلاف اعتق وأطلق لعدم  
 احتمال العتيق والطلاق للفاضل الذي هو أصل أقول التخصيل رحتي (قوله كتمه جميعا) أي  
 تهمي أنفاذ الطلاق والعتيق قال في الذخيرة عن أبي يوسف فمن قال لامته ألف فون فانه حاراه  
 اه او قال لامرأته ألف فون فاطاه ألف لام فاف انه ان نوى الطلاق والعتيق أطلق المرأة  
 وعتق الامه وهذا انزلة الكتابة لان هذا الحروف يفهم منها ما هو المقصود من صريح الكلام  
 الا انهم انتم عمل كذلك فصار كالكتابة في الافتقار الى نية اه (قوله وفي الخلاصة) عبارتها  
 لو قال لامرأته أنت غير مملوك لا يعتق لكن ليس له أن يدعيه به بعد ذلك ولا أن يستخذه فان مات  
 يرثه بالولا فان قال المملوك بعد ذلك أنا مملوك له فصدقه كان مملوكا ظاهرا وكذا لو قال ليس  
 هذا بعبدى لا يعتق اه قلت وقد كثر في الذخيرة المسئلة الاولى ثم ذكر الثانية بعبارة فارسية  
 ثم قال في جوابها يعتق في القضاء لانه اقر بالعق والصحيح أنه لا يعتق بدون النية عنه دأبي  
 حنيفة كافي قوله لا يعتق بامرأتي لانه ليس من ضرورته أن لا يكون عبدا له أن يكون حرا أو يذ  
 هذا القول المسئلة الاولى اه وحاصله أن الانط في المسئلة كناية فان نوى عتيق فمعناه الاطلاق  
 لكن ليس له أن يدعيه لئلا يقراره على نفسه ولهذا قال في البصر وظاهره أنه يكون حرا ظاهرا  
 لا معتقا فتكون أحكامه أحكام الاسرار حتى يأتي من يدعيه وبثبت فيه كون ملكا اه  
 (قوله وقاس عليه الخ) أي جعله في حكم مسئلة الخلاصة وهو انه اذا لم ينو العتيق ليس له أن  
 يدعيه لا يقراره بعدم الملك (قوله نازعه في النهر) حيث قال وعندى أن هذه المسئلة أي مسئلة  
 الخلاصة مفارقة لمسئلة الكتاب أي قوله لا ملك لي عليك وذلك أنه في مسئلة الكتاب انما أقر  
 انه لا ملك له فيه وهذا لا ينافي ما كان فيه ومسئلة الخلاصة موضوعها اقراره بأنه غير مملوك  
 أصلا فالعتق له أو الحرية الأصلية فتنبه له ذافانه هم اه قال ح قلت والذي يظهر  
 بادي تأمل أن الحق مع صاحب البصر فان الفرق الذي أبداه في النهر غير مؤثر فانه اذا نفي ملكه  
 عنه وليس هناك من يدعيه مساوي من قبل له أنت غير مملوك ويدل لما قلناه من صحة صاحب  
 الخلاصة بين قوله أنت غير مملوك وبين قوله ليس هذا بعبدى تأمل اه قلت والحاصل أن كلا  
 من مسئلة الكتاب ومسئلة الخلاصة كناية في العتيق فلا بد من النية وقد نص في مسئلة  
 الخلاصة على أنه اذا لم يعتق أي عند عدم النية ليس له أن يدعيه أي لا يقراره على نفسه بأنه غير  
 مملوك وانما ليس عبدا وهذا موجود في مسئلة الكتاب أيضا في نفي منع دعواه أيضا ولا فرق  
 في صحة اقراره على نفسه بين نفسه فقط أو عنه وعن غيره بل نفيه عن غيره لا فائدة فيه

لا دخل (كلامه لا لي  
 عليك ولا سبيل اوله رقا  
 خرجت من ملكي وخليت  
 سبيلك) (قوله لا منه قد  
 اطلقك) وانت اعتق او  
 لزوجه اطلق من فلانة  
 وهي مطلقة تعتق وتطلق  
 ان نوى كتمه جميعا وفي  
 الخلاصة قال لامرأته أنت  
 غير مملوك لا يعتق بل يثبت  
 له أحكام الاسرار حتى يقر  
 بان مملوك ويصدق فيه ملكه  
 وكذا ليس هذا بعبدى  
 لا يعتق وقاس عليه في  
 البصر لا ملك لي عليك لكن  
 ما زعمه في النهر

لانه لا ولاية له على غيره في ذلك فافهم (قوله أو بئق) أي أو هذه بئق ولا يصح أن يكون التقدير  
 أو هذا بئق لما - يأتي انه كناية وكلامه الا في الصريح ولو قال أو هذه بئق لكان أولى ح  
 وقوله انه كناية فيه كلام يأتي (قوله وان لم يصلحوا ذلك) أي لا لاوة والحدود والامومة  
 (قوله ولذا جاء بالباء الخ) أي ان قول المصنف وبهذا البنى باعادة الباء الجارة لا فيمد أنه عطف على  
 قوله وبكنايته مقابل له ولو حذف الباء لاهم انه عطف على امثلة الكتابة مع انه من امثلة  
 الصريح وانما آخره مود كره بعد انفاذ الكتابة لما فيه من التخصيل المتبادر بقوله فان صلحوا  
 الخ (قوله فان صلحوا) حمله ان هذا البنى على وجهين اما ان يصلح ابتال بان كان مثله بولده أولا  
 وكل منهما اما ان يكون العبد مجهول النسب أولا فان صلح وهو مجهول عتيق وبثبت نسب منه  
 اجماعا وان كان معروف النسب لا يثبت منه بلا شك لكن يعتق عنه دنا وان لم يصلح ولد له  
 كذلك عند الامام وعند غيره ما لا يعتق وكذلك الكلام في هذا أبي أو أي فان صلح أباه أو أمه  
 وليس لقائل أب أو أم معروف ثبت النسب والعتيق بلا خلاف وان صلح وله أب معروف  
 لا يثبت النسب ويعتق عنه دنا وان لم يصلح لا يثبت النسب ولكن يعتق عنه دنا لا عندهما ولو قال  
 لمغير هذا جدي فقيل هو على الخلاف وهو الاصح لانه وصفه بصفة من يعتق عليه بملكه كما في  
 البصر (قوله في مولدهم) قال في الفقيه مجهول النسب الذي يذكر في الكتب هو الذي  
 يعرف نسبته في المدة التي هو فيها اه ومختار المحققين من شراح اله اية وغيرهم انه الذي  
 لا يعرف نسبته في مولده ومسقط رأسه وتعامه في الدرر (قوله وليس لقائل أب معروف) أراد  
 بالاب الاصلي فيشمل الجد والام قال ط وهذا يعني عنه قوله وجهل نسبهم (قوله فيعتق  
 دنا) أي بلا ثبوت نسب لان العتيق باعتبار الجزئية والزنا يثني النسبة الشرعية لا الجزئية  
 (قوله وهل يشترط) أي في ثبوت النسب تصديق العبد بالسيادة ففيل لان اقرار السيد على  
 مملوكه يصح بلا تصديق وقيل يشترط فيما سوى دعوى البنوة لان فيه حمل النسب على الغير  
 زباني فأت وشي في كافي الحاكم على الثاني حيث قال في مسئلة الاب والام وهذا في ذلك  
 ولم يذكر ذلك في مسئلة الابن (قوله ولا تصير أمه أم ولد) قال في فتح القدير ثم اذا قال هذا  
 ابني هل تصير أمه أم ولد اذا كانت في ملكه فقيل لا سواء كان الولد مجهول النسب أم معروفه  
 وقيل تصير في الوجهين وقيل ان كان معروف النسب حتى لم يثبت نسبته منه لا تصير أم ولد له  
 وان كان مجهول حتى ثبت نسبته منه صارت أم ولد له وهذا عدل اه وبه علم ما في كلام الشارح  
 من الاطلاق في محل التخصيل فافهم (قوله افتقر لانية) فيه نظر في الجهني قال في الغلام هذه  
 بئق أو بطاريته هذا البنى يعتق عندهما خلافا لابي حنيفة وقيل لا يعتق عند الكل وهو الاظهر  
 اه ومثله في الذخيرة والقه ساني وقال في النهر قال في الجهني والظاهر أنه لا يعتق يعني الابانية  
 ويدل عليه ما مر من أنه لو قال له بئق أنت حرة أو لامته أنت حرة كثر في بعض المواضع أنه  
 صريح وفي بعضها كناية اه فقوله يعني الابانية الخ ليس من كلام الجهني كما علمت وفيه نظر  
 وما استدلل به لا يدل له لحوار كون التانيث في قوله للعبد أنت حرة باعتبار كونه ذاتا أو جنة أو  
 نسعة والتدكير في قوله للامة أنت حرة باعتبار كونه انحصارا وخلافا لخلاف الطلاق البنت على  
 الابن وعكسه لما في فتح القه - حيث قال في تعاميل المسئلة لان الاول يجاز عن عتيق في الذكر

(و) يصح ايضا (بني هذا البنى)  
 أو بئق (لا يصح) (سنان من  
 المسالك) (ولا كبير) كذا  
 (هذا ابني) (أو جدي) (أو)  
 هذه (أي وان لم) يصلحوا  
 لذلك ولم (ينو اعتق) لانها  
 صريحة لا كناية ولذا جاء  
 بالباء واخرها تفصيلا فان  
 صلحوا وجهل نسبهم في  
 مولدهم وليس لقائل أب  
 معروف ثبت النسب أيضا  
 ما لم يقل ابني من الزنا فبئق  
 فقط وهل يشترط تصديقه  
 فيما سوى دعوى البنوة  
 قولان ولا تصير أمه أم ولد  
 ولو قال لامرأته بئق أو  
 لامته هذا ابني افتقر للنسبة  
 وفي هذا خالي أو محي



والثاني عنه في الاتي فاتفق حقيقته لا تنافي محمل ينزل فيه ولا يجوز في لفظ الابن في البنت  
وعكسه انما فاقم قال وما ذكره المصنف يعني صاحب الهداية بيان له مذهب بطريق آخر  
وهو انه اذا اجتمعت الاشارة والتسمية والمسمى من جنس المشاركة بالشار وان كان من  
خلاف جنسه يتعلق بالمسمى والمشار اليه هنا مع المسمى جنسان لان الذكر والاتي في الانسان  
جنسان لاختلاف المقاصد فيلزم ان يتعلق الحكم بالمسمى أعني بنت وهو معدوم لان  
الثابت ذكر اه فانت ترى ان مقتضى التعديل بهذين الوجهين كون الكلام لغيره لا يتعلق به  
حكمه وانوى اوله يظهر من هذا انه لا فرق بين قوله لا بعد هذا بقى أو هذه بقى بتدكير اسم  
الاشارة او تانيته لان الاخر جاز من اطلاق البنت على الابن حيث لا يستعمل أحدهما في  
الاخر حقيقة ولا مجازا ومن كونه خلاف جنس المشار اليه كالأول باع فصاعلي أنه باقوت فاذا  
هو زواج فالبيع باطل ويدل لما قلنا انه في حق الملتقى عبرة قوله هذا بقى (قوله عتق) أي بلا  
خلاف فتح ويثبت في نفسه على التسمية تأمل (قوله وأخ لا) أي وفي قوله هذا أخ لا يمتنع بدونية  
قال في البصر وفرق في البعد ان الاخوة يقتضون الاصل كرام والنسب بخلاف الم لا  
لا يستعمل للأكرام عادة وهذا كما اذا انصرف لوقار أخى من أبي أو من أي أو من النسب فانه  
يعتق كافي الفتح وغيره ولا يخفى انه اذا اقتصر بكون من الكتابات فيعتق بالنسبة اه (قوله  
لا يعتق بيا بيا بيا) أي بدونية كتاباتي قال في الدر المنثور وعنه انه يعتق والظاهر الاول  
من المقصود بالنداء استحضار المنادى فان كان بوصف يمكن اثباته من جهة من نحو يا حر كان  
لأبنايات ذلك الوصف وان لم يمكن كالندوة كان مجرد الاعلام قال في الفتح ينبغي أن يكون محر  
المسئلة ما اذا كان العبد معروف بالنسب والافهوت كل اذ يجب أن يثبت النسب تصديقا له  
فيعتق اه ولو قال يا أخى من أي أو أب أو من النسب يعتق كما مر اه (قوله ولا سلطان لي  
عليك) لان السلطان عبارة عن المحبة واليأس دوني كل منهم لا يستدعي في ذلك كالمكانب  
ينبت للمولى فيه المالك دون اليد (قوله بخلاف عكسه) وهو وقوع الطلاق باقفاط العتق لان  
ازالة ملك الرقبة تستلزم ازالة ملك المتعة بلا عكس درر (قوله كما مر) أي في أول الطلاق  
(قوله قيد للاخيرة) يعني أن قوله وان نود راجع الى المسئلة الاخيرة وهي اقاطا الطلاق أما  
الاولى وهي مسئلة النداء والتسمية وهي مسئلة في السلطان فيتوقف وقوع العتق فيهما على  
التسمية فها من كتاباته (قوله كما قلنا ابن الكمال) أي من غاية البيان وكذا نقله في البصر عنهما  
الفتنة وقال فيفتن لا ينبغي الجمع بين هذه المسائل في حكم واحد وأقره في التمر أيضا قلت بل  
على ما مر من بحث الفتح ينبغي أن يثبت العتق بلائيه اذا كان مجهول النسب (قوله كما مر  
الكمال) ونقله أيضا عن بعض المشايخ بوجه قال الاثمة الثلاثة اذا لا يظهر فرق بينه وبين لا يميل  
وعن الامام الذرخي في حمري ولم يفتح الى الفرق بينهما ثم قال الكمال به لا يفتقر برعدم الفرق  
والذي يقتضيه النظر كونه من الكتابات (قوله وأقره في البصر) وكذا في التمر والشرع بلالية  
والقدسي (قوله يعتق بالنسبة) الاولى لا يعتق الا بالنسبة (قوله ذكره ابن الكمال وغيره) أي  
ذكر اشراط النسبة للعتق ومثله في البصر عن الزيلعي وغاية البيان وعزاه في التمر الى العناية عن  
المبسوط (قوله الاتي قوله الخ) استثناء من قوله بالفاظ الطلاق وزد قوله اطلقك مع انه

عتق وأخى لا مال ينوم من  
النسب (لا يعتق بيا بيا)  
وبأخى وبأخى وبأخى  
(ولا سلطان لي عليك)  
ولا بالفاظ الطلاق) صريحه  
وكتابته بخلاف عكسه كما مر  
(وان نوى) قيد للاخيرة  
لتوقفه في النداء على التسمية  
كما نقله ابن الكمال وكذا في  
السلطان كما رجه الكمال  
وأقره في البصر (و) كذا  
(استعمل الحر) يعتق  
بالنسبة ذكره ابن الكمال  
وغيره (الاتي قوله) اطلقك  
ولو لعبد فتح (اصرك يديك)

قدسه المصنف لا يكمل ما استثنى وان كان استثناء الامر باليد والاختيار منقطع لان ما من  
كتاباته النفوس لا كتابات الطلاق (قوله أو اختارى) عزاه في البصر والتمر الى الابدائع ذات  
وهو خلاف المذهب في الذخيرة قال محمد في الاصل اذا قال الرجل لامته امرك يديك ينوي  
به العتق يصير العتق يديها حتى لو اعتقت نفسها في المجلس جاز ولو قال لها اختارى ينوي  
العتق لا يصير العتق يديها فافقه بفرق بين الامر باليد وبين قوله اختارى في العتق وسوى  
بينهما في الطلاق اه كلام الذخيرة وكذا صرح في الفتح بانه لو قال لها اختارى فاختارت  
نفسها لا يثبت العتق وان نواه اه وصرح بذلك أيضا في كافي الحاكم بلا حكاية خلاف وأنت  
خير بان ما في الاصل والكافي هو نص المذهب فلا بد من عدمه ولم أر من تبعه على ذلك فاعتنه  
(قوله ولا بدع) أي ليس ذلك أمرا منقردا خارجا عن نظامه وهو جواب عن قوله فهو من كتابات  
له تقي أيضا أي كانه من كتابات الطلاق لانه لما حصل العتق وغیره كان من كتاباته أيضا (قوله  
ويتوقف) أي العتق في امرك يديك واختارى بخلاف اطلقك فانه لا عليك فيه حتى يتوقف  
(قوله وان لم ينجح للتسمية) لانه صريح حيث ذكرنا فظ العتق ح (قوله لانه عليك) تعليل  
لقتضيه أي وكذا اختار العتق يتوقف على المجلس لانه عليك ح او هو علة لقوله يتوقف (قوله  
وان نوى) لانه من كتابات الطلاق المختصة به ح (قوله لكن بكفر بوطنها) لان تحريم الحلال  
بين فكانه قال والله لا أطوك ح (قوله بقوله عبيد أو حاري) يعني جمع بين هذين اللفظين  
وقوله أو حاري أي بدل حاري وهذا عنده وقال لا يصح ويانه في الزباني ط (قوله الحلية)  
نعت لامرأته وأمنه وأفرده لكون العطف بابا وقوله والميتة بمعنى وامرأته وأمنه الميتة فهو  
مقابل مدخول بين (قوله جوهره) ونص ما روي جمع بين عبده وبين ما يقع عليه العتق كالجمعة  
والحائط والسارية فقال عبيد حرا وهذا أو قال أحد كما عتق العبد عند أي حنيفة وعندهما  
لا يعتق وان قال لعبد أنت حرا ولا يعتق اجماعا وان قال لعبد ع وبعده عير أحد كما لم يعتق  
عبده اجماعا الا بالنسبة لان عبد الغير لا يوصف بالحرية الا من جهة مولاه ولا يجوز أن يكون  
اوقع حرية موقوفة على اجازة المولى وكذا اذا جمع بين أمة حبيسة وأمة ممتصة فقال أنت حرة أو  
هذه أو احدا كحرة لم تعتق أمته لان الميتة توصف بالحرية فيقال ماتت حرة وماتت أمة فلا  
تختص بالحرية بامتة اه ح (قوله بملك ذي رحم محرم) نعت الملك بشرا أو هبة أو وصية أو  
غيره ههنا في جعل ماله بامر يتيقسه أو فائده فدخل ما اذا اشترى العبد المأذون ذارحم محرم  
من مولاه ولدين عليه أما المديون فلا يعتق ما اشتراه عنده خلافا لهما وخروج المكاتيب اذا  
اشترى ابن مولاه فانه لا يعتق اتفاقا بصر عن الظهيرية (تفسيه) في القنية وطى جارية أبيه  
فولدت منه لا يجوز بيع الولد ادعى الواطى الشبهة أو لانه ولد له فاعتق عليه حين دخل في  
ملكه وان لم يثبت النسب يكن زنى بجارية غيره فولدت منه ثم ملك الولد يعتق عليه وان لم يثبت  
نسبه منه اه وفي حاشية المحوى عن غاية البيان لو اشترى أخاه من الرثا لا يعتق عليه لانه  
ينسب اليه بواسطة الاب ونسبه الاب منقطعة فلا تثبت الاخوة قالوا الا اذا كان من أمته  
فيعتق عليه اذا ملكه لان نسبة الولد اليه لا تنقطع فتكون الاخوة ثابتة اه (قوله أي  
قريب) تفسير لذي الرحم وقوله حرم نكاحه أبدا فيحرم للمهرم قال في الدر المنثور ثم المهرمان

أو اختارى فانه عتق مع  
النسبة) فانه من كتابات  
العتق أيضا ولا بدع بدائع  
ويتوقف على القبول في  
المجلس وكذا اختار العتق  
أو امر عتقك يديك وان لم  
يصح للتسمية لانه عليك  
كالطلاق ولا يعتق بنحو أنت  
على حرام وان نوى ان  
يكفر بوطنها (و) يصح أيضا  
(بقوله عبيد أو حاري)  
أو حدي (ح) كالوجه  
بين امرأته وجمعة أو حبر  
وقال احدا كاطلاق طلفت  
امرأته لا لوجه بين امرأته  
أو أمنه الحلية والميتة  
جوهرة وزباني (و) يصح  
أيضا (بملك ذي رحم محرم)  
أي قريب حرم نكاحه أبدا  
ولو شدة صافية عتق بقدره

مطلب  
في ملك ذي الرحم المحرم



نفسان لا يجوز السكاح بينهما - ما لو كان أحدهما ذكرا والآخر أنثى فالحرم بلا رجم كاشبه  
 رضا عاوز وجبة - ما لو وفره فلا يعتق عليه اتفاقا وكذا الرجم بلا حرمان كفى الإجماع  
 والأحوال لا يعتق عليه اتفاقا كافي وغيره اه (قوله عنده) أي عند الإطعام الجزئي المعتق  
 عنده خلافا له - ما ط (قوله أو حلال الخ) فيعتق دون أمته وإبراهيم ينها قبل أن تضع حملها  
 لأنه ملك أن شاء يعتق عليه به نعم وهذا منافق ولهم أن الحمل لا يدخل تحت المملوك حتى  
 لا يعتق بكل مملوك في حرقه يحتاج إلى الجواب بجر وأقول لا يلزم من كون الشيء ملكا كونه  
 مملوكا طافا فهو وتوضيحه أن المملوك في كل مملوك في حرقه طافا ينصرف إلى ذات  
 مملوكه - مثله يتقيد به أو الحمل بجزء من أمه فلا يلزم من كونه ملكا أن يصدق عليه اسم مملوك  
 حيث أطلق وهذا علق العتق على دخول القريب في ملكه لا على كونه مملوكا يصدق عليه لفظ  
 مملوك طافا فلما دخل الحمل هنا لا هنا فافهم (قوله ولو المالك صبي أو مجنوننا) انما جاعلا أهلا  
 لعنق القريب عليه - ما لأنه تعالى به حق العبد فشا به النفقة بجر (قوله في دارنا) أي دار  
 الإسلام فبذلك لا يملك لدار الحرب فتح (قوله حتى لو أعتق الخ) تفريع على التقييد  
 بقوله في دارنا وكان الظاهر أن يقول حتى لو ملك قريته في دار الحرب لكن أفاد ذلك بالاولى لأنه  
 إذا كان لا يعتق بالاعتاق الصريح فكذلك بالملك بالاولى وقد جمع بينهما في الفتح فقال فلو ملك  
 قريته في دار الحرب أو أعتق المسلم قريته في دار الحرب لا يعتق خلافا لابن يوسف وعلى هذا  
 الخلاف إذا أعتق الحر في دار الحرب ذكرا أو أنثى في الابضاع وفي كافى الحاكم عتق  
 الحر في دار الحرب قريته باطل ولم يذكر خلافا لما إذا أعتق خذله أو قال لا يملك  
 عند أبي يوسف ولا ولده وقال لا ولده لكنه عتق بالتخلية لا بالاعتاق فهو كالمرأى ثم قال المسار  
 إذا دخل دار الحرب فاشتري عبدا حرا يباعه عنه القياس لا يعتق بدون التخلية لأنه في دار  
 الحرب ولا تجوز عليه أحكام الإسلام وفي الاستحسان يعتق من غير تخلية لأنه لم ينقطع عنه  
 أحكام المساكين ولا ولده عندده أو هو القياس وقال أبو يوسف له الولاء وهو الاستحسان وذكر  
 قول محمد مع أبي يوسف في كتاب السير على هذا فالجمع بينهما في الإيضاح أن يراد بالمسلم  
 غنة الذي نشأ في دار الحرب وهناك على أنه داخل هناك بعد أن كان هنا فلذا لم ينقطع عنه  
 أحكام الإسلام اه ما في الفتح وحاصله أن الحر في دار الحرب أو بقى حرا ولو ملك  
 أو أعتق قريته غنة لا يعتق خلافا لابن يوسف إلا إذا خلى بيده بان رفع يده عنه وأطلقه فيعتق  
 بالتخلية لا بالاعتاق ولا ولده خلافا لابن يوسف فعنده له الولاء وأما المسلم الأصلي إذا دخل دار  
 الحرب فاشتري عبدا حرا يباعه عنه القياس فلا يستهان أنه يعتق بدون التخلية وله الولاء وعلى هذا  
 فإطلاق الشارح المسلم مقيد بكونه ناشئا في دار الحرب فالأحسن ما في بعض النسخ حتى  
 لو أعتق المسلم الحر بدون أو أي المسلم الناشئ في دار الحرب (قوله عبده) أي الحر في قريته  
 قوله ولو عبده - ما الخ ح (قوله فلا ولده) تفريع على عتقه بالتخلية لا بالاعتاق لأن الولاء  
 من أحكام الاعتاق ولم يعتقه (قوله عتق بالانفاق) أي باعتاق سيده أو بشرائه أن كان ذا  
 رحم محرر ح (قوله ويصير لوجه الله تعالى الخ) لأنه تجزأ الحرية وبين غرضه الصحيح أو  
 القاء - فلا بدح فيه كافي البدائع والمراد بوجه الله تعالى ذاته أو رضا والتسبب وان واحد

عنده أو حلالا كذا من زوجة  
 أي به الحمل منه (ولو)  
 المالك صبي أو مجنوننا أو  
 كافرا في دارنا حتى لو أعتق  
 المسلم أو الحر في دار  
 الحرب لا يعتق بعتقه بل  
 بالتخلية فلا ولده خلافا  
 لثاني ولو عبده مسلما أو  
 ذميا عتق بالانفاق لعدم  
 محليته لا لانتزاع زبلي  
 (و) يصح أيضا بغيره (ولو)  
 الله والتسبب والصحة

قوله كالمرأى أي من خرج  
 من دار الحرب على نفسه  
 مولاه أي خرج النيا مسلما  
 أو لم يبعه اه منه

لأن تعظيم الصنم كفر وعياره الجوهرية

شباطين الانس أو الجن يعني صرحتهم والصنم صورة الانسان من خشب أو ذهب أو فضة ولو  
 من حجره وهو وثن كافي البحر (قوله وان أمروا بكفر به) أف وثن صرحت بالان في الاعتاق للشيطان  
 والكفر في الاعتاق للصنم بقريته نفسه مرجع الضمير الجهر وروا لا فائدة في زيادته لفظ ان  
 لكن لا يظهر فرق بينهما أو ما فعله الشارح هو ما مشى عليه المصنف في المنع وهو ظاهر البحر  
 أيضا والأظهر ما في المتن والجوهرية من الكفر بكل منهما (قوله أي كراه) هو حمل الغير على  
 ما لا يرضاه بجر وأشار إلى أن المراد مصدر المزيدي لأن الكراه أثر الا كراه لكن كل منهما صحيح  
 أيضا فافهم (قوله ولو غير ملحق) الملحق ما ينفوت النفس أو العضو وغير الملحق بخلافه والاولى  
 المبالغة بالملحق كالأصني ط وتجب القيمة على المكروه جوهرية وفي التثنية قال الولاء في  
 موضع خال ان اعتقته في ولائك فاعتقه مخافة القتل يعتق ويسعى في قية - مولاه (قوله  
 سيحي) أي في كتاب الاشرية أن كل مسكر حرام أي كل ما أسكر كثيره حرم قليلا وهو قول محمد  
 الملق به فيدخل فيه الاشرية المخدرة من غير العنب والمثالث لا يقصد السكر بل يقصد الاستقراء  
 والتقوى وتقيع الزبيب بلا طبع فالسكر بها يكون بسبب محذور كالسكر من الخمر وإما على  
 قول الإمام إذا شرب بها لا يقصد المعصية فلا يكون محظورا فإذا سكر بها لا يصح طلاقه  
 ولا عاقبه أما الكفر نفسه فهو حرام اتفاقا عتق في أنه يحرم القدر المؤدى إلى الاسكار حتى لو  
 لم ان شرب كاشين لا يسكر وانما يسكر الكائن الثالث حرم شرب الثالث فقط عند الإمام  
 المولود من كاشين لم يكن بسبب محذور اما عند محمد فان الحرام كل ذلك وان قل كأنه فافهم  
 (قوله فلا يخرج) أي عن السبب المحذور لا شرب المضطر أي لاساغة القيمة أو بسبب الكراه  
 ومثله ما يحصل من مباح كالحاصل عند غلبة الصغرة (قوله مع هزل) هو اللعب وقد مرنا الكلام  
 فيه (قوله وان علق العتق بشرط الخ) مثل تعليقه بالملك أو بسببه كما التصريح به لكن لا بد  
 من تعليقه على ملك صحيح ففي الجوهرية لو قال المكاتب أو العبد كل مملوك أم ملكه فيما استقبل  
 فهو حر فعتق ثم ملك مملوكا لا يعتق عنده وعندهما يعتق وان قال إذا عتقت فملكك عبدا فهو  
 حر فاعتق فملك عبدا عتق اجماعا لأنه اضاف الحرية إلى ملك صحيح وان قال ان اشتريت هذا  
 عبدا فهو حر لم يعتق حتى يقول ان اشتريته بعد العتق وعندهما يعتق اه (قوله وعتق ان  
 دخل) أي ان بقي في ملكه فانه يجوز له بيعه وأخرجه عن ملكه قبل وجود الشرط لأن تعليق  
 العتق بالشرط لا يزيل ملكه إلا في التدبير خاصة جوهرية ولو باعه ثم اشتراه فدخل عتق كافي  
 (قوله لقصور الاضافة) لأن في اضافة المكاتب إلى نفسه بضمون العبد إلى نفسه قصورا أي  
 عدم تحقق اذمراده بقوله ان أنت عبدي ان كان لا يبيع - درم من أمر الابان فانت حر  
 والمكاتب ليس به هذه الصفة ط والحاصل أن المطابق ينصرف إلى الكامل والمكاتب عبدا  
 ناقص (قوله تعليق) كأنه قال إذا أصبحت فانت حر ط (قوله تمييز) لأن المراد أنه ٣ معنوق  
 في جميع أحواله ط (قوله لان المراد عرض الماس عليه) أي لازالة العطش لأنه ليس في وسعه  
 ولأنه يقال سقيته فلم يشرب (قوله عتق من محبة سنة) المراد أنه يعتق من دخل في ملكه منذ  
 سنة صاحبه أولا ط (قوله ونوى في الملك) أي أنه قديم في ملكه ط (قوله دين) ولا يصدق  
 قضاء (قوله ولو زاد في السن) أي صرح بذلك بأن قال أنت عتق في السن أي كبير السن وفي  
 قال في المصباح ولا يجوز عتق من قبل أن ينجى - معقول من ادعت شاة معجول لا يقاس عليه اه معجب

لوقال للشيطان أو للصنم  
 كفر (و) يصح أيضا بكراه  
 أي كراه ولو غير ملحق (و) سكر  
 بسبب محذور سيحي ان  
 كل مسكر حرام فلا يخرج  
 لا شرب المضطر فانه كالأغواء  
 (و) يصح أيضا مع (هزل)  
 هو عدم قصد حقيقة  
 ولا يجاز (وان علق)  
 العتق (بشرط) كدخول  
 دار (صح) وعتق ان دخل  
 (والملحق بامر كاش نصيب  
 فلو قال عبدا) وهو في  
 ملكه (ان ملكك فانت  
 حر عتق لعل بخلاف قوله  
 لما كتبه ان أنت عبدي  
 فانت حر) لا يعتق لقصور  
 الاضافة ظهيرة وفيها  
 تصح حرا تعليق وتقوم حرا  
 وقف - مدرأ تمييز قال ان  
 سقيت حماري فذهب به  
 للماء ولم يشرب عتق لأن  
 المراد عرض الماس عليه قال  
 عبدي الذي هو قديم العصبية  
 حر عتق من محبة - سنة هو  
 المختار ولو قال أنت عتق  
 ونوى في الملك دين ولو زاد في  
 السن لا يعتق

٣ قوله معنوق صوابه معنوق  
 لأن عتق الثلاث لازم فلا  
 ياق منه اسم المفعول  
 ولا يصح ان يكون اسم  
 مفعول من عتق الرباعي



البحر من الخالية لو قال أنت حر النفس يعني في الاخلاق عتق في القضاء (قوله وعتق بما أنت  
 الآخر) لان الامتناع من النفي اثبات على وجه التاكيد كما في كلمة الشهادة هداية ويستثنى  
 منه ما نقله الجوى من منية الحق اذا امر غلامه بشئ فامتنع فقال له ما أنت الا حر فانه لا يعتق  
 ذكره ابو السعود قال ط لان فريضة الحال دالة على ان المراد ما أفعله الان هذه الافعال الحرة  
 (قوله لا بما أنت الامثل الحر وان نوى) كذا نقه له في الدر المنثور عن المحيط مع أنه في البحر  
 والفهرستان نقل هذه المسئلة عن المحيط بدون قوله وان نوى وكذا في الجوهر لم يكن بدون عزو  
 ثم في الفهرستان لا يصح بقوله أنت مثل الحر أو الحر وان نوى وقال بعضهم انه يعتق بالنسبة كما  
 في الاختيار اه واقصر الزيلعي على الثاني وقال لانه أثبت الممانعة فيتم ما هو قد تكون  
 عامة وقد تكون خاصة فلا يعتق بلانية لشك (قوله ولا بكل مالى حر) لانه براديه الصفا  
 والخلوص من شدة الغيرة بحر (قوله أو أهل بلخ) أى كل عبيد أهل بلخ يوهو من أهل بلخ ولم  
 يوجب عده كما في التتارخانية ومقتضاه أنه لو نوى عبده يعتق والظاهر أن من يملكه يقال في كل عبده في  
 لارض وعبيد أهل الدنيا يؤيده أنه قال بعده ولو قال ولد آدم كلهم أحرار لا يعتق عبده الا  
 بالنسبة بالاتفاق (قوله حر) أفرد الخبر نظر اللفظ كل في المسئلة الثانية ط (قوله بخلاف هذه  
 السكة أو الدار) أى فانه يعتق وان لم ينو بخلاف كما في التتارخانية وقال قبله وعلى هذا  
 الخلاف اذا قال كل عبيد في هذا المسجد يعني المسجد الجامع يوم الجمعة فهو حر وعبيده في  
 المسجد الا انه لم ينو أو قال كل امرأة طالق وأمر أنه في المسجد الا انه لم ينو اه وحينئذ  
 فالفرق بين السكة والمسجد الجامع أن المسجد الجامع في حكم البلدة لكونه جامعاً لاهلها ولذا  
 قيده يوم الجمعة بخلاف السكة لان لها أهلاً محصورين فلذا عتق فيها بالبلانية اتفاقاً وهذا  
 والشارح من المسئلة الى البحر مع أنه في البحر لم يذكر السكة بل ذكر الدار (قوله عتقا)  
 أطلقه فهل ما اذا استثنى حملها فانه يعتق بماله كما في التتارخانية (قوله أصالة) بفتح الهمزة  
 وعطف القصد على ما من عطف العلة على المفعول ط أما في الام فظاهر وأما في الجنبين فن  
 حيث انه بحر والحرير المسلط على الكل مسلط على الجزاء أصالة وقصد وهذا لا ينافي قول  
 البحر عتقا أى الام والحرير لانه لا ينافي اعتبار كون الجزء في ضمن الكل ح وهذا مقيد بان  
 لا يكون خرج أكثر ولدان خرج أكثره لا يعتق لانه كذا نص في حق الاحكام الا ترى انه  
 تنقضى به العدة ولومات في هذه الحالة يرث وقسمه في البحر (قوله اذا ولدته الخ) لاتبين بوجوده  
 وقت الاعناق ط (قوله ولولا أكثر) أى من الاقل فيشمل تمام النصف ح (قوله عتق بها)  
 حامله أن الحمل يعتق باعتناق أمه مطلقاً لكنه اذا ولدته لاقل من نصف حول يعتق أصالة ولا أكثر  
 تعاوناً بقيد النصف بالاول ثلاثية كمر مع قوله الاتى والولد يتبع الام الخ (قوله وغرنه) أى  
 غمره الفرق بين عتقه أصالة أو تبعاً لغيره اذ ولاته وهي مذكورة في كتاب الولاحيث قال هناك  
 ومن أعنت أمته والحال أن زوجها قتل لغيره فقلت لاقل من نصف حول مذعنت لا يقتل ولا  
 الحمل من موالى الام أبداً فاذا ولدت به مذعنتها الا أكثر من نصف حول فولد موالى الام أيضاً  
 لعدم رخصته للاب لانه كان عتق القن وهو الاب قبل موت الولد لولاه ان يسهل موالى به  
 لزال المانع هذا اذا لم تكن معدة فلم تعد فقلت لا أكثر من نصف حول من العتق ولدون

(واعتق بما أنت الآخر)  
 لا بما أنت الامثل الحر  
 وان نوى ولا بكل مالى حر  
 ولا بكل عبيد الارض أو  
 كل عبيد الدنيا أو أهل بلخ  
 حر عند النسيان وبه يقتضى  
 بخلاف هذه السكة أو  
 الدار بحر (حر حاملاً  
 متقاً) أصالة وقصد (اذا  
 ولدته بعد عتقها لاقل من  
 نصف حول) ولولا أكثر عتق  
 تبعاً وغرنه انجبر اذ ولاته

حوالين من الضراق لا ينفصل لموالى الاب اه أى لاتبين بوجود الحمل عند العتق حيث وجبت  
 إضافة العلوق الى ما قبل الضراق (قوله ولو حرره الخ) أى حرر الحمل وحده بان قال حلت حر أو  
 قال المضغة أو العلقة التى في بطنك حر عتق خالية امكن لا بد من تحقق وجوده قبل الضرب بان  
 ولده لاقل من ستة أشهر فلو لم يولد فاعتق ولا يكون قوله مالى بطنك حراً اقرافاً بوجوده  
 اعدم التيقن به لجواز حدوثه وقسمه في البحر (قوله أو ان حلت بولده فهو حر) الظاهر انه يشترط  
 أن تالده لا أكثر من ستة أشهر اذ لو كان أقل علم انه حل وجوده والشروط حل حادث وينبغي انه  
 لو أنكر حدوثه بعد ستة أشهر أن يكون القول له الى سنتين أما بعد هذا فهو محل حادث يقينا  
 تامل (قوله عتق فقط) أى دون الام اذ لا وجه لاعتناقها مقصودا اعدم الاضافة ولا تبعاً لان  
 فيه قلب الموضوع نهر (قوله ولم يجز بيع الام الخ) لانه لما كان مالى بطنها لا يقبل النقل  
 صار بمنزلة الحمل المستثنى والاستثناء شرط فاسد في البيع والهبة لكن البيع يبطل بالشرط  
 الفاسد بخلاف الهبة كما ياتي في البيع الفاسد ح (قوله لم تجز هبتها في الاصح) والفرق أن  
 بالتمديد لا يزول ملكه عما في البطن فاذا وهب الام بعد التمديد فهو موهوب متصل بالبيع  
 وهو موهوب فيكون في معنى هبة المشاع فيما يحقل القسمة وأما بعد العتق مالى البطن فغير مملوك  
 بحر من الملبوط (قوله وبطل شرط المالك عليه الخ) لانه لا وجه الى الزام المالك على الجنبين اعدم  
 الولاية عليه ولا الى الزام أمه فاذا قال أعتقت مالى بطنك على ألف عايتك فقبولها بطلت بول  
 لاقل من ستة أشهر يعتق بلانية لانه معاق بقبولها الا ان وقديته فعتق الولد وبطل المالك  
 لان اشتراط بدل العتق على غير المعتق لا يجوز بحر ملطما (قوله لكن يشترط قبولها) أى  
 قبولها المالك اذ ان شرطه عامها وقوله لا يعتق متعاق يشترط (قوله قال مالى بطنك) الخبر محذوف  
 تقديره مروه وموجود في بعض النسخ (قوله فعلى الخ) أى على الاداء فاذا ولدت لاقل من ستة  
 أشهر فهو حر متى أدى اليه الالف كما في البحر (قوله أو مولى) أى عما في بطن أمته ومات أى  
 الموصى واعتقه الورثة أى اعتقوا مالى بطنها تبعاً لاعتناق أمه والعبارة في البحر عن الظهيرية  
 وهو كذا رأيت في الظهيرية والاحسن عبارة كفى الحاكم فاعتق الوارث الامه الخ قال ط  
 والظاهر عدم جواز اعتناقه قصد الانه غير مملوك لهم (قوله جاز) أى اعتناقه لانها دخلت في  
 ملكهم ولم يدخل حملها في ملك الموصى له اذ لا يدخل في ملكه الابد والولادة ط (قوله وضمنوه  
 يوم الولادة) لانه أول يوم يدخل في ملكه أن لو بقي بلا اعتناق ط (قوله فاولها ما خرجاً كبر)  
 ظاهره لو خرج جاءه الم يعتق واحده منهن الا أن تلك نالها قبل مضي ستة أشهر فبعتان لانها ما  
 أكبر منهن والولد وان ذكره فردا لكنه مفرد مضاف فيم ط عن السيد ابى السعود (قوله  
 مادام جنيناً) اما بعد الولادة فلا يبعها في شئ مما ذكره حتى لو اعتقت لا يعتق بحر وسيد كر  
 الشارح استثناه سنتين مع زيادة ثلاثة أشهر (قوله يتبع الام) للاجماع ولانه متيقن به من  
 جهتها ولذا ثبتت نسب الزاوية الملاعة من أمه حتى قرنه ويرثها لانه قبل الانفصال كعضو  
 منها ساو حكاو يتبعها في البيع والعتق وغيره ما فكان جانبها راجع بحر (قوله فيكون  
 لصاحب الانثى) كما اذا نزل كركل على أنثى لا آخر كان حملها لصاحبها فقط (قوله لو أمه  
 كذلك) اذ لو كانت أمه مما يؤكل ويضغى بها والمراد انه ياخذ حكم أمه ولا يزول عنه بعد

(ولو حرره) ولو باقظ عاقبة  
 او مضغة او ان حلت بولده  
 فهو حر (عتق فقط) ولم يجز  
 بيع الام وجزع بيم اولو  
 دبره لم تجز هبتها في الاصح  
 لانه كشاع وبطل شرط  
 المال عليه وكذا على امه  
 لكن يشترط قبولها للعتق  
 وفي الظهيرية قال مالى  
 بطنك متى أدى الى الفها  
 فعتق وفيها اوصى به ومات  
 واعتقه الورثة جاز وضمنوه  
 يوم الولادة ولو قال اكبر  
 ولدى بطنك حر فولدت  
 ولدى فاولها ما خرجاً كبر  
 (والولد) مادام جنيناً (يتبع  
 الام) ولو جهينة فيكون  
 لصاحب الاتى ويؤكل  
 ويضغى به لو أمه كذلك

مطلب  
 في حكم المتولد بسين شاة  
 وضعها



ولادة كما أخذ حكمها في العتق وغيره كذلك فلا يرد أن الكلام في الجنين وهو لا يضحى به قبل  
ولادة فافهم وفي شرح الوهبانية لا يشرى بالحيوان مع الفقه والولولجية الاعتبار في المتولد  
لا يتم في الاضحية والحمل وقيل يعتبر بنفسه فيما حاشى اذ انراطى على شاة أهلية فان ولدت شاة  
تجوز الاضحية بها وان ولدت طييا لم تجز ولو ولدت الرمكة حمار لم يؤكل وفي الخلاصة في  
الاضحية المتولدة بين الكلب والشاة فال عامة العلماء لا يجوز وقال الامام الجرجاني ان كان  
يشبه الام يجوز اه وسأني مسئلة المتولدين الكلب والشاة في الذبايح عن نظم الوهبانية  
والحاصل ان المذهب هو ما امر أن الولد يتبع لأمه مطلقا وقيل لا تعتبر التبعية بل يعتبر بنفسه  
والاول المعتمد كما يقتضيه كلام البدائع في كتاب الاضحية وهو مقتضى اطلاق المتن لكن على  
ما قاله عامة العلماء يستثنى ولد الكلب والظاهر ان المتولدين آدمى وناقة كذلك بل أولى لانه  
جزء آدمى لا يهل الاتفاقيات فضلا عن أكله فافهم (قوله بسائر أسبابه) كسرا ووجه وارث ح  
(قوله الاول المغرور) كما اذا تزوج امرأة على أن أمراة فاذا هي قطة فالولادة معها بأحرار بالقيمة  
وتعتبر القيمة يوم الخصومة بشرى لالة وهذا اذا كان المغرور حرا فلو مكاتب أو عبدا أو مدبرا  
فالاولاد أحرار سوى عن البرجندى قال ط ويذهب أن يستثنى أيضا لو تزوج أمة بشرط  
حرية الولد فانه يكون حرا (قوله وصورة الرق بلام الخ) لما كان الاصل في العطف المغيرة  
كان مظنة ان يقال هل يتصور رق بلام ملك فبين صورته وامام صورة الملك بلارق فهي ظاهرة  
كالحيوان والاثياب وكذا صورة اجتماعه ما لم يكن قد يكونان كالمين كافي القن وقد يكون  
احدهما كاملا والاخر ناقصا فالمدبرة وأم الولد الرق فيه ناقص فلم يجز عتقه ما عدا الكفارة  
والملك فيه كامل حتى جاز وطوهما والمكاتب رقه كامل بخار عتقه عن الكفارة وملكه ناقص  
حتى يخرج من يد المولى وتغاسمه في البصر (قوله فان كاهم ارقاه) اي بعد الاستيلاء عليهم بدليل  
لتفريق اطاقه له فهم احرار لما في الظاهرية لوقال بعده نسب حرا أو اصل حرا ان علم انه سبي  
لا يفتق وان لم يعلم انه سبي فهو حر قال وهذا دليل على ان أهل الحرب احرار اه وسأني في  
باب استيلاء الكفار ما يؤيده ايضا (قوله فاذا اخذت الخ) ليس هذا التصديق في القه- تاه  
وهو خطأ اذ الولد حينئذ مسترق اصاله والمثال الصحيح كما قاله ح اخذ حمالا يتبعها الحمالى  
الرق وذلك لان المقام في تبعية الجنين لا الولد المقتصر ط (قوله والحريه) اي الاصليه بان  
تزوج عبدة أصلية فحملت منه واما الطارئة فقد مرت نهر اي في قوله حر حمالا عتقا  
(قوله والعتق) هو حرية طارئة وقد مرت كما عات لكن المراد بما عتق الولد قصد اولاد ابيه  
المستفهمان كما اذا ولدت بعد عتقه الاقل من نصف حوله والمراد بانها العتق تبعا للاثم فيراد  
به ما اذا ولدت لنصف حوله فكثر فتكون هذه الصورة مضمومة قوله هناك اذا ولدت لاثم من  
نصف حوله فلا تكرر كما افاده ح وقدم الشارح الثمرة في انجرار الولاء وما قيل ان هذه  
صورة سبق قلم لان الموضوع في الجنين لا في الولد بعد انفصاله فقيه ان المراد انه يحكم بعتقه  
قبيل الولادة ولكن اذا ولد لنصف حوله فكثر علم انه عتق تبعا لاثمه لكونه جزءا منها وان ولدت  
لاقل علم انه عتق قصد اصاله لتيقن وجوده وقت الاعتاق فافهم (قوله كتابه) بان كاتب  
امته الحامل بطلت بلاق من سنة اشهر من وقت الكتابة نهر قال ح فية ففان معا

(في الملك) بسائر أسبابه  
(والرق) الاول المغرور  
وصورة الرق بلام ملك  
كالكفار في دار الحرب  
فان كاهم ارقاه غير مملوكين  
لا حد فاول ما يؤخذ الاية  
يوصف بالرق لا المملوكية  
حتى يمس من يد ارقاه فاذا  
اخذت ومعهما ولد تبعتها  
في رزقه- تان (والحريه)  
والعتق وغروحه) ككتابة

مطلبه  
أهل الحرب كاهم ارقاه

ياداتها البديل وكذا كل ولد المدة في مدة الكتابة اه وعليه فتقيد النهر باقل من ستة اشهر  
ان يكون الكتابة واقعة على الحمل اصاله وقصد او الاقل حل في المدة يتبعها في حكم الكتابة  
كما عات (قوله وتدينير مطلق) احقره عن المقييد كان مت من مرضى هذا فان حرة فانه  
لا يتبعها ولدها فقه اه ح وعزاه في النهر للظهورية فانه هذا ظاهر في الولد الذي تأتى به بعد  
التدينير وكلاهما في الحمل فاذا دبر حاملا من غير سببها صار الحمل مدبرا قصد او اصاله ان ولدت  
لاقل من ستة اشهر وان لاكثر فهو مدبر تبعا لها لكان لا فرق هذا بين التدينير المطلق والمقييد  
لان المقييد في حكم المعاق فاذا قال ان مت من مرضى هذا فان حرة فمات بعدد شهر مثلا  
عتقت وعتق حملها تبعا لها لكان هذا من مسائل التبعية في الحرية العارضة وهذا لو ولدت  
بعد موت المولى اما قبل له فلا يعتق ولدها لانه ولد قبل عتقها فلا يتبعها بخلاف التدينير المطلق  
فانه لا فرق فيه بين ولدت قبل موته او بعده لانه ثبت تدينيرها قبل له حتى لا يجوز له بيعها فاول  
تقيد به بالمطلق اه فاذا تعامل (قوله واستيلاء) بان زوج أم ولده فمات تبعتها ولدها في حكم  
أمومية الولد فية متق بموت السيد كالأم نهر (قوله اذالم بشرط الزوج حرية الولد) هذا بحث  
اصحاب النهر فالشرط ذلك عتق بالولادة قبل موت السيد قال ح ويذهب أن يستثنى أيضا  
المغرور كما لا يخفى (قوله كما صر) اي في باب نكاح الرقيق كما قاله في الدر المنثور (قوله وفي رهن)  
اي اذ ارهن حاملا كان ولدها رهناء معها ح اي فاذا وضعت له ليس للراهن نزعها من يد المرتهن  
ط (قوله ودين) صورته اذن لامتة الحامل في التجارة ثم لزمها دين تبعتها الولد فيه حتى يباع فيه  
ح (قوله وحق اضية) اي اذا اشترى شاة حاملا للاضحية لزمه الاضحية بولدها أيضا اه  
ح اي بعد خروجه حيا (قوله واسترداد بيع) اي اذا باع أمة ببيعها فادام استردها وهي  
حامل يتبعها الولد في الاسترداد ح (قوله وسريان ملك) قال في الاشباه وحق المالك القديم  
يسرى اليه اه ح وصورته اذا تداوت الايدي الجارية ففردت ببيع قديم على المالك  
الاول وهي حامل تبعتها حلالا وكذا اذا استعقت اه ط (قوله فهي اثنا عشر) اي  
المسائل التي يتبع فيها الحمل أمه (قوله ولا يتبعها في كفالة) اي اذا كفالت وهي حامل بعال  
أو نفق لا يتبعها الولد في الطلب اذا استقرت الكفالة حتى ولدت وكبر وكذا اذا كفالت أمة  
حامل باذن السيد لا يتبعها ولدها ط أي لا يتبعها بعد الولادة اما قبلها فالحرب المالك ببيعها  
حامل اذالم ينفذها المولى فاذا ولدت بعد البيع كان الولد لأمه شترى تأمل (قوله واجارة) اي اذا  
أجرها عشر سنين مثلا وكانت حاملا فولدت في اثنا ثلها لا يدخل الولد في اجارة حتى لا يستفد منه  
ط (قوله وجنابة) بان قتلت رجلا خطأ وهي حامل فلا يتبعها ولدها في الدفخ عن الجنابة  
واذا قتل السيد انما ينفذ الاثم فقط اه ط وحاصله انه لو تبعها لزم بعد الولادة دفعه  
معهما وقد اؤء أيضا ما لو دفعه قبل الولادة لم يكن المحقق عليه حتى لو ولدت بعد الدفع لم يكن  
للسيد أخذ الولد كما لا يخفى لانه تبعتها في الملك (قوله وحده) فلا تفتدوهي حامل أي حد كان فاذا  
ولدت فان كان حدها الرجم رجعت الا اذا كان الولد لا ينفذ في عنها وان كان الجلد ففيه النفاس  
كما يأتي في الحدود ط (قوله وقود) فلا تقتل الاب بعد الوضع ح (قوله وزكاة سائمة) لانه  
لا تنفي في الفصلان والمجايل والحلان الا اذا مات الكبار انشاء الحول وخافت صفار انما

وتدينير مطلق واستيلاء اذا  
لم يشترط الزوج حرية الولد  
كما صر في رهن ودين وحق  
أضحية واسترداد بيع  
وسريان ملك فهي اثنا عشر  
ولا يتبعها في كفالة واجارة  
وجنابة وحده وقود وزكاة  
سائمة



كبير في الاولى لا يجب في الحمل شي (قوله ورجوع في هبة) سيد كرفي الهبة مانصة ولو كانت ولم  
 تذهب للواهب الرجوع قال في السراج لا وفي الزيلعي نعم اه ووجه في المنع الاول بان الولد  
 زيادة منه لم تكن وقت الهبة والثاني بان الحمل نقصان لزيادة اه قلت والتوفيق  
 ما سيد كره في باب خيار العيب من ان الحمل عيب في الاصل لا في الهبة او ما في الهندية  
 من الهبة من ان الجوارى تختلف فتن من تستقن به ويحسن لونها فيكون زيادة تمنع الرجوع  
 ومنه بالعكس فيكون نقصان لا يمنع الرجوع اه ويؤيده هذا التوفيق ما في الخلاصة  
 والبرازية من ان الحمل ان زاد خيرا منع الرجوع وان نقص لا اه فاذا كانت الموهوبة أمة  
 وجبت عند الموهوب له ونقصت بذلك كان للواهب الرجوع ولا يتبعها حملها بل اذا ولدت  
 بعد الرجوع بترده الموهوب له لكونه حدث على ما كره كما قالوا في مالو بني في الدار الموهوبة  
 بناء منقصا كبناء تنور في بيت الكفا فانه لا يمنع الرجوع كافي الخاتبة وللموهوب له اخذ  
 فقدمه ما قبل ان ما ذكره الشارح لا يوافق القولين فانهم ثم لا يخفى ان اه ذاني الحمل  
 العارض املوا وهما حبل ورجع بها كذلك صح وليس الكلام فيه خلافا لما فهمه الموهوب  
 وبقي ما لو كان الحمل من الموهوب له فيجب به مانع من الرجوع وسياق تمام الكلام  
 على ذلك في الهبة ان شاء الله تعالى (قوله وايضا بمقدمتها) يعني اذا اوصى بمقدمة جارية  
 الحاصل من غيره ليس للموصى له ان يستقدم الحمل بعد وضعه لعدم دخوله في الوصية وان كان  
 مقدمة فاقبها لانه انما جعل له الانتفاع بها خاصة لا بذات أخرى ط وحاصله ان الخدمة  
 منعمة وهو انما اوصى بمقدمتها لا بذاتها ولا بمنفعة ولها بخلاف ما اذا اوصى بذاتها فان الحمل  
 الموهوب يتبعها في الملك للموصى له لانه يملكها بسائر اجزائها واصلها اجزئتها (قوله ولا  
 يتذكي بذكاته) اي بذبحها واه كان تام المطلق أم لا حتى اذا خرج ميتا لم يؤكل وهو الصحيح  
 وقالان تم خلقه اكل ط (قوله وزاد في الجوارح) زاد البيري ثمانية وهي ما في خزانة  
 الاكل لو قال بجارية اذا ما مكنت فانت حرة فولدت ثم اشتراها عتقت دون الولد اه قلت  
 وزنت ثالثة وهي ولد المغصوبة لا يتبعها في الغصب حتى لو ولدته وماتت عند الغاصب بلا تعدد  
 منه لم يضمه وكذا سائر ذوات الغصب كثر الشجر ونحوه لانه امانة كما سيأتي في بابه (قوله ولا في  
 نسب الخ) لان النسب للتعريف وحال الرجال مكشوف دون النساء كذا في الشهي فهو هذا  
 صريح بان الشرف لا يثبت من جهة الام الشريفة باقاني نعم ولولدها شرف ما بالامانة اغيره  
 (قوله رقيق كانه) لان الزوج قد رضى برفق الولادة حيث اقدم على تزويجها مع المهر لم يرفها بغير  
 قال الخبير الرمي فلو كان هذا الولد انني تزوجت بها اني فاني له ولدتها فهو اي هذا الولد رقيق  
 وهو هانئ ابن هانئ وهانئة في تصور هانئ من هانئين وهو رقيق يصح بيعه وسائر  
 ما يجوز في الرقيق من التصرفات اه (قوله ولا يتبعها بعد الولادة) اي في حكم حدث بعد  
 الولادة اما المالك لم يحدث قبله ولو كان قبل الحمل كالتدبير والاستيلاء فان الاولاد المتأخرين  
 يتبعون ابيه كما سبق ط (قوله اذا استخفت الام بيينة) اي اذا ولدت المبيعة عند المشتري  
 لا باستيلاء فاستخفت بيينة يتبعها ولدها بشرط القضاء في الاصح اذا سكنت اليهود فلو بينا  
 انه لذى البس ارقا لا اندري لاية في به وان اقر ذواله بهم الرجل لا يتبعها كما سيأتي في

ورجوع في هبة وايضا  
 بضمها ولا يتذكي بذكاته  
 امة فهي تسع كاسط في  
 بيع الاشياء وزاد في الجور  
 ولا في نسب حتى لو نكح  
 هانئ امة فولد هانئ  
 كايه رقيق كانه ولا  
 يتبعها بعد الولادة الا في  
 مائة اذا استخفت الام  
 بيينة

مطلب  
 الشرف لا يثبت من جهة  
 الام الشريفة

مطلب  
 يتصور هانئ رقيق  
 والد هانئ

الاستحقاق ان شاء الله تعالى والفرق كما ذكره في الدور هاتين ان البيعة تثبت الملك من الاصل  
 والولد كان متصلا به يومه فثبت بها الاستحقاق فيهما والاقرار هبة فاصرة تثبت الملك في  
 الخبير به ضرورة صحة الخبر فتقدر دورها (قوله واذا بيعت البيعة الخ) سياق في فصل ما يدخل  
 في البيع بها انه يدخل ولد البقرة الرضيع لا ولد الانثى رضيعا ولا به يفتي اه والفرق ان  
 البقرة لا يتفقد بها الا بالهمل ولا كذلك الانثى كما في البصر هناك اي لان البقرة نقصه للمالك  
 ومثاله الشاة والناقة بخلاف الانثى وبخلاف الولد الفطيم (قصة) يزداد تبعية الولد لها اذا  
 أسات فان الولد يتبع خير الابوين دينا كما مر في النكاح وزاد البيري مائة من ابيضا من خزانة  
 الاكل مالو وكاه ان يعتق أمة فولدت ولدا له ان يعتق ولداها ابيضا ومالو ولدت الوديعه  
 للوكيل قبضه معها الا اذا ولدت قبل ان يوكاه اه فاستثنى خمس (قوله ملك لبيدها) هذا  
 داخل تحت قوله والولد يتبع الام في الملك وندم استثناء المغرور من شرط حرية الولد (قوله  
 حر) لانه علق حر الان ما جاريته مملوك له فلا يهرض ما به كافي المبسوط وقبل انه يعتق عليه  
 وعقابه في النهر (قوله كان نكح عبد) اي باذن سيده (قوله وعليه) اي على ما في الظهيرة  
 والتفريق لصاحب البحر وفيه استدراك على تقييد المصنف بالمولي (قوله او ابنته او ابيه)  
 اي ونحوهما من كل ذي رحم محرم منهنه (قوله من كافر) اي من زوج كافر (قوله فانت الخ)  
 البحث صاحب النهر (قوله لانه قبل الوضع موهوم) مفاده انه لو تحقق وجوده بالامانة  
 القاطنة التي تدركها ارباب الخبرة انه يجب الان يراى بكونه موهوما ما بين ما ذكره بكونه  
 يتفصل عنها او يموت في بطنها فان انفصل موهوم ط (قوله وبه) اي بتوهم الحمل المأخوذ  
 من موهوم ط (قوله لا يسهل حق المالك) اي من مبيها فلا يجبر على بيعها ط والله  
 سبحانه اعلم

باب عتق البعض

آخره عن الكل اما لانه من العوارض اقله وقوعه ولغا لا اولانه تبسح للكل اولانه دونه  
 في الثواب غير (قوله ولوميه ما) تجزئ منه كحر او ثمن منكر ولو قال ستم منهم منكر عتق  
 السدس خاتمة (قوله صح) اي اعاقه وهو عبارة عن زوال الملك عن البعض لاعتزال الرق  
 لانه عند الامام رقيق كاه كافي الفتح وباقى تمامه (قوله ولومه يانه) اي في الميهم (قوله ويسمى  
 فيما بقى) اي في بقية قيمته لمولاه وتعتبر قيمته في الحال فسخ وفي البحر عن جوامع الفقه  
 الاستسما ان يواجره وبأخذ قيمته ما بقى من أجره اه وفي الفقه ستان وعن أبي يوسف انه  
 يؤجر ولو صغيرا يعقل فباخذ من أجره كاطر المديون الى ان يؤدي السعاية (قوله ككتاب)  
 في أنه لا يباع ولا يرث ولا يورث ولا يتزوج ولا تقبل شهاده وبصره حتى يعكسه ويخرج الى  
 الحرية بالسعاية والاعتماد ويوزول بعض الملك عنه كما يزول ملك الدابة عن المكاتب فيعق  
 هكذا الى ان يؤدي السعاية درم متق وقه ستان (قوله بلارد الى الرق لو عجز) لانه اسقاط  
 محض فلا يقبل الفسخ بخلاف الكتابة ودرم متق (قوله بطل فيه ما) لانه لما تدروده الى الرق  
 صاوية الحر ولو جمع بين قن وحر في البيع بطل فيه ما كذا هذا ح (قوله ولو قتل) اي  
 قتله اهدد او لم يترك وفاء اي ما بين بيعه لبيده فلا قود يقتله اي لا قصاص للاختلاف

واذا بيعت الهبة ومعهها  
 ولدها وقت (وولد الامن من  
 زوجها ملك لبيدها) تبعها  
 اه (وولدها من مولاه حر)  
 وقد يكون سرا من رقيقين  
 بلا ضرر كان نكح عبد  
 أمة ابيه فولد سر لانه ولد  
 ولد المولى ظهيرة وعليه  
 فولدها من سيدها او ابنته  
 او ابيه حر (فرع) سمات  
 أمة كافرة لكافر من كافر  
 فاسلم هل يؤمر ماله كما  
 الكافر ببيعها لاسلامه  
 تبعها قال في الاشياء لم اره  
 قلت الظاهر انه لا يجبر لانه  
 قبل الوضع موهوم وبه  
 لا يسهل حق المالك والله  
 اعلم

باب عتق البعض

(اعتق بعض عبده) ولو  
 ميهما (صح) ولومه يانه  
 (ويسمى فيما بقى) وان  
 شاه حره (وهو) اي يعتق  
 البعض (ككتاب) حتى  
 يؤدي الى ثلاث (بلارد  
 الى الرق لو عجز) ولو جمع بينه  
 وبين قن في البيع بطل  
 فيه ما ولو قتل ولم يترك وفاء  
 فلا قود بخلاف المكاتب  
 (وقالا) من اعتق بعضه  
 عتق كاه



في انه يعتق كله أولا كالمكاتب اذا قل من وفاء وله وارث فقبل يموت حرا وقبل لا فقبل جاهل  
المعتق هل هو الوارث أو المولى أما المكاتب الذي لم يترك وفاء فانه مات رقيقا بلا خلاف  
(قوله والصحيح قول الامام الخ) وكذا نقل العلامة قاسم رحمه الله عن أئمة التصحيح وأيده في  
فتح القدير بالمعنى وبالسجع ومنه حديث الصحيحين من أعتق شركا له في عبء ففكان له مال يبلغ  
عن العبد قوم عليه قيمة عدل فاعطى شركاه حصصهم وعتق العبد عليه والافقد عتق منه  
ما عتق أفاد تصور عتق البعض فقط الخ (قوله والخلاف مبنى الخ) هذا ما حققه في فتح القدير  
وهو أن يراد الخلاف في تجزى العتق أو الاعتاق وعدمه غلط في تصور ير محل النزاع بل الخلاف  
فيما يوجب الاعتاق أولا وبالذات فعندهما زال الرق وهو غير متجزى اتفاقا وعندهما زال الملك  
وبقي منه زال الرق فلم تجزى وهو وجه غير أن زال الرق لا يثبت الاعتاق عند زوال الملك عن الكل  
شرا عا حكمكم الحدث لا يزول الاعتاق عند غسل كل الأعضاء وغسلها غير متجزى وهذا ضرورة أن العتق  
قوة شرعية هي قدرة على التصرفات ولا يتصور ثبوتها في بعضه شأنه ما وقع فيه (قوله وعلى  
هذا الخلاف التدبير) فإذا دبر بعض عبده اقتصر عليه عند وصي في الباقي بعد موت سيده  
وسرى إلى كله عندهما ولا سعاية عليه ط (قوله والاستيلاء) أي فانه متجزى عنده لا عندهما  
والخلاف في استيلاء الممتلئة تركه المدة لا القنة قال في الفتح وأما الاستيلاء فتجزى عنده حتى  
لو استولت عليه من مدبرة اقتصر عليه حتى لو مات المستولت عتق من جميع ماله ولو مات المديبر  
عتقت من ذات ماله وإنما كن في القنة لأنه ما ضمن نصيب صاحبه بالاتلاف ملكه من حين  
الاستيلاء فصار مستولدا جارية نفسه فثبت عدم التجزى ضرورة اه (قوله ولا خلاف في  
عدم تجزى العتق والرق) فيه أن العتق ان كان به في زوال الملك تجزى وان كان به في زوال  
الرق لا تجزى اه ح قلت ليس مراد الشارح موجب العتق وهو ما ذكر بل مراده نفس  
العتق في الزباني الاعتاق يوجب زوال الملك عنه وهو متجزى وعندهما زال الرق وهو غير  
متجزى وأما نفس الاعتاق أو العتق فلا تجزى بالاتلاف لان زوال الرق لا يجزى بالاجماع لأنه ضعف حكمي والعتق  
زول الحرية فيه لا يتصور فيه التجزى وكذا الرق لا يجزى بالاجماع لأنه ضعف حكمي والعتق  
والحرية قوة حكمية فلا يتصور اجتماعهما في شخص واحد اه أي اجتماع الضعف الحكمي  
والقوة الحكمية وهما الرق والعتق (قوله ومن الغريب الخ) انما كان غريبا بالظالمته المشهور  
من الاتفاق المذكور ولكن هـ إذا حكم في البدائع عن بعض المشايخ جوابا عن استدلال  
الصاحبين بأن الرق لا تجزى في حالة الثبوت حتى لا يصرف الامام الرق في نصف السبايا وعن  
على نصفهم فكذا في حال البقاء ثم قال في جوابه من مشايخنا من منع ذلك فان الامام لو فعل  
ذلك جاز ويكون حكمهم حكم معتق البعض في حالة البقاء اه قلت ويظهر لي الجواب بأنه ليس  
في ذلك تجزى الرق في حالة الثبوت لان الرق ثبت عليهم حالة الاستيلاء كما مر فصرف الرق إلى  
نصف كل واحد منهم تقرير للثبات والمن على النصف الباقي به في اعتاق أنصافهم فصار ذلك  
اعتاق البعض ابتداء وبقاء فقدر (قوله فاشترى يكة) أي الذي يصح منه الاعتاق حتى لو كان  
سبيا أو مجنونا انتظر بلوغه واقافته ان لم يكن ولي أو وصي فان كان امتنع عليه العتق فقط ثم  
(قوله بل سبع) لان التصريح بوعان متجزى ومضاف وهـ إذا قول الامام وقال ليس له الا الضمان

والصحيح قول الامام فاستأنف  
عن المصنفات والخلاف  
مبنى على أن الاعتاق يوجب  
زوال الملك عنه وهو غير  
وعندهما زال الرق وهو  
غير متجزى وعلى هذا الخلاف  
التدبير والاستيلاء ولا  
خلاف في عدم تجزى العتق  
والرق ومن الغريب ما في  
البدائع من تجزئهما عند  
الامام لان الامام لو طهر  
على جماعة من الكثرة  
وضرب الرق على أنصافهم  
ومن على الانصاف جاز  
ويكون حكمهم بقاء  
كالمعتق ولو أعتق شركا  
نصيبه فاشترى يكة  
خيارات بل سبع (أما أن  
يجوز) نصيبه متجزيا  
قوله لان ذات القول أي  
الاعتاق وقوله وحكمه  
أي العتق فبقي لف ونشر  
مرتب اه منه

مع اليسار والسعاية مع الاعسار نهر (قوله أو مضافا لمدة كمدة الاستسعاء) قال في الفتح  
و ينبغي اذا أضافه أن لا تقبل منه أضافته الى زمان طويل لانه كالتدبير معنى ولودبره واجب  
عليه السعاية في الحال فيعتق كما صرحوا به فينبغي أن يضاف الى مدة نشأ كل مدة الاستسعاء  
كذا في البحر ح (قوله أو يصلح) أي الساكت المعتق أو العبد كما يفاد من البحر ط  
(قوله لا على أكثر من قيمته) راجع الى الصلح والكتابة والمراد قيمة حصته كالنصف مثلا فيصح  
على نصف القيمة أو أقل لا أكثر زيادة لا يتعاقب الناس فيها فالفضل باطل لانه ربا كما في البحر  
(قوله لو من النقيدين) فلو على عروض أكثر من قيمته جاز بغير (قوله ولو عجز استسعى) أي لو عجز  
العبد عن بدل الكتابة استسعاء السالك أضافه في البحر والظاهر أن عجزه عن بدل الصلح  
كذلك ط (قوله فان امتنع أجره جبرا) أي ويؤخذ نصف القيمة من الاجرة كذا في الشايع  
ومنه يستفاد أنه عند العجز عن بدل الكتابة والصلح يرجع الى اعتبار القيمة لا ما وقع عليه  
العقد وان كانت الزيادة يسيرة ط (قوله وتلزمه السعاية للعالم) ولا يجوز لسيدته أن يتركه  
على حاله ليعتق بعد الموت بل إذا أدى عتق لان تدبيره اختيارا ومنه السعاية بغير (قوله فلو مات  
المولى الخ) ظاهر كلام الفتح أنه لا فائدة للتدبير والكتابة لرجوعهما الى السعاية وأجاب في  
البحر بأن التدبير فائدة هي أنه لو مات المولى سقطت عنه السعاية إذا خرج من الثلث كما أن فائدة  
الكتابة تعيين البذل لانه لولا الكتابة لا حجة الى تقويمه وإيجاب نصف القيمة وقد يحتاج فيها  
الى القضاء عند التنازع في المقدار (قوله كما مر) من كونه يؤجره جبرا ان امتنع كما يفهم من النهر  
ح (قوله والولاء هما) أي في جميع الخيارات السابقة ط (قوله أو يضمن المعتق) وحينئذ  
قال السيد أيضا بالخيار ان شاء أعتق ما بقي وان شاء دبر وان شاء كاتب وان شاء استسعى بدائع وان  
أبرأه الشريك عن الضمان فله أن يرجع على العبد والولاء له عتق هندية ط (قوله استسعاء  
على المذهب) ومن أبي يوسف أن له التضمن لانه عنده ضمان عليك لانلاف بغير والظاهر أن  
اقتصاره على السعاية يريد به في الضمان لان الاعتاق والتدبير والكتابة والصلح فأنما بمنزلة  
السعاية ط (قوله ويرجع عما ضمن) وله أن يجعل الساكت على العبد فهو كله بقبض السعاية  
اقتضاء من حقه هندية (قوله ان تعدد الشر كائنا) أي اذا اختار بعضهم السعاية وبعضهم  
الضمان فلكل منهم ما اختار في قول أبي حنيفة بغير عن البدائع (قوله والالا) أي وان لم  
يقع عدد الشر كما فليس للساكت أن يختار التضمن في البعض والسعاية في البعض بغير عن  
المبسوط وفي الهندية عن الفقيه أبي الليث انه لا رواية في ذلك فلما قل أن يقول له ذلك واقائل  
أن يقول ليس له ذلك (قوله ومضى اختيار امرأتين) واختياره أن يقول اخترت أن أضمنك  
أو يقول أعطى حتى أما اذا اختار بالقلب فليس يشق ط عن النهاية (قوله الا السعاية  
له الاعتاق) الظاهر أن الكتابة والتدبير والصلح مثل السعاية ط (قوله ولو باعته) أي  
الوباع الساكت اشترى يكة المعتق لم يجز استصااناً لانه ليس محلاً للقبض وانما يعلق بالضمان  
ضرورة قلت فلو فعل ذلك هل يترتب عليه وجبه حتى لو أعتقه صح أو يكون اغوا لو أعتقه  
الساكت صح وصار الولاء له كما الظاهر الثاني مقدسي (قوله لانه ككتاب) وعندهما مر  
مديون (قوله وفيه يكون مال كالح) هذا ظاهر الرواية كما في الفتح واقتصر عليه في

أو مضافا لمدة كمدة  
الاستسعاء فتح أو يصلح  
أو يكاتب لا على أكثر من  
قيمتهم لو من النقيدين ولو عجز  
استسعى فان امتنع أجره  
جبرا (أو يدبر) وتلزمه  
السعاية للعالم فلو مات  
المولى فلا سعاية ان خرج  
من الثلث (أو يستسعى)  
العبد كما مر (والولاء هما)  
لانهما المعتقان (أو يضمن)  
المعتق (لوموسرا) وقد  
أعتق بلائذه فلو باع استسعاء  
على المذهب (ويرجع)  
بما ضمن (على العبد والولاء)  
كله (له) اصدور العتق كله  
من جهته حيث ملكه  
بالضمان وهل يجوز الجمع  
بين السعاية والضمان ان  
تعدد الشر كائنا والالا ومضى  
اختار امرأتين الا السعاية  
فهو الاعتاق ولو باعته أو  
وهبه نصيبه لم يجز لانه  
ككتاب (و يسار به يكونه  
مال كاقدر قيمة نصيب  
الآخر)



الهداية واختار بعض المشايخ يسار الفقه المحرم للصدقة والاول اصح كافي المجتبى (قوله يوم الاضاق) مرتبط بقوله مالكو بقوله فلو اعتق وهو موسر ثم اعسر فلم يترك حق التضمين وبمكسبه لاولو كان العبد يوم العتق اعمى فاجبلي بياض عينه يجب قيمته اعمى وعكسه في حكمه كافي الفتح (قوله سوى ما يوسه الخ) قال في الفتح وفي رواية الحسن استأق الكفاف وهو المترل والخدم رثياب البدن قال في البحر والذي يظهر ان استغناء الكفاف لا يهمنه على ظاهر الرواية ولذا اقتصر عليه في المحيط وصحة في المجتبى اهـ (قوله ان قائما قوم للمال) اهـ اذا لم يتصادق على العتق فيما مضى والانتظار الى قيمته يوم ظهر العتق لان العتق حادث في الحال على اقرب اوقات حدوثه كذا في الفتح (قوله والا) بان كان العبد ماله الكا قال قول للمعتق لانه من مرفعة قيمته بالعبان بتغير اوصافه بالموت والاساس كتبدل الزيادة والمعتق ينكر فيكون القول هو تمامه في البحر (قوله وكذا) اي يكون القول للمعتق اهـ اذا كان المعتق متقدما على يوم الخصومة في مدينه يختلف فيها اليسار والاعسار والافيهتير لاضال فان علم به اراه في الحال فلامع في الاختلاف وان لم يعلم فالقول للمعتق بجره ووجه علم ان القول للمعتق عند الجله انه ولم يقد بذلك لانه لاه في الاختلاف عند العلم ككلمات قافهم ولم يذكره ما اذا مات العبد او المعتق او الشريك قبل ان يختار شرا او هي مبسوطة في البحر والفتح (قوله اهدم قبولها) اهـ انه في الشهادة بالانخبار وقوله بجرهم مفسدة لانه لا يشار الى ان العلة ليست كونها شهادة فرد اذ لا تطرد لو كانوا جماعة فشم ذلك اثنين منهم على آخر فانهم لا تقبل ايضا لانهم ما يثبتان لانفسهم ما حق التضمين زاد في الفتح او يشهدان لعبد ماله او انما يثبتنا السعاية باعتراف كل منهما على نفسه بجرمة استرقاقه ضمننا له هادته فتمين السعاية اهـ (قوله كل من الشر يمين) فبدا اتفاقنا اذ لو شهدا على صاحبه انه اعتقه وانكره الاخر فالحكم كذلك بجر ونهر (قوله وانكر كل) فلو اعترفوا انهما اعتقاهما او على التعاقب وجب ان لا يرضي كل الاخر ان كانا موسرين ولا يستسي العبد لانه عتق كله من جهته ما ولو اعترف احداهما وانكر الاخر فان المنكر يجب ان يحلف لان فيه فائدة فانه ان نكل صار معتق او ياذل فصار معتق فبين فلا يجب على العبد سعاية كما في الفتح (قوله مالم يحلفهما القاضي الخ) اشار الى ان ما ذكره المصنف تبعاً لغيره من لزوم استناده كل منهما للعبد وانما هو فيما اذا لم يترافعا الى قاض بل خاطب كل منهما الاخر بانك اعتقت نصيبك وهو ينكر امالوا اذ اذ احداهما التزمين او اراداه ونصيح - ما متفاوت فترافعا او رفعهما ذود - سبة فيما لو استرقاه بعد قولهما فان القاضي لو االه ما فاجابا بالانكار فالحال لا يترق لان كلا يقول ان صاحبه حلف كاذبا واعتقاده ان العبد يصير مسترقاقه ولكل استناده وان اعترفوا واحدهما فقد مر اتفاقا والحاصل انهما ان حلفا لا يترق بل يسي لهما وان اعترفوا لا يترق ولا يسي ومثله ماله كذا لان النكول اهـ عراف او بذل كما مر وعلى هذا القول الشارح فيمنه ذوق عتق او يسي صوابه لا يسي يترق او لا يسي اي لا يترق ان حلفا ولا يسي يترق ولا يسي ان اعترفوا او نكل (قوله ولو نكل اهدم) اي وحلف الاخر اذ لو نكل ايضا صار معتق فبين وقد مر (قوله فلا سعاية) اي على العبد لانه معتق وعليه السعاية للعالم ح (قوله ولو مات قبل ان يتفقا)

يوم الاضاق موسى ملبوسه وقوت يومه في الامع مجتبى ولو اختلفا في قيمته ان قائما قوم للمال والا فالقول للمعتق لان تكاره الزيادة وكذا لو اختلفا في بداره واعساره (ولو شهد) اي اخبر لعدم قبولها وان تعددوا بجرهم مفعلا بدائع (كل من الشر يمين عتق الاخر) حظه وانكر كل (سي لهما) مالم يحلفهما القاضي فيمنه يترق او يسي (في حظه ما) ولو نكل احدهما صار معتق فلامع ولو مات قبل ان يتفقا فليت المال بجر (مطلقا) ولو موسرين

قوله منهم ما كذا بحظه بضمير التثنية ولعل الصواب منها او منهم اي الجماعة فاعلم انهم اهـ معصية

بقي لومات العبد قبل ان يتفقا على اعتاق احدهما فلو لم يثبت المال واعلم ان وضع هذه الجملة في هذا الموضع غلط لانه يقتضي ان الولاء عند أبي حنيفة رجس والله تعالى موقوف وليس كذلك وموضعها به مدقوله حتى يتصادقا كما فعل في البحر والفتح وغيرهما لانهم امن تمة كلام الصحابين ح (قوله او مجتاهين) صرح به وان فهم مما قبله فهدى للاعتراض الا في ولانه منشأ الوهم في كلام المصنف فافهم (قوله والولاء اهـ) لان كلامهم ما يقول عتق نصيب صاحبه عليه باعتساقه ولا يؤله وعتق نصيبه بالسعاية ولا يؤله وهو عتق مادام يسي كالمكتاتب بجر ط (قوله ولو تخالفا الخ) عطف على قوله يسي لاه موسرين (قوله يسي لاه موسر) لانه لا يدعي الضمان على صاحبه لاه موسر وانما يدعي عليه السعاية فلا يرأ عنها ولا يسي للموسر لانه يدعي الضمان على صاحبه اياه فيكون مبررا للعبد عن السعاية ح عن البحر (قوله والولاء موقوف) اي عندهما في الكل اي في يسارهما او اعسارهما واختلفا فلهما لان كل واحد منهما ما يحمله على صاحبه ويتبرأ عنه كذا في البحر ح (قوله حتى يتصادقا) اي يتفقا على اعتاق احدهما فلو مات قبل ان يتفقا وجب ان ياخذ بيت المال كذا في البحر ح (قوله كذا في البحر الخ) الاشارة راجعة الى ما قرر من مذهب الامام ومذهب الصحابين (قوله في المتن خال) هو قوله ولو تخالفا في الخ حيث اؤهم انهما من كلام أبي حنيفة مع انها منافية لقوله مطلقا والشارح اصلح المتن بقوله وقال لا يسي للموسرين لاه موسرين وجعل قوله ولو تخالفا الخ من تمة كلام الصحابين ح (قوله تمة على ذلك) اي تمة في حاشيته على المنع على هذا الخال كذا في اي كافهمه الشارح (قوله ولا يثبت للبائع) اما لو كان له بيعة ثبت حنث منه فيكر الشراء فبيعت العبد كله عليه ويلزمه من حصة البائع بموجب الشراء الا الاعتاق (قوله عتق بالاسعاية) اما عتقه فلا ان كلامهم ايزعم ان شريكه الاخر حانث وأما عدم السعاية مدعي البيع فلا ان شريكه لما انكر الشراء او كان القول قوله لم يثبت بيعة فقد وجد شرط عتق مدعي البيع فكان العتق من جهته فلا يسي له سعاية على العبد وأما سعاية منكر الشراء فلا تمة لم يثبت عتقه لانه كاره وانما ثبت عتق شريكه ان كان لم يثبت عتق شريكه الا بسبب انكاره فلم يكن له تضمينه لو كان موسرا وان اضيف العتق حقيقة الى تعليق مدعي البيع فكان المعلق صاحب العلة والمنكر صاحب الشرط والمحكم يضاف لعلة ولذا لو رجع شهود الزنا وشهود الاحسان يضمن شهود الزنا فقط فلما كان انكاره شرطا لاعتق صار له دخل في عتقه فلا يضمن شريكه ولما كان الشريك مباشر العلة اضيف العتق اليه فكان للمنكر استسعاء العبد بكل حال اي سواء كان البائع موسرا او موسرا وهذا ما ظهر في توجيهه لكن قد يقال انه كان ينبغي ان يسي في نصقه لهما لانه عتق نصفه يمين لتعليق عتقه على الشراء وعدمه فلا بد من ان يكون الذي عتق منه حصة احدهما وهو مجهول ويكون الذي عتق حصة مدعي البيع غير ظاهر لانه منكر شرط العتق وكون القول شريكه انما ما اشترى انما يظهر بالنسبة لعدم لزوم الثمن فيكون القول له فيه والقول للبائع بالنسبة لعدم العتق كالأول على طلاقها على عدم وصول نفقته اليها يوم كذا فادعي الوصول وانكرت فالقول لها بالنسبة الى لزوم النفقة والقول له بالنسبة الى عدم الطلاق لان القول لمنكر شرط الحنث وهذا كذلك نعم قيل ان القول للمرأة في الطلاق ايضا

او مجتاهين (والولاء اهـ) وقال يسي لاه موسرين (ولو تخالفا) يسار اي يسي للموسر لا لاه وهو العسر والولاء موقوف في الكل حتى يتصادقا كذا في البحر والفتح وعامة الكتب قالت في المتن خال لا ينجي قتيبه ثم رأيت شيخنا الرمي فيه على ذلك كذا في قوله الحد (فرع) قال احد شريكين لا يخرجه من ذلك نصيب وان لم يكن بعينه منه فهو حر وقال الاخر ما اشترى به وان كنت اشترى به من ذلك فهو حر فالقول لمنكر الشراء بيمينه فان حلف ولا يثبت للبائع عتق بالاسعاية مدعي البيع بل الاخر في حظه بكل حال وكذا عندهما



فيمكن أن يكون ما هنا مبني عليه فليتامل (قوله لو البائع معسرا) لأنه عندهما يلزم السعاية  
 عند الاصدار والضمان عند اليسار (قوله لم يسع لاحد) أما للبائع فلا ان العتق من جهته  
 وأما للشاري فلا ان حقه في المضمين حيث تدون الاتساع كما عات (قوله في الاصح) هو رواية  
 أبي حفص وفي رواية أبي سليمان تسمى له ما عندهم جميعا ان كانا معسرين وان كانا موسرين  
 يسمى لدى البيع في نصف قيمته فقط خزع عن المحيط (قوله ولو علق أحدهما) أي أحد  
 الشريكين في عبدا واحدا ط (قوله بفعل) سواء كان فعل اجنبي أو المحلوف بعته ط (قوله  
 مثلا) يعني أن ذكر القديس قيدا للمراد وقت معين لا فرق بين الغد واليوم والامس بجر  
 وكذا ذكر الدخول ط (قوله فقال ان لم يدخل) أي فلان غدا اذا دخلت حر ط (قوله  
 فغنى الغد) أي مع بقا ملكه ما الى آخر الغد أما اذا أخرجه أحدهما عن ملكه قبل الغد  
 بطل تعليقه بمعنى الغد وينظر في تعليق الآخر ان علم وقوع شرطه عتق حظه والافلا كما  
 لا يخفى ط (قوله وجهل شرطه) أي شرط العتق وهو الدخول نقيا أو انبا نالو علم أحدهما  
 ببيته أو اقرار الخائف لا اقرار فلان عمل بمقتضاه (قوله وسعى في نصفه) هذا عندهما وقال محمد  
 يسمى في جميع قيمته لان المقضي عليه بسقوط السعاية مجهول خمر (قوله مطلقا) أي موسرين  
 او معسرين أو مختلفين ح (قوله والمسا) مثلا بماله أو اي بان أحدهما على فعل فلان  
 غدا وعكسه الاخر (قوله كل واحد منهما الاحدهما) أي كل واحد من العبدين بقامه معلوك  
 لو احدهما من الخائفين (قوله لتفاحش الجهالة) لان المجهول هنا بيان العبد المقضي له  
 بالحرية وبسقوط نصف السعاية عنه والخاصات المقضي عليه بالعتق والمعلوم واحد وهو  
 المقضي به أعنى الحرية وسقوط السعاية وفي العبد الواحد بالعكس لان المقضي له بالحرية  
 والمقضي به مع المولى والمجهول واحد وهو الخاصات المقضي عليه فيمنع القضاء فغلبة  
 الجهالة كما أفاده ح عن الزبلي (قوله حتى لو اتحد المالك) غاية على مفهوم التقييد  
 بتفاحش الجهالة وانما حكم بعق أحدهما لان الجهالة في المقضي عليه ارتفعت ط (قوله  
 عتق عليه أحدهما) ولا ينافي عليه بيمينت أحد المالكين صحة شرائه له بل لانه قبل ملكه  
 غير معتبر كالأقر بجرية عبده ومولا ينكر ثم اشتراه مع وإذا صح شراؤه لهما واجتماع  
 ملكه عتق عليه أحدهما لان علمه معتبر الآن ويؤمر بالبيان لان المقضي عليه معلوم كذا  
 في الفتح قال في البحر وهو يقيد بأن أحد الخائفين لو اشترى العبد من الخائف الآخر يصح  
 ويعتق عليه ويؤمر بالبيان كما لا يخفى وفي المحيط هذا اذا علم المشتري بجهالة ما كان لم يعلم  
 فالقاضي يحلفهما ولا يجبر على البيان ما لم تقوم البينة على ذلك اه (قوله أو الخائف) عطف  
 على المالك فانه لاجهالة هذا أصلا له بالخاصات والمقضي له وهو العبد والمقضي به وهو  
 الحرية والطلاق فانهم والظاهر ان الحكم كذلك لو كانت اليمينان على عبده (قوله عتق  
 وطلعت) وقيل لا يعتق ولا تطلق لان أحدهما معلق بعدم الدخول والآخر بوجوده وكل  
 منهما محتمل تحققه وعدمه قلنا ذلك في مثل قوله ان لم يدخل فعتق فلو كان لم يكن دخل  
 فانه يستعمل لتحقيق الدخول في الماضي رداعلى المارى في الدخول وعدمه فكان معتبرا  
 بالدخول وهو شرط الطلاق فوقع بخلاف ان لم يدخل انيس فيه تحقيق وصيغة ان كان دخل

لو البائع معسرا ولو موسرا  
 لم يسع لاحد في الاصح ولو  
 عات أحدهما عتقه بفعل  
 غدا مثلا كان دخل فلان  
 الدار غدا فانت حر  
 (وعكس) الشريك  
 (الآخر) فقال ان لم يدخل  
 فغنى الغد (وجهل شرطه)  
 أدخل أم لا (عتق نصفه)  
 بيمينت أحدهما ما يبين  
 (وسعى في نصفه لهما)  
 مطالقة والولاء لهما (ولا  
 عتق) والمسا مثلا بماله (لو  
 اتفعا على عبد من كل واحد  
 منهما لاحدهما) لتفاحش  
 الجهالة حتى لو اتحد المالك  
 كان اشتراه ما من علم  
 يحلفهما عتق عليه أحدهما  
 وأمر بالبيان فتح أو الخائف  
 بان قال عبده حر ان لم يكن  
 فلان دخل هذه الدار اليوم  
 ثم قال امرأته طالق ان كان  
 دخل اليوم عتق وطلقت  
 لانه بكل يمين زعم الخنثى في  
 الاخرى

بطلت  
 في القسوق بين ان لم يدخل  
 وبين ان لم يكن دخل

ظاهرة لتحقيق عدم الدخول وداعلى من تردد فيه فكان معتبرا بعدم الدخول وهو شرط وقوع  
 العتق فوقع بخلاف ان دخل فانه انيس فيه تحقيق أصلا فقتل اشتبه على ذلك القائل تركب  
 باتنر وبه سقط أيضا قول الزبلي ينبغي أن يفرق بين التعليق بكائن فيقع لتصور الاقرار فيه  
 وبين غير اعدمه اه من البحر والنهر وأصل الجواب للفتح (قوله بخلاف مالو كانت الاولى  
 بالله) قال ابن بليمان في باب العيين تنقض صاحبة من ايمان شرع تخفيض الطامع مانعه لو  
 كانت العيين الاولى بالله تعالى بان قال والله ما دخل هذه الدار ثم قال عبدي حر ان لم يكن دخل  
 لا تلزمه كفارة ولا عتق لانه ان كان صادقا فلا كفارة وان كان متعصدا للكذب فهو  
 الغدوس والغدوس انيس عتق تحت حكم الحاكم كما يكون الحكم كذا باليمين الاخرى  
 اه وقد تقدمت هذه المسئلة في قبيل طلاق المريض ونهنا هناك على غلط الشارح في تصويرها  
 ح (قوله ومن ملك قريبه) أي من يعتق عليه (قوله بسبب ما) أي بشراء وهبة أو صدقة  
 أو ارض خمر وصورة الارث امرأة اشترت ابن زوجه ثم ماتت عن زوجها وعن أخيه او كذلك  
 اذا كان له جليل ابن عم ولابن الم جارية تزوجها أحدهما فولدت ولدا ثم مات ابن الم جوهرة  
 (قوله مع رجل آخر) أي بعتة واحدة قبله جميعا قاله الاتفاقى ويضع هذا القيد المسئلة  
 الا تبة سوى عن شرح ابن الجلبى والمراد بالمسئلة الاتية قوله وان اشترى بعضه أجنبي أبو  
 السعود (قوله بلا ضمان) أي لقيمة نصيب شريكه لو موسرا ثم (قوله علم الشريك) أي  
 الاجنبي والضمان يقر بقرابته للشريك القريب ط (قوله على الظاهر) أي ظاهرا والرواية  
 وهو شرط بقوله بسبب ما بقوله علم الشريك بقرابته أولا وهذا قول الامام وقالوا لا يضمن  
 في غير الارث نصف قيمته ان كان موسرا وان كان معسرا يسمى العبد في نصف قيمته شريك  
 قريبه المشتري كذا في مسكين ط (قوله لان الحكم) هو الضمان أو عدمه يداعلى السبب  
 وهو التمدى أو عدمه وقد عدم التمدى هنا ط كما اذا قال لغيره كل هذا الطعام وهو معلوك  
 للآمر ولا يعلم الا امره بملكه بجر (قوله أما لو ملك مستولته) ولو بالارث بجر وقوله بالملك  
 متماع بقوله مستولته ط (قوله ليكون ضمنا) عتق أي فلا يخالف باليسار والاعسار اه  
 ح ولو قال الشارح فيضمن حفظ شريكه ولو كان معسرا لكان أولى بغيره ان هذه المسئلة  
 للاطلاق ط (قوله فله) أي للاجنبي أن يضمن المشتري لوجود التمدى ولو أبطل المشتري  
 بالقريب لكان أوضح ط (قوله أو يسمى العبد) لان يسار المعتق لا يمنع السعاية عنه  
 خلافا لما (قوله هذه سافطة) أي بطلته قوله وان اشترى نصفه اجنبي الخ سقطت من ذمة  
 المتن التي شرعها المصنف ط (قوله لا يضمن لباثمه) وحيث ذاقا باثمه ان شاء أعتق نصيبه  
 وان شاء استسمى بجر (قوله مطلقا) أي موسرا كان أو معسرا وقالوا لموسرا يجب عليه  
 الضمان بجر (قوله اشاركته) فان علمه دخول المبيع في ملك المشتري الايجاب والقبول  
 وقد اشاركه ثم (قوله لزمه الضمان) أي لزم المشتري ضمان حصه الشريك الذي لم يبيع  
 لانه لم يشارك في الهبة فلا يبطل حقه بقول غيره ولا يضمن المانع شيئا بجر ط (قوله لو موسرا) فلو  
 معسرا سعى العبد بالاجماع هندية ط (قوله وبهذه أعتقه آخر) أي قبل الضمان أما لو أعتقه  
 به من ضمنه الساكت المدبر ضمن المدبر المعتق ثلث قيمته قلنا لان الاعتاق وجد به ذلك المدبر

بخلاف مالو كانت الاولى  
 بالله اذ الغدوس لا يدخل  
 تحت الحكم ابك ذب به  
 بخلاف الاخرى (ومن ملك  
 قريبه) بسبب ما (مع)  
 رجل (آخر عتق حظه بلا  
 ضمان علم) الشريك  
 (بقرابته أولا) على الظاهر  
 لان الحكم يداعلى السبب  
 (ولشر يكاد يعتق أو  
 يسعى) أما لو ملك  
 مستولته بملكه مع آخر  
 فيضمن حفظ شريكه كونه  
 ضمان عتق (وان اشترى  
 نصفه أجنبي ثم القريب  
 باقية فله أن يضمن المشتري)  
 موسرا (أو يستسمى)  
 العبد هذه سافطة من نسخ  
 الشارح (وان اشترى نصف  
 قريبه عن بملكه) كانه لا يضمن  
 لباثمه مطلقا اشاركته  
 في الهبة وقيد بملكه لانه  
 (لو اشترى من أحد  
 الشريك لزمه الضمان)  
 اجامعا للشريك الذي  
 لم يبيع (لو) المشتري (موسرا  
 عتق بين الاثني بجر واحد  
 وبهذه أعتقه آخر



نصيب السالكات وانما ضمنه الثلث الذي ضمنه لساكت فثلاثة قوائم قضا على ملكه فان  
 التدبير ينجز أو ثلثة الولاء للمدير وثلاثة للمعتق لان ضمان المعتق ضمان لاجل ضمان غلبك  
 ح عن البصر (قوله وهما وسران) أمالو كان المدير معسر اذ لم يدبر الاستقضاء دون التضمين  
 وكذا المعتق لو كان معسر اذ لم يدبر الاستقضاء دون التضمين المعتق بصر (قوله ان شاء) وان شاء دبر  
 نصيبه أو استسعى العبد في نصيبه أو أعنته أو كاتبه أو تركه على حاله لان نصيبه باق على ملكه  
 فاسد باق سادس بركة حيث سدد عليه طرق الاتفاقات بالبيع ونحوه ح عن الزبلي (قوله ويرجع  
 بها) أي بثلث قيمته وأنت الضمير لا كمناسب المضاف الثاني من المضاف اليه كما في قطعت  
 بعض أصابعه (قوله لان التدبير الخ) على حذف مضاف أي ضمان التدبير والحاصل أن  
 التدبير ما كان مجزئاً عنه اقتصر على نصيب المدير وفقد نصيبه نصيب الآخرين حيث امتنع  
 به وهو بركة فكل من هذه الدارات المارة فاذا اختار أحدهما المعتق تعين حقه فيه فتوجه  
 للسالكين ضمان التدبير والمدير واعترف المعتق غير أن له نصيبين المدير أي يكون ضمان معاوضة  
 اذ هو الأصل في المضونات عندنا لكونه قابلاً للثقل من ملك إلى ملك وقت التدبير لكونه  
 قناره ولاقته ولا يمكن ذلك في الاعتراف لاجل التدبير لانه لا يقبل الثقل المذكور ولهذا يضمن المدير  
 وهذا عنده وعندهما صار العبد كله مديراً واعترف المعتق باطل ويضمن انصر بركته ثلثي قيمته  
 مديراً كان أو معسراً لان التدبير لا يتجزأ عندهما وعامة في الزبلي (قوله لنقصه بتدبيره)  
 على التضمينه المعتق ثلثة مديراً فكان الأولى ذكره عقبه فان المعتق أقسده على المدير نصيبه  
 مديراً أو الضمان بقصد مديراً فلهذا في باي وأما على عدم تضمينه المعتق ثلثة قناره وهو ما ملكه  
 المدير من جهة السالكين فهي أن ما ملكه فيه ثبت مستنداً أي إلى ما قبل الاعتراف فكان ثابتاً  
 من وجه غير ثابت من وجه فلا يظهر في حق التضمين ولهذا قلنا الواعنة بعد تضمين السالكين  
 المدير كان للمدير نصيبين المعتق ثلث قيمته قناره مديراً لان الاعتراف وجد بعد ذلك المدير  
 نصيب السالكين فله نصيبين كل ثلث بقصد مديراً وعامة في الفسخ والحاصل أن المدير يرجع على  
 المعتق بما كان له قبل الاعتراف فان كان السالك ضمنه قيمة ثلثة مديراً لثلاث قبل  
 الاعتراف ثلث مديراً وثلاث في الرجوع بقيمته ما على المعتق وان لم يكن ضمن السالك شيئاً حتى  
 أعترف إلا أن يرجع المدير بما ضمنه لساكت على العبد كما هو ويرجع بقية ثلثيه المدير على  
 المعتق (قوله وسيجي) أي في المتن آخر باب التدبير قال في الجفر لو كانت قيمة قناره  
 وعشر بن دينار ضمن أي المعتق للمدير ستة دنانير لان ثلثيه هو قيمة المدير غانية عشر وثلاثها  
 وهو المضمون ستة دنانير يضمن لساكت ثلثة (قوله أثلاثنا) هذا قول الامام وعلى قولهما  
 الولاء كله للمدير كافي الهداية وقد أهل الشراح التنبية على ذلك أبو السعود (قوله فثلاثة  
 هكذا على ما يملكهما) فان أحداً الثلثين كان للمدير أصالة والآخر علة كما باداه الضمان لساكت  
 فصار كانه دبر ثلثيه من الابتداء بخلاف المعتق فانه وان كان له ثلث أعنته وثلاث أدى ضمانه  
 للمدير ليس له الاثلاث الولاء لان ضمانه ضمان افساد لاجل ضمان ثلاث ومعاوضة لساكت ان  
 المدير غير قابل للثقل وحين أعنته كان مديراً ولو كان السالك اختياراً معاوية العبد فالولاء بينهما  
 أو لانا لكل ثلثة فتح (قوله وأنكر شر بركة) فلو صدقه كانت أم ولده ولزمه نصف قيمته ونصف

وهما مديران ضمن  
 السالكين الذي لم يدبر ولم  
 يصر (مديره) ان شاء ثلث  
 قيمته قناره ويرجع بها على  
 العبد (لا مفعلة) لان  
 التدبير ضمان معاوضة وهو  
 الأصل (و) ضمن (المدير مفعلة  
 ثلثة مديراً لا مفعلة) المدير  
 من ثلثة قوائم قضا بتدبيره  
 وسيجي أن قيمة المدير ثلثا  
 قيمة قناره والولاء بين المعتق  
 والمدير اثلاثا لثلاث مديراً  
 وما في له معتق (فثلاثة  
 هكذا على ما يملكهما (ولو  
 قال هي أم ولد شر بركة  
 وأنكر) شر بركة

عقربا كالأمة المشتركة اذا أنت بولد فادعاه أحدهما كما سيأتي بصر (قوله ولا يئنة) أمالو  
 كانت له يئنة فهو كالولد صدقه (قوله فثلاثة) أي المنكر (قوله بالأخذة) أي لا تخدم أحدهما ولا  
 معاوية عليه المنكر ولا للمقر لانه يتبرأ من أيدي الضمان على شر بركة وهذا عند أبي حنيفة  
 وهو قول الثاني آخر كما في الأصل وقال محمد بن عيسى لا منكر الا الاستدعاء في نصف قيمتها  
 (قوله ونفقتهما في كسبها) قال في الفسخ وفي الخلاف في باب محمد بن نفقتهما في كسبها فان لم يكن  
 لها كسب فعلى المنكر ولم يذ كر خلافاً في النفقة وقال غيره نصف كسبها للمنكر ونصفه  
 موقوف ونفقة تملن كسبها فان لم يكن لها كسب فنصف نفقتها على المنكر لان نصف الجارية  
 للمنكر وهذا اللائق بقول أبي حنيفة اه قال في النهر ونسبه العيني اليه (قوله وجنابها  
 موقوفة) أي إلى تصديق أحدهما صاحب فسخ ولم يوصل بين جنابها والجنابة عليه وفي النهر  
 عن المحيط والجنابة عليه موقوفة في نصيب المقر دون المنكر فبأخذ نصف الأرض وأما  
 جنابها فقيس لـ هي كذلك والصحيح أن موقوفة في حقه لانه تـ ذرأها جميعاً في نصيب المنكر  
 عليه المجزء عن دفعها اليها من غير منع منه فلا تفرقه القدية فوجب التوقف في نصيبه ضرورة  
 كالمقر بخلاف الجنابة عليه لانه أمكن دفع نصف الأرض إلى المنكر اه (قوله الاضرورة  
 اسلام أم ولد انصراني) فانما استسعى في قيمته او هو ثلث قيمته فاقته كما يأتي في الاستدعاء لانه يقع عند  
 تقويمها وقد أمر نائبهم كهم وما يدينون وحكمنا بكتبنا عليه دفعه للضرر عنها اذ لا يمكن بثاؤها  
 علو كذا له ولا آخر اجها بما ناط عن الزبلي (قوله وقوماها) ٣ أي قال الله اقيمة وهي ثلث قيمتها  
 قنعة (قوله فلا يضمن غنى الخ) تقر ببيع على ما هو عليه يظهر اثر الخلاف وقيل بدالغنى لانه محل  
 الخلاف أما المصنف فلا يضمن اتفاقاً بل قد سعى عندهما السالكين في نصف قيمتها (قوله فاعنتها  
 أحدهما الخ) أي أعنته نصيبه فانه يعتق كاهله ولا معاوية عليه ولا ضمان على المعتق عند أبي  
 حنيفة خاتمة وبه علم أن عتق أم الولد لا يتجزأ لانه عتق كاهله يعتق بعضها اتفاقاً كما سيأتي في بابها  
 (قوله وكذا لو ولدت) أي ولدت آخر به د الولد المشتركة ترك ط (قوله ولا ضمان) أي لا يضمن  
 لشر بركة قيمة الولد عنده لان ولداً أم الولد كانه فلا يكون ممة وما عنده بصر عن السالكين وقوله ولا  
 معاوية أي على الولد ولا على أمه (قوله خلافاً لهما) فعندهما يضمن المومر في المـ ثلثين ولو  
 معسر اتسعى الام في الأولى والولد في الثانية (تنبيه) زعم الزبلي أن ما هنا يخالف ما سيأتي في  
 الاستيلاء من أنه لو ادعى ولداً ممة تـ تركه ثبت نصيبه منه وهي أم ولده وضمن نصف قيمتها  
 ونصف عقربا لاقية ولدها ولم يذ كر خلافاً فيه فاذا لم يضمن ولداً القنعة فكيف يضمن عندهما  
 ولداً أم ولده مع أنه لم يعاقب شيء منه على ملك الشر بركة وأجاب في البصر بأنه لم يضمن ولداً القنعة لانه  
 ما ملكه أباه ضمان فتبين أنه عاقب على ما ملكه فلا يفرقه بخلاف ولداً أم الولد لان الاتفاقي لثقل فلم  
 يكن الاستيلاء في ملكه التام فيضمن نصيب شر بركة وعامة فيه (قوله وانما تضمن بالجنابة  
 اجماعاً) أي بثلاث قيمته فـ ط واحترز بالجنابة عن الغصب فانه على الخلاف فلا يضمن به  
 عند ولوات خلافاً لهما كما في النهر (قوله لانه ضمان جنابة) كـ الوفا لهما حيث يضمن  
 بالاتفاق فسخ (قوله ولذا يضمن الصبي الحر بـ لـ) أي بمثل هذا القفل فانه لو قر به رجل إلى سبع  
 فأنكره يضمن الرجل دينه مع أنه حر لاقية له أصله لا قام الولد بالأولى فليس التقييد بالحر

٣ مطلب  
 أم الولد لاقية لها خلافاً لهما  
 ولا يئنة (فثلاثة يوماً  
 وتوقف) بالأخذة (يوماً)  
 عن لا باقراره ونفقتهما في  
 كسبها والا فعلى المنكر  
 وجنابها موقوفة (ولا قيمة  
 لام ولد) الاضرورة اسلام  
 أم ولد انصراني وقوماها  
 بثلاث قيمته فاقته (ولا يضمن  
 غنى أعنتها مشتركة) بان  
 ولدت فادعاهما وصارت أم  
 ولدها ما فاعنتها أحدهما  
 لم يضمن وكذا لو ولدت فادعاه  
 أحدهما ثبت نصيبه ولا  
 ضمان ولا معاوية خلافاً لهما  
 (و) انما (فضمن بالجنابة)  
 اجماعاً (ولو قر به إلى سبع  
 فأنكره يضمن) لانه ضمان  
 جنابة لانه غصب ولذا  
 يضمن الصبي الحر بـ لـ  
 زبلي (ولو قال العبد بن



للاحتراز عن المألول بل يكون الحرأته أم الولد في عدم التقوم فافهم (قوله عنده) أي حضرا  
 عنده ط (قوله يؤمر بالبيان) فان بدأ ببيان الإيجاب الأول فان عني به الخارج عتق الخارج  
 بالإيجاب الأول وتبين أن الإيجاب الثاني بين الثابت والداخل وقع مصادوقوعه بين عبد بن  
 فيؤمر بالبيان له هذا الإيجاب وان عني بالإيجاب الأول الثابت عتق الثابت بالإيجاب الأول  
 وتبين أن الإيجاب الثاني وقع لغو الوقوع بين حروعه في ظاهر الرواية وان بدأ ببيان الإيجاب  
 الثاني فان عني به الداخل عتق الداخل بالإيجاب الثاني وبقي الإيجاب الأول بين الخارج  
 والثابت على حاله كما كان فيؤمر بالبيان وان عني به الثابت عتق الثابت بالإيجاب الثاني وعتق  
 الخارج بالإيجاب الأول لم ينعنه للعق باعنا في الثابت كذا في البحر ح (قوله وان مات) أي  
 السيد أو المولود أحد العبيد قبل البيان فالموت الثاني وان مات الثابت بين الخارج بالإيجاب  
 الأول لزوال المزاحم وبطل الإيجاب الثاني وان مات الثابت بين الخارج بالإيجاب الأول  
 والداخل بالإيجاب الثاني وان مات الداخل خسر في الإيجاب الأول فان عني به الخارج فعتق  
 الثابت بالإيجاب الثاني وان عني به الثابت بطل الإيجاب الثاني كذا في الآثار خاتمة ومنه في  
 المعراج والعناية وفتح القدير وغيره كذا في البحر تبعه اللدائع من قوله في الصورة  
 الأخيرة فان عني به الخارج عتق بالإيجاب الأول وبقي الإيجاب الثاني بين الداخل والثابت  
 فيؤمر بالبيان الخ مش كل فان الموت الثاني فان الموت الداخل يقتضي تعيين الثابت بالإيجاب الثاني  
 فلهذا يعرف أو سبق فلم فافهم (قوله عتق من ثبت ثلاثة أرباعه ومن كل من غيره نصفه)  
 الخارج لأن الإيجاب الأول دائر بينه وبين الثابت فلا وجب عتق رتبة بينهما فيصيب كلا  
 منهما النصف إذا لم يرج وكذا الإيجاب الثاني بينهما وبين الداخل غير أن نصف الثابت شاع  
 في نصفه فما أصاب منه المقتضى بالأول اغاوما أصاب الفارغ من العتق عتق فتم له ثلاثة  
 الأرباع ولا معارض لنصف الداخل فعتق نصفه عندهما وقال محمد في عتق ربه لأنه ان أريد  
 بالإيجاب الأول الخارج صح الثاني وان أريد الثابت بطل فدار بين أن يوجب أو لا فيقتضي نصف  
 فيعتق نصف رتبة بينهما ثم (قوله لم ينعنه) جواب عما قال هذا ظاهر عند الامام تجزي  
 العتق عندهما عند الإقالة لم تجزيه والجواب أن قولها ما بعد عدم التجزي إذا وقع في محل  
 مع الموم أما إذا كان الحكم بثبوت الضرورة وهي متضمنة لانقسامه انقسم للضرورة وهي  
 لا تنعدي موضعها والحاصل أن عدم التجزي عند الامكان والانقسام ضروري كذا في الفتح  
 ثم ذكر فيه إيراد أقوال بعض الطلبة ونقله ح فراجعه وذكره أيضا في البحر والنهر (قوله  
 وضاق الثلث عنهم الخ) أما لو خرجوا من الثلث أو أجاز الورثة حكم المرض كالعصاة (قوله  
 وفيهم - واه) ليس هذا القيد لازما حكاه في الآية (قوله كما مر) أي على ثلاثة أرباع الثابت  
 ونصني الداخل والخارج (قوله بان جعل الخ) بيانه أن حق الخارج في النصف وحق الثابت  
 في ثلاثة الأرباع وحق الداخل عندهما في النصف أيضا فيحتاج إلى مخرج لنصف وربع وأقله  
 أربعة فتمول إلى سبعة حق الخارج في سهمين وحق الثابت في ثلاثة وحق الداخل في سهمين  
 فبلغت سهام العتق سبعة فيجعل ثلث المال سبعة لأن العتق في المرض وصية وبصيرتنا  
 المال أربعة عشر هي سهام السمانية وصار جميع المال أحد عشر بين وماله ثلاثة أعبد

عنده من ثلاثة أعبد له أحد كما  
 يخرج واحد ودخل آخر  
 فاعاد قوله أحد كما عرفنا  
 دام حيا يؤمر بالبيان  
 (و) ان مات ولا بين عتق  
 من ثبت ثلاثة أرباعه -  
 نصفه بالأول ونصف نصفه  
 بالثاني (و) عتق (من كل  
 من غيره نصفه) -  
 بطريق التوزيع والضرورة  
 فلم ينعنه (وان صدر ذلك)  
 المذكور (منه في مرضه)  
 وضاق الثلث عنهم (ولم يجزه  
 الورثة) وفيهم - م - واه -  
 الثالث بينهم كما مر بان (جعل  
 كل عبد سبعة) - أسهم  
 (كسهم العتق) لا احتياجا  
 إلى مخرج له نصف  
 وربع وأقله أربعة فتمول  
 السبعة وهي ثلث المال  
 (وعتق من ثبت ثلاثة) من  
 سبعة وسعي في أربعة  
 (و) عتق (من كل من غيره  
 سهمان) وسعي في خمسة فبلغ  
 سهام السمانية أربعة عشر  
 وسهام الوصايا سبعة  
 لنفاذها من الثلث (وان  
 طلق) نسونه الثلث  
 (كذلك)

فيصير كل عبد سبعة فبعث من الخارج سهمان ويسعي في خمسة وكذا الداخل وبعث من  
 الثابت ثلاثة ويسعي في أربعة فبلغ سهام الوصايا سبعة وسهام السمانية أربعة عشر فاستقام  
 الثلث والثلاثان وتعامه في الدرر قال السائح في فان لم توفقه ثم بان كانت قيمة الثابت أحد  
 وعشرين والخارج أربعة عشر والداخل سبعة فالمال اثنتان وأربعون وثلاثة أرباع عشر  
 وسهام الوصية سبعة فيوضع عن الثابت ستة وعن الخارج أربعة وكذا عن الداخل ويسعي  
 الثابت في خمسة عشر والخارج في عشرة والداخل في ثلاثة فسهام السمانية ثمانية وعشرون  
 (قوله ومهر من سواهم) - هذا القيد ليس لازما أيضا كما في الشرع لآلية (قوله ليقيد المينونة)  
 قال في المنع وانما فرضت المسئلة في الطلاق قبل الوط أي يكون الإيجاب الأول موجبا للمينونة  
 فما أصاب الإيجاب الأول لا يبقى محلا للإيجاب الثاني فيه - يرفى هذا المعنى كالعقق اه ح  
 (قوله ثم بالإيجاب الثاني سقط الربع الخ) قيل - هذا قول محمد وعندهما يسقط ربع مهر  
 الداخل كما في العتق والمختار أنه بالاتفاق كما في الملتقى وغيره والفرق لهما كما في العناية هو  
 أن الثابت في العتق منزلة المكاتب لأنه حين تكلم كان له حق البيان وصرف العتق إلى أيهما  
 شاء من الثابت والخارج فإدام له حق البيان كان كل واحد من العبد بن حرام من وجه عبدا  
 من وجه فإذا كان الثابت كالمكاتب كان الكلام الثاني صحيحا من وجه لأنه داو بين المكاتب  
 والعبد إلا أنه أصاب الثابت منه الربع والداخل النصف لما قلنا فاما الثابتة في الطلاق  
 فتعددة بين أن تكون منكوبة أو أجنبية لأن الخارج - فانه كانت المراد بالإيجاب الأول  
 كانت الثابتة منكوبة فبصح الإيجاب الثاني فيسقط نصف النصف وهو الربع موزعا بين  
 مهر الداخل والثابتة فيصير كل واحد منهما الثلث اه (قوله من ربع) أي ان لم يكن  
 فرع وارث وقوله أو عن أي ان كان فرع وارث ط (قوله لأنه لا يرأسها الا الثابتة) أي  
 لا يشار كها في الزوجية واعلم أنه لم يرأحم الداخل الا إحدى الأولىين غير معينة والاخرى  
 مطلقة يتيقن فاصحقت الداخل - له النصف وتنصف النصف الآخر بين الخارج والثابتة  
 فالأولى أن يقول لأنه لا يرأسها الا واحدة أي غير معينة ط مخلصا من ح (قوله احتياطا)  
 في أمر القروج وهي مما يجب الاحتياط فيها ط عن المصنف (قوله لا الطلاق) أي لأعدة  
 الطلاق لعدم الدخول بين والعدة في الطلاق انما يجب بعد الدخول ط والمراد بالدخول  
 الشامل للخلوة العصرية (قوله في طلاق بائن) بان كان قبل الدخول أو بعده فقال طالق بائن أو  
 ثلاثا فتح ثم قال وانما قيد بديانته لأنه لو كان رجعا لا يكون الوط - يانا الطلاق الاخرى لأنه يحل  
 وطء المطلقة الرجعية اه وأما بالنسبة إلى الموت فهو غير قيد لان الطلاق مطلقا لا يقع على  
 الميتة فتعينت الاخرى (قوله قبل الخ) قال في الفتح وهل يثبت البيان في الطلاق بالمف - دمات  
 في الزيارات لا يثبت وقال الكرخي يحصل بالاعتقيل كما يحصل بالوط اه (قوله لا الطلاق)  
 قال في البحر قيد بالوط والموت لأنه لو طلق أحداهما - ما يفتي أن لا يكون بياناً لان المطلقة يقع  
 الطلاق عليها مادامت في العدة فلا يدل على أن الاخرى هي المطلقة - اه وفيه اجمال  
 والنقص - بل أن يقال ان كان الطلاق المهر - م رجعا لا يكون طلاق المعينة بياناً رجعا كان  
 أو بائنا وان كان بائنا فان كان طلاق المعينة رجعا فكذلك وان كان بائنا كان بياناً للماء لم من

ومهر من - واه (قبل وطء)  
 ليقيد المينونة (سقط ربع)  
 مهر من خرجت وثلاثة  
 اعان من ثبتت ونفس من  
 دخلت لان بالإيجاب الأول  
 سقط نصف مهر واحدة  
 منه - فابن الخارج حصة  
 والثابتة فسقط ربع كل  
 ثم بالإيجاب الثاني سقط  
 الربع منه فابن الثابتة  
 والداخل (وأما الميراث)  
 اهن من ربع أو عن (فلا داخله  
 نصفه) لأنه لا يرأسها الا  
 الثابتة (والنصف الآخر  
 بين الخارج حصة والثابتة  
 نصفان) لعدم الميراث وعلى  
 كل واحدة من عدة الوفاة  
 احتياطاً (لا الطلاق لعدم  
 الدخول) (والوط موأوت  
 بيان في طلاق بائن) (م)  
 كقوله لا يرأسها احداهما  
 بائن فوطئ احداهما أو  
 ماتت كان بياناً للاخرى قبل  
 وكذا التقييد لا الطلاق



أن البائن لا يملأ البائن ح قلت وبشر إلى هذا قول القهستاني ولو طلق طلقه واحدة فهل هو بيان قبل مدة صالحة لانقضاء العدة وينبغي أن لا يكون بيانا لان الطلاق لرجعي لا يحرم الوطاء اه وأماد بقوله قبل مدة الخ إلى زيادة قيد آخر (قوله وهل التمدد بالطلاق كالطلاق) لا معنى لهذا البحث بالنسبة لما قاله من أن الطلاق لا يكون بيانا لان الطلاق اذا لم يكن بيانا وهو أقوى فلا أن لا يكون التمدد بيانا وهو أدنى أولى نعم لو كان كل من المهر والمهرين بائنا لكان له وجه كما هو ظاهر ح قلت قد يجاب بأن الطلاق انما لم يكن بيانا لان المكان وقوعه على المطلقة كما علمت اما التمدد فانهما يكون بغير الحاصل اذ لو كان المهدد به حاصلا لم يكن التمدد به معنى فله بالمهدد أن المطلقة غيرها الا أنه قد يقال يجوز أن يكون التمدد باطلا في آخر الحكمه خلاف المتبادر فظهر أن تردد الشارح في عمله فافهم (قوله كالعرض على البيع كالبيع) في بعض النسخ والعرض بالوعد عطف على التمدد والصواب الكفا لانه لا يناسبه قوله لم أره فان كون العرض على البيع بيانا في العتق المهم كالبيع مشهور فانه صرح به في معنى العتق الذي شرحه وكذا في الجرد والنهر والقهستاني وشرح المجموع وغيره او هذه الكتب ما اتخذ شرحه في كفا يقول لم أره وجهه فوجه الشبه ان التمدد بالطلاق في معنى عرض الطلاق عاجل الان قوله اطلق ان فعات كذا بمنزلة قوله أبيع عبدي هذا (قوله كبيع الخ) ابتداء كلام لتشبيه البيع وما عطف عليه بما مر من كون كل من المذكورات بيانا في عتق مهم فانه لو قال أحد كذا آخر ثم باع عبدا معينا من مالم يبق محلا للعتق من جهة فتمين الاخر للعتق وقوله ولو فاسد اشمل ما كان معه قبض أو لا وما كان مطلقا وبشرط خيار كافي القهستاني وغيره قال في النهر وظاهر أنه لو باعه ماله لم يكن بيانا لبطالان البيع لان أحدهما حر يرقين اه قلت التعليل بطلان البيع غير معتمد لما علمت من أن العرض على البيع كالبيع وكذا المساومة وليس في ذلك بيع أصلا بل الاولى التعليل بأنه لم يخص أحدهما بصرف يدل على تعيين الاخر للعتق (قوله وموت) أي موت أحد العبدين لانه لم يبق محلا للعتق أصلا وقوله ولو بقتل العبد نفسه بحث اصحاب النهر أخذوا من الاطلاق فانه مثل ما لو قتله أجنبي أما لو قتله المولى فظاهر كونه بيانا لانه بقتله قال في النهر واذا أخذ المولى القيمة من الاجنبي القاتل فبين العتق في المقبول عتق وكانت القيمة لورثة المقتول اه أي لا فرار المولى بحريته فلا يصدقها بصر واحد ثم بالموت عن قطع اليد فانه لا يكون بيانا غايه أن المولى ان بين العتق فيه فالارش له فيما ذكر القدوري وقال الاسيبي للمعنى عليه نهر (قوله ونهر) المراد به انشاء فبعتق هذا بالاعتاق المستأنف وذلك باللفظ السابق ولو ادعى أنه عتق بقوله أعفتك ماله ببقوله أحدكما حر صدق قضاء ولو لم يقل شيئا عتقا بصر ونهر (قوله ولو مطلقا) كان قال لاحدهما ان دخلت الدار فانت حر يعتق الاخر بصر أي بتعير العتق الاول وكذا المضاف كانت سر غدا قال ط لانه أقوى لتحقق مجي الزمان بخلاف دخول الدار اه قلت ولانقضاء عتقه في الحال بخلاف العتق (قوله وتدبير) لان فيه ابقاء الانتفاع الى موته أو الى ما قيد به وكذا الاطلاق في ذلك يعين ارادة العبد الاخر بالعتق المهم (قوله واجابة) قال الزيني ولا يقال الاجارة لا تختص بالملك بطوار اجارة الحر لاننا نقول الاستعداد باجارة الاعيان على وجهه يستحق الاجر لا يكون

وهل انت - يد بالظ - لاق  
كاظ - لاني كا عرض على  
البيع كالبيع لم اوه (كبيع)  
ولو فاسد (او موت) ولو بقتل  
الهدنة (وتحرير) ولو  
معلقا (وتدبير) ولو متيدا  
(وا - قباله) ركذا كل  
نصف لا يبع الا في المثلث  
كر كتابه واجارة

18

وأيضا وتزوج ورثته (وهبة وصديقة) ولغيره (مسائين) ذكره ابن الكمال لان المأومة بيان فائدة أولى بلاقبض بدائع (ق)  
حق (عق مهم) كقوله أحد كما حرف فعل ما ذكره ابن الأثير ولو قيل له أيها ٣١ نوبت فقال لم أعن هذا عني الآخر

الابائيات فتكون تعيينا دلالة وهكذا نقول في الانكاح (قوله وايتصا) اي ايتصا به  
 بصر لانه تعالى بك بعد الموت لاموصى له (قوله ورهن) لان استبداد به على وجهه يكون مضمونا  
 بالدين ولو كان دابيل على استبقائه على ملكه فيتعين الاخر مراد ابا اتيق (قوله ولو غيره سائين)  
 اشارة الى ان قول المتق مسلمين تبع الله داية قيد اتفاق كتابه عليه في كافي النسخي لان قيد  
 التماس لفائدة الملك وهو غير لازم (قوله فهذه) اي هذه التصرفات أعني الهبة والسدقة أولى  
 بكونه ايتصا حاله كونه ابدون قبض ونه اسم (قوله بخلاف الاقرار) اي بالمال قال في الاختيار  
 كأن قال لاحد هذين الرجلين على ألف درهم فقول اهر هذا فقال لا لا يجب للاخوين والفرق  
 أن التعيين في الطلاق والاتفاق واجب عليه فاذا انفاء عن أحدهما تعين الآخر اتمامه لا واجب  
 أما الاقرار فلا يجب عليه البيان فيه ٣ لان الاقرار بالجهول لا يلزم حتى لا يجبر عليه فلم يكن في  
 أحدهما تعيينا الاخر (قوله ولو جنى أحدهما) أما لو جنى عليه بمقتل أو قطع فعدم  
 (قوله دفعا للضرر) أي عن المولى (قوله لا يكون الوط الخ) لان الملك قائم في الموطوءة لان  
 الابقاع في المنكورة والموطوءة معينة فكان وطؤها لا فلا يجبر بل بياننا ولهذا حل وطؤها  
 على مذهبه بصر (قوله فيه) أي في العتق المبرم (قوله حبات أولا) اشارة الى أن قول الامام  
 مهدي بعدم الجبل ولو حبات عتقت الاخرى انفسا كما في البحر (قوله وعليه الفتوى) قال في  
 البحر والماصل أن الرابع قولهم ما دأب لايقتى بقول الامام كافي الهداية وغيره ما ساقه من ترك  
 الاحتياط مع أن الامام ناظر الى الاحتياط في أكثر المسائل وفي الفقه الحق أنه لا يجب بل  
 وطؤها كما لا يحمل بهما (قوله اعدم - له الا في الملك) خاصة أنه لو طها أحدهما باجترابا  
 خلاف فلو لم يكن ينافي تخصيص العتق بالآخرى لزم وقوع الوط في غير الملك ولا سيما على قوله  
 بطل وطء الاخرى اذ لا شك أن أحدهما سرية عين كذا ظهر في تقرير هذا المثل (قوله  
 بخلاف الانشاء) ظاهره أن جعل أحد كما ينبغي لا يصلح لانشاء الحرية مع أنه يصلح فالوجه  
 التفصيل بين ارادة الاختيار فلا يكون الموت بياننا وبين ارادة الانشاء فيكون ط (قوله ولم  
 يدرا الاول) اي بان تصادقا على ذلك أمالوا اتفاقا على أن العلام أو لاعتقت الام والجارية أو انه  
 كان ثانيا لم يمتق أحد وقامه في ح عن الشربة لاية (قوله بكل حال) اي على تقدير ولادته  
 أولا أو ثانيا لان ولادته بشرط الحرية الام فعتق بعد ولادته فلا يتبعها (قوله اعتقها بعتق - ديم  
 الذكور) فعتق الام بالشروط وعتق البنت بالتعيين لان الام سرية عين ولدته بصر وتمام الكلام  
 على هذه المسألة فيه (قوله ولو اعتبه) أي بالبالغة لان عتق الامة لا يتوقف على الدعوى  
 اجماعا لما فيه من تقريره على المولى وهو خاص حقيقة تعالى فاشبهه بالطلاق لكن لم  
 تقبل الشهادة هنا لانها على عتق مبرم وهو لا يحرم الفرج عنده (قوله ليكونا على عتق مبرم)  
 اي فلم يصح الدعوى لجهالة من له الحق (قوله الآن تكون الخ) الاستفهام منقطع بمرورده في  
 النهر بأنه متصل وفيه نظر اذ لا يصح اتصاله في قوله أو طلاق مبرم فافهم (قوله ومنها التدبير في  
 العتقة والعتق في المرض) المناسب اسقاط قوله ومنها والانيان بالكاف لان المراد بالوصية

العصمة والعنف في المرنز (أو طلاق مبهم) فتقبل ابا ساعوا الاصل أن الطلاق المبهم  
قوله لان الاقرار بالمجهول هكذا يضطهروا لعل الاصول للمجهول باللام في اقل صدر العبارة تأمل اه معصية

وفيه بالقبض بدائع (ق)  
 لم أعن هذا مع الا  
 ثم ان قال لم أعن هذا مع  
 الاول أيضا وكذا الطلاق  
 بخلاف الاقرار واختيار ولو  
 جنى أحدهما تعين الجاني  
 وعليه الدية دفعا للضرر  
 ولو الجانية (لا) يكون  
 (الوطء) ودواعيه بيانا  
 (ب)ه) وقالوا هو بيان حبات  
 أو لا وعليه الفتوى (ع) لم  
 حله الا في الملك (وكذا الموت  
 لا يكون بيانا في الاختيار)  
 انما قالوا (ولو قال له الامين  
 أحدهما يعني) قال الجارية  
 أحدهما أم ولدى فأت  
 أحدهما لا يتعين الباقي  
 للعتق ولا للاسقيلا (لأن  
 الاختيار يصح في الحي والميت  
 بخلاف الانشاء) قال لامته  
 ان كان اول ولدنا مدنية  
 ذكر اقامت حرة فولدت  
 ذكر أو أنثى ولم يدر الاول  
 رق الذ (ك) بكل حال (وعتق  
 نصف الام والاني) لعتقهما  
 بتقديم الذ كورقه (ما  
 بهك) فاعتق نصفهما  
 ويستحب (ان في نصف  
 قيمتهما) شهدا بعتق أحده  
 علوه (ك) به ولو أمته  
 (أغت) عند أبي حنيفة  
 لا يكونا على عتق ميهم (الا  
 ان تكون) شهدتهما (في  
 وصية) ومنها التدبير في



هنا ما ذكر كافر هابه في البحر والنهر وغيرهما وفيه بيان تدبير في العدة لالا حتراب بل لا  
 يكونه وصية في حالة المرض بالاولى ثم اعلم ان المتبادر من كلام المصنف في قبول الشهادة فيما  
 ذكر سواء اذيت في مرض موته أو بعد موته به صرح في الهداية وقال انه الاستصحاب ان يعنى  
 عند الامام وللشرب لابل في رسالة مما اصابه الغرض الا هم في العتق الميم - م اعترض فيها على  
 الهداية وشرائحها في شرح مختصر الطحاوى لا يسجد في حيث قال فيه واذ شهدا على  
 رجل انه قال لعبدية أحد كافر والعبدان يدعيان أو يدعي أحدهما في قولهما اتقبل هذه  
 الشهادة ويجبر على البيان وأما على قول أبي حنيفة ان كان هذا في حال الحياة فلا تقبل وان  
 شهدا بعد الوفاة فان قالوا انه كان في حال العدة فهو على الاختلاف أيضا وان قالوا كان ذلك في  
 المرض تقبل استصحابا و يعنى من كل واحد نصفه على اعتبار الثالث ولو شهدا أنه قال لعبدية  
 أحدهما مدبر فان شهدا في حال الحياة فهو على الاختلاف وان كان بعد الوفاة يقبل سواء كان  
 القول في المرض أو العدة لان هذه وصية والجهالة لا تبطل الوصية اهـ ثم قال في آخر الرسالة  
 والحاصل ان الشهادة بانه اعتق أحدهما في صحته لا تقبل عنده أصلا غير ان الاصح انه لو  
 شهدا بعد موت المولى انه قال في صحته أحد كافر تقبل كما ذكره ابن الهمام ونقل صحيحه ابن  
 كمال باشا عن المحيط وأما الشهادة على انه اعتق أحدهما في المرض أو دبر أحدهما في العدة  
 أو في المرض فلا تقبل لان حياة المولى بل بعد موته اهـ ملخصاقت ويؤيده ما في كافي  
 الحاكم حيث قال وان شهدا انه اعتق أحد عبديه بغير عينة فالشهادة باطلة في قول أبي  
 حنيفة ولو قال كان هذا عند الموت استصفت أن اعتق من كل واحد منهما مائة فله وقال أبو  
 يوسف ومحمد والشهادة جائزة في الحياة أيضا اهـ (قوله بحر المخرج) اي فوجه ما حتى يبين  
 ولو بوط هو اذا تبين به انما زوجته تبين عدم حرمة ط (قوله فلا يجزى عنه) اي لا يجزى  
 فوجه ابل يحل وطؤها عنده كما مر (قوله على الاصح) مقابلة ما مر آتافا عن شرح الطحاوى  
 (قوله ولا يعرفونه) الاولى ولا يعرفانه (قوله للجهالة) علة نقول فلا عتق ولقوله لم تقبل اي  
 لجهالة المشهود له وهما الميت وهذا ما في ملاحه هو عتق معلوم أو معلومة أو طلاقها وهو قول  
 الامام وعند زفر تقبل ويجبر على البيان قال في الفتح ويجب ان يكون قولها ما كقول زفر في  
 هذه لانها كشهادتهم ما على عتق إحدى أمته أو طلاق إحدى زوجتيه اهـ ط والله سبحانه  
 أعلم

(باب الخلاف بالعتق)

شروع في بيان التعليق بعد ذكر التحيز وانما ذكر مسألة التعليق بالولادة في معتق البعض  
 ايمان انه يعتق منه البعض عند عدم العلم ثم وهو كسر اللام مصدر سماه وجاء  
 بسكونه وندخله التام المارة كقوله • حلفت لها بالله حلفة فاجر • وعامة في الفتح  
 (قوله فكل مملوك لي) يشمل العبد والامة فانه كالاتى يقع على الذكر والانثى كافي في الخيرة  
 فهو - تاني وياتي بيانه وفي بعض النسخ بعد قوله لي زيادة وهي بخلاف قوله له بدعيه ان  
 دخلت الدار فانت سر فاشترته فدخل لم يعتق لانه لم يصف العبد الى ملكه لاصريه ولا ماله في

(قوله)

بحرم الفرج اجاعا فيكون  
 حق الله فلا تشترط له  
 المذوى بخلاف العتق  
 الميم فلا يجزى عنه عند  
 الميم فلا يجزى عنه عند  
 لم يجز ان يعنى به فلا يفت  
 (ك) تقبل (لونه) هذا بعد  
 موته انه اي المولى قال  
 في صحته لقينه (احد كما  
 مر على الاصح) لشروع  
 العتق فيه ابا موت فصار  
 كل خصه مائة فصار  
 ابن السكال وغيره (فروع)  
 شهدا بعتق ماله ولا يعرفونه  
 عتق ولوله بعد ان كل امه  
 ماله ووجدت لا عتق كشهادتهم  
 بعينه لعينه مماها فنيها  
 امها أو بطلاق احدي  
 زوجتيه ومماها فنيها  
 لم تقبل للجهالة ففتح والله  
 تعالى أعلم  
 (باب الخلاف بالعتق)  
 (قال ن دخالت الدار فكل  
 مملوك يومية سر عتق من  
 له حين دخوله)

(قوله ولولا) أي ولو كان دخوله لافاد ان لفظ اليوم مراد به الوقت لانه اضيف الى فعل  
 لا يمتد وهو الدخول فتح (قوله لان المعنى يوم ادخالت) اشار به الى ان اضافة يوم الى  
 الدخول اخذ بالحاصل وميل الى جانب المعنى والافاضة بقضية التركيب ان يوما مضاف الى  
 اذا المضافة الى الدخول قال في الفتح لانه اضيف الى فعل لا يمتد وهو الدخول وان كان في اللفظ  
 انما اضيف الى اذا المضافة للدخول لكن من اذ غيره ملاحظ والا كان المراد يوم وقت الدخول  
 وهو وان كان يمكن على معنى يوم الوقت الذي فيه الدخول تقييد اليوم لكن اذا اريد به مطلق  
 الوقت يصير المعنى وقت وقت الدخول ونحن نعلم مثله كثيرا في الاستعمال القصص كقوله ويومئذ  
 يفرح المؤمنون بنصر الله ولا يلاحظ فيه من ذلك اذ لا يلاحظ في هذه الآية وقت  
 يغلبون يفرح المؤمنون ولا يوم وقت يغلبون يفرحون ونظائره كثيرة في كتاب الله تعالى  
 وغيره فعرف ان انظر اذ لم يذكر الاتصاف كثير الاغراض عن الجملة المحذوفة أو محذولة  
 اعني التوهم لكونه حرفا واحدا كما تحسبنا لم يلاحظ معناها ومثله كثيرا في أقوال اهل  
 العربية في بعض الاقفاط لا تخفى على من نظر فيها اهـ ح (قوله فاعتق ببر ملكه وقت  
 دخوله) فيشمل من لم يكن في ملكه وقت الخلف ثم اشترى ثم دخل ومن كان وبقى حتى دخل (قوله  
 ولذا) أي لكون المعنى ما ذكرناه من تقدم من افضة يومئذ (قوله لان لي أو أملكك لاله) اي  
 فان لي متعلق بثابت منه لا وهو اسم فاعل والخيار في الوصف من اسم الفاعل أو المفعول ان  
 هذا قائم حال التكلم عن نسب اليه على وجه قيامه به أو وقوعه عليه وصيغة المضارع وان  
 كانت تستعمل للاستقبال لا يمكن عند الاطلاق يراد به الحال مرافا وشرا عا وافتة واللام  
 للاختصاص فالزم من التركيب اختصاص بام المتكلم بالانصاف بالمملوك كقوله لاله  
 الاستقبال لم يصدق امره من ظاهره فيعتق ماله ملكه الحال لما ذكرنا وكذا ما استحدث الثالث  
 فيه لا قراره ولو قال كل مملوك أملكك اليوم فهو عتق ماله ملكه وما استقدم ملكه في اليوم  
 ومثل اليوم الشهر والسنة فان عتق احدا الصنفين صدق ديانة لا قضاء وعامة في البصروية  
 كل مملوك اشترى به فهو حر ان قلت زيد او اذا كلمته فهو على ما يشترى به قبل الكلام لا بعده وان  
 قدم الشرط قبل العكس وكذا ان وسطه مثل كل مملوك اشترى به اذا دخالت الدار فهو حر ولا يعتق  
 ما اشترى قبله الا ان يشترى به (قوله ودبر) بالبناء للفاعل كما يفيد قول المصنف في شرحه ان  
 من مفعوله يمكن الاظهر بناؤه مفعول ومن نائب الفاعل (قوله مملوك) كذا في النسخ التي  
 رأيناها وصوابه النصب اهـ ح (قوله بل مقيدان ملكه بعده) حاصله ان من كان في ملكه  
 يوم الخلف يصير مدبرا مطلقا فلا يصح بيعه بعد هذا القول ومن ملكه بعده يصير مدبرا مقيدا  
 فيصح بيعه قبل موت سيده (قوله عتق من الثالث) هذا ظاهر مذاهب الكل وعن الثاني  
 لا يعتق ما استفاده بعد لان اللفظ حقيقة الحال كما سبق فلا يعتق به ما سلكه وله ما ان هذا أي  
 مجموع التركيب ايجاب عتق وايساء أيضا بقوله بعد موت ولذا اعتبر من الثالث في حيث الجهة  
 الاولى يتناول المملوك حتى صار مدبرا مطلقا ومن حيث الجهة الثانية يتناول المستفاد لما  
 استقران الوصية فيعتبر فيها كل من الجهتين لا ترى انه يدخل في الوصية بالمال لا ولد فلان  
 ما يستفاده ومن يولد له بعد افايه يصير كانه قال عند الموت كل مملوك أملكك فهو حر اهـ ثم

ت ي

مطلب  
 تحقيق مهم في يومئذ

قوله وقت يغلبون الخ هكذا  
 بخطه وامل الموافق لاول  
 العبارة وقت يغلبون  
 بتكرار كلمة وقت تأمل  
 اهـ مصنفه

ولولا لا سواء (ملكه بعد  
 حاقه او قبله) لان المعنى يوم  
 ادخالت فاعتق ببر ملكه  
 وقت دخوله (ولذا) لولم يقبل  
 يومئذ عتق من له وقت  
 حاقه فقط كقوله كل عبد لي  
 او املكك حرة بعد غد  
 أو بعد شهر او بعد وقت  
 حاقه لان لي أو املكك الحال  
 فلا يتناول الاستقبال حتى  
 لولم يعلق شيئا يوم حاقه انما  
 عينه (ودبر كل عبد لي)  
 أو املكك حرة بعد موت من  
 كان له مملوك (يوم قال)  
 هذا القول (لا) يكون  
 مدبرا مطلقا بل مقيدا (من  
 ملكه بعده) لكن ان  
 مات عتق من الثالث) لتعلقه  
 بالموت فيه يصير وصية  
 (المملوك لا يتناول الحل)



(قوله لانه تبس لانه) لانه كعضون اعضاءهم اولادهم يحجزون الكفاية ولم تجب صدقة فطره ولا يجوز بيعه صدقة فطره (قوله ولولم يقل الخ) يعني ان المملوك لا يتناول الجمل سواء وصف المملوك بذكر اولاد وانما فائدة وصفه بعدم دخول ام المملوك في الجمل فلولم يوصف به فدخل امه ولكن يفتق هو لا يتناول الا لفظ له بل يتبعه اه او به اندفع ما فيه في البحر كما افاده في النهر وذكرفي الفتح ان تناول مملوك لادم مبي على ان الاستعمال اسقر فيه على الاحمية او على انه اسم لذات متصفة بالمملوكية وقيد التذكير ليس بجزء المفهوم وان كان التانيث جزء مفهوم مملوك فيكون مملوك اعم من مملوكه فالثابت فيه عدم الدلالة على التانيث لا الدلالة على عدم التانيث اه لكن ذكر ايضا في الايمان في باب الخلاف بالفتح والطلاق ان لفظ كل مملوك للرجال حقيقة لانه تعميم مملوك وهو الذي ذكرنا في باب الخلاف بالفتح مملوكه ولكن عند الاطلاق يستعمل لهما المملوك عادة اذا عمم بادخال كل ونحوه فيشمل الاناث حقيقة فلذا كان ثبوتية المذكور خاصة خلاف الظاهر فلا يصدق قضاء ولونوى النساء وصدق اصل اه (قوله لا يتناول المكاتب) لانه غير مملوك على الاطلاق اذ هو حر يد اولاد غير مملوك كذلك لانه يتصرف بلا اذن سيده والعبد ليس كذلك وسبب في باب الخلاف بالفتح والطلاق عن الفتح انه ينبغي في كل مرقوق في حر ان يفتق المكاتب لان الرق فيه كامل لا ام لولاد الابانية (قوله والمشتك) قال في البحر الا بالنية وذكرفي المحيط الا اذا ملك النصف الاخير به فانه يفتق في قوله ان ملك مملوكه فهو حر لانه وجد الشرط وهو مملوك كامل فلو باع نصيبه ثم اشترى نصيبا بغيره يفتق استحقاقا ونحوه فيه (قوله على الصواب) فخطئة لصاحب المقتضى في قوله لا يدخل العبد المهرور والمأذون في التجارة كما ذكر في البحر ح ثم المأذون ان لم يكن عليه دين يفتق عبيده انواهم السيد والا فلا وان كان عليه دين لم يفتقوا وان نواهم كذا في الفتح وغيره ط (قوله ولونوى الذكور) اي بقوله كل مملوك في حر فانه لا يصدق في القضاء لانه خلاف الظاهر في عرف الاستعمال ويصدق ديانة ط (قوله دين) لانه نوى تخصيص العام فقد نوى ما يحمله لفظه فيه صدق ديانة لكنه خلاف الظاهر فلم يصدق قضاء اه ح والاولى ان يقول او نوى غير المذبول ان عدم نية المذبول صادق بعدم نية ثبوتية اه لا وذلك لا يكون تخصيصا فاده ط (قوله لم يدين الخ) اي في نية المذبول كور لانه تخصيص للعام وهو عايلي فانه جمع مضاف فيعم مع احتمال التخصيص وانما كذبكهم ارتفع احوال التخصيص بخلاف كل مملوك فان الثابت فيه اصل العموم فقط فقبل التخصيص افاده في البحر (قوله حاشا) لان الكتابة عتق معلق باداء النجوم وفي شراء القريب قد ياشترى سبب الاعتاق وفي الثالثة باع العبد لنفسه وهو اعتاق ط (قوله وصحالا) والفرق ان نزول العتق اعطى بعد الشرط وهو به البيع ليس بمملوك فلا يفتق والمالك في البيع القاسم باق لان نزول الابنة اجماعه فيعتق الا ان يكون المشتري قسما قبل البيع فحينئذ يزول ملكه بنفس البيع فلا يفتق كذا في الفتح عن المبدوط (قوله عتق) لان الدخول فعل العبد وصاحب الدار في شهادته به غير متم فصح شهادته ففتح (قوله لانها على فعل نفسه) كذا قال في الفتح اي لان شهادته لان على فعل نفسه وهو التكليم قال المقدس وفيه انه انما شهد على فعل العبد وانما يظهر هذا القول ان كان فلان (قوله ولو شهد بان فلان) اي

لانه تبس لانه (قوله لا يفتق)  
 ح ل جارية من قال كل  
 مملوك في ذكره هو حر ولولم  
 يفتق ذكره لانه لسان  
 فيه عتق الجمل تبعا (وكذا)  
 لفظ المملوك والعبد  
 لا يتناول (المكاتب) والمشتك  
 ويتناول المذبول والمهرور  
 والمأذون على الصواب  
 ولونوى الذكور ولم ينو  
 المذبول وفي عايلي كاهم  
 اسرار لم يدين لفتح احوال  
 التخصيص بالتاكيد  
 (فروع) اه ح ل لا يفتق  
 عتقه فكاتب او اشترى  
 قويا واشترى العبد نفسه  
 حاشا ان يفتق فانت حر  
 فباعه فاسدا عتق  
 وصحالا ان دخلت دار  
 فلان فانت حر فشهد فلان  
 وآخره دخل عتق وفي ان  
 كانه لانها على فعل نفسه  
 ولو شهد بان فلان انه كاهم  
 اياهما

في صورة التعاقب على كلام ابيهما (قوله جازت ان يجد) اي لابلانها على ابيهما ما بالكلام وعلى انفسهما بوجود الشرط ففتح (قوله عند محمد) لانه لا منة للمشهد وديه لا يبع ما محمد يفتق المنفعة اثبوت التهمة وأبو يوسف يعتبر مجرد الدعوى والاثبات لان بشهادته ما يظهر ان صدقة فيما يدينه ففتح والله سبحانه اعلم

(باب العتق على جعل)

آخره لان الاصل عدمه (قوله بالضم الخ) قال في البحر والجمل في اللغة يضم الجيم ما يجعل للعامل على عمله ثم يفتق به ما يفتق الجهادية يستعين به على جهاده واجبات له اعطيت له والجمل جمع جملة او جملة بالحرركات بمعنى الجمل كذا في المغرب وقوله بالحرركات اي حرركات الالف في جملة اي الضم والفتح والكسر وقد اقتصر في العناية بهما اللبوري على الكسر واعتضه في النهر بان المذبول في ديوان الادب وغيره الفتح ثم ذكر ما في المغرب فسلم ان الضم ضعيف وان الاشهر الكسر والفتح وهذا في الجملة والاماني الجمل فلم يرمز ذكر غير الضم فقول الشارح ويفتق يحتاج الى نقل ومبارنة في شرح الملتقى احسن حيث قال والجمل بالضم ما جعل للانسان من ثمنه على فعل وكذا الجملة بالكسر والفتح (قوله المال) اي المراد به هذا المال المجهول شرط اعتقه نهر (قوله اعتق عبده على مال) من ان يقول انت حر على ألف درهم او باف درهم او على أن تعطيه في ألفا او على أن تؤدى الى ألفا او على أن تجيئني بأف او على أن لي املك ألفا او على أن تؤدى الي أو قال يعتق نفسه لك منك على كذا أو وهبت لك نفسك على أن توضع كذا ح عن البحر (قوله صحيح معلوم الجنس والقدر) هذه شروط لصحة التسمية لانها اذا عتق في هذه المسئلة لان نفاذ موقوف على القبول وان لم تصح التسمية وفسادها موجب اقيمة العبد احسن بفتح هج عن الخلفي حق المسلم قال في البحر وهل اطلاق المال الخلفي حق الذي فاعماله عندهم فلو اعتق الذي عبده على خرا أو خنزير فانه يفتق بالقبول ويلزمه قيمة المسمى فان أسلم أحدهما قبل قبض الآخر فعتقه على العبد فقتله وعند محمد عليه قيمة الخمر كذا في المحيط اه وقوله معلوم الخ قال في البدائع وان كان المسمى معلوم الجنس والنوع والصفة كالملك والاوزون فعليه المسمى وان كان معلوم الجنس والنوع مجهول الصفة كالملك الهروية والحيوان من الفرس والعبد والجارية فعليه الوسط منه واذا جاء بالقيمة يجبر المولى على القبول وان كان مجهول الجنس كالثوب والداية والدار فعليه قيمة نفسه لان الجملة المتفاحشة فقدت التسمية اه وفي النهر وان لم يدر لم الجنس كثوب وحيوان عتق بالقبول ولزمه قيمة رقبته اه فقد ثبت ما قلنا من أن هذه شروط لصحة التسمية لانها اذا عتق هذا أو ما مائة ح عن النهر من انه اذا لم يكن معلوما كدراهم أو كان مجهول الجنس كثوب أو غير صحيح كذا من النهر لم يجبر على القبول ففيه أن اه اذا ذكر في النهر في المسئلة الاتية وهي تعلق عتقه بآية نفيها لا يفتق الا بالاداء ويجبر المولى على قبول المزدى الا اذا كان مجهولا أو غير صحيح فلا يجبر على قبوله وهذا الاية في مسئلة لان الشرط فيه قبول العبد العتق على المال فاذا قبل عتق بالقبول ثم اذا كان المال مضمنا لم يلزمه لصحة التسمية والارزاهية قيمة نفسه كما قلنا فانهم (قوله فقبل العبد) شرط قبوله لانه

جازت ان يجد وكذا ان  
 ادعاء عند محمد وابطاها  
 الثاني  
 (باب العتق على جعل)  
 بالضم ويفتق المال (اعتق  
 عبده على مال) صحيح معلوم  
 الجنس والقدر (فقبل  
 العبد)



مع اوضحة من جانب المولى واما ان الرجوع لو ابتداءه بطل بقبوله قبل قبول المولى وقيام المولى  
وان كان تعليقا من جانب المولى ولذا لم يصح رجوعه عنه ولم يسل بقبوله من المجلس نهر  
(قوله كل المال) فلو قبل في النصف لم يجز عند الامام لما فيه من الاضرار بالمولى وقال لا يجوز  
ويعلق كله بالكل بناء على تجزى الاعناق وعنده نهر (قوله يوم يجلس عليه لو غائبا) فان  
قبل فيه صح والابطال اما الحاضر به متغيره بحسب الاجاب (قوله لانه) أى العتق المقهور ومن  
عتق معاق على القبول أى قبول العبد لانه معارضة من جانبه كعاق (قوله حتى لو رد  
الخ) تفرع على التعليل ط (قوله أو اعرض) بان قام من مجلسه أو اشتغل بعمل آخر به لم  
منه انه فاطع لما قبله بصر (قوله فانت سر) أى بالقائه في الجواب لانه لو لم يأت بها أو أتى بالواو  
نحو ان يكون ابتداءه لاجواب لعدم الرباط بصر وفيه كلام قد مرناه في تعليق الطلاق (قوله  
صار ما ذونا) لم يشرط قبوله هذا في ما اذا علق عتقه بآدائه اذ لا يحتاج اليه ولا يسل بالرد كافي  
التميين بخلاف المسئلة السابقة فمضى ما اذا قال له أنت حر على ألف شربلية (قوله دلالة) لانه  
رغبته في الاكتساب بطلبه الادامته ومراعاة القارة لا التكدى فكان اذ قاله دلالة ددد  
(قوله تردد فيه في البصر) حيث قال ولم أر صريحا انه لو جهر على هذا العبد الماذون هل يصح جهره  
وقد يقال انه لا يصح لان الاذن له ضروري لجهة التعليق بآداء المال وقد يقال انه يصح لما انه  
علق به فمضى جهره بالاولى اه واستظهر الابطال في الاول والاظهر الثاني لان له أيضا  
أخذ ما ظفر به من كسب العبد فلينال (قوله لانه صريح في تعليق العتق بالاداء) اما الكتابة  
فهى صريحة في عقد الماوضة نعم وتعلق نظر الى اللفظ ومعارضة نظرا الى المقصود ولكن  
لم يمكن المال لازما على العبد تأخر اعتبار الماوضة الى وقت ادائه اياه ولما تأخر الى ذلك  
لم يثبت من أحكام الماوضة الا ما هو بعد الاداء وهو ما اذا وجد السيد بعض المؤدى زيو فإله  
أن يرجع بالحياد وتقدم ملك العبد لما أداء وانزله قابضا اذا أتاه به وأما فيما قبل الاداء  
فالمستعبر جهة التعليق فكثرت آثاره فلذا خالف الماوضة التي هى الكتابة في صور كثيرة  
اه ملخصا من الفتح (قوله فلا يوقف عتقه على قبوله) فاذا أدى بعد قول المولى ان أدبت  
الخ متروك بشرط القبول في الكتابة كافي الواقية ط (قوله ولا يسل برده) أى ولو صريحا  
كقوله لا أرضى (قوله قبل وجود شرطه) أى شرط العتق (قوله خلاف) فعند أبي يوسف  
يجب وعند محمد لا ولكن لو قبضه عتق بخلاف الكتابة فانه لا خلاف في أنه يجب أن يقبله  
وبعد قابضا بصر واختار في الفتح الاول وبين وجهه ثم ان هذه المسئلة رابعة قال ط  
ولا يظهر كون هذه المسئلة من مسائل الخلاف وان عدناها في البصر والنهر من الان الكتاب  
لا يباع (قوله وعتق بالتخلية) التخلية برفع الموانع بان يضع المال بين يدي المولى بحيث لو مديده  
اخذت فينزع بحكم القاضي بانه قبضه وكذا في من المبيع وبطل الاجارة وسائر الحقوق وهذا  
مضى قواهم اجماعا كما على قبضه أى كسبه لانه يجبر عليه بحسب وقوه واعتاد ك  
التخلية لقبضه انه يفتق حقيقة القبض بالاولى بصر قال في الفتح وهذا اذا كان العوض  
محميا اتمال لو كان خيرا أو مجهولا لجهة فاحشة كالوفا ان أدبت الى خيرا أو فوات سرقا فادى  
ذلك لا يجبر على قبولهما أى لا ينزل قابضا الا ان اخذه مختارا اه وحاصله أن العتق بالتخلية

كل المال (في المجلس) يوم  
يجلس عليه لو غائبا (عتق)  
وان لم يؤد لانه معاق على  
القبول لا الاداء حتى لو رد  
أو اعرض بطل (و) اما  
(لو علقه بآدائه) كان أدبت  
فانت سر (صار ما ذونا) له  
دلالة وهل يصح جهره تردد  
فيه في البصر (لا مكتوبا) لانه  
صريح في تعليق العتق  
بالاداء وهو يخالف المكاتب  
في عشر بن مسئلة ذكرتها  
تسعة فقال (فلا يوقف)  
عتقه (على قبوله ولا يسل  
برده وللمولى بعبه قبل  
وجود شرطه وهو الاداء)  
ولو باعه ثم اشتراه هل يجب  
قبول ما باعه به خلاف  
(وعتق بالتخلية) بحيث  
لو مديده له مال أخذه (ولو  
أدى عنه غيره نبرها)

انما يثبت لو العوض صح حيا ومالوا والا فلا يثبت الا بحقيقة القبض وهذا معنى ما نقله ح  
عن النهر في المسئلة الاولى ويحل ذكره هنا كانهما عليه (تفصيله) العتق بالتخلية لا يخص  
العتق المعلق فان الكتابة كذلك فلا وجه له بعد ذلك من مسائل الماوضة كما أفاده ح ولذا  
لم يمتدحاهم في البصر وغيره ثم ذكر في الفتح انه عند زفر لا يفتق بالتخلية وعليه تظهر المخالفة  
بينه وبين الكتابة (قوله أو امر غيره بالاداء الخ) مثله ما إذا أدى مديون العبد عنه كالا يفتق  
فلو أسل قط التبرع كان أخصر وأعم ح قلت وفيه أن اداء المديون ديننا على دائته ان كان  
بامر مبرئ المديون والا فهو متبرع فمسئلة مديون العبد لم تخرج عن أحد هما نعم لو أسل قط متبرعا  
استغنى عن قوله أو امر غيره وهذا وقد نقل في البصر مسئلة الامر عن المحيط ثم نقل به ورقة  
عن السيداتع لو قال العبد له ان أدى ثمالى ألقا فانت سحران فادى أحدهما حصته لم يفتق  
أحدهما لانه علق العتق بآداء الالف ولم يوجد وكذا لو أدى أحدهما الالف كله من عنده وان  
أدى أحدهما الالف وقال خمسة مائة من عندى وخمسة مائة بعثت صاحبى يؤدىم اليك عتقا  
لوجود الشرط خمسة أحدهما بطريق الاصله وحصة الآخر بطريق التولية لان هذا باب  
يجرى فيه النيابة فقام ادائه مقام ادائه صاحبه اه قال وبين التولية تنافى الآن يوفق بان  
ما في المحيط انما هو في الامر من غير اعطاء منى من العبد وما في البدائع فيما اذا بحث مع غيره  
المال فلا اشكال اه (قوله لان الشرط ادائه) لما صرح في تعليق العتق بالاداء  
بخلاف الكتابة فانها معارضة حقيقة فيعتمد في التعليق فكان المقصود منها حصول البذل  
(قوله أو حط منه البعض بطلبه) الظاهر انه انما قيد بالطلب لان الحط يفتق باصل العقد  
فاذا لم يفتق هنا براضيه حال لا يفتق بدونه بالاولى أفاده السيداتع وهذا بخلاف حال الكتابة  
فانه مال واجب شرا لانها عقد معارضة أما هنا فغير واجب بل هو شرط للعتق وشرط العتق  
لا يفتق الحط ذميرة (قوله وكذا لو أبرأه) أى عن البعض أو عن الكل لا يبرأ ولا يفتق  
بخلاف المكاتب جوهره واعتراض في البصر تبين للفتح بان الفرق انما يكون بعد فسخ الابراء  
في الموضعين والابراء لا يتصور في مسئلة التعليق لانه لا دين على العبد بخلاف الكتابة اه ومنه  
يقال في الحط لكن قال ح ويمكن أن يجاب بانه يكتفى في الفرق عتق المكاتب اذا قال له ولأه  
أبرأك عن بطل الكتابة لجهة الابراء عنه لانه دين وعدم عتق المعلق عتقه على الاداء اذا أبرأه  
مولاه لعدم جهة الابراء (قوله وأداء الى الورثة) أى ادى المسألة المعلق عليه العتق (قوله  
أعدم الشرط) اه لا مسائل الست المذكورة في قوله كالا يفتق الخ (قوله بل العبد با كسائه  
للورثة) أى فلهم يبعه وأخذ كسبه بخلاف المكاتب وهذه المسئلة عدناها في البصر وغيره من  
جمله المسائل ولوعدت هنا لادبت على العشر بن لانها الرابعة عشر ولعل الشارح لم يعد منها  
قوله وعتق بالتخلية الماهر فتكون هذه الثالثة عشر فانهم (قوله بل له اخذ ما ظفر به) أى  
من كسب العبد قبل اداء البذل وقوله أو ما فضل عنده أى بعد اداء البذل وحاصله أن السيد  
أخذ ما ظفر به مما في يد العبد قبل عتقه بآداء البذل وبعبه بخلاف المكاتب في الصورتين  
كافي البصر (قوله ولو أدى من كسبه قبل التعليق) أى عما كسبه قبل التعليق عتق بخلاف  
الكتابة فانه لا يفتق بآدائه لانه ملك المولى الآن يكون كاتبه على نفسه وماله فانه يفتق يكون

أو امر غيره بالاداء فادى (لا)  
يفتق لان الشرط ادائه ولم  
يوجد (كالا) لا يفتق (لو) قيد  
بدراهم فادى ذمائر  
أو بكيس أى يفتق فذمير  
كيس أسود أو هذا الشهر  
قد دفع في غيره أو (حط عنه)  
أبعض بطلبه وأدى الباقي  
وكذا لو أبرأه (أومات)  
المولى وأداء الى الورثة)  
أعدم الشرط بل العبد  
يا كسائه للورثة كالومات  
العبد قبل الاداء فتركت  
أولاه بل له اخذ ما ظفر به  
أو ما فضل عنده من كسبه  
ولو أدى من كسبه قبل  
التعليق عتق ورجع السيد  
بمنه عليه



أحق به من سيده فاذا أدى منه عتق بجر وقوله قبل التعلق بكسبه وفيد به لما  
 في البحر عن الهداية لو أدى ألفا كسبه بجر قبل التعلق بجر المولى عليه وعتق لاستحقاقها  
 ولو كان كسبه بجر بعد لم يرجع عليه لانه مأذون من جهة بالادامته اه (قوله وتعلق اداؤه)  
 في بعض النسخ وتعد اداؤه بالجراس أي فلا يمتنع ما لم يؤد في ذلك المجلس فلو اختلف بان أعرض  
 أو أخذ في عمل آخر فادى لا يمتنع بخلاف الكتابة فتح (قوله وبأذالا) أي لا يقيده بالجراس  
 ومنها ما في كافي الفتح لانه ما له يوم الاوقات كما في الطلاق (قوله ولا يتبعه أولاده)  
 أي لو كان المعلق عتقه بآدائه أمة فولدت ثم أدت فعتقت لم يمتنع ولها لانه ليس لها كسبه  
 الكتابة وقت الولادة بخلاف الكتابية فتح (قوله دين صحيح يصح التكفل به) فيه أنه  
 قبل الاداء لادين لان السيد لا يستوجب على عبده ديناً وبعد الاداء لادين أيضاً فلا معنى  
 له هذا الكلام بل ذكر هذه المسئلة غلط هنا ومحلها أول الباب عند قول الملقن عتق عبده على  
 مال قبل العبد في المجلس عتق كانه في البحر حيث قال فاذا قبل صار حراً ومات شرط دين  
 عليه حتى تصح الكفالة بخلاف بدل الكتابة لانه ثبت مع المتناهي وهو قيام الرق على ما عرف  
 اه ح والكفالة لا تصح الا بالدين الصحيح وهو ما لا يسطر الا بالاداء أو الا برأه وبذل الكتابة  
 بسقط بغيرهما وهو التخيير (قوله وهذه الموفية عشرون) صوابه عشرون عن أنه مقول  
 الموفية ح وقد علمت أن هذه المسئلة ساقة لان البيت من مسائل التعلق على مال فالقوى  
 لا عشر من مافي الذخيرة (قوله ورجع الغريم على المولى) أي رجع المقرض على المولى بالالف  
 والظاهر أن المولى لا يرجع به على العبد لانه أغبر رجوع بما كسبه قبل التعلق لا به بعده كما  
 قد مرناه أنما عن الهداية وهذا الاستقراض بعد التعلق فافهم (قوله فندفع أحدهما)  
 المناسب لما قبله وما بعده أحدهما ما بالالف التانيث قبل ضمير التفتية (قوله فله غريم مطالبة  
 المولى بهما) أي بالالف التي قبضها وبالالف التي استلمها العبد وقيد المسئلة في الذخيرة  
 بما إذا كانت قيمة العبد ألفين أي فلو أقل فله غريم مطالبة المولى بقدر القيمة لانه بالتعلق عطل على  
 الغريم قيمة فقط اذ لو لا التعلق كان له به لا قيمة فافهم (قوله لانه بعته الخ) الضمير الاول  
 والاخير للغريم والثاني والثالث للعبد وهذا التعليل كما قال ط اغما بظهره لالف التي استلمها  
 أما التي دفعها للمولى فعلمنا ما مر من أن الغرماء أحق بحال المأذون (قوله ان قبل به الخ)  
 أما لو قبل قبل الموت لا يمتنع لانه مثل أنت حر غدا بالالف فان القبول بحله الغد لان القبول انما  
 يعتبر في مجلسه ومجلسه وقت وجوده والاضافة تؤخر وجوده الى وجود المضاف اليه وهو هنا  
 ما بعد الموت بخلاف أنت مدبر على ألف فان القبول للحال لانه يجيب التدبير في الحال الا انه  
 لا يجب المال في الحال اقيام الرق والمولى لا يمتنع على عبده ديناً ولا به لانه لما لم يجب عند  
 القبول لم يجب بعده وروى عن أبي حنيفة أن القبول هنا أيضاً بعد الموت وكذا روى عن أبي  
 يوسف الا انه اختلف كلامه في لزوم المال والاعديل لزومه وهو المروى عن محمد أيضاً لان المولى  
 ماضى بعته لا يبدل والمولى يستحق على عبده المال اذا كان بالعتق كما في كتاب علي أن  
 استحقاق المال بعد موت المولى وحيث ذكروا اه ملخصاً من الفتح (قوله مع ذلك)  
 أي مع وجود القبول المذكور (قوله هو الاصح) مع ما روى عن الامام انه يمتنع بجر

(وتعلق اداؤه بالمجلس) ان  
 عاقبان وبأذالا ولا يتبعه  
 أولاده بخلاف المكتاتب  
 في الكل (وهو) أي المال  
 (دين صحيح يصح التكفل به)  
 بخلاف بدل الكتابة) فانه  
 لا تصح الكفالة به وهذه  
 الموفية عشرون ويزاد مافي  
 الذخيرة لو علقه بالف  
 فاستقرضه أفداهها للمولى  
 عتق ورجع الغريم على  
 المولى لان عرماه المأذون  
 أحق بماله حتى يتم دينهم  
 ولو استقرض ألفين فندفع  
 أحدهما أو كل الاخرى  
 فله غريم مطالبة المولى بهما  
 لانه بعته من يجهدينه  
 (ولو قال أنت حر به لمعنى  
 بالالف ان قبل بعده) أي بعد  
 موته (واعتقه) مع ذلك  
 (ورث أو وصى أو فاض  
 عند امتناع الوارث) هو  
 الاصح

القبول كما هو ظاهر اطراف الاق المتون وأيده في غاية البيان والفتح (قوله لان الميت ليس بأهل  
 للاعتناق) تعليل للاصح واعترض بأنه لو جن بعد تعلق العتق أو الطلاق ثم وجد الشرط  
 وقع لان الاهلية ليست بشرط الاعند التعلق أو الاضافة ولذا يمتنع المدبر بعد الموت  
 وليس التدبير الا لتعلق العتق بالموت وأجيب بالفرق وهو انه هنا يخرج عن ملك المعلق الى  
 ملك الورثة فلم يرجع الشرط الا وهو في ملك غيره ولا يخفى أن هذا غير دافع لان الاعتراض على  
 التعليل هو أن فوات اهلية المعلق لأثره وهذا الجواب بآدائه أخرى والصواب في الجواب  
 أن المقتضى فهم أن فوات الاهلية بسبب الموت والمراد أنه بخروجه عن ملكه وقبضه  
 في الفتح وقد مر في هذا الجواب قبل أن أراه وقته الحمد وبه يظهر أن تعليل الشارح تبعاً للهداية  
 صحيح فافهم (قوله والولاء للميت) أي للوارث كما في البحر فيرثه عتقه المتعصبون  
 بانفسهم دون الاناث ولو كان الولاء للورثة انبثت داخل فيه الاناث فليست ط وهو ظاهر  
 (قوله لا يمتنع بذلك) أي بذلك القول لانه عتق بمال فلا بد فيه من القبول ولما كان القبول  
 هذا الموت لم يمتنع من الموت ويلزم منه خروجه الى ملك الورثة فلا يمتنع الا بعتقهم  
 كما لو قال أنت حر بعد موتك بشهر وقيامه في الفتح (قوله ولو حرره على خدمته) أي خدمة  
 العبد للمولى أو غيره أفاده في النهر (قوله فقبيل) أي في المجلس درمستق (قوله عتق  
 في الحال) لان الاعتناق على الشيء بشرط فيه وجود القبول في المجلس لا وجود القبول كسائر  
 العقود بجر (قوله وفي ان خدمته في الخ) تقدم انه ان عتق بان تقيده اداؤه بالمجلس وأهل  
 الفرق أن اداء المال يمكن في المجلس فيتم فيه وان الخدمة سنة لا يمكن تحصيلها فيه فلم تقتصر  
 على المجلس ولو علقها بان فليست اه شرطية لاهلية (قوله لا يمتنع الا بالشرط) أي لا يتوقف  
 على القبول بل لا بد من وجود الشرط وهو الخدمة لانه تعلق لاهل اوضة بخلاف ما مر  
 انن (قوله فلو خدمه أقل منها) أي ولو لم يجزه عنها بجر من أو حبس فيها بظهر (قوله لان  
 ان لا تعلق الخ) بيان لوجه الفرق بين مافي المتن ومافي الشرح حيث توقف الاول على القبول  
 فقط والثاني على الشرط فقط (قوله وخدمته) يعني من ساعته بجر أي أن ابتداء المدة  
 من وقت الخلف (قوله الخدمة المعروفة) عبارة كافي الحاكم والخدمة خدمة البيت  
 المعروفة بين الناس اه والظاهر أن المراد خدمة مصالح البيت لكن تختلف باختلاف  
 المولى فلو كان صاحب حرفة أو ذراعاً فخدمته في عمله حيث كان معروفاً تأمل وصرحوا  
 في الاجابة بأنه لو استأجر للخدمة بخدمته في الحضر لا اله لانه لان خدمة السفر أشق (قوله  
 أيا كانت) أي سنة أو أقل أو أكثر بجر أي المدة المشروطة (قوله أو مات هو) أي العبد  
 (قوله ولو حكم) المراد به ان يصير بحالة لا يمكن فيه الخدمة وهذا بحث اصحاب البحر وتبعه  
 أخوه في النهر (قوله قبلها) أي الخدمة المتعلقة بمات بصورتيه ط (قوله ولو خدم بعضها  
 فبعضها) كسنة من أربع سنين ثم مات فعندهما عليه ثلاثة أرباع قيمته وعند محمد قيمة خدمته  
 ثلاث سنين بجر عن شرح الطحاوي (قوله فتؤخذ منه لورثته) أي لورثة المولى وقال  
 عيسى بن أبيان بل يخدمهم ما بقي من الانامدين فيضلقه وارثه فيه كما لو أعتقه على ألف فاستوفى  
 بعضهم أو مات لكن في ظاهر الرواية لا يخدمهم لان الخدمة منقطة وهي لا توث أولان الناس

لان الميت ليس بأهل للاعتناق  
 (عتق) بالالف والولاء للميت  
 (والا) بوجرد كالاميرين  
 (لا) بفتح ذلك (ولو حرره  
 على خدمته حوله) مثلاً  
 كاعتقك على أن تخدمني  
 سنة (فقبل عتق في الحال)  
 وفي ان خدمته سنة فانت  
 حر لا يمتنع الا بالشرط فلو  
 خدمه أقل منها أو عتقه  
 منها أو قال ان خدمته في  
 وأولادى فمات بعض أولاده  
 لا يمتنع لان لانه سابق  
 وعلى المعارضة (وخدمته)  
 الخدمة المعروفة بين الناس  
 (مدته) أيا كانت (فان)  
 جهلت أو (مات هو)  
 ولو حكم كسنة (أو مولا  
 قبلها) ولو خدم بعضها  
 فبعضها (فحبب قيمته)  
 فتؤخذ منه لورثته أو من  
 تركه لاهل وولاه عند محمد يجب  
 قيمة خدمته وبه تأخذ



يتفاوتون فيها وغامض في البصر (قوله حاوي) المراد به الحاوي القدر الذي نقله عنه في البصر  
والنهر واقراء (قوله وهل نفقة عبلة الخ) هذه حادثة شتلت عنها في البصر ولم يجردها عن اطلاق  
وهذا خاص بمسئلة اما موضة كما هو ضرورة الحادثة اما في مسئلة التعليق فلا شبهة في ان نفقته  
على - هذه لانه باق على ما كان الى اتها مدة الخدمة (قوله حق يستغنى) اي عن الاكتاب  
(قوله بحث في البصر الثاني) وقال لانه لا تنقص من ادائه البذل فصار كما اذا اعتقه على مال  
ولا قدرة له عليه فانه يؤخر الى اليسرة واقراء في النهر (قوله والمصنف الاول) حيث قال ويمكن  
ان يقال بوجوبه على المولى في المدة الماذ كورة ويجعل كالموصى له بالخدمة فان النفقة واجبة  
عليه وان لم يكن له ملك الرقبة المكونة بحبس خدمته والحبس هو الاصل في هذا الباب امله  
القاضي والمفتي فان مرض فينبغي ان يفرض في بيت المال بخلاف الموصى بخدمته اذا مرض  
فان نفقته على مولاه اما والعرضه ح بانه قياس مع الفارق فان الموصى به بخدم الموصى له لاني  
مقابلته في ذلكا كانت نفقته عليه اما هذا فانه يخدم في مقابلة رقبته فكان كاستاجر تامل اه  
وكذا اعترضه الخبير الرمي بان الموصى بخدمته رقبتي بحبوس في خدمة الموصى له وليس  
الخدمة بدل شيء فيه وما تضمن فيه هو قدره على الكسب فكيف فوجب نفقته ونفقة عبلة على  
معتقه بسبب دين واجب له عليه فان الخدمة هنا بمنزلة الدين لما في التارخانية عن الاصل اذا  
قال أنت سر على ان تخدمني سنة فقبل العبد فهو كالقوله أنت سر على الف درهم فقبل اه  
وقد صرحوا فاطبة بانم ابدل في هذا المثل تامل اه (قوله كبيع عبده من) أي من العبد يعني ان  
الاخلاف المار بمق على الخلاف في مسئلة أخرى وهي ما اذا باع نفس العبد منه بجارية بعبثها  
ثم استعت أو ملكت قبل تسليمها يرجع عليه بقيمة نفسه عنده ما وعده بعد بقيمة الجارية  
وغامض في الهداية وغير ما قال في الفتح ولا يخفى ان يتأمله على ذلك ليس باولى من عكسه بل  
الاخلاف في حاشا ما ابتدأ (قوله بالف على) ان تزوجنيها) كذا في بعض النسخ بزيادة  
على الجارية فاعلم المتكلم وفادتهم الدلالة على عدم وجوب المال عند عدم ذكرها بالاولى افاده  
في الفتح والبصر (قوله وأبى النكاح) افاد ان اه الامتناع من تزوجه لانها ملكت نفسها  
بالعتق فتح وقيد به لانها لو تزوجته قسم الالف على قيمتها ومهرها كما بان (قوله ولائني له على  
أمره) لان حاصل كلام الأمر المخاطب باعتاقه امته وتزويجها منه على عوض الف  
مشروطة عليه من مهرها فاما لم تزوجه بطات عنه - حصة المهر منها وما حصة العتق  
فباطلة لان العتق يثبت له بعد فيه - فتنه كقيمة هي ملك البيع والشراء ونحو ذلك ولا يجب  
العوض الاعلى من - حصل له المعوض اه فتح اي ومن - حصل له المعوض لا يجب عليه لانه  
لم يشترط عليه (قوله في الطلاق) كمنع الاب صغيرة لانه ليس في مقابلة عوض حقيقة لان  
المرأة لم يحصل لها ملك ما لم تكن غائبة بخلاف العتق (قوله ولو زاد الخ) اي بان قال امتك  
عن بالف الخ ولم تزوجه (قوله لتضعه الشراء انضاء) اي مع المقابلة بالبيع ايضا في قوله  
على ان تزوجنيها او ما كان ذلك واضحا لكونه مذكورا صريحا لم يذكر في - له الانقسام  
نافهم والحاصل ان اعتاقه عن الامر يقتضي سبق ملكه فصار المعنى به في واعتقه عن  
وصار اعتاق المأمور وقولا قال في الدرر واذا كان كذلك فقد قابل الالف بالرقبة شراء

قوله في هذا الباب به - في  
باب النفقة اه منه

حاوي وهل نفقة عبلة لو فصر  
على مولاه في المدة كما وصى  
له بالخدمة أو يكتب للانفاذ  
حق يستغنى ثم يخدم المولى  
كالعسر بحث في البصر  
الثاني والمصنف الاول  
(كبيع عبده من بعض)  
كبيعتك نفسك هذا العبد  
(فها كنت) أو استعت  
(فحبب قيمته) وعند محمد  
قيمة (ولو قال) رجل مولى  
أمة (اعتق أمتك بالف على  
على ان تزوجنيها ان فعل)  
العتق (وأبى) النكاح  
(عتقت مجانا ولائني له على  
أمره) لعدة شترط البذل  
على العتق في الطلاق لاني  
العتق (ولو زاد) افظ (عني  
قسم الالف على قيمتها  
ومهرها) أي مهر مثلها  
لتضعه الشراء اقتضاء

والبضع - كما حافظهم عليه - ما ووجب حصة ما سلم له وهو الرقبة وبطل عنه ما لم يسلم وهو  
البضع اه فلو فرض ان قيمها الف ومهرها الف - حصة مائة قسم الالف على ألف وخمسمائة  
فثلثا الالف حصة القيمة وثلاثة حصة المهر فباخذ المولى اثنان وبسقط الثالث وعكس في  
النهر لاية وهو سبق قلم (قوله ولذا) لاداعي لتعليل ما قاله في الفاء المتن الى حاله لان قوله  
وتجب عطف على قسم من قيمة الحكم (قوله حصة مهرها مهرها) أي اذا حكمته بقسم  
لألف ايضا على مهرها او قيمتها ما اصاب المهر وجب لها في الوجهين أعنى الوجه الاول وهو  
ما اذا لم يقل عن والوجه الثاني وهو ما اذا قاله وما اصاب قيمتها سقط عنه في الوجه الاول لعدم  
الشراء فيه وأخذ مولاه في الوجه الثاني لتضعه الشراء اقتضاء كما مر فلو فرض ان  
قيمتها مائة ومهرها مائة قسم الالف عليهم ما نصفين فيجب اهما نصفه في الوجهين وانصف الثاني  
بسقط عنه في الوجه الاول وباخذ المولى في الوجه الثاني وكذا لو تفاونا بان كان قيمتها مائتين  
ومهرها مائة فيجب اهما ثلث الالف في الوجهين وبسقط عنه ثلثاه في الوجه الاول وباخذهما  
المولى في الوجه الثاني (قوله فم عن وتركه) بدل من وجهه بدل مفصل من مجمل ح (قوله  
وما اصاب قيمتها الخ) قيل فيه تكرار مع ما سبق وليس كذلك فافهم (قوله باعتبار تضمين  
الشراء وعدمه) ان ونشر مشقوش ط (قوله فله مهرها) اي عندهما لان العتق ليس  
بالم فلا يصح مهرها بحر (قوله وجوز الثاني) أي أبو يوسف أي جوز هذا التعمير يرضي المعلوم  
من المقام فقال يجوز جعل العتق صداقا ط (قوله في صفة) هي بنت - بي أم المؤمنين  
رضي الله تعالى عنهما - بي خيرة أعتقها صلى الله عليه وسلم وجعل عتقها مهرها ط (قوله  
قيمتها) بدل من السعاية اه ح وفي نسخة في قيمتها وهي أوضح لكن فيها تغيير اعراب المتن وفي  
نسخة سعاية قيمتها بالاضافة على - في وفيه تغيير المتن أيضا لكن السارح تركه كغيره  
(قوله على ذلك) اي على شرط التزوج ط (قوله فقبولت) افادته ان القبول شرط العتق هذه  
وفيما قبلها ط لانه معاوضة لا تعليق (قوله اعدم تقوم ام الزله) هذا الغم يظهر على قول  
الامام لا على قوله ما اذهما يقولان بتقومها ط (قوله لانه اخل الخ) ذكر هذا التعليق في  
البصر عن الخطب ومقتضاه انه يعتق بالعبد الردي في الوجه الاول وهو مخالف لما في الهندية  
من انه يصرف الى الوسيط ويسير العبد ما دون في التجارة فلو اعتق عبدا او دينا أو مولا  
لا يجوز في الاداء اذ الم يبين القيمة ولا الجنس لو أتى بعد الوسيط أو مرتفع يجبر المولى على القبول  
لا لو أتى بردي الا ان قبله ولو أتى بقيمة الوسيط لا يجبر ولا يعتق وان قبلها اه ط (قوله لو قال  
اد الى أفسا وأنت حر بالواو لا يعتق مالم يؤد ولو قال فانت حر بالفاء يعتق في الحال والفرق ان  
جواب الامر بالواو في الحال - فاما أنت حر حال الاداء فلا يعتق قبله وأما بالفاء فهو - في  
التعليل أي لانك حر مثل أفسرة - أنالك الدوت قبل هذا قوله ما أعتقه فبني أن يعتق في  
الحال كما في طافق ولان ألف فطاهها باق مع ما عده وقيل انه قول الكل وغامض في الأخيرة

باب التدبير

نروع في العتق الواقع بعد الفراغ من الواقع في الحياة وقدمه على الاستيلاء عليه  
الذكر أيضا وركنه اللفظ الدال على معناه وشرايطه فوعان عام وخاص فالعام ما مر في شرائط

(و) اذا (تجب حصة ما سلم)  
أي القيمة وتسقط حصة  
المهر (فلو نكحت) القائل  
(حصة مهر مثلها) من  
الالف (مهرها) فيكون اهما  
(في وجهه) ضم عن وتركه  
(وما اصاب قيمتها) في الاولى  
هدرو (في الثانية لمولاهما)  
باعتبار تضمين الشراء  
وعنده (اعتق) المولى  
(أمة) على ان تزوجه نفسها  
فزوجته فله مهر مثلها  
وجوز الثاني اقتضاء بقوله  
عليه الصلاة والسلام في  
صفة قلنا كان عليه الصلاة  
والسلام مخصوصا  
بالنكاح بـ لا مهر (فان  
أبى فـ اهما) السعاية  
(قيمتها) اقساما وكذا  
لو اعتقت المرأة عبدا على  
أن يشكها فأن فعل فلها  
مهرها وان أبى فعليه قيمته  
(ولو كانت) الماتقة على ذلك  
(ام ولد) فقبلت عتقت  
(فان أبى) نكاحه - فلا  
نفي عليها) خاتمة اعدم تقوم  
ام الولد (فرع) قال أعتق  
عني عبدا وأنت حر فاعتقني  
عبدا بعد الاعتق وفي  
اذني يعتق لانه ادخل في  
ملكه فيكون واضحا بالزيادة  
وأما العتق - اخرج لان  
كسبه ملك له وفي  
(باب التدبير)



العتق كونه من الاله في الله من محض او ماض او مضى فالى الوقت او الى المثلث او سببه  
والخاص فله عتقه بطلاق موت المولى لا يموت غيره كما ياتي رحمه الله تعالى فلهما  
الموت من احداهما اقتصر على نصيبه والاخر عنه بدليل شرعي في خيارات الخمسة المارة  
والترك على حاله وسبب ان بيان احكامه من عدم جواز ارجاعه عن المثلث ومن عتقه من الثالث  
عدم موت المولى الخ بغير (قوله هو لعله الخ) في عمل عتقه بكونه مقيدا وموت غيره فهو اهم  
من المعنى الشرعي وفيه بيان وجه التسمية فان الدبر كان المصباح فيصنف في خلاف  
القبول من كل شئ زعمه يقال لاخر الامر دبر واصله ما دبر عنه الانسان ومنه دبر عبده واعتقه  
عن دبر ابي بهدبر وفي ضياء العلوم التدبير المقتضى بعد الموت وتدبير الاسرار الظرفية الى ما نصير  
اليه العاقبة ونصرف الدرة في لفظه على هذا الاخير وقال كان المولى نظر الى عاقبة امره  
فاخرج عبده الى الحرية بهدبر ثم قال انه شرعا على عمل في المطلق والمقيد اشقرا كما هو باوهو  
تعلق العتق بالموت اي موت المولى او غيره فصار من المعنى اللغوي - هذا المعنى الشرعي ورد  
بانه خلاف ظاهر كلام عامه اعتنا به حيث قصده شرعا على المدبر المطلق كالبطل في الشر بلاية  
ولم يخالفه المصنف والشارح مع كثرة ما بهتم به (قوله ولو معني) قال في التمر وقولنا انظروا  
اوجه في بعض ان يكونا جازين من التعاقب والتعاقب مع الوصية برقبته او بنفسه او بثلث ماله  
لانها وان يكونا جازين من طاق والمطلق معني كانت الى مائة سنة فانت حر فانه مطلق  
في المختار اه وتتميل الشارح لثاني فقط يوم قصر عليه (قوله وخرج الخ) فيه رد على المدبر  
كأمر ومن التدبير المقتضى بعتقه بونه وموت فلان كما سبب اني وكذا انت حر قبل موت بشهر  
وسبب اني عامه (قوله اصله) اي لا مطلقا ولا مقيدا خلافا لما ذكره المصنف (قوله او حدث بي  
حدث) لانه تورف الحدث والحادث في الموت بغير (قوله زاده دموني اولا) اي بغير مدبر  
الساعة لان التدبير بهدبر لا يتصور قبل وقوعه بهدبر دموني او بجهل قوله انت مدبر معني  
انت حر في البصر عن المحيط (قوله او انت حر يوم اموت) لا فرق في العتق المضاف الى الموت  
بين ان يكون له شرط آخر اولا فلما قال ان قلت فلا فانت حر بهدبر موت في كلامه صار مدبرا  
لانه بعد الكلام صار التدبير مطلقا وكذا لو قال انت حر بعد كلامك فلا نوبه بهدبر موت في كلامه  
فلان كان مدبرا كذا في البديع ولا فرق في التدبير بين كونه محجرا او مضافا كانت مدبرا  
او ارس فهو كذا فاذا اجاب الوقت صار مدبرا بغير (قوله مع الخ) لانه نوى حقيقة كلامه وكان  
مدبرا مقيدا لانه علق عتقه بما ليس بكائن لا محالة وهو مونة بالهار بصر عن المبروط (قوله  
وعلى مونة قبها) بان كان كبير السن (قوله هو المختار) كذا في الزباني لكن ذكرنا ضيقا ان  
على قول اصحابنا مدبر مقيد وكذا في البديع وجوامع النعمه واعتض في الفقه على صاحب  
الهداية بانه كالمناقص لانه اعتبره في النكاح وقتنا وبطل به النكاح وعتابه تاييد او اجاب  
في الجهر بانه اعتبر في النكاح وقتنا انتهى من النكاح الموقت فلا تباط في منعه قد عدا  
للمهر لانه موقت ضرورة وهذا نظر الى التاييد المعنوي لان الاصل اعتبار المعنى بلا مانع فلذا  
كان المختار وان جزم الولا الجي بانه غير مدبر مطلق نسوية بينه وبين النكاح (قوله واذا  
بالكف) اي في قوله كذا انت مدبر المحصر في الفقه ان كل ما افاد اثبات العتق من دبر فهو

(هو) لغة الاعتاق من دبر  
وهو ما بعد الموت وشرعا  
(قوله العتق بطلاق مونه)  
ولو معني كانت الى مائة  
سنة وخرج بهدبر الاطلاق  
التدبير المقتضى بعتقه  
وبكونه عتقه بغير غيره  
فانه ليس بتدبير اصلا بل  
تعلق بشرط (كذا) او في  
اوله (مت) او عتقت  
او حدث بي حدث (فانت  
حر) او عتق او عتق  
(او انت حر من دبر معني)  
او انت مدبر او دبرتك  
زاده دموني اولا او انت  
حر يوم اموت) اريد به  
مطلق الوقت لانه بما  
لا يمتد فان نوى التماس  
وكان مقيدا (او ان مت  
الى مائة سنة) مثلا وغاب  
موت قبلها) هو المختار لانه  
كالكان لا يمتد واذا  
بالكف عدم المحصر حتى  
لو اوصى لعبده بغير من  
ماله عتق بونه ولو بغير مالا  
والفرق لا يمتد

صريح وهو ثلاثة اقسام الاول ما يكون بلفظ اضافته كدبرتك ومنه حررتك او عتقتك  
او انت حر او عتقك بهدبر وفي الثاني ما يكون بلفظ التعاقب كان مت الخ وكذا انت حر مع  
موتى او في موتى يناء على ان مع وفي استعمال المعنى حرف الشرط الثالث ما يكون بلفظ الوصية  
كاوصيتك برقبته او بنفسك او بعتقك وكذا اوصيتك بثلث مالى فقد دخل برقبته لانها  
من ماله فيمتد برقبته اه (قوله واذكرنا في شرح الملتقى) عبارة عن الثاني  
اوصى اعبده بهدبر من ماله بعتق بهدبره ولو بغيره لا اذا جزم بعبادة عن الشئ المبهم والتعيين  
فيه لا ورثة اي لم تكن الرقبة داخل تحت الوصية بخلاف القسم فانه اكد من فكان سدس  
رقبه داخل في الوصية اه ومثله في البصر عن المحيط ثم قال وما عن ابي يوسف هنا جزم به  
في الاختيار اه قلت ومقتضى قوله بعتق بهدبره انه بعتق كله وهو خلاف ما مر آتاه عن  
الفق في اوصيتك بثلث مالى انه بعتق ثلث رقبته اذ لا فرق بين الوصية بالثلث او بالسدس  
الذي هو معنى القسم واصل ما هذا مبني على قول اصحابنا بهدبره عدم تجزئ التدبير كالاتفاق  
لحيث دخل سدسه في الوصية عتق كله وما في الفقه مبني على قول الامام فتأمل ثم رابت في  
وصيلته لانه الا كلى اوصى اعبده مدبرا هم مسعاة او بشئ من الاشياء لم يجز ولو اوصى له بعض  
رقبه عتق ذلك القدر وبقي في الباقي عتق بغيره ولو رغب لرقبته او صدق عليه بهدبر عتق  
من نفسه ولو اوصى له بثلث ماله صح وعتق ثلثه فان بقي من الثلث اكد لى له وان كان في قيمته  
فضل على الثلث سمي للورثة اه وقوله عندنا في حقيقة يتبع الى انه عندنا ما يمتد كله بلا  
سبابة وقوله فان بقي من الثلث الخ معناه واقعه اعلم انه يحكم الوصية بعتق ثلث جميع المال  
ومنه ثلث رقبته فان كانت رقبته بجميع المال سمي للورثة في ثلث رقبته وان كان المال  
اكثر فان زاد له على ثلث رقبته سمي اكد لى له في ثلث جميع المال وان كان ثلثا رقبته اقل  
من ثلث باقى المال سمي للورثة فيما زاد (قوله لما مر) اي في ثمر بغيره انه تعلق بغيره  
معني الوصية لانه مطلق على الموت فكان تعلقا صريحا بوصية معني (قوله ولا رجوع) تكرار  
مع قول المتن ولا يقبل الرجوع اه ح (قوله ثم جن) قبل شهر او قبل ثمانية اشهر وقبل  
سنة والفتوى على التفويض لراى القاضي ط عن الجوى وجزم الشارح في الوصايا  
بتقدير ستة اشهر (قوله بطلت) الاولى ظنم ان تبطل (قوله ويراد مدبر السفيه) في الخاتمة  
يصح تدبير المحجور عليه بالسنة بالثلث وبكونه يسي في كل قيمته وان وصية المحجور عليه  
بالسنة بالثلث بائنة اه فيطلب الفرق وله في الفوق هو ان التدبير اطلاق الان بخلاف  
الوصية فانما بعد الموت وله الرجوع قبله فلا اطلاق فيها نهر والمراد بكونه يسي بكل قيمته كل  
قيمتها مدبرا كافي الجرح قلت وجبت عليه السعاية في كل قيمته لم ياخذ حكم التدبير  
من كل وجه فكان تدبيره لم يصح فانهم (قوله وموت قتل سببه) يعني اذا قتل المدبر عبده  
عتق سبي في قيمته اذا قتل الموصى له الموصى فلا تعلق لانه لا وصية لقاتل وسبب ان تعلق به  
ح (قوله فلا يباع المدبر المطلق) استشكل بما اذا قال كل ماله اما كما فهو حر بهدبر موت  
وله ماله وان ترقى بمالك ثم مات فانهم يمتدقون ولو يباع لانه اشبه لهم صح واجيب بان الوصية  
بالنسبة الى المدوم تعتبر يوم الموت والى الموجود عند الايجاب وتمام تفرده في الفقه قال

مطلب  
في الوصية لاهد  
وذكرناه في شرح المتن  
(دبر عبده ثم ذهب عقله  
فالتدبير على حاله) لما مر انه  
تعلق وهو لا يبطل بجنون  
ولا رجوع (بطلت لى  
الوصية) برقبته لان ثم  
جن ثم مات بطلت (ولا  
يقبل التدبير الرجوع)  
عنه (ويصح مع الاقرار  
بغيره) فالتدبير كوصية  
الافى هذه الثلاثة اشياء  
ويراد مدبر السفيه ومدبر  
قتل سببه فلا يباع المدبر  
المطلق خلافا للشافعي ولو  
قضى بعتقه بغيره تفرده  
يبطل التدبير



ط والمراد انه لا يباع من غيره وامامه من نفسه وهبته منه فاعتاق بال او بلا مال فلا  
اشكال كافي شرح النقاية البرجندى (قوله قبل انم) قال في البصروفي الظهيرية فان باعته  
وقضى القاضي بجواز بيعه فلهذا فلو كان فيكون فلهذا التدبير حتى لو عاد اليه يومان الدهر  
بوجه من الوجوه ثم مات لا يعتق وهذا مشكل لانه يطل بقضاء القاضي ما هو مختلف فيه وما  
هو مختلف فيه لزوم التدبير لاهية التعليق فينبغي ان يطل وصف الزوم لا غير اه وقوله  
وهذا مشكل لكل الخ من كلام الظهيرية (قوله ثم لو قضى بطلان بيعه صار كالمحرر) اى في سر بيان  
الفساد الى القن ان ضم اليه في صفة قال في البصروسي ما في في البيوع ان يبيع المديبر باطل  
لا يملك بالقبض فلو باعه المولى فرفعه العبد الى قاض حتى وادعى عليه او على المشتري فحكم  
الحق في بطلان البيع ولزوم التدبير فانه يبيع ممتقا عليه فليس للشافعي ان يقضى بجوازيه  
بعده كافي فتاوى الشيخ قاسم وهو موافق للقاء رغبة في ان يكون كالمحرر لوجع بينه وبين  
قن ينفى ان يسرى الفساد الى القن كما بينه ان شاء الله في محله اه ح (قوله ولا يرهن)  
لان الرهن والارتهان من باب ابقاء الدين وبقية فانه عندنا كان من باب تملك العين  
وتملكها بغير عن البدائع (قوله فشرط الخ) تفريع على الله التي ذكرناها كما فعل في  
البصر وأشار اليه الشارح ووجه التفريع ا- الله كما افادت ان الرهن لا بد ان يمكن الاستيفاء  
منه فقد افادت ايضا ان المرهون به لا بد ان يكون دينيا مضمونا بطالب باقية فبالنظر الى  
الاول لا يصح رهن المديبر بمال آخر وبالنظر الى الثاني لا يصح رهن مال بكتب الوقف فالجامع  
بينهما عدم صحة الرهن في كل الله المذكورة فلا تضر المغيرة في كون المديبر موهنا والكتب  
مروها فافهم (قوله فلا ياتي الخ) قيل مقتضى كونها امانة ان تضعن بالله عدى في  
المانع من صحة رهن لهذه الحقيقة وعليه يحمل شرط الواقف في تعريضها لغيرهم فاق  
صروا بان رهن لا يصح الا بدين مضمون وانه لا يصح بالامانات والودائع وسبب اتي في بابها  
والامانات تضمن بالله عدى مطلقا برهن او غيره ولا يمكن الاستيفاء من الرهن الباطل ولا حجب  
على ذلك فلا فائدة فافهم ثم ا- لم اذ كان اريد بالرهن مدلوله الشرعي امانا اريد  
مدلوله القوي وان يكون تذكرة فيصح الشرط لانه غرض صحيح كما قاله السبكي قال واذا لم  
ي- لم مراد الواقف فالاقرب ج- له على القوي تعريضها الكلام و- كون المقصود تخيير  
الواقف الاتباع لمن يخرج من خواتمه مشروطا بان يضع في الخزنة ما يذكره بوجه اعادة الموقوف  
ويتذكر الخازن به مطالبته من غير ان تثبت له احكام الوقف قال في الاشياء في القول في الدين  
بعد ان نقل عبارة السبكي بطاوعا واما وجوب اتباع شرطه وجعله على المعنى القوي فقير بعبد  
(قوله ولا يخرج من الملك) عطف عام على خاص وفي التدبير وغيرها كل تصرف لا يقع في الحر  
نحو البيع والامهار يمنع في المديبر لانه باق على حكم ملك المولى الا انه قد سبب الحرية فكل  
تصرف يطل هذا السبب يمنع المولى منه اه فلذا لا يجوز الوصية به ولا رهنه بغير (قوله  
الا بالاعتاق) اى بلا بدل او به نهر (قوله ويستصح في باب) ايضا ح ان المديبر الذي كوتب اما  
ان يبيع في ثلثي قيمته ان شاء او يبيع في كل البدل بموت سيده فقير الم بتركه غيره واما اذا تركه مالا  
غيره وهو يخرج من الثلث عتق بجانا ط وهو حاصل ما في البصر عن الفتح (قوله اوان بقيت الخ)

مطلب  
في شرط واقف الكتب  
الرهن بها  
فيلزم لو قضى بطلان  
بيعه صار كالمحرر ولا يوجب  
ولا يرهن (قوله فشرط واقف  
الكتب الرهن باطل لان  
الوقف في يد مستعير امانة  
فلا ياتي الا بقاء والاستيفاء  
بالرهن به بغير ولا يخرج من  
الملك الا بالاعتاق والكتابة)  
فحجب لا لحرية وصحة  
في بابها والملك لم يرد التدبير  
على وجهه بل بيعه ان يذره  
مقبدا كان متواتر في  
ملكه اوان بقيت بعهده وفي  
فانت حر

حيلة ثانية اختصرها عما في البصر عن اللؤلؤ الحسية قال هذه امسق ان احضرت اليها  
ايها وان بقيت بعهده وتي فهي حرة فباعها جاز كذا في فتاوى الصدر الشهيد اه فانهم  
قال في البصر ولم يصرح بانهم مديرة تدبير مطلقا او مقيدا اه قلت كيف يصح كون تدبيرها  
مطلقا مع انصر بوجه يجوز ان يبيعها فاذ اجزم الشارح بكونه مقيدا (قوله ويستصح المديبر الخ)  
هو وما بهد بالبناء للجهول وكان المناسب ان يقول ويؤجر بدل وي- اجر كما عرفت في الكنز  
وغيره وقوله بمرأته لا يبيع اى المولى ان يبيعها على الخدمة وعلى ان يؤجره وعلى ان يبعها  
اى يزوجه بالولاية عليه وعلى ان يطل المديرة وعلى ان يشكها اى يزوجه بالغيره قال في البصر  
وانما جازت هذه التصرفات لان الملك ثابت فيه وبه استغناء لولاية اه هذه التصرفات (قوله  
وارشه) اى ارض الجناية عليه واما ارض الجناية منه فعلى المولى وبطال بالاكل من القيمة  
ومن ارض الجناية ولا يضمن اكثر من قيمة واحدة وان كثرت الجنايات افادته في البصر وفي بعض  
النسخ وارثه وهو تحرير لان ما دام سيده حيا لا يملك شيئا ط (قوله لبقاء ملكه في الج- له)  
تبع فيه الدور واعترضه في الشرية لالية بان الملك في المديبر كامل اذ عتقه بقوله كل مملوك لى حر  
اه ح وقد يجاب بان من كمال ملكه انه مملوك رقية ويدانج لاف المالك بكتب وهذا لا ياتي  
نقصه من جهة اخرى وهي انه لا يملك التصرف فيه بما يصح عنه من ملكه بغير العتق والكتابة  
لانه انه قد سبب الحرية كما مر بخلاف القن فان ملكه كامل من كل وجه (قوله وبموت) اى  
المولى (قوله كما عتقه) بفتح اللام اى مع الحكم به كافي الدر المنثور وكذا المستأن من اذا اشترى  
عبد في دار الاسلام فمديره ولو طردا لم يرد عتق مديره كافي البدائع نهر (قوله  
عتق في آخر جرح الخ) نقله في البصر عن المحيط ثم قال وهو التحقيق وعليه يصح كلامهم اه  
ومفاده ان فيه قواين وفيه نظرفانه اذا قال ان مت فانت حر او انت حر بعده وتي لا تقع الحرية  
الا بعد الموت ط (قوله يوم موته) صفة لماله اى من ثلث ماله الكائن يوم موته لا يوم التدبير  
(قوله في صحته) فلو في مرضه فكل من الله فحين يخرج من الثلث ط (قوله انت حر او مديبر)  
اى ردد بينهما (قوله ومات بجهلا) اسم فاعل من المصنف اى لم يبين مراده بل يبين فعل ما بين  
ح (قوله في عتق الخ) اى مراعاة لفظين فلو لم يترك غ- يرد وكانت قيمته سفائة مائة عتق نصفه  
بثلاثمائة وعتق من نصفه الاخر مائة وان وصى بمائة (قوله ان لم يخرج من الثلث) كالو كانت  
قيمة ثلثمائة وكان الثلث مائة فانه يبيع في مائة (قوله وفي ثلثيه) عطف على قوله بحسابه  
(قوله لان عتقه من الثلث) لما مر انه عتق بالعتق بالموت لم يترك سيده غير بعتق من  
الثلث وي- في ثلثيه اما اذا خرج من الثلث فلا سعاية عليه الا اذا كان السيد قد فسخ اوقت  
التدبير او قتل سيده فانه يبيع في ثلثيه كافي الدر المنثور عن الاشياء وقد مر وياتي (قوله سبي  
في قيمته) لانه لا وصية لقاتل الا ان فسخ العتق به ودقوعه لا يصح فوجب عليه قيمة نفسه ثم  
اذا كان القتل خطأ فالجناية ه- در وكذا فيما دون النقص ولو عتق القاتل رثة تجهيل الفصاص  
او تاخيرها الى ما بعد السعاية بوجهة ملخصا (قوله كدبر ال- فيه) فانه يبيع في كل ثلثيه مديرا  
وايس عليه نقصان التدبير كالمصالح اذا دبره ومات وعليه ديون بغير (قوله لانى عليه)  
اى انها عتق لان القتل موت يقتض من الموال القتل عدا والا فلا سعاية ولا غيرها لان عتقها

(وي- تقدم) المديبر  
(وي- تاجر وينكح والامة  
وطاوتنكح) جبر (والمولى  
احق بكمه وارشه ومهر  
المديرة) لبقاء ملكه في  
الجملة (وبموت) ولو كمال  
كما عتقه مرتدا (عتق في  
آخر جزء من حيلة المولى  
من ثلثيه) اى ذات ماله يوم  
موته الا اذا قال في صحته  
انت حر او مديبر ومات بجهلا  
في عتق نفسه من الكل  
ونصفه من الثلث حاوى  
(وي- سبي) بحسابه ان لم  
يخرج من الثلث و(في  
ثلثيه) لان عتقه من الثلث  
(ان لم يترك غيره وله وارث  
لم يميزه) اى التدبير (فان  
لم يكن) وارث (او كان  
واجاز عتق كله) لانه وصية  
ولا لوقته سيده سبي في قيمته  
كدبر السيد ولو قتلته ام  
الولد لانتى عليها كالمصطط  
في الجوهرة (وسي في كله)



ليس بوضعية بخلاف المدبرة فان قتلها رد الوضعية جوهرية مطلقا (قوله أي كل قبعة مدبرا)  
وهي ثمانية قنا كما مر في عتق البعض ويأتي (قوله وهو جيند ككتاب الخ) كذا ذكره  
في البحر وخرج عليه انه لا يقبل شهادته ولا يزوج نفسه عنده مستدلا بما في الجمع لو ترك  
مدبرا قتل خطأ وهو يسمى للوارث عليه قبعة لولايه وقالاديه على عاقبته اه قال وكذا  
المخبر عنه في مرض الموت اذا لم يخرج من الثالث فانه في زمن السجاية كلكا كتب عنده  
والسلامة الشربلالي رسالة معاهدا باقراط ذوى الدراية لوصف من كاف السجاية حروبا  
انه اذا لم يخرج من الثالث يسمى وهو حر وأحكامه أحكام الارثاقا و... هذا المعتقد في  
مرض الموت والمعتق على مال أو خدمة أو طاب وطاب ونحوه كلامه فيما عداه على  
البحر وقال السيد الجوى في حاشية الاشياء هو تحقيق بالقبول تحقيق بعض عليه بالذواجد  
(قوله بسيط) أي بدو محيط بجميع ماله الذي من قبله المدبر أو برغبة المدبر ان لم يكن مال  
سواه اه ح أما لو كان الدين أقل من قبعة فانه يسمى في قدر الدين والزيادة على الدين ثلثها  
وضعية ويسمى في ثلثي الزيادة بحر عن شرح الطحاوي (قوله خيرات العتق) وهي مبيعة  
اذا كان الشريك مومرا وسنة اذا كان معسرا باقراط التضمن ط وموت في باب عتق  
البعض (قوله فان ضمن شريكه) أي ضمن المالك الشريك المدبر فلا ضمان أن يرجع  
ضمن على العبد وان لم يرجع حتى مات عتق نصيبه من ثلث ماله وهي العبد في النصف الآخر  
كامل للورثة وهذه الخيارات عند الامام ونحوه ما صار العبد كمدبر ابتداء مدبرا  
وهو ضمان لتصيب شريكه مومرا كان أو معسرا ح عن الهندية مطلقا (قوله وولد  
المدبرة) أي المولود بعد التدبير لا قبله لان حق الحرية لم يكن قابلا في الام وقت الولادة حتى  
يسرى الى الولد ولو اخذت اخذت ولادته بعد التدبير فالقول للمولى انه اقبله مع عبته على  
العلم والبيعة او اعانته في البدائع والفتح (قوله مدبر) فيعتق بموت سيده (قوله وذكر  
المصنف الخ) عبارة وولد المدبر كهو اه ووقع نحوه في بعض نسخ الهداية باقراط وولد المدبر  
مدبر وورده في البحر بان التبعية انما هي الام لا الاب وأجاب ح بان لفظ المدبر يتناول الذكر  
والانثى كما مر في لفظ المملوك ويكون المراد به في عبارته الاتي بقريضة ما قدمناه من أن  
الولد يتبع الام في التدبير لا الاب اه لكن هذا الجواب لا يصح في عبارة الشارح حيث عبر  
بقوله كايه فلوز كعبارة المصنف من في منصرف فيها كانا اول ط (قوله فامل) امر  
بالتامل لخالفته ما مر من عدم تبعيته للاب وفي بعض النسخ فقال وهو نصري ظاهر لان  
ما بعده لم يذكر المصنف في البيع الفاسد ولو كان ذكره لا يناسب فقره على ما قبله كما  
قاله الهنسي (قوله وأما تدبير الحمل فكعبته) أي انه يصح تدبيره وورده لكان في الكافي  
ولم يكن له أن يبيع الام ولا يهرها فان ولدت لاقبل من ستة أشهر كان الولد مدبرا وان  
لاكثر كان رقبة اه وتقدم في كتاب العتق انه لو اعتق الحمل لم يجز بيع الام وجاز بيعها ولو دبره  
لم يجز بيعها في الاصح وتقدم وجه الفرق وهذا قبل الولادة فيجوز بعدها البيع والهبة (قوله  
وبطل التدبير) مع في البطلان كما قاله صاحب النخبة انه لا يظهر حكمه بعد الاستيلاء  
فكانه بطل واما المراد بطلانه بالكلية فان قلت فافادة التدبير حيث قل دخواها

أي كل قبعة مدبرا مجتبي  
وهو جيند ككتاب الخ  
سرمديون (لو) الاولى  
(مدبونا) بسيط ولودبر  
أحد الشريكين فلا أثر  
خيارات العتق فان ضمن  
شريكه فانت هي في نصقه  
مختار (ولد المدبرة) تدبيرا  
مطلقا (مدبر) اما المقيد  
فلا يتبعها وذكر المصنف  
في البيع الفاسد ان ولد المدبر  
كايه فامل وأما تدبير  
الحمل فكعبته (ولو ولدت  
المدبرة من سيدها فهي ام  
ولده وبطل التدبير) لانه من  
الثلث والانسب لاد من  
الكل فكان أقوى

في قوله كل مدبر في حرفه متحقق حالا ولا يتوقف عتقه الى ما به - الموت ط (قوله ويبيع الخ)  
قال في البحر بيان للمدبر المقيد وأحكامه وحاصله أن يعلق عتقه بموته على صفة لا يعلقه  
أو بزيادة ثمنه بموته كان متوغسات أو كفتت ودفت فانت حرفه متحقق اذا مات استغنا  
واعتا بيع المدبر المقيد لان سبب الحرية لم يتحقق في الحال لعدم في هذا المقيد بل وازان لا يموت  
منه فصار كسائر العتقات بخلاف المدبر المطلق لانه يعلق عتقه بطريق موته وهو كائن لا محالة  
اه وأشار الشارح بقوله وهو مدبر الى أن المراد بالبيع الاخراج عن الملك لا خصوصه ط  
(قوله عما يقع غالبا) أي عما تقع حياته بعد ما غالبا - عزيه عن نحو الى مائة سنة فانه يكون  
مدبرا مطلقا وقد مر الكلام عليه ومعنى قوله الى عشر من سنة أي ان وقع موثق في هذه المدة  
التي ابتدأها هذا الوقت وتنتهي الى عشر من ط وكذا الى سنة فلو مات قبلها عتق وبعبارة  
لاولوى رأسها فقتضى الوجه لا يعتق لان الغاية هذا الاقراط اذ لو لاها تناول الكلام ما بعدها  
فتح مطلقا وأجاب في البحر بان هذا غير مطرد لا تنقاضه في لا كلمة الى غدا فان الغاية لا تدخل  
في ظاهر الرواية فله أن يكلمه في الغد مع أنه الاقراط ونازعه المقدم على بان السنة ليست  
في الحقيقة غاية فلا بد أن يقدر الى مضي سنة بخلاف الغد فانه اسم لزمان منتهى له اسم  
خاص دخل عليه الى التي للغاية تامل (قوله وكفتت) في نسخ ياوهي الواقعة في البحر  
ط (قوله وان مات أوقات) أي بعد اذ بين الجنتين فليس بمدبر مطلق عند أبي يوسف لان  
الموت ليس بقتل وتعاية بما - مدبرا من يمنع كونه عزية في أحدهم - ما خاصة بحر (قوله  
وربما الكمال) أي رجع قول زفرانه مدبر مطلق بأنه أحسن لانه في المعنى تعليق بموت مونه  
كيتما كان قنلا أو غير قتل وقد صاغ غير من أن الكمال من اهل الترجيح كما أفاده في قضاء البحر  
بل صرح بعض معاصريه بأنه من أهل الاجتهاد ولا سيما وقد أقره على ذلك في البحر والنهر  
والنوع ورضي المقدم سي والشارح هم أعيان المتأخرين فافهم (قوله به مدبر وموت  
فلان) أو موت فلان وموتى كافي الحاكم (قوله فيصير مطلقا) جواب للمفهوم والتقدير  
فان مات فلان قبله صار لا تدبر مطلقا قال في الكافي ألا ترى أنه لو قال أنت حر بعد كلامك  
فلاناو به مدبر وموتى فكلم فلانا كمدبر او - كذلك قوله ان كنت فلانا فانت حر به مدبر وموتى  
فكلمه صار مدبرا اه قال ح عن الهندية فلو مات المولى قبل موت فلان لا يصير  
مدبرا وكالورثة ان يبيعوه (قوله من نه) أي ما ذكر من مسئلة المتفق وكذا قوله به مد  
موت وموت فلان كافي البحر (قوله في لومات الخ) تفريع على كونه تعليقا متضمنا  
ليمان الفرق بينه وبين التدبير المقيد به - اشتقا كما في جواز البيع والعتق بالموت والفرق  
هو انه ان مات فلان فقط في مسئلة المتقنة - من كمال المال وان مات المولى أولا  
في المستلحقين بطل العتق كالقول ان دخلت الدار فانت حر فانت المولى قبل الدخول  
والمدبر المقيد بمنسل المطلق لا يعتق الا بموت المولى ومن ثلث ماله لا كله (قوله بان مات من  
سفره أو مرضه ذلك) أي أوفى الذمة المعينة فلو أقام أو مضى أو مضى المدة ثم مات لم يعتق  
لبطلان اليقين قبل الموت بحر (قوله من الثلث) منه ان بقوله ويعتق وذكره - بالوجه  
الشبهه وأفاده يسمى في - زاد وان استغرق في كله كافي الدراية المتق (قوله ففرق بين من

(وبيع) وهو مدبر  
المدبر المقيد (كان قال له ان  
مات في سفرى أو مرضى)  
هذا (أولى عشر من سنة  
مثلا) عما يقع غالبا أو ان  
مات أو غسست وكفتت  
أو ان مات أوقات خلافا  
لغير وجه الكمال أرات  
حر به مدبر وموت فلان  
مالم يمت فلان قبله فيصير  
مطلقا (أو أنت حر به مدبر  
فلان) كافي لدر رواه كثر  
ورده في البحر على الميسر  
وغیره من انه ليس بتدبر  
بل تعليقا حتى لو مات فلان  
والمولى حي عتق من كل  
المال ولو مات المولى أولا  
بطل العتق (وبعتق)  
المقيد (ان وجد الشترط)  
بان مات من سفره أو مرضه  
ذلك (كعتق المدبر) من  
الثالث لوجود الاضافة  
للموت (قال ان مات من  
مرضى هذا فهو حر فقتل  
لا يعتق بخلاف ما لو قال  
(في مرضى) ففرق بين من  
مطلوب  
الكمال ابن الهمام من أهل  
الترجيح



وفي وجهه أن من تفيد أن الموت ميتة أو ثاني من ذلك المرض بان يكون ذلك المرض سبب الموت والقنيل سبب آخر وأما في فتم اتفيد أن الموت واقع في ذلك المرض سواء كان بسببه أو بسبب آخر (قوله فقول) أعاد الضمير مذ كرا مع أن الحي مؤنث على تارياها بالمرض (قوله هو مرض واحد) لعل وجهه أن أحدهما من المرضين يشاعن الآخر غالبا فمدا مرضا واحدا أو الاقالد كور في كتب الطب أنهم امرضان وعلل تخصيص محمدا بالذ كر لكونه المخرج لفرع والاف لم اوله فبالا فاده ط (قولا به شتي) وقيل هي قيمة فمنا وقيل قيمة خذته مدة عمره وقيل نصف قيمته فمنا كالمكاتب وهو الاصح وعاب به الفتوى باقاني وفي نصه أنه مختار المذاهب والشهد والولوالحي قال في الدر المنثور في باب عتق البعض قلت ولكن المتون على الاول وجهه كما صرح به في الهداية أن المشافع أنواع ثلاثة البيع وأشباهه والاشهاد وأمناله والاعتاق وتوابعه وبالتدبير فان البيع (قوله يقوم قنا) فإذا لم يخرج من الثالث ولزمه السعاية في ثلث قيمته أو في كل اية يوم فمنا المذاهب (قوله قبل موتي بشهر) أما لو قال به لمعنى بشهر فهو وصية بالاعتاق فلا يعتق إلا باعتاق الوارث أو الوصى كافي البصر عن المجتبى (قوله عتق من كل ماله) في الثانية ولو مات به شهر قبل بعث من اثلث وقيل من السكك لان على قول النمام يستند العتق الى أول الشهر وهو كان صحيحا فاعتق من السكك وهو الصحيح وعلى قواهم ما يصير مديرا بعد مضي الشهر قبل موته اه وفي الظاهر بركة فان مضي شهر كان مطلقا عتق ماله بعض وقال بعضهم هو باق على التقييد اه قلت القول بعتقه من الثلث يصح بشار على كل من الاولين الاخيرين وأما ما صححه في الثانية من عتقه من السكك فهو على أنه غرير مديرا أصلا لمعات من أن المذبح المطلق والمقيد انما يعتق من الثلث وقيد بانه مات به شهر لما في المجتبى من أنه لو مات المولى قبل مضي الشهر لا يعتق بالاجماع (قوله ولو لاه بيعة) قال في الشرح لالاية وتفيد صحته بيعة بان يعش المولى بعد البيع أكثر من شهر لينتفي الحل للعتق حال مدة التي يبيع الموتى تامل اه أي لانه لو مات بعد البيع باقل من شهر ظهر أنه وقت البيع كذا حر الاستناد العتق الى اول الشهر الذي يليه الموت فافهم لكن هذا التقييد غرير صحيح لما قالوا من أن الاستناد هو أن يثبت الحل في الحال ثم يستند الى وقت وجود السبب حتى لو قال أنت حر قبل موت فلان بشهر ثم باعها ثم مات فلان أقام الشهد لم يفتق اه عدم الحلبة أي له دم كونه محمدا في الحال وانظر ما صرح في الطلاق في الاحكام الاربية في باب الطلاق الصريح (قوله في الاصح) راجع الى قوله عتق من كل ماله وقوله ولو لاه بيعة (قوله لان الاول أمر الخ) أي والامر هو طلب الله من المأمور وهو امر مضيق مع التفاظ به فلا يصح استناده بخلاف أنت حر فانه في الاصل اخبار محتمل للصدق والكذب ثم استعمل لانه الحرة فيه مع استناده بنظر الاصل كما صرح في باب الفرق في الذخيرة هنا بان الإيجاب يقع مع لزما بحيث لا يقع على ابطاله به فمحتاج الى الاستناده فيه حتى لا يلزمه حكمه والامر لا يقع مع لازما فانه يقع على ابطاله بهزل المأمور به فلا يحتاج للاستناده وسياق غمامه قبيل باب البيع في الدخول والخروج واقعه الى أعلم

وفي ولو لاه حتى يقول مدعا أو به كنهه قال محمدا هو مرض واحد مجتبى (وقد عتق المذبح المطلق) (فانما عتقه في) (و) المذبح (المقيد يقوم قنا) در عن الثانية وفيه اعتما صحيح قال له انه أنت حر قبل موتي بشهر فمنا بشهر عتق من كل ماله زاد في المجتبى ولو لاه بيعة في الاصح (فرع) قال مرض اعتق الماي بهد موتي ان شاء الله صح الايه وفي هو صح بهد موتي ان شاء الله لم يصح لان الاول أمر والاستناده فيه باطل والثاني ايجاب فيصح الاستناده

تقدم في التدبير وجه المناسبة وهو على تقدير مضاف أي أحكام الاستيلاء (قوله وخصه الفقه بالثاني) أي خصوا الاستيلاء بطالب الولد من الامة أي استطاعه قال في الدر المنثور قام الولد جارية استولدها الرجل بملك اليه أو النكاح أو بالثبوت ثم ملكها فإذا استولدها بالزنا لا تصير أم ولد عندهم استصفا وتصور أم ولد قسما كما قال زفر اه لكن لو ملك الولد عتق عليه كما سيأتي في الفروع (قوله ولو سقطا) قال في البحر أطلق في الولد فسهل الولد الحي والميت لان الميت ولد بدليل أنه يتعلق به أحكام الولادة حتى تنقضي به العدة وتصير به المرأة نفقا وشمل السقط الذي استبان بعض خلقه وان لم يستبين حتى لا تكون أم ولد وان ادعاء اه (قوله ولو مدبرة) فيجتمع لحريتها سببان التدبير والاستيلاء وقوله في الباب السابق وبطل التدبير تقدم معناه (قوله من سبها) أي المسالك لها كالأر بعصا وشمل المسلم والكافر ذمما أو مرتدا أو مستمنا كما في البدائع قال في الدر المنثور وسواء كان مولا حقيقا أو ككاليه هل ما اذا وطئ الاب جارية الابن ثم ولدت فادعاء (قوله ولو باسدت حال الخ) نعمه للولادة أي سواء كانت بسبب الوطأ أو بإدخاله امنيه في فرجها (قوله باقراره) أي باقرار المولى بان الولد منه مخ ومثله في الدرر وقوله ولو حامل أي ولو كان اقراره حال كونه حاملا دور قلت قالها في باقراره بمعنى مع حال من الولادة الموهومة من ولدت وقوله ولو حامل حال من اقراره والمراد منه اقراره بالولد كما عتقت فصار المقتضى اذا ولدت من سبها ولادة مقترنة باقراره بالولد ولو كان اقراره بالولد في حال كونه حاملا لان الاقرار وان كان قبل الولادة يبق حكمه فيقانون الولادة ولا يفتني ان هذا المعنى صحيح فلا حاجة الى نظري في احتمالات لا تصح ورددنا فافهم وأما ان المذبح على الاقرار والدعوى سواء ثبت انفسب بها أولا لمسا فالوا من أنه لو ادعى نسب ولد آمنه التي زوجها من عبده فان نسبها انما يثبت من العبد لا من السيد وصارت أم ولده لا اقراره بقبوت النسب منه وان لم يصدقه الشارع به اندفع ما في الفتح من أنهم اخلوا بقبوت نسب كما حرد في النهر قلت لكن يرد عليه ما لو زني بامته غيره وادعى ان الولد منه فافهم لا تصير أم ولده اذا ما كها عندنا كما مر لان أمومية الولد فرع بقبوت النسب وسياق آخر الباب مزيد بيان (قوله كقوله حملها الخ) قال في النهر ينبغي أن يقيدها اذا وضعت لاقول من سنة أشهر ومن وقت الاعتراف فان وضعت لا كتر لا تصير أم ولد وفي الزيلعي لو اعترف بالحل فجاءت به سنة أشهر من وقت الاقرار لزمه للتيقن بوجوده وقت الاقرار وبوافقه ما في المحيط لو أقر ان أمته حبل منه ثم جاءت بولد سنة أشهر يثبت نسبها منه لانها صادقت ولدا موجودا في البطن وان جاءت به لا كتر من سنة أشهر لم يلزمه النسب لان لم تيقن بوجوده وقت الدعوى لاحتمال حدوثه بهدها فلا تصح الدعوى بالشك اه (قوله وما في بطنها من حمل أو ولد لم يقبل قوله انهم لم تكن حاملا وانما كان رجاها ولو صدقته وان لم يقبل وصدقته يتقبل كافي البحر (قوله أما ديانة الخ) قال في الفتح فاما الديانة فالمروي عن أبي حنيفة رحمه الله أنه ان كان حين وطئها لم يعزل عنها وحصلت من مظان رية الزنا يلزمه من قبل الله تعالى أن يدعيه بالاجماع لان الظاهر والحالة هذه كونه منه والعمل بالظاهر واجب وان كان عزال عنها صحتها أولا ولم يعزل ولكن

(باب الاستيلاء) هو ائحة طلب الولد من زوجة أو امته وخصه الفقهاء بالثاني (اداولدت) ولو سقطا (الامة) ولو مدبرة (من سبها) ولو باسدت حال من سبها (باقراره) وينبغي ان يشهد بالاب بقرق ولده بعد موته (ولو حامل) كقوله حملها وما في بطنها مني كما صرح بقبوت النسب وهذا قضاء احتياطة فيثبت بالادعاء



لم يصح من افتراء كما تدخل وتخرج بالارقيب ما مودع جازله ان يتفقه لان هذا الظاهر وهو كونه  
منه يعارضه ظاهر آخر وهو كونه من غيره لوجود أحد الدليلين على ذلك وهو ما العزل أو عدم  
التصديق (قوله كاستيلادم متوه ومجنون) مقتضى التشبيه انه يثبت بلاد دعوى ديانة لا قضاء  
والمتبادر من نظم الوهبانية انه يثبت قضاء أيضا وأصله ما في القضية عن نجم الأغة الجباري  
مضى ولدت الجارية من مولاهما صارت أم ولد له في نفس الامر وانما تشترط دعونه للقضاء وهذا  
يصح استيلادم المتوه والمجنون مع عدم الدعوى منهم ما اه قال العلامة عبد البر بن الشحنة في  
شرح النظم وعامة المصنفين لم يستثنوا هاتين الصورتين من القاعدة المقررة في المذهب انه  
لا يثبت النسب في ولد الأمة الاول الا بالدعوة اه وظاهره انه فهم ان المراد ثبوت الاستيلادم  
في مقام قضاء والا فلا حاجة الى التبيه على ان عامته لم يثبت ثبوتهم او كذا فيهم في الجرح حيث  
قال فهذا ان يصح يستثنى وهو متكل فان الاستثناء والاشكال في ثبوت قضاء لاني ثبوت  
ديانة كما لا يخفى وهو كذا فيهم في النهر اضا حيت اجاب عن الاشكال بأنه يمكن أن تكون  
الدعوى من وليه كعرض الاسلام عليه باسلام زوجته اه واعتضده بعضهم بان الفرق  
ظاهر اذ في دعوى الولي تحمل النسب على الغير لا يخفى أن المشكل الذي فيه الكلام هو  
ما اذا كان للمجنون أو المعتوه أمة بطوفا فولدت أم ماذا كانت له زوجة هي أمة لا غير ولدت منه  
وثبت نسب الولد منه بحكم القرائن ثم ملكها فلا شبهة في أن أم ولد له قضاء بلاد دعوى  
كالم أقل فعمل كلام النظم والقضية عليه غير صحيح بل هو محمول على ما قلنا فافهم وما يكن الحق  
أن ثبوت في القضاء مشكل اذ هو فرع العلم بالوطوء وهذا غير مجرد ولادتها في ملكه بدون  
دعوى محصة لا يثبت به الاستيلادم ولا النسب فلذا لم يستثنه عامة المصنفين من القاعدة  
الذكر كورة فالأقرب حل كلام القضية على ما فهمه الماشرح من ثبوت ديانة لا قضاء وان خالف  
ما فهمه غيره والمعنى أن اذا ولدت له ثم أفارق وعلم أنه وطئها في حال جنونه وان هذا الولد منه  
صارت أم ولد له في نفس الامر ووجب عليه ديانة أن بدعيه وأن لا يبيعه أو الافلاهدا مظهر في  
تحريره واقعه سبحانه أعلم (قوله من زوج) خرج ما ولدت من زنا فملكها الزاني كما في البحر  
وسباني في الفروع (قوله ولو فاسدا) كسكاح بلاشهود (قوله كوطبشبهه) تنطير لا غنيل  
للفاسد لان المراد به ما ليس بعقد أصلا كالأوطئ على ظن انهم ساروجنه (قوله فاشترها  
الزوج) الاولى أن يزيد أو الواطئ ليشمل الشبهة (قوله أي ملكها) تعميم لا يشترط ان يدخل  
فيه الملك بارت أو جهة وقوله كالأوطئ وبعضا فهم لا يقر المفعول وأقاربه عدم تجزئ استيلادم  
وفي الماشرح هل تجزئ الاستيلادم في النكاح نعم وفي غيره لا اذا أمكن تكميله اه وفي  
البدائع الاستيلادم لا تجزئ عندهما كالتدبير وعنده هو مجزئ الا أنه قد يتكامل عند وجود  
سبب التكامل بشرطه وهو ما كان التكامل وقبل لا تجزئ عنده أيضا لكن فيما يخص  
النقل فيه ويجزئ أيضا لا يثبت كامة بين اثنين ولدت فادعاء أحدهما صارت أم ولد له وان ادعى  
جميعا صارت أم ولد له (قوله أو بعضا) بأن اشترها هو وأخرفتمير أم ولد لزوج وبالز  
قيمة نصيب شريكه وعامة في البحر (قوله من حين الملك) أي لامن حين العلق بحر (قوله  
قلولك ولدها من غيره) يعني لولد الحادث قبل ملكه اياه قال في الفتح وفي الموطأ لو طاعة

كاستيلادم متوه ومجنون  
وهبانية (أو) ولدت (من  
زوج) تزوجها ولو فاسدا  
كوطبشبهه فولدت  
فاشترها الزوج) أي  
ملكها كالأوطئ أو بعضا فهي  
أم ولد من حين الملك ولو  
ملك ولدها من غيره فلا يجه

تزوجت بآخر فولدت منه ثم اشترى الكل صارت أم ولد وعق ولده وولدها من غيره يجوز  
بعضه لا فالفر بخلاف الحادث في ملكه من غيره فانه في حكم أمه اه (تبيينه) استثنى في  
الفتح من قواهم ان الحادث في ملكه من غيره حكمه كأمه ما اذا كان جارية فانه لا يستمتع  
بهم لانه وطئ أمه أو زاد في البحر ما لوشري أم ولد الغير من رجل جاء لاجلها فولدت له ثم  
استحقها مولاه فله على المشتري قيمة الولد لا فرور وكان ينبغي ان لا يلزمه شيء هذا الامام لان ولد  
أم الولد لا مالية فيه كأمه الا انه ضمن عنه لان عدم ماليتها به تدبوت حكم أمية الولد فيه ولم  
يثبت له لوقه حر الاصل فلذا يضع بالقضية اه (قوله وكذا الواسطة ملكها) عطف على  
قوله أو ولدت من زوج أي وكذا تكون أم ولد لو واسطة فولدتها ثم استحققت أو طقت ثم ملكها اه  
ح (قوله ثم استحققت) أي استحقها الغير بان أثبت أنها أمه قال ح وينبغي أن يكون  
ولدها حرا باقية لانه مغرور (قوله فان عتق أم الولد يتكرر) يعني أن كون أم ولد يتكرر  
وأطلق عليه العتق لانه اعتاق ما لا حديث اعتقها ولدها وحاصله أن الاستحقاق أو اللحاق  
لا يتحقق عودها أم ولد يتجدد الملك ولو بعد ادعاءها لان سبب صيرورتها أم ولد قائم وهو ثبوت  
النسب منه فافهم وما ذكره ما خوذ من الخائبة ونصها عتق أم الولد يتكرر بتكرار الملك كعتق  
المسلم يتكرر بتكرار الملك وتنفير أم الولد اذا اعتقها وارثت ولحق بتكرار الحرب ثم  
سبقت واشترها المولى قائم انهود أم ولد له وكذا الولد ذات رحم محرم منه وعتقت عليه ثم  
ارثت ولحق بتكرار الحرب ثم سبقت فاشترها اعتقت عليه وكذا ناسا وثالثا اه (قوله بخلاف  
المدبرة) أي فانه اذا اعتقها ثم ارثت وسبقت فملكها لا تصير مدبرة والفرق ان عتق المدبرة  
وصل اليها بالاعتاق وبطل التدبير فلا يبقى عتقها ما عاقبا بالموت بخلاف الاستيلادم فانه لا يبطل  
بالاعتاق والارث اذا قيام سببه وهو ثبوت نسب الولد بحر (قوله حكمها كالمدبرة) في  
كونه لا يمكن غلبتها بعوض ولا بدونه (قوله وقدم) في قوله لا تباع المدبرة (قوله في ثلاثة  
عشر) قال في البيع الفاسد من البحر وفي فتح القدير هذا اعلم ان أم الولد تخالف المدبرة في ثلاثة  
عشر حكما لا تضمن بالغصب وبالاعتاق والبيع ولا تسمى افرم وتعتق من جميع المال واذا  
استولدام ولدت مشتركة لم يملك نصيب شريكه وقتها الثلث ولا ينفذ القضاء بجواز بيعها وعليها  
المسدة بموت السيد او اعتاقه ويثبت نسب ولدها بلاد دعوى ولا يصح تدبيرها ويصح استيلادم  
المدبرة ولا يملك الحربى بيع أم ولد وعق بيع مدبره ويصح استيلادم جارية ولده ولا يصح  
تدبيرها كذا في التلخيص اه ح وذكر منها هذا اربعة (قوله نعمت بموته) أي ولو حكما كذا في  
بدار الحرب مرتدا وكذا المستامن لو عاد الى دار الحرب فاسترق ولدها ولد في دار الاسلام ثم  
(قوله من كل ماله) هذا اذا كان اقرا به بالولد في الصحة أو المرض ومعه ولدها وكانت حبل فان  
لم يكن شيء من ذلك عتقت من الثلث لانه عند عدم الشاهد اقرار بالعتق وهو وصية كذا في  
الحيط وغيره نهر وسباني في الفروع (قوله والمدبرة تسمى) أي ان لم يخرج من الثلث على  
ما صرح به (قوله ولو قضى بجواز بيعها) أي قضى به حنفى مثلا على احدى الروايتين عن  
الامام من ان القاضي لو قضى بجواز بيعه ينفذ قضاؤه أي ما لم يقده السلطان بذهب خاص  
ام على الرواية الاخرى وهو قواهم المارح لا ينفذ مطلقا فإد القاضي المقلد لادود الظاهري

وكذا الواسطة ملكها  
استحققت أو طقت ثم  
ملكها فان عتق أم الولد  
يتكرر بتكرار الملك  
كالهارم بخلاف المدبرة  
(حكمها) أي أم ولد  
(كالمدبرة) وقدم (الأي)  
ثلاثة عشر مذكورة في  
فروع الاشياء والبيع  
افاسد من البحر منها (انها  
نعتق بموته من كل ماله)  
والمدبرة من ثلثه (من غير  
سمايه) والمدبرة تسمى  
ولو قضى بجواز بيعها

مطلب  
في القضاء بجواز بيع  
الولد

مطلب  
في قضاء القاضي بخلاف  
مذهبه



فانه يقول بجواز بيعها وله وانما مع ابى عبد البردى شيخ الكرخى حكاها الزبلى وغيره  
 وذكرها ح فراجعها (قوله لم ينفذ) هذا عند محمد وعليه الفتوى وقال لا ينفذ والخلاف مبنى  
 على خلاف في مسئلة اصولية هي ان الاجماع المتأخر هل يرفع الخلاف المتقدم عندهما لا يرفع  
 لما فيه من تضليل بعض العصاة رضى الله تعالى عنهم وعنده يرفع ح عن المنع وكفى  
 التصرير ان الاظهر من الروايات انه لا ينفذ عندهم جميعا اه ومقاده ارتفعه عندهم  
 فيثبت الاجماع المتأخر لانه حيث ارتفع الخلاف المتقدم لم يبق في المسئلة قول آخر فكان  
 القضاء به قضاء لا قائل به فلا ينفذ بخلافه الاجماع قلت امكن المقرر في كتاب القضاء كما سيأتي  
 خبر به ان شاء الله تعالى ان الحكم ثلاثة انواع منه ما لا يصح اطلاقه وان نفذه افساد وهو  
 ما خالف كتابا او سنة مشهورة واجماعا ومنه ما ثبت فيه الخلاف قبل الحكم ويرفع بالحكم  
 حتى لو رفع الى قاض آخر لا يراه امضاء ومنه ما ثبت فيه الخلاف بعد الحكم أى وقع الخلاف  
 في صحة الحكم به فهو هذا ان رفع الى قاض آخر فان كان لا يراه ابطاله وان كان يراه امضاء  
 ومقتضى قوله بل يتوقف الخ انه من هذا النوع ومقتضى كونه مخالفا لاجماع انه من النوع  
 الاول وبه صرح الشارح في كتاب القضاء حيث قال عند قول المصنف واجماعا كل المتعة  
 لاجماع العصاة على فساد وكبيع أم ولد على الاظهر وقيل ينفذ على الاصح فجعل عدم النفاذ  
 مبنيا على مخالفة للاجماع وعليه فلا يصح قوله بل يتوقف الخ فتأمل ثم رأيت في التحرير عزا  
 قوله بل يتوقف الى الجماع ووجهه بان الاجماع المسبوق بخلاف مختلف في كونه اجماعا ففيه  
 شبهة كغير الواحد فكذا في متاعه وهو ذلك الحكم المجمع عليه فكان القضاء نافذا لانه  
 غير مخالف للاجماع القطعي وقال شارحه ثم الاظهر ان الخلاف في القضاء يبيع أم الولد في  
 نفس القضاء كما في متعلقه الذي هو جواز البيع لا في نفس متعلقه فقط فيجبه ما في الجماع لان  
 قضاء الثاني هو الذي يقع في مجتهديه أعنى الاول فلذا قال في الكشف وهذا الوجه الاقوال  
 اه واقه سبحانه أعلم (فرع) باع أم ولد واشترى به لم يملك فادعاه فهو للبائع لان له  
 فراشا عليه فان نفاذ من المشتري استحقاقا وكذا لو لم يعلم المشتري الا ان الولد يكون حرا  
 لو نفاذ البائع ولو باع مديونة ووطئها المشتري على ما سيجي فادعاه فادعاه فهو للبائع لان له  
 الى البائع لانه غير مفرور محبط (قوله وان ولدته بعده) أى بعد الولد الذي ثبت منه باعتدائه  
 أو بملكه (قوله اذا لم يفرم) قيد قوله بلادعوى (قوله بخصونكاح) أى من كل حرمة من يله  
 لاقرش بخلاف الحرمة بالحيض والنفاص والصوم والاحرام وأدخل بل يلفظ نحو الاشتراك  
 فيها فالولدت المشتركة كقولنا ما لم يثبت بلادعوى كما يذكرونه قيل قوله هو أم ولدهما  
 وبأن يانه او كانت الحرمة بسبب ارضاعها وزوجته الصغيرة نهر (قوله او وطئها) اي  
 مصدر مضاف لقائه والمراد ان يطأها أحد أصوله او فروعه (قوله او المولى امها) المراد ان  
 يطأ المولى احدى أصولها او فروعه (قوله لا ينفذ) أى حين انحرمت عليه باحد هذه  
 الاشياء اه ح (قوله لا أكثر من ستة أشهر) كذا في البصر عن اليدائع قال ح والاولى ستة  
 أشهر فما أكثر لا ينفذ (قوله لا يثبت الابدية) لان الظاهر انه ما وطئها بعد الحرمة فكانت  
 حرمة الوطئ كالتي دلالة فان ادعاه يثبت لان الحرمة لا تزول الملك (قوله فلا يثبت) لان الولد

لم ينفذ بل يتوقف على قضاء  
 قاض آخر امضاء وابطال  
 ذخيرة ويتوقف المدة  
 خامس (وان ولدته بعده  
 ولا يثبت نسبه بلادعوى)  
 اذا لم يفرم عليه بغير نكاح  
 لو كتابة او وطئها به او المولى  
 امها فثبت ولدت لا أكثر  
 من ستة أشهر لا يثبت الا  
 بدعوة الاني المزوجة فلا  
 يثبت بل ينفذ عليه بدعونه

لاقرش وهو الزوج (قوله ولولا قل الخ) قال في البصر به مدعوه ومما صلبه مدافع وظاهر  
 تقييده بالا أكثر من السنة أم الولد له بعد عروض الحرمة لا قل من ستة أشهر فانه يثبت نسبه  
 بلادعوى لتيقن بان المعلق كان قبل عروضه او قد ذكره في فتح القدير بحثا اه أى فقد وافق  
 بحسبه مفهوم الرواية فافهم لكن ينبغي تقييده هذا بما اذا زوجها المولى غير عالم بالحمل لم ينفذ  
 التوشيح وغيره من أنه ينبغي انه لو زوجها بعد العلم قبل اعتدائه به أنه يجوز النكاح ويكون  
 نفيا اه ذكره في البصر وغيره في فصل محرمات النكاح وقدمناه في نكاح العبد والمديرة  
 والقصة كام الولد بالاولى لانه اذا كان نفيا فثبت بالنكاح فثبت بالنكاح فثبت بالنكاح فثبت بالنكاح  
 كما في النهر من المحرمات (قوله ان ادب استبرأها قبله) أى استبرأ المولى اياها قبل النكاح  
 وظاهره ان العلم له في فساد النكاح نكاح الاستبراء وان ذلك مذكور في البصر وليس كذلك بل  
 انه في فساد ظهوره والحمل قبل تمام السنة أشهر كما تفيد عبارة البصر حيث قال وأفاد  
 بالتزويج أنه لا يجب عليه الاستبراء قالوا هو مستحب كاستبراء البائع لاحتمال انها حبات منه  
 فيكون النكاح فاسدا فكان نكاحه فاسدا اه ط قلت وقد مضى في فصل المحرمات ان المصحح  
 وجوب الاستبراء قبل التزويج وقوله لاحتمال الخ يفيد انه لو تحقق حملها منه بان ولدت لاقل  
 من ستة أشهر يكون النكاح فاسدا سواء استبرأها أم لا ويقيد عبارة كافي الخ كما حيث قال  
 ولا ينبغي له أن يزوجه أم ولده حتى يستبرأ فبطلت أم البنت بحامل فان زوجها فولدت لاقل  
 من ستة أشهر فهو من المولى والنكاح فاسد اه ووجهه ان الاستبراء علامة ظاهرة باعتماد  
 الغالب والافق قد تكون حاملا وما رآته من الدم استغاضة والولادة لاقل من ستة أشهر من  
 وقت التزويج دليل قطعي على كونها حاملا وقتها فلا ينعارضه العلامة الظاهرة الغالبة ولا  
 يقال ان تزويجها بعد الاستبراء يكون نفيا للولد فلا يثبت منه لاننا نقول نفيا يكون نفيا لانه اذا علم  
 بوجوده كما مر عن التوشيح أما اذا زوجها على ظن عدم وجوده ثم علم أنه موجود فبطلت أم  
 يكون نفيا بالنسبة فافهم (قوله للامة) فانه لا يثبت الابدية ويتقن بالامان (قوله  
 لام الولد) يثبت بلادعوى ويتقن بالامان ويثبت نقل فراشها بالتزويج (قوله للامة) أى  
 مقدمة الباش ح (قوله اهدم اللعان) لان شرط اللعان قيام الزوجية بان تكون منكوبة  
 أو مقدمة بجسمي كما تقدم في باب ح (قوله الا اذا قضى به) استثناء من قوله لكنه ينبغي بنفيه  
 ط (قوله غير حقيقي) أما الحنفي فليس له الحكم من غير صريح الدعوى بصر (قوله يرى  
 ذلك) أى يرى صحة القضاء بانه ولده مدعوه من غير دعوى (قوله كما في اللعان) حيث  
 قال هناك في الولد الحى عند التهنئة ومدتها سبعة أيام عاده وعند ابتياع أمه الولادة صح وبعده  
 لا اقرار به دلالة اه (قوله لانه دليل الرضا) عبارة البصر لان التطاول دليل اقراره  
 لوجود دليله من قبول التهنئة ونحوه فيكون كالتصريح (قوله في هاتين الصورتين) زاد في  
 النهر بل لا يثبت ما لو اعتقها فانه يثبت نسب ولدها الى سنتين من يوم الاعتاق كما اذا مات  
 ولا يمكن نفيه لان فراشها نكاحا بالحرية اه (قوله معنى الكافر) أى ليسهل الحربي  
 المستامن أما الذي في دار الحرب فلا يمكن من عرض الام عليه فهو معلوم أنه غير  
 مراد فافهم (قوله أو مدبرته) ذكره في البصر والنهر أيضا (قوله نظر الجانيين) أى جانب أم الولد

ولولا قل من ستة أشهر ثبت  
 بلادعوى وفسد النكاح  
 لنكاح استبرأها قبله بصر  
 وقد مضى في نكاح الرقيق  
 وثبوت النسب (لكنه  
 ينبغي بنفيه من غير توقف  
 على امان) لان الأقرش  
 أربعة ضمة للامة  
 ومتوسط لأم الولد وعلم  
 حكمه ما ورد في المنكوبة  
 فلا ينبغي الا بالامان  
 وأقوى للامة فلا ينبغي  
 أصلا اهدم اللعان (الا اذا  
 قضى به قاض) غير حقيقي  
 يرى ذلك فيلزمه بالقضاء  
 (أو تطاول الزمان) وهو  
 ساكت كما مر في اللعان لانه  
 دليل الرضا بصر (فلا)  
 ينبغي بنفيه في هاتين  
 الصورتين (اذا أسأت أم  
 ولد الذي) به في الكافر  
 أو مدبرته ممكن (عرض  
 عليه الاسلام فان أسلم فهي  
 له والامة) نظر الجانيين



يدفع المثل عن ابصار ورثتها حرقا وجانب الذي يصل الى بدل ملكه (قوله لان خصومة الذي  
 الخ) في الثانية من الغصب لم يصب من ذي مال او مرقه فانه يعاقب عليه يوم القيامة لانه  
 اخذ مالا موصوما والذي لا يرجي منه العقوبة بخلاف المسلم فمكثت خصومة الذي اشد وعند  
 الخصومة لا يعاقب نواب طاعة المسلم للكافر لانه ليس من اهل الذواب ولا وجه لان يوضع على  
 المسلم وبال كفر الكافر فيبقى في خصومته وعن هذا قالوا ان خصومة الدابة تكون اشد من  
 خصومة الادنى على الادنى اه (قوله في ثلث قيمتها) كذا قاله الاتفاقى بان يدر  
 القاضي قيمتها فيجبها اعلى من قيمتها مكتوبة وهي وان كانت عند الامام غير مقيمة الا ان الذي  
 يمتد في هذا تقوى ما افاده في النور ومثله في الفتح (قوله اذ لورقت) أى الى الرق لا يمدت مكتوبة  
 لقيام الموجب بالمسلم مولاهما عني (قوله ولومات قبل مايتها واولاد الخ) كذا في عامة  
 النسخ وفي بعضها ولومات قبل مايتها عني لا عناية ولومات هي ولما ولد الخ وهي الصواب  
 لان قوله ولما ولد اعلم ان ما يسمون موتاهي لا موت سبدها لكن يبق قوله والاعتقت بحجنا غير  
 مرتبط بما قبله ولا معنى له فكان عليه ان يقول بعد تمام عبارة المصنف ولومات هي ومعه اولاد  
 ولدت في مايتها هي فيما عليها كما عبر به في شرحه على المتن (قوله في ثلث قيمته) أى قنا  
 وقيل في نصفها كما هو (قوله والا امر ببيعها) لان البيع هنا ممكن بخلاف أم الولد والمدير (قوله  
 ذكره مسكين) أى ذكره في النسخ ولومع آية بالموحدة ثم المضافة وهي الموافقة لقوله في الدر المنثور  
 ولو كان الشريك أباه واعتزها ح بأنها غير صحيحة واستدل لذلك بقول الجرح وشمل ما اذا كان  
 المدعى من مال الأب كما اذا كانت مشتركة بين الأب وابنه فادعاء الأب صحيح ولزمه نصف القيمة  
 والعقر كالاجنبي بخلاف ما اذا استولد له ولما لا ملك له فيها حيث لا يجب له العقر عندنا اه قات  
 وفيه نظر ظاهر اذ لا مانع من دعوى الابن ولد الامة المشتركة كتمع آية نعم يقدم الاب اذا ادعاه  
 معه كما ياتي ولا دعوى هذا الامن واحد وتخصيص صاحب الجرح بكون المدعى الاب ليمان  
 الفرق بين هذه المسئلة وبين مسألة أخرى وهي ما اذا ادعى ولد الامة ابنه حيث لا يجب عليه  
 العقر لانه اذا لم يكن للاب فيه مال مستحاجة الى اثبات الملك فيها سابقا على الوطء فقيامه  
 عن الزنا فلا عقروا اذا كان له فيه مال في شقص منه لم يكن زنا وانما تفت الحاجة فيه لزمه نصف  
 العقر فانهم (قوله ثبت نسبه منه) لان النسب اذا ثبت منه في نفسه مصادقه ملكه ثبت في  
 الباقي ضرورة انه لا يجزأ لما أن نسبه وهو العلق لا يجزأ اذ الولد الواحد لا يعاقب من مابين درر  
 (قوله أو مكاتب الخ) في كافي الحماكم واذا كانت الجارية بين حر ومكاتب فولدت ولدا فادعاء  
 المكاتب فان الولد ولده والجارية أم ولده وبضم ن نصف قيمتها يوم علقته منه ونصف عقرها  
 ولا يضمن من قيمة لولدها فان ضمن ذلك ثم ججز كانت الجارية وولدها مسلم لو كان مولاه وان لم  
 يضمنه ذلك ولم يخاصمه رجع نصف الجارية ونصف الولد لشرى الحر اه (قوله لكنه ان ججز  
 فله بيعها) قد علمت انه ان ججز بعد الضمان صارت الجارية وولدها مولاه وان ججز قبله رجع نصف  
 الجارية والولد لشرى بك وحينئذ فالضمة في له بيعها على الاول يرجع للمكاتب يعني باذن مولاه  
 أو للمولى وعلى الثاني يرجع لشرى بك ويكون المراد في بيعها ببيع حصته منها فانهم (قوله يوم

مطلب  
 خصومة الذي اشد من  
 خصومة المسلم  
 لان خصومة الذي والدابة  
 يوم القيامة اشد من  
 خصومة المسلم (في ثلث  
 قيمتها) عني (وعتقت بعد  
 ادائها) أى القيمة التي  
 قدرها القاضي (وهي  
 مكتوبة في حال مايتها) الا  
 في صورته (بالرد الى الرق  
 لو ججزت) اذ لورقت لا يمدت  
 (ولومات قبل مايتها) ولما  
 ولد ولدت في مايتها هي  
 فيما عليها والا (عتقت  
 مجانا) لانها أم ولد وكذا  
 حكم المدير في ثلث  
 قيمته (ولو أسلم من الذي  
 عرض الاسلام عليه فان  
 أسلم فيها والا امر ببيعها)  
 فخلصا من يد الكافر ذكره  
 مسكين (فار ادعى ولد الامة  
 مشتركة) ولومع ابنه (ثبت  
 نسبه منه) ولو كافر أو  
 مر بضا أو مكاتب بالكنه  
 ان ججز فله بيعها (وهي أم  
 ولده وضمن) يوم العلق

العلق) الاول ذكره بعد قوله نصف قيمتها ونصف عقرها فان كلاً من القيمة والعقر يوم  
 العلق كافي الفتح وغيره (قوله نصف قيمتها) لانه ثلث نصيب صاحبه حين استكمل الاستيلاد  
 درر (قوله ونصف عقرها) لانه وطئ جارية مشتركة اذ ملكه ثبت بعد الوطء حكماً للاستيلاد  
 فمعه المثل في نصيب صاحبه درر وقد منافي أول باب المهر عن الفتح ان العقر هو مهر مثلها  
 في الجاهل أى ما يرغب به في مثلها بما لا فقط (قوله ولو لم يمسها) لانه ضمان ثلث بخلاف ضمان  
 العلق كما تقر في موضعه درر (قوله لانه علق حر الاصل) اذ النسب يستند الى وقت العلق  
 والضمان يجب في ذلك الوقت فيحدث الولد على ملكه ولم يعلق منه شيء على ملك شريكه درر  
 (تنبيه) عني في المسئلة في الفتح بقوله هذا اذا حلت على ما يملكها فلها ما حاقها فلا فادعاء  
 أحدهما ثبت نسبه منه وبضم ن يضمن لشرى بك نصف قيمة الولد لانه لا يمكن استناد الاستيلاد الى وقت  
 العلق لانه لم يحصل في ما يملكها ولذا لا يجب عليه عقر شريكه هنا وغامه فيه (قوله وان  
 ادعى امها) قيد بالمعينة لانه لو سبق أحدهما بالدعوة فالسابق أولى ككائنات من كان جوهرة  
 وكونها اثنين غير قيد عنده بل عند أبي يوسف وعند محمد يثبت من ثلاثة لا غير وعند زفر من  
 خمسة (قوله وقد استقوا الخ) أى بان يكونا مالكيين أجنيين مسلمين أو حرين أو ذميين  
 أو مجوسيين (قوله وقت الدعوة الخ) فلو كان أحدهما مسلماً والاخر ذمياً وقت العلق ثم أسلم  
 الذي وقت الدعوة كانا متساويين وكان لهما كاذ كره في غاية البيان (قوله قدم من العلق في  
 ملكه) قال في الفتح اذا حلت على ملك أحدهما رقية فباع نصفها من آخر فولدت يعني لتمام ستة  
 أشهر من بيع النصف فادعاء يكون الاول أولى لكون العلق في ملكه اه وكان المناسب  
 أن يقول لا قل من ستة أشهر من بيع النصف بدليل قوله لكون العلق في ملكه وبدليل ما ياتي  
 في مسألة النكاح اه ح وفي كافي الحماكم من باب دعوة الحمل واذا كانت الامة بين رجلين  
 فولدت ولدا فادعاء جدهما ودة ملك أحدهما نصيبه من ذميه من شهر والاخر من ذمته أشهر قدم  
 صاحب المثل الاول (قوله ولو نكح) قال في الفتح اذا كان الحمل على ملك أحدهما نكحها من  
 اشتراها هو وآخر فولدت لا قل من ستة أشهر من الشهر فادعاء هي أم ولد الزوج فان نصيبه  
 صار أم ولده والاستيلاد لا يحتمل التجزئ عندهما ولا بقائه عنده فيثبت في نصيب شريكه أيضاً  
 اه ح (قوله وأب) معطوف على من في قوله قدم من العلق في ملكه ط (قوله على ابن الخ)  
 ان على سبيل النشر المرتب ط (قوله ومرد) كذا وقع في البحر وتبعه في النور والشرى لالية  
 وهو سبق فلم من صاحب البحر لثاقته لما في كافي الحماكم وغاية البيان والفتح والي يلى من تقديم  
 المرتد على الذي لانه أقرب الى الاسلام أى لانه يجبر على الاسلام فيكون الولد مسلماً وهذا أنفع  
 له ونقل ط عن أبي السعود التنبيه على انه سبق فلم كما قلنا ثم اعلم أن مقتضى تقديم أحدهما في  
 هذه المسائل وهو من وجهه المرجح انه يصير حكمه حكم مالوا دعاه أحد الشرى يكن فقط لما  
 سمعت من عبارة الفتح من انه ان يصير أم ولد الزوج وينت نصيب منه وعليه فيضمن نصف قيمتها  
 ونصف عقرها وهذا ما ظهر لى فاعتنه فاني لم أر من صرح به ثم رأيت في كافي الحماكم الشهيد  
 مانعه واذا كانت الجارية بين مسلم وذمى ومكاتب وعبد فادعاء جدهما ولدها فدعوة المسلم أولى  
 وان كان نصيبه أقل لانها باع وعليه ضمان حصته ثم كانه من قيمة الام والعقر وعلى كل واحد

(نصف قيمتها ونصف عقرها)  
 ولو لم يمسها (لا قيمة لها)  
 لانه علق حر الاصل (وان  
 ادعى امها) أو جهل السابق  
 (وقد استقوا) وقت الدعوة  
 لا العلق (في الاوصاف  
 فهو ابنه ما) فلو لم يستقوا  
 قدم من العلق في ملكه  
 ولو نكح وأب ومسلم وحر  
 وذمى وكاتب على ابن وذمى  
 وعبد ومرد ومجوسى



من المدعيين كلا وكذا في المال عند أبي يوسف قال في البصر عن وصايا الثانية فان كان لهذا  
 الولد مال ورثه من أخ له من أمه أو وهب له لا ينصرف فيه أحد الابوين عندهما وعند  
 أبي يوسف ينصرف **أ** (قوله سوية) أي لا على قدر الحصص بل بسوية وان في ثبوته لكل  
 منهما كذا (قوله لعدم تجزئ النسب الخ) قال الزبلي النسب وان كان لا تجزئ لـ  
 يذوق به أحكام تجزئة كالميراث والنفقة والحضانة والتصرف في المال وأحكام غير تجزئة  
 كالنسب وولاية الانكاح فبإيهام تجزئ النسب يثبت بينه ما على التجزئة وما لا يقبلها يثبت في  
 حق كل واحد منهما على الكمال كأنه ليس معه غيره **أ** وقامه في البصر (قوله ارث ابن  
 كامل) لا قرار كل منهما انه ابنه على الكمال نهر (قوله وورثته ارث أب واحد) لان المستحق  
 أحدهما فيقتسم نصيبه لعدم الأولوية نهر وادامات أحدهما كان كل الميراث للباقي منهما  
 ولا يكون نصفه للباقي ونصفه لورثة الميت كذا قالوا ولو لم يزل عليه ان تكون أمه أم ولد للباقي  
 فلا يفتق نهي من ابوت أحدهما حوى عن الحقوية وأجاب السعد أبو السعود بان عدم  
 ثورث ورثة الميت للمانع وهو محرم بأبوة الباقي لثبوته له كذا ولا مانع لفتق الام بونه فظهر  
 الفرق (قوله وكذا الحكم الخ) أي ان قوله وان ادعيه عليه ليس بقيد بل اذا كان الشريك  
 جماعة وادعوه يثبت نسبه منهم عند الامام وعند أبي يوسف يثبت النسب من اثنين فقط وعند  
 محمد من ثلاثة وعند زفر من خمسة (قوله ولو نساء) أي لو تنازع فيه امرأتان قضى به أيضا  
 بينهما عند لا عندهما ولو معهما رجل يقضى بينهما عند ولا رجل فقط عندهما بجز (قوله  
 عتقت بلائقي) أي بلا سعاية ولا ضمان لاسم من عدم تقومها عنده (قوله قات الخ) هو  
 اصحاب البصر وقال انه فيه عليه في المجتبى قات والذي في المجتبى قال استاذنا ظن بعض الناس  
 ان قوله عتقت بالاجماع دليل على أن الاعناق لا تجزأ عنده أي حنفية وقد كشف السرخسي  
 القاضي السدر في غنى الفتاها وشيخ الاسلام بان الاعناق تجزأ عنده لكن العتق لا تجزأ  
 فيسرى الى نصيب شر بكم وانما آخر العتق فيما اذا عتق بعض القن نظر اللسان كتب اصل الى  
 حقه بالضمن أو بالهبة قبل بطلان ملكه ولا كذلك هنا لانه لا يجب للاضمان ولا  
 السعاية عنده فلا فائدة في تأخير العتق فيه فيعتق في الحال **أ** ثم اعلم أن الكلام في تجزئ  
 اعتناق أم الولد وأما نفس الاستيلاء فانه تجزأ عنده كالتدبير كما قدمناه عن البدائع وقوله لا في  
 أم الولد بقيد أن الاعتناق تجزأ في المدبر والمكاتب وقد كرت فيما علقته على البصر ما يدل عليه  
 وأما ما استدله به ط على ذلك فهو وانما يدل على تجزئ التدبير والكتابة لا على تجزئ اعتناق  
 المكاتب والمدبر فافهم (قوله ونخرج الكلامان منهما) أي ما لو تقدم أحدهما فان كان  
 المدعوى فهو كذلك بالاولى وان كان الاعتناق فالظاهر أنه أولى ليكون المعتقد قد اعتق نصيبه  
 فاشترى بكم انما يرات السابعة ومنها الاعتناق وقوله انه ابني اعتناق ويثبت نسبه منه ان جهل  
 نسبه وكانتم سكتوا عن بيان ذلك لظهوره (قوله فالدعوة أولى) ولو لم يدعى كافر كما في كافي  
 الحاكم (قوله لاستنادها للعلق) أي لو في العلق والاعتناق يقتصر على الحال فيكون المعتقد  
 مقتضاه الغير طعن المنع (قوله كدعونه ولد جارية الاجنبي) بجماع عدم ملكه انصرف فيها  
 بخلاف ما لو ادعى ولد جارية ابنه لان الاب يملك غلامه فلا يغيره بدين الابن بل يغيره بدين  
 المكاتب والاجنبي لكن يأتي أنه يغير في الاجنبي نصيبه في الولد والاسلال اذ لو ادعاه من

ثم لا يثبت نسب ولدان بلا  
 دعوة لحرمه الوط كاس  
 (وهي أم ولد) ان حبلت  
 في ملكها لا لولائها  
 حبل لا يثبت نسبه عنده  
 قول اوله ما وادعاه احد هما  
 يضمن نصف قيمة الولد  
 لا المقر (وعلى كل نصف  
 عتقها وقات الا اذا كان  
 نصيب احدهما كافر  
 فياخذ من الزيادة لان  
 المهر بقدر المهر بخلاف  
 البتة ولا رث والولاء فان  
 ذلك لهما

من المدعيين كلا وكذا في المال عند أبي يوسف قال في البصر عن وصايا الثانية فان كان لهذا  
 الولد مال ورثه من أخ له من أمه أو وهب له لا ينصرف فيه أحد الابوين عندهما وعند  
 أبي يوسف ينصرف **أ** (قوله سوية) أي لا على قدر الحصص بل بسوية وان في ثبوته لكل  
 منهما كذا (قوله لعدم تجزئ النسب الخ) قال الزبلي النسب وان كان لا تجزئ لـ  
 يذوق به أحكام تجزئة كالميراث والنفقة والحضانة والتصرف في المال وأحكام غير تجزئة  
 كالنسب وولاية الانكاح فبإيهام تجزئ النسب يثبت بينه ما على التجزئة وما لا يقبلها يثبت في  
 حق كل واحد منهما على الكمال كأنه ليس معه غيره **أ** وقامه في البصر (قوله ارث ابن  
 كامل) لا قرار كل منهما انه ابنه على الكمال نهر (قوله وورثته ارث أب واحد) لان المستحق  
 أحدهما فيقتسم نصيبه لعدم الأولوية نهر وادامات أحدهما كان كل الميراث للباقي منهما  
 ولا يكون نصفه للباقي ونصفه لورثة الميت كذا قالوا ولو لم يزل عليه ان تكون أمه أم ولد للباقي  
 فلا يفتق نهي من ابوت أحدهما حوى عن الحقوية وأجاب السعد أبو السعود بان عدم  
 ثورث ورثة الميت للمانع وهو محرم بأبوة الباقي لثبوته له كذا ولا مانع لفتق الام بونه فظهر  
 الفرق (قوله وكذا الحكم الخ) أي ان قوله وان ادعيه عليه ليس بقيد بل اذا كان الشريك  
 جماعة وادعوه يثبت نسبه منهم عند الامام وعند أبي يوسف يثبت النسب من اثنين فقط وعند  
 محمد من ثلاثة وعند زفر من خمسة (قوله ولو نساء) أي لو تنازع فيه امرأتان قضى به أيضا  
 بينهما عند لا عندهما ولو معهما رجل يقضى بينهما عند ولا رجل فقط عندهما بجز (قوله  
 عتقت بلائقي) أي بلا سعاية ولا ضمان لاسم من عدم تقومها عنده (قوله قات الخ) هو  
 اصحاب البصر وقال انه فيه عليه في المجتبى قات والذي في المجتبى قال استاذنا ظن بعض الناس  
 ان قوله عتقت بالاجماع دليل على أن الاعناق لا تجزأ عنده أي حنفية وقد كشف السرخسي  
 القاضي السدر في غنى الفتاها وشيخ الاسلام بان الاعناق تجزأ عنده لكن العتق لا تجزأ  
 فيسرى الى نصيب شر بكم وانما آخر العتق فيما اذا عتق بعض القن نظر اللسان كتب اصل الى  
 حقه بالضمن أو بالهبة قبل بطلان ملكه ولا كذلك هنا لانه لا يجب للاضمان ولا  
 السعاية عنده فلا فائدة في تأخير العتق فيه فيعتق في الحال **أ** ثم اعلم أن الكلام في تجزئ  
 اعتناق أم الولد وأما نفس الاستيلاء فانه تجزأ عنده كالتدبير كما قدمناه عن البدائع وقوله لا في  
 أم الولد بقيد أن الاعتناق تجزأ في المدبر والمكاتب وقد كرت فيما علقته على البصر ما يدل عليه  
 وأما ما استدله به ط على ذلك فهو وانما يدل على تجزئ التدبير والكتابة لا على تجزئ اعتناق  
 المكاتب والمدبر فافهم (قوله ونخرج الكلامان منهما) أي ما لو تقدم أحدهما فان كان  
 المدعوى فهو كذلك بالاولى وان كان الاعتناق فالظاهر أنه أولى ليكون المعتقد قد اعتق نصيبه  
 فاشترى بكم انما يرات السابعة ومنها الاعتناق وقوله انه ابني اعتناق ويثبت نسبه منه ان جهل  
 نسبه وكانتم سكتوا عن بيان ذلك لظهوره (قوله فالدعوة أولى) ولو لم يدعى كافر كما في كافي  
 الحاكم (قوله لاستنادها للعلق) أي لو في العلق والاعتناق يقتصر على الحال فيكون المعتقد  
 مقتضاه الغير طعن المنع (قوله كدعونه ولد جارية الاجنبي) بجماع عدم ملكه انصرف فيها  
 بخلاف ما لو ادعى ولد جارية ابنه لان الاب يملك غلامه فلا يغيره بدين الابن بل يغيره بدين  
 المكاتب والاجنبي لكن يأتي أنه يغير في الاجنبي نصيبه في الولد والاسلال اذ لو ادعاه من

سوية وان كان أحدهما  
 أكثر نصيبا من الآخر  
 لعدم تجزئ النسب فيكون  
 سوية لعدم الأولوية وبقية  
 الارث والولاء (ورث الابن  
 من كل ارث ابن) كامل  
 (ورثته ارث أب)  
 واحد وكذا الحكم عند  
 الامام لو كثر اولادها  
 وقامه في البصر وفيه لومات  
 أحدهما أو أعتقها عتقت  
 بلائقي قات فالعتق انما  
 تجزأ في القبة لا في أم الولد  
 بل يعتق بعضها يعتق كلها  
 اعتقا فاجتنب فيجحفظ جاريه  
 بين رجلين ولدت فادعاه  
 أحدهما واعتقه الآخر  
 ونخرج الكلامان منهما  
 معا فالدعوة أولى لاستنادها  
 للعلق خاتمة (ادعى ولد  
 أمه مكاتبه وصدة  
 المكاتب لزم النسب)  
 لصادقهما كدعونه ولد  
 جارية الاجنبي



زنا لا يثبت نسب به (قوله أم ولد مكاتبته) أي لو ادعى ولد نفسه مكاتبته لم يشترط تصديقه  
 ونحوه بين البقاء على كتابتها وأخذ عقربا وبين أن نفي زناها وتصير أم ولد كذا في الهداية  
 والدرية نهر (قوله كما ينبغي) أي في كتاب المكاتب ح (قوله ولزم المدعي العقر) لأنه  
 وطئ بغير نكاح ولا ملك عين درر (قوله وقيمة الولد) لأنه في معنى المفرو ورحيت اعتد بالواو  
 أنه كسب كسبه فلم يرض برقه فيكون حرا بالقيمة ثابت النسب منه الآن القيمة هذا تعبير يوم  
 ولد وقيمة ولد المفرو ويوم الخصومة بغير والفرق في الفسخ (قوله لم يجره على نفسه) أي لنزع السيد  
 نفسه عن التصرف في كسب المكاتب بالاعتد أي بعتد الكتابة فاشترط تصديقه الآن  
 لو ملك الولد يوم اعتق عليه نهر (قوله ولدت منه الخ) في كافي الخا كم وإذا وطئ جارية رجل  
 وقال أحملها إلى الولد ولدي وصدة المولى بأنه أحملها له وكذب في الولد لم يثبت نسب الولد منه لأن  
 الإحلال ليس بنكاح ولا ملك عين فان ملكه يوم ما ثبت نسب به منه وان ملك أم ولد له  
 وان صدقه المولى بان الولد منه فهو ابنة حين صدقه وهو عبد لم يولد وكذلك الجواب في جارية  
 الزوجة والابوين أن ادعى أن مولاهما أحملها له وان الولد ولده الا ان الولد يعتق بالقرابة اذا  
 ثبت نسب به اه وظاهر قوله لان الإحلال ليس بنكاح ولا ملك عين فيبدأ المراد به أن يقول  
 أحللت لأم ولد ولعل وجه ثبوت النسب أن هذا القول صار شبهة عقد لان أحملها له لا يكون الا  
 بالنكاح أو ملك العين فكانه قال ملكه بضمها باحد هذين البيتين وذلك وان لم يصح  
 لكنه يصير شبهة مؤثرة في نفي الخدو في ثبوت النسب اذا صدقه السيد أو ملك الولد ما صرح  
 أنه اذا ملكها بعد ما ولدت منه بنكاح فاسد أو وطئ بشبهة تصير أم ولد أي ثبوت النسب  
 بذلك هذا ما ظهر في درر الفتاوى الهندية عن المحيط رجل أحمل جاريته لغيره فوطئها  
 ذلك الغير لاحد عليه اه فهذا يؤيد ما صرح من أن الإحلال قول أحملها له لا يكون ملك ولا  
 نكاح اذ لو كان باحدهما لم يكن له تصرف بغيره فوطئ الخدو وجه ادلاصه في القول بأن من وطئ  
 زوجته أو أمته لاحد عليه فافهم (قوله والا لا) أي وان لم يصدقه فيها جارية ما بان كذبه فيها  
 جميعا أو في الإحلال فقط أو في الولد فقط لم يثبت نسب به لكن الأخيرة مذكورة في المتن والادلى  
 مة هامة منه بالادلى في قبيل الثانية مقصودة بالتنبيه على المخالفات الظاهر كلام الزبلي  
 المذكور ولد فع الخافقة بينهم فافهم (قوله وقول الزبلي الخ) هذا الجواب للمصنف ح (قوله  
 فلا يخفى) أي بين ما في الزبلي وبين ما في الثانية والدرر من أنه لا يثبت النسب الا اذا صدقه  
 في الامر بين جميعا ومثل ما في الزبلي ما قدمناه من عبارة الكافي (قوله أي المولى) أفاد أن  
 إضافة تكذيب للضهير من إضافة المصدر لفاعله والمنعول محذوف أي تكذيب المولى أي  
 (قوله ولو مكاتبه) أي ولو كان مولى الامة مكاتب المدعي أفاد به ثبوت النسب بملك الولد في  
 مسألة المكاتب المارة (قوله ثبت النسب) أي في صورتين صورة ملكها وصورة ملكه  
 أما الثانية فظاهرة وأما الاولى فقد تتبع المصنف فيها الثانية والدرر وانشكها ح بان  
 المكذب لدعواه قبل ان يملكه موجود بخلاف ما اذا ملكه فانه حينئذ ارتفع المانع وزال  
 المنازع اللهم الا أن يكون قوله مملكها أي مع ولدها اه فالتكذيب خلاف ما فهمه  
 الشارح حيث عطف بقوله أم ولد فانه ظاهر في أن المراد ملكها وجدها واصل وجهه أنه

أما ولد مكاتبته فلا يشترط  
 تصديقه بها كما ينبغي  
 (و) لزم المدعي العقر  
 وقيمة الولد يوم ولد (وسقط  
 الحد) عنه (لأنه لم يصر  
 أم ولده) لعدم ملكه (وان  
 كذبه) المكاتب (لم يثبت  
 النسب) لم يجره على نفسه  
 بالعتد (ولدت منه جارية  
 غيره) وقال أحملها إلى مولاه  
 وولد ولدي وصدة المولى  
 في الإحلال وكذب في الولد  
 لم يثبت نسب به فان صدقه  
 فيها جميعا (ثبت والا لا)  
 وقول الزبلي ولو صدقه في  
 الولد يثبت أي مع تصديقه  
 في الإحلال فلا يخفى  
 كما لا يخفى (ولو ملكها) أو  
 ملكه (بعد تكذيبه) أي  
 المولى ولو مكاتبته (يوما) من  
 الدهر (ثبت النسب)  
 وتصير أم ولده

اذا ملكها أو صادت أم ولده يصحكم اقراره لزم ثبوت نسب الولد منه لان أمومية الولد فرع ثبوت  
 نسب الولد فيثبت نسب به من المدعي ضرورة مع بقائه على ملك المولى حتى اذا ملكه المدعي  
 عتق عليه وهذا اذا كان المراد بقوله بعد تكذيبه أي في الإحلال والولد أما اذا كان المراد  
 تكذيبه في الولد فقط مع تصديقه في الإحلال فالامر أظهر لتصديقه ما على ان وطئها كان  
 حلالا لانه أمل (قوله اذا ملكها) قيد به ليقيد أن قوله وتصير أم ولد راجع للصورة الاولى  
 فقط ولولا ذلك لتوهم أنه راجع للصورتين كما رجح اليه ما قوله ثبت النسب وهو غير صحيح لانه اذا  
 ملك الولد ولم يملكها الا تصير أم ولده مالم يملكها ولا يلزم من ملك الولد وثبوت نسب به ان تكون  
 أمه أم ولد قبل أن يملكها كما لا يخفى فعلم أن هذا القيد لا يصدق فافهم (قوله ولا نسب) أي  
 لتعصنه زنا كما علوا به في كتاب الحدود (قوله الآن يصدقه فيها) مخالف لاطلاقهم في كتاب  
 الحدود عدم ثبوت النسب وان ادعاه ونحوه عليهم بتمسكه زنا يدل عليه فلا محل لهذا الاستثناء  
 هنا ولم نجد اه يره ثم محله في المسئلة السابقة وخصه في ما يعود إلى الإحلال والولد (قوله عتق  
 عليه) أي ولم يثبت نسب كافي الكافي فعلمه العتق هنا الجزئية لا النسب كما ياتي اسكن توقف  
 عتقه على ملكه خاص بما اذا كانت الجارية لا مملوكة بخلاف أمه أو أمه لما في القيمة وطئ  
 جارية بغيره فولدت منه سوا مدعي شبهة أو لا لم يجز بيع الولد لانه ولد له فعتق عليه وان لم  
 يثبت النسب اه أي يعتق على الأب الجزئية (قوله لعدم ثبوت النسب) لان أمومية الولد  
 فرع ثبوت النسب كما قدمناه قال في الكافي وقوله ظنتم ان محله لم يكن شبهة في ذلك اه أي  
 في ثبوت النسب وانما هو شبهة في سقوط الحد بخلاف ما صرح من دعوى الإحلال فانما شبهة  
 فيها ما كسر والحاصل أن الوطئ في دعوى الإحلال وطئ شبهة وبه يثبت النسب فنثبت  
 أمومية الولد بخلاف الوطئ مع ظن الحمل فانه زنا محض وان سقط فيه الحد وإذا كان ظن الحمل  
 غير معتبر في ثبوت النسب ونحوه بعض الفعل معه زنا لا يثبت أمومية الولد اذا ملك الام وان كان  
 أقر بالولد لان الزنا لا يثبت فيه النسب وأمومية الولد فرع ثبوته وفي الفسخ عن الإيضاح أمة  
 جات بولد فادعاه أجنبي لا يثبت نسب به صدقه المولى أو كذبه فان ملكه المدعي عتق ولا تصير أمه  
 أم ولد اه أي لان عتقه للجزئية لا لثبوت النسب ولذا قال عتق ولم يقل ثبت نسب به وبه زنا  
 سقط ما ورد على تعليل الشارح أنه لما ادعى الولد نقد أقره بالنسب ولا منه بأمومية الولد فاذا  
 ملك الام زال المانع وهو كون ملك الغير فينفي أن تصير أم ولد وان لم يثبت نسب الولد اه  
 لانه اذا لم يثبت النسب لا تصير أم ولد فافهم فان قلت قد تصير أم ولد مع عدم ثبوت النسب  
 فيما لو زوج أمته من عبده ثم ولدت فادعاه قات اغاصرت أم ولد للمولى لاقراره بان الولد عتق  
 منه قبل التزوج بوطئ محلال لكن لم يثبت منه لوجود الفرائض الصحيح فقد تعلق به حق الغير  
 وهو الزوج ولولا ان ثبت من المولى فلم يثبت منه ههنا ما عارض والزنا لا يثبت منه الولد على كل  
 حال هذا ما ظهر في (قوله لكنه نقل) أي المصنف وقوله ثبت النسب أي تصير أم ولد ضرورة  
 ثبوت النسب مع زوال المانع وهو ملك الغير فيمنافي قوله لا تصير أم ولد لعدم ثبوت نسب به  
 والجواب أن ما نقله المصنف عن الدرر والخاتمة ليس في هذه المسئلة وهي قوله ظننت حملها إلى  
 بل في مسئلة دعوى الإحلال ونقل ح عبارته ما تقدمناه وادعاهات الفرق بين المسئلتين وأن

اذا ملكها ابقاه اقراره  
 (ولو) تصير أم ولد جارية احد  
 أبويه أو جده (أو امرأته  
 وقال ظننت حملها إلى فلا  
 حد) لاشبهة (ولا نسب) الا  
 أن يصدقه فيها (وان ملكه  
 بوطئ عليه) وان ملكه  
 أمته لا تصير أم ولد لعدم  
 ثبوت النسب كذا ذكره  
 المصنف فيما لا يلبس اليك  
 نقل هنا وفي نكاح الرقيق  
 عن الدرر والخاتمة أنه لو  
 ملكها بعد تكذيبه بوطئ  
 ثبت النسب لبقائه الاقرار  
 فتدبر



ظن الحل شبهة في سقوط الحد الذي ثبت النسب بخلاف دعوى الإلحاح فانها شبهة فيها  
 فالاستدراك في غير محله فانهم (قوله) نعم في الثانية الخ) يعني أن هذا الإشكال فيه لأن الزنا  
 لا يثبت فيه النسب فلا تصير أم ولد وان ملكها اليك قد علمت أن الوطء في شبهة ظن الحل  
 زنا أيضا (قوله) لم تصير أم ولد) أي فله يبعها ط (قوله) وان لم يولد لعق) لأنه جزؤه حقيقة  
 (قوله) ولو أخيه لا يبعها) والفرق أن الأخ ينسب إلى أخيه بواسطة الأب ونسبة الأب  
 منقطعة فلا تثبت الأخوة أما النسبة إلى الأم فلا تنقطع فتكون الأخوة ثابتة من جهتها  
 فيعتق بالملك كافي شروح الهداية ولذا لو مات يرثه أخوه لأمه دون أخيه لا يبعها (قوله) يملكها  
 أطفاله) فائدة ذلك وان خرجت من ملكه أنه يخاف أن إذا ولدت منه قد يتردد عليه وتكدر  
 عيشه فإذا علمت أن له يبعها كلما أراد انقادت له وإذا باعها يتفق عليها على طه لا عما كان  
 يتفق عليه من ماله وله أيضا اتفاقه على نفسه عند الاحتياج إليه فظهر أن يبيعها أطفاله  
 ينفذ بلا ضرر بلحقه فانهم (قوله) ثم يتردوها) أي يزوجها لنفسه وإذا ولدت منه ولدا يعتق  
 على الطفل لكونه ملك أمه (قوله) ولا فتن الثابت) لأنه عند عدم الشاهد يقرر بالعق في  
 المرض وهو من الثابت كما قدمناه (قوله) وما في يده المولى) لأنه كان ملكا له قبل أن يعتق بموته  
 (قوله) إلا إذا أوصى لها به) لأنما يعتق بموته فيكون وصية لحره بخلاف القن إذا أوصى له بشئ  
 من ماله فلا يبيع إلا إذا أوصى له بثلاث ماله أو برقبته فانه يبيع كما مر في باب التبرير (قوله) أن  
 يترك لها الخ) ظاهر الابطال لأن ما تحقق ذلك لانه يشمل ما إذا كان في الورثة صغار ولو كان  
 ذلك على وجه التبرع لم يصح تأمل وقد مر تفسير الملققة والمقنعة في المتعة من باب  
 المهر (قوله) ولأنه لا يبرأ من أي من الثياب وغيرها يجبر عن المجتبى ثم حل المدبرة كذلك لم أره  
 ولينظر وجه الفرق بينه وبين أم الولد في الثانية رجل اعتق عبده وله مال فماله للمولاه لا لثوبا  
 يورث العبد أي ثوب شاه المولى (قوله) نقل ط في هذا الباب عن فاضلان سئل أبو بكر  
 عن رجل مات وترك أم ولد هل يجب لها النفقة في ماله قال إن كان لها منه ولد فلها النفقة والا  
 فلا نفقة لها اه قلت المراد أنها تنجب نفسها ثم اعلى ولدها ولو صغيرا كما قدمنا التصريح به في  
 باب النفقة عن الذخيرة أي فتنتق من مال ولدها الذي ورثه لأم أصل مال الميت لانه صار  
 مال الورثة وهي أجنبية عنهم فانهم والله سبحانه وتعالى أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الإيمان)

(قوله) مناسبتة الخ) قال في الفتح اشترط كل من العين والعناق والطلاق والنكاح في أن  
 الهزل والاكراه لا يؤثر فيه إلا أنه قد تم النكاح لانه أقرب إلى العبادات كما تقدم والطلاق رفعة  
 به من جهة فإلا يؤاياه وجه واختص العناق عن العين بزيادة مناسبتة به بالطلاق من جهة  
 مشاورته إياه في تمامه مناه الذي هو الابطال وفي لازمه الشرع الذي هو السراية فقدمه  
 على العين (قوله) في الابطال) فان الطلاق اسقاط في النكاح والعناق اسقاط قبل الدرق  
 ط (قوله) والسراية) فإذا طلق نصفها مري إلى الكل وكذا اعتق أي عندهما لقولها بعد  
 تجزیه أما عنده فهو منجز ط (قوله) لغة القوة) قال في التمر واليمين لغة لفظ مث ترك بين  
 الجارحة والقوة والقسم الآن قوله م كافي المغرب وغيره يرمي الحلف بينة إلا أن الحالف

نعم في الثانية زنى بامسة  
 قد ولدت فملكها لم تصير أم  
 ولده وان ملك الولد عتق وفي  
 الاشياء لو ملك أخيه لأمه  
 من الزنا عتق ولو أخيه  
 لا يبعه لا (فروع) اه أراد  
 وطه أمته ولا تصير أم ولده  
 بما ملكها أطفاله ثم يزوجها  
 اه أقر بامه ويبتاع في مرضه  
 ان هناك ولد أو حبل تعتق  
 من الكل والافن الثالث  
 وما في يده لا مولى الا اذا  
 أوصى لها به نعم في المجتبى  
 انهم من محمد أن يترك لها  
 ملققة وفي غير مقنعة ولا  
 نقي للامدبر والله سبحانه  
 وتعالى أعلم

(كتاب الإيمان)  
 مناسبتة عدم تأثير الهزل  
 والاكراه وقد علم العناق  
 ما شارحه للطلاق في  
 الاسقاط والسراية (اليمين)  
 لغة القوة وشرعا (عبارة  
 من عقد قوي به عزم الحالف

يتقوى بالقسم أو أنهم كانوا يماسكون بايمانهم عند القسم فيسقط كافي الفتح أن لفظ اليمين  
 منقول اه أقول هو منقول من أصل اللغة إلى عرفها فلا يثنى كونه في اللغة مشتركا بين  
 اللاتين وإنما اقتصر الشارح على القوة لظهور المناسبة بينه وبين المعنى الاصطلاحي  
 المذكور في المتن ح قلت أولام الأصل فقد قال في الفتح في باب التعليق ان اليمين في الأصل  
 القوة وحيت أحدى اليمينين باليمين لزيادة قوتها على الأخرى وسمى الحالف بالله تعالى عينا  
 لإفادته القوة على الحلف ما به من الفعل والترك ولا شك أن تعليق المكرم لنفسه على أمر  
 بقيه مدونة الامتناع عن ذلك الأمر وتعليق المحبوب لها على ذلك يفيد الحل عليه فكان عينا  
 اه فقد أفاد أن أصل المادتين في القوة ثم استعملت في اللغة ما أنخرل وجود المعنى الأصلي  
 فيها كلفظ الكافر من الكفر وهو السخر فطلق على الكافر بالله تعالى وكافر الله عنه وعلى  
 الليل وعلى القلاج وهكذا في كثير من الالفاظ اللغوية التي نطق على أشياء ترجع إلى أصل  
 واحد كما فيصح أن يطلق عليها لفظ الاشتراك نظر إلى اتحاد المادتين مع اختلاف المعاني وأن  
 يطلق عليها لفظ المنقول نظر إلى المعنى الأصلي الذي ترجع إليه والقول بان المنقول يجر فيه  
 المعنى الأصلي وهذا ليس منه غيرة قبول فان اليمين إذا أطلق على الحالف لا يراد به القوة لغة  
 ولهذا قال في الفتح هذا به مذكوره انه منقول وهو لغة بوجه أولى انشائه صريحة  
 الجزين يؤكدهم بوجه آخر به فاحترز باري عن التوكيد اللفظي بالجملة نحو وزيد قائم زيد  
 قائم فان الموقد فيه هو الثانية لا الأولى عكس اليمين وبان الثانية عن التعليق فانه ليس عينا  
 حقيقة لغة الخ وقوله يؤكدهم الخ إشارة إلى وجود المعنى الأصلي وهو القوة لا على أنه هو  
 المراد وكذا إذا أطلق على الجارحة لا يراد به نفس القوة بل اليد المقابلة لليسا وهي ذات  
 والقوة عرض فقد جبر فيه المعنى الأصلي وإن لوحظ اعتباره في المنقول إليه وبهذا ظهر أن  
 المناسب بيان معنى اليمين اللغوي المزاوية الحالف ليقابل به المعنى الشرعي وأما تفسيره بالمعنى  
 الأصلي فغير مرضي فانهم (قوله) على الفعل أو الترك متعلق بالعزم أو بقوى ط (قوله) فانه  
 عين شرعا) لانه يتقوى به عزم الحالف على الفعل في مثل أن أدخل الدار فزوجته طاق وعلى  
 الترك في مثل أن دخلت الدار قال في البصر وظاهر ما في البدائع أن التعليق عين في اللغة أيضا  
 قال لان محمدا أطلق عليه عينا وقوله حجة في اللغة (قوله) مذكورة في الاشياء) عبارته حالف  
 لا يحلف حنت بالتهليل في مسائل أن يعاقب بالفعال القلوب أو يعاقب بمجي الشهر في ذوات  
 الأشهر أو بالتعليق أو يقول أن أدبت إلى كذا فانت حر وان هجرت فانت رقيق أو ان حضرت  
 حيضة أو عشرين حيضة أو بطولع الشمس كافي الجامع اه قلت وأعمال البحث في هذه  
 الخمسة لانهم لم يمتنعوا للتعليق أما الأولى كانت طالق ان أردت أو أحببت فلان هذا يستعمل  
 في التملك ولذا يقتصر على المجلس وأما الثانية كانت طالق إذا جازع رأس الشهر وإذا أهل  
 الهلال والمرأة من ذوات الأشهر دون الحيض فلا تستعمل في بيان وقت السنة لان رأس  
 الشهر في حقه وقت وقوع الطلاق الذي لا في التعليق وأما الثالثة كانت طالق ان طلقك  
 فلا يستعمل الحكاية عن الواقع وهو كونه مال كالتعليق فاقلم يتبع للتعليق وأما الرابعة  
 كقوله ان أدبت إلى أفافات حر وان هجرت فانت رقيق فلا تستعمل ككتابة وأما الخامسة

على الفصل أو الترتيب  
 قد دخل التعليق فانه يبين  
 شرعا الافي خمس مذكورة  
 في الاشياء

مطلب  
 حلف لا يحلف حنت  
 بالتهليل في مسائل







أن أم الكتاب متساوت اه وكذا قال المقدسي أي مقـ مدة أعظم من هذه حرمة أمم الله تعالى (قوله على كاذب) أي على كلام كاذب أي مكذوب وفي نسخة على كذب (قوله هذا) حال من فاعل حلف أي عامدا ومجيء الحال مصدر كاذب كذا في معاني (قوله ولو غيره فعل أو ترك) كان الأولى ذكره قبيل قوله وواقعه أنه بكر فانه من الالهة فانه في معنى (قوله ولو غيره فعل أو ترك) كان قوله في ماض (قوله الآن) فبديه لما تفرقه قريبا (قوله في ماض) متعلق بحذف صفة أو موصوف كاذب أي على كلام كاذب واقع مدلوله في ماض ولا يصح تعلقه بقوله حلف إذ ليس المراد أن حلفه وقع في الماضي كالأجنبي فافهم (قوله وتقيدهم بالفعل والماضي الخ) رد على صدر الشريعة حيث جعل التقييد للاحتراز أن واقعه أنه حلف من الحلف على الفعل بتقدير كان أو يكون وجهه من الحال من الماضي لأن الكلام يحصل أولا في النفس فبغير عنه باللسان قالوا أخبار المعلق بزمان الحال إذا حصل في النفس فبغير عنه باللسان انفعه العين وصار الحال ماضيا بالنسبة إلى زمان انعقاد العين فإذا قال كذبت لا بد من الكتابة قبل ابتداء التكلم فيكون الحلف عليه - الفاعل الماضي وأشار إلى وجهه الرديف لأن فانه لا يمكن أن يقدومه كان ليصير فعلا ولا يمكن أن يكون من الماضي انافاته لفظ الآن على أن الحال انما يغير عنه بصيغة المضارع المستعملة في الحال أو في الاستقبال ولا يغير عنه بصيغة الماضي أصلا ثم قد يراد تقرير الماضي من الحال فيؤتى بصيغة الماضي مقرونة بقـ قدوم قد قام زيد إذا أردت أن قيامه قريب من زمن التكلم فإذا قال واقعه لا يصح أن يراد به الحال أصلا بخلاف أقوم فانه يراد به الحال أو الألا - تقبل كما هو مقرر في محله حيث لم يصح أن يكون فعلا ولا ماضيا معين أن يكون تقيدهم بالفعل وبالماضي في قوامهم هو حلفه على فعل ماض الخ اتفاقا أي لا للاحتراز عن غيره أو أكثر أي لكونه هو الأكثر (قوله ويأتيهم) أي انما عليها كما في الحارثي القدسي والاثم في اللغة الذنب وقد تسمى النمر انما وفي الاصطلاح عند أهل السنة استحقاق العقوبة وعند المعتزلة لزوم العقوبة بناء على جواز العفو وعدمه كما أشار إليه الأكل في تقريره بجزر (قوله فتلزمه التوبة) ألا كفارة في الغموس يرتفع بها الاثم فتعين التوبة للتخلص منه (قوله الا في ثلاث الخ) استثنائه منقطع لان الكلام في العين باقية تعالى وهذا في غيره ولذا قال في الاختيار وروى ابن رستم عن محمد لا يكون اللغو الا في العين بالله تعالى وذلك أن في حلفه بالله تعالى على أمر يظنه كما قال وايمس كذلك انما الحلف عليه وبقوله والله فلا يلزمه شيء وفي العين بغيره تعالى بفعل الحلف عليه وبقوله امر أنه طالق وعبد مكر وعلمه حج فبيلزمه اه ملخصا (قوله فمع الطلاق) أي والعتاق ويلزمه الذكر كما علمت (قوله يظنه) أي يظن نفسه (قوله فالتقار الخ) أقول هناك فارق آخر وهو أن الغموس تكون في الأزمنة الثلاثة على ما سبق في الغول لا يكون في الاستقبال ح (قوله وأما في المـ) تقبل فالتوبة قد لا يخفى أن كلامه في الحلف كاذبا يظنه صادقا وهذا في المستقبل لا يكون الا بعينه من مدة قد لا يراد أن الغموس يكون في المستقبل أيضا لان الغموس لا يدينه من تعدد الكذب وائمس الكلام فيه فافهم (قوله ونحوه الشافعي الخ) اعلم أن تفسير اللغو بما ذكره المصنف هو المذكور في المتن والهداية وشروطها وبقوله الزبلي أنه روى عن أبي حنيفة كقول الشافعي وفي

فعل كاذب هذا ولو غيره فعل أو ترك كواقعه أنه حلف الآن في ماض (كواقعه ما علمت) كذا (عالمنا فعله أو) حال (كواقعه ما علم على ألف عالما) بخلافه وواقعه أنه بكر عالما بأنه غيره) وتقيدهم بالفعل والماضي أو أكثرى (ويأتيهم) فتلزمه التوبة (و) تأتيها (أفوه) لا مؤاخذه فتح بالافي ثلاث طلاق وعنفون ذرا شبا فيقع الطلاق على غالب الظن إذا تبين خلافه وقد اشتهر عن الثمانية خلافه (أن حلف كذا يظنه صادقا) في ماض أو حال فالنارقي بين الغموس والغفوة من الكذب وأما في المستقبل فالتوبة قد لا يلزمه الشافعي بما جرى على اللسان بلا قصد مثل لا واقعه وبلى واقعه

بهم طلب  
في معنى الاثم

الاختبار أنه حكمه محمد بن أبي حنيفة وكذا نقل في البدائع الأول عن أصحابنا ثم قال وما ذكر محمد بن علي أثر حكايته عن أبي حنيفة أن اللغو ما يجري بين الناس من قولهم لا والله وبلى والله فذلك محمول عندنا على الماضي أو الحال وعندنا ذلك لغو في جميع حاصل الخلاف بيننا وبين الشافعي في عين لا يقدحها الخلاف في المستقبل فبغيره نال يست بلغو وفيه الكفارة وعندنا هي لغو ولا كفارة فيها اه فقولنا ذلك محمول عندنا على آخر كلامه خبر قوله وما ذكر محمد بن علي فهو مبق على تلك الرواية المحكية عن أبي حنيفة أراد به بيان الفرق بينهما وبين قول الشافعي وذلك أن المستقبل قبل يكون لغو عندنا وقد فهم صاحب البحر من كلام البدائع حيث عبر بقوله عندنا وقوله في جميع حاصل الخلاف بيننا وبين الشافعي الخ أن مذهبنا في العين اللغو أنما التي لا يقدحها الخلاف في الماضي أو الحال كما يقوله الشافعي الا في المستقبل قلت وهذا وإن كان يوجهه آخر كلام البدائع لكن أقوله صريح بخلافه حيث عزانا في المتن إلى أصحابنا ثم نقل ما حكمه محمد بن أبي حنيفة فـ لم أن قوله عندنا الخ بناء على هذه الرواية كما قلنا وبين المذهب وهذه الرواية مناقاة فان حلفه على أمر يظنه كما قال لا يكون الا عن قصد فيغني تفسير اللغو بالتي لا يقدحها ثم ادعى في البحر أن المقصود إذا كانت لغو فالحال لا يقدحها كذلك بالاولى فيكون تفسيرنا للغو أعم من تفسير الشافعي ولا يخفى أن هذا خروج عن الحادة وعن ظاهر كلامهم ولا بد من نقل صريح والذي دعاه إلى هذا التكلف نظره إلى ظاهر عبارة البدائع الأخيرة وقد عرفت تأويلها وكان الشارح نظر إلى كلام البحر من أن مذهبنا أعم من مذهب الشافعي فلذا قال ونحوه الشافعي فافهم ثم قد يقال إذا لم تكن هذه لغو يلزم أن تكون قسمه خارجا عن الأقسام الثلاثة فالحسن أن يقال ان اللغو عندنا قد كان الأول ما ذكر في المتن والشافعي ماض هذه الرواية فتكون هذه الرواية بيانا للقسم الذي سكت عنه أصحاب المتن ويأتي قريبا عن الفتح النص صريح بعدم المؤاخذه في اللغو على التفسير من فهذا مؤيد لهذا التوفيق وواقعه سبحانه أعلم (قوله ولولات) أي ولولات زمان أت أي مستقبل فانه لغو عند الشافعي لا عندنا حتى على الرواية المحكية عن أبي حنيفة (قوله فلذا قال الخ) أي للاختلاف في اللغو قال ويرجى عفووه وهذا جواب عن الاعتراض على تعليق محمدا لغو بال جاء بان قوله تعالى لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم مقطوع به فاجاب في الهداية بأنه علقه بالرجاء للاختلاف في تفسير اللغو واعترضه في الفتح بان الأصح أن اللغو بالتفسير من ممتنع على عدم المؤاخذه به في الآخرة وكذا في الدنيا بالكفارة قال فالوجه ما قيل أنه لم يرد به التعليق بل التبرك باسمه تعالى والتأديب كقوله عليه السلام لا هل المقابر وأنا ان شاء الله بكم لا حقون وأجاب في التبرك أنه استلحق في المؤاخذه المنة فيسببه هل هي المعاقبة في الآخرة أو الكفارة قال ولا شك أن تفسير اللغو على رأينا ليس أمرا مقطوعا به إذا الشافعي قائل بأنه من المنعقدة فلا جرم علقه بالرجاء وهذا معني دقيق ولم أر من عرج عليه اه قلت انما لم يعرج أحده عليه لما علمت من الاتفاق على عدم المؤاخذه به في الآخرة وكذا في الدنيا بالكفارة فافهم (قوله وكالغوا الخ) حاصله أن حلفه على ماض صادقا مع أنه لم يدخل في الأقسام الثلاثة فيكون قسمه خارجا وهو مبطل لحصرهم العين في الثلاثة وأجاب صدر الشريعة بأنهم

ولولات فلذا قال (ويرجى عفووه) أو نواضعا وتأديبا وكالغوا حلفه على ماض صادقا







فيمتدح الى التوبة وهذا كله ان كان ما ذكره منقولا ولم أره ثم ذكرنا ذلك في حذف حرف  
 القسم في الثانية لو قال الله لا فعل كذا وسكن الهاء أو نصبه الا يكون يمتدح لان عدم حرف  
 القسم الا ان يجر به ما بالكسر لان الكسر يقتضي سبق الخافض وهو حرف القسم وقيل  
 يكون يمتدحون الكسر اهـ ومثله في البحر عن الظهيرية وفي الجوهرية وان نصبه اختلوا  
 فيه والصحيح يكون يمتدح اهـ قلت ومثله تسكين الهاء على ما حقه في الفتح من عدم اعتبار  
 الاعراب كما نذكره عند الكلام على حروف القسم (قوله أو حذفها) قال في المجتبى ولو قال  
 والله بغير هاء كعادة الشارقيين قلت فعلى هذا لا يمتدح الا انزال الهاء بغير هاء يمين أيضا اهـ  
 وهكذا نقله عنه في البحر ولعل أحد الموضعين بغير هاء بالواو لا بالهمزة أي بغير الالف التي هي  
 الحرف الهاء في تأمل ثم رأيت كذلك في الوهبانية وقال ابن الشحنة في شرحه المراد بالهاء  
 الالف بين الهاء واللام فإذا حذفها الحالف أو الذابح أو الداخل في الصلاة قيل لا يضر لانه  
 مع حذفها في لغة العرب وقيل يضر (قوله وكذا واسم الله) في البحر عن الفتح قال باسم الله  
 لا فعلن المتعارفين يمتدحون المتعارفين وعلى هذا بالواو الا أن نصارى ديارنا تعارفوه فيقولون  
 واسم الله اهـ أي فيكون يمتدحون تعارفه مثلهم لاهم لما مر من أن شرطه الاسم (قوله  
 ووجه في البحر) حيث قال والظاهر أن باسم الله يمين كما جزم به في البدائع مع لادان الاسم  
 والمسمى واحد عند أهل السنة والجماعة فكان الحالف بالاسم حالف بالذات كانه قال بالله  
 اهـ والعرف لا اعتبار به في الاسماء اهـ ومقتضاها أن واسم الله كذلك فلا يمتدح به  
 النصارى (قوله بكسر اللام الخ) أي بدون مدد والظاهر أن مثله بالاولى المدد على صورة الامالة  
 وكذا فتح اللام بدون مدد لان ذلك كانه يمتدح به كثير من البلاد فهو اقبح من أن يكلم به من  
 كان ذلك لغته فالظاهر أنه لا يشترط فيه قصد اليمين تأمل (قوله ولو مشتركا الخ) وقيل كل  
 اسم لا يسمي به غيره تعالى كالله والرحمن فهو يمين وما يسمى به غيره كالعليم والعاليم فان أراد  
 اليمين كان يميناً والا لا ووجهه بهضهم بانه حيث كان مستعملاً لغيره تعالى أيضاً لم يمتدح به من ارادة  
 أحدهما لا بالنسبة وهذه الزيادة بان دلالة القسم معينة لا ارادة اليمين اذا القسم بغيره تعالى لا يجوز  
 نعم اذا نوى غيره صدق لانه نوى محقق كلامه وأنت خير بان هذا مناف لما قدمه من أن العامة  
 يجوزون الحالف بغير الله تعالى نهر أقول هذا غفلة عن قصر يرحل النزاع فان الذي جوزه  
 العامة ما كان تعليق الجزاء بالشرط لاما كان فيه حرف القسم كما قدمناه والحاصل كافي في البحر  
 أن الحالف بالله تعالى لا يتوقف على التسمية ولا على العرف على الظاهر من مذهب أصحابنا وهو  
 الصحيح قال وبه اندفع ما في الوهبانية من أنه لو قال والرحمن لا فعل ان أراد به السورة  
 لا يكون يميناً لانه يسمي كانه قال والقرآن وان أراد به الله تعالى يكون يميناً اهـ لان هذا  
 التفصيل في الرحمن قول بشر المربى (قوله والطالب الغالب) فهو يمين وهو متعارف  
 أهل بغداد كذا في الذخيرة والولوالجية وقد كثر في الفتح أنه يلزم اما اعتبار العرف فيما لم يسمع  
 من الاسماء فان الطالب لم يسمع بخصوصه بل الغالب في قوله تعالى والله غالب على أمره واما  
 كونه بناء على القول المفصل في الاسماء اهـ أي من أنه نعت بغير النسبة والعرف في الاسم  
 المشترك كما مر وأجاب في البحر بأن المراد انه بعدما حكم بكونه يميناً أن خبر بان أهل بغداد

أو حذفها كما يستعمله  
 الاثران وكذا واسم الله  
 كلف النصارى وكذا باسم  
 الله لا فعل كذا عند محمد  
 ووجه في البحر بخلاف به  
 بكسر اللام الا اذا كسر  
 الهاء وقصد اليمين (وباسم  
 من أجماعه) ولو شتر كما  
 تعارف الحالف به أولاً  
 على المذهب كالرحمن  
 والرحيم والحليم والعاليم  
 ومالك يوم الدين والطالب  
 الغالب (والحق) معصفاً  
 لا منكر

تعارفوا

تعارفوا الحالف بها اهـ قلت ينافيه قوله في مختارات النوازل فهو يمين لتعارف أهل بغداد  
 حيث جعل التعارف علة كونه يميناً فلا يحبس عما قاله في الفتح وأيضاً عدم ثبوت كون  
 الطالب من أجماعه تعالى لا بد له من قرينة تميز كون المراد به اسم الله تعالى وهي العرف  
 مع اقترانه بالغالب المسموع اطلاقاً عليه تعالى وهو وان كان مسموعاً لكنه لم يجعل مقسماً  
 به أصلاً بل جعل صفة له فلا يكون مقسماً به كافي الاول الذي ليس قبله شيء فانه لا يسمي  
 بالاول بدون هذه الصفة ومثله الآخر الذي ليس به شيء فافهم وما وقع في البحر من عطف  
 الغالب بالواو فهو بخلاف الموجود في الولوالجية والذخيرة وغيرهما (قوله كما ينبغي) أي بعد  
 ورقة وسبب تفسيره ويانه (قوله وفي المجتبى الخ) المراد به الاسماء المشتركة كافي في البحر  
 وقد مر أن نفع الزيادة يلا بأنه نوى محقق كلامه وظاهره انه يصدق قضاء وعبرة  
 المجتبى واليمين بغير الله تعالى اذا قصد به غير الله تعالى لم يكن حالفاً بالله لكن في البحر عن  
 البدائع فلا يكون يميناً لانه نوى محقق كلامه فيه صدق في أمر يمينه وبين ربه تعالى اهـ ولا  
 يصدق قضاء لانه خلاف الظاهر كما مر (تفسيه) ما عترض به من بعض القضاة التمييز بالقضاء  
 والديانة بما في البحر عند قوله ولو زاد فوبان الخ من أن الفرق بين الديانة والقضاء انما يظهر في  
 الإطلاق والعتاق لافي الحلف بالله تعالى لان الكفارة حقه تعالى ليس للعباد فيه مدخل حتى  
 يرفع الحالف الى القاضي اهـ قلت قد يظهر فيما اذا عاق طلاقاً أو عتقاً على حقه ثم حلف  
 بذلك فافهم (قوله أو بصفة الخ) المراد به اسم المعنى الذي لا يتضمن ذاتاً ولا يحمل عليه اسم وهو  
 كالعزة والكبرياء والعظمة بخلاف نحو العظيم وتقيـد يكون الحالف يميناً متعارفاً سواء  
 كانت صفة ذات أو فعل وهو قوله مشايخ ما وراء النهر ومشايخ العراق تفصيل آخر وهو أن  
 الحلف بصفات الذات يمين لا بصفات الفعل وظاهره أنه لا اعتبار عندهم للعرف وعدمه فتح  
 منصوصاً ومثله في الشريعة لاية عن البرهان بزيادة التصريح بان الاول هو الاصح وقال الزياتي  
 والصحيح الاول لان صفات الله تعالى كلها صفات الذات وكلها قدسية والايان مبنية على  
 العرف ما يتعارف الناس لحالف به يكون يميناً أو لا فلا اهـ ومعنى قوله كلها صفات الذات  
 أن الذات الكريمة موصوفة بما فيها من الصفات سواء كانت مما يسمي صفة ذات أو صفة فعل  
 فيكون الحالف بها حالف بالذات وليس مراده نفي صفة الفعل تأمل ثم رأيت المصنف استشكله  
 وأجاب بان مراده أن صفات الفعل ترجع في الحقيقة الى القدرة عند الاشاعة والقدرة صفة  
 ذات اهـ وما قلناه أولى تأمل (قوله صفة ذات) مع قوله بعده أو صفة فعل بدل فصل من  
 جعل وقوله لا يوصف بصددها الخ بيان للفرق بينهما كافي الزياتي وغيره (قوله كعزة الله) قال  
 القهستاني أي غلبته من عدمه أو عدم التنظيم من حذوب أو عدم الخط من منزلته من  
 عدم وقوله بـ لانه أي كونه كامل الصفات وقوله وكبريائه أي كونه كامل الذات اهـ  
 (قوله ومالكونه وجبروته) بوزن فعلوت وزيادة الهاء في جبروت خطأ فاحش وفي شرح  
 الشفاء للشهاب المملوك صفة مبالغة من الملك كالرحوت من الرحمة وقد يخص بما يقابل عالم  
 الشهادة ويسمى عالم الامر كما أن مقابل يسمى عالم الشهادة وعالم الملك اهـ وفي شرح المواهب  
 قال الراغب أصل الجبر اصلاح الشيء بضرب من القهر وقد يقال في الاصلاح المجرى كقول

كما ينبغي وفي المجتبى لو نوى  
 بغير الله غير اليمينين (أو  
 بصفة) بخلاف ما عرفنا  
 (من صفة تعالى) صفة  
 ذات لا يوصف بصددها  
 (كعزة الله وجلاله  
 وكبريائه) وما يكون  
 وجبروته







فعل كذا هو نصراني ان فعل كذا فهو عينا (قوله في الاصح) راجع لاه مستثنى اي اذا  
 ذكر الواو بين الامين فالاصح انهم ما عينا ان سواء كان الثاني لا يصلح ثم الاول او يصلح وهو  
 ظاهر الرواية وفي رواية عين واحدة كافي الذخيرة قلت لكن يستثنى ما في الفتح حيث قال ولو  
 قال على عهد الله وامانتهم وميناهم ولا يثبت فيه فهو عين عندنا ومالك من مالك يجب  
 عليه بكل لفظ كفارة لان كل لفظ عين يثبت فيه وهو قياس مذهبنا اذا كررت الواو كافي والله  
 والرحمن والرحيم الا في رواية الحسن (قوله وانفقوا الخ) يعني ان الخلاف المذكور اذا  
 دخلت الواو على الاسم الثاني وكانت واحدة فلو تكررت الواو مثل والله والرحمن فهو ما  
 عينا انما قالان احداهما لا عطف والاخرى لا قسم كافي البحر وما اذا لم تدخل على الاسم الثاني  
 واو او لا كقولك والله وكقولك والله الرحمن فهو عين واحدة اتفاقا كافي الذخيرة وهذا  
 هو المراد بقوله وبلا عطف واحدة (قوله قال الرازي) هو على ما في الدين الرازي له كتب  
 منها خلاصة الدلائل في شرح القدروري سكن دمشق وتوفي بمائة احدى وتسعين وخمسمائة  
 (قوله وان اعتقد وجوب البرقية بكفر) اي من هذا من كلام الرازي المنة قول في الفتح والبحر  
 بل ما بعد وهذا انما ذكره في الفتح قبل نقل كلام الرازي وكان الشارح ذكره هنا ليعين به انه  
 المراد من قوله بكفر وكان الاولى التصريح بما في التفسيرية ثم المراد بعبادة وجوب البرقية  
 كما قال ح اعتقاد الوجوب الشرعي بحيث لو حثت انهم وهذا قبلما يقع (قوله ولا يعلمون) اي  
 لا يعلمون ان الامين ما كان موجبا للبراءة والكفارة الساترة له تلك حرمة الاسم وان في الخلاف باسم  
 غيره تعالى تسوية بين الخاطئ والمخلوق في ذلك (قوله اقلت انه مشترك) اي ان الخلاف بذلك وفي  
 بعض النسخ انه مشترك بدون ميم اي ان الخلاف المذكور وفي القصة الثاني عن المنية ان الجاهل  
 الذي يخلف بروح الامير وحياته ورأسه لم يصدق في اسلامه بعد وفيه وما أقسم الله تعالى بغير  
 ذاته وصفاته من الليل والنهي وغيرها ليس للعبد ان يخالف بها (قوله وعن ابن مسعود الخ)  
 اهل وجهه ان حرمة الكذب في الخلاف تعالى قد تفسر بالکفارة والخلاف بغيره تعالى  
 اعظم حرمة ولذا كان قريبي من الكفر ولا كفارة ط (قوله ولا يثبت فيه) مقابله قوله  
 الباراء بصفة يخالف بها وهذا مبني على قول مشايخ ما وراء النهر من اعتبار العرف في الصفات  
 مطابقة لافرق بصفات الذات وصفات الفعل وهو الاصح كما مر فانه في اخراج هذه عدم  
 العرف فلا حاجة الى ما في الجوهر من ان القياس في العلم ان يكون عينا لانه صفة ذات لكن  
 استعملوا عدمه لانه قد يراد به المعلوم وهو غير تعالى فلا يكون عينا الا اذا اراد الصفة لزوال  
 الاحتمال (قوله ورضائه) الانسب ما في البحر ورضاء لانه مفعول لا مفعول (قوله وخطه)  
 قال في المصباح خط مخطا من باب تعب والمخط بالضم اسم منه وهو الغضب (قوله  
 وشبهه ودينه ودينه) لا محال لذكره انما لا يثبت من الصفات لان المراد بها  
 الاحكام المتعبد بها وهي غير تعالى فلا يقسم بها وان تصور كما علم عن امره وياتي فالتناسب  
 ذكره انما يقول المصنف المتقدم لا بغير الله تعالى كما فعل صاحب البحر (قوله وصفته)  
 في البحر من الخافية لو قال بصفته لا فعل كذا لا يكون عينا لان من صفاته تعالى ما يذكر  
 في غيره فلا يكون ذكر الصفة كذا الاسم (قوله وسبحان الله الخ) قال في البحر

في الاصح وانفقوا ان والله  
 والرحمن عينا وبلا عطف  
 واحدة وفيه معزيا للفتح  
 قال الرازي اثنى على من  
 قال بعبادته وحياته وحياته  
 رآه انه يكفر وان اعتقد  
 وجوب البرقية بكفر ولو لا  
 ان العاقبة بتولونه ولا يعلمون  
 اقات انه مشترك وعن ابن  
 مسعود رضي الله عنه لان  
 أحلف بالله كاذبا أحب الى  
 من ان أحلف بغيره صادقا  
 (ولا يقسم) بصفة لم يتعارف  
 الخلاف بها من صفاته تعالى  
 كرجسته وعلمه ورضائه  
 وغضبه وخطه وعذابه  
 ولعنه وشبهه ودينه  
 وحدوده وصفته وسبحان  
 الله وتعالى

ولو قال لا اله الا الله لا فعل كذا لا يكون عينا الا ان ينوي وكذا قوله سبحان الله والله أكبر  
 لا فعل كذا لعدم العادة (قوله ولو قال الله لو كلف لا فعل كذا ينبغي ان يكون عينا ان  
 نواته لا اله الا الله أكبر لكنه متعارف (قوله لعدم العرف) قال في البحر والعرف معتبر في  
 الخلاف بالصفات (قوله وبقوله امر الله) بخلاف امرك وامر فلان فانه لا يجوز كافي  
 القصة الثاني وقد مر وهو يفتح العين والضم وان كان بمعنى البقاء الا انه لا يثبت في القسم  
 لانه موضع التخفيف لكثرة استعماله وهو مع اللام مرفوع على الابتداء والخبر محذوف  
 وجوب بالندوب القسم مسدود ومع حذفه منصوب نصب المصاير وحرف القسم محذوف  
 تقول عمر الله فعلت قال في الفتح وأما قرواهم عمرك الله ما فعلت فعناه باقرارك له بالبقاء فبني  
 ان لا يثبت عينا لانه بفعل الخطاب وهو اقرار واعتقاده (قوله وامر الله) قال  
 في المصباح وامن استعمال في القسم والتزم رفعه وهو من عند البصريين ومصل واشتقاقه  
 عندهم من الامين وهو البركة وعند الكوفيين قطع لانه جمع عين عندهم وقد يخصص منه فيقال  
 وامر الله يحذف الهمزة والنون ثم يختصر ثانيا فاقبل م الله بضم الميم وكسر ها (قوله  
 القصة الثاني وعلى المذهبين مبتدأ خبر محذوف وهو يعني دمه في عين الله ما حلف الله به فهو  
 الشمس والضحى أو الامين الذي يكون باسمائه تعالى كما ذكره الرضي (قوله اي عين الله) هذا  
 مبني على قول البصريين انه مفرد واشتقاقه من العين وهو البركة ويكون ذلك تفسيرا لمصطلح  
 المعنى والافسكان المذاسب أو يقول أي بركة الله أن يقول أي امين الله بصفة الجمع على قول  
 الكوفيين تامل (قوله وعهد الله) اقوله تعالى وأوفوا بعهد الله اذا عاهدتم ولا تنقضوا الايمان  
 فقد جعل اهل التفسير المراد بالايان الله هو دال سابقه فوجب الحكم باعتبار الشرع ايها  
 ايماننا وان لم تكن حلقا بصفة الله كما حكم بان شهدتين كذلك وأيضا غلب الاستعمال فلا  
 يصرف عن الامين الابدية عدمه وعنايه في الفتح وفي الجوهر انما قال وعهد الله ولم يقل على  
 عهد الله فقال أبو يوسف هو عين وعندهما لا (قوله لكن جزم في الخافية بانه عين بلا حكاية  
 بخلافه) تنبيه (قوله ما مر) انه لو قال على عهد الرسول لا يكون عينا بل قد منعنا عن الصيغة  
 لو قال على عهد الله وعهد الرسول لا فعل كذا لا يثبت لان عهد الرسول صار فاصلا (قوله  
 ووجه الله) لان الوجه المضاف الى الله تعالى يراد به الذات بجر أي على القول بالتأويل والا  
 فبإرادته صفة له تعالى هو العلم بها (قوله ان نوي به قدرته) والا لا يكون عينا كافي البحر وكأنه  
 استمر انما اذا نوي بالسلطان البرهان والحق (قوله وميناهم) هو عهد من كذبين وعهد كافي  
 المفردات (قوله الثاني) (قوله ودينه) أي عهد من الذي عهد له الفتح (قوله أو أعزم) معناه  
 أوجب فكان اخبارا عن الايجاب في احوال وهذا معنى الامين وكذا لو قال عزمت لا فعل كذا  
 كان خالفا بجر من البدائع (قوله أو أشهد) بفتح الهمزة والهاء وضم الهمزة وكسر الهاء  
 خطأ مجتبى أي خطأ في الدين لما ياتي من انه يثبت في الله ولا كفارة لعدم العرف (قوله باللفظ  
 المضارع) لانه لا حال حقيقة ويثبت للاستقبال بقرينة كالسين وسوف فجعل حاله الحال  
 بلائية هو الصحيح وعنايه في البحر (قوله بالاولى) لدلالته على الصيق لعدم احتمال الاستقبال  
 (قوله وآيت) بعد الهمزة من الآية وهي الامين كافي البحر (قوله اذا عاقبه بشرط) يعني

لعدم العرف (و) القسم  
 أيضا (بقوله لعمر الله) أي  
 بقاؤه (وامر الله) أي عين  
 الله (وعهد الله) ووجه  
 الله وسطحان الله ان نوي به  
 قدرته (وميناهم) ودينه  
 (و) القسم أيضا بقوله  
 (أقسم أو أحلف أو أعزم  
 أو أشهد) باللفظ المضارع  
 وكذا الماضي بالاولى  
 كما قسمت وحلفت وعزمت  
 وآيت وشهدت (وان لم  
 يقل بالله) اذا عاقبه بشرط  
 (وعلى قدر)



بما قسم عليه قال في التبرع في التوبة وتبعه في الدراية أن مجرد قول القائل أقسم  
 وأحلف فوجب الكفارة من غير ذلك كحلف عليه ولا حنث عليه كحلف في الذخيرة أن قوله على  
 غير موجب للكفارة وأقسم لحقه وهذا هو بين إذا عيّن بذك المقسم عليه وما في الذخيرة  
 من هذه إذا وجد كذا المقسم عليه ونقض العيّن وتركه لم يفسخ عن ذلك قول محمد في الأصل  
 والعيّن بالله تعالى أو أحلف أو أقسم إلى أن قال وإذا حلف بشئ من غير أن يلفظ كذا الحنث وجبت  
 عليه الكفارة اهـ فالتأصيل الرام إلى غاية الإيمان وتبعه في الفسخ والمحرر أيضا وهو  
 وجب له أن هذا في غير على نذر أو على عيّن كما يأتي في (قوله فان نوى) مقابله محذوف تقديره  
 انما يكون عيّن انما لم يوجب نذره فان نوى الحلف قال في كافى الحلف كما وإذا حلف بالله فان نوى شيئا  
 من حج أو عمرة أو غيره فعليه ما نوى وان لم تكن له نية فعله ككفارة عيّن (قوله وسيتضح) أي  
 في باب الاتي (قوله وان لم يفسخ إلى الله تعالى) وكذا أن أضيق بالاولى كان قال في نذر  
 الله أو عيّن الله أو عهد الله (قوله اذا علمه بشرط) أي بحلف عليه حتى يكون عيّن انما منعه من مثل  
 على نذره لا فعله كذا ولا أفضل كذا إذا لم يفسخ بحلف لزمته كفارة العيّن لكن في لفظ النذر  
 إذا لم يفسخ شيئا كان قال في نذره فانه وان لم يكن عيّن انما لزمته الكفارة فيكون هذا إتمام الكفارة  
 ابتداء من هذه العبارة كما في الفسخ وكذا في الفسخ أيضا أن الحق أن على عيّن مثله إذا قاله على وجه  
 الانشاء لا الاخبار ولم يزد عليه فيوجب الكفارة لانه عن صريح النذر ولو لم يكن كذلك  
 لكان بخلاف أحلف وأشهد ونحوهما فانما ثبت من صريح النذر فلا يثبت به الالتزام ابتداء  
 اهـ وحاصل ما أن على نذره يرد به نذر الكفارة وكذا على غير نذره لا كفارة ابتداء به في على  
 كفارة غير لا حلف الا بعد تعليقه بحلف عليه فيوجب الكفارة عند الحنث لا قبل له وورده في  
 البحر عيّن في الجنب لو قال على عيّن يريده الإيجاب لا كفارة عليه اهـ إذا لم يعلقه بشئ اهـ أقول  
 الحق في الجنب بعد ما مر من بانظر ط لا يحيط ولو قال على عيّن أو عيّن الله فحينئذ قال أي صاحب  
 الرمز المذكور على عيّن يريده الإيجاب لا كفارة عليه اهـ إذا لم يعلقه بشئ وكذا إذا قال الله على  
 عيّن هكذا روى عن أبي يوسف وعن أبي حنيفة على عيّن لا كفارة لها يريده الإيجاب فعليه عيّن  
 اهـ كفارة اهـ ما في الجنب وظاهر كلامه أن في المسئلة اختلاف الرواية وإذا كان على عيّن من  
 صريح النذر ثبت الرواية المروية عن أبي حنيفة فالردة في الفسخ بالرواية المروية عن أبي يوسف  
 غير صحيح ثم رأيت في الحاوي ما نصه نظم على نذره على عيّن ولم يعلقه فعليه كفارة عيّن اهـ فهذا  
 صريح ما في الفسخ فانهم (تنبيه) قد علمنا أن العيّن تطلق على التعليل أيضا ولو علمنا طلاقا أو  
 عتقا فهو عيّن عند الفقهاء فانظر إلى العيّن مشتركا واهلهم انما صرحوا فينا إلى العيّن بالله تعالى  
 لانه هو الأصل في المشروعية ولانه هو المعنى القوي أيضا فيصرف عند الإطلاق إليه ويقضي  
 انه لو نوى به الطلاق أن تصح نيته لانه نوى محتمل كلامه فيصير الطلاق معاقا على ما حلف وتقع  
 به عند الحنث طلبة رجعية لا بائنة لانه ليس من كتابات الطلاق خلافا لمن زعم انه منها وان زعم  
 انه لا يلزمه الا كفارة عيّن كما قد عرفت في باب الكتابات لكن في لو قال إيمان المسلمين تلزمه في  
 ان فعلت كذا فأنفق العلامة الطوري بأنه ان حنث وكانت له زوجة أطلق والارتماء كفارة  
 واحدة ورده السيد محمد أبو السعود رافق بأنه لا يلزمه شي لأنه أقسم من أنظار العيّن لا صريحه ولا

فان نوى باللفظ النذر فربما  
 لزمته والارتماء الكفارة  
 وسيتضح (و) على (عيّن أو  
 عهد وان لم يفسخ) إلى الله  
 تعالى اذا علمه بشرط محتمل  
 (و) أقسم أو عيّن الله ان  
 فعل كذا فهو يهودي أو  
 نصراني أو فاسق أو مشرك  
 بالنصرانية أو مشرك  
 بالكفر أو (كافر)

كتابة وأقروا المشي ولا يخفى ما فيه فان إيمان جمع بين العيّن عند الإطلاق ينصرف إلى الحلف  
 بالله تعالى وعند النية يصح ارادة إطلاقه كما علمت وفي الخاتمة رجل حلف رجلا على طلاق  
 وعاق وهدى وصدة ومضى إلى بيت الله تعالى وقال الحلف لرجل آخر عليك هذه الأيمان  
 فقال نعم يلزمه المشي والصدة لا الإطلاق والعاق لانه فيه ما يعتزله من قال لله على أن أعتق  
 عبدي أو أطلق امرأتي فلا يجبر على الطلاق والعاق ولا يمكن ينفق لانه يعتق وان قال الحلف  
 لرجل آخر هذه الأيمان لازمة له لا يقال نعم يلزمه الطلاق والعاق أيضا أي لان قوله نعم يعتزله  
 قوله هذه الأيمان لازمة له في غير ما يعتزله انشائه الحلف به ساقط لزمه كله حتى الطلاق والعاق  
 ومقتضى هذا أن يلزمه كل ذلك في قوله إيمان المسلمين تلزمه شي أو يلزم الطلاق  
 لله لان خاصة المسلمين وكذا الطلاق والعاق والصدة فانما يقول بهام لزوم شي أو يلزم الطلاق  
 فقط غير ظاهر الا ان يفرق بان هذه الأيمان مذكورة صريحة في فرع الخاتمة بخلافه في فرعنا  
 المذكور لا كنه بعيد فان أيمان جمع بين ومع الاضافة إلى المسلمين زاد في الشمول فينبغي  
 لزوم أنواع الأيمان التي يحلف بها المسلمون لا خصوص الطلاق ولا خصوص العيّن بالله تعالى  
 هذا ما ظهر من رواية تعالى أـ لم (قوله في كافر بيمينه) أي تلزمه الكفارة إذا حنث الحاقاله  
 بصرح الحلال لانه ما به عمل الشرط على الكفارة وقد اعتقه له واجب الامتناع وأمكن  
 القول بوجوبه بغيره بيمينه نذر (قوله أما الماضي) كان كفت فعات كذا فهو كافر أو  
 يهودي ومثله الحال (قوله عالم بخلافه) أما إذا كان ظاهرا صحت فافرح (قوله نعم وس) لا  
 كفارة فيها الا التوبة فتح (قوله واختلاف في كفه) أي إذا كان كاذبا (قوله والاصح الخ) وقيل  
 لا يكفر وقيل يكفر لانه تميز معنى لانه لم يعلقه بأمر كائن فكانه قال ابتداء هو كافر وعلم  
 انه ثبت في الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال من حلف على عيّن بغيره لا اسلام كذا  
 متعمدا فهو كافر وقالوا ظاهر أنه آخر ج يخرج الغالب فان الغالب عن حلف بمنثل هذه الأيمان  
 أن يكون جاهلا لا يعرف الا لزوم الكفر على تقدير الحنث فان تم هذا والا فلا حديث شاهدان  
 أطلق القول بكفره فتح (قوله في اعتقاده) تفسير بقوله عنده ح قال في المصباح وتكون عند  
 به في الحكم يقال هذا اعتدى أفضل من هذا أي في حكمي (قوله وعنده أنه يكفر) عطف تفسير  
 على قوله جاهل لاو عبارة الفسخ وان كان في اعتقاده أنه يكفر به يكفر لانه رضي بالكفر حيث  
 أقدم على الفعل الذي عاق عليه كفه وهو يعتقه أنه يكفر إذا فعله اهـ وعبارة الدرر وكذا  
 ان كان جاهلا لاعتقاده أنه كافر الخ وبه ظهر أن مظهر وعنده بالواو وهو الصواب وما يوجد في  
 بعض النسخ من عطفه باو خطأ لانه يفيد أن المراد بالواو هو الذي لا يعتقه شيئا ولا وجه  
 لكفره لم يعلق من أنه انما يكفر إذا اعتقه كفه بالكون راضيا بالكفر أما الذي لا يعتقه  
 كذلك لم يرض بالكفر حتى يقال انه يكفر فافهم (قوله يكفر فيهما) أي في الغموس والمنفعة  
 أماني الغموس وفي المال وأما في المنفعة ففهمه لم يباين الشرط كما صرح به في البحر وقيل قوله  
 وسروقه ح ولا يقال ان من نوى الكفر في المستقبل كافر في الحال وهذا يعتزله بتعليل الكفر  
 بالشرط لانا نقول ان من قال ان فعلت كذا فافهم كافر مراده الامتناع بالتعليل ومن زعمه ان  
 لا يفعل فليس فيه رضا بالكفر عند التعليل بخلاف ما إذا بانهر الفعل معتقدا أنه يكفر بمباشرة

في كفه بيمينه لو المستقبل  
 أما الماضي عالم بخلافه  
 دفعه وس واختلاف في كفه  
 (و) الاصح أن الحلف لم  
 يكفر - واهل عطفه بخاص  
 أو ان كان عنده في  
 اعتقاده انه (عيّن وان دن)  
 جاهلا وعنده انه يكفر في  
 احدهم بالغموس وبعبارة  
 الشرط في المستقبل يكفر  
 فيه ما لم يرضه بالكفر



فان يكفروا فبما شرعنا لركضه بالكفر وأما الجواب بان هذا تعليق بحاله خطر الوجود فلا يكفر  
 به في الحال بخلاف قوله اذا جازيتم كذا فهو كافر فانه يكفر في الحال لانه تعليق بمحقق الوجود  
 فانه لو علمه بحاله خطر يكفر أيضا كقوله ان كان كذا غدا فانا كافر فانه يكفر من ساعته  
 كما في جامع الفصولين لانه رضى في الحال بكفره المستقبل على تقدير حصول كذا فافهم وعلى  
 هذا لو كان الحالف وقت الحالف ناويا على الله هل وقال ان فعلت كذا فهو كافر ينبغي أن يكفر  
 في الحال لانه يصير عاجزا في الحال على الله هل المستقبل الذي يمتنع كفره به (قوله بخلاف  
 الكافر) اي اذا قال ان فعلت كذا فانا مسلم قال ح في بعض النسخ بخلاف الكفر وعليه انضيم  
 بصير عائد على الكافر الذي استلزمه الكفر والاولى انظر اه (قوله لانه ترك) اي لان الكفر  
 ترك التصديق والاقراء فيصح تعليقه بالشروط بخلاف الاسلام فانه فعل والافعال لا يصح  
 تعليقه بالشروط قال ح وجه هذا التقدير يعرف أن هذا تعليل ان قوله يكفر فيه - ما لا نقوله فلا  
 يصير معناه بالاعتماد اه قلت لكن الظاهر انه تعليل للمخالفة وبيان لوجه الفرق والاول  
 له طقه على التعليل الاول (قوله كاذبا) حال من الضمير في قوله (قوله الا كثرتم) لانه نسب  
 خلاف الواقع الى الله تعالى فيتمنع نسبة الجهل اليه تعالى (قوله وقال الشئني الاصح لا)  
 جعله في المجتبى وغيره رواية عن أبي يوسف ونقل في نور العيون عن القضاوي تصحيح الاول وعلى  
 القول بعدم الكفر قال ح يكون حينئذ عينا غموسا لانه على ما مر وهذا ان تعرف الحالف  
 به والافلا يكون عينا وعلى كل فهو معصية تجب التوبة منه اه لكن علمت أن المعارف انما  
 تعتبر في الصفات المشتركة تأمل (قوله وكذا الوطى المصنف الخ) عبارة المجتبى بعد التعليل  
 المنقول هنا عن الشافعي هكذا قلت فعلى هذا اذا وطى المصنف فاثلا انه فعل كذا اولم يفعل  
 كذا او كان كاذبا لا يكفر لانه يصدق به ترويج كذبه لا امانة المصنف اه لكن ذكر في الفتية  
 والحاوي ولو قال له اضرب رجلا على الكرامة ان لم تكن في فعلات كذا فوضعت عليه ارجلها  
 لا يكفر الرجل لان مراده التخويف وتكفر المرأة قال رحمه الله فعلى هذا لو لم يكن مراده  
 التخويف ينبغي أن يكفر ولو وضع رجلا على المصنف حلقا فيقرب وفي غير الحالف استخفافا  
 يكفر اه وصحة ما ان الوضع لا يستلزم الاستخفاف ومثله في الاشياء حيث قال يكفر بوضع  
 الرجل على المصنف - خفافا الا فلا اه ويظهر لي ان نفس الوضع بالضرورة يكون استخفافا  
 واستماته ولذا قال لو لم يكن مراده التخويف ينبغي أن يكفر أي لانه اذا أراد التخويف يكون  
 معظما له لان مراده جعله على الاقرار بانهم اذ مات الله بان وضع الرجل أمر عظيم لا تقوله فتقر  
 بما انكرته أما اذا لم يرد التخويف فانه يكفر لانه أمر عظيم هو كفه - وما فيه من الاستخفاف  
 والاستماته ويدل على ذلك قول من قال يكفر من سبى بلا طهارة أو اغبر القبلة لانه استماته  
 فلي تأمل (قوله لعدم العرف) قلت هو في زمامته عارف وكذا الله يشهد أي لا أهل ومثله  
 شهد الله علم الله أي لا أهل فينبغي في جميع ذلك أن يكون عينا للمعارف الا أن (قوله يكون  
 عينا) قال في البصير ينبغي أن الحالف اذا قصد في المكان عن الله تعالى انه لا يكون عينا لانه  
 حينئذ ليس بكفر بل هو الايمان اه ح (قوله ولا يكفر) اما كان مقتضى حلفه كون الاله في  
 السماء كان مظنة أن يتوهم كفره بنفس الحالف لان فيه اثبات المكان له تعالى فقال ولا يكفر واهل

بخلاف الكافر فلا يصح  
 معناه بالاعتماد لانه ترك  
 بسطة المصنف في قضاويه  
 وهل يكفر بقوله الله يعلم  
 أو يعلم الله أنه فعل كذا أو لم  
 يفعل كذا كاذبا قال  
 الزاهد لا كثرتم وقال  
 الشافعي الاصح لا لأنه قصد  
 ترويج الكذب دون الكفر  
 وكذا الوطى المصنف فاثلا  
 ذلك لانه ترويج كذبه  
 لا امانة المصنف مجتبى  
 وفيه اشهاد الله لا فعل  
 يستغفر الله ولا كفارة  
 كذا أشهدك واشهد  
 ملائكتك لعدم العرف  
 وفي الخبر ان فعلت كذا  
 فلا اله في السماء يكون عينا  
 ولا يكفر في فانا يرى من  
 الشافعي ليس بين

وجهه أن إطلاق هذا اللفظ وارد في النصوص كقوله تعالى وهو الذي في السماء له وقوله تعالى  
 أأنتم من في السماء فلا يكفر بإطلاقه عليه تعالى وان كانت حقيقة الظرفية غير مرادة  
 في النظر الى كون هذا اللفظ واردا في القرآن كان نفيه كفا واولا ان اعتقدت به العين كما في نظائره  
 وبالنظر الى أن اعتقاد حقيقة الاغوية كشر كان مظنة كفره لاقتضاء حلفه كونه الاله في  
 السماء هذا غاية ما ظهر لي في هذا المثل وفي اخر جامع الفصولين قال الله تعالى في السماء عالم  
 لو اراد به المكان كفر لا لو اراد به حكاية عما جاء في ظاهر الاخبار ولو لانيته له يكفر عند أكثرهم  
 اه فتأمل (قوله لان منكر هامية مدع لا كافر) أي واليمين انما تنه قد اذا علمت بكفر ط (قوله  
 وكذا فصل الخ) أي أنه ليس بين بحر عن المجتبى ط (قوله وأما صوي الخ) في حاوي الزاهد  
 وصلوا في وصايا ما في هذا الكافر فليس بين وبينه الاستغفار وقيل هذا اذا نوى الثواب وان  
 نوى القربة فبين اه قلت وبه علم أن ما هنا قول آخر اذا لا يظهر فرق بين صلاتي وصوي بل  
 التفصيل جاز فيهما على هذا القول أي ان اراد القربة والعبادة يكون عينا لكونه تعليقا على  
 كفو واما ان اراد الثواب فلا لان الثواب على ذلك امر غيبي غير محقق ولان هبة الثواب للغير  
 جائزة عندنا فعلى اراد تخفيف عذابه وان لم يكن الكافر اه الاثواب العبادة تأمل (قوله  
 وحقا) في المجتبى وفي قوله وحقا أو حقا الاختلاف المشايخ والاكثر على انه ليس بين اه أي  
 لا فرق بين ذكره بالواو وبدونه اما في الملتقى وغيره من ذكره بدونه ليس بقيد فانهم (قوله الا اذا  
 اراد به اسم الله تعالى) مكر مع ما ياتي متناورا كانه اشار الى أن المناسب ذكره هنا ح (قوله  
 وحق الله) الحاصل أن الحق امان يذكركم معارفكم منكر أو مضافا فالحق معارفكم سواء كان بالواو  
 أو بالياء بين اتفاقا كما في الخاتمة والظاهر به ومنكر ايمان على الاصح ان نوى ومضافا ان كان  
 بالياء فيكون اتفاقا لان الناس يخلفون به وان كان بالواو فعندهم واحد الرواية بين عن أبي  
 يوسف لا يكون عينا وعنه رواية أخرى أنه عينا لان الحق من صفاته تعالى والحلف به متعلق  
 وفي الاختيار انه اختار اعتبارا بالعرف اه وجه ذاع لم ان اختار أنه عينا في الالفاظ الثلاثة  
 مطاها أفاده في البصير وتقدم أن المنكر بدون واو أو بالياء بين عند الاكثر هذا وقد اعترض  
 في الفتح على ما في الاختيار بان المعارف يعتبر بعد كون الصفة مشتركة في الاستعمال بين صفة  
 الله تعالى وصفة غيره واقط ح لا يتبادر منه ما هو صفة الله تعالى بل ما هو من حقوقه ثم قال  
 ومن الاقوال الضعيفة ما قال البطني ان قوله بحق الله عينا لان الناس يخلفون به وضعه ما  
 علمت انه مثل وحق الله (قوله وحرمة) اسم معنى الاحترام وحرمة الله ما لا يحل انتها كفه وفي  
 الحقيقة فسيم بغيره تعالى سجوى عن البرجندى ط (قوله وحرمة شهد الله) بالدال المهملة  
 في كثير من النسخ والكتب وفي بعضها انشهر الله بالراء وكل من النسخين صحيح المعنى ح (قوله  
 وبحق الرسول) فلا يكون عينا لكن حقه عظيم ط عن الهندية (قوله ورضاه) مكر مع  
 ما مر في قوله ولا بصفة لم يتعارف الحلف بها الخ وكونه ليس عينا لاني في ما مر في قوله أو صفة  
 فعل بوصفهم أو بصددها الخ كانه مناهة هناك (قوله لكن في الخاتمة الخ) حيث قال وأمانة الله  
 عينا وذكر الطحاوي أنه لا يكون عينا وهو رواية عن أبي يوسف اه وفي البصير ذكر في الاصل انه

لان منكر هامية مدع لا كافر  
 وكذا فصل الخ وصي ما هذا  
 الكافر وأما صوي  
 لليم - ود فعين ان اراد به  
 القسرية لان اراد به  
 الثواب (وقوله) مبتدأ  
 خبره قوله الا في لا (وحقا)  
 الا اذا اراد به اسم الله تعالى  
 (وحق الله) واختارني  
 الاختيار انه عينا للعرف  
 ولو بالياء فيكون اتفاقا بغير  
 (وحرمة) وبغيره شهد  
 الله وحرمة لاله الا الله  
 وبحق الرسول أو الايمان  
 أو الصلاة (وعذابه ونوابه  
 ورضاه وامن الله وأمانته)  
 لكن في الخاتمة أمانة الله  
 عينا وفي النهر ان نوى العبادات



يكون عينا خلافا لما في الاصل من ان الامانة المضافة الى الله تعالى  
 عند القسم براديم اصله اه وفي الفتح فمعدنا ومالك واحد هو عين وعند الشافعي بالنية  
 لانها فسرت بالعبادات قلنا اطلب ارادة العين اذا ذكرت به حرف القسم فوجب عدم توفيقها  
 على النية لهادة الغالبية اه وبه علم ان المقدم في الخاتمية (قوله فليس بين) اي اتفاقا  
 لان البيت مفعلة لكن على المقدم ينبغي ان لا يصدق في القضاء (قوله فعليه غضبه الخ) اي  
 لا يكون عينا ايضا لانه دعاء على نفسه ولا يثبت لزوم وقوع المدعى بل ذلك متعلق باستجابة دعائه  
 ولانه غير متعارف فتح (قوله او هو زان الخ) لان حرمة هذه الاشياء تقتضي النسخ والتبديل  
 فلم يكن في معنى حرمة الاسم ولانه ليس بمعارف هداية اي ان حرمة هذه الاشياء تقتضي النسخ  
 السقوط للضرورة ونحوها (قوله لعدم التعارف) ظاهره انه على الجبيع وقد علمت ان  
 التعارف مع تعريف الحلف بالصفات المتكررة كما لم (قوله فلو تعورف الخ) اي في هوزان وما بعده  
 كما يفيد كلام النور والظاهر ان مثله فعليه غضبه الخ (قوله ظاهره كادهم نعم) فيه نظر لانهم  
 لم يتصوروا على التعليل بالتعارف بل على اجماع يقتضي عدم كونه عينا مطلقا وهو كون عليه  
 غضبه ونحوه دعاء على نفسه وكون هوزان بمقتل النسخ ثم علوا لعدم التعارف لانه عند عدم  
 التعارف لا يكون عينا وان كان مما يمكن الحلف به في غير الاسم فكيف اذا كان مما لا يمكن  
 (قوله وظاهر كلام الكمال لا) حيث قال ان معنى العين ان يعاق الحالف بما يوجب امتناعه من  
 الفعل بسبب لزوم وجوده اي وجود ما علقه كالكفر عند وجود الفعل المحلوف عليه كدخول  
 الدار وهذا لا يصح بمجرد الدخول زانيا او سارقا حتى يوجب امتناعه عن الدخول بخلاف  
 الكفر فانه بمثابة الدخول بضيق الرضا بالكفر فيوجب الكفر اه لمخصا موضحا والمراد  
 انه يوجب الكفر عند الدخول والكفارة عند العلم ولا يخفى ان هذا التعليل يصلح ايضا لنحو  
 عليه غضبه لانه لا تحقق استجابة دعائه مباشرة الشرط فلا يوجب امتناعه عن مباشرة فلم  
 يكن فيه معنى العين وان تعورف (قوله وفي البصر الخ) هذا غير منقول بل فهمه في البصر من  
 قول الواو الجلية في تعليل قوله هو يصل الدم او لحم الخنزير ان فعل كذا لا يكون عينا لان  
 استحلال ذلك لا يكون كغير الاحمال فانه حالة الضرورة يصح حلالا اه واعترضه المحشي  
 بانه وهم باطل لان قول الواو الجلية لا محالة قيد للمنفى وهو يكون لا للنفي وهو لا يكون فالمعنى  
 ان كون استحلاله كفرا على الدوام منفي بل قد لا يكون كفرا بوضعه مافي المحيط من انه  
 لا يكون عينا للشئ لانه قد يكون استحلاله كفرا كافي غير حالة الضرورة فيكون عينا وشاؤف  
 لا يكون كفرا كافي حالة الضرورة فلا يكون عينا فذهب الى الشك في كونه عينا ولا يخفى لاف  
 هو يودي ان فعل كذا لان اليهودي من يشكر رساله محمد صلى الله عليه وسلم وذلك كفرا دائما  
 فكل ما حرم مؤبدا فاستحلاله معاقبة بالشرط يكون عينا وما لا فلا اه لمخصا (قوله ومن  
 سرونه) افاد انه سرونه من الله بكسر الميم وضهها صرح به القهستاني عن الرضى ح  
 قلت وفي الدماصيني عن التسمي ل ومن مثات الحرفين مع توافق الحرفين اه فافهم والمراد  
 بالحروف الاصوات لان من الله وكذا الميم اسم مختص من ايمان كاهن والضعيف في حروفه راجع

فليس بين (وان فعله فعله  
 غضبه او خطه او امانة  
 الله او هوزان او سارق  
 او شارب خمر او آكل ربا  
 لا يكون قد مالهم  
 التعارف بالضرورة هل  
 يكون عينا ظاهرا كادهم  
 ثم وظاهر كلام الكمال لا  
 ونعاه في النور وفي البصر  
 ما يباح للضرورة لا بكفر  
 مستله كدم وخنزير (الا  
 اذا اراد الحالف بقوله  
 على الله تعالى فيمين  
 على المذهب كما صرح في  
 الخاتمية من سرونه

مطلب  
 حروف القسم

الى القسم او الحلف او الى العين يتأثر بل القسم والافايعين وثنية سمعا (قوله الواو والباء  
 والهاء) فقدم الواو لانها اكثر استعمالا في القسم ولذا لم تفع الباء في القرآن الا في بالله ان الشرك  
 اعظم عظيم مع احتمال تعليلها بالاشرك وقدم غيرة الباء لانها الاصل لانها ملة اءلف واقسم  
 ولذا ادخلت في المظهر والمضمر نحو بك لا تعان (قوله ولا م القسم) وهي المختصة بالله في الامور  
 العظام فهدى تاني اي لا تدخل على غير اسم الجلالة وهي مكسورة وحكي فتحها كما في حواشي  
 شرح البرومية وفي الفتح ولا تستعمل الا في قسم متضمن معنى التعجب كقول ابن عباس  
 دخل آدم الجنة فنه مغرب الشمس حتى خرج وقواهم لله ما يؤخر الاجل فاستعملوا الله بما  
 يحرموا عنه لا يصح في اللغة الا ان يتعارف كذلك وقول الله هداية في المختار كما في بعض النسخ  
 احقر ازعما عن أبي حنيفة انه اذا قال لله على أن لا أكلم زيد انما ليست بينه وبينه الا أن ينوي لان  
 الصيغة للندب ويحمل معنى العين اه (قوله وحرف التثنية) المراد به هاء المحذوف الالف أو  
 ثابته مع وصل ألف الله وقطعها كما في التسهيل لابن مالك (قوله وهمزة الاستفهام) هي همزة  
 بعدها ألف ولفظ الجلالة بعدها مجرور وتسميتها بهمزة الاستفهام مجاز كذا في الدماصيني على  
 التسهيل ح والظاهر ان الجرب هذه الحرف انما يثبت عن أحرف القسم ط (قوله وقطع ألف  
 الوصل) اي مع جرا الاسم الشري ف ح أي قاله همزة ثابت عن حرف القسم وليس حرف  
 القسم مضمر الان ما يضره حرف القسم تبقى همزة همزة وصل ثم عند ابتداء الكلام  
 تقطع الهمزة فيجوز العمل الوجهين أما عند عدم الابتداء كقولك يا زيد الله لا فعل فان قطعها  
 كان مما نحن فيه هو الالف ومن الاشياء ما فافهم (قوله والميم المكسورة والمضمومة) وكذا  
 المفتوحة فقد نقل الدماصيني في التثنية وفي ط لعلهم اعتبروا صورته افعو هاء من حروف  
 القسم والاف قد سبق أن امن بجملة اللغات في عين الله كن الله (قوله الله) بكسر لام القسم وجر  
 الهاء كما قدمناه فافهم (قوله وها الله) مثال لحرف التثنية والها همزة ح (قوله الله)  
 بتثنية الميم كما قدمناه والها همزة ح (قوله وقد نضره حروقه) فيه ان الذي يضم هو الباء  
 فقط لانهم احرف القسم الاصل كما قاله القهستاني عن الكشف والرضي وأراد بالاضمار عدم  
 الذ كرفيه رقي بال حذف والفرق بينهما ما أن الاضمار يبق أثره بخلاف الحذف قال في الفتح  
 وعليه ينبغي كون الحرف محذوفا في حالة النصب ومضمر في حالة الجر اظهر وأثره وقوله في  
 البحر قال ضمير ولم يقل تحذف للفرق بينهما الخ يوهم انه مع النصب لا يكون حاقا وليس كذلك  
 ولذا قال في النهر انه بعد زل عن التحقيق لانه كما يكون حاقا مع بقاء الاثر يكون أيضا حاقا مع  
 النصب بل هو الكثير في الاستعمال والروايات اه أي شاذ في غير اسم الله تعالى فانهم (قوله  
 بالحركات الثلاث) أما الجر والنصب فعمل افعال الحرف أو حذفه مع تقديره فاصب كما يأتي وأما  
 الرفع فقال في الفتح على افعالهم بدأ أو الاولى كونه على افعالهم الكريمة أعرف  
 المعارف فهو أولى بكونه مبدءا والتقدير الله في اوقته اه (قوله وغيره) أي ويختص  
 غير اسم الجلالة كالرحمن والرحيم بغير الجر أي بالنصب والرفع أما الجر فلا لانه لا يجوز حذف  
 الجار وابقاؤه الا في مواضع منها لفظ الجلالة في القسم دون عوضه فهو الله لا تعان (قوله

الواو والباء والهاء ولا م  
 القسم وحرف التثنية  
 وهمزة الاستفهام وقطع  
 ألف الوصل والميم المكسورة  
 والمضمومة كقوله الله وها  
 الله وم الله (وقد اضمر)  
 حروفه ايجازا فيتمص اسم  
 الله بالحركات الثلاث وغيره  
 بغير الجر والتمز رفع عين  
 واهم الله (كقوله الله)



بمنه ينزع الخافض) هذا خلاف أهل امر بية بل هو عندهم بفعل القسم لما حذف الحرف  
 الفصل الفاعل به الآن براد عند انتزاع الخافض أي بالفعل عنده كذا في الفتح أي فالسبب في ينزع  
 لا يبيح لاصلة منه لان المنزع ليس من عوامل النصب بل الناصب هو الفعل ويتعدى بنفسه  
 توسع بسبب نزاع الخافض كما في أمركم أي عن أمره وافتدواهم كل مر صد أي عليه  
 (قوله وجوه الكوفيين) كذا حتى الخلاف في المبدوء قال في الفتح وتفرغ فيه بأنم ما أي  
 النصب والجروجهان ساكنان للعرب ليس أحدهما إيتاني الخلاف اه وسكت  
 الشارح عن الرفع مع انه ذكره أيضا في قوله بالحركات الثلاث (تنبيه) هذه الواجهة الثلاثة  
 وكذا سكون الهاء في قدسها أي مع التمهيد صيغة القسم في الظاهرية بالله لا أفعل كذا  
 وسكن الهاء أو نصبها أو رفعها أي يكون عينا ولو قال الله لا أفعل كذا وسكن الهاء أو نصبها لا يكون  
 عينا إلا أن يرفعها بالجر فيكون عينا وقيل يكون عينا مطلقا اه قات وقول المنون وقد تضرع  
 بشي إلى القول الاول لما علمت من أن الاضمار يبقى أثره فلا بد من الجراء كنهه خلاف ما مشى  
 عليه في الهاء داية وغيره من تجوز النصب وقد منعنا عن الجر هرة أنه الصحيح بل قال في البحر  
 وينبغي أنه إذا نصب أنه يكون عينا بلا خلاف لأن أهـ ل الافة لم يمتد في جواز كل من  
 الوجهين ولكن النصب أكثر كذا ذكره عبد القاهر في مقصده كذا في غايه البيان اه قلت  
 في الكلام على عدم كونه عينا مع سكون الهاء وقد ردد في الفتح حيث قال ولا فرق في ثبوت  
 اليمين بين أن يعرب المقسم به خطأ أو صوابا أو في كنهه خلافا لما في المحيط قريبا إذا سكت لان معنى  
 اليمين وهو ذكر اسم الله تعالى للمنع أو الجمل معه وقد ابدع ما يريد منه أو فعله ثابت فلا يتوقف على  
 خصوصية في اللفظ اه (قوله أن اضمار حرف التاكيد) الاضافة في حرف الجنس لان المراد  
 اللام والنون فان حذفهما في جواب القسم المستقبل المنبئ لا يجوز ثم حذف أحدهما جاز  
 عند الكوفيين لا عند البصريين وكذا يجوز ان كان الفعل حالا كقراءة ابن كنهه لا قسم يوم  
 القيامة وقول الشاعر

عينا لا يفيض كل امرئ ه يزخر قول ولا يلفـ هل

(قوله الخلف بالعربية الخ) على هذا أكثر ما يقع من العوامل لا يكون عينا لعدم اللام والنون  
 فلا كفارة عليهم في مقامي يعني لا يكون عينا على الاثبات وقوله فلا كفارة عاجم في أي  
 إذا تركوا ذلك الشيء ثم قال المقدمي لكن ينبغي أن تلتزمهم ما عارفهم الخلف بذلك ويؤيده  
 ما نقلناه عن الظاهرية أنه لو سكن الهاء أو رفع أو نصب في بالله يكون عينا مع ان العرب  
 ما نطق به بحر فابتاعل وينبغي أن يكون عينا وان خـ لامن اللام والنون ويدل عليه  
 قوله في الولوالجية سبحانه الله أفعل لا اله الا الله أفعل كذا ليس بين الآن يويه اه واعترضه  
 الخبير الرمي بأن ما نقله لا يدل دعاه أما الاول فلا لأنه تغيير أعرابي لا يمنع المعنى في الموضوع  
 فلا يضر التمسك بالرفع والنصب لما تقرر أن اللحن لا يمنع الانعقاد وأما الثاني فلا لأنه  
 ليس من المتنازع فيه إذا المتنازع فيه الاثبات والنفي لأنه عيب والنقل يجب

بمنه ينزع الخافض وجوه  
 الكوفيين مسكين  
 (لأنه ان كذا) أفاد أن  
 اضمار حرف التاكيد في  
 القسم عليه لا يجوز ثم  
 صرح بقوله (الخلف)  
 بالعربية (في الاثبات  
 لا يكون لا يعرف التاكيد  
 وهو اللام والنون كقوله  
 والله لا فعلن كذا)

مطلب  
 فبالأسقط اللام والنون  
 من جواب القسم

اتباعه اه قلت وقد نظرا ما أولافلان اللحن الخطأ كما في القاموس وفي المسحاح اللحن  
 الخطأ في العربية وأما ثانيا فلان قول الولوالجية سبحانه الله أفعل عين المتنازع فيه لا غير فانه  
 أي بالفعل المضارع مجرد من اللام والنون وجهه عينا مع النية ولو كان على النفي لوجب أن  
 يقال أنه مع النية عينا على عدم الفعل كما لا يخفى وإنما اشترط النية لكونه غير متعارف كما مر  
 وقال ح وبحث المفسر في وجهه وقول بعض الناس أنه بصادم المقول يجب عنه بيان  
 المقول في المذهب كان على عرف صدر الاسلام قبل ان تتغير اللغة وأما الآن فلا يأتون باللام  
 والنون في مثبت القسم أصلا ويقرقون بين الاثبات والنفي بوجود لا وعدمها وما اصطلاحهم  
 على هذا الا كما اصطلاح لغة القرم وضوحا في الايمان لمن يدر اه قلت ويؤيده ما ذكره  
 العلامة قاسم وغيره من أنه يجب حمل كلام كل عاقد وحالف وواف على عرفه وحادثه ووافق  
 كلام العرب أم لا ويأتى نحوه عن الفتح في أول الفصل الثاني وقد فرق أهل العربية بين بلى ونعم  
 في الجواب بأن بلى لا يجب ما بعد النفي ونعم للتسديد فاذا قيل ما قام زيد فان قلت بلى كان معناه  
 قد قام وان قلت نعم كان معناه ما قام ونقل في شرح المتنازع التحقيق أن المعنى في أحكام  
 الشرع العرف حتى يقام كل واحد منهم ما مقام الآخر اه ومنه في التلويح وقول المحيط  
 هنا والخلف بالعربية اه أن يقول في الاثبات والله لا فعلن الخ بيان الحكم على قواعد العربية  
 وعرف العرب وعادتهم الخالية عن اللحن وكلام الناس اليوم خارج عن قواعد العربية سوى  
 النادرة ووافقة اصطلاحية أهم بكافي اللغات الإجمالية فلا يملون بغیر لغتهم وقصدهم الامن  
 اترجم منهم الاعراب أو قصد المعنى اللغوي فينبغي أن يدين وعن هذا قال شيخنا  
 الساماني أن أيمانا لا تن لا تتوقف على تأكيد قد وضعها ما وضعا جديدا واصطلاحا عليها  
 وتعارفها فيجب مع ما امتنع على قدره قولنا وثابتنا كما وقع المتأخرون الطلاق بعلى الطلاق  
 ومن لم يدبر بعرف أهـ ل زمانه فهو جاهل اه قلت ونظيره إذا ما قالوا من أنه لو أسقط الفاء  
 الرابطة لجواب الشرط فهو تغيير لا تعليق حتى لو قال ان دخلت الدار أنت طالق تطلق في الحال  
 وهذا مبني على قواعد العربية أيضا وهو خلاف المتعارف الآن فينبغي بناؤه على العرف  
 كما قدمناه عن المقدسي في باب التعاقب وقد منها ما يناسب ذكره هنا فراجعهم والله سبحانه  
 اعلم (تنبيه) ما مر انما هو في القسم بخلاف التعاقب فانه وان معى عند الفقهاء حلفا وعينا  
 لكنه لا يسمى قسما فان القسم خاص باليمين بالله تعالى كما صرح به الفهستاني أما التعليق فلا  
 يجري اشتراط اللام والنون في المثبت منه لا عند الفقهاء ولا عند اللغويين ومنه الحرام  
 يلزمي وعلى الطلاق لا أفعل كذا فانه يراد به في العرف ان فعلت كذا فهي طالق فيجب امضاؤه  
 عليهم كما صرح به في الفتح وغيره كما أتى قال ح فاندفع به ذما توهمه بعض الافاضل من أن في  
 قول القائل على الطلاق أي اليوم ان جاءني اليوم وقع الطلاق والافلا لعدم اللام والنون  
 وأنت خبير بأن التمسك اشتراط ذلك في جواب القسم المثبت لا في جواب الشرط والا كان  
 معنى قولك ان قام زيد أقم ان قام زيد لم أقم ولم يقل به ما قل فضلا عن فاضل على ان قوله أي  
 ليس جواب الشرط بل هو فعل الشرط لان المعنى ان لم أجى اليوم فانت طالق وقد وقع هذا  
 الزعم بعينه للشيخ الرمي في الفتاوى الخيرية وغيره أيضا قال السيد أحمد الحوى في تذكرة

قوله كل واحد منهم ما الخ أي  
 من نعم وبلى اه منه



الكبرى رفع الى سوال صورته رجل اغناظ من ولد زوجته فقل على الطلاق الى اصبح  
 اثنتي عشرة من التقيب فلما اصبح تركه ولم يشتركه ومكث مدة فهل والحالة هذه يقع عليه  
 الطلاق أم لا الجواب اذا تركه شككته ومضى مدة بعد حاقه لا يقع عليه الطلاق لان الفعل  
 المذكور وقع في جواب اليمين وهو مثبت في قوله في الذي حيث لم يتركه والله تعالى أعلم كتبه  
 الفقير عبد المزمع التقي فرغته الى جماعة فائين ماذا يكون الحال فذكر اذ به الامر وتقدم بين  
 العوام وتاخرت اولو الفضل أفيدوا الجواب فاجبت بعد الحاقه ما أتى به من عدم وقوع  
 الطلاق مطلقا بان الفعل المذكور وقع جواب اليمين وهو مثبت في قوله في الذي حيث لم يتركه فثبت  
 عن شرط جهله وحقه واكثره بما ذكرته في الدين وخرقه اذ في الذي الفعل اذا وقع جواب القسم بالله  
 نحو ناطقه فتتوالت لا تتوالت في جواب اليمين بمعنى التعليق بما يشق من طلاق وعناق ونحوهما  
 وحيث اذا أصبح الحالف ولم يشتركه وقع عليه الطلاق الثلاث وبانت زوجته منه ميتة  
 كبرى اذا تقرر هذا فقد ظهر لك ان هذا المقتضى خطأ خطأ صراحا لا يصدر عن ذي دين وصالح  
 وقته والقاتل

من الدين كشف السر عن كل كاذب • وعن كل يدعي أقي بالجانب  
 فلولوا رجال مؤمنون اهدمت • صوامع دين اقم من كل جانب

والله الهادي للصواب واليه المرجع والمآب (قوله والله اهدى الناس) بصيغة الماضي ولا بد  
 فيها من اللام مقرونة بقدا وربما ان كان منصرفا والافغير مقرونة كافي التسهيل (قوله وفي  
 التقي الخ) عطف على قوله في الايات أي ان الحالف اذا سكن الجواب فيه مضارعا متقيا  
 لا يكون باللام والنون الاضروفة أو شذوذ بل يكون بحرف النفي ولو مقدر كقوله تعالى  
 ناطقه فتتوالت قوله حق لو قال الخ تفرع جميع أفادته ان حرف النفي اذا لم يذكر بقدره وأن الدال  
 على تقديره عدم شرط كونه مثبتا وهو حرف التوكيد دونه اذا دار الامر بين تقدير النافي  
 وحرف التوكيد تعين تقدير النافي لانه كلة لانه ض كلة فافهم لكن اعترض الخبير الرمي بان  
 حرف التوكيد كلة أيضا والجواب ان المراد بالاكلمة ما يندون غيرها أو ما ليست متصلة  
 بغيرها في الخط (قوله وكفارة) أي اليمين بمعنى الحلف أو القسم فلا يرد انهما وثقت معا خمر  
 (قوله هذه اضافة للشرط) لما كان الاصل في اضافة الاحكام اضافة الحكم الى سببه كذا الزنا  
 أو الشرب أو السرقة واليمين ليس مبيعا عندنا لا كفارة خلافا لما في رحمه الله تعالى بل السبب  
 عندنا هو الحلف كما يأتي بين ان ذلك خارج عن الاصل وانه من الاضافة الى الشرط مجازا وهي  
 جائزة ونابتة في الشرع في كفارة الاسرام وصدقة الفطر وكون اليمين شرطا لاسيما بين يادته  
 في الفتح وغيره (قوله فمروية) لم يبق له عتق رقبة لانه لو وثق من يمتق عليه فتوى عن  
 الكفارة لم يجز خمر (قوله عشرة مساكين) أي حقيقة أو تقدير حتى لو أعطى مسكينا  
 واحدا في عشرة ايام كل يوم نصف صاع يجوز ولو اطعمه في يوم واحد بدفعات في عشر ساعات  
 قيل يجزى وقبل لا وهو الصحيح لانه انما جازا عطائه في اليوم الثاني فمروية لا منزلة • كين آخر  
 اتحد الحاجة من حاشية السيد ابى السعود وفيه يجوز ان يكسوم • كيننا واحدا في عشر  
 ساعات من يوم عشرة اواب او ثوبا واحدا بان يؤديه اليه ثم يترفع منه اليه او الى غيره به

وواقع لقد فعلت كذا  
 مقرونا بكلمة التوكيد وفي  
 النفي بحرف النفي حق لو  
 قال واقع فعل كذا اليوم  
 كانت يمينه على النفي  
 وتكون لامضمومة كأنه  
 قال لا فعل كذا الامتناع  
 حذف حرف التوكيد  
 في الايات لا ضمير العرب  
 في الكلام الكلمة لا بعض  
 الكلمة من الجبر عين  
 المحيط (وكفارته) هذه  
 اضافة للشرط لان السبب  
 عندنا الحلف فمروية رقبة  
 او اطعام عشرة مساكين

مطلب  
 كفارة اليمين

غيرها

غيرها لان تبدل الوصف قائم في تبدل العين لا يجوز عندا كثرهم قه • فتاني عن  
 الكشف وقوله اسكن لا يجوز يحتمل تعاقبه بالثانية فقط او بما بالاولى ايضا وهو الظاهر بتبدل  
 ما قدمناه • قلت ومراد بالثانية قوله او ثوبا واحدا وفي الجوهرية واذا اطعمهم بلا ادم لم  
 يجز الا في خبر الخطية واذا اغدى مسكينا وعنى غيره عشرة ايام لم يجز لانه فرق طعمام العشرة  
 على عشر من كما اذا فرق خمسة المسكين على مسكيتين ولو غدى مسكينا وأعطاه خمسة العشاء  
 أجزاء وكذا اذا فله في عشرة مساكين ولو عشاءهم في نصف عشر من ليلة أجزاء • اسكن  
 في الجزاء اذا غداهم في يوم وعشاءهم في يوم آخر فمن الثاني فيه رواية ثان في رواية شرط  
 وجودهم في يوم واحد وفي رواية المعلى لم يشترط وفي كافي الحاكم وان اطعم عشرة مساكين  
 كل مسكين صاعا عن عشرين لم يجز الا عن احدهما عندهما وقال محمد يجزى به عنهما (قوله كما مر  
 في الظاهر) أي كالتصريح والاطعام للمساكين في الظاهر من كون الرقبة غير غائبة جنس المنفعة  
 ولا مستحقة للعربية بجهة وفي الاطعام اما القامك أو الاباحة في مشقهم وبغيرهم ولو اطعم خمسة  
 وكسامة أجزاء ذلك من الاطعام ان كان أرخص من المكسوة وعلى العكس لا يجوز هذا في  
 اطعام الاباحة أما اذا ملكه فيجوز ويقام مقام المكسوة ولو أعطى عشرة كل واحد ألف من  
 من الخطية عن كفارة اليمين لا يجوز الا عن واحدة عند الامام والثاني وكذا في كفارة الظهور  
 كذا في الخلاصة خمر قلت وبه علم ان حيلة الدول لا تنفع هنا بخلافه في اسقاط الصلاة (قوله  
 بما يصلح للاوساط) وقيل يعتبر في الثوب حل القباض ان كان يصلح له يجوز والا فلا قال  
 السرخسي والاول أشبهه باصواب برزازية (قوله وينتفع به فوق ثلاثة أشهر) لانها أكثر  
 نصف مدة الثوب الجديد كافي الخلاصة فلا يشترط كونه جديدا والظاهر ان لو كان جديدا  
 رقيقا لا يبق هذه المدة لا يجزى (قوله ويستمر عامه البدن) أي أكثر كالامة أو الجبة أو القباض  
 أو القباء قه • فتاني وهذا بيان لادناه عندهما المروى عن محمد ما تجوز فيه الصلاة وعلمه  
 فيجزيه دفع السراويل عنده للرجل لا للمراة (قوله لم يجز السراويل) هو الصحيح لان لابس  
 يسمى سراويل عرقا فلا بد له من هذا ان يعطيه قبا أو جبة أو رداء أو قباء أو ازارا سلبا بحيث  
 يتوخى به عنده • ما والا فهو كالسراويل ولا تجزى العمامة لانها لا يمكن ان يتخذه من ثوب  
 يجزى وأما القفلسة فلا تجزى بحال ولا بد للمراة من خمار مع الثوب لان صلاحها لا تصح بدون  
 وهذا أي التعليل المذكور يشابه المروى عن محمد في السراويل انه لا يمكن للمراة ان تظاهر  
 الجواب بما ثبت به لعمامة المكسوة وينتفي عنه اسم العريان لاصحة الصلاة وعدمها والمرأ اذا  
 كانت لابس قبا • بالاول وخمارا على رأسها وأذنيها دون عنقه لاشك في ثبوت اسم أنها  
 مكسوة لا عريانة ومع هذا لا تصح صلاحها • ملخصا من الفتح وحاصله انه لا بد مع الثوب  
 من الخمار لكن لا يشترط أن يكون الخمار نصح به الصلاة وقد اقتصر في البحر على صدر عبادة  
 الفتح فلوهم انه لا يشترط الخمار أصلا وليس كذلك فله تنبيهه وفي الشرح لا يلة ولم أر حكم  
 ما يفتي رأس الرجل • قلت ان كان وقفه في أجزاء فلا شك في عدمه وان كان في  
 اشتراطه مع الثوب فظاهر ما مر عدمه وفي الكافي المكسوة ثوب لكل مسكين اذ لو ردا أو  
 قبص أو قباء أو كساء • وقد مر ان المراد ما يستأثر بالبدن (قوله الاباحة برفقة

كما مر في الظاهر (أو كـ) ونحو  
 بما يصلح للاوساط وينتفع  
 به فوق ثلاثة أشهر (يـ) •  
 عامة البدن) فلم يجز  
 السراويل الاباحة برفقة  
 قوله يتوخى به يقال توشح  
 بثوبه وهو ان يدخل تحت  
 ابطه اليمين ويأتم به على  
 منكبه الايسر كما في  
 الحرم مصباح •



(الاطعام) ومثله لو أعطى نصف فوب تبلغ قيمته قيمة نصف صاع من بر أو صاع من تمر أو غيره  
 أبرأه عن اطعام فقير وكذا لو أعطى عشرة مثاقيل كين أو ثوباً كبيراً لا يكفي كل واحد حصة منه  
 الكسوة وتبلغ حصة كل منهم قيمة ما ذكرنا أبرأه من الكفارة بالاطعام ثم ظاهر المذهب أنه  
 لا يشترط للأبرأه عن الاطعام ان ينوي به عن الاطعام وعن أبي يوسف بشرط فتح (قوله ولم  
 ينواله بعد دعائها) شرط في قوله مرتباً فقط وفيه أن النية بعد دعائها انما تلائم الاطعام  
 والكسوة لجهة النية بعد الدفع مادام في يد الفقير كافي الزكاة وأما الاعتاق فلا إلا أن تصور  
 المسئلة فيما اذا قدمت الكسوة والاطعام وعند الاعتاق فوى الثلاثة عن الكفارة اه ح  
 والمراد بالاطعام القليل لا الإباحة لانهم لو أكلوا عنده ثم نوى لم يصح فيما يظهر تأمل ثم ان مراد  
 الشارح بان امكان تصوير المسئلة وهو وقوع الاعلى قيمة عن الكفارة لانه اذا كان لا بد من  
 النية فاذا فعل الثلاثة فأنواه أو لا وقع عنهم وان كان هو الادنى فبين امكان ذلك بما اذا فعل  
 الكل بجملة أو مرتباً لكنه آخر النية (قوله لا لزوم النية) عليه لما استقيد من المقام انه لا بد في  
 التكفير من النية وقد نص عليه النكاح وغيره ط (قوله وان يجزئ الخ) قال في البحر أشار الى انه  
 لو كان عنده واحد من الاصناف الثلاثة لا يجوز له الصوم وان كان محتاجاً اليه في الخلية  
 لا يجوز الصوم بان يعلق ما هو منصوص عليه في الكفارة أو يعلق بدله فوق الكفاف والكفاف  
 منزل يسكنه وثوب يلبسه وتزويجه ولو له عبد محتاج له لخدمة لا يجوز له الصوم  
 ولو له مال وعليه دين مثله فان قضى دينه به كفر بالصوم وان صام قبل قضاءه قيل يجوز وقيل  
 لا ولو له مال غائب أو دين موجب للصوم الا اذا كان المال الغائب عبد القدرته على اعتاقه اه  
 لم ينصوا في الجوهر والمراة الممسرة لزوجهامنه هان الصوم لان كل صوم واجب عليه اياها بما  
 له منه هان وكذا العبد الا اذا ظهر من امره أنه فلا ينعى المولى لتعلق حق المراتبة لانه لا يصل  
 اليه الا بالامانة (قوله وقت الاداء) اي لا وقت الحث فلو حثت مؤمراً ثم اعسر جاز له الصوم  
 وفي عكسه لا وعند الشافعي على العكس ز يلحى (قوله قلت الخ) فأنه صاحب البحر وجهه  
 أنه لو كان فسخاً الى كانه لم يقع لكان المال موجوداً في يده فلا يجزيه الصوم ط (قوله ولاه)  
 بكسر الواو والمدى متتابعة لقراءتين معهودتين في صيام ثلاثة ايام متتابعات بخلاف التقييد  
 به لانهم اشبهوه فصارت كغيره المنهورة وتعامه في الزمان (قوله بخلاف كفارة الفطر) اي  
 كفارة الاقطار في رمضان فان مدتها لا تقبل على ما عني الحيف (قوله التفریق) اي صوم الثلاثة  
 متفرقة (قوله فلو صام المعسر) مثله العبد اذا اعتق واصاب ما لا قبل فراغ الصوم كافي الفتح  
 (قوله ثم قبل فراغه) اي من صوم اليوم الثالث بقربة ثم فافهم والافضل اكمال صومه فان  
 افطر لا قضاء عليه عندنا كافي الجوهر (قوله لم يجز على الصحيح) وقياسه أنه لو صام المجزئ فظهر  
 ان موثره ما قبل صومه ان لا يجزيه نهر (قوله ولم يجز التكفير الخ) لان المثلث هو  
 السبب كما مر فلا يجوز الا به ودجوده وفي القهه نافي واعلم انه لو اخر كفارة البين اثم ولم  
 تقط بالموت والقتل وفي سقوط كفارة الظهار خلاف كافي الخزانة (قوله ولا يترده)  
 اي لو كفر بالمال قبل الحث وقبله لا يجزيه ليس له ان يترده من الفقير لانه غايته  
 تعالى قدس به القربة مع شيء آخر وقد حصل التقرب وترتب الثواب فليس له ان ينقضه

**ويطال**

الاطعام (ولو ادى الكل)  
 بجملة او مرقب اولم ينو الابعاد  
 تمامها لزوم النية امة  
 التكفير (وقع عنها واحد  
 هو اء لا ه قبة ولوترن  
 الكل عوقب بواحد هو  
 اذناه قبة) اسقوط الفرض  
 بالادنى (وان هجر عنها) كلها  
 (وقت الاداء) عندنا - ق لو  
 وهب ماله وسله ثم صام ثم  
 رجع بمكة ابراء الصوم  
 مجتنبى قلت وهذا يمتنع  
 من قولهم الرجوع فى الهبة  
 فسح من الاصل (صام  
 ثلاثة ايام ولا) ويطل  
 بالحض بخلاف كفارة  
 الفطر وجوز الشافعى  
 التقريق واعتبر الهجر عند  
 الحدث ممكن (والشرط  
 استمرار الهجر الى انقراغ  
 من الصوم فلو صام المعسر  
 يومين ثم قبل فراغه ولو  
 بساعة (أبسر) ولو بوقت  
 موزنه موسرا (لا يجوز له  
 الصوم) ويستلطف بالمال  
 خاتبة ولو صام ناسيا لالم لم  
 يجوز على الصحيح مجتنبى ولو  
 نسي كيف حلف بالله او  
 بطلاق او بصوم لاثنى عليه  
 الا ان يشك كخاتبة (ولم يجوز)  
 التكفير ولو بالمال خلافا  
 للشافعى (قبل حنت) ولا  
 يسترد من الفقير لو نوعه  
 صدقة (ومصرفه اصرف  
 الزكاة)

(الزكاة)

ويطالع فتح (قوله فلا فلا) أي ما لا يجوز دفع الزكاة إليه لا يجوز دفع الكفارة إليه  
(قوله الا الذي) فإنه لا يجوز دفع الزكاة إليه ويجوز دفع غيرها (قوله فلا فلا ثاني) فعنده  
لا استثناء (قوله في بابها) أي الزكاة (قوله في معنى الصوري) أي المراد به هذه الآية العينية صورة  
كتحليف القاضي لهم إذا المقصود منها إرجاء المكول والكافر وإن لم يثبت في حقه شرعا العينية  
المستعينة بحكمه لكنه في نفسه يعتقد تعظيم اسم الله تعالى وحرمة العينية كاذبا فينتج عنه  
فيعصل المقصود بشرع الزامه بصورتها هذه الغائبة ونعاسه في الفتح (قوله يطالها) مقتضاه  
أنه لا يثبت بالحنث بعد الاسلام (قوله لما تقر بالخ) عليه أن يكون الكفر العارض مبطلا للعينية  
كالكفر الأصلي كحرمة المصاهرة العارضة كما إذا زنى بأم امرأته فأنقضت بقاء العصمة كالحرمة  
الأصلية لأن الكفر والحرمة من الأوصاف الراجعة للمحل وهو الكافر والمحرّم فيستوي فيها  
الابتداء والبقاء أي الطرقت والعروض ولم أر هذا التعليق لغيره نأمل (قوله أما المطابقة فحنثه في  
آخر حياته) هذا إذا كان المخلوف عليه أتابنا أما أن كان نفيًا فيبقى الحنث في الحال بأن يكلم  
أبويه وبهم قد عرفت أن اليوم قيد في الثاني فقط (قوله في آخر حياته) الأولى أن يقول في  
آخر الحياة لبشعل حياة الخائف وحياة المخلوف عليه (قوله ويكفر) عطف على يومى (قوله لأنه  
أهون الأمرين) لأن فيه تقويت البر إلى جابر وهو الكفارة ولا جابر للمعصية لوبر كافي الجبر  
(قوله وحاصله) أي حاصل ما قبل في هذا المقام لا حاصل المتن فإنه قاصر على الخافب معصية فعلا  
وتركا ط (قوله ككفاهه أيضا بين الظهر اليوم) هذا مثال للفعل ومثال الترك والله لا أنكر  
الغنى اليوم ح (قوله أو هو أولى من غيره) مثال الفعل منه والله لا صلين الضحى اليوم ومثال  
الترك والله لا أكل البصل وحكم هذا القسم بقسميه أن يرد أولى أو واجب ح أي على ما يحسنه  
الكمال في القسم الخامس (قوله ككفاهه على ترك الخ) هذا مثال الترك ومثال الفعل والله  
لا كان البصل اليوم ح (قوله وشعوه) أي شعوا الشهر عمال يبلغ مدة الإيلاء والا كان من  
قسم المعصية (قوله أو مستويان) أي الفعل والترك بأن لم يترج أحدهما قبل الخافب بوجوب  
ولا أولوية (قوله نفي وجوبه) هو بحت وجبه ويجرى أيضا في القسم الثالث ولا يهده أن  
يكون الوجوب هو المراد من قولهم أولى وعبر في الجمع بقوله ترجع البر بقرينة قول الله - ع -  
والكنز وغيرهما ومن حلف على معصية فبقي أن يحنث فإن الحنث واجب كما عاتق فارادوا  
بالنظر في الوجوب ٣ مع أن الغالب استعماله في غيره فكذلك هذا كما تقول الأولى بالله أن  
يصلى (قوله فهي عشرة) من ضرب اثنين وهي صورتنا الفعل والترك في خمسة المعصية والواجب  
وما هو أولى من غيره وما غيره أولى منه وما استوى فيه الأمران ط (قوله أي على نفسه ٣)  
تبع في هذا التعبير صاحب البحر حيث قال وقيد بكونه حرمة على نفسه لأنه لو جده لحرمة  
معاقبة على فعله فإنه لا تلزم الكفارة لما في الخلاصة لو قال إن كنت هذا الطعام فهو على حرام  
فأكله لا حنث عليه اه كلام البحر وأنت خبير بأنه في التعليق أيضا حرم على نفسه - ع - غاية  
الأمر أنه يحرم معاقب فلا تحسن المقالة والأولى أن يقول قيد بتخيير الحرمة لأنه لو علقها بالخ اه  
ح قلت وفيه أنه لو قال كذلك لورد عليه مثل أن كنت زيدا فهذا الطعام على حرام مع أنه علقها  
على فعل نفسه بل الأولى أن يقول قيد بتخيير الحرمة لأنه لو علقها على فعل المخلوف عليه ويمكن  
كفاهه لا يأكل هذا الخبز - ع - لا يبره أولى وأبوا وحفظوا إيمانكم فبند وجوبه فتح فهي عشرة ومن حرم) أي على نفسه  
٢ مطلب

۶. مطلب

استعملوا الفظ في معنى قريب

—the r

— في مخيم العرب



أن يكون هذا مراد البصري قوله على فعله أي فعله الحلو فافهم (قوله واستشكك  
 المصنف) أي حيث قال قلت وهو متشكك بما تقرر أن المعاق بالشرط كالمنجز عند وقوع الشرط  
 اه والجواب بأنه رفق هنا بين المنجز والمعلق وهو أن في المنجز حرم على نفسه طعاما موجودا  
 أما في المعاق فإنه ما حرمه إلا بهدالة كل لم أعلم أن الجزاء ينزل عقب الشرط وحيث لم يكن  
 الطعام موجودا اه ح قلت لكن ذكر في الفتح مثله الخلاصة المذكورة ثم قال عقبها وذكر  
 في المتن لو قال كل طعام آكله في منزله فهو على حرام في القياس لا يثبت إذا أكله هكذا  
 روى ابن معاذ عن أبي يوسف وفي الاستحسان يثبت والناس يريدون به إذا أكله حرام اه  
 وعلى هذا يجب في التي قبلها أن يثبت إذا أكله وكذا ما ذكر في الحيل أن أكل طعاما عند ذلك  
 أبدا فهو على حرام فأكلم يثبت ينبغي أن يكون جواب القياس اه وتبعه في النهر (قوله  
 فحين) لأن حرمته لا تمنع كونه حلالا غير (قوله ما لم يرد الأخبار) المناسب أن يقول أن أراد  
 الانشاء فخرج ما إذا أراد الأخبار أو لم يردش به لأن عبارة الخاتمة هكذا إذا قال هذه النجاسة على  
 حرام فبفسه قولان والفتوى على أنه ينوي في ذلك أن أراد به النجاسة لا تلزمه الكفارة وإن أراد به  
 العين تلزمه الكفارة وعند عدم النية لا تلزمه الكفارة اه وفي الفتح وإن أراد الأخبار أو لم  
 يردش لا يجب الكفارة لأنه لا يمكن تصحيحه أخبارا (قوله بأكل أو نفقة) أي أو نحوهما من  
 ليس ثوب أو سكف دار كل شيء عيانية به ويقصد منه قال في الفتح وأعلم أن الظاهر من تحريم  
 هذه الاعيان انصراف العين إلى الفعل المقصود منها كافي تحريم الذرع لها في خصوص حرم  
 عليكم امهاتكم وحرمتم النحر والخنزير فإنه ينصرف إلى النكاح والشرب والا كل ولذا قال في  
 الخلاصة لو قال هذا الثوب على حرام فلبسه حنت إلا أن ينوي غيره (قوله ولو تصدق الخ) قال  
 في الفتح ولو قال لدرهم في يده هذه الدراهم على حرام إن اشترى بها حنت وإن تصدق بها أو وهبها  
 لم يثبت بحكم العرف اه أي أن العرف جار على أن المراد تحريم الاستمتاع به نفسه به بيان  
 بشترى بها ما بأكلة أو يلبسه لا بأن يتصدق بها أو الظاهر أنه لو قضى بها دينه لم يثبت تأمل وفي  
 البحر ولا خصوصية للدراهم بل لو وهب ما جعله حراما أو تصدق به لم يثبت لأن المراد بالتحريم  
 حرمه الاستمتاع (قوله إمينه) أي لأجل عيئته التي حنت بها فهو عليه أقوله كقوله لما تقرر  
 الخ أنه لا يكون ذلك عيئته فهو عليه لا يرد عليه أن تحريم الحلال قد لا يكون عيئته بيان قصد  
 الأخبار لأنه إذا قصد الأخبار لم يوجد التحريم لأن التحريم انشاء والأخبار كناية فافهم ودليل  
 كون التحريم عيئته مبسوط في الفتح وغيره (قوله حنت بالبيع) قال في الهداية ثم إذا فعل بها  
 حرمه قليلا أو كثيرا حنت ووجبت الكفارة لأن التحريم إذا ثبت تناول كل جزء منه اه (قوله  
 لم يثبت إلا بالكل) أي بكلام كل القوم الخطاطين وأكل كل الرغيف فلا يثبت بكلام بعضهم ولا  
 بأكل لقمة قال في النهر وجوز في الخلاصة والمهبط في أكل الرغيف على حرام بأنه يثبت بلقمة  
 وأصل وجه الفرق أن تحريمه الرغيف على نفسه تحريم أجزاءه أيضا وفي لا آكله انما منع نفسه  
 من أكل الرغيف كله فلا يثبت بالبيع وبهذا يضاف في الخاتمة قال مشايخنا الأصحاب أن  
 لو قال أكل هذا الرغيف على حرام لا يثبت بأكل لقمة منه لأن هذا بمنزلة قوله واقه لا آكل هذا  
 الرغيف ولو قال هكذا لا يثبت بأكل البعض اه قلت ويثبت في هذا الفرق ما نقلناه عن

لأنه لو قال إن أكلت هذا  
 الطعام فهو على حرام  
 فأكله لا كفارة خلاصة  
 واستشكك المصنف (شبا)  
 ولو حراما أو مأكلا غيره  
 كقوله النحر أو مال فلان  
 على حرام فهو بمنزلة ما لم يرد  
 الأخبار خاتمة (ثم فعله)  
 بأكل أو نفقة ولو تصدق  
 أو وهب لم يثبت بحكم  
 العرف زياحي (كفر)  
 إمينه لما تقرر أن تحريم  
 الحلال عيئته وقوله  
 لزوجه أنت على حرام أو  
 حرمك على نفسي فلا  
 طأوعته في الجماع أو كرها  
 كقوت مجتبي وفيه قال  
 لقوم كلامكم على حرام  
 أو كلام الفقهاء أو أهل  
 بغداد أو كل هذا الرغيف  
 على حرام حنت بالبيع  
 وفي واقعه لا أكلكم أو لا آكله لم  
 يثبت إلا بالكل زاد في الأشباه

الهداية وتوضيحه أن الرغيف اسم أسكاه وباكل بعضه لا يسمى آكله لكن إذا حرمه على نفسه  
 فقد جعل بمنزلة تحريم العين حيث نسب التحريم إلى ذات الرغيف وجعله بمنزلة النحر والميتة وما  
 كان محرما لا يحل تناول قلبه ولا كثيره وحيث جهلنا هذا التحريم عيئته صار حلالا على عدم  
 تناول شيء منه لأن ذلك مدلول الأصل وهو التحريم بخلاف قوله والله لا آكله فإنه ليس فيه منع  
 نفسه عن كل جزء منه بل عن جميعه لكن أي في البحر كلام الخاتمة ببيان حرمه العيئتين يراد منها  
 تحريم الفعل فإذا قال هذا الطعام على حرام فالمراد أكله وفي هذا الثوب المراد لبسه فقلت وفيه  
 أن استناد الحرمة إلى العين حقيقة عندنا كما تقرر في كتب الأصول على معنى إخراج العين عن  
 محلبة الفعل ليعتق الفعل بالأولى فالقصد في الفعل وتوصيفه بالحرمة بطريق الكتابة  
 والانتقال عن نفي العين فلا بد من ظهور الفرق بين استناد الحرمة إلى الفعل ابتداء واستنادها  
 إلى العين وقد ظهر فيما ذكره هذا يمكن هذا يظهر في قوله هذا الرغيف على حرام أما لو قال أكل  
 هذا الرغيف على حرام لا يثبت بالبعض لاستناد الحرمة إلى الفعل فصاوة قوله والله لا آكله  
 ومنه كلامكم على حرام لأن الحرمة لم تنصف إلى العين بل الفعل وهو الكلام بمعنى التكليم ولم  
 أر من فرق بين ذلك مع أن الذي في الخاتمة هذا الرغيف بدون لفظة أكل على خلاف ما نقله في  
 النهر مع أنه لا يظهر الفرق الممار لا بدون لفظة أكل نعم وقع التعبير في غير الخاتمة والحاصل أن  
 المستثنى من كلة فاقصروا (قوله إلا إذا لم يكن الخ) أي فيثبت بها كل بعضه وهو الأصح المختار  
 استيفاء الأصل فيما إذا حلف لا يلا كل معينا فافهم أن كان يا كلة الرجل في مجلس أو  
 يشرب به في شربة فالحلف على جميعه ولا يثبت بأكل بعضه لأن المقصود الامتناع عن أكله وكل  
 ما لا يطأ في كلة في المجلس ولا يشرب به في شربة يثبت بأكل بعضه لأن المقصود من العين الامتناع  
 عن أصله لا عن جميعه ولو قال لا أشرب لبن هاتين الشاتين لم يثبت حتى يشرب من لبن كل شاة ولا  
 يعتبر شرب الكل لأنه غير مقصود وألا يلا كل من هذه الخاتمة فافهم أن كل بعضه حنت ولو كان مكان  
 الأكل بيع فباع بعضه لا يثبت لأن الأكل لا ينافي على جميعه وفي مجلس ويتألف البيع كذا في  
 المحيط زاد في البدائع عن الأصل لو قال لا آكل هذه الرمانة فأكلمها الإجابة أو حنت حنت في  
 الاستحسان لأن ذلك القدر لا يعتد به لأنه في العرف يقال أنه أكلها وإن ترك نصفها أو ثلثها أو  
 أكثره لا يجوز في العرف أنه يقطع من الرمانة لم يثبت لأنه لا يسمى أكلها جميعها اه وبه يعلم  
 أن البصر من الرغيف وغيره كاللقمة كالأدم اه لمخص من البحر في باب العين بالاكل والشرب  
 وسما في هذا الأصل اه (قوله أو حلف الخ) معطوف على المستثنى وهو قوله إذا لم يمكن  
 أكله قال في النهر وفي مجموع النوازل وكذا كلام فلان وفلان على حرام يثبت بكلام أحدهما  
 وكذا كلام أهل بغداد وفي المحيط في كلام فلان وفلان على حرام أو والله لا أكلم فلانا  
 الصحيح أنه لا يثبت في المثنيتين ما لم يكلمهما إلا أن ينوي بكلام واحد منهما فيثبت بكلام  
 أحدهما لأنه شدد على نفسه اه قلت وهذا إذا لم يذكر لا بعد الحلف في البرازية حلف  
 بالطلاق لا يذوق طعاما ولا شربا فإذا أقام أحدهما طلق كالو حلف لا يكلم فلانا ولا فلانا ولو قال  
 لا أذوق طعاما ولا شربا فإذا أقام أحدهما لا يثبت اه وإذا كرر لاقانه بصير عيئتين كما سنذكره في  
 بحث الكلام عن الواقعات (قوله ونوى أحدهما) أي نوى أن لا يكلم كل واحد منهما ما

الإلا لم يمكن أكله في مجلس  
 واحد أو حلف لا يكلم فلانا  
 وفلانا ونوى أحدهما أولا  
 يكلم أخوة فلان

مطاب  
 حلف لا يلا كل معينا فافهم  
 بعضه

مطاب  
 لا أذوق طعاما ولا شربا  
 حنت بأحد ما بخلاف  
 لا أذوق طعاما ولا شربا



هـ (قريبه) في السواحي الزاهدي عن الجامع ان لم يكن ضربت هـ ذين السوطيين في دار فلان  
 فبدي حرق ضرباً أحدهما في دار غيره أو قال ان لم أكمل فلانا وفلانا اليوم فانت طالق فكلم  
 أحدهما اليوم فقط بحيث قال وألحق بعضهم بذلك ان لم تحضري فرائي ولم تراعي في فانت طالق  
 فلم تحضري فرائي ولكن راعته فانه يحتمل قال وفيه اشكال وبينهما فرق جلي لان الحنت في  
 العين انما يتحقق اذا صدق ما دخل عليه حرف الشرط في ان دخلت الدار انما يحتمل اذا صدق  
 دخلت وفي ان لم ادخل انما يحتمل اذا صدق لم ادخل فاذا قال ان لم ادخل هاتين الدارين اليوم  
 او ان لم اكن ضربت هـ ذين السوطيين في دار فلان فخر الشرط دخل على النفي وهو لم اكن  
 دخلت او ضربت هاتين وهو نفي لجموع دخول الدارين وضرب السوطيين ونفي الجموع  
 يتحقق بنفي أحدهما جزائه بخلاف قوله ان لم تحضري فرائي ولم تراعي في فانه لما كرر حرف النفي  
 كان نفياً لكل واحد منهما ونفي كل واحد منهما لا يصدق مع نفي أحدهما فانه لا يصدق قولنا  
 لم يقدم زيد ولم يقدم عمرو مع قدوم أحدهما ما يصدق ان لم يقدم زيد و عمرو مع أحدهما لكن  
 ذكر في الضبط ما يدل على صحة هذا الجواب فانه قال اذا قال ان لم تكلمي فلانا ولم تكلمي فلانا  
 اليوم فانت طالق فكلمت أحدهما او مضى اليوم طلقت فقدم صحت هذا الجواب من حيث  
 لروايته لكن ما قلته من الاشكال قوي اه فانت والجواب انه اذا كرر حرف النفي يكون نفي  
 كل واحد من افراده مفصودا في ان لم تحضري فرائي ولم تراعي في يتحقق بشرط الحنت بنفي كل  
 واحد بانفراديه لانه يصير كأنه حلف على كل واحد بعينه لانه اذا كرر النفي تنكر رايتين حتى  
 لو قال لا اكلم اليوم ولا غد ولا بعد غد فهي ايمان ثلاثه وان لم يكرر النفي فهي عين واحدة حتى  
 لو كلفه لا يحنث بنزلة قوله ثلاثة ايام كما سيأتي عن الوقفات في بحث الكلام وأما عدم الصدق  
 في لم يقدم زيد ولم يقدم عمرو مع قدوم زيد فلا فلا من اخبار عن قدوم كل منهما بانفراديه حيث  
 جعله مفصودا بالنفي فاذا علق ذلك بالشرط يتحقق بشرط الحنت وهو انه لم يقدم زيد هذا ما ظهر  
 في تدبره (قوله وله أخ واحد) أي وهو عالم به بخلافه بذلك في باب العين بالطلاق والعتاد  
 خيفة يحنث اذا كلفه ذلك كراجم وأراد الواحد وان كان لا يعلم ان الآخر واحد لا يحنث  
 لانه لم يرد الواحد بيقين العين على الجمع كن حلف لا يلا كل ثلاثة أرغفة من هذا الخبز وليس فيه  
 الارعيف واحد وهو لا يعلم لا يحنث بجمع من الوقفات (قوله فانت الخ) البعث صاحب الجحرف  
 اجاب الآتي وقوله وبه علم أي بما ذكره من مثله الاخوة فانه جمع ليس فيه الانف واللام بل  
 هو مضاف مثل اولاد زوجته بحيث كان عالما بتعدد هم لا يحنث الا بالجمع كما في لا اكلم رجلا أو  
 نساء بخلاف ما به الانف واللام مثل لا اكلم الفقراء أو المساكين أو الرجال فانه يحنث بالواحد  
 لانه اسم جنس كما في الوقفات وما مر من الوقفات في اخوة فلان صريح في ان الجمع لمضاف  
 كالمذكور وساق في آخر باب العين بالاكل والشرب والكلام تمام تحقيق المعرف والمنكر  
 والمضاف وهو يرجع جواب هذه الحادثة قال في الجرح لكن قال في القنية ان أنت الى اقربائك  
 فانت طالق فاحتملت الى واحد منهم يحنث ولا يرد الجمع في عرفنا اه فيحتاج الى الفرق الأول  
 يدعي ان في العرف فرقا اه قلت لا يحنث في اراءه في الان عدم التفرقة بين اخوة فلان  
 وأقربائك وأولاد زوجته ونحوه من الجمع لمضاف في انه يراد به الجنس الصادق بالواحد والاكثر

وله أخ واحد وغمامه فها  
 فانت وبه علم جواب حادثة  
 حلف بالطلاق على أن أولاد  
 زوجته لا يطلونه بينه  
 فطام واحد منهم لم يحنث

مطلب  
 الجمع المضاف كالمذكور  
 بخلاف المعرف بال

في بني الحنت في الحادثة المذكورة (قوله كل حل الخ) قال في الهداية ولو قال كل حل على  
 حرام فهو على الطعام والشراب الا ان ينوي غير ذلك والقياس ان يحنث كافر غ لانه يانثر  
 فعلا باحوا وهو التنفس ونحوه وهذا قول زفر وجه الاستحسان ان المقصود وهو البر لا يحصل  
 مع اعتبار العدم فيصرف الى الطعام والشراب لا يعرف فانه يستعمل فيما يتناول عادة  
 ولا يتناول المرأة الابانية لاسقاط اعتباره وموم واذا نواها كان ايلام ولا يصرف العين عن  
 المأكول والمشروب وهذا كله جواب ظاهر الرواية وما يحنثا قالوا يقع به الطلاق من غير  
 نية الغلبة الاستعمال وعليه الفتوى اه قلت ومقتضى قوله فانه يستعمل فيما يتناول عادة  
 ان يعرف كان أو لا في استعماله في الطعام والشراب ثم تغير ذلك الى عرف آخر وغلب استعماله  
 في الطلاق ثم ان ما ذكره هنا لا يتأني ما ذكره في الايلام من التمسك بين نية تحريم المرأة أو  
 الظهار أو الكذب أو الطلاق لان ذلك في أنت على حرام وما هنا في التحريم باللفظ العام  
 والفتوى على قول المتأخرين بانصرافه الى الطلاق البائن عاما وأما كما ذكرناه هناك (قوله  
 زاد الكمال الخ) لا محل لذلك كرهنا لان مراد الكمال ان هذا يراد به الطلاق فقط بحسب  
 العرف كما يأتي (قوله ولكن الفتوى في زمانا) أي الزمان المتأخر عن زمان المنة دمير وتوقف  
 البردوى في ميسوطه في كون عرف الناس ارادة الطلاق به فالاحتياط ان لا يخالف المتقدمين  
 قال في الفتح واعلم ان مثل هذا اللفظ لم يتعارف في ديارنا بل المتعارف فيه حرام على كلامك  
 ونحوه ككل كذا ولله دون الصيغة العامة ٢ وتعارفوا أيضا الحرام يلزم في ولا شك في انهم  
 يريدون الطلاق ما عايناهم بذلك كرون بعده لا فعل كذا ولا فعلان وهو مثل تعارفهم الطلاق  
 يلزم لا فعل كذا فانه يراد به ان فعلت كذا فهي طالق ويجب امضاؤه عليهم والحاصل ٣ ان  
 الاعتبار انصرف هذه الالفاظ عمرية أو فارسية الى معنى بلانية التعارف فيه فان لم يتعارف  
 مثل من نيته وفيما ينصرف بلانية لو قال أردت غيره لا يصح دفعه القاضي وفيما بينه وبين انه  
 تعالى هو المصدق اه وأقره في الجرح والنهر والمقدسي والشرنبلالي وغيرهم وتقدم مقام  
 الكلام على ذلك في الطلاق (قوله ولوله أ كثر من جميعا) في هذه المسئلة كلام طويل فانه  
 في باب طلاق غير المدخول بها وفي باب الايلام والذي حررناه هناك انه لا خلاف في أن أنت على  
 حرام يخص مخاطبة وفي كل حل على حرام بم الزوجات الأربع لصريح اداة العدموم  
 الاستغراق وفي امرأتى حرام أو طالق يقع على واحدة منهن وانما الخ لاف في نحو حلال الله  
 أو حلال المسكين فقبل يقع على واحدة غير معينة نظرا الى صورة افراده والاشبه انه يتم الشك  
 فانهم (قوله وان لم تكن له امرأه الخ) قال في الظهيرية وان قال لم أنو الطلاق لا يصدق قضاء  
 لانه صارت لا فاعرف قائم قال وان حلف به ان كان فعل كذا وقد كان فعل وله امرأه واحدة أو  
 أكثر بن جميعا وان لم تكن له امرأه لا يلزمه نفي لانه جعل بيننا بالطلاق ولو جعلناه بيننا بالله  
 تعالى فهو غفوس وان حلف به ذاعلى أمر في المستقبل ففعل ذلك وليس له امرأه كان عليه  
 الكفارة لان تحريم الحلال عين اه وحاصله انه اذا لم تكن له امرأه حلف على ماض كذا  
 لا يلزمه نفي لانه جعل طلاقا على الماتى به فيأفولاهم الزوجة ولو جعل بيننا بالله تعالى فهو غفوس  
 لانه كناية عن الحلف بالله تعالى كما مر في هويم ودي ان كناية وان لم يبعقل وجهه فاعلى الوجهين

مطلب  
 كل حل عليه حرام

(كل حل) أو حلال الله  
 أو حلال المسكين (على  
 حرام) زاد الكمال أو الحرام  
 يلزم في ونحوه (فهو على  
 الطعام والشراب) (لكن  
 الفتوى) في زمانا (على  
 أنه تبين امرأته) بطلانية  
 ولوله أكثر بن جميعا بلانية  
 وان نوى ثلاثا ثلاث وان  
 قال لم أنو طلاقا لم يصدق  
 قضاء الغلبة الاستعمال  
 ولذا لا يخالف به الا رجال  
 ظهيرية (وان لم تكن له  
 امرأه) وقت العين

مطلب  
 تعارفوا الحرام يلزم في  
 والطلاق يلزم في

٣ قوله ان الاعتبار انصرف  
 الخ هكذا بخطه واهله سقط  
 من قوله كلمة في الاصل ان  
 المعتمد في انصرف الخ  
 تأمل اه معصية



لا يلزمه شيء سوى الاستغفار وقيل ان قوله ولو جعل عينا بالله تعالى اي بناء على ظاهر الرواية من  
 جعله على الطعام والشراب وفيه نظر لانه اذا قال ان كنت فعلت كذا فكل حل على حوائج  
 يعني ان كنت فعلت فوالله لا تأكل ولا تشرب فاذا كان قد فعل انما قد فعلت عينه على عدم الاكل  
 والشرب فيكفر باكله او شربه فلا تكون اقوافه - موعلي - ذاق في النهاية عن النوازل  
 من انه ان لم تكن له امر ان تصيب عليه الكفارة بحمول على انه جعل عينا بالله تعالى مع كون  
 الخاف على - مستقبل - والا كان غوسا فلا يلزمه الكفارة واما قوله في الجرمه فانه اذا اكل او  
 شرب لانصرافه عند عدم الزوجة الى الطعام والشراب لا كافيهم من ظاهر العبارة اه ففيه  
 نظر بل هو محمول على ما يفهم من ظاهر العبارة وهو وجوب الكفارة وان لم يكن بل هو محمول  
 على ما قلنا والورد عليه ما ذكرناه من النظر السابق ويؤيده ان انصرافه الى الطعام  
 والشراب كان في العرف السابق ثم تغير ذلك العرف وهو مصرح في الطلاق كما مر في - موعلي -  
 ما صار حقيقة عرفية في الطلاق لا يصح حله على العرف المحجور بل يعني مراد به الطلاق  
 غير انه اذا تم - موعلي - مراد به الطلاق فيلغى ويصح حله على عينا بالله تعالى فتصيب به  
 الكفارة ان لم يكن غوسا فالترديد في كلام الظاهر يفسر على خواص بدليل ما في البرزخية حيث  
 قال وفي المواضع التي يقع الطلاق بلفظ الحرام ان لم تكن له امر ان - موعلي - حلت له الكفارة  
 والذ - موعلي - ان لا يلزمه اه فاقاله - موعلي - موعلي - في مراد به الطلاق وظاهر  
 كلامهم ترجيح خلافه فاعلمت حقيقة هذا المقام فانه من مخ المالك الام (قوله سواء تسكح  
 به ما ولا هو ما عليه الفتوى كباقي (قوله فيكفر باكله او شربه) موعلي - موعلي - في الجرم  
 عبارة النوازل وقد علمت ما فيه والصواب ان يقول فيكفر بجمته أي بفعله المحلوف عليه كان  
 قال ان دخلت الدار فكل حل على حرام ثم دخلها يلزمه كفارة اليمين لانها عين منعة قد علمت على  
 عدم الدخول في المستقبل لا على عدم الاكل والشرب حتى لو اكل او شرب قبل الدخول او بعده  
 لا يلزمه شيء (قوله ولو بالله على ماض) لفظ بالله - موعلي - بقلم أي ولو كانت عينه - موعلي - على ماض كما اذا  
 قال ان كنت فعلت كذا فكل حل على حرام وكان عينا بالله فله في غوس ان جعلت عينا  
 بالله تعالى فلا يلزمه كفارة وقوله او اقوافي ان جعلت عينا بالطلاق كما قاله - موعلي - في ظاهر ما مر  
 عن الظاهر به من قوله لانه جعل عينا بالطلاق لا اعتماد الاول وهو ظاهر ما قدمناه ايضا عن  
 البرازية وكذا ما ياتي قريبا واما قوله تعالى ان ما ذكره الشارح من قوله فله - موعلي - او غيره  
 حاصل ما قدمناه عن الظاهر به فليس في كلامه خال سوى زيادة لفظ بالله فانه - موعلي - (قوله ولو له  
 امر ان وقت الخ) مقابل قول المصنف وان لم تكن له امر ان قال في الظاهر به وان حلف بهذا  
 على امر في المستقبل فله ذلك وليس له امر ان كان عليه الكفارة لان تقييد الحلال بيمين وان  
 كان له امر ان وقت اليمين فانت قبل الشرط او بابت لا الى عدة ثم بانشر الشرط لا يلزمه  
 الكفارة لان عينه انصرف الى الطلاق وقت وجوده وان لم تكن له امر ان وقت اليمين ثم  
 تزوج امرأة ثم بانشر الشرط اختل فواقبه قال الفقيه أبو جعفر فربما يبين المترجعة وقال غيره  
 لا يمين وجه اخذ الفقيه أبو الليث وعليه الفتوى لان عينه جعل عينا بالله تعالى وقت وجودها  
 فلا يكون طلاقا به - موعلي - اه ومثله في الخاتمة وفي عبارة البرازية في هذه المسئلة خال نهيها

موعلي - وان تسكح به ما ولا  
 (معيين) فيكفر باكله او  
 شربه لو عينه على آت ولو  
 بالله على ماض فله - موعلي -  
 أو لعله ولو له امر ان وقتها  
 فبات بلا عدة

عليه في باب الايلاء (قوله فاكل) مراد به فيما بشرط كافي عبارة الظاهر به وغيره او ذلك  
 كدخول الدار فلا ولا تفرقه لالاكل وعدمه كجاءت (قوله وقد مر في الايلاء) ما مر هناك  
 فيه خال تابع فيه البرازية كما اوضحناه هناك (قوله ومن نذر نذرا مطلقا) أي غير معلق بشرط  
 مثل قوله على صوم سنة فتح وأغاد انه يلزمه ولو لم يقصده كالواراد ان يقول كالا جري على لسانه  
 انذر لان نذر النذر كالبذر كالملاقاة كافي صيام الفتح وكالواراد ان يقول الله على صوم يوم  
 جري على لسانه ومثله كافي صيام البحر عن الواجبية واعلم ان النذر قد يشرع به من روعة اما  
 لونه فربما يلزمه من القرب كالصلاة والصوم والحج والعق ونحوها واما من روعة  
 الملا واما الواردة بآيائه ونحوها في الاختيار قلت وانما ذكر والنذر في الايمان لما ياتي من  
 انه لو قال على نذري ولا يمينه لزمه كفارة ومرفى آخر كتاب الصيام انه لو نذر صوما فان لم ينو شيئا  
 أو نوى النذرة فقط أو نوى النذر وان لا يكون عينا كان نذرا فقط وان نوى اليمين وان لا يكون  
 نذرا كان عينا وعليه كفارة ان أفطر وان نواه ما أو نوى اليمين كان نذرا عينا حتى لو أفطر  
 فضي وكثر مره هناك الكلام فيه (قوله كما يصرح به) أي المصنف في بيان الكلام  
 عليه ان شاء الله تعالى ط (قوله وهو عبادة مقصودة) الضمير راجع للنذر يعني النذر  
 لا الواجب خلافا لما في البحر قال في الفتح عما هو طاعة مقصودة فله من جنسها واجب  
 الخ وفي البذلقة ومن شرطه ان يصح كون فريضة مقصودة اه فلهذا مخرج في أن الشرط  
 وتشييع الجائزة والوضوء والاعتساف ودخول المسجد ومن المصحف والاذان ونية الرباطات  
 والماء بدو وغ - موعلي - وان كانت قربا لا انما غيرة مقصودة اه فلهذا مخرج في أن الشرط  
 كون المائذ ذروته - موعلي - عبادة مقصودة لاما كان من جنسه ولا يصحوا النذر بالوقف لان  
 من جنسه واجب وهو بناء مسجد لله - موعلي - كباقي مع انك علمت أن بناء مسجد غير مقصود لذاته  
 (قوله مخرج الوضوء) لانه عبادة ليست مقصودة لذاتها وانما هو شرط لعبادة مقصودة وهي  
 الصلاة ط عن المنع (قوله وكذا في الميت) لانه ليس عبادة مقصودة بل هو اجل هذه الصلاة  
 عليه لان تشرع شرطها ط (قوله ووجد الشرط) معطوف على قوله وكان من جنسه عبادة  
 وهذا ان كان معاقا بشرط والالزم في الحال والمراد الشرط الذي يريد كونه كباقي تعينه  
 (قوله لزم النذر) أي لزمه الوضوء والمراد انه يلزمه الوضوء بالصلوة القربة التي التزمه الا بكل  
 وصف التزمه لانه لو عجز درهم او فدية او مكانا لا تصدق اولاه لانه فالتعيين ليس يلزم به  
 وتخييه في الفتح (قوله ما يثبت الخ) قال في الفتح حديث غريب الا انه - موعلي - نفى عنه فقي  
 لزوم النذر الكتاب والسنة والاجماع قال في وليوفوا نذرهم وصرح المصنف أي  
 صاحب الهداية في كتاب الصوم بانه واجب لا لآية وتقدم الاعتراض بانهم لا يوجب الافتراض  
 لآية وية والجواب بانهم اموؤلة اذ خص منها النذر بالمعصية وما ليس من جنسها واجب فلم تكن  
 فطبيعة الدلالة ومن قال من المتأخرين بانقضائه استدلال بالاجماع على وجوب الاية اه  
 لمصداق في شرع الاية عن البرهان انه أي الافتراض هو الاظهار (قوله لوجب العتق) نزل  
 ذكر لوجب من المصلاة والصوم والصدقة لظهوره ط (قوله والمشي للحج) المراد الحج  
 ماشيا ولا فاما الذي ليس بعبادة مقصودة اه ح وفيه ان الشرط كونه بعبادة مقصودة

مطاب  
 في أحكام النذر  
 فاكل فلا كفارة لانصرافها  
 لالطلاق وقد مر في الايلاء  
 (ومن نذر نذرا مطلقا أو  
 معلقا بشرط وكان من  
 وجنسه واجب) أي فرض  
 كما يصرح به في البحر  
 الذر (وهو عبادة مقصودة)  
 خرج الوضوء وتكفين  
 الميت (ووجد الشرط)  
 المعاق به (لزم النذر)  
 حديث من نذر وهي  
 فعلية الوضوء بجمعي (كصوم  
 وصلاة وصدقة) ووقف  
 (واعسكاف) واعساق  
 رقيقة وجع ولو ماشيا فاما  
 عبادات مقصودة ومن  
 جنسها واجب لوجب  
 العتق في الكفارة والذي  
 الحج على القادر من أهل مكة



هو المذنب ذور لما كان من جنسه كما قدمناه وسياتي في باب اليمين في البيع انه لو قال على الشيء  
 الى بيت الله أو المسجد بكذا يلهي مع أو عرة وسند ذكر ان هذا استصحب ان والقياس ان لا يجب  
 به شيء لانه ليس بقربة تأمل (قوله والقعدة الأخيرة الخ) كذا ذكره في اعتكاف الجوار  
 وأورد عليه ان التشبيه ان كان في خصوص القعدة فهو غير لازم في الاعتكاف بل هو  
 الوقوف في مدته وان كان في مطلق الكيفية فلهذا لم يخص التشبيه بالقعدة مع ان الركوع  
 كذلك والجواب اختيار الاول والغالب في الاعتكاف القعدة ودوز كفي اعتكاف المعراج  
 قلنا بل من جنسه واجب أو مشقة لا على الواجب وهذا كذلك لان الاعتكاف يشتمل على  
 الصورة ومن جنس الصوم واجب وان لم يكن من جنس اللبث واجب ونهيه في الفتح في باب  
 اليمين في الحج والصوم بان وجوب الصوم فرع وجوب الاعتكاف بالذبح والكلام الآن في  
 صحة وجوب المتبوع فكيف يستدل على لزومه بلزومه ولزوم الشرط فرع لزوم المشروط ثم  
 قد يقال في صحة الاجماع على لزوم الاعتكاف بالذبح وجوبه اذ ارشاد شرط وجود واجب من  
 جنسه اه أي فهو خارج عن الاصل (قوله ووقف مسجد) أي في كل بلدة على الظاهر ط  
 (قوله والا) أي وان لم يفعل الامام فعل المأبذ (قوله ما ليس من جنسه فرض) هذا هو الذي  
 وعنده كره قال المصنف في شرحه وهذا ثبت ان المراد بالواجب في قواهم من جنسه واجب  
 الفرض وبه صرح شيخنا في بحر الخرافات في تمام الكلام عليه (قوله كعبادة مريض الخ)  
 هذا يفيد ان مرادهم بالفرض هنا فرض العين دون ما يشتمل فرض الكفاية اه ح أي فان  
 هذه فرض كفاية كافي في مدة أبي اللبث فانهم وقدمنا عن البدائع خروج هذه المذكورات  
 بقوله عبادته مقصودة على انه يرد عليه دخول المسجد لا طواف ولصلاة الجمعة اذا كان الامام فيه  
 فان الدخول حينئذ فرض لكنه ليس مقصودا لذاته وكذا عبادته الواجب اذا احتاج اليه  
 لان بره ما فرض وقدمنا ان المشروط كونه عبادته مقصودة هو المذنب ذور (قوله ولو مسجد  
 الرسول صلى الله عليه وسلم) الاولى ذكره مسجد مكة لانه المتوهم ط (قوله وهو ذاهو  
 الضابط) الاشارة الى ما ذكره من ان ما ليس من جنسه فرض لا يلزم وعبرة الدور المذنب ذور  
 اذا كان له اصل في الفروض لزم النافذ كالصوم والصلاة والصدقة والاعتكاف وما لا أصل له  
 في الفروض فلا يلزم النافذ كعبادة المريض وتشبيح الجنائز ودخول المسجد وبناء القنطرة  
 والرباط والسقاية ونحوها هذا هو الاصل الكلي (قوله فزاد) أي على الشرطين  
 المارين في المتن (قوله أن لا يكون معصية لذاته) قال في الفتح وأما كون المذنب ذور معصية  
 يمنع انعقاد النذر فيجب أن يكون معصية اذا كان حراما لمعصية أو ليس فيه جهة قربة  
 فان المذهب أن نذر صوم يوم العيد مقدر ويجب الوفاء بصوم يوم غيره ولو صامه خرج عن  
 العهدة ثم قال بعد ذلك قال الطحاوي اذا أضاف النذر الى المعاصي كقوله على ان أقتل  
 فلانا كان يميننا لزمه الكفارة بالحنث اه قلت وحاصله ان الشرط كونه عبادته فيعلم  
 منه انه لو كان معصية لم يصح فهذا ليس شرطا خارجا عما يمكن صرح به مستقلا ببيان  
 ان ما كان فيه جهة العبادة يصح النذر به لما مر من أنه يلزم الوفاء بالنذر من حيث هو

والقعدة الأخيرة في الصلاة  
 وهي لبث كالأعتكاف  
 ووقف مسجد للمأبذ  
 واجب على الامام من بيت  
 المال والأقربى المسكين  
 (ولم يلزم) لانه ليس  
 من جنسه فرض كعبادة  
 مريض وتشبيح جنازة  
 ودخول مسجد ولو مسجد  
 الرسول صلى الله عليه وسلم  
 أو الأقصى لانه ليس من  
 جنسه فرض مقصود  
 وهذا هو الضابط كافي  
 المذنب ذور في البصر ثم انطه  
 خمس فزاد أن لا يكون  
 معصية لذاته

قربة لا بكل وصف التزيم به فصح التزام الصوم من حيث هو صوم مع الفاء كونه في يوم العيد  
 ولذا قال في الفتح ان قات من شروط النذر كونه بغيره معصية فكيف قال أبو يوسف اذا نذر  
 ركعتين بلا وضوء يصح نذره بخلافه لا فالحق ان أبا يوسف صححه بوضوؤه لانه يمين نذر  
 ركعتين لزمته بوضوؤه لان التزام المشروط التزام الشرط بقوله بعد به بغير وضوء ولا يؤثر  
 ونظيره اذا نذرهما بالافراة الزمناه ركعتين بقراءة أو نذر أن يصلي ركعة واحدة الزمناه ركعتين  
 أو ثلاثا الزمناه بربع اه وعلمه فيه (قوله لانه غيره) أي لان كونه معصية بغيره وهو  
 الاعراض عن ضيافة الحق تعالى (قوله وأن لا يكون واجبا عليه قبل النذر) في أضحية  
 البدائع لو نذر أن يضحي شاة وذلك في أيام النحر وهو مومر فعليه ان يضحي بشاة من عندنا شاة  
 لا نذروا شاة بواجب الشرع ابتداء الا اذا عني به الاخبار عن الواجب عليه فلا يلزمه الا واحدة  
 ولو قبل أيام النحر لزمه شاتان بخلاف لان الضحية لا تخضع للاخبار عن الواجب  
 اذا وجوب قبل الوقت وكذا لو كان معصرا ثم أسير في أيام النحر لزمه شاتان اه والحاصل أن  
 نذر الأضحية صحيح لكنه ينصرف الى شاة أخرى غير الواجبة عليه ابتداء بواجب الشرع الا اذا  
 قصده الاخبار عن الواجب عليه وكان في أيامها ومثله ما لو نذر الحج لان الأضحية والحج قد  
 يكونان غير واجبين بخلاف حجة الاسلام فانهم انفس الواجب عليه لانهم أسروا بضعة العمر  
 كصوم رمضان وصلاة الظهر فلا يصح النذر به بخلاف ما قد يكون تطوعا وواجبا كالأضحية  
 والصوم كما سنصنف في الأضحية ان شاء الله تعالى (قوله أو ملكا غيره) فان قيل ان النذر به  
 معصية فبغيره عنه ما صرح قلنا انه ليس معصية لذاته وانما هو لحق الغير أفاده في البصر لكنه  
 خارج بكونه لا يملكه فيشتمل الزائد على ما يملكه وما لا يملكه فيه اه لا كره ذوا في البحر عن  
 الخلاصة لو قال لله على ان اهدي هذه الشاة وهي ملك الغير لا يصح النذر بخلاف قوله لا هديين  
 ولو نوى اليمين كان عينا اه قال في النحر والفرق بين النذر وعدمه مما لا أثر له بظهر في صحة  
 النذر وعدمه ثم على الصحة هل يلزمه قيمته أو يتوقف الحال الى ملكها محل تردد اه قلت  
 الظاهر الثاني لان الهدي اسم لما يهدي الى الحرم فاذا صح نذره توقف الى ملكه باليمين  
 اهداؤه تأمل ويظهر من أن قوله لا هديين غير لانذر وقوله ولو نوى اليمين كان عينا راجع الى  
 المسئلة الاولى فان تم هذا انضح الفرق فتأمل (قوله لزمه المائة فقط) سيذكر الشارح وجهه  
 (قوله قات ويراد الخ) ذكره هذا الشرط صاحب البصر في باب الاعتكاف وعزاه الفروع  
 المذكور الى الولوالجية قال ط وبه صارت الشروط سبعة ما في المتن وهذه الخمسة لكن  
 اشترط أن لا يكون أكثر مما ثلاث وأن لا يكون ملك الغير خاص به صرح في النذر (قوله  
 من قبل البصر) يشمل الاستحالة الشرعية لما في الاختيار لو نذر صوم أيام بعضها أو قات  
 لله على أن أصوم هذا الخاضت فهو باطل عند محمد ونزولها أضاف الصوم الى وقت لا يتصور  
 فيه وقال أبو يوسف تفضي في المسئلة الثانية لان الإيجاب صدر بصحفي حال لا ينافي الصوم ولا  
 إضافة الى زمان ينافيه اه اذا الصوم يتوهمه والهجره ماض محقق كالمريض تنقضه كما اذا  
 نذرت صوم شهر يلزمه انضاد أيام بعضها لانه يجوز خلو الشهر عن الحيض فيصح الإيجاب  
 وعلمه فيه (قوله وفي القنية الخ) عبارتها كافي البصر نذر أن يتصدق بدينار على الأغنياء فيبقى

فصح نذر صوم يوم النحر  
 لانه لغيره وأن لا يكون  
 واجبا عليه قبل النذر ولو  
 نذره حجة الاسلام لم يلزمه  
 شيء غيرها وأن لا يكون  
 ما التزمه أكثر مما يملكه  
 أو ملكا لغيره فلو نذر  
 الله دين بثلث ولا يملك  
 المائة لزمه المائة فقط  
 خلاصة انهم قلت ويرد  
 ما في زواجر الجواهر وأن  
 لا يكون من قبل البصر  
 فلو نذر صوم أمس أو  
 اعتكافه لم يصح نذره وفي  
 القنية نذر الله دين على  
 الأغنياء لم يصح ما لم ينو  
 آية السبيل



أن لا يصح قلت وينبغي أن يصح إذا نوى أبناء السبيل لأنهم محل لزكاة اهـ قلت واهـ بل وجهه  
عدم الصحة في الاول عدم كونها اقرباً أو مستصلحة الكون اهدم صحة ما لا يملكه لا في حصة كما أن  
اهية فقهية مدققة (قوله ولو نذر التمتع) لأن مراده التمتع والتكبير ثلاثاً  
وذلك يشير في كل وأطلق على الجميع فسيبها انقلب الكونه سابقاً وليه إشارة إلى أنه ليس من  
جنس ما واجب ولا فرض وفيه أن تكبير التشرى واجب على المقتضى به وكذا التكبير الاحرام  
وتكبيرات العبد في فقهه في حصة التذرية يسأل على أن المراد بالواجب هو المصطلح ط قلت  
يمكن ما ذكره الشارح ليس عبارة اذنية وعبارتها كافي البصر ولو نذر أن يقول دعاء كذا  
في دبر كل صلاة عشر مرات يصح (قوله لم يلزمه) وكذا لو نذر قراءة القرآن وعاء له فقهه في  
في باب الاعتكاف بأن الله لا يملكه في المائنة ولو قال على الطواف بالميت والحي بين الصفا  
والمرورة أو على أن أقرأ القرآن ان فعلت كذا لا يلزمه نهي اهـ قلت وهو مشكل فان الفـ راءة  
عبادة مقصودة ومن جنسها واجب وكذا الطواف فانه عبادة مقصودة أيضاً ثم رأيت في باب  
المناك قال في باب أنواع الامارة الخامس طواف النذر وهو واجب ولا يختص بوقت فهو ذا  
صريح في حصة النذرية (قوله لم يلزمه) لأن من جنسه فريضته وهو الصلاة عليه صلى الله عليه  
وم لم مرة واحدة في العمر ويجب كلما ذكره تعالى فرض على حال ح ومنه يعلم أنه لا يشترط  
كون الفرض قطعياً ط (قوله وقيل لا) أهل وجهه انه كراهية كون الفرض قطعياً ح  
(قوله ثم ان المعلق الخ) اهـ لم أن النذر كور في كتب ظاهر الرواية أن المعلق يجب الوقاية طلقاً  
أي سواء كان الشرط محابراً كونه أي يطلب حصوله كالشيء لله مريض أو لا كان كذا زيداً  
أو دخلت الدار فكذا وهو المسمى عند الشافعية بنذر اللجاج وروى عن أبي حنيفة التمسك به  
لأن كور هذا وأنه يرجع إليه قبل موته بعبادة أيام وفي الهداية انه قول محمد وهو الصحيح اهـ  
ومضى عليه أصحاب المتن ككالمختار لمجوع ومختصر الفقه والماتق وغيره وهو مذهب  
شافعي وذكر في الفتح انه المروي في النوادر وأنه محقق راجحة فحين وقت انعكس الامر على  
ما سبب البصر فظن أن هذا الأصل في الرواية وأن رواية النوادر أنه مخيرة فمما مطلقاً وأنه في  
خلاصة قال وبه يقتضي وقد علمت أن المروي في النوادر هو التمسك به بل المذكور ذكر في التمرات  
لذي في الخلاصة هو التمسك بما أراد كونه فالأصل لا يردع اهـ والخاصل أن ليس في  
المسئلة - وقد قولين الاول ظاهر لرواية عدم التخيير أصلاً والثاني التمسك به المذكور وأما  
ما توجه في اجز من النول الثالث وهو التخيير مطلقاً وأنه الماتق به فلا أصل له كما أوضحه  
العلامة الشريفة في رسالته المسماة تحفة الضرير فافهم (قوله بشرط يريد الخ) انظر لو كان  
مقاريد بشرط هو معية فعلق عليه كافي قول الشاعر

علي اذا نذرت لي بعتية • زيارة بيت الله رجلاً حافياً  
هل يقال اذا بشر الشرط يجب عليه المعلق أم لا ويظهر في الوجوب لأن النذر طاعة وقد  
أقروا وجهاً على شرط فاذا حصل الشرط لم يمتعه وار كان الشرط معية يحرم فعله لان هذه  
طاعة غير حادثة على مباشرة المعية بل بالعكس وتعرف النذر صادف عليه ولذا صح النذر في  
قوله ان زنت بقالة لكنه يخبر عنه وبين كفارة العبد لأنه اذا كان لا يريد به بغيره معنى

قوله أو مستصلحة الكون  
الاولى أن يقول أو كونه  
مستصلحة الخ بالهطف على  
قوله عدم بدل قوله لعدم  
فعله الخ والافتقار  
عبارة أن المستحالة تنقية  
وهو لا ينافيه وقد سدر اهـ

ولو نذر التمتع ببيت  
الصلاة لم يلزمه ولو نذر أن  
يصل على النبي صلى الله  
عليه وسلم لم يلزمه كذا الزم  
وقيل لا (ثم ان) المعلق فيه  
تمسك فان (عاقبة بشرط  
يريد كذا) قد علم غايته أو  
نفي مريض (بوفى) وجوباً  
(ان وجد) الشرط (و) ان  
عاقبه (بما لم يرد) كان زنت  
بغلة (بلا لحن) (وفى)  
بذره (أو كفر) لعينه  
(على المذهب)

العبد فيقتضيه كما يأتي تقريره بخلاف ما اذا كان يريد له وفاته في العبد فينبغي الحزم بلزوم  
النذر فيه وإن لم يصرح بما فاتهم (قوله لانه نذر بظاهرة الخ) لانه قد صدق المنع عن الجهاد  
الشرط فيقبل الى أي الجهة من اختلاف ما اذا عاق بشرط يريد بثبوته لان معنى العبد وهو قصد  
المنع غير موجود فيه لان قصده اظهار الرغبة فيما جعل بشرطاً دور (قوله فيضير ضرورة) جواب  
عن قول صدر الشرعية أقول ان كان الشرط حراماً كان زنت ينبغي أن لا يقتضيه لان التخيير  
تخفيف والحرام لا يوجب التخفيف قال في الارر أقول ليس الموجب للتخفيف هو الحرام بل  
وجود دليل للتخفيف لان اللفظ لما كان نذراً من وجهه وعينه من وجهه لزم أن يعمد على مقتضى  
الوجهين ولم يجز اهدأ اهدأ فافهم ان لزم التخيير الموجب للتخفيف بالضرورة فتدبر اهـ (قوله فلا  
يجبره القاضي) لان العبد لم يثبت له حق المعلق عليه لان ذلك بمنزلة ما لو حلف بالله تعالى ان لا يفعل  
أمر له اجباره على أن يبرئ منه لان ذلك مجرد في الله تعالى (قوله نذر أن يذبح ولده الخ) المسئلة  
منصرفة في كافي الحاكم التمسك به وغيره وفي شرح المجموع وشرح حرر البصار انه يجب به ذبح  
كثير في الحرم أو في أيام النحر في غير الحرم وأنه يشترط صحة النذرية في عامة الروايات أن يقول  
في النذر عند مقام إبراهيم أو مكة وفي رواية عنه لا يشترط وفي الاختيار ولو نذر ذبح ولده أو غيره  
لزمه ذبح شاة عند أبي حنيفة ومحمد وكذا النذر بذبح نفسه أو عبده عند محمد وفي الوالد والوالدة  
عن أبي حنيفة رواية ثان والأصح عدم الصحة وقال أبو يوسف وزفر لا يصح شيء من ذلك لانه  
معية فلا يصح وله في الولا مذهب جماعة من الصحابة كعلي وابن عباس وغيره - ما ومنه يعلم  
لا يعرف قياساً فيكون ماعا ولان إيجاب ذبح الولد عبارة عن إيجاب ذبح الشاة حق لو نذر ذبحه  
مكة يجب عليه ذبح الشاة بالحرم بيانه قصة الذبيح فان الله تعالى أوجب ذبحه على الخليل ذبح ولده  
وأمره بذبح الشاة حيث قال قد صدقت الرؤيا فيكون كذلك في شريعتنا اما قوله تعالى ثم  
أوحينا اليك أن اتبع ملة إبراهيم حنيفاً وأولان شريعة من قبلنا تلتزمنا حتى ثبت التمسك به  
انظار من أن إيجاب الشيء الى بيت الله تعالى عبارة عن حج أو عرفة وإيجاب الهدى عبارة عن  
إيجاب شاة وماله كثير وإذا كان نذر ذبح الولد بارع ذبح الشاة لا يكون معية بل قرينة حتى  
قال الامير أبي وغيره من المشايخ ان أراد عبء الذبيح وعرف انه معية لا يصح وتظهر الصوم  
حق الشيخ الثاني معية لانضائه الى اهلا كراهية نذره باله وم وعليه الفدية وجعل ذلك  
القرابة الفدية كذا هذا ولهم في النفس والعبدان ولايته عليهم ما فوق ولايته على ولدهما  
حنيفة أن وجوب الشاة على خلاف التماس عرفاً ما استدلالاً بقصة الخليل وانما وردت  
الولادة فتصبر عليه ولو نذر بلفظ القتل لا يلزمه شيء بالإجماع لان النص ورد بلفظ الذبيح والتمسك  
بذلك ولا كذلك القتل ولا الذبيح والنص ورد في القرآن على وجه القرينة والمعبد والقتل لم  
لا على وجه القرينة والالتزام بالنهي ولانه لو نذر ذبح الشاة بلفظ القتل لم يلزمه ذبح الشاة  
قوله (افاجعاً) أي بناء على أصح الروايتين كما مر (قوله لان الذبيح ليس من جنسه فرض الخ)  
هذا التمسك به صاحب البحر ووافقه ما في الخاتمة قال ان برئت من مرضي هذا أصبحت شاة فبرئ  
لا يلزمه شيء لأن قول الله على أن أذبح شاة اهـ وهي عبارة عن النذر وعلاؤه في شريعتنا  
بقوله لان الزوم لا يكون إلا بالنذر والدال عليه الثاني الاول اهـ فافاد أن عدم الصحة  
من جنسها فرض

لانه نذر بظاهرة من ماله  
فيضير ضرورة (نذر) مكلف  
(باعتق رغبة في ماله) وفي  
به والا) ب) (أمر) بالقرن  
(ولا يدخل تحت الحكم)  
فلا يجبره القاضي (نذر ان  
يذبح ولده فعليه شاة) فافهم  
الطالب عليه الصلاة  
والسلام وألفاه الثاني  
والثاني كذا نذر بقتله (ولما  
لو كان يذبح نفسه أو عبده  
وأوجب محمد وشاة ولو  
يذبح (أبيه أو جده أو أمه)  
افاجعاً لا يلزمه شيء - اهـ - وا  
كسبه (ولو قال ان برئت  
من مرضي هـ هذا أصبحت  
شاة أو لم يذبحها فبرئ  
لا يلزمه شيء) لان الذبيح  
ليس من جنسه فيرض بل  
واجب كذا نذر بلفظ  
(الا اذا زاد وأنت ذبي  
بلفظها) فافهم لان الصدقة  
من جنسها فرض



الكون المصلحة المذكورة لا تدل على النذر اى لان قوله ذبح شاة وعدا لا تدل ويؤيده ما في البرازية لو قال ان لم ولدى اصوم ما عشت فهو ذوا عدل في البرازية ايضا ان هو قيت صمت كذا لم يجب ما لم يقصر الله على وفي الاستحسان يجب ولو قال ان فعلت كذا فانا آج ففعل يجب عليه الحج اه فعلم ان تعديل الذر مبني على القياس والاستحسان خلافه وينافيه ايضا قول المصنف على شاة اذبحها وعبرة الفتح فعلى بالفاء في جواب الشرط اذ لا شك ان هذا ليس وعدا ولا يقال انما لم يلزمه شئ اه رم قوله الله على لان المصريح به صفة النذر بقوله الله على حجة أو على حجة فيتميز ح ل ما ذكره المصنف على القول بأنه لا بد ان يكون من جنسه فرض وح ل ما في الخاتمة والذر من حجة قوله الله على ان اذبح شاة على اقول بأنه يمكن ان يكون من جنسه واجب وسأني في آخر الاضحية عن الخاتمة لو نذر عشر اضحية لزمه ثلثان لحج الا صريح ما وفي شرح الوهابية الاصح وجوب الكل لا يجب به مائة من جنسه ايجاب ونقل الشارح هـ ك عن المصنف ان مفاده لزوم النذر بثمان جنسه واجب اذ عاقدى أو اوصطلاحى اه ويؤيده ايضا ما قدمناه عن البدائع وبه به لم ان الاصح ان المراد بالواجب ما يشمل الفرض والواجب الاصطلاحى لا خصوص الفرض فقط (قوله ففتح ويحصر) يؤيد انه في الفتح كره هذا التعديل مع ان المذكور فيه عبارة المتفق فقط وكذلك في الحرم عزى الى مجموع التوازل (قوله في متن الذر تناقض) اى حيث صرح اولاً بان يشترط في النذر ان يكون له أصل في الفروض ونفس نائية الى صفة النذر بقوله الله على ان اذبح شاة مع ان النذر ليس له أصل في الفروض بل في الواجبات واجاب ط بان مراده بالفرض ما يعم الواجب بان يراد به الا لازم فلا تناقض (قوله كذا في مجموع التوازل) اى اشار الى ما في المتن من قوله ولو قال ان برئت الى قوله جاز (قوله ووجهه لا يخفى) هو اى الجمع تقوم مقامه في الضحايا والاهدايا ط (قوله لما تقرر في كتاب الصوم) اى في آخر فيل باب الاعتكاف وعبارته هـ ك مع المتن والنذر من اعتكاف أو حج أو صلاة أو صيام أو غيره ما غير المعاق ولو عينا لا يختص بزمن ومكان ودرهم ونفقة ولو نذر التمسك بمكة يوم الجمعة بمكة يوم هذا درهم على فلان فخالف جاز وكذا الوجه قبله فلو عيّن شهر الاعتكاف أو صلاة أو فحج قبله عنه صح وكذا لو نذر ان يحج سنة كذا الحج فنه قباه اصح أو صلاة في يوم كذا فاصلاه قبله لانه مجهول بدو وبالسبب وهو النذر فيلحقه التمييز بخلاف النذر المعاق فانه لا يجوز تجهيله قبل وجود الشرط اه قلت وقد مر هذا الفرق وهو ان المعاق على شرط لا ينعقد سبباً للعالم كما تقرر في الاصول بل عند وجود شرطه ولو جاز تجهيله لازم وقوعه قبل سببه فلا يصح وبظاهر من هذا ان المعاق يعم في الزمان بالنظر الى التجهيل أما تأخير الظاهر انه جاز ان لا يحذر وفيه وكذا يظهر منه أنه لا يعم في المكان والدرهم والله تعالى اعلم لان التعديل في آخر انفقاد السببية فقط فلا يمنع فيه التجهيل وتعمير فيه الوقت اما المكان والدرهم والفقير فهي باقية على الأصل من عدم التعيين ولذا اقتصر الشارح في بيان المخالفة على التجهيل فقط حيث قال فانه لا يجوز تجهيله قبله قلت بر قلت وكما لا يتعين القيمة لا يتعين عدده ففي نظرية ان زوجت بنتي فالف درهم من مالى صدقة لكل من كان درهم فزوج ودفع

وهي الزكاة ففتح ويحصر في متن الذر تناقض منح (ولو قال الله على ان اذبح جزوا وان صدق بلمه صدق مكانه سبع شياه جاز كذا في مجموع التوازل ووجهه لا يخفى وفي الخاتمة ان ذبحت هذه الهلة فعلى كذا فذبحت ثم عادت لا يلزمه شئ (نذرا فقهه فراه مكة جاز الصنف لانه غير ما) اما تقرر في كتاب الصوم ان النذر غير المعاق لا يختص بشئ (نذر ان تصدق بعشرة دراهم من اثار فقهه في غير

مطلب النذر غير المعاق لا يختص بزمن ومكان ودرهم ونفقة

الاف الى مسكين بجملة جاز (تنبيه) اه انما لم يختص النذر بزمن ونحوه خلافا لفرلان لزوم ما التزمه باعتباره ما هو قربة لا باعتباره ان لا يشاء لاه في صيرورته قربة كما قال في الفتح وكذا اذا نذر ركعتين في المسجد الحرام فاداه في أقل من ركعتيه أو فيما لا يشرف له أجره خلافا لفرلان المعروف من الشرع ان القرامه بما هو قربة موجب ولم يثبت من الشرع اعتبار تخصيص العبد بالعبادة بالمكان بل بما عرف ذلك لله تعالى وعظامه فيه قلت وانما عيّن المكان في نذر الهدى والزمان في نذر الاضحية لان كلاهما اسم خاص لا عام فلهذا لم يعمد الى العام والاضحية ما يذبح في أيامها حتى لو لم يكن كذلك لم يوجب الاسم وسند كرام حقيقة في باب العين في البيع ان شاء الله تعالى (قوله جاز) اشار الى ان تعيين ما يشترط به تعيين الزمان والمكان (قوله قضاء وحده) اى قضى ذلك اليوم فقط لا يقع كل الصوم في غيره الوقت كما صرح في الصيام (قوله وان قال متتابعاً) لان شرط المتتابع في شهر بعينه فلو كان متتابع لمتابع الايام وايضا لا يمكن الاستقبال لانه معين درر وأما اذا كان الشهر غير معين فاشاء تابعه وان شاء فرقه الا اذا شرط المتتابع فيلزمه ويستقبل فتح اى يستقبل شهر غير لو افطر يوماً ولو من الايام المنهية كما صرح في الصوم رتق عدم ذلك غمام الكلام على ما يجب فيه المتتابع وما لا يجب وما يجوز تقديمه أو تأخيره وما لا يجوز تأخيره (قوله فكل اذبح) وكذا لدونه ح (قوله فدى) اى لكل يوم نصف صاع من بر أو صاع من شعير وان لم يتقدر استغفر الله تعالى كما صرح (قوله لزمه ما عاك من فقط) وان كان عنده عروض أو خادم يساوى مائة فانه يسبع ويتصدق وان كان في اوى عشرة يتصدق بعشرة وان لم يكن شئ فلا شئ عليه كمن اوجب على نفسه الف حجة يلزمه بقدر ما عاش في كل سنة حجة شرعية لا يابى عن الخاتمة وانظر هل يدخل في ذلك الاين كما يدخل في الوصية بثلث ماله ظاهر التعديل عدم الدخول لان الدر لا يملك قبل قبضه واذا قبضه صار ملكا حاد تابعه النذر وفي الوصية بثلث المال يعتبر له عند الموت نامل لكن سيأتي في أول الشرح ان الحق كونه مملوكا (قوله لم يوجد الخ) اى بشرط صحة النذر ان يكون المذنب ذور ملكا لا نذر أو مضافا الى السبب كقوله ان اشتركت الله على ان اعتقك ط (قوله في المساكين صدقة) اى يتفق عام في حق على (قوله لم يصح اتصافا) اى لو كان له مال يصح ويكون المراد به جنس مال الزكاة استصفا اى جنس كان بلغ ثلثا أو لا عليه دين مستغرق أولا وان لم يجد غيره أملاك منه قدر قوته فاذا ملك غيره تصدق بقدره اى بقدر ما أملاك كما سيأتي في مقترقات القضاء ان شاء الله تعالى وذكر الشارح هناك عن البحر قال ان فعلت كذا فاعلم ان صدقة حمله ان يتبع ما كره من رجل بنوب في صديقه ويقبضه ولم يره غيره هل ذلك ثم يرد به بخيار الرؤية فلا يلزمه شئ اه قال المقدسي هناك ومنه يعلم ان المعقب المالك حين الحقت لا حين الحاق اه (قوله فيما صرح) اى من قوله ان النذر غير المعاق لا يختص بشئ (قوله ولم يرد عليه) فلو قال نذرت رجلا لزمه (قوله ولو نوى صيا ما لمخ) يحتقر قوله ولا يلة له وأشار الى انه لنوى شيامن حج أو عمره أو غيره فعله مأنوى كفى كافي الحاك (قوله لزمه ثلاثة أيام) لان ايجاب العبد معتبر بايجاب الله تعالى

جاز ان ساوى العشرة كصدقة بفقته (نذر صوم شهر معين ازمه متتابعاً) لكن ان افطر فيه (يوماً قضاء) وحده وان قال متتابعاً (بلا لزوم استقبال) اى معين ولو نذر صوم لا بد فكل اذبح فدى رتق ان يتصدق بالف من ماله وهو عاك وسما لزمه ما عاك منها (نقط) هو المختار لانه فيما لم يملك لم يوجد النذر في المالك ولا مضافا الى سببه فلم يصح كالنذر قال مالى في المساكين صدقة ولا مال له لم يصح نقاطا نذر التصديق هذه المسألة يوم كذا على زيد فتصدق بمائة اخرى قبله اى قبل ذلك اليوم (على فقير آخر جاز) لما تقرر فيما صرح (قال على نذر ولم يرد عليه ولا يلة فعله كقارة عين) ولو نوى صيا ما بلا عدد لزمه ثلاثة أيام



ولو صدقة فاطعام عشرة  
 مسا كين كالفطرة ولو قدر  
 ثلاثين حجة لزمه بقدر عمره  
 (وصل بحقه ان شاء الله  
 بطل) عينه (وكذا يطل به)  
 اي بالاستثناء المتصل  
 (كل ما تعلق بالقول عبادة  
 او معاملة) لو بصيغة  
 الاخبار ولو بالامر او النهي  
 كاعتقوا عبيدي بهدموني  
 ان شاء الله لم يصح وبيع  
 عبيدي هذا ان شاء الله لم  
 يصح الاستثناء (بجلاف  
 المتعلق بالقلب) كانية  
 كما مر في الصوم  
 (باب اليمين في الدخول  
 والخروج والسكنى والاتبان)  
 والركوب وغير ذلك

الاصل ان اليمين مبنية  
 عند الشافعي على الحقيقة  
 القولية وعند مالك على  
 الاستعمال القرآني وعند  
 احمد على النية وعند نافع  
 العرف مالم ينو ما يحقه له  
 اللفظ فلا حث في لاجرم  
 يتأبى العسكوت الا  
 بالنية فتح

(٣) مطلبه  
 اليمين مبنية على العرف  
 (٤) قوله ان كان من غيرها  
 هكذا يضطره لعل الانب  
 من غيرهم اي اهل اللغة  
 اه

وأدنى ذلك في الصيام ثلاثة أيام في كفارة اليمين بصر عن الولوجية (قوله ولو صدقة) أي  
 بلا عدد (قوله كالفطرة) أي لكل مسكين نصف صاع بر وكذا لو قال لله على اطعام مسكين لزمه  
 نصف صاع بر أو مسكنا وان قال لله على أن أطعم المساكين على عشرة عند أبي حنيفة فتح  
 (قوله لزمه بقدر عمره) أي لزمه أن يحج بقدر ما يعيش ومشي في لباب المناسك على أنه يلزمه  
 الكل وعليه أن يحج بقدر ما عاش ويجب الإيصاء بالعبادة وعزاء المقاري في شرحه إلى  
 العيون والنيابة والسراجية قال وفي النوازل أنه فواه ما والاول قول محمد وفي الفتح الحق  
 لزوم الكل اه مطنا (قوله وصل بحقه) قيد بالوصل لانه لو فصل لا يقيد الا اذا كان بنفس  
 أو مال أو نحوه وعن ابن عباس أنه كان يجوز الاستثناء المتصل إلى سنة أشهر ويلزمه  
 إخراج الموقود كاهن أن تكون مكرمة وأن لا يحتاج للمحال الثاني لان المطابق يستثنى وفي  
 المسألة كتابة الامام مع المنصور ذكره في الدرر وغيره (قوله ان شاء الله) منه قول وصل  
 (قوله عبادة) كندروا عتاق أو معاملة كطلاق واقرار ط (قوله أو النهي) كقوله لو كره  
 لا تبغ افلان ان شاء الله ط (قوله لم يصح الاستثناء) جواب قوله ولو بالامر فافهم أي  
 فله أمور أن يصح والفرق أن الإيجاب يقع لمزاج بحيث لا يدر على إبطاله بعد فيحتاج إلى  
 الاستثناء حتى لا يلزمه حكم الإيجاب والامر لا يقع لازما فانه يدر على إبطاله بعزل  
 المأمور به فلا يحتاج إلى الاستثناء فيه ذخيرة وقد مناه قبيل باب الاستثناء (قوله كما مر  
 في الصوم) من أنه اذا وصل المشقة باللفظ بالنية لا تطل لان الطلب التوفيق يحوى  
 وظاهره ان اليمين لا تستثنى حتى يقال ان النية ليست من الاقوال فلا تبطل بالاستثناء  
 ما عن أبي السمو ودواقه سبحانه وتعالى أعلم

باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والاتبان والركوب وغير ذلك

(قوله وغير ذلك) كالجوس والتزوج والتطهير (قوله وعنده نافع على العرف) (٣) لان  
 المتكلم انما يتكلم بالكلام العرفي أعني الالفاظ التي يراد بها معانيها التي وضعت لها  
 في العرف كما أن العرفي حال كونه بين أهل اللغة انما يتكلم بالحقائق القولية فوجب صرف  
 ألفاظ المتكلم إلى ما عهدت له المراد بها فتح (قوله فلا حث الخ) صرح صاحب الذخيرة  
 والمرغباني بأنه يحث به بدميت العسكوت في الفرع المذكور وفي المشايخ من حكم  
 بأنه خطأ ومنهم من قد جعل الكلام على العرف بما اذا لم يمكن العمل بحقيقته قال في الفتح  
 ولا يخفى انه على هذا يصير ماله وضع لغوي ووضع عرفي بهتم معناه اللغوي وان تكلم به أهل  
 العرف وهذا يهدم قاعدة حمل اليمين على العرف لانه لم يقصر المعبر الا اللغة الامانة وذكره  
 بعد ذلك لاشك أن المتكلم لا يتكلم الا بالعرف الذي به الضابط سواء كان عرفي اللغة ان  
 كان من أهلها أو غيرها ان كان من غيرها (٤) نعم ما وقع مشتركا بين اللغة والعرف تعبير فيه  
 اللغة على أنها العرف فاما الفرع المذكور فالوجه فيه ان كان نوا في عموم قوله يتاحثون وان  
 لم يحط به فلا لا نصرف الكلام إلى المعارف عند طلاق اللفظ يتفهم ان مرادنا  
 بانصرف الكلام إلى العرف اذا لم تكن له نية وان كان له نية في اللفظ يحتمل انه قد علم بين

باعتباره اه وتبعه في البحر وغيره (قوله اليمين مبنية على الالفاظ الخ) أي الالفاظ  
 العرفية بقربة ما قبله واحترزه عن القول ببنائها على عرف اللغة أو عرف القرآن في حلقه  
 لا يركب دابة ولا يجاس على وتد لا يحث بركوبه انسانا وجلسه على جبل وان كان الاول في  
 عرف اللغة دابة والثاني في القرآن وتدا كما سيأتي وقوله لا على الاغراض أي المقاصد والنيات  
 احترزه عن القول ببنائها على النية فصار الحاصل أن المعنى بانها هو اللفظ العرفي المعنى  
 وأما غرض الحاشف فان كان مدلول اللفظ المعنى اعتمده وان كان زائدا على اللفظ فلا يعتبر  
 ولهذا قال في تلخيص الجامع الكبير والعرف يخص ولا يزداد حتى يخص الرأس بما يكبس  
 ولم يرد الملك في تعليق طلاق الاجنبية بالدخول اه ومعناه أن اللفظ اذا كان عاما يجوز  
 تخصيصه بالعرف كالألف لا ياكل رأسا فانه في العرف اسم لما يكبس في التنوير ويصاغ في  
 الاسواق وهو رأس الفم دون رأس العصفور ونحوه فالغرض العرفي يخص هو موه فاذا  
 أطلق ينصرف إلى المعارف بخلاف الزيادة الخارجية عن اللفظ كالألف لا يجنبية ان دخلت  
 الدار فانت طالق فانه يافو ولا تصح ارادة الملك أي ان دخلت وأنت في نكاح وان كان هو  
 المتعارف لان ذلك غير مذكور ودلالة العرف لا تأثر لها في جعل غير الموقوف موقوف اذا علت  
 ذلك فاعلم أنه اذا حلف لا يشترى لسانا شيئا بقبس فاللفظ المعنى وهو القابض معناه في اللغة  
 والعرف واحد وهو القطعة من الثياب المضروبة المعلومة فهو اسم خاص معلوم لا يصدق على  
 الدرهم أو الدينار فاذا اشترى له شيئا بدينار لم يحث وان كان الغرض عرفا أن لا يشترى أيضا  
 بدينار ولا غيره ولكن ذلك زائد على اللفظ المعنى غير داخل في مدلوله فلا تصح ارادته باللفظ  
 القابض وكذا لو حلف لا يخرج من الباب يخرج من السطح لا يحث وان كان الغرض عرفا  
 القرار في الدار وعدم الخروج من السطح أو الطاق أو غيره اه ولكن ذلك غير المعنى ولا يحث  
 بالغرض بالاسم وكذا لا يضرب به سوطا فضر به به صالان الصاع غير مذكورة وان كان الغرض  
 لا يؤلمه بان لا يضرب به به صالان لا يضربها وكذا لا يفد به بالف فاشترى رغبة بالف وغدا به لم يحث  
 وان كان الغرض ان يفديه بماله قيمة رافية وعلى ذلك مسائل اخذ كرها اضافي تلخيص الجامع  
 لو حلف لا يشترى به به عشرة حنث باحد عشر ولو حلف البائع لم يحث به لان مراد المشتري  
 المظلمة ومراد البائع المفردة وهو العرف ولو اشترى أو باع بشيء لم يحث لان المشتري  
 مستنقص والبائع وان كان مستقرا يد الحنث لا يحث بالغرض بلا معنى كافي المسائل المارة  
 اه فهذه أربع مسائل أيضا الاولى حلف لا يشترى به به عشرة فاشترى باحد عشر حنث لانه  
 اشترى بعشرة فزيادة الزيادة على شرط الحنث لا تنفع الحنث كالحلف لا يدخل هذه الدار  
 فدخلها ودخل دار أخرى الثانية لو حلف البائع لا يفديه بعشرة فباعه باحد عشر لم يحث  
 لان العشرة تطلق على المفردة وعلى المقرونة أي التي قرن بها غيرها من الأعداد ولما كان المشتري  
 مستنقصا أي طالبا للنقص الثمن عن العشرة علم أن مراده مطلق العشرة أي مفردة أو مقرونة  
 ولما كان البائع مستقرا أي طالبا بالزيادة الثمن عن العشرة علم أن مراده بقوله لا يفديه بعشرة  
 العشرة المفردة فقط خصصه بالعرف فلذا حنث المشتري بالاحد عشر دون البائع الثالثة  
 لو اشترى بشيء لم يحث لانه لم توجد العشرة بنوعها مع أنه وجد الغرض أيضا لانه مستنقص

مهم في تحقيق قولهم اليمين  
 مبنية على الالفاظ لا على  
 الاغراض

(اليمين مبنية على  
 الالفاظ لا على الاغراض  
 فلو اغتاط على غيره  
 وحلف ان لا يشترى له  
 شيئا بدينار فاشترى له بدينار  
 او أكثر شيئا لم يحث



هـ الاربعة لرباع تسعة لم يثبت أيضا انه وان كان فرضه الزيادة على العشرة وأنه لا يبعد عنه تسعة ولا باقل لكن ذلك غير محقق لانه انما هو العشرة وهي لا تنطبق على التسعة ولا يثبت بالفرض بالاسم لان الفرض يصلح محصا لا محزبا كما مر اذا علمت ذلك ظهر لك ان قاعدة بيان الايمان على العرف معناه ان المعبر هو المعنى المقصود في العرف من اللفظ المسمى وان كان في اللغة اوفى الشرع اعم من المعنى المتعارف ولما كانت هذه القاعدة موهمة اعتبار الفرض العرفي وان كان زائدا على اللفظ المسمى وخارجا عن مدلوله كما في المسئلة الاخيرة وكما في المسائل الاربعة التي ذكرها المصنف دفعوا ذلك الوهم بذكر القاعدة الثانية وهي بناء الايمان على الالفاظ لا على الاغراض فقواهم لا على الاغراض دفعوا به توهم اعتبار الفرض الزائد على اللفظ المسمى وارادوا بالالفاظ الالفاظ العرفية بقوله القاعدة الاولى ولولاها التوهم اعتبار الالفاظ ولولا لغوية أوثرية فلا تنافي بين القاعدة الثانية كما توهمه كثير من الناس حتى اشرى بلالى في قول الاولى على الديانة والثانية على القضاء ولا تنافي بين الفروع التي ذكرها ثم اعلم ان هذا كما حيث لم يحصل اللفظ في العرف مجازا عن معنى آخر كما في لأضع قدمي في دار فلان فانه ما مجازا عن الدخول مطلقا كما باقي في هذا الاية بغير اللفظ اصلا لا حتى لو وضع دمه ولم يدخل لا يثبت لان اللفظ هجر ما المراد به معنى آخر ومثله لا آكل من هذه الشجرة وهي لا تنصرف الى غنى ما حتى لا يثبت به معنى او هو الذي لا خلاف ما مر فان اللفظ فيه لم يجر بل اريد هو وغيره فيعتبر اللفظ المسمى دون غيره الزائد عليه أما هـ فانه دعاء بغيره الفرض فقط لان اللفظ ما مجازا عنه فلا يضاف ذلك القاء دتين المذ كورتين فاعتق هذا التقرير الساطع المنير الذي تضمنه من رسالتنا المسماة رفع الانتقاض ودفع الاعتراض على قولهم الايمان مبني على الالفاظ لا على الاغراض فان أدبت الزيادة على ذلك والوقوف على حقيقة ما هنالك فارجع اليها واحرص عليها فانها كشفت اللثام عن حور قصورات في التباين والجد لله رب العالمين (قوله أولا يضربه اسواط) في بعض النسخ سوطا وهو الموافق لما في النسخ الجامع (قوله وضرب بعضها) اي بعض الاسواط وفيه انه لم يذكر للاسواط عدد وفي بعض النسخ وضرب بعضها بين ومادهم هـ اثنين وهو الموافق لما في النسخ الجامع (قوله لان العبرة لعموم اللفظ) فيه أنه لا عموم في هذه الفروع على أن العرف يصلح محصا لعموم اللفظ كما تقدمناه فصارت العبرة للعرف لا لعموم اللفظ فالصواب اسقاط انطية عموم فيوافق ما مر من اعتبار الالفاظ لا الاغراض على ما قررناه آنفا (قوله الا في مسائل) لاجابة الى هذا الاستثناء لان هذه المسائل داخله في قاعدة اعتبار اللفظ كما علمت (قوله والبيعة) بكسر الباء وسكون الياء وقوله لا نصارى اي متعبد بهم والكيسة للبيوت أي متعبد بهم ونطاق أيضا على متعبد النصارى مصباح وفي القهقهة تاف عن القاموس البيعة متعبد النصارى أو متعبد اليهود أو الكفار هـ فيستعمل كل منهما مكان الآخر (قوله والاهليز) بكسر الهمزة والميم الباب والدار فارسي معرب بجز عن الصحاح (قوله والظلة) التي على الباب قال في البحر والظلة الساباط الذي يكون على باب الدار من سقفه جذوع اطرافها على جدار الباب واطرافها الاخر على جدار الدار المقابل له وانما فيه دناه لان الظلة

كن حلف لا يخرج من الباب  
أولا يضربه أسواط  
أولئك دينه اليوم بالف  
فخرج من السطح وضرب  
بعضها وغدا يدبر غيب  
اشتراه بالف اشياء لم يثبت  
لان العبرة لعموم اللفظ  
الا في مسائل حلف لا يشترط  
بعض حلف باحد عشر  
بجلاف البيع اشياء  
(لا يثبت دخول الكعبة  
والمسجد والبيعة) للنصارى  
(والكيسة) لليهود  
(والاهليز والظلة) التي  
على الباب

إذا كان معناه ما هو داخل البيت مسقفا فانه يثبت بدخوله لانه يثبت فيه هـ (قوله اذا لم يصلح للبيوتة) أما اذا صلحها يثبت بان كانت الظلة داخل البيت كما مر وكان الدهليز كبيرا بحيث يثبت فيه قال في الفتح فان مثله يعتد ببيوتته لانه يثبت فيه بعض الفري وفي المدن يثبت فيه بعض الاتباع في بعض الاوقات فيصنع والحاصل أن كل موضع اذا أعلن الباب صار داخلا لا يمكنه الخروج من الدار هـ تسعة تصلح للمبيت من سقف يثبت بدخوله هـ (قوله في حلقه) متعلق بقوله لا يثبت ط (قوله لانها) اي هذه المذ كورات وهو قوله لا يثبت والاصل للميتوتة من دهليز وظلة يمدح وقال للميتوتة ط (قوله ولذا) اي السكون المتعبر بالصلوح للميتوتة وعدمه ط (قوله في الصفة) اي سواء كان لها أربع حوائط كما هي صفات الكوفة أو ثلاثة على ما مر في الهداية هـ دان يكون مسقفا كما هي صفات دورنا لانه يثبت فيه غاية الامر أن مقصده واسع كذا في الفتح (قوله والايوان) عطف بغير ط (قوله لانه) اي الصفة أو بل البيت أو المكان (قوله وان لم يكن مسقفا) قد علمت أنه في الفتح قال بعد أن يكون مسقفا ثم ذكر في الفتح أن السقف ليس شرطاً في معنى البيت والدهليز قال في الشربلية في كذا الصفة هـ قلت وعرفنا في الشام إطلاق البيت على ماله أربع حوائط من جهته أما كن الدار السقفية أما لا ما كن العلوية فتسمى طبقة وقصر أو عالية ومشرقة وأهل مدينة دمشق عرفهم إطلاق البيت على الدار بجهة انها فيصم على كل قوم يعرفهم (قوله لا يثبت أصلها) قيد به تبعاً للفتح حيث قال وهو مذهبنا هو المراد فانه قال في مقابلة فيما اذا حلف لا يدخل هذه الدار فدخلها بهـ ما صارت محصرا حثت وانما تقع المقابلة بين المعين والمنكر في الحكم اذا تورده حكمه ما على محل فاما اذا دخل بعد ما زال بعض حيطاته فلهذا دار خربة فينبغي أن يثبت في المنكر إلا أن تكون لهنية هـ (قوله لان الدار اسم للعروة) اي انها في اللغة اسم للعروة التي ينزل بها أهلها وان لم يكن بها بناء أصل لانهم كانوا يضعون فيها الاخيرة لا البنية الحجر والمدرفصم أن البناء وصف فيه غير لازم بل اللازم فيها كونه اقدنزلت غير أن في عرف أهل المدن لا يقال الا بعد البناء فيها ولو لم يمد بعد ذلك بعض اقل دار خراب فيكون الوصف جوه مضمومها فان زالت بالكتابة وعادت ساحة فالظاهر أن إطلاق اسم الدار على امرها كونه دار فلان مجاز باعتبار ما كان والحقيقة ان يقال كانت دارا فحق (قوله والبناء وصف الخ) بيان لوجه الفرق بين الدار المنكرة والمعرفة أما البيت فلا فرق فيه كما ياتي (قوله وانما اعتبر في المنكر) لانها هي المعرفة لا في المعين لان ذاته تعرف بالاشارة فوق ما تعرف بالصفة فحق (قوله الا اذا كانت شرطاً) في الذخيرة قالوا الصفة اذا لم تكن داعية الى المعين انما لانتعـ بر في المعين اذا ذكرت على وجه التعريف أما اذا ذكرت على وجه الشرط فتعبر وهو الصحيح ألا ترى ان من قال لا مرأته ان دخلت هذه الدار را كبة فهي طالق قد دخلت طائفة لا تنطبق واعتبرت الصفة في المعين لما ذكرت على سبيل الشرط هـ قلت وقوله هـ هذه اشارة الى امرأة فاعل دخلت والدار مقعولة اي مقعولة كبة صفة للمعين بالاشارة وهو المرأة (قوله أو داعية للمعين) أي حمله عليه فان الامتناع عن كل الرطب قد يكون اضربه فلا يثبت بهد صيرورته قراوسياتي عام الكلام عليه (قوله وان جعلت) أي الدار المعرفة بالاشارة (قوله أو يذنا)

إذا لم يصلح للميتوتة بجز  
في حلقه لا يدخل بيتا  
لانها لم تعد للميتوتة  
(و) لئلا يثبت في الصفة  
والايوان (على المذهب)  
لانه يثبت فيه صيفا وان لم  
يكن مسقفا فحق (و)  
لا يثبت (دارا) لم يثبت  
(بدخولها حرة) لا يثبت  
أصلها (وفي هذه الدار يثبت  
وان) صارت محصرا أو  
(بيت دارا حرة) بعد  
الاحكام لان الدار اسم  
للعروة والبناء وصف  
والصفة انما تعرف في المنكر  
لا المعين الا اذا كانت  
شرطا أو داعية للمعين كما مر  
على هذا الرطب فتعبر  
بالوصف (وان جعلت)  
بعد الاندام (بستانا أو  
معدنا أو حاما أو بيتا  
أو غاب عنها الماء فصارت



في التمر من المحيط لو كانت دارا صغية فجعلها بيتا واحدا وشرع بابه الى الطريق اولى ار  
 اخرى لا يثبت بدخولها لتبدل الاسم والصفة بحدوث امر جديد اه (قوله لا يثبت) لانها  
 لا تسمى دارا لحدوث اسم آخر لها ذخيرة (قوله وان ثبت به ذلك) لانه عاد اسم الدار  
 بسبب جديد فقل منزلة اسم آخر وكذا لو لم يزل اسم المسجد ونحوه عنها يقال مسجد  
 خراب وجسم خراب ذخيرة (قوله وكذا بيتا لاولي) لانه اذا اعتبر وصف البناء في معرفته  
 ففي منكره اولى قال في البحر نصار الحاصل ان البيت لا فرق فيه بين أن يكون منكر او معرفا  
 فاذا دخل وهو صرح لا يثبت لزوال الاسم بزوال البناء وما لا دار فرق بين المنكرة والمعرفة  
 اه (قوله لزوال اسم البيت) أي بالانقضاء لزم زواله وهو البناء الذي يثبت فيه بخلاف  
 الدار لانها تسمى دارا ولا يثبت فيها فتح وفي الذخيرة قال فانها هم  
 الدار دار وان زالت حوائطها اه والبيت ليس بيت بعد تدميم  
 (قوله لانه كالمسكة) الضمير للسقف قال في الهداية يثبت لانه يثبت فيه والصفة وصف فيه  
 اه وفي الذخيرة لان اسم البيت لم يزل عنه لانه كان البيت وتثبت فيه أو نقول اسم البيت ثابت  
 لهذه البقعة لاجل المحيطان والسقف جميعا فاذا زال السقف فقد زال الاسم من وجهه دون  
 وجهه فلا تبطل العين بالشك وعلى قياس الاول يثبت في المنكر ايضا لان اسم البيت لم يزل وعلى  
 قياس الثاني لا يثبت لانه يثبت من وجهه والحاجة هنا الى عقد العين فلا ينفقه عليه بالشك  
 بخلاف العين فان العين كانت منهقة على هذه العين فلا تبطل بالشك اه مخلصا (قوله  
 وعزاه في البحر الى البدائع الخ) أي عزاه اذ كرف المنكر ومقتضى ما نقلناه عن الذخيرة أن  
 الحكم فيه غير منقول وانما هو مخترع بجميع على اختلاف التعديل في المعرف فغاي البدائع  
 أحد وجهين والوجه الآخر ما يثبت في التمر فافهم (قوله حث بدخولها على أي صفة كانت)  
 أي دارا أو مسجدا أو جماعة لانها قد اقيمت على العين دون الاسم والعين باقية ذخيرة (قوله  
 كهذا المسجد) أي فانه يثبت بدخوله على أي صفة كان ط (قوله به يفتي) خلافا لقول محمد  
 انه ذا خرب واستغنى عنه يعود الى ملك الباني أو ورثته ط عن الاسعاف (قوله لم يثبت)  
 لان العين وقعت على بقعة معينة فلا يثبت بغيرها بحر (قوله وكذلك الدار) أي لو زيد فيها  
 حصة (قوله وذلك) أي ما عدا عينه عليه موجود في الزيادة قلت وهذا الفرع يؤيد القول  
 بان ما زيد في مسجده صلى الله عليه وسلم فله أصل المسجد الواوودة في حديث صلاة في  
 مسجدى وقدمنا مقام الكلام على ذلك في الصلاة (قوله فنفقت) أي حتى صارت خشبا  
 (قوله لم يثبت) لان ذلك أعيد بصنعة جديدة فأعده بالعين ومن ذلك اذا حلف لا يجاس على هذا  
 البساط فخطب جانباه وجعل خراجا وجلس عليه لا يثبت لانه صار يسمى خراجا فان نفقت  
 الخطيئة حتى عاد بساطا فجلس عليه حث لان الاسم عاد بصنعة جديدة فأعده بالعين لان الفتق  
 ابطال الصنعة لاصنعة ولو قطع وجعل خرجين ثم نفقه وخطب النظم وجعلها بساطا واحدا  
 لا يثبت وان عاد الاسم لانه عاد بصنعة جديدة فأعده بالعين الا ترى أنه غير الفتق لا يعود اسم  
 البساط الا بعد الخطيئة وهذا اذا كان كل واحد من الخرجين لا يسمى بساطا منفردا فلو هي  
 يثبت وتعممه في الذخيرة (قوله ثم براه) لانه انما صار قاسما بسبب جديد ذخيرة (قوله فاذا كسره)

لا يثبت وان ثبت بعد ذلك (كهذا البيت) وكذا  
 بيتا لاولي (فهو اوبى)  
 منا (آخر) ولو بنقض  
 الاول لزوال اسم البيت  
 (ولو هدم السقف دون  
 المحيطان فدخله حث في  
 المعين) لانه كالمسكة (لا في  
 المنكر) لان الصفة تعتبر  
 فيه كالمسكة وعزاه في البحر  
 الى البدائع لكن نظريته  
 في التمر بانه لا فرق حيث  
 صلح للينونة قيد به في  
 الدار لانه لو اثار ولم يسم  
 بان قال هذه حث  
 بدخولها على أي صفة  
 كانت كهذا المسجد فثبت  
 لبقته مسجدا الى يوم  
 القيامة به يفتي ولو زيد فيه  
 حصة فدخلها لم يثبت ما لم  
 يقل مسجد بن فلان فيثبت  
 وكذلك الدار لانه عقد عينه  
 على الاضافة وذلك موجود  
 في الزيادة بدائع بحر (ولو  
 حلف لا يجاس الى هذه  
 الاصطوابة اولى هذا  
 الحائط فهد ما ثم بقيا) ولو  
 بنقضهما) اولا ركب هذه  
 السفينة فنقضت ثم أعيدت  
 بنقضهما) لم يثبت كالحلف  
 لا يكتب بهذا القلم فكسره  
 ثم براه فكسبه) لان غير  
 المبرى لا يسمى قلم بل انبوا  
 فاذا كسره فقد زال الاسم ومضى زال بطلت العين

قال الفاضل الى هذا اذا كسره على وجه يزول عنه اسم القلم فانه يحتاج الى التمسك بما اذا  
 كسر رأس القلم بان لا يحتاج الى اصلاح يثبت صيرفة قال ط والعرف الا ان بخلاف  
 هذا فانه يقال قلم مكسور (قوله والواقف على السطح) أي سطح الدار المحلوف على عدم  
 دخولها اذا وصل اليه من سطح آخر وانما عدا داخل لان الدار عبارة عما احاطت به الدائرة  
 وهذا حاصل في علو الدار وسفاهما كافي القبح (قوله خلافا للمتاخرين) هم المعبر عنهم في قول  
 الهداية وقيل في عرفنا يعني عرف الحجم لا يثبت فتح (قوله وعده على مقابله) أي عدم  
 الحث الذي هو قول المتأخرين على مقابله أي على سطح لا سائر له لانه ليس الا في هو الدار فلا  
 يثبت من حيث اللغة الا أن يكون عرف انه داخل الدار والحق أن السطح لا شك انه من الدار  
 لانه من اجزائها كالكن لا يلزم من القيام عليه أن يقال انه في العرف داخل الدار عالم  
 يدخل جوفها الا لا يتعلق لفظه داخل الاجوف حتى يصح أن يقال لم يدخل الدار ولكن صعد  
 السطح من خارج افاده في القبح وحاصله أن الدخول لا يفتق في العرف الا في موضع له سائر  
 من محيط أو درابزين أو نحوه قال في التمر ومقتضى كلام السكالك أنه لو حلف لا يخرج منها  
 فعد الى سطحها الذي لا سائر له أن يثبت والمسطور في غاية البيان انه لا يثبت مطلقا لانه  
 ليس بخارج اه قلت فيه نظرا لانه لا يلزم من عدم فتحة الدخول في صعد السطح أن يفتق  
 الخروج فيه بل يصح أن يقال ان من صعد السطح ليس بداخل ولا خارج لان حقيقة الدخول  
 لا تفصل من الخارج الى الداخل والخروج عكسه ولا شك أن السطح حيث كان من اجزاء  
 الدار لم يكن الصاعد اليه خارجا عنها ومقتضى هذا أن يثبت اذا وصل اليه من خارجها لانه  
 انفصل من خارجها الى داخلها لم يكن مبق كلام السكالك على انه لا يسمى في العرف داخلها  
 ما لم يدخل جوفها والحواف المستور بسائر هذا ما ظهر لي فافهم (قوله لا يثبت) لان الواقف  
 على السطح لا يسمى واقفا عند عدم زيارته وهذا على توفيق السكالك محمول على سطح لا سائر له  
 لما علمت من أن المتأخرين هم المعبر عنهم في كلام الهداية بقوله وقيل في عرفنا يعني عرف الحجم  
 في كان ينبغي للشارح أن يذكر توفيق السكالك به بد قوله وقال ابن السكالك لم يكن ينبغي بعد ذلك في  
 كلامه انهم أن ما نقله عن ابن السكالك قول ثالث خارج عن قول المصنفين والمتأخرين مع  
 انه قول المتأخرين كما علمت (قوله وعليه الفتوى) لان المفتي به اعتبر العرف بحيث تغير  
 العرف فافتوى على العرف الحادث فافهم (قوله وافاد) أي قوله والواقف على السطح داخل  
 (قوله لو ارتق شجرة) أي في الدار والمراد أنه ارتقى اليها من خارج الدار والا كان داخل في  
 الدار فيثبت بخلاف ح (قوله أو حائط) أي حتمه ما بالدار فلو شتر كائنه وبين الجدار  
 لم يثبت كافي الظهيرة بحر فافهم (قوله لانه لا يسمى داخل عرفا) لما مر من انه لا يتعلق لفظ  
 دخل الاجوف (قوله لا يفتق بها أهل الدار) أمالو كان للقناة موضع مكشوف في الدار  
 يستقون منه فاذا بالغة حث لانه من منافع الدار بمنزلة بئر الماء وان كان للضرورة لم يثبت لانه  
 ليس من مرافقها ولا به داخل داخل الدار بحر عن المحيط مخلصا وقوله للضرورة أي لضرورة  
 القناة كما عبر في الخبايا وفي بعض نسخ البحر للضرورة وهو تعريف (قوله قال) أي في البحر  
 (قوله وعم اطلاقه) أي اطلاق السطح بان حلف لا يدخل المسجد فدخل سطحه (قوله)

(الواقف على السطح  
 داخل) عند المصنفين  
 خلافا للمتأخرين ووفق  
 السكالك يجعل الحث على  
 سطحه سائرا وعده على  
 مقابله وقال ابن السكالك ان  
 الحائط من بلاد الحجم  
 لا يثبت قال مسكين وعليه  
 الفتوى وفي البحر وافاد  
 أنه لو ارتق شجرة أو حائطاً  
 حثت وعلى قول المتأخرين  
 لا واقف عرف قول المتأخرين  
 في السكالك لانه لا يسمى داخل  
 عرفا كالحائط وهو مردابا  
 أو قناة لا يفتق بها أهل  
 الدار قال وعم اطلاقه  
 المسجد ولو فوقعه لم يكن  
 فدخله لم يثبت



لانه ليس بمسجد بدائع ولو قيل الدخول في الباب حيث بالحادث ولو قيل الا اذا عنيته بالاشارة بدائع (و) الواقف بقضية

(في طاق الباب) أي عنيته  
التي (بجيت لو غلق الباب  
كان خارجا لا يجت) وان  
كان بعكسه (بجيت لو غلق  
كان داخلا (حت) في  
حلقه لا يدخل (ولو كان  
الحرف عليه الخروج  
انكس الحكم) لكن في  
الحيط حلف لا يخرج فري  
شجرة نصار بجعل لوبق  
سقط في الطريق لم يجت  
لان الشجرة كبناء الدار  
(وهذا) الحكم المذكور  
(اذا كان) الخالف (واقفا  
بضمه في طاق الباب ولو  
وقف باحدى رجله على  
العتبة وأدخل الاخرى فان  
ارتوى الجانبان أو كان  
الجانب الخارج أسفل لم  
يجت ون كان الجانب  
الداخل أسفل حنت) زيلعي  
(ونيل لا يجت مع لقا هو  
الصحيح) ظهيرة لان  
الاتصال التام لا يكون  
الا بالدمع (ودوام الركوب  
والليس والسكنى كالانشاء  
فيحت بمكث ساعة (لادوام  
الدخول والخروج والتزويج  
والطهيرة) واضطاط أن  
ما يعتد فلو دامه حكم  
الابتداء والانه لا هو هذا  
المعين حال الدوام أمابقه  
فلا فلو قال كل ركبت فانه  
طاق أو فلي درهم ثم ركبت  
ودام لزم طاعة درهم ولو كان ركبا لزمه في كل ساعة يمكنه النزول طاعة درهم فانت في عرفه لا يجت الذي ابتداء الفعل يجت

يجت بالاستقرار وان كان له حكم الابتداء بخلاف حلف الراكب لا أركب فانه يراد به الاعمال  
من ابتداء الفعل وما في حكمه عرفا اه (قوله في الفصول كلها) أي ما يعتد وما لا يعتد سواء  
كان متبعا بالفعل ثم حلف أو لم يكن ط (قوله واليه مال استاذنا) عبارة المجتبى وفيه عن  
أبي يوسف ما يدل عليه واليه أشار استاذنا اه ونقل كلامه في البحر وأقره عليه والظاهر أن  
عرف زمانه كان كذلك أيضا (قوله حلف لا يسكن الخ) فلو حلف لا يعتد في هذه الدار ولا ينة  
له قالوا ان كان ساكنا فاعرفه على السكنى والافعل القعود حقيقة بصر عن المحيط وفي الخسائية  
حلف لا يخرج من بلد كذا فهو على الخروج يندته وفي لا يخرج من هذه الدار فهو على النقلة  
منها اه ان كان ساكنا فاعرفه الا اذا دل الدليل على أنه اراد الخروج يندته اه (قوله يعني الحارة)  
كذا قال في البحر المحلة هي المسماة في عرفنا بالحارة اه قلت المحلة في عرفنا الآن تطلق على  
المسقع الجامع لازمة مدة كل زقاق منها يسمى حارة وقد نطق بالحارة على المحلة كلها  
(قوله يخرج) وكذا لو لم يخرج بالاولى بصر لان السكنى مما يعتد فلو دامه حكم الابتداء  
وظاهر ما مر عن المجتبى عدم الحنت في عرفهم (قوله وأهله) قال في البحر الواو يعني أولان  
الحنث يحصل ببقاء أحداهما والمراد بالاهل زوجته وأولاده الذين معه وكل من كان يابو به  
لخدمته والقيام بأمره كافي البدائع (قوله حق لوبق وتدنت) جعل حنت جواب لوبق صار  
الحنث الاجواب فكان المناسبات الاخصر أن يقول ولو تدنا وهو بكسر التاء أضع من فضها  
فهو متاني وهذا تعميم للمتناع جريا على قول الامام بأنه لا بد من نقل المتاع كله كالأهل (قوله  
واعترف محمد الخ) أي لان ما رواه ذلك ليس من السكنى هداية وقال أبو يوسف فاعترفه أبو الليث ربح  
لنعتد بتدليل الكل في بعض الاوقات قال في البحر وقد اختلف الترجيح فافقه أبو الليث ربح  
قول الامام وأخذه والمشايخ استثنوا منه ما لا يمتنع به السكنى كقطعة حصير وتدنا كره  
في التبيين وغيره و ربح في الهداية قول محمد بنه أحسن وأرفق ومنهم من صرح بان الفتوى  
عليه كافي الفتح وصرح كثير كصاحب المحيط والقوائد الظهيرية والكا في الفتوى على  
قول أبي يوسف والاتقاء بقول الامام أولى لانه أسو طوان كان غيره أرفق اه قال في النهر  
أنت خير بانه ليس المدار الأعلى العرف ولا شك أن من خرج على نية ترك المكان وعدم العود  
اليه ونقل من أمته ما يقوم به أمر ساكنا وهو على نية نقل الباقي يقال ليس ساكنا بل انتقل  
منه وسكن في المكان الثاني وبهذا يرجع قول محمد اه قلت وهذا الترجيح بالوجه المذكور  
ماخوذ من الفتح وفي الشرح لامية عن البرهان أن قول محمد أصح ما بقي به من التعصبي اه  
قلت ويؤيده ما مر من استثناء المشايخ فان عليه يتصدق قول الامام مع قول محمد وأما قول النهر  
انه ليس قول واسد منهم فهو غير ظاهر وان كان كلام الزيلعي وغيره بوجه مقاله فتأمل (قوله  
على الاوجه) قال في الهداية فان انتقل الى السكة أو الى المسجد قالوا لا يرد له في الزيارات أن  
من خرج بعينه من عصره فقام بتدوينا آخر بيق وطنه الاول في حق الصلاة كذا هذا اه  
وفي الزيلعي وقال أبو الليث هذا اذا لم يسلم الدار المستبشرة الى أهلها وأما اذا لم فلا يجت وان  
كان هو المتاع في السكة أو في المسجد اه قال في الفتح والطلاق عدم الحنت أو بقاء  
وطنه في حق اتمام الصلاة لا يلزم نسجه ساكنا قابل بقطع العرف فيمن نقل أهله

مطلب  
حلف لا يسكن الدار

في الفصول كلها وان لم يشق  
واليه مال استاذنا مجتبى  
(حلف لا يسكن هذه الدار  
أو البيت أو المحلة) يعني  
الحارة (فخرج ربح متاعه  
وأهله) حق لوبق وتند  
(حنث) واعتبر محمد نقل  
ما تروم به السكنى وهو  
أرفق وعليه الفتوى قاله  
العيني وأوالى سكة أو مسجد  
على الاوجه قاله الكمال  
وأقره في النهر



وأمنته وخرج مسافرا أن لا يقال فيه سا كن وعلمه فيه وفي البحر من الظهيرة والصبح  
 أنه يبحث ما لم يتقدم سكا آخر اه قلت المعتبر العرف والعرف خلافه كجاءت (قوله وهذا الخ)  
 الإشارة إلى ما في المتن قال في النهر وجواب المسئلة مقيد بقيد أن تكون المين بالعربية وأن  
 يكون الخائف مسنة لا بالساكني وأن لا يكون انترك الطلب منزل (قوله ولو بالفارسية) بغير  
 بخروجه بنفسه) وإن كان مسنة فلا يسكاه فتح وهذا الفرق منقول عن أبي الليث قال في النهر  
 وكانه بناء على عرفهم (قوله كالأول كان سكا تبعا) كابن كبير سا كن مع ايه أو امرأته مع زوجها  
 فلو سلف أحدهم لا يسكن هذه الدار فخرج بنفسه وترك أهله وماله أو هي زوجها وماله  
 لا يبحث فتح (قوله وكلاؤبت المرأة وغلبته) أي وخرج هو ولم يرد العود إليه بجر وأطلقه  
 فشمهل ما إذا شاءه هاء عند الحاء كم أو لا كما في البرازية (قوله أولم يمكنه الخروج الخ) عطفه على  
 ما قبله غير مناسب لأن ما قبله في المثال التي يعرفها بخروجه بنفسه وهذا ليس منها فالمناسب  
 أن يقول ولو لم يمكنه الخروج الخ ويكون الجواب قوله لا لم يبحث قال في الفتح ثم انما  
 يبحث بتأخير ساعة إذا أمكنه التمس فيها والابان كان اهذرايل أو خوف اللص أو منع ذي  
 سلطان أو عدم موضع يتقل إليه أو أغلق عليه الباب فلم يستطع فتحه أو كان شره بأرضه يفا  
 لا يقدر على حمل المتاع بنفسه ولم يجد من يتقله لا يبحث ويطلق ذلك الوقت بالعدم لا اهذرايل وأورد  
 ما ذكره الفضلي فيمن قال إن لم يخرج من هذا المنزل اليوم فهي طالق فقيده أو منع من الخروج  
 حذرت وكذا إذا قال لامرأته وهي في منزل أبيها إن لم تخرجي إلي ليلة تمزلي فنهها أبوها من  
 الخروج حذرت وأجيب بالشوق بين كون المهر لوف عليه عدم ما يبحث بصفقه كيفة ما كان لان  
 العدم لا يتوقف على الاختيار وكونه نه لا يتوقف عليه كالمسكني لان المعقود عليه  
 الاختيار ويعدم بعدمه نصير مسكالا سا كذا فلم يحقق شرط الحث اه ثم أعاد المسئلة في  
 آخر الأيمان وذكر من الصدور الشبهة في الشرط العدمي خلافا وأن الأصح الحث لان النهر ع  
 قد يجعل الموجود مدموما بالهذرا كالأمر وغيره ولا يجعل المدموم موجودا وإن وجد المهر  
 اه ونحوه في الزياحي والبحر وقد أوضحنا هذه المسئلة في آخر التعليق من الطلاق (قوله ولو  
 بدخول ايل) هذا مجرد عذر في حق المرأة بخلاف الرجل لما في آخر أيمان الفتح عن الخلاصة  
 قال لها إن سكنت هذه الدار فانت طالق وكان له لافيه معذرة حتى أصبح ولو قال لرجل لم يكن  
 معذورا هو الأصح الانطوف اص أو غيره (قوله أو غلق باب) أي إذا لم يقدر على فنه والخروج  
 منه ولو قدر على الخروج بدم بعض الحائط ولم يدم لم يبحث لان المعتبر القدرة على الخروج  
 من الوجه المهود عند الناس كما في الظهيرة بجر (قوله وإن بقي أياها) هو الصحيح لان طلب  
 المنزل من عمل النقلة فصار مدة الطلب مستثنى إذا لم يفرط في الطلب فتح (قوله وإن أمكنه  
 أن يستكرى دابة) أي إذا قل المتاع في يوم واحد مثلا لا يلزمه النقل بامر مع الوجوه بل يقدر  
 ما يسمى ناقلا في العرف فتح (قوله دين) أي ولا يصدق في القضاء بجر عن البدائع  
 ه (فرع) ه حلف لا يسكن هذه الدار ولم يكن ما كلفه لا يبحث حتى يسكنها بنفسه ويقل  
 اليامن متاعه ما يبيت فيه ويستعمله في منزله كما في البحر عن البدائع (قوله فانه يبر نفسه

طلب  
 ان لم يخرج فكذلك فقيده  
 أو منع حذرت

وهذا الوجه بالعربية ولو  
 بالفارسية بخروجه  
 بنفسه كالأول كان سكا تبعا  
 وكلاؤبت المرأة النقلة  
 وغلبته أولم يمكنه الخروج  
 ولو بدخول ايل أو غلق  
 باب أو اشتغل بطلب دار  
 أخرى أو دابة وإن بقي أياها  
 أو كان له امتعة كثيرة  
 فاشتغل بفعلها بنفسه وإن  
 أمكنه أن يستكرى دابة  
 لم يبحث ولو نوى التحول  
 بيده دين وعند الشافعي  
 يكفي خروجه خفية بالاتقال  
 (بخلاف المعتبر) والبلد  
 (والقربة) فانه يبر نفسه

فقط) أي ولا يتوقف على نقل المتاع والاهل فتح قال في النهر وفي عصرنا بعد سا كذا يتنزل  
 أهله ومتاعه في أول خروج واحد فيبحث أن يبحث قال الرمي كونه بعد سا كذا ما قاما غير مسلم بل  
 انما بعد سا كذا إذا كان قصده العود أما إذا خرج من الأبقاص العود لا بعد سا كذا ولعله مقيد  
 بذلك (قوله حلف لا يسا كن فلانا) فان كان سا كذا معه فان أخذ في النقلة وهي ممكنة والاحت  
 قال محمد فان كان وهب له المتاع وقبضه منه وخرج من ساعته وليس من رأيه العود فليس  
 عسا كن وكذلك إن أودعه المتاع أو أعاره ثم خرج لا يبردا العود بخر وفي حاشية الرمي عن  
 التارخية لا تثبت المسا كنة إلا بالاهل كل منهما أو متاعه (قوله سا كنة في عرسه دار) أي  
 ساحتها وكذا في بيت أو غرفة بالأولى (قوله أو هذرا في حجرة) في بعض النسخ بالواو ونسقة  
 أو حسن وهي الموافقة للبصر (قوله هت) فلا نوى أن لا يسا كنة في بيت واحد أو حجرة واحدة  
 يكونان فيه مع ما لم يبحث حتى يسا كنة فيما نوى وإن نوى بيتا بعينه لم يصح برأيه وفي الفخيرة  
 وغيرها لا يسا كنة في هذه المدينة أو القرية أو في الدنيا سا كنة في دار حث ولو سكن كل في  
 دار فلا إذا نوى (قوله الآن تكون دارا كبيرة) فهو دار الوليد بالكوفة ودار نوح بصاري  
 لان هذه الدار بمنزلة المحلة ظهيرة (قوله ولو تقام ساها الخ) يعني لو سلف لا يسا كن فلانا في  
 دار فاقسمها أو ضربها بينهم ساها أو فسخ كل منهم ما لنفسه بياهم سكن كل منهم ما في طائفة فان  
 سعى دارا بعينها حثت وإن لم يسع ولم ينو فلا كما في الخاتمة ووجهه كما قال السامحاني أن الإيهن  
 إذا عقدت على دار بعينها يبحث به ذوال البناء فبعد القصة أولى (قوله ولو دخلها فلان  
 غصبا) معناه وسكنها لانه لا يبحث بمجرد الدخول رمي ومهر أن المسا كنة لا تثبت إلا بالاهل كل  
 منهم أو متاعه (قوله وإن اتقل فوراً) أي على التخصيل السابق (قوله كالزول ضيفا) أي  
 لا يبحث قال في الخلاصة وفي الأصل لو دخل عليه زائر أو ضيف فقام فيه يوما أو يومين  
 لا يبحث والمسا كنة بالاستقرار والدوام وذلك بأهله ومتاعه اه وفي الخاتمة حلف لا يسا كن  
 فلانا فنزل الخائف وهو مسافر منزل فلان فسا كذا يوما أو يومين لا يبحث حتى يقيم معه في منزله  
 خمسة عشر يوما كالحالف لا يسكن الكوفة فترجمه مسافرا ونوى إقامة أربعة عشر يوما  
 لا يبحث وإن نوى إقامة خمسة عشر يوما حث اه وقد وقعت هذه المسئلة في البحر بدون قوله  
 وهو مسافر فاهم أن مسئلة الضيف مقيدة بمدة خمسة عشر يوما مع احتمال أن يفرقوا  
 بينهما والله اعلم (قوله به يفتي) هو قول أبي يوسف وعند الإمام يبحث بناء على أن قياس السكنى  
 بالاهل والمتاع برأيه وفرض المسئلة في التارخية عن المتن في ما إذا سافر الخائف عليه  
 وسكن الخائف مع أهله ولا يبحث أن هذه أقرب إلى مظنة الحث (قوله ولو قبلا المسا كنة بشهر  
 الخ) عبارة البصر لو حلف لا يسا كنة شهر كذا فسا كنة ساعة فيه حث لان المسا كنة عسا  
 لا يعتد ولو قال لأقيم بالرقعة شهرا لا يبحث ما لم يقم بجميع الشهر ولو حلف لا يسكن الرقعة شهرا  
 فكأن ساعة حثت اه قلت فقد فرقا بين لفظ المسا كنة ولفظ الإقامة وعلمه القارمي في باب  
 عين الأبد والساعة من شره على تطبيق الجامع بأن الوقت في غير المقدر بالوقت ظرف لا معيار  
 والمسا كنة والجمالية ونحوهما غير مقدرة بالوقت أصح في جميع الأوقات وإن قلت فيكون  
 الوقت لتقدير المنع الثابت باليمين لا لتقدير الفعل بالوقت وذكر أن السكنى لم يذكرها محمد في

طلب  
 حلف لا يسا كن فلانا

فقطه (فرع) ه حلف  
 لا يسا كن فلانا سا كنة في  
 عرسه دارا وهذا في حجرة  
 وهذا في حجرة حث الآن  
 تكون دارا كبيرة ولو  
 تقام ساها بحدائط بينهم  
 من الدار في عينه حث وإن  
 ذكرها لاه ولو دخلها فلان  
 غصبا إن أقام معه حث علم  
 أو لا وإن اتقل فوراً كما  
 لو نزل ضيفا وكذا الواسف  
 الحالف فكأن فلان مع  
 أهله يفتي لانه لم يسا كنة  
 حقيقة ولو قبلا المسا كنة  
 بشهر حث بساعة لعدم  
 امتدادها بخلاف الإقامة  
 بجر







في الخساية والخلاصة قال الباقي والمعة الاول ثم لو نوى بالذهاب الايمان او الخروج فكما  
 نوى اه قلت والارسال والبعث كالمخرج ايضا في انه لا يشترط فيه ما الوصول في الذخيرة  
 لو قال ان لم ارسل اليك اوان لم ابعث اليك هذا الشهر فذلك كانت كذا فضاقت من يد الرسول  
 لا يحنث (قوله والروح) هو بحث البصر كما ياتي ويظهر ان العرف فيه استعماله مراد به  
 الوصول ولا يحنث ان النية تنكفي ايضا (قوله والعبادة والزيارة) تابع في ذلك صاحب البحر  
 حيث قال وقيد بالانسان لان العبادة والزيارة لا يشترط فيه ما الوصول ولذا قال في الذخيرة اذا  
 حلف لا يعود في الايمان او يزور ربه فاني بانه لم يؤذن له فخرج ولم يسئل اليه لا يحنث وان اتى بابه  
 ولم يمتدح حث اه قلت ومقتضاه ان الانسان يشترط فيه الاجتماع وليس كذلك ما في  
 الذخيرة ولو لم يأت في خلافه وعلى ان ياتي منزله او حافونه اقيه اولم ياتيه وان اتى مسجد  
 لم يحنث رواه ابراهيم عن محمد اه فقد علم ان العبادة والزيارة من الالات فانها اقوى من  
 الوصول الى المنزل دون صاحبها بل يشترط في العبادة والزيارة الالات فانها اقوى من  
 الاتيان في اشترط الوصول فلا يصح الحاقه بالخروج والذهاب والحمد لله ما هو الصواب  
 (قوله الا في الاتيان) صوابه الا في الاتيان والعبادة والزيارة كما علمت من اشترط الوصول في  
 الثلاثة ومثلها الموعود في الذخيرة قال لاسر انه ان صعدت هذا السطح فانت كذا فارتقت  
 من فاني او ثلاثة فقل يجب ان يكون فيه الخلاف المار في الذهاب وقال ابو الليث وعندي  
 لا يحنث هذا بالاتفاق اه قلت ومقتضاه في الخساية ولعل وجهه ان صعود السطح الاستعلاء  
 عليه فلا بد من الوصول ثم لو قال ان صعدت الى السطح ينبغي ان يجري فيه الخلاف المار  
 نامل وفي الذخيرة عن المتقي لم يرجع الخلاف المتزم لباينة غدا فافان في الموضع الذي لزمه  
 فيه لا يبرح حتى ياتي منزله ولو لزمه في منزله فصول الى غيره لا يبرح حتى ياتي المنزل الذي قصده اليه  
 ولو قال ان لم آت غدا في موضع كذا فافان في مجده فقد يبرح بخلاف ان لم آت غدا لانه على ان  
 يبرح (قوله فلو حلف الخ) تفرع على قوله لان الشرط في الخروج والذهاب الخ ط (قوله  
 بجرهنا) يؤيده العرف وكذا ما في المصباح حيث قال وفيه ديتهم بعض الناس ان الروح  
 لا يكون الا في آخر النهار وليس كذلك بل الروح والقد وعنده العرب يستعملان في المساء يراى  
 وقت كان من ليل او من سافرا في الازهرى وغيره وعليه قوله عليه الصلاة والسلام من راح الى  
 الجمعة في اول النهار فله كذا أي من ذهب اه (قوله ثم رجع عنها) وكذا لو لم يرجع بالاولى فهو  
 غيره بدولذا قال في الفتح رجع عنها اولم يرجع (قوله فغيرها ام لا) أي لان السطح تحقق  
 بغير الخروج على قدمه فلا فرق حيث نذبه ما خرج بين ان بقصد الذهاب الى غيره ام لا  
 (قوله فخرجنا) حيث قال وقد قالوا انما يحنث اذا جاوز عمرانه على قدمه كانه ضمن لفظ  
 اخرج معنى اسافر لانه بان الماضي اليه فمراكن على هذا لو لم يكن يذهب بين امدة فخرجني  
 ان يحنث بغير رده من الداخل اه قلت يؤيده قوله في الذخيرة لان الخروج الى مكة  
 سفر وانسان لا يبعد مسافرا اذا لم يجاوز عمرانه اه أي بخلاف الخروج الى الجنابة  
 لكن لما كانت الجنابة في المصراعتين في الخروج انفسه من باب داه وان كانت المقبرة خارج  
 المصراعتين لم يحنث على الخروج الى المقبرة اما لو حلف على ذلك او على الخروج الى القرية مثلا

والروح والعبادة والزيارة  
 النية عند الانفس  
 لا الوصول الا في الاتيان  
 فلو حلف لا يخرج او لا  
 يذهب (لا يخرج او لا  
 يذهب) او لا يبرح بجرهنا  
 الى مكة فخرج بجرهنا  
 رجع) عن امده غير ام لا  
 نمر (حنث اذا جاوز عمرانه  
 مصره على قدمه) ان يذهب  
 وبين امدة فخرج والاحت  
 بغير رده من الداخل  
 مطلب  
 حلف لا يخرج الى مكة  
 ولو حلف

يلزم منه الخروج من المصراعتين فافان انه يلزم مجاوزة العمران وان لم يصد مددة فمرو في البحر  
 عن البدائع قال عمر بن ابي سادات محمد بن رجل حلف اخرج من الرقة ما الخروج قال  
 اذا جعل البيوت خلف ظهره لان من حصل في هذه المواضع جازة القصر اه قال في البحر  
 فالخاص ان الخروج اذا كان من البلد لا يحنث حتى يجاوز عمرانه مصره وان كان الى  
 مددة مددة سيرا ولا وان لم يكن خروجا من البلد فلا يشترط مجاوزة العمران اه وهذا  
 بخلاف ما يحنث في الفتح فليست اهل (قوله وفيه الخ) لم اجد ذلك في الفتح بل هو في البحر وغيره  
 (قوله مع فلان العالم) الذي في البحر وغيره العالم اه هذه السنة فهو ظرف زمان معروف بال  
 التي للضرورة (قوله بر) فاذا بداه ان يرجع رجع بلا ضرر بحر قلت والظاهر انه لا بد من ان  
 يكون خروج وجهه على قصد السفر لا على قصد الرجوع ولذا قال فاذا بداه الخ ويدل عليه قوله  
 في الخساية فاذا اخرج معه جاوز البيوت ووجب عليه قصر الصلاة فذكر ان لا يحنث ان وجوب  
 القصر لا يكون الا عند قصد السفر وكذا قول المصنف وغيره فخرج بجرهنا (تنبيه) يعلم  
 مما تروناه جواب ما ينع كذا في فقه حلف ليسافر فانه يبرح بمجاوزة العمران على قصد السفر  
 الى مكان يذهب فيه مددة السفر فاذا بداه الرجوع رجع لا ضرر به اقل المصنف وغيره يمكن  
 لا بد من قصد السفر كما قلنا لا مجرد الخروج على قصد الرجوع لانه لا يحنث في السفر والله اعلم  
 (قوله فخرج مع جنازة) أي خرج من بغداد مع الجنازة بان جاوز العمران قال ط يمكن  
 العرف بخلافه فان من حلف لا يخرج من مصر فزار الامام لا يبرح بخارجها من ان عرفنا اه  
 قلت لكن اذا قامت قرينة على ارادة الخروج مطا قال السفر وغيره بعد خارجا (قوله كما مر)  
 أي في يساقى قوله الا في الاتيان (قوله والفرق لا يحنث) هو ان الخروج الاتصال من الداخل  
 الى الخارج واما الاتيان فعبارة عن الوصول قال تعالى فانت افرعون فقولاه (قوله فذهبت  
 قبل العرس) أي بحيث لا تعد عرفا انما اتت العرس بان كان ذلك قبل الشروع في مباديه  
 وفي البرازية لا يذهب الى وليمة فذهب اطالب غريمه لا يحنث اه اي اذا كان الغريم في الوليمة  
 وذكر في الذخيرة انه انني بذلك شيخ الامام السجستاني (قوله فهو وان ياتي منزله او حافونه)  
 فلو اتى مسجد لا يحنث فالتشرط الوصول الى محله لا الاجتماع كما قدمناه (قوله حتى مات  
 احدهما) قد رافنا احدهما لان الحنث لا يحنث بموت الحالف فقط بل الحلو فله عليه منه  
 كما ياتي (قوله حنث في آخر حياته) أي حياة احدهما فلو كانت يمينه بالطلاق فماتت المرأة تبقى  
 احيى لا يمكن الاتيان بعد موته ان لم لو كان الشرط طلاقها مثل ان لم يطلقك فانت طالق ثلاثا  
 يحنث بموتها ايضا التحق الياس عن الشرط بموتها اذا لم يكن طلاقها بعد بخراف الخساية  
 ونحوه كما قدمناه في الطلاق المبرح عن الفتح وكلام الفتح هنا موهوم خلاف المراد فتنبيه (قوله  
 وكذا كل عين مطلقة) أي لا خصوصية للاتيان بل كل فعل حلف ان يفعله في المنة قبل واطلقه  
 ولم يقيد بوقت لم يحنث حتى يقع الياس عن البرم مثل لاضر بن زيد اولى طين فلانة ارا طلقن  
 زوجته وتحقق الياس عن البرم يكون بفوت احدهما ولذا قال في غاية البيان واصل هذا ان  
 الحالف في العين المطلقة لا يحنث ما دام الحالف والحلو فله عليه فائين تصور البرم فاذا فأت  
 احدهما فانه يحنث اه بحر قال ح وهذا اذا كانت على الاثبات فان كانت على النفي

وفيه حلف اخرج من  
 فلان العالم الى مكة فخرج  
 معه حتى جاوز البيوت بر  
 وفي لا يخرج من بغداد  
 فخرج مع جنازة والمقابر  
 خارج بغداد حث (وي  
 لا ياتي الا يحنث الا الوصول  
 كما مر والفرق لا يحنث (كما  
 لا يحنث (لو حلف ان لا تاتي  
 امر انه عرس فلان فذهبت  
 قبل العرس وكانت غدا حتى  
 مضى العرس لامامات  
 العرس بل العرس انما  
 ذخيرة حلف (ا اتيته) فهو  
 ان ياتي منزله او حافونه لقيه  
 ام لا (لو لم ياتي حتى مات)  
 احدهما (حنث في آخر  
 حياته) وكذا كل عين مطلقة  
 قوله موهوم خلاف المراد  
 فانه قال هنا فان كان الحالف  
 بطلاقها فله طلق ولم يفعل  
 حنث بموت احدهما ولا فرق  
 فذلك بين مونه وموته  
 في الصحيح وتقدمت هذه في  
 الطلاق اه منه



لا يثبت في آخر حياته ويمكن حمله حالا كما لا يثبت (قوله اما المؤقتة فيعتبر آخرها) اي آخر وقتها  
 وفي بعض النسخ آخره اي آخر الوقت المعلوم من المقام اي فاذا مضى الوقت ولم يبق له حث  
 (قوله فلا حث) لتعلق الحث بآخر الوقت ولم يوجد في حقه (قوله لبط) لان عيته باقية تعالى  
 اشار به الى ان عيته لو كانت بالطلاق مثلا لا يبط بالردة لان الكفر لا ينافي التعلق بغير القرب  
 اي داخل كذا بقاها ح (قوله كما مر) اي اول الايمان (قوله قد بر) امر بالتدبر اشارة الى  
 خفاء افادة ذلك من قوله حث ووجهها ان حثه في آخر حياته يدل على بقاء الدين صحيحة قبل  
 الموت اذا الباطل له لا حث فيه او الحكم بالساق مرئدا وان كان موثقا كما يمكنه غير مراد هنا  
 لبط لان الدين بمجرد الردة قبل الحكم بالساق الذي هو في حكم الموت بحيث بطلت اليقين قبل  
 الموت علم ان مراده بقوله حث مات الموت الحقيقى اذ لا يتصور الحث بالموت الحكمى فاقهـم  
 (قوله ففى استطاعة العصاة) ٣ اي الاستطاعة المعلومه من استطاع هي سلامة آلات الفعل  
 المحلوف عليه وموصفاً بـ بابه كافي الفتح والمراد بالآلات الجوارح فالمراد بـ استطاع  
 وصحة الاسباب تهيئته لارادة الفعل على وجه الاختيار فخرج الممنوع نهر أى من منعه سلطان  
 ونحوه (قوله لانه المتعارف) أى المعنى المذكور هو المعروف عند الاطلاق كفى قوله تعالى من  
 استطاع اليه سبيلا بخلاف المعنى الآخر (قوله فتقع على رفع الموانع) يشمل المانع  
 المعنوى كالمريض والحمسى كالقيد ونحوه فيدفع بذلك عن ذكر سلامة الآلات ولهذا فسرهما  
 محمد بقوله اذ لم يمرض ولم يحمس السليمان ولم يصبى امر لا يقدر على اتيانه فلم يأت حثا (قوله  
 بمرحبا) حيث قال فينبغى انه اذا نسي الدين لا يثبت لان النسيان مانع وكذا لو جن فلم يأت حثا  
 معنى القيد كما لا يثبت (قوله المقارنة للفعل) أى التى تتحقق معه بلا تأثيراته لانه لان افعال العباد  
 مخلوقة لله تعالى فتح (قوله صدق ديانته) فاذا لم يأت حثا لم يثبت حثا ولا يغيره لا يثبت حثا  
 لله تعالى اتيان وهو اذ لم يأت حثا لم يثبت حثا ولا استطاعته المقارنة والالاتى فتح (قوله لانه  
 خلاف الظاهر) قال في الفتح وقيل بصدق ديانته وقضاها لان نوى حقيقة كلامه لان اسم  
 الاستطاعة يطلق بالاشتراك على كل من المعنيين والاول اوجبه لانه وان كان متعديا كما ينبغي  
 لكن معروف استعماله عند الاطلاق عن القرينة لاحد المعنيين بخصوصه فصار ظاهرا فيه  
 بخصوصه فلا يصدق الفانى بخلاف الظاهر (قوله وقد أظهر الزاهد) اى اعتزاله هنا  
 و قد تم نظير ذلك في باب الحج عن الغير حيث قال ان مذهب أهل العدل والتوحيد انه ليس  
 للذن ان يجعل ثواب عمله لغيره وأراد بهم أهل الاعتزال كما مر به وبجوابه هنا وفي قوله أى  
 صاحب الهداية حقيقة الاستطاعة فيما يقارن الفعل نظر قوى لانه بناء على مذهب الاشعرية  
 والنية أن القدرة تقارن الفعل وانه باطل اذ لو كان كذلك لما كان فرعون وهامان وسائر  
 الكفرة الذين ما نوا على الكفر قادرين على الايمان وكان تكليفهم بالايمان تكميلا لا إطلاقا  
 وكان ارسال الرسل والانبياء وانزال الكتب والاوامر والنواهي والوعود والوعيد مضاعفة  
 في حقهـم (قوله في البحر وهو غلط لان التكليف ليس مشروطا بهذه القدرة حتى يلزم  
 ما ذكره وانما هو مشروط بالقدرة الظاهرة وهي سلامة الآلات وصحة الاستطاعات كما عرف في  
 الأصول (قوله بشرط لغيره كخروج اذن) الغير متعلق بشرط ولا يكل متعلق بآثار الفاعل وهو

مطلب  
 حث لآتيته ان استطاع  
 اما المؤقتة فيعتبر آخرها  
 فان مات قبل مضيه فلا  
 حث وقوله حث يثبت أنه  
 لو رتد ولو لم لا يثبت لبط  
 عيته باقية تعالى بمجرد الردة  
 كما مر تدبر حث (آتيته  
 غدا ان استطاع ففى)  
 استطاعة العصاة لانه  
 المتعارف فتقع (على رفع  
 الموانع) كمرض أو سلطان  
 وكذا جنون أو ذهان  
 بغير (وان نوى) بها  
 (القدرة) الحقيقية المتعارفة  
 للفعل (صدق ديانته) لا فضاء  
 على ادوجه فتح لانه خلاف  
 الظاهر وقد أظهر الزاهد  
 اعتزاله هنا في المجتبى كما  
 أظهره في القضية في موضعين  
 من الفاظ التكميل  
 (لا يخرج) بغير اذن أو  
 (الابدى) أو بامر أو يعلى  
 أو برضا (بشرط) لغيره (الحل  
 خروج اذن)

مطلب  
 لا يخرج من الاباذنى

اذن لا بشرط لانه لا يلزم تعدية فصل بحرفين متتقين اللفظ والمعنى أفاده القوم ستان ثم لا يثبت  
 أن اشتراط الاذن راجع لقوله الاباذنى اما ما بهد فبشرط فيه الامر أو العلم أو الرضا وانما  
 بشرط تكراره لان المستثنى خروج مقرون بالاذن فلو راد داخل في المنع العام لان المعنى  
 لا يخرج من خروج الاخر وجاها لما يثبت في قوله في النهر وبشرط في اذنه لانه ان تعديه والام يكن  
 اذنا وان تعديه فلو اذن اياه بالامر بنية ولاعهـم (قوله اياه) فخرجت حث وان لا تقوم قرينة على  
 انه لم ير الاذن فلو قال اياه اخرجى أما والله لو خرجت ليخرج بك الله لا يكون اذنا صرح به محمد  
 وكذا لو قال اياه في غضب اخرجى بنوى التمديد لم يكن اذنا اذ المعنى حث اخرجى حثى فطاق  
 (قوله اياه) في العزازية قامت بالخروج فقال دعوه اخرج ولا يثبت له لم يكن اذنا ولو لم يسمع سائلا  
 فقال اياه اعطيه لقمة فان لم تقدر على اعطائه بالخروج كان اذنا بالخروج والا فلا وان قال  
 اشترى اللحم فهو اذن ولو اذن اياه بالخروج الى بعض افعاله فخرجت اذنا كذا الباب أو خرجت  
 في رقت آخر حث ولو اذن اياه في زيارة الام فخرجت الى بيت الاخ لا يثبت لوجود الاذن  
 بالخروج الا ان قال ان خرجت الى أحد الاباذنى وفي لا يخرج من الابرضى فاذن ولم يسمع  
 أو سمعت ولم تعدى لم لا يثبت بالخروج لان الرضا يتحقق بلا علمه لا بفعله لا فاذن وفي الاباضى  
 فالامر ان يسمعها بنفسه أو رسوله وفي الارادة والهوى والرضا لا يثبت بشرط سماعه أو في الاباضى  
 لا يثبت لو خرجت وهو يراها أو اذن له بالخروج فخرجت بعده بلا علمه (قوله اياه) فخرجت  
 فروع المسئلة هناك قال في البحر ولا فرق في المسئلة بين أن يكون مخاطب الزوجة أو العبد  
 بخلاف ما لو قال لا كلم فلانا الاباذن فلان أو حثى يا ذن أو الأنا يا ذن أو الأنا يا ذن فلان  
 أو حثى يا ذن أو قال لرجل في داره والله لا يخرج الاباذنى فانه لا يتكرر الاذن في هذا كله لان  
 قدوم فلان لا يتكرر عادة والاذن في الكلام يتناول كل ما يوجد من الكلام بهـم الاذن  
 وكذا خروج الرجل عما لا يتكرر عادة بخلاف الاذن لانه لا يتناول الا ذلك الخروج  
 المأذون فيه لا كل خروج الا ينص صريح فيه مثل اذنت لك أن تخرجي كلما أردت الخروج  
 كذا في الفتح (قوله) في النهر عن المحيط لو قال الاباذن فلان فمات المحلوف عليه بطلت  
 الدين عندهم اخلافا لابي يوسف (قوله) في النهر عن المحيط لو قال الاباذن فلان فمات المحلوف عليه بطلت  
 دينه ولم ياذن بالسان وشرب ينبغى أن يثبت لانه ليس باذن بل هو دليل الرضا (قوله أو فرقة)  
 قال في الفتح ثم انما عاد الدين على الاذن في قوله ان خرجت الاباذنى فمات طالق والله لا يخرج  
 الاباذنى مذهب النكاح لان الاذن انما يصح لمن له المنع وهو مثل السلطان اذا حلف انسانا  
 ليرفعن اليه خبر كل داعي في المدينة كان على مدته ولا يثبت فلو اباها ثم تزوجها فخرجت بلا اذن  
 لا تطلق وان كان زوال الملك لا يسلط الدين عندنا لانهم لم تعدى على افعاله كذا (قوله) فلو لم  
 يقيد بالاذن لم يثبت بدينه كذا في النكاح كما مر ذكره الشارح عن الزبائى في اواخر الايمان مع عدة  
 مسائل من هذا الجنس وهو كوف الدين المطلقة تصير مقيدة بدلالة الحال بى لو خرجت في  
 عدة البائن هل يثبت يظهر لى عدة لانها وان كانت ممنوعة لكن مانعها الشرع لا لزوم  
 تامل (قوله دين) أى ولا يصدق في القضاء وعليه الفتوى خالية أى لانه خلاف الظاهر وانما  
 دين لانه يثبت كلامه لان الاذن مرة وجب القاية في قوله حثى آذن وبين الاستثناء والغاية

الا لفرق أو فرق أو فرقة  
 ولو نوى الاذن مرة دين



مناسبة من حيث ان ما بعدهما مخالف لما قبلهما فاقبـ...  
 (قوله وتصل عينه الخ) أي لو خرجت بغيره اذن ووقع الطلاق ثم خرجت مرة ثانية بالاذن  
 لا يقع نفق لا لخلال المهرين بوجود الشرط وليس فيها ما يدل على التكرار بغير عن الظهيرة  
 (قوله ولو لم يهاها بعد ذلك صح) أي بعد قوله كما خرجت الخ قال في الخاتبة وبه أخذ الشيخ  
 الامام ابن الفضل حتى لو خرجت بعد ذلك حلت ولو اذن لها بالظهور ثم قال لها كلما تميتك فقد  
 اذنت لك فنهاها لا يصح نهيها (قوله وفي الصيرفة الخ) هذه مسألة استطردية وذكر  
 في الذخيرة عبارة فارسية وقال بعد ذلك ان الزوج ذهب الى سمرقند وبعث اليها اصحاب  
 السلطان حتى اخرجوها على كرمها وذهبوا اليه الى زوجها بسمرقند باهر الزوج هل يحل  
 في عينه فقيل ينبغي ان يحل على ظاهر جواب الكتاب ان للزوج نقلا من بلدة الى بلدة  
 اخرى بعد ما اوفى المهر لانه مع الامر بالاخراج من الزوج وانتقل فعلى المخرج اليه فكان  
 الزوج اخرجها بنفسه اما على اختيار أبي الليث انه ليس له نقلها لم يصح الامر ولم يقتل فعلى  
 المخرج اليه فلا يحل (قوله بخلاف قوله الخ) مرتبط بما تقدم في المتن أي لو قال  
 لا يخرجني الا ان اذن او حتى اذن لك فانه يكفي الاذن مرة واحدة لانه لا غاية اما حتى فظاهر  
 واما الا ان فغيره بالاعتناء به فذكر استثناء الاذن من الخروج ونهائه في الفتح والبحر قال في  
 البحر وأشار الى أنه لو قال بعد سران دخل هذه الدار الا ان يسي قد خالفنا ما تقدم دخل  
 اذا كرم الحنث بخلاف قوله الا ان يسي لانه استثنى من كل دخول دخولا بصفة فبقى ما سواه  
 داخل تحت المهرين اما الاول فانه يعني حتى فادخلها فانا يانتم المهرين (قوله صدق)  
 أي قضاء لانه محقق كلامه وفيه تشديد على نفسه بغير (قوله ولو لم يهاها) حتى لو حلف  
 لا يدخل دار امه او بنته وهي تكون مع زوجها حنث بالدخول غير من الخاتبة قلت وهو  
 خلاف ما سببه ذكره آخر الايمان عن الواقعات لكان ذكر في التاترخانية ان فيه اختلاف  
 الراية ويظهر لي أرجحية ما هنا حيث كان المعتبر نسبة السكني عرفا ولا يخفى ان بيت المرأة  
 في العرف ما تنسكه تبعا لزوجها وانظر ما سنذكره آخر الايمان (قوله أو باعارة) أي لا فرق  
 بين كون السكني بالملك أو بالاجارة أو العارية الا اذا استعارها اليه فذلك فيه اولى فدخلها الخالف  
 فانه لا يحل في كافي العمدة والوجه فيه ظاهر غير أي لانهم البست مسكاه (قوله باعتبار عموم  
 الجواز الخ) مرتبط بقوله يراد به في الأصل في دار زيد ان يراد بها نسبة المال وقد اراد بها  
 ما يشمل العارية ونحوها وفيه جمع بين الحقيقة والجواز وهو لا يجوز عندنا فاجاب بانه من عموم  
 الجواز بان يراد به في عام يكون المعنى الحقيقي فردا من أفرادها وهو نسبة السكني أي ما  
 يسكنكم اريد بذلك أو عارية لكن في ما اذا دخل دارا مملوكة لزيدوسا كنهان غيره خالف رجل  
 لا يدخل دار زيد فتقتضي كون المعتبر نسبة السكني ان لا يحل وفي المجتبى عن الايضاح ان  
 فيه عن محمد بن واينز وقيل اذا كان لزيد دار غيره كنهان لم يحل ولا في حنث (قوله) قلت  
 وجزم في الخاتبة بالحنث ولم يقبل وهو مرجح لاحدى الروايتين وعليه فكان على المصنف ان  
 يقول يراد به نسبة السكني أو الملك لكن مشى في المحيط على عدم الحنث في النهر اعم انه اذا حلف  
 لا يدخل دار زيد فداره مطلقا دار بكنهان فادخل دار غلته لم يحل كافي المحيط وعليه تفرع

وتصل عينه بغير وجهها  
 مرة بالاذن ولو قال كلما  
 خرجت فقد اذنت لك سقط  
 اذنه ولو لم يهاها بعد ذلك صح  
 عندهم وعليه الفتوى  
 ولو الجلية وفي الصيرفة حلف  
 بالطلاق لا ينقل اهله لبلد  
 كذا فرغم الامر للعالم  
 فبعث رجلا بانه يقتل اهله  
 لا يحل (بخلاف) قوله  
 (الا ان اذن حتى) اذن لك  
 لانه لا غاية ولو نوى التردد  
 صدق (حالف لا يدخل  
 دار فلان يراد به نسبة  
 السكني اليه) عرفا ولو تبعا  
 او باعارة باعتبار عموم الجواز  
 ومعناه كون محل الحقيقة  
 فردا من افراد الجواز (او)  
 حلف لا يضع قدمه في دار  
 فلان حنث بدخولها مطلقا

مطلب  
 لا يدخل فلان يراد به نسبة  
 السكني

ما في المجتبى ان دخلت دار زيد فبعث يدى حروان دخلت دار عمرو فاحر أنه طالق فدخل دار زيد  
 وهي في يد عمرو باجارة لم يعتق ونطاق فان نوى شيئا صدق اه قلت لكن الذي رأيته في المجتبى  
 وكذا في الصيرفة لا يعتق يعتق ونطاق وعليه فهو متفرع على ما في الخاتبة لا على ما في المحيط  
 وفي الخاتبة أيضا لا يدخل دار فلان فاحر فلان قد دخلها الخالف فيه روايتان فالواحد عدم  
 الحنث قول أبي حنيفة وأبي يوسف فلان الاضافة عندهما كاتمة طل بالبيع تبطل بالاجارة  
 والتسليم وملك البدل لغير اه قلت هذا يقيد بان ما جزم به في الخاتبة أولا قوله ما واحد  
 الروايتين عن محمد بن يعقوب أيضا انهم اذا بقيت بيد المالك غيره مكنونة لا حنث في النسبة له فحنث  
 الخالف بدخولها ولو كان المالك ساكنا في غيرها نال (تنبيه) في الخاتبة أيضا حلف  
 لا يدخل دار زيد ثم حلف لا يدخل دار عمرو فباعها لزيد من عمرو وسلمها اليه فدخلها الخالف  
 حنث في العين الثانية عنده لان عنده المستحدث بعد المهر يدخل فيه الوصيات ملك الدار فدخل  
 لا يحل لثلاثة الالورثة ولو كان عليه دين مستغرق قال محمد بن مسلمة يحل وقال أبو الليث  
 لا وعليه الفتوى لانها وان لم يملكها الورثة وبقيت على حكم ملك الميت لم تكن مملوكة له من  
 كل وجه اه ملخصا (قوله ولو حاقا) الاول ان يقول ولو لم يملكها مع الفعل لم يمس قدمه  
 الارض فيشمل الحاقا بالاولى (قوله منه ذرة) فهو والله لا آكل من هذه القلة كما ياتي أول الباب  
 الا تني (قوله أو مع جورة) كافي مثالنا (قوله ووضع قدميه) أي بحيث يكون جسده  
 خارج الدار دور (قوله لم يحل) هو ظاهر الرواية كافي الفتح شربلاية قال في الذخيرة ومتى  
 صار الاقط مجازا عن غيره لا يعتد به اللفظ بحقيقة فقه وينصرف الى الجواز كافي وضع القدم  
 الالاميل يدل على عدم ارادة المجاز فتمت بحقيقة فاذا قال لاهراة ان ارتفعت هذا السلم  
 أو وضعت رجلك عليه فانت كذا فوضعت رجلك عليه ولم ترتق حنث لان العطف دل على أنه  
 اراد به الحقيقة ثم قال وفي المتن لا ضرر بك بالسياط حتى أقبلت فنهذا على الضرب الوجيع  
 ولو قال لا ضرر بك بالسياط حتى تقوى فهذا على الموت عرف مراده من تقييده بالسياط اه  
 قلت وهذا لا ينافي قولهم الايمان مبنية على الاقفاط لانه لا اغراض لان المراد الاقفاط التي  
 لم تهرج ككافة مناه أول الباب (قوله ليريد الخروج والضرب) أي لشخص اراد  
 الخروج أو اراد الضرب وهو متعلق بقول المصنف في قوله أي قول الخالف وقوله فنهذا فوراً  
 نائب فاعل شرط وضمير له مذكور من الخروج والضرب (قوله فوراً) مثل السخدي بماذا  
 بقدر الفور قال بساعة واستدل بما ذكر في الجامع الصغير ارادت أن تخرج فقال الزوج ان  
 خرجت فعدت وجاست وخرجت بعد ساعة لا يحل حتى جوى عن البرج حدى ولايت شرط لعدم  
 حنثه اذا خرجت بعد ساعة فغير تلك الهيئة الحاصلة مع ارادة الخروج بشيئ اليه قول الفتح  
 تيميات للخروج خلاف لا يخرج فاذا جاست ساعة ثم خرجت لا يحل لان قصده منعهما من  
 الخروج الذي تيميات له فكانه قال ان خرجت الساعة وهذا اذا لم يكن له نية فان نوى شيئا عمل  
 به شربلاية قلت وهو مفاد عبارة الجامع الصغير أيضا لكن في البحر عن المحيط ان لم تقوى  
 الساعة وتقيى الى الدار فانت كذا فقامت الساعة وابست الثياب وخرجت ثم رجعت  
 وجاست حتى خرج الزوج فخرجت وأنت الدار بعده لا يحل لان رجوعها وجلسها مادامت

مطلب  
 لا يضع قدمه في دار فلان  
 ولو حاقا أو را كالماتقوران  
 الحقيقة متى كانت منه ذرة  
 أو مع جورة صير الى الجواز  
 حتى لو اضطلع ووضع قدميه  
 لم يحل (وشرط الحنث في)  
 قوله (ان خرجت مثلا) فانت  
 طالق أو ان ضربت عبدك  
 فبعث يدى حر (لم ير الخروج)  
 والضرب (فعله فوراً) لان  
 قصده المنع عن ذلك الفعل  
 عرفاوه دار الايمان عليه

مطلب  
 في عين الفور



في تيمؤ الخروج لا يكون تركا للفرور كالواحد ذها البول قبل ان يس الثياب اه ملخصا  
 الا ان يفرق بين الانيات والنفي فان المخلوف عليه في الاول عدم الخروج وهو ترك فيحقق  
 بصفة ضده وهو الجلوس على وجه الاعراض فانما الغالب متلا اعراض عن الخرجة  
 المخلوف عليه فيحقق عدم الخروج سواء تغيرت الهيئة او لا والمخلوف عليه في الثاني الجبي  
 المنبت وهو لا يحقق الا بقله والفاعل اذ انهم الافعال وجلس منتظرا له عازما عليه لا يكون  
 معرضا عنه بل هو فاعل كالحاكم لا بد من بقائه تلك الهيئة هنا يعلم بها ان الجلوس ليس  
 على وجه الاعراض لان الجلوس ضد الفعل المراد ظاهرا هذا ما ظهر في تدبره (قوله وهذه  
 نسي عن القور الخ) من فارت القدر غلات استعير للسرعة او من قور ان الغضب انفراد  
 الامام باظهارها وكانت اليمين اولادهم من مؤبدة أي مطاعة ومؤقتة وهذه مؤبدة لفظا  
 مؤقتة مع في تقييد الحال اما بان تكون بناء على امر حال كما مثل أو أن تقع جوابا لكلام  
 يتعلق بالحال كما في ان تغديت افاده في النهر (قوله ولم يخالفه احد) كذا في البحر عن المحيط  
 لكن نقل في الفتح عن زفر والشافعي الختم به الاعتبار لا اطلاق اللفظي (قوله تغديت معه)  
 نائب فاعل شرط فلو خرج الى منزله فتغدي لم يثبت لان جوابه خرج مخرج الجواب فينطبق  
 على السؤال فينصرف الى الفداء المدعو اليه كذا في الهداية (قوله ذلك الطعام المدعو اليه)  
 كذا في الايضاح لابن كمال معزيا الى الهداية والذي في الهداية هو ما سمعته وهو محتمل أن يكون  
 المراد به الفحل أي التغدي وأن يكون المراد به الطعام الذي هو حقة الفداء بالمال الموهلة  
 والظاهر الاول وأن قول الهداية فينصرف الى الفداء الخ على حذف مضاف أي الى كل  
 الفداء وأنه أطلق الفداء على التغدي تساهلا بدليل قوله في الباب الثاني الفداء الا كل من  
 طلوع القمر الى الظهور قال في الفتح هناك وهذا تساهل معروف المعنى فلا يستترض به اه  
 ويلزم على ما فهمه ابن كمال انه لو كل ذلك الطعام في بيته وحده يثبت وليس كذلك لان المخلوف  
 عليه هو التغدي مع الطالب لانه هو المدعو اليه وليس في كلام الطالب ولا في كلام الخائف  
 تعيين طعام بل لودعاء الى الفداء مع قبل حضور طعام أصلا فالظاهر أن الحكم كذلك  
 بدليل تعليقهم بان الجواب ينطبق على السؤال ثم لو قال الطالب تغديت معي هذا الطعام  
 تغديت معي أم أبودون ذلك فلا والذي يظهر لي أن هذا الفهم الذي فهمه ابن كمال غير صحيح  
 ولم أر من سبقه اليه وان عول الشارح عليه تأمل (قوله اليوم أو معك) مفعول ضم  
 أي بان قال ان تغديت اليوم أو قال ان تغديت معك حث بطلاق التغدي واعترض ح  
 قوله أو معك بأنه لم يرد على السؤال لان السؤال فيه لفظة مع فالصواب أن يقول تغديت عندى  
 كما قال في التكملة اه قلت لكن في الذخيرة قال له تغديت معي فقال واقه لا أنه قد ذهب  
 الى بيته وتغديت مع أهله لا يثبت ووجه ذلك أن عينه هددت على غدا معين وهو الذي دعاه  
 اليه لان قوله واقه لا أنه قد ذهب جوابا للسؤال الخاطب وأمكن جعله جوابا لأنه لم يرد على  
 حرف الجواب فيجعل جوابا والجواب يتضمن إعادة ما في السؤال والسؤال وقع على غدا  
 بعينه بدلالة قوله تغديت معي أي هذا الفداء فيجعل ذلك كالصريح به في السؤال كأنه قال تغديت معي  
 هذا الفداء والجواب يتضمن إعادة ما في السؤال بخلاف ما لو قال واقه لا أنه قد ذهب لانه زاد

وهذه نسي عن القور  
 تغديت معي عن القور  
 باظهارها ولم يخالفه احد  
 (و) كذا في (ق) حقه ان  
 تغديت فكذا (ب) مفعول  
 الطالب (ن) قال (تغديت معي)  
 شرط لا يثبت (تغديت معي)  
 ذلك الطعام المدعو اليه  
 (وان ضم) الى ان تغديت  
 (اليوم أو معك) تغديت معي

على حرف الجواب ومع الزيادة عليه لا يمكن ان يجعل جوابا لجعل ابتداء ولا يقد فيه اه  
 ومنه في التاخرانية عن المراجعية فاعلم أن قوله ان تغديت معك زيادة على الجواب وان  
 كان لفظ مع مذكورا في كلام الطالب لا لا تغنا عنه واهو موه المدعو اليه وغيره أي  
 التغدي مع في ذلك اليوم وغيره لكن لا يصلح من نظرها لظاهر ما قاله ح فتدبر ثم في هذه  
 العبارة اطلاق الفداء على التغدي كما وقع في عبارة الهداية تساهلا (قوله حث بطلاق  
 التغدي) الاطلاق بالنظر لليوم معناه سواء تغدي معي أو في بيته مع في ذلك اليوم والنظر  
 الى قوله معي تغديت معي ولو في غير هذا الوقت ولا يثبت ان تغديت مع غيره ولو في الوقت الذي  
 حث فيه ط (قوله حث بطلاق) لا يمكن لو نوى الجواب دون الاشارة صدق ديانة  
 لان احتمال كونه جوابا قائم لا قضاء لمخالفة الظاهر فيما فيه تخفيف عليه ولو قال ان تغديت  
 ونوى ما بين القور والابد كاليوم أو الفاء لم يصدق أصلا لان النية انما تقع في الموقوت  
 والحال لا تدل عليه فالتنفي دلالة الحال ودلالة المقتل كالجواب لا يتزوج النساء ونوى عدد  
 أو لا يأتى كل طعاما ونوى اقامة أو اقامة من لم يصح كذا في شرح تلخيص الجامع (قوله ان للتراخي  
 الخ) احقرز به عن اذا فاقم القور وفي الثانية اذا فعلت كذا فلم يفعل كذا قال أبو حنيفة  
 اذا لم يفعل على آخر الفاء هل المخلوف عليه حث ولو قال ان فعلت كذا فلم يفعل كذا فهو على  
 الابد وقال أبو يوسف على القور أيضا اه ومعنى كون ان للتراخي انه انما يكون للتراخي  
 وغيره عندهم قريئة القور والمراد به لال شرط الذي دخلت عليه أو ما رتب عليه فاذا  
 قال اه ان خرجت فكذا وخرجت فوراً أو بعد يوم من الاغتسل الاقريئة القور في بيته  
 كما مر ومنه ما من له وكذا ما في الخيانة ان دخلت داولم أجلس فهو على القور اه أي  
 الجلوس على فور الدخول وفيه أيضا ان يثبت اليك فلم تاتي فتغديت سرقبت اليه فانه يثبت  
 اليه ثانيا فلم يانه حث ولا يسلط اليمين بالبر حتى يثبت مرة فتنفذ على اليمين اه وفي الذخيرة  
 ان ضربتني ولم أضربك فهذا على الماضي عندنا كأنه قال ولم أكن ضربتك قبل ضربك  
 اي أي وان نوى بعد صرح أي ان ضربتني ابتداء ولم أضربك بعد وهو يكون على القور والحاصل  
 ان كلمة لم تقع على الابد كما ان أتيتني ولم آتكن ان زرتني ولم أزلك وقد تقع على القور والمعتبر  
 في ذلك معاني كلام الناس وكذلك تقع على قبل وعلى بعد كما مر وفي ان كذا في ولم أجعل على  
 بعد لان الجواب لا يتقدم وعلى القور أيضا باعتبار العادة اه ملخصا (قوله حث) قال في  
 الاختيار لان مقصوده الدخول قضاء الشهوة وقد فات فصار شرط الحث عدم الدخول  
 قضاء الشهوة وقد وجد اه (قوله وفي البحر عن المحيط) عبارة اذا قال لامرأته اذالم  
 تجيئي الى الفراش هذه الساعة فانت طالق وهما في التشاجر فقال بينهما ما كان على النور  
 حتى لو ذهبت الى الفراش لا يثبت اه وظاهره ولو كان بعد سكون شهوته فيقيد به ما قبله  
 لكنه خلاف ما فهمه معانقنا من الاختيار فينبغي تقييده بما اذا لم تسكن شهوته  
 فتأمل (قوله وكذا الخ) وكذا لو أخذها البول فبالت كاقدمه وقيل الصلاة تقطع القور  
 لانهم اعمل آخر الفتوى على الاول كما في البحر (قوله أو اشتغلت الصلاة المكتوبة) أي اذا  
 شغلت فتوتها كما به لم عما قبله وهذاتكرار الا أن يجعل على ما اذا كان الخائف وهي تصلي

(حث بطلاق التغدي)  
 لزيادته على الجواب فجعل  
 مبتدئا وفي طلاق الاشياء  
 ان للتراخي الاقريئة القور  
 ومنه طلب جماعها فابت  
 فقال ان لم تدخل في البيت  
 فدخلت بعد سكون  
 شهوته حث وفي البحر عن  
 المحيط طول التشاجر لا تقطع  
 القور وكذا لو شغلت قوت  
 الصلاة فصلت أو اشتغلت  
 بالوضوء لصلاة المكتوبة  
 أو اشتغلت الصلاة المكتوبة  
 لانه عذر شرعا وكذا عرفا

مطلبه  
 ان ضربتني ولم أضربك







لا يثبت بحسب عرفنا بحيث راما الذوق فعمل القم فمعرفة الطعم وصل الى الجوف أم لا وكل أكل وشرب ذوق ولا عكس  
ولو غرض من هذه الاشارة لا يثبت ولو عرف ١٢٠ بالذوق الا كل لم يصدق الدليل (حلف لا يأكل من هذه الخلعة) أو الكرمه

باب علاج الماء فدل أن أكل العنب هو أكل القشر والمصير منه رقة وقد وجد في حيث  
عن البدائع وفيه نظر (١) كافي الذخيرة وحاصلها أنه ذكر في العيون أنه إذا ابتلع ماء فقط  
لم يثبت ولو ابتلع الحبيب أيضا دون القشر يثبت وعمله الصمد الشهيد بأن العنب اسم لهذه  
الثلاثة في الأول أكل الأقل وفي الثاني الاكثر وحكم الكل (قوله لا يثبت بحسب عرفنا) لأنه  
ليس بأكل فدل وصل الى جوفه ما لا يتأتى فيه المصغ ذخيرة (قوله وفي عرفنا يثبت) من  
قصة كلام القلائد وهو محط الالاء تدركه أي لأنه يؤكل بالمصغ وبالمص عادة  
وكذا العنب والرمان (قوله وأما الذوق فعمل القم الخ) هذا هو الحق على ما في الفتح  
خلافا لما في النظم من أنه عمل الشفا دون الحاق فانه يدل على أن عدم الوصول الى الجوف  
ماخوذ في مفهوم الذوق فثبت لكنه موافق لما في الفتح من رواية هشام حلف لا يذوق فثبت  
على الذوق حقيقة وهو أن لا يوصل الى جوفه إلا أن يقدمه كلام يدل عليه فهو أن يقال تفيد  
في حلف لا يذوق مع طعمه ما فيه هذا على الاكل والشرب اه (قوله فكل أكل وشرب  
ذوق ولا عكس) (٢) أي وليس كل ذوق كالأشربة على أن الذوق أعظم طاقا لأنه لا يشترط  
فيه الوصول الى الجوف بل يصدق بدونه بخلافه ما إذا أكل وشرب يثبت في حلقه  
لا يذوق وإذا حلف لا يأكل أو لا يشرب فذاك لا يبالى بالوصول الى الجوف لم يثبت لكن فيه أنه قد  
يصدق الأكل بالذوق كالأشربة ما يتوقف معرفة طعمه على المصغ كبيضه أو لوزة وعليه  
فثبت الأكل والذوق عموم وجهي وعن هذا قال في الفتح أن قول المحيط لو حلف لا يذوق  
فاكل أو يشرب يثبت بغلب على الظن أن المراد به الأكل المقترن بالمصغ أو بلع ما يدرك طعمه  
بلا مصغ لانه لا قطع بان من ابتاع قلب لوزة لا يقال فيه ذاقها ولا يثبت ببلعها اه فثبت وعلى  
ما مر عن النظم فينبغي ما التباين كباين الأكل والشرب فلا يثبت الحلف على واحد من الثلاثة  
بفعل الآخر (قوله لا يثبت) أي في حلقه لا يذوق الماء كافي الجوهره لأنه لا يفصده ذوق  
الماء بل إقامة القرية ولذا ذكره الذوق للصائم دون المضغضة (قوله لم يصدق الدليل) أي كقول  
القائل تفيد معنى كما مر وكذا العرف الآن لو قال ابتداء لا أذوق في بيت زيد طعمه ما فانه يراد به  
لاكل (قوله حلف لا يأكل من هذه الخلعة الخ) (٣) الأصل في جنس هذه المسائل أن العمل  
بالحقيقة عند الامكان فان تعذر أو وجد عرف بخلاف الحقيقة تركت (٤) فإذا عديمه على ما  
هو ما كقول بعينه انصرف الى العمل بالامكان العمل بالحقيقة وإذا عديمه على ما ليس  
ما كولا بعينه أو هو ما كولا لأنه لا تؤكل عينه عاده انصرف الى ما يخصه من حجاز الان  
العمل بالحقيقة غير ممكن فاذا حلف لا يأكل من هذه الخلعة شربها فكل من ابتاعها أو شربها  
لا يثبت لان عين الخلعة ما كولة فينبغي صرف الى عينها لا ما يتولد منها وكذا العنب فلا يثبت  
بزيده وعصيره وفي الخلعة يثبت بقشرها وطعمها لان عينها غير ما كولة وفي الحقيقة يثبت بخبز  
لان الدقيق وان كان يؤكل لأنه لا يؤكل كذا في عادة وعلمه في الذخيرة (قوله  
أو الكرمه) شجرة العنب ولم أرها بالثلاثة فلتراجع (قوله بالثلاثة) لان المراد ما يتولد منها سواء  
كان غير بالثلاثة أو غيره كالخيار وهو شيء أبيض في رأس الخلعة ولان الخلعة مثال والمراد

(١) تقييد بحسب ما كاله من  
نوعه (٢) بالثلاثة أي ما يخرج  
منها بالتغير بصنعة جديدة  
(٣) قوله كافي الذخيرة  
حيث قال وأنه مشكل  
لان العنب اسم للكل  
وكذلك الرمان فاذا أكل  
القشر والمصير فقد أكل  
بعض ما عديمه العين  
فلا يثبت وذ كرمه  
في العيون في صورة أخرى  
فقال إذا رمى قشره وجهه  
وابتاع ماء لم يثبت ولو  
ابتاع ماء وجبه فقط  
ثبت وعمله الصمد  
الشهيد بأن العنب اسم  
لهذه الثلاثة في الوجه  
الأول أكل الأقل فلا  
يسمى كالأقل في الثاني أكل  
الاكثر وحكم الكل  
في كسبر من الاحكام  
انتهى ملخصا اه منه

(٢) مطلب  
في الفرق بين الاكل  
والشرب والذوق

(٣) مطلب  
حلف لا يأكل من هذه  
الخلعة

(٤) مطلب  
إذا تعذر الحقيقة أو وجد عرف بخلافها تركت

ما عديمها وغيرها مما لا تؤكل عينه (قوله فيثبت بالعصير) استشكل بان العين على الاكل  
والعصير مما لا يؤكل وأجيب بأن الأكل هنا مجاز عن تناول فالمراد لا تناول منها شيئا ط  
قلت مقتضى الجواب أنه يثبت بشرب العصير ويحتاج الى نقل فان كلامهم يصح بدون هذا  
التأويل فدل كرمه أن الجوف لو حلف لا يأكل هذا اللبن أو العسل أو الخل فأكلمه بخبز يثبت  
لان أكله هكذا يكون وكذا لو ترد في اللبن في البرازية لا يأكل طعمه ما ينصرف الى كل ما كولا  
مطعم حتى لو أكل الخسل يثبت اه فقد صحح كل ما يشرب فكذا يقال هنا فتأمل  
(قوله لا يبالى بالمطبوخ) وكذا النبيذ والناطف والخل لانه مضاف الى فعل حدث  
فلم يبق مضافا الى الشجرة بحر ولذا عطف عليه في قوله تعالى لا يأكلوا من ثمره وما عملته  
أيديهم فتح واحترز بالمطبوخ عما يسيل من الرطب فانه يثبت بأكله كافي الذخيرة (قوله  
ولا يوصل الخ) يعني إذا قطع عصرا من الشجرة المحلوف عليها ووصله بشجرة أخرى أو كل  
من الثمر الخارج منه لا يثبت اه ح وقال بعضهم يثبت فتح وبحر ولعل وجه الأول  
أن الفصن صار جزءا من الثانية ولا يسمى في العرف أكل من الأولى ومقتضى الاطلاق أنه  
لا فرق بين كون الشجرتين من نوع واحد أو من نوعين ونقل في الذخيرة المسئلة مطلقا كما مر  
ثم صورها بما إذا حلف لا يأكل من شجرة التفاح فوصل لم الغصن شجرة الكرم ترى قال فان  
ما هاهنا مع الاشارة بان قال لا يأكل من هذه الشجرة التفاح لم يثبت وان لم يستعمل قال  
من هذه الشجرة حلف ثم نقل عن بعضهم أن الرواية هكذا قلت ويمكن التوفيق بين القولين  
بحسب الحلف على ما إذا اختلف النوع ومعنى الشجرة باسمها ثم كل عامي والقول بعدم  
الحلف على ما إذا اختلف النوع واختلاف لم يسم واقع تعالى أم لم (قوله فيثبت إذا اشترى به  
ما كولا أو كله) افظة واكلمه زادها في البحر على ما في الفتح قال في الشربة لا يثبت ولا يقال  
يراد بالكل الانفاق في أي شيء فيثبت به اذا نوى فليكن اه قلت اذا نوى ذلك لا كلام  
أنا اذا لم ينو فالظاهر حقيقة عدمه بالكل حقيقة حتى لو اشترى به مشربا وشربه لا يثبت الا اذا  
أكله مع غيره على الحقيقة الكلام ما لم يوجد نقل بخلافه فانهم (قوله ولو أكل من عين الخلعة  
لا يثبت) هو الصحيح كافي النهر وغيره (قوله مهيورة) صوابه معذرة كما مر به في ايضاح  
الاصلاح وقال في حاشيته ومن قال مهيورة لا يفرق بين المتعذر والمهيور قال صاحب  
الكشف المتعذر ما لا يوصل اليه الا بشقة كالأكل الخلعة والمهيور ما يتيسر اليه الوصول  
لكن الناس تركوه كوضع القدم اه ح وقد يقال أراد بالهجرة الغير المستعملة تجوزا  
كما تجوز صاحب الكشف باطلاق المتعذر على المتعسر مع أن المراد ما يشعل القسعين وحقيقة  
المتعذر مثل قوله لا يأكل من هذه الخلعة فافهم (قوله لم يثبت باكل ما يخرج منها) مقتضاها  
أن عينه عينها حلت فهو قول آخر غير ما في الولوجية كما افاده في النهر فافهم ولم أر من صحح  
أحدهما وما نقل عن حاشية أبي السعود أنه قال ما في الولوجية هو الصحيح فهو خلاف الواقع  
واعتنا بما نقلناه عن النهر أنهما من تصحيح ما في المتن ثم ذكر بعده عبارة الولوجية فافهم (قوله  
لعين الجواز) ولذا انصرف اليه عند عدم النية فكانت الحقيقة خلاف الظاهر (قوله انما  
يا كونه مطبوخا) أي فلا يثبت بأكله كونه دخله صنعة جديدة ح (قوله من هذا البصر  
لا يأكل من هذا البصر

مطلب  
فيما لو وصل غصن شجرة  
بأخرى

فيثبت بالعصير لا باللبس  
المطبوخ ولا يوصل غصن  
منه بشجرة أخرى (وان لم  
يكن) للشجرة ثمرة (تصرف)

عينه (الى ثم افحصت اذا  
اشترى به ما كولا أو كله

ولو أكل من عين الخلعة  
لا يثبت) وان نواه الان

الحقيقة مهيورة ولو الجبة  
وفي المحيط لو نوى كل عينها

لم يثبت باكل ما يخرج منها  
لانه نوى حقيقة كلامه قال

المصنف تبعا لشخصه وينبغي  
أن لا يصدق قضائهم

الجواز في النهر فان قلت  
ورق الكرم مما يؤكل عرفا

فينبغي صرف العين اعينه  
قلت اه ليعرف انما

يا كونه مطبوخا (وفي الشاة  
يثبت بالاعم خاصة) لا باللبس

لانما كولة فتصدق العين  
عليها (ولا يثبت في حلقه

لا يأكل من هذا البصر



(أ) قوله لعل هذا بطلان  
 بالهاء المهملة وعبارة  
 القساموس تفيد أنه بالنسبة  
 المجهدة ونصه في فصل الخلاء  
 من باب اللام والربط (أي  
 ويحلل الربط) طلبه بين  
 خلال الصف وذلك الربط  
 خلال وخلافة بضمهما اه  
 وليصور اه معصمه  
 مطلب  
 لا يكلم هذا الصبي

أو الربط أو اللين بالكل  
 رطب مرقع وشيرازي لأن  
 هذه صفات داعية إلى العيون  
 فتتبع دمعها بخلاف لا يكلم  
 هذا الصبي أو هذا الشاب  
 فكلمه بعد ما شاخ أو لا ياكل  
 هذا الحل (ب) فقتضين وله  
 الشاة (فاكله بعد ما صار  
 كبشاً) فانه يحتمل أنه غير  
 داعية والاصل أن الخروف  
 عليه إذا كان بصفة داعية  
 إلى العيون تفيد به في المعرف  
 والمنكر فإذا زالت زالت  
 العيون وما لا يصلح داعية اعتبر  
 في المنكر دون المعرف وفي  
 الجنب حاش لا يكلم هذا  
 المنحون فبراً أو هذا الكافر  
 قال لا يحتمل لأنها صفة  
 داعية وفي لا يكلم رجلاً  
 فكلم صبياً حنت وقبل  
 لا كلاً يكلم صبياً وكلم بالغا  
 لأنه بعد البلوغ

أو الربط (الضمة على ست مراتب أولها طلمع وثانيها لعل (أ) وثالثها الخ ورابعها بر  
 وخامسها رطب وسادسها بر كما يظهر من الصحاح مزمية (قوله) يا كل رطبه وقره وشيرازه  
 انه وشير مرتب قال في المصباح والشيراز مثال دينار اللين الراتب يخرج منه ماؤه وقال  
 بعضهم ابن بقل حتى ينشف ويحل في الحارضة اه (قوله) لأن هذه صفات الخ  
 اذ لا خفاء أن صفة البسورة لرطوبتها البنية مما قد تدعو إلى العيون بحسب الاخرجة فإذا  
 زالت زال ما عرفت عليه العين فأكلمه كل ما لم تنفد عليه العين نهر ونفع (قوله) بعد  
 ما شاخ (أي صار شيخاً وهو فوق الكهل كما ياتي (قوله) بقتضين) أي فغ الحاء المهملة والميم  
 وله الشاة في السنة الأولى جمع حلال كما في المصباح (قوله) لأنها غير داعية) أي هذه الصفات  
 غير داعية إلى الامتناع لأن هجران المسلم يمنع الكلام منه في ثلاثين يوماً كما حال داعية إلى العيون  
 من جهل الصبي أو الشاب وسواء به وكذا صفة الصفر في الحل فان الامتناع عنه أكثر امتناعاً  
 عن لحم الكباش لأن الصفر داع إلى الاكل لا إلى عدمه واعترض بأن الهجران قد يجوز وأو  
 يجب إذا كان قد تعلق بالان كان يتكلم بما هو موصوف به أو يحشى نفسه أو فساد عرضة بكلامه  
 فإذا حاش لا يكلمه علم انه وجد الموضع فيه تيمم الداعي فيه قد بدى به وشيئته وبأن الحل غير  
 محمود لكثرة رطوبته حتى قيل فيه الخمس بين الجليدين وأجاب في القمع بأن الاعتراض بذلك  
 ذهول ونسيان من وضع المسئلة وانها ثبتت على العرف وأن المتكلم لو أراد ما تعج ارادته من  
 الفاظ لا يمنع منه فالحل عند المومم غذاء في غاية الصلاح وما يدرى نفسه إلا أن أراد عرفوا  
 الطب فوجب فكلمه العرف اذ لم ينو ذات الحل اذ لا يحتمل على فرد من العموم انه على  
 خلافهم فينصرف حلفه اليهم وكذا الصبي لما كان موضع الشفقة والرحمة عند المومم وفي  
 الشرع لم يجعل الصبي داعية إلى العيون في حق العموم وهذا لا يفي كون حالف عرف عدم طيب  
 الحل أو سوء أدب صبي علم أنه لا يردعه إلا الهجر أو لم أن الكلام معه يضره في دينه أو عرضة  
 فهدد عيونه على مدة الجليسة أو المصباح ما فانا نصرف عيونه حيث صرفها وانما الكلام اذ لم ينو  
 شيئاً فيصطك به ما عليه العموم انطوائيه أو أصابوا فيمكن هذا من ذلك ببال فانك تدفع به كثير  
 من أمثال هذا الفاظ المودع على الأئمة اه مخلصا وهو في غاية الحسن وقد عدل في التخيير  
 عن التعليل بكون الصفة داعية أو غير داعية وقال الصحيح أنه لا يحتمل في الربط أو الغيب  
 اذ صار غمراً أو زجيراً لأنه اسم هذه الحلات والرطوبة التي فيها قد أكل كلب بعد الجفاف فقد أكل  
 بعض ما عتق العين عليه بخلاف الصبي بعد ما شاخ أو الحل بعد ما صار كبشاً فانه لم ينقص بل  
 زاد الزيادة لا قطع الحنت ثم قال فهذا الفرق هو الصحيح وعليه الاعتقاد (قوله) تفيد به (الارز  
 بها) (قوله) في المعرف والمنكر) مثل لا آكل هذا البسر أو لا آكل بسراً (قوله) اعتبر في المنكر  
 مثل لا آكل حلاً أو لا آكل صبياً لأن الكبش لا يسمى حلاً ولا الشيخ صبياً فلم يوجد المحلوف  
 عليه بخلاف المعرف كهذا الحل أو هذا الصبي لأن الصفة الغير الداعية تلفظ مع الانشاة  
 فتعتبر الحلات المشتركة في بقية بغير زوال الصفة فلا تزول العين (قوله) فبراً في المصباح  
 برى من المرض ببراً من باب تعب ونفع (قوله) فكلم صبياً حنت) لا باسم الرجل يتناول  
 الصبي في اللغة كما صرح به ابن الكمال في الصحيح للمراجعية ولكن في العرف لا يسمى فالحظ

القول الثاني اه ح (قوله) يدعى شلب الخ) في لوسيزان ان يضاري حاش لا يكلم صبياً  
 وغلاماً أو شاباً أو كهلاً قال كلام في معرفتهم لغة وشراً وعرفاً أما اللغة فقالتوا الصبي يسمى  
 غلاماً إلى ثلث عشرة ثم شاباً إلى أربع وثلاثين ثم كهلاً إلى أحد وخمسين ثم شيخاً إلى آخر عمره  
 وأما الشرع فالغلام إلى أن يباغ فيه صير شاباً وفقى وعن أبي يوسف من ثلاث وثلاثين كهل إلى  
 خمسين فهو شيخ قال القدوري قال أبو يوسف الشاب من خمس عشرة إلى خمسين مالم يغلب  
 عليه الشطبة ل ذلك والكهل من ثلاثين إلى آخر عمره والشيخ فيم فزاد على الخمسين وكان  
 يقول قبل هذا الكهل من ثلاثين إلى مائة سنة فما أكثر والشيخ من أربعين إلى مائة وهذا روايات  
 أخر والممول عليه ما به الاتفاق كذا في القمع مخلصا لم يذكر منها عرفاً لأن كل أناس قد عاوا  
 مشربهم (قوله) فصار جدياً) فيه ثلاث لغات أجودها كون البسار الثانية ضمها للاتباع  
 والثالثة وهي أقلها التقبل ومنهم من يجعلها من ضرورة الشعر مصباح (قوله) كذا في نسخ  
 الشرح) أي شرح المصنف حيث جعلها متناهي شرحه (قوله) لم يحتمل) لأن بعض الصفات  
 داعية وبعضها انقلبت عنها (قوله) فكل حياً) فسر الحديث في البدائع بأنه اسم لقمر يقع  
 في اللبن ويتشرب فيه اللبن وقيل هو طعم يصفى من غرو يصفى من اللبن أو غيره  
 والغالب هو القرف فكان أجزاء القرم جالها فيقي الاسم اه بصر (قوله) الاصل الخ) قد منها  
 الكلام عليه قبل قوله كل حل عليه حرام (نوع) ذكر في البصر عن الواقعات ان أكل هذا  
 الرغيف اليوم فامر أنه كذا وان لم آكله اليوم فامر أنه حرام فكل النصف لم يحتمل وكذا لو حلف  
 على أقامة في فيه فكل بعضهما وأخرج البعض لأن شرط الحنت أكل الكل اه مخلصا  
 (تبيينه) الا كل والشرب غير فيد في البرازية ضاع مال في دار حلف كل واحد أنه لم يأخذه  
 ولم يخرج منه من الدار ثم علم أن واحداً أخرجه مع آخران كان لا يطبق حله وحده حنت لأن  
 أخرجه كذلك يكون وإن أطاقه وحده لا يحتمل لأنه صادق اه قلت وعليه لو حلف لا يصح  
 هذه الخشبة أو الخمر فهو على هذا التفصيل ثم اعلم أن ما مر عن الواقعات مشكك جداً كما قال  
 في الحاوي الزاهد قال فانه يجب أن يحتمل في عين المتق لأنه لم يأكل الرغيف اذ يقول لا واسطة  
 بين النبي والانبيا وكل واحد منهما بشرط الحنت فيحتمل في أحدهما وفي الجماع الأصغر  
 عن أبي القاسم الصغار قال ان شرب فلان مع غيره أو نصب بعضه في الارض حنت الشافي دون  
 يشربه فلان فامر أنه طالق فشرى فلان مع غيره أو نصب بعضه في الارض حنت الشافي دون  
 الاول اه (قوله) أن كل شيء) بفتح همزة أن والمصدر المنسوب خبر الاصل (قوله) وكذا لا يحتمل  
 الخ) أشار إلى أنه لا فرق بين ذكره مرقاً وهو مرقاً أو منكر الزوال البين بزوال الصفة  
 الداعية كما تقدم (قوله) فان الاسم يتناول الربط أيضاً) بسكون الطاء في الربط وكان المناسب  
 ابداله بالباس لان وجه الخلاف بين البسر والغيب وبين الجوز واللوز الحنت في يابس  
 الأخير من تناول الاسم دون الأولين وهذا في عرف الشام لأن اللوز خاص بالباس أما  
 الربط فيسونه عناية فلا يحتمل بها (قوله) أو بسراً) أو حاش لا ياكل بسراً (قوله)  
 حنت يا كل المذهب) في المغرب بسر مذهب بكسر النون أي مع التثنية وقد ذهب إذا بدا  
 الارطاب من قبل ذنبه وهو ما نقل من جانب القمع والعلاقة اه وفي المصباح ذنب الربط

يدعى شاباً وفقى إلى الثلاثين  
 فكهل إلى خمسين فنسخ  
 (أولاً) يا كل هذا الغيب  
 فصار زيباً) هذا أو ما بعده  
 معطوف على قوله من هذا  
 البسر عما لا يحتمل به (أولاً)  
 يا كل هذا اللين فصار جدياً  
 أولاً يا كل من هذه البسوة  
 فكل فرار يجهل) كذا في  
 نسخ الشرح وفي نسخ المتن  
 فرخها (أولاً) يذوق من هذا  
 الخمر فصار خلا أو من زهر  
 هذه الشجرة فكل بهد  
 ما صار لوزاً أو حنت الم  
 يحتمل بخلاف حاشه  
 لا ياكل غرافاً كل حياً فانه  
 يحتمل لأنه غروقت وانضم  
 إليه شيء من اللبن أو غيره  
 بصر وفيه الاصل فيما إذا  
 حلف لا ياكل معينا فكل  
 بهضه أن كل شيء ياكله  
 الرجل في مجلس أو بشر به  
 في شربة فالحلف على كله  
 والافضل بعضه (وكذا)  
 لا يحتمل (لو حلف لا ياكل  
 بسراً) فكل رطباً أو لا ياكل  
 عنياً فكل زيباً) بخلاف  
 نحو لوز وجوز فان الاسم  
 يتناول الربط أيضاً (ولو)  
 حاش لا ياكل رطباً أو بسراً  
 أو حاش لا ياكل رطباً  
 ولا بسراً حنت يا كل  
 (المذهب) بكسر النون



تدنيها فافيه الارطاب والمراد انه يحتمل با كل البسر المذنب او الرطب المذنب وهو الذي  
 اكثره رطب وثي قليل منه بسر عكس الاول قال في البصر وحاصل المسائل اربع وفاقبتان  
 وخلافيتان فالواقبتان لايا كل رطبانا كل رطبام ذنب لايا كل بسرانا كل بسرام ذنبا  
 فيحتمل فم ما اتفاقاه والخلافيتان لايا كل رطبانا كل بسرام ذنبا لايا كل بسرانا كل رطبانا  
 مذنب فيحتمل عندهما خلاف الا لا في يوسف اه وفي عامة نسخ الهداية ذكر قول محمد مع أبي  
 يوسف وفي بعضها مع الامام وهو الموافق لما في اكثر الكتب العترة كافي الفتح والزيلي  
 (قوله لا كله المخلوف عليه وزيادة) لان كل ذلك الموضع آكل رطب وبسر فيحتمل به وان  
 كان قليلا لان ذلك القدر كاف للذئب وله ذلوميزه وا كما يحتمل بذلي وبجث فيه في الفتح  
 بان هذا يشاء على اعتقاد ابي علي الحنفية لا العرف والا فالرطب الذي فيه بقعة بسر لا يقال  
 لا كله آكل بسر في العرف فكان قول أبي يوسف اقعد (قوله لان الشراء الخ) جواب عما  
 استشهد به أبو يوسف على قوله بعدم الحتم في المسئلة الاولى اعتبار الغالب كافي هذه المسئلة  
 وحاصل الجواب ان اعتبار الغالب هنا وقوع الشراء على الجملة أما لا كل فينة قضى شيئا فشيئا  
 فيه اذ في المخلوب وحده فلا يتبع الغالب ويحتمل فيه في الفتح بان هذا قاصر على ما اذا فسد له  
 فأكله وحده أما لو أكله جملته لم يتحقق التبعية اه وأشار الى أن البسر غالب بقريته  
 الاضافة قال القهستاني اذ المتبادر من اضافة الكفاية الى البسر وجعلها ظرفا للرطب أن  
 البسر غالب فلو كان الرطب غالباً وهو وان بسر مقساو بين فيبقى أن يحتمل اه (قوله لايا كل  
 لها) فتعقد هذه على لحم الابل والبقر والجاموس والغنم والطيور وطبوا وشوا وبأ وقديدا  
 كاذ كره في الاصل فهذا من محمداشارة الى أنه لا يحتمل بالنفي وهو الاظهر وعند أبي الليث  
 يحتمل بجر عن الخلاصة وغيرها (قوله با كل مرقه) قيده في الفتح بجث في فروع ذكرها  
 آخر الايمان بما اذا لم يجد طعم اللحم أخذ ما في الخاينة لايا كل مما يجبي به فلان فيا به من  
 فا كل من مرقه وفيه طعم اللحم يحتمل اه (قوله مع تميمي في القرآن لها) هذا يظهر في  
 الثلاثة الاخيرة وأما المرق في الحديث المرق أحد اللعنين ط (قوله وما في التبيين) أي  
 تبيين الكثرة لا زيلي حيث قال وذكر العتاني أنه لا يحتمل بأ كل لحم الخنزير والادى وقال في  
 الكافي وعليه الفتوى فكانت اعتد فيه العرف ولكن هذا عرف على فلا يصح مقيد بخلاف  
 العرف اللفظي الا ترى أنه لو حلف لايركب دابة لا يحتمل بالركوب على انسان لا العرف اللفظي  
 فان اللفظ عرفا لا يتناول الا الكراع وان كان في اللغة يتناول ولو حلف لايركب حيوانا يحتمل  
 بالركوب على انسان لان اللفظ يتناول جميع الحيوان والعرف العملي وهو أنه لايركب عادة  
 لا يصح مقيدا اه (قوله رده في النهر) وكذا قال في البحر رده في فتح القدير بأنه غير صحيح  
 انصرف أهل الاصول بقولهم الحقيقة تترك بدلالة العادة اذ ليست العادة الاعرفا علموا لم  
 يجب أي صاحب الفتح عن الفرق بين الدابة والحيوان وهي واردة عليه ان سلمها اه ولا يحتمل  
 أنه لايلزمه دليل أنه ردها وهو عدم اعتبار العرف العملي وبعبارة النهر هكذا وفي بحث  
 التخصيص من البحر يرصد مثلا المادة العرف العملي يخص عند الحنفية خلاف لافالاشافية  
 كحرمت الطعام وعادتهم كل البر انصرف اليه وهو الوجه أما ما يعرف القولي فاتفق كالدابة

مطلب  
 حلف لايا كل لها  
 لا كله المخلوف عليه وزيادة  
 (ولا حتم في شرا كفاية)  
 بكسر الكاف أي عرجون  
 ويقال عنقود (بسر فها)  
 رطب في حلقه لا يشترى  
 رطباً لان الشراء يقع على  
 الجملة والمخلوب تابع بخلاف  
 حلقه على الا كل لوقوعه  
 شيئا فشيئا (ولا حتم في)  
 حلقه (لايا كل لها با كل)  
 مرقه او (ممكن) الا اذا  
 قواها (ولا في لايركب دابة  
 فركب كافرا او لايجاس  
 على وند جاس على جبل)  
 مع نعتيها في القرآن لها  
 ودابة وأوتاد العرف وما  
 في التبيين من حتمه في  
 لايركب حيوانا بركوب  
 الانسان رده في النهر بان  
 العرف العملي يخص  
 عندنا كالعرف القولي  
 (ولحم الانسان)

مطلب  
 في اعتبار العرف العملي  
 كالعرف اللفظي

للمار ولغيرهم على النقد الغالب وفي الطوائف السعدية أن العرف العملي يصلح مقيدا عند  
 بعض مشايخ بلخ لما ذكر في كتب الاصول في... اه اذا كانت الحنفية مستعملة والجهار  
 متعارفا اه قال في النهر وهذه النقول تؤيد بأنه لا يحتمل بركوب الادى في لايركب حيوانا  
 (قوله والكبد) بالرفع وكذا ما بعده عطف على لحم وكان الاول ذكر الخنزير عقب الانسان كما  
 ذم في الكثرة ليكون مجر واد عطف على الانسان باضافة لحم اليه ما لانما عام فتكون من  
 اضافة الجزء الى الكل بخلاف الكبد وما بعده فان اللحم ليس جزءا منه بل هو عينه فلذا قلنا انه  
 بالرفع عطف على المضاف وان صح جره عطف على المضاف اليه على جعل الاضافة فيه بيان  
 يمكن يلزم عليه اختلاف الاضافة في افظ واحد وفي القهستاني الكبد يفتح الكاف  
 وكسر هاء مع سكون الباء والكسر يفتح الكاف وكسر الراء وسكونها (قوله والرنة) بالهمزة  
 ويجوز قلبها بالياء السحر مصباح وفيه السحر وزان فليس وسبب وقيل هو الرنة وقيل بالحق  
 بالحقوم والمرى من ألى البطن وقيل كل ما علق بالحقوم من كبد وقلب ورنة (قوله لحم)  
 خبر المبتدأ وما عطف عليه أي هذه المذ كورات داخله في معنى اللحم (قوله هذا الخ) الاشارة  
 الى الكبد والاربعة التي بعده وعبارة البحر وفي الخلاصة لو حلف لايا كل لحما كل شيامن  
 البطون كالكبد والطحال يحتمل في عرف أهل الكوفة وفي عرفنا لا يحتمل وهكذا في المحيط  
 والجنبي ولا يحتمل أنه لا يسمى لحم في عرف أهل مصر أيضا فسلم أن ما في المختصر أي الكثر من  
 على عرف أهل الكوفة وأن ذلك يختلف باختلاف العرف اه كلام البحر قلت وأما لحم  
 الانسان ولحم الخنزير فهو لحم حقيقة اذ عرفنا فلذا منى المصنف كغيره على أنه يحتمل به لكن  
 يرد عليه كما أفاده في الفتح أن لفظ آكل لا ينصرف اليه عرفا وان كان في العرف يسمى لحما كما  
 مرق لايركب دابة فلان فان العرف اعتبر في ركوب والمتبادر منه ركوب الانواع الثلاثة وهي  
 الجمار والبغل والقرص وان كان لفظ دابة في العرف يشمل غيرها أيضا كالقمل والابل  
 فقد تقيد الركوب المصروف عليه بالعرف ولذا نقل العتاني خلاف ما هنا فقال قيل الحالف  
 اذا كان مسلما يفتي أن لا يحتمل أن أكله ليس بمعارف ومب في الايمان على العرف قال وهو  
 الصحيح وفي الكافي وعليه الفتوى هذا خلاصة ما حققه في الفتح وهو حسن جدا ويؤيده  
 ما قدمناه وبأي أيضا من أنه لا يحتمل باللحم التي كما اشار اليه محمد وهو الاظهر قال في الذخيرة  
 لانه قد عيظه على ما يؤكل عادة فينصرف الى المعتاد وهو الاكل بعد الطبخ اه مع أنه لا شأن  
 في أن اللحم حقيقة فسلم أن المخلوط اليه في العرف هو الاكل لا لفظ لحم (قوله ومنه علم)  
 أي من قواهم ما في عرفنا فان المراد عرف بلادهم وهي من العجم فافهم ثم ان التنبيه على هذا  
 ليس فيه كسر فائدة لان قواهم بم باعتبار العرف في الايمان ليس المراد به عرف العرب بل أي  
 عرف كان في أي بلد كان كما... يأتى عند قوله والخ بما اعتاده أهل بلاد الحالف وفي البحر عن  
 المحيط وفي الايمان بعتة بر العرف في كل موضع حتى قالوا لو كان الحالف شوار زميا فا كل لحم  
 السمك يحتمل لانهم يسمونه لحما (قوله لحم في عين الاكل لافي عين الشراء) وجه في الثاني  
 الاكل والشراء واحد والاول اصح بزانية قلت وامل وجهه أن الرأس والا كارع مشقة  
 على اللحم وغيره لكن عند الاطلاق لا تسمى لحما فاذا حلف لايشترى لحما لاية قال في العرف انه

والكبد والكوش (والرنة)  
 والقلب والطحال (والخنزير)  
 لحم هذا في عرف أهل  
 الكوفة أما في عرفنا فلا  
 كافي البحر عن الخلاصة  
 وغيرها ومنه علم أن المجموع  
 يعتبر عرفه قطعاً وفي  
 الثانية الرأس والا كارع  
 لحم في عين الاكل لافي عين  
 الشراء وفي لايا كل من  
 هذا الجمار يقع على كرائه  
 ومن هذا الكتاب







منه فبين لم يوافقهم بل هو بجانبهم اه فقول الشارح لان العرف الخاص منتهى ليس  
 لفظه موجودا في الفتح لانه منتهى ومنه فافهم وقال المصنف في منتهى فانت وبعيد فانت  
 قول بعض المحققين ان المذهب عدم اعتبار العرف الخاص ولكن أفنى كنهه باعتبار عمله  
 فيما عدا الايمان أما هي فالعرف الخاص منتهى فافهم يعرف ذلك من تتبع كلامهم وما يدل  
 عليه ما في فتح القدير الخ (قوله انصرف الى الخايرة الخ) الاوضح ان يقال انصرف الى  
 ما اضربه في التنوير لا ما في منتهى الضرب فيكون المعنى لو قال لا آكل من خبز هند فان  
 كانت خبزته في التنوير حشوان كانت بمنتهى وهي انه أي قطعته أقرصا للخبز وخبز غيره  
 لا يثبت والافيه انصرح باسمه لا يدخل غيرها الا ان يكون المراد به من خبز فلانة أنه  
 ذكر اقط فلانة فيكون منتهى كايضا في الخايرة والعاجلة ثم هذا كله لو كان مراده بالاضافة  
 اضافة الصنعة أما لو أراد اضافة المال فانه يثبت بالخبز المملوك اما لو كان العاجل والخايرة  
 غيرها كالا يثبت (قوله ومنه) أي من الخبز الرقاق وينبغي ان يخص ذلك بالرقاق اليسا في  
 مصر أما الرقاق الذي يحشى بالسكر والوز فلا يدخل تحت اسم الخبز في عرفنا كالا يثبت في بحر  
 فان وذلك كالذي به حمل منه البقرة الاولى والسفوسك وينبغي أيضا ان لا يثبت بالسكر  
 والقسماط لانه لا يسمى خبز في العرف (قوله لا الاطائر) الذي في الفتح والبصر القطائف  
 وأما الاطائر فالظاهر انها كذلك فهي اسم عندنا لما يخبز بالسمن ويخبز أقرصا كالخبز  
 ولا يسمى خبز في العرف وكذا ما يوضع في الصواني ويخبز ويسمى بغا به فلا يثبت به وكذا  
 الزلاية (قوله والثريد الخ) فعمل بمعنى مفعول وهو ان تفت الخبز ثم تلبه بقرق مصباح قال في  
 الفتح ولا يثبت بالثريد لانه لا يسمى خبز مطلقا وفي الخلاصة لا ياكل من هذا الخبز وأكله به  
 ما ثبت لا يثبت لانه لا يسمى خبز ولا يثبت بالعصيدة والطيطم ما ج ولا يثبت لودقه فشر به  
 وعن أبي حنيفة في حله أكله ان يدقه فياقبه في عصيدة ويطح حتى يصير الخبز هالكا اه  
 ما في الفتح ومثله في البحر قلت ومقتضى هذه الرواية ان يثبت لوفقه بلا طبخ وكذا لو جعله  
 ثريد الا ان قوله حتى يصير الخبز هالكا يقتضي ان يقاء عنه لا يخرج منه عن كونه خبزاً وهذا  
 موافق لعرفنا الا ان يؤيده ما قدمه الشارح في حقه لا ياكل عرقا كل حيا فانه يثبت  
 لانه حرمت وان ضم اليه شيء من السم أو غيره نعم لودق الخبز وشربه بما لا يثبت لانه شرب  
 لأكل وكذا لو حلف لا ياكل رغبة فوافت أرغفة وأكل منها لا يثبت بخلاف ما اذا فت وغشا  
 واحد أو أكله فانه يثبت هذا ما يقتضيه عرف زماننا والله أعلم (قوله وحش في لا ياكل كل  
 طعاما الخ) الانسب ذكر هذه المسائل بعد قوله والشوا هو الطبخ على اللحم كما فعل في البحر ثم ان  
 ما ذكره من الخلل والزيت والمخ لا يسمى في عرفنا طعاما فينبغي الجزم بعدم حشبه ثم رأيت في  
 النهر كما في وكذا في ح حيث قال هذا في عرفهم أما في عرفنا الطعام كالطبخ ما يطبخ على  
 النار (قوله ولو بطعام نفسه) أي ولو خلط ذلك بطعام نفسه (قوله ان يصيب لوعصر سال  
 اسم) هذا مبني على ما في مختصر الحاشية واعتبر في الاصل وجود الطعم كما قدمناه أول الباب  
 (قوله لم يثبت) لان العرف في قولنا كل طعاما انصرف الى كل الطعام المعتاد والتقييد

انصرف الى الخايرة  
 التي اضربه في التنوير  
 لان بمنتهى وهي انه للضرب  
 فله به ومنتهى الرقاق  
 لا الاطائر والثريد أو به  
 مادقة أو فقه لانه لا يسمى  
 خبزاً وحش في لا ياكل كل  
 طعاما من طعام فلان با كل  
 خله أو فقه أو ملحه ولو  
 بطعام نفسه لا لو اخذ من  
 نبيذه أو مائه فاكل به خبزاً  
 وفي لا ياكل كل منسا فاكل  
 سو بقا ولا ياكل ان يصيب  
 لوعصر سال السم حش  
 والا لا جوهره وفي البدائع  
 لا ياكل كل طعاما فاضطرارية  
 فاكل لم يثبت (والشوا  
 والطبخ) يعان

مطلب  
 لا ياكل كل طعاما

بالاضطرار للعل والافلا يثبت بدونه بالاولى (قوله على اللحم المشوي والمطبوخ بالماء) لف  
 ونشره قرب وخرج ما يشوي أو يطبخ من غير اللحم قال في النهر فلو حلف لا ياكل شوا لا يثبت  
 با كل الجزر والباذنجان المشويين الا ان ينوي كل ما يشوي وكذا لو حلف لا ياكل كل  
 طيبخ لا يثبت الا باكل اللحم المطبوخ بالماء اه ذر الله ميم اذا دواء مما يطبخ وكذا القول  
 اليابس فصرف الى اخص المصروع وهو ما ذكرناه من الايابا يعرف فيه ما وفي عطف الطبخ على  
 الشوا ايماء الى تغيرهما وهذا لان الماء مأخوذ في مفهوم الطبخ والا كانا سوا ولا لولا كل  
 قلة لم يثبت لانهم لا يسمي طيبخا ونعما فيه وفي البحر عن الفتح وان كل من صرفه يثبت  
 لما فيه من اجزاء اللحم ولانه يسمى طيبخا وان كان لا يسمى لحما كما قدمناه اه أي فيما اذا  
 حلف لا ياكل كل لحما لا يثبت بالمرق فانه لا يسمى لحما وان كان فيه اجزاء اللحم (قوله بكن بن)  
 الذي رأيت في النهر خبز (قوله لكن في عرفنا لا) عبارة النهر وأنت خبير ان الطعام في عرفنا  
 لا يطلق على ما ذكره فينبغي ان يجزم بعدم حشبه اه ورأيت بهامش نسخة النهر عن خط  
 بعض العلماء ما منه الذي رأيت بخط الشارح وأنت خبير به في عرف أهل مصر مرادف  
 للطبخ لا يطلق على غير فينبغي ان لا يثبت الا بما يسمى طيبخا اه ثم رأيت في الحاشية لا يثبت  
 طعاما فاشتمى حنطة حش قال الفقه أبو بكر البجلي في عرفنا الحنطة لانه يسمى طعاما  
 انما الطعام هو المطبوخ (قوله ما يباع في مصر) وهو ما يكبس في النور رأي يطم ويدخل  
 فيه وهو هذا لان العموم المتناول للبراد والعصفر وغيره مراد فصرفناه الى ما نعرفه نهر  
 قال في البحر وفي زماننا خاص بالغنم فوجب على المشتري ان يفق بما هو المعتاد في كل مصر  
 وقع فيه حلف الحالف كما افاده في المختصر وما في التبيين من ان الاصل اعتبار الحقيقة لا القوية  
 ان أمكن العمل به او الا فاعرف الخ مراد لان الاعتبار انما هو للعرف وتقدم ان الفتوى  
 على انه لا يثبت باكل لحم الخنزير والادى ولذا قال في فتح القدير ولو كان هذا الاصل المذكور  
 منظورا اليه لما تجاسر أحد على خلافه في القروع اه وفي البدائع والاعتماد انما هو على  
 العرف اه (قوله والطبخ) بكسر الباء ويقال الطبخ أيضا أخضر كان أو أمراً فذكر  
 المبرحسي ان الطبخ ليس من الكهنة وما هنا رواية القديري ورواه الحاشية كالمشهد في  
 المتن عن أبي يوسف نهر (قوله والمشمش) بكسر الميم وفتحهما كما في المختار وبضمهما نقله  
 الاجهوري الشافعي يحشى التمير ط (قوله ونحوها) كالخوخ والسفرجل والاباص  
 والكمثرى فيثبت باكل هذه الاشياء في حقه لا ياكل الفاكهة لان اسم لما يفتكه به أي ينضم قبل  
 الطعام وبعد زيادة على المعتاد من الغذاء الاصل وفي المحيط ما روى أن الجوز واللوز فاكهة  
 في عرفهم أما في عرفنا فانه لا يؤكل لانه يفتكه نهر (قوله خلافاً له) لانها مما قد يغذي بها  
 فسقطت عن كمال التفكه فلا يتناولها مطلقا فاكهة وأما عندنا فاقه في فاكهة نظرا  
 للاصل وعلمه الفتوى ولا خلاف أن اليابس منها كالزبيب والتمر وحب الرمان يست بقا كة  
 كما في السكرمان في هستان وكذا الخلاف في القشاة والخيار والفقرس والجوز والحاصل انه  
 لا خلاف في أن النوع الاول فاكهة كالا خلاف في أن الاخير ليس بقا كة وفي الوسط خلاف  
 نهر (قوله خلافاً له) أي أن الامام قال ان العنب وأخوه ليس بقا كة لانه كان

(على اللحم) المشوي  
 والمطبوخ بالماء اه ذاق  
 عرفهم أما في عرفنا فاسم  
 الطبخ يقع على كل مطبوخ  
 بالماء ولو بودك أو زيت  
 أو من كاهله المصنف عن  
 المجتبى وفي النهر الطعام يسم  
 ما يؤكل على وجه التمام بكن  
 وفا كة لكن في عرفنا لا

(والرأس ما يباع في مصر)  
 أي مصر الحالف اعتبارا

للعرف (والفا كة التفاح

والبطيخ والمشمش) ونحوها

(لا العنب والرمان والرطب)

خلافاً له ما خلاص عصر

والعبرة للعرف

٣ مطلب

لا ياكل كل فاكهة

(فائدة) من نظام سيدي  
 على الاجهوري المالكي  
 قوله

قدم على الطعام وتاخونا

والتين والمشمش والطبخا

وبعد الاجاص كثرى رطب

ومثله الرمان أيضا والعنب

ومعه الخيار والجوز

فتاوتها كذا في الموز

اه منه



فصحت بكل ما بعد فاكهة  
 صرنا ذكره الشهي وأقره  
 المصنف (والجمل ما ليس  
 من جنس حامض فصحت  
 ما كل خبيص وعسل وسكر)  
 لكن المرجع فيه الى عادتنا  
 الناس في بلادنا لا تحت  
 في قانده وعسل وسكر كما  
 نقله المصنف عن الظهيرية  
 (والادام ما يطبخ به خبز)  
 اذا اختلط به كحل وزيت  
 ومخل (لذوبه في القمح (لا  
 اللحم والبيض والحب) قال  
 محمد هو ما يؤكل مع الخبز  
 غالبا به يفتق في البحر عن  
 التذيب وفيه فابوكل  
 وحده غالبا كقمر وزبيب  
 وجوز وعنب ويطبخ وبقول  
 وسائر الفواكه ليس اذاما  
 الا في موضع يؤكل بها الخبز  
 غالبا اعتبارا لا صرف وفي  
 البدائع الجوز رطب فاكهة  
 ويابس ادم (فروع) هـ  
 حلف لا ياكل الجوز الا سكر  
 بصلا والاخر فلا يطبخ  
 حشونه كل ذلك فاكهة  
 يحسنوا الا صاحب الفلفل  
 لانه لا يز **ككل الا كذا**  
 ٢ مطلب  
 حلف لا ياكل حلوى  
 ٣ قوله بالقصر في القاموس  
 الحلوى وقصر معروف هـ  
 ٤ مطلب  
 لا ياكل اذاما ولا ياتهم

في زمنه لا يمد سهارا دمنها في زمنها واما في قول مبنى هذا الجمع على اعتبار العرف  
 والاسند لال بانهم اقدموا في زمانهم من اللغات ويمكن الجواب بجواز كون العرف وافق اللغة  
 في زمنه ثم خففها في زمنه او غشاه في الفتح (قوله فصحت بكل الخ) صرح بذلك في الذخيرة  
 (قوله ما ليس من جنس حامض) كالذين والعرف انه ليس من جنس حامض فخلص معنى  
 الخلاوة فيه فلو اكل عنب او بطيخا او رمانا او اجاصا لم يحن لان من جنس ما ليس بحلو وكذا  
 اذا حلف لا ياكل خلاوة فهو كالحلوى وغشاه في البحر (قوله لكان الخ) استدل على  
 المتخ حيث اطاقه مع ان ما ذكره تنسب للحلوى عندهم وقالوا المرجع فيه الى العرف قال في  
 البحر والحاصل ان الحلوى والحلاوة واحدة وانما في عرفنا فالحلوى اسم العمل المطبوخ على  
 النار بنوعه واما الحلوى والحلاوة فاسم **ككر** او على او ماء عنب طبخ وعندهم الحلاوة  
 البوزية والسهمجية اه قلت وفي زماننا حلوى كل ما يصب على به من فاكهة وغيرها كثير  
 وعنب وخبيصة وكثافة وقطائف واما الحلاوة والحلوى بالضم هي اسم لنوع خاص كالجوزية  
 والسهمجية مما يمدد وكذا ما يطبخ من السكر او العسل بطحين او نشا (قوله لا تحت في  
 فائدت) فيه نظري في المصباح فائدت نوع من الحلوى يعمل من القند والاشا اه وفيه ايضا  
 افند ما يعمل منه السكر قال بكر من القند كاس من من الزبد (قوله والادام ما يطبخ به  
 الخبز) في القرب صبغ الثوب بصبغ من صبغ وهو ما يصبغ به ومنه الصبغ والصبغ من  
 لادام لان الخبز يغمس فيه ويلون به كالسكر والزيت اه وفي المصباح ويختص بكل ادم  
 مانع كالحل في التنزيل وصبغ للآكلين قال الفارابي واما صبغ بالخيل وغيره وقال بعضهم  
 واما صبغ من الحل وهو فعل لا يمدى الى قول صريح فلا يقال اصطبغ الخبز بخيل اه  
 وفي الفتح والاصطباغ استعمال من الصبغ ولما كان ثلثه وهو صبغ متعديا لواحد وجاء  
 الاتعمال منه لازما فلا يقال اصطبغ الخبز نه لا يصل الى المنعول ينصبه حتى يقام مقام  
 الفاعل اذ ان الفاعل له وانما يقام غيره من الجار والمجرور ونحوه فلا يقال اصطبغ به اه  
 قلت وبه لم انه كان على الشارح ان لا يترك الخبز وان يصبغ فيه انهم (قوله لذوبه في  
 القمح) جواب عما قال انه لا يصبغ به تامل (قوله به يفتق) وبه اخذت الفقه ابو اللات  
 قال في الاختيار وهو المختار عدا بالاعرف وفي المحيط وهو الاظهر (قوله وفيه) أي البحر  
 حيث قال وفي المحيط قال محمد القرواني الجوز ليس بادام لانه يقر دبالا **ككل في الغالب** فكذا  
 العنب والبطيخ والبقول لانه لا يؤكل بها الخبز بل يؤكل وحده غالبا وكذا ما سائر الفواكه  
 لو كان في موضع يؤكل به الخبز غالبا يكون اذاما عنده اعتبار العرف اه وذكر في البحر  
 ايضا واذا اكل الادام وحده ان كان حلف لا ياكل اذاما حلفت وان حلف لا ياتهم بادام  
 لا يحن لان اكل كل منه الخبز كما اشار اليه في الكشف الكبير اه (قوله وبقول) بمتار  
 في زماننا **ككل الفقراء** الخبز بالصل والنمع والطرخون (قوله وفي البدائع الخ)  
 يخالف لقوله لا يجوز الا ان يحل ما قبله على الرطب وقد مضى عن المحيط ان ما روي من ان  
 الجوز لا يرقى فاكهة هـ وفي عرفه هـ لاني عرفنا الا ان يحل على اليابس وهو به هـ قال ظاهر  
 ان ما في البدائع هـ في على عرفه هـ وايضا فان الجوز اليابس لا يؤكل الا مع الخبز غالبا

وانما

ونما بقوله بالا **ككل** وقد علمت ان المعنى في الادام ما يؤكل كل **ككل** في الغالب وليس المراد  
 كل ما يمكن اكله مع الخبز ولذا لم يحن بافكاكه مع الخبز وكذا لو اكل مع الخبز كافة او قطائف  
 لان الغالب اكل ذلك وحده لا مقرونا بالخبز فلا يسمى اذاما لم يقال في العرف لا آكل هـ هذا  
 الرغيف الا حقا ويراد بالحلف اكله بلا شيء هـ فاذا قرنت معه فاكهة او نحوها يحن تامل  
 (قوله وهذا ان وجد الخ) وكذا الحلف لا ياكل الحلفا **ككل** طعما ما ان كان ما لحا حلفت  
 والا فلا وقال الفقيه لا يحن ما ياكل كل من الخبز مع الخبز او مع شيء آخر لان عينه ما كحل بخلاف  
 الفلفل وعليه الفتوى فان كان في عينه ما ياكل على انه يراد به الطعام المالح فهو على ذلك خاتمة  
 قات وكذا يقال في اللحم ونحوه ولكن ينبغي الحلف في عرفنا في اللحم مطلقا اذا كان ظاهرا  
 في الحلف وقنه يسمى كلاله (قوله ويراد في الزعفران رطوبة عينه) منتهى قوله ويراد انه  
 لا بد من وجود طعمه ايضا لكنه يمد في البرزخ لا ياكل زعفرانا **ككل** ككاه على وجهه هـ  
 زعفران يحن (قوله فطبخه بارز) أي وان لم يجهل فيه ماء ويرى عينه الا ان يؤتى ما يخذ  
 منه كما قدمناه اول الباب عن الخاتمة ومثله في البرزخ اكله قال بعده وفي النوازل ان كان  
 يرى عينه ويحب طعمه يحن (قوله ولا يظن الخ) ذكره وما بعده الكون من تمام  
 كلام المصنف في الاذهبي استطرادية من مسائل الباب (قوله والادام ما يطبخ به  
 ويطبخه حنت) فصل في معنى التاترخانية وكذا قال في البرزخ وان رأى الصدر والظهر والبطن  
 أو كثر الصدر والبطن فقد رآه وان أقل من النصف لا وان رآه ولم يعرفه فقد رآه وان رآه  
 جالسا أو متقبعة أو متقنعة فقد رآه الا اذا هي رطوبة الوجه فيدين لا قضاء ايضا وان رآه خاف  
 الزجاج أو السخرو تبين الوجه يحن لان المواة (قوله عمن البدن والرب) مفاده انه اذا  
 من غيرهما لا يحن وفيه نظرو قديرة انما قيد به ماله كرهما في النظر أي فالمن يحال  
 النظر في ذلك فلا يحن في انه يحن عمن غيرهما ط (قوله كان حائفا) لانه اذا قال واقفه اتقنه ان  
 كذا فقال انهم يصبر كانه قال والله لا فعلم لان ما في النوازل الجواب كما هي في آخر الايمان  
 (قوله لكر في فوائده) يخفف عن التاترخانية الخ) ما عزا الى التاترخانية خلاف الموجود  
 فيها فانه ذكره في المسئلة ثم قال وهذه المسئلة تشبه الى أن الرجل اذا عرض على غيره يمينان  
 الايمان فيقول ذلك الغير ان يميني وبصير حالف تلك اليمين التي عرضت عليه وهذا فصل  
 اختلاف فيه المتأخرون قال بعضهم لا يحن وقال بعضهم يحن وهذه المسئلة دليل عليه وهو  
 الصحيح اه فلم أن قوله في الفوائد لا يصير حالفا صوابه يصبر بدون لا كانه عليه السيد  
 الحوي ويؤيده ما قدمناه عن الخاتمة فيبطل قوله ان فعل كذا فهو كافر وفي آخر ايمان الفتح  
 ولو قال عليك عهد الله ان فعلت فقال نعم فالحلف المحجب ولا يمين على المبتدئ ولو نواه اه  
 أي لان قوله عليك صريح في التزام العهد أي اليمين على المخاطب فلا يمكن أن يكون يمين على  
 المبتدئ بخلاف ما اذا قال والله لا فعلت وقال لا آخر نعم فانه اذا نوى المبتدئ التحلف والمجب  
 الحلف يصير كل منهما حالف الخ ما نقله ح عن البحر فراجعه هـ وفي مجموع النوازل قال لا آخر  
 واقفه لا يجزى الى ضابطه فقال لا آخر ولا يجزى الى ضابطه فقال نعم يصير حالفا ما يمين اه وبه  
 يجرم في الذخيرة والقصر وبما ذكرناه مع ما قدمناه عن الخاتمة هـ لم انه لا فرق بين التاترخاني والحلف

وهذا ان وجد طعمه  
 ويراد في الزعفران رطوبة  
 عينه وفي لا ياكل كل اينا فطبخه  
 بارز ولا ينظر الى فـ لان  
 فنظر الى يده او رجليه او اعلى  
 راسه لم يحن والى راسه  
 وظهره وبطنه حنت وفي  
 المس يحن عمن البدن  
 والرجل عرض عليه اليمين  
 فقال نعم كان حالفا في الصحيح  
 كذا في الصيرفية وغيرها  
 قال المصنف هـ هذا هو  
 المشهور ولكن في فوائد  
 شيخنا عن التاترخانية انه  
 يتم لا يصير حالفا هو الصحيح  
 ٢ مطلب  
 عرض عليه اليمين فقال نعم



الاكل المترادف الذي يصعد  
به الشبع (وكذا التعدي)  
ولا بد ان ياكل اكثر من نصف  
الشبع في غداء وعشاء  
ومحور (في وقت خاص  
وهو ما بعد طلوع القمر)  
وفي الجوز من الخلاصة عند  
طلوع الشمس قال وينبغي  
اعقاده المعروف في النهر  
واهل مصر يسمونه بطورا  
الى ارتفاع الضحى الاكبر  
فيدخل وقت الغداء فيه  
يعرفهم قات وكذلك اهل  
الشام (الى زوال الشمس)  
ثم لا بد ان يكون (عائدي  
به) اهل بلد (عادة وغدا  
كل بلدة ما تراه اهلها)  
حق لوشبع بشر بالابن  
يحدث البدوي لا الحضرى  
زبلي (والنعش منه) اى  
الزوال وفي البحر عن  
الاسباجى وفي عرفنا وقت  
العشاء بعد صلاة العصر  
اه قات وهو عرف مصر  
والشام (الى نصف الليل  
والسجود هو الاكل بعد  
نصف الليل الى طلوع القمر  
قال ان اكل او قال ان  
(شربت او اكلت) او نكحت  
ونحو ذلك فمبدي سر  
(ونوى معينا) اى خبيرا  
اولينا او قننا مثلا (لا يصح  
اصلا) فيجبت باى شئ  
اكل او شرب وقيل يدين

بالله تعالى فافهم (قوله ثم فرع) من كلام المصنف فاضمير عائدا الى شيخه (قوله ان الشاهد)  
اى كاتب القاضى وهذا يدل من قوله ان ما يقع (قوله يقول للزوج تعالينا) اى يقول له كلاما  
فيه تعاليق كأن يقول له ان تزوجت عليا فكن طاقا (قوله لا يصح على الصحيح) اى المنقول  
من التعاليم وقدمت انما خلاف ما فيها فالصحيح انه يصح كما مر عن الصيرفية ولم يثبت  
اختلاف الصحيح فافهم (قوله التعدي الخ ٣) هذا أولى من قول غيره الغداء والعشاء  
لان الغداء والعشاء يقع أوله - مامع المدام لما يؤكل في الوقتين لا الاكل - كل فيه - ما  
والخوف عليه الاكل فيجوز الاكل ما كثر وان اجاب عنه في القبح بانه تساهل معروف المعنى  
لا يمتنع به ٥٥ (قوله الاكل المترادف) فلو اكل اقمته ثم فصل برمنه - فافصلا ثم اكل  
اقتنه وهكذا لا يكون غداء ط (قوله الذى يقصد به الشبع) احترزه عن اكل نحو اقمنة  
واقمتين أو كثر ما لم يقع نصف الشبع كافي القبح وأما الاعتراض عن نحو اللين والتمرس في ذكره  
في قوله مما يغدى به عادة فافهم (قوله وكذا التعدي) ومنه - التعدي على الظاهر ط  
(قوله أكثر من نصف الشبع) كذا في البحر عن الزبلي والظاهر ان المراد به الشبع المعتاد  
لا الشرى كالغذاء وظاهره - دم الحنث باكل نصف الشبع ط (قوله فيدخل وقت الغداء)  
وينتهي الى العصر لانه أول وقت العشاء في عرفنا كما يأتى (قوله الى زوال الشمس) غاية لقوله  
وهو ما بعد طلوع القمر كان المناسب - دم الفصل بينهما (قوله وغدا كل بلدة ما تراه)  
اهلها) يعنى عنه ما قبله ومنه العشاء والسجود ط (قوله حتى لوشبع الخ) قال الكرخى  
اذا لم لا يغدى قاتل غدا أو أوزا أو غيره حتى شبع لا يحنث ولا يكون غدا حتى ياكل  
الطير وكذلك ان كل لما فيه غير معتاد بالعرف كذا في الاختيار ونحوه في البحر والفتح  
والظاهر انه مبنى على ان المراد بالغدا ما يغدى به في العرف غالباً وهذا وان كان يغدى به في  
العرف لكنه قليل ونظيره ما مر في الادام وفي البحر عن المحيط لونغدى بالغدا لا يحنث الا ان  
يكون من اهل الرستاق ممن عادتهم التغدى به في وقته (قوله بعد صلاة العصر) والظاهر انه  
ينتهي الى دخول وقت السجود (قوله والسجود) بالفتح ما يؤكل وبالضم فعل الفاعل مصباح  
والمناسب هنا ضبطه بالضم لقوله هو الاكل والمناسب التعبير بالتغدى والتعدي قال في القبح  
لما كان السجود ما يؤكل في العصر والمصر من الثالث الاخير يسمى ما يؤكل في النصف الثاني  
لقربه من الثالث الاخير وهو بالفتح والاصح كل فيه العصر اه قات في زماننا لا يطلقون  
السجود الا على ما يؤكل لاجل الصوم (قوله ونحو ذلك) ٣ كالوجاف لا يركب ولا يفتل  
اولا ينسكح اولاً ولا يركب دار فلان ولا يتزوج امرأة ونوى الخيل أو من جنابة امرأة معينة  
أو بالاجارة أو الاعارة أو كوفية لم تصح نيته أصلاً ثم (قوله أى خبيرا أو ابنا الخ) ان ونشر  
مرتب وأفاد انه ليس المراد بالابن الفرد الشخص بل ما يسم النوى (قوله لا يصح أصلاً) أى  
لا قضاء ولا ديانة لان انية انما تدوم في الملقوط لتعين بعض محققاته وما نوا غير مذكور انما  
لم تصدق النية محققا فافهم (قوله وقيل يدين) هو رواية عن الثاني واختاره المصنف  
لانه مذكور تقدير وان لم يذ كر نصه او اجيب بان تقديره ضرورة اقتضاء الاكل ما كولا وكذا  
اليس والشرب والمقتضى لا عموم له كذا قالوا والتعدي ان هذا ليس من المقتضى لانه ما يقدّر

لا يطلب - حلق لا يغدى ولا ينشئ ٣ مطلب - قال ان اكل او شربت ونوى معينا لم يصح

الصحيح المنطوق بان يكون الكلام كذا بظاهرها كرفع الخطأ والنسيان أو غير صحيح شرعا  
كاعتق عبدك عني وقولك لا آكل خال عن ذلك ثم المفعول أعنى الما كول من ضروريات  
وجود الاكل ومثله ليس من المقتضى بل من - حذف المفعول اقتضارا والارزاق ان يكون كل  
كلام مقتضى اذ لا بد ان يستدعى مكانا وزمانا وحيث كان هذا المصدر ضروريا لمقتضى لا يصح  
تخصيصه وان عم بوقوعه في سياق النفي فان من ضرورة ثبوت الفعل في النفي ثبوت المصدر  
العام بدون ثبوت التصرف فيه بالتخصيص فان عموم ضرورة تحقق الفعل في النفي فلا يقبل  
التخصيص بخلاف ان اكلت كالا فان الاسم مذكور صريحاً في قوله وعشاءه في الفتح (قوله  
كالونوى الخ) أى كما يصح ديانة لوني كل الاطعمة أو المياه حتى لو اكل طعاما أو طعامين  
أو أكثر لا يحنث وكذا لو شرب مدة عمره لانه لم ياكل الكيل ولم يشرب الكيل ثم اعلم انه لا يحنث لذكر  
هذه المسئلة هنا بل محالها بعد قوله ولو ضم طعاما الخ كما فعله في البحر اى فيما اذا صرح بالمفعول  
كأنه عليه ويدل عليه التعليل بقوله انية تحتل كلامه لانه اذا لم يصرح به يكون معناه  
لا يوجد كالا أو شرباً أو أكل أو شرباً بكل اكل وجوده ولذا لم تصح نيته لم يحنث بخلاف ما اذا  
صرح به لان طعاما المذكور يحتمل البعض والكل فافهم ما نوى صح ولذا نقل في البحر عن المحيط  
انه يصح قضاءه ايضا وعلمه في البعد انما بان نوى حقيقة كلامه ثم نقل عن الكنف انه انما  
يصدق ديانة فقط وقال لانه خلاف الظاهر لان الانسان انما يمنع نفسه عما يقدر عليه والكل  
ليس في وسعه وفيه تخفيف عليه ايضا وعشاءه فيه أقول وبظهر لى ترجيح الاول لانه اذا نوى  
البعض انما يصح ديانة فقط كما يأتى وهذا النزاع فيه ويلزم منه ان يصح قضاء ديانة اذا نوى  
الكل لان عدم تصديقه في الاول قضاء لانه خلاف ظاهر اللفظ فيكون الظاهر العموم  
والارزاق تصديقه قضاء في نية الخصوص وفي تقييد الجامع ان كلت بنى آدم أو الرجال أو النساء  
حنث بافرد الا ان ينوى الكل قال شارحه فيص - صدق ديانة وقضاء ولا يحنث ابدأ لان المصنف  
الى الادنى عند الاطلاق لتصحيح كلامه فاذا نوى الكل فقد نوى حقيقة كلامه فيه - صدق وقيل  
لا يصدق قضاء لان الحقيقة مهيورة اه وسياق هذا آخر الباب ونهيه عن الثاني بقيل  
بقيد ضعفه وترجيح الاول كما قلنا فافهم (قوله دين) اى يولى الى دينه فيما بينه وبين ربه  
تعالى وأما القاضى فلا يصح دقة لانه خلاف الظاهر وقدمنا في الطلاق أن المرأة كالقاضى  
(قوله لانه نكحة في سياق الشرط فتم) لان الحلف في الشرط الميثم يكون على نفيه فقوله ان  
ليست فوباقى معنى لا ليس فوبا (قوله الا في ثلاث فدين الخ) يعنى لو قال ان خرجت ففدى  
سرونى السفرة مثلا أو ان ساكنت فلانا ففدى سرونى المساكنة في بيت واحد يدين لان  
الخروج في نفسه متنوع الى سفر وغيره حتى اختلفت أحكامه - مائة بات ارادة احده ونوعيه  
وكذا المساكنة متنوعة الى كماله هي المساكنة في بيت واحد ومطلقة وهي ما تكون في دار  
فارادة المساكنة في بيت ارادة اخص أنواعها كافي لفتح وحاصله ان النية صحت هنا لكون  
المصدر متنوعا لباختيار عمومته فهو تخصيص أحده ونوى الجنس وزاد في تقييد الجامع ان  
اشترى ونوى الشراء لنفسه - أى فتصح نيته ديانة وان لم يذكر المفعول لتشوع الشراء فانه  
تارة يكون لنفسه وتارة يكون لوكاله ولذا ثبت على الاول الملاك لنفسه وعلى الثاني المالك

كالونوى كل الاطعمة او كل  
مياه العالم حتى لا يحنث  
اصلا انية تحتل كلامه  
(ولو ضم) لان اكلت (طعاما  
او شربت) (شربا او أكلت)  
(فوبادين) اذا قال عنيت  
شبابون نوى لانه ذكر اللفظ  
العام القابل للتخصيص  
لانه نكحة في سياق الشرط  
فتم كالتسكرة في النفي  
والاصل ان النية انما تصح  
في الملقوط الا في ثلاث فدين  
في فعل الخروج والمساكنة  
وتخصيص الجنس بكيفية  
او عريضة لا الصفة ككوفية  
او بصيرة ففتح



له وكل هذا بخلاف ما اذا نوى الخروج ابعد ادا والمساكنة بالاجارة او الشراء لم يقان  
 الفعل فيه غير متزوج فلم يصح تخصيصه بالنية بدون ذكر كافي في شرح التلخيص قلت ونظير  
 ذلك ما اذا قال أنت بائن ونوى الثلاث او الواحدة يصح بخلاف نية الثنتين لان البيهقي نوعان  
 غلطتان وخففة فتصحيحه ادا بخلاف الثنتين لانه قد صحح كما مر في تقريره في محله  
 لكنه يصح في نية البيهقي قضاء قال في الفتح وكذا الوفاق لا يتزوج امرأة ونوى كوفية  
 او بصرية لا يصح لانه تخصيص المصرفة ولو نوى حبشية او عريية صحته ديانة لانه تخصيص  
 الجنس ثم قال وكون ارادة نوع ليس تخصيصا للعالم بما قبله لان المنع لانه لا يخرج عن قصر عام  
 على بعض متاولاته اه اقول قد يقال لا محرم منا ولا تخصيصا بصاحبه وانما هو ارادة احد  
 محقق في اللفظ المشترك او ادا نوى الجنس كافي في التوضيح والاولى في بيان  
 ان الخروج مشترك بين السفر والافتصال من داخل الى خارج وكذا المساكنة مشتركة  
 بين الكملة وهي ما تكون في بيت واحد ومطابقة وهي ما تكون في الدار مطاوعا وكذا  
 الشراء فانه يحتمل الخاص وهو ما يكون له والمطلق وان كان المتبادر من ظاهره هو الثاني  
 في المسائل الثلاث صدق ديانة فقط في نية المعنى الاول منها ولا يصح صدقه القاضي لانه خلاف  
 الظاهر وله نظائر في تخصيص الجماع لو قال ان جمعة لك او باضعة لك فهو على الجماع في الفرج  
 لانه المتفاهم عرفا الا ان ينوى مادونه لاحتمال ان لا يكون لا يصرف عن الظاهر في القضاء فيثبت  
 بهما أي اذا نوى مادونه يثبت به عملا باقرا رده على نفسه بالحنث ويثبت بالجماع في الفرج  
 لتبادره وكذا ان وطئت بك فبدي سر الا ان يعنى الوطء باقرا رده في ان اتيته يتوى لا تتواء  
 احتمالي الجماع والزياره لكن لو نوى الزياره ثبت بالجماع لانه زيارة وزيادة اه وبما قرناه  
 ظهر الفرق بين هذه المسائل المستثناة وبين ما مر في لا آكل ولحمه فان حقيقة الاكل فيه  
 واحدة فلم تصح نية تخصيص بخلاف ما اذا صرح بالمفعول فانه لفظ عام صريح فيصح  
 تخصيصه لكن نية التخصيص انما تصح فيما كان من افراد ذلك العام وهو المالك كالتبذير  
 ونحوه دون ما كان من متعلقاته الضرورية كالزمان والمكان والوصف فلو نوى في زمان كذا  
 لم يصح ومنه لا تزوج امرأة ونوى حبشية او عريية فانهم بعض افراد العام لان الانسان  
 انواع حبشية وعريية وروى باعتبار اصوله الذين ينسب اليهم بخلاف كوفية او بصرية لانه  
 وصف ضروري راجع الى تخصيص المكان وهو غريب مقرر في محله فلا تصح نية كبقية  
 الصفات الضرورية ومنه ما في البصر عن البدائع لا يكلم هذا الرجل ونوى مادام قائما لم يصح  
 بخلاف لا يكلم هذا القائم ونوى ذلك يدين تخصيصه الموقوف وكذا الاضرب به حبشية ونوى  
 موطا بهينه فانه يربى في ضرره وكذا لا تزوج امرأة ونوى عريية او بصرية لم يرد كذا وكذا  
 فهو باطل اه وظهر بما قرناه ايضا ان الاستثناء في المسائل الثلاث في غير محله لان النية  
 انما وجدت في الموقوف ايضا لان الفعل في امره مشترك بواسطة اشتراك المصدر تامل على  
 ان لا تزوج امرأة صرح فيه بالمفعول فهو مثل لا آكل طعاما لو اذكره لانه على انه انما  
 يصح فيه تخصيص الجنس فقط دون الوصف لكن فيه ان لا آكل طعاما كذلك بدليل انه  
 لو نوى امة او لقمته لم يصح في انه بما قاله ما يذكره في بيانها لو قال نويت من بلد كذا فانه

صدق

يصدق ديانة لا نكاحا والى في المسئلة قولين يدل عليه انه في التمارخانية قال وروى عن محمد  
 فيمن قال لا تزوج امرأة ونوى كوفية او بصرية الخوذ كرفيا ايضا ان تزوجت فببدي  
 سر وقال عذبت فلانة او امرأة من اهل الكوفة لا يصح ولو قال ان تزوجت امرأة وقال عذبت  
 فلانة يصح اه وهذا ظاهر لانه في الاول لم يذكر المفعول ثم اعلم انه يرد ما مر في بين القور  
 حيث خصص بمادات عليه القرينة كالقتل المدعو اليه ولعل وجهه ان العرف جعل اللفظ  
 كالمصريح به ولا سيما اذا كان جوابا بالكلام قبله لان السؤال معاد فيه فلم يكن تخصيصا للعام  
 الغير انذ كور بالنية وهذا الموضوع من مشكلات مسائل الايمان ولم اجد من اطاع حقه من  
 البيان وما ذكرته هو غاية ما ظهر اراه في القاصر وفكري القاصر (قوله نية تخصيص العام  
 تصح ديانة لا قضاء) هذه الجملة بمنزلة التمهيل لقوله قبله ولو ضم طعاما او شرابا او ثوبا يدين ما علمت  
 من انه اذا ضم ذلك يصير نكرة في بقاء الشرط فتم والامام يصح فيه نية التخصيص لكن  
 لا يصدق القاضي لانه خلاف الظاهر واعلم ان الفعل لا يعم ولا يتنوع كافي في تخصيص الجماع لان  
 العموم لا يعم الا لانه هو المفعول عن يديه كذا في شرحه فارسي قلت ويرد عليه ما مر  
 من مسألة الخروج والمساكنة والشراء الا ان يقال كما مر ان التنوع هنا لللفظ على بواسطة  
 مصدره اصله تامل (تنبيه) قيد ديانة لان تخصيص العام بالعرف يصح ديانة وقضاء  
 ايضا او اما الزيادة على اللفظ بالعرف فلا تصح كما ارضنا ذلك اول باب اليقين في الدخول  
 والخروج في هل يصح تعميم الخاص بالنية قال في الاشباه لم اره قلت الظاهر ان تعميمه من  
 الزيادة على اللفظ والذالم تصح الزيادة عليه بالعرف فلا تصح بالنية بالاولى لان العرف ظاهر  
 بخلاف النية تامل (قوله لا يصدق قضاء) ظاهره انه يصدق ديانة وهو مخالف لقوله انما  
 لا المصفة ككوفية او بصرية أي انه لا يدين فيها كما ينه عليه وما ذكره الشارح ما خوذ من  
 الولوالجية كما ذكر في البحر ومنه في البرازية حيث قال كل امرأة يتزوجها فكذا ونوى امرأة  
 من بلد كذا لا يصدق في ظاهر الرأية وذكر الخصاف انه يصدق وهذا بناء على جواز تخصيص  
 العام بالنية فالخصاف جوز في الظاهر لا وعلى هذا لو اخذ منه راهم وحلقه على انه ما اخذ  
 منه شيئا ونوى الدنيا فالخصاف جوز في الظاهر خلافه والقوى على الظاهر اذا اخذ بقول  
 الخصاف فيما اذا وقع في يد الظلة لا يباس به اه قلت وهذا كما في القضاء اما في الديانة فنية  
 تخصيص العام صحيحة بالاجماع كافي في البصر ومنه والحاصل ان نية تخصيص العام تصح في  
 ظاهر الرواية ديانة فقط وعند الخصاف تصح قضاء ايضا وهذا اذا كان العام مذكورا والا  
 فلا تصح نية تخصيصه اه لان في ظاهر الرواية وفيه لا يدين كقائه الشارح وقد مر انه رواية  
 عن الثماني وانه اختاره الخصاف فصار حاصل ما اختاره الخصاف انه في المذكور يصدق  
 ديانة وقضاء وفي غيره ديانة فقط (قوله متى حلقه ظالم واخذ بقول الخصاف فلا يباس) اقول  
 المتأنيب ان يكون اخذ بضم اوله مبنيا للمجهول أي واخذ القاضي اذ لا معنى لاخذ الخصاف  
 به قضاء لان اخذ الحالف بما نواه غير خاص بقول الخصاف والحاصل انه لو حلقه ظالم خالف  
 ونوى تخصيص العام او غير ذلك مما هو خلاف الظاهر ولم القاضي بما لا يقضي عليه بل  
 يصدق اخذ بقول الخصاف راما اذا لم يكن مظلوما فلا يصدق صدقه فانهم قال في الفتاوى

مطلب  
 نية تخصيص العام تصح  
 ديانة لا قضاء خلافا للخصاف  
 (نية تخصيص العام تصح  
 ديانة) اجماعا لو قال كل  
 امرأة تزوجها فهي طالق  
 ثم قال نويت من بلد كذا  
 (لا) يصدق (قضاء) وكذا  
 من غصب دراهم انسان  
 فلما حلقه الخصم عام نوى  
 خاصا (به يفتي) خلافا  
 للخصاف وفي الولوالجية  
 متى حلقه ظالم واخذ بقول  
 الخصاف فلا يباس

مطلب  
 اذا كان الحالف مظلوما  
 يفتي بقول الخصاف



الهندية عن الخلاصة ما حمله أراد السلطان استخلافه بانك ما تم غرامه فلان وأقر به ما أخذ  
منهم شيئا بلا حق لابد منه أن يحلف والحق أن يذ كر اسم الربل وينوي غيره وهو هذا صحيح عند  
الخصاف لافي ظاهر الرواية فان كان الحالف مظلوما ففي قول الخصاف ولو حلفه القاضي  
ماله عليه كذا الحلف وأشار بامره في كنه الى غير المدعى صدق ديانته لا قضاء اه (قوله)  
وقالوا النية للخصاف الخ قال في الخاتمة رجل حلف رجلا لا يخاف ونوى غير ما يريد المصنف  
ان بالطلاق والعناق ونحوه بتعريف الحالف اذ الم ينو الحالف خلاف الظاهر ظاهرا كان  
الحالف أو مظلوما وان كانت اليمين بالله تعالى فلو الحالف مظلوما فالنية فيه اليه وان ظاهرا يريد  
ابطال حق الغير بتعريف المصنف وهو قول ابي حنيفة ومحمد اه قلت وتعيينه بما اذا  
لم يتوخل الظاهر يدل على ان المراد باعتبار نية الحالف اعتبارا في القضاء اذ لا خلاف في  
اعتبار نية ديانته وبه علم الفرق بينه وبين مذهب الخصاف فان عنده تعينه في القضاء ايضا  
ويقضى في قوله اذا كان الحالف مظلوما كما علمت وفي الهندية عن الهبط ذكر ابراهيم القاضي  
اليمين على نية الحالف لو مظلوما وعلى نية المصنف لو ظاهرا لو اخذ صاحبنا مثال الاول لو اكره  
على بيع من يبيعه ماله ماله الله دفعه في فلان يعني بانه ان لا يكرهه على بيعه لا يكون عيّن غموس  
حقيقة لانه نوى ما يحمله لفظه ولا ماله في لان الغموس ما يقطع بها حق مسلم ومثال الثاني  
لو ادعى ثرا في يد آخر بكذا وانكر خلفه بانه ما وجب عليه تسليمه الى الحالف ونوى التسليم  
الى المدعى بالهبة لا بالبيع فهذا وان كان صادقا فهو غموس وفي فلا تعينه قال الشيخ الامام  
خواجه زاده هذا في اليمين بالله تعالى ولو بالطلاق او العناق وهو ظالم ولا نوى خلاف الظاهر  
بان نوى الطلاق من وثاق او العناق عن عمل كذا انوى الاخبار فيه كذا بانه يصدق ديانته لانه  
نوى محقق لفظه الا انه لو ظالم الما اثم اثم الغموس لانه وان كان مانوى صدقا حقيقة الا ان هذا  
اليمين غموس ماله في لانه قطع بها حق مسلم اه لمخصا وقوله ونوى خلاف الظاهر وقوله بعده  
فانه يصدق ديانته يدل على انه لابد صدق قضاء وهذا على اطلاقه موافق لظاهر الرواية اما على  
مذهب الخصاف فيفرق بين المظلوم فيه صدق قضاء ايضا وبين الظالم فلا يصدق والاصل ان  
الحالف بطلاق ونحوه تعينه نية الحالف ظاهرا او مظلوما اذ الم يتوخل الظاهر كما مر عن  
الخاتمة فلا تطابق زوجته لا قضاء ولا ديانته بل ياتم لو ظالم الما اثم الغموس ولو نوى خلاف الظاهر  
في كذا لم يكن تعينه نية ديانته فقط فلا يصدق القاضي بل يحكم عليه بوقوع الطلاق اذا  
كان مظلوما على قول الخصاف ويؤاخذ ما قدمه الشارح اول الطلاق من انه لو نوى الطلاق عن  
وثاق دين ان لم يقربه به مدلوله مكره صدق قضاء ايضا اه واما الحالف بانه تعالى فليس للقضاء  
بهم مدخل لان الكفارة حقه تعالى لا حق فيم العبد حتى يرفع الحالف الى القاضي كما في البصر  
واكتنه ان كان مظلوما تعينه نية فلا ياتم لانه غير ظالم وقد نوى ما يحمله لفظه فلم يكن غموسا  
لا لفظا ولا معنى وان كان ظاهرا تعينه نية المصنف في اثم اثم الغموس وان نوى ما يحمله لفظه  
قال حره هذا مضمون قولهم نية تخصيص العام تصح ديانته فاعلمت توضح هذا المحل  
(قوله يمكن فيه الكرع) قال في المصباح كرع الماء كرعاً من باب نفع وكرعاً شرب به  
من موضعه فان شرب بكفيه او بشئ آخر فلا يصح كرع وكرع في الاناء مال عنقه اليه فشرب منه

مطلب  
النية للحالف لو بطلاق  
او عناق

وقالوا النية للخصاف  
لو طلاق او عناق وكذا  
باله لو مظلوما وان ظاهرا  
ماله تصاف ولا تعاق  
للقضاء في اليمين بالله حلف  
(لا يشرب من) نوى يمكن فيه  
الكرع نحو (دجلة)

مطلب  
حلف لا يشرب من دجلة  
فهو على الكرع

(قوله فيمنه على الكرع منه الخ) قال في القح أي بان يتناوله بضمه من نفس النهر عند أي  
حنيفة يعني اذ لم يكن له نية فلو نوى باناً حنث به اجماعا وقال اذا شرب منها كمية ما شرب حنث  
بلا فرق بينه وبين قوله من مادبلة اه قلت وهو المتعارف في زماننا بخلاف من هذا الكور  
فانه على الكرع منه في العرف ايضا وفي البصر عن الهبط لا يشرب من هذا الكور فحقيقته ان  
يشرب منه كرعاً حتى لو صب على كفه وشرب لم يحنث اه لكن فيه أن وضعه على فمه وشربه  
منه لا يصح كرعاً كما علم من نرى فيه تامل (قوله لم يحنث) لعدم الكرع في دجلة لحديث  
النسبة الى غيره بصر (قوله لا يكون الا بعد الخوض في الماء) فانه من الكراع وهو من  
الايمان مادون الرتبة ومن الدواب مادون الكعب كذا قال الشيخ الامام نجم الدين ان في  
بصر عن الظاهرية (قوله لكن في القح) الثاني الخ مثله في الخ عن التلويح وفي النهر وهذا  
الشرط اه ماله شراح الهندية كغيرهم لما قدمناه عن المغرب أي من أن الكرع تناول  
الماء بالقم من موضعه ولو تنا (قوله فيمنه على الكرع ايضا) كما اذا تناوله بكفه أو باصبعه  
غير أن يدخل فيه داخله (قوله كالبر والحلب) أي اذ لم يصبه الماء وتناول من الاذن بالكرع  
والحلب بالماء اه حلة الخاتمة والكرامة غطاؤها وقال لا يحنث حتى يصب وكرامة يصب في خاتمة  
وغطاؤها ط (قوله ولو كلف الكرع) أي من أسهل البر فيما اذا قال لا يشرب من هذا  
البر بدون اضافة ماء (قوله ادم العرف) لان اليمين انه قد حلف في الكرع لكون الحقيقة  
مجهورة كما في لا يضح قدمه في دار فلان (تنبيه) قال في القح ونظير المستثنين ما لو حلف  
لا يشرب من هذا الكور فصب الماء في كوز آخر وشرب منه لا يحنث بالاجماع ولو قال من ماء  
هذا الكور فصب في كوز آخر وشرب منه حنث بالاجماع وكذا لو قال من هذا الحب أو من  
ماء هذا الحب فنقل الى حب آخر اه (قوله امكان تصور البر) قال في الخ كل ما وقع في هذه  
المسائل من انظر صورته فانه ممكن وليس معناه متعقل اه فالصواب حينئذ ان يصر  
كما هو في بعض النسخ ط قلت لكن عبر به في البصر عليه فالمراد بتصوره كونه ذا صورة أي  
كونه موجودا فالمراد امكان وجوده في المستقبل أي امكانه لا وان استحال عادة احقرا  
ما لا يمكن عقلا ولا عادة بل بالامثال الاتي فهذا لا تنعقد فيه اليمين ولا تنطبق  
ما يمكن وجوده عقلا ولا عادة أو عقلا فقط مع استحالة عادة كما في مثله معهود السماء وقاب  
لغيره بما فاقته انه قد كما ياتي (قوله في المستقبل) فيه دليلان الواقع لان المنعقدة لا تنطبق  
في غيره (قوله شرط انعقاد اليمين) أي المطلقة أو المقيدة بوقت (قوله ولو بطلاق) تعميم لليمين  
أي لا فرق بين اليمين بالله تعالى أو بطلاق (قوله وبقاتها) أي شرط بقاء اليمين منعقدة وهذا  
في اليمين المقيدة فقط فاذا قال والله لا وفيتك حنث عند المساء ادمه اقبل الغد بطات اليمين  
بغير خلاف المطلقة حيث لا يشترط له ان تصور البر في البقا باتفاق كما ياتي في قوله وان أطلق وكان  
فيه ماء فصب حنث (قوله اذ لا بد من تصور الاصل الخ) يانه أن اليمين انما تنعقد تهقيق  
البرهان من أخير بغير أو وعد بوعده كذا باليمين تصديق الصدق في مكان المقصود وهو البر ثم يجب  
الكفارة خاتمة لرفع حكم الحنث وهو الاثم ليعبر بالتهكير كالبار فاذا لم يكن البر متصورا  
لا تنعقد فلا يجب الكفارة خاتمة لانه لان الكفارة حكم اليمين وحكم النفي انما يثبت بعد

فيمنه (على الكرع) منه  
حتى لو شرب من غير ما حنث  
لم يحنث وفي البصر عن الظاهرية  
الكرع لا يكون الا بعد  
الخوض في الماء لكن في  
القح الثاني عن الكشف  
انه ليس بشرط (بجـ) لاف  
من مادبلة) فيمنه بغير  
الكرع ايضا (وفيما لا ياتي  
فيه الكرع) كالبر والحلب  
حنث (ب) الشرب ب(الاناء)  
مطلقا) سواء قال من النهر  
أو من ماء البراتعين الجاهز  
(ولو كلف الكرع فيما  
لا ياتي فيه ذلك) أي  
الكرع (لا يحنث) في  
الاصح ادم العرف (امكان  
تصور البر في المستقبل شرط  
انعقاد اليمين) ولو بطلاق  
(وبقاتها) اذ لا بد من تصور  
الاصح لانه قد في حق الحالف  
وهو الكفارة ثم فرع عليه

مطلب  
تصور البر في المستقبل شرط  
انعقاد اليمين وبقاتها



انفقاه كذا انفقوا وعلمه في شرح الجامع الكبير ثم اعلم ان هذا الاصل وما فرغ عليه قوله ما قال ابو يوسف لا يشترط نفي اليمين (قوله في حلقه الخ) في محل مقبول فخرج وحاصل المسئلة اربعة اوجه لان اليمين امامية مبدئية او مطلقة وكل من جعلها على وجهين اما ان لا يكون فيه ما اهدى الا او كان فيه ما وقت الحلف ثم صلب في الحنيفة لا يحنث في الوجهين له - عدم انعقادها في الوجه الاول ربط لانها عند الصب في الثاني وفي المطلقة لا يحنث ايضا في الوجه الاول له - عدم الانعقاد ويحنث في الثاني (قوله اليوم) اي من لا اذ المراد كل وقت معين من يوم او جمعة او شهر (قوله اوبقة) اي او انصب بقبه بلا قول اهدى (قوله قبل الليل) اشار الى ان المراد باليوم بياض النهار فلا يدخل فيه الليل (قوله اولاً) صادق بما اذا علم عدم المانع فيه اول يومه لم يشأ وقصره الاستيعاب على الثاني لانه اذا علم تقع عينه على ما يحلفه الله تعالى فيه وقد تحقق له عدم فيصحت وصح الزبلي الاطلاق وبه جزم في الفتح فقوله في الاصح قبل الامم في قوله اولاً لا يمكن فصل الحنث في قوله الا في ليلتين فلا يبين علمه بموته فيحنث وبين عدمه فلا يبين علمه في الكفر فيحصل ما هنا على التخصيص بل الا في فقهه عدم حنثه بما اذا لم يفهم لم يكن فرق الزبلي هناك بان حنثه اذا علم يكون بين عقدة على حياة - فحدث وهو متصور ما هنا - لان ما يحدث في الكوز غير لمخوف عليه اه اي لان المخوف عليه ما مظهر وفي الكوز وقت الحلف دون الحادث بعد قلت وفيه نظرفاه اذا علم بانه لا ما فيه براد ما مظهر وفيه بعد الحلف اي ما يحدث من لا فتلان زيد فان القتل ازهاق الروح فاذا علم بموته يراد روح - فحدث لكن - باني ان ذات الشخص لم تتغير بخلاف الماء فليست له (تنبيه) هل حال ط هل بانم اذ علم انه لا ما فيه قياس ما من عن القرنائين في ليلتين - مدن السمعة الاثم اه قلت وقد مر ان الله وس تكون على المسئلة قبل فها منها (قوله لعدم امكان البر) اعترض بان البر متصور في صورة الازالة لان الاعادة ممكنة واجيب بان البر انما يجب في هذه الصورة في آخر جزم من اجزاء اليوم بحيث لا يصح فيه غيره فلا يمكن اعادة المانع الكوز وشربه في ذلك الزمان اه ح عن العناية (قوله لوجوب البر في المطلقة كافرغ) قال في الفتح اما قل ان يقول وجوبه في الحال ان كان في تعيينه حتى يحنث في ثاني الحال فلا شك انه ليس كذلك وان كان بعد في الوجوب الموسع الى الموت فيصحت في آخر جزم من الحياة فالموتة كذلك لانه لا يحنث الا في آخر جزم من الوقت الذي ذكره فذلك الجزء بمنزلة آخر جزم من الحياة فلا يمتنع في تبطل اليمين عند آخر جزم من الوقت في الموقفة ولم تبطل عند آخر جزم من الحياة في المطلقة اه واجاب في التمهيد بما حاصره ان الحالف في الموقفة لم يلزم منه بقاءه في الا في آخر الوقت بخلاف المطلقة لانه لا فائدة في التاخير فالتاخير بانه غير دافع مع استلزامه وجوب البر في المطلقة على فروع الحلف والافلا فرق فافهم وبظهر في الجواب بان المقيدة لما كان انما عليه معلوم لم يمتنع له في الا في آخر وقتها فاذا كانت المحل فقد كانت قبل الوجوب فتبطل ولا يحنث لعدم امكان البر وقت تعيينه اما المطلقة فغايتها آخر جزم من الحياة وذلك الوقت لا يمكن البر فيه ولا خافه وهو الكفارة في تأخير الوجوب اليه اضر او بالحلف لانه اذا حنث في آخر الحنث

مطلب  
حلف لا يشترط ما هذا  
الكوز ولا ما فيه او كان  
فيه ما نصب  
(ففي) - الله (لا يشترط ما)  
هذا الكوز اليوم ولا ما  
فيه او كان فيه (ما) - نصب  
ولو بقبه او بقبه (في)  
يومه (قبل الليل) او اطلق  
عينه من الوقت (ولا ما فيه  
لا يحنث) سواء علم وقت  
الحلف ان فيه ما او لا في  
الاصح لعدم امكان البر  
(وان) اطلق (كان) فيه  
ما (نصب حنث) لوجوب  
البر في المطلقة كافرغ وقد  
فان نصبه اما الموقفة في  
آخر الوقت

ديكمه الله كغيره الوصية بالكفارة فيبقى في الاثم فتعين لوجوب نفيه ولا تخرج لوقت درن آخر فليزم الوجوب عقب اخافه موسى ما بشرط عدم الفرائ فاذا كانت المحل ظهر ان الوجوب كان مضيقا من اول وقت الامكار ونظيره ما قرره في القول بوجوب الحج موسى ما فقهه ظهر المانع الذي لا يجله اعتبار آخر الوقت في الموقفة ولم يمتنع آخر الحنث في المطلقة هذا ما وصل اليه وهي القاصر فتدبره (قوله وهذا الاصل) وهو امكان البر في المستقبل (قوله من الخ) ومنه ما يذكروه المصنف في باب اليمين بالضرب والقتل بقوله لو حلف ليقضي دينه غدا فاقضاه اليوم الخ ومنه ما في البحر لو قال اياهه - دما أصبح ان لم اجامعك هذه الليلة فانت كذا ولا ينفك فان علم انه أصبح انصرف الى الليلة القابلة واروى تلك الليلة بطلت عينه وكذا ان غت الليلة او ان لم يأت الليلة هنا وقد انقصر الصبح وهو لا يعلم لا يحنث لان الزوم في الليلة الماضية لا يتصور - قوله ان صحت أمس ومنه ان لم يأت بامر ان الى دارى الليلة فلما أصبح فانت كمت في الدار لم يحنث وان فانت كنت غائبة حنثت ان صدقها ومنه الا بعبثه او لا يضرب به حتى ياذن فلان فانت فلان ثم اعطاه لم يحنث اه قال الرمي ولم يقيد بزمان الوقت ومثله في الفتح وانظر ما افرق بينهما وبين مسئلة الكوز اذا اطلق وكان فيه ما نصب (قوله غاضت بكرة) اظهرا ان المراد وقت الطلوع او بعده في وقت لا يمكن اداء الله لاله فيه ثم ما ذكر من نصيب عدم الحنث عزله في البحر الى المبتنى لكن ذكر في باب اليمين بالبيع والشراء نصيب الحنث وعليه منى المصنف هناك وسياتي في تمام الكلام عليه (قوله لعدم تصور البر) اي فلم تنفقد اليمين فلا يقر بحنث ط وانظر ما ذكره قريبا عن شرح الجامع الكبير (قوله نوبا ما فوفا) قيد به امكانه الراد عليه بغير الرؤية ليعود معها كما في الفتح (قوله وتقبضه) هذا ليس بقبضه بغير الشراء ثبت لها في ذمتها عن فاقها فاصاصا ولا يذكره الزبلي وقامه في ح (قوله اهزمها عن الهبة الخ) يشكك عليه قراه ان الدين اذا قبض لا يقطع عن ذمة المدين حتى لو ابرأ الدائن يرجع عليه بما قبضه منه وقصارى امر الشر انما بان يكون كقبضه اه ح عن شرح المفدى قلت واصل الاشكال لصاحب البحر ذكره في باب التعاقب عند قوله وزوال المال لا يطل اليمين واجاب ط بان ميبس في الايمان على العرف والعرف يقضى بانم اذا اشترت بهما شيئا تصير لاشي لهما وفيه ار المقصود بالجزء وعدم التصور شرعا لا عرفا والانتقص الاصل المانع في كثير من المسائل فافهم واجاب السامع بانم الما جملت المهور غنا والكل وصف في الذمة فغير من المهورية الى التمنية فلم يكن هناك مهر - في يوجب راما الدين فبدله يدفع على صريح المساواة فلم يقع التقاضي به من كل وجه ولم يدفع حالة كونه وصفا في الذمة حتى يتقل اليه اقرب منه اه قلت والجواب الواضح ان يقال قد قالوا ان لديون تقضى بامثالها اي اذ دفع الدين الى دائئه ثبت للمدين بئذ ذمة مثله ما لا دائن بئذ المديون فيلتحقان قصاصا لعدم الفائدة في المطالبة ولا الوأبراء الدائن براءة فافهم يرجع عليه المايون كما مرو كذا اذا اشترى الدائن شيئا من المايون بئذ ذمة التقاضي صاصا اما اذا اشترى بئذ ذمة المديون من الدين فيبقى ان لا يثبت له مديون بئذ ذمة الدائن في لان الثمن هنا معين وهو الدين فلا يمكن ان يجعل شيئا غير مديون ضرورة بمنزلة ما لو أبرأه من الدين

وهذا الاصل فروع كثيرة  
منه ان لم تصلي الصبح غدا  
فانت كذا لا يحنث ببعضها  
بكثرة في الاصح ومنه ان لم  
تردى الدين الذي اخذته  
من كسبي فانت طالق فاذا  
الدينار في كسبه لم تطلق  
لعدم تصور البر ومنها ان لم  
تمضي صداقك اليوم فانت  
طالق وقال ابو الهيثم  
فانت طالق فالحال ان  
تستري منه بغيرها نوبا  
ما فوفا وتقبضه فاذا مضى  
اليوم لم يحنث او بالعدم  
الهبة ولا الزوج لغيرها عن  
الهبة عند الغروب لسقوط  
المهر بالبيع ثم اذا ارادت  
الرجوع ردت بغيرها للرؤية  
قوله غاضت بكرة كذا  
بخطه والذي في نسخ الشارح  
التي يدي لا يحنث ببعضها  
بكثرة فليصر اه معصية  
مطلب  
في قوله من الدين تقضي  
بامثالها



مطلب  
حلف ليه من السما  
أوليتن الجوزها  
قوله لم نصل هكذا بظنه  
والانصب يكون الخطاب  
لمؤث كما في الشارح أن  
يرسم لم نصل بالياء كما لا يخفى  
اه معصه

مطلب  
يجوز تحويل الصفات  
وتحويل الاجزاء  
(وفي) حلفه والله (ايه من السما  
السماء أو ليقطين هذا  
الجوزها حلفت للسما  
لا يمكن البر حقيقة ثم يحث  
للجوز عاده ولو وقت العيين  
لم يحث ما لم يرض ذلك الوقت  
وفي حيرة الله تعالى قال  
لا امرانه ان لم أعرج الى  
السما هذه الآية فانت  
كذا ينصب سما ثم يعرج  
إلى ماء البيت اقوله تعالى  
فاه دبب الى السما أي  
معه البيت قال الباقي  
والظاهر خروجها عن  
قاعدة نصب الإيمان (وكذا)  
الحكم لو حلف (ليقتلن  
فلان فلان بوجه) اذ يمكن  
قتله بعد احياؤه تعالى  
فيحث (وان لم يكن عالما)  
بوجه (فلا) يحث لانه فقد  
يمينه على حياة كانت فيه  
ولا يتصور كسلة الكوز  
وكقوله ان تركت من  
الحياة فمدي

وبه يظهر الفرق بين قبض الدين وبين الشرا به فتدبر (قوله وفي اي من السما الخ) مثله  
ان لم أمس السما بخلاف ان تركت من السما فمدي لا يحث لان الشرط هو الترك  
وهو لا يتحقق في غير المقدور وعادة وفي الاول الشرط عدم المس والعلم يتحقق في غير المقدور  
كذا في التحرير يشرح الجامع الكبير للصبري معزيا الى المنتقى ومثله في النهر عن المحيطات  
ويظهر الفرق في قولك لا أمس السما وقولك تركت من السما فان الاول لا يقتضي انه معتاد  
يمكن بخلاف الثاني وهذا اذا كان في ما صر في ان لم تصل الصبح غدا وفي ان لم ترى الديار واهله  
رواية أخرى فتأمل (قوله لا يمكن البر حقيقة) لانه صحتها الملازمة وبعض الانبياء  
وكذا تحويل الجوزها بتحويل الله تعالى صفة الجوزية الى صفة الذهبية بناء على أن الجوهر  
كلها متجانسة متوينة في قبول الصفات أو بعبارة ادم الاجزاء الجوزية وابدالها باجزاء ذهبية  
والتحويل في الاول أظهر وهو ممكن عند المتكلمين على ما هو الحق فتح (قوله ثم  
يحث) عطف على مع لوم من المقام أي تنقذ ثم يحث ط قال في شرح الجامع الكبير  
فباعتبار التصور في الجملة انما عدت العيين وباعتبار الجز عاده حث لصال وهذا الجوز غير  
الجز المقارن للعين لان هذا هو الجز عن البر الواجب بالعين اه أي بخلاف الجز في مسألة  
الكوز فانه مقارن للعين فالحث في هذه المسألة عند أغنى الثلاثة  
وفيه اختلاف زفر فقه لا تنفع العيين ولا يحث لالحاقه المستحيل عادة بالمستحيل حقيقة  
بخلاف مسألة الكوز فان فيها اختلاف أبي يوسف كما مر (تنبيه) المراد بالجز هذا عدم  
الامكان والتمتع وعادة فلو حلف أبو دين فدينه اليوم فلم يكن معه شيء ولم يجب من يقرضه  
يحث بعض اليوم على التقى به كما صر في باب التعليق لان الاداء غير مستحيل عادة (قوله لم يحث  
ما لم يرض ذلك الوقت) أي فيحث في آخره قال في الفتح فلو مات قبله فلا كفارة عليه اذ لا حث  
اه (تنبيه) قال في شرح الجامع الكبير قال الكرخي اذا حلف أن يفعل ما لا يقدر عليه  
كقوله لا سعدن السما فهو آثم وروى الحسن بن زفر فحين قال لا سعدن السما اليوم انه  
آثم ولا كفارة عليه لانه لا تنفع عنه هذه الاعلى ما يمكن (قوله والظاهر خروجها الخ) هذا  
الاخذار يحتاج اليه ان كانت المسئلة من نص المذهب لان كانت من تخريج بعض المشايخ  
على القول باعتبار الحقيقة لاغوية وان لم يكن فالعرف وعليه مشى الزياي وقد تقدم رده  
وأن الاعقاد على العرف ولو كانت هذه المسئلة منصوصة في كروا استقناها من القاعدة  
المبني على ما سأل الإيمان وهي العرف والذي يظهر من هذه المسئلة على ما ذكرنا وقف  
البيت كما أجاب عن قول صاحب الذخيرة والمرغيباني في لا يدمينا أنه يحث به عدم بيت  
العنكبوت كما أوضحناه في أول الباب السابق فراجع ما يظهر لك ما قلنا (قوله وكذا الحكم)  
أي في الانعقاد والحث للسما وقيل بالقتل احتراز عن الضرب في الثانية ليضرب بن فلانا  
اليوم وفلان ميت لا يحث على موته أو لا ولو جبان ثم مات فكذلك عندهم او حث عند أبي يوسف  
اه أفاده في الشرع بالابية فافهم (قوله فيحث) أي بالاجماع لان عينه انصرفت الى  
حياته مدتها الله تعالى فيه وانه منصور واذ أحياء الله تعالى فهو فلان بعينه اه كنه  
خلاف العادة فيحث كما في صود السما (قوله كسلة الكوز) تشبيه في عدم الحث لعدم

التصور ولا في التفصيل بين العالم وغيره لما مر أن الاصح عدم التفصيل فيها فان حثت العالم هذا  
لان البر منصور كعانت أما في الكوز لو خلق الماء لا يكون عن الماء الذي انعقد عليه العين فلا  
يتصور والبر أصل فكان الماء نظير الشخص لا نظير الحياة كذا في شرح الجامع وكأنه يشير الى أنه  
لو جعل الماء نظيرا للحياة لزم التمسك به أيضا لان الحياة الحادثة غير الماء فلو علمنا انما  
(قوله لان الترك لا يتصور في غير المقذور) لان ترك الشيء فرع عن إمكان فعله عادة أي  
بخلاف عدمه فانه يقتضي مطلقا اذ احثت في ان لم أمس السما كما في النهر وقد مرنا عن شرح  
الجامع (قوله حلف لا يكلمه) قال في الذخيرة يقع على الابد وان نوى يوما او يومين أو بلدا  
أو منزلا فانه لا يصدق ديانة ولا قضاء وفي أي يوم كلف حث لانه نوى تخصيص ما ليس بالقول اه  
(قوله هو المختار) خلافا لما ذكره القسودري من أنه يحث اذا كان بحيث يسمع ويرى  
السر حتى يتسكبا في السير لو آمن المسلم أهل الحرب من وضع بحيث يسمعون صوته  
الكنهم باشتغالهم بالحرب لم يسمعوه وهذا أمان ودفع بالفرق وذلك أن الامان يحث في اثباته  
بخلاف غيره غير (قوله لو بحيث يسمع) أي ان أصغى اليه باذنه وان لم يسمع لعارض شغل  
أو عدم الخلو لم يسمع مع الاصغاء لشدة بهد لا يحث كما في البحر عن الذخيرة وفيه لو كلف بكلام  
لم يفهمه المخوف عليه فقيمه روايتان (قوله لا تطلق) أقول في البرازية فلو وصل وقال ان كنت  
فانت طالق فاذهبي لا يحث ولو اذهبي أو اذهبي يحث اه يمكن ما ذكره الشارح  
من التسوية بين الواو والفاء هو المذكور في الفتح والبحر عن المنتقى ومثله في التارخانية  
(قوله ما لم يرد الاستئناف) قال في التارخانية وفي الذخيرة والمنتقى ان اراد بقوله فاذهبي طلاقا  
طاعت به واحدة وبالعين أخرى (قوله وقصد اجماع المخوف عليه) أي ولم يقصد خطابه  
مع الحائط بل قصد خطاب الحائط فقط ولذا قال في البحر وغيره لو سلم على قوم وهم في حث  
الآن لا يقصد فدين أمال وقال السلام عليكم الاعلى واحدا فيصدق قضاء عندنا ولو سلم  
من الصلاة لا يحث وان كان المخوف عليه عن يساره هو الصحيح لان السلامين في الصلاة  
من وجهه ولو سجد له هو أوفى عليه القراءة وهو مقتضى حث وخارج الصلاة يحث (تنبيه)  
لو قال ان ابتداء بكلام فمدي حرقا لثبته لم كل على الآخر لا يحث وانحلت العين لعدم  
تصور أن يكلمه به وذلك ابتداء لو قال لها ان ابتداء بكلام وقالت هي كذلك لا يحث اذا  
كلها لانه لم يبتدئها ولا تحث هي به وذلك لعدم توريث ابتداءها كذا في الفتح ومثله في البحر  
والزياي والذخيرة والظاهر ينفى في تخصيص الجامع ان ابتداء بكلام أو تزوج أو كلفك قبل  
أن تكلم في فسكنا أو تزوجا مع ما لم يحث أبا الاستصالة السابق مع اقتران اه وبه يظهر  
أن قول البرازية حثت الحالف صوابه لا يحث (قوله حث مرتين) لانه انعقد العين بالاولى  
فيحث بالثانية وتقدمت العين أخرى فيحث في الثالثة مرة لان العين الاولى قد انحلت  
بالثانية وفي تخصيص الجامع لو قال لا تأفيم المدخولة ان كلفك فانت طالق انحلت الاولى بالثانية  
لاستئناف الكلام بخلاف فاذهبي بعبارة اه وحيث انحلت الاولى بالثانية لا يقع بالثالثة  
نفي لانها باتت لا الى عدة بخلاف المدخول بها (قوله حسنا أو أحسنت) لان قوله انظر حسنا  
بضم السين لا يوجب بانك لم تنامس في الجواب وقوله أحسنت وان كان تصويبا لانه يتضمن انه

مطلب  
حلف لا يكلمه

لان الترك لا يتصور في غير  
المقدور (حلف لا يكلمه)  
فساداه وهو قائم فاقطعه  
فلولم يوقظه لم يحث هو  
المختار ولو لم يستيقظا حث  
لو بحيث يسمع بشرط  
انفصاله عن العين فلو قال  
موصولا ان كنت فانت  
طالق فاذهبي أو اذهبي  
لا تطلق ما لم يرد الاستئناف  
ولو قال اذهبي طلقت لانه  
مس تناق ولو قال يا حائط  
اسمع أو اصنع كذا وكذا  
وقصد اجماع المخوف عليه  
لم يحث الزياي وفي السراجية  
سأل محمد بن حال صغره  
أبا حنيفة فحين قال لا تحر  
واقه لا كلف ثلاث مرات  
اقال أبو حنيفة ثم ماذا فبين  
محمد وقال انظر حسنا يا شيخ  
فبيكس أبو حنيفة ثم قال  
حسنت مرتين فقال محمد  
أحسنت فقال أبو حنيفة  
لا أدري أي الكلمة تين أوجع  
في قوله حسنا أو أحسنت



(١٠) حلف لا يكلمه  
 (الابانة فادله ولم يعلم)  
 بالاذن فكلمه (حنت)  
 لا شقاق الاذن من الاذن  
 في شرط العلم بخلاف  
 لا يكلمه الا برضا فرضي  
 ولم يعلم لان الرضا من افعال  
 القلب فيتم به (الكلام)  
 والصديق (لا يكون الا  
 باللسان) فلا يحسن بشارته  
 وكفاية كافي التمر وفي الخاتمة  
 لا اقول كذا فكتب اليه  
 حنت ففرق بين القول  
 والكلام لكن نقل المصنف  
 بعده ثم الرجحان  
 عن الجامع انه كالكلام  
 خلافا لابن سماعة (والاخبار  
 والافراد والبشارة تكون  
 بالكتابة لا بالاشارة والايام  
 ولاظهار والاشارة والاعلام  
 يكون بالكتابة وبالاشارة  
 ايضا) ولو قال لم اؤا الاشارة  
 دين وفي لا بدعوه ولا يبشره  
 يحسن بالكتابة (ان اخبرني)  
 او اعاني (ان فلا تقدم ونحوه  
 يحسن بالصدق والكذب ولو  
 قال بصدق وصدق في  
 الصدق خاصة) لا فادتها  
 الصاق الخبر بنفس القدوم  
 كما حققناه في بحث الباعث  
 الاصول وكذا ان كتبت  
 بصدق فلان كما يحسن في  
 الباب الا في رمال الرشيد  
 محمد بن حلف لا يكتب  
 الى فلان فاما بالكتابة هل يحسن

لم يحسن قبله فكل من الكلمتين موجه (قوله او حلف الخ) عطف على قول المصنف حلف  
 لا يكلمه وقوله حنت جواب المصنفين (قوله لا شقاق الاذن) اي اشتقاقا كبيرا كما في انهم  
 من الاذن وهو الاعلام ح قات وفيه نظرية علم عاقد مقام في الوضوء (قوله في شرط العلم)  
 ظاهره انه لا يكتفي بمجرد العلم بل لا بد من العلم به فانه احتراز عما لو خاطبه بلغة لا يفهمها  
 كما قدمنا نظيره في حلفه لا يخرجني الاباذني (قوله فرضي) اي بان اخبره بهذا الكلام بانه كل  
 رض (قوله فلا يحسن بشارته وكفاية) وكذا ابا رسال رسول لانه لا يسمى كلاما عرفيا خلافا لما لا  
 واحده من حلفه ما الله تعالى استدللا بقوله تعالى ما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او قوله  
 او يرسل رسولا فاحسن بانه من في الايمان على العرف فتح (قوله عن الجامع) حيث  
 قال اذا حلف لا يكلم فلانا او قال والله لا اقول لك شيئا فكتب له كتابا لا يحسن وقد كرر  
 جماعة في نوادره انه يحسن اه فقله خلافا لابن سماعة اي فيهما فحصل ان الاقوال ثلاثة  
 الحنت مطلقا وعدمه مطلقا وتفصيل فاضحان ط (قوله تكون بالكتابة) اي كما تكون باللسان  
 ولم يقبض عليه لظهوره فانهم (قوله والايام) بالجر عطف على الاشارة وكأنه اراد الاشارة  
 باليد والايام بالرأس لان الاصل في العطف المغيرة (قوله والايام) بالرفع مبتدأ  
 (قوله والاشارة) كذا في الفسخ والذي في الفتح والبحر والمخ الاشياء الفاضة اي لو حلف لا يفشي  
 سر فلان او لا يظهره او لا يعلم به يحسن بالكتابة والاشارة (قوله ولو قال الخ) قال في البحر  
 فان قوي في ذلك كله اي في الاظهار والافشاء والاعلام والاخبار كونه بالكتابة دون الاشارة  
 بين يمينه وبين الله تعالى اه وهكذا في الفتح ونحوه في البرزخية ولم يذكر في النهر الاخبار  
 وهو انظاره لما سر ان الاخبار لا يكون بالاشارة فاعلم في انه يدين في انه لم ينوبه الاشارة  
 وفيه يوم قوله دين الخ انه لا بد من قضاء كما عزاه في التمارخاتية الى عامة المشايخ وفيها  
 وكل ما ذكرنا نه يحسن بالاشارة اذا قال امرت وان لا اريد الذي حلفت عليه فان كان جوابا  
 اني شئت عنه لم يصدق في القضاء ويدين (قوله او لا يشره) تكرار مع قول الحق والاشارة  
 تكون بالكتابة اه ح واهله او لا يشره من الاسرار (قوله ان اخبرني او اعاني الخ)  
 وكذا البشارة كافي الفتح والبحر وهو محض التماس في كره في الباب الا في عن البدائع  
 من ان الاعلام كالبشارة لا بد فيها من الصدق ولو لا بادر في فقهه ما في تخفيض الجامع الكبير  
 لو قال ان اخبرني ان زيد اقدم فحنت يا كذب كذا ان كتبت الى وان لم يصل  
 وفي بشرتي او اعاني بشرط الصدق وجهل الحالف لان الركن في الاوليين لدال على الغيب  
 رجع الحروف وفي الاخر بين افادة البشر والعلم بخلاف ما اذا قال بصدق ودوم لان الاماني  
 تقتضي الوجود وهو بالصدق ويحسن بالايام في اعاني وبالكتاب والرسول في الكل اه  
 (قوله لا فادتها) اي الباء الصاق الخبر بنفس القدوم اي فصار كأنه قال ان اخبرني خبرا  
 ملصقا بقدوم زيد فافتضى وجود القدوم لا محالة قال ط وفيه ان الباء في ان اخبرني ان  
 فلا تقدم منه درة ومقتضاء قصره على الصدق اه قلت قد يجاب باسالم تدخل على المصدر  
 الصريح وفرق بين الصريح والمؤول على ان تقدير الضرورة التهديية فلا تفيد ما تفيد  
 ملقوطة فتأمل (قوله وكذا ان كتبت بقدوم فلان) اي ان كتبت في اقتضائه على الصدق بخلاف  
 ان

ان كتبت الى ان فلا تقدم فحنت يا كذب كذا ان كتبت الى وان لم يصل  
 ان زيد اقدم حنت وان لم يصل الكتاب الى الحالف كذا في شرح التلخيص ومفاده الحنت  
 بغير الكتابة ومفاد الفتح والبحر اشتراط الوصول ويدل الاول على ان التلخيص الماربان  
 الركن في الكتابة جمع الحروف اي تاليفها بالقلم وقد وجد (قوله فقال الخ) قال  
 المصنف في هذا الصحيح لان السلطان لا يكتب بنفسه وانما يامر به ومن عادتهم الامر بالايام  
 والاشارة فتح (قوله من حين حلفه) اي يقع على ثلاثين يوما من حين حلفه لان دلالة حاله وهي  
 غبطة توجب ذلك كما اذا أجروا هـ لان العقود قد ادفع الحاجة القائمة بخلاف لا صوم من  
 شهرا فانه مذكورة في الايات توجب شهرا شادها ولا موجب لاصرفه الى الحال فتح (قوله  
 ولو عرفه) كقوله لا كلف الشهر يقع على بقية الليل وفي الغد لان ذكر اليوم لا يخرج وكذا لو حلف  
 بالليل لا يكلمه يوم ما حنت بكلامه في بقية الليل وفي الغد لان ذكر اليوم لا يخرج وكذا لو حلف  
 بانهم لا يكلمه ليلة حنت بكلامه من حين حلف الى طلوع الفجر ولو قال في النهار لا كلف يوم  
 فهو من ساعة حلفه مع الليلة المستقبلة الى مثل تلك الساعة من الغد لان اليوم منكر فلا بد من  
 استيفاء ولا يمكن الا بتمامه من الغد في بقية الليل وكذا لا يكلمه ليلة فهو من تلك الساعة الى  
 مثلها من الليلة التالية مع النهر الذي ينتهي ما افاده في البحر عن البدائع ٣ وفيه من الواقعات  
 لا تكن اليوم ولا غد ولا بعد غد فله ان يكلمه اي لانه ايمان ثلاثة ولولم يذكر الثاني فهي  
 واحدة فدخل الليل بمنزلة قوله ثلاثة ايام (قوله فيما تناول الابد الخ) مثل لا كلف فانه لولم  
 يذكر الشهر فتأيد اليه بن فذكر الشهر لا يخرج ما رواه في ما يلي عيسى مدخل لا بحر (قوله  
 وفيما يتناول) مثل لا صوم من اول عتسكن فانه لولم يذكر الشهر لا يتأيد اليه فيمكن ذكره  
 لتقدير صومه وان منكر فالتعين اليه بخلاف ان تركت الصوم شهرا فان الشهر من  
 حين حلف لان تركه مطلقا يتناول الابد فذكر الوقت لا يخرج ما رواه وعامة في البحر (قوله  
 على الظاهر) اي ظاهر الرابطة من الفرق بين الصلوات خارجها وهو ما عليه الفقه ودور  
 (قوله كارجحه في البحر) حيث قال فقد اختلفت الفتوى والافتاء بظاهر المذهب اولى  
 (قوله ورجح في الفتح عدمه) حيث قال وما كان من في الايمان على العرف وفي العرف  
 المتأخر لا يسمى التسبيح والقرآن كلاما حنت في بقا لم يسبح طول يومه او قرأه بتمام اليوم  
 بكلمة اختار المشايخ انه لا يحسن بجميع ما ذكر خارج الصلاة واختير للفقهاء من غير  
 تفصيل بين اليمين بالعمية والافارسية اه وافاد ان ظاهر الرواية مبني على عرف المتقدمين  
 وقوله من غير تفصيل الخ يبين قول الشارح مطا (قوله وقواه في الشهر بلاية الخ)  
 الضمير راجع الى ما في الفتح فكان الاولى تقديمه على قوله بل في البحر (قوله فائلا ولا عليك  
 الخ) الذي رأيت في الشهر بلاية بعد تقديمه على قوله بل في البحر (قوله فائلا ولا عليك  
 الاولوية غير ظاهرة لما ان مبني في الايمان على العرف المتأخر والمعامل من كثرة التصحيح  
 اه (قوله ويقاس عليه) اي على ما في التهذيب واليه صاحب النهر وكذا الاستدلال  
 بعده (قوله فتأمل) اشارة الى مخالفة ما في الفتح كلام التهذيب اولى ما في دعوى الاولوية  
 من البحث اذ لا يسلزم من كونه كلاما منظوما وكو قائله من كلامه ان يسمى القاء الدرس  
 ٢ مطلب  
 حلف لا يكلمه شهرا فهو  
 من حين حلفه  
 ٣ مطلب  
 لا يكلمه اليوم ولا غدا  
 ولا بعد غد فهي ايمان ثلاثة

فقال نعم يا اهل المؤمنين  
 ان كان حنت (لا يكلمه  
 شهرا فان حلفه)  
 ولو عرفه في باقية (بخلاف  
 لا عتسكن) او لا صوم من  
 (شهرا فان حلفه اليه)  
 والفرق ان ذكر الوقت فيها  
 يتناول الابد لا يخرج ما رواه  
 وفيما يتناول للبدلية  
 زباني (حلف لا يكلم  
 قرأ القرآن وسبح الصلاة  
 لا يحسن) انما وار فعل  
 ذلك خارجها حنت على  
 الظاهر) كارجحه في البحر  
 ورجح في الفتح عدمه مطا  
 لا عرف وعامة الدرس والحق  
 بل في البحر عن التهذيب انه  
 لا يحسن بقرائه المكتوب في  
 عرفها انتم في وقواه  
 في الشهر بلاية فائلا  
 ولا عليك من كثرة التصحيح  
 مع مخالفة العرف ويقاس  
 عليه القاء الدرس ما كن  
 بعدكم عليه ما في الفتح واما  
 الشهر فيصحب لانه كلام  
 منظوم انتهى فقهاء المنظوم  
 اولى فتأمل (حلف لا يقرأ  
 ٢ مطلب  
 حلف لا يكلمه شهرا فهو  
 من حين حلفه  
 ٣ مطلب  
 لا يكلمه اليوم ولا غدا  
 ولا بعد غد فهي ايمان ثلاثة







اليوم بصر ووقع في الخائفة ذكر اليوم قد ما مؤخره والظاهر أنه لا فرق (قوله وان فارقته  
 بعده) مع فارقته لو فارقته في اليوم لا يحنث لكنه مقيد بما اذا فارقته حقه والاحتث فالاطلاق  
 في محل التقييد كالا يحنث فافاده ح (تنبية) ه قيد بالفارقة لانه لو فارقته لا يحنث ولو قال  
 لا يفارقه في يحنث خالية وفيه الادع على مالك اليوم فافاده عند القاضي ب وكذا لو اقر بحقه  
 وان لم يحسه يلزمه الى الليل ولو كان الدين مؤجلا لم يحل بقوله اعطى مالي فاذا قال صار  
 بارا وساقى في باب اليمين بالضرب والقتل انه لو فارقته بصره ويحفظه فليس بمفارق وساقى  
 تمام مسائل قضاء الدين هناك (قوله وكذا لو حلف الخ) نقل في المنع هذا الفرع من جواهر  
 الفتاوى بعبارة مطولة فراجعها (قوله التقييد من جهة المعنى بحال انكاره) أي كالمو  
 حلف المدينون افرجه ان لا يخرج من البلد لا باذنه فانه مقيد بحال قيام الدين لكن هـ  
 التعديل لا يظهر بالنسبة الى قوله اظهره وشهد فانه بظهوره والاشهاد ليرى الانكار بل العلة  
 فيه انه بعد ظهوره والاشهاد لا يمكن التعديل تأمل وفي البرازية حقه ابوقين حقه يوم كذا  
 واما اخذن يمينه ولا ينصرف بلاذنه فاوفاه اليوم ولم يأخذ يمينه وانصرف بلاذنه لا يحنث  
 لان المقصود هو الاضطرار قلت وقد تقدم ان الايمان منبذ على الاطلاق لا على الاغراض  
 وهذا المقصود غير محفوظ لكن قد مضى ان العرف يصلح لمخصصا وهذا كذلك فان العرف  
 يخصر ذلك بحال قيام الدين قبل الاضطرار ويوضحه ايضا ما يأتي قر يبا عن التبيين هـ (تنبية)  
 رأيت بخط شيخ مشايخنا السامحاني عند قول الشارح لو حلف أن يجبره الخ هـ فاقيد ان من  
 حلف أن يشترى فلا تأثم انما زال نصه بالاضطرار واختشى عليه من الشكاية يسقط  
 اليمين لانه مقيد في المعنى بدوام حالة استحقاق الانتقام كما ظهر في هـ فاقوله (قوله لا يكلم  
 عبده) هـ هذه الاضافة اضافية كمال وقوله وعمره أو صديقه اضافة نسبية وهذه في اضاف  
 المفرد واما اضافة الجمع فالظاهر انها كذلك من حيث زوال الاضافة والتجسس قد يفرق في  
 اضافة الجمع بين اضافة الملك والنسبة من حيث انه لا يحنث الا بالكل في النسبة وبإحدى الجمع  
 في الملك كما ذكره المصنف (قوله ان زالت اضافته) أي ولو الى الخائف كما في لا آكل  
 طعامك هـ اذا فارقته فاما كل لم يحنث في قياس قواه ما وعند محمد يحنث وكذلك في بقية  
 المسائل بصر عن الذخيرة (قوله يبيع) أي أو هبة أو صدقة أو ارث أو غير ذلك رمى وهذا  
 راجع للعبد والدار وما بعدها (قوله أو طلاق) راجع للعروس وقوله أو عداوة راجع للصديق  
 (قوله ونحوه مما يملك كالأدار) هذا التعميم لا يناسب هذه الآتي حيث جعل الدار مسكونا  
 عن الكونه لا تكلم وجعل القهر ثانيا قوله وكله من عموم المجاز أي وفيه الحالف واحد  
 من هذه الأفعال بان كالم العبد أو دخل الدار ايمز أو غيره اه ولو فعل الشارح كذلك اصح  
 نعم هـ هنا واتفق على ما يأتي هـ (تنبية) ه استثنى في العروس هـ فاقيد في زالت الاضافة  
 وهي مالو حلف لا ياكل من طعام فلان وفلان بائع الطعام فاشترى منه أو كل حنث قال وعلاه  
 في لواقعات بانه يرايه عامه ما به ما كان مجازا بكم دلالة الجمال وكذا لا ألبس من ثياب  
 فلان اه قلت وجهه انه اذا كان بانه اراد به ما بشرى منه أو ما يمينه فلا تقيد باليمين  
 بحال قيام الاضافة لان اضافة الملك غير مقصودة (قوله أشار اليه بهذا أولا) أما اذا لم يذكر

مطلب  
 حلف لا يفارقه في فقرته  
 يحنث

وان فارقته بعده بصر  
 وكذا لو حلف أن يجبره الى  
 باب القضاء ويحلفه  
 فاعترف الخلفه أو ظهور  
 شهود سقط اليمين انتقيد  
 من جهة المعنى في بحال  
 انكاره كما سيبي في باب  
 اليمين في الضرب (وفي)  
 حلفه (لا يكلم عبده) أي  
 عبيد فلان (أو عمره أو  
 صديقه أو وليه - دل داره)  
 أو لا يلبس ثوبه أو لا ياكل  
 طعامه أو لا يركب دابته  
 (ان زالت اضافته) يبيع  
 أو طلاق أو عداوة (وكلمه  
 يحنث في العبد) ونحوه  
 مما يملك كالأدار (أشار اليه  
 بهذا أولا)

مطلب  
 حلف لا يكلم عبدا فلان  
 أو عمره ثم زالت الاضافة  
 يبيع أو طلاق

اليه فلا تعلقه بيمينه على فعل واقع في محل مضاف الى فلان فيحنث ما امت الاضافة باقية  
 وان كانت متجددة بعد اليمين ولا يحنث بعد فراقه له لم يحنث الحنث وأما اذا أشار اليه فلا يحنث  
 اليمين عقدت على عين مضافة الى فلان اضافة ملك فلا تبقى اليمين بعد ذوال الملك كما اذا لم  
 يمين وهـ ذالان هذه الايمان لا يقصد هجران الذواتها بل المعنى في ملا كهوا اليمين تنقيد  
 بقصد الحالف واهذا تنقيد بالصفة الحاملة على اليمين وان كانت في الحاضر على ما هي من  
 قبل وهـ هذه صفة حاملة على العين فتقيدهم انصار كانه قال مادام ما كالف فلان نظر الى  
 مقصوده كذا في التبيين بـ ولم يذكر المصنف حنثه بالتجدد والحكم انه ان لم يشر حنث بالتجدد  
 وان أشار لا يحنث كما في الكفر ح (قوله على المذهب) متباه رواية ابن سماعة ان العبد  
 كالصديق لا كالدار بصر وعند محمد يحنث في الدار والعبد عند الاشارة به قال زفر والاشعة  
 الثلاثة كما في الدر المنثور (قوله لا العبد ساقط الاعتبار) هذا وجه ظاهر المذهب ولذا  
 يباع كالحار فالظاهر انه ان كان منه أذى اغما يقصد هجران سميده بهجرانه (قوله بالطريق  
 الاولى) لان العبد عاقل يمكن أن يهمل في ذاته ومع هذا قيل انه ساقط الاعتبار فالدار بالاولى  
 (قوله فتنبه) أي المكون هذا مراد المصنف (قوله ان أشار بهذا) أي بان قال لا أكلم  
 صديق فلان هذا أو زوجته هذه (قوله أو عين) مثل لا أكلم عبدا فريدا (قوله حنث) أي  
 بغير الحلف عليه بعد فراقه الاضافة كما هو موضوع المسئلة ولا يحنث بالمصنف د كما في  
 الكفر (قوله لان الحر يجر لذاته) أي فكأنت الاضافة للتعريف المحض والداعي المعنى في  
 المضاف اليه غير ظاهر لانه لم يقل لا أكلم صديق فلا لان فلا خاعدولي ذي يلى أفاد ان هذا عند  
 عدم قرينة تدل على أن المدعى معنى في المضاف اليه فلو وجد حنث لا يحنث بعد فراقه الاضافة  
 ومثلهما البينة ولذا قال في البحر ان ما في المختصر رأى الكفر انما هو عند عدم البينة وأما ان قوى  
 فهو على ما قوى لانه محقق كلامه (قوله وان لم يشر ولم يمين لا يحنث) الا في رواية عن محمد  
 والمختار الاول نرح الملتقى (قوله بان اشترى عبد أو تزوج بهد اليمين) لما كان المتبادر من  
 كلام المصنف أن قوله وحنث بالتجدد مر تبطل وقوله والا الواقع في مسئلة غير العبد مثل  
 عن ابن ابي عمير في العبد والاخر في غيره شارة الى أن قوله وحنث بالتجدد مر تبطل في غيره  
 لعبد أيضا بقرينة أن المصنف لم يذكر فيه ما كالم التجدد فعمل أن هذا راجع الى المصنفين  
 جميعا الصـ كن هذا ان لم يشر فيه ما كالم اذا أشار فيه حلفه لوم انه لا يحنث لان التجدد غير  
 أشار اليه وقت الحلف فافهم والحاصل كما في البحر انه اذا اضاف ولم يشر لا يحنث بعد الزوال  
 في الكل لا في قطاع الاضافة ويحنث في التجدد في الكل لوجوده واذا اضاف وأشرف فلا  
 يحنث بعد الزوال والتجدد ان كان المضاف لا يقصد به المعاودة والاحتث اه لكن قوله والا  
 حنث أي بان كان المضاف يقصد به المعاودة كالأزوجة والصديق مقصود اه يحنث بالتجدد  
 اذا أشار مع أن الحنث بالتجدد هـ هـ فاقيد منه الز يلى عي اد لم يشر كما هو المتبادر من عبارة  
 الكفر والمصنف قافهم (قوله لا يكلم صاحب هذا الطبيب ان) مثبات اللام خاموس وهو قوب  
 طويل عريض قر بب من طول وعرض الردا مع يبع على الرأس فوق نحو العمامة  
 ويغطي بها كثر الخوصه كما قاله جمع محققون وهو لبيان الاكل فيه ثم يدار طرفه اليمين من

على المذهب لان العبد  
 ساقط الاعتبار عند الاحراز  
 فكان كالثوب والدار  
 (وفي غيره) أي في تكليم  
 غيره العبد من العرس  
 والصديق لا الدار لانها  
 لا تكلم فنكون الدار  
 مسكونا عنها للمعلم بانها  
 كالعبد بالطريق الاولى  
 فتنبه (ان أشار) بهذا أو  
 عين (حنث) لان الحر يجر  
 لذاته (والا) بشر ولم يمين  
 (لا) يحنث (وحنث)  
 بالتجدد بان اشترى عبدا  
 أو تزوج بهد اليمين (لا يكلم  
 صاحب هذا الطبيب ان)  
 قوله وان لم يشر هكذا بخرطه  
 والذي في نسخ الشارح  
 وتنبه عبارة بعد والا  
 بشر وهو الاونق يكون  
 عبارة الحق والا لا اه  
 محصه



نعت الحنف الى ان يحيط بالرقبة جميعها ثم ياتي طرفه على المنكبين وتعامه في حاشية الخيط الرمي  
 عن شرح المنهاج لابن حجر (قوله منسلا) لان قوله صاحب هذه الدار ونحوها كذلك شهر  
 (قوله لان الاضافة للتعريف) لان الانسان لا يعادى لمعنى الطبيب ان فصار كالواشار اليه  
 وقال لا اكلم هذا الرجل فتمت الفتحة ففتح قبل يجوز ان يكون حرا في عادي لاجله  
 قلت هو مدفوع بان عداوة الشخص منشؤها صفة في الشخص وهي اذ تكلمه المحرم شرعا  
 ونحوه لاذات الحرير والازم انه لو كالم المشتري ولو امره ان يحث فافهم (قوله الحين والزمان  
 الخ) أي سواء كان في النبي كوالله لا كالم الحين أو حيننا أو الاثبات نحو لا صوم من الحين  
 أو حيننا أو الزمان أو زمانا (قوله من حين حلقه) أي باعتبار ابتداء السنة أشهر من وقت الحين  
 بخلاف لا صوم من حيننا وزمانا فانها أن يمين أي ستة أشهر شاء وقدم الفرق فتح أي تقدم  
 في قوله لا كالم شهرا (قوله لانه الوسط) علة لقوله ستة أشهر وذلك لان الحين قد يراد به ساعة  
 كافي فبها ان الله حين تمسوت وأربعون سنة كما قال المفسرون في هل أي على الانسان حين  
 من الدهر وستة أشهر كما قال ابن عباس في توقي كالم كل حين لانهم امة ما بين أن يخرج  
 الطلع الى أن يصير مطا فمقدم النية ينصرف اليه لانه الوسط ولان القليل لا يقصد بالمتبع  
 لوجود الامتناع فيه عادة والاربعون سنة لا يقصد بالحلف عادة لانه في معنى الابد ولو سكت  
 من الحين فابدا فالظاهر انه لم يقصد الاقل ولا الابد ولا أربعين سنة فيحكم بالوسط في الاستعمال  
 والزمان استعمال استعمال الحين وتعامه في الفتح (قوله أي بالنية) أي يصح بالنية ما فواء بين  
 الشارح بتفسير الضمير أن الضمير عائد على النية التي تضمنها نوى فهو من قبيل عود الضمير  
 على مرجع معنوي متضمن في لفظ متأخر افظا متقدم وتبعية لان الاصل ما فواء كاشفها اه  
 ح (قوله فيها) أي في الحين والزمان أي اذا نوى مقدرا صدق لانه نوى حقيقة كلامه لان  
 كلامه لا قدر المشترك بين القليل والكثير والوسط واستعمل في كل كالم فتح (قوله  
 وغرة الشهر ورأس الشهر) وكذا عند الهلال أو اذا أهل الهلال وان نوى الساعة التي أهل  
 فيها صح لانه الحقيقة موقوفة عليه كذا في الفتح وفيه أيضا ان الغرة في العرف ما ذكر  
 وان كان في الافة ثلاثا أيام الثلاثة وسط الشهر التاسع والاعترون (قوله وأوله الى مادون النصف)  
 كذا في البحر عن البدائع ومقتضاها أن الخامس عشر ليس من أوله ويخالفه الفرع الآتي  
 وكذا ما في الخاتمة حلف ايامه في أول شهر رمضان فأنا انقسام خمسة عشر لا يثبت فان كان  
 الشهر خمسة وعشرين يوما قال محمد ان تأمه قبل الزوال من اليوم الخامس عشر فيبقى أن  
 لا يثبت وان تأمه بعد الزوال في هذا اليوم حث اه ونحوه في ح عن القهستاني ومثله  
 في التنازعانية ولعلها قولان يشترط اليه ما في البرازية وأوله قبل مضى النصف وعن الثاني  
 فيمن قال لا اكلم آخر يوم من أول الشهر وأول يوم من آخره فعلى الخامس عشر والسادس  
 عشر (قوله والصيف الخ) قال في الفتح وفي الواقعات والمختار انه اذا كان الحالف في بلداهم  
 حاسب بعمره من الصيف والشتاء مقرا ينصرف اليه والافا والشتاء ما يلبس الناس فيه  
 الحشود والقروا آخره ما يستغنى الناس فيه عنهم ما والفاصل بين الشتاء والصيف اذا استغنى  
 ثياب الشتاء واخففت ثياب الصيف والربيع من آخر الشتاء الى أول الصيف والخريف

مطلب  
 لا كالم الحين او حيننا

مثلا (فكلمه بعد ما بانه  
 حث) لان الاضافة  
 للتعريف ولذا لو كان المشتري  
 لم يحث (الحين والزمان  
 ومنكرهما ستة أشهر)  
 من حين حلقه لانه الوسط  
 (وجها) أي بالنية (ما نوى)  
 في ما على الصحيح بدائع  
 (وغرة الشهر ورأس الشهر  
 أول ليلة) منه (ويومها  
 وأوله الى مادون النصف  
 وآخره اذا مضى خمسة  
 عشر يوما) فلا حلف أن  
 يصوم أول يوم من آخر  
 الشهر وآخر يوم من أول  
 الشهر صام الخامس عشر  
 والسادس عشر والصيف  
 من حين الفاء الحشوي الى  
 لبس هذا شتاء بدائع  
 (و) في حلقه لا يكلمه الدهر

مطلب  
 لا كالم غرة الشهر أو  
 رأس الشهر

من آخر الصيف الى اول الشتاء لان معرفة هذا ليس للناس (قوله أو الابد) أي موقفا أو  
 منكر ابقريته قصر التفصيل على الدهر (قوله هو العمر) أشار الى أنه لو قال لا اكلمه العمر  
 فهو على الابد عند عدم النية ولو لم يذكره عن الثاني على يوم وعنه على ستة أشهر كالحين  
 وهو الظاهر فهو عن السراج (قوله عند عدم النية) أما اذا نوى شيئا فعمل نية أفاده ط  
 (قوله لم يدرك) أي توقف فيه أبو حنيفة وقال لا أدري ما هو قال في الاختيار لانه لا يعرف فيه  
 في سبع واللغات لا تعرف قيا ما والدلائل فيه متعارضة فتوقف فيه وروى أبو يوسف عنه  
 أن دهر أو الدهر هو واحد وهذا عند عدم النية فان كان له نية فعلى ما نوى اه أي لو نوى مقدارا  
 من الزمان على به اتفاقا فتح فان قيل ذكر في الجامع الكبير يراجعوا فحين قال ان كلمته  
 دهر أو شهرا أو سنة أو رجما أو أيا ما يقع على ثلاثة من هذه المذ كورات قلنا هذا تفريع  
 لمسئلة الدهر على قول من يعرف الدهر كافر ع مسائل المزارعة على قول من يرى جوازها  
 قاله ابن الضياء شريفة لالية قلت والاحسن ما الجاب به في الفتح من أن قوله انه على ثلاثة ليس  
 فيه تعيين معناه انه ما هو (قوله توقف الامام في اربع عشرة سنة) منها لفظ دهر ومنها  
 الداية التي لا تأكل الا الجبل له وقيل التي أكثر غذاء في بطيب لجه افروى فحبس ثلاثة أيام  
 وقيل سبعة ومنها الكتاب متى يصير مع ما فوضه لم يمتلئ وعنه وهو قوله ما يترك الا كل ثلاثا  
 ومنها وقت الختان روى عمر بن شريك أوسيع وعليه مشي المصنف آخر المتن وقيل أقصاه اثنا  
 عشر ومنها الخنثى المشكل اذا بال من فرجه به وقال لا يعتبر الا كثر ومنها سور الحمار والتوقف  
 في ظهور يته لافي طهارته ومنها اهل الملايكة أفضل من الانبياء ومرفى الصلاة أن خواص  
 البشر أفضل ومنها أطفال المشركين وقال محمد لا يذهب الله أحد ابلاذب ومرفى الجناز  
 ومنها نقش جدار المسجد من ماله ومرفى يجوز ولو خيف عليه من ظالم أو كان موقوفا  
 زمن الواقف أو لاصلاح الجدار وفي الشريعة لالية انه نظمها شيخ الاسلام ابن أبي شريف  
 بقوله

جعل الامام أبو حنيفة دية • أن قال لا أدري لثمة استله  
 أطفال اهل الشر لئلا ينزلهم • وهل الملايكة الكرام مفضله  
 أم انبياء الله ثم المسم من • جلاله أنى يطيب الاكله  
 والدهر مع وقت الختان وكلهم • وصف الماهل أي وقت حمله  
 والحكم في الخنثى اذا ما بال من • فرجه مع سور الحمار استكاه  
 وأجاز نقش الجدار مسجد • من وقفه أم لم يجر أن يفعله  
 اه قلت وألحق بها ما آخره قلت

وزاد عاشره هل الخنثى • ببطاعة كالانس يوم المسئلة  
 (قوله بل عن النبي صلى الله عليه وسلم) عن جبريل أيضا في الكرماني مثل رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم عن أفضل البقاع فقال لا أدري حق أم لا جبريل فله فقال لا أدري حق  
 أسأل بي فقال عز وجل خير البقاع المساجد وخير أهلها أولاهم دخولوا وآخرهم خروجوا وبشر  
 أهلها آخرهم دخولوا وأولاهم خروجوا وفي الحقائق أنه تنبيه لكل مفت أن لا يستنكف من

مطلب  
 في المسائل التي توقف فيها  
 الامام

أو الابد هو (العمر) أي  
 مدة حياة الحالف عند  
 عدم النية (ودهر) منكر  
 (لم يدرك) فلا هو كالحين  
 وغير خاف انه اذا لم يرد عن  
 الامام شيء في مسألة وجب  
 الاتقاء بقوله ما خروفي  
 السراج توقف الامام في  
 أربع عشرة سنة  
 ونقل لا أدري عن الأغنياء  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 ومن جبريل أيضا







(باب العين في الطلاق والعناق)

الاصل فيه أن الولد الميت ولد في حق غيره لا في حق نفسه وان الأول اسم لفرد سابق والاخير لفرد لاحق والوسط مفرد بين العبدتين المتساويين وان المتصف باحدهما لا يتصف بالآخر لثباني ولا كذلك الفعل لعدمه لان الفعل الثاني غير الاول فلو قال آخر تزوج أنزوج فالتى تزوجها طالق طلقت المتزوجة مرتين لانه جعل الآخر وصفا للفعل وهو العقد وعقداهما والاخر أول عبد اشترى حر فاشترى عبد اعتق) لاسم ان الاول اسم مفرد سابق وقد وجد (ولو اشترى عبدين معا ثم اشترى عتق) (أصله) ادم الفردية (فان زاد) كلمة (وحدته) او اسوداو بالناحية (عتق الثالث) علا بالوصف (ولو قال اول عبد اشترى واحدا فاشترى عبدين ثم اشترى واحدا لا يمتنع الثالث) وأشار الى الفرق بقوله (للاستعمال) اي لان قوله واحدا يحتمل ان يكون حال من العبد او المولى لا يمتنع بالثبوت وجوز في البحر جرحه صفة للعبد كالمطلوب

اول عبد اشترى حر

غير واحد يمكن هذا مع العلم والا كان المقصود هو الجمع لا غير كما مر فاعتنم تحقيق هذا المقام فانه من مفردات هذا الكتاب والحمد لله على الاعمال والانهام

(باب العين في الطلاق والعناق)

(قوله الاصل فيه) اي في مسائله اي بعضها ط (قوله أن الولد الميت) قيد بلفظ الولد إشارة الى اشتراط ان يستبين به من خلقه قال في الفتح ولو لم يستبين شيء من خلقه لم يعتبر (قوله ولد في حق غيره) فتنة قضى به العدة والدم بعده تقاس وانه أم ولد يقع به المعلق على ولادته ط اي من عتقها او طلاقها مثلا (قوله لا في حق نفسه) فلا يسمى ولا يغسل ولا يصلى عليه ولا يستحق الارث والوصية ولا يعتق اه شاي وسياق مثال هذا الاصل في قوله ان ولدت فانت كذا حنت بالميت بخلاف فهو حر ط (قوله وأن الاول اسم مفرد سابق) فيه أن المعتق مجرد عدم تقدم غيره عليه وهو السابق بهم وجود لاحق وهو غير شرط كباقي الاوضح أن يقول والاول اسم مفرد لم يقدّم غيره اقاده ط (قوله والاخير) كذا في البحر وفي نسخة والاخر عد الهـ مزة وكسر الخاء بلا ياء وهي اولى ولا يصح الفتح امدقه على السابق وعلى اللاحق (قوله بين العبدتين المتساويين) كالثاني من الثلاثة والثالث من خمسة ولم يعمد المصنف كالكفر ط وسياق بيانه (قوله باحدهما) اي احدهما الثلاثة المذكورة وفي نسخة بعضهم المتضمنة والاولى اولى (قوله لا يتصف بالآخر) بالمد والكسر فلو قال آخر امرأة تزوجها طالق فتزوج امرأة ثم طلق الاولى ثم تزوجها ثم مات طلق التي تزوجها مرة لان التي أعاد عليها التزوج انصفت بكونها اولى فلا تتصف بالآخرية لقتضاد كذا لو قال آخر عبد اضربه فهو حر فضرب عبد ثم ضرب آخر ثم أعاد الضرب على الاول ثم مات عتق المضروب مرة ح عن البحر (قوله ادمه) اي اعدم التماضي بيانه أن الفاعل يتصف بالاولوية واذ وقع ثانيا يتصف بالآخرية لكون الثاني غير الاول فانه عرض لا يبق زمانين وانما يمتد به الشرع باقيا كما يبيع ويخوه اذ لم يعرض عليه ما ينافيه كفسخ واقالة والان هو زائل وما يوجد بعده فهو غير حقيقة وان كان عينه صورة فصيح وصحة بالاولوية والآخرية باعتبار الصورة واتفق الثنائي بين الوصفين باعتبار الحقيقة وذلك لكون الواقع آخر غير الواقع اولا ولذا قال لان الفعل الثاني غير الاول فافهم (قوله مرتين) ظرف للمتزوجة لا طلاق ح (قوله ادمه الفردية) اي في العبدين وأما العبد فاعدم السابق فكان عليه أن يقول ادم الفردية والسبق اه ح (قوله عتق الثالث) أي في المثال المذكور لانه هو الموصوف بكونه أول عبد اشترى وحده ولا يخرج منه عن الاولية شيئا عبيد من عاقيله وكذا لو قال اول عبد اشترى اسود او بالناحية فاشترى عبيدا ايضا أو بالدرهم ثم اشترى عبدا اسودا أو بالناحية عتق كافي البحر ولا يلزم في المشتري اولا ان يكون جمعا كما لا يخفى (قوله وأشار الى الفرق) اي بين وحده وبين واحدا (قوله للاستعمال الخ) هذا الفرق لشمس الأئمة ومقتضاه انه لو نوى كونه حال من العبد يعتق لكن عبر عنه في الفتح بغيره والذي اقتصر عليه في تلخيص الجامع الكبير واوضحه فاضحان في شرح الجامع الصغير وشرح الهداية وغيرهم هو ان الواحد يفتقضي

الانفراد في الذات ووحده الانفراد في الفعل المقرون به ألا ترى انه لو قال في الدار رجل واحد كان صادقا اذا كان معه صبي أو امرأة بخلاف في الدار رجل واحد فانه كاذب فاذا قال واحد لا يمتنع الثالث لكونه حال من كونه لم يقدّم غيره ما أقاده لفظ أول فان مقاده الفردية والسبق وصفا لها التفرد فكان كالمولى كذا ما اذا قال واحد فقطد أضاف العتق الى أول عبيد لا يشاركه غيره في المثلث والثالث بهذه الصفة وان عتق يوقله واحد ما عتق في التوحيد صدق ديانة وقضاء لمناقبه من التغليب فيكون الشرط حينئذ التفرد والسبق في حالة المثلث كذا كره الفارسي في شرح التلخيص ويؤيد أن من الفرق عتات انه لا فرق بين النصب والجر بل ذكر في تلخيص الجامع أن حق الكسر كافي ببعض نسخ الجامع وذكر شارحه عن كافي النسبي أن الاف خطأ من بعض الكتاب (قوله فهو كوحده) أي يفتق العبد الثالث ورده في النهر بان الجر كالنصب للفرق السابق قلت ويؤيده ما قلنا عن تلخيص الجامع وشرحه (قوله وفي النهر الخ) في بعض النسخ وجود في النهر الخ وعبارته ولم أرفق كلامهم لرفع على انه خبر لم يتد محذوف والظاهر انه لا يفتق أيضا كانه نصب فتدبره اه (قوله فذلك عبد ونصف عبد) أي ما كافي الفتح (قوله عتق الكامل) لان نصف العبد ليس بعبد فلم يشاؤك في اسمه فلا يقطع عنه وصف الاولوية والفردية كالمولى فلهذا نوبأ ونحوه في باقي أقوله وكذا الثياب مثل أول نوب أملاكه فهو هدي فذلك ثوبا ونصفا (قوله للمزاجعة) فانه اذا قال أول كذا أملاكه فهو صدقة فذلك كرو نصف كرجله لا يلزمه التصديق بشي لان النصف الزائد على الكرم من احم له يخرج به عن الاولوية والفردية لان الكرم لا ربعين فغيره او قد ملك ستمين جله نظيره أول أربعين عبدا أملاكهم فهم احرار فلك ستمين لا يفتق أحد فاعلم أن النصف في الكرم يقبل الانضمام اليه زلو أخذت أي نصف شئت وضعتته الى النصف الزائد يصير كرا كاملا ونصف العبد ليس كذلك زيلعي (قوله فمات الخالف) وكذا لا يفتق ولو لم يمت بالاولى لانه مادام حيا يحتمل أن يملك غيره (قوله اذ لا بد لا آخر من الاول الخ) قال في الفتح وهذه المسئلة مع التي تقدمت فتحق أن المعتق يفتق بالآخر بوجوب سابق بالفعل وفي الاولوية عدم تقدم غيره لا وجود آخر متأخر عنه واللام يفتق المشتري في قوله أول عبد اشترى حر فهو حر اذا لم يثبت بغيره غيره اه (قوله بخلاف القبيل) فاذا قلت جازي قبيل لا يفتق حتى أحدهم فانه معناه ان أحدهم لا يفتق في الجني ط قلت والظاهر ان هذا فيما اذا كان قبل منصوصا بكونه مضافا فهو مضاف تقديرا الى شيء وجد بعده الان ان يقال انه لا يلزم وجوده بعده ولو صرح بالمضاف اليه بكونه قبل زيد فليست أم (قوله ثم مات الخالف) قيد به لانه لا يعلم أن الثاني آخر الاموت المولى لجواز أن يشتري غيره فيكون هو الآخر بصر قلت وهذا اذا تنازلت العين غير هذا العبد وكانت على فعل لا يوجد به دموت المولى ولم يؤت وقتا لما في شرح الجامع الكبير لو قال لاهر اثنين آخر امرأة تزوجها مائة كما طالق فتزوج امرأة ثم الاخرى طالقت الثانية في الحال لان انصافها بالآخرية في الحال والعين لم يتناول غيره ما ولو قال اشترى عبدا آخر ثم تزوجا ثم تزوج باذنه عبد ثم عبد ثم تزوج الاول أخرى ثم مات المولى لم يفتق واحد منهم لان بؤنه لم يفتق الشرط لاحتمال أن يتزوج اخر به دموت المولى فلم يكن آخرهم الا اذا تزوج كلهم باذنه فافتق

فهو كوحده وفي النهر  
ورده خبر مبتدأ محذوف  
هو كوحده (ولو قال  
اول عبد وأملاكه فهو حر  
فذلك عبدا ونصف عبدا  
عتق الكامل) وكذا  
الثياب بخلاف المكملات  
والموزونات للمزاجعة  
زيلعي (قال آخر عبد أملاكه  
فهو حر قلت عبد أملاكه  
الخالف لم يفتق) اذ لابد  
للاخر من الاول بخلاف  
العكس كالعبد لا يفتق من  
قبيل بخلاف القبيل (فلا  
اشترى) الخالف المذكور  
(عبد اشترى عبدا ثم مات)  
الخالف (عتق) الثاني



العاشر في الحال بالانقضاء على موت المولى لانه آخرهم ولايتهم مزال وصف الاخرية عنه  
 وحكذا لوما واقبله سوى المتزوجين فيه متق الذي تزوج مرة ولو قال آخر كم تزوجا اليوم  
 عنق الثاني الذي تزوج مرة بمضى اليوم دون الاول الذي تزوج مرتين لانه انصف بالاولية  
 فلا ينصف بالآخرية اهـ ملخصا وعامة فيه (قوله - عندنا الى وقت الشراء) هذا عنده  
 وعند حمايق مقتصر على حالة الموت فيعتبر من التثني على كل حال لان الاخرية لا تثبت  
 الا بعد شرا غير بعد ذلك فيعتق بالموت فيقتصر عليه وله ان الموت معروف فاما انصافه  
 بالآخرية فمن وقت الشراء فيثبت مستندا بغير (قوله لوعاق البائن بالآخر) كقوله آخر  
 امرأة تزوجها فهي طالق ثلاثا فمعه يقع منذ تزوجها وان كان دخل بها فله مهر بالدخول  
 بشبهة ونصف مهر بالطلاق قبل الدخول وعندتم بالحضي بلاحد ولا تراث منه وعندتم  
 يقع عند الموت وتراث لانه فارولها مهر واحد وعليه المدة ابد - والاجلين من عدة الطلاق  
 والوفاة وان كان الطلاق رجعي فانه عليه الوفاة ونحو ذلك في البصر (قوله وأما الوسط الخ) فاذا  
 اشترى ثلاثة أعبد متفرقين ثم مات عنق الثاني عند الموت عند الامام عنق مستندا  
 الى وقت شراء الثالث لانه اكتب باسم الوسط في نفس الامر عند شراء الثالث وعرفنا ذلك  
 بموت السيد قبل أن يشترى رابعه ولو ما قبل الثالث فلم يكتب الثاني اسم الوسط لانه عندنا  
 ولا في نفس الامر فلا بد - عند العتق الى وقت شراء الثاني بخلاف ما اذا قال آخر عبدا ملكه فهو  
 حر ثم اشترى عبدين متفرقين ثم مات حيث يعتق الثاني مستندا الى وقت شرائه عند الامام  
 لانه اكتب اسم الاخر بالشراء في نفس الامر وعرفنا ذلك بموت السيد قبل أن يشترى  
 عبدا آخر هذا ما ظهر لي فتأمل وراجع اهـ ح قلت وهو بحث جيد والقواعد تؤيد وفي  
 التخصيص وشرحه للفارسي لو قال كل مملوك أم ملكه حر الا الاوسط فذلك عبدا عتق في الحال  
 لاستناع الاوسطية فيه حالوا ولا فلو كان ثانيا ثم ثالثا ليعتق واحده من - حالان الثاني صار  
 اوسط بشراء الثالث والثالث يحتمل أن يصير اوسط بملك خامس وانما يعتق الثاني اذا انتهت  
 عنه الاوسطية بان ملكا رابعا فيعتق حين ملك الرابع وهو حر او لاوسطية تزول بموت المولى  
 عن شفع كالاشين والاربعة والستة وفتحق بموته عن وتر كالثلاثة أو خمسة أو سبعة ونحوها  
 فيعتقون الا اوسطهم وعامة هذا (قوله مستبين انطلق) أي ولو بهض انطلق كقوله مناه (قوله  
 والا) أي وان لم يمتين (قوله عتق الحى وحده) أي عند الامام وعندهم لا يعتق أحد لان  
 الشرط تحقق بولادة الميت فتكمل الميتين لا الى جزء لان الميت ليس بحل للحرية وله ان يطلق  
 الامم فتعبد بوصف الحياة لانه قصدا انبات الحرية له وعلى هذا الخلاف أول ولده له فيه فهو  
 حر فولدت ميتا ثم حيا فأفاده في البحر (قوله بطلان الرق الخ) - ذات تعديل من طرفه ما غير  
 مذ كور في كلام الشارح وهو ما لو قال أول عبدا يدخل على فهو حر فأدخل عليه عبدا ميت ثم  
 آخر حى عتق الحى اجماعا على الصحيح والعدل - ما أن العبودية بعد الموت لا تبقى لان الرق  
 يطل بانوت بخلاف الولاد في أول ولده له فيه والولادة في ان ولدت أمة بعد الموت أفاده  
 ح (قوله بل لغة الخ) قال في النهر ولا تختص لغة بالسار بل قد تكون في الضام أيضا ومنه  
 فبشرهم بذهب اليم ودعوى الجاهل مدعوة بماذا لا شقاق اذ لا شك أن الاخبار بما جافه

(مستندا الى وقت الشراء)  
 فيعتبر من كل المال لو  
 الشراء في العتق والافق  
 الثالث وعليه فلا يصير فارولا  
 لوعاق البائن بالآخر  
 خلافا له وأما الوسط ففي  
 البدائع انه لا يكون الا في  
 وترقائي الثلاثة وسط  
 وكذا امثال الخمسة وهكذا  
 (ان ولدت فانت كذا حثت  
 بالميت) ولو طامستين  
 الخلق والا لا بخلاف فهو  
 حر فولدت ميتا ثم آخر حيا  
 عتق الحى وحده) بطلان  
 الرق بالموت بخلاف الولد  
 أو الولادة (البشارة عرقا  
 اسم بغير سار) خرج الضار  
 فليس ببشارة عرقا بل لغة  
 ومنه فبشرهم بذهب اليم  
 (صدق)

مطلب  
 ان ولدت فانت كذا حثت  
 بالميت بخلاف فهو حر

الانسان بوجوب تغير البشرية ايضا اهـ اقول لا مناقاة بين ما قاله من أنها حقيقة في خبر بغير  
 البشرية وبين تقرير البيهقيين الاستعارة المكنية في الآية لانه نظر فيما قاله الى أصل اللغة وهم  
 نظروا الى عرف اللغة وكلفوا اختلاف معناه في أصنافها وعرفوها كاللغة فانهم لم يلبسوا على  
 الارض في أصل في اللغة وخصت في عرفها بذوات الاربع وكلفوا معناه في أصل اللغة الرى  
 ثم خص في عرفها بما يطرحه الفهم كما في رسالة الوضع اهـ ح وحاصله انه من قول افوى فيصع  
 اطلاق لفظ الحقيقة - فتوافقه ما يختلف الاعتبار كما في وضحه في التلويح في أول التفسير  
 الثاني في استعمال اللفظ في المعنى (قوله خرج الكذب) فلا يمتروا ورده أنه يظهر به في بشرة  
 الوجه القروح والسرور باعتبار الظاهر وأجيب بانه اذا ظهر خ - لا فميزول لكن في الفصح أن  
 الوجه فيه نقل اللغة والعرف (قوله فيكون) أي التفسير أو التفسير عائد للخبر الذي عاد اليه  
 ضمير به (قوله من الاول) أي من الخبر الاول دون الباقي أي الخبرين بعده في المثال الثاني  
 قال في الفصح وأصله ما روى انه عليه السلام صوابين - وهو وهو يقرأ القرآن فقال  
 عليه السلام والسلام من أحب أن يقرأ القرآن غضا طريا كما أنزل فليقرأ بقرأة ابن أم عبد  
 فابتدأ اليه أبو بكر وعمر رضي الله عنهما الى عنهما - حبابا بشارته فسبق أبو بكر عمر فكان ابن أم عبد  
 يقول بشرني أبو بكر وأخبرني عمر (قوله لما قلنا) ٣ من أن المأخوذ هو الاول دون الباقي (قوله  
 فتكون كالحديث) أي فلا يعتق بالكتابة والرق - انه ما صرف في الباب السابق أن الحديث لا يكون  
 الا باللسان (قوله ان ذكر الرسالة) بان قال لعن فلانا يقول لك ان فلا نأقدم كافي البصر فاعتبر  
 في الرسالة انضاد الكلام الى المرحل بالاقتراط كرمادة الرسالة (قوله والارسل) أي وان  
 لم يذكر الرسالة وانما قاله ان فلا نأقدم من غير استناد الى المرسل عن الرسول (قوله عتقوا)  
 وان قال عتقت واحدا لم يصدق قضاء بل ديانته في نفسه ان يختار واحدا فيعفى عنه نفسه ويعسك  
 البقية ط عن التهنيدية (قوله فبشروه) كذا وقع للزيادى والتمسك وصاحب البصر والقلادة  
 بالواو ط (قوله والاعلام لا بد فيه من الصدق) كان عليه أن يزيد وجعل الخلف كقوله مناه عن  
 التخصيص في الباب السابق لان الاعلام لا يكون للعالم وقد دسنا ان ماذ كرهه عنان اشتراط  
 المصدق في الاعلام والبشارة بخلاف ما قدمه هناك تبعه الفصح والبصر من عدم اشتراطه اذا  
 كان بدون باحراز ما منه ماذ كور في التخصيص (قوله والكذب لا يفيد) لان العلم الحزم المطابق  
 للعق والكذب لا يعلل ببقية ط (قوله النية الخ) أي نية العتق عن الكفارة وقد ذكرنا  
 هذه القاعدة هنا المنسوبة لتعليق العتق بالشراء فانه يمين والا فللمناصب لها كفارة الظهار أو  
 كفارة اليمين (قوله كالثراء) أي شراء اقرب أي اذا فواه عن كفارته اجراه عندنا خلافا  
 لغيره والاعنة الثلاثة وهو قول أبي حنيفة أو لا بناء على ان علة العتق عندهم - م اقربا لا انشراء  
 ولما أنشراء اقرب اعترافا لما روى الستة الا البضاري انه صلى الله عليه وسلم قال ان يجزى  
 ولعن والده الا أن يجزى - م كافي - تربه فيعتقه بغير بدخلة بغيره فيعتق عند ذلك الشراء وقد  
 رتب عتقه على شرائه بالثمن المعلن من ان المعنى فيعتق وهو مزيل - سة فارهوا والرتيب  
 بالقائه في العتق على ما عرف من قبل - م فبشرهم بذهب اليم (قوله لانه جبري) فان الملك  
 ثبت فيه بلا اختيار فلا تنصور النية فيه فلا يعتق عن كفارته اذا فواه لان اية متأخرة عن العتق

خرج الكذب فلا يعتبر  
 (ليس لما بشر به علم) فيكون  
 من الاول دون الباقي (قوله  
 قال كل عبد بشرني بكذا  
 فهو حر فبشره ثلاثة متفرقون  
 عتق الاول) فقط لما قلنا  
 وتكون بخلافه ورسله ما لم  
 ينو المشافهة فتكون  
 كالحديث ولو ارسل بعض  
 عبده عبدا آخر ان ذكر  
 الرسالة عتق المرسل والا  
 الرسول (وان بشره م  
 عتقوا) الصفة هاهن الكل  
 بد ليعمل فبشره وبغلام  
 عليهم (د) البشارة (لا فرق  
 فيهما بين ذكر الباء  
 وعدمها بخلاف الخبر) فانه  
 يخصص بالصدق مع الباء كما  
 هو في الباب قبله (والكتابة  
 كالخبر) فيما ذكر (والاعلام)  
 لا بد فيه من الصدق ولو بلا  
 باء (كالبشارة) لان الاعلام  
 اثبات العلم والكذب  
 لا يفيد به بدائع (قاعدة  
 النية اذا عرفت علة العتق)  
 الاختصاصية كالشراء مثلا  
 بخلاف الارث لانه جبري  
 (و) الحال ان (رق المقتن)  
 كامل صح التكليف والا  
 مطلب  
 كل عبد بشرني بكذا حر



مطلب  
النسبة اذا فارت على العتق  
صح التكفير

بان لم تقارن العلة او فارتها  
والرق غير كامل كام الولد  
(لا يصح التكفير ثم فرع  
عليه بقوله (فصح ثم اياه  
للكفاية) للمقارنة (لاشراء  
من حلف بعتقه) لعدمها  
(ولا شرا مستولدة بنكاح  
عاق عتقها من كفارة  
بشرا) انقصان رقتها  
(بجلاف ما اذا قال لقتة ان  
اشتريتك فانت حرة عن  
كفارة عتق في فاشترها)  
حيث تجزئها عنها للمقارنة  
كاتب ووصية ناو يا عند  
القبول بجلاف ارث لمامر  
في لمي (واعتقت بقوله ان  
تسريت امة نهى حرة من  
تسراها وهي ملكة حرة)  
أي حين حلفه لمصادفها  
الملك (لا يفتق) من شراها  
ففسرها (ويثبت التسري  
بالخصين والوطء وشرط  
الثاني عدم العزل ففتح (ولو  
قال ان تسريت امة فانت  
طالق او عدي حرة تسري  
عن في ملكه او من اشترها  
بعد التعلق طلق وعتق)

مطلب  
ان تسريت امة نهى حرة

بجلاف ما اذا ملكه بمة او وصية ناويا عند القبول كما ياتي (قوله بان لم تقارن) اي النسبة العلة  
أي علة التكفير كما ذكرنا في ارث وكما ياتي (قوله ثم فرع عليها) أي على القاعدة المذكورة  
(قوله فصح ثم اياه) أي ونحوه من كل فرع محرم (قوله لا شرا من حلف بعتقه) كقوله  
لعمد الغيران اشتريتك فانت حرة فاشترها ناويا عن التكفير لا يجزئها عدم المقارنة  
لأنه فان علة العتق قوله فانت حرة والشرا بشرط والعتق وان كان ينزل عنه وجود الشرط  
لكنه انما ينزل بقوله أنت حرة السابق فانه العلة والشرا بشرط عملها فلا يغير وجود النسبة عنده  
لان النسبة بشرط متقدم لا متأخر حتى لو كان نوى عند الحلف بعتق عنها كما ياتي وعمامة في الفتح  
(قوله ولا شرا امة مستولدة الخ) أي اذا تزوج امة اغيرة فاولادها بالنكاح ثم قال انها اذا اشتريتك  
فانت حرة عن كفارة عتق في شراها لا تجزئها عن الكفارة (قوله انقصان رقتها) لانها استحققت  
العتق بالاستيلاء حتى جعل اعناقها من وجهه ولذا لا يجزئ اعناقها عن الكفارة ولو لم تجز اولكن  
اراد الفرق بينهما بين القربى لان شراها اعناق من كل وجهه لانه لم يثبت له قبل الشرا عتق  
من وجهه افاده في الفتح (قوله بجلاف الخ) مرتبط بقوله ولا شرا امة مستولدة (قوله للمقارنة)  
تقابل فاصر فان المقارنة موجودة في المستولدة ايضا وانما وجه الجلاف ما في الفتح وهو ان  
حرية النسبة غير مستحقة بجهة أخرى فلم تختل اضافة العتق الى الكفارة وقد قارنته النسبة  
فكامل الموجب (قوله كاتب الخ) كان عليه أن يذكره بقوله المتي فصح ثم اياه للكفاية  
بان يقول وكذا اذا وحب له اوتى صدق عليه به أو وصى له ناويا عند القبول ح وهذه  
الثلاثة ذكرها في البحر بحثا وزاد اوجع مهرها مع ان الثلاثة في الفتح والزيلعي ٢ (قوله  
ان تسريت امة) أي اتخذتها مسرية فعليه منسوبة الى السر وهو الجماع أو الاخفاء (قوله  
لمصادفها الملك) أي لمصادفة الحلف واعاد عليه الضمير مؤثالا لان الحلف يعني المين وهي هنا  
التعليق أي لو وقعها في حالة الملك فهو كقوله ان ضربت امة نهى حرة فضرب امة في ملكه  
عتقت بجلاف من ملكها بعد التعلق (قوله لا يفتق من شراها ففسرها) أي عندنا خلافا  
لغيره فانه يقول ان تسري لا يصح الا في الملك فكان ذكره كالمالك ولنا انه لو عتقت المشترا فلزم  
حصة تعلق عتق من ليس في الملك بغير الملك وسببه لان التسري ليس نفس الملك ولا سببه وقام  
تحقيق ذلك في الفتح (قوله ويثبت التسري بالخصين والوطء) الخصين أن يتوهم ايتا ويثبتهما  
من الخروج افاده مسكين ط فلو وطئ امة له ولم يفتق هل ماذ كرم الخصين والاعداد لوطء  
لا يكون تسري او ان عاقت عنه فتح وافاد قول الشارح والوطء انه لا بد منه فلا يكفي اعداده  
بدونه في مفهوم التسري وهذا فيه عايبه في التمرأ خدام قولهم لو حلف لا يتسري فاشترى  
جارية فخصنها ووطئها حنت ثم قال انهم اغفلوا التنبيه عليه اه قلت لكن صرح به ابن  
كالم فقال وشرط في الجماع الكبير بشرط ما لا نأوه وان يجامعها (قوله وشرط الثاني) أي مع  
ذلك فتح أو مع المذكور من الشرطين (قوله طلق وعتق) أي طلق امرأته المعلق طلاقها  
على التسري وعتق عبده المعلق عتقه عليه والمراد به العبد الذي كان في ملكه وقت الحلف  
دون التسري بعد كافي الفتح والنهر أي لان قوله تعدي حرة ينصرف الى العبد المضاف اليه  
وقت الحلف دون الحادث بعده كما مر في كتاب الاعتاق في باب الحلف بالعتق ومثله يقال

في الزوجة (قوله وافاد الفرق الخ) أي بين تعلق عتق الامة الغير المملوكة وقت الحلف على  
تسريها وبين تعلق عتق عبده الذي في ملكه أو طلاق زوجته على تسري امة وان لم تكن في  
ملكه وقت الحلف حيث صح الثاني دون الاول وبين الفرق ان الاول لم يصح للمانع وهو  
تعلق عتق من ليس في الملك بغير الملك وسببه كما مر أما الثاني فقد صح لعدم المانع لكونه  
تعلق عتق عبدا أو طلاق زوجة في ملكه وقت الحلف وذلك جائز بأي شرط كان كدخول الدار  
وغيره من الشروط وعنه تسري امة في ملكه وقت الحلف أو مستحقة بعده وهذا الفرق ظاهر  
خلافا لبعض معاصري صاحب البحر حيث قاس الثاني على الاول فانه غلط فاحش كاتبه عليه  
في البحر والنهر والشرط بالاية وأشار اليه المصنف بتصريحه به لعله ولذا أمر الشارح بوضعه  
٣ (قوله كل مملوك لحر) هذه المسائل الى آخر الباب ليست من الأيمان لعدم التعلق فيها  
فالاولى بها الواجب اه ح قات واعلم ذكرها هذه الميان حكمها اذا وقعت جوارح في التعلق  
ثم رأيت ط ذكره (قوله عتق عبده ومدره) أي الاما والذكور فتح (قوله ويدين في نية  
الذكور) أي ولا يصدق قضاء لانه نوى التخصيص في اللفظ العام ولو نوى الود دون غيره  
لا يصدق أصلا لانه نوى التخصيص بوصف ليس في لفظه ولا عموم الالفاظ فلا تعمم عليه  
بجلاف الذي كور فان لفظ كل مملوك للرجال حقيقة لانه تعمم مملوك وهو الذكور وانما يقال  
للا تقي مملوك ولكن عند الاطلاق يستعمل لها المملوك عادة يعني اذا عم مملوك بادخال كل  
ونحوه شمل الاناث حقيقة فالذا كان نية الذكور خاصة بخلاف الظاهر فلا يصدق قضاء ولو نوى  
النساء وحدهن لا يصدق أصلا فتح قلت وتقدم في باب الحلف بالعتق من كتاب العتق انه لو قال  
مما يليك كاهن اسرار لم يدين في نية الذكور لانه جمع مضاف يعم مع احتفال التخصيص وقد ارتفع  
الاحتفال بالتأكيده بخلاف كل مملوك فان الثابت فيه أصل العموم فقط فقبل التخصيص وقدم  
الشارح هناك أن لفظ المملوك والعبد يتناول المدر والمهرمون والمأذون على الصواب أي  
خلافا للمعتبي في الاخيرين (قوله المسكهم يدور قبة) عاقل لكل وهو من اضافة المصدر لفعوله  
أي لكونهم مملوكين له يد أي كسبا ورقة (قوله ومعنى البعض كالمكاتب) أي في انه  
لا يدخل في المملوك لانه مملوك في الدخول في المرفوق أيضا لان كلام الملك والرق ناقص في  
معنى البعض فلا يدخل في المملوك ولا في المرفوق اه ح قلت وتقدم في العتق ان المشترك  
كالمكاتب أيضا لا يدخل الابالة وتقدم تمام الكلام عليه (قوله لعدم المكاتب) أي لعدم ملك  
المولى ما في المكاتب فصار الملك ناقصا فلا يدخل في المملوك المطلق وكذا معنى البعض  
والمشترك لمساكن (قوله ان يعتق المكاتب) لان الرق فيه كامل فتح (قوله لان الولد) لقصان  
رقها بالاستيلاء ط (قوله هذه طالق الخ) كان الانسب بهذا الباب ذكر ما لو حلف لا يكلم هذا  
الرجل أو هذا وهذا في تخلص الجماع وشرحه انه يحتمل بكلام الاول أو بكلام الاخيرين لان  
اولا هذا الشين ولو كان أحد الاخيرين فقط لا يحتمل بكلام الاخيرين لان  
هذا وهذا أو هذا حنت بكلام الاخيرين بكلام الاولين لان الاول الجمع وكذا أو بمعنى والانتاواها  
منكرة في النفي فتم كافي قوله تعالى ولا تطع منهم أعمأ أو كفورا أي ولا كفورا في الاول جمع  
بين الاخيرين بحرف الج مع فصار كأنه قال لا كلم هذا ولا هذا في الثاني جمع بين الاولين

مطلب  
كل مملوك لحر

وافاد الفرق بقوله (لوجود  
الشرط) بلا مانع لصحة  
تعلق طلاق المكسوة  
بأي شرط كان فليحفظ  
(كل مملوك لحر عتق  
عبده ومدره) ويدين  
في نية الذكور لا الاناث  
(واصهار اولاده) للمسكهم  
يدور قبة (لامكابه الا  
بالنية ومعنى البعض  
كالمكاتب) لعدم المكاتب  
وفي الفتح ينبغي في كل  
مرقوق لحر أن يعتق  
المكاتب لأم الولد الا  
بالنية (هذه طالق أو هذه  
وهذه طالق الاخيرين وغير  
في الاولين وكذا العتق

مطلب  
لا كلم هذا الرجل أو هذا  
وهذا



والاقرار) لان اولاً  
 المذكورين وقد ادخلها  
 بين الاولين وعطف الثالث  
 على الواقع منه ما كان  
 كاحدا كما طاق وهذه ولا  
 يصح عطف هذه على هذه  
 الثانية لازوم الاختصاص عن  
 المثني بالقرينة وهذا اذا لم يذكر  
 لثاني والثالث خبرا (فان)  
 ذكر بان (فان) هذه طاق او  
 هذه وهذه طاقان او قال  
 هذا او هذا وهذا (فان)  
 فانه لا يفتقر) احد (ولا  
 نطاق) بل يفتقر (ان)  
 اختار) الايجاب (الاول  
 عتق) الاول (وحده  
 وطافت) الاولى (وحدها  
 وان اختار) الايجاب  
 الثاني عتق الاخيرين  
 وعادت الاخيرين (فان)  
 لا يباين لاننا فاق  
 الخالف فكن فلان مع  
 اهل الخلف حثت عنده  
 لا عند الثاني وبه يقتضيه  
 له بعد ان لم تأن اللفظ حتى  
 اضربك فاق فلم يضربه  
 حثت عند الثاني لا عند  
 الثالث وبه يقتضيه

١ مطلب  
 في استعمال حق للفاية  
 وليسببية وللعطف  
 ٢ مطلب

ان لم يخبر فلان حتى يضربك

بصرف الجمع كانه قال لا اكلم هذين ولا هذا ١ وذكروا الفرق بينهما وبين ما في المتن ان هذا  
 في الثاني وذلك في الاثبات فلا يموت في البحر (قوله والاقرار) كما لو قال افلان على  
 انك درهم او افلان فلان لزمه خسمائة (قوله على الواقع) اي على  
 فان مات من غير بيان اشترك في الخسمائة الاولان ح (قوله على الواقع) اي على  
 الثابت من الاولين وهو الواحد المجهول ولذا قال في التلويح ان المعطوف عليه هو الماشوذ  
 من صدر الكلام لا احدهما كورين بالتبيين اه (قوله ولا يصح الخ) قال في التلويح  
 وقيل انه لا يفتقر احدهما في الحال وله الخيار بين الاول والاخيرين لان الثابت عطف على  
 ما قبله والجمع بالواو كالجاء بالثبوت فكذا قال هذا او هذا ان كانا حلف لا يكلم هذين  
 او هذا او هذا او اجاب نعم الاثبات في الخبر اولاً ثانياً خبر آخر مثله لا يثبت بخلافه انما  
 لا يثبت خبر آخر لان العطف لا يثبت في الخبر اولاً ثانياً خبر آخر مثله لا يثبت بخلافه انما  
 بخلاف مثله المعين لان الخبر يصلح للثنتين يقال لا اكلم هذين ولا اولاً اكلم هذين وجعل صدر  
 الشرع يفتقر الى الجواب سبباً للاولوية والرجحان للاصطناع لان المقدور قد يغاير المذكور لفظاً  
 كما في قولك عند جالس ويزيد وقول الشاعر

نحن جماعة نأوت بما  
 عندنا راض والرأي مختلف

١ اه مخصصا وعمامة فيه واجاب صدر الشرع في التفتيح بجواب آخر وهو ان قوله او هذا غير  
 له في قوله هذا خبر ثم قوله وهذا غير خبر لان الواو لا تشرى في مقتضى وجود الاول وانما يتوقف  
 اول الكلام على الغير لا على ما ليس بغير فيثبت التفتيح بين الاول والثاني بلا توقف على الثالث  
 فصار معناه احدهما خبر ثم قوله وهذا يكون معطوفاً على احدهما اه قلت وهذا يظهر من  
 الجواب الاول لشبهه صورة الاقرار دون الاول لانه لا يختلف فيها تقدير الخبر فتدبر (قوله  
 وهذا اذا لم يذكر الثاني والثالث خبرا) صادق بعدم ذكر خبر اولاً وبذكر خبر لثالث فقط بان  
 يقول هذه طاق او هذه هذه طاق ذكره ممكن ط (قوله بان قال الخ) والظاهر ان  
 الاقرار كذا كان اذا قال له هذا الف درهم او هذا الف درهم ط (قوله عطف لا يباين  
 فلانا) محل هذه المسئلة باب الميعن في الدخول والخروج والسكنى وقدمها الخارج بعينها هناك  
 ح (قوله وبه يقتضيه) لانه لم يباين كنه حقيقة كافتحة الشارح (قوله قال له درهم الخ) سيد ذكر  
 الشارح هذا الفرع في محله وهو باب الميعن بالضرب والقتل (قوله وبه يقتضيه) (١) لان حتى  
 للتعديل والسببية لا لاغاية وفي الاخير ان حتى في الاصل لا لاغاية ان امكن بان يكون مدخولها  
 مقصورا او مؤثرا في انهاء الخلاف عليه وفي تركه فان لم يمكن حلت على السببية بشرطها كون  
 العدة موقوفة على فعلين احدهما امنه والاخر من غير ان يكون احدهما مجزاً عن الآخر قال  
 في حرجات على العطف ومن حكم الغاية اشتراط وجودها فان اقطع عن الفعل قبل الغاية  
 حثرت في السببية اشتراط وجودها في سبب الاوجود والباب وفي العطف اشتراط وجودها  
 فاذا قال ان لم اخبر فلانا بما صنعت حتى يضربك فعندي شرط الخبر لا اعتبار فقط وان لم  
 يضربه لانه لا يمتنع ولا يمتنع من جهه اعلى الغاية واسكتت السببية لان الاخبار يصلح بها  
 لا يضرب كانه قال ان لم اخبر به صنعتك لا يضربك كالمؤلف الميعن له تو با حتى يلبس ما واداه حتى

يركبها

يركبها فهو به برون لم يلبس ولم يركب واذا قال ان لم اضربك حتى يدخل الليل او حتى يشفع لك  
 فلان او حتى يصيح فاقطع عن الضرب قبل ذلك حثت لان ذلك يصلح غاية للضرب وكذا ان لم  
 الا زمك حتى تقضي ديني واذا قال عبيد حر انك اليوم حتى اتفدى عنك او حتى اتفدى  
 او حتى اضربك فشرط البر وجوده مما اذا لا يمكن الغاية لان الايمان لا يمتنع ولا السببية لان  
 التعمين من واحد وفي الانسان لا يصلح جزاء لعله فحل على العطف وصار التقدير ان لم تكن  
 وانفدى عنك وان لم يقيد باليوم فانه لم يتفدى عنده ثم تفدى عنده في يوم آخر من غير ان ياتيه  
 برائه لما اطلق لا فرق بين وجود شرط البر وما او متفرقا اه مخصصا (قوله واختلاف في لحاق  
 الشرط الخ) الخلاف فيما اذا كان الشرط عليه كالتلويح الا في اما اذا كان لا يلقى بالايجاع  
 كقوله ان دخلت هذه الدار فانت طاق فسكت سكتة ثم قال وهذه الدار لان الثانية لو طقت  
 بالعين لا نطاق بدخول الاولى وحدها ولا يعلق تغيير الميعن كذا في الذخيرة ومثله في البرزخية  
 وكذا قال في الثانية لا يصح في قولهم اه والحاصل انه عني المقتضى لا يلقى مطلقا سواء كان له  
 او عليه (قوله بعد السكوت) متعلق بلحاظ (قوله فلا حثت في ان كان كذا الخ) مثاله ما في  
 الثانية رجل قال لجاره ان امرأتى كانت عندك البارحة فقال الجار ان كانت امرأتى عندك  
 البارحة فامرأتى طاق فسكت ساعة ثم قال ولا غيرها ثم ظهر انه كان عند الخائف امرأتى اخرى

١ (باب الميعن في البيع والشراء والصوم والصلاة وغيرها)

(قوله وغيره) كالشي واللبس والجلوس ط (قوله الاصل فيه الخ) ذكر في الفتح اه لا  
 اظهر من هذا وهو ان كل عقد ترجع حقيقته الى المباشرة ويستغنى الوكيل فيه عن نسبة العقد  
 الى الموكل لا يثبت الخالف على عدم فعله بمباشرة المأمور لوجوده من المأمور حقيقة وحكما فلا  
 يثبت بفعل غيره لذلك كاليبيع والشراء والايجار والاستجار والصلح عن حال والمقايمة  
 وكذا الفعل الذي يمتد به ويحتاج الوكيل الى نيته لانه موكل بالخلاصة فان الوكيل يقول  
 اذن او كذا وكذا الفعل الذي يقتصر اصل الفائدة فيه على محله كضرب الولد فلا يثبت في نفي  
 من هذه بفعل المأمور وكل عقد ترجع حقيقته الى المباشرة بل هو مفيد وناقلاً عبارة يثبت فيه  
 بمباشرة المأمور كما يثبت بفعله بنفسه كالتزويج والعتق بمال او بدنه والكفاية والهبة  
 والصدقة والوصية والاستعراض والصلح عن دم الممور والايديع والاستيداع والاعارة  
 والانتعاز وكذا كل فعل ترجع مصلحته الى الامر كضرب العبد والبيع وفشاء الدين وقبضه  
 والكسوة والحمل على دابته وخياطة الثوب وبيضاء الدار اه مخصصا (قوله تتعلق حقوقه  
 بالمباشرة) خرج عنه المخصص وضرب الولد فانه لا يثبت فيه ما ينزل المأمور مع انه ليس في ذلك  
 حقوق تتعلق بالمباشرة فالتناسب تميز الفتح المار (قوله كذا وكذا وصدة) اما الشكاح فكون  
 حقوقه تتعلق بالاخر ظاهر ولذا في وجه المباشرة الى امره فيطالب الامر بحقوقه من مهر  
 ونفقة وقسم وشهود واما الصدقة فلم يظهر في محله لان وكذا الهبة وامل المراد بالخقوق فيها  
 حصة الرجوع للامر في الهبة وعدم حصته في الصدقة نعم سياتي في كتاب الوكالة انه لا بد من  
 ضافته الى الموكل وكذا بقية المذكورات في قول الفتح المار وكل عقد لا ترجع الى المباشرة  
 الخ وتذكر في بيان الكلام عليه (قوله وما لا حثت في ان كان كذا الخ) مثاله ما في

١ مطلب  
 ان لم اضربك حتى يدخل  
 الليل  
 ٢ مطلب  
 ان لم تكن حتى اتفدى  
 ٣ مطلب  
 لا يلقى الشرط بعد  
 السكوت سواء كان له  
 او عليه

اختلاف في لحاق الشرط  
 بالعين المقود به كالسكوت  
 فقصده الثاني وابطله الثالث  
 وبه يقتضيه فلا حثت في ان كان  
 كذا وكذا او فسكت ثم قال  
 ولا كذا ثم ظهر انه كان  
 كذا خاتمة

باب الميعن في البيع والشراء  
 والصوم والصلاة وغيرها  
 الاصل فيه ان كل فعل  
 يتعلق بحقوقه بالمباشرة  
 كبيع واجارة لا حثت بفعل  
 مأموره وكل ما يتعلق  
 بحقوقه بالاخر كشكاح  
 وصدقة وما لا حثت فيه  
 كاعارة

قوله لا ترجع أي حقوقه  
 الى المباشرة كما هو صريح  
 عبارة الفتح اه معصية



لا يثبت فيه ما بفعل وكيله تأمل (قوله يثبت بفعل وكيله أيضا) أي كما يثبت بفعل نفسه  
والأولى ابدال وكيله بما موردها... ياتي ولما قيل بأنه... في مورده فان ذلك حقيقة الرسول لانه  
يمر عن المرسل لكن يطلق عليه وكيل لما في المغرب الصغير الرسول المصلح بين القوم ومنه  
قولهم الوكيل صغير ومعه يعني اذ لم يكن العقد موضحا كالشكاح والخلع والعتق ونحوها  
لا يتعلق به شيء ولا يباطل بشيء اهـ (قوله يثبت بالمباشرة) ثم لم يلو كان المباشر أصيلا  
أو وكلا اذا انفك لا يبيع أو لا يشتري الخ أفاده في الفتح (قوله لا بالامر) أي لا يثبت بأمره  
أقرب من أن يثبت عنه يعني وقد يثبت بالأمور (قوله عن مباشر نفسه) أي دائما أو غالبا كما ياتي (قوله)  
ومنه الهبة بعوض (فلو حلف لا يبيع فوجب بشرط العوض فيبقى أن يثبت كذا في القيمة وبه  
جزم في الظاهرية ولو حلف لا يبيع داره فاعطاها صاعدا فالامر أنه ان أعطاها عوضا عن دراهم  
المهر حلت لأن تزوج عليها اهـ نهر فاذا دخل ذلك تحت اسم البيع لم يثبت فيه اعطاء حكمه  
وهو انه لا يثبت بفعل ما مورده ويكون القابل له شيء فيأخذ في قوله لا لا يشتري حتى يثبت  
أيضا بالمباشرة لا بالامر كما أفاده ح فانه م (قوله ومنه السلم) فلو حلف أن لا يشتري  
من فلان فسلم اليه في نوب حلت لانه اشترى مؤجلا بجر عن لواقعات قال ح واذا كان  
المسلم شيء ثم يبيع أن يكون المسلم اليه مائتا اهـ فلا يثبتان الا بالمباشرة ط (قوله)  
والاقالة أي فيما لو حلف لا يشتري ما باعه ثم أقال المشتري حلت كما عزا في الجرد للقيمة وفيه  
عن الظاهرية لو كانت بخلاف الثمن الأول قدرا أو جنسا حلت قبل هذا اقوالها ما أمعده فلا  
لكونه قالة على كل حال اهـ ومقتضاها أنهم لو كانت يمين الثمن الأول لا يثبت عنه السلم  
ووجهه أن الاقالة فسخ في حق المتعاقدين يبيع جديد في حق غيره اهـ هذا اذا لم تكن بلانظ  
منافعة أو متاركة أو تراذوا لا تجعل يباع ولا يلفظ البيع والافبيع اجماعا كما سيأتي في بابها  
وهل يقال لو حلف بعتي أو طلاق فجعل يباع في حق ثالث وهو هذا العبد والمرأة فيثبت بيم المأر  
من صرح به وينبغي الحلف تأمل ولا ينبغي أنه ار وجد عرف عمل به (قوله قبل والتعاطي) ينبغي  
ضعفه ونقل في التمر عن البدائع تأييده عدم الحلف في البيع بالتعاطي والظاهر أن الشرأ  
مثله فيثبت ترجيح عدم الحلف فيه أيضا لكن لا ينبغي أن يعرف الآن بحال نفسه (قوله أجرتها  
امرأته) أي ولو باذنه (قوله كره في أيدي الساكنين) أي من غير قوله أهم أقدم وانهم اذ لا  
حلت كافي الجرد والمراد أن مجرد الترك لا يكون اجارة وأما اخذ الاجرة ففيه انقضاء قبل الاتي  
(قوله قدسك وافي) أي بهد الحلف أو قبله فيما يظفر ولان الاجارة يبيع المنافع المستقبلة  
(قوله بخلاف شهر لم يسكن وافي) أي بخلاف شهره مستقبل لم يسكن وافي فاذا انقضاءه بجره  
حلت قال في التمر وهذا ليس الا اجارة بالتعاطي فينبغي أن يجري فيه الخلاف السابق (قوله)  
وقد بعه قوله الخ) هذا التقييد فيما اذا كان الحالف هو المدعي عليه لان الصلح من اقرار يبيع  
أما عن انكار أو عن سكوت فهو في حقه فدا يمين فيكون الوكيل من جانبه صغيرا محضا فيثبت  
بمباشرة بخلاف ما اذا كان الحالف على عدم الصلح هو المدعي فانه لا يثبت بفعل وكيله مطلقا  
أفاده ح عن الجرد (قوله والقيمة) بان حلف لا يقيم مع شريك لا يثبت بفعل وكيله  
(قوله والقيمة) أي جواب الدعوى وان كان اقرارا أو انكارا ح عن القهستاني وقيل

وأما يثبت بفعل وكيله  
أي ضالاه صغير ومعه  
(يثبت بالمباشرة) بنفسه  
(لا بالامر) اذا كان عن مباشر  
بنفسه في البيع ومنه  
الهبة بعوض ظاهر بغيره  
(والشرأ) ومنه السلم  
والاقالة قبل والتعاطي  
شرح وبه بانية (والاجرة  
والاستخبار) فلو حلف  
لا بوجر وله مستفلات  
أجرتم امرأته وأعطته  
الاجرة لم يثبت كره في  
أيدي الساكنين وكأخذ  
اجرة شهر قدسك وافي  
بخلاف شهر لم يسكنوا  
فيه نخبة (والصلح عن  
مال) وقيل بعه قوله (مع  
الافرار) لانه مع الانكار  
مقبول القيمة (والقيمة  
وضرب الولد) أي الكبير  
لان الصغير يملك ضربه  
بذلك التعويض

انه يثبت بفعل وكيله كفعله والفتوى على الاول كافي شرح الوهبانية (قوله يثبت بفعل  
وكيله) عبارة الخالية فينبغي أن يثبت قال في الجرد وانما لم يجرم به لان الولد أهم ولم يخص  
بالكبير في الر وابات وذ كر في الفتح انه في العرفية بل فلا تضر بولده وان لم يباشرو يقول  
الأمي لولده هذا اسبقك علاقة ثم يذ كر ان ذب الولد يضر به حقيقة قالة وله مقتضاها أن تنعقد  
على معنى لا يقع به ضرب من جهتي ويثبت بفعل المأمور اهـ ملخصا (قوله كالفاضي) أي  
اذا وكل بضر من محل له ضربه صريح أم به فيثبت بفعله ومثله السلطان والحبيب كافي الدر  
المتقي ح (قوله وان كان الحالف الخ) محترق قوله اذا كان عن مباشر بنفسه وهو بمنزلة  
الاستدانة من قوله لا بالامر وحاصله انه لا يثبت بفعل المأمور الا اذا كان لا يباشرون بنفسه قال في  
الفتح فان مقتضاه من الفعل ليس الا امر به فيوجد بسبب الحلف وجود الامر به لا معادة  
وان كان السلطان رعا يباشرون بنفسه عقد بغير الميعات ثم لو فعل الامر بنفسه يثبت أيضا  
لان مقتضاه على الاعين من فعله بنفسه أو مأموره اهـ فامل ثم قال وكل فعل لا يعتاده الحالف  
كأنما من كان كخافه لا يبيح ولا يطين انه قد كذا اهـ واستثنى في الهداية أيضا ما اذ نوى  
الحالف البيع بنفسه أو بوكيله فانه يثبت ببيع الوكيل لانه شدد على نفسه وان نوى السلطان  
ونحوه أن لا يولاه بنفسه دين في القضاء لانه نوى حقيقة كلامه كافي الجوهرية أي فلا يثبت  
فعل مأموره (قوله لتقييد اليمين بالعرف) فان العرف انما يعينه على الاعين من فعله بنفسه  
ومأموره كما مر (قوله وعة صود الحالف) الاول اسقاطه لا غنا ما قبله عنه لان مقتضاه انما  
هتبر اذ الحالف الظاهر لا مطلقا واهله أشار الى انه انما يثبت اذا قصد الاعين أمالوقه صدف  
نفسه الذي هو حقيقة كلامه لا يثبت كذا كر ناما نقلا (قوله وان كان) أي الحالف وسبب الفتح  
ولو كان وحده لا يباشرون بنفسه الخ ومقتضاه أن الضمير ليس عائدا للسلطان وهو مقتضى الجرد وغيره  
أيضا (قوله اعتبر الاغلب) هذا هو الذي اعتمد في الخالية والمجسط والبراز به واقصر عليه في  
اجرة ما لا يلبس منخ قات وكذا جزم به في الفتح ومقابله ما ذكره الشارح ولذا عبر عنه بقيل  
قوله ويثبت بفعله رفعه ل مأموره الخ) هذا هو النوع الثاني مقابل قوله يثبت بالمباشرة  
لا بالامر ثم هذا النوع منه ما هو فعل حكمي شرعي كالطلاق ومنه ما هو فعل حسي كاضرب  
لنوى أن لا يفعل بنفسه في الاعمال الحسية يصدق قضاء رديانة لام الا توجد عنه الا بمباشرة  
ما حقيقة فاذا لم يباشروا نقا نوى حقيقة كلامه وفي غير ما رواه انهم هم انه لا يصدق  
لاديانة لانه كما يوجد بمباشرة بوجه مباشر فاذا نوى المباشرة فقط قد نوى تخصيص العام  
وهو خلاف الظاهر فلا يثبت منه كافي التمر عن كافي النسبي (قوله لم يثبت وكيله) حاصله انه  
دل عن قول السكتز وفعل وكيله لانه اعترضه في الجرد بان الاستقراض لا يصح التوكيل به  
لكن أجاب في التمر بأنه انما يخص الوكيل لتتم الرسالة منه بالاولى اهـ وقال القهستاني يمكن  
أن يصح على ما هو متعارف من نسبة الرسول بالاستقراض وكلاهما اذا قال المستقرض  
وكذا أن تستقرض لي من فلان كذا ادورها وقال الوكيل للمقرض ان فلانا يستقرض منك  
لذا لو قال أقرضني مبلغ كذا فهو باطل حتى انه لا يثبت المالا الا الوكيل كافي وكافة لخصيرة  
اه قال ط ووجهه الزيل في الوكالة بأنه لا يجب دين في ذمة المستقرض بالمقد بل بالقبض

فيثبت بفعل وكيله كالفاضي  
(وان كان) الحالف  
(ذا سلطان) كقاض ونزير  
(لا يباشرون) هذه الاشياء  
(بنفسه حلت) بالمباشرة  
(وبالامر أيضا) لتقييد  
اليمين بالعرف وبمقتضاه  
الحالف (وان كان مباشر  
معه ويقتضى اخرى اعتبر  
الاغلب) وقيل تعتبر السلطة  
فلو لم يباشرون بنفسه  
اشرفها لا يثبت بوكيله  
والا حلت (ويثبت بفعله  
وفعل مأموره) لم يقل وكيله  
لان من هذا النوع  
الاستقراض والتوكيل به  
غير صحيح



والامر بالقبض لا يصح لانه ملك الغير ونصح الرسالة في الاستقراض لان الرسول معبر والعبارة  
 ملك المرسل فقد امره بالتصرف في ملكه ويصح التوكيل بالاقتراض وبقبض القرض كان  
 يقول لرجل اقرضني ثم يوكّل رجلا بقبضه فانه يصح اه قلت وحاصله ان التوكيل بالاقتراض  
 او بقبضه صحيح لا بالاستقراض بل لابد من اخراجه من مخرج الرسالة ليقع الملك الا امر والا وقع  
 لامر وهو لا يفتي ان هذا ليس خاصا بالاستقراض بل النكاح مثله وكذا الاستعارة كما سنذكره  
 (قوله في النكاح) فلو حلف لا يقرض ففقد نفسه او وكل ففقد الوكيل حنث وكذا لو كان  
 الحالف امرأته فلو حلفت واجبرت من ولاية الاجبار فيفتي ان لا يحنث كالزوج فزوجها ابو  
 كاره او لو صار معنوها فزوجها ابو لا يحنث وكذا لو كان التوكيل قبل اليمين نهر عن نهر  
 الوهبانية قلت وسياق منتهى آخر الباب الاتي مالو حلف لا يقرض فزوج فزوجته فزوجها  
 فزوجها ثم حلف لا يقرض (قوله لا النكاح) أي القرض فلا يحنث به الا بما شرته وهذا في  
 الولد الكبير والاجنبي لما في المختار وشرحه حلف لا يقرض عبده أو أمته يحنث بالتوكيل  
 والاجازة لا ذلك مضاف اليه متوقف على ارادته للحدود ولايته وكذا في ابنته وبنته الصغيرين  
 لولايته عليهما ما وفي الكبيرين لا يحنث الا بما يشره لعدم ولايته عليهما فلهذا كالاجنبي عنهما  
 فينتقل بحقيقة الفعل اه ومثله في الزاني والجرمي آخر الباب الاتي بلا حكاية خلاف  
 فقول القهستاني وعن محمد لا يحنث في الكل رواية ضعيفة (قوله كنه علق) يصلح مثالا لقبول  
 والبعد وعبارة لزاني وانما يحنث بالطلاق والعتاق اذا وقع بطلاق كلام وجد بهد اليمين وأما اذا  
 وقع بطلاق وجد قبل اليمين فلا يحنث حتى لو قال لامرأته ان دخلت الدرقان طالق ثم حلف  
 ان لا يدخلها فدخلت لم يحنث لان وقوع الطلاق عليه اياها كقبول اليمين ولو حلف ان لا يطلق ثم  
 عاق الطلاق بالشروط ثم وجد الشرط حنث ولو وقع الطلاق عليه بامضى مدة الايلاء فان كان  
 الايلاء قبل اليمين لا يحنث والاحت وتمامه فيه (قوله وانما) هو الطلاق وقد مر نهر (قوله  
 والكاتب) هو الصحيح وفي المجتبى عن النظم انما كالبيع نهر (قوله والصلح عن دم العمد)  
 لانه كالنكاح في كونه مبادلة مال بغير وفي حكمه الصلح عن انكار قهستاني وفي حاشية أبي  
 السعود واستقر عن الصلح عن دم غيره عدل لانه صلح عن مال فلا يحنث فيه بهد الوكيل أما عن  
 دم العمد فهو في المعنى عن القصاص بالمال ولا تجري النيابة في العقوبة بخلاف الصلح عن  
 المال سوى عن البرجندی (قوله أو انكار) لان الصلح عنه فداء اليمين في حق المدعي عليه  
 فوكيله فغير محض ومثله السكوت وأما المدعي فلا يحنث بالتوكيل مطلقا كما مر وشمل  
 الانكار انكار المال وانكار الدم العمد وغيره (قوله والهبة) فلو حلف لا يهب مطلقا أو موقفا  
 أو مخصصا بعينه فوكل من وهب حنث صحبة كانت الهبة أو لا قبل الموهوب له أو لا قبض أو  
 لم قبض لانه لم يلزم نفسه الا بما عاكه ولا يملك أكثر من ذلك وفي المحيط حلف لا يهب عبده  
 هذا اقلان ثم وجهه له على عوض حنث لانه هبة صبيحة توافقا اه نهر وفي التارخانية ان  
 وهب لي فلان عبده فامرأته طالق فوهد ولم يقبل الحالف حنث الحالف (قوله أو بهوض)  
 يعني اذا وهب بنفسه لا بوكيله أيضا لما قدمه من أنه لا يحنث بهد الوكيل في الهبة بشرط  
 العوض وسبب وهم الشارح قول الصوف الهبة بشرط العوض داخل تحت عين لا يهب نظرا

مطلب  
 حلف لا يقرض

مطلب  
 حلف لا يقرض عبده

(في النكاح) لا الانكاح  
 (والطلاق والعتاق)  
 الواقعين بكلام وجد بهد  
 اليمين لا قبله كنه علق  
 بدخول دار زناي (والطلاق)  
 والكاتب والصلح عن دم  
 العمد أو انكار كاهن  
 (والهبة) لو فاسدة أو  
 بعوض

الى انما هبة ابتداء فحنث ودخل تحت يمين لا يبيع نظرا الى انما يبيع انتهاء فحنث اه وانت  
 خير بان كلامه فيما اذا فعل بنفسه والامساخ قوله يحنث في الموضع من أفاده ح أي لانه  
 في البيع لا يحنث بهد الوكيل (قوله والصدقة) هي كالهبة فيما مر قال ابن وهبان وكذا ينبغي  
 ان يحنث في حلقه ان لا يقبل صدقة فوكل بقبضها بقى لو حلف لا يتصدق فوهد الفقير أو لا يهب  
 فتصدق على غني قال ابن وهبان ينبغي الحنث في الاول لان الهبة لله تعالى في الثاني لانه لا يثبت  
 له الرجوع استصحابا اذ قد قصدها بالصدقة على الغني الثواب ويحتمل العكس فيهما اعتبارا  
 باللفظ اه مخلصا وأيد ابن الشحنة الاحتمال الأخير بما في التارخانية عن الظهيرية ولا يحنث  
 بالصدقة في عين الهبة اه قلت لكن هذا ليس ناصفا فيمن فيه لاحتمال أن المراد الهبة  
 الغني تأمل هذا ونقل في النهر كلام ابن وهبان باختصار محمل (قوله والاستقراض) أي ان يخرج  
 الوكيل الكلام مخرج الرسالة والا فلا حنث كما مر (قوله وان لم يقبل) راجع للهبة وما بعد هذا  
 كما في النهر ح وكذا العارية والعارية نهر قلت لكن مخرج في التارخانية بان القبول  
 شرط الحنث في القرض عند محمد ورواية عن الثوري في أخرى لا والرهن بلا قبول ليس برهن  
 ولو استقرض فلم يقرضه حنث قال في النهر وقياس ما مر من أنه لم يلزم نفسه الا بما عاكه ترجيح  
 الرواية الأخرى وينبغي أن يجري في الاستقراض الخلاف في القبول كالقرض اه قلت  
 يمكن دفع هذا القياس بالفرق بين ما فيه بدل مالي وما ليس فيه وأما الاستقراض فهو مطلب  
 القرض فيحقق بدون اقتراض تأمل وسياق في تمام هذا البحث في آخر الباب الاتي عند قول  
 المصنف حلف اليمين فلا نفاه فوهد بهد الوكيل بر بخلاف البيع (قوله وضرب العبد) لان  
 المقصود منه وهو الاقمار بامر راجع اليه بخلاف ضرب الولد فان المقصود منه وهو التأديب  
 راجع الى الولد نهر أي الولد الكبير أما الصغير فكالمعبد كما مر وقد مرنا ان العرف خلافه  
 (قوله قيل والزوجة) قال في النهر والزوجة قبل نظير العبد وقبل نظير الولد قال في البحر وينبغي  
 ترجيح الثاني لما مر في الولد ورجح ابن وهبان الاول لان المانع عائد اليه بطاعته وقبل ان حنث  
 فنظير العبد والاولى نظير الولد قال بديع الدين ولو فصل هذا في الولد لكان حنثا كذا في القنية  
 اه ح (قوله وان لم يحسن ذلك) الاول ان يقول وان كان يحسن ذلك وعبارة الثانية حلف  
 باليمين هذا الثوب أو يمينين هذا الحائط فامر غيرة بذلك حنث الحالف سواء كان يحسن  
 ذلك أو لا اه قلت وظاهره أنه لو حلف بذلك بنفسه يحنث أيضا وكذا لو حلف لا يحنثن أو لا  
 يحلق رأسه أو لا يباع ضرسه ونحو ذلك من الأفعال التي لا يلحق الانسان بنفسه عادة ولا يمكنه  
 فعلها الا بعتقة عظيمة مع ان الظاهر ان اليمين في ذلك تنعقد على فعل المأمور ولا على فعل نفسه  
 لان الحقيقة مهجورة عادة ثم رأيت في البحر من النوازل لو قال لامرأته ان لم تكوني غسأت  
 هذه القصعة فانت طالق وغابا خلفها بامر ما فان كان من عادتها ان يغسل نفسها الا في  
 وقع وان كانت لا تغسل الا بعد ما عرفت الزوج ذلك لا يقع وان كانت تغسل بنفسها  
 ومجاهدا فلظاهره أنه يقع الا اذا نوى الامر بالغسل اه فليتأمل (قوله والذبح الخ) فلو  
 حلف لا يذبح في ملكه شاة أو لا يذبح شيئا يحنث بهد الوكيل لان المنفعة تعود اليه وكذا لو حلف  
 لا يبيع ولو عين شخص فامرسل الحالف عليه شخص فافاسدة حنث لانه غير محض فيحتاج الى

(والصدقة والقرض)  
 والاستقراض) ولن لم  
 يقبل (وضرب العبد)  
 قبل والزوجة (والبناء)  
 والخيانة وان لم يحسن ذلك  
 خاتمة (والفرع والابداع)  
 والاستقراض) كذا  
 (الاعارة والاستعارة)



الاضافة الى الموكل فكان كالموكل بالاستعارة وفي جميع التقاريف ان الحنفية قول زفر  
 رعاية الفتوى خلافا لابي يوسف كما في التهم (قوله ان اخرج الوكيل الخ) راجع اقوله والاستعارة  
 كما هو في عبارة التتارخانية حيث قال وهذا اذا اخرج الكلام مخرج الرسالة بان قال فلانا  
 يستعير منك كذا فاما اذا لم يقل ذلك لا يحنث اه اي لانه لو قال اعزني كذا يقع لك التهمة  
 لان لا تفر فلا يحنث الا من يذات وبه علم ان فائدة التقييد هي ان المراد بالامر هنا الرسالة  
 لان لو كالة كما مر في الاستعارة واما ما كان من الافعال الحسية كالضرب والبناء فلا شبهة في  
 انه لا يحتاج الى الاستناد وما قرره من ان ما ذكره غير خاص بالاستعارة بل الوكيل  
 في النكاح وما به دونه في بعض الابدان من اضافة هذه العقود المذكورة الى الموكل لما ياتي  
 في كتاب الوكالة ان العقود التي لا بد من اضافتها الى الموكل النكاح والطعام والصلم عن دم عدد  
 وانكار والعق على مال والسكابة والهبة والتصدق والاعارة والايديع والرهن والاقرض  
 والشركة والمضاربة اه قلت المراد من الاضافة في هذه المذكورات التصريح باسم الامر  
 لكن بعضها يصح مع اسناد الفعل الى الوكيل كقوله صالحك عن دعوائك على فلان او عمالك  
 عليه من الدم وزوجتك فلانة واعتقت عبدا فلان او كاتبته وبعضها لا يصح فيها اسناد الفعل  
 الى الوكيل بل لا بد من اخراج الكلام مخرج الرسالة كقوله ان فلانا يطالب منك ان تهبه كذا  
 او تصدق عليه او تدع عنه او تعيره او تقرضه او ترهن عنده او تشاركه او تضاربه بمال كذا  
 امالوا منه الى نفسه كقوله في او تصدق على الخ فانه يقع للوكيل وكذا قوله زوجه جني بخلاف  
 القسم الاول فانه يقول بهت واشتريت واخرجت باسناد الفعل الى نفسه بدون ذكر اسم الامر  
 ام لا هذا ما ظهر لي وسياتي ان شاء الله تعالى تحقيق ذلك في محله فافهم (قوله وقضاء الدين  
 وقبضه) فلو حلف لا يقبض الدين من غيره اليوم يحنث بقبضه وكيه لئلا كان وكل قبل قبض  
 الوكيل بعد الدين لا يحنث وقال قاضيان ويخفي الحنفية كما في النكاح نهر (قوله والكسوة  
 فلو حلف لا يلبس اولا يكم ومطافا وكذا وبمعناها او معينا حنفية بفعل وكيه وتعمامه في النهر  
 (قوله وليس منها التكفين) وكذا الاعارة فلو كف به دمنه او اعاده فوبالايحتمل شرح  
 الوهبانية عن السراجية (قوله والحل) فلو حلف لا يحل لزيد متاعا حنفية بفعل وكيه وهذا في  
 غير الاجارة لما مر قال أي الناظم والظاهر انه لا فرق بينه وبين الاستخدام فان المنة قد اقره  
 عليه والمدار عليه ما شرح الوهبانية (قوله وذكر منها في البصرية فاو اربعين) صواب في النهر فانه  
 قال في كميل من هذا النوع الهدم والقطع والقتل والشركة كما في الوهبانية وضرب الزوجات  
 والولد الصغير في رأي قاضيان وتسايم الشفعة والاذن كما في الخانية والشفقة كما في الاسيحياتي  
 والوقف والاضحية والحبس والتعزير بالنسبة لقاضي والاساطان ويذني ان الحج كذلك  
 كذا في شرح ابن الشحنة ومنه الوصية كما في الفتح ويذني ان يكون منه الحوالة والكفالة كلا  
 يحل فلا فخر كل من يحمله ولا يقبل حوالته ولا يكتفى عنه فكل يقبل ذلك والقضاء  
 والشهادة والاقرار وعنده في البحر التولية فلو حلف لا يولي شخصا فوض الى من يفعل ذلك  
 حنثوهي حادثة الفتوى اه قات وبه ذمت المسائل اربعة واربعين والظاهر انها لا تنحصر  
 لانهم الافعال الحسية وهي لا تختص بما مر بل منها الطبخ والكسب وخلق الراس ونحو ذلك

مطلب  
 في العقود التي لا بد من  
 اضافتها الى الموكل  
 ان اخرج الوكيل الكلام  
 مخرج الرسالة والافلا  
 حنفية تتارخانية (وقوله)  
 الدين وقبضه والكسوة  
 وليس منها التكفين الا  
 اذا اراد السردون التملك  
 مراجعة (والحل) وذكر  
 منها في البصرية اربعة  
 وفي النهر عن شارح  
 الوهبانية تقسم والدي  
 مالا حنفية فيه بفعل  
 الوكيل لانه الاقل

واذا عتقها الاستخدام دخلت فيه هذه الصور وكثير من الصور المارة ايضا فاهم (قوله  
 مشيرا الى حنثه فيما ياتي) الاشارة من حيث انه لم يصرح به دما في والا فالحنفية صريح في  
 كلامه وقد يقال سماء اشارة لانه ساق الكلام لا يحنث به فيكون عبارة رغبه اشارة كما في  
 عبارة النص واشارة النص تأمل (قوله والحنث) بالنصب منقول مقدم اقوله ثابت بوصول  
 الهمة للضرورة (قوله اراد بدخولها عليه فربما حنثه) أي بان تقع متوسطة بين الفعل  
 وقوله كان بهت لا يوجب احتراما لولا تأخرت عن المقبول كان بهت فوبالافلا فالتوسط ملقة  
 بالفعل اقربها منه لا على انه اصله لانه يتعدى الى مقبوله وينتفع به مثل بهت زيد فوبالافلا  
 لو كانت الايام صالحة كان مدخولها مفسد مولانا في المعنى فيكون شارا يا وليس المعنى عليه بل  
 الشارح غيره والبيع وقع لاجله فهي متعلقة به على انه له مثل قت لزيد وعلى هذا فلو عير  
 المصنف بقوله ولا معلق به بل كما عير صاحب الدرر وغيره لكان أولى لسكته عدل عن ذلك  
 كما لا يخفى وغيره اثنان يتوهم تعاقبا به على انه اصله له ولان يتوهم ان الواقعة بعد المنقول  
 متعلقة به ايضا مع ان المراد بيان الفرق بينهما بان الاولى للتعديل والثانية للملك لكونها صفة  
 له أي ان بهت فوبالافلا كالات هذا ما ظهر لي فافهم (قوله تجرى فيه النيابة) الجملة متصلة بفعل وقوله  
 لا غير الايام فيه معنى عن أي عن الغير كما في قوله تعالى وقال الذين كفروا الذين آمنوا لو كان خيرا  
 ما نسبوا اليه واحترز به عن فعل لا تجرى فيه النيابة كالاكل والشرب فانه لا فرق فيه بين  
 دخول الباء على الفعل او على العين كما ياتي (قوله وصياغة) بالياء المنة الشخصية او بالياء  
 الموحدة كما في القهستاني (قوله امره) بالنصب منقول اقتضى وهو مصدر مضاف لقاعدا  
 وهو الضمير العائد الى الغير وهو مخاطب بالكاف والمفعول محذوف وهو الخائف وقوله ليخصه  
 به أي ليخص الخائف الغير أي المخاطب به أي بالفعل المحلوف عليه وفي المنع أي ليقيد للايام  
 اختصاص ذلك الفعل به أي بذلك الغير اه فارجع الضمير الى تارة والبارزلة مل  
 والجور وللغير وعليه فالمراد بالمحلف عليه في كلام الشارح هو المخاطب وهو الموافق لقول  
 الزبلي لاختصاص الفعل بالشخص المحلوف عليه (قوله اذا الام للاختصاص) وجه افادتها  
 الاختصاص هو انما انضمت له متعلقها وهو الفاعل لدخولها وهو كاف المخاطب فتقدمه ان  
 للمخاطب مختص بالفعل وكونه مختصا به يفيده ان لا يستفاد إطلاق نه الامن جهته وذلك  
 يكون بامره واذا باع بامره كان بيعه ياه من أجله وهي لام التعديل فصار المحلوف عليه ان  
 لا يبيعه من أجله فاذا دس المخاطب فوبه بالا على فباعه لم يكن بامره من أجله لان ذلك لا يتصور  
 الا بالعلم بامره ويلزم من هذا ان لا يكون الا في الافعال التي تجرى فيها النيابة كذا في الفتح  
 (قوله ولا يتحقق الا بامره) قيده في البحر بان يكون امره بان فعله لانه يقول الظاهر به يقول  
 امره ان يشترط لانيه الصغير فوبالايحتمل وفي النهر ان مقتضى التوجيه يعني بكونها  
 للاختصاص حنثه اذا كان الشراء لاجله الا ترى ان امره ببيع مال غيره موجب لحنثه غير مقيد  
 بكونه له اه (تقييده) هذا في الثانية ما يفيده ان الامر غير شرط بل يكفي في حنثه قصد  
 البيع لاجله سواء كان بامره او لا قال في البحر وهذا مما يجب حفظه فان ظاهر كلامهم هنا  
 يضافه مع انه هو الحكم اه قلت بزيادة ما في شرح تلميح الجامع لو قال لزيد ان بهت لانت

مشيرا الى حنثه فيما ياتي  
 فقال  
 ان جعل وكيل ليس يحنث حائفا  
 ببيع شرا صلح مال خصومة  
 اجارة استجار الضرب لانيه  
 كذا في حنثه والحنث في غيرها  
 أثبت  
 (ولام دخل) مبيد  
 خبره اقتضى الا في (على  
 فعل) اراد بدخولها عليه  
 فربما حنثه ابن كمال (تجوزي  
 فيه النيابة) للغير (كجمع  
 وشراء واجارة وحياطة  
 وصياغة وبناء قنص)  
 أي الام (امر) أي توكيله  
 (يخصه به) أي بالمحلف  
 عليه اذا الام للاختصاص  
 ولا يتحقق الا بامره المقيد  
 لتوكيل



الثوب (أولا) بخلاف ما لو قال ثوبان فإنه يقتضي كونه ملكا كما يجب (من دخل) اللام (على عين) أي ذات (أو) على (فعل لا يقع) ذلك الفعل (عن غيره) أي لا يقع النيابة (كأن) وثوب ودخول (وضرب الولد) بخلاف العبد فإنه يقبل النيابة (اقتضى) دخول اللام (ملكه) أي ملك الخاطب (لأنه لا يملك) لأنه لا يملك (الاختصاص) يثبت في ان يثبت ثوبان ان باعه ثوبه بلا امره (هذا نظير لدخول على العين وهو الثوب لان تقديره ان يثبت ثوبه باهر مملوكا وانظر بدخوله على فعل لا يقع عن غيره فذكره بقوله (وكذا) أي منسل مامر من اشتراط كون المملوك عليه ملك الخاطب قوله (ان) كانت لثوبان (أو) ثبت لثوبان (اقتضى ان يكون الطعام) والشراب (ملك الخاطب) كافي ان كانت طعاما لان اللام هنا اقرب الى الاسم من الفعل والقرب من أسباب الترجيح وأما ضرب الولد فلا يتصور فيه حقيقة الملك بل يراد الاختصاص به (وان نوى

ثوبان بعدى سر ولا يثبت له فذم زيد ثوب بالرجل ليدفعه للمالك ليعلمه فذم وقال به في ولم يثبت الخاطف انه ثوب زيد لم يثبت لان اللام في يثبت لزيد لا اختصاص الفـ بل زيد وذلك انما يكون بأمره الخاطف أو بهـ لم الخاطف انه باعه له سواء كان الثوب لزيد أو لغيره اهـ وعلم الكلام فيها علقته على الجهر (قوله فلم يثبت في ان يثبت لثوبان) التصريح بالمفعول به ليس بشرط لقول المحيط حلف لا يبيع اهـ لار قباع ماله أو مال غيره بما مره حثت بجر وأنت خبير بان خيار الاقسام أعني نارة تدخل على الفعل أو على العين انما يظهر بالتصريح بالمفعول به فلهذا صرح به المصنف بنهر وحاصله ان تصريح المصنف به لا يكون شرطاً بل يظهر الفرق بين دخول اللام عليه أو على الفعل (قوله سواء ملكه الخ) نعم لم يقل انه باعه بلا امر وحاصله ان الشرط امره بالبيع لا كون الثوب ملك الاخر (قوله أي الخاطب) تفسير للضمير المتعريف ما حكاه وقوله ذلك الثوب تفسير للضمير البارز (قوله فان دخل اللام الخ) حاصله ان الفعل اما ان يحتمل النيابة عن الغير أو لا وعلى كل فالما ان تدخل اللام على الفعل أو على مفعوله وهو العين فان دخلت على فعل يحتمل النيابة اقتضت ملك الفـ لـ لم الخاطب وهو ان يكون الفـ مل بامره سواء كان العين مملوكا أو لا وهـ ذا مامرو في الباقي وهو دخولها على فعل لا يقع في النيابة كالاكل والشرب أو على العين مطاقا اقتضت ملك العين للمخاطب سواء كان الفعل بامره أو لا (قوله للمملوك عليه) المراد به هنا العين (قوله لانه كمال الاختصاص) أي أن اللام للاختصاص كإمارة حيث دخلت اللام على العين أو على فعل لا يقع في النيابة اقتضت اختصاص العين بالمخاطب وكال الاختصاص بالملك فثبت عليه ان يملك ما يملك المالك الحقيقي والحد كمي لان الولد لا يملك حقيقة كإبشيره الشارح ولذا قال في الفتح فانه يثبت بدخول دار يختص بها الخاطب أي تنسب اليه وأكل طعامه اهـ وقوله أي تنسب اليه ظاهر من نسبة الكفاي كما مر في لا تدخل دار زيد فيتمسك الاجرة والعارية فالمراد ملك المنة تامل (قوله ثوبان) أي موصوفاً بكونه لثوب (قوله ان باعه ثوبه بلا امره) لان اللام لم تدخل على الفـ بل حق يعتبر اختصاص الفعل في الخاطب بان يكون بامره وان صح تعاقبه اهـ ولذا لو فاه صرح بكافي ان كان كانت اقرب الى الاسم وهو الثوب من الفعل اقتضت إضافة الاسم الى مفعوله وهو كافي المخاطب لان القرب من أسباب الترجيح كافي الفتح ولذا اذا توسطت تعلقت بالفعل لقربه كما مر مع انه يصح جعلها احلام الاسم المتأخر (قوله هذا نظير) أي مثال وكذا ما بعده (قوله ان كانت لثوبان) بتقديم اللام على الاسم ولا يصح تعلقه بها بالفعل وان كانت اقرب اليه لانه لا يحتمل النيابة فلا يصح جعلها ملك الفـ للمخاطب فصارت داخله على الاسم وان تقدمت عليه كالموت فثبتت عنده وهو ظاهر فلزم كون الاسم مملوكا للمخاطب (قوله لان اللام هنا الخ) الصواب ذكر هذه التعديل قبل قوله وانما نظير دخوله على فعل لا يقع عن غيره كما ذكره في الفتح وغيره لانه لا فرق هنا بين قرب اللام من الاسم أو من الفعل كما علمت بل العلة هنا كون الفعل لا يقع في النيابة كغيره (قوله وأما ضرب الولد الخ) أشار الى ما ذكرناه من ان المراد بملك العين ما يملك الحكمي (قوله فيما فيه تشديد عليه) بل باعه ثوباً مملوكاً للمخاطب بغير امره في المسئلة الاولى ونوى بالاختصاص الملك فانه يثبت لثوبان باعه ثوباً بغير الخاطب بامر

غيره) أي بامر (صدق فيما) فيه تشديد (عليه) فقام بديانة

الخاطب

الخاطب في المسئلة الثانية ونوى الاختصاص بالامر فانه يثبت لثوبان باعه ثوباً بغير الخاطب بامره (قوله ودين فيما) كما اذا باع بالامر ثوباً بغير الخاطب ونوى بالاختصاص الملك في الاولى أو باع بلا امر ثوباً بالمخاطب ونوى الاختصاص بالامر في الثانية لان اللام اذا قدمت على الاسم فالظاهر اختصاص الامر واذا أخرت فالظاهر اختصاص الملك فاذا عكس فقد نوى خلاف الظاهر فلا يثبت له القاضى بل يصدق بديانة لانه نوى محقق كلامه (قوله كما) أي قيل قول المصنف لا يشرب من دجله (قوله أو ابتعته) أي اشترى به (قوله ففقد) أي الخاطف من باع أو اشتراه عليه أي على العبد وقوله فيما يملك المشتري لان العقد بين البائع والمشتري يسمى عقداً يبيع (قوله بالخيار لنفسه) أي نفس الخاطف المذكور وهو البائع أو المشتري (قوله حثت) نقل بعض الحشيين عن حبل الخصاص انه لا يثبت وتدخل العين حتى لو نقض الشراء ثم اشترى ثانياً باناً لا يثبت اهـ فثبت لثوبان باعه ثوباً بغير الخاطب (قوله لوجود الشرط) أي مع قيام الملك لان خيار البائع لا يخرج المبيع عن ملكه بالاتفاق وخيار المشتري يدخل المبيع في ملكه عندهم وأما عنده فالمبيع وان خرج عن ملك البائع ولم يدخل في ملك المشتري لكن المعلق بالشرط كالخيار عقد الشرط فيصير كأنه قال بعد الشراء أنت حر ولو نجز المشتري بالخيار لنفسه العتق يثبت الملك سابقاً عليه فكذا اذا عاقب وعلمه في النهر قال حـ ومثل عقد البائع بالخيار لنفسه عقده بالخيار لاجنبي أو لنفسه ولا يشتري ومثل عقد المشتري بالخيار لنفسه عقده بالخيار لاجنبي (قوله ولو بالخيار لغيره) يعني لو باعه الخاطف بشرط الخيار للمشتري أو اشتراه بشرط الخيار للبائع لا يثبت أما الاول فلانه بات من جهة فلا يثبت لخروجه عن ملكه وأما الثاني فلانه باق على ملكه باعه كافي الجهر عن الذخيرة ولا يصح أن يراد به بالخيار لاجنبي لان الخاطف يثبت بانه أو مشترياً أفاده حـ (قوله وان أجيز به ذلك) مرتبط بقوله ولو بالخيار لغيره لا يعني هذا اذا ارد العتق من الخيار وكذا ان أجيز في المورثين أما في الاولى أعني ما اذا باعه الخاطف بشرط الخيار للمشتري فظاهر لخروجه عن ملك البائع ثم دخوله في ملك المشتري وأما في الثانية وهي عكس الاولى فلانه في مدة الخيار لم يخرج عن ملك البائع وانفصلت العين بالعقد أفاده ط فافهم قلت وهذا يصلح حيلة للمخاطف وهو ان يبيعه أو يشتره بالخيار لغيره فلا يبره عليه (قوله في الاصح) لم أر من صرح بصحة وانما قال في الجهر وسواء أجاز البائع بعد ذلك أو لم يجز وكذا الطحاوي انه اذا أجاز البائع البيع بعق لان الملك يثبت عند الاجازة مستقداً الى وقت انعقد بدليل أن الزيادة الحادثة بعد العقد قبل الاجازة تدخل في العقد كذا في البدائع اهـ فتأمل (قوله كالقوله الخ) تشبيهه في عدم الحنفية وبيان لفائدة التقييد به عليه أو البيع أو الشراء قال الزيلعي بخلاف ما اذا علقه بالملك بان قال ان ملكك فانت حر حيث لا يفتق به عنده لان الشرط وهو الملك لم يوجد عنده لان خيار الشرط لا يشتري بمنع دخول المبيع في ملكه على قوله وعنده ما يفتق لوجود الشرط لان خيار المشتري لا يمنع دخول المبيع في ملكه اهـ قلت وهـ دأمة يفتق اذا لم يجز العقد بعد فلو أجاز به وأبطل الخيار أو مضت مدته فتحقق الشرط وهو الملك كما لا يخفى فيفتق عنده الكل أفاده ط (قوله لانه لو قال ان يبعته

مطلب  
قال ان يبعته أو ابتعته  
فهو حرقه بالخيار لنفسه  
عتق  
ودين فبانه ثم الفرق بين  
الديانة والقضاء لا يفتق في  
اليمين بالله لان الكفارة  
لامطالبة بها كما قال  
ان يبعته أو ابتعته فهو  
حرقه قد عليه بها  
بالخيار لنفسه حثت  
لوجود الشرط ولو بالخيار  
لغيره لا وان أجيز به ذلك  
في الاصح كما قال ان  
ملكته فهو حر اعدم  
ملكه عند الامام (و) قبل  
بالخيار لانه لو قال ان يبعته  
فهو حر فباعه بها صحها  
بالخيار لا يفتق لزوال  
ملكه



اقتصر على البائع لان المشتري اذا حث بشرائه بالخاء او غننه بشرائه بالباء بالاولى افاده  
 ط (قوله وتصل) عبارة الزبلي ويبنى أن تصل (قوله في المستلزمين) مما ان بعته أو ابتعته  
 ح (قوله بالبيع أو الشراء) كذا في أغلب النسخ التي رأيناها بالعطف باو وفي بعضها بالواو  
 ولا يناسب افراد الفاسد ولانه بيان لما بحث به في المستلزمين وهو أحدهما لا يجوز عهما (قوله  
 افساد) قال في الجرو هو مجمل لابد من بيانه أما في المستلزم الاول وهو ما اذا قال ان بعثت  
 فانت سرفباهيه فافسد فان كان في يد البائع أو في يد المشتري غائباً عنه بأمانة أو رهن بعثت  
 انه لم يزل ملكه عنه وان كان في يد المشتري حاضر أو غائباً عنه وبأنه لا يعتق لانه بالقد  
 زال ملكه منه وأما في الثانية وهي ما اذا قال ان اشتريته فهو سرفباهيه فافسد فان كان في  
 يد البائع لا يعتق لانه على ملك البائع وهو وان كان في يد المشتري وكان حاضر عنده وقت العقد  
 يعتق لانه صار قابضاً بالعقب العقد فملكه وان كان غائباً في يده أو نحوه فان كان مضموناً عنه  
 كالمفروب يعتق لانه ملكه بنفس الشراء وان كان أمانة أو مضموناً بغيره كالرهن لا يعتق لانه  
 لا يصير قابضاً بعقب العقد كذا في البدائع اهـ (قوله والموقوف) أي ويبحث بالموقوف في  
 حاقه لا يبيع بان يديه لقاب قبل عنه فذولى أو لا يشتري بان اشتراه يبيع فذولى فانه يبحث  
 عنه - د - اجازة البائع وفي التبيين ما يخالفه بصر ونهر أي حيث قال وصورة المسئلة أن يقول ان  
 اشتريت عبداً فهو سرفباهيه فافسد من فصر لي حيث بالشراء ثم قال وعن أبي يوسف انه يبيع  
 مشترى عند الاجازة كالنكاح اهـ ومثله أن ماني بالبر ورواية وان المذهب حنيفة بالشراء أي  
 قبل الاجازة لا عند هامستند كما زعمه الحنفية يدا - ل - ماني بطيخ الجامع ويبحث بالشراء من  
 فذولى أو بانخر او بشرط الخيار ذلالت لا تحتل لخلال في الصفة اهـ قال شارحه القاربي  
 لان شرط الحث وجدوه وذات البيع بوجود ركنه من أهله في محله وان لم ينفذ المالك في الحال  
 مانع وهو دفع الضرر عن المالك في الاول وانصل المقصد به في الثاني والخيار في الثالث  
 وافادة المالك في الحال صفة البيع لاذانه فان العرب وضعت افظ البيع لمبادلة مال بمال مع أنهم  
 لا يعرفون الاحكام ولا الصحيح والفاقد ومضى وجدت الدان لا تحتل لخلال وجد في الصفات اهـ  
 فافهم (قوله لا الباطل) أي كالأشترى بيمينه أو دم فلا يبحث ادم ركن البيع وهو مبادلة مال  
 بمال واه - ذ - لا يملك المبيع بخلاف ما لو اشترى بخمراً أو خنزيراً لانهم ماله منقوض في حق بعض  
 الناس الا أن البيع به فافسد لا شرطه في البيع مالا بقدر على تسليمه فاشبهه سائر البيوع  
 افساده - هـ - كذا في التلخيص وشرحه (قوله الاجازة فاض أو مكاتب) لان الماني زال  
 بالقضاء لانه فصل بيمينه وباجازة المكاتب انفسدت الكتابة فارتفع الماني فتم العقد  
 بحر ومن قوله زال باقضاء تعلم أن استعمال الاجازة في القضاء من باب عموم الجواز اهـ  
 ح قلت وفي شرح التلخيص ما يفيد أنه لابد من القضاء مع اجازة المكاتب لكن ذكر الزبلي  
 نحو ماني بالبر وفي الثانية اذا بيع المكاتب برضا جاز وكان فضاء الكتابة اهـ (قوله) قال  
 الزبلي ولو حلف أن يبيع هذا الحرف فباعه برلان البيع الصحيح لا يتصور فيه فاقعة على  
 الباطل وكذا الحرة وأم الولد وعن أبي يوسف بنصرف الى الصحيح لانه لا يرد ثم البسي

وتصل البعير تحقق الشرط  
 زبلي (ويبحث) لحال  
 في المستلزم (ب) البيع أو  
 الشراء (الفاقد والموقوف  
 لا الباطل) ادم المالك  
 وان قبضه ولو شترى بررا  
 أو مكاتباً يبحث الاجازة  
 فاض أو مكاتبه (فرع) هـ  
 قال لانه أن يبت ملك  
 شاة فاشترى فباع نصفها  
 من زوج ولدت منه أو  
 من أبيه لم يقع عقد المولى  
 ولو من أجنبي وقع

(قوله والفرق في الظهري) وهو أن الولاد من الزوج والتب من الاب مقدم فمقع بما تقدم  
 سبه أو لا وهذا المعنى لا يمكن اعتباره في حق الاجنبي كافي البحر ح وبيانه كما افاده بعض  
 الحنفية لم يباع نص - فهما من الزوج صارت أم ولده قبل الجواز هو العتق فلا تعتق على البائع  
 لان أم ولده غيره وكذلك يثبت التب من الاب فتعتق عليه (قوله في الصحيح) راجع للتعميم  
 كما يفيد قول المير لان بالنكاح لا يبحث باقضاء سواء عينها أو لم يعين هو الصحيح كافي الثانية  
 (قوله وكذا لو حلف لا يقضي الخ) قال في السارخانية عن خلاصة النكاح والاملاة وكل فعل  
 يتقرب به الى اقعة تعالى على الصحيح دون الفاسد (قوله أو لا يبيع) ذكره هنا إشارة الى أن  
 ذكر الصنف اياه فيمليان ليس في محله ح (قوله ولا يثبت باقضاء) أي الذي فساد  
 مقارن كالصلاة بغير طهارة أما الذي طرأ عليه الفساد كما اذا شرع ثم قطع فصحت به على  
 التفصيل الا في منسكك عليه ح (قوله فلا تصل به اليمين) حتى لو تزوج فاسد أو صلى  
 كذلك ثم أعاد صحيا حثت (قوله وانه) أي المالك يثبت بالفساد اذا انصل به العقب (قوله  
 والهمة والاجارة كبيع) قال في البحر وقدمناه لو حلف لا يبيع فهو بجهة غير مضمونة حث  
 كافي الظهري فمعل أن فاسد الهمه كبيعها ولا يفتي أن الاجارة كذلك لان بيع اهـ أي  
 بيع المنافع (قوله كان تزوجت أو صحت) كان المناسب أن يقول كان كنت تزوجت كما عبر  
 في البحر بزيادة كنت لان أداة الشرط تغلب معنى الماضي الى المستقبل فبالاذا اريد معنى  
 الماضي جعل الشرط كان كونه تعالى ان كنت قلته فقد علمته ان كان قصده قد لان المستفاد  
 من كان الزمن الماضي فقط ومع النص على الماضي لا يمكن افادة الاستقبال وهذا من خصائص  
 كان دون سائر الافعال الناقصة ذكره الحق الرضي والظاهر أن هذا الغاي أيضا دليل قوله  
 تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا الا أن يقال ان كنتم عتق مكره في ذكاته هيا أي صارت  
 (قوله لانه اخبار) أي فلا يقصد بدمنه الحل والتقرب كافي البحر ولان ماضى معرفه - ين  
 والصفة في المعين لغو وما يستقبل ممدوم غائب والصفة في الغائب معرفة - شرح التلخيص  
 (قوله لانه النكاح المعنوي) خص بالتعليل النكاح لانه الحدث عنه أولا ومثله غيره  
 والمعنوي اسم مفعول من عتق بمعنى قصده بعبارة تبعا للبحر عن البدائع والخيارات في الاعمال  
 معقودون أو مثل حرى والمراد أنه الحقيقة المقصودة قال في شرح التلخيص الا أن ينوي  
 نكاحاً أو فصلاً صحيا في الماضي فيصدق ديانة وقضاء وان كان فيه تخفيف عليه لانه نوى  
 حقيقة كلامه ورعاية الحقيقة واجبة ما أمكن وان نوى الفساد في المستقبل صدق قضاء وان  
 نوى الجواز لما فيه من التخييل ويبحث بالجواز أيضا لان فيه ماني الفاسد وزيادة اهـ (قوله  
 فلا يبحث بالمقيد) بل هو اذ يبعه قبل وجود شرطه (قوله حتى لو قال) تفريع على التعليل ولا  
 فرق بين هذا وبين ماني المان الامن حيث ان الماني عتق الخاطب وفي الاول طلاق الزوجة  
 أو عتق عبداً آخر (قوله أو لا - تولد) هذا خاص بالامة ولا يناسبه فتح الكاف والنا في ان لم  
 أهلك فانت سرفباهيه الا أن يرد به الشخص الصادق بالذ كروا لاني (قوله ولا يبيع الخ) قبل وقوع  
 اليأس في الامة والتدبير ممنوع بل هو ان ترد نفسي في ملكها الخالف وأن يحكم افاض بي - بيع  
 المذبر وأجيب بان من المشايخ من قال لا نطق له هذا الاحتمال والاصح ماني الكتاب لان

والفرق في الظهري  
 (و) انما قصد بالبيع لانه  
 (في حلقه لا يتزوج) امرأة  
 أو (هذه المرأة فهو على  
 الصحيح دون الفاسد) في  
 الصحيح (وكذا لو حلف  
 لا يقضي أو لا يصوم) أو لا  
 يبيع لان المقصود منها  
 الثواب ومن النكاح الحل  
 ولا يثبت بالفساد فلا تحل  
 به اليمين بخلاف البيع  
 لان المقصود منه الملك وان  
 يثبت بالفساد والهبة  
 والاجارة كبيع (ولو كان)  
 ذلك كله (في الماضي) كان  
 تزوجت أو صحت (فهو -  
 عليهما) أي الصحيح والقاسد  
 لانه اخبار (فان عتق به  
 الصحيح صدق) لانه النكاح  
 المعنوي بدائع (ان لم يبيع  
 هذا الرقيق فكذا فاعتق)  
 المولى (أو دبر) رقيقه  
 تدبراً (مطابقاً) فلا يبحث  
 بالمقيد فتح (أو استولد)  
 الامة (حنث) لتحقيق الشرط  
 بقوات محلبة البيع حتى  
 لو قال ان لم أهلك فانت سرفباهيه  
 قد برأوا - تولد عتق ولا  
 يفتي بمرارة الرق بالردة  
 لانه موهوم (قالت له)  
 امرأته (تزوجت على فقال  
 كل امرأة الى طالق

مطلب  
 اذا دخلت أداة الشرط  
 على كان نفي على معنى النفي



مشايخنا وفي الذخيرة ان في  
خال غضب طاعت والا  
(ولو قيل له انك امرأ غيرة  
هذه المرأة فقال كل امرأ في  
فهى كذا لا تطلق هذه  
المرأة) لان قوله غيرة هذه  
المرأة لا يجعل هذه المرأة  
تدخل تحت كل بخلاف  
الاول (فروع) يتفرع على  
الحث لقوات المحل نحو  
ان لم يصح هذا في هذا  
الحسن فانت كذا في كسرت  
او ان لم تذهبي فتأنيب هذا  
الحام فانت كذا فطار الحام  
طلعت قال لحرمة ان  
تزوجك فعبدي حر وتزوجها  
حنت لان عينه تنصرف  
الى ما يتصور وحاشا  
لا يتزوج بالخوف عتد  
خارجها لان المعبر مكان  
العقدان تزوجت ثيبا فهي  
كذا فطلق امرأته ثم تزوجها  
فانما لا تطلق اعتبارا  
للفرض وقيل تطلق حلف  
لا يتزوج من بنات فلان  
وليس فلان بنت لا يحنت  
بن ولدت له بجر (النكحة  
تدخل تحت النكحة  
والمعرفة فلا) تدخل تحت

ما فرض امرأته وهم تهرزاد في غاية البيان في الجواب عن الامة او تقول ان الخالق عديته  
على الملك القائم لا الذي سيوجد (قوله طاعت المرافعة) اي التي دعته الى الخلف وكانت سببا  
فيه بجره وهذا اذا لم يقل مادمت حية لان كل امرأة نكحة والمخاطبة معرفة بناء الخطاب فلا  
تدخل تحت النكحة نرح التخصيص (قوله وعن الثاني لا) اي لا تطلق لانه اخرجته جوازا  
فيطبق عليه ولان غرضه ارضاء ما هو بطلاق غير هاتفة فبديه وجه الظاهر عموم الكلام  
وقد زاد على حرف الجواب فيجعل مبتدئا وقد يكون غرضه ايجاشها حين اعترضت عليه ومع  
التردد لا يصلح مقبدا ولو نوى غير هاتفة ديانة لا فضاء لانه تخصيص العام بجر (قوله وحاشا  
المرخسي الخ) وفي شرح التلخيص قال البرزوي في شرحه ان الفتوى عليه (قوله وفي الذخيرة  
الخ) حيث قال وحاشا عن بعض المتأخرين انه ينبغي ان يحكم الحال فان جرى بينهما ما قبل ذلك  
خصومة تدل على انه قال ذلك على سبيل الغضب يقع عليه والافلا قال شمس الامة السرخسي  
وهذا القول حسن عندي اه فانت وهذا هو الفرق بين ظاهر الرواية الذي عليه المتون وبين  
رواية أبي يوسف وهو ظاهر فان حالة الرضا دليل على انه قصد بجر الجواب وارضاهما لا ايجاشها  
بخلاف حالة الغضب وفي ذلك افعال كل من القولين فينبغي الاخذ به (قوله لا يجعل هذه المرأة)  
لان كلام الزوج في المنة مطلق على السؤال وانما يدخل في كلامه ما يجوز دخوله في  
السؤال وافظ امرأته في المسئلة الاولى بقاها وبخلاف افظ غير هذه في المسئلة الثانية أفاده  
في الذخيرة (قوله لقوات المحل) اي المذكور في مسئلة ان لم أبع هذا الرقيق الخ فكان الاولى  
ذ كذا ذلك هناك كما فعل في البحر والنهر (قوله فكسرت) اي على وجه لا يمكن التمام الا بسبب  
جديد كما هو ظاهر (قوله طاعت) اي لبط لان العين باستحالة البر كما اذا كان في الكوز ماء  
نصب على ما سطره وأراد به طالعنا بطلان بقائه او قال في النهر أيضا وكان ذلك في الحمام عين  
القدور والافود الحمام بعد الطمان يمكن عقلا وعادة فدبره (قوله قال لحرمة) اي نسب أو  
رضا أو مصاهرة (قوله الى ما يتصور) وهو انه قد علم بانها محل في الجملة قال في  
التأنيب الثانية ولو قال ان تزوجت الجدار أو الجار فعبدي حر لا تنفع عديته اه اي لانه غير  
محل أصلا وفيه قال لا يجنبه ان نكحتك فانت طالق تنصرف الى العدة ولو لا امرأته أو  
جاريتته فالى الوط حقي لو تزوجها بعد الطلاق أو العتق لا يحنت (قوله عتد خارجها) اي  
بنفسه أو وكيله فاذا كان في الكوفة وعدة وكيله خارجها لا يحنت كما في الظانبة عن جيل  
الخصاف (قوله لان المعبر مكان العقد) فلو تزوج امرأة بالكوفة وهي في البصرة تزوجها منه  
فضولي بلا أمرها فاجازت وهي في البصرة حنت الخالف ويعتد بمكان العدة وزمانه لا مكان  
الاجازة وزمانه الثانية (قوله اعتبار الغرض) فان غرضه غير التي معه (قوله لا يحنت بن ولدت  
له) قال الصدر الشهيد هذا موافق قول محمد أماما موافق قوله ما قد ذكر في الجامع الصغير  
ان من حلف لا يكلم امرأة فلان وليس لنفسه فلان امرأة ثم تزوج امرأة وكلها الخالف حنت  
عندهما خلافا لمدد وفي الحجة والفتوى على قوله ما تاتر خاتبة (قوله النكحة تدخل تحت

(النكحة الخ) المراد بالنكحة ما يشمل المعروف من وجه كالمشارك له غيره في الاسم والمضاف  
الى الضمير اذا كان حنته أفراد مثل نسائي طوائف كما يظهر والمراد بالمعرفة كما قال في الذخيرة  
ما كان معروفا من كل وجه وهو ما لا يشارك غيره في ذلك كاشارة اليه كهذه الدار وهذه العدة  
والمضاف الى الضمير كداري وعبدى أما المعروف بالاسم كعبد بن عبد الله والمضاف اليه كدار  
محمد بن عبد الله فانه يدخل تحت النكحة لان الاسم لا يقطع الشراكة من كل وجه ولذا يحسن  
الاستفهام فيقال من محمد بن عبد الله في نوع تنكير في حيث التعريف يخرج عن اسم  
النكحة ومن حيث التنكير لا يخرج فلا يخرج بالاشك والاحتمال ولا يرد ما لو قال فلانة بنت  
فلان التي أتت زوجها طالق حيث يتعاق الطلاق بالاسم لا بالتزويج لانه لا احتمال للغير وجها  
ولا يرد أيضا كل امرأة أتت زوجها مادامت عمرة حية فهي طالق حيث لا تطلق عمرة اذا تزوجها  
لان عامة المشايخ على تقييده بما اذا كانت مشارة اليه اياها بان قال عمرة هذه والادخات تحت  
اسم امرأة ولان الاسم والنسب وضعا تعريف الغائب لا الحاضر لان تعريفه بالاشارة كما في  
الشهادة وقام الكلام على ذلك في الذخيرة وما ذكر من عدم دخول المعرفة تحت النكحة  
انما هو اذا كانا في جمل واحد بخلاف الجاهل كما يأتي (قوله والدار له أو غيره) اشار بالتميم  
الى خلاف الحسن بن زياد حيث قال ان الدار لو كانت له لا يحنت لان الانسان لا يمنع نفسه  
عن دخول داره نفسه والجواب انه قد يمنع نفسه لفظ ونحوه كما في شرح التلخيص (قوله  
تنكيره) اي التنكير الخالف نفسه حيث لم يقيمه باضافة الدار اليه لان الدار وان ذكرت  
بالاشارة اليها لم يتعين مالها بخلاف الاشارة الى جزئه كهذا الرأس كما يأتي (قوله لا حنت  
بالخالف) كان المذنب زيادة والمخاطب اي في قوله دارك وفي بعض النسخ لا حنت بالمالك وهي  
أولى (قوله لحرمة) اي من كل وجه لان ما المتكلم وكاف المخاطب لا يدخل فيه ما غيره مما فلا  
يدخلان تحت النكحة وهي أحد الا أن ينوي دخول نفسه أو المخاطب لان أحد شخص من  
بني آدم وهما كذلك وكذا لو قال ان أبيت هذا القمص أحد اخوات طالق لا يدخل الخالف  
فلا يحنت اذا ألبسه لنفسه الابائية وكذلك لو قال عبدي أعنتق أي عبدي شئت لا يدخل  
المخاطب حقي لو أعنتق نفسه لا يعتق لان الضمير المستتر في أعنتق معرفة فلا يدخل تحت اي لانها  
وان كانت عند النكحة معرفة بالاضافة الا أنها بمنزلة النكحة لانها انصب النكحة لفظا مثل اي  
رجل ومعنى مثل أيكم يأتي في بعض ما لان المعنى اي واحد منكم ولان الامر بالاعتناق أو كحل  
فلا يدخل المأمور فيه كونهما الرجل زوجي من شئت ليس له أن يزوجهما من نفسه وتمامه في  
شرح التلخيص (قوله فكان) اي الخالف أو ما ذكر من التعريف أقوى من ياء الاضافة اي  
أقوى تعريف من ياء الاضافة (قوله الابائية) اي لو نوى دخول المعروف تحت النكحة  
فانتم انتم له وغيره كما هي في الذخيرة لانه نوى الجواز وفيه تغليب عليه فيجوز بما نوى  
ويحنت بغيره لانه الظاهر في القضاء (قوله وفي العلم) لاحاجة الى استثنائه لما قدمه من أن  
المراد بالمعرفة ما كان معروفا من كل وجه وهو ما لا يشارك غيره (قوله دخل الخالف لو هو  
كذلك) اي لو كان اسمه محمد بن أحمد والغلط له فاذا كان غلامه حنت وأما لو كان الخالف  
غيره فانه يحنت بالاولى لانه منكر من كل وجه (قوله لجواز استعمال العلم في موضع النكحة)

مطلب  
النكحة تدخل تحت النكحة  
والمعرفة لا تدخل  
النكحة ولو قال ان دخل  
هذه الدار أحد فكذا  
والدار له أو غيره فدخلها  
الخالف حنت تنكيره ولو  
قال دارى أو دارك لا حنت  
بالخالف لحرمة يه وكذا لو  
قال ان من هذا الرأس  
أحد وأشار الى رأسه  
لا يحنت الخالف بعينه لانه  
متصل به خاتمة فكان  
معرفة أقوى من ياء الاضافة  
بجروذ كره المصنف قيل  
باب الامتن في الطلاق معزيا  
للأشياء (الا بالنية وفي  
العلم) كان كلام محمد بن  
أحمد أحد فكذا دخل  
الخالف لو هو كذلك لجواز  
استعمال العلم في موضع  
النكحة فلم يخرج الخالف  
من عموم النكحة بصرقات  
وفي الاشياء المعرفة لا تدخل  
تحت النكحة



١٧٢  
٢٢ مطلب  
قال على النبي الى بيت الله تعالى أو الكعبة  
الا المعرفة في الجزاء أي قد دخل في النكرة ١٧٢ التي هي في موضع الشرط كان دخل داري هذه أحد فانت طابق قد دخلت

أي من حيث ان المسمى بهذا الاسم كثير فصار كأنه قال من كان غلام رجل مسمى بهذا الاسم ولو قال كذلك لم يتعين الخالف فصح دخوله تحت النكرة التي هي أحد (قوله الا المعرفة في الجزاء الخ) وكذا عكسه وهو المعرفة في الشرط فانه اندخل تحت النكرة في الجزاء وحاصله كما في شرح التلخيص ان المعرفة لا تدخل تحت النكرة اذا كانت في جملة واحدة فلو في جملة لا يمتنع دخوله لان الشيء لا يتصور أن يكون معر فامسك في جملة واحدة بخلاف الجملة لانها كالكلامين ففي ان دخل داري هذه أحد فانت طابق قد دخلت طابق لانها وان كانت معرفة بهاء الخطاب الا انها وقعت في الجزاء فلم يمتنع دخوله تحت نكرة الشرط وهي أحد وفي قوله لها ان فعلت كذا فانت طابق طابق طابق طابق طابق لانها معرفة في الشرط فجاز ان تدخل تحت الجزاء وتكون منكر في الجزاء يعني باعتبار كونها واحدة غير معينة من جملة معلومة ذكرت في الجزاء اه وبه علم ان نساق نكرة هنا وان اضيف الى الضمير لان المراد بالنكرة ما ليس معر فامن كل وجه وهذا كذلك ولذا يصح الاستفهام عنهم فقال من نساق كما مر في العلم (قوله لان المعرفة الخ) اه اقول لم يمتنع والمراد بالمعرفة ما المتكلم في داري وقوله تدخل تحت النكرة أي التي في جملتها (قوله ويجب حج أو عمرة ماشيا الخ) أي استعناؤه عليه في الفتح بانه معروف بايجاب أحد الذين به فصار فيه مجازا لغويا حقيقة عرفية مثل ما لو قال على حجة أو عمرة أو الا فالقياس أن لا يجب به ذنبي لانه التزم ما ليس بقربة واجبة وهو المشي ولا مقصودة اه وقد مرنا أول الايمان في بحث النذر ان مثله النذر بفتح فانه عبارة عن النذر بفتح شاة وقد مرنا أن صيغة النذر تحتل اليقين كما مر بانه في آخر كتاب الصوم فلماذا ذكرنا مسائل النذر في الايمان فافهم (قوله من يلهه) قال في الترمذ ان لم يكن بمكة لزمه المشي من بيته على الراجح لان من حيث يحرم من الميقات والخلاف فيما اذالم يحرم من بيته فان أحرم منه لزمه المشي منه اذ افاد ان كان بمكة وأراد أن يجعل الذي لزمه بها فانه يحرم من الحرم ويخرج الى عرفات ماشيا الى أن يطوف طواف الزيارة كغيره وان أراد اسقاطه بعمرة فعليه أن يخرج الى الحل ويحرم منه وهل يلزمه المشي في ذهابه خلاف والوجه يقتضي أنه يلزمه اذ الحاج يلزمه المشي من بيته مع أنه ليس محرم ما بل ذاهب الى محل الاحرام ليحرم منه فكذا هذا اه والتوجيه صاحب الفتح وتبعه في الجواب أيضا (قوله ان ركب) أي في كل الاوقات أو أكثرها فان ركب في غير ذلك تصدق بقدره ط (قوله لا دخاله النقص) أي فيما التزمه (قوله أو المشي الى الحرم أو الى المسجد الحرام) اه اقول لو قال لزمه في هذين أحد التمسكين والوجه أن يجعل على أنه معروف بعد الامام بايجاب النكاح فيه ما انفاد به فترفع الخلاف كما حققه في الفتح وتبعه في الجواب وغيره (قوله اعدم العرف) اه لا يبيح ما تقدم وليس الفارق في هذه المسائل الا العرف ط (قوله لم تقبل الخ) أي عند ما لانها طاعت على النبي لان المقصود منها اني الحج لاثبات التضحية لانها المطالب بها فصار كذا شاهدوا انه لم يوجب غاية الامر أن هذا النبي مما يحيط به علم الشاهد لكنه لا يجز بين نبي ونبي تيسيرا هداية وحاصله أنه لا يقبل في النبي بين أن يحيط به علم الشاهد فتقبل الشهادة به أولا فلا بل لا تقبل

هي طاعة ولودها هو لم يمتنع لان المعرفة لا تدخل تحت النكرة وتعممه في القسم الثالث من أيمان الظاهري (ويجب حج أو عمرة ماشيا) من يلهه (في قوله على النبي الى بيت الله تعالى أو الكعبة وأراق دما ان ركب) لا دخاله النقص ولو أراد بيت الله بعض المساجد لم يلزمه شي (ولا نبي يعلى الخروج أو الذهاب الى بيت الله أو المشي الى الحرم أو الى المسجد الحرام) أو باب الكعبة أو ميزابها (أو الصفا والمروة) أو من دلفه أو معرفة لعدم العرف (لا يعنى عبد يقبل له ان لم أجد العام فانت حر) ثم قال يجب وأنكر العبد وأني بشاهدين (وهذا يصح) لا ذهنية (بكوفة) لم تقبل اقيامها على نقي الحج اذ التضحية لا تدخل تحت افضاء وقال محمد يعنى ورجعه الكمال حلف لا يصوم حنث بصوم ساعة بنية وان أفطر

مطلب  
ان لم أجد العام حرفة شهد بغيره بالكوفة لم يعنى

مطلب  
شهادة النبي لا تقبل الا في الشروط

على

على النبي مطلقا ثم تقبل على النبي في الشروط حتى لو قال لعبد ما لم تدخل الدار اليوم فانت حرفة شهد انك لم يدخلكا قبلت ويقضى به فقه كافي المبسوط وأورد أن ما نحن فيه كذلك واجب بانها طاعت على أمر معين وهو كونه خارج البيت فثبت النبي ضعتوا عقضه في الفتح بان العبد كالأحق في التضحية لاحق له في الخروج فاذا كان مقام القبول كون المشي هو دية أمر وجوده بامتضائه للمدعي به كذلك يجب قبول شهادة التضحية المنعقدة لا في قول محمد أوجه اه وتبعه في البحر والتهذيب أن جواب المقدس في شره بان الشهادة بعدم الدخول أو بالظهور الذي هو وجوده في صورة وفي الحقيقة المقصود أن الخروج يمكن الاطاعة به بلا ريب بان يشاهد العبد خارج الدار في جميع اليوم فهي في محصور بخلاف التضحية بالكوفة ايت ضد الحج على أنه يمكن أن يكون ذلك كرامة له وهي جائزة كالأقوال في المشرق والمغربية فتمثل اه (قوله لوجود شرطه) وهو الصوم الشرعي اذ هو الامساك عن المفطر على قصد التقرب وقدره بدنام حقيقة وما زاد على أدنى اصله في وقته فهو نكرا او الشرط ولانه بمجرد الشروع في الفعل اذا تمت حقيقة يسهى فاعلا ولذا نزل باراهيم عليه السلام اذ بها بأمر الراسخ في محل الذبح فقبل له قد صدقت الرؤيا بخلاف ما اذا كانت حقيقة تتوقف على أفعال مختلفة كالمسألة كما يأتي في فتح واعترض بان الصوم الشرعي أقل يوم وأجيب بانه يطلق شرعا على مادونه ودفع بان المطابق ينصرف الى الكمال قلت جوابه أن هذا لو قال صوما كما يأتي أمادون قصر بجمع صمد أو ظرف فالمراد الحقيقة وقد وجدنا بالقل ولهاذا يقال في الشرع والعرف انه صام ثم أفطر فيصحت لوجود شرط الحنث قبل الافطار ثم لا يرتفع به حقيقة فافهم ثم اهل أن ما ذكره المصنف هنا كبقية المتن مخالف لما قدمه في هذا الباب من أنه لو حلف لا يصلي أو لا يصوم فهو على الصحيح دون الفاسد كما قدمناه وكنت أجبت عنه في باب ذكاح الرقيق بان المراد بالصحيح ما وجدته حقيقة الشرعية على وجه الصحة فلا يصح عروض الفساد به ذلك بقية ما ذكرناه من الفتح من التعليل وعليه فقولنا دون الفساد احتراز عن الفساد ابتداء كالأقوال في الصوم عند الغير وهو يأكل أو شرع في الصلاة فقلت اتمثل ثم رأيت في الفتح ما يقيد المتأخر بين القوانين حيث استثنى كل المسئلة المارة ثم أجاب بان ما هنا أصح لانه نص محمد في الجاهع الصغير لكنه بعد أسطر أجاب مسئلة الذخيرة بان المراد بالفساد ما لم يوصف بوصف الصحة في وقت بان يكون ابتداء الشروع غير صحيح وقيل به يرتفع الاشكال وتبعه في البحر والتهذيب ما فهمته من الاشكال والجواب والحمد لله على اتمام الصواب (قوله لانه مطلق الخ) اه لا لمستثنى أي فلا يراد باليوم بعضه وكذا في صوم لان المراد بما المعبر شرعا فافهم قال في الفتح ما في يوم ما ظهر وكذا في صوم مطلق فينصرف الى الكمال وهو المعبر شرعا ولا قلنا لو قال فاعلى صوم وجب عليه صوم يوم كامل بالاجماع وكذا اذا قال على صلاة يجب ركعتان هذا لا يقال المصدر مذ كورد كذا الفعل فلا فرق بين حقه لا يصوم ولا يصوم صوما فبني أن لا يمتنع في الاول الا يوم لانا نقول الثابت في ضمن الفعل ضروري لا يظهر أثره في غير مقتضى الفعل بخلاف الصريح فانه اختياري يترتب عليه حكم المطلق فيوجب الكمال له (قوله لان العيين الخ) جواب عما أورد من أن العيين هنا

مطلب  
حلف لا يصوم حنث بصوم ساعة

لو جود شرطه (ولو قال) لا أصوم (صوما أو يوما حنث يوم) لانه مطلق فيصرف الى الكمال (حلف لا يصوم هذا اليوم وكان بعد ذلك كله أو بعد الزوال حنث) العيين (وحنث الليل) لان العيين لا ينفك عن العيين بل التصور



صحت مع أنه مقرون بكرو اليوم ولا كمال ورد في الفتح الايراد بان كلامنا كان في المطلق وهو افظ  
 يوموافق هذا اليوم مقيد بمعرف وانما شئت كل هذه المسئلة والتي بعدها على قول أبي حنيفة  
 ومحمد لان التصور شرعا متصف وكونه كذا في صورة أخرى وهي صورة التبيين والاستحاضة  
 لا يقيد حيث كان في صورة الحلف مستحيلة لانه لا يحلف الا على الصوم والصلاة  
 الشرعيتين أما على قول أبي يوسف فظاهر اه (قوله كنصوري في الثاني) اي في الذي اكل  
 باسمه فان حقيقة الصوم هي الامتناع عن المفطرات غير موجودة مع أنه اعتبره الشارع  
 صائغا فقد وجد الصوم مع الاكل وهذا نظير قوله بعدا كاه وأما قوله أو بعد الزوال فلم يوجد  
 نظير والثاني لا يصلح نظير الأول عن هذا قال في التمهيد بان نصوري في الثاني لا يحلف بعد  
 الزوال في الثاني الذي لم يأكل منوع اه قلت ويحجب بان المراد ان كان تصوره مع فقد  
 شرط وقد وجد ذلك في الثاني ولا فرق بين شرط وشرط فيصلي ذلك نظير الأول ما قبلنا  
 ما في الفحشية من أن المراد بالتصور بعد الزوال وبعدم الاكل أن الله سبحانه لو شرع الصوم  
 بعد ما لم يكن مستحيلة الا ترى كيف شرعه بعد الاكل ناسيا وكذا في الصلاة مع الحيض  
 تصوره لان الحيض ليس الادور والدم وأنه لا ينافي شرعية الصلاة الا ترى أن الصلاة في حق  
 المستحاضة مشروعة وشرط اقامة الدليل مقام المدلول التصور والوجود بخلاف مسألة  
 الكوز الخ اه لمصداقات وبهذا يجاب عن اشكال الفتح لان المراد أنه لو شرع لم يكن  
 مستحيلة لانه عا هذه الشواهد ثم يقوى اشكاله ما قدمه الشارح في بحث مسألة الكوز ان لم  
 تصلي الصبح غدا فانت كذا لا يحنت بحضهم ابكر في الاصح وعزاه في البحر هناك للمتنى وقال  
 هنا في بحثه لا يحنت في مسألة الصوم أيضا على الاصح قال لكن جزم في الحيف بالحنث  
 فيه ما وفي الظهيرة انه الصبح اه فافهم (قوله كافي الاستحاضة) فانه افضح من شرط  
 الصلاة مع حكم الشارع عليها بالصحة فعلم أن شرعيةها مع فقد شرط غير مستحيلة بمعنى أنه تعالى  
 لو شرعها مع الحيض لا يمكن كما مر فلا يراد اشكال الكمال فافهم (قوله لان محل الفعل) اي  
 المحلوف عليه بقوله لا أثر ب ما هذا الكوز والحال أنه لا مانع فيه (قوله بركة) اي استحسانا  
 لان الصلاة عبارة عن أفعال مختلفة فإما لم يأت بها الا نسي صلاته في لم يوجد مع حقيقة تمام  
 والحقيقة تنفي باتفاق الجازم بخلاف الصوم فانه ركن واحد ويتكرر بالجزء الثاني وأورد أن  
 من أركان الصلاة القعدة وليست في الركعة الواحدة فيجب أن لا يحنت وأجيب بانهم موجود  
 بعد رفع رأسه من السجدة وهذا انما يتم بناء على توقف الحنث على الرفع منه أو الوجه خلافه  
 على أنه لو لم يثبت تلك القعدة هي الركن والحق أن الأركان الحقيقية هي النية والقعدة  
 ركن رائد على ما تقرر وانما وجبت للتمتع فلا تمتع بركتافي حق الحنث اه فتح لمصداقال في  
 التمهيد ومنه انما شرط لاركن وهو ظاهر في توقف حنثه على القراءة في الركعة وان كانت ركعا  
 رائدا وهذا أحد قواين وقيل يحنت بدونها احكامها في الظهيرة (قوله بتمس السجود) اي  
 بوضع الجبهة على الارض لتمام حقيقة السجود بلا توقف على الرفع وهو الواجب كافي الفتح  
 (قوله لتحقق الركعة) تقدم أن الصلاة تتحقق بوجود الأركان الأربعة لكن اذا قال ركعة  
 فقد التزم زياد على حقيقة الصلاة وهو صلاة تسمى ركعة وهي الركعة الاولى من شفع فلا

كنصوري في الثاني وهو  
 (كما قال لامرأته ان لم  
 تصلي اليوم فانت كذا  
 لمحضت من اعتم أو بعد  
 ما صلت ركعة) فان ائمين  
 تصح وتطاق في الحال لان  
 درور الدم لا يمنع كافي  
 الاستحاضة بخلاف  
 مسألة الكوز لان محل  
 الفعل وهو الماء غير قائم  
 أصلا فلا يصح وجوبه  
 (وحنث في لا يصلي بركعة)  
 ينتم السجود بخلاف ان  
 صليت ركعة فانت حر  
 لا يعنى الا بولي شفع تحقق  
 الركعة (وفي لا يصلي  
 صلاة بشفع)

مطلب  
 يحلف لا يصلي حنث بركعة

صلى ركعة ثم تكلم لا يحنت لانها صورة ركعة لا صلاة هي ركعة وقال في الظهيرة لانه ما صلي  
 ركعة لانها بغيره ولو صلى ركعتين حنث بالركعة الاولى قال في البحر وقد علم بما ذكرنا ان  
 النهي عن البتة مانع لصحة الركعة وهي تصغير البتة تأنيث الا بغيره وفي الاصل مقطوع  
 الذنب ثم صار يقال للناقص اه (قوله وان لم يشهد الخ) ما خوذ من الفتح حيث قال حلف  
 لا يصلي صلاة فهل يتوقف حنثه على فعوده قدر التمسك به بعد الركعتين اختلقوا فيه والظاهر  
 أنه ان عقد عيینه على مجرد الفعل وهو ما اذا حلف لا يصلي صلاة يحنت قبل الفاعل ما ذكره  
 أي من أنهما ركن رائد وان عقد هاء على الفرض كصلاة الصبح أو ركعتي الفجر ينبغي أن  
 لا يحنت حتى يقعد اه وفي التمهيد عن العناية ان الصلاة لا تعتبر شرعا دونها وصلاة الركعتين  
 عبارة عن صلاة تأتية وتغاسمها ثم لا يكون الا بالقعدة ثم قال بعد نقل ما في الفتح وتوجيه  
 المسئلة يشهد ما في العناية اه وحاصله أنه لا بد من القعدة مطلقا وهذا كله مخالف لما في  
 البحر عن الظهيرة حيث قال والظاهر والاشبه ان عقد عيینه على مجرد الفعل وهو ما اذا حلف  
 لا يصلي صلاة لا يحنت قبل القعدة وان عقد هاء على الفرض وهي من ذوات المتن في ذلك وان  
 كان من ذوات الاربع حنث ولو حلف لا يصلي الظهر لا يحنت حتى يشهد بعد الاربع اه  
 لكن فيه شبه المناقاة اذ لا فرق بظهر بين قوله لأصلي الفرض وقوله لأصلي الظهر مثلا تأتيل  
 وفي التاتر ثانية لو حلف لا يصلي الظهر أو الفجر أو المغرب لا يحنت حتى يقعد في آخرها  
 ويظهر لي أن الأوجه ما في العناية كما مر عن التمهيد ويظهر منه أيضا شقراط القعدة في قوله  
 لأصلي ركعة والانهي صورة ركعة لا ركعة حقيقة تأتيل (قوله بعد شروعه) متعلق باقتداء  
 (قوله وان وصليته) لكن الذي في نسخ المتن مجرد تصديق بلا أو فتكون ان شرطية وجوابها  
 صدق (قوله لانه أنهم) اي في الظاهر قال في الظهيرة وقد صدق أن لا يؤم أحد أمرين وبين  
 الله تعالى ثم قال وذكر الناطق أنه اذا نوى أن لا يؤم أحد فصلي خلفه وجازت صلاتهما  
 ولا يحنت لان شرط الحنث أن يقصد الامامة ولم يوجد اه وظاهره أنه لا يحنت قضاء أيضا  
 ففي المسئلة قولان ويظهر لي الثاني لان شروعه وحده أو لا يظهر في أنه لا يرد الامامة وصحة  
 اقتداءهم به لا يلزم منها فيه ولا الوأشهاد لم يحنت مع صحة اقتداءهم لان نية الامام الامامة  
 شرط لحصول الثواب له لا لصحة الاقتداء (قوله ولو في الجمعة) لان الشرط في الجماعة وقد  
 وجد فتح وعبرة البحر عن الظهيرة وكذلك لو صلى هذا الخالف بالناس الجمعة فهو على ما ذكرنا  
 اه ومقتضاه أنه ان أشهد لا يحنت أصلا ولا حنث قضاء لادبانه ان نوى لكن في البرازيا  
 ولو أشهد قبل دخوله في الصلاة في غير الجمعة أن يصلي لنفسه لم يحنت ديانة ولا قضاء اه  
 ومفهومه أنه في الجمعة يحنت قضاء وان أشهد واهل وجهه أن الجماعة بشرط فيها فاقدمه عليها  
 ظاهر في أنه أم فيها تأتيل (قوله له دم كمالها) قال في الظهيرة لان عيینه انصرف الى الصلاة  
 المطلقة اه اي والمطلقة هي الكاملة ذات الكوع والوجود وما يحنت في الفتح من أنه  
 ينبغي اذا أم في الجماعة أن أشهد صدق فيهما والا في الديانة خلاف المنقول كافي التمهيد  
 ويبحث الفتح وجبه الا اذا حلف أن لا يؤم أحد في الصلاة فتصرف الصلاة الى الكاملة أما  
 بدون ذكر الصلاة فالامامة وجودة في الجماعة تأتيل (قوله فانه يحنت) اي على التفصيل

مطلب  
 حلف لا يؤم أحدا  
 وان لم يقعد بخلاف لا يصلي  
 الظهر مثلا فانه يشترط  
 الثالث هو (و) حنث في  
 لا يؤم أحدا باقتداء قوم  
 به بعد شروعه وان وصليته  
 (قد صدق أن لا يؤم أحدا) لانه  
 أمهم (وصدق ديانة) فقط  
 (ان نواه) اي أن لا يؤم  
 أحدا (وان أشهد قبل  
 شروعه) أنه لا يؤم أحدا  
 (لا يحنت مطلقا) لادبانه  
 ولا قضاء وصح الاقتداء  
 ولو في الجمعة استصفا  
 (كما لا حنث لو أتمهم في  
 صلاة الجماعة أو جردة  
 الثلاثة) لعدم كمالها بخلاف  
 الثلاثة (فانه يحنت وان  
 كانت الامامة في المناقاة)



الماركة وظاهر (قوله من يعنها) أي إذا كانت على وجه التداخي وهو أن يقتدى أربعة  
 بواحد ط (قوله لا يمكن الوقوف عليها) أي فكان القول لا يحل لانه لا يشترط العتق  
 بخلاف نحو الهبة والرضا من الأمور القلبية فان القول فيها المعتبر عنها (قوله طاعت على  
 الاظهر) الظاهر أن هذا في عرفهم وفي عرفنا تارك الصلاة من لا يصلي أصلا اه ح (قوله  
 استظهر الباقي الخ) هو أحد قولين ومبني الثاني على انصراف الوقت الى الأصلي كافي  
 الفسخ وهو الموافق لعرف كما أنه ح لكان قد يقال لا تأخذ من التأخر فالظاهر ما في  
 البرازية من أن الصحيح أنه ان كان نام قبل دخول الوقت وانتهى به منه لا يصح وان كان نام  
 بعد دخوله حنت (قوله اجتمع) عدنان فالطهارة منهما أي مطلقا بكتابتين من امرأتين أو  
 جنابة وحيض أو بول ورفاء قال في البصر فلو حلف لا يغتسل من امرأته هـ ذه فاصابها من  
 أصاب أخرى أو بالعكس ثم اغتسل فهو منها وحنت وكذا لو حلف لا يغتسل من جنابة أو  
 من حيض فأجنبت وحاضت ثم اغتسلت فهو منها وقال الجرجاني هو من الأول اتحد بالجنس  
 أولا كبول ورفاء وقال أبو جعفر ان اتحد في الأول والا فتمما وقال الزاهد عـ عـ الكرم  
 كانظن أن الموضوع من أغلظهما وان استويا فتمما وقد وجدنا الرواية عن أبي حنيفة أنه  
 من سما قرجهما الى قوله اه مخلصا وغرة الخ لا تظهر فيها الوضوء من الرغاف  
 فرغف ثم بال فتوضأ حنت بلا خلاف وان بال أول ثم رجع وتوضأ فعلى قول الجرجاني لا يصح  
 وعلى ظاهر الجواب وقول أبي جعفر فحنت تارة ثانية قلت وبه عـ لم أن ما جزم به الشارح  
 هو ظاهر الرواية (قوله يصلي الفجر الخ) كذا أجاب ابن الفضل حين سئل عنه فقال ينبغي أن  
 يصلي الفجر الخ قال ح وفيه أنه ان كان المراد باليوم بقية النهار الى الغروب فكيف يبر  
 بثلاث صلوات فيه وان كان المراد منه ما يشمل الليلة بقرينة الخمس صلوات فما الحاجة الى  
 مجامعتها قبل الغروب على أن قوله يجيء مائة لا تدخل في الالف فتمت اه قلت اعل وجهه  
 أن يعينه بظاهر هامه مفودة على بقية النهار وبذلك الخمس احتمل أنه أراد ما يشمل الليل فاذا  
 جامع واغتسل ثم ارجع حنت يقينا وكذا لو جامع واغتسل ابلا لانه وجب بشرط الحنت على  
 كالا ح قال لان في النهار لم يجامع وفي الليل قد اغتسل وقد حلف أنه يجامع ولا يغتسل  
 أما اذا جامع في النهار واغتسل بعد الغروب فانه على احتمال كون المراد بقية اليوم لم يوجد  
 شرط الحنت وعلى الاحتمال الآخر وجد فلا يصح بالثبوت وأما التقييد بالجماعة فهو أتاك كيد  
 كون الخمس هي المكتوبة ثم ظهر لي جواب آخر وهو أن يقال انه قد عتق على النهار فقط  
 لكن لما لم يمكنه أداء الخمس في النهار انصرف الى ما يتصور شرعا وهو أداء الكل في أوقاتها كما  
 مر في الوصاف على تزوج محرمة فتزوجها حنت لان عيتمه تنصرف الى ما يتصور وحينئذ لا  
 يبر الا اذا صلى كل صلاة في وقتها وجامع قبل الغروب واغتسل بعده اذ لو جامع واغتسل ثم ارا  
 حنت لانه حلف أن لا يغتسل في هذا اليوم وان كان في الليل حنت أيضا لانه حلف أن يجامع في  
 النهار وأظن أن هـ هذا الوجه هو المراد به يدفع اليراد فافهم والله سبحانه أعلم (قوله حلف  
 لا يجيء) أي واه قال حجة أولا كافي البصر وغيره (قوله عن الثالث) أي أن هذا هو الذي عنه

منها عتقها (فزوج) ان  
 صارت فانت حرة قال صليت  
 وانكر المولى لم يعتق لامكان  
 الوقوف عليها بلا حرج قال  
 ان تركت الصلاة فطالق  
 فـ لهما قضاء طاعت على  
 الاظهر ظهر بـ بـ حلف  
 ما أخر صلاة عن وقتها وقد  
 قام ففرضاها استظهر  
 الباقي عدم حنته طاعت  
 فان ذلك وقتها هـ اجتمع  
 عدنان فالطهارة منهما هـ  
 حلف ليصلين هذا اليوم خمس  
 صلوات بالجماعة ويجامع  
 امرأته ولا يغتسل يصلي  
 الفجر والظهر والعصر  
 بجماعة ثم يجامعها ثم  
 يغتسل كما غرت ويصلي  
 المغرب والعشاء بجماعة  
 فلا يصح (حلف لا يجيء  
 فعلى الصحيح منه) فلا  
 يصح بالقامد ولا يصح  
 حتى يقب بمرقة عن الثالث  
 أي محمد (أو حتى يطوف  
 أكثر الطواف) المفروض

مطلب  
 حلف لا يجيء

(قوله من الثاني) أي عن أبي يوسف (قوله وبه جزم في المنهج) جزم به أيضا في تخصيص الجامع  
 الكبير لان الحج عبارة عن أجناس من الثمل كالصلاة فتناولت العين جميعها وذلك لا يوجد  
 الا بكثرة طواف الزيارة فان جامع فيها لا يصح لان المقصود من الحج القربة فتناولت العين  
 الحج الصحيح كالصلاة شرح الجامع (قوله ولا يصح في العرة) أي في الواجب لا يعقر (قوله أي  
 صدقة أتصدق به بمكة) (١) ذكره صغيره على ان الصدقة بمعنى المتصدق به ٢ قال في الفتح ومعنى  
 الهدى هنا ما يتصدق به بمكة لانه اسم لما يصح به الهدى فان كان نذر هـ هـ شاة أو بدنة فافهم  
 يخرج من الهدية ذبيحة في الحرم والتصدق به هناك فلا يجوز به الهدية فقيته وقيل في الهدية  
 قيمة الشاة أو بقر أو غنم فلا يصح فليس عليه غيره وان نذر بواحدة الصدقة في مكة  
 بعينه أو بغيره ولو نذر الهدية لم ينقل كهدية أدمار ونحوها فهو نذر بقيمة اه فالجواب ان  
 في مـ ثلثنا لا يصح عن الهدية الا بالتصدق بمكة مع أنهم قالوا لو اتزم المتصدق على فقراء  
 بمكة بمكة ألقينا تعينه الدرهم والمكان والفقير فعلى هذا يفرق بين الالتزام بصدقة الهدى  
 وبينه بصدقة النذر بجر ٣ ووجهه ان الهدى جعل بالتصدق به في الحرم جزأ من مفهومه  
 بخلاف ما لو نذر الصدقة بغيره على فقراء الحرم فان الدرهم لم يجعل بالتصدق به في الحرم جزأ  
 من مفهومه بل ذلك وصف خارج عن ماهيته ومقتضى تعيين الزمان والدرهم فلهذا لم يلزم  
 بالنذر ثم رأيت شحوة في ط عن الشربة لابلية وكالهـ هـ الأخصية فانهم لما يذبح في أيام  
 النحر فالزمان مأخوذ من مفهومها كما سئذ كـ كـ حقيقة في أيام ان شاء الله تعالى فالهدى  
 والأخصية خارجان من قواهم ألفينا تعين الزمان والمكان فان الزمان متعين في نذر الأخصية  
 والمكان في الهدى وكذا النذر المعلق كان شئ الله مريض فقه على صوم شهر من لافاته  
 يتعين فيه الزمان بمعنى أنه لا يصح صومه قبل وجود المعلق عليه أما المكان والدرهم والفقير  
 فلا تعين فيه كما حقه قناه في بحث النذر أول الايمان فافهم (قوله بعد الحلف) أفاد انه لو كان  
 مـ لو كارت الحلف فغزاه فلهـ هـ هـ بالاولى وهو متفق عليه بجر (قوله بشرط ملكه  
 يوم حلف) لان النذر انما يصح في الملك أو مضافا الى سبب الملك ولم يوجد لان اللبس وغزل المرأة  
 ليس من أسباب الملك وله أن يغزل المرأة عادة بكر من قطن الزوج والمعتاد هو المراد وذلك  
 سبب الملك بجر أي الغزل من قطن الزوج سبب الملك الزوج لما غزلته ولهـ هـ حنت اذا  
 غزلت من قطن مملوك للزوج وقت الحلف لانها اذا غزلته كان ذلك سببا لان ملك الزوج غزلها  
 مع ان القطن ليس بجزء كوروعاه في العناية لكن بشكل أن الشرط انما هو اللبس وهو ليس  
 سببا للملك الآن يقال ان المراد ان غزلت ثوبا وبابـ هـ هـ فيكون الشرط هو الغزل الذي هو  
 سبب الملك لا مجرد اللبس (قوله لانها انما تغزل من كان نفسها) أي فلم يوجد بشرط النذر وهو  
 الاضافة الى ملكه أو سببه ط (قوله وبقره الخ) هذا ذكره في النهر والاول ذكره في الفتح  
 وبحث في كل منهما انوح افـ هـ هـ بان في حيز المنع فان بعض نـ هـ صر تغزل من كان الزوج  
 وبعض نساء الروم بناءه كـ كـ لاسماء النساء الجنود الذين يغيبون عنهن سنين فالاولى اعتبار  
 القالب اه مخلصا (قوله لا يلبس من غزلها) أي مفزولها كما عبر به قبله وهو عند عدم النية  
 على الثوب وان نوى عين الغزل لا يصح بلبس الثوب لانه نوى الحقيقة ولو حلف لا يلبس من

(١) مطلب  
 ان ليست من مفزولك فهو  
 هـ  
 مطلب ٢  
 في معنى الهدى

(عن الثاني) وبه جزم في  
 المنهج للعلامة عمر بن محمد  
 العتيبي الى الانصارى كان  
 من كبار فقهاء بخاري ومات  
 جملة سنة سبع وخمسة مائة  
 ولا يصح في العـ مـ رضى  
 بطرف أكثرها (ان ليست  
 من مفزولك فهو هـ هـ) أي  
 صدقة أتصدق به بمكة  
 (فلك) الزوج (فقطا) بعد  
 الحلف (فغزله) ونسج  
 (وليس فهو هـ هـ) عند  
 الامام وله التصديق بغيره  
 بمكة لا غير بشرط ملكه  
 يوم حلف وبقره بقره  
 في ديارنا لانها انما تغزل من  
 كان نفسها أو قطنها  
 وبقره في الديار الرومية  
 لغزله من كان الزوج غير  
 (حلف لا يلبس من غزلها)  
 فليس بمكة منه لا يصح  
 عند الثاني وبقره  
 مطلب ٣  
 في الفرق بين تعيين المكان  
 في الهدى دون النذر



غزاهما فليس ثوبان غزاه او غزل غيرهما حثت ولو من غزاه اخيط واحد لان الغزل غير مقرر  
 الا اذا قال ثوبان غزاه لان بعض الثوب لا يسمى ثوبا محيطا لا يلبس من غزاه افاض ثوبان  
 وعرا من غزاه لا يحث لانه لا يسمى لباسا عرفا بخلاف اللبنة والزريق منثني اه بصر مخلصا  
 ولو لبس ثوبا بغيره رقعته من غزل غير مقرر لا لو حلف لا يلبس من غزاه انفس ما محيط من  
 غزاه ففتح (قوله لانه لا يسمى لباسا عرفا) بخلاف ما اذا لبس ثوبا من حرير فانه يكره اتفاقا  
 لان المحرم استعمال الحرير مرة سودا وان لم يصر لباسا وقد وجد المحرم باليمن اللبس ولم يوجد  
 بصر واعترض المصنف قوله اتفاقا بل هو الصحيح وكذا القلتة ولو لخصت العمامة كافي  
 شرح الوحيانية وعلى مقابل الصحيح لاحاجة الى الفرق اه قال في البحر ولا يكره الزر والحرير  
 من الحرير لانه لا يعد لباسا ولا مستعملا وكذا اللبنة والزريق لانه تبع كالعلم (قوله ولو رجلا)  
 اتي به لان خاتم الفضة ليس حليا في حقه للعرف بخلاف الذهب (قوله بلا نص) بفتح الفاء أي  
 ولو بلا نص (قوله ولو غير مرصع عندهما) اما عند الامام فلو غير مرصع لا يحث وبقوله ما  
 قالت الائمة الثلاثة لانه على حقيقة فانه يتزين به وقال تعالى وتخرجون منه حليته  
 تابسون والمستخرج من البحر اللؤلؤ والمرجان وله انه لا يحث على به عادة الامر ص ما يذهب أو  
 فضة والاعيان على العرف لا على استعمال القرآن قال بعض المشايخ قياس قوله أنه لا بأس  
 بلبس اللؤلؤ والفضة والرجال وقيل هذا اختلاف في عصر في زمانه كان لا يحث به الامر ص ما  
 وبقي بقوله ما لان العرف القائم انه يحث به مطلقا ففتح (قوله في حلقه) متعلق بقوله كما  
 حثت (قوله لا يلبس) بفتح أوله وثالثه وقوله حليته يضم الحاء وث - ديد اليا جمع على بفتح  
 فمكون كددي وثدي بجر (قوله بدليل حلقه للرجال) أي مع منعه من التحلي بالفضة وانما أجمع  
 اهم لقصد التخصم لا لزيادة وان كانت الزينة لازمة لوجوده لم يكن له تقديره فكان عدمه مخصصا  
 في العرف الذي هو مبنى الايمان وعند الائمة الثلاثة يحث فتح (قوله بان كان له نص) يوم  
 كلامه ككلام الزباني أن ماله نص لا يحث للرجال وفي كراهية الله سبحانه يجوز الخاتم من  
 الفضة على هيئة خاتم الرجال واما اذا كان له فصار أو أكثر فقام اه وعجاجة الفتح ليس فيها هذا  
 الابهام وهي قال المشايخ هذا اذ لم يكن مصوغا على هيئة خاتم النساء كان له نص فان كان  
 حثت لانه ليس النساء اه تامل (قوله هو الصحيح) وقيل لا يحث بخاتم الفضة مما لا يقاوان كان  
 مما يلبسه النساء قال في الفتح وليس به يدلان العرف بخاتم الفضة حتى كونه حليا وان كان  
 زينة (قوله كنهال وسوار) لانه لا يستعمل الا لزين فمكان كنهال في معنى الحلي بصر عن  
 المحيط (قوله) حلف لا يلبس ثوبا ولا يشتره فعيته على كل ملبوس بستر العورة ونحوه  
 الصلاة فلا يحث ببساط أو طمقة أو منديل بخط به أو معة أو عاقبة الا اذا  
 بلغت مقدار الأزار وكذا العمامة ولو ارتدى بالقميص أو ارتدى لا يحث والاصل انه لو حلف  
 على لبس ثوب غير معين لم يحث الا باللبس المعتاد وفي المعين يحث كحليته اليه ولا يحث  
 بوضع القبا على اللعاف حالة النوم اه مخلصا من البحر (قوله على حائل معة) أي  
 ليس بتابع للعفاف بخلاف ما اذا كان الحائل ثيابه لانه تبع له فلا يصرح بالانحلال لو خلع ثوبه  
 فبسطه وجلس عليه لا يحث لارتفاع التبعية بصر ففتح قال في النور ولم أره لو جلس على

طلب  
 حلف لا يلبس حليا  
 لانه لا يسمى لباسا عرفا  
 (كلا يلبس ثوبا من نسج  
 فلان فليس من نسج غلامه)  
 لا يحث (اذا كان فلان  
 يعمل به والاحث)  
 اتعبد الجاهل (كالحث بلبس  
 خاتم ذهب) ولو رجلا بلا  
 نص (أو عدا لؤلؤ أو  
 زبرجد أو زمرد) ولو غير  
 مرصع عندهما وبه يفتي  
 (في حلقه لا يلبس حليا)  
 للعرف (لا يحث بخاتم  
 فضة) بدليل حلقه للرجال  
 (الا اذا كان مصوغا على  
 هيئة خاتم النساء كان له  
 نص) فيصحت هو الصحيح  
 زباني ولو كان مموها  
 يذهب ينبغي حثه به نحو  
 كنهال وسوار (حلف  
 لا يجلس على الأرض فجلس  
 على حائل منفصل  
 مطلب  
 حلف لا يجلس على الأرض  
 أو لا ينام على هذا الفراش  
 أو هذا السرير

كنشيب أو جلد أو (بساط أو حصير أو) حلف (لا ينام على هذا الفراش فجعل فوقه آخر فنام عليه أو لا يجلس على هذا  
 السرير فجعل فوقه آخر لا يحث) في الصور الثلاثة كالواخرج المشوم من الفراش ١٧٩ لا عرف ولو نكر الأخير بن حث

حشيش وينبغي انه لو كان كغيره يحث اه وظاهره ولو غير مقلوع لانه في العرف جالس على  
 الحشيش على الأرض (قوله على هذا الفراش) مثله هذا الحصر وهذا البساط هندية ط  
 (قوله لا يحث) لان الشيء لا يتبع مثله فمقطع النسبة عن الاستقلال وعن أبي يوسف رواية غير  
 ظاهرة عنه انه يحث لانه يسمى ثوبا على فراشه فلم تقطع النسبة ولم يصر أحد هاتين الثلاث  
 وحاصله ان كون الشيء ليس تبعه مثله مسلم ولا يضر ثابته في الفراشين بل كل أصل في نفسه  
 ويصدق الحث بتعارف قولنا ننام على فراشين وان كان لم ينام به الا الاعلى فتح قلت وهذا  
 هو المتعارف الآن (قوله كالواخرج المشوم) أي ونام على الظهارة وعن الصوف والحشر  
 فلا يحث فيه - لانه لا يسمى فراشا كما في البحر عن الواقعات (قوله للعرف) راجع للمساائل  
 الثلاث (قوله الأخير بن) أي الفراش والسرير (قوله للعموم) أي عموم اللفظ المنكر لا على  
 والاسفل ط (قوله وما في القدوري) وقع مثله في الهداية والكنز (قوله حلقه في الجوهرية على  
 المعروف) وكذا في الفتح حيث قال قوله ومن حلف لا ينام على فراش أي فراش معين بدليل قوله  
 وان جعل فوقه فراشا آخر فنام عليه لا يحث اه قلت ووجه الدلالة ان قوله فراشا آخر  
 يقتضي ان الحلف عليه معين ام يكون الاخر غيره اذ لو كان منكرا لمكان الاخر محلوا عليه  
 ايضا فانهم قال في البحر ويمكن أن يقال ان المدعى انه لا يحث لانه لم يتم على الاسفل وهذا  
 لا فرق فيه بين المنكر والمعين لا تقطع النسبة اليه بالثاني واما حثه في المنكر بالا على فيصت  
 اه آخر اه ولا ينبغي ما فيه فليفتي قوله لا يحث مطابقا للاحسن ما مر فتدبر (قوله اكن ينبغي)  
 أي يجب (قوله الملا) الذي في الفتح انه سائر في حثه فوجه كالملا في الجملة فوق الطراحة  
 اه وفي المصباح القرام وزان ككتاب السمراتين وبهضم يزيدونه رقم ونقوش ثم قال  
 والملا في الضم والمدال يطة ذات الفقين والجمع ملا يحذف الهاء وقال ايضا الربطة بالفتح كل  
 ملا قليت افقين أي قطعتين وقد يسمى كل ثوب رقيقة رقيقة (قوله بخلاف ماهر) أي من  
 الصور الثلاث (قوله بخلاف لو حلف لا ينام على ألواح هذا السرير الخ) اه ذابوب - دني  
 بعض الفسخ وهو الموجود في نسخ المتن التي يديارنا كما قدمه الشارح لكن يجب اقاطه كافي  
 كثير من النسخ لانه لا يتكرر بغيره (قوله حثت) لانه في العرف مائس على الأرض ولو كانت  
 الاجازة - يرمضه - له بها (قوله ان غت على ثوبك الخ) في البحر عن المحيط قال اه ان غت على  
 ثوبك فانت طاق فاككاه على وسادة له أو وضع رأسه على مرقعها أو اضطجع على فراشها  
 ان وضع جنبه أو كثر بدنه على ثوب من ثيابها حثت لانه يدعى ثوبا وان اتكأ على وسادة أو  
 جلس عليها لم يحث لانه لا يدعى ثوبا اه والله سبحانه أعلم

(باب العين في الضرب والقتل وغير ذلك)

(قوله على سبب الخ) بيان لقوله وغير ذلك لان مسائل الضرب والقتل ترجع لها في الهداية  
 بلباسه مقلا وكذا مسائل قتاض الدين وترجم لما سبق مسائل متفرقة لانها ليست من باب  
 واحد ويحتمل أن يكون الجار والمجرور في موضع خبر مبتدأ محذوف أي هذا الباب مما  
 سبب ترجمته الخ فامددر المنسب له من أن والفعل فاعل سبب او هو مبتدأ مؤخر والجار  
 والمجرور خبر مقدم (قوله من الغسل والكوفة) بيان لقوله وغير ذلك فالاولى تقديمه على قوله  
 اعتبرا كثر بدنه والله أعلم (باب العين في الضرب والقتل وغير ذلك) مما يناسب ان يترجم مسائل شتى من الغسل والكسوة  
 لا ينبغي على الأرض فتى  
 عليه اي فعل او خف) او مشى  
 على أجهاد (حنت وان)  
 مشى (على بساط لا) يحث  
 (فسر) ان غت على  
 ثوبك او فراشك فكذا



عائنا سب ط (قوله اوقبلت) في بعض النسخ اوقبلت من القتل (قوله تقييد كل منها بالحياة) اما الضرب فلانه اسم فعل ولم يتصل بالبدن واستعمل الة التاديب في محل يقبل والايلام والادب لا يتحقق في الميت ولا يردعه ذيب الميت في قبره لانه توضع فيه الحياة عند العامة بقدر ما يحس بالالم والبنية ليست بشرط عند اهل السنة بل يحس في الحياة في تلك الاجزاء المتفرقة التي لا يدركها البصر واما الكوفة فلان القليل من جوفه في مفهومها كافي الكفاية ولهذا لو قال كسوة هذا الثوب كان حبة والميت ليس أهلا للثياب وقال الفقيه ابو الميث لو كانت عيونه بافارسة يهتفي أن يحس لانه يراد به اللبس دون القايص ولا يرد قولهم انه لو نصب شبكة فتمت في جوفه بعد موته لم يكن لانه مستند الى وقت الحياة والنصب او المراد انه على حكم ملكه فتمت له حقيقته لا هو وايضا هذا ملك لا تملك هذه احواله في ٣ واما الكلام فلان المقصود منه الافهام والموت ينافيه ولا يرد ما في الصحيح من قوله صلى الله عليه وسلم لا هل قلب يدركه ووجدتم ما وعدكم بكم حقا فقال عمر انكم الميت يا رسول الله فقال عليه السلام والذي نفسي بيده ما انتم يا جمع من هؤلاء او منهم فقد اجاب عنه المشايخ بانه غير ثابت يعني من جهة المعنى وذلك لان عائشة ردت به قوله تعالى وما انت بمسمع من في القبور انك لا تسمع الموتى وانه انما قاله على وجه الموعظة للاحياء بانه مخصوص باوائك نعمة الله عليه وانه خاص بخصومة عليه السلام محزنة لكن يشكل عليهم ما في مسلم ان الميت ليس مع قرع نعالهم اذا انصرفوا الا ان يخصوا ذلك باول الوضع في القبر مقدمة للوال جمعائه وبين الايتين فانه شبه فيهما الكفار بالموتى لافادة بعدهم معاهم وهو فرع عدم سماع الموتى هذا حاصل ما ذكره في الفتح هذا وفي الجواز ترومه في الجواب الاول انه وان صح عنده لكنه مع حلول من جهة المعنى بعله تقتضي عدم ثبوته عنه عليه السلام وهي مخالفة للقرآن فانهم واما الدخول فلان المراد به زيارة او خدمته حتى لا يقال دخل على حائط او دابة والميت لا يزاره هو وانما يزاره قبره قال عليه الصلاة والسلام كنت نهيتمكم عن زيارة القبور الا فزروها ولم يقل عن زيارة الموتى هذا حاصل ما ذكره الشراح هنا فقام له واما التقييد فلانه يراد به اللذة والاسرار او الشفقة واما القتل فكما الضرب بل اولى (قوله كلفه لايفه الخ) فتميل لقوله بخلاف الغسل (قوله او خففها) أي عصر حلقها ط عن الجوى (قوله خلافا لما صح في الخلاصة) قال في النهر واطلاقه بعم حالة الغضب والرضا لكن في الخلاصة لو عظموا او اصاب رأسه انما فادماها في الجامع الصغير ان كان في حالة الغضب يحسنت وان كان في حالة الملاعبة لا يحسنت وهو الصحيح اه وذكروا في الصرايع ان الظاهر بيرة لكن في الفتح قال غير الا لام وغيره ذاب في الحسنت اذا كان في الغضب اما اذا فعل في اما زحمة فلا يحسنت ولو ادمها بلا قصد الادماء وعن الفقيه ابي الميث انه قال اراها في العربية اما اذا كانت بالفارسية فلا يحسنت بعد الشعر والحنق والعص والحق ان هذا هو الذي يقتضيه النظر في العربية ايضا لانه خلاف المذهب اه قال المقدسي واصل وجهه ان هذا اللفظ صار في العرف من نفسه عن ايلامها بوجه تافه ويشبه عوم الجاز فان مطلق الايلام شامل لتلك الاقام اه وقول الفتح لانه خلاف المذهب قد يشمل حالة الممازحة

مطلب  
تزد الحياة الى الميت بقدر ما يحس بالالم

الاصل هناك ان (ما شارك الميت فيه الحي يقع العين فيه على الخاتين) الموت والحياة (وما اختص بحالة الحياة) وهو كل فعل يلذ ويزول ويغمر ويسر كشم وتقبل (تقييدها) ثم فرع عليه (فان قال ان ضربة ك أو كـ ورك أو كرك أو دخلت عليك أو قبلت لك تقييد كل منها بالحياة) حتى لو علق بها طلاقا أو عتقا لم يحسنت بقوله في ميت (بجـ) الاف الغسل والحل والامس والباص الثوب كلفه لايفه له أو لا يحمله لا يتقيد بالحياة (يحسنت في حاقه) ولو بالفارسية (لا يضرب زوجته قد شعرها او خففها او عظمها) أو قرصها ولو ممازحا خلافا لما صح في الخلاصة

مطلب  
في سماع الميت الكلام

(والقصد ليس بشرط فيه)

اي في الضرب (وقيل بشرط على الاظهر) والاشبه بحر وبه جزم في الخاتمة والسراجية واما الايلام فشروطه يقتضي ويكتفي بجهها بشرط اصابت كل سوط واما قوله تعالى وخذ يدك خفها فاغضب به ولا يحسنت أي حرمة ويحسنت لخصوصية لرحمة زوجة أيوب عليه الصلاة والسلام فتح (حاف ليضربن) أو ليقتلن (فلانا ألف مرة فهو على الكثرة) والمبالغة كلفه لايفه له حتى يوت أو حتى يقتله أو حتى يتركه لاحيا ولا ميتا ولو قال حتى يقتلني عليه أو حتى يستغيث أو يبكي فلهي الحقيقة (ان لم أقفل زيدا فكذا هو) أي زيد (ميت ان عـ لم) الحالف (بموت حنت والالا)

٣ قوله قرائم بن يوسف هكذا بخطه بالقاف والهاء المنطقتا وهو مخالف لما في تاريخ أبي القدا ونصه عند ذكر نسب يوشع عليه السلام (ابن قرايم بقطع الهمزة المفتوحة وسكون القاف وفتح الراء المهملة بعدها ألف فيما مشاة فحسنة مكسورة آخره ضم ابن يوسف الخ) اه وليورد اه

كما فهمه الشارح تبه المصنف مخالفا للصحاح الخلاصة وعبارة المصنف في منعه أطلقه تبه الما في الهداية والكنز وغيرهما من المعتمدين فانتظم ما اذا كانت الدين بالعربية والقارسية وما اذا كان في حالة الغضب والمزاج وهو المذهب كما أفاده الكمال اه فانهم (قوله والقصد ليس بشرط فيه) حتى لو حلف لا يضرب زوجته فغيرها فاصابها يحسنت لان عدم القصد لا يعدم الفعل (قوله وقيل بشرط) لانه لا يتعارف والزواج لا يقدسه بعينه بحر (قوله ويكتفي بجهها الخ) أي لو حلف على عدمه من الاسواط قال في البصر عن الذخيرة حلف لا يضربن عبده مائة سوط فجمع مائة سوط وضربه مرة لا يحسنت قالوا اه اذا ضرب ضربا ياتيه باليد والا فلا يبر لانه صورة لامة وفي العبرة لامة في ولو ضرب به بسوط واحد لم يحسنت خـ بين مرة كل مرة تقع الشـ بيتان على يديه بر لانه اصارت مائة وان جمع الاسواط جميعا وضربه ضربة ان ضرب به عرض الاسواط لا يبر لان كل الاسواط لم يقع على يديه وان ضرب به برأسها ان سوى رؤسها قبل الضرب بحيث يصيبه رأس كل سوط بر وأما اذا اندس منها شيء لا يبر عنه دعامة المشايخ وعليه الفتوى اه وفي الفتح حتى ان من المشايخ من شرط كون كل عود بحال لو ضرب به منفردا لا وجع المضروب وبعضهم قالوا بالحنث على كل حال والفتوى على قول عامة المشايخ وهو انه لا بد من الالم (قوله واما قوله تعالى الخ) جواب عما أورد على أخذ الايلام في مفهوم الضرب فانه لا يلام بحزمة الرمحان فيكون خصوصية ان كانت هي المردة بالاضغث وعن ابن عباس انما قبضة من أغصان الشجر وهذا جواب بالنوع أي منع اليراد والاول جواب بالتسليم كافي الفتح وأجاب في الحواشي السعدية بان الضرب في الالة مستعمل فيما لا يلام فيه فلا يرد السؤال فان مبني في الايمان على العرف لا على الظاهر ان (قوله خففها) في المصباح هو قبضة من حشيش تحت لاطرطها أي باسم او يقال مل الكف من قضبان او حشيش او شماريح والغنى في الالة قيل كان حرمة من أسل فيها مائة عود وهو قضبان دقاق لا ورق لها يعمل منه الحصر والاصل في الضغث أن يكون له قضبان يجتمعها أصل واحد ثم كثر حتى استعمل فيما يجتمع (قوله خصوصية لرحمة) قال القاضي البيضاوي زوجته لما بنت فيه قوب وقيل لرحمة بنت قرائم بن يوسف ٣ ذهبت لحاجة وابطأت خلف ان يرى ضربها مائة ضربة فحل الله تعالى عيونه من ذلك اه ح قال في الفتح ودفع كونه خصوصية بانه غلب في كتاب الحيل في جوار الحياة وفي الكشف هذه الرخصة باقية والحق ان البرد يضرب بضغث بلا ألم أصلا خصوصية لزوجة أيوب عليه السلام ولا ينافي ذلك بقائه رعية الحيلة في الجملة حتى قلنا اذا حلف لا يضرب به مائة سوط فجمعها او ضرب بها مرة لا يحسنت لكن بشرط أن يصيب يده كل سوط منها الخ (قوله فهو على الكثرة والمبالغة) تقدم في آخر باب التعليق ان لم اجامها ألف مرة فكذا فعل المبالغة لا العدد وقالوا اهناك والسبعون كثير وأفاد أن القتل يعني الضرب كما هو العرف لانه الذي غن في الكثرة لا يعني ارهاق الروح الامع النية أو القرينة ولذا قال في الدرر شهر على انسان سـ فاحلف لانه قتلته فهو على حقيقته ولو شعر عاصا وحلف ليقتلته فعلى ايلامه (قوله كلفه لايفه الخ) الظاهر ان المراد بالمبالغة هنا الشدة لا خصوص كثرة العدد اقول البصر في مثله لاحيا ولا ميتا قال أبو يوسف هذا على ان يضرب به ضربا يبرح ان



لا يقتل يوم الجمعة فخره يوم الخميس ومات يوم الجمعة حنت (و بمكة) اي ضربه بكوفة وموته بالسواد (لا) حنت لان المعبر زمان الموت ومكانه بشرط كون الضرب والجرح بعد العيين ظهريه وفيه ان لم تأت في حتى اضر بك فهو على الاتيان ضربه اولاه ان رأته لا ضربته فعلى التراخي ما لم يتوافر ان رأته فلم اضر بك فآء الحاشا وهو مريض لا يقتل على الضرب حنت ان لقيت فلم اضر بك فآء من قدره لم لم يحن بحر (الشهر وما فوقه) ولو الى الموت (بعبسود مودوه قريب) فيعبر ذلك في ليعضين دينه أولا يكلمه الى بعد او الى قريب (و) لفظ العاجل والسريع كالقريب والابل كالبعيد وهذا بلانية (وان نوى) بقر يب أو بعبد (مدة) معينة (فما على مانوى) ويدين فيما فيه يخفف عليه بحر (حلف لا يكلمه مليا او طويلا ان نوى شيئا فذلك والا فلي شهر يوم) كذا في البحر عن الظهريه وفي النهر عن السراج على شهر وكذا اذ يوما أحد شهر وبالواحد وغيره وبضعة غير ثلاثة عشر (يبري حلفه ليعضين دينه اليوم لقضاء نهرجة) الفضة

ما يرد به التجار (الوزيونا) ما يرد به بيت المال (او مستققة) للضمان ويعتق المكاتب بدفعها (لا) يبر (لوقضاء رصاها وستوقه) وسطها غش لانها ما يبا من جنس الدراهم ولذا لو تجوز به ما في صرف ولم يجوز ونقل مسكين ان النهرجة اذا غلب غشها لم تؤخذ وأما المستوقه فاخذها حرام لانها لغش انتمى وهذه احدى المسائل الخمس التي جعلها الزيوف فيها كالجبا (يبر) الماريون (في حلقه) (لرب) الدين (لاضين مالا اليوم) لجاهه فليجده ودفع للقاضي ولو في موضع لا قاضي له حنت به بقى منية المفق وكذا يبر (لو) وجده (اعطاء) لم يقبل فوضعه بحيث ناله الله لو (او اد) قبضه (والا) يكن كذا (لا) يبر ظهريه وفيه حلف ليجهن في قضاء ما عليه ان لا يباع ما لا قاضي به له لورفع الامر اليه (وكذا يبر بالبيع) مطلب الزيوف فيها كالجبا (يبر) لاضين مالا اليوم

الفضة اقل وغشها كقولها تجار اى المستحق منهم والمسهل منهم يقبلها نهر (قوله اوز يوقا) جمع زيف اى كفلس وفلوس مصباح وهى المغشوشة تجوز بها التجار ويردها بيت المال وانظر الزيادة غير عري وانما هو من استعمال الفقهاء نهر وفتح يعنى ان نهر زاف وقباس مصدره الزيوف لا الزيادة كما فى المغرب (قوله ما يرد به بيت المال) لانه لا يقبل الاما في غاية الجودة قهسنى فانه نهرجة غشها كثر من الزيوف فتح (قوله او مستققة لاغير) بفتح الحاء اى اثبت الغير انما حقه قال في الفتح واذا برى دفع هذه المسحبات الثلاثة فلو رد الزيوف او النهرجة او استردت المستققة لا يرتفع البر وان انتقض القبض فانما ينتقض في حق حكم يقبل الانقضاء ومثله لو دفع المكاتب هذه الانواع وعق فرداهم ولا يرتفع العتق اه (قوله او ستوقه) بفتح السين المهملة وضمة واو تشديد التاء قهسنى قال في الفتح وهى المغشوشة غشها زاف وهى نهر بى نوقه اى ثلاث طبقات طبقتا الوجهين فضة وما بينهما نحاس وشعره (قوله لانها) ما الخ) علة لقوله لا يبر قال الزياي وان كان الاكثرا فنة و لاقل ستوقه لا يحن وبالعكس يحن لان العبرة بالغالب (قوله لم يجوز) لانه يلزم الاستبدال يدها ما قبل قبضه وهو غير جائز كما علم في باب ح (قوله ونقل مسكين) اى عن الرسالة البيوسية وهى التي عاها ابو يوسف في مسائل الخراج والعشر للرشد ونقل العبارة ايضا في المغرب عند قوله ستوقه وكذا في البحر والنهر عن مسكين واهل المراء ان الامام لا يقضى له ان ياخذ النهرجة من اهل الجزية او اهل الاراضى بخلاف الستوقه فانه يحرم عليه اخذها لان في ذلك تضيق من بيت المال والله سبحانه اعلم (قوله وهذه احدى المسائل الخمس) الثانية رجل اشترى دارا بالجبا دون نقد الزيوف اخذ الشفعة بالجبا لانه لا ياخذها الا بما اشترى الثالثة الكفيل اذا كفل بالجبا دون نقد الزيوف يرجع على المكفول عنه بالجبا الرابعة اذا اشترى شيئا بالجبا دون نقد الباقع الزيوف نهبه من راس المال هو الجبا الخامسة اذا كان له على آخر دراهم جبا دون قبض الزيوف فانفقها ولم يعلم الابد لا اتفاق لا يرجع عليه بالجبا في قول ابي حنيفة ومحمد كالمقبوض الجبا كذا في البحر ح (قوله ودفع للقاضي) وذكر الناطي ان القاضي يرضع عن الغائب وكذا لو قبض الجبا اذا غاب الطالب لا يحن الحالف وان لم يدفع الى القاضي ولا الى الوكيل وفي بعض الروايات يحن وان دفع للقاضي واختار الاول خاتمة قلت وهذه احدى المسائل الخمس التي يجوز فيها القضاء على المضرو وذكرها ط وسيد كرها الشارح في كتاب القضاء (قوله باع ما لا قاضي به الخ) اى لا يبر بيعه الا اذا باع ما يبيعه القاضي عليه اذا امتنع من البيع بنفسه وذلك كافي الجوهره وغيرها انه يباع في الدين العروض ولا يبر العساقرو يترك له دست من ثياب بدنه وان أمه عنه الاجتهاد بدونه باعها واشترى من غنمها بابلية لان قضاء الدين فرض مدم على القبول وكذا لو كان له مسكن يمكنه ان يجترى بدونه ويشترى من غنمه مسكنا يبيعه وقيل يباع ما لا يحتاج اليه في الحال فتباع الحبة والابد والنطع في الشتاء (قوله وكذا يبر بالبيع) اى وان لم يقبض لان البر وقضاء الدين يحصل بمجرد البيع حتى لو ملك المبيع قبض قبضه انفسخ البيع وعاد الدين ولا ينتقض البر في العين وانما ناصح على القبض ليعتبر الدين على رب الدين لاحتمال سقوط الثمن



وهو مما تحصل المقاصة  
فيه (به) أي بالدين لان  
الدين تقضى بأثمانها  
(وهبة) الدائن (الدين  
منه) أي من المدين (ليس  
بقضاء) لان الهبة اسقاط  
لامقاصة (و) حينئذ  
في الاحتال لو كانت الدين  
وقتة) اهدم امكان البر  
مع هبة الدين وامكان  
البر شرط البقاء (كما) هو  
شرط الابتداء كما مر في  
مسألة الكوزو عليه  
(لو حلف ايقض دينه  
غدا فضاء اليوم أو حلف  
ايقض فلانا غدا فضاء  
اليوم أو) حلف ليا كان  
هذا الرقيق غدا فأكاه  
اليوم) لم يحث زباني  
(حلف ايقض دين فلان  
فأمر غيره بإدائه أو أحله  
فقص برون قضى عنه  
متبرعا لا) ببر ظهير به  
وفيما حلف لا يقارق  
غيره - حتى يستوفى فقهه  
بحيث يراه ويحفظه فليس  
بتفارق ولو نام أو غفل أو  
شغل انسان بالكلام أو  
منعه عن الملازمة حتى  
هرب غيره لم يحث ولو  
كان بطلا فأن يعطيا  
كل يوم درهمين فليدفع  
الياء عند الغروب أو عند  
العشاء قال فاذ لم يقض

بلاك المبيع قبل قبضه ولو كان المبيع فاسدا وقبضه فان كانت قيمته تفي بالدين والاحتال لانه  
مضمون بالقيمة فتح قال في البصر ومن لم ما اذا كان المبيع مع علو كالفه الحالف ولذا قال في  
الظهير به ان غن المصنح علوك مالا كفا فذلك المدين ما في ذمته (قوله ونحوه الخ) كالم  
تزوج الطالب أمة المطلوب ودخل بها أو وجب عليه دين بالاسم لملك أو بالجنسية بغير اسم  
والظاهر ان التقية بدخول اتفاق واحتمال سقوط نصف المهر بالطلاق قبل الدخول  
لا يتقضى البر كاحتمال ملك المبيع قبل قبضه كما مرو ويؤيده ما في الظهير به حلف لا يقارقه  
حتى - توفي حقه منها فتزوجها على ماله عليها فهو استيفاء وفيها حلف لا يقض دينه من غيره  
اليوم واستعملت - بامن ماله اليوم فلو امتد إلى الاحتال لان الواجب مثله لا قيمته ولو قويا وقيمه  
مثل الدين أو أكثر من ذلك لانه صار قابضا بطريق المقاصة وهذا ان استعمله بعد غيبه لانه  
وجد القبض الموجب للضممان فيه صير قابضا دينه وان قبله كان آخره لم يحث لعدم القبض  
اه - مخصصا وغام فروع المسئلة في البصر (قوله به) متعلق بالمبيع والظاهر أنه غير قيد - حتى لو  
باعه - بامن قدر الدين تقع المقاصة وان لم يجعل الدين الثمن يدل عليه مسألة الاستعمال  
المذكورة آنفا ولذا لم يقيد به في الفتح (قوله لان الدين تقضى بأثمانها) قال في الفتح لان قضاء  
الدين لو وقع بالدرهم كان بطريق المقاصة وهو ان يثبت في ذمة القابض وهو الدائن مضمونا  
عليه لانه قبضه لنفسه ليعاينك وللدائن مثله على القبض في ذمة القابض او كذا هنا (قوله  
لان الهبة اسقاط) ولان القضاء فعل المدين والهبة فعل الدائن بالابرا فلا يكون فعل هذا  
فعل الآخر فتح (تقريبه) قيل ان شرط البر القضاة لم يوجد فيلزم الحث والالزام ارتضاع  
التقضي - ين قال في الفتح وهو غلط فان التقضي الواجب صدق أحدهما مادامهما في الامور  
الحقيقية كوجود زيد وعدمه أما المتعلق بقيامه - ما بسبب شرعي فيثبت حكمه ما باق  
السبب قائما بقيام الدين - بسبب ثبوت أحدهما من الحث أو البرونة فيثبتان بآثاره كما هو  
قبل العين حيث لا يبر ولا تحت ولذا قالوا هنا لم يحث ولم يقولوا بربول لم يحث اه (قوله وامكان  
البر شرط البقاء الخ) أي في العين المؤقتة بخلاف المطلق فانه في شرط الابتداء فقط وحين  
حلف كان الدين قائما فكان تصور البر ثابتا فانه قد ثبت بعد مضي زمن بقدره على  
القضاء بالأس من البر بالهبة فتح (قوله وعليه) أي ويقتضى على اعتبار هذا الشرط (قوله  
لم يحث) اقوات امكان البر في الغد قبل وقته فيطال العين (قوله فأمر غيره) الضمير فيه عائذ  
الى الحالف وضمير أحاله وقبض الى فلان قال ط أقاديه ان القضاء لا يتحقق بمجرد الحولة  
والامر بل لابد منه - ما من القبض قال في الهندية وان نوى أن يكون ذلك بغيره - صدق قضاء  
وديانه ولو حلف المطلوب أن لا يقطعه فاعطاه على أحدهما الوجود حث وان نوى أن لا يقطعه  
بنفسه لم يدين في القضاء (قوله حلف لا يذار وغيره الخ) تقدم به بعض مسائل الف - ويم في  
أو آخر باب العين بالاكل والشرب (قوله أو يحفظه) الذي في المخرج والبصر ويحفظه بالواو ط  
قال في البصر وكذلك لو حال بينهما ما تراءسا طوانة من أساطين المسجد وكذلك لو قعد أحدهما  
داخل المسجد والآخر خارجه والباب بينهما مائة فخرج بحيث يراه وان توارى عنه بجائط  
لمسجد والآخر خارجه فقد فارقه وكذلك لو كان بينهما باب مغلق الا ان أدخله وأغلق عليه  
وقعد على الباب (قوله قال) أي صاحب مجموع النوازل كما عزا اليه في البصر عن الظهير به

(قوله لم يحث) الظاهر أن وجهه انه يراد باليوم عرفا ما يشعل الليل وتقدم انه لو قال يوم أكل  
فلانا فكذا فهو على الحديثين اقرا انه يفعل لا - تقدم وكذلك هنا لان الاعطاء لا يعتد فانه - م  
(قوله ٢ لا يقض دينه درهم دون درهم) أي لا يقضه حاله كون درهم منه بخلاف الدرهم آخر  
في كونه غير مقبوض أي لا يقضه متقرا بل حوله فالجوه وع في ناول حاله مشتقة فهو ومثل يقضه  
يد أي - متقاضي كذا الظهور (قوله لا يحث حتى يقبض كله متقرا) أي لا يحث بمجرد  
قبض ذلك البهض بل يتوقف حثه على قبض باقيه فاذا قبضه حث فتح (قوله وهو قبض  
الكل الخ) لانه أضاف القبض المتقرا الى كل الدين حيث قال ديني وهو اسم اكله فتح فلو قال  
من ديني يحث بقبض البهض لان شرط الحث هنا قبض البهض من الدين متقرا وأشار الى  
انه لو قيد باليوم فقبض البعض فيه متقرا أو لم يقبض شي لم يحث لان الشرط أخذ الكل في  
اليوم متقرا ولم يوجد وقامه في البصر (قولا بقرنين) أو أكثر لانه قد يصدق قبض الكل  
دفعة فمير هذا المقدار مستثنى ولان هذا المقدار من التقري بقرنين لا يسمي تقريبا عادة والعادة هي  
العبرة زباني (قوله فترك منه درهما) أي لم يأخذه منه أصلا (قوله كيف شاء) أي حله  
أو متقرا (قوله لا يحث) كذا ذكر في البصر عن الظهير به هذه المسئلة غير معللة والظاهر  
أنها في المسئلة السابقة لان درهما دون درهم يعني متقرا كما مر وقوله هنا ٣ الاجلة هو  
معنى لا يقبضه - رقا كما ذكر في الايات وهذه في التقى والمضى واحد ٤ ورأيت في طلاق  
الذخيرة في ترجمة المسائل التي يتعارفها الى شرط البر وهو بربل مالا فقال الواجب امرأتي  
طالق فلا تان أنفق هذا المال الذي وهبتك الاعلى أهلك ثم انه أنفق بعضه على أهله وقضى  
بالباقى ديناً أو زوجاً أو تزوج لا تطلق امرأته الحالف ذكره خواهر زاده في شرح الحيدل وعلمه بان  
شرط برة اتفاق جميع الهبة على أهله فيكون شرط حثه ضد ذلك وهو اتفاق جميعها على غيرهم  
ولم يوجد وهو نظير ما لو حلف لا يأخذ ماله على فلان الاجبة ما وأخذ البهض دون البهض  
لا يحث لان شرط برة أخذ جميع الدين حله فيكون شرط حثه ضد ذلك وهو أخذ جميع الدين  
متقرا ولم يوجد ذلك كذا هنا اه وحاصله انه لا يحث بمجرد قبض البهض حله أو متقرا مالم  
يقبض الباقي كما مر فاذا ترك البهض بان لم يقبضه أصلا بربا أو بدونه لم يحث لعدم شرطه  
وهو قبض كله غير حله أي متقرا فلو كانت هذه المسئلة في معنى الاولى كما ذكرنا قال الشارح  
وهو الحيلة في عدم حثه في الاولى وبقي هنا في وهو ما لو لم يأخذ من دينه شي أصلا أو لم ينفق في  
مسئلة الهبة شي بان ضاعت الهبة مثلا والظاهر أنه لا يحث لان المعنى ان أخذت ديني لا أخذه  
الاجلة أو ان أنفقت ما لا تنفقه الا على أهلك ونظيره لا يبيع هذا الثوب الا بعشرة أو لا يخرج  
الاباذل فلم يبيعه أو لم يخرج أصلا فلا حث في عدم الحث فكذا هنا ٥ ومنه يعلم جواب ما لو حلف  
لا يشركه الا من حاكم المسئلة وترك شكايته أصلا لا يحث هذا ما ظهر لي فاعتقه (قوله  
عليكها) متعلق بقوله لا يحث (قوله لان غرضه في الزيادة على المائة) أي ان ذلك هو المقصود  
عرفوا الخ - ون مثلا ليس زائد على المائة وهذا بخلاف ما لو قال لي على زيد مائة وقال زيد  
خسرت فقال ان كان لي عليه المائة فهذا انني نقصان لان قصده بيمينه الرد على المنكر اه  
فتح (قوله لو عاقبه الزكاة) أي لو كانت الزيادة من جنس ما يجب فيه الزكاة كالنقد والسياسة

لا يحث حتى يقبض كله  
قبضا (متقرا) لوجود  
شرط الحث وهو قبض  
الكل بصفة التفرق (لا)  
يحث (اد قبضه بتفريق  
ضروري) كأن يقبضه  
كله بوزنين لانه لا يعد  
تقريبا فاما ما دام في كل  
الوزن (لا يأخذ ماله على  
فلان الاجلة أو الاجبة  
فترك منه درهما) ما لم يأخذ  
الباقى كيف شاء لا يحث  
ظهير به وهو الحيلة في  
عدم حثه في المسئلة الاولى  
(كما لا يحث من قال ان  
كان لي الامانة أو غير  
أوسوى) مائة (فكذا  
عليكها) أي المائة (أو  
بعضها) لان غرضه في  
الزيادة على المائة وحث  
بالزيادة لو عاقبه الزكاة  
٢ مطلب  
لا يقض دينه درهما  
دون درهم  
٣ مطلب  
حلف لا يأخذ ماله على  
فلان الاجلة  
٤ مطلب  
ان أنفق هذا المال الا  
على أهلك فكذا هنا في  
بعضه لا يحث  
٥ مطلب  
حلف لا يشركه الا من حاكم  
السياسة ولم يشركه أصلا لم يحث



كذا تركه على الابد) لان  
القول يقتضى مصدر  
منكر او النكرة في التثنية  
تم (فلو فعل) المحلوف عليه  
(مرة) حنت و (الحانت  
عينه) وما في شرح الجمع  
من عدمه وهو (فلو فعله  
مرة أخرى لا يحسن) الا في  
كلا (ولو قد دها بوقت)  
كوا انه لا يفعل اليوم  
(ففى) اليوم اقبل الفعل  
بر (لوجود ترك الفعل في  
اليوم كله) (وكذا ان هلك  
الحالف والمحلوف عليه)  
بر احققى العدم ولو جن  
الحالف في يومه حنت  
عندنا خلافا لاجد فتح (ولو  
حلف ليقع له برجرة) لان  
النكرة في الاثبات تخص  
والواحد هو المتيقن ولو  
قيدها بوقت ففى قبل  
الفعل حنت ان يفي  
الامكان والابان وقع البار  
بجوته او بفوت المحل بطلت  
يمينه كما مر في مسألة  
الكوز زبلى (حلفه وال  
ليعلمه بكل داعر) به حلت  
أى مقصد (دخل البداة  
تقيد) حلفه (بقيام ولايته)  
بيان ان يكون اليمين  
المطلقة نصير مقيدة بدلالة  
الحال

وعرض التجارة وان قلت الزيادة ولو كانت من غيره كالزيت والدور لم يحسن وهذا لان المستحق  
منه عرفا المال لا الدراهم ومطابق المال ينصرف الى الزكوى كما لو قال والله ليس لي مال او قال  
مالي في المال كمن صدقة وهذا بخلاف مال او وصى بثلاث ماله او استامن الحربى على ماله حيث  
يتم جميع الاموال لان الوصية بخلافه كايثار ومقصود الحربى الغنية له بماله وتعمامه في شرح  
التخيير (قوله حتى لو قال الخ) فترجع على ما فهم من كلامه من ان المال اذا اطلق ينصرف  
الى الزكوى كما قررناه فانهم (قوله تركه على الابد الخ) ٢ ففى أى وقت فعله حنت وان نوى يوما  
او يومين او ثلاثة او ابد او من غير ذلك لم يدين أم لا لانه نوى تخصيص ماله ليس بملفوظ كافى  
في الخيرة (قوله لان الفعل يقتضى مصدر امتكر الخ) فاذا قال لا كام زيد فهو بمعنى لا كماله  
كلاما وهذا احد تعالين ذكره في غايه البيان فانهم ما نهى فعل ذلك الشئ مطلقا ولم يقيده  
بشئ دون شئ فيم الامتناع عنه ضرورة عموم النفي وعليه اقتصر في البحر وهو أظهر وأحسن  
منهم ما نقلناه عن الذخيرة لما ردد على الاول ان عموم ذلك المصدر في الافراد لا في الازمان وايضا  
فقد قال ح ان هذا ينافى ما مر في باب اليمين في الاكل أى من ان الثابت في ضمن القول  
ضرورى لا يظهر في غير تحقيق الفعل بخلاف الصريح ومن ان الفعل لا عموم له كما في المحيط عن  
سيديو به (قوله وما في شرح الجمع) أى لا يدين ملك من عدمه أى عدم المحلل اليمين فهو وهو كافى  
البحر بل فصل فاذا حنت مرة بفعله لم يحسن بفعله ثانيا ولا لعلامة قام رسالة ردت بها على العلامة  
الكافية حيث اغتفر بما في شرح الجمع ونقل فيم الجماع الأئمة الاربعة على عدم تكرار الحنت  
(قوله لا يحسن) لانه بعد الحنت لا يتصور الرجوع الى الرجوع بشرط بقاء اليمين فلم يبق اليمين فلا حنت  
رسالة العلامة قام عن شرح مختصر الكرخى (قوله الا في كماله) لاستلزامها تكرار الفعل فاذا  
قال كمال فعلت كذا يحسن بكل مرة (قوله وكذا الخ) هذا اذا لم يفسد الوقت (قوله والمحلوف  
عليه) (الواو بمعنى او) (قوله احقق العدم) أى عدم الفعل في اليوم ط (قوله ولو جن الحالف  
الخ) محل هذا في الاثبات كما في الفتح ومصدره قال لا كان لرغيف في هذا اليوم فجن فيه ولم يأكل  
أما في صورة النفي اذا بين ولم يأكل فلا حنت في عدم الحنت ط وقدم المصنف أول الايمان انه  
يحسن لو فعل المحلوف عليه وهو معنى عليه أو يحسنون (قوله لان النكرة في الاثبات تخص)  
٣ او ادبالة نكرة المصدر الذى تضمنه القول وهذا مبني على التعديل السابق وقد علمت ما فيه وفي  
الفتح لان المتزم فعل واحد غير عين اذا المقام للاثبات في غير أى فعل سواء كان مكره فيه أو ناهيا  
أم لا أو وكلاهما غيره واذا لم يفعل لا يحكم بوقوع الحنت حتى يقع اليأس عن الفعل وذلك  
بوت الحالف قبل الفعل فيجب عليه أن يوصى بالكفاية أو بفوت محله الفهم كمال الحالف  
ليضر بنزدها ولا كان هذا الرغيف فأتى زيدا أو كل الرغيف قبل أكله وهذا اذا كانت اليمين  
مطلقة اه (قوله ولو قيدها بوقت) مثل يا كماله في هذا اليوم فتح (قوله بان وقع اليأس) أى  
قبل مضي الوقت (قوله او بفوت المحل) هذا عند ما خلا فالابى يوسف فتح (قوله تقيد حلفه  
بقيام ولايته) ٤ هذا التخصيص بالزمان ثبت بدلالة الحال وهو العلم بان المقصود من هذا  
الاستحلاف زجره عما يدفع شره أو شره غيره بزجره لانه اذا زجر داعر انزجر داعر اخر وهذا

٢ مطلب حلف لا يفعل كذا تركه على الابد  
٣ مطلب حلف لا يفعله برجرة ٤ مطلب حلفه وال ابعلمه بكل داعر

لا يقتضى الا في حال ولايته لان حال قدرته على ذلك فلا يقدرة بعد زوال استطاعته وزوال  
بالموت وكذا بانها زلت في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف انه يجب عليه اعلامه به بعد العزل فتح  
(قوله ويقتضى تقيد يمينه بقوله) هذا بحث لابن الهمام فانه قال وفي شرح الكنتز ان  
الحالف لو علم بالامر ولم يعلم به لم يحسن الا اذا مات هو أو أمم - تخاف أو عزل لانه لا يحسن في  
اليمين المطابقة الا بايأس الا اذا كانت وقفة فيحسب بعض الوقت مع الامكان اه ولو حكم  
بأنه قد هذه لا يجوز لم يكن به يدانظر الى المقصود وهو المبادرة لزجره ودفع شره والداعي يوجب  
التقيد بالقول أى فور علمه به اه وأقر في البحر والنهر والمنع وان فرض بان خلاف ظاهر  
الرواية في العناية وليس يلزمه الاعلام حال دخوله وانما يلزمه أن لا يؤخر الاعلام الى ما بعد  
موت الوالى أو عزله على ظاهر الرواية اه قامت قوله على ظاهر الرواية راجع الى قوله أو عزله  
ي بناء على ظاهر الرواية من أن العزل كالوقت في زوال الولاية خلافا لما عسى أبي يوسف كما يعلم مما  
فلقناه سابقا عن الفتح ولا شك أن التقيد بالقول عند قيام القرينة حكم ثابت في المذهب فصار  
حاصل بحث ابن الهمام أن الوالى اذا كان مراده دفع الفساد في البلد وحلف رجلا باربعه بكل  
مفسد دخل البلد فليس مراده أن يحضره بعد افساده - نفي في البلد بل مراده ان يحضره به قبل  
ظهوره القصد فلهذا قرينة واضحة على أن هذه اليمين بين النور الثابت حكمها في المذهب فما  
في شرح الكنتز والعناية مبني على عدم قيام قرينة القصور وما يحسنه ابن الهمام مبني على قيامها  
فثبت قامت القرينة على القصور حكمهم بانفس المذهب والافلا لم يكن يحسنه بخلافه منقول بل  
دومة قول مقبول فلذا أقروا عليه القول فانهم (قوله واذا سقطت لا تعود) أى اذا سقطت  
بالعزل كما هو ظاهر الرواية كما مر لا تعود به ووده الى الولاية (قوله ولو ترقى بلا عزل الخ) هذا لم  
يذكره في الفتح بل ذكره في البحر بحثا بقوله ولم أر حكم ما اذا عزل من وظيفة وتولى وظيفة أخرى  
أعلى منها ويقتضى أن لا تبطل اليمين لانه صار مقبلا من ازالة الفساد أكثر من الحالة الاولى اه  
قامت الظاهر أن محل هذا ما اذا لم يكن فاصل بين عزله ونوايته بل المراتبة في الولاية واتقاه  
عن الاولى الى أعلى منها والاعمال الشارح بقوله ولو ترقى بلا عزل أمم أو عزل ثم تولى به يومه فلا  
فقد حقق سقوط اليمين والساقط لا يعود (قوله ومن هذا الجنس) أى جنس ما تقدمت به من وان  
كان مطابقة للافظ (قوله أو الكفيل بأمر المكفول عنه) كذا وقع في البحر ولم يذكر في الفتح  
والتمراظ الامر ولذا قيل انه لا فائدة للتقيد به أقول أى لا زرب الدين له ولاية المطالبة على  
الكفيل سواء كان كفلا بأمر المكفول عنه أو لا يمكن هذا بناء على أن الكفيل منصوب عطفًا  
على غيره ولذا لم يضاف الى المكفول عنه وليس كذلك بل الكفيل مرفوع عطفًا على رب  
الدين وانما أمر بالتقيد بالامر المكفول عنه منصوب عطفًا على غيره مفعول حلف بوضعه  
قول كافي للنسبي أو الكفيل بالامر المكفول عنه وعليه فالتقيد بالامر له فائدة ظاهرة لان  
الكفيل بالامر له الرجوع على المكفول عنه فيصير بمنزلة رب الدين فلذا كان التحلف به  
المكفول فائدة ويتقيد بغيره بعد قيام الدين بمنزلة رب الدين فانهم وفي الخاتمة الكفيل بالنفس  
اذا حلف الاصيل لا يخرج من البلادة الا باذنه فقط الاصيل دين الطالب ثم خرج بعد ذلك  
لا يحسن (قوله وولاية المنع حال قيامه) أى قيام الدين ومضاده أن ذلك فيما اذا لم يكن الدين

ويقتضى تقيد يمينه بقوله  
اه واذا سقطت لا تعود  
ولو ترقى بلا عزل الى منصب  
أعلى فاليمين باقية لازمة  
تتمكنه فتح ومن هذا  
الجنس مسائل منها ما ذكره  
بقوله (كألو حلف رب  
الدين غريمه أو الكفيل  
بأمر المكفول عنه أن لا  
يجوز من البلد الا بآذنه  
تقيد بالخروج حال قيام  
الدين والكفالة) لان الاذن  
انما يصح عن له ولاية المنع  
وولاية المنع حال قيامه  
(و) منه (لو حلف لا يخرج  
امرأته الا باذنه تقيد بحال  
قيام الزوجية) بخلاف  
لا يخرج امرأته من الدائم



أعدم دلالة التقييد في راي  
 ٣ (حاشي ليعين فلا نفوذه  
 له في قبول بر) وكذا كل  
 عقد تبرع كدارية وصية  
 واقراء (بخلاف البيع)  
 ونحوه حيث لا يبر بالقبول  
 وكذا في طرف النفي  
 والاصل أن عقود التبرعات  
 بإزاء الإيجاب فقط  
 والمعاوضات بإزاء الإيجاب  
 والقبول معا (وحضرة  
 الموهوب بشرط في الحنفية)  
 فلا يوجب الخلف الغائب  
 لم يثبت انتفاء ما بين ملك  
 فليحفظ ٣ (لا يثبت في  
 حاشي لا يشترط بحاشي لا يشترط  
 ويامين) والمعول عليه  
 العرف فتح (ويعين التمس  
 تقع على التمس) المقصود  
 فلا يثبت لو حاشي لا يشترط  
 طبافوج درجته وان  
 دخلت رائحة في دماغه  
 فتح (ويثبت في حاشي  
 لا يشترط بنفسه أو وردها  
 بشرط وردها لادهم ما)  
 العرف (حاشي لا يشترط في تزوج  
 فصولي فاجاز بالقبول حيث  
 ٢ مطلب  
 حاشي ليعين فلو ذهب فلم  
 يقبل بر بخلاف البيع ونحوه  
 ٣ مطلب  
 حاشي لا يشترط ربحا  
 ٢ مطلب  
 حاشي لا يشترط في تزوج  
 فصولي

موجب لا إذا ليس له منه من الخروج ولا مطالبة قبل حلول الاجل وفيما إذا أدى الكفيل لرب  
 المال إذا ليس له مطالبة المكفول عنه قبل الاداء ثم لا لزوم له أو حاشي ١ (حاشي لا يشترط في  
 أو حاشي فليتناقل (قوله أعدم دلالة التقييد) لأنه لم يذ كر الاذن فلا وجوب لتقييد برمان  
 الولاية في الاذن وعلى هذا لو قال لامرأته كل امرأه أتزوجها بغير ذلك فطالق فطالق امرأه  
 طالقاً بانياً أو لا ثم تزوج بغير اذ لم طلق لأنه لم ينفذ بيمينه بقاء النكاح لانها انما تنفذ به  
 لو كانت المرأة تنفذ ولاية الاذن والمنع به عقد النكاح اه فتح أي بخلاف الزوج فانه  
 يستفيد ولاية الاذن باله عقد وكذا رب الدين كافي المخيرة وما قيل من أن الاضافة في قوله  
 امرأتي تدل على التنيين دلالتهم بعد العدة لم تنق امرأته مدفوع بان الاضافة لا لتقييد بل  
 للتعريف كما قالوا في قوله ان قبلت امرأتي فلا نفقة في حاشي حاشي لا يشترط فافهم  
 وانظر ما قدمناه في التعليق من كتاب الطلاق (قوله ونحوه) كالاجارة والصرف والسلم  
 والنكاح والرهن والخلع بغير (قوله وكذا في طرف النفي) فاذا قال لأهب حشيت بالإيجاب  
 فقط بخلاف لا يبيع (قوله والاصل الخ) الفرق ان الهبة عقد تبرع فيتم بالتبرع أما البيع  
 فعوضه فافتضى الفعل من الجانبين وعند زفر الهبة كالبيع وانفقوا على انه لو قال بعت هذا  
 الثوب أو أخرجت هذه الدار فلم تقبل وقال بل قبلت فافهم لان الاقرار بالبيع تضمن الاقرار  
 بالإيجاب والقبول وعلى خلاف الفرض وعن أبي يوسف أن القبول فيه شرط لأنه في حكم  
 المعاوضة ونقل فيه عن أبي حنيفة رواية يمان والابرايم بن جهم البيه لافادته الملك بالانقضاء والهبة لأنه  
 عليك بلا عوض وقال الحلواني انه ما كالهبة وقيل الاشبهه أن يلحق الابرايم الهبة والفرض  
 بالبيع والاشبهه عراض كالهبة بلا خلاف اه لمخص من الفتح والبحر وانظر ما قدمناه في باب  
 الامين بالبيع والشراء (فرع) في الفتح لو قال لعبدان وهبك فلان منى فانت حرة فوجه منه  
 ان كان العبد في يد الوهاب لا يعتق له ولا وان كان وديعه في يد الموهوب له ان بدأ الوهاب  
 فقال وجهته كذا لا يعتق قبل أو لا وان بدأ الآخر فقال وجهته منى فقال وجهته منك عتق (قوله  
 شرط في الحنفية) هذا فيما لو كان الخلف على النفي فلو على الاثبات فهو شرط في البر فلو كان  
 المناسب اسقاط قوله في الحنفية فافهم ٢ (قوله لا يشترط) بفتح الهمزة والسين مضارع نعمت الطبيب  
 بكسر الميم في الماضي وجاء في لغة فتح الميم في الماضي وضعها في المضارع نهر والمنهورة  
 الفصيحة الاولى كافي الفتح (قوله ويامين) بكسر الهمزة وبضم الميم بفتحها وهو غير منصرف  
 وبعض العرب يعربه اعراب جمع المذكر السالم على غير قياس مصباح (قوله والمعول عليه  
 العرف) ذكر ذلك في الفتح بعد حكاية الخلاف في تفسير الربحان وهو أنه ما طاب ربحه من  
 النبات أو ما ساقه رائحة طيبة كالورد أو ما ساق له من البقول مما له رائحة معتد وغير ذلك  
 (قوله فوجد ربحه) أي من غير قصد منه (قوله للعرف) فيافي الهداية من حشيه بالهمز  
 لا الورد وما قاله الكرخي من حشيه جاء منى على اختلاف العرف وعرفنا ما ذكره المصنف فتح  
 ملخصا (قوله فاجاز بالقبول) كرضيت وقيل نهر وفي حاشي الزاهد لوهنا الناس بنكاح  
 الفضولي فسكت فهو اجازة (قوله حشيت) هذا هو المختار كافي التبيين وعليه أكثر المتأخرين

والفتوى

والفتوى عليه كافي التبيين ٢ وبه اندفع ما في جامع الفصولين من أن الاصح عدمه بغير (قوله  
 وبالفعل) كسكت المهر أو بعضه بشرط ان يصل اليها وقبل الوصول ليس بشرط فهو كسكتها  
 بشروط أو جعلها لكن يكره تحريم الثوب بنحو العقد من المحرم بغير قات فلو بعت المهر  
 أو لالم يكره التقييد والجماع حصول الاجازة قبله (قوله ومنه الكتابة) أي من الفعل ملو  
 أجاز بالكتابة لمافي الجامع حاشي لا يكلم فلانا ولا يقول شيئا فكتب اليه كتابا لا يثبت وزكر  
 ابن سامة انه يثبت نهر (قوله بفتح) مقابلة ما في جامع الفصولين من انه لا يثبت بالقبول  
 كما مر فكان المناسب ذكره قبل قوله وبالفعل أفاده ط (قوله لاستناد) أي الاجازة لوقت  
 العقد وفيه لا يثبت مباشرة قبل الاجازة أولى بغير (قوله لا يثبت) ٢ هذا أحد قولين قاله  
 الفقيه أبو جعفر ورجحهم الذين اتفقوا والثاني انه يثبت وبه قال شمس الأئمة والامام البرزوي  
 والسيد أبو القاسم وعليه مشي الشارح فيقول المشقة لكن ربح المصنف في فتاواه الاول  
 ووجهه أن دخولها في نكاحه لا يكون الا بالتزويج فيكون ذكره كسكتها كسكتها بغيره  
 فيه معنى التدبير كما قال ان تزوجتم أو بتزويج الفضولي يصير تزوجا كافي في اوى العلامة  
 قاسم قلت قد يقال له يبين التزويج بنفسه والتزويج بافظ الفضولي والثاني غير الاول بدليل  
 انه لا يثبت به في حاشي لا يشترط نامل (قوله لكثرة أسباب الملك) فانه يكون بالبيع والارث  
 والهبة والوصية وغيره بخلاف النكاح كما عرفت فلا فرق بين ذكره وعدمه (قوله أو فقه لا)  
 كخراج متاعها امرئيه ط (قوله لوجوبه قبل الطلاق) فلا يحال به الى الطلاق بخلاف  
 النكاح لان المهر من خصائصه من عدمه (قوله قال) أي فضولي (قوله فاجاز الزوج)  
 أي أجاز لتعلق الفضولي (قوله ومثله) أي مثل ما في الفتح (قوله ما يكتبه الموثقون) أي الذين  
 يكتبون لوثائق أي المكوك (قوله الى آخره) المناسب حذفه لان قوله أو دخلت في نكاحي  
 معطوف على تزوجت لا على نفسي فلا يصح تعديله بأن عاملة تزوجت بل له فيه أنه ليس له  
 الاسباب واحد وهو التزويج كما مر وهو لا يكون الا بالقول أفاده ط (قوله وهو خاص بالقول)  
 فقوله أو بفضولي ينصرف الى الاجازة بالقول فقط بغير (قوله فلا يخفى له الخ) كذا في البحر  
 وتبعه في التبرع والمخ في فتاوى العلامة قاسم وجامع التمه وان انه اختلف فيه قبل لوجبه  
 لموازته لأنه شدد على نفسه وقال الفقيه أبو جعفر وصاحب الفصول حاشي أنه أن يزوجه فضولي  
 بلا أمره ما فيصير هو فيثبت قبل اجازة المرأة لا الى جزاء لعدم الملك ثم يبرهنه فاجازتها  
 لا تعمل فيجدد ان العقد فيصور اذا لم يبر ان عقدت على تزويج واحد وهذه الحيلة انما يحتاج اليها  
 اذا قال أو يزوجه غيرة لاجلي وأجيزه أما اذا لم يقل وأجيزه قال الذي يزوج الفضولي لاجله  
 فتطابق ثلاثا لئلا يشترط تزويج الغيرة مطافا ولا يمكن الاخرم عليه لطلاقها قبل الدخول في ملك  
 الزوج قال صاحب جامع الفقه وابن فيه تباح لان وقوع الطلاق قبل الملك محال اه قلت  
 انما سامة انما الظاهر المراد هو التحلل الميم لا الى جزاء لان الشرط تزويج الغيرة وذلك  
 بوجه من غير توقف على اجازته بخلاف قوله أو تزوجه فانه لا يوجد الا به فقه نفسه أو عقد  
 غيره واجازته (قوله الا اذا كان المعلق طلاق المروجة) في بعض النسخ المروجة أي التي

٢ مطلب  
 قال كل امرأة تدخل في نكاحي فيكدا  
 ٢ مطلب  
 حاشي ليعين المضافة ولما في التمه البين

انما قالوا لا يستند الوقت العقد  
 (كل امرأة تدخل في  
 نكاحي) أو نصير حلالا لي  
 (فيكدا فاجاز نكاح فضولي  
 بالفعل لا يثبت) بخلاف كل  
 عيب يدخل في ما كافي فهو  
 حرة فاجاز بالفعل حيث  
 اتفاقا لكثرة أسباب الملك  
 عمادية وفيه حاشي لا يطبق  
 فاجاز طلاق فضولي قول  
 أو فقه لا فهو كالنكاح غير  
 أن سوف المهر ليس باجارة  
 لوجوبه قبل الطلاق قال  
 لامرأة الغيرة دخلت  
 دار فلان فانت طالق فاجاز  
 الزوج فدخلت طلاق  
 (ومثله) في عدم حشيه  
 باجارة فقه لا ما يكتبه  
 الموثقون في التمه البين من  
 نحوه (ان تزوجت  
 امرأة بنفسى أو بوكيلى  
 أو بفضولي) أو دخلت في  
 نكاحي بوجه ما يمكن  
 تزوجته طالقاً لقوله أو  
 بفضولي الى آخره عطف  
 على قوله بنفسى وعامله  
 تزوجته وهو خاص بالقول  
 وانما يفسد باب الفضولي  
 لو زاد أو أجزت نكاح  
 فضولي ولو بالفعل فلا يخلص  
 له الا اذا كان المعلق طلاق  
 المروجة فبرفع الامر الى  
 حاشي ليعين المضافة ولما في التمه البين



أن الاقتضاء كاف في ذلك  
 صر (حلف لا يدخل دار  
 فلان انتظم المدلول  
 والمستأجرة والمستأجرة)  
 لان المراد به المالك عرقا  
 ولا بد أن تكون مكانه  
 لا يطريق التبعية فلو حلف  
 لا يدخل دار فلان قد دخل  
 داره أو غيره ما كان بها  
 لم يحنث لان الدار انما  
 تنسب الى الساكن وهو  
 الزوج غير عن الوقعات  
 (لا يحنث ٣ في حقه انه  
 لا مل له وله دين على مفلس)  
 ينشئ بعد الام أي محكوم  
 بافلاسه (أو) على (أو)  
 في لان الدين ليس بمال  
 بل وصف في الذمة لا بصور  
 قبضه حقيقة (فروع)  
 قال لغيره والله لتفعلن  
 كذا فهو حلف فان لم يفعله  
 الخطاب حنث  
 ٢ مطلب  
 حلف لا مال له  
 ٣ مطلب  
 الدين تقضى بامثالها  
 ٤ مطلب  
 قال لغيره والله لتفعلن  
 كذا فهو حلف  
 ٥ مطلب  
 قال والله لا تقم فقام لا يحنث

حلف أن لا تزوجه بغيره أو بقضولي - عزازا عمالو كان المعلق طلاق زوجته الأصلية  
 بان قال ان تزوجت عليك بغيري أو بقضولي فانت طالق فان حلف الشافعي بفسخ اليمين  
 المضافة يؤكده الحنث لا ينافيه (قوله أن الاقتضاء كاف) أي اقتضاء الشافعي للحالف بطلان  
 هذه اليمين وهو رواية عن محمد أقبح مما أتت به الروايات المضافة نعم لو قال كل امرأ تزوجه  
 فهي كذا فترجى امرأ أو حلفكم القضاء بفسخ اليمين ثم تزوج أخرى يحتاج الى الفسخ ثانيا  
 بعده ما قال محمد لا يحتاج وبه يفتي في كافي الظاهر به قال ان بطلان اليمين هو قول محمد  
 الفسخ به كافي الظاهر برة فقد استنبه عليه حكمه بان حلفه من باب التعليل فافهم  
 (قوله صر) الاولى أن يقول نهر لان جميع ما قدمه مذكور فيه - أما في الجرح فانه لم يذكر قوله  
 انه مما يكتبه الموثقون ولا قوله أو دخلت في نكاحي بوجه ما رواه قوله وقد منافي التعليل (قوله)  
 لان المراد به المالك عرقا يعني أن المراد ما يشمل المسكن فيصدق على المالك غير المسكونة  
 وفيه تنصير - ولولا ذلك في باب اليمين بالدخول (قوله ولا بد أن تكون مكانه لا يطريق  
 التبعية الخ) يخالف لما قدمه في الباب المذكور من قوله ولتوتبعها وهو مافي الثانية لو حلف  
 لا يدخل دار بنته أو أمه وهي تسكن في بيت زوجها قد دخل الحالف حنث وقد ذكر في الثانية  
 أيضا من مثل الوقعات وقال ان لم يوتبع الدار لا يحنث لان السكنى تضاف الى الزوج لا الى  
 المرأة ويمكن الجواب بان الدار في مثل هذه الثانية المارة بالم لا يمكن له راحة فقد ثبت بيمينه على دار  
 السكنى بالتبعية فحنث أمافي مثل الوقعات المذكورة هنا فالدار فيها ملك المرأة فانصرفت  
 اليه من الى ما ينسب اليها الصلة فالحالف اذا تزوجه انسب اليه وانقطع نسبها اليه فلم يحنث  
 الحالف بدخولها ما لم يتزوجها فأذهب هذه السيرة أبو السعود لكن قد منافي باب الدخول عن  
 التارخانية ما يفيد اختلاف الرواية ولكن ما ذكر من الجواب فوفق - من رافع لاختلاف  
 بقية عدم النية المذكور أخذنا من عن الثانية فافهم (قوله بفسخ الام) كذا في الجرح  
 عن مسكين والظاهر أن التشديد غير لازم لانه يقال مفلس ووجهه مفلس كافي المصباح وهذا  
 أهم من المحكوم بافلاسه وغيره كما لا يخفى (قوله بل وصف في الذمة الخ) ٣ واهذا قيل ان  
 الدينون تقضى بامثالها على معنى أن المقبوض مضمون على القابض لانه قبضه لنفسه على وجه  
 التملك ولرب الدين على المدينه مثل قالني الدينان قصاصا وتعليما في الجرح (قوله فان لم يفعله  
 الخطاب حنث) كذا إذا حلف في الثانية والفتح والنهر وظاهره انه يحنث سواء أمره بالفعل  
 أو لا وهو كذلك لان أمره لا يحقق الفعل من المحلوف عليه بشرط بره وهو الزهول ونسب حنثه  
 عدمه وباقى عام ياتيه قريبا هذا وأما في الصيغة صر على رجل فأراد أن يقوم فقال والله  
 لا تقم فقام لا يلزم المارشي ان كان عليه تعظيم اسم الله تعالى اه وذكروه في البرازية بعبارة  
 فارسية فهذا الفرع يخالف لما مر وقد يجاب بان قوله لا تقم نهي وهو انشاء في الحبل لتحقيق  
 مضمونه عند التلطف به وهو طلب الصمت عن القيام فصار الحلف على هذا الطلب الانشائي  
 لا على عدم القيام فالتصديق الحلف ناك كذا ذلك الطلب فالتأمل والظاهر أن الامر مثل  
 النهي فاذا قال بالله اضرب زيد اليوم لا يحنث به - ثم ضرب به و يظهر أيضا انه لو قال لا تقم  
 لا يحنث ولو لم يكن بافظ النهي لان المراد النهي عن القيام الذي تم بآله المحلوف عليه فهو عين

القور المارياتم وهذه المسئلة تقع كثيرا (قوله ما لم ينو الاستخلاف) فان نوى الاستخلاف فلا  
 نية على واحد منهما خاتمة وقع أي لان الخطاب لم يحبه بقوله نعم حتى يصير حاقا قال في الثانية  
 ولو قال والله لئن لم يأتني كذا فقال لا تحرم فهو على خمسة أوجه - أحدها أن ينوي كل من  
 المبتدئ والمجيب الحلف على نفسه - فلهذا قال أما الاول فظاهر وأما الثاني فلان قوله نعم  
 يتضمن إعادة ما قبله فمكانه قال والله لا فعل كذا فإذا لم يفعل حنثا جازيا الوجه الثاني أن يريد  
 المبتدئ الاستخلاف والمجيب اليمين على نفسه - فالخالف هو المجيب فقط الثالث أن لا يريد  
 المجيب اليمين بل الوعد فلا يكون أحدهما حاقا الرابع أن لا يكون لأحدهما نية فالخالف هو  
 المبتدئ فقط الخامس أن يريد المبتدئ الاستخلاف والمجيب الحلف فالمجيب حلف لا غير اه  
 ملخصا فالتات هذا الأخير هو عين الثاني فتأمل (قوله فالخالف هو المبتدئ) وكذا أقول لو قال  
 أحلف أو أشهد بالله قال عليك أو لا فلا يمين على المجيب في الثلاثة وان نوى أن يكون الحالف هو  
 المجيب خاتمة قلت ووجهه انه أسند فعل القسم الى نفسه فلا يمكن أن يكون فاعله غيره  
 (قوله ما لم ينو الاستخلاف) أي بان تكون هذه اليمين مقيدة بقية صير الحالف على حلف أم لا  
 وهذا يصلح جيلة اذا أراد أن لا يحنث فانهم (قوله فالخالف المجيب) ولا يمين على المبتدئ وان  
 نوى اليمين خاتمة وقع أي لاسناد الحلف الى الخطاب فلا يمكن أن يكون الحالف غيره (قوله)  
 لا يدخل فلان داره الخ) ٣ نقله في النهر عن منية الملقى وهكذا رأيت في السكك بلفظ الدار  
 معرفة وهذا محمول على ما اذا كان فلان ظاهرا لا يمكن الحالف أن يحنث كما يعلم مما ذكره الشرح في  
 رسالة عن الثانية والخاصة وغيرهما - حلف لا يدخل فلان داره فلا يحنث لان  
 الحالف بشرط البر منعه بالقول والفعل بقدر ما يطيق فلو منعه بالقول دون الفعل حنث وان لم  
 تذكر له فاعه بالقول دون الفعل لا يحنث بالدخول وفي القنية عن الوري حلف يخرج من ساكن  
 داره اليوم والسكنى كالم غلبت حلف في اخرجه فان لم يمكنه فاليمين على التلطف باللسان اه  
 قال وهذا يفيد أن ما حرم من حنث المالك بالمنع بالقول فقط متديما إذا قدر على منعه بالفعل  
 والاف كفيه القول وبقيده قول الثانية بقدر ما يطيق هذا حاصل ما ذكره في الرسالة وقد تلخص بها  
 السيد أبو السعود تلخيصا مختلا فلهذا عنه ط في الباب السابق وانه أتى بشيء على ما فهمه فحين  
 حلف على أخيه أن لا تنكح بام التوكلات بعد ما نكحها من الكلام لا يحنث لانه لا يملك منعها  
 وقاس على ذلك أيضا انه لو كانت اليمين على الاثبات مثل ان تفعلن بكى أمره بالفعل قلت وهذا  
 خطأ فاحش للفرق بين قولنا لا أدعه يفعل وبين لا يفعله يوضح ذلك ما قدمناه في التعليق  
 عن الروايات وجعل قال ان أدخات فلانا يتي أو قال ان دخل فلان يتي أو قال ان تركت فلانا  
 يدخل يتي فامرأته طالق قال يمين في الاول على أن يدخل بامرء لانه متى دخل بامرء فقد أدخله وفي  
 الثاني على الدخول أمر الحالف أو لم يامر علم أو لم يعلم لانه لو وجد الدخول في الثالث على الدخول  
 به الحالف لان شرط الحنث التملك للدخول فحق علم ولم يمنع فقد ترك اه ونقل مثله في الجرح عن  
 المحيط وغيره فانظر كيف جعلوا اليمين في الثاني على مجرد الدخول لان المحلوف عليه هو دخول  
 فلان فحق دخوله تحقق بشرط الحنث وان منعه قول أو فعلا لان منعه لا يمتنع دخوله به -  
 تحققة وأما عدم الحنث بالمنع قول أو فعلا أو فعلا على التفصيل المار فيه وخاص بالخالف على

مطلب  
 قال لتفعلن كذا فقال نعم  
 ما لم ينو الاستخلاف قال  
 لغيره أقسمت عليك بالله  
 أو لم يفعل عليك اتفعلن  
 كذا فالخالف هو المبتدئ  
 ما لم ينو الاستخلاف ولو  
 قال عليك ع - والله ان  
 فعلت كذا فقال نعم فالخالف  
 المجيب لا يدخل فلان  
 داره فيمينه على النهي ان لم  
 يملك منعه والا فله النهي  
 والمنع جميعا - أجرداره  
 ٣ مطلب  
 حلف لا يدخل فلان داره  
 ٤ مطلب  
 في الفرق بين لا يدعه يفعل  
 وبين لا يدخل



انه لا يدعه ولا يتركه يدخل وكذا قوله لا يجلبه يدخل لانه متى لم يمتعه تحقق انه تركه او خلاه  
 فيثبت هذا هو المصريح به في عامة كتب المذهب وهو ظاهر الوجوه وقد علمنا في آخر باب الميراث  
 في الاكل والشرب في قوله لا يفارقك حتى تفضي حتى انه لو فرغ منه لا يجنب ولو قال لا يفارقني  
 يجنب كما في الحائض فقد جزم بجنبته اذا فرغ منه بهدءه لا يفارقني وعلى هذا فالصواب في  
 جواب الفتوى السابقة ان اخته اذا كانت يمينت سواء منعه او من الكلام او لا تحقق شرط  
 الحنف وهو الكلام ومنعه اهلا لا يرغم به بدعة كمالا يجنب نعم لو كان الحالف على انه لا يتركها  
 او لا يجلبها انتكاحا فانه يبرأ باليمين ولو لا يمتنع الى المنع بالفعل لانه لا يملك كما قال في الخاتبة  
 رجل حلف بطلاق امرأته ان لا يدع فلا ينع على هذه القنطرة ففقهه بالقول يكون بارا لانه لا يملك  
 المنع بالذم اه وبما قررناه ظهر ان ما نقله الشارح بما لا يمتنع لا يصح حمله على ظاهره لخالفته  
 للمضمور في الكتاب فلا بد من تأويله بما قد مرنا وقد بول بأنه أراد من لا يدع يدخل كما أفق  
 به في الظهيرة حيث مثل عن حلف على صهره أنه لا يرسل من هذه القربة فترسل قهررا عليه فهل  
 يجنب أجاب مقتضى ما أفق به قارئ الهداية واستدل به الشيخ محمد الغزالي وأفق به انه ان نوى  
 لا يمكنه فترسل قهررا عليه لا يجنب اه او يقول بأنه سقط من عبارة المنيعة لفظ لا يدعه والا  
 فهو مردود لان العمل على ما هو المشهور الموافق للمعقول والمنقول دون الشاذ انما في المأول  
 فاعتنم هذا التصريح والله سبحانه أعلم (تنبيه) علم ايضا عما ذكرناه انه لو كان الحالف على  
 الاثبات مثل قوله والله انك فعل كذا فشرط البر هو الفعل حقيقة ولا يمكن قيامه على لا يدعه  
 يفعل بان يقال هذا يكفي امره بالفعل فان ذلك لم يقل به أحد وأما ما مر عن القبيصة في يخرج  
 ما كن داره فذلك في معنى لا يدعه يمكن كما علم مما مرنا فلا يكفي الامر لان الحلف على  
 الفعل لا على الامر به ويجوز الامر به لا يحققه كالا يجنب فاذا لم يفعل يجنب الحالف كما مر سواء  
 أمره أو لا وهذا ظاهر جلي أيضا ولا يمكن جعل من لا يمتعه وفافهم (قوله بر بقوله اخرج) لان  
 عقد الاجارة منعه من الانحراج بالفعل لان مال الدار لا يملك المنفعة مدة الاجارة فهو حنف  
 كالا يجنب شرب لالي (قوله وحلفه بر) لان قوله لا يدع ينصرف الى ما قد رعا عليه وبه قد قبله  
 لا يدع على الاخذ بشرط الحنف ان يتركه مع القدرة ولذا لا يجنب اذا قال لا أدع فلا ينافيه  
 ففعل في غيبته (قوله طلق) لانه صار حالة الافاء عند المذكورة عقيب (قوله به يفتي) وهو قول  
 أبي يوسف خلافا لمحمد بن حنبل ولو برهن أنه أقرضه ألفا والماله كله بجهاه لا يجنب اه فتح أي  
 الجواز انه أقرضه ثم أبرأه أو استوفى منه قبل الدعوى فلم يظهر كذب المدعى عليه (قوله حنف  
 الخ) لان كل واحد من الشريرين يرجع بالهبة على صاحبه ويصير الحالف عاملا مع الخلف  
 عليه وان كان عقد الشراكة لا يوجب الحقوق اما لعبد المأذون فلا يرجع بالهبة مدعى  
 المولى فلا يصير الحالف شريكا له ولا يجر عن الظهيرة (قوله فدخل المشرقة) أي فله  
 يجنب لان نصف الدار لا يسمى دارا فتح (قوله اذا لم يكن ساكنا) ترك في الفتح هذا القيد  
 صرح به في الخاتبة قال ط اما اذا كان ساكنا كفاه في داره لان الدار حينئذ تم الاستجارة فأولى  
 المشرقة التي سكنها والله سبحانه أعلم

ثم حلف انه لا يسه كفيها  
 بقوله اخرج لا يدع ماله  
 اليوم على غريمه فقد صرح  
 القاضي وحلفه بر وقيل له  
 ان كنت فعلت كذا  
 فامر أنك طالق فقال نعم  
 وقد كان قد طلق وفي  
 الاشياء القاعدة الحادية  
 عشر الدوال معاد في  
 الجواب قال امرأة زيد  
 طالق أو بعده سر أو عليه  
 المنى ليبت الله ان فعل  
 كذا وقال زيد نعم كان حالفا  
 الى آخره ادعى عليه نفق  
 بالطلاق له عليه نفق  
 فبرهن بالمال حنف به يفتي  
 حلف أن لا ينفق وهو  
 عند الناس غير نفق وعنده  
 نقيل لم يجنب الا أن ينوي  
 ما عند الناس لا يدع مل  
 منه في القسرة مثلا فعمل  
 مع من يكره حنف ومع عبده  
 المأذون لا يزرع أرض  
 فلان فزرع أرضه وبين  
 غيره حنف لان نصف الارض  
 تسمى أرضا بخلاف لا دخل  
 دار فلان فدخل المشرقة  
 اذا لم يكن ساكنا والله  
 سبحانه أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الحدود)

لما نزع من الايمان وكفارتهم الدائرة بين العباد والعبودية ذكر بعد هذا العتبات المحضة  
 ولولا لزوم التفرقة بين العبادات لكان ذكرها بعد الصوم أولى لاشتماله على بيان كفارة القنطرة  
 المغالب فيها جهة العقوبة ثم رفتح وهي ستة أنواع حد الزنا وحد شرب الخمر خاصة وحد السكر  
 من غير ما هو الكمية محددة في ما وحد القذف وحد السرقة وحد قطع الطريق (قوله كمال) قوله  
 الحدائق في بعض النسخ هو لغة الضمير عائد على الحد المقهور من الحدود (قوله المنع) ومنه  
 هي البواب والسجبان حد اذا منع الاول من الدخول والثاني من الخروج وهي المعروف  
 للمادة حد المنع من الدخول والخروج وحدود الدار من ايام الله ما من دخول ملاك الغير  
 فيها او خروج به من الملبس وتماص في الفتح (قوله عقوبة) أي جزا بالضرب أو القطع أو الرجم أو  
 القتل معي بها لانها اتفقوا الذنب من تعقبه اذا تبينه تهتاني (قوله مقدرة) أي مبينة بالكتاب  
 أو السنة أو الاجماع تهتاني أو المراد اها قد رخص ولذا قال في الترمذ مقدرة بالموت في الرجم  
 وفي غيره بالاسواط النسيئة اه أي وبالقطع الآتي (قوله حقائقه تعالى) لانها شرعت لمصلحة  
 تهود الى كافة الناس من صيانة الانساب والاموال والعقول والاعراض (قوله زجرا) أي ان  
 الحكمة الاصلية وهو الزجاء عما يقتضيه العباد من أنواع النسيئة وهو وجه تهيتها حدودا  
 قال في الفتح والتحقق ما قال بعض المشايخ ثم اموان قيل الفعل زواج به مد أي العلم  
 بشرعيتها منع الاقدام على الفعل وابقاعها به منع من العود اليه (قوله فلا تجوز الشفاعة  
 فيه) تفرع على قوله تجب الخ قال في الفتح فانه لما لم يترك الواجب ولذا أنكر صلى الله عليه  
 وسلم على أسامة بن زيد حين شفع في المخزومية التي سرق فقالت شفع في حد من حد ود الله  
 (قوله بعد الوصول للعلماء) وما قيل الوصول اليه والقبول عنده قبوز الشفاعة عند  
 الراعي له الى الحاكم ايطاقه لان وجوب الخ قبل ذلك لم يثبت فالوجوب لا يثبت بمجرد الفعل بل  
 على الامام عند الثبوت عنده كذا في الفتح ظاهره جواز الشفاعة بعد الوصول للعلماء كم قيل  
 الثبوت عنده وبه صرح ط عن الحوى (قوله بل المظهر التوبة) فاذا حدد ولم يقب عليه  
 اتم المعصية وذهب كثير من العلماء الى أنه مظهر وأوضح دليلنا في التبر (قوله وأجبهوا الخ)  
 الظاهر ان المراد أنهم الاتسقط الحد الثابت عند الحاكم بعد الرفع اليه أما قبله فبسط الحد  
 بالتوبة حتى في قطاع الطريق سواء كان قبل جنائهم على نفس أو عضو أو مال أو كان بعد  
 من ذلك كما سيأتي في بابيه وبه صرح في البحر هذا خلافا لما في الترمذ يفتي عليهم حق العبد من  
 القصاص ان قتلوا او الضمان ان اخذوا المال وقول البحر والقطع ان اخذوا المال سبق قلم  
 وصوابه والضمان والحاصل ان بقا حق العبد لا ينافي سوط الحدود كانه في الترمذ ان الباقي  
 هو الحد وليس كذلك فافهم وفي البحر عن الظهيرة رجل أتى بقا حشة ثم تاب وتاب الى الله تعالى  
 فانه لا يدرى لم القاضي بفاحشته لاقامة الحد عليه لان استمراره في التوبة اه وفي شرح الاشياء  
 لا يدرى عن الجواهر رجل شرب الخمر وزنى ثم تاب ولم يصب في الدنيا اهل يحد له في الآخرة قال  
 الحدود حقوق الله تعالى الا انه لما تقرب بها حق الناس وهو الزجاء فاذا تاب توبة نصوحا وجو  
 ان لا يحد في الآخرة فانه لا يكون أكثر من الكفر والردة وانه يزول بالاسلام والتوبة (قوله)

(كتاب الحدود)  
 (الحد) افسه المنع وشرعا  
 (عقوبة مقدرة) وجبت  
 حقائقه تعالى زجرا  
 قبوز الشفاعة فيه بعد  
 الوصول للعلماء كم وليس  
 مظهر اعني دليل المظهر  
 التوبة واجبه وانما  
 لا تستط الحنف في الدنيا  
 قوله تفرع على قوله تجب  
 هكذا يخطئه بالمضارع والذي  
 في المتن ويأتي له به كذلك  
 وجبت بالماضي والخطيب  
 سهل اه محصه  
 مطلب  
 التوبة تسقط الحد قبل ثبوته



فلا تعزير (تعزيز) ثم يراهم لاصحى منها على الفتح وحدها وكذا قوله ولا تصاص - وقد قدر  
 الشارح خبر الاول لان الخبر المذكور مفر دلا يصح خبرها ما لكتنه مصدر للجنس فيصالحهما  
 والمطرب في ذلك - هل ثم ان الاول مفرع على قوله مقدمة والثاني على قوله وجبت - فقالته تعالى  
 وقوله لا تصاص - أي تقديره أي تقدير التعزير أي كل أنواعه لان المقدر بعضهما وهو الضرب على ان  
 الضرب وان كان أقل ثلاثة أو أكثر منه وثلاثون لكن ما بين الأقل والاكثر ليس بمقدور كما  
 أفاده في البصر (قوله والزنا) بالقصر في لغة أهل الحجاز فيكتب بالياء وبالمد في لغة أهل نجد  
 فيكتب بالفاء بالكلام عليه لانه أصح ما في النسخ فكان راجعا الى الوجود وهو الأصل  
 ولما ذكره وقوعه مع قطيعته - بمختلف السرفة فأنما لاكثر كثرة الشرب وان كثرة فليس  
 حده بتلك القطيعة نهر وفتح (قوله الموجب للحد) قد بدله لان الزنا في اللغة والشرع بمعنى واحد  
 وهو وطء الرجل المرأة في القبل غير الملك وشبهته فان الشرع لم يخص اسم الزنا بما يوجب الحد  
 بل بما هو أعم والموجب للحد بعض أنواعه ولو وطئ جارية ابنه لا يحد ولا زنا ولا حد فافقه بالزنا  
 فدل على ان فعله زنا وان كان لا يحد به وغامه في الفتح وبه علم أن ما في الكثرة وغيره من تعريف  
 الزنا بما مر تعريفه لا شرعي الاعم فلا يعتد به عليه بترك القبول التي ذكرها المستنفذ لانه  
 تعريف للاخص الموجب للحد على أن القبول المذكور كونه خارجا عن الماهية لانها شرط  
 لاجراء الحكم كافي النهر نامل (قوله قدر حقة) أي حقة أو قدرها من كان مقطوعا  
 لكن صرح بالحد في وسكت عن الظاهر لعله بالاولى اختصارا أو أتم فقط قدره لا فائدة التعميم  
 لا لا حد ثم ازعم نفس الماشقة قابلا بغيرها غير موجب الحد لانه ليس وطئا ولا يوجب  
 القتل ولم يفسد الطبع كافي الجوهره وأشار بسكوته عن الانزال الى أنه غير شرط (قوله مكلف)  
 أي عاقل بالغ ولم يقل - لم لانه غير شرط في حق الجاهل (قوله مطلقا) - سواء ثبت عليه باقراره  
 بالإشارة أو ببينة كافي البصر وغيره (قوله لا بالبرهان) ذكر ابن الشحنة في شرح الوهبانية انه رأى  
 في نسخة الخاتمة وذكر أن المصنف يعني ابن وهبان خص ذلك بالآخرس أقول الذي رأيته  
 في نسخة من الخاتمة هكذا ولو أقر الآخرس بالزنا أربع مرات في كتاب كتبه أو إشارة لا يحد  
 ولو شهد عليه الشهرة بالزنا لا تقبل الا على إذا أقر بالزنا فهو بمنزلة البصير في حكم الاقرار اه  
 فتدبر ولو شهد عليه الشهرة في الخاتمة كره في الآخرس لافي الا على خلاف لما رآه ابن الشحنة  
 في نسخة فانه غلط لقول الفتح والبحر بخلاف الا على صح اقراره والتهادة عليه ومنه في  
 التواخيانية عن المضمرات وبه جزم في شرح الوهبانية للشرنبلاني وشرح المصنف في نسخة  
 (قوله في قبل) - متعلق بوطء (قوله أو ماضيا) أدخل به الجوزا المشوفا فأنما وان لم تكن  
 مشتملة في الحال لكنهما كانت مشتملة فيما مضى (قوله خروج المكره) أي بقيد طاعة والدبر  
 بقيد قبل وهذا بناء على قول الامام من أنه لا حد بالواطئة أعم على قولهم ما من أنه يحد بفعل  
 ذلك في الجانب فيدخل في الزنا وسواء في الباب الاتق (قوله ونحو الصغيرة) هو المينة  
 والهيمة ح وهذا ترجيح بقيد مشتملة والمراد الصغيرة ونحوها فاقام فقط لنحو قصد التعميم  
 كما مر آنفا وتظهر على أحد الاحتمالات قولهم مثل لا يحد (قوله خال عن المصنف) أي  
 مذهبنا وملة نكاح وهو صفة لقب ط أو صفة لوط (قوله وشبهته) أي شبهة ملك

مطلب  
أحكام الزنا

مطلب  
الزنا شرعا لا يختص بما  
يوجب الحد بل أعم

(فلا تعزير) - حداهدم تقديره  
(ولا تصاص - حد) لانه حق  
المولى (والزنا) الموجب  
للحد (وطء) وهو داخل قدر  
شتم من ذكر (مكلف)  
خرج المصنف والمفتي - وه  
(ناطو) - خرج وطء الآخرس  
فلا حد عليه مطلقا لا شبهة  
وأما الا على فجهد لا زنا  
بالاقرار لا بالبرهان شرح  
وهبانية (طابع في قبل  
مشتملة) - حالا أو ماضيا خرج  
المكره والدبر ونحو الصغيرة  
(خال عن ملكه) أي ملك  
الواطي (وشبهته)

المعين وملة النكاح فالاولى كوطء جارية مكاتبه أو عبده المأذون المديون أو جارية المغنم  
 بعد الاقرار بدارنا في حق الغازي والثانية كزوج امرأة بلا شهود أو أمة بلا إذن مولاه أو  
 تزوج العبد بلا إذن مولاه - حوى عن المفتاح ط (قوله أي في الحبل) ويقال لها شبهة ملك  
 وشبهة حكمية - كوطء جارية ابنه ط (قوله لافي الفعل) وتسمى شبهة انتباه كوطء  
 معتدة الثلاث وحاصله أن شرط كون الوطء زنا خالوه عن شبهة الحبل لانها توجب في الحدود ان  
 لم يظن - له بخلاف شبهة الفعل فأنما الاتنية مطابقة لظن الحبل أمان لم يظن فلا ولا  
 خصص الاول بالارادة مع انه لو أريد خالوه عما يعم شبهة الفعل بقيد ظن الحبل فيه اصح ايضا  
 أفاده السيد أبو السعود (قوله في دار الاسلام) مفعول زاد وهذا القيد يوجب اليه قولهم  
 وأين هو - كذا قولهم في الباب الاتق لا حد بالزنا في دار الحرب واليه في وعده فمكان  
 الاول أن يقول في دار العدل ايضرج دار البغي أيضا وهذا اذا لم يزن داخل العسكر الذي فيه  
 السلطان أو فاقبه المأذون له بأقامة الحد والافاقه يحد كما سيأتي هناك (قوله أو عكينة) بالرفع  
 عطف على وطء أو لثمة - سيم والنموذج واهم الإشارة للوطء ط (قوله ففقدت على ذكره)  
 أي واستدخلته بنفسها (قوله أو عكينة) لما كانت المرأة قد صد الزنا وقد سماها الله تعالى  
 زانية في قوله الزانية والزاني علم انهما تسمى زانية حقيقة ولا يلزم من كونها تسمى واطئة أنها  
 زانية مجازا فلما زاد في التعريف عكينة حتى يدخل فعلها في المعرف وهو الزنا الموجب للحد  
 فالولم يكن عكينة زنا حقيقة - فلما احتجج الى ادخاله في التعريف وهو أيضا أمانة كونها زانية  
 حقيقة وان لم تكن واطئة كما أن الرجل يسمى زانيا حقيقة بالتمكين وان لم يوطء منه الوطء  
 حقيقة وبه سقط ما في البصر من أن تسمى زانية مجازا فافهم (قوله فتم التعريف) تعريف  
 بصاحب الكثرة وغيره حيث عرفوه بالتعريف الاعم وتقدم جوابه نامل (قوله وزاد في المحيط  
 الخ) حيث قال ان من شرائط العلم بالتحريم حتى لو لم يعلم بالحرم لم يجب الحد للشبهة وأصله  
 ما روى سعيد بن المسيب ان رجلا زنى باليمن فكتب في ذلك عمر رضى الله تعالى عنه ان كان يعلم ان  
 الله حرم الزنا فاجلده وان كان لا يعلم فاعاد فاجلده ولان الحكم في الشرعيات  
 لا يثبت الا بعد العلم فان كان الشروع والاسنة فافهم في دار الاسلام أقيم مقام العلم ولكن  
 لأقل من اثبات شبهة عدم التبليغ اه وبه علم أن الكون في دار الاسلام لا يقوم مقام  
 العلم في وجوب الحد كما هو قائم مقامه في الاصل كما هما ح عن البصر (قوله ورد في فتح  
 القدير) أي في الباب الاتق بان الزنا حرام في جميع الاديان والمال فالحري اذا دخل دار  
 الاسلام فاسلم لم يفرق وقال ظننت أنه حلال يحد ولا يلفت اليه وان كان فعليه أول يوم دخوله  
 فكيف يقال اذا ادعى مسلم أصلي أنه لا يعلم حرمة الزنا لا يحد لانتفاء شرط الحد اه وأقره في  
 البصر والنهر والمنع والمقدسي والشرنبلاني ونافع فيه ط بما مر عن عمرو بن الحارث التميمي  
 في كونه لا تنافي أن بعض الناس يجهلها كيف والباب تقبل فيه الشبهات وأما مثله  
 الحربي فاعلمها على قول من لا يثبت العلم اه قلت وكذا نازع فيه الحق ابن أمير حاج في آخر  
 شرحه على التحرير في بحث الجاهل حيث قال بعد نقله ما مر عن المحيط غير أن ظاهر قول  
 المبسوط عقب هذا الاثر فقد جعل ظن الحبل في ذلك الوقت شبهة عدم اشتداد الاحكام بغير

أي في الحبل لافي الفعل  
ذكره ابن الكمال وزاد  
الكمال (في دار الاسلام)  
لانه لا حد بالزنا في دار الحرب  
(أو عكينة من ذلك) بان  
استلحق فقعدت على ذكره  
فأنما - ما يجب - حدان لوجود  
التمكين (أو عكينة) فان  
فعلها ليس وطئا بل عكينة  
فتم التعريف وزاد في المحيط  
العلم بالتحريم فالولم يعلم لم يحد  
لشبهة ورد في فتح القدير  
بغير منه في كل ملك



الى ان هذا الظن في هذا الزمان لا يكون شبه معتبر لا شهر الاحكام فيه ولكن هذا انما  
 يكون مقيد العلم بالنسبة الى الثاني في دار الاسلام والمسلم المهاجر المقيم بهامدة بطلع فيها على  
 ذلك فاما المسلم المهاجر الواقع منه ذلك في فورد دخوله فلا وقد قال المصنف يعني الكمال في  
 شرح الهداية ونقل في اشتراط العلم بحرمة الزنا اجماع الفقهاء وهو مقيد بان جهله يكون  
 عذرا واذا لم يكن عذرا بهد الاسلام ولا قبله فيحقق كونه عذرا وحيد فافزع المذكور  
 أي فزع الحربي هو المشكل فيستامل اه قلت قد يجاب بان العلم بالحكمة شرط فيمن ادعى  
 الجهل به او ظهر عليه اماره ذلك بان نشا وحده في شاهر اوبين قوم جهال مثله لا يعلمون خبره  
 او يعتقدون ابا حته اذ لا ينكرو وجود ذلك فن زني وهو كذلك في فورد دخوله دارنا لا شك في انه لا  
 يجد اذ التكليف بالاحكام فرع العلم بها وعلى هذا يحمل ما في المحيط وما ذكر من نقل الاجماع  
 بخلاف من نشأ في دار الاسلام بين المسلمين او في دار اهل الحرب المعتقدين بحرمته ثم دخل دارنا  
 فانه اذا زني يجهل ولا يقبل اعتذاره بالجهل وعليه يحمل فرع الحربي ويؤول عنه الاشكال  
 وهو ايضا يحمل كلام الكمال وبه يحصل التوفيق وهو اولى من شق العصا والتفريق هذا ما  
 ظهر لي والله بهانه وتعالى أعلم (قوله وبيت) أي الزنا عند القاضي اما بونه في نفسه فبما يجد  
 الانسان له لانه فعل سيئ (قوله رجال) لانه لا يدخل في شهادة النساء في الحدود وقيد بذلك  
 من ادخل الناء في العدد كما هو الواقع في النصوص (قوله فلو جازوا متفرقين حدوا) أي حد  
 القذف ولو جازوا فرادى وقع حد واحد والشهود وقام الى القاضي واحد بعد واحد فقبلت  
 شهادتهم وان كانوا خارج المسجد حدوا جميعا بجر عن الظهيرة وعبر بالمسجد لانه محل  
 جلوس القاضي يعني ان اجماعهم يصير في مجلس القاضي لا خارجه فلو اجتمعوا خارجا لم يدخلوا  
 عليه واحد بعد واحد ففهم متفرقون فيحدون (قوله باللفظ الزنا) متعلق بشهادة فلو شهد  
 رجلان انه زني وآخر ان انه اقرب بالزنا لم يحد ولا يحد الشاهد ايضا الا اذا شهد ثلاثة بالزنا والرابع  
 بالاقرب به فحد الثلاثة ظهيرة لان شهادة الواحد بالاقرب لا تعتبر في كلام الثلاثة فافزع  
 (قوله لا يحد) رد لفظ الوطء والجماع لان لفظ الزنا هو الدال على فعل الحرام دون ما لو  
 شهدوا انه وطئها وطأ محرما لا يثبت بجر أي الا اذا قال وطأها وزنا والظاهر انه يكتفي بصره  
 من أي لسان كان كما صرح به في الشريعة لانه في حد القذف فانه يشترط فيه صريح الزنا كما  
 هنا تامل (قوله وظاهر الدرر الخ) ونصها أي بشهادة مطلقة باللفظ الزنا لانه الدال على فعل  
 الحرام او ما يفيد معناه وسيأتي بيانه اه ولا يخفى انما المحتمل ان يكون قوله أما يفيد معناه  
 عطف على الضمير في قوله لانه الدال يعني ان الدال على فعل الحرام لفظ الزنا أو ما يفيد معناه  
 وليس ذلك صريحا في أن ما يفيد معناه هذه الشهادة في ظاهرها العبارة عطفه على لفظ الزنا  
 لكن قوله وسياتي بيانه اراد به كما قاله بعض المحققين ما ذكره في التعزيز من أن حد القذف يجب  
 بصريح الزنا أو بما هو في حكمه بان يدل عليه اللفظ اقتضا كقوله في غضب است لا بين أو بان  
 فلان أي اه وانت خير بان هذا لا يتناقض هنا فذا يؤيد ما قلنا من العطف على الضمير فانهم  
 ثم انهم لم يبينه بما ذكر في التعزيز أمكن حمله على أن المراد به ما كان صريحا في معناه من لغة  
 أخرى فانهم (قوله لانه يدفع اللعان عن نفسه) بيان للتممة وعليه لو كان قد فاد أحد هم الرجل

(وثبت بشهادة أربعة)  
 رجال (في مجلس واحد) فلو  
 جازوا متفرقين حدوا  
 (اللفظ الزنا) لا يحد  
 (الوطء والجماع) وظاهر  
 الدرر ان ما يفيد معنى الزنا  
 يقوم مقامه (ولو) كان  
 (الزوج ادهم اذ لم يكن)  
 الزوج (قدفها) ولم يشهد  
 بزناها بولده للتممة لانه يدفع  
 اللعان عن نفسه في الاولى

لم تقبل شهادته ما ذكر في الزوج أفاد في البصر (قوله ويسقط نصف المهر) أي يسقطه الزوج  
 بهذه الشهادة لتضمنها جرح الفرقه من قبلها حيث كانت مطاوعة لولده وأما بعد الدخول فلا  
 يسقط شيء من المهر بمطلو عماله بل تسقط النفقة لنشوزها (قوله ظهيرة) ومثله في البصر عن  
 المحيط بزيادة وتحدد الثلاثة ولا يحد الزوج (قوله فيسألهم الامام الخ) أي وجوبه وقال  
 خاضعان ينبغي أن يسألهم در منتهى والظاهر أن ينبغي بمعنى يجب لان هذا البيان شرط لا قامة  
 الحد قال في الفتح بعد ما صرح بالوجوب ولو سألهم فلم يزيدوا على قولهم انهم حازنوا لا يحد  
 اليهود عليه ولا الشهود وعما فيه (قوله أي عن ذاته وهو الابلاخ) تفسير للماهية المعبر  
 عنهم اجماعا وظاهرا كلامهم انه ليس المراد بالماهية الحقيقة الشرعية المارة كافي البصر لكن  
 ذكر في الفتح فائدة سؤاله عن الماهية ان الشاهد عساه يظن أن محاماة اقر عين حراما زنا  
 ان كل رط محرم زنا يوجب الحد فيشهد بالزنا قال في التمر وهو ظاهر في أن المراد بما هيته  
 حقيقة الشرعية الا أن هذا يستلزم الاستغناء عن الكيفية والمكان لتضمن التعريف ذلك  
 فهو من عطف الخاص على العام اه قلت الاستغناء مدفوع لان الماهية بيان حقيقة  
 الزنا من حيث هو وأما الكيفية والمكان فغيره ما هي في هذا الزنا الخاص المشهود به  
 فيسألهم عن ذلك ليعلم أن هذا الخاص تحقق في نفسه الماهية الشرعية احتياطا في در الحد  
 فتدبر (قوله بلحواز كونه مكرها الخ) بيان لقوله وكيف هو على طريق الترتيب والارتيان  
 يقول با كراه لان الضمير عائد على الزنا لانه المسؤول عنه لا على الزاني (قوله أو في صباه) ونذا  
 يحتمل أن يكون بعد بلوغه لكن في زمان متقدم كافي الفتح وغيره وسياتي حد النكاح (قوله  
 أو بامة ابنة) أي ونحوها ممن لا يحد بوطئها كتمته وزوجته قال في الفتح وقياسه في الشهادة على  
 زنا المرأة أن يسألهم عن زنيها من هو لا احتمال المذكور وزيادة كونه صبي أو مجنون فانها  
 لا تدل على افيه عند الامام (قوله هو زيادة بيان) أي لانه يفيد عنه بيان الماهية مع أن ظاهر  
 كلامهم أن بيانه موقوف على الحكم كافي البصر وأشار الى أن الضمير في بيانه عائد الى المذكور  
 من الاوجه المستول عنها كما يؤخذ من عبارة القدر وي خلافا لما في بعض الشروح من أن  
 قوله وقالوا الخ بيان لقوله وينوه لانه بمجرد القول المذكور ولا يتم البيان كافي التمر (قوله  
 وعدلوا سر او علنا) السر بان يبعث القاضي ورقة في أسمائهم وأسماء محلهم على وجه يتميز  
 به كل واحد منهم لمن يعرفه فيكتب تحت اسمه هو عدل مقبول الشهادة والعلاية بان يجمع  
 القاضي بين المذكر والشاهد ويقول هذا الذي ذكر كنهه يعني سر اولم يكف هذا بظاهر العدالة  
 اتفاقا بان يقال هو مسلم اتس بظاهر الفتح احتياالا لدر بخلاف اثر الحقوق عند الامام  
 قالوا ويجهل هذه احتيا على حال عن الشهود بطريق التعزيز بخلاف الديون فانه لا يجس في ما  
 قبل ظهور العدالة وقامه في البصر واعتقضا به يلزم الجمع بين الحد والتعزير قلت وفيه نظر  
 لانه بهذه الشهادة صار متهم والمتهم يعزروا الحد لم يثبت بعد على أنه لا مانع من اجتماعهما بدليل  
 ما يأتي من انه لا يجمع بين جلدوني الاسباقة وقهر برافندبر (قوله اذ لم يعلم بهالهم) أما لو علم  
 عد التهم لا يلزمه السؤال لان له أقوى من الخاص للمسلم المزكور لولا اهدار الشرع اقامة

ويسقط نصف المهر لو قبل  
 الدخول او نفقة المدة ولو  
 بعده في الثانية ظهيرة  
 (في) الهم الامام عنه  
 ما هو أي عن ذاته وهو  
 الابلاخ عني (وكيف هو  
 وأين هو ومن زني ومن زني)  
 بلحواز كونه مكرها أو بدار  
 الحرب أو في صباه أو بامة  
 ابنة فيسقطه القاضي  
 احتياالا لدره (فان ينوه  
 وقالوا رأينا وطئها في  
 فرجها كليل في المحكمة)  
 هو زيادة بيان احتياالا  
 لدره (وعدلوا سر او علنا)  
 اذ لم يعلم بهالهم



المذنب عليه كان يصح منه بعله كافي الفسخ قبل والاكتفاء به له هتاف على انه يقضى بعله وهو خلاف المقتضى به قال ط وفيه أن القضاء هنا بالشهادة لا بعله بالامتناع من (قوله حكم به) أي بالحدود إذا اذالم يقر المشهود عليه كباقي (قوله ما لم يكن منه شك) من ذلك زيد السر هنا كما من باب ضرب خرقه وهتك الله ستر الفاجر فضحه مصباح قال في الفسخ بعد سرقه الاحاديث المذنب على نيب السر وإذا كان السر من دوا باليه ينبغي أن تكون الشهادة به خلاف الأولى التي مرجعها إلى كراهة التنزيه وهذا يجب أن يكون بالنسبة إلى من لم يمتد ولم يمتد به والواجب كون الشهادة أولى لأن مطلوب الشارع إخراج الأثر من المعاصي والقواش بخلاف من زنى مرة أو مراراً ثم أقصوا أهله من السابق لو كان أحدهما متمسكاً دون الآخر وظاهر التعديل المذكور أن الشهادة أولى لأن درء المقاصد مقدم فاعلم (قوله ويثبت أيضاً بقراره) عطف على قوله ويثبت بشهادة أربعة وقدم الأول لأنه المذکور في القرآن ولأن الدائم بها أقوى حق لا يندفع الحد بالقرار ولا بالتقدم ولا من جهة متعديّة والاقرار قاصرة كذا في الفسخ والبصر لكن قوله ولا بالتقدم مخالف لما قدمناه وما ساقى في باب الشهادة على الزنا ثم رأيت الرمي عليه في ذلك في حاشية المخفق قال المقرر أن التقدم عنها دون الأقرار ويجوز منع التقدم قبلها في الابتداء فكذلك يمنع الإقامة بعد القضاء (قوله صريحاً) أخرجه بقراره الأخرى بكتابة أو إشارة فلا يصح دلالة شبهة بعدم الصراحة بخلاف الاعنى فإنه يصح اقراره والشهادة عليه بغير وقد مر (قوله صاحباً) احترام عن السكران كباقي (قوله) ولم يكذب به الآخر) فلو أقر بالزنا فلا يثبت كذبه بقرانه في حد ذاته سواء كانت تزوجت أو لا عرفه أصلاً وعليه المهر إن ادعت به المرأة وإن أقرت بالزنا فلا يثبت كذبه فلا حد عليها أيضاً عنده خلافاً لما في المتنين بغير (قوله أو رتقها) بأن تخبر النساء بأن ارتقا قبل الحد لأن أخبارهن بالرقيق بوجوب شبهة في شهادة الشهود بغير (قوله الجواز ابتداء ما يقطع الحد) أي من الخمر أو الأخرى على تقدير عدم الحرس واستشكك ما لو أقر أنه زنى بفائسة فإنه يحد قبل حضورهما مع احتمال أن تذكره قطاعته وعنه إذا حضرت فيحتاج إلى الفرق قلت يؤخذ بجوابه عما في الجوهر من أن القياس عدم الحد في الثانية لجواز أن تضرر فتجده قد حد أقذف أو تدعى نكاحاً فطلب المهر وفي حده بطلان حقه والاستحسان أن يحد حديث ما عرفه أنه حرم غيبة المرأة والحاصل أن القياس عدم الفرق بين المستثنين ولو كانه حد في الثانية على خلاف القياس للحديث وهذا أولى مما أجاب به بعضهم من أن الزاني على الثانية بان حضور الغائبة ودعواها النكاح شبهة واحتمال ذلك يكون شبهة الشبهة والمعتبر هو الشبهة دون شبهة الشبهة لما ورد عليه من أنه في المسئلة الأولى كذلك قلت وقد يفرق بينهما بأن نفس الحرس شبهة حقيقة مانعة بخلاف الغيبة ولذا لو أقر بالزنا في لا يعرفه فإنه يحد قال في الفسخ لأنه أقر بالزنا ولم يثبت كرهه فقط الآن الآن لا يجوز أن لا يجهل زوجته وأخته اه فلم أن الغائبة انما حد فيها لأنه لم يمتد قط بخلاف الخمر فإن الحرس نفسه مطلقاً لا يحد فيه المذكرة (قوله في حال سكره) متعلق بقر (قوله ولو سرق أو زنى) أي في حال سكره وثبت ذلك

(حكم به) وجوباً وترك  
الشهادة به أولى ما لم يكن  
متمسكاً فالتمس أدنى من  
(و ثبت) أيضاً بقراره  
صريحاً صاحباً ولم يكذب  
الآخر ولا يظهر كذبه بحجبه  
أو رتقها ولا أقدر بزناه  
بغيره أو هي بانحس الجواز  
ابتداء ما يقطع الحد ولو أقر  
به أو سرق في حال سكره  
لا حد ولو سرق أو زنى حد

لان الانشاء لا يجهل

المكذب والاقرار يجهل

نهر (أربعاً في مجالسه)

أي المقر (الأربعة كلها

أقروا) بحيث لا يراه

(وصاله كما مر) حتى عن المزي

بم الجواز بيانه بأية منه نهر

(فان يمينه) كما يحق (حد)

فلا يثبت بعله القاضي ولا

بالبينة على الاقرار ولو قضى

بالبينة فاقمر مرة لم يحد عنه

الثاني وهو الأصح ولو أقر

أربعاً بطلت الشهادة إجماعاً

سراج (ويجلى سبيله أن

رجع عن اقراره قبل الحد

أدنى وسطه ولو) رجوعه

(بالفعل كهرابه) بخلاف

الشهادة (وانكار الاقرار

رجوع كان انكار الرقة

نوبة كما يجزى) وكذا يصح

الرجوع عن الاقرار

بالاحسان) لأنه لما صار شرطاً

للحد صار حقه تعالى به

الرجوع عنه لعدم المكذب

بغير (و) كذا عن (سائر

الحدود الخالصة) لله كحد

شرب وسرقه وان ضمن

المال (ونذب تلقينه)

الرجوع (بعلقت قبلات أو

لمت أو وطقت بشبهة)

لحد بتماعز (ادعى الزاني

أنه أزوجه فقط الحد عنه

وان) كانت (زوجة الغير)

بالبينة (ولو تزوجها بعده)

أي بعد زناه (أو اشتراها

بالبينة (قوله لان الانشاء) أي انشاء الزنا أو الصرقة المعين للشهود في حال سكره لا يجهل المكذب فيحد بخلاف اقراره بذلك في حال سكره (قوله أربعاً في مجالسه) ولو كل نهر مرة أما لو أقر أربعاً في مجلس واحد كان بمنزلة اقرار واحد كافي النهر (قوله أي المقر) وقيل بجالس القاضي والأول أصح وفسر محمد بن تفرق الجالس بأن يذهب المقر عنه بحيث يتوارى عن بصر القاضي وظاهر قوله في الهداية لا بد من اختلاف الجالس وهو أن يرد القاضي كلما أقر فيذهب حتى لا يراه أن اختلاف الجالس لا يكون إلا بردة نهر (قوله كلما أقر رده) فيه تسامح كما قال صدر الشريعة لأنه في الرابعة لا يرد ومن ثم قال في الإصلاح الأربعة نهر (قوله سأله كما مر) أي سؤالاً للمأمر وهذا السؤال بعد الرابعة كافي السكافي وذكر أنه قال عن عقده وعن احصائه (قوله حتى عن المزي بما الخ) سقط فقط حتى من بعض النسخ ولا بد منه لأن مراده إفادة أنه لا بد من السؤال عن التهمة المارة وصرح بالمزني ما ردا على ابن السكالك حيث قال لا أن تقول أنه لا حاجة إليه لكن كان عليه التصريح بالزمان أيضاً لأنه قبل لا يلزم لأن التقادم يمنع الشهادة دون الاقرار ورد بأن فائدة احتمال أنه زنى في حال صباه (قوله فلا يثبت الخ) تفرع على ما فهم من حصر ثبوته بأحد شيئين الشهادة بالزنا أو الاقرار به وقوله وبالبينة على الاقرار بيان لفائدة تقييد الشهادة بأن تكون عن الزنا وجهه كافي الزاني أي أنه ان كان منكراً قد رجع وان كان مقرراً لا تعتبر الشهادة مع الاقرار (قوله ولو قضى بالبينة) أي البينة على الزنا على الاقرار (قوله فاقمر مرة) أو مرتين نهر والظاهر أن الثلاث كذلك وفيه ما يحد بعد القضاء لأنه لو أقر قبله بسقط الحد بالاتفاق كما صرح به في الفسخ وظاهره ولو أقر مرة واحدة (قوله لم يحد) أي خلافاً لما دلل شرط الشهادة عدم الاقرار فقات الشرط قبل العمل به لأن الامتناع من القضاء في الحد ود كباقي فصار كالاول وهو ما لو أقر قبل القضاء كافي الفسخ ثم اذ لم يكمل نصاب الاقرار الموجب للحد فلا يحد (قوله بطلت الشهادة) أي وصار الحكم للاقرار فيعامل بوجبه لا بوجوب الشهادة (قوله بخلاف الشهادة) أي بخلاف ما لو ثبت زنا بالشهادة فهرب في حال الرجوع فإنه يتبع بالخمر حتى يوفى عليه بغير عن الحاوي وسبب ما في أنه لو هرب بعد ما ضرب بعض الحد ثم أخذ بعد ما تقدم الزمان لا يقام (قوله وانكار الاقرار رجوع) أي إذا قال بعد ما أقر أربعاً وأمر القاضي برجه والله ما قررت بنفي فإنه يدرأ عنه الحد خاتمة وهذا مكرمه قوله ويجزى سبيله أن يرجع الخ إذا أن ينصرف ذلك بقوله رجعت عما أقررت به فاعلم (قوله كما يجزى) أي في بابها (قوله وكذا يصح الرجوع الخ) أي فلا يحد وهذا إذا لم تقم البينة على احصائه والأفصح كباقي متناهي حد الشرب (قوله لعدم المكذب) أي لأنه خبر محتمل للصدق كالاقرار ولا مكذب فيه فيه فتحقق شبهة في الاقرار بخلاف ما فيه حق العبد وهو القصاص وحد القذف لوجود من يكذب به بغير (قوله كحد شرب وسرقه) فإنه يستط بالرجوع عن الاقرار به كما سبب في بابها (قوله وان ضمن المال) لأنه حق العبد فلا يحد بعد اقراره بسرقة (قوله لحد ما عزر) هو ابن مالك الأسلي المروي في البخاري فأن فيه تلقينه بما ذكره قال في الأصل ينبغي أن يقول له لعلك تزوجتها أو وطئت بها بشبهة والمقصود أن يلقنه ما يكون ذكره دار النذكرة أي ما كان بغير دفع (قوله لا يمينه) متعلق بادعى قال في البحر ولا يكاف



لا ينفك في الاصحاح  
 النسبة وقت الفعل  
 (و يرجع بحسن في قضاء  
 حتى يموت) ويصطفون  
 كصفوف الصلاة لوجه كذا  
 رجم قوم قتلوا رجلا  
 آخرون (فلو قتل شخص أو  
 قضاة بعد القضاء به قدر  
 وينبغي أن يعزروا لقتلهم على  
 الامام غير (ولو قبـله)  
 أي قبل القضاء به (يجب  
 القصاص في العمد والدية  
 في الخطأ) لأن الشهادة قبل  
 الحكم بها لا حكم لها  
 (والشهادة الشهودية)  
 ولو بخصامة صغيرة إلا أنه  
 كـرض في رجم القاضى  
 بحضورهم (فإن أبو أو مائتا  
 أو غابوا) أو قطعوا بعد  
 الشهادة (أو بعد هم سقط)  
 الرجم لقوات الشرط ولا  
 يحسدون في الاصحاح (كألو  
 خرج بعضهم عن الأهلية)  
 لأنه هادة (بفسق أو هي أو  
 خرس) أو قذف ولو بعد  
 القضاء لأن الامضاء من القضاء  
 في الحدود وهو ذو الوجهين  
 أما غيره فيجوز في الموت  
 والغيبه كافي الخاص  
 (ثم الامام) هذا ليس حتما  
 كف وجوبه ليس بلزوم  
 قاله ابن الكمال وماتله  
 المصنف عن الكمال رده  
 في النور (ثم الناس) أفاد  
 في النور أن حضورهم ليس  
 بشرط فريتهم كذلك فلو  
 امتنعوا لم يسقط

اقامة البينة كالودعي السارق العين انما يكسب القطع بمجرد دعواه ولهذه المسئلة  
 اخرون منذ كره في الباب الآتي (قوله لا يسقط في الاصحاح) أي اذا ثبت زنا بالبينة وكذا  
 لو بالقرار اذا لم يتقدم وسبق هذه المسئلة آخر الباب الآتي (قوله ويرجم محسن) يقع  
 الصاد من أحسن اذا تزوج وهي مما جاء بهما على لفظ اسم المقبول ومنه أمهيب فهو  
 مسهب اذا أطال في الكلام والفج بالقاء والجيم فهو ما فج اذا اقتصر فتح مخلصا (قوله في قضاء)  
 هو المكان الواسع لأنه أمكن في رجمه وثلاثا يصيب بعضهم بعضا غير (قوله حتى يموت) أشار  
 الى أنه لا بأس لكل من رأى أن يتعمد قتله لأنه واجب القتل الآن يكون ذارحهم منه فان  
 الأولى أن لا يتعمده لأنه نوع من طبيعة الرحمة به - الثاني وباقي غلامه (قوله فهدر) أي  
 لا قصاص فيه - لو عدوا لاديه لو خطا (قوله وينبغي الخ) صرح به في الفتح في باب الشهادة على  
 الزنا (قوله لا قتيانه) افتعال من قات يفوت فواته وقاتال في المصباح وفاته فلان بذراع  
 سبقه بمؤمته قبل اذات فلان اقتبانا اذا سبق بفعل شئ واستدبر آيه ولم يؤم فيه من هو  
 احق منه بالامرفيه (قوله والشرط بداية الشهودية) أي بالزجر لانهم قد يتجاسرون على  
 الادعاء ثم يتعظمون المباشرة فيجمعون وفيه احتمال لاديه كافي المحيط فهو - الثاني (قوله أو  
 قطعوا بعد الشهادة) وكذا لو مرضوا بعد ما قيد به لانهم لو قطعوا قبلها رضى القاضي بحضورهم  
 لانهم اذا كانوا مقطوعا لا يدعى لم تنسخ البداية بهم وان قطعت بعد ما فقد استحققت وهذا  
 بعيد أن كون البداية بهم شرطا لانها بعد قدرتهم على الرجم بفتح والمراد القطع بلا  
 جنابة مفسدة والآخر جوعا عن الأهلية (قوله ولا يحدون في الاصحاح) لان امتناعهم ليس  
 صريحا في رجوعهم وان كان ظاهرا فيه لامتناع بعض الناس من ذبح الحيوان الحلال وقامه  
 في الفتح ولا ينبغي أن هذا راجع لقوله فان أبو أماني الموت والغيبه فلا شبهة في أنهم لا يحدون  
 وانما سقط الرجم لاحتمال رجوعهم لو حضروا (قوله أو قذف) أي اذا حده كما قيد في الفتح  
 (قوله لان الامضاء من القضاء) أي امضاء الحدود وبقائه بالفضل من القضاء فاذا لم يعضه ثم  
 حصل مانع من العمل أو الهادة بعد ثبوتها فكانه لم يحصل القضاء بها (قوله  
 كافي الخاصكم) أي الحماكم الشهيد أي كافي الكافي والظاهر أن الميم في كازائدة والاصل  
 كافي الحماكم وهو كذلك في بعض النسخ قال في الفتح وفي غير المحسن قال الحماكم في الكافي  
 بقاء عليه الحد في الموت والغيبه اه أي موت الشهود وغيبته - موبه - سقط ما قبل ان  
 المراد كافي الخاصكم أي كافي دولومات الحماكم أو غاب وكيف يصح ذلك مع أن الامضاء من  
 القضاء كما سمعت ولذا قال في الكافي واذ حكم الحماكم بالرجم ثم عزل قبل ان يرجع هو ولي  
 غيره فيحكم بذلك اه قافهم (قوله ثم الامام) استظهارا في حقهم في عايري في الشهود  
 ما يوجب دره الحد اه جوهره (قوله قاله ابن الكمال) لم ينقله ابن الكمال عن أحد وهو  
 محتاج الى النقل فانه خلاف ظاهر المتن (قوله وماتله المصنف عن الكمال رده في النور) يأتي  
 بيان ذلك قريبا (قوله أفاد في النور الخ) حيث قال وفي الدراية يذهب للامام أن يامر طائفة  
 من المساجين أن يحضروا اقامة الحدود واختلفوا في عددها فمن ابن عباس واحد وقال عطاء

اثنتان والزهري ثلاثة والحسن البصري عشرة اه وهذا صريح في أن حضورهم ليس  
 بشرط فريتهم كذلك فلو امتنعوا لم يسقط اه قلت وفيه نظر فان هذا ذكره تفسير الطائفة  
 في قوله تعالى وليت - وهذا جرم طائفة من المؤمنين والواقع في الآية الجحد لا الرجم ولو سلم  
 فالمراد أنه اذا كان عند الامام من يرجع ينبغي له أن يامر قهراهم بان يحضروا والماتلوا من أن  
 مبقى الحد على القتل - ههنا المراد بالناس من يباشر الرجم وحضورهم لا بد منه والالزم فوات  
 الرجم أصلا فبان الجيم (قوله ويبدأ الامام لو مقررا) أي يبدأ الامام بالرجم لو كان الزاني  
 مقرا وثبت باقراره لقول علي رضي الله تعالى عنه أيها الناس ان الزنا زنا آثان زنا السر وزنا  
 العلانية فزنا السر أن يشهد الشهود فيكون الشهود أول من يرى ثم الامام ثم الناس وزنا  
 العلانية أن يظهر الحبل أو الاعتراف فيكون الامام أول من يرى وقامه في الفتح (قوله  
 مقتضاه الخ) قال في الفتح واه - لم أن مقتضى هذا انه لو امتنع الامام لا يحل للقوم رجمه ولو  
 امرهم لعلمهم بقوات شرط الرجم وهو منتف بوجوب ما عر لقطع بانه عليه الصلاة والسلام  
 لم يحضره ويمكن الجواب بان حقيقة ما دل عليه قول علي هو أنه يجب على الامام أمر الشهود  
 بالابتداء احتياجا لاثبات دلالة الرجوع وعدمه وان يتبدى هو في صورة الاقرار انكشف  
 للناس عدم تساهله في بعض شروط القضاء والحد فاذا امتنع ظهرت أمارة الرجوع وامتنع  
 الحد اظهره والشبهة وهذا منتف في حقه عليه الصلاة والسلام فلم يكن عدم رجمه دليلا على  
 سقوط الحد ومقتضى ما ذكر أنه لو بدأ الشهود فيما اذا ثبت بالشهادة يجب أن يفتي الامام  
 فلا يلزم بين سقط الحد لا اتحاد الماخذ فيه اه مخلصا وقوله ومقتضى ما ذكر الخ هو الذي نقله  
 المصنف عن الكمال ورده في النور بانه انما يتم لو سلم وجوب حضور الامام كالشهود وهو غير  
 لازم كافي ايضاح الاصلاح لابن كمال قلت ما ذكره ابن كمال لم يعز له احد كما روى ما ذكره المحقق  
 صاحب الفتح هو ظاهر المتن والدليل فلا يدل على ما قبل صريح مع من رأيت في الخزيرة  
 ما نصه يجب البداية من الشهود ثم من الامام ثم من الناس قافهم (قوله لكن ينبغي الخ) أي  
 في كتاب القضاء وهذا الاستدلال في غير محله لأنه ليس في ذلك أن القاضي امتنع من البداية  
 بالرجم بل المراد أن الحماكم اذا ثبت عنده الحد بالجنة أي بالبينة أو الاقرار أو أمر الناس بالرجم  
 اهم أن يرجعوا بالشرط المتقيد ومن لم يحضر واجلس الحكم ولم يعاينوا الجنة وقيل لا فساد  
 الزمان قال في غرر الاذكار والاحسن التمسيل بان القاضي اذا كان عالما عادلا وجب ائتماره  
 بلا تقصص وان كان عادلا جاهلا سئل عن كيفية قضائه فاذا أخبر بما وافق النور عي وقوله  
 وان كان ظاهرا لا يقبل قوله عالما كان أو جاهلا اه (قوله ويكره للجورم الرجم) كذا في البحر عن  
 المحيط وفيه عن الزياي وغيره انه لا يقصد قتله فان بغيره كفاية وظاهره انه اذا لم يقصد قتله  
 لا يكره كما يفيد ما قدمناه عن القهستاني أيضا ثم ان محل الكراهة اذا لم يكن المحرم شاهدا في  
 الجوهر فلو شهد أربعة على أبيهم بالزنا وجب عليهم أن يبتدوا بالرجم وكذا الاخوة وذوو الرحم  
 ويستحب أن لا يتعمدوا مقتلا وأما ابن الميم فلا بأس أن يتعمد قتله لان رجمه لم يكمل فاشبهه  
 الاجنبى وقوله يستحب الخ يفيد أن الكراهة تنزيهية تأمل (قوله وان فعل لا يحرم الميراث)  
 نص عليه في كافي الحماكم قال في الجوهره ولو شهد على أبيه بالزنا أو بالقصاص لم يحرم الميراث

(ويبدأ الامام لو مقررا) مقتضاه  
 انه لو امتنع لم يحل للقوم رجمه  
 وان امرهم لقوات شرطه  
 فتح لكن ينبغي انه لو قال  
 قاض عدل قضيت على هذا  
 بالرجم وسعد رجمه وان لم تعان  
 الجنة ويكره للجورم الرجم  
 وان فعل لا يحرم الميراث  
 (وغسل وكفن وصلى عليه)







السلطان والملوك على كل منهم في ظاهره لا غير ومن العالمين انما يات على الخاصة في  
باطنهم لا غير كما في المفردات وغيرها اهـ ومثله في الدر المنثور قلت وهذا تعريف للسياسة  
العامة الصادقة على جميع ما شرعه الله تعالى لعباده من الاحكام الشرعية وتتم عمل أحسن  
من ذلك مما فيه زجر وتاديب ولو بالقتل كما قالوا في اللواط والشارق والخناق اذا تكرر  
منهم ذلك حل قتلهم سياسة وكما في المبتدع ولذا عرفوا بعضهم بانهم انقلبوا جناية لها حكم  
شرعي حسم المادة الفسادة وقوله اهلها حكم شرعي معناه انها اذا دخلت تحت قواعد الشرع وان  
لم ينص عليها بخصوصها فان مدار الشرع بعد قواعد الايمان على حسم مواد الفساد لبقاء  
العالم ولذا قال في البحر وظاهر كلامهم ان السياسة هي فعل في من المالك كماله براهوا وان لم  
يرد ذلك الفعل دليل جزئي اهـ وفي حاشية مسكين عن الجوى السياسة شرع مغلظ وهي  
فوعان سياسة ظالمة فالشرع يجرمها وسياسة عادلة تخرج الحق من الظالم وتدفع كثير من  
الظالم وتردع اهل الفساد وتوصل الى المقاصد الشرعية فالشرعية فالتشريع فوجوب المصير اليها  
والاعتقاد في اظهار الحق عليها وهي باب واسع فمن اراد تفصيلها فاعليه بمرجعة كتاب معين  
الحكام للقاضي علاء الدين الاسود الطراباسي الحنفى اهـ قلت والظاهر ان السياسة  
والتهذيب مترادفان ولذا عطفوا أحدهما على الآخر لبيان التماسك كما وقع في الهداية  
والزبلي وغيرهما بل اقتصر في الجوهرية على نسقته تعزيريا وسياتي ان التعزير تاديب دون  
الحد من التعزير بمعنى الرد والردع وانه يكون بالضرب وغيره ولا يلزم ان يكون بمقابلة معصية  
ولذا يضرب ابن عشر سنين على الصلاة وكذلك السياسة كما مر في نبي ٢٠٢ من صير بن الحاج فانه  
وردانه قال له مر ما ذنبى يا امير المؤمنين فقال لا ذنب لك وانما الذنب لي حيث لا اظهر دار  
الهجرة منك فقد انقاه لا فتان التسمية وان لم يكن يصنع فهو فعل الصلحة وهي قطع الافتتان  
بسيئة في دار الهجرة التي هي من اشرف البقاع ففيه رد وردع عن منكرو واجب الازالة وقالوا  
ان التعزير وكول الى راي الامام فقد ظهر لك بما اذا ان باب التعزير هو المنة كقول لاحكام  
السياسة وسياتي بيانه وبه علم ان فعل السياسة يكون من القاضي ايضا والتعزير بالامام ليس  
للاعتبار من القاضي بل لكونه هو الاصل والقاضي نائب عنه في تنفيذ الاحكام كما مر في  
قوله فيسألهم الامام وبدأ الامام برجه ونحو ذلك في الدر المنثور عن معنى الحكام للقضاة  
تعاطى كثير من هذه الامور حتى ادامة الحبس والاغلاق على اهل الشر بالجمع لهم والتخفيف  
بالطلاق وغيره وتخليف الشهود اذا ارتاب منهم ذكره في التاريخانية وتخليف المتهم لاعتبار  
حاله او المتهمة بسرفه بضربه وبجسسه الوالي والقاضي اهـ وسياتي في باب التعزير ان القاضي  
تعزير المتهم وصرح الزبلي قبيل الجهاد ان من السياسة عقوبته اذا غلب على ظنه انه سارق  
وان المسروق عنده فقد اُجازه واقتل النفس بغلبة الظن كما اذا دخل عليه رجل شاهر سيفه  
وغلب على ظنه انه يقتله وسياتي تمام ذلك في كتاب السرقه (قوله الا ان يقع الياس من  
برئه فيقام عليه) اي بان يضرب بضر باخيه فيقتله وفي الفتح ولو كان المرض لا يترجى فوالله

الا ان يقع الياس من برئه  
فيقام عليه بضر (ويقام  
على الما مل به - ووضعها)  
لا قبله أصلا بل يجهس لوفائها  
ببينة (فان كان - دها  
الرجم بوجت - ين وضعت)

كاسل أركان ضعيف الخلقه فعندنا وعند الشافعي يضرب بعنك كمال فيه مائة شحراخ دفعة  
وتقدم في الايمان انه لا بد من وصول الكل الى بدنه ولذا قيل لا بد ان تكون مائة مائة  
والعنك كمال والعنك كول عنقود الفحل (قوله لا قبله أصلا) اي - رواه كان - دها الجلد أو الرجم  
كي لا يؤدي الى هلاك الولد لانه نفس محترمة لا يبريء منه فتح (قوله الا اذا لم يكن الخ) - هذه  
رواية عن الامام اقتصر عليها صاحب المختار قال في البحر وظاهره انها هي المذهب وفي النهر  
واهمى انها من الحسن يمكن اهـ وفي حديث الغامدية انه صلى الله عليه وسلم رجمها بعد  
ما فطمته وفي حديث آخر قال لا يبرجها ونزع ولها عاصمة ليس له من يرضعه فقال له رجل من  
الانصار الى رضاعه فرجها قال في الفتح وهذا يقتضي ان الرجم عند الوضع بخلاف الاول  
والطريقان في مسلم وهذا صحيح طريقا الخ (قوله فحقه - تغنى) عبارة الفتح حتى تفضله (قوله  
حب - هاستين) اي اذا ثبت زناها بالبينه كما مر ط (قوله وشرايط احسان الرجم) الاضافة  
بيانية اي الشرايط التي هي الاحسان فالاحسان هو الامور المذكورة فهي أجزاؤه وقيد  
بالرجم لان احسان القذف غير هذا كما سيأتي فخرج ملخصا (قوله عقل وبلوغ) بدل من قوله  
والتكليف وبيان له واعتراض بان التكليف شرط لكون الفعل زنا لان فعل العبي والمجنون  
ليس بزنا أصلا وأجاب في البحر بانه انما جعله شرط الاحسان لاجل قوله وهو كونه ما يصفه  
الاحسان اهـ يعني انه شرط باعتبار ان الزاني لو كان رجلا مثلا فلا يبرج الا اذا كان قد وطئ  
زوجة له مكلفة فكونه مكلفه شرط في كونه محصنا لان كونه الذي فعله مع الاجنبية زنا  
ولا يجلب له اذ لم تكن زوجته مكلفة ولا يبرج لعدم احصانه (قوله والاسلام) الحديث من  
أشرك بالله فليس يحسن ورجعه صلى الله عليه وسلم اليهوديين انما كان يحكم التوراة قبل نزول  
آية الرجم ثم نسخ بغيره وتحقق في الفتح وخالف في هذا الشرط أبو يوسف والشافعي (قوله  
والوط) اي الابلاخ وان لم ينزل كما في الفتح وغيره (قوله وكونه - نكاح صحيح) نخرج القاسد  
كالنكاح بغير شهود فلا يكون به محصنا ط وينبغي ان يزيد اتفاقا لما سجد كره المصنف  
قبيل حد الشرب انه لو كان بلا ولي لا يكون محصنا عند الثاني تأمل (قوله حال الدخول)  
منطلق بقوله صحيح قال في الفتح يعني تكون العصاة فاعية حال الدخول حتى لو تزوج من هاذ  
طلاقه ابتزوجهما يكون النكاح صحيحا ولو دخل بها عقيبها لا يصح محصنا لوقوع الطلاق قبله  
اهـ وتبعه في النهر قلت ومقتضاها ان الوط محصل في نكاح لكنه غير صحيح مع انه لم يحصل في  
النكاح أصلا فالاولى ان يكون محصنا اذا عمل الوط في نكاح موقوف على الاجازة ثم اجازت  
المرأة العقد أو ولي الصغيرة فلا يكون بهذا الوط محصنا وان كان العقد صحيحا لانه وطئ في  
عقد لم يصح الاب - دها في حالة الوط تأمل (قوله وكونه ما) اي الزوجين المفهومين من قوله  
والوط - نكاح صحيح وفي هذا الحل اصلاح لعبارة المتن فانها لا تفيد اشتراط احسان كل منهما  
لاحسان الآخر وفيه خلاف الشافعي قلت وقد يكون أحدهما محصنا دون الآخر كالوط لا  
بها وافر بانه وطئ أو بانها كانت محصنة وانكرت فاذا زنى برجم لانه محصن باقراره كما سيأتي  
قبيل حد الشرب (قوله فلا نسك أمة الخ) تقر ببع على الشرط الاخير اي لو نسك المرأة أو

مطلبه  
شرايط الاحسان

الا اذا لم يكن له مولود ومن  
يربيه حتى يستغنى ولو ادعت  
الحب - بل يبرجها النساء فان  
كان نعم حب - هاستين ثم  
رجعها اختصار (وان كان  
الجلد بعد الفساق) لانه  
مرض (و) شرايط احسان  
الرجم - سبعة (الحرية  
والتكليف) عقل وبلوغ  
(والاسلام والوط) وكونه  
(نكاح صحيح) حال الدخول  
(و) محصنا (بصفة  
الاحسان المذكورة وقت  
الوط اتفاقا) كل من - ما  
شرط لعبورة الاخر محصنا



المعدة حرة ووطئها لم يكن واحدا منهم المحصنات الا ان يطأها بعد ذلك في صورتين فحينئذ يحصل لكل منهما الاحصان بهذا الوطئ لان تصاف كل منهما بصفة الاحصان وقته حتى لو زنى أحدهما بعد هذا الوطئ برجم بخلاف الوطئ الحاصل قبل العتق وكذا لو دخل الحر المحصنة المسلم بعد كونه حرة الكافرة أو المجنونة أو الصغيرة لم يكن أحدهما محصنا الا ان يطأها ثانيا بعد اسلامها أو افاقتها أو بلوغها وكذا لو كان الزوج صغيرا أو مجنونا أو كافرا وهي حرة مكافئة مسلمة حتى لو دخل بها الزوج وهو كذلك ثم زنت لآخر برجم أحدهما وصورة كون زوج المسلمة كافرا كما في الفسخ أن يكونا كافرين فتعلم هي في طأها قبل عرض القاضي الاسلام عليه وابائه فانهم ما زواجان ما لم يفرق القاضي بينهما بايانه **١١** (تنبيه) اشتراط احصان كل من الزوجين ولو برجم لا ينافي قولهم كما يأتي في قبل هذا الشرط اذا كان أحد الزوجين محصنا دون الآخر برجم المحصن ويجوز في غير المحصن لان المراد أن الرجل اذا كان محصنا الاحصان المذكور بشرطه ثم زنى بامرأة فانه برجم ثم المرأة المذكرة ثم زنت برجل (قوله حتى لو زنى والاقتداء وكذا المرأة اذا كانت محصنة الاحصان المذكرة ثم زنت برجل (قوله حتى لو زنى ذي بصلة الخ) أطلق الذي يشمل ما لو كان له زوجة دخل بها أولا ولو كان المذني بها امرأة غير قيد وانما لم يرجم لعدم احصانه لكونه غير مسلم وقت الفعل وان صار محصنا بعد اسلامه كما يفهم من الاطلاق فيقيد أنه لا بد في الرجم من كونه - لما وقت الزنا وكذا الحرية - حتى لو أسلم أو اعتق بعد الزنا ثم صار محصنا لا يرجم بل يجلد فالحمد لله الذي ربيح بيان هذه القواعد مع تأويل ما وقع في فتاوى قارئ الهداية كما أفاده في التمر حيث قال بعد تقرير شرائط الاحصان وهذا يقتضي أن الذي لو زنى بصلة ثم أسلم لا يرجم ولا يعارضه ما في فتاوى قارئ الهداية من أنه لو زنى أو سرق ثم أسلم ان ثبت ذلك باقراره أو بشهادة المسلمين لا يدركه الحد وان بشهادة أهل الذمة لا يقام عليه الحد لانه أراد بالحد هنا الحد **١٢** (قوله لو ارتد ثم أسلم الخ) عزاه ابن الكمال الى شرح الطحاوي ومثله في الفتح وقيد بارتداده ما عدا ما في الفتح أي ليعود النكاح بعد رجوعه الى الاسلام بلا تجديده عقد آخر بقي لو ارتد أحدهما ففي التمهيد عن محمد بن طلق الزوجة بدار الحرب مرتدة وسببت لا يبطل احصان الزوج كذا في الفتح **١٣** وهو ظاهر لما يأتي من أنه لا يجب بقاء النكاح لبقاء الاحصان وظاهره انه يبطل احصانه وان عادت مسلمة ولذا قال لو أسلم بعد الابال دخول بعده أي لا بد من تحقق شروط الاحصان عند وطئه آخر بعد الاسلام فاعلم أن الردة تبطل اعتبار الوطئ بانه نكاح الصحيح واذ بطل اعتبار بطل الاحصان سواء كان المرتد كلامهما معا أو أحدهما لكن اذا ارتد أحدهما ثم أسلم لا يصير محصنا الا بتجديده عقد عليه أو على غيره أو بطؤه بعد رجوعه بصفة الاحصان فيعود له احصان جديد لان الردة أبطلت الاحصان السابق (قوله وقيل بالوطئ بعده) نسبة في التمهيد والبعير الى أبي يوسف (قوله واعلم الخ) ذكر هذه المسئلة في الدرر (قوله فلو نكح في عهده حرة) أي ودخل بها دون (قوله ثم طلق) عبارة الدور ثم زال النكاح وهي أعم أشهولها زوال النكاح بموتها أو ردها أو غير ذلك (قوله ونظم بعضهم الخ) نقله القاضي زين الدين بن رشيد صاحب العمدة عن القاهاني

فلونكح أمة أو الحرة بعد  
فلا احصان الا ان يطأها  
بعد العتق ليحصل الاحصان  
به لا ينافي له حتى لو زنى  
بمسلمة ثم أسلم لا يرجم بل يجلد  
ر ببق شرط آخر ذكره  
ابن كمال وهو أن لا يبطل  
احصانه ما بالارتداد فلو  
ارتد ثم أسلم لم يعد الا  
بالدخول بعده ولو بطل  
يجنون أو عته عاد بالافاقة  
وقبل بالوطئ بعده (و) اعلم  
انه لا يجب بقاء النكاح  
له فانه أي الاحصان  
فلونكح في عهده حرة ثم طلق  
وبقي بجم ردا وزنى برجم  
ونظم بعضهم الشروط فقال

المالك

نخذها عن النص مستقهما  
بلوغ وعقل وحرية  
ورابعها كونه مسلما  
وعقد صحيح ووطئ صحيح  
متى اختل شرط فلا يرجم  
(باب الوطئ الذي يوجب  
الحد والذي لا يوجب)  
اقيام الشبهة لم يثبت ادورا  
الحدود بالشبهات ما استطعتم  
(الشبهة ما يشبه الشيء)  
(الثابت وليس بثابت في)  
نقص الامر (وهي ثلاثة  
أنواع شبهة) حكمية (في  
الحل وشبهة) اشتباه (في  
الفعل وشبهة) في القصد  
والتحقيق دخول هذه في  
الاوليين وسنحفظه (فان  
ادعاء أي الشبهة وبرهن  
قيل برهانه) وسقط الحد  
وكذا سقط أيضا (بغير  
دعواه الا في دعوى  
الاكراه خاصة (فلا بد  
من البرهان) لانه دعوى  
بفعل الغير فيلزم ثبوته بجم  
(لاحد) بل لازم (بشبهة الحل)

المالك كافي التتافي ويوجد في بعض النسخ شروط الحصة في سنة **١٤** ط أقول وهذا هو الصواب لان الشرط الاول الذي ذكره الشارح من بصر السرى مع والبصيرة من بصر المنة ارب فافهم وقوله في آخر الايات فلا يرجم بالاياء المنة الصغيرة كما رأينا في النسخ وينبغي أن يكون بالقومية ولا ناهية وأصله لا ترجح بثبوت التوكيد المخففة قامت أفا اذا لو كانت لناهية وجب الرقع ولعل اقتصار النظم على الشروط الستة لكونه مذهب المالكية وزيد عليه اعتدنا كونهما بصفة الاحصان وقت الوطئ وعدم الارتداد فصار ثمانية ويزاد كون العدة عليهما صحافة ميرسمة وقد غيرت هذا النظم جامع الله سنة فقلت  
شرائط الاحصان تسع أنت متى اختل شرط فلا يرجم  
بلوغ وعقل وحرية ودين وقدر ارتدادهما  
وطئ بصحة صحيح من غدت منه في الذي قدما  
(باب الوطئ الذي يوجب الحد والذي لا يوجب)

(قوله اقيام الشبهة) علمه لقوله لا يوجب (قوله لم يثبت) علمه لمفهوم من العلم الاول وهو أن الحد لا يثبت عند اقيام الشبهة ووطئ بعض الظاهرية في الحديث بأنه لم يثبت صرفوا والجواب أن له حكم الرقع لان اسقاط الواجب بعد ثبوته بالشبهة خلاف مقتضى العقل وأيضا في اجماع فقهاء الامصار على الحكم المذكور كفاية ولذا قال بعضهم ان الحديث متفق عليه وأيضا نقلته الامامة بالقبول وفي تتبع المروى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أصحابه من تابعين ما عز وغيره الرجوع احتياالا لا بد منه بعد الثبوت ما يفيد القطع بثبوت الحكم وتعامه في الفتح (قوله ثلاثة أنواع) يأتي بيانها (قوله في الحل) هو الموطوءة كافي العيني والشاوي وغيرها فقوله الا في أي المالك في المملوك (قوله وبرهن) أي على انه أمة ولده أمة أحد أبويه مثلا (قوله وكذا يسقط بمجرد دعواها) أي دعوى الشبهة وهذا يقتضي عاقبة لانفهامه منه بالاولى (قوله الا في دعوى الاكراه الخ) قلت الظاهر في وجه الفرق أن الاكراه لا يخرج الفعل عن كونه زنا وانما هو عذر يسقط للحد وان لم يسقط الاثم كما يسقط القصاص بالاكراه على القتل دون الاثم فلا يقبل قوله بمجرد دعواها بخلاف دعواها شبهة من الشبهة الثلاثة لانه ينكر السبب الموجب للحد فان دعواها انه تزوجها أو انه أمة ولده انكار الوطئ انما الى عن الملك وشبهة فاذ قيل قوله بالبرهان تأمل والظاهر أن لزوم البرهان على الاكراه خاص بما اذا ثبت زناه بالبيينة لا باقراره (قوله لاحد بل لازم) أي ثابت (قوله بشبهة الحل) هو الموطوءة كما مر وهي المتنافية للبرهان ذاتا على معنى أن لو نظرنا الى الدليل مع قطع النظر عن المانع يكون منافيا للبرهان ثم يرفع أن النظر الى ذات الدليل ينفي الحرمة ويثبت الحل مع قطع النظر عن المانع كما في الفقه تافى وحاصله انه لو وجد دليل مثبت للحل لكنه عارضه مانع فأورث هذا الدليل شبهة في حل الحل والاضافة فيها على معنى في وقال الزباني أي لا يجب الحد بشبهة وجدت في الحل وان علم حرمة لان الشبهة اذا كانت في الموطوءة ثبت فيها الملك من وجه فلم يبق معه اسم الزنا فامتنع الحد على التقادير كلها وهذا لان الدليل المثبت للحل قائم وان تخلف عن اثباته حقيقة المانع فأورث شبهة فلهذا سمى هذا النوع شبهة في الحل لانه انشأت عن

مطلب  
في بيان شبهة الحل  
وقوله ودين الخ يوجد بخطه  
في هامش نسخة بدل هذا  
الشرط  
• ودين يدوم به مسلما •  
• وجهه نسخة أخرى •



دليل موجب للحل في المحل - بانه قوله عليه السلام أنت ومالك لأبيك يقتضي المالك  
 لان المالك فيه للمالك اه أي وقد عارضه مانع من ارادة حقيقة المالك وهو الاجماع على عدم  
 ارادته حقيقة فتثبت الشبهة عملا باللام بقدر الامكان (قوله أي المالك) يعني المملوك فلا  
 ينافي نفسه - ثم أيضا بالموطأ فأنهم أي شبهة كون المحل مملوكا أو المصدور عن المالك  
 أي كونه مملوكا (قوله وتسمى شبهة حكمية) لكونه ثابت فيها شبهة الحكم بالحل (قوله  
 أي الثابت بحكم الشرع بحله) بنصب الثابت على أن ذلك تفسير لقوله شبهة حكمية أو يجزى  
 على أنه تفسير لقوله بثبوت شبهة المحل وضيقه للمحل وعبرة الفتح وشبهة في المحل وتسمى شبهة  
 حكمية وشبهة ملك أي الثابت شبهة حكم الشرع بحل المحل فاستقط الشارح لفظ شبهة ولا بد  
 منه لأن نفس حكم الشرع بحله لم يثبت وإنما الثابت شبهة يعني أنها هي التي ثبت فيها شبهة  
 الحكم بالحل لاحقية ثبوت دليل المحل عارضه مانع كما مر (قوله ولو ولد حيا) مبالغة على  
 قوله ولو ولد حيا ح ونعام عبادة الفتح وان لم يكن له ولاية غلق مال ابنه حال قيام ابنه  
 وتقدمت هذه المسئلة في باب نكاح الرقيق ثم في الاستيلاد اه وسفد كونه لا يثبت فيها  
 التبع من الجسد اذا كان ولد حيا (قوله حديث الخ) رواه ابن ماجه عن جابر بن عبد الله  
 ونعام في الفتح وذكر فيه نصه (قوله ولو ولد حيا) مبالغة على ما مر في الفتح فهي  
 داخل بالاولى وفيه يكون الخلع خلا عن مال لانه لو كان على مال لم يكن من هذا القسم بل  
 يكون من شبهة الفعل الاتية فلا يفتي عنه الحد الا اذا ظن الحل كافي المطلقة ثلاثا لانه لم يقل  
 أحد ان المختصة على مال تقع فرقها بالطلاق رجعيًا وإنما اختلفت العصابة في كونها فاضا أو  
 مالا فاقية في بائنا فالحرمه ثابتة على كل حال وبهذا يعرف خطا من بحث وقال ينبغي جعلها من  
 التبع من الحكمية هذا حاصل ما حقه في فتح القدير ويشهد له قوله في الهداية والمختصة  
 والمطابقة على ما ينزله المطابقة الثلاث لثبوت الحرمة بالاجماع ومثله في البحر عن البدائع  
 وبه يعلم أن ما نقله قبله عن جامع التفتي من أنه لا حد وان علم الحرمة لاختلاف العصابة في  
 كونه بائنا محمول على ما اذا كان الخلع بلا مال كما أن ما في المجتبى من أن المختصة ينبغي أن  
 تكون كالمطابقة ثلاثا لحرمتها بالاجماع محمول على ما اذا كان بمال فوفقا بين كلامهم فافهم  
 (قوله وان نوى به ثلاثا) أي بالكتاب فلا يحد بوطئها في العدة وان قال علمت انما احرام الفتح  
 الاختلاف لان دليل المخالف قائم وان كان غير معمول به عندنا فأفاده في الفتح ثم قال وفي هذه  
 المسئلة يقال مطابقة ثلاث وطمث في العدة وقال علمت حرمتها لا يحد (قوله المهور) أي التي  
 جعلها مهر الزوجة - (قوله قبل ذلك) أي المهر المستور زوجة) اف ونشر مرتبة لانها في ضمان  
 البائع أو الزوج وتعودان الى ملكة المالك قبل التمسك وكان مساطا على الوطء بمالك والبد  
 وقد ثبت اليد فتبقى الشبهة زيلعي (قوله وكذا بعده في القاسد) الاولى أن يقول وكذا في  
 القاسد ولو بعده أي بعد التمسك قال في البحر أما قبله فإبقاء المالك وأما بعده فلا راد له حق الفتح  
 فله حق المالك اه وقد يقال ان الوطء البائع في القاسد - قبل التمسك ليس مما يضمن فيه لانه  
 وطء في حقيقة المالك لاني شبهته بقوله بعده للاحتراز عما قبله تأمل (قوله ووطء النهر يك الح)  
 لان ملكه في البعض ثابت فتكون الشبهة فيها أظهر زيلعي وهذا اذا لم يكن أعنفها أحد

أي المالك وتسمى شبهة  
 حكمية أي الثابت بحكم  
 الشرع بحله (وان ظن  
 سرقته كوطء أمه وولده  
 وولد ولده) وان سفل ولو  
 ولده حيا فتح حديث أنت  
 ومالك لأبيك (وهو مسند  
 الكتابات) ولو شاء اختلا  
 عن مال وان نوى به ثلاثا  
 نهر اول عمر رضي الله  
 عنه الكتابات رواجع  
 (ووطء البائع) الاممة  
 (المبيعة والزواج) الاممة  
 (المسورة قبل تسامها)  
 اشترو زوجة وكذا بعده في  
 القاسد (وطء النهر يك)  
 أي أحد الشرع يمكن  
 (الجارية المستركة)

الشرع يمكن والافقية تفصيل مذ كوفي الحاشية (قوله ووطء جارية مكاتبه وعبد له الخ) لان  
 له حق في كسب عبده فكان شبهة في حقه زيلعي وأما غير المدبون فهو على ملك سيده (قوله  
 ووطء جارية من الغنمة) أي ووطء أحد الغنمين قبل القسوة كما في البحر عن البدائع قال ح  
 وسياق في كتاب المرفقة عن الغنمة بغيره عدم قطع من مرق من الغنم وان لم يكن له حق فيه  
 لانه مباح الاصل فصارت شبهة فكان ينبغي الاطلاق هنا أيضا تأمل اه قلت وفيه أن ما كان  
 مباح الاصل هو ما يوجب دار الاسلام تأملها ما يحيا كالصيد والحشيش فهذا لا يقطع به وان  
 ملك ومرق من مرق جارية الغنم لم يثبت كذلك والارزاق لا يقطع بها ولو به - هذا الارزاق  
 والقسوة وكذا لو نوى بها تأمل (قوله ووطء جارية قبل الاستبراء) هذه من زيادات الفتح وفيه  
 أن المالك فيها كامل من كل وجه لانه منع من وطئها خوفا اشتباه القسب والكلام في  
 وطء حرام سقط فيه الحد شبهة المالك وهذه حقيقة المالك فكانت كوطء الزوجة المختص  
 والنفساء والصاغنة والحرمة مما يمنع من وطئها لعارض الاذى أو إفساد العبادة مع قيام المالك  
 الا ان يراد شبهة المالك لوطء لملك الرقبة فلا يتأمل (قوله والتي في اختيار للمشتري) أي  
 اذا وطئها البائع واقتصر على ذكر المشتري لانه يعلم منه ما اذا كان الخيار للبائع بالاولى لانه لم  
 يحد اذا كان للبائع ابقاها ملكه وان كان للمشتري فلان المبيع لم يخرج عن ملك بآئنه بالكتابة  
 كافي البحر أقامه ط وقد يقال ان المناسب أن لا يحد كاختيار البائع لان وطء في حقيقة المالك  
 لاني شبهته نظيره ما كان الا في ما ذكره الشارح وفيه فهم منه ما اذا كان الخيار لهما أو  
 لا يجزي فافهم وفي التتارخانية ولو باع جارية على أنه بالخيار فوطئها المشتري أو كان الخيار  
 للمشتري فوطئها البائع فانه لا يحد علم بالحرمة أو لم يعلم (قوله والتي هي أخته في ضاعا) أي ووطء  
 أمته التي هي أخته رضاعا فوطئها أمته الجوسية والتي تحتها أخته وجود المالك فيها ما  
 أيضا مع أن حرمتها غير مؤبدة تأمل (قوله من لم يحرم به) أي بالمدكور من الردة وما بعده  
 أما الردة فقد تقدم في كتاب النكاح أن مشايخ بلخ أفتوا بعدم الفرقة بردها أو أمانها بعددها  
 فخلافا لشافعي رحمه الله تعالى اه ح (قوله وغير ذلك) منه ما ذكرناه من الجوسية والتي  
 تحتها أختها (قوله فدعوى المحصر) أي المقتوم من قول الهداية وغيرها والشبهة في المحل في  
 ستة مواضع (قوله بشبهة الفعل) أي الشبهة في الفعل الذي هو الوطء بحيث كان مما قد يشبهه  
 عليه حرمة لا في محله وهو الموطوء لان حرمة المحل هنا مقطوع بها اذا لم يتم فيه دلائل ملك  
 عارضه غيره فلم يكن في حل المحل شبهة أصلا (قوله أي شبهة في حق من حصل له اشتباه) هو معنى  
 قول المصنف ان ظن حله لان من ظن الحل فقد اشتبه عليه الامر ولذا قال في الفتح انه ان تحقق  
 في حق من اشتبه عليه الحل والحرمة اذ لا دليل في السمع يقيد الحل بل ظن غير الدليل دليل كما  
 يظن أن جارية زوجته تحمل له لظنه انه استقدم واستقدمها - لال فلا بد من الظن والافلا  
 شبهة أصلا لافرض أن لا دليل أصلا لتثبت الشبهة في نفس الامر فلو لم يكن ظنه الحل ثابتا لم  
 تكن شبهة أصلا اه (قوله ان ظن حله) شرط لقوله ولا حد الخ فتنفي الحد هنا مشروط بظن  
 الحل لماعلمت أن هذا الظن هو الشبهة لعدم دليل قائم تثبت به الشبهة فلو لم يظن الحل لم توجد  
 شبهة أصلا بخلاف ما مر فان الشبهة فيه جاءت من دليل حل المحل فلا حاجة فيه الى ظن الحل

(ووطء) (جارية مكاتبه  
 وعبد له المأذون له وعالية  
 دين بحيث بماله ورقبته)  
 زيلعي (وطء جارية من  
 الغنمة به - هذا الارزاق)  
 بد ارزا (أو قبله) ووطء جارية  
 قبل الاستبراء والتي فيها  
 خيار للمشتري والتي هي  
 أخته رضاعا وزوجة حرمت  
 بردها أو مطارعتا لابنه  
 أو جاعه لانتها أو بنته لان  
 من الأئمة من لم يحرم به وغير  
 ذلك كما لا يخفى على المتبحر  
 فدعوى المحصر في ستة  
 مواضع متنوعة (و) لا حد  
 أيضا (بشبهة الفعل) وتسمى  
 شبهة اشتباه أي شبهة في حق  
 من حصل له اشتباه (ان  
 ظن حله)  
 مطبوع  
 في بيان شبهة الفعل



فانما اتفق الحد فيه سواء ظن الحل أولا (قوله العبرة لدعوى الظن الخ) اي لا للظن نفسه فانه  
يحدد ان لم يدع وان حصل له الظن ولا يحدد ان ادعى وان لم يحصل له الظن ابن كمال وفيه توكيد على  
عبارة المصنف لكن لا يخفى ان الظن امر باطن لا يعلمه القاضي الا بدعوى صاحبه فقوله ان  
ظن - له اي ان علم القاضي انه ظن الحل يدركه عنه الحد وذلك لا يكون الا بدعواه واخباره  
(قوله ولو ادعاء أحدهما الخ) لان النية اذا تمكنت في الفعل من أحد الجانبين تنعدي الى  
الجانب الآخر ضرورة بجر (قوله كوط أمة أبويه الخ) لان بين الانسان وبين أبويه وزوجته  
وسببه انبساط في الانتفاع بماله واستخدامهم وارتباطهم فمكان مظنة حل الوط على توهم انه  
من الانتفاع وكذا بقاء أثر النسيان في المنة من جوب النفقة وحرمة تزوج أختها مظنة  
لتوهم حل وطئها وقيد بالامانة في النسيان لوزن باصرة الاب أو الجد فانه يحدد وان قال ظنت  
أنهم يحل لي (قوله ومعتدة الثلاث) هذا اذا لم ينو الثلاث بالكتابات اذ لو نواهاها كان من شبهة  
الحل كما قدمه عن النهر (قوله ولو جله) اي ولو كان تطبيقه الثلاث بلفظ واحد فلا يقطع عنه  
الحد الا ان ادعى ظن الحل وكذا لو وقع الثلاث متفرقة بالطريق الاولى اذ لم يضاف فيه أحد  
لان القرآن ناطق بانتهاء الحل بعد الثلاث فلم يبق شبهة في حل الحل ولا اعتبار بخلاف من أنكر  
وفزع الجمله لخالفته لا لقطعي وهو اجماع الصحابة الذي تقر في زمن عمر لكن يشكل ما في  
نكاح الهداية من أن الحد لا يجب بوط المطلقة باثنا واحدة أو ثلاثا مع العلم بالحرمة على  
اشارة كتاب الطلاق وعلى عبارة كتاب الحدود ويجب لان الملك قد زال في حق الحل فيحقق الزنا  
اه ووفق في البحر بحمل اشارة كتاب الطلاق على ما اذا وقع الثلاث بجملة وحمل عبارة الحدود  
على ما اذا وقعها متفرقة لان ابقاعها بجملة خالف فيه الظاهرية اي فيكون من شبهة الحل فلا  
يحدد وان اعتقد الحرمة لشبهة الدليل واعترضه ح بان المصريح به في الفتح وغيره الجزم بانها  
من شبهة الفعل وعدم اعتبار الخلاف بعد انعقاد الاجماع وبان الاشارة لا تعارض العبارة  
فلت على أنه يمكن التوفيق بوجه آخر وهو حمل الاشارة على ما اذا كان المطلق الماتن بلفظ  
الكتابات والعبارة على ما اذا كان بلفظ المصريح وانه أعلم (قوله في رواية كتاب الحدود)  
اي ان يحدد ان كره في كتاب الحدود من مسائل شبهة الفعل وذ كره في كتاب الرهن انما من شبهة  
الحل قال في البحر والحاصل انه اذا ظن الحل فلا حد باتفاق الروايتين والخلاف فيما اذا علم  
الحرمة والاصح وجوبه وذ كره في الايضاح وجوبه وان ظن الحل وهو مخالف امامة الروايات  
قال في الدر المنقني واستفيد منه أن الحكم المذ كور في باب أولى من المذ كور في غير باب لانه  
كانه استطراده كذا كان أقادنيه والذي يليح فقط (قوله وهي المختار) وفي الهداية وهي  
الاصح وتبعه الشارحون لان عقد الرهن لا يفيده ملك المنة بحال لانه انما يفيده الملك بعد  
الهلاك فيصير به مستوفيا لحقه لكنه قد هلك لا يملك المنة اي الوط ومقتضى هذا  
وجوب الحد وان ظن الحل لكن لما كان الاستيفاء سببا للملك المال ومالك المال سبب للملك  
المنة في الجملة حصل الاشتباه ذخيرة (قوله المستعير للرهن) اللام لتعطيل اي الذي استعار  
أمة لرهنها لانه يدعي حتى يكون المعنى استعار أمة رهونة من المرتن اه ح والمناسب  
أن يقول لا لتقوية لان اسم الفاعل هنا متعدي بنفسه تقول أنا مستعير فمرسا فاذا قلت مستعير

العبرة لدعوى الظن وان  
لم يحصل له الظن ولو ادعاء  
أحدهما فقط لم يحدد حتى  
يقرا جميعا بعلمهما بالحرمة  
نهر (كوط أمة أبويه)  
وان عاينا نعتي (ومعتدة  
الثلاث) ولو جله (وأمة  
أمر أنه وأمة سببه) ووط  
(المرتن) الأمة (الرهونة)  
في رواية كتاب الحدود  
وهي المختار زباني وفي  
الهداية المستعير للرهن  
كارتن

مطلب  
الحكم المذ كور في باب أولى  
من المذ كور في غير باب

لغيره كانت زائدة لتقوية العامل كقوله تعالى صدق الله ما هم ولعل وجه كون المستعير  
بمنزلة المرتن هو أنه اذا استعار شيئا لم يملكه بكذا ثم هلك عند المرتن صار المرتن مستوفيا لدينه  
ووجب مثل الدين للمعير على المستعير لانه صار قاضيا لدينه بالرهن كما تقر في محله فاذا غرم مثله  
للمعير صار مال الكاله فكان بمنزلة المرتن تأمل (قوله وسيجي) اي في هذا الباب (قوله وكذا  
المختلعة) اي على مال لانه لو كان خلعا خلا عن مال كان من شبهة الحل كما قدمه عن النهر (قوله  
يثبت في الاولى) هذا في غير الحد اذا وطئ جارية ابن ابنة وابنة حتى لان الحد لا يملكها حال  
حياته الاب فلا يثبت النسب بدعوى الجد نعم ان صدقة ابن الابن عتق لزمه انه عتق ومافي النهاية  
من انه يثبت نسبه غلط كما حققه في الفتح (قوله لتحصنه زنا) لانه لا شبهة ملك فيه بل سقط الحد  
لظنه فضلا عن الله تعالى وهو راجع اليه اي الواطي لا الى الحل فكان الحل ليس فيه شبهة  
حل فلا يثبت النسب به الوط وهذا لا يثبت به عدة لانه لا عدة من الزنا فتح (قوله بشرطه) اي  
بشرط الثبوت والمناسب استقامه كما يظهر قريبا (قوله بان تملك الخ) بدل من قوله بشرطه قال  
ح ويحمل على وط سابق على الطلاق كما تقدم في باب ثبوت النسب ولا نقول انه انما يقدم من  
هذا الوط الحرام حيث أمكن حمله على الحلال (قوله لا لا كثر) ومثل الا كثر تمام السنتين ح  
(قوله كما في بابيه) من أنه لا يثبت النسب في المطلقة الاثنا بعد سنتين الا بدعوة ح قالت  
وتحصل من هذا انه اذا ادعى الولد يثبت النسب سواء ولدت لاقل من سنتين أو لا كثر وان لزم  
الوط في اعدته لوجود شبهة العقد وأما بدون الدعوى فلا يثبت الا اذا ولدت لاقل من سنتين  
ح اعلى انه بوط سابق على الطلاق فقوله المصنف بشرطه لا محل له لان كلامه فيما اذا ادعى  
النسب وفيه يثبت مطاقا كما عات وهو الذي حرره في الفتح وتبعه في البحر (قوله بالاولى) لانها  
أقل من الثلاث ط فان حرمة الثلاث تزيل حل المحلولة ولا التحل له الا بعد زوج آخر (قوله  
والا في وط امرأة الخ) الاستثناء في هذه مبنى على انما من شبهة الاشتباه اي شبهة الفعل وعليه  
مشى الزبلي وكذا صاحب البحر أو لا وقيل انما شبهة محل وذ كره في الفتح أو لانه الاوجه لان  
قوله ان هي زوجته دليل شرعي مبيح للوط لقبول قول الواحد في المعاملات ولذا حل وط  
من قالت أرساني مولاى هدية اليك ثم قال والحق أنه شبهة اشتباه لان الدليل المنة برفها  
ما يقتضي ثبوت الملك لا ما يطاق شرعا مجرد الوط اه لمصنفنا تأمل (قوله وقال النساء)  
الجمع غير قيد كما باقي (قوله فيثبت نسبه بالدعوة بجر) لفظ بالدعوة الخ يوجد في بعض النسخ  
وهو غير لازم لان أصل الكلام فيه (قوله بشبهة العقد) اي ما وجد فيه العقد صورة لا حقيقة  
لان الشبهة كما هي شبهة الثابت وليس بثابت فخرج ما وجد فيه العقد حقيقة ولذا قال في  
التاخرانية واذا كان الوط بمثل النكاح أو بمثل عين والحرمة بعارض آخر فذلك لا يوجب  
الحد فحو الخائض والنفساء والصائغة صوم القرض والحرمة والموط وأثبت شبهة والتي ظاهر  
منها أو آلى منها وطئها في العدة لاحد عليه وكذا الامه المملوكة اذا كانت محترمة عليه برضاع  
أو صاهرة أو لمكون أخت أمه لاني نكاحه أو هي محسوبة أو مرتدة فلا حد عليه وان علم  
الحرمة اه (قوله كوط محرم نكحها) أي عقد عاها أطلق في المحرم ففعل المحرم نسبها  
ورضاها وصهرية وأشار الى انه لو عقد على منكوبة الغير أو معتدة أو مطلقته الثلاث أو أمة

وسيجي حكم المستعيرة  
والمنعوبة وينبغي أن  
الموقوفة عليه كالمهونة  
نهر (و) معتدة (الطلاق  
على مال) وكذا المختلعة  
على الصحيح بدائع (و) معتدة  
(الاعتاق) والحال انها  
(هي أم ولده) الواطي  
(ان ادعى النسب يثبت  
في الاولى) شبهة الحل (لا في  
الثانية) اي شبهة الفعل  
لتحصنه زنا (لا في المطلقة  
ثلاثا بشرطه) بان تملك لاقل  
من سنتين لا لا كثر الا بدعوة  
كما في بابيه وكذا المختلعة  
والمطلقة بعوض بالاولى  
نمابة (و) الا (في وط امرأة  
زفت) اليه (وقال النساء  
هي زوجته ولم تكن كذلك)  
معتدة بغيره من فيثبت نسبه  
بالدعوة بجر (و) لاحد أيضا  
(بشبهة العقد) اي عقد  
النكاح (عنده) اي الامام  
(كوط محرم نكحها)

مطلب  
في بيان شبهة العقد



على حرة أو تزوج بحرية أو أمة بلا إذن سيدها أو تزوج العبد بلا إذن سيده أو تزوج حرة في  
 عقد فوطان أو جمع بين أختين في عقد فوطان أو أختين في عقد فوطان أو أختين في عقد فوطان  
 لا حد وهو بالاتفاق على الظاهر أما عندنا فظاهر وأما عندنا فالان الشبهة انما تنقضي عندهما  
 إذا كان جمعهما على تحريره وهي محرمة على التاميد بغير قلت وهذا هو الذي حرمه في فتح القدير  
 وقال ان الذين يعتقدون على نقلهم وتحريرهم كإن المنذر كروا انه انما يحسد عندهما في ذات  
 المحرم لا في غير ذلك كجوسية وخامسة ومعتدة وكذا عبارة الكافي لما كتم تقيده حيث قال  
 تزوج امرأته من لا يحسد لنكاحها فدخل بها الا حد عليه وان فعله على ما لم يحسد أيضا ويجمع  
 عقوبة في قول أبي حنيفة وقال ان على ذلك فعليه الحد في ذوات المحرم اه نعم في المرأة  
 على قوله ثم خص على قوله ما بذوات المحرم (قوله وقال الخ) مدار الخلاف على ثبوت عملية  
 الذم كالحرام وعدمه فعنده هي ثابتة على معنى انما يحسد لنفسه العبد لا بالنظر الى  
 خصوص عاقبة فعله وانما مقامه من التواء الفأورث شبهة ونفياها على معنى انما ليست محلا  
 له قد هذا العاقد فلم يورث شبهة ونعمه في الفتح والنهر (قوله ان علم الحرمة حد) أما ان ظن الحل  
 فلا يحسد بالاجماع ويعزركا في الظهيرية وغيرهما وعلما من مسائلهم هذا ان من استحل ما حرمه الله  
 تعالى على وجهه الظن لا يكفر وانما يكفر اذا اعتقد الحرام الا لا وظن ما ذكره القرطبي في  
 شرحه سلم ان ظن الغيب جائز كظن المحرم والمال بوقوع شيء في المستقبل بغير به امر  
 عادي فهو ظن صادق والمنوع ادعاء علم الغيب والظاهر ان ادعاء ظن الغيب حرام لا كفر  
 بخلاف ادعاء العلم وسنوضحه في الردة بغير (قوله لكن في الفقه ستاتي الخ) الاستدلال على  
 قوله في جميع الشروح فان المضمرات من الشروح وفيه ان الفقه ستاتي ذكر عن المضمرات  
 انه قال والصحيح الاول وأنه في موضع آخر قال اذا تزوج بغيره يحد عندهما وعلمه الفتوى  
 اه على ان ما في عامة الشروح من عدم وكذلك في الفتح نقل عن الخلاصة أن الفتوى على  
 قولهم ما من وجه بان الشبهة تقتضي تحقق الحل من وجه وهو غير ثابت والاوجب العدة  
 والنسب ثم دفع ذلك بان من المشايخ من التزم وجوب ما لو سلم عدم وجوبه ما لعدم تحقق  
 الحل من وجه فالشبهة لا تقتضي تحقق الحل من وجه لان الشبهة ما يشبهه ثابت وليس بثابت  
 فلا يثبت ما له شبهة الثبوت بوجه الا ترى ان أبا حنيفة ألزم عقوبته بما يشبهه ما يكون وانما لم  
 يثبت عقوبة هي الحد فعرف انه زنا محض الا ان فيه شبهة فلا يثبت نسبه اه مخلصا وحاصله  
 ان عدم تحقق الحل من وجه في المحرم لكونه زنا محضا يلزم منه عدم ثبوت النسب والعدة  
 ولا يلزم منه عدم الشبهة الدارئة للحد ولا يخفى أن في هذا ترجيح القول الامام (قوله وحرفي  
 الفتح الخ) صوابه في النهر فانه بعد ما ذكر ما قدمناه من الفتح قال وهذا انما يشبهه على انما يشبهه  
 اشتباه قال في الدراية وهو قول بعض المشايخ والصحيح انما يشبهه عقدا لانه روى عن محمد انه قال  
 سقوط الحد عنه ان يشبهه حكمية فيثبت النسب وهكذا ذكر في المنية اه وهذا صريح بان  
 الشبهة في الحل وفيما يثبت النسب على ما مر اه كلام النهر قلت وفي هذا زيادة تحقيق لقول  
 الامام لما فيه من تحقيق الشبهة حتى ثبت النسب ويؤيده ما ذكره الخليل الرمي في باب المهر عن  
 العيني وجمع الفتاوى انه يثبت النسب عنده خلافا لما (قوله وفي المحتج الخ) مثله في الذخيرة

مطلب  
 اذا استحل المحرم على وجه  
 الظن لا بكفر كالوطن علم  
 الغيب

وقال ان علم الحرمة حد  
 وعليه الفتوى خلاصة  
 ايكن المبرج في جميع  
 الشروح قول الامام فكان  
 الفتوى عامية أولى قاله  
 قاسم في نصيبه لكن في  
 الفقه ستاتي عن المضمرات  
 على قولهما الفتوى وحرف  
 في الفتح انما من شبهة المحل  
 وفيما يثبت النسب كما مر  
 (او) وطه في (نكاح بغير  
 شهود) لاحد شبهة العقد  
 وفي المحتج تزوج بغيره  
 أو منكوحه الغيب أو  
 معتدنه ووطنهما

(قوله)

(قوله ظانا الحل) أما لو اعتد به بغير كافر (قوله ويعزركا) اي اجماعا كافي الذخيرة لكنه مخالف  
 لما في الهداية من قوله ولكن يوجب عقوبة اذا كان علم بذلك فقيده العقوبة بما اذا علم ومثله  
 ما مر عن كافي الخا كرم وفي الفتح لم يجب عليه الحد عند أبي حنيفة وسقمان النوري وزفروان  
 قال عات انما على حرام وان كان يجب الحد ويعاقب عقوبة هي أشد ما يكون من التعزير  
 سياسة لاحد مقدار ما شرعا اذا كان عالما بذلك وان لم يكن عالما بالحد ولا عقوبة تعزير اه  
 وفي جواب بان قوله ولا عقوبة تعزير المراد به اني أشد ما يكون فلا ينافي انه يعزركا بما يليق بحاله  
 حيث جهل أمر الابن في عادة تامل (قوله خلافا لما) اي في ذات المحرم فقط كما مر (قوله  
 فظهر ان تقيدها الخ) ان أراد التقسيم من حيث الحد فمهي اثنان عند الكل غاية ان حكم  
 شبهة العقد عند الامام حكم شبهة المحل وعندهما حكم شبهة الفعل وان أراد التقسيم من حيث  
 المفهوم فهي اثنان أيضا لان شبهة العقد منها ما هو شبهة الفعل كعقوبة الثلاث كما صرح به في  
 النهر في باب ثبوت النسب ومنها ما هو شبهة المحل كمثل المقت اح ح (قوله وحد بوط أمة  
 أخيه الخ) اي وان قال ظننت انما تحل لي لانه لا شبهة في المثل ولا في الفعل لعدم انبساط كل في  
 مال الا آخر قد عوى ظنه الحل غير معتبرة ومعنى هذا انه علم أن الزنا حرام لكنه ظن أن وطاه  
 هذه ليس زنا محرما فلا يعارض ما مر عن المحيط من أن شرط وجوب الحد أن يعلم أن الزنا حرام  
 فتح (قوله سوى الولاد) بالكسر مرصد وولدت المرأة ولاد أو ولادة أي سوى قرابة الولادة أي  
 قرابة الأصول أو الفروع فلا حد فيه لكن لا يحد في قرابة الأصول اذا ظن الحل كما مر (قوله  
 وجدت على فراشه) يعني في ليلة مظلمة كافي الثانية ثم نزل الامة في علم حكم النهر بالاولى (قوله  
 الا اذا ادعاهما) يعني الا على بخلاف البصير كافي الثانية وهو ظاهر عبارة الزاوي والفتح أيضا  
 ثم اعلم أن ما ذكره المصنف والشارح هو المذكور في المتن والشروح وعزاه في التناو خاتمة  
 الى المتتقي والاصل انكته قال به كذلك وفي الظهيرية وجل وجد في بيته امرأة في ليلة ظلماء  
 ففتشها او قال ظننت انما امرأتى لاحد علمه ولو كان نهارا يحد وفي الطحاوي وعن زفر عن أبي  
 حنيفة فيمن وجد في جملة أو بيته امرأة فقال ظننت انما امرأتى ان كان نهارا يحد وان كان  
 ليلا لا يحد وعن يعقوب عن أبي حنيفة أن عليه الحد لا كان أو نهارا قال أبو الليث وبرواية  
 زفر يؤخذ اه قلت ومقتضاه انه لا حد على الاعمى ليلا كان أو نهارا (قوله وجزاء) أي  
 العطف على ضمير الرفع المتصل (قوله لا يحد الحربي الخ) اي خلافا لابي يوسف فعنده يحد  
 الحربي المستأن من أيضا وقال محمد لا يحد واحد منهم ما عدا غيره قال في العكس وهو ما لوزني ذي  
 عتامة كقول الامام من أن الذي يحد نهر والحاصل أن الزانيين امام مسلمان أو ذميان  
 أو مستأمنان أو الرجل مسلم والمرأة ذمية أو مستأمنة أو باله عكس أو الرجل ذمي والمرأة  
 مستأمنة أو باله عكس فهي تسع صور والحد واجب عند الامام في الكل الا في ثلاث اذا كانا  
 مستأمنين أو أحدهما أفاده في البصر (قوله وتذبح ثم تحرق) اي اقطع امتداد التحدث به  
 كملرويت وانيس بواجب كافي الهداية وغيرهما وهذا اذا كانت عملا لا يؤكل فان كانت  
 تؤكل جازا كاهما عنده وقالا تحرق أيضا فان كانت الدابة غير الواطى يطالب صاحبها أن  
 يدفعها اليه بالقيمة ثم تذبح هكذا قالوا ولا يعرف ذلك الا سمعا فيجعل عليه زيلعي ونهر

ظانا الحل لا يحد ويعزركا  
 وان ظانا الحرمة فكذلك  
 عنده خلافا لما فظهر أن  
 تقسيمها ثلاثة أقسام قول  
 الامام (وحده بوط أمة  
 أخيه وعنه) وسائر محارمه  
 سوى الولاد لعدم البسطة  
 (و) بوط (امرأة وجدت  
 على فراشه) فظن ان زوجته  
 (ولو هو أعمى) لتمييزه بالسؤال  
 لا اذا ادعاهما فاجابته فاذله أنا  
 فوجدت أو أنا فلا يسم  
 زوجته فواتعها لان الاخبار  
 دليل شرعي حتى لو اجابته  
 بالفعل أو بضم حد (وذمية)  
 عطف على ضمير حد وجزاء  
 للفصل (في حربي)  
 مستأمن (و) حد ذمي زني  
 بحرية (مستأمنة لا)  
 يحد (الحربي) في الاولى  
 (والحرية) في الثانية  
 والاصل عند الامام الحدود  
 كلها لا تنقسم على مستأمن  
 الا حد القذف (و) لا يحد  
 بوط (بهيمة) بل يعزركا وتذبح  
 ثم تحرق ويكره الانتفاع  
 به احياء وميتة مجنبي وفي النهر

مطلب  
 في بوط الدابة



(قوله الظاهر أنه يطالب بندا الخ) أي قوله -م يطالب صاحبها أن يدفعه إلى الواطئ ليس على طريق الجبر وعادة النهر والظاهر أنه يطالب على وجه التدب ولذا قال في الخاتمة كان صاحبها أن يدفعها إليه بالقيمة اه وعادة الجبر والظاهر أنه لا يجب بر على دفعها (تنبيه) لو مكنت امرأته فقدمت نفسها فوطئها كان حكمها كاتيان البهائم جوهرية أي في أنها لا أحد عليم بل تعزير وهل يذبح الفرد أيضا مقتضى التعليل بقطع امتداد الحدث نعم فتأمل (قوله خبر الواحد كاف الخ) بطله معقضة بين القول وقوله والاولى ذكرها بعد هي عرسك لا لا يومهم انما معقولة القول والمراد أن تعبير المصنف كالـ كنز قيل أولى من تعبير القدرى بقلن (تنبيه) مقتضى هذا كله أنه لا يثبت قط الحد بمجرد الزفاف وأنه لا بد من أن يثبت إليه الاختيار بانمازوجه ويطرح عليه أن من زفت إليه زوجته ليلة عرسه ولم يكن يعرفها أنه لا يحل له وطؤها ما لم يقل له واحدة أو أكثر انما زوجهتك وهو خلاف الواقع بين الناس وفيه حرج عظيم لأنه يلزم منه تأنيب الأمة والظاهر أنه يحل وطؤها بدون اخبار ولا سيما إذا حضرها النساء من أهل وجيرانه إلى بيته وجعلت على المنصة ثم زفت إليه فان احتمال غلط النساء فيها وأنما غيرها أبعد ما يكون ومع هذا الرقض الغلط وقد وطئها على ظن أنما زوجهته وأنما تحل له فوجب الحد عليه اذ لم يقل له أحد انما زوجهتك في غاية البعد أيضا لاشك أن هذه الشبهة أقوى من شبهة العقد على أمه أو بنته وظنه حالها وأقوى من ظنه حل أمه أو بنته ونحوها وكذا من وجدها على فراشه ليل على ما يحتمل أبو الليث ورأيت في الخاتمة رجل زفت إليه غير امرأته ولم يكن رآها قبل ذلك فوطئها كان عليه المهر ولا حد عليه اه وظاهره أن الاخبار غير شرط وأظهر منه ما في كافى الحاكم الشهيد رجل تزوج فزفت إليه أخرى فوطئها لا حد عليه ولا على فاذقه رجل فجر بأمرأة ثم قال -بتم امرأتي قال عليه الحد وأبست هذه كالاولى لان الزفاف شبهة لا ترى أنها اذا جاءت بولد ثبتت نسبته منه وان جاءت هذه التي فجر بها بولد لم يثبت نسبته منه اه فتقوله لان الزفاف شبهة صريحة في أن نفس الزفاف شبهة معقولة للحد بدون اخبار فهذا نص الكافي وهو الجامع يكتب ظاهر الرواية فالظاهر أن ما في المتون رواية أخرى أو هو محمول على ما إذا لم تقم قرينة ظاهرة من عرس تجتمع فيه النساء أو من إرسال من تأتي به إليه أو نحو ذلك مما يزيد على الاخبار فلا يمكن شيء من ذلك كما اذا تزوج امرأة ثم بعد مدة أدخلت عليه امرأة في بيته ولم يعلم انها التي عقد عليها أو غيرها ولكنه ظن أنها هي فوطئها فمخالفة من اخبار واحدة أو أكثر بانمازوجهته والالزام الحد هذا ما ظهر لي ولم أر من تعرض له والله تعالى أعلم (قوله وعليه مهرها) أي ويكون لها كما قضى به على رضى الله عنه وهو المختار لان الوطء كالجنابة عليم باليقين المال كما قضى به عمر رضى الله عنه وكأنه جعله حق الشرع عوضا عن الحد وعقابه في الزبلى وغيره (قوله بذلك قضى عمر) كذا وقع في الدرر وصوابه على وفي العزيمة انه سهو وظاهر (قوله أو بوط دبر) أطلقه فشهد دبر النسي والزوجة والأمة فانه لا حد عليه مطلقا عند الامام مخ وعزرها بية (قوله حد) فهو عندهما كالزنا في الحكم فيجد جلدان لم يكن أحسن ورجا أن أحسن ثم (قوله بنحو الاسراق الخ) متعلق بقوله

مطلب  
فمن وطئ من زفت إليه  
قوله المنصة بكسر الميم  
وبالصاد المهملة المشددة  
هو الكبريت الذي تفتق عليه  
العرس في جلستها صباح  
اه منه  
الظاهر أنه يطالب بندا قولهم  
تضعن بالقيمة (و) لا يحد  
(بوطء) أجنبية زفت إليه  
وقيل خبر الواحد كاف في  
كل ما يحد فيه بقول النساء  
بجر (هي عرسك وعليه  
مهرها) بذلك قضى عمر رضى  
الله عنه وبالعدة (أو) بوطء  
(دبر) وقالان فهل في  
الاجاب حد وان في عبده  
أو أمته أو زوجته فلا حد  
اجا على تعزير قال في الدرر  
بنحو الاسراق بالتاروهم  
الحداد

مطلب  
في حكم الواطئة

بقوله يعزير وعادة الدور فمقد أي حنيفة يعزير بائنا اه هذه الامور واعترضه في النهر بان الذي ذكره غير تقييد قتله بما اذا اعتاد ذلك قال في الزيادات والراى الى الامام فيما اذا اعتاد ذلك ان شاء قتله وان شاء ضربه وحسبه ثم نقل عبارة الفتح المذكورة في الشرح وكذا اعترضه في الشرح بلالية بكلام الفتح وفي الاشياء من أحكام غيبوبة الحشفة ولا يحد عند الامام الا اذا تكررت بقتل على المقتضى اه قال البيهقي والظاهر أنه يقتل في المرة الثانية لصدق التكرار عليه اه ثم ظاهر عبارة الشارح أنه يعزير بالاسراق ونحوه ولو في عبده ونحوه وهو صريح ما في الفتح حيث قال ولو فعل هذا بعدة أو أمته أو زوجته بشكاح صحيح أو فاحش لا يحد باجماع كذا في الكافي نعم فيه ما ذكرنا من التعزير والقتل لمن اعتاده (قوله والتفكيك الخ) قال في الفتح وكان مأخذه من أن قوم لوط أهل كوايد ذلك حيث حملت قراهم ونكست بهم ولا شك في اتباع الهدم بهم وهم نازلون (قوله وفي الحاوى) أي الحارى القدرى وعبارته ونكلمه وافي هذا التعزير من الحد ورميه من أعلى موضع وجب فيه في أثني بقعة وغير ذلك سوى الاختصاص والجب والحد أصح اه وسكت عليه في البحر والنهر فتأمل (قوله التقييد بالامام الخ) فيه كلام قد مره قبل هذا الباب (قوله الاستثناء حرام) أي بالكف اذا كان لا يستجاب الشهوة اما اذا غلبته الشهوة وليس له زوجة ولا أمة ففعل ذلك لتسكينها فالزنا لا يحد عليه كما قاله أبو الليث ويجب لو خاف الزنا (قوله كره) الظاهر أنها كراهة تعزير لان ذلك بمنزلة ما لو أنزل بتفخيذ أو تبطين تأمل وقدمنا عن المراجع في باب مقدمات الصوم يجوز أن يستفي يد زوجته أو خادمته وانظر ما كتبناه هناك (قوله ولا شيء عليه) أي من حد وتعزير وكذا من انما على ما قلناه (قوله ولا تكون الواطئة في الجنة) قال السيوطى قال ابن عقيل المنبلى جرت مسئلة بين أبي علي بن الواحيد المعتزلى وبين أبي يوسف القزويني في ذلك فقال ابن الواحيد لا يمنع أن يجعل ذلك من جملة الآثام في الجنة لزال المفسدة لانه انما منع في الدنيا لما فيه من قطع النسل وكونه محلا للآذى وليس في الجنة ذلك ولهذا أوجب شراب الخمر ليس فيه من السكر وغاية العربة وزوال العقل فلذلك لم يمنع من الآثام اذ ذبح ابقال أبو يوسف الميل إلى الذكور عامة وهو قبيح في نفسه لانه محل لم يتعلق لوطء ما هذا الميع في شريعة بخلاف الخمر وهو مخرج الحديث والجنة تزهرت عن العاهات فقال ابن الوليد العاهة هي التلويث بالآذى فاذن لم يبق الا مجرد الآثام اذ اه كلامه رمى على المخ (قوله حرمه اعقلية) الظاهر أن المراد بالحرمه هنا القبح اطلاقا لا اسم المسبب على السبب أي قبحها عقلي بمعنى أنه يدرك بالعقل وان لم يدركه الشرع كالظلم والكفر لان مذهبا أنه لا يحرم بالعقل شيء لا يكون العقل حاكما بحد منتهى وانما ذلك لله تعالى بل العقل مدرك لحسن بعض المأمورات وقبح بعض المنهيات فبإق الشرح كما يكون ذلك فيما مر بالحسن وينهى عن القبيح وعند المعتزلة يجب ما حسن عقلا ولا يحرم ما قبح وان لم يرد الأمر بوجوبه أو حرمته فالعقل عندهم هو المثبت وعندنا المنبى هو الشرع والعقل آلة لا دارك الحسن والقبح قبل الشرع وعندنا الشاعرة لا يحفظ للعقل قبل الشرع بل العقل تابع للشرع فبما أمر به الشرع يعلم بالعقل أنه حسن وما نهى عنه يعلم أنه قبيح وغمام أبحاث المسئلة به لم من كتب الأصول ومن حواشينا على شرح المنار

والتفكيك من محل مرتفع  
بانتباع الاحجار وفي الحاوى  
والجلد أصح وفي الفتح يعزير  
ويصحب حتى يموت أو يتوب  
ولو اعتاد الواطئة قتله  
الامام به اسئلة قلت وفي النهر  
معزير بالبحر التقييد بالامام  
يقه سم أن القاضي ليس له  
الحكم بالسماء (فرع) اه  
في الجوهرية الاستثناء حرام  
وفيه التعزير ولو لم يكن امرأته  
أو أمته من العتبت بذكره  
فانزل كره ولا شيء عليه (ولا  
تكون) الواطئة في الجنة  
على الصحيح لانه تعالى  
استجبهوا وسموها خبيثة  
والجنة منزلة عنها ففتح وفي  
الاشياء حرمته اعقلية فلا  
وجود لها في الجنة

مطلب  
لا تكون الواطئة في الجنة



(قوله وقيل - معية) اي لا يستقل العقل بادر الشبهة قبل ورود الدليل السمي (قوله فتوجب)  
 اي يمكن أن توجد (قوله وقيل يخلق الله تعالى الخ) هذا خارج عن محل النزاع لان الكلام في  
 الاتيان في الدبر (قوله والصحيح الاول) هو أنه لا وجود لها في الجنة (قوله لم يمتها) اي قبورها  
 كما مر (قوله وتزول حرمة الخ) وجه آخر ايمان أشدية اللواط وهو أن وطء الذكرا لا يمكن  
 زوال حرمة به بخلاف وطء الانثى فإنه يمكن بزوجه أو غيرها (قوله لانه مطهر على قول) اي  
 قول كثير من العلماء وان كان خلاف مذهبنا كما مر (قوله يكفر مستصفاها) قدم الشارح في باب  
 الخوض الخلاف في كفر مستحل وطء الحائض ووطء الدبر ثم وفق بما في التتارخانية عن  
 المراجبة اللواط به لو أنه أو علمو كنه أو امر أنه حرام الا أنه لو استعمله لا يكفر قاله امام الدين  
 اه اي فيحصل القول بكفره على ما إذا استعمل اللواط به باجنبي بخلاف غيره لكن في  
 الشرع بلا شبهة أن هذا يعلم ولا يعلم أي أنه لا يتجرأ الفسقة عليه بظنهم حله (تمت) واللواط  
 أحكام آخر لا يجب بها المهر ولا الهدنة في النكاح الفاسد ولا في المأني به الشبهة ولا يحصل بها  
 التحليل للزوج الاول ولا تثبت به الرجعة ولا حرمة المصاهرة عند الاكثر ولا الكفارة في  
 رمضان في رواية ولو قد فبم لا يوجد خلافا له ما ولا يلاعن خلافا له ما يصبر وهو ما خوذ من  
 المجتبى ويزاد ما في الشرع بلا شبهة عن السراج يكفي في الشهادة عليه اعدلان لأربعة خلافا له ما  
 (قوله الا اذا زنى الخ) يعني أن ما في المتن خاص بما اذا خرج من عسكر من له ولاية اقامة الحدود  
 فدخل دار الحرب وزنى ثم عاد أو كان مع أمير سيرة أو أمير عسكر فزنى مرة أو كان تاجرا أو أسيرا  
 أو لوزني مع عسكر من له ولاية اقامة الحد فإنه يجد بخلاف أمير العسكر أو السيرة لانه انما  
 فوض له ما تدبير الحرب لا اقامة الحد ودو ولاية الامام منقطع عنه كافي الفتح شرع بلا شبهة (قوله  
 لاعياه ولا عايبها) لان فعل الرجل أصل في الزنا والمرأة تابعة له وامتناع الحد في حق الأصل  
 يوجب امتناعه في حق التابع نهر وكذا لا عقرب عليه لانه لو لم يلزم جمع به الولي عليه الامر حاله  
 يطاع وتم له بخلاف ما لو زنى المبي بصدية أو بكربة فإنه يجب عليه العقرب كافي الفتح شرع بلا شبهة  
 (قوله والحق وجوب الحد) اي كما هو قوله ما وهذا بحث لصاحب الفتح وسكت عليه في النهر  
 والمتون والشروح على قول الامام (قوله ولا بالزنا باكره) هذا ما رجع اليه الامام وكان أولا  
 يقول ان الرجل يجب له لانه لا يتصور الا بتشار الالة وهو آية الطواغية بخلاف المرأة فلا  
 تحجب اجاعا وأطاق فشمع الا كراه من غير الساطن على قوله ما المفق به من صحة من غيره وهو  
 اختلاف عصر وزمان وعما منه في البصر قال ط والمراد أنه لا يجب على الزاني المكروه فلوزني  
 مكروها بطاوعة وجب عليها الحد كافي حاشية السلي (قوله ولا باقرار ان أنكره الآخر) اي  
 لو أقر أحد هما بالزنا أربع مرات في أربع مجالس وأنكر الآخر سواء ادعى المنكر  
 النكاح أو لم يدعه لا يجد المقر خلافا له ما في الثانية لانتفاء الحد عن المنكر بدليل موجب  
 للنفي منه فأوردت شبهة في حق المقر لان الزنا فعل واحد يتم بهما فإذا عكفت فيه شبهة تعدت الى  
 طرفيه لانه ما أطلق بل أقر بالزنا بمن ذرأ الشرع الحد عنه بخلاف ما لو أطلق وقال زنت فإنه  
 لا موجب شرعي بدفعه ومنه لو أقر بالزنا باقائه لانه لم ينتف في حقها بما يوجب النفي وهو

وقيل - معية فتوجب وقيل  
 يخلق الله تعالى طائفة  
 منهم الأعلى كالذكور  
 والأقل كالأناث والصحيح  
 الاول وفي البصر حرمتها  
 أشد من الزنا لم يمتها فلا  
 ونهر عا وطبعها والزنا ليس  
 بهرام طبعها وتزول حرمة  
 بزواج ونهره بخلافها  
 وعدم الحد عنه لا خلفتها  
 بل للتغليظ لانه مطهر على  
 قول وفي المجتبى يكفر مستصفاها  
 عند الجهود (أوزني في دار  
 الحرب والبي) الا اذا زنى  
 في عسكر لا ميرة ولاية  
 الاقامة هداية (ولا) حد  
 (بزنا) بركف بكففة  
 مطلقا لاعليه ولا عايبها  
 (وفي عكسه حد) فخط (ولا)  
 حد (بالزنا باكره) اي  
 للزنا والحق وجوب الحد  
 كالسناجر لانه قد قض  
 (ولا بالزنا باكره) لا باقرار  
 ان أنكره الآخر للشبهة

الانكار ولذا لو حضرت واقوت تعد فظهر أن الاعتبار بالانكار لا بالثبوت ففخ لمن صاقلت ويظهر  
 من هذا أن السكوت لا يقوم مقام الانكار تأمل نعم تقدم أنه لو أقر بالزنا بغير سوء لا يصح  
 لاحتمال أنهم لو كانت تنكح لم لا بدت منقطا وقد منافي الباب السابق الفرق بين ما وبين الغائبة  
 (نفيها) حيث سقط الحد يجبها المهر وان أقرت هي بالزنا وادعى النكاح لانه لما سقط  
 الحد صارت مكذبة شرعا لم لو أنكرت الزنا ولم تدع النكاح وادعت على الرجل حد القذف  
 فإنه يجد ولا يجد للزنا وعما منه في الفتح (قوله وكذا لو قال اشترى بتم ولو حرة) أي ولو كانت حرة  
 لا يجد لانه لم يقر بالزنا حيث ادعى المال وفي كافي الجا كم زنى بامة ثم قال اشترى بتم اشترى بتم فاسد  
 أو على ان البائع فيه الخيار وادعى صدقة أو هبة وكذبه صاحبها ولم يكن له فيه دورى عنه  
 الحداه وفي التتارخانية عن شرح الطحاوي شهادة عليه أربعة بالزنا واثبتوه ثم ادعى شبهة فقال  
 ظننت انما امرأتى لا بسقط الحد ولو قال هي امرأتى أو امرأتى لاحد عليه ولا على الشهود اه  
 وفي البصر لو ادعى أن زوجه فلا حد وان كانت زوجه لا يحد ولا يحد اقامة البينة للشبهة كالأ  
 ادعى السارق ان المدين مله سقط الحد بمجرد دعواه اه وتقدمت هذه منافي الباب  
 السابق قلت وانظر وجه الفرق بين قوله ظننت أن امرأتى وقوله هي امرأتى وأصل وجهه  
 أن قوله ظننت يدل على اقراره بانها أجنبية عنه فكان اقرارا بالزنا باجنبيته بخلاف قوله هي  
 امرأتى أو اشترى بتم أو نحوه فإنه جازم به وبأن فعله غير زنا فقامت في هذا وفيه وهو ان الشبهة  
 في هذه المسائل وفي مسألة المتن التي قبلها لم أر من ذكر أن من أي اقسام الشبهة الثلاثة  
 وظاهر كلامهم انها خارجة عن ما وجهه أنه في هذه المسائل يدعى حقيقة الملك الذي لو ثبت  
 لم يكن وطؤه فيه محرما بخلاف تلك الاقسام والظاهر أن النسب هنا لا يثبت وأن الفعل تعض  
 زنا وانما سقط الحد لشبهة صدقة في دعواه الملك باعقدا أو بأشرا ونحوه وبه لا يثبت  
 النسب لان الملك ثابت لغيره وعلى هذا فيمكن دخوله في شبهة الفعل وهي شبهة الاشتباه لان  
 مرجعها الى أنه اشتبه عليه الامر بظنه الحل والله سبحانه اعلم (قوله وفي قتل أمة بزناها)  
 هنا عند حماد ما عدا أبي يوسف فعليه القيمة لا الحد لانه لم يبق زنا حيث أقبل بالموت كافي  
 المحيط فهو منافي قلت وصح في الخاتمة قول أبي يوسف لكن المتون والشروح على الاول بل  
 ما ذكر عن أبي يوسف هو رواية عنه لا قوله وهي خلاف ظاهر الرواية عنه كما أوضحه في الفتح  
 (قوله الحد بالزنا والقيمة بالقتل) أشار الى توجيه وجوب الحد والقيمة بأن ما جانيان مختلفان  
 بوجوبين مختلفين ط (قوله ولو أذهب عينها) كذا في البصر وغيره والظاهر عينها بالثبوتية ليلزم  
 كل القيمة لانه مقرر مضاف فيم بقرينة قوله الجنة العمياء (قوله فأوردت شبهة) أي في ملك  
 المنافع تبعافيندري عنه الحد بخلاف ما مر فان الجنة فائنة بالقتل فلا تملك حد الموت وعما منه  
 في الفتح (قوله وتفصيل مالوا فضاها في الشرح) أي شرح المصنف وحاصله انه ان افضاها  
 وهي كبيرة مطاوعة بلا دعوى شبهة حد ولا عقرب عليه لرضاها به ولا لغيره لوجوب الحد وان كان  
 مع دعوى شبهة فلا حد ويجب العقرب وان كانت مكروهة ولم يدع شبهة لزمه الحد لا المهر وضمن  
 ثلث الدية ان استعملت بواها والاف كمالها التقوية بجنس المدفوعة على الكمال وان ادعى شبهة  
 فلا حد ثم ان استعملت فعليه ثلث الدية ويجب المهر في ظاهر الرواية وان لم يستعمل فمك الدية

وكذا لو قال اشترى بتم ولو  
 حرة مجتبى (وفي قتل  
 أمة بزناها الحد) بالزنا  
 (والقيمة بالقتل ولو أذهب  
 عين الزمة قيمتها وسقط الحد  
 لانه الجنة العمياء فأوردت  
 شبهة هداية وتفصيل مالوا  
 فضاها في الشرح (ولو  
 غصبتم انتم زنى بها ثم فتن  
 قيتها







نكاحا فلهذا بحر (قوله) كاختلافهم في طوعها بان شهد اثنين أنها كرهها وآخران أنها طأوعته لم يجد اعناده وقال بعد الرجل لانفاقهم على أنه زنى وتفرد اثنين منهم من زيادة جنابة وهي الاكراه وله أنه زنا أن مختلفان لم يكمل في كل نصاب لان زناها طوعا وغيره مكرهة فلا بد وان الطوع يقتضى اشترا كهما في الفعل والمكره يقتضى تفرد فمكانا غيرين ولم يوجد في كل نصاب ثم ان اتفاق الشهود على النسبة الى الزنا بلفظ الشهادة يخرج الكلامهم من أن يكون قدافوا عما في الزبلى (قوله) ولو على كل زنا أربعة راجع لقوله أو في البلد كما اقتضاه كلام الشراح في تصويرهم المسئلة وتعليقهم بامتناع فعل واحد في ساعة واحدة في مكانين متباينين فثبت بالكذب أحد القريتين وظاهره أنه لو شهد أربعة بالطوع وأربعة بالاكراه وجدان وبه جزم محض مسكين مع اللابعد التيقن بالكذب أحد القريتين حيث لم يذ كر واقتوا واحد او جزم ح بان لا حد لما مر أول الباب السابق من أن الحديث سقط في دعوى الاكراه اذا برهن قال ومعلوم أن ذلك بعد ثبوت الحد عليه بالبيئة والبيئة المنبئة للحد لا بد وأن تشهد بالطوع اه قلت هذا الغلط فظهر اذا ذكرنا وقتا واحدا والاقبيح على فعلين أحدهما بالاكراه والآخر بالطوع وأما ما مر في الجواب السابق فهو فيما اذا شهد أربعة على زناه طوعا أو أقام شاهدين على الاكراه في ذلك الفعل بعينه لا مطلقا فيذكرى الحد عنه لكسبه فافهم والله سبحانه أعلم (قوله) والا بان الحد الوقت وتعارف المكانان أو اختلاف الوقت وتباعد المكانان أو تعارفا ح (قوله) في زاوية بقيت أي جانبه (قوله) لا مكان التوفيق بان يكون ابتداء الفعل في زاوية والاتفاق في أخرى بالاضطرار والحركة بحر لا يقال هذا توفيق لا إقامة الحد والواجب درؤه لان التوفيق مشروع صيانة للقضاء عن التعطيل اذ لو شهد أربعة قبلوا مع احتمال شهادة كل منهم في وقت آخر وقبلوا هم معنى على الاتحاد وان لم يصواعليه أقاده في الفتح (قوله) ولكن هي بكر الخام الشارح لفظة لكن غير ظاهر لان الواو في كلام المصنف واو الحال والجله حالية وكذا قوله به بدولكن هم عيان كما أقاده ط (قوله) لم يجد أحد أي من الشهود والمشهود عليه ما في المسائل الثلاثة أما الاولى فلان الزنا لا يتحقق مع بقاء البكارة ونحوها فلا يحد بان اظهر الكذب ولا الشهود لان ثبوت البكارة ونحوها بقول امرأة أو أكثر محتملة في إسقاط الحد لا في إيجابه وأما الثانية فلم يجد الاشتراط العدالة لثبوت الزنا ولا الشهود سواء لم يفهم في الابتداء أو ظهر بعده لان الفاسق من أهل الادام والتحمل وان كان في أدائه نوع قصور لثمة الفسق ولذا الوقضى بشهادته يتقدمه ثبوت بشارتهم شبهة الزنا سقط الحد عنهم ولذا لا يحد القاذف لو أقام أربعة من الفاسق على زنا المقتذوف وأما الثالثة فلان الشهادة على الشهادة لا تجوز في الحدود لان زيادة الشبهة باحتمال الكذب في موضعين في الاصول وفي الفروع ولا يحد القرو لان الحاكم لا يحد في غير قانف وكذا الاصول بالاولى ولو شهدوا بعد القروع لردها عنهم من وجه بردها في الفروع اه ملخصا من البصر (قوله) فوجد محبوبا وجه عدم حد الشهود فيه يؤخذ من جملة ما لا يوجب أيضا في البكارة والرتق وهو تكامل عددهم ولفظ الشهادة ثم رأيت كذا في الدرر فافهم وأيضا سبيل أن الجبوب لا حد على قاذفه وبه حال

(اختلافهم في طوعها أو في البلد ولو كان على كل زنا أربعة) الكذب أحد القريتين به في أن ذكرنا وقتا واحدا وتباعد المكانان والاقبالت فتح (ولو اختلوا في زاوية) (يتوحد مدغم جدا) أي الرجل والمرأة استصحبنا لكان التوفيق (ولو شهدوا على زناها) (و) لكن هي بكر (أو رتقها) أو زناه (أو هم مفسدة أو شهدوا على شهادة أربعة) (وان) وصلية (شهد) (الاصول) بعد ذلك (لم يجد أحد) وكذا لو شهدوا على زناه فوجد محبوبا (ولو شهدوا بالزنا) لكن (هم)

المسئلة هنا الخا كهي الكافي (قوله) عيان أي أو عبيدا أو صبيان أو مجانين أو كفار غير (قوله) حدوا المقتذوف أي دون المشهود عليه ما عدم أهلية الشهادة فقيم أو عدم النصاب فلا يثبت الزنا (قوله) وأرض جلد أي اذا كان جرحه الجلد كافي الهداية (قوله) خلافا له اه حيث قال ان الأرض في بيت المال لانه ينتقل فعمل الجلال للقاضي وهو عامل للمسلمين فتجب القرامة في ماله موله أن الفعل الجارح لا ينتقل للقاضي لانه لما مر به فيقتصر على الجلال الا أنه لا يجيب عليه الضمان في الصحيح كذا لا يمنع الناس عن الاقامة مخافة القرامة ابن كمال وعلى هذا الخلاف اذا رجع الشهود ولا يصفون عندهم وما يصفون وعامة في الهداية والنهر وفي العزيمة عن بعض شروح الهداية ومعرفة الأرض أن يقوم الحدود على ما سلبا من هذا الاثر فيمنظر ما ينقص به القيمة ينقص من الدية عنه اه قلت لكن قوله ينقص من الدية عنه لا محل له بل الظاهر أن يقال فيمنظر ما ينقص به القيمة يؤخذ من الشهود ويأخذ به لو فرض أن قيمته سلبا ألف وقيمتها هذه الجوارحة ثمانمائة تكون الجوارحة نقصته مائة هي الأرض فيرجع على الشهود بها (قوله) فقط قيد لقوله يحد من رجوع أي يحد الرجوع فقط حد التذوف دون الباقيين لبقا لشهادتهم (قوله) وغرم ربيع الدية لان التالف بشهادته ربيع الحق وكذا الرجوع الكل حدوا وغرموا الدية ثم روقول البصر وغرموا ربيع الدية صوابه جميع الدية كما قاله الرمي (قوله) وان رجع قبله أي الرجوع سواء كان قبل القضاء أو بعده (قوله) حدوا المقتذوف أي حد الشهود كما هم اما اذا كان قبل القضاء فهو قول علمائنا الثلاثة لانهم صاروا قد ذكروا ما بعدهم فهو قولهم او قال محمد الرجوع فقط لان الشهادة تآكدت بالقضاء فلا تنفسخ الا في حق الرجوع ولهم أن الامضاء من القضاء ولا سقط الحد عن المشهود عليه نهر (قوله) لان الامضاء الخ) هذا التعديل فيما اذا كان الرجوع بعد القضاء واقصر عليه اعدم الخلاف عند الثلاثة فيما قبله فافهم ومعناه أن امضاء المظن تمام القضاء وغرته يظهر أيضا فيما اذا اعترضت أسباب الجرح أو سقوط احصان المقتذوف أو عزل القاضي كافي المعراج (قوله) حدوا وغرموا ربيع الدية أما الحد فلا تنسخ القضاء بالرجوع في حقه ما واما الغرم فلان المعتبر بقا من بقي لارجوع من رجوع وقد بقي من بقي يقاؤه ثلاثة أرباع الدية فيلزمه ما الربع فان قيل الاول منهما حين رجوع لم يلزمه شيء فكيف يجتمع عليه الحد والضمان بعد ذلك يرجوع غيره قلنا وجد منه الموجب للحد والضمان وهو قد ذكروه واتلافه بشهادته وانما امتنع الوجوب لما منع وهو بقاء من يقوم بالحق فاذا زال المانع يرجوع الثاني لظهور الوجوب ح عن الزباني (قوله) ولو رجع الثالث ضمن الربع وكذا الثاني والاول بحر عن الحاوي القديسي (قوله) ولو رجع الخمسة أي معا لا مرتبا (قوله) وضمن المزي) أفرد لانه لا يشترط العدد في التركة كافي الفتح أي ضمن من تركي شهود الزنا اذا رجع عن التركة وتوخذ الدية من ماله لان بيت المال خذ لافاها لان الشهادة انما تصير حجة بالتركة فكانت في معنى علة العلة فيضاف اليكم اليها بخلاف شهود الاحصان اذا رجعوا لانه محض الشرط (قوله) ان ظهروا أي شهود الزنا (قوله) عبيدا أو كفار) بيان اقوله غير أهل أشار به الى أن المراد به كونهم غير أهل للاداء وان كانوا أهلا للضمان (قوله) وهذا الخ) نور على المصنف حيث ترك كذا كذا في حد

عيان او عبيدا او مجانين أو كفار غير (قوله) حدوا المقتذوف أي دون المشهود عليه ما عدم أهلية الشهادة فقيم أو عدم النصاب فلا يثبت الزنا (قوله) وأرض جلد أي اذا كان جرحه الجلد كافي الهداية (قوله) خلافا له اه حيث قال ان الأرض في بيت المال لانه ينتقل فعمل الجلال للقاضي وهو عامل للمسلمين فتجب القرامة في ماله موله أن الفعل الجارح لا ينتقل للقاضي لانه لما مر به فيقتصر على الجلال الا أنه لا يجيب عليه الضمان في الصحيح كذا لا يمنع الناس عن الاقامة مخافة القرامة ابن كمال وعلى هذا الخلاف اذا رجع الشهود ولا يصفون عندهم وما يصفون وعامة في الهداية والنهر وفي العزيمة عن بعض شروح الهداية ومعرفة الأرض أن يقوم الحدود على ما سلبا من هذا الاثر فيمنظر ما ينقص به القيمة ينقص من الدية عنه اه قلت لكن قوله ينقص من الدية عنه لا محل له بل الظاهر أن يقال فيمنظر ما ينقص به القيمة يؤخذ من الشهود ويأخذ به لو فرض أن قيمته سلبا ألف وقيمتها هذه الجوارحة ثمانمائة تكون الجوارحة نقصته مائة هي الأرض فيرجع على الشهود بها (قوله) فقط قيد لقوله يحد من رجوع أي يحد الرجوع فقط حد التذوف دون الباقيين لبقا لشهادتهم (قوله) وغرم ربيع الدية لان التالف بشهادته ربيع الحق وكذا الرجوع الكل حدوا وغرموا الدية ثم روقول البصر وغرموا ربيع الدية صوابه جميع الدية كما قاله الرمي (قوله) وان رجع قبله أي الرجوع سواء كان قبل القضاء أو بعده (قوله) حدوا المقتذوف أي حد الشهود كما هم اما اذا كان قبل القضاء فهو قول علمائنا الثلاثة لانهم صاروا قد ذكروا ما بعدهم فهو قولهم او قال محمد الرجوع فقط لان الشهادة تآكدت بالقضاء فلا تنفسخ الا في حق الرجوع ولهم أن الامضاء من القضاء ولا سقط الحد عن المشهود عليه نهر (قوله) لان الامضاء الخ) هذا التعديل فيما اذا كان الرجوع بعد القضاء واقصر عليه اعدم الخلاف عند الثلاثة فيما قبله فافهم ومعناه أن امضاء المظن تمام القضاء وغرته يظهر أيضا فيما اذا اعترضت أسباب الجرح أو سقوط احصان المقتذوف أو عزل القاضي كافي المعراج (قوله) حدوا وغرموا ربيع الدية أما الحد فلا تنسخ القضاء بالرجوع في حقه ما واما الغرم فلان المعتبر بقا من بقي لارجوع من رجوع وقد بقي من بقي يقاؤه ثلاثة أرباع الدية فيلزمه ما الربع فان قيل الاول منهما حين رجوع لم يلزمه شيء فكيف يجتمع عليه الحد والضمان بعد ذلك يرجوع غيره قلنا وجد منه الموجب للحد والضمان وهو قد ذكروه واتلافه بشهادته وانما امتنع الوجوب لما منع وهو بقاء من يقوم بالحق فاذا زال المانع يرجوع الثاني لظهور الوجوب ح عن الزباني (قوله) ولو رجع الثالث ضمن الربع وكذا الثاني والاول بحر عن الحاوي القديسي (قوله) ولو رجع الخمسة أي معا لا مرتبا (قوله) وضمن المزي) أفرد لانه لا يشترط العدد في التركة كافي الفتح أي ضمن من تركي شهود الزنا اذا رجع عن التركة وتوخذ الدية من ماله لان بيت المال خذ لافاها لان الشهادة انما تصير حجة بالتركة فكانت في معنى علة العلة فيضاف اليكم اليها بخلاف شهود الاحصان اذا رجعوا لانه محض الشرط (قوله) ان ظهروا أي شهود الزنا (قوله) عبيدا أو كفار) بيان اقوله غير أهل أشار به الى أن المراد به كونهم غير أهل للاداء وان كانوا أهلا للضمان (قوله) وهذا الخ) نور على المصنف حيث ترك كذا كذا في حد



الرجوع أخذ بظاهر كلام المنظومة وقد حقق المقام في الفتح فراجع (قوله بجرية الشهود  
 وإسلامهم) أي وعد اللههم وقيد بالاختيار بذلك ليكون تركه سواء كان بلفظ الشهادتين أو  
 بلفظ الاختيار لأننا لو أخبرناهم بغيره لم يضمن اتفاقا لأنهم ليست تركه  
 والقاضي قد اخطأ حيث اكتفى بهذا القدر بجر (قوله والا) أي وإن لم يرجع بل استقر على  
 تركه فائلاهم إقرارهم بكونهم قد اخطأوا في القول بالخطأ فخرج (قوله ولا يحدون) أي الشهود وكذا  
 لا يحدون بجر (قوله لأنه لا يورث) لأنهم قد فوضوا قضاة ولا يورث كما في الفتح فأتى ولا  
 يرد عليه المسئلة المتقدمة وهي ما ذكرنا من أحد الأربعة بعد الرجم من انقلاب شهادته  
 الرجوع قد فاقى لأنهم أحسن وتمت كانت معنيتها شهادة ثم انقضت فصار ذلك العمل كما  
 حقه في الفتح هناك (قوله كالقوتل الخ) هكذا عبر في الدرر واعترض بأنه يومهم أن الضامن هو  
 المترك وليس كذلك بل هو القاتل فالتشبيه بين الضامنين فقط لأمع ما أسند إليهم أو الأوضح  
 قول الوقار من الذين قتل المأمور بجره أو تركي شهود فزناه فظهر واعيدوا أو كفار فاعيدوا  
 اه (قوله بعد التركة) قيد به لأن المراد بالامر هو الكامل وهو أن يكون بعد استيفاء ما لا بد  
 منه من روي ياتي محتمزه (قوله فظهروا كذلك) أما لو لم يظهروا كذلك فلا شيء على القاتل  
 لكنه يعز ولا يفيته على الإمام بجره عن الفتح وقدمه الشارح أول الحدود وعن النهر بحثا  
 (قوله غير أهل) يدل من قوله كذلك (قوله بضمن الدية) أي في ماله لأنه عدو العاقلة لا تعقل  
 العمد ويجب في ثلاث منبر لأنه وجب بنفس القتل فيجب مؤجلا كالدية نعم (قوله استصاننا)  
 والقياس وجوب القصاص لأنه قتل نفسا محقونة الدم عدا بغيره لم يؤمر به إذا المأمور به الرجم  
 فلا يصير فعلة مئة ولا إلى القاضي (قوله أشبهه حصة القضاء) أي ظاهر لأنه حين قتله كان القضاء  
 بالرجم صفة ظاهر فافورث شبهة الإباحة (قوله قبل الامر) أي قبل التضلل بالرجم كما عبر في  
 الفتح لأن المراد بالامر الكامل كما سر (قوله أو بعده) أي بعد الامر قبل التركة خطا من  
 القاضي بجر (قوله اقتص منه) أي في العمد وجب في الخطا الدية على عاقلة في ثلاث  
 من بجر (قوله كما اقتص الخ) التشبيه من حيث وجوب القصاص فقط وإذا التفرق بين  
 المتمايز من حيث وجوب القصاص هنا وان لم يظهر الشهود وعيدوا وذلك أن المقضي بقتله  
 قاصدا حق الاستيفاء منه للولي بخلاف المقضي بجره (قوله في باي من الردة) أي من باب  
 الردة وهذا العز وكذلك وقع في البحر وعزاه في النهر إلى الزايم من الدية (قوله وإن رجم)  
 بالبناء لأنه قول أي من أمر القاضي بجره لو رجمه أحد (قوله فدينه في بيت المال) قال في  
 البحر لم أره لدية فؤخذ بالأول أو مؤجلا (قوله فقتل فعلة إليه) أي إلى الإمام لأن الراجم فعل  
 ما أمر به وقد ظهر عدم حصة الامر فنقل فعلة إلى الإمام وهو عامل لله ما بين وجوب القصاص في  
 ما لهم بخلاف ما إذا قتل بغير الرجم لأنه لم يأمرا بجره فلم يقتل فعلة إليه كما أفاده في الفتح  
 (قوله لا يباحته تصحل الشهادة) ومثله نظر القابلة والخائضة والخائن والطبيب وفاد في  
 الخلاصة من مواضع حل النظر للعودة عند الحاجة الاستعانة بالبكارة في الغنة والرد بالعيب  
 فخرجت وكذا الوادي الزاني بكارتهم ونظامه بقولي  
 ولا تنظر امورة أجنبي • بلا عذر كقابلة طبيب

بجرية الشهود وإسلامهم  
 ثم رجع قائلا نعمت  
 الكذب والافالدية في  
 بيت المال اتفاقا ولا يحدون  
 للقتل لأنه لا يورث بجر  
 (كما لو قتل من امر بجره)  
 بعد التركة فظهروا  
 كذلك غير أهل فان  
 القاتل يضمن الدية استصاننا  
 أشبهه حصة القضاء ولو قتله  
 قبل الامر أو بعده قبل  
 التركة اقتص منه  
 كما يقتصر بقتل المقضي  
 بقتله قصاصا بظاهر الشهود  
 عيدا أولا لان الاستيفاء  
 لا يورث زباني من الردة  
 (وإن رجم ولم يرك) الشهود  
 (فوجدوا عيدا فدينه في  
 بيت المال) لا مثاله امر  
 الإمام فقتل فعلة إليه  
 (وإن قال شهود الزنا  
 نعمدنا النظر رقبات)  
 لا يباحته تصحل الشهادة  
 (الإذا قالوا) نعمدناه  
 (القتل فولا) تقبل  
 إفسههم فتح

مطلب  
 المواضع التي يحل فيها النظر  
 إلى عورة الأجنبية

وخنان وخائضة وحقق • شهودنا بالقصد صريب  
 وعلم بكارة في عنة أو • زنا أو حين ودلهم صريب

(قوله وإن أنكر الاحصان) أي إذا تجماع شرائطه المتقدمة كأن أنكر النكاح  
 والدخول فيه والحريية (قوله فشهد عليه رجل وامرأتان) أشار به إلى أنه يقبل شهادة النساء  
 في الاحصان عندنا وفيه خلاف في زنا والاعانة الثلاثة وكيفية الشهادة به أن يقول الشهود  
 تزوج امرأة وبجائعها أو باضعها أو لوطها أو دخل بها أي يكتفي عندنا بالثبوت في المرأة  
 بغير البيا برأيه الجماع وقال محمد لا يكتفي وغامه في الزنا والفتح (قوله أو ولدت زوجته  
 منه) أي إذا ولدت في مدعية صور أن يكون منه جمل واطنا ثم عالان الحكم بقوت النسب  
 منه حكم بالدخول بها وهذا يعقب لرجعة زباني قاتل ظاهره ثبوت الاحصان ولو كان  
 ثبوت النسب يحكم القرائن كتزوج مشرق في غريية وفيه نظر لكان في الفتح أن الفرص  
 انهم مائة وان بالولد ومثله في شرح الشارح تأمل (قوله قبل الزنا) متعلق بولدت والظاهر أنه غير  
 قيد كما يعلم من تعليل الزايم المذكر كذا في كذا حتى لو ولدت بعد الزنا لدون ستة أشهر ثبت نسبه  
 ويهلم أنه وقت الزنا كان واطنا الزوجية تأمل (قوله فهو محصن باقراره) أي مؤاخذه باقراره  
 فلا يقال انما يابا كاره الوط لم تنصر محصنة فلا يكون هو محصنا أيضا (قوله وبه استغنى الخ)  
 وجه الاستغناء أنه إذا كان أحدهما محصنا دون الآخر علم أن كل واحد منهما إذا زنى بهما  
 يستوجب عليه فالحصن بجره وغيره ويجوز كما أفاده التفرع ربع ثم ما في بعض النسخ أعم لأنه يشمل ماله  
 كان عدم احصان أحدهما يكتونه واهله أشار إلى هذا بقوله فتأمل لا يقال ما في بعض النسخ  
 غير صحيح كما اتهم لأن شرط الرجم احصان كل ولم يوجب ذلكا نقول شرط الرجم احصان  
 كل من الزوجين لا الزايمين فيرجع من زنى بامرأة إذا كان فيه شروط الاحصان التي منها  
 دخوله بامرأة محصنة مثله وأما المرأة المزني بها فلا يشترط لرجعه أن تكون محصنة بل احصانها  
 شرط لرجعها هي فان كانت محصنة مثله رجعت معه والاحصان وهذا ظاهر ثم ناعليه عند  
 الاحصان أيضا فافهم والحاصل أن الزايمين اما محصنان فيرجعان أو غير محصنين فيجلدان أو  
 مختلفان فيرجع المحصن ويجلد غيره (قوله شبهة الخلاف) أي خلاف العلماء والاختلاف في  
 حصة فلم تكن حصة قطعية وهذه المسئلة نقاه في البحر عن الحديث كذلك فيحتمل أن يكون  
 اسنادها إلى أبي يوسف كونه هو الذي خرجها لا لا يكون غيره فائلا بخلافه ويحتمل أن يكون  
 فيها خلافة ما هو الأول أظهر لعدم ذكر الخلاف تأمل والله سبحانه اعلم

• (باب حد الشرب) •

أخر عن الزنا لأن الزنا أقبح منه وأغاظ عقوبة وقدمه على حد الفذف التيقر الجريمة في  
 الشارب دون القاذف لاحتمال صدقه وناخير حد الميرة لأنه أصالة الاموال التابعة  
 لأنفسهم بجر (قوله فلا وارث فسكر الخ) أقول ذكر في الدر المنثور أن المراد بالحد الشرب  
 سواء شرب قبل رده أو فيه ساقا لم اه ومثله في كافي الحاكم وبذكر الشارح في حد القذف  
 عن السرارية لواء قد الذي حرمه الحرفه هو كالم أي فيحد (قوله لأنه لا يقيم على الكفار)

وإن أنكر الاحصان فشهد  
 عليه رجل وامرأتان  
 أو ولدت زوجته منه  
 تقبل الزنا نهر (رجم ولو  
 خداهم ثم طلقها وقال  
 وطئتم ما أنكرت فهو  
 محصن) باقراره (دونها)  
 ما تقرر أن الاقرار بحصة  
 قاصرة كالوقايات بعد  
 الطلاق كذا نصرانية  
 وقال كذا كانت مسألة  
 فيرجع المحصن ويجلد غيره  
 وبه استغنى عما يوجب في  
 بعض نسخ المتن من قوله  
 (إذا كان أحد الزايمين  
 محصنا يحد كل واحد منهما  
 حده) فتأمل (تزوج لا ولي  
 فدخل به لا يكون محصنا  
 عند الثاني) شبهة الخلاف  
 نهر والله اعلم

• (باب حد الشرب) المحرم  
 (يحد من لم) فلا وارث فسكر  
 فاسم لا يحد لأنه لا يقيم على  
 الكفار ظهريه لكن في  
 منية المفتي سكر الذي من  
 الحرام



يعني انه لما شرب في رده لم يكن أهلا لقيام - هذا الشراب عليه لانه لا يقيم على الكفاية واذا  
كان وقت الشرب غير موجب للحد لا يحد به - لا يحد به الا في خلاف ما اذا زنى أو سرق ثم أسلم  
فانه يحد له لوجوبه قبله كما في - ما في البصر عن الظاهر به فافهم (قوله - في الاصح) أفق  
به الحد - واستحسنه بعض المشايخ والمذهب انه اذا شرب الخمر وسكر منه انه لا يحد - كما  
في النهر من فتاوى تارقي الهديا - ومشي في المنظومة المحيية على الاول كما ذكره الشارح في  
الدر المنية - في قلت وعبارة الحاكم في الكافي من الاشربة ولا حد - على الذي في الشراب اه  
ولم يحد فيه خلافا وهو باطلا لانه يشمل ما لو سكر منه (قوله - حرمة السكر في كل ملة) هذا ذكره  
قارني الهداية قلت وفيه نظر فان الخمر لم تكن محرمة في صدر الاسلام وقد كان الصحابة  
يشربون خمر أو يمسكون بها كما جازى عن ذلك ما في الفتح عن الترمذي عن علي رضي الله  
تعالى عنه - منع ابا عبد الرحمن بن عوف ما حلفا فداونا وسقانا من الخمر فاخذت الخمر منا  
وحضرت الله - الاله فقدموني فقرأت قل يا أيها الكافرون لا أحب مدان - دون ونحن نحمد  
ما نحمدون قال فانزل الله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى الا بآية اه  
فلو كان السكر حراما لزم - في الصحابة ثم رأيت في نسخة ابن حجر قال وشرب الم - اذن اول  
الاسلام قبل استصحابها كان قبل الاسلام والاصح انه يوحى ثم قيل المباح الشرب لا غيبة  
العقل لانه حرام في كل ملة وزيقه المصنف يعني النوى وعليه فالمراد بقواهم بحرمة في كل  
ملة انه باعتبار ما استقر عليه أمر سقانا وهذا مذهبنا - في جوابه الاخير نظر  
(قوله - فلا يحد آخرس) - هو شاهد الشهود عليه وأشار بإشارة الملة - هودة وأخاد أن الأعي  
يحد كافي البصر (قوله - لا يشبهه) لانه لو كان ناطقا يحد أن يشبهه كما لا يحد به كراه أو غص  
بالقمة قال في البحر ولو قال الملة هو عليه يشرب الخمر ظننتم الملة أولا أعلم انهم لم يحدوا قبل وان  
قال ظننتم اني قد قبل لانه بعد الغايان والاشدة يشرك الخمر في الذوق والرائحة (قوله طائع)  
مكره مع قول المتن طوعا ح (قوله غير مضطر) فلو شرب للعطش الملهة ملة - دار ما يرويه  
فسكر لم يحد لانه باصر مباح وقالوا لو شرب ملة زيادة ولم يحد - كراه في حالة الاختيار  
فه - تاني به صرح الحاكم في الكافي (قوله - شرب الخمر) هي التي من ماء العنب اذا غلا  
واشبهه ووقف بالزبد فان لم يقدف فليس بمسكر عند الامام خلافا له او بقواهم ما أخذنا  
حفص الكبير خاتمة ولو خلط بالماء فان كان مغلوبا - ودان كان الماء غالب لا يحد الا اذا سكر  
نهر وفي اشربة القهستاني من قال انه لم يبق خمر اياها لم يحد شاربها الا اذا سكر وعلى هذا  
ينبغي أن لا يحد شارب الخمر مالم يسكر ومن قال انها بقيت خمر فالحكم عنده بالعكس والله  
ذهب الامام السرخسي وعليه الفتوى كافي في تمة الفتاوى اه - قلت عليه هذا ان المعتمد المقتضى به  
ان الخمر لم يفسد ج الطبخ والتعدي عن كونه خرا فاحمد بشرب قطرة منه وان لم يسكر وأما اذا  
سكر منه فلا شبهة في وجوب الحد به وقد صرح في منية المصلي بنجاسته أيضا فلا يفرق  
ما شاءه في زمانه من القصة المروية بشربه من انه طاهر - لال كانه قاله قياسا على  
ما قالوه في ماء الطابق أي الغطاء من ذجاج ونحوه فانه قياسا - لال لان ذلك فيما لو سرق  
نجاسة في بيت فاصاب ماء الطابق فوب ان ان نجس قياسا لا - نجس انا ومثله حمام في نجاسات  
فعرق حيطانهم او كواهم او تقاطر فان الاستحسان فيها عدم النجاسة لانه ضرورة عدم مكان

سند في الاصح لم يحد السكر  
في كل ملة (ناطق) فلا يحد  
انحرش لاشبهه (مكاف)  
طائع غير مضطر (شرب  
الخمر ولو قطرة

مطلب  
في نجاسة العرق ووجوب  
الحد بشربه

الخمر زعموا القياس النجاسة لانه قد اده من عين النجاسة ولا شك أن العرق الملة قطر من الخمر  
هو عين الخمر فانه لا يحد مع الخمر من الطابق بحيث لا يسقي منها الا جراثيمها القارية ولذا  
يقول القليل منه في الاسكارا ضعف ما يفعله كشر الخمر بضع الاف المتصاعد من أرض الحمام  
ونحوه فانه ما أصاب له طاهر خالط نجاسة مع احتمال ان المتصاعد من نفس الماء الطاهر ويمكن أن  
يكون - هذا وجه الاستحسان في طهارته وعلى كل فلا ضرورة الى استصحاب مال العرق المتصاعد  
من نفس الخمر النجاسة العين ولا يظهر بذلك والالزم طهارة البول ونحوه اذا استقطر في اناء  
ولا يحد به عاقلي وقد طلب مني ان اعمل بذلك رسالة وفيها ذكرناه كفاية (قوله - لا يحد سكر)  
نصرح بما افاده قوله ولو قطرة إشارة الى ان هذا هو المقصود من المبالغة للفرقة بين الخمر  
وغيرها من باقي الاشربة والا فلا يحد - بالقطرة الواحدة لان الشرط قيام الرائحة ومن شرب  
قطرة خمر لا يوجد منه رائحة إعادة - نعم يمكن الحد به على قول محمد الا في من أنه لو أقر بالشرب  
لا يشترط قيام الرائحة بضع الاف ما اذا ثبت ذلك بالاشربة هادئة - هذا ما ظهر لي ولم أومن تعرض له  
فتأمل (قوله - أو سكر من يحد ما) أي من أي شراب كان غير الخمر اذا شربه لا يحد به الا اذا  
سكر به وغيره ما المفيدة لانه مع ميم إشارة الى خلاف الزياحي حيث خصه بالابتداء الاربعة المهرمة  
بناء على قوله ما وعندهما سكر كثير فقليله حرام وهو يوجب أيضا قالوا بقول محمد - هذا أخذ  
وفي طلاق البرازية لو سكر من الاشربة المقتضية من الحبوب والعسل المختار في زماننا لزوم  
الحد اه - نهرقات وما ذكره الزياحي تبع فيه صاحب الهداية لكنه في الهداية من الاشربة  
ذكر تصحيح قول محمد فاعلم ان ما منى عليه هنا غير المختار كافي الفتح وقد حقق في الفتح قول محمد -  
ان ما - سكر كثير حرم فقليله وان لا يلزم من حرمة قليله انه يحرم به بلا اسكارا كالتخمر - لا فاللائحة  
الثلاثة وان استدلواهم على الحد بقليله بحديث مسلم كل مسكر خمر يقول عمر في البضاري الخمر  
ما خمر العقل وغير ذلك لا يدل على ذلك لانه محمول على التشبيهه بالبليغ كزبد أسد والمراد به ثبوت  
الحرمة ولا يلزم منه ثبوت الحد بلا اسكارا - ككون التشبيه خلاف الاصل أو وجب المصير  
اليه قيام الدليل عليه افة وشرعا لا دليل اهم على ثبوت الحد بقليله سوى القياس ولا يثبت  
الحد به - نعم الثابت الحد بالسكر منه وقد أطال في ذلك اطالفة - نجوا الله خير او باقي حكم  
النجس والافيون والحشيش (قوله - بكونه في دارنا) أي ناشئا فيها (قوله - ما قالوا الخ) تعليل  
اقه - ير العلم الحكيم بكونه في دارنا - كن باله - في الذي ذكرناه لا بمجرد الكون في دارنا والالم  
يوافق التعليل المعامل ويوضح المقام ما في كافي الحاكم الشهيد من الاشربة حيث قال واذا أسلم  
الخمر في وجاه الى دار الاسلام ثم شرب الخمر قبل ان يعلم انها محرمة عليه لم يحد وان زنى أو عرق  
أخذ بالحد ولم يحد بقوله لم اه - لم وأما الملوذ بدار الاسلام اذا شرب الخمر وهو بالغ فعليه الحد  
ولا يصدق انه لم يعلم (قوله - قات يرد عليه الخ) أي على ما يفهم من قوله - م حرمة أي الزنا في  
كل ملة حيث جعل وجه الفرق بين الشرب والزنا فانه يفهم منه أن الشرب لا يحد في كل  
ملة مع انه منافي لما من حرمة - كذلك ودفع بان الحرمة في كل ملة هو السكر لانفس الشرب  
والمراد بالفرقة بين الشرب والزنا قلت وفيه نظر فان قواهم فشراب الخمر جاهل بالحرمة لا يحد -  
أهم من أن يكون سكر من - هذا الشراب أو لا بل المتبادر السكر ولو كان المراد الشراب بلا سكر

لا يحد سكر (أو سكر من  
يحد ما يحد في طوعا) عالما  
بالحرمة حقيقة او حكما بكونه  
في دارنا ما قالوا لو دخل  
سرى دارنا فأسلم فشراب  
الخمر جاهل بالحرمة لا يحد  
بخلاف الزنا لحرمة في كل  
ملة قات يرد عليه حرمة  
السكر ايضا في كل ملة فتأمل



لكن الواجب تقييده أو كان يقال فشرب قطرة ثم قد يدفع أصل الإيراد منع حرمة السكر في كل مرة لمساخنة فافهم (قوله) لو شرب الحلال ثم دخل الحرم حراما لكن لو اتجا إلى الحرم لم يحد لانه قد عظمه بخلاف ما إذا شرب في الحرم لانه قد استخففه فهو متأنى عن العمادى وبقى أنه لو شرب في دار الحرب لا يحد فسلم من مجموع ذلك أنه لا يجب للشرب عشرة ذمى على المذهب ومن قد وان شرب قبل ردته وان لم يعد الشرب وصبي ومجنون وأخرى ومعه كره وضطره طش مهلك وما تنبى إلى الحرم وجاهل بالحرمه حقيقه وحكام من شرب في غير دارنا وبه لم يشروط الحد هنا (قوله بعد الاقافة) أى العموم من السكر وهو متعلق بقوله يحد (قوله) فظاهره أنه بعد ما جزم به في البحر قال في الشرب بلاية وفيه تامل اه وبين وجهه فيما نقل عنه بان الامام حاصل وان لم يكن كلاما وبه قد عليه أنه حرام لا يحد به وهو اه قات وفيه نظر لما في الفتح ولا يحد السكران حتى يزول عنه السكر فحصره لانه صود الانزجار وهذا باجماع الائمة الاربعه لان غيبوبة العقل أو غلبة الطرب تخفف الالم ثم ذكر حكايه حاصها ان السكران وضع على ركبته بجمرة حتى طفتت وهو لا ينفق اليه حتى أفاق فوجد الالم قال واذا كان كذلك فلا يفيد الحد فانه الاحال الصغر وتأخير الحد لانه جاز اه وحينئذ فلا يلزم من أن الامام لو أخطأ فيه قبل صوره ان يقطع الواجب عليه من اقامة الحد بعد الصغر ولا يرد أنه لو قطع يسار السارق لا يقطع عينه أيضا لافرق الواضح فان الانزجار حاصل باليسار أيضا وان كان الواجب قطع العين ولانه لو قطع العين أيضا يلزم تقويت المنفعة من كل وجه وذلك اه لاك ولذا لا يقطع لو كانت يسراه مقطوعة أو ايمها (قوله اذا أخذ الشارب) شرطا تقدم دليل جوابه وهو قوله يحد مسلم الخوض فيه أخذه ودفعه وهو المراد بالشارب والمراد أخذ هذه الى الحماكم (قوله ويرجع ما شرب الخ) قال في الفتح قاله اده بكل من ما أى من شرب الخمر والسكر من غير حقه فبقوة وجود الرائحة لا يحد مع شهادته ما بالشرب ان ثبت عند الحماكم ان الرجوع قائم حال الشهادة وهو بان يشهد به وبالشرب أو يشهد به فقط فيأمر القاضي باستنكاهه فيه تنكحه ويحضر بران رجوعه ما يوجد اه (قوله وهو مؤتمه ماى) الاولى وهي اموده الى الرجوع وان كان كرهه هاتئذ كبر الخمر والمؤتمه السماوى هو ما يقترن اقله به لامة تأنيثه وان كان مع مؤتمه بالاسناد ان كان رباها كرهه العقر فقلناه اوبه أو بانته غير ان كان ثلاثيا كرهه في تصغير عين وهذه النار أخمره وذاك في الفاظ محصورة (قوله بعد المسافة) أفاد أن زوالها لامة الحجة دواء لا يمنع الحد كفى حاشية مسكين موزيا الى المحيط (قوله ولا يثبت الشرب بها) لان لم قد تكون من غير كفايل يقولون انك قد شربته دامة فقلت لهم لا بل أكلت السكر رجلا وانك بوزن منع ونك من بابيه أى أظهر رائحة ذلك فتح (قوله بالرأحة) بدل من قوله لها (قوله ولا يتقايها) صدرت تقايها اه ح لاحتمال انه شربها مكرها أو مضطرا فلا يجب الحد بالثبوت انما الى ان يلو وجب السكران لا يحد من غير اقرار بلاية لاحتمال ما ذكرنا أو أنه سكر من المباح بحر لكنه يزود بغير الرجوع أو السكر كفى القهستانى (قوله رجلين) اه قرا من رجل واحد اثنان لان الحد ودلالت ثبت بشهادة اثنان الشبهة كفى البحر (قوله

(بعد الاقافة) فلا حد قبلها  
فظاهره انه بعد ما ذهب (اذا  
أخذ) الشارب (ويرجع  
ما شرب) من خراونه يندفع  
فن قصر الرأحة على الخمر  
فقد قصر (وجوده) خبر  
الرجوع وهو مؤتمه ماى  
غاية (الا ان تنقطع) الرأحة  
(بعد المسافة) وجه نقد  
فلا بد ان يشهد بالشرب  
طائعا وبقولا أخذناه  
ويرجعها موجودة (ولا يثبت  
الشرب) (بما بالرأحة) ولا  
يتقايها بل بشهادة رجلين

بإلهما الامام) أشار الى ما في البحر من القنينة من أنه ليس لقاضى الرضا أو فقيهه أو المتفقه أو أئمة المساجد إقامة حد الشرب الا بقولية الامام (قوله عن ما هيتم) لاحتمال اعتقادهم ان باقى الاثر به شرب (قوله لاحتمال الاكراه) لكن لو قال كرهت لا يقبل لانهم شهدوا عليه بالشرب طائعا والالم تقبل شهادتهم وقسمه في البحر (قوله لاحتمال التقادم) هذا مبني على قول محمد بن القادى من زمان وهو شهره والافاضل شرط عند ما أن يؤخذ وارجح موجوده كما مر أفاده في البحر فانه تقدم عند ما قد يزوال لرأحة وهو المقتدر كما مر في الباب السابق والحاصل أن التقادم يمنع قبول الشهادة انما قالوا كذا يمنع الاقرار عند ما لا عند محمد دور حج في غاية البيان قوله وفي الفتح انه الصحيح قال في البحر والحاصل أن المذهب قواهما الا أن قول محمد أرى من جهة المعنى اه (قوله من السكر) بفتح السين والكاف وهو عسر الطرب اذا اشتد وقيل كل شراب أسكر عناية قلت وهذا ظاهر على قواهما انه لا يحد بالسكر من الاثرية المباحة وكذا على قول محمد انه يحد به فاعلم توافق الشاهدين على المنسوب كالوشه اثنان انه زنى فلائحة واثنان انه زنى فلائحة غيرهما تامل (قوله ظهيرة) ومثله في كافي الحماكم (قوله أو باقواؤه) عطف على قوله شاهد رجلين وقد اشرنا شرح ثبت الطول الفصل قال في البحر وفي حصره الثبوت في البيعة والاقرار دليل على ان من يوجد في منه الخمر وعرفا فسق أو يوجد القوم بمقتضى ما علموا ولم يردم أحد مشربوها لا يحدون وانما يحدون وكذا الرجل معه ركوة من الخمر اه بل تقدم أنه لو وجد سكران لا يحد به بلاية أو اقرار بل يزود (قوله حرة) ردنا قول أبي يوسف انه لا بد من اقراره من رجلين بحر ولم يتعرض لسؤال القاضي المذعن عن الخمر ما هي وكيف شرب أو أين شرب وينبغي ذلك كافي الشاهدين في قول المصنف وعلم شره طوعا أو شدة الى ذلك ثم تبلاية تامل (قوله من يحد) أى لعاقبة منوبيا لانه معقول مطاوعا له يحد (قوله حكمه امر) فلا يضرب الرأس والوجه ويضرب بسوط لا غرقة ولا ينزع عنه ثيابه في المشهور الا الاقرار احرارا عن كشف العورة بحر وفي شرح الوهبانية والمراة في ثيابها (قوله فلو أقر سكران) أى أقر على نفسه بالحدود المضافة حقا لله تعالى كحد زنا والشرب والسرقة لا يحد به الا انه يضمن المهور في خلاف حد القذف لان فيه محقق العبد والسكران كالمساكين فيما فيه حقوق العباد مقبولة لانه أدخل الامة على نفسه فاذا أقر بالقذف سكران سبى حتى يحد بالقذف ثم يمس حتى يحد منه الضرب فيحد بالسكر ويغنى أن يحد هذه السكر بما اذا شهد عليه به والا فبجره سكره لا يحد لاقراره بالسكر وكذا يؤخذ بان اقراره بسبب القصاص وسائر حقوق من المال والطلاق والعتاق وغيرها قطع ملغيا وقوله عقوبة الخ بدل على ان لو سكرها أو مضطرا لا يؤخذ بحقوق العباد أيضا (قوله أو أقر كذلك) أى بعد زوال رجوعها وهذا على قواهما ان التقادم يظل الاقرار وانما قد يزوال الرأحة (قوله فيعمل الرجوع فيه) لاحتمال صدقه وان كان في اقراره موافقا أو غير سكران يزود احتمال الكذب فبدرأ عنه الحد أيضا (قوله ثم ثبوت الخ) هذا يشار اليه ما على اشتراط قيام الرأحة وقت الاقرار فبعدم قيامها يفتنى الحد لعدم ما يدل عليه لان الاجماع لم يكمل الا بقول من اشتراط قيامها لكن قدما

بإلهما الامام عن ما هيتم  
وكيف شرب) لاحتمال  
الاكراه (ومضى شرب)  
لاحتمال التقادم (واين  
شرب) لاحتمال شربه في دار  
الحرب فاذا يحدوا ذلك به  
حتى يسأل عن سكرانهم  
ولا يحد في بظاهرها في حدما  
خاتمة ولو اختلفا في الزمان  
أو شهدا أحدهما بسكره من  
الخمر والاخر من السكر  
لم يحد ظهيرة (أو) يثبت  
(بأقراره من صاحبا غائبين  
موطا) متعلق بحد (لأمر  
وانه فيا ليعبد وفوق على  
بذنه كحد الزنا) كما مر (فلا  
أقر سكران أو شهدوا به  
زوال رجوعها) لا بعد المسافة  
(أو أقر كذلك أو رجوع عن  
اقراره لا) يحد لانه خالص  
حق الله تعالى فيعه بل  
الرجوع فيه ثم ثبوتها باجماع  
الصحابه ولا باجماع الا برأى  
هو وابن مسعود رضى الله  
عنهم اجمعين وهما شرطا  
قيام الرأحة



فصحيح قول محمد بعدم الاشتراط وبيانه في الفتح (قوله والسكران الخ) بيان حقيقة  
 السكر الذي هو شرط لوجوب الحد في شرب ما سوى الخمر من الاشربة ولما كان السكر متفادوا  
 اشترط الامام اقصاه درالحد وذلك بان لا يميز بين شئ وشئ لان مادون ذلك لا يعرى عن شبهة  
 الصحو نعم وافقه الامام في حق حرمة القدر السكر من الاشربة المباحة فاعتبر فيها اختلاط  
 الكلام وهذا في قوله في الهداية والمعتبر في القدر السكر في حق الحرمة ما قاله اجماعا  
 اخذ بالاحتياط اهـ وذكري الفتح انه ينبغي ان يكون قوله كقوله ما ايضا في السكر الذي  
 لا يصح معه الاقرار بالحدود لانه يكون ادرا للحدود وكذا في الذي لا يصح معه الردة اذ لو اعتبر  
 فيه اقصاه لزم ان يصح رده فيعادونه مع انه يجب ان يحتاط في عدم تكرار السكر والامام اغما  
 اعتبر اقصى السكر للاحتياط في درجته السكر واعتبار الاقصى هنا خلاف الاحتياط هذا  
 حاصل ما في الفتح قلت لكن ينبغي ان تصح رده فيعادونه الاقصى بالنسبة الى دفع الشكاح  
 لان فيه حق العبد وفيه العمل بالاحتياط ايضا كما لا يخفى (قوله ولو ارتد السكران لم يصح)  
 أي لم يصح ارتداده أي لم يحكم به قال في الفتح لان السكر من باب الاعتقاد والاستغفار  
 ولا اعتقاد للسكران ولا استغفار لانهم ما فرغ قيام الادراك وهذا في حق الحكم أم فيها  
 بينه وبين الله تعالى فان كان في الواقع قصدا أن يتكلم به ذاك المعناه كفر والا اهـ وقد  
 عات آتافا المراد بالسكر هنا (قوله فلا تخرم عرسه) أي بسبب الردة في حالة السكر  
 أما لو طافها فانه يقع كباقي بيانه (قوله وهذه الخ) يعني ان حكم السكران من محرم كالصاحي  
 الا في سبع لا تصح رده ولا اقراره بالحدود الخاصة ولا اشهادته على شهادة نفسه ولا تزويجه  
 الصغير باكثر من مهر المثل أو الصغير باقل ولا تطليقه زوجة من وكاه بتطليقها حين صحوه  
 ولا يبعه متاع من وكاه بالبيع صاحبا ولا رد القاصب عليه ما غصبه منه قبل سكره هذا حاصل  
 ما في الاشياء ونازعه بحسبه الجوى في الاخير بان المنقول في العمادية ان حكم السكران فيها  
 كالصاحي في غير القاصب من الضمان بالرد عليه وفيه ثلاثة احوال بالطلاق بان الصحيح  
 الوقوع نص عليه في الثانية والجور اهـ وقدمناه اول كتاب الطلاق وكتبنا هناك عن  
 التهرير ان السكران ان كان سكره بطريق محرم لا يطل تكليفه فليس له الاحكام ونص  
 عباراته من الطلاق والعناق والبيع والاقراء وتزويج الصغار من كفو والاقراض  
 والاستقراض لان العقل قائم وانما عرض فوات فهم الخطاب بعينته فبقى في حق الاثم  
 ووجوب القضاء ويصح اسلامه كما ذكره لارادته لعدم قصد اهـ وقدم الشارح هناك انه  
 اختلاف الصحيح في طلاق من سكره كرها أو مضطرا وقدمنا هناك ان الرابع عدم الوقوع  
 وقدمنا آتافا عن الفتح انه كالصاحي فيما فيه حقوق العباد عقر وبه (قوله لكن دون حرمة  
 النحر) لان حرمة النحر قطعية يكفر من سكره بخلاف هذه (قوله لا يجادل بهز) أي عبادون  
 الحد كافي الدر المنقح عن المخ لكن فيه ايضا عن القهستاني عن منق البزدوى انه يجادل بالسكر  
 من البنج في زمانه على المفتي به اهـ تأمل قال في المنج وفي الجواهر ولو سكر من البنج وطلق  
 نطق زجرا وعليه الفتوى اهـ وقد تقدم عن قاضيان صحيح عدم الوقوع فلي تأمل عند  
 الفتوى اهـ وقد قدم أول الطلاق من تصحيح السلامة قادم انه اذا سكر من البنج والافيون

(والسكران من لا يفرق  
 بين الرجل والمرأة (السماه  
 والارض وقال من يحتاط  
 كلامه) غالباً فلو نفسه  
 مستقبلاً فلا يسب سكران  
 بهز (ويجوز للفتوى)  
 نصف دليل الامام فتح  
 (ولو ارتد السكران) لم يصح  
 في (لا تخرم عرسه) وهذه  
 احدي المسائل السبع  
 المستتاة من انه كالصاحي  
 كباب طه المصنف عزيا  
 للاشياء وغير هارئة في  
 الاشربة عن الجواهر حرمة  
 اكل بنج وحشيشة وافيون  
 لكن دون حرمة النحر ولو سكر  
 بالكله لا يجادل بهز انتمى  
 وفي النهر التفتي ما في  
 العناية

مطلب  
 في البنج والافيون والحشيشة

يقع زجرا وعليه الفتوى وقد مرنا هناك عن التهرير انه صرح في البدائع وغيره انه عدم الوقوع  
 لانه لم يزل عقله بسبب هو مصيبة والحق التفصيل ان كان للتداوى فكذلك وان لاه ووادخال  
 الا فتحة قد لا ينبغي ان لا يتردد في الوقوع اهـ قلت وبديل الاول تعديل البدائع والفتاوى  
 تعديل العلامة قادم وقد مرنا هناك ايضا عن الفتح ان مشايخ المذهب من الحنفية والشافعية  
 اتفقوا على وقوع طلاق من غاب عقله بالحشيشة وهي ورق القنب بهـ ان اختلاف واقفها  
 قبل ان يظهر امرها من الفساد (قوله ان البنج مباح) قيل هذا عند ما وعده محمد ما سكر  
 كثيره فقلبه حرام وعليه الفتوى كما ياتي اهـ أقول المراد بما أسـ كثر كثير الخ من  
 الاشربة وبه غير بعضهم والالزم تحريم القليل من كل جامد اذا كان كثيره مسكرا كالزعفران  
 والعنبر ولم أر من قال بحرمته احـ في ان اشافعية القائلين يلزم الحد بالقليل عما سكر كثيره  
 خصوه بالمائع وأيضا لو كان قليل البنج أو الزعفران حراما عند محمد لزم كونه نجسا لانه قال  
 ما سكر كثيره فان قبله حرام نجس ولم يقل أحد بنجاسة البنج ونحوه وفي كافي الحاشية من الاشربة  
 لا ترى ان البنج لا يابس يتداوى به واد اراد ان يذهب عقله لا ينبغي ان يفهم ذلك اهـ وبه علم  
 أن المراد الاشربة المسانعة وان البنج ونحوه من الجاهل اذا غاب يحرم اذا اراد به السكر وهو  
 الكثير منه دون القليل المراد به التداوى ونحوه كالطيب بالعنبر وجوزة الطيب ونظير  
 ذلك ما كان معيقاته كالحمود وهي السقمونيا ونحوها من الادوية السامة فان استعمل  
 القليل منها جاز بغير خلاف القدر المضطر فانه يحرم فانهم وافقتم هذا التهرير (قوله لانه  
 حشيش) لا معنى في اهـ هذا التعديل وليس في عبارة العناية اهـ ح قلت وكذا ليس هو  
 في عبارة التهرير ويمكن الجواب بانه اشارة الى ما قلناه فالمراد التعديل بانه من الجاهل اذا غاب  
 المانع ان في فيها الخلاف في ان قليلها حرام اولا فانهم (قوله اقيم عليه به بعض الحد)  
 أي حد الزنا والسرقة أو الشرب كما في السكافى قلت واما حد القذف فقهه تفصيل سياتي  
 في آخر الباب الا في (قوله ثم اخذ الخ) اقم الشارح هذه المسئلة بين كلامي المصنف  
 اشارة الى ان استئناف الحد للشرب الثاني لا يتقدم بما اذا اقيم عليه به بعض الحد فقول العبارة  
 عن اصلها وكلاهما بما يناسبها وأقرب قول له ولو شرب الخ ليجعله مسئلة متفقة ولا يخفى  
 ما فيه من حسن الصناعة (قوله لما مر الخ) أي في اثناء الباب السابق وقال في الهداية هناك ان  
 التقدّم كما يمنع قبول الشهادته في الابتداء يمنع الاقامة بعد القضاء حتى لو ضرب به ما ضرب  
 بعض الحد ثم اخذ به ما تقدم الزمان لم يحد لان الامضاء من القضاء في باب الحدود قلت لكن  
 هذا ظاهر في حد الزنا والسرقة فان التقدّم مقدّم فمباشرة كما مر اما في حد الشرب  
 فانه مقدّم عندهما بزوال الرائحة وعند محمد بشهر ايضا والمعتمد قولهما كما مر وقيام الرائحة  
 انما يشترط عند الاقرار او عند الرفع الى الحاكم لا بعد المسافة ولا بعد الابعد العيص وكما مر  
 ولم يشترطوا قيام الرائحة عند اقامة الحد بل العصور ظنة زوالها فاذا كان عدم اكمال  
 الحد بسبب زوال الرائحة على قواها يلزم ان لا يقام الحد الا مع قيام الرائحة ولم نمن قال بذلك  
 فالظاهر ان هذا تقرير على قول محمد فقط ولا يصح ان يقال انه مفرع على قوله ما ايضا  
 بان تقرر المسئلة فيما اذا اقر بالشرب فهو حرام لان التقادم يطل الاقرار عندهما كما تقدم

ان البنج مباح لانه حشيش  
 اما السكر منه لحرام (افهم  
 عليه بعض الحد فهو حرام)  
 اخذ به التقدّم لا يجـ  
 لاص ان الامضاء من القضاء  
 في باب الحدود



لرجوع الهدو وقائه يلزم عليه ان اقر لا يصدد الا اذا بقيت الراتحة موجودة وان لم يرجع عن اقراره الصلوة عند قيام الراتحة وايضا فالهروب وسجوع من الاقرار فلا حاجة منه الى التقدم هذا ما ظهر في فتاواه (قوله ولو شرب اوزني ثانيا) أي قبل اكمال الحد كما هو صورة المقتضى أو قبل اقامة ثبوت في الصورةين بعد صد اكمل لا يصدد الفعل الاخير ويدخل ما سبق من الاول في الثاني بخلاف ما اذا اقيم عليه حد الشرب فشر بثانيا أو حد الزنا فزنى ثانيا فانه يصد للثاني صد آخر وبخلاف ما اذا اختلف الجنس وسبب تمام الكلام على ذلك في باب القذف (قوله والا لا) أي لا يضمن لان فعلها غير مضاف اليه (قوله مصنف عمادية) أي نقله المصنف عن اماديه ح

(باب حد القذف)

(قوله وشرب الرمي بالزنا) الاولى ما في الغاية من أنه نسبة المصنوع الى الزنا صريحا أو دلالة اذ الحد اعلم في المصنوع غير قلت لكن الاحسان شرط الحدود بشرط آخر سئل كروا الكلام في الحقيقة الشرعية من شروطها ما ياتي وينبغي أن يقيدها أيضا بكونه على سبيل التخيير والشمع يخرج شهادة الزنا (قوله لكن في النهر الخ) عزاء في النهر الى الحلبي من الشافعية مع الايمان الا اذا في قذف هو لا بدونه في الحرة الكبيرة المستمرة وكذا في الجور بحد آخر معزى ونقل أيضا عن شرح جمع الجوامع أن القذف في الخلوة صفة عند الشافعية قال وقوله لا تباها لان الله فيه طوق العار وهو موقوف في الخلوة والعمرة في النهر بانه في الفتح استدلالا لاجتماع بآية والذين يرمون المحصنات ويحدثن اجتنابوا السبع الموبقات وعدم القذف المحصنات أي وهذا صادق على قذف المحصنة في الخلوة بحيث لم يصبه احدواح تعرضه أيضا الى ما كان في شرح الملتقى بان المذكور في شرح جمع الجوامع عن ابن عبد السلام أنه ليس بكبيرة موجبة للحد لانها مفسدة وقال محشيها الاقاني ان المحقق من هذه العبارة في ايجاب الحد لا في كونه كبيرة أيضا التوجيه الثاني على القيد وقال الزركشي أيضا ان هذا ظاهر فيما اذا كان صادقا دون الكاذب لجرأته على الله تعالى أي فهو كبيرة وان كان في الخلوة قال الشارح في شرح الملتقى قلت والذي سررت في شرح منظومة والدرر في كتابه الشيخنا العجم الفري الشافعي انه من البكائر وان كان صادقا ولا شهود له عليه ولو من لولد لولده أو لولد لولده وان لم يحد به بل يعزى ولو غير محصن ونسب القذف الاحسان انما هو لو يوجب الحد لا كونه كبيرة وقد روى الطبراني عن واثقه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من قذف ذميا بعد يوم القيامة بسيات من نار من المعلوم ضرورة ان قذف ام المؤمنين عاتية رضى الله تعالى عنها كفر سواء كان سرا أو جهرا وكذا القول في مريم وكذا الرمي بالوطاة اه أي انه من البكائر أيضا وسبب ما في بيان حكمه في باب التعزير (قوله كية) أي قدر او هو عاتون سوطا ان كان حرا ونسبها ان كان القاذف عبدا بحر (قوله فيثبت برجلين) بيان اقوله وثبوتنا وأشار الى انه لا يدخل فيه شهادة النساء كما مر وكذا الشهادة على الشهادة وكاتب القاضي الى القاضي وينتج أيضا باقرار القاذف مرة في الجور ولا يصدد على ذلك ولا يضمن في حق من الحدود الا انه يستغنى في السرقة لاجل المال فان أبي ضمن المال ولم يقطع واذا اختلف الشاهدان في الزمان لم يطل

(و) لو (شرب) اوزني  
(ثانيا) بـ (شرب) الحد  
لما دخل القذف كما سيجي  
(فروع) سكران اوصاح  
جمع به فصره فصره انما  
قامت ان قادوا على منه  
من والالام مصنف عمادية  
(باب حد القذف)  
هو افة الرمي وشرب الرمي  
بالزنا وهو من الكفار بالايجاب  
فتح لكن في التمر قذف غير  
المحصن كصغيرة وعملوكه وسحر  
متنكة من الصغار (هو)  
كحد الشرب كية وثبوتنا  
فيثبت برجلين يسالهما

شهادتهما عنده كافي الاقرار بالمسال أو بالطلاق أو انعتاقه وعندهما لا يحد القاذف وان شهد أحدهما بالقذف والاخر على الاقرار به لم يحد اتفاقا أصح - انا وكذا تبطل لو اختلفا في اللغة التي قذف بها أو شهد أحدهما أنه قال يا ابن الزانية والاخر أنه قال يا بنت لا يحد احدهما من كافي الحاشية (قوله عن ماهيته) أي حقيقة الشريعة المارة (قوله وكيفيته) أي اللفظ الذي قذف به اه ح قلت فيه ان هذا اللفظ ركن القذف والكيفية الحالة والمهية كما يقال كيف زيد في قول صحيح أو عقيم وقد مر تفصيله - والزال عن الكيفية في الشهادة على الزنا بالطوع أو الاكراه فالظاهر ان يقال هنا كذلك اذ لو كره القاذف على القذف لم يحد لكن ظاهر ما في الكافي أن السؤال عن هذا غير لازم حيث قال وان جاء المقتوف بشاهدين فشهدا أنه قذفه - خلا عن ماهيته وكيفيته فان لم يزيدا على ذلك لم تقبل فان اختلفا يكونان بالخارجة وغير الزنا وان قالان شهدا أنه قال يا زاني قبات شهادتهما - حدت القاذف اه فظاهر ان الـ وقال عن المجاهية والكيفية انما هو اذا شهدا بالقذف أو بالشهادة بانه قال يا زاني لا يلزم السؤال عن ذلك أصلا اذ لو كان مكرها لبقا فليست له وعلى هذا فيمكن أن يراد بالكيفية أنه صريح أو كناية فتأمل وفي حاشية مسكية عن المحوى وفيه أن يراد به ما عن المكان لاحتمال قذفه في دار الحرب أو البقي وعن الزمان لاحتمال قذفه في صباه لا لاحتمال التقدم لانه لا يطل به بخلاف سائر الحدود غير رأيت الاول في البصائر اه (قوله الا اذا شهد الخ) زكائنا عليه آتينا (قوله كما يجب به انهود) الاولى انما هو بدعي بصفة المقتوف قال في النهر فان لم يعرف عد التماسا عليه القاضي حتى يسال عنه ما وكذا لو أقام شاهدا واحدا عدلا وادعى أن الثاني في المصر حجب به يومين أو ثلاثة ولو زعم ان لهينة في المصر حجب به - الى آخر المجلس قالوا والمراد بالحبس في الآتين حقيقة وفي الثالث الملازمة (قوله ولا يكفله) أي لا يأخذ منه كفيلة الى المجلس الثاني وقال أبو يوسف يأخذ به نهر وسبب توضيحه في عبارة المتن (قوله ويحد المحرم الخ) أي الشخص المحرم لا ينافي قوله ولو ذميا أو امرأة فافهم ولم أر من تعرض لشروط القاذف وفيه أن يقال ان كان عاقلا بالغنا طاعة في دار العدل فلا يحد المحرم بل يعزى ولا المجنون الا اذا سكر بحر لانه كالمصاحفي فيما فيه حقوق العباد كما مر ولا المكروه ولا الاخرس لعدم التصريح بالزنا كما صرح به ابن الشاذلي عن النهاية ولا القاذف في دار الحرب أو البقي كما مر وأما كونه عالما بالمحرمة حقيقة أو حكما بكونه ناشئا في دار الاسلام فيصنع أن يكون شرط أيضا لكن في كافي الحاشية حري يدخل دار الاسلام بامان فصدق القذف مسالما يحد في قول أبي حنيفة الاول ويحد في قوله الاخير وهو قول صاحب اه فظاهر انه يحد ولو في فود خوة وأهل وجهه أن الزنا حرام في كل ملة فيصير القذف به أيضا لا يصدد بل يحد في هذا ما ظهر في لم أر من تعرض لشيء منه (قوله ولو ذميا) الاولى ولو كان كافرا المشعل المحرم في المسلمة من كافي الحاشية اه يحد المصنف أيضا (قوله قاذف المسلم الحر الخ) يحد شروط المقتوف (قوله الشافعية حريته) أي باقرار القاذف أو بالبيعة اذا أنكر القاذف حريته وكذا لو أنكر حريته - وقال أنا يحد وعلى حد العبد كان القول قوله بصر عن الحماية (قوله والا) أي وان لم يكن المقتوف مسلما حرا بان كان كافرا أو عموكا وكذا من ليس بمحصن اذا قذفه بالزنا فانه يعزى ويبلغ به غايته كما سيذكر

الامام عن ماهيته وكيفيته  
الا اذا شهدا بقوله يا زاني  
ثم حجب به ليسالهما كما  
يجب به لشهوديهما كما  
احضارهما في ثلاثة أيام  
ولا الاطهسية ولا يكفله  
خلافاً لابي نعيم (و يحد  
الحر والعبد) ولو ذميا  
او امرأة (قاذف المسلم  
الحر) الذابنة حريته والا  
ففيه التعزير



في باب (قوله البالغ العاقل) خرج المصنف والجمهور لانه لا يتصور منه ما الزنا اذ هو فعل محرم  
والحرمة بالتكليف وفي الظاهرية اذ اذ قد غلبا ما امرهما فادعى الغلام البلوغ بالسن  
او بالاحتمال لم يجدوا القاذف بقوله بجره فذا بسبب من قوله لوراهما وقالوا بلغت صفا  
واحكامهم احكام البالغين شرعية لالبية (قوله العفيف عن فعل الزنا) زاد الشارح في باب القامان  
ونهمته واستتر فيه عن قذف ذات ولا ليس له أب معروف وبقي أنه لا يجب دقاذه لان التهمة  
موجودة فيه بنفي ذكره هذا القيد هنا ولم أر من ذكره ثم اعلم أن الزنا في الشرع اعم مما يوجب الحد  
وما لا يوجب به وهو الوطء في غير الملك وشبهه حتى لو وطئ جارية ابنه لا يجب دقاذه ولا يحد قاذفه بالزنا  
فدل على أن فعله زنا وان كان لا يحد به كما قدمناه من الفتح أول الحدود وأما لو وطئ جارية قبل  
الاستبراء فليس بزنا لانه في حقيقة الملك كوطء زوجته الحائض وانما هو وطء محرم لم يرض  
والزنا لا بد أن يكون وطئا محرما بعينه كما يأتي بيانه عند قوله اورجل وطئ في غير ملكه وهذا قال  
مسكين قوله عفيفا عن الزنا احتراز عن الوطء المحرم في الملك فانه لا يخرج الوطئ عن أن يكون  
محرمنا اه فاقبل انه لا يصح أن يراد بالزنا هنا المصطلح ولا غيره غير صحيح فافهم (قوله فينتص  
عن احسان الرجم بشيئين) الاولى شيئين بدون الباء الجارية لان نقص يتعدى بنفسه أفاده ط  
هذا وقد مناه شروط الاحسان فمقدّر (قوله وبقي من الشروط الخ) قلت بقي منها أيضا  
على ما في شرح الوهبانية ان لا يكون ام ولد له الحرة الميتة وان لا يكون أم عبده الحرة الميتة وان  
يطالب المقتوف الحدود أن لا يموت قبل أن يحد القاذف لان الحدود لا تورث (قوله أن لا يكون)  
أي المقتوف ولد القاذف (قوله أو آخرس) لانه لا بد فيه من الدعوى وفي إشارة الآخرس احتمال  
يدرا به الحد (قوله أو مجبويا) هو مقطوع الذكروا الاثنين جميعا كما فسرهم في باب العنين ولا يخفى  
أن مقطوع الذكروا منه اه ح ووجهه ان الزنا منه لا يتصور فلم يلحقه عار بالقذف انما هو  
كذب القاذف تامل (قوله أو خصيا) بفتح الخاء من سلت خصيته وبقي ذكره والشارح تبع في  
التعبير به صاحب النهر وهو وهم سري من ذكر الجبوب لتقارنهما في الخيال قال في المحيط بخلاف  
ما لو قذف خصيا أو عنيانا لان الزنا منهما متصور لانهما آلة الزنا اه ح (قوله أو ملك فاسد)  
كذا في شرح الوهبانية عن التمسك به المصنف في المنع وهو خلاف نص المذهب في كافي الحاشي  
رجل اشترى جارية شرافا فاسدا فوطئها ثم قذفه انما قال على قاذفه الحد اه ومثله في القهستاني  
وكذا في الفتح قال لان الشراء الفاسد يوجب الملك بخلاف السكاح الفاسد لا يثبت فيه ملك  
فلذا بسبب احسانه بالوطء فيه فلا يحد قاذفه اه ونحوه في ح عن المحيط قلت وقد يجب بان  
المراد بالملك الفاسد ما ظهر فيه فساد الملك بالاستسقاء في الخانية اشترى جارية فوطئها ثم  
استحققت قذفه انما لا يحد (قوله حتى لو اردت) وكذا لو زنى او وطئ وطأ امرأ او صار ممتوها  
او آخرس وبقي كذلك لم يحد القاذف كافي الحاشي (تنبيه) ذكر في النهر عن المراعية انه  
لو قذف شيئا بلغ شكلا لا يحد قال ووجهه ان نكاحه موقوف وهو لا يقيده الحل اه واعترضه  
الحوى بانه لا يدخل لانكاح البات المقيّد للحل في ايجاب حد القذف حتى يترتب على عدمه عدم  
وجوب الحد وانما الذي في حد الزنا بالرجم اه قلت مراد النهر ان الخنثى لو تزوج ودخل قذفه  
آخر لا يحد لانه وطئ في غير ملكه اذ لا يصح السكاح الا اذا زال الاشكال (قوله بصريح الزنا)

(البالغ العاقل العفيف)  
من فعل الزنا فينتص  
من احسان الرجم بشيئين  
السكاح والاختول وبقي  
من الشروط ان لا يكون  
ولده او ولد له او آخرس  
او مجبويا او خصيا او وطئ  
بسكاح او ملك فاسد أو هو  
رفقاء او قرناء وان يوجد  
الا احسان وقت الحد حتى  
لو اردت فقط حد القاذف  
ولو اسلم به ذلك فتح (بصريح  
الزنا) ومنه انت ازني من  
فلان او مني

بأى ان كان شرعية لالبية وغيرها واحقرزها لوقال وطئك فلان وطأ امرأ او جاء من امرأ فلا  
حد بجره وكذا لو قال بجرته لانه أو عرض فقال است بران كافي السكاف وفيه وان قال قد  
أخبرت بأنك زان أو أشهدني رجل على شهادته انك زان أو قال اذهب فقل لا لان انك زان  
فذهب الرسول فقال له ذلك عنه لم يكن في شيء من ذلك حد (قوله على ما في الظاهرية) ويحاشا  
ما في الفتح عن المبسوط انت ازني من فلان أو زنى الناس لا حد عليه وعلمه في الجوهرة بان مناه  
انت اقدر الناس على الزنا وتقل في الفتح ايضا عن الخاتبة انت ازني الناس أو ازني من فلان  
عليه الحد وفي انت ازني مني لا حد دعاه اه قلت ووجه ما في الظاهرية ظاهر لان فيه  
النسبة الى الزنا صريح او ما في المبسوط ناظر الى احتمال التأويل وما في الخاتبة من التفرقة  
مشكل وقد يوجه بان قوله انت ازني من فلان فيه نسبة نفسه الى الزنا وذلك غير قد فلا يكون  
في ذلك القذف بخلاف انت ازني مني لان فيه نسبة نفسه الى الزنا وذلك غير قد فلا يكون  
قذفا لانه ما طاب لانه تشرى له فيه ليس بقذف (قوله عن شرح المنار) أي لا ينظر في جهات  
الكتابة اه ح قلت ومنه في المقرب حيث قال النيك من ألفاظ الصريح في باب السكاح  
ومنه حديث ما عز أنكها قال نعم (قوله لم يحد) الظاهر أن ذكر لم سبق فلم قال في المحيط ولو  
قال لغيره يازني برفع الهمزة ذكر في الأصل انه اذا قال عنيبت به الصمود على شيء انه لا يحد  
ويحد من غيره بخلاف لانه نوى ما لا يحقه لانه هذه الكلمة مع الهمزة غير مقرون بعمل  
الصمود اذا ذكر مقرونا بعمل الصمود يقال زنى الجبل وزنى السطح أشاغ غير مقرون بعمل  
الصمود انما يراد به الزنا الآن العرب قد تم من الذين وقد تلى الهمزة فقد نوى ما لا يحقه له  
فلا يحد في ح ح قلت وقوله من غيره ذكر خلاف صريح بالخلاف في كافي الحاشي كما يقال وقال  
محمد لا حد دعاه ومثله في الخاتبة فاذ ذكره الشارح قول محمد فانه هم (قوله أو بقوله زنا في  
الجبل) أي وان قال عنيبت به الصمود فلا يحد منه لانه حقيقة في الصمود عند  
(قوله بالهمزة) فلو أنى بالباء المنة حد انفاها وكذا لو حذف الجبل كما افاده في غاية البيان ولو  
قال على الجبل قيل لا يحد رجزم في المبسوط بانه يحد في الفتح وهو الوجه لان حالة الغضب  
تعين تلك الارادة وكذا في قوله وفيه الصمود لم في غير حالة اسباب نهر وفي البحر  
عن غاية البيان وهو المذهب عندي (قوله فلا حد) للسكاذب ولان فيه نفي الزنا لان نفي الولادة  
نفي لوطء بجره وكذا لو نفاه عن أمه فقط لا حد لان النسب ليس لامه بجره (قوله لا يحد  
المعروف) أي الذي يدعى له وكذا است من ولد فلان أو است لاب اولم يملك ابوك بخلاف  
است من ولادة فلان فانه ليس بقذف بجره عن الظاهرية وبه علم أن التقييد بانه المعروف  
احتراز عن الوفاء عن شخص معين غير أبيه لا عما لو نفاه عن اب طلق شامل لايه وغيره قال  
في البحر وأما ما ذهب الى أنه لو قال انك ابن فلان فغير أبيه فالحكم كذلك من التمسك اه  
(قوله لانها المقدوفة في الصورتين) لان نفي نسبته من أبيه يستلزم كونه زانيا فلزم أن اسمه  
زنت مع أبيه بخلافه من الزنا نهر ونحوه في الفتح قلت وفيه نظر بل يستلزم كون المقدوف  
هو الام وحدها كما صرح به ولا أحازنا الاب فغير لازم لانه اذا ولد على فراش أبيه وقد نفي  
القاذف نسبته عن أبيه لم منه أن أمه زنت بجره آخر لان المراد بالاب ابوه المعروف الذي يدعى

على ما في الظاهرية ومثله  
النكاح كما نقله المصنف عن  
شرح المنار ولو قال يازني  
بالهمزة لم يحد شرح تكمله  
(أوب) قوله (زنا في  
الجبل) بالهمزة فانه مشترك  
بين الفاحشة والصمود  
وحالة الغضب فنه في الفاحشة  
(أو است لا يحد) ولو زاد  
واست لامك أو قال است  
لا بوبك فلا حد (أو است  
باب لان لا يحد) المعروف  
به (أو) الحال أن (أمه)  
محمدة) لان المقدوفة في  
الصورتين اذا اعتبر احسان  
المقدوفة



له كما مر ثم يصح ذلك لو اراد بالاب من خالق هو من مائه فينتهي بذلك كون قذفا للام ولين لمقت به  
 من مائه لا للاب المعروف لكن بمائة الف قوله قبله لايه المعروف هذا ما ظهر في قتالته (قوله  
 لا الطالب) هو الذي يقع القدر في نسبة كيايات والمراد به هنا الابن وهذا اذا كانت المقدومة  
 مئة فلو حصة فالطالب هي وعلى كل فالشرط احسانها لا احسان ابنها (قوله في غضب)  
 اذ في الرضا اراد به المعاتبه فيني مشابته له في اسباب المرواة هداية (قوله يتعلق بالصور  
 الثلاث) فيسهل رد على الجرح حيث لم يقيد بالغضب في النسبة بل اطلق فيها تبه الظاهر عبارة  
 الهداية لكن اولها الشرح فاجروا التفسير في الكل وذكر في شرح الوهابية انه ظاهر  
 المذهب والاعتماد عليه وتعمد حقيقة في النهر (قوله بطالب المقدوف المحسن) اهل المراد به  
 المحسن في نفس الامر والافاضة لا احسانه لم عامر فيكون اشارة الى ما بحثه في القنية  
 حيث نقل انه اذا كان غير عفيف في السر والمطالبة القاذف ديانة ثم قال وفيه نظر لانه اذا كان  
 زانيا لم يكن قذفه موجبا للعقد وايد في النهر بان رفع العار يجوز لاملزم واللامتنع عقو  
 عنه واجبر على الدعوى وهو خلاف الواقع اه قلت بل في التاترخانية وحسن ان لا يرفع  
 القاذف الى القاضي ولا يطالبه بالحد وحسن من الامام ان يقول له قبل الثبوت اعرض عنه  
 ودعه اه فثبت كان الطالب غير لازم بل يحسن تركه فكيف يحمل عليه ديانة اذا كان القاذف  
 صادقا (قوله لانه حقه) عبارة النهر لان فيه حقه من حيث دفع العار عنه اه وهذه العبارة  
 اولى لان فيه حق الشرع ايضا بل هو الغالب فيه كما اوضحه في الهداية وشروحا (قوله  
 ولو القاذف غائب الخ) ذكر هذا التعميم في التاترخانية نقل عن المقدمات واعقده في الدرر  
 وقال ولا بد من حفظه فانه كثير الوقوع منح قلت واهله يشير الى ضعف ما في حاوي الزاهد  
 مع من اناس كثيرة ان فلان يني بفلانة فتكلم ما معه منهم لا يخرج غيبة فلان لا يجب حد  
 اذ لا ينفى عنه غيبة لاري وقذف بالزنا لان الرمي والقذف به انما يكون بالخطاب كقوله يا زاني  
 او يا زانية (قوله حال القذف) استأذن من حال الحد لما في الجرح من كافي الحما كغاب المقدوف  
 به ما ضرب به من الحد لم يتم الا وهو حاضر لاحتمال العقو اه وسببه عليه الشارح  
 (قوله وان لم يسمعه احد نهر) لم اره في النهر هنا وانما ذكره اقول ابواب عن الملقين الثاني  
 وقد من الكلام عليه (قوله وان امره المقدوف بذلك) اي بالقذف لان حق الله تعالى فيه  
 غالب ولذا لم يقطع بالعفو كيايات بخلاف ما لو قال لا تراقبني فقتله حيث يقطع القصاص  
 لانه حقه وبصم عقوه عنه (قوله وينزع عنه القرو والحشو) لان ما يمتان وصول الالم  
 ومقتضى هذا انه لو كان عليه قوب ذو طائفة غير محشول لا ينزع والظاهر انه ان كان فوذ قصير  
 نزع لانه يصير مع القصاص كالحشو وقربا منه كذا في الفتح (قوله بخلاف حد زنا)  
 فانه في حد زنا كما مر (قوله صدقه) لان معناه الحقيقي في كونه مخلوقا من مائه  
 واعتبرهم في الفتح بان نقبه عن ابيه احتمال هذا مع احتمال الجواز وهو في المشابهة  
 وقد ذكره في حالة الغضب فجاءه اقرينة على ارادة المعنى الثاني المجازي ونقبه عن جده له  
 مع مجازي ايضا وهو في المشابهة معي آخر وهو في كونه ابنا على له بان لا يكون ابوه بخلاف  
 من مائه بل زنت به جده وحالة الغضب تعين هذا الاخير اذ لا معنى لاختباره في حالة الغضب

لا الطالب تعني (في غضب)  
 يتعلق بالصور الثلاث  
 (بطالب المقدوف) المحسن  
 لانه حقه (ولو) المقدوف  
 (غائبا) عن مجاز القاذف  
 (حال القذف) وان لم يسمعه  
 احد نهر بل وان امره  
 المقدوف بذلك شرح  
 تركه (او ينزع القرو  
 والحشو) فقط اظهارا  
 للضعف باحتمال صدقه  
 بخلاف حد زنا (لا)  
 يحتمل بل يتبين فلان جده  
 لصدقه

بالت لم يتحقق من ما به ذلك ولا يخلص الا ان يوجد اجماع فيه على نفي التفسير كالا جاع على  
 ثبوته هناك اه ملخصا قلت وقد يجاب بالفرق وهو ان نقبه عن ابيه قذف صريح لانه المعنى  
 الحقيقي وحالة الغضب فيني احتمال المجاز وهو المعاتبه فيني المشابهة في الاخلاق فقد ساعدت  
 القرينة الحقيقة بخلاف نقبه عن جده فان معناه الحقيقي ليس قذفا بل هو صدق امكن  
 القرينة وهي حالة الغضب تدل على ارادة القذف فيلزم منه العدول عن الحقيقة الى المجاز  
 لا ثبات الحد وهو خلاف القاء هذه الشرعية من انه يحتاط في درته لاني اتيته على انه لا مانع  
 من ان ياتي في حالة الغضب بكلام موهوم للشم والسب بظافره ويريد به معناه الحقيقي احتيالا  
 در الحد عنه واصبافه ديانة من ارادة المنكر والزور الذي هو من السبع الموبقات بل  
 حال الم يقتضي ذلك بخلاف نقبه عن ابيه فانه قذف صريح بحقيقة مع زيادة القرينة  
 كما ان في العذر من نفسه تقويت حق المقدوف بالاموجب هذا ما ظهر في تنديره (قوله  
 وفيه شبه اليه) اي الى جده بان قال له انت ابن فلان بلده (قوله لانهم آباء مجازا) اما الحد  
 فلانه الاب الاعلى واما الخلال فلما خرج الدبلي في الفردوس عن ابن عمر مرفوعا الخلال والحد  
 من لا والله واما الم فاقوله تعالى واليه آباءنا ابراهيم واسماعيل واسحق فان جعل كان عا  
 يعقوب عليهم السلام واما الارب فالتقرية وفيه في قول نوح ان اخي من اهل الى انه كان ابن  
 امراته اقاده في الفتح (قوله ولا يقولها ابن ماء السماء) لانه يراد به التسمية في الجود والسماعة  
 لان ماء السماء لقب به عامر بن حارثة الازدي لانه في وقت القبط كان يسمي ماء مقام القطر  
 فهو كاسماء عطاء وجود او تعامه في الفتح (قوله وفيه نظر) لان حالة الغضب تاتي عن قصد  
 التسمية كما قاله ابن كمال قلت وقد اورد في ذاق الفتح والاولا واجاب عنه بانه لما لم يسم  
 استعمله لنفي التبع يمكن ان يجعل المراد به في حالة الغضب التسمي به عليه كما قلنا في قوله  
 استعمله لم يسمي يستعمل لنفي يحمل في حالة الغضب على سبه فيني التسمية والسماء ليس  
 غير اه قلت واستعمال مثل ذلك في التسمي مانع لانه ونازع عرفا كما يقال في حال التسمي  
 يا ابن النبي يا ابن الكرام يا كامل يا مؤتب ونحو ذلك مما لا يصدق حقيقة فافهم (تنبيه)  
 قال في الفتح وقد ذكر انه لو كان هذا الرجل اسماء السماء وهو معروف يحد في حال السباب  
 بخلاف ما اذا لم يكن اه واقره في البحر والنهر قلت لكن ينبغي تقييده بما ذكرنا من ذلك  
 الرجل من هو رابا الكرم ونحوه والا فهو اصل المسئلة اذ لا فرق بين كونه حيا او ميتا ولا  
 خصوصية ايضا هذا الامم بل مثله كل اسم مشهور بصفتة جلية او قبضة فابن ماء السماء  
 والنبطي مثالان هذا ما ظهر في (قوله بالنبطي) النبط جيل من الناس كانوا ينزلون سواد  
 العراق ثم استعمل في اخلاط الناس وعواقمهم والجمع انباط مثل سب واسباب الواحد  
 نباطي يفتح النون وضه او بزيادة الالف مصباح (تنبيه) في البحر ان ظاهر كلامهم انه  
 لا يحد في هذه المسائل سواء كان في حالة الغضب أو الرضا (قوله في النهر الخ) عبارة ينبغي ان  
 يعزريه اي بقوله بالنبطي لان النسبة الى الاخلاق الدنيئة تجعل شغاف الغضب وبؤده  
 ما في المتوسط لو قال له اني لست بها نبطي عزروني هذا لونه بمقتضى قبيلته او فادهما  
 (قوله وفيه) اي في النهر عن التاترخانية عن ابي يوسف (قوله باحل الزنا) الظاهر انه محرم

(و بنسبه اليه اولى خاله  
 اولى عمه اورداه) بتشديد  
 الياء صريه ولو غير زوج  
 أمه زبلي لانهم آباء مجازا  
 ولا بقوله يا ابن ماء السماء  
 وفيه نظر ابن كمال (ورد)  
 بقوله (بالبطي) لعربي  
 النهر في نسبة لغيرة قبيلته  
 او فادهما عزروني بانه  
 الزنا يبيض الزنا باحل الزنا  
 بانضله الزنا



فذهب بخلاف ما كبش الزنا  
 أو بإحرام زاده فنية وفيها  
 لو جهد أبوه منسبه فلا حد  
 (ولا حد بقوله لامرأة  
 زنت يعبر أو بشور أو  
 بهمار أو بفرس) لأنه ليس  
 بزنا مراما (بخلاف زنت  
 ببقرة أو بشاة) أو بناقة  
 أو بحمار أو بنوب أو  
 بمرأه (م) فانه يحد لانها  
 لا فصل لا يلاجل في زنت  
 وأخذت البذل ولو قبل  
 هذا الرجل فلا حد له  
 العرف بأخذ المال  
 (و) انما يطالبه بذهب الميت  
 من يقع القدر في نسبه  
 (ب) (ب) (قدفه) أي الميت  
 (وهم الاصول والفروع  
 وان علوا ورسفوا ولو كان  
 الطالب (محبوبا أو  
 محروما من الميراث) بقتل  
 أو رق أو كفر (أو ولد بقتل  
 ولو مع وجود الأقرب أو  
 محفوه أو تصديقه للوقوف  
 العار بسبب الجزئية قيد  
 بالميت لعدم مطالبته في  
 القاتل ولو ارتد بدينه إذا  
 حضر (قال ابن الزاين  
 وقد مات أبوه فعليه حد  
 واحد)  
 مطلب  
 في الشرف من الام

الميم بقرينة ما قبله وما بعده وهو ولد الضان في النسبة الاولى والسفلة تطلق على الذكر والاتي  
 من اولاد الضان ساعة تولد والجمع ضال ويجمع ايضا على مغل مثل قمر وغيره مصباح (قوله  
 فذهب) لان هذه الالفاظ تنفي عن الولادة فكانت بمعنى يولد الزنا (قوله بخلاف ما كبش الزنا)  
 لأنه لا ينفي عن ذلك أولانه يطلق على سيد القوم وقائدهم كما في القاموس (قوله بإحرام زاده)  
 لان معناه المتولد من الوطء المحرم فيم حلة الحيض كما سيذكره الشارح مع دفع ما يرد عليه  
 في باب التعزير (قوله وفيها) أي في القضية (قوله فلا حد) أي على كاف الولد بقوله يولد  
 الزنا (قوله لأنه ليس بزنا) لان الزنا ادخال رجل ذكره فتح (قوله في زنت) وأخذت  
 البذل) أي بالاستبصار قال في البحر فان قيل بل معناه زنت بدمهم استوجرت عليه فينبغي  
 أن لا يحد في قول ابن حنيفة قلناه هذا محتمل ايضا في مقابل المحملان ويصح قوله زنت (قوله  
 لعدم العرف بأخذ المال) هكذا عمل في الفتح والنور وفيه نظرقانه كما يحتمل أن يكون هو  
 الاخذ بمقتل أن يكون هو الدافع بل هو الاظهر بقرينة العرف وهو أن الرجل يدفع المال  
 بمقابله الزنا فم قد يأخذ على الواطئة به بدلا لتمكن الكلام في الزنا والواطئة غيره فتأمل ويؤيد  
 ما قلناه ما في البحر ولو قال رجل زنت بغيره أو بناقة أو ما أشبه ذلك لا حد عليه لأنه نسبه إلى  
 اتين البهية فان قال بأمة أو دار أو قوب فعليه الحد كذا في الخاتمة والظهيرية (قوله  
 وانما يطالبه) أي الحد (قوله بسبب) منه اق بالقدح (قوله وهم الاصول والفروع) عمل  
 الاصول بالحد ولا يخالفه قول الخاتمة لو قال بذلك زان لا حد عليه لما في الظهيرية من أنه  
 لا يدرى أي جده وفي الفتح لأن في أبه من هو كافر فلا يكون قاضا ما لم يبين مسلم بخلاف  
 أنت ابن ابن الزاني لأنه قد فسد لجهده الأدنى وشمل ايضا الأم فتطالب به بذهب ولدها ويستثنى  
 من الاصول أبو الأم وأم الأم وما في الفتح عن الخاتمة من ذكره أبا الأب بدل أبي الأم سبق  
 فلم فان الموجود في الخاتمة أبو الأم وخرج الاخ والم والعمه والمولى كما في الخاتمة أفاد ذلك  
 كله في البحر قلت والمراد بالاخ والم أخو الميت وعمه (قوله محبوبا) كالجدة أو ابن الابن مع  
 وجود الأب أو الابن ط (قوله أو رق أو كفر) لأنه لا يشترط احسان الطالب كما مر (قوله  
 أو ولد بقتل) فله المطالبة بذهب جده وعن محمد بن لافه والمذهب الاول لان الشين لم يمتد  
 النسب ثابت من الطرفين بحر أي طرف الأب وطرف الأم قلت ويشكل استثناء أبي  
 الأم وأم الأم من الاصول كما مر فليس لهما الطالب بذهب ولد البنت وهذا ثبتوا لابن البنت  
 الطالب بذهب احدهما ويمكن دفع الاشكال بكون الاستثناء المار من حيث على قول محمد  
 فله تأمل ثم ان المراد بالنسب الجزئية فانما مبقى ثبوت حق المطالبة هنا كما في الفتح والافان  
 لا يثبت فقط فليس فيه دليل على ان ابن الشربة ثم ينف ولذا قال الشارح في باب الوصية  
 للأقارب من كتاب الوصايا ان الشرف من الأم فقط بغيره غير معتبر كما في أخر فتاوى ابن نجيم وبه  
 أننى شيخنا الرملى نعمه من بقة في الجملة اه وبه في تمامه هناك ان شاء الله تعالى (قوله ولو مع  
 وجود الأقرب) مرتبط بقوله وانما يطالبه الخ ودخل المساوي بالاولى (قوله للوقوف العار)  
 من اضافة المصدر إلى مفعوله والعار بالرفع فاعل المصدر ط (قوله بسبب الجزئية) أي كون  
 الميت جزاء منهم أو كونهم جزاء منه ط (قوله في القاتل) أي في قتل القاتل وكذا في الحاضر

بالاولى

بالاولى (قوله للتداخل الا في) أي في آخر الباب وأشار إلى أن هذه المسئلة من فروع ثلاث  
 فكان المناسب ذكرها هناك (قوله ليس بقيد) أي في التداخل فان عليه حد واحد وان كانا  
 حيين (قوله بل فائدة في المطالبة) أي في ثبوت المطالبة للابن بخلاف ما إذا كانا حيين فان  
 الطالب لهما ط عن المنخ (قوله بخلاف ما) الذي رأيت في البسوط فأتى بها والظاهر أنه بالنسبة  
 للمجهول لما في الترخائية وغيرها من مواضع الخطأ انه ضرب بها بغير خصم وهذا يقتضي  
 ان الرجل المذكور لم يرتفعها اليه (قوله على اقرار الماتومة) واقرارها مدر بسوط (قوله  
 والزنا الحد) والمعنوهة ليست من اهل العقوبة بسوط أي لا يلزمها الحد ولو ثبت عليها  
 ذلك بالبيعة فالزنا ما به خطا من حيث ذاته وكونه باقرارها خطا آخر فافهم (قوله وحدها  
 حدين) ومن قذف جماعة لا يقام عليه الا حد واحد بسوط (قوله واقامه مامعا) ومن  
 اجتمع عليه حدان لا يوالى بينهما كما يأتي قريبا (قوله وفي المصعد) وليس للامام أن يقيم  
 الحد في المصعد بسوط (قوله وقاعة) وانما تضرب المرأة قاعدة بسوط (قوله وبلا حاضرة  
 وليها) وانما يقام الحد على المرأة بحضرة وليها حتى اذا انكشف شيء من طهرها في اضطرارها  
 ستر لولي ذلك عليها بسوط فالمراد بالولي من يحل نظره اليها من زوج أو محرم (قوله وقال في  
 الدرر الخ) ومنه في الفتح والبحر (قوله غير محسن) يأتي محترمه قريبا (قوله بخلاف المصعد)  
 فانه يتداخل كما مر آنفا ويأتي آخر الباب بيانه (قوله ولا يوالى) الظاهر أنه بمعنى للمجهول  
 المناسب قوله قبله يقام عليه الكل ويحتمل بثبوته للفاعل وكذا قوله قيد الكثرة خلاف المتبادر  
 من عبارة الشارح حيث لم يفسره بالامام بل فسره بالضمير البسوط فقط والا كان المناسب  
 تقديمه فافهم (قوله لحق العبد) أي ما فيه من حق العبد وان كان الغالب فيه حق الله تعالى  
 (قوله ولو قاتل) أي فقاتل بين رجل نهر والذي يظهر أن المراد به ذهاب البصر رملى أي  
 لا اذهاب الحد فله لأنه لا يمكن فيه القصاص اذا اراد أنه لو فعل مع هذه الجنائيات ما يوجب  
 القصاص فيمادون النفس من اذهاب البصر ونحوه فيبدا به لأنه خالص حق العبد ثم بالقذف  
 لأنه مشوب بحقه (قوله لو محسنا) أمالو غير محسن فانه ينجيه لأنه يقام عليه الكل ولا يلحق شيء  
 كما مر (قوله وانما غيرها) هو حد السرقة والشرب لأنه محض حق لله تعالى وقد فاته محله  
 قوله وضمن السرقة) ينفى عنه ما ذكره بعده وفيه بالضممان لأنه لا يقطع لأن القطة حقه  
 تعالى (قوله وترك مابق) أي حد السرقة والشرب كالولي يوجد مع القتل غيرهما قال في النهر  
 ومضى اجتهاد الحد ودل على الله تعالى وفيه اتقيل نفس قتل وترك ماسوى ذلك لان المقصود  
 الزجر له ونفيه واثم ما يكون باستماتة النفس والاشتهال بما دونه لا يفيد اه وفي احكام  
 الذين من الاشياء ما نصه ولم أر إلى الآن ما اذا اجتمع قتل السرقة والردة والزنا فينبغي  
 تقديم القصاص قطع الحق العبد وما اذا اجتمع قتل الزنا والردة فينبغي تقديم الرجم لأنه  
 يحصل مقصودهما بخلاف ما اذا قدم قتل الزنا فانه يقتل الرجم اه (قوله اهدم قطعه)  
 فان الضمان انما يثبت بقطع الضرورة لا قطع ولم يوجد نهر (قوله وعبد) الواو بمعنى أو فلذا  
 افرد الضمير بعده تأمل (قوله أي أصله وان علا) ذكرنا كان أو أشتى فلا يطالب أباه أو جده  
 وان علا وأمه وجده وان علت بغير (قوله بذهب أمه) أي الميتة نهر فالوحية كانت

(وعبد أباه) أي أصله وان علا (وسيفه) لف ونهر مرتب (بذهب أمه الحرة المسنة)



المطالبة لها كما مر قال في البحر وأشار إلى أنه ما أي الولد والعبد لا يطالبان بقذفه - بالاولى  
 اه أي بقذف الاب والمولى اهما (قوله المحسنة) علم منه أنه لا بد أن تكون حرة (قوله  
 أو نحوه) أي كلام وغيرهما بما يقع القذف في نسبه كما مر بيانه (قوله ملك الطاب) أي حيث  
 لم يكن مملوكا لا قاذف - سقوط حق بعضه - لم لا يوجب سقوط حق الباقيين بحر وقيد بقوله  
 لا قاذف لأنه لو كان مملوكا لغيره لم يطلب كما افاده أبو الوالد - عود الأزهرى (قوله عزز)  
 ذكره في النهر بحثنا أخذنا من القنية لوقال لا تخربا حرام زاده لا يحسد ولو قاله الولد لولد  
 يعز زقاذا وجب التعزير بالشتم فبالقذف أولى فقوله في البحر وفي نفسى منه شئ اتصير يحتمل  
 بأن الولد لا يعاقب بسبب ولده فاذا كان القذف لا يوجب عليه شئ ما قال شتم أولى اه ممنوع  
 نهر ووجه المنع أن الاولوية بالعكس كما علمه ولا يلزم من سقوط الحد بالقذف سقوط التعزير  
 به - سقوط الحد بثمة الابوة لكون الغالب فيه حق الله تعالى بخلاف التعزير ولأنه لا يلزم  
 من سقوط الاعلى سقوط الأدنى لكن لا يخفى أن قوله - لم لا يعاقب الولد بسبب ولده يشمل  
 التعزير لأنه عقوبة فبقى توقف صاحب البحر على حله وقد يجاب بأن القاضي لم يعاقبه لاجل  
 ولده بل لمخالفته أمر الله تعالى (قوله ولا تارث فيه) أي اذا مات المذوف قبل اقامة الحد على  
 القاذف او بعد اقامة بعضه بطل الحد وليس لوارثه اقامته وهذا بخلاف ما اذا كان المذوف  
 ميتا فان الطاب ثبت لاصوله وفروعه أصالة لا بطريق الارث ونظامه في البحر (قوله لا فا  
 لثاني) الاولى ذكره بعد قوله فيه وعنه لان الخلاف في الكل ومبني الخلاف أن الغالب  
 في حد القذف حق الشرع عندنا وعند حقه العبد فعنده يورث ويصح الرجوع عنه والعفو  
 والاعتياض ينظر الى جانب حق العبد وعندنا بالعكس فنظر الى جانب حقه تعالى ويبان  
 تحقيق ذلك في الفتح (قوله ولا اعتياض) مقتضاه أن القاذف اذا دفع شيئا للمذوف بسقط  
 حقه وجع به قال المولى سرى الدين في حواشي الزياي وهل بسقط الحد ان كان ذلك بعد  
 ما دفع الى القاضى لا بسقط وان كان قبله سقط كذا في فصول الاممادى اه قلت فبقى أن  
 يكون العفو على هذا التفصيل ولا يتافيه قواهم انه لا يبطل بالعفو لعله على ما بهد المرافعة  
 أبو الوالد أقول والمنقول خلافه في انما يوجب ولا بسقط هذا الحد بالعفو ولا بالبراءة بثبوت  
 وكذا اذا غنى قبل الرفع الى القاضى اه (قوله ولا صلح) فلا يجب المال وسقوط الحد على  
 التمسيل السابق افاده المصنف وأورد أن الصلح هو الاعتياض فلا وجه لذكره بعده وأجيب  
 بأن الاعتياض يتم عقد البيع بخلاف الصلح ط (قوله ولا عفو) فلا بسقط الحد بثبوت  
 الا أن يقول المذوف لم يقذفني أو كذبته هوى فيظهر أن القذف لم يقع موجبا للحد لأنه  
 وقع ثم سقط وهذا كما اذا صدقه المذوف فتح (قوله فيه) متعلق برجوع وقوله وعنه متعلق  
 باعتياض وما بعده فبقية نف ونشر مرتب (قوله نعم لو عفا الخ) فيه رد على بعض معاصري  
 صاحب البحر حيث توهم من عدم صحة العفو أن القاضي يقيم الحد عليه مع عفو المذوف  
 متسكيا بقول الفتح لا يصح العفو ويحسد قال في البحر وهو غلط فاش في المذهب لا يكون  
 للامام أن يستوفيه لان الاستيفاء عند طلبه وقد ذكره اذا اعد وطلب فيمنع فيقيم الحد لان  
 العفو كان لغوا فكأنه لم يخاصم اه قال تقيين محل ما في الفتح على ما اذا اعد وطلب اه

المحسنة (فان كان لها ابن  
 من غيره) أو أب أو نحوه  
 (ملك الطاب) في التمر  
 واذا سقط عنه الحد عزز بل  
 بنتم ولده يعز (ولا ارث)  
 فيه خلاف لا لثاني (ولا  
 رجوع) بعد اقرار (ولا  
 اعتياض) أي أخذ عوض  
 ولا صلح ولا عفو (ففيه  
 وعنه) نعم لو عفا المذوف  
 فلا حد لاصحة العفو بل  
 لترك الطاب حتى لو عاد  
 وطلب حد نفى

(قوله)

(قوله ولذا الخ) دليل آخر صاحب البحر استدله على الرد المذكور وهو ما في كافي الحسام  
 لو غاب المذوف بعد ما ضرب بعض الحد لم يتم الحد الا وهو حاضر لاحتمال العفو فوافقه  
 الصريح أولى (قوله هذا) أي المبتدئ والجيب لان كلامه - ما قذف صاحبه أما الاول  
 فظاهر وكذا الثاني لان معناه لا بل أنت ان اذهى كلمة عطفية - تدرك به الغلط فيصير  
 المذكور في الاول خبرا للمبا بعد بل بحر ولا يحسد ان الاطالهما ولو بعد العفو والاسقاط  
 كما مر وقدره في البحر خلافا لما يوجب كلام الفتح (قوله اغاية حق الله تعالى) فلا جعل قصاصا  
 يلزم اسقاط حقه تعالى وهو لا يجوز بحر فأت ولعل انقطاع الطلب ولو بعد الثبوت بالنظر  
 الى ما فيه من حق العبد (قوله مثلا) أي من كل لفظ غير موجب لحد (قوله ما يجي) أي  
 في باب التعزير (قوله أو تضاربا) أي ولو في غير مجلس القاضي كما يفهمه كلام البحر والمعلل  
 المذكور (قوله لم يكافأ) فيه زهدا ما يبدأ به التعزير المبتدئ منه لانه أظلم كما يجي  
 (قوله اهتلك مجلس الشرع) أي هلك احترامه فلم يكن ذلك محض حقه ما حتى يعتبر التساوي  
 فيه وقوله ولاتفاوت الضرب على قوله أو تضاربا فيه نف ونشر مرتب (تفسيه) ٢٥ لو نشأ  
 بين يدي القاضي حل له العفو عنهما قال في النهر لم أره والظاهر لا بخلاف قوله أخذت الرشوة  
 من خصمي وقضيت على نفسه حوايا بان له أن يعفو والفرق بين اه قات وفيه نظر لانما  
 اذا نشأ بين يدي القاضي فحقه ما لا يكتم ما أخلا بحجته بمجلس القاضي فبقى مجرد حقه فصار بمنزلة  
 قوله أخذت الرشوة فله العفو يدل عليه ما في الوالدية لو نشأ بين يديه ولم ينشأ بين يدي  
 حقه ما عزره ما فهو حسن لا لا يجي تترى بذلك غيرهما فيذهب ما وجبه القاضي وان عفا  
 عنهم فهو حسن لان العفو مندوب اليه في كل أمر اه وسنذكر في التعزير الاختلاف  
 في أن الامام هل له العفو والتوفيق لصاحب القنية بان له ذلك في الواجب حقه الله تعالى  
 بخلاف ما كان الحناية على العبد فان العفو فيه للمعنى عليه والظاهر أن نشأته ما عند  
 القاضي وقوله أخذت الرشوة اجتمع فيه حق الشرع مع حق العبد وهو القاضي وترجع فيه  
 حقه فكان حق عبد كما يفهمه كلام الوالدية والالم يكن له العفو تامل (قوله ولو قاله امره)  
 أي لو قال له زوجته يازانية (قوله وهو من أهل الشهادة) فبديه لانه اذا لم يكن أهلا لها  
 لا يكون موجب قذفه لعنا بل حد اقصد اه ح عن ابضاع الاصلاح لابن كمال أي فيصدق كل  
 منهم ما بطلم ما كالموالة في معرفة وهو المسئلة المارة (قوله فردت به) أي بذلك الماظيان  
 قالت بل أنت (قوله ولا امان) لان ما سجدت في القذف لم تبق أهلا لالمان لانه شهادة  
 ولا شهادة للمدود في قذف (قوله الاصل الخ) جواب عما قد يقال لم قدم حدها حتى سقط  
 اللعان مع أنه لو قدم اللعان لا بسقط حد القذف عن الان حد القذف يجري على الملاعة  
 كافي الفتح (قوله واللعان في معنى الحد) استئناف لبيان دخول المسئلة تحت هذا الاصل  
 فانهم (قوله ولذا) أي لكونه في معنى الحد (قوله يبدئ بالحد الخ) الادنى أن يقول فبدئ  
 بالحد ينتق الأمان لان البدأة بالحد موقوفة على محاصرة الام أولا في سقط اللعان لانه بطلت  
 شهادة الرجل أما لو خاصت المرأة أولا فلا عن القاضي ينهم ما ثم خاصت الام يحسد الرجل  
 لا قذف كافي البحر (قوله ولو قال في جوابه) أي في جواب قول الزوج لها يازانية (قوله

٢ مطالب  
 هل لا قاضى له - فهو عن  
 التعزير

ولذا لا يتم الحد الا بحضوره  
 (قال لا خير يأتى فقال  
 الاخر) لا (بل أنت هذا)  
 اغاية حق الله تعالى فيه  
 (بخلاف ما لو قال له مثلا  
 يا خبيث فقال بل أنت) لم  
 يعز ولأنه حقه ما وقد  
 تساوى (كافأ) بخلاف  
 ما يجي لو نشأ بين يدي  
 القاضي أو تضاربا لم  
 يشكاه له ذلك مجلس  
 الشرع ولاتفاوت الضرب  
 (ولو قاله امره) وهو من  
 أهل الشهادة (فردت به  
 حدث ولا امان) الاصل  
 أن الحدين اذا اجتمعا وفي  
 تقديم أحدهما اسقاط الآخر  
 وجب تقديمه احتيا لا لدره  
 واللعان في معنى الحد ولذا  
 قالوا لو قال لها يازانية بنت  
 الزانية يبدئ بالحد لا ينتق  
 اللعان (ولو قالت) في جوابه  
 (فثبتت بك) أو معك  
 (هذا) أي الحد واللعان



لأنك لا يجهل أنها أردت به ما قبل النكاح تصدق ذفها ولا لعان لنصديقها أيا  
 أو ما كان معه بعد النكاح وأطلقت ما به ذنبا له ما كافي فيجب للعان دون الجور  
 القذف منه وعدمه منها والخطأ بين أحدهما بعينه متعذر وقوع الشك في كل من  
 وجوب اللعان والحد فلا يجب واحد منهما ما بالشك حتى لو زال الشك بان كانت قبل أن  
 تزوجك أو كانت اجنبية حدث فقط وهو ظاهر اه تهر وغيره (قوله قيد الخطأ)  
 أي بكاف الخطأ فافهم (قوله حدوده) في بعض الذخ حد واحد وهو تحريف  
 لأن الذي في المطبوعة أن قوله أنت الذي في ليس بقذف لما قدمناه من أن مناه أنت أقدر  
 على الزنا نعم على ما مر عن الظهيرية من أنه قد قذف نفسه أيضا وقد يقال إن الحد عليه واحد  
 لأنه إذا كان قذفاً يكون تصديقه في أنم إزانية على ما هو الأصل في أقل التفضيل من  
 اقتضائه المشاركة والزيادة فامل (قوله ولو كان ذلك) أي المذكور من قوله بإزانية وردها  
 بقوله أزييت بك (قوله حدث) زوال الشك كما مر (قوله تصديقها) علة قوله دونه أي  
 لا يحد وهو أيضا لانها صدقة (قوله يلاعن) لأن النسب لم يقراره وبالتالي به صار  
 قاذفاً لزوجته فلاعن نهر (قوله وان عكس) بان نقاه أولاً ثم أقربه قبل اللعان دلالة  
 لما كذب نفسه بطل اللعان الذي كان وجب بنفي الولد لأنه ضروري صير إليه ضرورة  
 التكاذب بين الزوجين فكان خافه من الحد فاذا بطل صير إلى الأصل (قوله لا قواره) أي  
 سابقاً أولاً وقاواللعان يصح بدون قطع النسب كما يصح بدون الولد بصر (قوله فهدر)  
 أي لا يعلق به حد ولا لعان بجر (قوله لأنه أنكر الولادة) وبه لا يصح قاذفاً ولو قال  
 لاجنبي استبان فلان وفلان وهما أبوا لا يجب عليه نفي زياي (قوله لان الهاء تحذف  
 للترخيم) كذا علة في القتح وعلة في الجوهرية بان الأصل في الكلام التثنية (قوله قلنا  
 الأصل الخ) قد علمت أن هذا تعديل المسئلة الوفاقية وعلة هذه في الجوهرية وبأنه حال  
 كلامه فوصف الرجل بصفة المرأة وقال في القتح ولهما أنه رماهما بما يستحيل منه فلا يحد كما  
 لو قذف بجر وبأولها قال أنت محل للزنا لا يحد وكون النساء اللب اللفظ مجاز بل هي لماعدها من  
 لقائت ولو كان حقيقة فالحد لا يجب بالشك (قوله في بلد القذف) أي لافي كل البلاد بجر  
 وهذا أعم من مجهول النسب لأنه من لا يعرف له أب في مظهر رأسه شربلالية (قوله أو من  
 لا عنيت بولد) أي واه كان حياً أو ميتاً وهذا إذا قطع القاضي نسب الولد وألحقه به بماه وني  
 اللعان فلو لا عنيت بغير ولد أو لا عنيت بولد ولم يقطع نسبه أو بطل اللعان بكاذب الزوج نفسه  
 ثم قذفه أو رجل وجب الحد أفاده في البصر (قوله لأنه) أي الولد في المسئلة أماره أي علامة  
 الزنا فانت المقة (قوله أو بقذف رجل وطئ في غير ملك الخ) الأصل فيه أن من وطئ  
 وطأ حراماً لعينه لا يحد قاذفه لان الزنا هو الوطء المحرم لعينه وان كان محرماً لم يحد قاذفه  
 لأنه ليس بزناً فالوطء في غير ملك من كل وجه أرض وجه حرام لعينه وكذا الوطء في الملك  
 والحرمه مؤبد بشرط ثبوتها بالاجماع أو بالحديث الشهور عند أبي حنيفة لأنه كون ثابتة  
 من غير تردد بخلاف ثبوت المساهرة بالمس والتفصيل لان فيها خلافاً ولا نص فيها لحي احتياط  
 ما بوطئها الوطء فهو بنس ولا تنسكوا ما تنسكوا أبأؤكم ولا يمتنع الخلاف مع النص فان

لأنك قيد بالخطأ لان لو  
 اجابته بآنت أزييت في حد  
 وحده خاتبة (ولو كان ذلك  
 مع اجنبية حدث دونه)  
 لانه يجهل أن قوله أنت الذي  
 في ليس بقذف لما قدمناه من أن  
 مناه أنت أقدر على الزنا نعم  
 على ما مر عن الظهيرية من أنه  
 قد قذف نفسه أيضا وقد يقال  
 إن الحد عليه واحد لأنه إذا  
 كان قذفاً يكون تصديقه في أنم  
 إزانية على ما هو الأصل في أقل  
 التفضيل من اقتضائه المشاركة  
 والزيادة فامل (قوله ولو كان  
 ذلك) أي المذكور من قوله  
 بإزانية وردها بقوله أزييت بك  
 (قوله حدث) زوال الشك كما مر  
 (قوله تصديقها) علة قوله دونه  
 أي لا يحد وهو أيضا لانها صدقة  
 (قوله يلاعن) لأن النسب لم يقراره  
 وبالتالي به صار قاذفاً لزوجته  
 فلاعن نهر (قوله وان عكس) بان  
 نقاه أولاً ثم أقربه قبل اللعان  
 دلالة لما كذب نفسه بطل اللعان  
 الذي كان وجب بنفي الولد لأنه  
 ضروري صير إليه ضرورة التكاذب  
 بين الزوجين فكان خافه من الحد  
 فاذا بطل صير إلى الأصل (قوله  
 لا قواره) أي سابقاً أولاً وقاواللعان  
 يصح بدون قطع النسب كما يصح  
 بدون الولد بصر (قوله فهدر) أي  
 لا يعلق به حد ولا لعان بجر  
 (قوله لأنه أنكر الولادة) وبه لا  
 يصح قاذفاً ولو قال لاجنبي استبان  
 فلان وفلان وهما أبوا لا يجب  
 عليه نفي زياي (قوله لان الهاء  
 تحذف للترخيم) كذا علة في القتح  
 وعلة في الجوهرية وبأنه حال  
 كلامه فوصف الرجل بصفة المرأة  
 وقال في القتح ولهما أنه رماهما  
 بما يستحيل منه فلا يحد كما لو  
 قذف بجر وبأولها قال أنت محل  
 للزنا لا يحد وكون النساء اللب  
 اللفظ مجاز بل هي لماعدها من  
 لقائت ولو كان حقيقة فالحد لا  
 يجب بالشك (قوله في بلد القذف)  
 أي لافي كل البلاد بجر وهذا أعم  
 من مجهول النسب لأنه من لا يعرف  
 له أب في مظهر رأسه شربلالية  
 (قوله أو من لا عنيت بولد) أي  
 واه كان حياً أو ميتاً وهذا إذا  
 قطع القاضي نسب الولد وألحقه  
 به بماه وني اللعان فلو لا عنيت  
 بغير ولد أو لا عنيت بولد ولم  
 يقطع نسبه أو بطل اللعان بكاذب  
 الزوج نفسه ثم قذفه أو رجل  
 وجب الحد أفاده في البصر (قوله  
 لأنه) أي الولد في المسئلة أماره  
 أي علامة الزنا فانت المقة (قوله  
 أو بقذف رجل وطئ في غير ملك  
 الخ) الأصل فيه أن من وطئ وطأ  
 حراماً لعينه لا يحد قاذفه لان  
 الزنا هو الوطء المحرم لعينه وان  
 كان محرماً لم يحد قاذفه لأنه  
 ليس بزناً فالوطء في غير ملك  
 من كل وجه أرض وجه حرام  
 لعينه وكذا الوطء في الملك  
 والحرمه مؤبد بشرط ثبوتها  
 بالاجماع أو بالحديث الشهور  
 عند أبي حنيفة لأنه كون ثابتة  
 من غير تردد بخلاف ثبوت  
 المساهرة بالمس والتفصيل لان  
 فيها خلافاً ولا نص فيها لحي  
 احتياط ما بوطئها الوطء فهو  
 بنس ولا تنسكوا ما تنسكوا  
 أبأؤكم ولا يمتنع الخلاف مع  
 النص فان

كانت الحرمة مؤقتة فالحرمة اغيره وتعامه في الهداية وشروطها (قوله كامة ايته) مثله  
 في القتح بقوله كوط الحرمة الاجنبية والمكرمة فالوطء إذا كانت مكرمة بسقط احصائها  
 فلا يحد قاذفها لان الاكراه بسقط الاثم ولا يخرج الفعل عن كونه زناً فكذا بسقط احصائها  
 كما بسقط احصان المكره الواطئ (قوله كامة مشتركة) أي بين الواطئ وغيره (قوله أو في  
 ملكه المحرم أبداً) اسناد الحرمة إلى الملك من اسناد طالع بسبب سببه لان المحرم هو المنة  
 والمالك يملكها واحترز بقوله أبداً عن الحرمة المؤقتة ويبقى أمثلها قرياً وترك اشتراط ثبوت  
 الحرمة بالاجماع (قوله في الأصح) احتراز عن قول الكرخي كالأمه الثلاثة أنه يحد قاذفه  
 ان تمام الملك فكان كوط أمته الجوسية وجهه الصحيح أن الحرمة في الجوسية ونحوها يمكن  
 ارتقاعها فكانت مؤقتة بخلاف حرمة الرضاع فلم يكن الحمل قابلاً للملك أصلاً فكيف يحد  
 حراماً اغيره فتح (قوله لقوات العفة) تعديل المسئلة الثلاث أي وإذا زالت العفة زال  
 الاحصان والنص انما واجب الحد على من روى المحصنات وفي معناه المحصنين فرميه روى غير  
 المحصن ولذا يلزم بوجوب الحد فيه نعم هو محرم به والتوبة فيه مزر فتح (قوله أو بقذف من  
 زنت في كفرها) الاقوثة غيرية دكا في القتح وأطلقه فشمع الحربي والذي وما إذا كان الزنا  
 في دار الاسلام أو في دار الحرب وما إذا قال له زيت وأطلق ثم أثبت أنه زني في كفره أو قال له  
 زيت وأنت كافر فهو وكالو قال لمعتق زيت وأنت عبيد بصر وما ذكره من شعول الاطلاق  
 والاسناد إلى وقت الكفر هو المتبادر من إطلاق المصنف كالكفر والهداية والزيالي  
 والاختيار وغيره ما يخالفه ما في القتح من أن المرادة قذفها به الاسلام بزنا كان في نصرانيتها  
 بأن قال زيت وأنت كافر كمالو قال قد قذفتك بالزنا وأنت أمة فلا حد عليه لأنه إنما أقراه قذفها  
 في حال لو علمنا أنه مصرح القذف لم يحد دلان الزنا يتحقق من الكافر ولذا يقيم عليه الحد حد  
 لا الرجم ولا بسقط الحد بالاسلام وكذا العبداء وبقية في الشربلالية ومقتضاه أنه لو قال زيت  
 وأطلق يحد الآن يقال أنه يحد مع الاطلاق اذ لم يكن زناه في كفره ثابتاً فلو كان ثابتاً لا يحد  
 ولذا قيد في البحر بقوله ثم أثبت أنه زني في كفره وهو المفهوم من كلام المصنف كغيره حيث  
 جعل موضوع المسئلة قذف من زنت في كفرها فمقتضاه ثبوت الزنا في حال كفرها وأما لو قال  
 قد قذفتك وأنت أمة فلا يحد نجا إلى ثبوت زناها المسامر من التعديل (قوله مات عن وفاة) وكذا  
 لو مات عن غير وفاة لا ولي له عبيدا بصر (قوله في حرية) أي التي هي شرط الاحصان (قوله  
 وسد الخ) شروع في محترز قوله أو في ملكه المحرم أبداً فان الحرمة في هذه المذكورات  
 مؤقتة ومثل الحائض المظاهر منها والصائمة صوم فرض ومثل الامه الجوسية الامه المزوجة  
 والمشتراة شرائعاً فالان الشراء الفاسد يوجب الملك بخلاف المذكرة كحواضن كاسد فان  
 الملك لا يثبت فيه فذا بسقط احصائه بالوطء فيه فلا يحد قاذفه كما في القتح (قوله ومسلم) بالجر  
 وفي بعض النسخ ومسلم بالانصب فالاول عطف على انظر واطئ والثاني على محله (قوله لثبوت  
 ملكه فبين) أي في هذه المسئلة اتل في بعضها ذلك النكاح وفي بعضها ملك الجوسية وحرمة  
 المتعة فبين اليست مؤبد بل مؤقتة كما علمت فكان الوطء فيها حراماً لم لا يمتنع فلم يكن زناً  
 لان الزنا ما كان بلاملك (قوله وفي الاخير خلافاً) وأصله ان تزوج الجوسية له حكم

كامة ايته (أو بوجه) كامة  
 مشتركة (أو في ملكه المحرم  
 أبداً كامة هي اخذ رضاها)  
 في الأصح لقوات العفة  
 (أو بقذف من زنت في  
 كفرها) بسقط الاحصان  
 (أو بقذف مكاتب مات  
 عن وفاة) لا خلاف العصابة  
 في حرية فأورث شبهة  
 (وحد قاذف واطئ مرسه  
 حائضاً وامه جوسية ومكاتبه  
 ومسلم نسك حرمة في كفره)  
 اثبوت ملكه فبين وفي  
 الاخير خلافاً (و) حد



الحصة عنده وحكمه بالطلاق عنده ما غاية البيان (قوله استامن) بكسر الميم الثانية  
كيا في بابيه (قوله لانه التزم الخ) أي وحد القذف فيه حق العبد كما مر (قوله بمخلاف  
حد الزنا والسرقه) أي فلا يلزمه خلافا لابي يوسف (قوله فيحد في الكل) أي اتفاقا (قوله  
غاية) أي غاية البيان (قوله لانه الخ) استدلاله على قوله لا تلزمه باطلا لانه شامل لما  
إذا سكر منه فافهم (قوله أيضا) أي كما يحسد الزنا والسرقه لكن قد مضى أن المذهب أنه  
لا يحسد (قوله وفي السراجية الخ) تقييد لقوله لا تلزم (قوله حد) أي إذا لم يتقدم على  
ما مر بيانه في الباب السابق (قوله لا) أي لا يحسد لان شهادتهم قامت على علم فلم تقبل (قوله  
على زناه) أي زنا المقتذوف (قوله لسقوط احصائه) لا محل لذكره هنا لان جواب المسئلة  
هو قول المصنف حد المقتذوف فالكلام في حد المقتذوف لاني حد القاذف وقد مرنا قريبا عن  
الفتح أن الزنا يفتق من الكافر ويقام عليه حد الجلد لا الرجم ولا يسقط الحد باللام  
وقد مره الشارح أيضا عند بيان شروط الاحصاء نعم هذا التمهيد مناسب لسقوط الحد عن  
القاذف وإذا كان جواب المسئلة حد المقتذوف يلزم منه سقوط الحد عن القاذف فلم يكن  
التمهيد خارجا عن المناسبة من كل وجه كلف والباب معقود وحد القاذف دون المقتذوف  
فافهم (قوله كما مر) أي نظير ما مر من كونه في أربعة مجالس (قوله وقد مر في البحر الخ)  
أي في باب حد الزنا وذكرناه هنا في الشرح لانه عن البدائع والخامس أن تعبیر الدرر  
بالاقرار لا يتناسب قوله حد المقتذوف وانما يتناسب لو قال سقط الحد عن القاذف وهو الاول  
لان الباب معقود له الحد المقتذوف قال في الفتح فان شهد رجلان أو رجل واحد أنان على  
اقرار المقتذوف بالزنا يدرأ عن القاذف الحد وعن الثلاثة أي الرجل والمرأتين لان الثابت  
بالبيينة كالثابت بالماعينة فكأنما معناه اقراره بالزنا اه ونحو ما يذكروه الشارح قريبا  
عن الملتقط فقوله لا تلزمه أصلا الخ أي بالنسبة الى حد المقتذوف (قوله لا تسمع مع الاقرار  
الاف سبع) في وارث مريد من على الميت فتسمع لانه يرى أي تعدى الحكم بالدين الى باقي الورثة  
وفي مدعي عليه أقرب بالوصاية فبهرن الوصي وفي مدعي عليه أقرب بالوكالة فيثبت الوكيل دفعا  
للضرورة وفي الاستحقاق إذا أقر المستحق عليه أي يمكن من الرجوع على يده وفيما لو خصم  
الاب يحق عن المصبي فاقتر لا يخرج عن الخصومة فتسمع البيينة عليه بمخلاف الوصي وأمين  
القاضي وفيما لو أقر الوارث للموصى له وفيه الوارث بعبارة بينهما من رجل ثم من آخر فبهرن  
الاول على المؤجر تقبل وان كان مقره اه ملخصا (قوله حد المقتذوف) أي دون القاذف  
كما علمت وترك التصريح به لظهوره (قوله بمخلاف ما مر) تقدم بيانه في باب الشهادة على  
الزنا (قوله وان يجوز عن البيينة للرجال الخ) أمالوا قام شاهدين لم يركبا وشاهدا واحد أو ادعى  
أن الثاني في المصرف فانه يحبس ثلاثة أيام للتركة أولا حضارا لا آخر كما قدمناه أول الباب (قوله  
الى قيام المجلس) أي مقدار قيام القاضي من مجلسه فتح (قوله ولا يكتفى بالخ) لان سبب  
وجوب الحد ظهر عند القاضي فلا يكون له أن يؤخر الحد لضرر المقتذوف بتأخير دفع العار  
عنه والآخر المجلس قليل لا يضره وفي قول أبي يوسف الآخر هو قول محمد يكتفى بالحد المجس  
عنده ما في دعوى الحد والقصاص ولا خلاف أنه لا يكتفى بنفس الحد والقصاص وكان

أقرب تعالى الحصة كحد الخمر  
وأما الذي قصد في الكل  
الانحراف لانه لكن قد مضى  
عن المنية تصحيحه  
بالسراجية في السراجية  
إذا اعتقدوا حرمة الخمر  
كانوا كالمسلمين وفيه الوصير  
الحق اوزن فاسم ان ثبت  
باقراره أو بشهادة مسلمين  
دونان بشهادة أهل  
الذمة لا (آخر القاذف  
بما قذف فان أقام أربعة  
على زناه) ولو في كسره  
اسقوط احصائه كما مر  
(وأقر بالزنا أربعة) كما مر  
عبارة الدرر وأقراره بالزنا  
فيكون معناه أو أقام بيينة  
على اقراره بالزنا وقد مر  
في البحر ان البيينة على ذلك  
لا تعتبر أصلا ولا يعول عليها  
لانه ان كان منكرا فدرج  
فتأخذ البيينة وان كان مقرا  
لا تسمع مع الاقرار الا في  
سبع مذكورة في الاستنباه  
ليست هذه منها فلذا غير  
المصنف العبارة فتنبه (حد  
المقتذوف) يعني إذا لم تكن  
الشهادة بمقتضى ما كالا يفتي  
(وان يجوز) عن البيينة للرجال  
(واستأجل لاضرر شهوده  
في المصير بوجوبه الى قيام  
المجلس فان يجوز حد ولا يكتفى  
ليذهب لطلبهم بل يجبس  
ويقال بعث الخ) من  
يحضرهم ولو أقام أربعة فاستأجله كما قال

أبو بكر الرازي يقول مراد أي حنيفة أن القاضى لا يجزى على إعطاء الكفيل فاما إذا  
سقطت نفسه فلا بأس لان تأسيمة نفسه مستحق عليه والكفيل بالنفس انما يباطل به إذا  
القدر فتح (قوله درى الحد الخ) لان القاضى فيه نوع قصور وان كان من أهل الاداء والتحمل  
ولذا الوقضى بشهادته فقد عذنا فثبت بشهادتهم شبهة الزنا فيسقط الحد عنهم وعن القاذف  
وكذا عن المقتذوف لا شترط العلم بالثبوت وأما لو كانوا عجماء أو عبيدا أو مدبرين في  
قذف أو كانوا ثلاثة فافهم يحدون للقذف دون المشهود عليه لعدم أهلية الشهادة فيهم أو عدم  
النصاب كما تقدم في باب الشهادة على الزنا قلت والظاهر أن القاذف يحد أيضا لان الشهود  
ذا حد وراعي أنهم انما تكلموا على وجه الشهادة لا على وجه القذف يحد القاذف بالاولى  
ولم أره صريحا وهذا بخلاف شهادة الاثنين على الاقرار كما مر قريبا (قوله يكتفى بمقتضى  
الخ) أفاد أن الحد وقع بعد الفعل المتكرر وأذلو حد الاول ثم فعل الثاني يحد حد آخر لثاني  
سواء كان قذفا أو زنا أو شربا كما صرح به في الفتح وغيره بصر لكن استأنى ما إذا قذف الحدود  
ثانيا المقتذوف الاول كما ياتي قريبا (قوله القذف جنسها) بان زنى أو شرب أو قذف مرارا كثر  
وكذا السرقه بصر (قوله كما ينشأ) أي عند قوله اجعت عليه أجناس مختلفة الخ (قوله  
بكلمة) مثل أنهم زناة غير ومنه يابن الزائين كما مر أول الباب (قوله الاسوطا) احترار  
على الوقف المقتذوف زنا رجلا آخر فانه يحد ثانيا (قوله في المجلس) لم أر من صرح بعبارة (قوله  
ولاشئ لثاني للداخل) والاصل أنه متى بقي عليه من الحد الاول شيء فقد قذف آخر قبل تمامه  
ضرب بقية الاول ولم يحد لثاني بوجوه قلة وفيه ذلك في البحر والنهر بما إذا حضر جميعا  
لما في المحيط والتميزين لوضرب للزنا أو لشرب بعض الحد فهو ب ثم زنى أو شرب ثانيا يحد حد  
مستأنى ولو كان ذلك في القذف فان - ضرب الاول والثاني جميعا أو الاول كى الاول ولا شئ  
للثاني للداخل وان حضر الثاني وحده يحد حد مستأنى لثاني ويصل الاول لعدم دعواه  
اه أي أقدم دعوى الاول تكميل الحد الواجب له لانه بمنزلة العفو ابتداء فكذا لا يقام له الحد  
ابتداء الباطل به كذلك لا يكمل له الا بطلبه هذا ما ظهر في تعامل والحاصل أنه انما يكتفى  
بتكميل الحد الاول ان طاب المقتذوف الاول وحده أو مع الثاني ولو طلب الثاني وحده حده  
حدامه مستقبلا كحد الزنا والشرب وبه علم ان شرط تكميل الاول حضور الاول فقط وأن  
الداخل قد يكون بداخل الثاني فيما بقي من الاول وقد يكون بداخل ما بقي من الاول في  
الثاني وذلك فيما يجده حدامه مستقبلا كما علمت آنفا مر أيضا قبيل هذا الباب في قول المصنف  
أقيم عليه بعض الحد فهو ب وشرب ثانيا يستأنى فافهم بعض المحشين من التعارض بين  
ظاهرهما فانه خطأ المساعات من اختلاف الموضوع (قوله وما إذا قذف الخ) معطوف  
كسابقه على قوله ما إذا القذف (قوله ففتى) بالبناء للفاعل لانه لازم لا يتعدى الا بالهزمة ط  
عن ابن الشحنة (قوله فان آخذ الثاني) أي طالبه في أثناء الحد أو بعده فافهم ط (قوله  
ثم قذفه) أي قذف المقتذوف أو لا بخلاف ما إذا قذف نفسه آخر بعد حد الاول فانه يحد  
للثاني كما قدمناه (قوله لان المقتذوف الخ) قال في البحر لا يفتى ما فيه فانه بالحد الاول لم يظهر  
كذب في أخباره مستقبلا بل فيما أخبر به ماضيا قبل الحد وهذا قال في الفتح وصار كالقذف

درى الحد من القاذف  
والمقتذوف والشهود ملقط  
(يكتفى بمقتضى واحد الجنائيات  
الحد جنسها بخلاف  
ما اختلف) جنسها كما ينشأ وعيم  
اطلاقه ما إذا قصد المقتذوف  
أم تعدد بكلمة أم كلمات  
في يوم أم أيام طلب كلهم أم  
بعضهم وما إذا حدد للقذف الا  
سوطا ثم قذف آخر في المجلس  
فانه يتم الاول ولا شئ لثاني  
للداخل وما إذا قذف ففتى  
قذف آخر حد الحد  
فان آخذ الثاني كى له  
ثمانون لوقوع الاربعين  
اه ما دفع وفي سرقه الزبلى  
قذفه ثم قذفه لم يحد ثانيا  
لان المقصود وهو اظهار  
كذبه ودفع العار حصل  
بالاول اه







بالضرب فليس له الزيادة على الاكثر فلا ينافي ما ياتي من ان التعزير ليس فيه تقدير بل هو مقوض الى رأى القاضى لان المراد تقويض انواعه من ضرب ونحوه كما ياتي (قوله على اربع مراتب) تعزير اشرف الاشراف وهم العلماء والمعلمون بالاعلام بان يقول له القاضى يا فلان انك تفعل كذا فيتعزير به وتعزير الاشراف وهم نحو الدهاقين بالاعلام والجار الى باب القاضى والمنصوصة في ذلك وتعزير الاوسطا وهم السوقة بالجر والحبس وتعزير الاخصا هم هذا كله وبالضرب اهـ ومثله في الفتح عن الشافى والزبلى عن النهاية وباقى الكلام عليه والدعاقيين جمع دهقان بكسر الدال وقد تضرع وهو عرب يطلق على رئيس القرية والقابرون من له مال وعقار مصباح (قوله وكله مبقى الخ) أى كل ما ذكر من المراتب الاربعه ولا يصح أن يرجع الى ما في المتن أيضا لان ما ذكر فيه من التقدير لا يفرق فيه بين القول بالتقويض وعدمه كما علمت فافهم ثم ان ما ذكره من انه مخالف للقول بالتقويض هو ما فهمه في البحر حيث قال وظاهره انه ليس مقوضا الى رأى القاضى وانه ليس له التعزير بغير المناسب لمستحقه وظاهر الاول أى القول بالتقويض ان ذلك اهـ قلت وفيه كلام يذكركه قويسا (قوله فان من كان الخ) سبذ ك ما يؤيده قويسا (قوله ولا يفرق الضرب فيه) بل يضرب في موضع واحد لانه جرى فيه التقفيف من حيث العدد والخوف من حيث التفرق أيضا بقوت المقصود من الانزجار (قوله وقيل يفرق) ذكره محمد في حدود الاصل والاول ذكره في اشربة الاصل (قوله ووفق الخ) فليس في المستحقين روايتان بل اختلاف الجواب لاختلاف الموضوع وهذا التوفيق مذكوري في شروح الهداية والكنز (قوله والا لا) أى ان لم يبلغ الاكثر بل كان بالادنى كمثل ثلاث ونحوها لانه لا يفرق بالعضو كما في الفتح وبه علم ان المراد بالاقصى الاكثر وما قاربه مما يحتج من جمعه على عضو واحد فافهم فافهم قال الزبلى وبتى المواضع التي تنفي في الحدود أى كالرأس والمذاكير (قوله ويكون) أى التعزير به أى بالضرب الخ وليس مراده حصر انواعه فيما ذكر كما يفهمه قوله الا ترى ويكون بالنفي عن البدل الخ قلت ويكون ايضا بالتشهير والتسويد شاهد الزور كما سبذ كره آخر الباب (قوله وبالصفح) هو ان يسطر الرجل كفه فيضرب بها قفا الا ان او بدنه فاذا قبض كفه ثم ضربه فليس يصفع بل يقال ضربه بجمع كفه مصباح (قوله فيصان عنه اهل القبلة) وانما يكون لاهل الذمة عند أخذ الجزية منهم (قوله لا يأخذ مال في المذهب) قال في الفتح وعن أبي يوسف يجوز التعزير لسلطان بأخذ المال وعندهما وباقى الأئمة لا يجوز اهـ ومثله في المعراج وظاهره ان ذلك رواية ضعيفة عن أبي يوسف قال في الشريعة لالية ولا يفتى بهذا المانية من تسلط الظلمة على أخذ مال الناس فيأخذونه اهـ ومثله في شرح الوهبانية عن ابن وهبان (قوله وفيه الخ) أى في البحر حيث قال وأفاد في البرازية ان معنى التعزير بأخذ المال على القول به امسالك شئ من ماله عنده مدة لينتزع ثم يعيد له الحاكم اليه لان يأخذ الحاكم انفسه أو بيت المال كما يتوهمه الظلمة اذ لا يجوز لاحد من المسلمين أخذ مال أحد بغير سبب شرعي وفي المجتبى لم يذكر كفة في الأخذ وأرى أن يأخذها فيه كذا فان أبس من توبته بصرها الى ما يرى وفي شرح الآثار التعزير بالمال

على أربع مراتب وكله مبقى على عدم تقويضه للحاكم مع انه ليست على املاقها فان من كان من اشراف الاشراف لو ضرب غيره فادماه لا يكتفى تعزيره بالاعلام وارى انه بالضرب صواب (ولا يفرق الضرب فيه) وقيل يفرق ووفق بانه ان بلغ اقصى يفرق والا لا شرح وهبانية (و يكون ب و) بالحبس و (بالصفح) على الفتح وفرك الاذن وبالكلام العفيف وينظر القاضى له بوجه عبوس وبشتم غير القذف) مجتبى وفيه عن السرخسي لا يساح بالصفح لانه من أعلى ما يكون من الاضطراب فيصان عنه اهل القبلة (لا يأخذ مال في المذهب) بحر وفيه عن البرازية وقيل يجوز ومعناه ان يحبس مدة ليستخرج ثم يعيده فان أبس من توبته صرفه الى ما يرى وفي المجتبى انه كان في ابتداء الاسلام ثم نسخ

مطلب  
في التعزير بأخذ المال

كان في ابتداء الاسلام ثم نسخ اهـ والحاصل ان المذهب عدم التعزير بأخذ المال وسبذ كره الشارح في الكفالة عن الطبرسي ان مصادرة السلطان لارباب الاموال لا تجوز الا اياه حاليت المال أى اذا كان يرد هاليك المال (قوله والتعزير ليس فيه تقدير) أى ليس في انواعه وهذا أصل قوله قبله ويكون به وبالصفح الخ قال في الفتح وبما ذكرنا من تقديره كثيرا كثره يعرف ما ذكر من انه ليس في التعزير شئ مقرر بل مقوض الى رأى الامام أى من انواعه فانه يكون بالضرب وبغيره اما اذا اقتضى رأيه الضرب في خصوص الواقعة فانه حينئذ لا يزيد على تسعة وثلاثين اهـ قلت نعم الزيادة من نوع آخر بان يضم الى الضرب الحبس كما يذكروا المصنف وذلك يختلف باختلاف الجنابة والجنابة قال الزبلى وليس في التعزير شئ مقرر وانما هو مقوض الى رأى الامام على ما تقتضى جنابهم فان العقوبة فيه تختلف باختلاف الجنابة فينبغي أن يطلع غاية التعزير في الكبيرة كما اذا أصاب من الاجنبية كل محرم سوى الجماع او جمع السارق المتاع في الدار ولم يخرج منه وكذا ينظر في احوالهم فان من الناس من ينزجر باليسير ومنهم من لا ينزجر الا بالاكثاريه وذكر في النهاية التعزير على مراتب الى آخر ما مر عن الدرر أقول وظاهر عبارته أن قوله وذكر في النهاية الخ بيان لقوله وكذا ينظر في احوالهم الخ أى أن احوال الناس على أربع مراتب فلا يكون ما في النهاية والدرر مخالفا للقول بالتقويض وحينئذ فيكون المراد بالمرتبة الاولى وهي اشراف الاشراف من كان ذا مروءة صدقت منه الصغيرة على سبيل الزلة والتدور فلذا قالوا تعزيره بالاعلام لانه في العادة يفعل ما يقتضى التعزير بما فوق ذلك ويحصل انزجار به بهذا القدر من التعزير فلا ينافي أنه على قدر الجنابة أيضا حتى لو كان من الاشراف لكنه تعدى طوره ففعل الملوطة او وجد مع الفسقة في مجلس الشرب ونحوه لا يكتفى بتعزيره بالاعلام انما يظهر ونحوه عن المروءة لان المراد بها كفاي الفتح وغيره الدين والصلاح وسبب آخر الباب انه لو ذكر منه الفعل يضرب التعزير فهذا صريح في انه بالتعزير لم يبق ذا مروءة وهذا مؤيد لما قدمه عن النهر من انه لو ضرب غيره فادماه لا يكتفى بتعزيره بالاعلام الخ ثم رأيت في الشرع لالية عين ما بحثته حيث قال ولا يفتى ان هذا أى الا كفاية بتعزيره بالاعلام انما هو مع ملاحظة السبب فلا بد ان لا يكون مما ينافي به أدنى الحد كما اذا أصاب من اجنبية غير الجماع اهـ فهذا صريح في أن من كان من الاشراف يعزى على قدر جنابته وانه لا يكتفى فيه بالاعلام اذا كانت جنابته فاحشة تسقط به مروءته فقد ثبت بما قلنا عدم مخالفة ما في الدرر للقول بتقويضه للقاضى وأن المعتبر بحال الجنابة والجنابة خلافا لما فهمه في البحر كما قدمناه فاعتنم هذا التحرير المفرد (قوله وعليه مشايخنا) قدمنا عبارة الزبلى عند قوله وأقله ثلاثة (قوله ويكون التعزير بالقتل) رأيت في الصارم المسلول للمصنف ابن تيمية ان من اصول الحنفية ان ما لا يقتل فيه عندهم مثل القتل بالمقتل والجماع في غير القبل اذا تكرر فلا امام ان يقتل فاعله وكذلك ان يزيد على الحد المقدر اذا ارادى المصلحة في ذلك ويحتمل ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم واحصا به من القتل في مثل هذه الجرائم على انه رأى المصلحة في ذلك ويسمونه القتل سياسة وكان حاصله ان لا يعزى بالقتل في الجرائم

(و) التعزير (أبس فيه تقدير بل هو مقوض الى رأى القاضى) وعليه مشايخنا زبلى لان المقصود منه الزجر وحوال الامس فيه محتاتة بحر (و يكون) التعزير (بالقتل كن وجد رجلا

مطلب  
يكون التعزير بالقتل



التي نعتت بالسكرار وشرع القتل في جنسها وهذا الحق اكثرهم يقتل من اكثر من سب  
 النبي صلى الله عليه وسلم من اهل الذمة وان لم يداخذوه وقلوا يقتل سياسة اه وسياتي  
 غايته في فصل الجزية ان شاء الله تعالى ومن ذلك ما يذكركم المصنف من ان الامام قتل  
 السارق سياسة اي ان تكرمه منه وسياتي ايضا في كتاب الجهاد ان من تكرم الخلق منه في  
 المصير قتل به سياسة لسياسة بالصاد وكل من كان كذلك يدفع شره بالقتل وسياتي ايضا في باب  
 الرد ان السارق او الزنديق الداعي اذا اخذ قبل توبته ثم تاب لم تقبل توبته ويقتل ولو اخذ  
 بعد ما قبلت وان الخلق لا توبته ردة عدم كيفية تعزير الوطني بالقتل (قوله مع امرأة)  
 ظاهره ان المراد الخلوقة بها وان لم يرمه فعلا قبيحا كايدي عليه ما ياتي عن منية المفق كانه رة  
 فافهم (قوله قتلها قتلها) اي ان لم يمكنها الفاضل منه بصياح او ضرب والام يمكن  
 مكروهه فان شرط الاتي معتبر هنا ايضا كما هو ظاهر ثم رايته في كراهية شرح الوهابية ونصه  
 ولو استكره رجل امراته قتلها وكذا الغلام فان قتله قدمه هدر اذا لم يستطع منعه الاب بالقتل  
 اه فافهم (قوله ان كان بهلم) شرط لاقتل الذي تضمنه قوله كن وجهه لا (قوله  
 ومقاده الخ) توفيق بين العبارتين حيث اشترط في الاولى العلم بانه لا ينزجر به في القتل ولم  
 يشترط في الثانية فوقه يحمل الاولى على الاجنبية والثانية على غيرها وهذا يشاء على ان  
 المراد بقوله في الاولى مع امرأة اي يزنيها ويأتي الكلام عليه (قوله مطلقا) زاده المصنف  
 على عبارة النية متابعة لشيخه صاحب البصر (قوله عاني البرازية وغيرها) اي كالظانية  
 فيها لوراي وجلازني بامراته او امراته آخر وهو محتمل فصاح به فلم يهرب ولم يمنع عن الزنا  
 حل لقتله ولا قصاص عليه اه (قوله في حله على المقيد) اي يحمله قول النية قتلها  
 جميعا على ما اذا علم عدم الانزجار بصياح او ضرب قتل وقوله مظهر في التوفيق وجهه آخر  
 وهو ان الشرط المذكور انما هو في اذ او جدر جلا مع امراته لا لقتل قبل ان يزني بها فافهم  
 لا يحل قتله اذا علم انه ينزجر بغير القتل سواء كانت اجنبية عن الواجد او زوجة له او محرما منه  
 اما اذا وجد من يزني بها فله قتله مطلقا ولذا في النية بقوله وهو يزني واطاق قوله قتلها  
 جميعا وعليه فقوله الخاتمة الذي قدمناه انما هو فصاح به غير قبيح ويدل عليه ايضا عبارة المجتبي  
 الاتية ثم رايته في جنائيات الخاوي الزاهدي ما يؤيده ايضا حيث قال رجل لراي رجل لامع  
 امراته يزني بها او يقبها او يضعها الى نفسه وهي مطاوعة فقتله او قتلها مالا ضمان عليه  
 ولا يحرم من ميراثه ان اثبتته بالبيضة او بالاقرار ولو راى رجلا مع امراته في مقارعة خاتمة  
 او راى مع محارمه ~~كذلك~~ لم يرمه الزنا ودواعيه قال بعض المشايخ - لقتله - حارقال  
 بعضهم لا يحل حتى يرى منه العمل اي الزنا ودواعيه ومنه في خزانة الفتاوى اه وفي  
 مرقاة البرازية لوراي في منزله رجلا مع اهله او جاره فيضرب وخاف ان اخذه ان يقره فهو في سعة  
 من قتله ولو كانت مطاوعة لقتلها فافهم - ذا صريح في ان الفرق من حيث توبة زنا وعدمها  
 نامل (قوله مطلقا) اي بالفرق بين اجنبية وغيرها (قوله وهو الحق) مفهومه ان مقابله باطل  
 ولم يظهر من كلامه ما يقتضي بطلانه بل ما قبله بعده عن المجتبي بقيد صحته وقد علمت مما قرنا  
 ما ينفق به كلامهم واما كون ذلك من الامر بالمعروف لا من الحد فلا يقتضي اشتراط العلم بعدم

مع امراته لا تحل له ولو  
 اكرهها فله قتلها ودمه هدر  
 وكذا الغلام وهابية (ان  
 كان يعلم انه لا ينزجر بصياح  
 وضرب بما دون السلاح  
 والا) بان علم انه ينزجر بما  
 ذكر (لا) يكون بالقتل  
 وان كانت المرأة مطاوعة  
 قتلها كذا عراه الزبلي  
 للهندواني ثم قال (و) في  
 منية المقتى (لو كان  
 مع امراته وهو يزني بها  
 او مع محرمه وهو مطاوعان  
 قتلها ما جعلا) اه واقره  
 في الدرر وقال في البصر ومقاده  
 الفرق بين الاجنبية والزوجة  
 والمحرمة مع الاجنبية لا يحل  
 القتل الا بالشرط المذكور  
 من عدم الانزجار المزبور  
 وفي غيرها يحل (مطلقا)  
 اه ورد في النسوة عاني  
 البرازية وغيرها من التسوية  
 بين الاجنبية وغيرها ويدل  
 عليه تمكيد الهندواني  
 لامرأة تم مافي النية مطلق  
 فيصل على المقيد لا ينفق  
 كلامهم وقد اجزم في الوهابية  
 بالشرط المذكور مطلقا وهو  
 الحق

الانزجار تامل (قوله بالشرط احصان الخ) ودعى مافي الخاتمة من قوله وهو محتمل كما  
 قدمناه وجرمه الطرسوسي قال في النهر ورد ما بن وهبان بانه ليس من الحد بل من الامر  
 بالمعروف والنهي عن المنكر وهو حسن فان هذا المنكر حيث تعين القتل طريقا في ازالته  
 فلا معنى لاشتراط احصان فيه ولذا أطلقه البرازي اه قلت ويدل عليه ان الحد لا يليه  
 الا الامام (قوله وفي المجتبي الخ) عزاه بعضهم ايضا الى جامع الفتاوى وحدود البرازية وحاصله  
 انه يحل ديانة لا قضاء فلا يصح دفعه القاضي الا بيينة والظاهر انه ياتي هذا التقدير من المذكور  
 في السرة وهو مافي البرازية وغيرها ان لم يكن اصحاب الدار بيينة فان لم يكن المقتول معروفا  
 بالشر والسرقة فتل صاحب الدار قصاصا وان كان متهم به فكذلك قياسا وفي الاستحسان  
 نجح الدين في ماله لورثة المقتول لان دلالة الحال او ردت شبهة في القصاص لاني المال (قوله  
 وعلى هذا القياس الخ) هو من جهة عبارة المجتبي واقره في البحر والنهر ولذا في عليه المصنف  
 (قوله المكابر) اي الاخذ علانية بطريق القلبية والقهر قال في المصباح كابرته مكابرة  
 غالبته مغالبة (قوله وقطاع الطريق) اي اذا كان مسافرا ورأى قاطع طريق لقتله وان لم  
 يقطع عليه بل على غيره مسافرا من تخليص الناس من شره واذا كان كافيا فبدمه ماله (قوله  
 وجميع الكائن) اي اهلها والظاهر ان المراد بها المتهم بدمي ضررها الى القبيح فيكون قوله  
 والاعونة والسعة عطف تقصير او عطف خاص على عام فيشمل كل من كان من اهل الفساد  
 كالسارق وقاطع الطريق والاص والوطي والخناف ونحوهم عن ضرره ولا ينزجر بغير  
 القتل (قوله والاعونة) كأنه جمع من بين او عوان بعينه والمراد به الساعي الى الحكم  
 بالاخذ دفعه طاف السعة عليه عطف تقصير وفي رسالة احكام السياسة عن جمع الذي في مثل شيخ  
 الاسلام عن قتل الاعونة والظلمة والسعة في ايام الفترة قال يباح قتلهم لانهم ساعدون في الارض  
 بالفساد فقبل انهم يتعمدون عن ذلك في ايام الفترة ويحتفون قال ذلك امتناع ضرورة ولو ردوا  
 اعدوا لمسانم واعنه كما شاهد قال وسألنا الشيخ ابا نجباء عنه فقال يباح قتلهم يثاب قاتله اه  
 (قوله واقفى الناصبي الخ) اهل الوجوب بالنظر لا امام ونوابه والاباحية بالنظر انفسهم ط  
 (قوله ويكون بالنهي عن البلد) ومنه ما مر من نهي الزاني البكر ونهي عورضي الله عنه نصر بن  
 حجاج لافتتان النساء بجماله وفي النهر عن شرح البخاري للعيسى ان من آذى الناس ينفي عن  
 البلد (قوله وبالهجوم الخ) من باب دفع الدخول على غفلة بغتة قال في احكام السياسة وفي  
 المنتقى واذا سمع في داره صوت المزمار فادخل عليه لانه لما سمع الصوت فقد افسد حرمته  
 داره وفي حدود البرازية وغصب الثمينة وجناية الدراية ذكر الصدر الشهيد عن أصحابنا انه  
 يحل دمه البيت على من اعتاد الفسق وأنواع الفساد في داره حتى لا بأس بالهجوم على بيت  
 الفاسدين وهم عورضي الله عنه على نائمة في منزلها او ضربها بالدرية حتى يقطع خمارها فقبل  
 له فيه فقال لا حرمته لها بعد اشتغالها بالمحرم والتجسس بالامام وروي أن الفقيه ابا بكر البخاري  
 خرج الى الرستاق وكانت النساء على شط النهر كاشيات الرؤوس والدواع فقبل له كيف فعلت  
 هذا فقال لا حرمته لهن انما الشك في ايمانن كما عهن حرييات وهن كذا في جنائيات جمع  
 الفتاوى وذكري كراهية البرازية عن الواقعة الحسامية وبقدم البلاء الهذري مظهر

بالشرط احصان لانه ليس  
 من الحد بل من الامر  
 بالمعروف وفي المجتبي الامر  
 ان كل شخص رأى مسلما  
 يزني ان يحل لقتله وانما يمنع  
 خوفه من ان لا يصرفه  
 زني (وعلى هذا) القياس  
 (المكابر بالظلم وقطاع  
 الطريق وصاحب المكس  
 وجميع الظلمة بادى نهي له  
 قبيحة) وجميع الكائن  
 والاعونة والسعة يباح قتل  
 الكل ويثاب قاتلهم انتهى  
 وافى في القاصي بوجوب  
 قتل كل من يذون في شرح  
 الوهابية ويكون بالنهي  
 عن البلد وبالهجوم على  
 بيت الفاسدين وبالاخراج  
 من الدار وجمدها وكسر  
 دنان النهر



وان ملهوا ولم ينقل احراق  
 بينه (ويقيم كل من حال  
 مباشرة المصيبة) قنبه  
 (و) اما بعده (ف) ليس  
 ذلك لغير الحالك (والزوج  
 والمولى كما يصح) (فرع)  
 من عليه التعزير لو قال  
 لرجل اقم على التعزير ففعله  
 ثم رفع لهما كم فانه يحق  
 به قنبه واقره المصنف ومثله  
 في دعوى الخاتمة اكر في  
 الفتح ما يجب حقا لا بعد  
 لابقية الامام لتوقفه  
 على الدعوى الا ان يحكم فيه  
 فليحفظ (ضرب غيره بغير  
 حق وضربه المضرور)  
 ايضا (بعضه) كالواشعا  
 بين يدي الناضي ولم يتكافأ  
 كامر (ويبدأ بقامة التعزير  
 بالبادي) لانه اظم قنبه وفي  
 جمع الفتاوى جاز الجواز  
 بمثله في غير موجب  
 لاذن به وان اتهم بعد  
 ظله فاولئك ما عالجهم من  
 سبيل والعفو افضل فن  
 عفا واصل فاجره على الله  
 (ومع حبه) ولو في حبه  
 بان ينصحه من الخروج منه  
 نهر (مع ضربه) اذا احتج  
 لزيادة تأديب (وضربه  
 اشد) لانه خفف علما

فيه من الغنى الذي لا جله نقص كذا قاله الشيخ قاسم بن فطلوبغا ثم بلاية واطلاق الاشدية  
 شامل لقوته ووجهه في عضو واحد فلا يفرق الضرب فيه وقد مر الكلام فيه اول الباب و اشار  
 الى انه يجزى من ثيابه كافي غاية البياض ويخالفه ما في الخاتمة بضرب التعزير فاعلم ان ثيابه  
 وينزع القرو والحشو ولا يحد في التعزير اه والظاهر الاول انصرح المصنف به بغير  
 ونقدم معنى المد في حد الزنا (قوله فلا يخفف وصفا) كى لا يودى الى فوات المقصود بغير  
 اى الانزجار (قوله ثم حد الزنا) بالرفع لحذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه والاصل ثم  
 ضرب حد الزنا ط (قوله لا بالقياس) ودعى حد الشريعة كاتبه عليه ابن كمال في هامش  
 الايضاح (قوله اضعف سببه) اى فبجه بحقل وسبب حد الشرب متيقن به وهو الشرب  
 والمراد ان الشرب متيقن السببية لانه لا متيقن النبوت لانه باليمينه او الاقرار وهو ما  
 لا يوجب اليقين بغير وهو ما خوذ من الفتح تامل (قوله وعزير كل مرتكب منكر الخ)  
 هذا هو الاصل في وجوب التعزير كافي البحر من شرح الطحاوى وظاهره ان المراد حصر  
 اى باب التعزير فيما ذكره كرمع انه قد يكون بدون معصية كتعزير السبي والمتم كياتى وكفى  
 من خيف منه قنبه فيجوز له مثلا كما مر في نبي عمر رضي الله تعالى عنه نصر بن سراج وذ كرفى  
 البحر ان الحاصل وجوبه باجتماع الامة لكل مرتكب معصية ليس فاحد مقدرك نظر محرم  
 ومن محرم وخلوة محرمة وأ كل ربنا ظاهر اه قلت وهذه الحكاية غير منصفة لانه قد يكون  
 في معصية فيها احد كزنا غير المحصن فانه يجلد حدا وللإمام قنبه معصية واحدة وتعزيرها كما مر في باب  
 وروى احمد ان النجاشي الشاعر جى به الى على رضي الله تعالى عنه وقد شرب الخمر في رمضان  
 فضر به عثمان ثم ضر به من القدر عشرين لكن ذ كرفى الفتح انه ضر به العشرين فوق العثائين  
 لفطره في رمضان كما جاء في رواية اخرى انه قال له ضربناك العشرين بغير انك على الله  
 واطاراك في رمضان اه فالتعزير فيه من جهة اخرى غير جهة الحد (قوله الا اذا كان  
 الكذب ظاهرا الخ) سيأتى الكلام فيه (قوله لانه غيبة) ظاهرا وم التعزير وان لم يعلم  
 صاحب الحق لكن من عن الفتح ان ما يجب حقا لا بعد يتوقف على الدعوى (قوله وكل  
 مرتكب معصية) اهله ذكره مع اغنا ما قبله عنه اي قيد ان المراد بانكر ما لا حد فيه  
 قال في الفتح وعزير من شهد شرب الساريين والجمعة من على شبه الشرب وان لم يشربوا ومن  
 معه ركوة خمر والمفطر في رمضان يعزرون ويحبسون حتى يحمدوا توبة ومن يتم بالقتل والسرقة يحبس  
 ويخلد في السجن الى أن يظهر التوبة وكذا من قبل اجنبية أو عاتقها أو مسها بشهوة اه  
 (قوله فيه عزير بشتم ولده) فيه كلام اصحاب البحر تقدم في حد القذف (قوله وكل من ليس  
 بمحصن) اى احصان القذف ط وحاصله ان من لم يجد قاذفه اعدم احصانه يعزير قاذفه فلا  
 يلزم من سقوط الحد ادم الاحصان سقوط التعزير (قوله ويبلغ به غايته) اى تسعة  
 وثلاثين سوطا وهـ ذاهم طوف على قوله فيه عزير ومقتضا بلوغ الغاية في شتم ولده وليس كذلك  
 (قوله بحر ما غير جاع) الذى في الفتح والبحر وغيرهما كل بحر غير جاع ومقتضاه انه لا يبلغ  
 الغاية بغير دلس أو تقييل وهو خلاف ما يشهد به كلام الشارح (قوله وفيما عداها) اى

فلا يخفف وصفا (ثم حد  
 الزنا) اثبوتها بالكتاب (ثم  
 حد الشرب) اثبوتها باجتماع  
 العصاة لا بالقياس لانه  
 لا يجري في الحدود (ثم  
 القذف) اضعف سببه  
 باحتمال صدق القاذف  
 (وعزير كل مرتكب منكر  
 أو مؤذى مسلم بغير حق  
 بقول أو فعل) الا اذا كان  
 الكذب ظاهرا كما  
 بحر (ولو بغير العين) أو  
 اشارة اليد لانه غيبة كما  
 ياتى في الخطر فرتكبه  
 مرتكب محرم وكل مرتكب  
 معصية لاحد فيها  
 التعزير اشياء (فيعزير)  
 بشتم ولده وقذفه (بقذف  
 عموك) ولو لم يولد (وكذا  
 بقذف كافر) وكل من ليس  
 بمحصن (بزنا) ويبلغ به غايته  
 كالواصاب من اجنبية محرما  
 غير جاع أو اخذ السارق  
 به دجوه للمناع قبل  
 اخراجه وفيما عداها  
 لا يبلغ غايته (وبقذف)

٣٣ طلب  
 التعزير قد يكون بدون  
 معصية



ما عدا هذه المواضع الثلاث لا يبلغ غاية التعزير واقتصر عليها تبعاً للبحر و زاد بعضهم غيرها  
 منها ما في الدرر قبل نارك الصلاة يضرب حتى يسيل منه الدم وفي الخجة لو ادعى الامام انه  
 كان مجوساً لا يصدق الا انه يضرب ضرباً شديداً اهـ اي ولا يلزم القوم اعادة الصلاة وفي  
 الخاتمة من وافي غلاماً بعزراً أشد التعزير وفي التارخانية ان المرأة اذا ارتدت تجبر على الاسلام  
 وتضرب خمسة واربعة مائة اي على قول أبي يوسف ان أكثر ذلك أماً على قوله ما كنا أكثره  
 زمة وثلاثون (قوله اي بستم) اطلاق القذف على البستم مجازاً شرعي حقيقة لغوية بصر  
 (قوله مسلم ما) اي سواء كان عدلاً أو مستورا وسياق أن الذي كالم (قوله أو علم القاضي  
 بفسقه) هذا المبدأ كره في الفتح بل ذكره في التوضيح الخاتمة وأعلمه ببنى على القول المرجوح  
 من أن للقاضي أن يقضي بعله تأمل (قوله بلايان سببه) مثل انه فاسق وهـ هذا تفسير  
 اقوله بمجرد ادعاء غيره على اليمين سبباً شرعياً كقبيل أجنبية كاذ كره بعد قلت وهذا مخالف  
 لما ذكره في التمهيدات من أن الشهادة لا تقبل على جرح مجرد عن اثبات حق لله تعالى  
 أو لا بعد من مثل أن يشهدوا على شهود المدعي بانهم فسقة أو زناة أو آكلة الربا أو شربة الخمر  
 أو على اقراءهم انه شهدوا بزور وتقبل لشهدها على الجرح المركب مثل انهم زناوا وصفوا  
 الزنا أو شربوا الخمر أو سرقوا في كذا ولم يتقدم العهد أو أني صالحتم بمكذا من المال على أن  
 لا يشهدوا على بالباطل وأطلب رد المال منهم في هذا اثبات حق لله تعالى وهو الحد أو اثبات  
 حق العبد وهو المال بخلاف ما قبله لانه ليس فيه اثبات فعل خاص موجب للسبيل غاية أن  
 عادتهم فعل الزنا ونحوه فهو جرح مجرد وقد قال في القضية هنا ان الشهادة على الجرح مجرد  
 لا تصح بل تصح اذا ثبت فسقه في ضمن مانع فيه الخصومة بجرح الشهود اهـ فهذا يفيد  
 أن ما بين سببه كقبيل أجنبية مثلاً جرح مجرد لانه ليس في ضمن مانع فيه الخصومة ولهذا  
 أورد المصنف وغيره هناك أن اقراءهم بشهادة الزور وموجب للتعزير وهو من حقوقه تعالى  
 وأجاب بان الظاهر أن مرادهم بجهة تعالى الحد لا التعزير لانه يسقط بالتوبة قبل في وسع  
 القاضي الزامه به بخلاف الحد فانه لا يسقط بها قلت والتحقيق انه يفرق بين البابين بأن  
 المراد بالجرح هنا ما بين سببه وغيره مجرد ما بين سببه موجب طعن الله تعالى من حد أو  
 تعزير أو طعن العبد والمراد بالجرح في باب الشهادة ما لم يوجب حد أو حق عيب وغيره مجرد  
 ما ثبت في ضمن مانع فيه الخصومة من حق لله تعالى أو العبد ووجه الفرق أن المقصود  
 هنا إسقاط التعزير عن القاذف بالاثبات ما يوجب صدقه لا اثبات فسق المقتضوف ابتداء فلذا  
 اكتفى ببيان السبب الموجب لفسقه ولم يكتف بالجرح عنه لاحتمال طعن الشاهد من ما ليس  
 بموجب لفسقه مقصوداً وأما في باب الشهادة فان المقصود اثبات فسق الشاهد ابتداء لان  
 القاضي يبحث أولاً عن عدالة قبل شهادته فاذا برهن الخصم على جرحه كان المقصود  
 اثبات فسقه فقط عدالة لان الجرح مقدم على التعديل واثبات فسق مقصودا اظهار  
 للقاحشة وقد قالوا انه فسق لشهود الجرح فلا تقبل شهادتهم الا اذا كان في ضمن اثبات حق  
 تصح فيه الخصومة لانه لم يصبر مقصودا باظهار القاحشة بل ثبت ضمناً ولا يدخل في الحق هنا  
 التعزير لما عمن المصنف فالجواب أن ما يوجب التعزير جرح مجرد في باب الشهادة لا هنا

اي بستم (مسلم) ما (يا فاسق)  
 الا ان يكون معلوم الفسق  
 كدكان مثلاً أو علم القاضي  
 بفسقه لان الشين قد الحقه  
 هو بنفسه قبل قول القائل  
 فتح (فان أراد) القاذف  
 (اثباته) بالبين (بمجردا)  
 بلايان سببه (لا تسرع)

مطلب  
 في الجرح المجرد

في قبيل هذا به ديان سببه لانه لما عانت ويدل على ما قلنا ما صرحوا به هناك من أن الجرح  
 الجرح دائماً لا يقبل لو كان جرحاً لانه اظهره للقاحشة أما لو كان سرافاته يقبل وكذا ما صرحوا  
 به أيضاً من أنه لا يقبل اذا كان بعد التعميد كما اعتداه المصنف ومشي عليه هناك فلو كان قبله  
 قبل والظاهر أن علة قبوله قبله انه يكون خيراً بقى الشهود الا يقبل القاضي شهادتهم  
 ولذا يقبل الجرح مراً من واحد ولو كان شهادة لم يقبل ولهذا النوع دلوا به على الجرح ثابت  
 عدالتهم وقبول شهادتهم ولو كان الجرح مراً شهادة مقبولة لاسقوطه عن حيز الشهادة ولم يبق  
 لهم مجال التعديل فثبت انه اخبار لا شهادة ونظيره سؤال القاضي المزكين عن الشهود فصار  
 الحاصل أن الجرح المجرد لا يقبل في باب الشهادة اذا كان على وجه الشهادة جرحاً به  
 التعديل والاقبل وأما في باب التعزير فانه يقبل به ديان سببه ويخرج بذلك عن كونه مجردا  
 (تنبيه) سيأتي أن التعزير يثبت بشهادة المدعي مع آخر وبشهادة عدل اذا كان في  
 حقه تعالى لانه من باب الاخبار وظاهر كلامه هنا انه لا بد من شاهد دين غيره لان التعزير  
 القاذف ثبت قاله قد زوف فاذا ادعى القاذف فسق المقتضوف لا تكتفي شهادته بفسقه فلا بد  
 من إقامة البينة على صدق القاذف لیسقط عنه التعزير الثابت حقا لانه قد زوف بخلاف ما كان  
 حقا لله تعالى هذا ما ظهر لي في هذا المقام والاسلام (قوله وأراد اثباته) اي لاسقاط الحد عنه  
 (قوله لنبوت الحد) اي فكان الجرح ثابتاً بضميمة الاقتصار فلم يكن مجرد الكن المنسوب التعديل  
 ببيان السبب ويؤيده ما مر قبل هذا الباب عن المانعة من انه لو أقام أربعة فساق يدرك الحد  
 عن القاذف والمقتضوف والشهود فسلم أن نبوت الحد غير لازم وهذا مؤيداً لما حقهنا أن أقام  
 أن المراد بالجرح هنا ما بين سببه لا ما لم يثبت ضمناً (قوله حتى لو ينوال الخ) تفريع على قوله  
 بلايان سببه (قوله وكذا في جرح الشاهد) قد علمت الفرق بين البابين (قوله ويغني الخ)  
 فانه صاحب البصر (قوله لا يعززه) اي يعززه المقتضوف ويسقط التعزير عن القاذف (قوله  
 سأل القاضي المشهور) اي ولا يطلب من الشاتم البينة في مثل هذا كافي البصر (قوله من  
 الفرائض) أراد بها ما يشهد الواجبات كاذ كره بعد (قوله ثبت فسقه) ويغني أن يلزمه  
 التعزير لما مر من انه يعزركل مرتكب معصية لا حد فيها (قوله يا كافر) لم يقيده بكون  
 المشنوم بذلك مسلماً ما يذكره بعد (قوله ان اعتقد المسلم كافر انهم) أي بكون ان اعتداه  
 كافر الا بسبب مكنر قال في التمر وفي الذخيرة المختار لا يقتوي انه ان أراد الشتم ولا بعتقه  
 كافر الا بكفر وان اعتداه كافر الخاطيه به اثباته على اعتقاده انه كافر بكفر لانه لما اعتداه  
 المسلم كافر اعتداه قديراً من الاسلام كفراً اهـ (قوله كافر) اي لان اجابته اقراءه كافر  
 فبما اخذ به لرضاء بالكفر ظاهراً الا اذا كان مكراً وأما ما بينه وبين الله تعالى فان كان  
 متاولاً بانه كافر بالطاغوت مثلاً فلا يكثر (قوله فيكون محققاً) قال في التمر بلاية ويرج  
 خلافه سبباً لهذا اطلاقه في الهداية وغيرها (قوله يا فاجر) يستعمل في عرف الشرع  
 بمعنى الكافر والزاني وفي عرفنا اليوم بمعنى كسب الخصام والمنازعة قال في البحر وأقارب طه  
 يا فاجر على يا فاسق التباين بينهما ولذا قال في القضية لو أقام مدعي الشتم شاهدين شهد أحدهما  
 انه قال يا فاسق والاخر على انه قال يا فاجر لا تقبل هذه الشهادة اهـ (قوله يا محنت)

(ولو قال يا زاني وأراد  
 اثباته تسع) لنبوت الحد  
 بخلاف الاول حتى لو ينوا  
 فسقه بما فيه حتى لله تعالى  
 أو لا بعد قبله وكذا في جرح  
 الشاهد ويغني أن يسأل  
 القاضي عن سبب فسقه فان  
 بين سبباً شرعياً كقبيل  
 أجنبية وعنفاء أو خلوته  
 بها طلب بينة يعززه ولو قال  
 هو ترك واجب سأل القاضي  
 المشنوم عما يجب عليه تعالى  
 من الفرائض فان لم يعرفها  
 ثبت فسقه ايا في المجتبى من  
 ترك الاشتغال بفسقه  
 لا تقبل شهادته والمراد  
 ما يجب عليه تعالى منه غير  
 (وعززه) الشاتم (يا كافر)  
 وهل يكثر ان اعتداه المسلم  
 كافر انهم والا لا به يقتضي شرح  
 وهبانية ولو أجليه ليك كفر  
 خلاصة وفي التارخانية قبل  
 لا يعزرمالم يقل يا كافر بالله  
 لانه كافر بالطاغوت فيكون  
 محققاً (يا خبيث يا دارق  
 يا فاجر يا محنت)







حق يقال بظهور كذبه ولولا النظر الى ما فيه امن الاذى لما قيل بالتميز بينهما في حق الاشراف  
والانظهور الكذب فيها موجود في حق الكل فينبغي ان يلقى به من كان في معناه من غير  
يحصل له بذلك الاذى والوحشة بل كثير من اصحاب الانفس الالوية يحصل له من الوحشة أكثر  
من انقها والعلاوية وقد يجاب بان المراد بالاشراف من كان كريم النفس من الطابع وذك  
الفقه والعلاوية لان الغالب فيهم ذلك فمن كان بهذه الصفة يلققه الشين بهذه الافاظ المراد  
لازمه امن نحو البلادة وخبث الطباع والافلا لانه هو الذي الحق الشين يتفهمه فلا يعتبر لحوق  
الوحشة به كالأول فيل للناسق يوافق فيرجع الى ما استحسنه في الهداية وغيره ما رأت الشارح  
في شرح المتن قال ولعل المراد بالعلاوي كل متق والافاظ تخصيص غير ظاهر بل قال الفقيه ابو  
جعفر انه في الاخسة اما في الاشراف فالتعزير اه فافهم (تنبيه) هذا كوفي ثم رجع على المتن  
ايضا لعله على وجه المزاج يعزرون بطريق العقارة كقول لان اهانة اهل العلم كقول علي المختار  
فتاوى بدعية لكنه يشكل بما في الخلاصة ان سب المختمين ليس بكفر اه والمراد بالمختمين  
عثمان وعلى رضي الله تعالى عنهم (قوله بالاجل) يعني القافل (قوله وابوه ليس كذلك) اي ليس  
بجهام وكذا لا تعزير لو كان كذلك بالاولى (قوله واوجب الزياي الخ) كانه اعم من ظهور  
الكذب في باب الجحام او ان يمه فالسامعون لا يعاون كذبه فلهذه الشين بخلاف قوله يا جهام  
لانهم يشاهدون صنعة بصر ودفعه في النهريان التفرقة تحكم لان الحكم بتعزيره غير  
مقبول يثبت عليه اه قلت والذي رأيته في الزياي هكذا ومن الافاظ التي لا توجب التعزير  
قوله يارسناتي ويا ابن الاسود ويا ابن الجحام وهو ليس كذلك اه فقوله وهو ليس كذلك اي  
ليس بهذه الصفة فليس المراد في الحكم المذكور كراهة الشارح وغيره فافهم (قوله لانه  
عرفا يعني المؤجر) قال ملائخر والمؤجر يستعمل فيه يؤجر اه لا لانه لا يكون له معنى  
الحقيقي المتعارف بل يعني المؤجر (قوله يابغا) هو بالباء الموحدة والغين الموحدة المشددة  
ويقال يابغا وكأنه انتزع من البغاء بجر عن المغرب (قوله والمأبون) اي الذي لا يتدر  
على تركه ان يؤتى في دبره لدودة ونحوها بجر قلت لكن قال المصنف في شرحه تبه الادروان  
البغاض شتم العوام بتهوون به ولا يعرفون ما يقولون اه وهذا هو المناسب لما انتهى عليه  
تعال لمتون من انه لا تعزير فيه اعمالي تفهمه بالمأبون فلا ولا قال في البحر بعد ما نقل عن  
المغرب انه المأبون وينبغي ان يجب التعزير فيه اتفاقا لانه الحق الشين به اه ثم ظهور الكذب  
فيه ثم استتم ذلك بما صرح به في الظهير به من وجوب التعزير في يابغا فوج وهو المأبى في  
الدبر مقلد بانه الحق الشين به بل البغا اقوى لان الابنة عيب شديد قلت وحاصل ما أن المأبون  
هو الذي يطلب ان يؤتى بخلاف المعفوح وهو بالعين المهملة والقائه والجيم وفسره في  
النارخانية بالمضروب في الدبر وفي القاموس عفف بفتح ضرب وجارية به جماعها (قوله يعز  
فيها) اي في يابغا ويابغا بناء على ان عرفهم استعمال مؤجر فيمن يؤجر اه لا لانه لا يؤجر  
في المأبون وهذا مؤيد لما به في البحر قلت ولا يستعمل في عرفنا هذا ان الافظان في الشتم  
فينبغي عدم التعزير فيها كما عاين المتون (قوله وفي ولد الحرام) هذا ذكره في النهي بحثا حيث  
قال وينبغي ان يعزروا في ولد الحرام بل اولى من سرام زاده ولم يذكر في الزهر عبارة الملقط في

(يا جهام يا بطل يا ابن الجحام  
وابوه ليس كذلك) واوجب  
الزياي التميز في باب  
الجحام (يا مؤجر) لانه  
مرفوع في المؤجر (يا بطل)  
هو المأبون بالقوسية وفي  
الملقط في عرفنا يعزروا  
وفي ولد الحرام نهر

كلام الشارح اتمام (قوله والضابط الخ) قال ابن كمال نخرج بالقياس الاول النسبة الى الامور  
الخالقة فلا يعزروا في يابغا ونحوه فان معناه الحقيقي غير مراد بل معناه الجازي كالبطل وهو امر  
خافي وبالقيد الثاني النسبة الى ما لا يحرم في الشرع فلا يعزروا في يابغا ونحوه ما عدا في  
العرف ولا يحرم في الشرع وبالقيد الثالث الى ما لا يمدح في العرف فلا يعزروا في يابغا ونحوه  
ونحوه ما يحرم في الشرع اه قلت وهذا الضابط مبني على ظاهر الرواية وقد عرفت تفصيل  
الهداية (قوله بسكون الحاء) اي مع ضم اوله في الموضعين (قوله وفي يابغا) رأيت في البحر  
بالحاء المجهلة تأمل (قوله يا مقامر) من قامر م مقامر وقامر اقمره اذا راعه فغلبه كافي  
القاموس (قوله وفي المتن الخ) هذا معني ما مر عن الهداية والزياي لكنه في المتن ذكره  
بعد جمع ما مر من الافاظ وعبارة الهداية والزياي توهم ان هذا التفصيل في نحو سار  
وختير مما يثبت فيه بكذب القائل فاعاد الشارح آخر الدفع هذا الايهام فافهم (قوله  
ادعي سرقة) ذكر في البحر هذه المسئلة عن القسمة وذكر الثانية عن فتاوى قارئ الهداية وقوله  
بخلاف دعوى الزنا من كلام القسمة وأشار الشارح الى المسئلة في بقوله فيما تقدم ما لم يخرج  
مخرج الدعوى وقد عرفت انه دخل في ذلك دعوى ما يوجب التعزير بحقه الله تعالى (قوله لاسر)  
اي قبيح هذا الباب من انه مندوب للدره اي مأمور بالسنة فاذا لم يقدر على اثباته كان مخالفا  
للامر وذكروا الفرق فيما تقدم بورود النص على جلد اذ الميات باربعة شهادت وأما ما في البحر  
عن القسمة من الفرق بان دعوى الزنا لا يمكن اثباتها الا بنسبته الى الزنا بخلاف دعوى السرقة  
فان المقصود منها اثبات المال ويعكسه انما يثبتون نسبته الى السرقة فلا يمكن قاصدا نسبته الى  
السرقة ففهمه نظرا لاقضية عكس الحكم المذكور فيه ما رأت الخبير الرمي به على ذلك  
ايضا كما وضحته فيما علقته على البحر فافهم (قوله وهو اي التعزير الخ) لما كان ظاهر كلام  
المصنف كالزياي وقاضيان ان كل تعزير بحق العبد مع انه قد يكون حق الله تعالى كما في زاد  
الشارح قوله غاب فيه تبعه للدور وشرح المصنف فصار قوله حق العبد مبتدأ وقوله غاب  
فيه خبره والجملة خبر قوله وهو والمراد كما افاده ح ان افراده التي هي حق العبد أكثر من  
افراد التي هي حق الله وليس المراد ان الحقين اجتمع في حق العبد غالب كما قيل بعكسه في  
حدائقه اه قلت هذا وان دفع الابراد المار لكن المتبادر خلافه وهو انه اجتمع فيه  
الحقان وحق العبد غالب فيه عكس حدائقه وقد دفع الشارح الابراد بقوله بعده ويكون  
ايضا حقا لله تعالى فعمل ان المراد بالاول ما كان حقا للعبد وان فيه حق الله تعالى ايضا ولكن  
حق العبد غالب فيه على عكس حدائقه وبيان ذلك ان جميع ما مر من النشاط القذف  
والشتم الموجبة للتعزير من غير ما شرعنا قال تعالى ولا تباينوا بالالفاظ فكان في حق الله  
تعالى وحق العبد وغاب حق العبد الحاجة، ولذا لو عفا سقط التعزير بخلاف حدائقه القذف فانه  
العكس كما مر ورعا فافهم (تنبيه) ذكر ابن المصنف في حواشيه على الاشياء انه  
يؤخذ من كونه حق عبيد جواب حادثة القسوة هي ان رجلا شتم آخر بالفاظ متعددة من  
الفاظ الشتم الموجب للتعزير وهو انه يعزروا لكل واحد من الان حقوف العباد لا تدخل فيها

الحاء من يضحك عليه  
الناس اما بقتها فهو من  
يضحك على الناس وكذا  
(يا خضر) واختار في الفاية  
التميز بينهما ما في يابغا  
يا مقامر وفي المتن  
واستحسنوا التعزير لو  
المقول له فيها أو عاينوا  
(ادعي سرقة) على شخص  
(دعوى عن اثباته لا يعزروا  
لو ادعى على آخر بدعي  
توجب تكملة موجز)  
المدعي (عن اثبات ما ادعاه)  
فانه لا يثبت عليه اذا صدر  
الكلام على وجه الدعوى  
عنه مدحا كمن شتم ا ما اذا  
صدر على وجه السب أو  
الاتقاس فانه يعزروا  
فتاوى قارئ الهداية  
بخلاف دعوى الزنا فانه  
اذا لم يثبت به مدحا  
(وهو) أي التعزير (حق)  
العبد) غالب فيه (فيجوز  
فيه الابراد والعفو)

قوله لا يقتضيه عكس الحكم  
لان المال حيث أمكن اثباته  
بدون نسبته الى السرقة  
يصير دعواها ظاهر افاصدا  
نسبته اليها والاعدل عنها  
الى دعوى المال بخلاف  
دعوى الزنا لانه لا يمكن  
اثباته الا بنسبة الزنا اليه  
فلا يمكن قاصدا نسبته اليه

٣٣ ين ت فيقتضي التعزير في دعوى السرقة لا في دعوى الزنا - هذا عكس الحكم اه منه  
٢ مطلبه فيها يوشكهم رجلا بالفاظ متعددة



بجواز الامام تركه ثم استشكل عليه ما في الخاتمة وهو ما نقله الشارح عن القنينة فقال انه  
يجب ان يكون في حق الله تعالى الخأي واذا كان كذلك ناقض قوله اولاً انه لا يجوز الامام  
تركه ثم اجاب عنه بان ما ذكر عن القنينة والخاتمة هو اصل على انه من حق الله تعالى او  
من حق العباد لا يناقض ما مر لانه اذا كان المدعى عليه ذامراً فقد حصل تعزير بالبحر الى  
باب القاضي والمدعى ويكون قوله ولا يزعمه لانه لا يعزير بالضرب في اول مرة فان عاد عزره  
بالضرب اهـ ملخصاً وبه تعلم ان الشارح اقتصر على محل الاستشكل الخاف لقوله اولاً فلا  
عقوبة وتترك المقصود من الجواب فانهم يقولون ويظهرون دفع المناقضة من وجه آخر وهو ان  
ما وجب عقابته تعالى لا يجوز الامام تركه الا اذا لم يترجأ ان افعال كالمرو ولا يخفى ان الفاعل  
ذا كان ذامراً وفي الدين والصلاحيه لم من حاله ان ترجأ من اول الامر لان ما وقع منه  
لا يكون عادة الا من هو وعقله ولا يميز في اول مرة ما لم يبدل بوعظ لينة تكرار كان ساهياً  
وليتعلم ان كان جاهلاً بدون جر الى باب القاضي ويؤيد هذا ما سيذكره الشارح آخر الباب من  
بناءطناً على استفتاء ذوي الهيئات من وجوب التعزير (قوله يفيد انه من باب الاخبار) أي  
فلا يحتاج الى الفظ الشهادة ولا الى مجلس القضاء كما في كفالة النهر فلهذا يخالف ما مر من اشتراط  
الشهادة قلت لذكر غاية ما افاده فرع الظهيرية انه لا يان من اعلم السلطان به وظاهر اطلاقه  
انه لا فرق بين كون السلطان عادلاً او جائر يخشى منه قتله لانه يباح قتل كل مؤذني  
اذا لم يترجأ ولا يخفى انه ليس في هذا تعرض لثبوت تعزير به مجرد الاخبار عند السلطان فضلاً  
عن ثبوت عند القاضي على انه يمكن ان يراد بعلام السلطان الشهادة عليه عنده تامل (قوله  
للقاضي تعزير المقيم) ذكره في كتاب الكفالة ان التهمة تثبت بشهادة مستورين او واحد  
عدل فظاهر انه لو شهد عدل الحاكم واحد مستور فاسق بقصد شخص ليس للعالم حكم به  
بخلاف ما اذا كان عدلاً او مستورين فانه يستقر عليه بغير قتل ومثله ما لو كان المتهم مشهوراً  
بالعدا فممكن فيه علم القاضي كما افاده كلام الشارح وفي رسالة دده افندى في السياسة عن  
الحفاظ ابن تيم الجوزية الخنبلي ماعلمت احد من ائمة المسلمين يقول ان هذا المدعى عليه بهذه  
للعوى وما شسمها يحاف ويرسل بالاحبس وليس تخلفه وارسله مذهب الاحد من الائمة  
الاربعة ولا غيره هم ولو حلفنا كل واحد منهم واطلقناه مع العلم باشتهاره بالفساد في الارض  
وكثرة سرقاته وقتلنا لاناخذ هذه الابشاهدي عدل كان مخالفاً للسياسة الشرعية ومن ظن ان  
الشرع فحليفه وارسله فقد غلط غلطاً فاحشاً انصوص رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ولا يجمع الائمة ولا جعل هذا الفاظ القاحش تجرأ الولاة على مخالفة الشرع وتوهموا ان  
السياسة الشرعية قاصرة عن سياسة الخلق ومصلحة الامة فتعذر واحد ودفعه تعالى وخرجوا  
عن الشرع الى انواع من الظلم والبدع في السياسة على وجه لا يجوز وعلمه فيها وفي هذا  
نصر مما ضرب المتهمة من السياسة وبه صرح الزياي أيضاً كما سيأتي في المرفقة وبه  
علم ان القاضي فعل السياسة ولا يختص بالامام كما قدمناه في هذا الزنا مع تعريف السياسة  
(قوله وان لم يثبت) أي ما تهم به أمانته التهمة أي كونه من اهلها فلا بد من ثبوتها كما علمت  
(قوله يمكن فيه خبر العدل) يخالف ما قدمناه من انه يجوز ان يانه بدع شهادته لومعه آخر وهو

والتعزير قبل زياي  
(واليمين) ويحتمل ما نقله  
عليه من هذا الخأي الذي  
يدعي لابل الله ما نقل خلاصة  
(والشهادة) على الشهادة  
ونهاية رجل وامرأتين  
كافي في حقوق العباد ويكون  
أيضاً حقه تعالى فلا عفو  
فيه الا اذا علم الامام ان جائر  
الفاعل ولا يمين كالوادي  
عليه انه قبل أخيه مثلاً  
ويجوز ان يانه بدع شهادته  
فيكون مدعيه شاهداً ولو  
معه آخر ومافي القنينة  
وغيره ما لو كان المدعى عليه  
ذامراً وكان أول ما فعل  
بوظن استصفاً ولا يعزير  
يجب ان يكون في حقوق  
الله فان حقوق العباد ليس  
للقاضي استقطاها فتح وما  
في رواية الظهيرية رجل  
يصلى ويضرب الناس  
يسلمه ويسلمه فلا بأس  
بأعلام السلطان به ليعزير

لا يجوز الامام تركه ثم استشكل عليه ما في الخاتمة وهو ما نقله الشارح عن القنينة فقال انه  
يجب ان يكون في حق الله تعالى الخأي واذا كان كذلك ناقض قوله اولاً انه لا يجوز الامام  
تركه ثم اجاب عنه بان ما ذكر عن القنينة والخاتمة هو اصل على انه من حق الله تعالى او  
من حق العباد لا يناقض ما مر لانه اذا كان المدعى عليه ذامراً فقد حصل تعزير بالبحر الى  
باب القاضي والمدعى ويكون قوله ولا يزعمه لانه لا يعزير بالضرب في اول مرة فان عاد عزره  
بالضرب اهـ ملخصاً وبه تعلم ان الشارح اقتصر على محل الاستشكل الخاف لقوله اولاً فلا  
عقوبة وتترك المقصود من الجواب فانهم يقولون ويظهرون دفع المناقضة من وجه آخر وهو ان  
ما وجب عقابته تعالى لا يجوز الامام تركه الا اذا لم يترجأ ان افعال كالمرو ولا يخفى ان الفاعل  
ذا كان ذامراً وفي الدين والصلاحيه لم من حاله ان ترجأ من اول الامر لان ما وقع منه  
لا يكون عادة الا من هو وعقله ولا يميز في اول مرة ما لم يبدل بوعظ لينة تكرار كان ساهياً  
وليتعلم ان كان جاهلاً بدون جر الى باب القاضي ويؤيد هذا ما سيذكره الشارح آخر الباب من  
بناءطناً على استفتاء ذوي الهيئات من وجوب التعزير (قوله يفيد انه من باب الاخبار) أي  
فلا يحتاج الى الفظ الشهادة ولا الى مجلس القضاء كما في كفالة النهر فلهذا يخالف ما مر من اشتراط  
الشهادة قلت لذكر غاية ما افاده فرع الظهيرية انه لا يان من اعلم السلطان به وظاهر اطلاقه  
انه لا فرق بين كون السلطان عادلاً او جائر يخشى منه قتله لانه يباح قتل كل مؤذني  
اذا لم يترجأ ولا يخفى انه ليس في هذا تعرض لثبوت تعزير به مجرد الاخبار عند السلطان فضلاً  
عن ثبوت عند القاضي على انه يمكن ان يراد بعلام السلطان الشهادة عليه عنده تامل (قوله  
للقاضي تعزير المقيم) ذكره في كتاب الكفالة ان التهمة تثبت بشهادة مستورين او واحد  
عدل فظاهر انه لو شهد عدل الحاكم واحد مستور فاسق بقصد شخص ليس للعالم حكم به  
بخلاف ما اذا كان عدلاً او مستورين فانه يستقر عليه بغير قتل ومثله ما لو كان المتهم مشهوراً  
بالعدا فممكن فيه علم القاضي كما افاده كلام الشارح وفي رسالة دده افندى في السياسة عن  
الحفاظ ابن تيم الجوزية الخنبلي ماعلمت احد من ائمة المسلمين يقول ان هذا المدعى عليه بهذه  
للعوى وما شسمها يحاف ويرسل بالاحبس وليس تخلفه وارسله مذهب الاحد من الائمة  
الاربعة ولا غيره هم ولو حلفنا كل واحد منهم واطلقناه مع العلم باشتهاره بالفساد في الارض  
وكثرة سرقاته وقتلنا لاناخذ هذه الابشاهدي عدل كان مخالفاً للسياسة الشرعية ومن ظن ان  
الشرع فحليفه وارسله فقد غلط غلطاً فاحشاً انصوص رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ولا يجمع الائمة ولا جعل هذا الفاظ القاحش تجرأ الولاة على مخالفة الشرع وتوهموا ان  
السياسة الشرعية قاصرة عن سياسة الخلق ومصلحة الامة فتعذر واحد ودفعه تعالى وخرجوا  
عن الشرع الى انواع من الظلم والبدع في السياسة على وجه لا يجوز وعلمه فيها وفي هذا  
نصر مما ضرب المتهمة من السياسة وبه صرح الزياي أيضاً كما سيأتي في المرفقة وبه  
علم ان القاضي فعل السياسة ولا يختص بالامام كما قدمناه في هذا الزنا مع تعريف السياسة  
(قوله وان لم يثبت) أي ما تهم به أمانته التهمة أي كونه من اهلها فلا بد من ثبوتها كما علمت  
(قوله يمكن فيه خبر العدل) يخالف ما قدمناه من انه يجوز ان يانه بدع شهادته لومعه آخر وهو

يفيد انه من باب الاخبار  
وان اعلم الام القاضي بذلك  
يمكن تعزيره ثم قلت وفيه  
من الكفالة معزير البصر  
وفيه للقاضي تعزير المقيم  
وان لم يثبت عليه وكل  
تعزيره تعالى يمكن فيه  
خبر العدل لانه في حقوقه  
تعالى

مطلبه  
في تعزير المقيم



مصرح به في الفتح وانه محمول على عدم العدالة (قوله يقضي في بطله اتفاقا) واما ما ذهب اليه  
 المتأخرون وهو المقتضى به من انه لا يقضي بطله في زمانا فيجب حمله على ما كان من حقوق العباد  
 كذا في كفاية النهر وفيه كلام كتمان في قضاء البحر حاصله ان ما ذكره غير صحيح وسيأتي غمامه  
 هناك ان شاء الله تعالى (قوله كما مر) الذي مر تقييده بما اذا بين سببه كتحصيل اجنبية وعشاقها  
 وقد مر المجرى بمجال بين سببه فالمراد بالبحر هذا ما لم يكن في ضمن ما تصح به الدعوى وقد مرنا  
 الكلام فيه فانهم (قوله وعليه) اي على ما ذكر من انه من باب الاخبار وانما يكفي فيه خبر  
 العدل (قوله من المحاضر) جمع محضر والمراد به هنا ما يعرض على السلطان ونحوه في شكاية  
 متول أو كما ثبت فيه خطوط اعيان الباطنة وختمهم ويسمى في عرفنا عرض محضر (قوله  
 يعمل به الخ) قال في كفاية النهر وظاهره ان الاخبار كما يكون باللسان يكون بالبيان فاذا كتب  
 الى السلطان بذلك ايزجره وكان له ان يعقد عليه حيث كان معروفا بالعدالة (قوله وقد  
 اخطا) والفرع المتقدم أي عن الظهيرة ببنادي بخطته نهر (قوله وفي كفاية العيني الخ)  
 ذكره في البحر في هذا الباب ومثله في الخاتمة (قوله وأوديه) الظاهر ان المراد به الضرب  
 ويحتمل انه عطف تفصيل (قوله والسرفعة وضرب الناس) الظاهر ان الواو هي في أو  
 اصدق التحليل على كل فرد بخصوصه ط (قوله حتى يتوب) المراد حتى تظهر امارات توبته  
 اذ لا روق لنا على حقيقة ما ولا يقدر بستره اشهر اذ قد فصل التوبة قبلها وقد لا تظهر بعدها  
 كذا حقه الطرسوسي واقره ابن الشحنة (قوله وتقييده مسائل الشتم) اي الواقع في الكثر  
 والهداية وهذا ذكره في البحر والنهر والذي في الفتح الاقتصار على ما قبله من المسئلة وتعليلها  
 ذكر ذلك آخر الباب (قوله ولعل وجهه ما مر في يافاسق) اي من انه الحق الشين بنفسه قبل  
 قول القائل واثار بقوله فتأمل الى ضعف هذا الوجه فانه وان كان الحق بنفسه لكان التزنا  
 بعد الذم معه ان لا تؤذيه اه ح وقد يقال انه وصفه بما هو فيه فهو صادق كقوله للفاسق  
 يافاسق مع انه قد سبق عليه الا ان يفرق بان اليهودي منه لا يعتد في نفسه انه كافر فتأمل  
 (قوله يعز المولى عبده) قال في الفتح واذا اساء العبد الادب حل اولاد تاديبه وكذا الزوجة  
 (قوله الماسيحي) اي من ان الصغر لا يمنع وجوب التعزير (قوله الشرعية الخ) احقر ازعمالو  
 مرها بنحو ابس الرجال او بالوشم وعملوا كانت لا تقدر على المرض او احرام او عدم ملكها  
 او نحو ذلك (قوله وتركهها غسل الجنابة) اي ان كانت مسلمة بخلاف الذمة لعدم خطاياها  
 وعندها من الخروج الى الكائن ط عن حاشية الشاي (قوله وعلى النورج من المنزل)  
 اي بغير اذنه بعد ايقاف النهر (قوله لو بغير حق) فلو بحق فلها الخروج بلا اذنه وتقدم بيانه في  
 النكاحات (قوله لو طاهرة الخ) اي وكانت خالصة عن صوم فرض ط عن المباح (قوله  
 ويطبق بذلك الخ) اشار الى ان تعزير الزوج لزوجته ليس خاصا بالمسائل الاربعة المذكورة  
 في المتن ولذا قال في الوالدية لغيره بها على هذه الاربعة وما في معناها وهو صريح الضابط  
 الا في ايضا وكذا ما قلناه اتفاقا في الفتح من ان له تاديب العبد والزوجة على اساءة الادب  
 لكن على القول بانه لا يضرب بها بترك الصلاة لا يخصص الجواز بما لا تقتصر منه منته على ما  
 يقيده التحليل الا في ذلك (قوله فالوضر بت ولدها الخ) هذه ذكرها في البحر جذا

يعمل به في حقوق الله تعالى  
 ومن اتقى بتعزير الكاتب  
 فقد اخطا اه ملخصا  
 وفي كفاية العيني عن  
 الثاني من محضر مع النهر  
 ويشربه ويترك الصلاة  
 احبسه وأوديه ثم أخرجه  
 ومن يتهم بالقتل والسرفعة  
 وضرب الناس احبسه  
 واخذه في السجن حتى  
 يتوب لان نهره ذاعلى  
 الناس وشرا الاول على  
 نفسه (شتم م ذميا عزير)  
 لانه ارتكب معصية  
 وتقييده مسائل الشتم  
 بالمسلم اتفاني فحق في القنينة  
 قال ليهودي أو مجوسي  
 يا كافر يا من شق عليه  
 ومقتضاه انه يعز ولا تركه  
 الاثم بحر واقره المصنف  
 لكن نظريه في النهر قلت  
 ولعل وجهه ما مر في  
 يافاسق فتأمل (يعزير  
 المولى عبده والزوجة  
 زوجته) ولو صغيرة لما  
 سيجي (على تركها الزينة)  
 الشرعية مع قدرتها عليها  
 (و تركها غسل الجنابة  
 و على الخروج من  
 المنزل) لو بغير حق (وترك  
 الاجابة الى الفساق) لو  
 طاهرة من نهر حيفض  
 ويطبق بذلك ما لوضر بت ولدها الصغير عند بكانه أو ضمير بت جاريته

اخذ من مـ تله ضرب الجارية وقال فان ضرب الدابة اذا كان عن عافه ذا اولي (قوله  
 غيره) بفتح الغين المعجمة ط وهو منصوب على الجارية أو المصدورية أو القليلة تأمل (قوله  
 ولا تنعظ بوعظه) مفاده انه لا يعزرها اول مرة ط (قوله أو شتمه الخ) سواء شتمها أولا  
 على قول العامة بحر وثبت التعزير للزوج بما ذكر الى قوله والضابط غير مصرح به  
 وانما اخذ في البحر والنهر من قول البرازية وغيره لوقال لها ان ضربتك بالاجنبية فامرك  
 بذلك فشقته الخ فضر بها لا يكون الامر بسدها لان ذلك كاجنبية قال في النهر وهو ظاهر  
 في انه لا تعزير بها في هذه المواضع اه قلت وفيه انه اذا كان ذلك جناية عاق عليها الامر  
 لا يلزم منه ان يكون موجبه التعزير اذ لو زنت أو سرق فضر بها لم يصير الامر بسدها لكونه  
 ضر بالجنابة مع ان هذه الجناية لا توجب التعزير فالاولى الاقتصار على الضابط (قوله ولو  
 بنحو ياحار) ينبغي على ظاهر الرواية عدم التعزير في ياحاريا بله وعلى القول الثاني من انه  
 يعزير ان كان المقول له من الاشراف والا لا ينبغي ان يفصل في الزوج الا ان يفرق بين الزوجة  
 وغيرها والموضع يحتاج الى تدبر وتأمل نهر قلت يظهر لي الفرق بينهما ما اذا لاشك ان هذا  
 اساءة أدب منها في حق زوجها الذي هو لها كالسيد وقد مرنا عن الفتح ان له تعزيرها باسائة  
 الادب تأمل (قوله أو كلمته أو شتمه) الضمير انما هو المحرم (قوله والضابط الخ) عزاء في البحر الى  
 البدائع من فصل القسم بين الفساء قال وهو شامل لما كان من علقا بالزوج وبغيره اه أي  
 سواء كان جنابة على الزوج أو غيره (قوله ولا على ترك الصلاة) عطف على قوله وليس منه الخ  
 لانه في معنى لا يضرب بها على طلب تقيدها ط (قوله تبعا لادرك) وكذا ذكره في النهاية تبعا  
 لكافي الخ كما في الجروفيه من القنينة ولا يجوز ضرب أخته الصغيرة التي ليس لها اولي بترك  
 الصلاة اذ بلغت عشرة (قوله واستظهره) اي طاف الكثر والمتن من ان له ضربها على ترك  
 الصلاة به قال كثير كما في البحر (قوله والاب يعزير الابن عليه) أي على ترك الصلاة ومنهلهما  
 الصوم كما صرحوا به وتعليل القنينة الا في يافاسق ان الام كلاب والظاهر ان الوصي كذلك  
 وان المراد بالابن الصغير بقرينة ما بعده اما الكبير فبالاجنبية نعم قدم الشارح في الحاشية عن  
 البراءة اذ لم يكن مأمورا على نفسه فله ضمه لدفع فتنة أو عار وتاديبه اذ وقع منه شيء  
 (فرع) في فصول العلما اذ ارأى من كرام من والديه بامرهما مرفة فان قبلهما وان كرها  
 سكت عنهم واشتغل بالعام والاشتغال لهما فان الله تعالى يكفيه ما أهمه من امرهما اه أم  
 أمره يخرج الى وليته والى غيرهما خاف ابنهما عليهما الفساد ليس له منه ما بل يرفع أمرهما كما  
 لم ينعها او بامر منعهما (قوله ابن مبيع) تبع فيه النهر والذي قدمه في كتاب الصلاة أمر ابن  
 سبع وضرب ابن عشر اه ح وهذا كذا ذكره القهستاني عن الملقط والمراد ضرب به يد  
 لا بحسبة كما تقدم هناك (قوله ويطبق به الزوج) فلا يضرب زوجته الصغيرة على الصلاة كلاب  
 (قوله وفي القنينة الخ) وفيه من الروضة ولو أمر غيره بضرب عبده حل لهما أمور وضربه بخلاف  
 الحر قال فهو ذاتا متص به على عدم جواز ضرب ولد الأمر بامر من يملكه لان الأمر  
 يضرب به نيابة عن الاب الصلح والمسلم يضرب به بحكم الملك بملكه أي لمصلحة الولد اه وهذا  
 اذ لم يكن الضرب قاضيا كما يأتي في المتن قريبا (قوله فيجزي بين الصبيان) أي بشرع في حقهم

غيره ولا تنعظ بوعظه أو  
 شتمه ولو بنحو ياحار أو  
 أدعت عليه أو حزقت ثيابه  
 وكلمته أو شتمها أو اجنبى أو  
 كشت وجهها أو غير محرم  
 أو كلمته أو شتمه أو أعطت  
 مالم تجر العادة به بلا اذنه  
 والضابط كل معصية لاحد  
 فيها للزوج والمولى التعزير  
 وليس منه ما لو طابت نفقتها  
 أو سكنتها وأولت لان  
 لصاحب الحق مقالا بحر  
 (لا على ترك الصلاة) لان  
 المدفوعة لا تعود عليه بل  
 اليها كذا اعقده المصنف  
 تبعا للدرر على خلاف ما في  
 الكثر والمتن واستظهره  
 في حظر المجنبي (ولا ب  
 يعزير الابن عليه) وقد مرنا ان  
 لاولى ضرب ابن سبع على  
 الصلاة ويطبق به الزوج  
 نهر وفي القنينة اه كرام  
 طفله على تعلم قرآن وادب  
 وعلم فرضيته على الوالدين  
 وله ضرب اليتيم فيعيا يضرب  
 ولده الصغر لا يمنع وجوب  
 التعزير (فيجزي بين  
 الصبيان



كما عجز الزبلي وهل يضرب تعزير الجور دعه له أو إذا بلغ عشرة كافى صربه على الصلاة أنه نعم  
 في البصر عن القنية مراحم شتم ما لم ينفذ به التعزير اه والظاهر أن المرافعة غير قيدنا على  
 (تنبيه) في شهادات الجور لم أر حكم العبي إذا وجب التعزير عليه للتأديب بل بلغ ونقل الضرر  
 الرازي عن الشافعية سقوطه لزجره بالبلوغ ومقتضى ما في القيمة من كتاب الـ... أن الذي  
 إذا وجب التعزير عليه فاسد لم يسقط عنه اه قال الخبير الرمي لأوجه سقوطه خصوصا  
 إذا كان حق أدى (قوله وهذا لو كان حق عبد الخ) بهذا وفق صاحب المجتبى بين قول  
 المسرخي أن الضرب لا يمنع وجوب التعزير وقول الترجان يمنع به من الأول على حق العبد  
 والثاني على حقه تعالى كما إذا ضرب العبي أو زنى أو سرق أو قرع في الجور والنهر وتبعهم المصنف  
 قلت لكن يشكل عليه صربه على ترك الصلاة بل ورد أنه يضرب لأدب على التقادير لا على  
 العترة فأمل (قوله من حد أو عزز) أي من حد الامام أو عززه كافي الهداية (قوله فدمه  
 هدر) أي عندنا ومالك وأحمد خلافا للشافعي لأن الامام ما ورد بالحد والتعزير وفعل الأمور  
 لا يتقيد بشرط السلامة وتعامه في الفتح والتميين قلت ومقتضى التعليل بالامر أن ذلك غير  
 خاص بالامام فقط هدر أن لكل... لم أقامة التعزير بحال مباشرة المعصية لأنه ما ورد بإزالة  
 المنكر إلا أن يفرق بأنه يمكنه الرفع إلى الامام فلم تنبه على إقامة عليه بخلاف الامام فتأمل  
 (قوله بمنع ماهر) أي من الأشياء التي يباح له تعزيره فيها ط (قوله فيتعيد بشرط السلامة)  
 أي كالمرور في الطريق ونحوه وأورد ما لو جامع امرأته فماتت أو أفضاها فماتت لا يضمن عند أبي  
 حنيفة وأبي يوسف مع انه مباح وأجيب بأنه يضمن المهر بذلك ولو وجبت الدية لوجب ضمانان  
 بضمون واحد غير (قوله قال المصنف) اخذ من كلام شيخه في الجور (قوله وبهذا) أي  
 التعليل المذكور (قوله ضرب بافاحشا) قيد به لأنه ليس له أن يضرب بها في التأديب ضرب بافاحشا  
 وهو الذي يكسر العظم أو يخرق الجلد أو يسوده كافي التاترخانية قال في الجور وصرحوا بأنه  
 إذا ضرب بها بطريق حق وجب عليه التعزير اه أي وإن لم يكن فاحشا (قوله ويضمنه لو مات)  
 ظاهره تعذيب الضمان بما إذا كان الضرب فاحشا ويحالفه إطلاق الضمان في الفتح وغيره  
 حيث قال وذكر الحاكم لا يضرب امرأته على ترك الصلاة وضرب ابنه وكذا المصنف لم إذا أديب  
 العبي فمات منه يضمن عنه دنا والشافعي اه وقال في الدر المنثور يضمن المصنف بضرب العبي  
 وقال مالك وأحمد لا يضمن الزوج ولا المصنف في التعزير ولا الأب في التأديب ولا الجد ولا الوصي  
 لو ضرب معتادا ولا ضمنه باجماع الفقهاء اه لكن سيأتى في الجنايات قبيل باب النماء في  
 القتل تفصيل وهو الضمان في ضرب التأديب لا في ضرب التعليل لأنه واجب ما لم يكن ضربا  
 غير معتادا فإنه موجب للضمان ط نقاوسيا في عماله هناك (قوله وعن الثاني الخ) عبارة  
 الزبلي هكذا وروى عن أبي يوسف أن القاضي إذا لم يزد في التعزير على مائة لا يجب عليه  
 الطعان إذا كان يرى ذلك لأنه قد ورد أن أكثر ما عززوا به مائة فان زاد على مائة فمات يجب  
 نصف الدية على بيت المال لأن ما زاد على المائة غير ما ذنوب فيه ففصل القتل به هل ما ذنوب  
 فيه وبفعل غير ما ذنوب فيه فقتله اه فعمل ان الكلام في الفمضي الذي يرى ذلك اجتمعا  
 أو تقليدا وقدمنا أول الباب استدلالا بغير ما يثبت من بلغ حد في غير حد فهو من المعتدين

(و) هذا الحق مبدأ ما  
 لو كان حق الله تعالى  
 بان زنى أو سرق (منع)  
 المصنف مجتبى (من)  
 حد أو عزز فلهان فدمه  
 هدر إلا امرأة عززها  
 زوجها بمنع ماهر  
 فماتت لأن تأديبه مباح  
 فتعدي بشرط السلامة  
 قال المصنف وبهذا يظهر  
 انه لا يجب على الزوج ضرب  
 زوجته أصلا ادعت على  
 زوجها ضربا فاحشا وثبت  
 ذلك عليه عزز كما لو ضرب  
 المصنف العبي ضربا فاحشا  
 كانه يعززه ويضمنه لو مات  
 ثمضى ومن الثاني لو زاد  
 القاضي على مائة فمات  
 فقتل الله في بيت المال  
 لقتله جعل ما ذنوب فيه وغير  
 ما ذنوب فيقتضف زبلي  
 (فروع) ما رتب لتفارق  
 زوجها تعزير على الاسلام

ومقتضى ما قرناه هناك وجوب الضمان إذا تعدى بالزيادة مطلقا وأن هذه الرواية غير  
 معتدلة عند الكل فافهم (قوله وتعزير خمسة وسبعين) جرى على ظاهر الرواية عن أبي يوسف  
 وقد مضى جميع قوله ما لا يبلغ التعزير بأربعين (قوله ولا تتزوج بغيره) بل تقدم أنه تعزير  
 على تجديد النكاح بهر يسير وهذه إحدى روايات ثلاث تقدمت في الطلاق الثانية أنه لا يبين  
 رد القصة لها السبي الثالثة ما في النوادر من أنه يملكها مرة واحدة أن كان مصرفا ط (قوله  
 ارتحل إلى مذهب الشافعي يعزز) أي إذا كان ارتحاله لا لغرض محض ثم عاين في التاترخانية  
 حتى أن رجلا من أصحاب أبي حنيفة خطب إلى رجل من أصحاب الحديث ابتغى في عهد أبي  
 بكر الجوزجاني فإني الآن يترك مذهبهم فيمصر أخلف الامام ورفع يديه عن هذا الاخطا وطهو  
 ذلك فاجابه فزوجه فقال الشيخ بعد ما سئل عن هذه وأما قوله رأسه النكاح جائز ولكن أخاف  
 عليه أن يذهب إيمانه وقت النزاع لأنه استخف بمذهب الذي هو حق عنده وتركه لأجل حقيقة  
 منتقاة ولو أن رجلا يرى من مذهبهم ما يحتمل وضع له كان محمدا ما جورا أما اتفق غير من  
 غير دليل بل لما يرغب من عرض الدنيا وشهوتها والمذموم الاثم المستوجب للتأديب  
 والتعزير لا تركه كتابة المنكر في الدين واستخفافه بدينه ومذهبه اه ملخصا وفيها عن الفتاوى  
 التسوية الثابت على مذهب أبي حنيفة غير واولى قال وهو هذه الكلمة أقرب إلى الالف اه  
 وفي آخر التحرير للمحقق ابن الهمام مسئلة لا يرجع فيما قلده فيه أي على به اتفاقا وهل يقد  
 غير في غيره المختار نعم لا تطع بانهم كانوا يستفتون مرة واحدة مرة غير غير ملتزمين مفتيا  
 واحدا فلو اتزم مذهبنا ميبا كابي حنيفة والشافعي فقبل يلزم وقيل لا وقيل مثل من لم يلتزم  
 وهو الغالب على الظن لعدم ما يوجب شرعا اه ملخصا قال شارحه المحقق ابن أمير حاج  
 بل الدليل الشرعي يقتضي العمل بقول المجتهدين وتقليده فيه فيما احتاج إليه وهو فاسلوا  
 أهل الذكروا والوال انما يتحقق عند طاب حكم الطائفة المعينة فإذا ثبت عند قول المجتهدين  
 وجب عليه وما اتفقا عليه فلم يثبت من السمع اعتباره ملزما انما ذلك في التذوق لا فرق في ذلك  
 بين أن يلتزمه بلفظه أو بقلبه اه على أن قول القائل متلاذبت فلا نافيما أفق به تعليل التقليد  
 والوعيد به كرم المصنف اه قلت وأيضا قالوا العاوى لا مذهب له بل مذهبهم مذهب مقتبه  
 وعمله في شرح الضرير بان المذهب انما يكون لمن له نوع نظر واستدلال وبصر بالمذهب  
 على حسب أولان قرأ كتاب في فروع ذلك المذهب وعرف فتاوى امامه وأقواله وأما غيره من  
 قالنا حنفى أو شافعى لم يصير كذلك بمجرد القول كقوله أنا فقيه ما وضوى اه وقد قدم غمام  
 ذلك في المقدمة أول هذا الشرح وانما أطلقنا في ذلك التلايف بغير الجهل بما يقع في الكتب  
 من إطلاق بعض عبارات الموهمة خلاف المراد فيجملهم على تنقيص الأئمة المجتهدين فان  
 العلماء شأهم الله تعالى أن يريدوا الزدراء بمذهب الشافعي أو غيره بل يطعنون تلك  
 العبارات بالانع من الانتقال خوفا من التلاعب بمذهب المجتهدين فعنا الله تعالى بهم وأما ما  
 على حسب ما ميز يدل ذلك في القنية راعى البعض كتب المذهب ليس للعاوى أن يتحول من  
 مذهب إلى مذهب ويستوى فيه الحنفى والشافعى اه وسأفى ان شاء الله تعالى غمام ذلك  
 في فصل القبول من الشهادات (قوله فذى ياتر يض) كان حالنا لست بزان يعززلان

مطلب  
 فيما إذا ارتحل إلى غير  
 مذهب

وتعزير خمسة وسبعين  
 سوطا ولا تتزوج بغيره به  
 يفتى ملقط اه ارتحل  
 إلى مذهب الشافعي  
 يعزز وسراجية ه قذف  
 بالتمريض يعزز حاوى ه ذنى  
 بأمر أمية يعزز اختيار  
 ه ادعى على آخره وطى  
 أمه وحيات فتقت فان  
 برهن

مطلب  
 العاوى لا مذهب له



الحدود قط لا شيء وقد ألقى الشيخ بالخاطب لان المعنى بل أنت زان فيمزر وظاهر التقيد  
بالحدود أنه لو شئتم بالمرء لا يمزر (قوله) فله قيمة النقصان أي له قدر ما نقص من قيمتها  
ولم يذكر أن يحد أو لا يحد مما مر في بابيه وتقدم قبيل باب الشهادة على الزنا ما لوزني بأمة  
فقتلها انه يجب الحد والقيمة بالقتل وفي افضائها انه يجب الحد (قوله) وان حلف خصمه  
أي عند عدم الإيهان (قوله) حتى يتوب أو يموت (قوله) به زرع على الورع البار (الخ) قال في التاترخانية  
قال محمد أحبه أبا حتى يرد لها أو يموت (قوله) به زرع على الورع البار (الخ) قال في التاترخانية  
روى ابن رجب لا وجب دغرة ملاقة فاحذروا عدها وعرها ما رادها وعرها وديانتها فقال له  
عمر رضى الله تعالى عنه كاه يا باردا الورع فانه ورع يغضه الله تعالى وضربه بالدره اه  
قلت وبه علم أن المراد ما كان على وجه الرياء كما أفاده بقوله البار فانه لم يكن من أهل  
الورع فهو معدود كمن قال أن امرأته ماتت بعض الأئمة عن الفضل على ضوء العسس حين  
يمر على بيتها فقال من أنت فقالت أنا أخت بشر الحافي فقال لها لا تفعل في فان الورع خرج من  
بينكم (قوله) التعزير لا يقطع بالنوبة) لما مر أن الذي إذا زعم التعزير فاسلم لم يقطع  
عنه لكن هذه قاعدة يجب إذا كان حجة العبد أو ما وجب حقه الله تعالى فانه يقطع كافي شهادات  
البحر روى على الاشياء (قوله) قلت قد قدمناه لاهلنا (الخ) تقدم ذلك عند قوله والشهادة  
على الشهادة وهذا جواب أقول الاشياء ولم أره لأصحابنا اه قلت وفي كفاية كافي الحاكم  
الشهيد وإذا كان المدعى عليه رجلا له مروءة وخطرا تصدقت أن لا يحبس ولا أعززه إذا  
كان ذلك أول ما فعله وذكر عن الحسن رضى الله تعالى عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
تجافوا عن عقوبة ذى المروءة إلا في الحدود اه وقال البيهقي وفي الاجتناس عن كفاية الاصل  
لو ادعى قبل أن يشتمه فاحش أو أنه ضربه عزرا أو أخطأ وان كان المدعى عليه رجلا له  
مروءة وخطرا تصدقت أنه لا يعزر إذا كان أول ما فعله وفي نوادر ابن رستم عن محمد وعظ  
حتى لا يعود إليه فان عاد وتكرر منه ضرب التعزير فقاتل للمروءة من ذلك في الدين  
والصلاح قال نعم وفي التمرناشي ان كان له خطرو مروءة فاقباس أن يعزر وفي الاستحسان  
لان كان أول ما فعله فان فعل أي مرة أخرى علم أنه لم يكن ذا مروءة والمروءة مروءة شرعية  
وعقلية رسمية اه ملخصا (تنبيه) قال ابن حجر في الفتاوى الفقهية جاهد الحديث من  
طرق كثيرة من رواية جماعة من الصحابة بالفاظ مختلفة منهم ما أقبلوا ذوى الهيات عناتهم  
الاحدود وفسرهم الشافعي بأنهم الذين لا يعرفون بالشرف فيل أحدهم الزلة فيترك وقبل  
هم أصحاب الصغار دون الكبار وقبل الذين إذا وقع منهم الذنب تابوا والاول أظهر وأمتن  
اه ملخصا قلت وقول أئمتنا إذا كان أول ما فعله بل يشير إلى التمسك بالاول وكذا ما مر من  
تفسير المروءة (قوله) في حديث أنى الله لا تافى الخ) انظر الجامع الصغير أنى الله يا أبا الوليد  
وقوله لا تافى أصله ثلاثا تافى فحذف اللام كذا في المناوى ح قلت مقتضاه أن تافى منصوب  
بان المضمر به اللام المقترنة مع ان شرط اختيار ان عدم وجود لا به دهام بل لانه لم أي  
الحزبين فلو وجب امتنع الاضمار من اللام لم إلا أن يقال - توغ ذلك عدم التصريح  
باللام التعليقية لكنه يتوقف على كون الرواية بالنصب والافعال ظاهرة في معنى التامى مثل

فله قيمة النقصان وان حلف  
خصمه فله تعزير المدعى  
منه وفي الاشياء خدع  
امرأة انسان واخرجها  
وزوجها يجلس حتى يتوب  
أو يموت ليعيه في الارض  
بالقضاء من لدعوى على  
آخر لم يجده فامسك أهله  
لأفلة فحبسهم وغرمهم  
مزر • يعزر على الورع  
البارد كمن يف نحو غرة  
• التعزير لا يقطع بالنوبة  
كالمسلم قالوا - تنفى  
الشافعي ذوى الهيات  
قلت قد قدمناه لأصحابنا  
عن القنية وغيرهما وزاد  
الناطقي في اجتناسه ما لم  
يتكرر فيضرب التعزير  
وفي الحديث تجافوا عن  
عقوبة ذوى المروءة الا في  
الحد وفي شرح الجامع  
الصغير للمناوى الشافعي  
في حديث أنى الله لا تافى  
يوم القيامة يعبر فعمله على  
رفعتك

فلارفت ولا فسوق أو نهى واليا للاشباع وعلى كل فهو نهى عن المصيب والمراد النهى عن  
السبب مثل ولا تقتلوا أنفسكم لا يقتلنكم الشيطان أي لا تلهووا بسبب القتل والقتل وهنا  
المراد النهى عن منع زكاة الموائى أو السرقة التي هي سبب الاتيان بما ذكره على هذا التقرير  
يظهر في الحديث نمكات لطيفة لا تخفى على المتأمل فانهم (قوله) له رغاء الخ) الرغاء صوت الابل  
كحال الخوار صوت البقر والتواج بالنساء المثلثة المضمومة وبهدها همزة مفتوحة محدودة ثم  
جيم صوت الغنم ط (قوله) قال يؤخذ منه) عبارة المناوى قال ابن المنير أظن أن الحكم  
أخذوا بتجريس السارق ونحوه من هذا الحديث ونحوه اه ح والتجريس بالقوم التسميع  
جيم قاموس قات وهو معنى التسميع الذي ذكره عندنا في شاهد الزور وفي التاترخانية قال  
أبو حنيفة في المنه ور يطاف به ويشهر ولا يضرب وفي السراجية وعليه الفتوى وفي جامع  
الاعتابى التسميع أن يطاف به في البالد وينادي عليه في كل محله ان هذا شاهد الزور فلا تشبهوه  
وذكر الخصاص في كتابه انه يشهر على قواه ما بغير الضرب والذي روى عن عمر أنه يضرم وجهه  
فتأويله عند السرخسي انه بطريق السياسة إذا رأى المصلحة وعند الشيخ الامام انه التفضيح  
والتشهير فانه يسمى سوادا اه ملخصا وسيأتي غمامه قبيل باب الرجوع عن الشهادة ان شاء الله  
تعالى والله سبحانه أعلم

• (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب السرقة) •

عقب به الحدود لانه من مباح الضمان فله مائى قلت وكانهم ترجوا ما بالكتاب دون الباب  
لاشغالها على بيان حكم الضمان الخارج عن الحدود فكانت غير هان وجه فافردت عنها  
بكتاب متضمن لا يواب تأمل قال الفقيه متانى وهو فوعان لانه اما أن يكون ضررها يذى المال  
أو بهو بعامة المسكين فالاول يسمى بالسرقة الصغرى والثانى بالكبرى بين حكمهما فى الآخر  
لانما أقل وقوعا وقد اشتركا فى التعريف وأكثر الشروط اه أي لان التعزير فى كل منهما  
أخذ المال خفية الصكن الخفية فى الصغرى هى الخفية عن عين المالك أو من يقوم مقامه  
كالودع والمستهتر وفى الكبرى عن عين الامام المتقدم حفظ طرق المسكين وبلادهم كافي الفتح  
والشروط تلم عما يافى (قوله) هي افة أخذ الشئ الخ) أفاد أنهم امسكوه فى إحدى خفية ففى  
القاموس سرق منه الشئ يسرق أى من باب ضرب سرقة محرمة وككتف وسرقة محرمة أى  
ككامة وكفرجة أى بضم فسكون وسرقة بالفتح أى مع السكون والاسم السرقة بالفتح  
وكفرجة وككتف اه موضحا (قوله) خفية) بضم الخاء وكسر هاء ط عن المصباح (قوله)  
مجاز) أى من اطلاق المصادر وإرادة اسم المفعول كالمخاطب معنى الخلق (قوله) وشرا عابا اعتبار  
الحرمه الخ) يعنى أن لها فى الشرع قدر يقين تعزيرها باعتبار كونها محرمة وتعزيرها باعتبار  
رتب حكم شرعى عليها وهو القطع وحسن نظيره فى الزنا (قوله) أخذ كذلك) أى أخذ الشئ خفية  
(قوله) أخذ مكاف) شغل الأخذ كجاره وان يدخل جماعة من الموصى منزل رجل ويأخذوا  
منه ويحملوه على ظهور واحد ويخرجوه من المنزل فان الكل يقطعون استصا نادى يافى  
بحر وأخرج الصبي والمجنون لان القطع عقوبة وهما ليسا من أهال الكتم ما يضمن المال  
كافى البصر (قوله) أو عبدا) فهو كالحر هنا لان القطع لا يتصف بخلاف الجلد (قوله) أو كافرا

له رغاء أو بقره لها خوار أو  
شاة لها تواج قال يؤخذ  
منه تجريس السارق  
ونحوه فليحفظ والله تعالى  
اعلم  
(كتاب السرقة)  
(هى) افة أخذ الشئ من  
الخفية خفية ونسبة  
المسروق سرقة مجاز  
وشرا باعتبار الحرمه  
أخذ كذلك بغير حق نصا  
كان ام لا باعتبار القطع  
(أخذ مكاف) ولو اتى او  
عبدا أو كافرا



الاولى او ذميا لم يلقى كافي الحيا كم أن الحربي المستامن اذا سرق في دار الالام لم يقطع في قول  
 أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف أقطععه (قوله أو مجنوننا حال افاقته) الاولى أن يقول أو  
 مجنوننا في غير حال أخذه لأن قوله ولو أتى الخ تميم للمكاف فيه المعنى أخذ مكاف ولو كان  
 ذلك المكاف مجنوننا في حال افاقته ولا يفتي ما فيه فإنه في حال الافاقة عاقل لا مجنون إلا أن  
 يصل حال افاقته نظر فلاخذ في مكانه قال أخذ مجنون في حال افاقته فيصدق عليه أخذ مكاف  
 وانما سمى مجنوننا نظرا الى حاله في غير وقت الأخذ فيرجع الى ما قلنا تأمل والحاصل كافي البحر  
 والنهر أنه اذا كان مجنونا يفتي فان سرق في حال افاقته قطع والا فلا **ا** في لو جرح بعد الأخذ  
 هل يقطع أم تنظر افاقته قال السيد أبو السعود ظاهر ما قدمه في النهر من أنه يشترط لاقامة  
 الحد كونه من أهل الاعتبار يقتضي اشتراط افاقته إلا أن يفترق بين الجلد والقطع بان الذي  
 يحصل به الجلد لا فائدة فيه قبلها الزوال الالم قبل الافاقة بخلاف القطع **ا** قلت لكن في حد  
 الشرب من البحر اذا أقر السكران بالسرقه ولم يقطع لسكره أخذ منه المال ثم قال شهدوا عليه  
 بالشرب وهو سكران قبلت وكذا بالزنا وهو سكران كما اذا زنى وهو سكران وكذا بالسرقه وهو  
 سكران ويحد به حد الصحو ويقطع **ا** فهذا ينبغي اشتراط صحوه إلا أن يفترق بين الجنون  
 والسكران السكران غاية بخلاف الجنون لكن الظاهر انتظام افاقته لاندرأ الحد بالثبته  
 وهي هنا احتمال ابداء ما يسهطه اذا أفاق كما لا يقطع الاخرس لذلك تأمل (قوله ناطق بصير)  
 زاد في البحر هنا في حد آخر وهو كونه صاحب يد يسرى ورجل يعنى صهيته وسياق في فصل  
 القطع (قوله لجهل بهال غيره) يعنى أن مقتضى حاله ذلك (قوله عشرة دراهم) لما رواه أبو  
 حنيفة مرفوعا لا يقطع اليدى أقل من عشرة دراهم ورجح هذه على رواية ربع دينار ورواية  
 الثلاثة دراهم لان الأخذ بالأكثر أحوط احتياالا لادراء كما يسهطه في الفتح وأطلق الدراهم  
 فانصرف الى المعهودة وهو أن تكون العشرة منها وزن سبعة مثاقيل كافي الزكاة بجر  
 ومثله في الهداية وغيره ويبحث فيه الكمال بان الدراهم كانت في زمنه صلى الله عليه وسلم مختلفة  
 صنف عشرة وزن خمسة وصنف وزن ستة وصنف وزن عشرة فقتضى ترجيحهم الاكثر فيما مر  
 ترجحه هنا أيضا وعنايه في الشر ببلالية (قوله لم يقل مضروبة) أى مع أن ذلك شرط للقطع في  
 ظاهر الرواية (قوله جواد) فلا سرق ذوقا أو نهر جنة أو مستورة فلا قطع إلا أن تكون كثيرة  
 قيمته انصاب من الجواد بحر (قوله أو مقدارها) أى قيمة فلا سرق نصف دينار قيمته انصاب  
 قطع عندنا بحر وهو عطف على عشرة **ا** ح (قوله فلا قطع بنقرة) هى القطعة المذابة  
 من الذهب والفضة قاموس والمراد الثاني ط وهذا يحتز كون العشرة مضروبة ومثله ما لو  
 سرق أقل من وزن عشرة فضة تساوى عشرة مأكوك لا يقطع لانه مخالف لما نص في محل الدص  
 وهو أن يسرق فضة وزن عشرة كذا في الفتح فاذا أن الفضة غير المأكوك يمتد فيها الوزن  
 والقيمة أى كون وزن عشرة تساوى عشرة مأكوك فلا قطع لونه قص الوزن عن عشرة وان  
 بلغ قيمة المأكوك كسثا ثمانية ولا في عكسه كسثا النقرة (قوله ولا يدينار) يحتز قوله أو قيمتها  
 وأفاده ان غير الدراهمية ترمي بها وان كان ذهبيا كافي الفتح (قوله وقت السرقة وقت القطع)  
 فلا كانت قيمته يوم السرقة عشرة فانتفى وقت القطع لم يقطع الا اذا كان النقص لم يلب حدث

أو مجنوننا حال افاقته (ناطق بصير) فلا يقطع ان سرق لاحوال نطقه بشبهة ولا يعنى لجهل بهال غيره (عشرة دراهم) لم يشل مضروبة لما في الفسرب الدراهم اسم للمضروبة (جواد أو مقدارها) فلا قطع بنقرة وزنها عشرة لا اوى عشرة مضروبة ولا يدينار قيمته دون عشرة وتعتبر القيمة وقت السرقة ووقت القطع

أو موات بعض العين كافي الفتح والنهر (قوله ومكانه) فلا سرق في بلد ما فيه مائة عشرة فأخذ  
 في أخرى وقيمتها فيها أقل لا يقطع فتح (قوله بتقويم عدلين) حال من قوله أو مقدارها (قوله  
 عند اختلاف المقومين) أى بان قومه عدلان بنصاب وعدلان آخران باقل منه وأما لو اختلفوا  
 بعد اتمامهم على النصاب فانه لا يقطع كما هو ظاهر (قوله الا اذا كان دعاهما معا) لان القصد فيه  
 يقع على سرقة الدراهم ألا ترى أنه لو سرق كبد فيه دراهم كثيرة يقطع وان كان الكيس يساوى  
 درهمين بجر وفهم منه أنه لو علم بحا في الثوب يقطع كما صرح به في البسوط لان المعنى ظهور  
 قصد النصاب وكون المبروق كيدافيه دلالة القصد بالاولى (قوله ولا ينظر) أى اذا طالب المالك تضمينه  
 فافتراره بالمعنى في الثوب فيه دلالة القصد بالاولى (قوله ولا ينظر) أى اذا طالب المالك تضمينه  
 فله ذلك في الحال لوجود شبهة لانه لا يقدو على تسامحه للمال فصار مستكبرا (قوله خفية) خرج به  
 الأخذ في الغيبة أو نحوها فلا قطع به لو كان في المصر ثم باراد ان يدخل خفية استخفا ناه (قوله  
 رابعا فقط لولا) حتى لو دخل البيت لخل خفية ثم أخذ المال بجاهرة ولو بعد مقالة من في يده  
 قطع بجر (قوله وهل العبرة) أى في الخفية لزعم السارق أن رب الدار لم يعلم به أم لزعم أحدهما  
 وان كان رب الدار فيه خلاف ويظهر ذلك فيما لو ظن السارق أن رب الدار لم يعلم به مع أنه لم يعلم  
 فانخفية هنا في زعم رب الدار لا في زعم السارق في الزبلى لا يقطع لانه جهري في زعمه وفي  
 الخلاصة والخيطة والخزيرة يقطع كقتافه بكونه خفية في زعم أحدهما اما لو زعم المص أنه لم  
 يعلم به مع أنه عالم بقطع كقتافه بكونه الخفية وكذا لو لم يعلم بالانفاقا أو مالو على فلا قطع فاما في  
 رباعية كما أفاده في الجوى (قوله من صاحب يد صهيحة) حتى لو سرق عشرة وديعة عند رجل ولو  
 اشترى رجل يقطع فتح (قوله فلا يقطع السارق من السارق) كذا أطلقه الكرخي  
 والطحاوى لان يده ليست بيد أمينة ولا ملكة كان ضامنا ما نعلم لكن يده يغصب والسارق منه  
 يقطع والحق ما في نوادر هشام عن محمد ان قطعت الاول لم تقطع الثاني وان درأت عنه الحد  
 قطعه ومثله في أمالي أبي يوسف كذا في الفتح نهر وعلى هذا التفصيل مشى المصنف في الباب  
 الآتى (تنبيه) في كافي الحيا كم ولا يقطع السارق من مال الحربي المستامن (قوله عما  
 لا يشارع اليه الفساد) مما في هذا في المتن مع اشياء أخرى لا يقطع بها فلذا كان مراده استيفاء  
 الشروط كان عليه ذكر الباقي تأمل (قوله متقوما مطلقا) أى عند أهل كل دين ط (قوله  
 فلا قطع بسرقة خمر مسلم) هذه العبارة مع التطويل لا تشل سرقة المسلم خمر الذي ولو قال  
 فلا قطع بسرقة خمر كان انحصرا واشمل **ا** ح (قوله بدائع) غمام عبارتها على ما في  
 البحر فلا سرق بعض تجار المسابن من البعض في دار الحرب ثم خرجوا الى دار الالام فآخذ  
 السارق لا يقطع به الامام **ا** قلت وظاهره ان الحد كذا لو سرق في دار البقي ثم خرجوا  
 الى دار العدل تأمل ولم يذكروا سرقة أهل العدل من أهل البقي وعكسه وفي كافي الحيا كم رجح  
 من أهل العدل انما على عكر البقي لانه لا سرق من رجل منهم مالا فجاءه الى امام العدل  
 لا يقطع لانه لا أهل العدل أخذ أموالهم على وجه السرقة ويحكمه الى أن يتوبوا  
 أو يغتوا في العكس لو أخذ بعد ذلك فاني به امام أهل العدل لم يقطع به ايضا لانه محارب  
 يستحل هذا **ا** ملخص (قوله من حرز) هو على قسمين حرز بنفسه وهو كل بقعة معدة  
 بدائع (من حرز)

ومكانه بتقويم عدلين  
 لهم معرفة بالقيمة ولا قطع  
 عند اختلاف المقومين  
 ظهرية (مقصودة) بالأخذ  
 فلا قطع بثوب قيمته دون  
 عشرة وفيه دينار ودرهم  
 مصرورة الا اذا كان دعاه  
 له إعادة تجنبس (ظاهرة  
 الاخراج) فلا يقطع دينار  
 في الحرز وخرج لم يقطع  
 ولا ينظر تقوطه بل يضمن  
 مثله لانه استهلك وهو  
 سبب الضمان للحال (خفية)  
 ابتداء وانما لا يقطع  
 نهارا ومنه ما بين العاشين  
 وابتداء فقط لولا لاول  
 العبر لزعم السارق اول زعم  
 احدهما اخلاف (من  
 صاحب يد صهيحة) فلا  
 يقطع السارق من السارق  
 فتح (عما لا يشارع اليه  
 الفساد) كلهم وفواكه  
 مجنبي ولا بد من كون  
 المسروق متقوما مطلقا  
 فلا قطع بسرقة خمر مسلم  
 مسلما كان السارق او  
 ذميا وكذا الذي اذا سرق  
 من ذي خرا او خنزير او  
 ميتة لا يقطع اهدم تقوما  
 عندنا ذكره الباقى (في  
 دار العدل) فلا يقطع  
 بسرقة في دار حرب او بني  
 بدائع (من حرز)



لا احر زعمون من الدخول فيها الا باذن كالدور والحوت والحيث والخرافق والاسناديق  
 او بغيره وهو كل مكان غير هذا الاخر اذ فيه حافظ كالمساجد والطرق والحصن او في القنينة  
 لو سرق المدفون في حفاضة يقطع بحر قات وجزم المقدسي بضعف ما في القنينة **كذلك** كره في  
 النباش **(قوله مرة واحدة)** فلو اخرج به من غير دخول واخرج باقية لم يقطع زيلعي وغيره قات  
 وهذا لو اخرج الى خارج الدار الى الجوهرة ولو دخل دارا فسرق من بيت منها درهما فاعرجه  
 الى صحنه اثم عاد فسرق درهما آخر وهكذا حتى سرق عشرة فهذه سرقة واحدة فاذا اخرج  
 العشرة من الدار قطع وان اخرج في كل مرة من الدار ثم عاد حتى فعل ذلك عشر مرات لم يقطع  
 لان امر قات اه ومثله في التارخية لكن ذكر في الجوهرة ايضا لو اخرج نصابا من حوز مرتين  
 فماعد ان يخلل بينهما ما اطلع المالك فاصل القنب او اغلق الباب فالخراج الثاني سرقة  
 اخرى فلا يجب القطع اذا كان الخرج في كل دفعة دون نصاب وان لم يخلل ذلك قطع اه ومثله  
 في التهر عن السراج قبيل فمعد القطع فقله وان لم يخلل ذلك قطع يقتضي انه لو اخرج بعض  
 النصاب الى خارج الدار ثم عاد قبل اطلاق المالك واصلاحه القنب او اغلقه الباب انه يقطع  
 وهو خلاف ما اطلقه هو وغيره من عدم القطع كما علمت لانه لم يصدق عليه انه في كل مرة اخرج  
 نصابا من حوز بل بعض النصاب ثم اطلع المالك له اعتبارا في مثله اخرى ذكرها في الجوهرة  
 ايضا وهي لو نقب البيت ثم خرج ولم ياخذ شيئا الا في الليلة الثانية ان كان ظاهرا وعلم به رب المنزل  
 ولم يدهم لم يقطع والاقطع اه ووجهه ظاهر وهو انه لو علم به ولم يدهم لم يقطع حرزا والابن حرزا  
 اذ لو لم يبق حرزا لم يقطع لان لا تفتق سرقة بعد ذلك الحرز **(قوله ان يقطع ما السكة ام تعدد)** فلا سرق  
 واحدة من جماعة قطع ولو سرق اثنان نصابا من واحدة فلا قطع عليهم ما قاله العبرة بالنصاب في حق  
 السارق لا المسرور منه بشرط ان يكون الحرز واحدا فلا سرق نصابا من متراين فلا قطع  
 والبيوت من دار واحدة بمنزلة بيت واحد حتى لو سرق من عشرة أنفس في دار كل واحد في بيت  
 على حدة من كل واحد منهم درهم قطع بخلاف ما اذا كانت الدار عظيمة فيها حجر كافي البدائع  
 بحر وستاق **مثله الخمر** **(قوله لاشبهة ولا تأويل فيه)** اخرج بالاول السرقة من دارا به  
 ونحوه وبالثاني سرقة معصفت لتأويل اخذها لقراءة افاده ط **(قوله وثبت ذلك الخ)** لا يصح  
 كون ذلك جزا من التهر يف بل هو شرط لقطع كما افاده بقوله فقطع ان اقر مرة او شهد رجلان  
 الخ تامل **(قوله واليه رجوع الثاني)** أي أبو يوسف وكان اوله يقول لا يقطع الا اذا اقر مرتين  
 في مجاميع مختلفين كما في الزيلعي **(قوله ومن المتأخرين من أفتى بعصته)** مقتضى صنيعه ان ذلك  
 صحيح في حق القطع ولا يخفى ما فيه لانه القطع حديث بالشبهة والا فكاد اعظم شبهة مع انه  
 سابق انه لا قطع بنكول عن العيز وأنه لو اقر ثم هرب لا يتبع فيتعين حل ما ذكره على عصته في حق  
 الضمان **(قوله او شهد رجلان)** فلا يقبل رجل واحد اذ كان لقطع بل لا مال وكذا الشهادة على  
 الشهادة كما في الحاكم **(قوله ولو عبدا)** نعمه للضمير في عليه المقدر بعد قوله او شهد رجلان  
 وسبق في الكلام على سرقة العبد في الباب الاتي **(قوله وسالها الامام كيف هي)** اعلم انه  
 اخرج من الحرز او ناول من هو خارج وابن هي يعلم انه اتيست في دار الحرب وكه هي يعلم انها  
 نصاب ام لا **(قوله زادي الدور)** نقله في البحر ابيض عن الهداية وقال السؤال عن المساهبة

بمرة واحدة ان تعدد لاشبهة ولا تأويل فيه) وثبت ذلك عند الامام كاسينفص (في قطع ان اقر بمرة واحدة) واليه رجوع الثاني (طائعا) فافراد بها مكرها باطل ومن المتأخرين من أفتى بعصته ظهيرة زاد القهستاني معزبان لانه القتيبي ويحل ضربه اية - روي - فحقه (او شهد رجلان) ولو عبدا شرط حضرة مولاه ولا تقبل على اقراره ولو بغيره (والها الامام كيف هي واين هي وكه هي) زادي الدور وما هي ومثي هي

لا اطلاقها على استحقاق السمع والفتن من اركان الصلاة وعن الزمان لاحتمال التقادم زادي  
 المكافي أنه يسهل ما عن المسرور اذ سرقة كل حال لا توجب القطع **(قوله وعن سرق)** اعلم انه ذو  
 رحم محرر منه ام لا **(قوله وبينها)** أي المذكورات وهو عطف على قوله وسالها **(قوله احتمالا)**  
 علة للسؤال **(قوله وبجسسه حق)** أي من الشهود أي عن عدالتهم قال في التمهيد لامية  
 يشير الى ما قاله الكمال أن القاضي لو عرف الشهود بالعدالة قطع اه واعلم على القول بان  
 القاضي يفتي بعلمه وهو خلاف المختار لان اه وهذا اشتباه فان قضاءه بالقطع بالبيئة  
 لا بعلمه بعلمه بعدالة الشهود المتوقف عليهم القضاء بالقطع ليس قضايه حوى قلت على أنه مر  
 في الباب السابق أن في حقوقه تعالى يفتي القاضي بعلمه اتفاقا وقد صرح في البحر عن  
 الكشف بان وجوب القطع حق الله تعالى على الخالص **(قوله اهدم الكفالة في الحدود)**  
 لانه اذا جاز أخذ الكفيل بالنفس لا يجهس **(قوله الا الزمان)** لان تقادم العهد لا يمنع صحة  
 الاقرار بها نوح عن المبسوط والمحيط واعترضه المجوز بان يجوز ان يكون السرقة في  
 صباه فلا يصد قات لكن قال في حاوي الزاهد لى لو ثبت السرقة بالاقرار لا يلزم السؤال عن  
 زمانه حتى قال في استيع لوقال سرقة في زمان الصباه يقطع ولا يلتفت الى قوله اه ولفظ  
 استيع ومن كتاب الامرار **(قوله الا المكان)** المناسب والامكان بالهطف لانه في الفتح  
 استثنى الزمان والمكان **(قوله تحريف)** أي لجواز أن يكون في دار الحرب والمراد أن ذكر  
 المكان في عبارة الفتح غير صحيح **(قوله وكذا لو رجع أحدهم)** أي أحد السارقين المقرين  
**(قوله او قال)** أي أحد السارقين **(قوله او شهد على اقراره)** أي اقرار السارق **(قوله)**  
**فلا قطع** أي في المسائل الثلاث أما في الاولين فلانه اذا سقط عن البعض لاشبهة سقط عن  
 الباقي كما في الكافي والرجوع ودعوى المالك شبهة وأما في الثالثة فلان يجوز الاقرار بمنزلة  
 الرجوع وهو لو اقر صريحا يصح رجوعه فكذلك لو شهد على اقراره والسكوت في باب الشهادة  
 جعل انكار احكاما كاذ كره المصنف **(قوله ونقله شارح الوهبانية الخ)** حاصل ما نقله عن  
 المبسوط أنه لو اقر ثم هرب لم يقطع ولو في فوره لان الهرب دامل الرجوع ولو رجع لا يقطع فكذلك  
 اذا هرب بل يضمن المال وأما لو هرب بعد الشهادة ولو قبل الحكم فان أخذ في فوره قطع والا  
 فان حاد السرقة لا يقام بائنة بعد التقادم والعارض في الحدود بعد التقادم قبل الاستيفاء  
 كالمعارض قبل القضاء اه وبه ظهر أن قول المصنف تعال الظهيرة فان في فوره لا يقطع  
 صوابه ولو في فوره لم يعلم أنه بعد التقادم لا يقطع أيضا وأجيب بأنه قد بان في فوره لا يقطع قوله  
 بخلاف الشهادة لانه بعد التقادم لا يخالف الاقرار الشهادة في عدم القطع على أنه اذا كان  
 لا يقطع بالهرب في قور الاقرار لا يقطع بعد التقادم فيه بالاولى كما افاده ح لكن لا يخفى  
 ما في العبارة من الايام والعبارة المحررة عبارة كافي الحاشية وهي واذا اقر بالسرقة ثم هرب  
 لم يطالب وان كان ذلك بشهود طالب مادام في فوره ذلك **(قوله ولا قطع بنكول)** أي بنكول  
 السارق عن الخلف عند القاضي **(قوله لا اقراره على نفسه)** علة لازوم المال في المستثنين لان  
 النكول اقراره على واقرار السيد على عبده بوجه المطالبة على نفسه افاده ط **(قوله)**  
**ونقل** أي في القهستاني ومثله في الذخيرة وهو تأييد لما قبله حيث صرح جوار شهابي بالعدل

(وعن سرق وبينها) احتمالا للدره ويجهس حتى يسأل عن الشهود ولعدم الكفالة في الحدود ويسأل المقرر عن المكل الزمان وما في الفتح الا المكان تحريف نهر (وصح رجوعه عن اقراره بها) وان ضمن المال وكذا لو رجع أحدهم أو قال هو مالي أو شهد على اقراره بها وهو مجدد أو يصد فلا قطع شرح وهبانية (فان اقر بها ثم هرب فان في فوره لا يقطع بخلاف الشهادة) كذا نقله المصنف عن الظهيرة ونقله شارح الوهبانية بالقبيل القوري (ولا قطع بنكول واقراره على عبده بها وان لزم المال لا اقراره على نفسه) (و) السارق لا يفتق بهدونه) لانه يجوز تجنيس وعزاه القهستاني للواقعات مع لانيه خلاف الشرع ومثله في السراجية ونقل عن التجنيس



عن عمام أنه سئل عن سارق ينكر ٢٧٠ فقال عليه العيين فقال الأمير سارق وعين ما توأب السوط فاضرب يوم عشرة حتى أقترنا في  
بالسرة فقال سبحانه الله  
ما رأيت جوراً أشبه بالعدل  
من هذا وفيه كراه  
البراذيق من المشايخ من  
أقوى بصيرة أقوامه بها  
مكرها وعن الحسن بن سهل  
ضربه حتى يقر ما لم يظهر  
العظم وتقل المصنف عن  
ابن العز الحنفى صح أنه عليه  
الصلوة والسلام أمر  
الزبير بن العوام بتهذيب  
بعض المعاهد من بين كتم  
كترجي بن أخطب ففعل  
فدلهم على المال قال وهو  
الذي يسع الناس وعلمه  
العمل والأفانمادة على  
الحرفان أندرا لا مورثم نقل  
عن الزباني في آخر باب  
قطع الطريق جواز ذلك  
سياسة وأقره المصنف سيما  
للصبر وابن الكمال زادني  
النهر وينبغي التحويل  
عليه في زمام الغلبة الفساد  
ويحمل ما في التجنيس على  
رؤسهم ثم نقل المصنف قوله  
عن القنية لو أكرس منه أو  
يده من الشاكي أوشه  
كأمال لا لو حصل ذلك  
بذوره الجذار أو مات  
بالضرب ثم دونه وعن  
الذخيرة لو صعد السطح  
لغير خوف التعذيب فمات  
فان ثم ظهرت السرقة  
على يد آخر

مطلب ١ ترجمة عمام بن يوسف ٢ مطلب في جواز ضرب السارق حتى يقر جدار

جدار السجن فحصل ما ذكر من كسر منه أو يده أو مات بضرب القائد (قوله كان للورثة أخذ  
الشاكية بديه أيبهم) الظاهر أنه لا ينافي ما مر عن القنية لتهذيبه بظهوره بديه هما أي حيث  
ظهرت السرقة على يد آخر بخلاف ما مر تأمل (قوله أنه بديه في هذا السبب) قال في الذخيرة  
بديه عزوه المسئلة لمجموع النوازل قيل هذا الجواب من قديم في حق الغرامة أصله السعاية  
غير مستقيمة في حق الدية لأنه صعد السطح باختياره وقيل هو مستقيمة في الدية أيضاً لأنه مكره  
على الصعود لا فرار من حيث المعنى ١٥ وقوله أصله السعاية أي أن الأصل في ذلك تضمينهم  
الساعي إذا كان بغير حق (قوله وسيجي في الغصب) حيث قال متناوش حلو سي إلى سلطان  
عن يوزيه والحال أنه لا يدفع بل يدفع إلى السلطان أو سي عن ياستر لفسق ولا يمنع بنيه  
أو قال لسلطان قد يغرم وقد لا يغرم أنه قد وجب كذا في غرمة السلطان شياً لا يضمن في  
هذه المذ كوراة ولو غرم السلطان البتة بطل هذه السعاية ضمن وكذا يضمن لو سي بغير حق  
عند محمد زجره أي للساعي وبه يفي وعزروا الساعي عبد اطواب بمدعته ولومات الساعي  
لما سي به أي يأخذ قد وانظر من تركته هو الصحيح جواهر الفتاوى ونقل المصنف أنه  
لومات المتكبر عليه بسقوطه من سطح نحو غرم الشاكية دية لومات بالضرب لندوره  
وقد صرح في باب السرقة ١٥ قلت أنت خير بان ما ذكره في باب السرقة بخلاف ما عزا إليه  
حاصل ما ذكره ٢ من ضمان الساعي أنه لو سي بحق لا يضمن ولو بلا حق كان السلطان يغرم  
بمثل هذه السعاية البتة يضمن وإن كان قد يغرم وقد لا يغرم لا يضمن والفتوى على قول محمد  
من ضمان الساعي بغير حق مطلقاً ويعزى بل قد من باباً بقتله بل أفتى بعض مشايخ المذهب  
بكفره (قوله لم يسرقه مني) المناسب عطفه بإدائه مثله ثالثة في كافي الحاكم أو قال لم يسرقه  
منى وإنما كنت أودعته (قوله فلا قطع) أما لو قال عفو عنه لم يبطل القطع كافي الحاكم  
أي لأن القطع محض حقه تعالى فلا يملك إسقاطه بخلاف ما قبله لأنه ثبت في ضمن ثبوت حق  
العبد وقد بطل باقراره فيبطل ما في ضمنه تأمل (قوله ونذب ثاقبه) المناسب ذكره عند قوله  
ان أقر بها أي نذب للإمام أن يلقنه كافي لما أخرجه أبو داود أنه صلى الله عليه وسلم أتى بأص  
قد اعترف ولم يوجد معه مناع فقام صلى الله عليه وسلم ما حاله سرق قال بل يارسول الله  
فاعادها عليه الصلاة والسلام مرتين أو ثلاثاً فأمر به فقطع وعقاه في الفتح (قوله في  
حقهما) من عاق بلا قطع ح أي لا قطع في حق الكافر ولا في حق المسلم وإن وجهه أنها  
سرقه واحدة فلما بطلت الشهادة في حق المسلم لم يملك في حق الكافر وأما الضمان فلا يملك في  
انتفائه عن المسلم وهل يضمن الكافر منته منها الظاهر نعم قلت في كافي الحاكم لو شهد رجلان  
على رجلين بسرقة وأحد السارقين غائب قطع الحاضر فإن جاء الغائب لم يقطع حتى تعاد عليه  
تلك البينة أو غير ثاقبة قطع ١٥ فينظر الفرق بين المستأين والمسلم وجهه أن الكافر ليس  
أهلاً للشهادة على المسلم بخلاف شهادة المسلم على الغائب فإن المانع من قبولها الغيبة فلا عدم  
الاهلية (قوله تشارك جمع) أي في دخول الجور بقرينة قوله وان أخذ المال بعضهم قال في  
الفتح وإنما وضعه في دخول الكل لأنه لو دخل بعضهم لم يكن لهم اشتراك في فعل السرقة  
لا يقطع إلا الداخل إن عرف به يضمن وإن لم يعرف عزروا كالمواجد حجبهم الحان تظهر بقرينة

٢ مطلب في ضمان الساعي  
كان للورثة أخذ الشاكية  
بديه أيبهم وعما غرمه  
للسلطان أنه بديه في هذا  
السبب وسيجي في الغصب  
(قضى بالقطع مع بنيه أو  
أقراره قال المسروق منه  
هذا ما عزا لم يسرقه مني)  
وإنما كنت أودعته (أو  
قال شهد شهودي بزور أو  
أقره ويأطل وما شبهه  
ذلك فلا قطع) ونذب ثاقبه  
كي لا يقر بالسرقة (كما)  
لا قطع (لو شهد كافران على  
كافرون لم يفي حقهما)  
أي الكافر والمسلم ظهرياً  
(تشارك جمع وأصاب كل  
قد رصاب قطعوا وإن  
أخذ المال بعضهم)



اه وقيل بقوله وأصاب كلاً نصاب لأنه لو أصابه أقل لم يقطع. ج. ل. يضم. ن. ما أصابه من ذلك  
 جوهره (قوله استصاناً) والقياس أن يقطع الحامل وحده وهو قول زفر والأئمة الثلاثة فتح  
 (قوله أو محرم) أي ذورهم محرم من المبروق منه بحر (قوله لم يقطع أحد) أطلقه فشم  
 ما ذاقوا الأخذ الكبار له قلاً من خلافه في يوسف كافي الزباني (قوله لا قطع) هذا قول أبي  
 حنيفة الأول وقوله الأخير يقطع كباقي قريته صريح في التنازلية وغیرها (قوله سوى  
 رجم) في بعض النسخ. وي. ل. وهو الباب وان كان الأول هو الذي في الفتح والبحر والنهر  
 فلا عن كافي إنما كم فقد رده في الشر بلاية بأنه محالف لما قدمه في هذا الباب الرجم من أنه إذا  
 غاب الشهود أو ماتوا سقط الحد فيجوز استثناءه الجاهل فإنه يقيم حال الغيبة والموت بخلاف الرجم  
 لا شترط بقاء الشهود به وبعبارة كافي إنما كم في الحد ودوم مصرحة بذلك وكذلك عبارة في  
 السرقة ونحوها إذا كان أي المبروق منه حاضر أو الشاهدان غائبان لم يقطع أيضاً حتى  
 يحضر أو قال أبو حنيفة به ذلك يقطع وهو قول صاحبيه وكذلك الموت وكذلك هذا في كل  
 حد وحق سوى الرجم وبعض القصاص وان لم يحضر واستصاناً لأنه من حقوف الناس اه  
 فهذا نص صريح الحاكم في الحدود والسرقة بما قلناه فتنبه اه قلت والظاهر أن نسبة  
 الكافي التي وقعت أصاب الفتح سقط منها ما قوله وقال أبو حنيفة إلى قوله وكذلك الموت فوقع  
 الخلل في اشتراط حضور الشاهدين وفي استثناء الرجم لأن الاستثناء وقع من القول الأخير  
 الذي رجع إليه الإمام فكان العمل عليه لأن ما رجع عنه المجهول بمنزلة التاب وخ ولذا صرح في  
 شرح الوهبانية بتعحيح قوله الأخير فجزي الله تعالى الشر بلاية خير على هذا التنبيه الحسب  
 (قوله تعحيح خلافه) أي خلاف قوله لا قطع وهذا هو الصواب كما علمت (قوله ويقطع بساج)  
 قال الزمخشري الساج خشب أسود رزين يجلب من بلاد الهند ولا تكاد الأرض تلبه والجمع  
 سيجان مثل نارونين وقال بعضهم الساج يشبه اللبوس وهو أقل سواداً منه مصباح (قوله  
 وقنا) بالفصح والقصر هو الرمح (قوله يفتح الباب) كذا في البحر عن الطلبة ومنه في الفتح والنهر  
 ورأيت في المصباح ضبطه بضمها وقال أنه خشب معروف وهو معترب ويجلب من الهند واصله  
 بالمرية سامم بمزة وزان جعفر (قوله وعود) بالضم الخشب جمعه عود وأعواد وآلة من  
 المعازف قاموس قلت والمراد هنا الأول وهو الطيب لأن آلة الله ولا قطع بها كباقي (قوله  
 وأدهان) جمع دهن كزيت وشيرج (قوله وودس) ثبت أصغر ريزع بالين ويصغ به قيل هو  
 صنف من الكركم وقيل يشبه مصباح (قوله وصندل) خشب معروف طيب الرائحة (قوله  
 وفصوص خضر) قد انضمت اتفاق درمنقي (قوله وزبرجد) جوهر معروف ويقال هو  
 الزمرّد مصباح (قوله واهل) بالتخفيف ما يتخذ منه الحبر الأحمر غير الزنجفر والدودة ويطلى  
 على نوع من الزمرّد ط وفي بعض النسخ لعل وهو خبز حجازي كافي القاموس تامل (قوله  
 غير مرصكب) احتريه عن باب الدار المركب فإنه لا يقطع به كباقي ثم انه يشترط لقطع هذا  
 أن يكون في الحرز وأن يكون خفيفاً لا يتصل به على الواحد لأنه لا يرغب في سرقة الثقبيل  
 من الأبواب كما في الهداية والزباني قال في الفتح ونظر فيه بأن ذلك لا ينافي ما يثبت  
 ولا ينقصها وانما قل فيه رغبة الواحد الجماعة ولو صح هذا المنع القطع في فردة حمل  
 من فاش ونحوه وهو منقطع ولذا أطلق الحاكم في الكافي القطع اه وأجيب بأنه انما يرد

قوله كلاً نصاب كذا بالاصل  
 المقابل على خط المؤلف  
 والذي في المتن بايد كلاً  
 قد رتب نصاب كذا ترى اه  
 مصححه

استصاناً انا. باب  
 الف. ادولونج. م. م. في  
 أو مجنون أو معتوه أو  
 محرم لم يقطع أحد (وشرط  
 لا قطع حضور شاهدين  
 وقته) وقت القطع  
 (كحضور المدعي) بنفسه  
 (حق لو غابا أو ماتا لا قطع)  
 وهذا في كل حد سوى  
 رجم وقود بحر قلت لكر  
 نقل المصنف في الباب  
 الاتي تعحيح خلافه فتنبه  
 (و يقطع بساج وقتنا  
 واللبوس) يفتح الباب (و هو  
 وسك وادهان وودس  
 ورعفران وصندل وعنبر  
 وفصوص خضر) أي  
 زمرّد (وباقوت وزبرجد  
 ولؤلؤ ولؤلؤ وغير وزج  
 واناو باب) غير مركب

للم يقل الثقبيل من الأبواب قلت لا يعني أن هذا هو منشأ النظر فانهم (قوله ولو متخذين)  
 أي الأناو الباب أشار به إلى أن قوله من خشب غير قيد لان المراد ما دخلته الصنعة فالتحق  
 بالاصول والنفيسة بخلاف الاواني المنقضة من الخشب والقاب لا قطع بها لان الصنعة  
 لم تغلب فيها حتى لا تنضاعف قيمتها ولا تحرز حتى لو غلبت كأواني اللبن والمن من الخشب  
 في بلاد السودان يقطع بها الماذرنا وكذا الحصر البقية مدادية اقلية الصنعة على الاصل أفاده  
 في البحر ومنه في الزباني (قوله ولا يوجد في دار العدل الخ) الأولى التعبير بدار العدل لتمامه  
 في الفتح فاما كون ما توجد في دار الحرب فليس شبهة في سقوط القطع لان سائر الاموال حتى  
 الدنانير والدرهم مباحة في دار الحرب ومع هذا ذاب قطع فيها في دارنا اه (قوله لا يقطع بتافه  
 الخ) أي اذا سرق من حرز لا شبهة فيه به ان أخذوا حرز وصاروا لو كان فتح (قوله يوجد  
 مباحاً دارنا) أي يوجد جنسه مباحاً في الاصل بصورته الاصلية بان لم يحد فيه صنعة  
 متقومة غير مرغوب فيه فنخرج بصورته الأبواب والاواني من الخشب وبغير مرغوب فيه  
 نحو المعادن من الذهب والفضة والياقوت واللؤلؤ ونحوها من الاجار فيقطع كما هو  
 مرغوب باقية وعلى هذا ظهر بعضهم في الزنجف بأنه ينبغي القطع به لحراره في دكا كين العطارين  
 كسائر الاموال بخلاف الخشب لأنه انما يدخل الدور لانه فكلان حراره فافضله لاف  
 الساج والابنوس واختلاف في الوعنة والحناء لوجه القطع لحراره مادة في الدكا كين  
 كذا في الفتح ومفاده اعتبار العادة في الحرار (قوله لا يحزر عادة) احترار عن الساج  
 والابنوس قلت وقد جرت العادة بآراز بعض الخشب كالحروط والمتشود فوافوا وما يمد  
 ونحو ذلك فينبغي القطع به كما يقيده ما مر تامل (قوله ولو ما يصا) بنسب اللام  
 ودخل فيه الطري بالاولى (قوله وطير) لان الطير بطير فيل اسرازه فتح (قوله ومصيد)  
 هو الحيوان الممنوع المتوحش باصل خلقته اما بقوائمه أو بجناحيه فاسمك ليس منه ابن كمال  
 (قوله وزرنج) بالكسر فارسي معرب مصباح (قوله ومغرة) بفتح الميم ويكون الغنم  
 المجنة وتحرّك الطين الاحمر وظاهر كلام الصحاح والقاموس أن الغنم يكون هو الاصل  
 والتعريف خلافه رط هو المصباح الكسر نوح (قوله ونورة) بضم النون بحر  
 الكلس ثم غلبت على اختلاف تضاف الى الكلس من زرنج وغيره وبسبب عمل لازالة الشعر  
 مصباح وكذا في بطلها بالضم في القاموس (قوله وخزف وزجاج) الخزف كل ما عمل من  
 طين وشوي بالنار حتى يكون فخاراً قاموس قال في الفتح ولا يقطع في الاجر والقضبان لان  
 الصنعة لم تغلب فيها على قيمتها وظاهر الرواية في الزجاج أنه لا يقطع لأنه يسرع اليه الكسر فكان  
 ناقصا للمالية وعن أبي حنيفة يقطع كالخشب اذا صنع منه الاواني اه وفي الزباني ولا قطع  
 في الزجاج لان المصنوع منه تافه والمصنوع منه يتسارع اليه الفساد اه قلت  
 وظاهره انه لا يقطع في الزجاج وان غلبت عليه الصنعة وهل يشال مثله في الصين والبلور مع  
 انه قد يقطع يا صنعة نصيبا كثيرة ومفهوم من هذه القضا ان يقطع به تامل (قوله وكل منها  
 لا قل) أما غير الماهية بالمالية اراع اليه الفساد كالخطة والكسر فإنه يقطع فيه اجماعا  
 كافي الفتح (قوله مطاقا) ولو غير مهيالانه عن ضرورة ظاهرا وهي تبين تناول فتح (قوله

ولو متخذين (من خشب  
 وكذا بكل ما هو من أعز  
 الاموال وانما هو لا يوجد  
 في دار العدل مباح الاصل  
 غير مرغوب فيه) هذا هو  
 الاصل (لا يقطع بتافه)  
 أي حقه (يوجد مباحاً في  
 دارنا خشب لا يحزر عادة  
 (و خشب وقصب وسك  
 و) لؤلؤا و (طير) ولو  
 بطاورد جاج في الاصح غابة  
 (ومصيد وزرنج ومغرة ونورة)  
 زاد في الجني وأشنان وخم  
 وملح وخزف وزجاج اسرعة  
 كسره (ولا بما يتسارع فاده  
 كالبولخام) ولو قد يدرك  
 مهيالاً كل كسره وفي أيام خط  
 لا قطع بطعام مطلقا شق



وقا كهوة رطبة) كالغيب والسفة رجل والتفاح والرمان رأسه بذلك ولو كانت محروزة  
 في ظهيرة عليها باب منقل وأما الفواكه اليابسة كالجوز واللوز فانه يقطع فيها اذا كانت  
 محروزة جوهرة (قوله وغرضي نصير) لانه لا حراز فيما على النجير ولو كان الشجر في حوزا  
 في كافي الحما ثم وان سرق الفرس من رؤس الفحل في حائط محروزا ونطه في سبلها لم يحد لم يقطع  
 فان أحرز الفرس في حظيرة لم يقطع (قوله وأشربة مطربة) أي مسكة مطربة والطرب  
 استخفاف العقل من شدة حزن وجزع حتى يصدر عنه ما لا يليق بما تراه من صياح الشكالي  
 وضرب خدودهن وشق جيوبهن أو شدة صبر ورتوب ما هو موهود من القمالي ثم الشراب  
 ان كان ملوفاً وعما يتسارع اليه الفساد أو مرافق كان خيراً فلا يقطع لها أو غيره ففي تقويمه  
 خلاف وأما أول السارق فيه الأمانة فتنبت شبهة الإباحة وغامه في الفتح وشمل ما إذا كان السارق  
 مناسبا أو ذميا كافي البحر (قوله ولو لا انما ذهب) أي على المذهب لان الأمانة تابع ولم يقطع  
 في التسوية فكذا في التسبوع وفي رواية عن أبي يوسف انه يقطع وهو قول الأئمة الثلاثة ورجمه  
 في الفتح فيما تعين ذهبيته بان اظهروا أن كلامه مقصود بالاختلاف لا بالافاضة وأما من  
 يما في الجنين سرق كوزا فيه عمل وقية الكوز فله وقية العمل قدرهم يقطع وهو نظير  
 ما تقدم فحين سرق ثوبا لا يرى عشرة أو عشرة وعشرين يقطع اذا لم أن عليه ما لا يخلاف  
 ما إذا لم يعلم أنه ملصقا وأقره في البحر (قوله وآلات الله) أي بلا خلاف لعدم تقويمها  
 عندهما حتى لا يضمن متاعها وعنده وان ضمنها الغير الله والآن يتناول أخذها لاني عن  
 عن المنكر فتح (قوله وما لب) هو بيته خطية من متقاطعين ويقال لكل جسم صاحب  
 فتح (قوله وشطرنج) بكسر الشين فتح قيل هو عربي وقيل معرب وهو داخل في آلات الله  
 وكذلك الترد شيخ انون (قوله لتأويل الكسر الخ) على ثلاثة وعين أبي يوسف يقطع  
 باله ما لب ولو في يد رجل في حوزا لشبهته فيه لاولي ماله ادم الحرف وجوابه ما قلنا من تأويل  
 الإباحة فتح قلت لكن هذا التأويل لا يظهر فيما لو كان السارق ذميا ثم رأيت في الذخيرة  
 ذكر هذا التفصيل عن أبي يوسف في الذي ووجه ظاهر لان ماله لا يقطع في المصداق  
 يقطع بخلاف الحرف فيقطع لانه لا تأويل له الا أن يقال تأويل غيره يكفي في وجود الشبهة  
 فلا يقطع تأمل وفي النهر ولو سرق دراهم عليه احتمال قطع لانه انما أعده للقول فلا يثبت  
 فيه تأويل (قوله لانه حراز لا محرز) أفاد ان الكلام في باب الخارج فلو داخل الدار  
 فهو محرز فيقطع به أفاده ط قلت وهذا اذا لم يكن ثقبلا على ما صرح عن الهداية في غير المركب  
 وظاهره أن باب المصداق لا يمس كذلك فالأولى لتعليل الهداية بقوله ولا يقطع في أبواب المسجد  
 ادم الحراز في باب الدار بل أولى لانه يحزر ريب الدار ما فيه ولا يحزر ريب باب المسجد ما فيه  
 حتى لا يجب القطع بسرقته متاعه اه زاد في البحر وكذا استار الكعبة وان كانت محروزة ادم  
 المال (تنبيه) قال نظر الاسلام لواعنا سرقه أبواب المسجد يجب أن يعزروا بها الفقه  
 ويحبس حتى يتوب قال في البحر وينبغي أن يكون كذلك سارق الجرايز من الميض اه قال ط  
 وكذا سارق نعال الصاين اه قلت بل كرساوق اتقى عنه اقطع لشبهة ونحوها تأمل

قوله ولو كانت محروزة هكذا  
 بخطه ولعل صوابه محروزة  
 لانه من أحرز كابدل عليه  
 سابق الكلام ولا حقه اه  
 مصححه

(وقا كهوة رطبة وغمر على  
 نجر ويطبخ) وكل ما لا يقي  
 حولا (وزرع لم يصدر) ادم  
 الاحراز (وأشربة مطربة)  
 ولو لا انما ذهب (وآلات الله)  
 ولو طبل الفزاة في الاصح  
 لان صلاحته لله وصارت  
 شبهة فحانة (وصليب ذهب  
 أو نضة وشطرنج وفرد)  
 لتأويل الكسر خرباعن  
 المنكر (وباب مسجد)  
 ودار لانه حراز لا محرز

قوله مصرور عليه هكذا  
 بخطه ولعل صوابه مصرور  
 بالنصب مفعلة اقوله ثوبا  
 اه مصححه

(قوله ومصحف) مثل الميم قاموس والضم أشهر ومصحح لان الاختيار في أخذه  
 المقررة والنظر فيه ولانه لا مال له على اعتبار المكتوب وأحراره لا جله لا الجاد والوراق  
 هداية والاطلاق يشمل الكافر وغير القارئ (قوله ولو لم يملين) قال نوح افندي في حاشية  
 البحر هذا اللفظ في أكثر النسخ بالياءين ولكن الصواب أن يكون بياء واحدة كما يظهر من  
 المصنف اه ومثله في شرح درر البحار (قوله لان الحلية تسبح) وعن أبي يوسف يقطع في  
 المصحف الملى وعنه أنه يقطع اذا بلغت الحلية نصا بالياءين كما قال في حلية العبي قال في الفتح والخلاف  
 في صبي لا يمشي ولا يركب فلو كان يمشي ويسكن ويميز لا يقطع اجماعا لانه في بدنه وكان أخذ  
 خداعا ولا يقطع في الخداع (قوله ويبر عن نفسه) فالمراد بالكبيرة المميز المعبر عن نفسه بالغا  
 كان أرضيا بصر (قوله لانه ما غصب) أي ان أخذ بالقر أو خداع أي ان أخذ باليد  
 وكلاهما غير مبرقة ط (قوله ودقار) جمع دقير بالفتح وقد يكسر جماعة المصحف المضمومة  
 قاموس (قوله فكهم مصنف) أي في تأويل أخذها لانه لا مال له لكون المقصود ما فيها ولا مال له  
 (قوله والافسكطنجور) أي في تأويل أخذها لانه لا مال له لكون المقصود ما فيها ولا مال له  
 لا يقطع بكتب العلوم شرعية أو غيرها قال القهستاني فيشمل أي الدقير المصحف وكتب العلوم  
 الشرعية والآداب ودواوين فيها حكمه دون ما فيها من الشرع مكرهة وكتب العلوم الحكومية  
 فانها ما دخلت في آلات الله وكما أشار اليه في الزاد وغيره اه ثم نقل قول آخر بالقطع بكتب  
 الآداب والشعر امكن قال في الفتح والبحر مثل كتب الشعر ومثل كتب العربية واختلف  
 في غيرها أي غير كتب الشرع من العربية والشعر فقبل مطقة بدقار الحساب فيقطع فيها  
 وقيل بكتب الشرع لانه لا معرفتها قد تتوقف على الفقه والشعر والحاجة وان قلت كفت في  
 ابراث الشبهة اه فتعليل القول الثاني بقيد ترجمه ثم قال ومقتضى هذا انه لا يقطع في  
 القطع بكتب الشعر والافسكطنجور لانه لا يقصد ما فيها الاهل الدنيا فكأن مبرقة صيرفا اه زاد  
 في النهر وينبغي أن يتصرف في الآخذ بكتب الشعر والافسكطنجور فان كان مولا يملكها لا يقطع  
 للقطع بان المقصود ما فيها اه قلت لكن كلام الفتح يخالفه لانه جعل كون أهل الدنيا  
 لا يقصدون ما فيه لكونها مبرقة صيرفا ومعلوم أن السارق لا يلزم أن يكون من الذين لا يقصدون ما  
 بل الغالب أنه يكون غيرهم من أهل الشر كالصخرة ونحوهم فعمل ان الشبهة الماسة قطرة لا يقطع  
 لا يلزم وجودها في السارق والا كانت على حقيقة لاشبهة الله لان الشبهة ما يشبهه الثابت  
 وهو ليس بثابت والالزام ثبوت التفصيل المذكور في كتب الشرع أيضا وكذا في آلات الله  
 والطعام في سنة القسط ولم يزم من عرج عليه اه ثم قدمنا من الذخيرة في المايب ما يقيده من  
 أبي يوسف فلي تأمل (قوله بخلاف المصنف) لانه مال متفق به ان كان يمشي ويقبل  
 أو برضية أن يصير كذلك ان كان بخلافه وغامه في النهر (قوله الماضي حاشيا) أي الذي  
 لم يرق لاحد فيه هافقة فلم يرق الا كأغدا فاذا بلغت قيمته نصا يقطع كذا في تصحيح العلامة قاسم  
 (قوله وكاب وفهد) عطف على ما لا يقطع فيه بقرينة تشكيكه ولو قال وبكتب وفهد كما صنع  
 في أوافي لكان أسمن حوى وشمل كاب الصيد والماشية لانه يوجد من جنسه مباح الاصل  
 ولا خلاف العلماء في ماليتها فأوردت شبهة بصر ط (قوله في ودبنة) أي تحت يده (قوله

(ومصحف وصبي ح) ولو  
 (محمدين) لان الحلية تتبع  
 (وعبد كبير) يعبر عن نفسه  
 ولوناغا أو مجنونا أو أعمى  
 لانه اما غصب أو خداع  
 (ودقار) غير الحساب لانها  
 لو شرعية كتبت بغير  
 وحديث وفقه فله مصنف  
 والافسكطنجور (بخلاف)  
 العبد (المصنف ودقار  
 الحساب) الماضي حسابا  
 لان المقصود ورقه فانه يقطع  
 ان بالغ نصا بالمال المملوك بها  
 فامة موهود لم ما فيها وهو  
 ليس بمال فلا يقطع بالافرق  
 بين دقار تجار ودوان  
 وأوقاف نهر (وكاب وفهد  
 ولوعليه طرق من ذهب علم)  
 السارق (به اولا) لانه تتبع  
 (و) لا (بجبانة) في ودبنة  
 (ونهب)



اي اخذ قهرا اي على وجه الملاينة (قوله اي اختطاف) اي ملاينة ايضا فان لم يوافق  
 اخذ الشيء على الاية الا ان الفرق بينهما من جهة سرعة الاختصاص في جانب الاختلاس بخلاف  
 التنب فان ذلك غير معتبر فيه ط عن اي العود (قوله لا تنفاه الركن) وهو الحرز في الملاينة  
 والاخذ خفية فيما بهما ط (قوله وينش) اي لا قطع على التنباش وهو الذي يبرق كانه  
 الموقد بعد الدفن بجر لان الحرز بالقبور او الميت باطل لانه لا يحفظ نفسه والعصر ايسر  
 حرز احق لو دفن بمال فسرق لم يقطع فاني القنية من انه لو سرق المدفون بالمنازة قطع  
 ضعيف مقدس (قوله في الاصح) لاختلال الحرز بغير القنية به رقبه ليقطع اذا كان موقلا  
 فهو تاني (قوله ولو اعتاده) اي اعتاد التنباش وفيه اشارة الى الجواب عما استدله ابو يوسف  
 والائمة الثلاثة من حديث من نبش قطعناه بجملة على السببية وقام تحقيقه في الفتح  
 (قوله ومال عامة) وهو مال ميت المال فانه مال المسلمين وهو منهم واذا احتاج ثبت له الحق  
 فيه بقدر حاجته فاوثر شبهة والحدود ندر اياها بجر (قوله ومشتك ٣) اي بين السارق وبين  
 ذي اليد (قوله وحصر مذهب داخ) اي وان كانت محروزة كافي البصر (قوله ومال وقف)  
 ذكره في البصر بجملة فقالوا ما مال الوقف فلم ارجح به ولا يخفى انه لا يقطع به وقد عاينوا  
 عدم القطع فيه لو سرق حصر المسجد ونحوها من حرف بعدم المالك وتبته في النهر وقال  
 ولو قيل ان كان الوقف على العامة فانه كبيت المال وان كان على قوم محصورين فلهذا المالك  
 حقيقة لكان حسنا اه ولا يخفى جريان الملة لثانية فيهما لكان رده المقدم والرجل  
 بانهم م م م حواياته بقطع بطاب متولى الوقف وسيا في التصريح به في الباب الاتي وصرح به  
 ايضا ابن مالك في شرح المنار في بحث الخاص قات ولذا واقفه اعلم على في الفتح عدم القطع في  
 حصر المسجد به دم اخر زاي لكون المسجد غير حرز ومفاده انه يقطع لو سرقها من حرزها وظاهر  
 ان وجهه كون الوقف يقي على ملك الواقف حكمه عند الامام وهذا في اصل الوقف واما الفقه  
 فعدم حواياته املك المستحقين لكن ينبغي ان يقال ان كان السارق له حق في الفقه لا يقطع  
 بسرقة منها سواء كان وقفا على العامة او على قوم محصورين اثبت الشريعة كذا وقف  
 المسجد اذا كان لا سارق وظيفة فيه بخلاف سرقة لمصره وقناديله اذ حقه في الفقه لا في الحصر  
 تأمل (قوله ومثل دينه) اي مثله جنس لا قدر ولا صفة كما افاده ما بهد (قوله ولودينه  
 مؤجلا) لانه استيفاء الحق والحال والمؤجل سواء في عدم القطع استحقاقا لان التأجيل لتأخير  
 المطالبة والحق ثابت فيصير شبهة دائمة وان لم يلزمه الاعطاء الا ان لا فرق بين كون المدفون  
 المسروق منه عاطلا او لا خلافا لثاني وقامه في الفتح (قوله او زائد عليه او اجود) انت  
 خير بان الله يرفي زائد او اجود عائد على الدين وفي عايله على المسروق فالتسبب للتعميم  
 ان يقال او انقص منه او اردافه لم حكم الزائد والاجود بالاول والحاصل انه لو سرق اكثر من  
 دينه لا يقطع لانه يصير بشر يكتفي في ذلك المال عند ارجعه كافي الفتح وعلى قياسه يقال فيما  
 لو سرق الاجود تأمل (قوله لان النذير جنس واحد حكما) ولهذا كان للفاقي ان  
 يقضي بدينه من غير رضا المطالب بجر قلت وهو موافق لما صرحوا به في الخبر  
 ومفاده انه ليس لادان اخذ الدراهم بدل الدنانير بالاذن المدفون ولا فقه لى حاكم وقد صرح

قول المشتري ومشتري كذا  
 بالاصل المقابل على خطه  
 والذي في الشرح او مشترك  
 باولاه او كاتري اه مضمون  
 اي اخذ قهرا (واختلاس)  
 اي اختطاف لا تنفاه الركن  
 (وينش) لغيره (ولو كان  
 القبري بيت مفق) في الاصح  
 (او) كان (النوب غير  
 الكفن) وكذا لو سرقه من  
 بيت فيه قبر او ميت اناوله  
 بزيارة القبر او التجهيز ولا يذن  
 بدخوله عادة ولو اعتاده قطع  
 سببا (ومال عامة) او مشترك  
 وحصر مسجد واستار كعبه  
 ومال وقف لعدم المالك بجر  
 (ومثل دينه ولو) دينه  
 (مؤجلا او زائدا عليه)  
 او اجود لغيره شر يكتا  
 (اذا كان من جنسه ولو  
 حكما) بان كان له درهم فسرق  
 دنانير وبمكة هو الاصح  
 لان النذير جنس واحد  
 حكم باختلاف العرض

في شرح تلخيص الجامع في باب العين في المأومة بان له الاخذ وكذا في حذر المجتبي واحده  
 محمول على ما اذا لم يمكنه الرفع للعالم فاذا نظروا على مدونه له الاخذ فديانة بل له الاخذ فمن  
 خلاف الجنس على ما ذكره قريبا (قوله ومنه الحلي) اي بسبب ما فيه من الصيانة الحق  
 بالعرض (قوله مالم يقل الخ) لانه لا يكون وهذا اوقضا له لانه الاذن ما حكم فمكانه ادعى  
 اخذه باذنه فلا يقطع وفي الفتح وعن اي يوسف لا يقطع بالعرض لان له الاخذ عند بعض  
 العلماء قلنا اه اذ اقول لا يستند الى دليل ظاهرة ديمه بمرسمة دائمة الا ان ادعى له من  
 او القضاء (قوله واطلق الشافعي اخذ خلاف الجنس) اي من النقود او العروض  
 لان النقود يجوز اخذها عندنا على ما قررناه آنفا قال القهس تاني وفيه اعياء الى ان له  
 ان يأخذ من خلاف جنسه عند المجانسة في المالية وهذا اوسع فيجوز الاخذ به وان لم يكن  
 مذهبنا فان الانسان يعذر في العمل به عند الضرورة كما في الزايدة اه قاتره اذ ما قالوا  
 انه لا يستند له لكان رأيت في شرح نظم الكثر للقدمي من كتاب الحجر قال ونقل جدو الذي  
 لانه الجمل الاشرقي شرحه للقدمي ان عدم جواز الاخذ من خلاف الجنس كان في زمانهم  
 اطاعهم في الحقوق والفتوى اليوم على جواز الاخذ عند القدرة من اي مال كان لا سيما في  
 ديارنا لما دأبهم للعقوق شعر

عفاه على هذا الزمان فانه زمان عقوف لازمان حقوق  
 وكل رفيق فيه غير مرافق وكل صديق فيه غير صدوق

(قوله بخلاف سرقة من غير آية) سقط من بعض النسخ انظر غريم وهو خطأ (قوله  
 لا) اي لا يقطع لان له ولاية اخذ دين ابنه الصغير بقى لولم يكن له ولاية اسره اختياره  
 او لكونه رقيقا واسد تظهر ط انه كذلك وبظهور خلافه تأمل (قوله كسرقة نقي الخ)  
 اي اذا سرق شيئا فاقطع فيه فردة الى ماله كتم سرقة ثانيا ولم يتغير المسروق عن الحالة الاولى  
 لا يقطع والقياس انه يقطع وهو رواية عن اي يوسف وقول الائمة الثلاثة ويثبت في الفتح  
 (قوله اما لو تبدل العين) كمالو كان غزلا فسرقه فقطع فيه فردة ثم سرق فانه يقطع  
 وعلى هذا الصوف والفقان والكان وكل عين احداث المالك فيه منعه بعد القطع  
 لو احدها منه الفاسد يقطع به حق المالك بجر (قوله كالبيع) اي لو باعه المالك من  
 السارق ثم اشتراه منه فسرقة يقطع ثانيا عند شايخ بخاري وقال مشايخ العراق لا يقطع  
 وظاهر الفتح اعادة الثاني وذكر في النهر ما يؤيد الاول (قوله على ما في المجتبي) اشار به  
 الى ما ذكرنا من الخلاف وهذا القول ذكره في المجتبي جازما به بلا حكاية خلاف كما ذكره  
 المصنف في شرحه (قوله او من ذي رحم محرم) ترجم في الهداية والكثرة هذه المسائل  
 بقوله فصل في الحرز وهو كافي التمرقة الموضع الذي يحرق فيه الشيء ويحرقه فيه المال  
 عادة كالدرا وان لم يكن له باب او كان وهو مفتوح لان البتة القصد الاحراز وكما الحانوت  
 والحلقة والخصص اه ومثله في الفتح لكن قوله وان لم يكن له باب الخ فيه كلام نذكره عند  
 مسئلة القناتس (قوله فقط كلام الزباني) حيث قال وقوله لا يرضاع لاحاجة الى ارجاعه  
 لانه لم يدخل في ذي الرحم المحرم وورده في البصر بان هذا ظن منه انه متعلق بالرحم وليس كذلك

مطلب  
 في اخذ الدائن من مال  
 مدونه من خلاف جنسه

مطلب  
 يعذر بالعمل بذهب الغير  
 عند الضرورة

ومنه الحلي في قطع به مالم  
 يقل اخذته رهنا وقضا  
 واطلق الشافعي اخذ خلاف  
 الجنس للمجانسة في المالية  
 قال في المجتبي وهو اوسع  
 فيه مله عند الضرورة

مطلب  
 اي اخذ سرقة من غير  
 آية او غريم ولده الكبير  
 او غريم مكانه او غريم عبده  
 المأدون المدفون) فانه يقطع  
 لان حق الاخذ لغيره (ولو  
 سرق من غير ابنه الصغير  
 لا كسرقة نقي قطع فيه ولم  
 يتغير) اما لو تبدل العين  
 او السبب كالبيع قطع على  
 ما في المجتبي (او من ذي رحم  
 محرم لا يرضاع) فلو محرمة  
 يرضاع قطع كمن عم هو اخ  
 رضاعا فانه رحمه فبالحرم  
 رضاعا حتى فسقط كلام  
 الزبلي (ولو) المسروق (مال  
 غيره) اي غير ذي الرحم



بل منه بالحرم اه ح قات لا يظن بالزباني انه ظن ذلك لان الرحم وهو القرابة النسبية  
 لا تكون بالرضاع اه لا ح قات يظن ان قوله لا يرضع تقييده بل مبني كلامه على ان المراد  
 بالحرم ما يكون محرمته من النسب كما هو المتبادر وكما عبر به في الهداية حيث قال ذي  
 رحم محرم منه فقوله منه أي من الرحم نصير بالمراد وعليه فلا يدخل فيه ابن العم الذي  
 هو أخ رضاعا لانه محرم من الرضاع لامن الرحم ثم رأيت عبارة الكنتز في شرح علي الزبلي  
 بانظ منه كعبارة الهداية فتعسين ما قلناه وسقط ما سواه فافهم (قوله بخلاف ما اذا  
 سرق من بيت غيره) أي اذا سرق مال رحمه المحرم من بيت أجنبي فانه يقطع لوجود الحرز  
 وفي الفقه ينبغي أن لا يقطع لما في القطع من القطعية وأجاب في البحر بأن القطع حق الشرع  
 لا حقه فلا يكون قطعاً واقعه في النهر بأنه مشترك الا لزام بأنه لو سرق من بيت رحمه  
 المحرم يقطع ولا يلزم القطعية ما ذكر قلت أنت خبر به بأنه لا يصح القول بالقطع فيه لانه ام  
 المانع وهو عدم الحرز بخلاف بيت الأجنبي نعم ينبغي تقييده به بقرابة الولاد فلا يقطع في  
 الولاد لثبته في ماله على ما سلك في التبيين والبحر والنهر (قوله اعتبار الحرز وعدمه) أي  
 قطع في المسئلة الأخيرة اعتبار الحرز ولم يقطع فيما قبلها باعتبار عدمه ففيه ان وشر  
 مشوش عن هذا قال البرجندى الظاهر أنه لا يدخل في القرابة بل المعتبر الحرز في كل موضع  
 كان له أن يدخل فيه بالامان ولا حصة لا يقطع سواء كان بينه ماقاربة أو لا قال الحموي وفيه  
 نظر فان الله لا يقيده بل لا يقطع لانه لا يقطع مع انه يقطع فظهر أن  
 للقرابة المحرمية مدخل واعتبره الشيخ أبو الوفاء بن عود بان هذا فيما لم يؤذن له بدخوله  
 حق لو سرق من محل جرت عادته بدخوله يقطع اه قلت لا يمكن القول في الهداية  
 وغيره قطع المديق لانه عادة في السرقة ولم ينع الوابن جريان عادة في الدخول أو عدمه  
 وبأنه لا مزيد بيان عقبيه (قوله ابن كمال) حيث قال الموضع التي شأنها الارضاع والرضعة  
 هي التي في حال الرضاع معلقة تديها لأمه سي كذا في الكشف فن قال هنا رضعة  
 لم يصب اه لانه لا يمكن أن يسرق منها في حال أرضاعها له (قوله لما سرق) أي من اعتبار  
 الحرز وعن أبي يوسف لا يقطع لدخوله عليها بالاستئذان وحصة بخلاف الاخت رضاعا  
 لانه دام هذا المعنى في إعادة وجه الظاهر انه لا قرابة بينه ما والمحرمية بدون القرابة لا تحترم  
 فتح قلت واذا كان يقطع في السرقة من أمه رضاعا مع الدخول بالاستئذان وحصة فكذا  
 في المديق وبه ظهر أن القرابة المحرمية دخل لا وكذا أقوالهم لانه عادة في السرقة يفيد الفرق  
 وهو زوال الصداقة بخلاف القرابة تأمل واقه تعالى أعلم (قوله ولا يسرق من زوجته)  
 أي ولو من وجه كالبتوة المعتدة في منزل على حدة ولو سرق بعد انقضاء العدة قطع كافي الحام  
 (قوله وان تزوجها بعد القضاء) بالقطع لوجود الشبهة قبل الانقضاء وأقاده لافرق بين كونه  
 زوجها وقت السرقة أو بعده وقبل القضاء بالقطع أو بعده وفي الأخيرة خلاف أبي يوسف ولو  
 سرق أحد من الزوجين فطأها قبل الدخول لم يقطع أيضا كحكمه في النهر (قوله من حرز  
 خاصه) يعني بان كان خارج مسكنه ما صرح به في الهداية والبحر شربا لانه فاضح في عايد  
 على المسروق لانه السارق فافهم (قوله أو عرسه) أي زوجة سيده وكذا فأرب سيده

(بمخلاف ماله اذا سرق من  
 بيت غيره) فانه يقطع اعتبارا  
 للحرز وعدمه (وبخلاف  
 حرمة) صوابه حرمة  
 بل انما ابن كمال (مطابا) سواء  
 سرق من بيت أو بيت غيرها  
 فانه يقطع لما سرق (ولا يسرق  
 من زوجته) وان تزوجها  
 بعد انقضاء جوهره (ورويها  
 ولو كان) المسروق (من حرز  
 خاصه) لا (بعد من سيده  
 أو عرسه أو زوج سيده)  
 لا إذن بالدخول عادة

وشرب يكة

وشرب يكة مثلا قال في البحر والعبد في هذا ملحق بولاه حتى لا يقطع في سرقة لا يقطع فيه المولى  
 كالسرقة من أغارب المولى وغيرهم لانه ما ذون له بالدخول عادة في بيت مولاه لا فامة المصالح  
 (قوله ولا من مكاتبه) لانه حقا في اكسابه نهر (قوله وختمه وصهره) ختمه زوج كل  
 ذي رحم محرم منه وصهره كل ذي رحم محرم من امرأته وهذا عند الامام وقال يقطع لعدم  
 الشبهة في ملك البعض لانها تكون بالقرابة وهي منتفية وله أن العادة جارية في دخول  
 بعضهم منازل البعض بالاستئذان فتكثرت الشبهة في الحرز وتأخير الزباني لانه مؤذن  
 بتزجيحه نهر وفي كافي الحام لم يقطع السارق من امرأته وزوج بنته وابن امرأته  
 وأبوها (قوله ومقتضى الخ) ماله في الهداية بقوله لانه فيه نصيبا وكران ذلك  
 ما تورع عن على رضى الله عنه حكاه في الهداية وهو انه أنى رجل سرق من المقتضى فقال له فيه نصيب  
 وهو خائف فلم يقطع وكان قد سرق مائة دينار ودارق طاق وهذا ظاهر في أن  
 الكلام فيمن له فيه استحقاق وبه صرح في الفقه كمن في النهر قال في الموائى الهدية  
 وهذا التعليل يدل على انه لو لم يكن له فيه نصيب يقطع لكن الرواية مطلقة في مختصر القدوري  
 وشرح الطحاوى ولا بد من تعليل آخر اه وفي غاية البيان ينبغي أن يكون المراد من السارق من  
 له نصيب فيه امين لانه يقطع في قطع اللهم الآن يقال انه مباح الاصل وهو على صورته لم يتغير  
 نصيبه فيه وفي كلام المصنف يعني صاحب الكنتز ما يوجب الى اعتبار الاطلاق حيث قدم أنه  
 لا قطع في المال المشترك واذا كان له حق فيه كان من المشترك فذكره هذا ليس الا لافادة التعميم  
 اه قلت ما ذكر من اطلاق الرواية قد يدعى انه يحتمل التعليل المأثور الذي جعله دليل  
 الحكم والالزام اثبات حكم بالادلة وما ذكره في غاية البيان من انه مباح الاصل فيه  
 نظر لان مباح الاصل ما يكون فافهم ما يوجب مباحا في دار الاسلام كالصيد والحشيش كما صرح  
 والمفتي قد يكون من أعز الاموال وأيضا حكم مباح الاصل انه لا يقطع به وان ملك وسرق  
 من حرز والمفتي ليس كذلك قطعا نعم قال الله تعالى بعد التعليل المأثور ولا ينبغي أن لا تحذف  
 ان كان من المالك فافهم داخل في مال الشركة والافق مال المصلحة اه وهذا في غاية  
 الحسن فان خمس المفتي لذوى الحاجة من العامة ومن سرق من مال العامة لا يقطع لانه  
 يستحق منه عند الحاجة فأورث شبهة كما علوا به كما قد مناه عن البحر (قوله في وقت جرت عادة  
 بدخوله) فية قطع لو سرق لانه لا لان الاذن يختص بانهم بحر وفيه إشارة الى انه لو اعتاد  
 الناس دخوله في بعض الليل فهو كالنهار كما في المضمرات فاستأني والى أن ذلك اذا كان الباب  
 مفتوحا في الحامى الزاهدى ولو سرق من حمام أو رباط أو حوائط التجار وبابها  
 مفتوح يقطع وان كان نهارا في الاصح اه (قوله وبيت أذن في دخوله) فلا يقطع بالسرقة منه  
 في الوقت المأذون بالدخول فيه ط (قوله ينبغي أن يقطع) البحث صاحب البحر وتبعه  
 من بعده ط (قوله لا يمتنع الحرز بالحفاظ الخ) فلو سرق شيئا من الحمام وصاحبه عنده  
 أو المسروق تحته لا يقطع بخلاف المصنف والفرق ان الحمام يمتنع الحرز كالبيت  
 فلا يمتنع الحفاظ والمصنف لم يبين لحرز الاموال قيمة بل الحفاظ كالطريق والعصر او مقامه  
 في الزباني وأما ان الحرز نوعان كما قد مناه عنه فقوله من حرز (قوله به يفتى) زاد في الفقه

(و) لا (من مكانه وختمه  
 وصهره) من (مقتضى) وان  
 لم يكن له حق فيه لانه مباح  
 الاصل فصار شبهة غريبة  
 (وحام) في وقت جرت العادة  
 بدخوله وكذا حوائط  
 التجار والخانات مجتبي  
 (و) بيت أذن في دخوله ولو  
 اذن له وصحبه فدخل غيرهم  
 وسرق ينبغي ان يقطع واعلم  
 انه لا يمتنع الحرز بالحفاظ  
 مع وجود الحرز بالمكان  
 لانه اقوى فلا يمتنع الحفاظ  
 في الحمام لانه حرز ويعتبر في  
 المصنف لانه ليس بحرز به  
 يفتى شافى (وكل ما كان  
 حرزا نوع فهو حرز لا نوع  
 كاه)



وهو ظاهر المذهب بمقابل القول بأنه يقطع عنده لو سرق من الحمام في وقت الاذن اذا كان غائبا حائظ ولا يقطع عنده ما (قوله يقطع بسرقة او اذنة من اصطلح) لان الحوز كافيه من كل بقعة معدة للاسراع من الدخول فيها الا باذن ولا يخفى ان الاصطلاح كذلك وهذا بخلاف الودعة فانه يقطع بسرقة حوز مثلها حتى لو وضع المودع الاذن في الاصطلاح يضمن كالحقنة في تنقيح الفتاوى الحامدية من الودعة وسند كرهه هناك ان شاء الله تعالى (قوله والاول هو المذهب عندنا) ان كان اعاده لاجل نسبه الى المجتبي كان اخصر عزوه اليه عقب عبارة المتن واصل المراد افادة الحصر بالجملة المعرفة الطرفين فانه زائد على ما في المتن فافهم (قوله لكن جزم القه) ثاني الخ لم يذهب به القه - ثاني الى احد يعقد عليه وما مشى عليه المصنف قال فيه نعم الا انه المرحوم هو المذهب عندنا كما نقله في الذخيرة وغيره ما ورد في المتن في الفتح انه هو الصحيح - كما ذكره المرحوم في قوله في الاصل المجتبي عن بعض اصحابنا ان كل شيء يعتبر بحوزة من له العلم في قوله في المتن في بعض وان المذهب المصنف خلافه واصل قوله انه المذهب حتى نظر فليس في المذهب اختلاف نصحيح فافهم (قوله ولا يقطع نفاس) بقاف وقافين بينهما الف (قوله هو من يسرق الدراهم) الذي في المغرب وغيره هو الذي يهبط الدراهم لينة - كما في سرقة بين اصابعه ولا يشترط فيه صاحبه (قوله بالذات) اي وبشيتين مجتمعتين بينهما الف (قوله لغلق الباب) بالفتح يجمع اغلاق كسب واسباب مصباح (قوله غارا) له وجهه ان يكون مجاهرا بشرط القاطن الخفية بخلاف ما اذا كان ليل لظال لزيالي ولو كان باب الدار مفتوحا في النهار سرق لا يقطع لانه مكابرة لا سرقة ولو كان في الليل بعد انقطاع انتشار النافس قطع اه زائد في الذخيرة عن أبي العباس انه سوي الليل بين ما اذا كان الباب المفتوح مردودا او غير مردود في انه يقطع فتح ما وفرق بينهما في الممار في انه لو مردودا قطع والا لا قلت ومثله الفشاش مذكورة في كافي الحام كوهي تدل على انه لا يقطع في النهار بلا فرق بين كونه مردودا او لا لانه اذا لم يقطع بفتحته من اراه وهو مقفل فاذا كان مفتوحا مردودا اولاهو كذلك بالاولى فلذا أطلق الزبلي عدم القاطن كما علمت ثم ذكر بعده - ثلثه الفشاش المذكورة وبهذا علم ان ما قدمناه عن النهر عند قوله ومن ذي رحم ليس على اطلاقه تقدير (قوله قطع) اي اظنه انما فيه والاول علم فلا يقطع لانه مجاهر (قوله من السطح) اي اذا صعد اليه او تناوله من داخل الدار واستتر به على السطح على حائط الى السكة بخلاف ما اذا كان الى الدار فانه يقطع كافي البحر (قوله اي بحيث يراه) افادته ليس المراد بالعمدية الحضور بل الاطلاع عليه (قوله ولو لم يمسكظ نائما) عبر بالحفاظ لانه اعم من ان يكون هورب المتاع او غيره واطلق النائم فمثل ما اذا نام مضطجعا او لا وما اذا كان المتاع تحت راسه او تحت جنبه او بين يديه حال النوم هو الصحيح وقيل باسقاط كونه تحت راسه او جنبه ففتح قال في النهر ونسبه بقوله عنده الى انه لو كان لا يمسكظ لم يقطع وقيل يقطع - كما في المجتبي اه وبسطه في البحر وفصل الزبلي بين النائم وغيره فيقطع في الاول لانه اخذ خفية لاني الثاني لانه اختلاس وذلك - ثبت قال وفي المحيط لو سرق قويا عليه وهو مردودا ووقته او طرف منطقة

فيقطع بسرقة او اذنة من اصطلح (على المذهب) وقيل حوز كل شيء يعتبر بحوزة من له العلم والاول هو المذهب عندنا مجتبي لكن جزم القه - ثاني بان الثاني هو المذهب فتنبه (ولا يقطع نفاس) هو من يسرق الدراهم بين اصابعه (وفشاش) بالقاف هو من يفتق الباب ما يقصده اذا فشق حائطا او باب دار (ثم اراو خلا البيت من احد) فلو فيه احد وهو لا يعلم به قطع شئ (ويقطع لو سرق من السطح) نصا بالانه حوز شرح وبيان (او من المسجد) اراد به كل مكان ليس بحوزة فم الطرريق والمهرا (ورب المتاع عنده) اي بحيث يراه (ولو) الحافظ (نائما) في الاصح

اوسيفه او سرق من امرأة حايما عليه الا يقطع لانه اخذت بغيره ولو سرق من رجل نائم قلادة عليه وهو لا يمسكظ ولا يمسكظ بها او واضعها في راسه بحيث يكون حائظا لا يقطع لانه اخذت بغيره وسراواها حائظا وهو النائم اه (قوله ولو من بعض بيوت الدار) اي لا فرق بين ان يسرق من البيت الذي اضافه فيه او من بيت آخر فيها (قوله لا اختلال الحوز) لان الدار مع جميع بيوتها حوز واحد فبالاذن فيها اختلال الحوز في جميع بيوتها جبر (قوله لشبهة عدم الاختلال) لان الدار وما فيها في يد صاحبها فتح وفيه ايضا ان الحوز بالمكان لا يجب القاطن فيه الا بالخراج لقسم يد المالك قبل الاخراج من داره فلا يفتحق الاخذ الا بالاذن الا يده وذلك بالخراج من حوزة بخلاف الحوز بالحفاظ فانه يقطع كما اخذ لروال يد المالك بغير الاخذ فتم السرقة فيجب موجبها اه (قوله بخلاف الغصب) يعني ان هذا في حق القاطن لسقوط الحوز بالشبهة بخلاف غصب الغصب يعني لو هلك ما سرقه ولم يخرج منه قال في الفتح قال بهضه لا ضمان عليه اذا تلف السرقة في يده قبل الاخراج من الدار ولا قطع عليه والصحيح انه يضمن لوجود التلف على وجه التهدي بخلاف القاطن لان شرطه هتك الحوز ولم يوجد اه (قوله التسعة جدا) اي التي فيها منازل وفي كل منزل كان يسكنه تنقيبه اهل من الانتفاع بصحن الدار وانما يفتحقه من به انتفاع السكة والافه في المسئلة السابقة التي لا بد فيها من الاخراج من الدار بحر وضوء في الزبلي وفي السكاف يقطع اذا كانت دارا واحدة عظيمة فيها مقاصير كل مقصورة مسكن على حبالها اه والمقصورة الحجرية بلسان اهل الكوفة ممرج (قوله او غار) المراد دخل مقصورة على غرة فاخذ بسرقة يقال غار القرم والنهلب في الممرج بحر (قوله من اهل الجبر) حال من فاعل غار (قوله لان كل حجرة حوز) على ما لم يمتلئ اكل مقصورة باب وغلق على حذو مال كل واحد بحر بقتصوده فكانت المنازل بمنزلة دور في محلة وان كانت الدار صغيرة بحيث لا يستغنى اهل المنازل عن الانتفاع بصحن الدار بل يفتحق به انتفاع المنازل فهي بمنزلة مكان واحد فلا يقطع الساكن فيها ولا المأذون له بالدخول فيها اذا سرق من بعض مقاصيرها زبلي (قوله في الطريق) اي بحيث يراه لانه باق في يده فصار كانه أخرجه معه والافلا قطع عليه وان خرج واخذته منه صار - ثم لم يكاله قبل خروجه بدليل وجوب الضمان عليه كالزوج الشافعي الحوز جوهرية (قوله ثم اخذته) اشار الى انه لا يشترط للقطع الاخذ على الفور الاقاه اه ط (قوله بعنده السراق) امانة مذكورة في خروج المتاع او لم يمسكه لدفعه او القوارز يلى (قوله فاعبر السكك فعلا واحدا) اي كل من النقب والدخول والاقاه والاخذ حيث لم يفترض عليه بدعة متبره وهذا جواب عن قول زفرانه لا يقطع لان الاقاه غير واجب له (قوله ولو لم يمسكه) اي بان خرج وتركه وقوله او اخذته غيره اي قبل خروجه (قوله فهو مضيع) فعليه ضمانه (قوله لان - يرمي بضاف اليه) اما لو خرج بلا وق ولا جرم لم يقطع لان الدابة اختيارا في نفسه واختيارا بالجل والوق لا يقطع - نسبة الفعل اليها كافي البحر (قوله لماسر) اي من ان الاخراج يضاف اليه ط (قوله قوة جريه) في بعض النسخ بقوة جريه (قوله لانه أخرجه) اي لان المله أخرجه بسبب الفائه فيه (قوله وبشكل على الاخير)

(لا يقطع) (لو سرق ضيفا من اضافته) (ولو من بعض بيوت الدار او من صندوقه) (لا يقطع لال الحوز) (او سرق شيئا ولم يخرج منه من الدار) (اشبهه عدم الاختلال) (وان أخرجه من حجرة الدار) (المقتصة جدا الى صحتها) (او غار من اهل الجبر على حجرة) (اخرى لان كل حجرة حوز) (او نوب قد دخل او افاق) (كذا رأيت في نسخ المتن) (والمرج باو وصوابه بالواو) (كافي الكثر) (شافي الطريق) (يبلغ نصابا ثم اخذته) (قطع لان الرمي حمله بعنده السراق فاعتبر السكك فعلا واحدا ولو لم يمسكه واحد غيبه فهو مضيع لا سارق) (اوجه على دابة فساقه واخرجه) (او افاق رسنه في حنق كلب وجره لان سيرة يضاف اليه او القاه في الماء) (فأخرجه به ريك السارق) (لماسر) (او لا يتصرف به) (اخرجه) (قوة جريه على الاصح) (لانه أخرجه بسببه زبلي) (قطع) (في الكل لما ذكرنا وبشكل على الاخير ما قالوا لعلقه على طائر فطار الى منزل السارق لم يقطع فلذا والله اعلم بحرم الحدادي وغيره



أي مالوا القاء في الماء وأخرجه بقوته وبغيره والاشكال اصحاب النهر قلت وقد يدفع بان  
 الطائر فله بضاف اليه لان الدابة اختيارا كما مر فاذا لم يزجره بل طار بغيره فله بغيره على  
 فعل السارق فعل مختار فله بضاف اليه نظيره ما اذا خرج الحمار بغيره بلا سوق في المسئلة المارة  
 وكذا ما يأتي في الفص لوجل قيده بغيره أو رباط دابته أو فتح باب اصطبلها أو نقص طائره  
 فذهب لا يضمن فانهم (قوله بدم القطع) هو خلاف ما صححه في المبدوط ومشي عليه  
 المصنف تبعه لا يزال في الفتح والتماية وفي الفتح انه قول الاثني عشر لانه في صحيح على ما جزم به  
 الحدادي صاحب الجوهرة ولا سيما بعد انضاح الجواب بما قلناه (قوله وان نقب ثم ناوله  
 آخر الخ) جواب الشرط قوله لا يقطع وأفاد انه لا يقطع المناول ولا المناول لان الاول  
 لم يوجد منه الاخراج لا اعتراض بدمه بغيره على المال قبل خروجه والثاني لم يوجد منه ذلك  
 الحرز فلم يتم السرقة من كل واحد وأما قوله فله مال ما اذا خرج الداخل بده وناول الخارج  
 أو أدخل الداخل بالخارج بده فتناول من يد الداخل وهو ظاهر المذهب (قوله أو أدخل بده  
 في بيت وأخذ) أي من غير دخول في البيت وقيد بالبيت استقرازا عن الصدوق ونحوه  
 كما يأتي (قوله ويسمى اللص الظريف) مأثور عن علي رضي الله عنه مع نفسه  
 بن يدخل بده في نقب البيت كما في لزيابي (قوله لم يقطع في الصحيح) ذكره أيضا في الفتح  
 والبحر ولينظر الفرق بين هذه المسئلة ومسئلة مالوا القاء في الطريق ثم أخذ منه حيث لم يغير  
 الكل فله الواحد كما اعتبر هناك مع انه في المسئلة لم يوجد اعتراض بده بغيره على المال قبل  
 خروج السارق والداخل الفرق انه هناك تحقق اخراج المال خفية قبل خروجه أما هنا فلا ثم  
 لما خرج وأخذ من النقب لم يأخذ من حرز صار كما اذا أدخل بده في بيت وأخذ تأمل  
 (قوله أو طر صرة خارجة) الصرة هي الخرفة التي يشتد فيها الدراهم يقال صررت الدراهم  
 أصرها صررا شدتها والمراد هنا لكم المشدودة التي فيها الدراهم نهر فقوله من نفس  
 السكم بيان لقوله صرة ولما زادنا فلفظ نفس الملاية بهم أنهم من غيره وحاصل صور المثلثة أربعة  
 قال في غرر الاذكار لم أن الصرة ان جعلت نفس السكم فاما ان جعل الدراهم داخل السكم  
 والرباط من خارج أو بالعكس وعلى التقديرين فاما أن مار أو حل الرباط فان مار والرباط  
 من خارج فلا قطع وان طر والرباط من داخل بان أدخل بده في السكم فقطع موضع الدراهم  
 فأنه من السكم قطع لانه من الحرز وان حل الرباط وهو خارج قطع لانه حينئذ  
 لا بد أن يدخل بده في السكم فبأخذ الدراهم وان حل الرباط وهو داخل لا يقطع لانه لما حل  
 الرباط في السكم بقي الدراهم خارج السكم وأخذها من خارج وعند أبي يوسف والاثني عشر لانه  
 يقطع في الربوة كلها لان السكم حرز اه وتعام تحفة في الفتح (قوله بفتح القاف) صوابه  
 بكسر هاء كما في ثمره على المتق والمخ وغيرهما والطائفة والقاموس ط (قوله أو حلا عليه)  
 أي على البعير فله على الارض فهي المسئلة الجواني الاثني عشر (قوله لان السائق الخ)  
 نه ليل على التشر المشوش فقوله لان السائق والقائد راجع اقوله أو من قطار وقوله والراعي  
 راجع لقوله من مرعى ط (قوله لم يقطع والاعتناء) بل يقطع الراعي لغيره الراعي والسائق  
 والقائد وكذلك الراعي يقطع دون قطع المسافة ونقل الامتعة وعند الاثني عشر لانه كل

بعدم القطع (وان) نقب ثم  
 (ناوله آخر من خارج) لمدار  
 (أو أدخل بده في بيت وأخذ)  
 ويسمى اللص الظريف  
 ولو وضعه في النقب ثم خرج  
 وأخذ لم يقطع في الصحيح  
 (قوله أو طر) أي شق (صرة)  
 خارجة من نفس السكم  
 فلو أدخل قطع وفي الحل  
 بغيره (أو سرق) من مرعى  
 أو (من قمار) بفتح القاف  
 الابل على نسق واحد (بغيره)  
 أو حلا عليه (لا) يقطع  
 لان السائق والقائد والراعي  
 لم يقطعوا والاعتناء

من الراعي والسائق حافظ حرز فية قطع في أخذ الجمل والحمل والجواني والاشق ثم لاخذ  
 وأما ان أخذ حافظ الجمل الذي زمامه يده فقط عندنا وعندهم اذا كان بحيث يراها اذا  
 التفت اليها حافظ لكل حرز عنددهم بقوده فتح وبه علم أن القائل ليس على اطلاع  
 عندنا لانه حافظ ما زمامه يده ولم أره تصرح به في غير هذه العبارة تأمل (قوله وان كان  
 معها حافظ) أي مع ما ذكر من بغير المرعى والقطار والحمل والطلاق يجوز عدم القطع  
 في وانى المرعى محمول على عدم الحافظ ولو كان الحافظ هو الراعي اختصاف المشايخ في  
 الباقي لا يقطع وهو الذي في المتن عن أبي حنيفة وأطلقوا حرزانه ثبوت القطع مع  
 الحافظ ويمكن التوفيق بان الراعي لم يقطع لحفظه من السراق بخلاف غيره فتح وفي  
 الجنب وكذا من الشايخ أفادوا بما قاله الباقي نهر (قوله وان شق الحل) أي جوال القاعلي  
 الارض أو على ظهر جمل قهستاني وانما قطع لان صاحب المال اعتمد الجواني فكان  
 هاتيك الحرز بخلاف ما اذا أخذ الجواني بماله وكذلك السرق من الفسطاط فانه يقطع  
 ولو سرق نفس الفسطاط لا يقطع بغيره ويأتي بيانه (قوله فسرق منه) أي أخرج منه  
 يده ما قيمته عشرة دراهم فصاعدا فلو خرج الشيء بنفسه ثم أخذ منه لا يقطع لان الاخراج من  
 الحرز شرط قهستاني وفي حاشية نوح أفندي قيد بالاخذ من الحل لانه اذا لم يأخذ منه بالذات  
 بل أخذ من الارض ماسطة منه بسبب شقة لا يقطع لانه لم يأخذ من الحرز اه ومثله  
 في البقرة قلنا وبشكل عليه مالوا نقب فدخل وأتى شيئا في الطريق ثم أخذ منه فانه يقطع  
 كما مر الآن يجب بان الاقاء في الطريق هناك معتاد كما مر بغيره هنا فتأمل (قوله  
 أو سرق جوال القاعلي) معناه اذا كان الجواني في موضع ليس بحرز كاطريق والمقاراة  
 والمصبى ودونهم حتى يكون بحرزا بساحبه فتح (قوله ضم الجسيم) أي مع فتح اللام  
 وكسرها وبكسر الجسيم واللام الوعاء المعروف وجهه كصانف وجوالي وجوالقات  
 قاموس ونحوه في الصحاح وفيه ما أن الصانف والجسيم لا يجتمعان في كلمة الا عربية أو موتا  
 (قوله ورب يحفظه) أي يحفظ المسروق من الحيوان والحمل والمتاع ماله أو غيره قهستاني  
 أي فلا يلزم أن يكون الحافظ راجل أو حل أو ابن كمال وأفاد أن هذه الجملة الحالية قد  
 في مسئلة القطار أيضا وهو ما أفاده الشارح أولا بقوله وان كان معها حافظ وهوذا بغيره لاف  
 مسئلة الشق فند قال السيد أبو الوالد ودان يجب فيها القطع مطلقا فان الجواني غير بحرز  
 فاعتبر الحافظ وما فيه بحرز به في شقة وأخذ ما فيه يقطع وان لم يكن معها حافظ فلاخذ من  
 الحرز وفي أخذ بجماته لا يقطع الآن يكون معه من يحفظه وكانهم اعتمدوا كوا القتيبة على  
 ذلك لوضوحه اه ملخصا (قوله أو بقربه) أي بحيث يراها كما مر (قوله أو أدخل بده)  
 وكذا لو أدخل شيئا آخر به في ياتساع قهستاني (قوله في صندوق) بضم وفتح جمع  
 صناديق كصندوق وعصافير قاموس وفي المصباح أن الفتح عامي (قوله أو في جيبه) جيب  
 القميص ونحوه بالفتح طوقه قاموس وكذا قال في المصباح جيب القميص بالفتح ماعلى  
 الضر والجمع أجباب وجيوب والمراد بالجيب هنا ما يشق بجباب الثوب لتصف فيه الدراهم  
 وهل اطلاق الجيب عليه عربي أو عوفي حوى وفي حاشية أبي السعود أن الاخذ من العمامة

(وان) كان معها حافظ  
 أو (شق الحل) فسرق منه  
 أو سرق جوال القاعلي  
 (وبه متاع ورب يحفظه)  
 أو (ناشر عليه) أو بقربه  
 (أو أدخل بده في صندوق)  
 غيره أو (في جيبه)



اليدفب هو الاخذ منه  
(فروع) سرق فسطاطا  
منه وبالم قطع ولوما فوقا  
اوق فسطاط آخر قطع فغ  
اخرج من حرز شاة لا تباع  
نصابا فبها اخرى لم يقطع  
سرق مالا من حرز فدخل  
آخر رجل اراق بعامه  
قطع الممول فقط سراج  
(قال فارق هذا النوب  
قطع ان اضاف) اكونه  
اقرارا بالسرقة (وارتونه)  
ونصب النوب (لا) يقطع  
لكونه عدة لا اقرارا بدور  
ووضيحه اذا قيل هذا فاقبل  
زيد معناه انه قتل واذا قيل  
هذا فاقبل زيدا معناه انه  
يقتله والمضارع يحتمل  
الحال والاستقبال فلا  
يقطع بالثبوت في شرح  
الوهبانية فبقي افرق بين  
المالم والجاهل لان العوام  
لا يفرقون الا ان يقال يحتمل  
شبهة لدره الحد وفيه بعد  
(للامام قبل السارق سياسة)  
السياسة في الارض بالفساد  
دور وهذا ان عادوا ما قتله  
ابتداء فليس من السياسة  
فشيئ نهر قتات وقدمنا  
عنه معز بالبحر في باب الوط  
الموجب لعدم ان الخقيد  
بالامام يفهم انه ليس للقاضي  
الحكم بالسياسة فيجب

ار الحزام كالاخذ من الجيب (قوله اركه) اي با  
والافهي سلة الطر تأمل (قوله فتهتك) الهتك الخرق والشق (قوله فسطاطا) هو  
الخيمة (قوله لم يقطع) لانه ليس بحرزا بل ماله به حرز به فلذا قطع فيما فيه دونه فتح ونظيره  
ماله سرق الجواقي كما مر (قوله ولوما فوقا) اي ولو كان مافوقا عنده يحفظه فتح (قوله  
قطع) اي اذا اخذ من حرزه ومكان او حافظ (قوله فتهتكها اخرى) اي خرجت من الحرز  
بفتحها من غير سرقه ولا اخرجها (قوله قطع الممول فقط) لانه لا عبارة للعامل الا ترى  
ان من حلف ان لا يحمل طباقة فاحمل حامل الطبق لم يحنث جوهره قات ولذا الوجه على  
الاصلي طائر عليه الجاسة لا تقف له لانه ومثله صبي يستغفركه فبفسه بخلاف من لا يستغفركه  
لان الاصلي يصير حاملا لاصلي والجاسة (قوله اكونه) اكونه اقرارا بالسرقة الخ (المسئلة  
منقولة في الفتح وغيره) لانه بان الاضافة على الحال والنصب على الاستقبال وما هنا على به  
في شرح الوهبانية عن اخبين قات وتحقيق المقام ان اسم الفاعل لا ينصب المفعول  
الا اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال فلا معنى للماضى مثل افاضار بزيد امس وجبت  
اضافته رقي اضافة محضة والعامل تجوز اضافة ونسعى غير محضة لانه اهل بنية العمل  
والقطع عن الاضافة كما افر في محله وبه يظهر ان اسم الفاعل حال الاضافة يحتمل ان  
يكون بمعنى الماضى او الحال او الاستقبال اكن لما كان الاصل فيها كما في معنى الحال  
او الاستقبال هو العمل فالاصل في المضاف ان يكون بمعنى الماضى فيكون اقرارا بانه سرق  
النوب في الماضى ويلزم منه ان يكون مفعولا بصرقة اي اضاف في الحال فمقطع اما اذا نصب  
النوب لزم ان يكون الوصف بمعنى الحال او الاستقبال فان حمل على الحال لزم القطع وان  
حمل على الاستقبال لم يلزم فلا يقطع بالثبوت ونعين حله على الاستقبال فيكون عندنا به  
سوف يسرق هذا النوب لا اقرارا بانه هو سارقه في الحال اي هذه السرقة المدعى بها فافهم  
ووقع في شرح الوهبانية هذا كلام غير ضروري فندبر (قوله قات في شرح الوهبانية الخ) ومجاورة  
قات والقطع المذكور باصراره وعدم رجوعه اما لورجع قبل رجوعه كاتفة دم وينبغي ان  
لا يجزى في هذا الاطلاق لان العوام لا يفرقون فيفرق بين المالم والجاهل اللهم الا ان يقال  
يحتمل هذا شبهة في دره الحد وفيه بعد والله اعلم اه اقول ومعناه انه ينبغي ان يكون  
التقصير السابق في حق العالم اما الجاهل فلا يفرق بين كونه بمعنى الماضى او الحال وانما  
يقصد الاقرار بقطع مطلقا الا لا يحتمل الاعراب شبهة داردة في حقه فلا يقطع اذا اتون وفيه  
به لان التوبين دليل عدم ارادة الاقرار به اذا طهر في قتاله (قوله وهذا ان عاد)  
ظاهره ولو في المرة الثانية لكن قيد بعضه بما اذا سرق به اذا قطع مرتين وفي حاشية  
السيد ابى السعود رايته بخط الحوى عن السراجية مانه اذا سرق ثانيا وراى بالامام  
ان يقتله سياسة لسياسة في الارض بالفساد اه قال الحوى فبايقع من كلام زماما  
من قتله اول مرة زاعمين اذ ذلك سياسة جور وظلم وجهل والسياسة الشرعية عبارة عن  
شرح مغلط اه (قوله قات وقدمنا الخ) فيه كلام قد معناه هناك وفي هذا الباب عند فقهاء المذاهب  
واقه سبحانه اعلم

(باب كيفية القطع واثباته)

لما كان القطع حكم السرقة ذكره عقبه لان حكم الشئ يعقبه بحر (قوله يقطع عين  
السارق) اي ولو كانت شاة او مقطوعة الاصابع او الابهام وان كانت اليمنى مقطوعة قبل  
ذلك قطعت رجله اليسرى فان كانت رجله اليسرى مقطوعة قبل ذلك لم يقطع ويضمن السرقة  
ويجب من حق يتوب جوهره (قوله من فنده) بفتح الزاي وسكون النون (قوله هو مفصل  
الرسخ) الاضافة ياتية قال في الترمذ من مفصل الرند وهو الرسخ قال الجوهرى الرند موصول  
طرف الذراع وهو ما فندان الكوع والكروغ فالرسخ كوع طرف الرند الذي يلي الابهام  
والكروغ طرف الرند الذي يلي الخنصر اه ح (قوله ونحسم) بالحاء المهملة اي تكوى  
بزيت مقلى ونحوه نهر ومثله في المغرب وقال مسكين الحسم التي به ديدة محاة للابصيل  
دمه (قوله وجوبا) اي كما يفيد قول الهداية لانه لو لم يصحسم يؤدي الى الذان فتح وقد صرح  
به القهستاني (قوله الا في حرور شديدتين) والا في حال مرض مفتاح وفيه في النهاية  
بالمرض الشديد افاده ط عن الحوى (قوله فلا يقطع) انما ذكره ليقيد بالاستثناء من  
قوله يقطع لان قوله تحسم وان قرب ذكره ط (قوله لبتوسط الاصر) اي اصر الحمر والبرد  
(قوله وموته) اي موته القطع اي ما ينق فيه وينها بقوله كاجرة حداد اي من يمانر الحد  
وهو القطع ما وقوله وكافة حسم يشمل غن لزيوت وكذا غن حطب واجرة فابقي فيه الزيت  
(تنبيه) يسن عند الشافعي واحمد تعليق يده في عنقه لانه عليه الصلاة والسلام امر به  
وعندنا ذلك مطلق للامام ان رآه ولم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم في كل من قطعه ليعكون سنة  
فتح (قوله كالسارق) محل هذه الكلمة عقب قوله على المقرد قال في شرح الوهبانية قيل اجرة  
الشخص اي المضر للخصوم في بيت المال وفيه على المقرد كالسارق اذا قطعت يده فاجرة  
الحداد والحد الذي تحسم به العروق على السارق لانه المتسبب اه ح (قوله من المكعب)  
اي لامن نصف القدم من مكد الشرائك خلافا للروافض (قوله ان عاد) اي بعد ما قطعت  
عينه والابان سرق مرات قبل القطع يقطع عينه لانه لا يكتفى بحد واحد بل بحدات متعددا  
جنها كما تفسد دم يمانه فيميل باب التعزير (قوله حتى يتوب الخ) اي او يموت فتح وفي  
القهاء ثاني ومدة التوبة مفوضة الى راي الامام وقيل عدة الى ان يظهر سيما الصالحين في  
وجهه وقيل يحبس سنة وقيل الى ان يموت كافي الكفاية اه (قوله ثالثا ورابعا) اي اليد  
اليسرى ثم الرجل اليمنى (قوله ان صح حمل على السياسة او نسخ) اشار الى ما قاله الامام  
الطحاوي في تبعا هذه الاشارة فجدد لشيئ منها اصلا قال في الفتح وفي المبسوط الحديث غير  
صحيح وانما حمل على الانتساخ لانه كان في الابتداء تنقيط في الحدود كقطع ايدي المرتين  
وارجلهم ومجرأعينهم ثم قال في الفتح بعد ذلك مثل مذهبا عن علي وابن عباس وعمران هذا  
قد ثبت ثبوتنا لا مرد له وبه يدان يقطع صلى الله عليه وسلم اربعة السارق ثم يقتله ولا يبعه مثل  
علي وابن عباس وعمران من اصحاب الملازمة من ولوغوا باليد من علمهم عادة فامتناع على رضى الله  
تعالى عنه اما الضعف ما مر اوله بان ذلك ليس حدا مصمرا بل من راي الامام قتله لما شاهد

(باب كيفية القطع واثباته)  
(نقطع عين السارق من فنده)  
هو مفصل الرسخ (ونحسم)  
وجوبا وعند الشافعي ندبا  
فتح (اي حرور شديدتين)  
فلا يقطع لان الحد في راج  
لا مقام ويحبس لبتوسط  
الاصر (وغن زيت وموته)  
كاجرة حداد وكافة حسم  
(على السارق) عندنا  
لتسببه بخلاف اجرة المضر  
للتصوم فسني بيت المال  
وقيل على المقرد شرح  
وهبانية فلت وفي قضاء  
النهاية هو الصحيح لكن في  
قضاء البرازية وقيل على  
المدعي وهو الاصح كالسارق  
(ورجله اليسرى من المكعب)  
ان عاد فان عاد ثالثا  
(لاوحسب) ومزرا أيضا  
بالضرب (حتى يتوب) اي  
تظهر امارات التوبة في شرح  
وهبانية وما روى يقطع  
ثالثا ورابعا ان صح حمل على  
السياسة او نسخ



فيه من السعي بالفساد في الارض وبعد الطباع عن الرجوع فله قتل...  
 المذنب أي ان قطع اربعة قتل...  
 الى ما تقدمناه من ان قتل...  
 حتى يتوب من سرق الخ لان القطع...  
 الامميين منها يقوم مقام فوت الابعام في نقصان البطش بخلاف فوت واحدة غير الابعام فيد...  
 باليسرى لان العيني لو كانت ثلاثة أو نافسة الاصابع قطع في ظاهر الرواية لأن استيفاء الناقص...  
 عند تضرر الكامل جائز نهر (قوله) أو درجة له العيني مقطوعة) قبل بقطعه لان المقطوع...  
 لو كان هو الاصابع منها فالا...  
 بالهني لان لو كانت درجة اليسرى مقطوعة قطع في كافي الحاشية وان كانت درجة اليسرى...  
 شلاء قطع يده العيني اه...  
 يقطع) أي لم يقطع يده العيني في جميع ما ذكرنا من عابه في غاية البيان...  
 العيني والنهر حيث قال لا يقطع درجة اليسرى اه...  
 سرق ثانيا والحال ان درجة العيني مقطوعة فانه حينئذ لا يقطع درجة اليسرى قال وهو...  
 صحيح لكنه بعد مخالف لما يقتضيه سياق الكلام (قوله) لانه اهلا لا) أي بتفويت جنس...  
 منه من البطش أو المشي لانه اذا لم يكن له يد ورجل من طرف واحد لم يقدر على المشي أصلا...  
 بخلاف ما اذا كان من طرفين فانه حينئذ يضع اليد تحت ابطه ابن كمال (قوله) ولا يضمن...  
 غير انه يؤدب نهر أي ان كان عمدا بجر عن الفتح (قوله) ولو عمدا) هذا عند الامام وقال...  
 انه يضمن في العمدا ورسد اليسار وقال زفر يضمن مطلقا أي في العمد والخطا والمراد بالخطا...  
 هو الخطا في الاجتماع من القاطع في أن قطعهما يجزى نظرا الى اطلاق النص أما الخطا في...  
 معرفة المميز من اليسار فلا يجعل عقوبته بعد يدين به مدعيه وقيل يجعل عقوبته في...  
 المصنوع هو الصحيح والقياس ما قاله زفر نهر (قوله في الصحيح) ظاهره انه تصحيح لقول الامام...  
 في شموله العمد والخطا وهذا لم يذكره في النهر وانما الذي فيه تصحيح القول بجعل الخطا عقوبا...  
 على التفسير الثاني من تفسير الخطا كما صحت من عبارة النهر ثم ظاهر الرواية وغير ما اعتاد...  
 قول الامام وهو ظاهر اطلاق المتن فافهم (قوله) اذا امر بخلافه) أي بان امره الحاكم...  
 بقطع العيني بقطع اليسرى أو ما لو اطلق وقال اقطع يده ولم يعين العيني فلا ضمان على القاطع...  
 انما قاله عدم المخالفة اذا لم تطلق عليه ما ذكره الوأخرج السارق يده فقال هـ ذم عيني لانه قطعه...  
 بامر به بجر هـ (تعبه) لم يبين المصنف أن هذا القطع وقع حدا أم لا قيل نعم فلا ضمان على...  
 السارق لو استمات العيني وقيل لا يضمن في العمد والخطا كافي الجرح والنهر (قوله) لانه أنف...  
 وأخلف الخ) أي فلا يضمن انما كان شهده على غيره ببيع ماله بمثل قيمته ثم رجع هداية وانما...  
 فلما انه أخلف لان العيني كانت على شرف الزوال فكأن كالتأنيث فاحاطة بها الى خلاف...  
 استقرارها بخلاف ما لو قطع رجلا العيني أي حيث يضمن لانه وان امتنع به قطع يده لكن لم...  
 يوضع من جنس ما أنف عليه من المنفعة لان منفعة البطش ليست من جنس منفعة المشي...  
 وأما ان قطع رجلا اليسرى فلا يضمن له يده وعض عليه شيئا ففتح (قوله) وكذا لو قطعه غير الحداد

(كأن سرق راجع اليه اليسرى مقطوعة أو شلاء أو اصبعان منها أو ما) سوي الابعام (أو درجة له العيني مقطوعة أو شلاء) لم يقطع العيني والنهر حيث قال لا يقطع درجة اليسرى اه (قوله) لانه اهلا لا) أي بتفويت جنس منه من البطش أو المشي لانه اذا لم يكن له يد ورجل من طرف واحد لم يقدر على المشي أصلا بخلاف ما اذا كان من طرفين فانه حينئذ يضع اليد تحت ابطه ابن كمال (قوله) ولا يضمن غير انه يؤدب نهر أي ان كان عمدا بجر عن الفتح (قوله) ولو عمدا) هذا عند الامام وقال انه يضمن في العمدا ورسد اليسار وقال زفر يضمن مطلقا أي في العمد والخطا والمراد بالخطا هو الخطا في الاجتماع من القاطع في أن قطعهما يجزى نظرا الى اطلاق النص أما الخطا في معرفة المميز من اليسار فلا يجعل عقوبته بعد يدين به مدعيه وقيل يجعل عقوبته في المصنوع هو الصحيح والقياس ما قاله زفر نهر (قوله في الصحيح) ظاهره انه تصحيح لقول الامام في شموله العمد والخطا وهذا لم يذكره في النهر وانما الذي فيه تصحيح القول بجعل الخطا عقوبا على التفسير الثاني من تفسير الخطا كما صحت من عبارة النهر ثم ظاهر الرواية وغير ما اعتاد قول الامام وهو ظاهر اطلاق المتن فافهم (قوله) اذا امر بخلافه) أي بان امره الحاكم بقطع العيني بقطع اليسرى أو ما لو اطلق وقال اقطع يده ولم يعين العيني فلا ضمان على القاطع انما قاله عدم المخالفة اذا لم تطلق عليه ما ذكره الوأخرج السارق يده فقال هـ ذم عيني لانه قطعه بامر به بجر هـ (تعبه) لم يبين المصنف أن هذا القطع وقع حدا أم لا قيل نعم فلا ضمان على السارق لو استمات العيني وقيل لا يضمن في العمد والخطا كافي الجرح والنهر (قوله) لانه أنف وأخلف الخ) أي فلا يضمن انما كان شهده على غيره ببيع ماله بمثل قيمته ثم رجع هداية وانما فلما انه أخلف لان العيني كانت على شرف الزوال فكأن كالتأنيث فاحاطة بها الى خلاف استقرارها بخلاف ما لو قطع رجلا العيني أي حيث يضمن لانه وان امتنع به قطع يده لكن لم يوضع من جنس ما أنف عليه من المنفعة لان منفعة البطش ليست من جنس منفعة المشي وأما ان قطع رجلا اليسرى فلا يضمن له يده وعض عليه شيئا ففتح (قوله) وكذا لو قطعه غير الحداد

أي

أي بعد أمر القاضي الحداد أما اذا صدر ذلك قبل الامر أصلا فهو ما ذكره بط والحاصل...  
 أن القاضي اذا أمر الحداد بقطعه قطع اليسرى الحداد أو غيره لا يضمن (قوله في الاصح)  
 قال في الفتح اعترافا عما ذكره الساجي في شرحه من خصم الطحاوي حيث قال هـ اذا كان...  
 قطع الحداد بأمر السلطان ولو قطع يساره غيره ففي العمد القصاص وفي الخطا الدية (قوله)  
 ولو قطعه أحد الخ) قال في شرح الطحاوي من وجب عليه القطع في السرقة فلم يقطع حتى...  
 قطع قاطع عينية فهو ذا اليد أو ثمانية يكون قبل الخصومة أو بعدهما قبل القضاء أو بعدهما فان...  
 كان قبل الخصومة فعلى قاطعه القصاص في العمد والارش في الخطا وقطع رجلاه اليسرى...  
 في السرقة وان كان بعده الخصومة قبل القضاء فكذلك الجواب الا أنه لا يقطع رجلاه في...  
 السرقة لانه لا يضمن كان الواجب في العيني وقد قاتل في السرقة وان كان بعد القضاء فلا ضمان...  
 على القاطع وكان قطعه من السرقة حتى لا يجب الضمان على السارق فيما استمات من مال...  
 السرقة أو سرق في يده اه ط عن حاشية الشافعي على الزياحي قال نقول المصنف وسقط النطق...  
 الخ تباع فيه شخصه في بصره وقد عات ما فيه الآن يحل على ما اذا كان القطع بعد الخصومة...  
 (قوله) قصاصا) احتقر به عن القطع للسرقة فانه لا يقطع ثانيا للاتحاد الجنس لا أي فيقع هذا...  
 اقطع عن السرقتين السابقتين بخلاف ما اذا سرق بعد القطع كما مر (قوله) قطع رجلاه...  
 اليسرى) لانهم المحل وقت القطع اه ح (قوله) لا يقطع على الظاهر) قال في الجرح وأشار...  
 الشافعي الى أنه لا بد من الطالبين لكن في الكشف الكبير أن وجوب القطع حتى الله تعالى على...  
 الخلوص ولذا لا يملك المبرور منه الخصومة بدعوى الحدود وانما لا يملك المبرور بعد الوجوب...  
 ولا يورث عنه اه فقد صرح بأنه لا يملك طالب القطع الا أن يقال انه لا يملك مجرد ادعاء طالب...  
 المال والظاهر أن الشرط للمطالب المال ونشترط حضرته عند القطع لاطلبه القطع...  
 اذ هو حقه تعالى فلا يتوقف على طالب العبد اه وفي النهر والظاهر ما جرى عليه الشارح...  
 الزياحي وغيره من الاكتفاء بدعوى المال (قوله) على المذهب) وروى عن أبي يوسف انه في...  
 لاقرار لا يشرط المطالبة كافي الفتح (قوله) لان الخصومة الخ) أفاد أن حد السرقة لا يثبت...  
 بدعوى الحدية تامل (قوله) قلت لكنه مخالف لما قدمه) أي في الباب السابق في قوله ونشرط...  
 لا قطع حضور شاهدين او قننه (قوله) بما فيه ترجيح الاول) أي ما تقدم من اشتراط الحضور...  
 وفيه نظر بل مفاده ترجيح ما هنا فان الذي سرره هو ما نقله عن كافي الحاكم من أن ما هنا هو قول...  
 الامام الاخير فيكون الاول مرجوحا عنه ولذا اصح ما هنا في شرح المنظومة الوهبانية كما...  
 حررناه فيما تقدم فافهم (قوله) وكل من له يد صحيحة ملك الخصومة) ثم المال والأمين...  
 والضامن كالغاصب فانه يجب عليه حفظ المصوب كالأمين فذلك الخصومة لانه لا بد من...  
 اقطاع الضمان عن نفسه الا بذلك كما أفاده في الفتح ونشترط ما اذا كان المال حاضرا أو غائبا...  
 كافي النهر عن السراج (قوله) ثم فرع عليه) الاولى ثم مثل له ط (قوله) ومتولى) أي متولى...  
 الوقف كافي الزياحي والفتح وهـ بر في الجرح بمتولى المسجد وهـ ذابره ما يجتبه في الجرح في الباب...  
 السابق من أنه لا قطع بسرقة مال الوقف وقد هنا الكلام فيه هناك (قوله) وقاض على سوم...  
 الشراء) لانه ان نعى الثمن كان مضموئا عليه والا كان أمانة بمنزلة المودع على كل فبده صحيحة...  
 عليه بقوله (كيدع وغاصب) ومبرهن ومتولى وأب ووصى وقاض على يوم الشراء (وصاحب دبا)

السارق) سواء قطع عينية أم يساره (وقضاء القاضي بالقطع كالامر) على الصحيح (فلا ضمان) كافي وفي السراج سرق فلم يواخذ بها حتى قطعت عينية قصاصا قطع رجلاه اليسرى (وطالب المبرور منه) المال لا يقطع على الظاهر بغير (نشرط اقطع مطلقا) في اقراره وشهادة على المذهب لان الخصومة بشرط الظهور السرقة (وكذا حضوره) أي المبرور منه (عند الاداء) للشهادة (عند اقطع) لا يقال أن يقره بالمقتضى فيسقط القطع مع لاحضور الشهود على الصحيح شرح المنظومة وأقره المصنف فان لكنه مخالف لما قدمه منه او شرعا فيجوز وقد حرره في انحره لامية بما فيه ترجيح الاول فتأمل ثم فرع على قوله وطالب المبرور الى آخره فقال (فلا يواقر أنه سرق مال الغائب) توقف اقطع على حضوره ومخاضه (وكذا لو قال سرق هذه الدراهم ولا أدري لمن هي أولا أخبرك من صاحبها اقطع) لانه يلزم من جهالة عدم طلبه (و) كل (من له يد صحيحة ملك الخصومة) ثم فرع عليه بقوله (كيدع وغاصب) ومبرهن ومتولى وأب ووصى وقاض على يوم الشراء (وصاحب دبا)



ومثل من ذكر كافي الفسخ وغيره المستعير والمستاجر والمضارب والمستبضع (قوله بان باع  
 درهمين) الا من قول الثمر باع عشرة بعشرين وقبضها فصرقته منه اه انصحق  
 النصاب الموجب للقطع اه ح (قوله لان الشراء فاسدا) اي الذي منه الربا غير ان المفسوب  
 في ان كلامهم ما مضى على ذي اليد بالقيمة (قوله بخلاف معطى الربا) مخالف لقوله ويقطع  
 بطلب المسالك لوسرقت منهم (قوله لانه باق) ايم لم يبق له ملك ولا يد فيه نظر لما في الاشياء من ان  
 الربا لا يعلق فيجب عليه رد عينه مادام قائما حتى لو أبرأه صاحبه لا يبرأ منه لان رد عينه القائمة  
 حق الشرع اه وبه علم ا صاحب الربا في عبارة المصنف وهو الذي قبضه لم يملكه بل بقي  
 على ملك المعطى فصار المعطى مال الكار القابض زائد فتصح مطالبته كل من منعه ما يجزله المفسوب  
 كما هو صريح عبارة المصنف الا قيمة تيمم الكثرة واصحاب الثمر هنا كلام غير محقق فراجع  
 وتدبر (قوله ولا قطع بسرقة اللقطة) هذا لم يصرح به في الحاشية وانما يفهم منها كما يجسه في  
 البحر وعبارة الحاشية رجل اللقطة فضاءت منه فوجد ما في يد غيره فلا خصومة بينه  
 وبين ذلك الرجل بخلاف الوديعة فان في الوديعة يكون للمودع ان يأخذها من الثاني لان  
 لقطة الثاني كالاول في ولاية اخذ اللقطة وليس الثاني كالاول في اثبات اليد على الوديعة اه  
 قال في البحر فينبغي ان لا يقطع بطلب اللقطة كما ينبغي اه وتبعه اخوه في الثمر وكذا  
 المقدسي واعترضه السيد ابو السعود بأن نفي الخصومة بين اللقطة الاول والثاني لا يدل على  
 انه لا خصومة بين اللقطة والسارق منه اه قلت اي لان اللقطة يد امانة حتى لا يتمكن  
 احدهم من اخذها منه ولودفها الا تخوله ان يصردها منه ولو ذكر احد علامتها ولم يصردها  
 اللقطة انما لا يجبر على دفعها اليه ولو لم تكن له يد صحيحة لم يكن له نفي عن ذلك وهذا يدل على  
 ان له خصومة الى ارق منه بخلاف ما اذا ضاعت منه فالتقطها غيره فان يد الاول زالت باثبات يد  
 مثل يده هاهنا لان الشار لا ولاية اخذها فليس للاول بعد زوال يده خصومة الثاني واما الوديعة  
 اذا ضاعت من المودع فان له خصومة فالتقطها اذ ليس له اثبات يد عاجلا كما لو دعه له بل وجه  
 الفرق بين المودع والمقتط الاول مع ان كلامهم ما يده بدأ امانة ان يه المودع أقوى لانها باذن  
 المسالك فكانت يده المسالك بخلاف يد المقتط واقفه تعالى اعم (قوله سرقة منه) بالبناء  
 للجهول والجهل صفة السارق وقوله به يد القطع اي قطع السارق الاول وقوله لم يقطع اي  
 السارق الثاني وقوله لان يده اي يد السارق الاول (قوله كتابي آتفا) اي قريبا وهو بكسر  
 النون ويجوز في اوله المد والقصير وقري بهما كافي القاموس (قوله ويقطع بطلب المسالك)  
 نحل ما اذا حضر المسروق منه ارم لم يحضر وعن محمد انه لا بد من حضوره وظاهر الرواية الاول  
 كافي الثمر والربا (قوله اي من الثلاثة) هم المودع والغاصب وصاحب الربا زباني وغيره  
 ولا ينبغي ان المراد بالمالك في مسئلة الربا هو المعطى لانه باق على ملكه فهو ذا صريح في انه  
 يقطع السارق بطلبه بخلاف ما قدمه عن الشئ ومثل الثلاثة غيرهم عن من كافي الفسخ  
 وغيره (قوله وكذا بطلب الراهن) اي اذا كانت العين قائمة وقد قضى الدين اما اذا لم  
 يقضه او استهلك السارق العين فلا قطع بخصوصه لانه قبل الايفاء لا حق له في المطالبة  
 بالعين وبالاستئصال والمرتب من متوفيه الدية قال الزبلي وينبغي ان يقطع بخصوصه فيما

بان باع درهمين  
 وقبضه ما فصرقته منه لان  
 الشراء فاسدا به نزلة  
 المفسوب بخلاف معطى  
 الربا لانه باق - ايم لم يبق له  
 ملك ولا يد - فهو ولا قطع  
 بسرقة اللقطة خاتمة (ومن  
 لا يده صحبة فلا) يملك  
 الخصومة كسارق سرقة  
 منه به يد القطع لم يقطع  
 بخصوصه اعم ولو مالكا  
 لا يده غير صحيحة كتابي  
 آتفا (ويقطع بطلب المسالك  
 ايضا لوسرقت منهم) اي من  
 الثلاثة وكذا بطلب الراهن  
 مع غيبة المرتب على  
 الظاهر لانه هو المالك

اذا زادت قيمة الرهن على دينه بما يقع انصافا بالانصاف المطالبة بما زاد كالوديعة وانرضاه في  
 الفسخ وهو المذكور في غاية البيان نهر اي ان له المطالبة بالسارق بهذا الملاك بما زاد  
 كما عبر به الزبلي فليس المراد ان له المطالبة المرتب اذ ليس له ذلك (قوله لا بطلب المسالك الخ)  
 اي لا يقطع السارق الثاني بطلب الخ (قوله لوسرقت) قيد اطاب المسالك واطاب السارق  
 (قوله به يد القطع) اي قطع الاول (قوله لسقوط عينه) اي المال لانه لا ضمان على  
 السارق به يد ما قطعت عينه كما يذهب كره المصنف قال في الفسخ وتحال مالك والسارق في قول يقطع  
 بخصوصه المسالك لانه سرقة نصيبا من حرز لا شبهة فيه ولما ان المال لما لم يجب على السارق  
 ضمانه كان ما قطعت في سرقته وكذا في حق المسالك اعم وجوب الضمان له فبذل السارق  
 الاول ليست يضمن ولا امانة ولا ملك فكان المسروق ما لا غير مضموم فلا قطع فيه اه  
 (قوله او به يد ما دري بشبهة) كدعواه انه ملكه ونحو ذلك كتابي واعترض ان هذا يفتي  
 عنه قوله قبل القطع وفيه ان المتبادر من قوله قبل القطع كون القطع لازما له وهذا لا يفتي  
 بشبهة نعم يعلم حكم المسالك بالاولى لكنه تابع الهداية لزيادة الابضاح فافهم (قوله فان له)  
 اي للسارق الاول (قوله لان سقوط التقويم ضرورة القطع الخ) كذا في الهداية وهو برقع  
 ضرورة على انه خ - يران ان يصرجه على انه مقبول لاجل وانما يصرح حذف اي ثابت لضرورة  
 القطع اي انه امر ضروري لا قطع اي انه يلزم من وجوب القطع سقوط التقويم لا يفتي عن  
 القطع ولا يوجد بدونه لان عدم سقوطه ينافي وجوب القطع كتابي يسانه هذا ما ظهر لي وفي  
 هذا التعليق اشارة الى الرد على ما قاله الكرخي والطحاوي من اطلاق عدم القطع سواء قطع  
 الاول او لا كما قدمنا اول كتاب السرقة قلت ومفهوم هذا التعليق ان المراد بقوله قبل  
 القطع ما اذا لم يقطع الاول اعم لا ويدل عليه ما ياتي من انه لا فرق في عدم الضمان بين هلاك  
 العين واسبقه لا كما قبل القطع اربعة فاذ لم تكن مضروبة بالاستئصال قبل القطع يعني ثم  
 قطع تحقق سقوط التقويم فعلم ان التقويم لا يسقط الا اذا لم يوجد قطع أصلا تأمل (قوله  
 فصار كالغاصب) اي في ان له يد صحيحة هي يد الضمان (قوله ثم به يد القطع الخ) اي قطع  
 السارق الاول والاولى ذكره هذا قبل قوله بخلاف ما اذا سرق الخ (قوله روايتان) احدهما  
 له استرداد المسروق من السارق الثاني طالبت به الى الرد لو اوجب عليه هو الاخرى لا لان يده  
 ليست يضمن ولا امانة ولا ملك فتح (قوله واختار الكمال الخ) اي اختار ان القاضي  
 يرد من يد الثاني الى المسالك ان كان حاضرا ولا حظ له كما يحفظ أموال الغيب ولا يرد الى  
 الاول ولا يبقيه مع الثاني اظهر وخيانة كل منهما (قوله ورد قبل الخصومة) اي الدعوى  
 والشهادة المقررة عليه او الاقرار وقبل الرد قبل الخصومة لانه لو رده به دها سوا قضى  
 بالقطع او لا فانه يقطع ثم - ر (قوله ولو حكما كاصوله ولو في غير عياله) اي كوالده وجده  
 ووالدته وجدته لان اهل ولا شبهة المسالك فيثبت به شبهة الرد بخلاف ما اذا رده الى عياله اصوله  
 لانه شبهة الشبهة وهي غير معتبرة ومن الرد الحكمي الرد الى فروع وكل ذي رحم محرم منه ان  
 كانوا في عياله والرد الى مكاتبه وعبيده يجر وكذا الى زوجته وابنه يجره مشاهرة وهو الذي  
 ينسب غلامه او مستبته فتح ونعلم فيه (قوله او ملكه به يد القضاء بالقطع) لان الامضاء

(لا بطلب المسالك الخ)  
 المسروق (او) بطلب  
 (السارق لوسرقت من سارق  
 به يد القطع) سقوط عينه  
 (بخلاف ما اذا سرق) الثاني  
 من السارق الاول (قبيل  
 القطع) او به يد ما دري  
 بشبهة (فان له ولرب المال  
 القطع) لان سقوط التقويم  
 ضرورة القطع ولم يفتي  
 فصار كالغاصب ثم به يد  
 القطع هل للاول استرداده  
 روايتان واختار الكمال  
 رده له الا (سرق شيئا ورده  
 قبل الخصومة) عند  
 القاضي (الى مالكة) ولو  
 حكما كاصوله ولو في غير عياله  
 (او ملكه) اي المسروق  
 (به يد القضاء) بالقطع



من القضاة في الحدود أي قال المالك الحادث في هذه الحالة كالأثر الحادث قبل القضاة لأن القاضي  
 لما لم يرض صار كأنه لم يقض فلا يستوفى القطع كما قبل القضاة وهذا لأن القاضي لا يخرج عن  
 عهد القضاة في باب الحدود بمجرد قوله قضيت بل بالاستيفاء جلد أو رجاء أو قطعا فلا جرم  
 كان الامضاء من القضاة بخلاف حقوق العباد فانه ثمة بمجرد قوله قضيت يخرج عن عهد  
 القضاة وإن قال أرق لو قطع به المالك قطع في ملك نفسه اه ط عن الشاذلي (قوله ولو  
 جرم مع قبض) هكذا وقع التقييد بالقبض في الهداية وإقائل أن يقول لا يشترط القبض  
 لأن الهبة تقطع الخصومة لأنه ما كان يهب لخاصة فليأمل شرفه لا يسهة فأت وهو بحيث  
 يخالف لأنه يقول مع أنه غير موقوف فهو غير مقبول وذلك أن الخصومة قد وجدت لأن الكلام  
 فيما بعد القضاة بالقطع لا حكمهم عدوا ملك المسروق بعد القضاة شبهة والهبة بدون قبض لا تقييد  
 المالك فلم توجد شبهة ولم يقل أحد باشتراط خصومة أخرى بعد القضاة بالقطع بل طالبه القطع  
 غير شرط على الظاهر كما مر ثم يشترط حضوره عند القطع كاتقدم فأنهم (قوله أو أدى أنه  
 ما ملكه) أي بعد ما ثبتت السرقة عليه باليمين أو بالقرار بجر (قوله لا شبهة) هي احتمال  
 صدقه ولذا أصبح رجوعه بعد الاقرار (قوله أو نصت قيمته) أي بعد القضاة لأن كمال  
 النصاب لما كان شرطاً يشترط قيامه عند الامضاء المأذونا (قوله بقصان السور) أي  
 لا بقصان العين لأن العين لو نصت فإنه يقطع لأنه مضمون عليه وهو كمال النصاب عيناً وديناراً  
 كما إذا استهلكه كما أنه أمان بقصان السور فغير مضمون فافترقا بجر والمراد بقصان العين فوات  
 بعضها أو حدوث عيب فيها كما قدمناه أول كتاب السرقة (قوله في المد الخصومة) أي وإن  
 كان في البلد التي سرق فيها لم ينقص لما قدمه أول السرقة من أن المعتبر بالقيمة وقت السرقة  
 وقت القطع ومكانه (قوله أقر بسرقة نصاب) أي أقر اثنين منهم ما سرقا نصاباً أي جنبه  
 إذا لبد أن يصيب كلامه ما نصاب كما قدمه المصنف (قوله لم يقطعاً) أي المدعى والآخر لا نصاباً  
 سرقة واحدة فلا تكون موجبة لقطع وغير موجبة (قوله قطع المقر) أي وحده لأن إقراره  
 على غيره لم يصح به كذبيته فلم توجد السرقة في السرقة (قوله لا شبهة لا اعتبار) قال  
 الزبلي وكان أبو حنيفة أولاً يقول لا يجب عليه القطع لأن الغائب ربما يدعى الشبهة عند  
 حضوره ثم رجس وقال يقطع لأن سرقة الحاضر تثبت باليمين فلا يسهة بجر الموهوم لأنه لو حضر  
 وأدى كان شبهة واحتمال المدعى شبهة لا اعتبار اه ح (قوله ولو أقر عده مكاف الخ)  
 أما لو كان مدعى الم يقطع ويرد المال لو قاعاً وكان ما ذونا وإن حال الكا يضمن وإن كان محجوراً  
 وصدقه المولى يرد المال إلى المسروق منه لو قاعاً ولو حال الكا فلا ضمان ولا بهد العتق بجر  
 (قوله قطع) لأن إقرار العبد على نفسه بالخلاعة والقصاص صحيح من حيث أنه أدى لأنه  
 لا تهمة فيه وإذا صح بالقطع صح بالمال بناء عليه ولا فرق بين كون العبد أذن أو لا صدقه  
 المولى أولاً وقفاً في الجرم (قوله لو قاعاً) فلا يسهة فلا ضمان ويقطع اتفاقاً بجر  
 (قوله كالمقامت عليه ينة بذلك) أي فإنه يقطع بالطريق الأولى ويرد المال إلى المسروق منه  
 بجر (قوله ولا غرم على السارق) التعمير بالغرم بغيره لأن المسروق غير باق فلو قاعاً يؤمر  
 بالرد فقول المصنف بهد ويرد العين نصريح بجهوم قوله ولا غرم ط (قوله وغبرها)

ولو جرم مع قبض (أو أدى  
 أنه ملكه) وإن لم يجر من  
 للشبهة (أو نصت قيمته من  
 النصاب) بقصان السور في  
 بالمد الخصومة (لم يقطع)  
 في المسائل الأربع (أقرا  
 بسرقة نصاب ثم ادعى  
 أحدهما شبهة) معلقة  
 للقطع (لم يقطعاً) قيد  
 بإقراره لأنه لو أقر أنه سرق  
 وفلان فأنكره فلان قطع  
 المقر كقوله فلان فلو فلان  
 (ولو سرقا وغاب أحدهما  
 وشهد) أي شهد اثنين (على  
 سرقتهما قطع الحاضر)  
 لأن شبهة الشبهة لا اعتبار  
 (ولو أقر عده) مكاف  
 (سرقة قطع وترد السرقة  
 إلى المسروق منه) لو قاعاً  
 (كالمقامت عليه ينة  
 بذلك) لكن بشرط حضرة  
 مولاه عند أقامتها خلافاً  
 لما في لا عند إقراره بهد  
 اتفاقاً ولا غرم على السارق  
 بعد ما قطعت يمينه هذا  
 لفظ الحديث دور وغيره

كالهداية (قوله ورواه السكاك بعد قطع يمينه) عزاه إلى الدارقطني لكن عزاه إلى سلامة  
 نوح إلى الدارقطني أيضاً لفظ المتن والمعنى واحد فان مامه مذبذبة وأعل الحديث بالارسال  
 وبوجهة بعض رواه وجوابه مبسوط في الفتح وحاشية نوح على الدرر واستدلوا به  
 الحديث بالمعنى قول أيضاً قال في الفتح ولأن وجوب الضمان ينافي القطع لأنه يتخلل به باده  
 الضمان مستقداً إلى وقت الاختصاص فبين أنه أخذ من ملكه فلا يقطع في ملكه لكن القطع  
 ثابت قطعاً ما يؤدي إلى انتقائه وهو الضمان فهو المقتضى (قوله لبقائهم على ملك مالهما)  
 ولذا قال في الإيضاح قال أبو حنيفة لا يسهة للسلار في الانتفاع بما يوجه من الوجوه وكذا  
 لو خاطه ما قبله لا يسهة له الانتفاع به لأنه ملكه بوجه محظور وقد نهى عن إيجاب القضاة فلا  
 يحل الانتفاع كمن دخل دار الحرب بأمان وأخذ شيئاً من أموالهم لم يلزمه الرد قضاءً وبلمز  
 ديانة وكالباغى إذا تلف مال العادل ثم تاب فغ (قوله في الظاهر من الرواية) وفي رواية  
 الحسن لا يظهروا سقوط العصمة في حق الاستهلاك (قوله لا يسهة) يفتق الخ قال في الفتح  
 وفي المبسوط روى هشام عن محمد أنه أنما يقطع الضمان عن السارق قضاءً لئلا يذرح حكمه  
 بالمال فأماد يانه فيبقى بالضمان للسور المسمران والنقصان للمالك من جهة السارق (قوله  
 قبل القطع) يعني تم قطع لأن انتفاء الضمان انما هو بسبب القطع كاعتات وقد قدم الشارح  
 أيضاً أن سقوط التقوم ضرورة القطع (قوله أو بعده) لكن يفرق بينهما ما عانى الكافي  
 لو كان قبل القطع فإن قال المالك أنا أضاعه لم يقطع عندنا وإن قال أنا اخترت القطع يقطع  
 ولا يضمن اه قال في البحر لأنه في الأولى تضمن رجوعه عن دعوى السرقة إلى دعوى  
 المال (قوله فله المالك تضمينه) أي تضمن المشتري أو الموهوب له ثم يرجع المشتري على السارق  
 بالتمن لا بالقيمة تاريخية عن المحيط وفيها عن شرح الطحاوي لو قطع ثم استهلكه غيره كان  
 للمسروق منه أن يضمه قيمته اه ومثله في النهر عن السراج وظاهره أن غير المشتري  
 والموهوب له مثلهما لكن ذكر في التاريخية أيضاً لو أودعه عند غيره فله المالك الأصل فيه أن  
 كل موضع لوضعه المالك له أن يرجع على السارق فليس له أن يضمه وفي كل موضع لوضعه  
 لا يرجع على السارق فله أن يضمه والذي يرجع عليه المودع والمستأجر والمرتهن اه قلت  
 ووجه ظاهره أن ما يثبت فيه الرجوع على السارق يلزم منه أن يكون مضموناً على السارق  
 بعد القطع مع أنه غير مضمون عليه بخلاف ما لا رجوع فيه عليه لكن هذا التفصيل ظاهر  
 في الهلاك ولذا فرض المصنف فيه لو أودعه فله بخلاف الاستهلاك فإن المصنف منع  
 فلا رجوع له على السارق أصلاً لا بالفرق بين كونه مشترياً أو مودعاً أو مستأجراً ثم للمشتري  
 الرجوع بالتمن على السارق لأنه لما استهلكه وضمن قيمته ملكه من وقت الاستهلاك فيرجع  
 على السارق بما دفعه إليه من التمن لا بالقيمة الظاهر وأن ما دفعه إليه لا يملك قبضه فيرجع به  
 لا بما ضمن فاعتزم تحرير هذا المثل فإنه من قبض المولى مؤزج (قوله ولو قطع الخ) أي لو سرق  
 سرقاً فقطع في أحداهما خصومة صاحبها وحده فهو أي ذلك الفاعل يجنبهها ولا يضمن شيئاً  
 لأرباب تلك السرقات عنده وقالوا يضمن كلها إلا التي قطع فيها فإن حضر واجبه أو قطعت يده  
 بخصومه لا يضمن شيئاً من السرقات بالاتفاق فغ (قوله ثم أخرجه) فلو شقه بعد الإخراج

ورواه السكاك بعد قطع  
 يمينه (وترد العين لو قاعاً)  
 وإن باعها أو وهبها بقائها  
 على ملك مالها (ولا يرد)  
 في عدم الضمان (بين هلاك  
 العين واستهلاكها)  
 الظاهر من الرواية أنه  
 يفتق بادية قيمة إذا باعها وسواء  
 كان الاستهلاك (قبل  
 القطع أو بعده) محقق وفيه  
 لو استهلك المشتري منه  
 أو الموهوب له فلا مال  
 تضمينه (ولو قطع بعض  
 السرقات لم يضمن شيئاً)  
 وقالوا يضمن ما لم يقطع فيه  
 (سرق ثوباً وشقه نصفين ثم  
 أخرجه)



قطع اتفاقا نهر وهو مفهوم بالاول (قوله قطع) اي عندهما ما لا خلاف في بوضوح محل  
 الخلاف ما اذا شق فاحشا وهو ما يفتوت به بعض العيين وبعض للفقهاء على الاصح واختار  
 المالكة تضمن النقصان واخذ الثوب قطع عندهما خلافا له اما اذا اختار تضمن القيمة وترك  
 الثوب فلا قطع اتفاقا ما ليس به وهو ما يعيب به نفي قطع فيه اتفاقا نهر (قوله فله  
 تضمن القيمة) اي من غير خيار بجزر اي ليس له تضمن النقصان والقطع (قوله فله  
 اي السارق فصار كذا اذا ملكه اياه بالهبة به في القضا لا يقطع على ما تقدم فصح (قوله  
 وهل يضمن الخ) اي فيما اذا شق منه فحين ولم يكن اتفاقا (قوله صحيح الخ بآي لا) اي  
 لا يضمن كمالا يجمع مع القطع مع الضمان (قوله وقال السكالك الحق نعم) حيث قاله والحق  
 ما ذكر في عامة الكتب الاموات انه يقطع ويضمن النقصان الى ان قال وجوب ضمان  
 النقصان لا ينع القطع لان ضمان النقصان وجب باتلاف ما فات قبل الانحراج والقطع باخراج  
 الباقي فلا يمنع كالأخذ فبين وأمرق أحدهما الى البيت وأخرج الآخر وقيمة مضاف (قوله  
 ومضى لثمة وتضمن القيمة) اي فيما اذا كان الشق فاحشا اذ لو كان يبيع يقطع بالاتفاق كما  
 قدمناه قال في الهداية اذ ليس له اختيار تضمن كل القيمة (قوله لم يضمن) اي قرى بان أنه  
 يملكه متندا الى وقت الاخذ (قوله فذبحها فأخرجها) قيد بالاخراج يوجب الذبح لانه لو  
 أخرجه احيى وقيمتها عشرة ثم ذبحها يقطع وان انتقصت قيمتها بالذبح طعن عن الجوى (قوله  
 من الجربين) اي الذهب والفضة (قوله بدهام) مفعول فعل (قوله انتقوم الصنعة عندهما  
 خلافا له) وأصل الخلاف في الغاصب هل يملك الدراهم والدنانير بهذه الصنعة أم لا بناء على  
 انها منقومة أم لا نعم وجوب القطع عنده لا يشك كل لانه لم يملكها على قوله وأما على قوله ما  
 فقبل لا يجب القطع لانه ملكها قبله وقبل يجب لانه صار بالصنعة شيئا آخر فلم يملك عينه وعلى  
 هذا الخلاف لاذ اتخذ حليا أو آتية زياي (قوله فهي السارق اتفاقا) لان هذه الصنعتين ذات  
 العين والاسم بديل ان تغير بهما حكمهما بالحيث خرجت عن كونهما وزونة بخلاف ما قد  
 الذهب والفضة لبقاء الاسم مع بقاء العين كما كانت كما حق لا يصح بيع آتية فضة وزنة عشرة  
 بأحد عشر كذا يفاد من الفتح (قوله فقطع) اتفاقا بانه سرق الثوب الا يضمن وهو لم يملك  
 أيضا بوجه ما لو المملوك لسارق انما هو المصروع وكذا يقطع بالخطئة وان ملك الدقيق  
 بجزر (قوله لارد) اي حال قيامه ولا ضمان أي حال استهلاكه وهذا عندهما وقال محمد ببرد  
 الثوب ويأخذ ما زاد الصبيح لانه عين ما قطع من كل وجه واهما أن الصبيح قائم صورة ومعه  
 بديل أن المسروق منه لو أخذ الثوب يضمن الصبيح وحق المالكة قائم صورة لانه في بديل  
 انه غير مضمون على السارق نهر (قوله خلافا لما في الاختيار) اي من انه لو صبغ به بهد  
 القطع يردده وهو مخالف لقول الله تعالى فان سرق ثوبا فاقطع فيه صبغه أجز لم يؤخذ منه واقول  
 محمد سرق الثوب فقطع يده وقد صبغ الثوب أجز لم يؤخذ منه فانه دليل على انه لا فرق بين أن  
 يصبغه قبل القطع أو بعده زياي وتبعه في البحر والنهر قلت لكن قول محمد قد صبغه بجهة  
 حاله فحين لم يصبغه كونه الصبيح بعد القطع ثم رأيت سعدى جابى اعترض الزياي بان  
 عبارة الله تعالى بان يصبغ كما قبله اه قلت لان عبارة الله تعالى هي بان يصبغه  
 السواد نقصان

قطع ان بلغت قيمته نصيبا  
 بهدشقه ما لم يكن اتفاقا  
 بان ينقص أكثر من نصف  
 القيمة فله تضمن القيمة  
 فملكه مستند الى وقت  
 الاخذ فلا قطع زياي  
 وهل يضمن نقصان الشق  
 مع القطع صحيح الخ بآي لا  
 وقال السكالك الحق نعم ومضى  
 اختار تضمن القيمة بقطعة  
 القطع لم يضمن ولو سرق ثوبا  
 فذبحها فأخرجها (الا يضمن)  
 أنه لا يقطع في اللص وان بلغ  
 ثمنه انصبا بل يضمن قيمتها  
 ولو فعل ما سرق من الخبز  
 وهو قيد ونصاب وقت  
 الاخذ (دراهم أو دنانير)  
 أو آتية (قطع ودين) وقال  
 لا تز انتقوم الصنعة عندهما  
 خلافا له وأما نحو القصاص  
 لو جعله أو ان كان كان يباع  
 وزنا فكذلك وان عددا فهو  
 للسارق اتفاقا اختيار (ولو  
 صبغه أجز او وطن الخطئة)  
 أولت السويق (فقطع)  
 لارد ولا ضمان وكذا لو  
 صبغه بعد القطع بجزر  
 خلافا لما في الاختيار (ولو  
 صبغه (أسود رده) لان  
 السواد نقصان

أجز ثم قطع الخ فعبارة الله تعالى مساوية لعبارة المصنف والمكفر وقد كرر الزياي أن ما في  
 المصنف كرمه في التهييط والمكافي ولا يخفى أن هذه العبارة تؤيد ما في الاختيار ولم  
 يسبق لدوى الزياي ما في الاختيار على ما قاله ولا على ما قاله فتنبه (قوله خلافا لما في)  
 لان السواد زيادة عنده كالحجرة وعند محمد زيادة أيضا كالحجرة ولكن خلافا لما في السالك  
 وعند أبي حنيفة السواد نقصان ولا يوجب النقصان حق المسالك هذا بقوله وهو اختلاف  
 زمان الخ) فان التمس كانوا لا يلبسون السواد في زمنه ولا يلبسونه في زمنه ما فتح  
 (قوله سرق في ولاية السلطان الخ) ذكره مع تملكه في الدور وكان في الشرع لا يبايعة ذكره في  
 النقص وفي مختصر الظهيرية معز والى الامم الاجل الشهيد (قوله انه لا ولاية له الخ) أي في  
 وقت السيرة اذ لا شك انهم ما في وقت المدعى تحت يده وهل كذلك بقية الخلدود والنقصان أيضا  
 لم اورد واقعجهانم وتعالى أعلم

(باب قطع الطريق)

اي قطع المارة عن الطريق فهو من الحذف والايصال أو المراد بالطريق المارة من الطريق  
 المحل على الطال أو الاضافة على معنى في أي قطع في الطريق أي منع الناس المار ورفيقه آخره  
 عن السيرة لانه ليس سيرة مطابقة لان المتبادر منها الاخذ بقيمة عن الناس وأطلق عليه  
 اسمها مجاز الضرب من الخفاء وهو الاختفاء عن الامام ومن نصيبهم لحفظ الطريق ولذا  
 لا يطلق عليه اسمها الا بقيمة بالكبرى ولزوم التقييد من علامات الجواز كافي الفتح ومعه  
 كبرى لاظم ضررها لكونه على عامة المسافر أو اعظم جزائها (قوله من قصده) أي قصد قطع  
 الطريق وجميعه ان يبعد أنه لا يشترط كون القاطع جماعة فيشمل ما اذا كان واحدا له منعة  
 بقوته ونجدة كافي القهستاني والفتح وشمل العبد وكذا المرأة في ظاهر الرواية الا انها  
 لا نصاب كالمسافر (قوله ولو في المصير ليل) أي سلاح أو بدونه وكذا انما الرقيب سلاح كما  
 سيأتي وهذا مورد رواية عن أبي يوسف أفق بها المشايخ دفعوا الشر المتغلبة المفسدين كافي  
 القهستاني عن الاختيار وغيره ومنه في البحر ما ظاهره رواية فلا بد أن يكون في صغره  
 دارا على مسافة السيرة فصار عدد دون القرى والامصار ولا يبين ما كافي القهستاني وفي  
 كافي الحما كهم وان قطعوا الطريق في دار الحرب على تجارهم مستأمنين أو في دار الاسلام في موضع  
 غلب عليه عسكريا أو اخرج ثم أفق بهم الامام لم يضمن الحسد ودعايهم (قوله وهو معصوم) أي  
 بالعصمة المؤبدة وهو المسلم أو الذي قد استأنى والعصمة الحفظ والمراد عصمة دمه وماله  
 بالاسلام او عصمة الذمة في حاشية السيد أبي السعود مفاده لو قطع الطريق مستأمن لا يحد  
 وبه صرح في شرح النقاية مع لانا لا يضابط بالشرائع وحكي في التهييط اختلاف المشايخ  
 فيه (قوله فلو على المستأمنين فلا حد) لكن يلزمه التعزير والحبس باعتبار اخافة  
 الطريق واخفاره ذمة المسلمين فتح قال في الشرع لا يبايعة ويضمن المال اثبتون عصمة مال  
 المستأمن حالا وان لم يكن على التأيد وحل عدم الحد بالقطع على المستأمن فيما اذا كان  
 منفردا ما اذا كان مع المقاتلة فانه يحد ولا يصح شبهة بخلاف اختلاف ذي الرحم باتفاقه كافي

خلافا لما في هو اختلاف  
 زمان لابرهان (سرق في  
 ولاية سلطان ليس سلطان  
 احر قطعه) اذ لا ولاية له على  
 من ليس تحت يده فاحفظ  
 هذا الاصل (اذا كان  
 للسارق كتمان في معصم  
 واحد) قبل يقطعه وان قيل  
 (انه غيبت الاصلية  
 وأمكن الاقتصار على قطعها  
 لم يقطع الزائد) لانه غير متحقق  
 للقطع (والا) تكسر مقابلة  
 قطعها هو المختار لانه لا يمكن  
 من إقامة الواجب الا بقطع  
 -راج والله تعالى أعلم  
 (باب قطع الطريق)  
 وهو السيرة الكبرى (من  
 قصده) ولو في المصير ليل  
 رفق (وهو معصوم على)  
 (معصوم) ولو نذريا فلا على  
 المستأمنين فلا حد  
 (فاحفظ هذا في رفق)  
 تضمن



الفتح اه قلت لكن لو لم يقع القتل والاخذ في المستامن فلا حد ~~كذلك~~ في الفتح أيضا  
 (تقديمه) قد علم من شروط قطع المارق كونه له قوة ومنفعة وكونه في دار العدل  
 ولو في المصر ولو نهارا ان كان بسلاح وكون كل من القاطع والمقطوع عليه معصوما  
 ومنها كتابه لم يمايقي كون القاطع كلهم اجانب لاصحاب الاموال وكونهم عتلا بالعين  
 ناطقة بين وان يصيب كلامهم نصاب تام من المال المأخوذ وان يؤخذوا قبل التوبة ثم اعلم  
 ان القاطع يثبت بالاقرار مرة واحدة وعند أبي يوسف جرتين وبسقط الحد بوجوه  
~~لكن~~ يؤخذ بالمال ان اقربيه يثبت بشهادة اثنين بما يثبت به او بالاقرار به فلو احدى  
 بالاعيان والآخر بالاقرار لا تقبل ولو قال قطعوا علينا وعلى اصحابنا لا تقبل لان ما شهدا  
 لا تقسمهما ولو شهدا انهم قطعوا على رجل من عرض الناس وله ولي يعرف ولا يعرف  
 لا يحد من الايمض من الخصم وتعمامه في الفتح آخر الباب (قوله حبس) وما في الخاتمة من انه  
 يعزى ويحلى سبيله خلاف المشهور فتح وافاد ايضا ان الحبس في بدله لا في غيره ها خلا  
 سالك (قوله وهو المراد بالثاني في الآية) لان الذي من جميع الارض محال والى بلاد اخرى فيه  
 ايداه اهلها لم يبق الا الحبس والمحبوس يسعى منقيا من الارض لانه لا يتقنع بطيبات الدنيا  
 ولذا تم ولا يجتمع باقربيه واحبابه قال في الفتح قال صالح بن عبد القدوس فيما ذكره الشريف  
 في القدر

خرجنا من الدنيا ونحن من اهلها ٢٥ فلستنا من الاحياء فمها ولا الموتى  
 اذا جاءنا الصبحان يوم الحاجة ه هجينا وقتنا جاء هذا من الدنيا

(قوله وظاهر ان المراد الخ) أي واپس المراد ما قاله بعض السلف ان الامام مخير في هذه الاجزى  
 الاربعه اذ من المأطوع به انما اجزى على جناية القطع المتفاوتة خفة وعظا ولا يجوز  
 ان يرتب على اعظها اخف الاجزى المذكورة وعلى اخفها اعظ الاجزى لانه مما يدفعه قواعد  
 الشرع والعقل فوجب القول بالتوزيع على احوال الجنائيات لانها مائة بالمائة فاقطعت الانقسام  
 فتقدير الآية ان يقتلوا ان قتلوا او يصلبوا ان قتلوا واخذوا المال او قطع ايديهم وارجلهم  
 من خلاف ان اخذوا المال او بقتلوا ان اخذوا وتعمامه في الفتح والزبلي (قوله بعد التعزير)  
 أي بالاضرب والا فالحبس تعزير ايضا كما مر في باب (قوله او يموت) عطف على يوب (قوله  
 وان اخذ) أي القاطع أي جنسه الصادق بالواحد والا كثر (قوله واسب منه كالا نصاب)  
 أي اصاب كل واحد منهم نصاب السرقة الصغرى (قوله ان كان صحيح الاطراف) حتى  
 لو كان يسرا سلام لم تقطع عينه وكذا لو كانت يده اليسرى ولو كان مقطوع اليمنى لم تقطع يده  
 وكذا الرجل اليسرى نحر ومفهومة انه لو كانت يده اليمنى شلاء او وجده اليسرى او كلاهما  
 قطع كما سبق في السرقة الصغرى من ان استيفاء الناقص عند نذر الكامل جائز فالمراد  
 بقوله ان كان صحيح الاطراف غير المسنقة لقطع او الجمع لما فوق الواحد او ايراد الصحيح  
 ما يقابل المقطوع دون الاصل افاده السيد ابوالسعود (قوله ان لا يموت نفعه) على قوله من  
 خلاف ط (قوله فاذ لا يعفوه ولي) أي الكونه حادخالص حقه تعالى لا يسع فيه عفو  
 غيره من عفا عنه عصى الله تعالى فتح قال وفي فتاوى قاض خان وان قتل ولم ياخذ المال

قوله فلستنا من الاحياء الخ  
 انشده الزبلي بلفظ  
 فلستنا من الاموات فيها  
 ولا الاحياء  
 وهذا الحسن وان شدد بعضهم  
 فلستنا من الموتى فيها ولا الاحياء  
 ولا يخفى انه غير وزون اه  
 منه

(حبس) وهو المراد بالثاني  
 في الآية وظاهر ان المراد  
 توزيع الاجزى على الاحوال  
 كما تقرر في الاصول (به)  
 التعزير) مباشرة منكر  
 التعزير (حتى يوب)  
 لا بالقول بل بظهور صيغ  
 الصلوات او يموت وان اخذ  
 مالا معصوما بان يكون  
 لم اودى كاسر (واصاب  
 منه كالا نصاب قطع يده ورجله  
 من خلاف ان كان صحيح  
 الاطراف) ان لا يموت نفعه  
 وهذه حادثة ثانية (وان قتل)  
 معصوما (ولم ياخذ) مالا  
 (قتل) هذه حادثة ثالثة (بد)  
 لا تصاصا (لهذا لا يعفوه  
 ولي

يقتل قصاصا وهذا يخالف ما ذكرنا الا ان يكون معناه اذا امكنه اخذ المال فلم ياخذ شيئا ومال  
 الى القتل فاناسه مذكر في نظيره انه يقتل قصاصا لا فاعيسى بن ابان اه والمراد بها  
 سبذ كرم ما ياتي انه من الغرائب قلت لكن ما اول به عبارة الخاتمة به يد والاقرب تاويلها بان  
 المراد بقوله ولم ياخذ المال أي النصاب بل اخذ ما دونه وقسمه المثلثة حينئذ عين المسئلة  
 الا في انها من الغرائب (قوله ولا يشترط الخ) أي في قتل القاتل والمعين سواء قتل بسيف  
 او حجر او عصا كتابي (قوله وبه) هذا الحل هو قوله بخاتمة امره ح (قوله عن تقدير  
 مضاف) أي في قوله تعالى يحاربون الله ورسوله وتقدر المضاف اولياء الله اه قلت والاحسن  
 عباد الله ليشمل الذي كفايته عليه في الفتح والحاصل انه لما كان الخاتمة والاصحاب سببا للمعاربة  
 اطلقت المعارضة عليها من اطلاق المسبب على السبب (قوله خيرا الامام بين ستة احوال)  
 ترك السابع من الاقسام العقلية وهو ما اذا اقتصر على القطع لانه لا يجوز اه ح أقول  
 الاقسام العقلية عشرة لانه اما ان يقتصر على القطع او القتل او الصلب او يحد الثلاثة  
 فهذه اربعة او يحد اثنين منها القطع ثم القتل او عكسه والقطع ثم الصلب او عكسه والقتل  
 ثم الصلب او عكسه فهذه ستة مع الاربعه بعشرة لكن القطع بعد القتل غير مفيد كالزاني اذا  
 مات في أثناء الجلاء كما في الزبلي ومثله القطع بعد الصلب (قوله ان شاء قطع من خلاف ثم قتل)  
 أي بلا صلب خلافا لمحمد رآه لا يقطع ولما عن أبي يوسف انه لا يترك الصلب (قوله ويصلب  
 حيا) أي فيما اذا اختار الامام صلبه او فيما اذا قلنا بلزومه على قول أبي يوسف كذا في الفتح  
 أما فيما اذا اختار الجمع بين القتل والصلب فلا بد ان يكون القتل سابقا والامير في فرق بين الجمع  
 والاقصا على الصلب (قوله في الاصح) ومن الطحاوي انه يقتل ثم يصلب فوقيان المثلثة  
 ويأتي جوابه قريبا (قوله وكيفية في الجوهرية) وهي ان تغرز خشبة في الارض ثم يربط  
 عليها خشبة اخرى عرضا فيضع قدميه عليها ويربط من أعلاها خشبة اخرى ويربط عليها  
 يديه (قوله ويبيع بطنه برح) كذا في الهداية وغيرها وفي الجوهرية ثم يطن بالرح  
 نديه الايسر ويحضر بطنه الى ان يموت وفي الاختصار رقت نديه الايسر ولا يرد أن في الصلب  
 مثله وهي منسوخة من هي عن الان الطعن بالرح مع تادف لامثله فيه ولو لم قال الصلب مقطوع  
 بشرعيته فتكون هذه المثلثة الخامسة ماثلة من المنسوخ قطعا افاده في الفتح وفيه ايضا  
 ولا يصل على قاطع الطريق كما لم من باب الشهيد (قوله على الظاهر) أي ظاهر الرواية  
 الثلاثي الذي الناس برأيه (قوله من اخذ مال) أي ان كان هالك كافي فيه بده قوله لا يضمن  
 وذلك لاسقاط عصيته بالقطع كما مر في السرقة الصغرى أما لو كان المال باقيا رده الى مالكه  
 كما في المتن (قوله وتجري الاحكام المذكورة) من حبس وتعزير او قطع فقط او قتل فقط  
 او تخيير ط (قوله بمباشرة بعضهم) لانه جزء المعارضة وهي تصح بان يكون البعض ردا  
 لبعض هداية (قوله وجبر) مبتدأ خبر كيف وقوله لهم أي اقطاع الطريق استرازا عن  
 غيرهم فانه لا يقتل بالقتل بجبر وعساكن القتل هائل بطريق القصاص بل هو حذر عن  
 هذا حال في التوازن هذه الجملة كالتى قبلها معلومة من قوله قتل حد الا انه أراد زيادة الايضاح  
 (قوله ان انضم الى الجرح اخذ) لم يقدم للجرح ذكر فالاولى تعبير الكثر وغيره بقوله وان

ولا يشترط ان يكون القتل  
 (موجبا للقصاص) لو جوبه  
 حزا لماربته لله تعالى بخاتمة  
 امره وبه هذا الحل يستغنى  
 عن تقدير مضاف كما لا يخفى  
 (و) الحالة الرابعة (ان قتل  
 واخذ) المال خير الامام  
 بين ستة احوال ان شاء  
 (قطع) من خلاف (ثم قتل  
 او) قطع ثم (صلب) او فعل  
 الثلاثة (او قتل) او صلب  
 او قتل فقط (وصب فقط)  
 كذا فصله الزبلي ويصلب  
 (حيا) في الاصح وكيفية في  
 الجوهرية (ويبيع) بطنه  
 (برح) أشهره ردي بخصفه  
 به (حتى يموت ويترك ثلاثة  
 ايام) من مونه ثم يخلى يده  
 وبين اهل بيته (لا كثر  
 منها) على الظاهر وعن الثاني  
 يترك حتى يقطع (وبه)  
 اقامة الحد عليه لا يضمن  
 ما فعل (من اخذ مال وقطع  
 وجرح زبلي) وتجري  
 الاحكام المذكورة (على  
 الكل بمباشرة بعضهم) لاخذ  
 والقتل والاخافه (وجبر  
 وعصاهم كيفية) الحالة  
 الخامسة (ان انضم الى  
 الجرح اخذ قطع) من خلاف  
 (وهو جرحه) لادم اجتماع  
 قطع وضمان



أخذ ما لا يرجح قطع الخ (قوله وان جرح ونظ) جواب الشرط قوله الاتي فلا حد عليه عليه الشارح وهو ان الشرع في مسائل لا حد فيها او حيث سقط الحد بوجوبه لا يجوز  
 العباد من قصاص او مال كباقي (قوله ولم يأخذ نصابا) اي بان لم يأخذ شيئا أصلا او أخذ  
 ما دون النصاب لانه لما كان لا يأخذ الموجب للمعدن كان مادونه بمنزلة المعدم كافي  
 الجرح وتقدم ان الشرط ان يصيب كل واحد نصابا اي اذا كانوا جماعة ومثل ما دون النصاب  
 الاشياء التي لا قطع فيها كاتفاقه ومباينة اربع اليه القاد كاتفاقه الزباني (قوله ولو كان  
 مع هذا الاخذ) اي أخذ ما دون النصاب المفهوم من قوله ولم يأخذ نصابا فافهم (قوله  
 لان المقصود هنا المال) اي انه المقصود في قطع الطريق وهو جواب عن طعن عيسى بن  
 ابيان في المسئلة بان القتل وحده يوجب الحد فكيف يمنع مع الزيادة قال الزباني وجوابه  
 ان قصدهم المال غالب فينظر اليه لا غير بخلاف ما اذا اقتصر على القتل لانه يبين ان  
 مقصدهم القتل دون المال فيه دون فعدت من الغرائب اه قلت ويانه ان قطع  
 الطريق هي سرقة كبرى لان مقصود القاطع غالبا أخذ المال وأما القتل فاعماله وسبيله  
 الى أخذ المال لكن اذا أخافوا فقط أو قتلوا فقط فقد رتب عليه الشرع حد فليقع لانه يبين  
 انه المقصود دون المال أما اذا وجد مع ذلك أخذ المال فظهر ان مقصودهم ما هو المقصود الاصل  
 وهو المال فينبغي ان ينظر اليه فان باغ نصابا بكل منهم وبسبب الحد لو لم يحد في الاصل  
 لانه لو لم يحد لاحتاجوا الى حد في القتل من قصاص أو دية ووجب ضمان المال فافهم  
 (قوله أو قتل عمدا) قيد بالقتل لانه لم يحكم بأخذ المال بالاولى بجر (قوله ومن علم توبته  
 رد المال الخ) أي انقطع به غصوه عما حبه ولو تاب ولم يرد لم يتركه في الكتاب واختلافه فيه  
 فقيل لا يسهل الحد كسائر الحدود وقيل يسهل أشار اليه محمد بن الاصل لان التوبة تسقط الحد  
 في السرقة الكبرى بخصوصه والاستغناء في النص فلا يصح قياسها على باقي الحدود ومع معارضة  
 النص بفتح وظاهره ترجيح القول الثاني فقوله الشارح قيل لاحد فيه نظر لانه يشهد بفساد  
 والظاهر ان هذا الخلاف عند عدم التقدم لمافي النهر من السراج لو قطع الطريق وأخذ المال  
 ثم ترك ذلك وأقام في أهله زمانا ثم قدر عليه عدو من الغلبة لانه لا يسهل في مع تقدم العهد اه  
 قال في النهر وبه علم ان مجرد القتل ليس توبة بل لابد ان يظهر عليه عيها حتى لا تخفى (قوله  
 أو كان منهم غير مكلف) أي صبي أو مجنون لانهما اجنبيا عن واحدة قامت بالكل فاذا لم يقع فعل  
 بعضهم موقفا كان فعل الباقيين بعض العلة وانه لا يثبت الحكم كالعامد والمخطئ اذا اشتتركا  
 في القتل حيث لا يجب القود ومن أبي يوسف في مجاهد الباقيين لو باشر القتل زباني (قوله أو  
 آخرس) أي خلافا لابي يوسف في زباني (قوله أو كان ذروهم محررم) كان تامة وذروا فعل  
 والمراد به أحد القاطع وقوله من أحد المسارعة متعلق بمحرم والماله فيه كافي بما قبله وشمل ما اذا كان  
 المال مشتركا بين القاطع وعليه أو لا يكن لم يأخذوا الا من ذى الرسم المحرم وما اذا أخذوا  
 منه أو من غيره فلا يحدون في الاصح كافي النهر وغيره (قوله) لو كان في القاتلة مستامن  
 لا يمنع الحد مع ان القطع عليه وهو بمنزلة ما هو الفرق كافي الفقه ان الامتناع في حق  
 المستامن انما كان لكل في عصمة نفسه وماله وهو سرقة ما عتاقه وتخلل في الحرز والقافلة

(وان جرح فقط) اي لم يقتل  
 ولم يأخذ نصابا قال الزباني  
 ولو كان مع هذا الاخذ قتل  
 فلا حد ايضا لان المقصود  
 هنا المال وهي من الغرائب  
 (أو قتل عمدا) وأخذ المال  
 (فتاب) قبل مسكه ومن  
 تمام توبته رد المال ولو لم يرد  
 قبل لاحد (أو كان منهم غير  
 مكلف) أو آخرس (أو) كان  
 (ذروهم محررم من) أحد  
 (الماله)

حرز واحد فيصير كأن التريب سرق مال القريب وغير القريب من بيت القريب (قوله  
 أو شريك معاوض) أي لو كان في المقطوع عليهم شريك معاوض ليهض القطاع لا يحدون  
 ففتح ومقتضاه ان شريك العنان ليس كذلك وينبغي ان لو كان مال الشريك معه في القافلة انهم  
 لا يحدون لاحد لال الحرز تأمل (قوله أو قطع بعض المسارعة) أي القافلة وتوبه عيسى بن الكثر  
 وهو اظهر وانما لم يقطع لان الحرز واحد وهو القافلة فصار كسارق سرق مناع غيره وهو معه  
 في دار واحدة فتح (قوله وأقره المصنف) وكذا في الزباني والقوه ستاني عن الاختيار  
 والفتح عن شرح الطحاوي (قوله والاولى القود الخ) أي في المسائل المذكورة وحاصله انه اذا  
 لم يجب الحد لم يصير واقطاعا فيصنعون ما فعلوا من قتل عدا وشبهه عدا او خطأ او جراحة  
 ورد المال لو قاتلوا وقيمة لو هلكوا أو عدا كفاية بديه بالقودية (منه) حكم المال بالاولى  
 أو يراد بالارش ما يشمل ضمان المال والمراد بالاولى من له ولاية المطالبة فيشمل صاحب المال  
 ويشمل الجرح أيضا في اولى المسائل المذكورة وتوبه اندفع اعتراض الصرع على انه داية بان  
 ذلك للمبروح لاولايه لانه ان أفضى الجرح الى القتل فيبقى أن يجب الحد اه أي لو مات  
 بالجرحة يرجع الى المسئلة الثالثة وهي مالو قتل فقط فينبغي أن يحد فلا يكون لولايه القود  
 (قوله في ظاهر الرواية) كذا نص عليه في المبسوط وهو اختيار الطحاوي خلافا لكرخي  
 من ان المرأة كاصبي وهو ضعيف الوجه مع مصادمته لاطلاق القرآن فالعجب عن عدل عن  
 ظاهر الرواية كصاحب الدراية والتجسس والقواوي الكبرى وغيرهم وغمامه في الفقه  
 (قوله هو المختار) قال في الشريعة لاية هذا غير ظاهر الرواية (قوله قتلن) أي قصاصا لاحدا  
 بدليل قوله وضمن المال وهو ذابا على ان المرأة لا تكون قاطعة طريق قال في الشريعة لاية  
 وهو كذلك مبني على خلاف ظاهر الرواية كافي الفقه اه قلت فكان ينبغي للشارح عدم  
 ذكر هذين النقصين لاختلافهما المسامحة عليه المصنف من ظاهر الرواية (قوله ويجوز ان يقتل  
 دون ماله) أي تحت ماله أو فوقه أو قدامة أو ورثته فان لفظه وبقي لعان المناسبات منها ما ذكرنا  
 وقال بعضه -م على ماله (قوله وان لم يبلغ نصابا) أي نصاب السرقة وهو عشرة دراهم كافي  
 ضمنية المقتي وفي التجسس دخل اللص دارا وأخرج المتاع فله ان يقتله مادام المتاع معه لقوله  
 عليه الصلاة والسلام قاتل دون مالك فان رعى به ليس له ان يقتله لانه لا يتناول الحد وفي  
 البرازية وغيره ما رجل قتل رب الدار فان برهن انه كابر فدمه -در والا فان لم يكن المقتول  
 معروفا بالسرقة والسرقة فله قصاصا وان كان غمما تجب الدية في ماله استحقاقا لان دلالة  
 الحال اوردت شبهة في القصاص لافي المال وفي الفتح أخذ المصوص مناع قوم فاستقوا بقوم  
 لخرجوا في ظاههم فان كان ارباب المتاع معهم أو غابوا لكان يعرفون مكانهم ويقدر على رد  
 المتاع عليهم حل له -م قتل المصوص وان كانوا لا يعرفون مكانهم ولا يقدر على الرد لا يحل  
 وغمامه فيه (قوله بكسر النون) أي ككتف وتسكن للتحقيق ومثله الخلف والحلف وقوله  
 من باب قتل مصباح (قوله في المصنف) وكذا في غيره كافي شرح الشلبي عن الجامع الصغير فهو  
 قيد اتفاقا بل غير المصنف بل بالاولى وانما يقيد به لتلايته وهم انه لا يكون كذلك في المصنف كافي  
 قطع الطريق (قوله اي خنق مرارا) أراد مرتين فصاعدا بقية قوله الاتي والابان خنق

أو شريك معاوض (أو قطع  
 بعض المسارعة على بعض  
 أو قطع) شخص (الطريق  
 ابل أو شريك معاوض أو بين  
 مصرين) وعن الثاني ان  
 قتله لايام مطلقا أو نهارا  
 بسلاح فهو قاطع وعليه  
 القنوى بجر ودرروا ناره  
 المصنف (فلاحه) جواب  
 للمسائل الست والاولى  
 القود في العهد (أو الارش)  
 في غيره (أو العفو) فتح -ما  
 العهد في حكم قطع الطريق  
 كغيره وكذا المرأة في ظاهر  
 الرواية فتح الحكم لانصاب  
 مجتبي وفي السر اجبة والدرن  
 فيهم امرأة فباشرت الاخذ  
 والقتل قتل الرجال دونها  
 هو المختار عشرة نسوة قاتل  
 وأخذن وقتلن قاتلن وضعت  
 المال يجوز ان يقتل دون  
 ماله وان لم يبلغ نصابا ويقتل  
 من يقتله عليه) لاطلاق  
 الحديث من قتل دون ماله  
 فهو شهيد فتح (ومن  
 تذكر والخلق) بكسر النون  
 (منه في المصنف) أي خنق  
 مرارا ذكره مسكين (قتله)



مر في البحر قد بدته لانه لو خنق مرة واحدة فلا قتل عند الامام (قوله سياسة) قد مضى الكلام على في هذا الزنا (قوله وكل من كان كذلك) كاللوطي والساحر والعاوي والزندق والسارق كما قد مضى في أوائل باب التهذيب (قوله عند غير أبي حنيفة) أي عند صاحبيه ومن وافقه ما من باقي الأئمة أما عند أبي حنيفة فحبب الدية على عاقلة كافي البحر والله سبحانه أعلم

بسم الله وبمحمد • والصلاة والسلام على خير رسله • وعلى آله وصحبه وجميعه • وبعد  
فيقول مؤلفه آفة العباد • إلى عفو مولاه يوم التقاد • محمد أمين • الش • هير بابن عابدين •  
خادم العلوم الشرعية • في دمشق الشام الحمية • قد تجزى ويده • هذا النصف المبارك •  
بحون الله جل وتبارك • من الحاشية المصاهرة المختار • على الدر المختار • في صفة الخيرة سنة  
ثمان وأربعين ومائتين والاف • من هجرة تبييننا محمد الذي تم به الاف • صلى الله عليه وسلم  
وشرفه وعظم • فخامته • دأقه تعالى مكة لأفرعاً وأصلاً • ردالمحتار على الدر المختار  
أما مؤلفه • لا • لا شغاله على تنقيح عباراته • وتوضيح رموزه وإشاراته • والاعتناء ببيان  
ما هو الصحيح المعتمد وما هو معتزل ومنتهقد • وتحرير المسائل المشككة • والحوادث المعضلة •  
التي لم يوضح كثير أممها • قد قبل ذلك • ورسالتهم ما بهامالك • وشيخونا بآب خاتر زبر  
المتقدمين • وخلاصة كتب المتأخرين • ورسائلهم المؤلفة في الحوادث الغريبة • الجامعة  
للقوائد الحمية • رسائل العلامة ابن نجيم الأربيعين • ورسائل العلامة الشرنبلالي الستين  
وكتبت من رسائل العلامة على القاري خاتمة الراضين • ووسائل سيدي عبد القادر  
التابعي الخبر المتين • ورسائل العلامة قاسم خاتمة المهتمين • وحوادثي البحر والمخ  
والأشياء وجامع الفصولين للفهامة الشيخ خير الدين • وفتاويه الخيرية وفتاوى ابن السبكي  
والرحيمي والشيخ اسمعيل والفتاوى الزينية والقرنانية والحامدية وفتاوى غيرهم من  
المفتين • وتحريرات شريفة وشيخهم المعتمدين • وما من به الله تعالى على عبده  
من الرسائل التي تهازت الثلاثين • وما حردنه وفتنته في كتابي تنقيح الفتاوى الحامدية  
الذي هو بوجه الناظرين • وغير ذلك من كتب المادة الأخيرة المعتمدين • مع بيان ما وقع  
من سهو أو غلط في كتب الفتاوى وكتب الشارحين • ولا سيما ما وقع في البحر والنهر والمخ  
والأشياء والدور وكتب المحشين • حتى صار بحمد الله تعالى عمدة المذهب • والطراز  
المذهب • ومرجع القضاة والمفتين • كما يعلم من غاص بفكاره في تباركه من العلماء العاملين •  
الغالبين عن دأب الحسد المضي للبعد الصادقين المنصفين • قدونك كتاباً قد أعمت فيه الفكرة  
والزمت فيه الجفن لـه • وغرست فيه من فنون التحرير أفناناً • وفتقت فيه عن عبود  
المشكلات أجفاناً • وأودعت فيه من كنوز الفوائد • عقود الدرر القرائد • وبسطت فيه  
من انتفع المقاصد • أحسن الموائد • وجعلت فيه على منصة الانظار • عرائس ابتكار  
الافكار • وكشفت فيه بوضوح العبارات • قناع الخدرات • ولم أكتف بتلويح الاشارات  
عن تنقيح كشف تحرير الخفيات • فهو يتجلى الدهر • وغنمة أهن العصر • وما ذاك إلا بفضل  
انعام المولى • الذي هو بكل حمد وشكر أحق وأولى • حيث أبرزه هذه الجواهر المكنونة •

سياسة لـه في الارض  
بالله ادرك من كان كذلك  
يدفع شره بالقتل (والا) أن  
خنق مرة (لا) لانه كالتل  
بالقتل وفيه القود عند غير  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى

والدرر الشرائع المصونة • في ميون أيام خليفة الله في أرضه • الفاضل واجب حقه وفرضه •  
رافع الوبة الشريفة البدعة ومؤيدها • وموطد أبيضها المنفعة الرفيعة وشيدها • المجاهد  
في سبيل الله حق جهاده • والقاطع لدابر الكافرين بجده واجتهاده • الذي ابتسمت فغور وفور  
البلاد يسارقات مرهفاته • وبكت عيون عبود ذوى العناد بقاهرات عزماته •  
وأبدع نظام كآب الجيوش بأرواته السديده • ورفع أفئدة الأكامرة والقيصرة بقوة بطشته  
الشديده • يكاد سقى برق طلعته يذهب بالأبصار • وغصن راقته يمس ايضاً كيس الأغصان ذات  
الأزهار • وتسكاد صواعق سطوته ترشح صم الجبال • ومواكب كآب حوزته تنقى عدد الرمال  
من انام الانام في أيامه في ظل الامان • ورعى الرعية في مراعى الرعاية والاحسان • وأثار  
بنواربها من أمنه بلاد المسلمين • فضاه فضاه صدورهم بنور اليقين • وأزاح غيوم غمومهم برقع  
الشر كين • فلاح فلاح فلولهم لآعين الناظرين • وراح راح غفلاتهم بإيقاظ النائمين • فصاح  
فصاح السنتهم بالدعاه لكل حين •

خليفة خلقت أنوار غفرته • ثمس الضمى ونداء يحظ الديما  
سالت فواضله للمعتق نعماً • صالت فواضله للمعتدى نقماً

السلطان الأعظم • والخامقان الأفخم • تاج ملوك العرب والهمم • ظل الله في أرضه للامم •  
محمود الذات • ومدوح الصفات • لازالت دعائهم • سلطنته قائمه • وعبود الحوادث عتفا قائمه •  
ولا برحت رياض عزه مخضرة بديم الديمومة والابود • ورياحين ذريته ريانة بطـ الاودة الثابتة  
والخلود • ولا زالت أعيان دوائمه من علمائه وفصانه ووزرائه • يزبل نبراس آرائهم بجى الجور  
بسنائه وسنائه • ولا قتلت نجوم جنوده الساطعة في أفلاك سمائه • شهبان واقب على مرده  
أعدائه • أمين أمين أمين • هذا وقد تجزى هذا السفر المسفر • عن روض ارض من هرة مقابلة  
وتعجبها بحسب الامكان • سوى ما شذ به عرض سهو أو سهو لا يتخلو عنه جليله الانسان •  
وذلك برسم من أمر بآب كتابه • ورغبة في نيل رضاه مولاه وقوابه • الامام الهمام • على القدر  
والمقام • من امتطى الجوزا برزنام • وصال في مواكب العز وحام • واشتهر راسم الجدر  
في الظلام • قاضي قضاة الاسلام • منقذ القضايا والاحكام بالانقار والاحكام •  
ذى الخيرات الحيدة والماتر القريضة التي لا ترام • مولانا عبد الحليم افندي كبحى زاده  
القاضي سابقه بدت • قى الشام • دام في عز وانعام • ومجد واحترام • بهما من هو الانبياء  
ختم • وآله وصحبه السادة الكرام • عليه وعليهم الصلاة والسلام • في البدء  
والختم • كتبه أسير وصحة ذنبه • الرابعي عفوريه • محمد أمين • الشهير بابن عابدين  
غفر الله تعالى له ولوالديه ولكل المسلمين آمين آمين آمين

(بسم الله الرحمن الرحيم • كتاب الجهاد)

هذا الكتاب يعبر عنه بالسير والجهاد والمغازي فالسير جمع سيرة وهي فعله بكسر الفاء من السير  
فكون بيان سيرة حياته الانم اغلبت في لسان النارع على أمور المغازي وما يتعلق  
بها كالمناك على أمور الحج وقالوا السير الكبيرة فوصفوها بصفة المذكر لقيامها مقام المضاف

(كتاب الجهاد)



الذي هو الكتاب كقولهم صلاة الظهر وسير الكبير خطأ بكلام الصغير وجامع الكبير بصرف قلت  
والسير الكبير والسير الصغير كتابان للإمام محمد بن الحسن رحمه الله تعالى على صيغة جمع مبررة لا  
على صيغة المفرد هذا وفضل الجهاد عظيم كيف وحاصله بذل أعز المحبوبات وهو النفس والدخال  
أعظم المشقات عليه تقرر بذلك إلى الله تعالى وأتق منه قصر النفس على الطاعات على الدوام  
ومجاهدة هواها ولذا قال صلى الله عليه وسلم وقد رجع من فزاة رجعنا من الجهاد الأصغر إلى  
الجهاد الأكبر وبذل عليه أنه صلى الله عليه وسلم أخره في الفضيلة عن الصلاة على وقتها في حديث  
ابن مسعود قالت يا رسول الله أي الأعمال أفضل قال الصلاة على ما تاتم اقلت ثم أي قال بر  
الوالدين قلت ثم أي قال الجهاد في سبيل الله ولو استزددته لزدته رواء البخاري وجاءت أخره عن  
الإيمان في حديث أبي هريرة المنفق عليه قال مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم أي العمل أفضل  
قال إيمان بالله ورسوله قيل ثم ماذا قال الجهاد في سبيل الله قيل ثم ماذا قال حج مبرور ويجب أن  
يعتبر كل من الصلاة والزكاة مودة بالفاظ الإيمان من عموم الجاهز ولا تردد في أن المواظبة على أداء  
فرائض الصلاة في أوقاتها أفضل من الجهاد لانها فرض عين وتكرار ولأن الجهاد ليس إلا  
للإيمان وإقامة الصلاة فكانت الصلاة سنة لعينها وهي المقصودة منه وتقام تحقيق  
ذلك مع ما ورد في فضل الجهاد المذكور في الفتح قلت وقد نص على ذلك الإمام السرخسي في  
شرح السير الكبير حيث قال عن أبي قتادة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قام يخاطب الناس  
لحمد الله وأثنى عليه ثم ذكر الجهاد فلم يدع شيئا أفضل من الجهاد إلا الفرائض يريد به الفرائض  
التي ثبتت فريضة ثم أعينا وهي الأركان الخمسة لأن فرض العين أكد من فرض الكفاية  
والتوابع بحسب آحاد الفرضية فلهذا استثنى الفرائض ثم ذكر أحاديث في أن الشهادة  
تكفر خطاياهم إلا الذين وقال إذا كان محتسبا ما بر أمقبلا قال وفيه بيان شدة الأمر في مظالم  
العباد وقيل كان هذا في الابتداء حين نهي صلى الله عليه وسلم عن الاستدانة لقله ذات يدهم  
وهمزهم عن فضائهم وهذا كان لا يصلي على مديون لم يخاف ما لا ثم نسخ ذلك بقوله عليه الصلاة  
والسلام من ترك ما لا ورثته ومن ترك كالا أو عيالا فهو على ورثته في الحج أنه صلى الله  
عليه وسلم دعا لامة بعرفات فاستجيب له إلا الظالم ثم دعا بالمشرك الحرام فاستجيب له في الظالم  
فتزل جبريل عليه السلام يخبره أنه تعالى يقضى عن بعضهم حق البعض فلا يبعد ذلك  
في حق الشهداء المديون ثم ذكر حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن رجلا من آل النبي  
صلى الله عليه وسلم قتال رجل يريد الجهاد في سبيل الله وهو يريد عرض الدنيا قال عليه الصلاة  
والسلام لا أجر له الحديث قال ثم تأويله من وجهين أحدهما أن يرى أنه يريد الجهاد ومراعاة  
في الحقيقة المال فهذا كان حال المنافقين ولا أجر له أو يكون معظم مقصوده المال وفي مثله  
قال عليه الصلاة والسلام الذي استؤجر على الجهاد بدنيا فمن أمتار الدنيا في الدنيا  
والآخر وأما إذا كان معظم مقصوده الجهاد ويرغب معه في الغنيمة فهو داخل في قوله تعالى  
ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم في التجارة في طريق الحج فكأنه لا يحرم  
نواب الحج فكذلك الجهاد (قوله لا اتحاد المقصود) وهو إخلاء الأرض من الفساد (قوله  
ووجهه الترقى) أي من الحدود إلى الجهاد (قوله غير شئ) لأن الحدود إخلاء من الفتن

مطلب  
في فضل الجهاد

مطلب  
المواظبة على فرائض الصلاة  
في أوقاتها أفضل من الجهاد  
أورده بعد الحد ولا اتحاد  
المقصود ووجه الترقى غير  
شئ وهو لغة

مطلب  
في تكفير الشهادة مظالم  
العباد

مطلب  
فمن يريد الجهاد مع الغنيمة

والجهاد إخلاء عن الكفر ح (قوله مصدري جاهد) أي بذل وسعه وهذا عام يشمل  
الجهاد بكل أمر معروف ونهي عن منكر ح قلت فلم يذكر الشارح معناه لغة بل بين  
تصريفه (قوله وقتال من لم يقبله) أي قتاله مباشرة أو لا فتعريف ابن كمال بقصه بل لا مجال  
هذا ح (قوله في القتال) أي في أسبابه وأنواعه من ضرب وهدم وحرق وقطع أو تدمير  
ونحو ذلك (قوله أو معاونة الخ) أي وإن لم يخرج معهم بدليل العطف ط (قوله أو تكبير  
سواد) السواد العدد الكثر وسواد المسابن جماعة ثم مصباح (قوله أو غير ذلك) كدواة  
الجرح وهي منسبة المطامير والمشارب ط (قول ومن توابعه الرباط الخ) قال السير خشي  
في شرح السير الكبير والمرابطة المذكورة في الحديث عبارة عن المقام في ثغر العدو ولا عزاء  
الدين ودفع شر المائير كين عن المسابن وأصل الكلمة من ربط الخيل قال الله تعالى ومن ربط  
الخيل والمسلم لربط خيله حيث يسكن من الثغور ليرهب العدو به وكذلك يقع له عدوه وإلهذا  
هي مرابطة اه واشترط الإمام مالك أن يكون غير الوطن وتطرق فيه الحافظ ابن حجر بأنه  
فديكون وطنه وينوي بالإقامة فيه دفع العدو ومن ثم اختار كثير من السلف سكني الثغور  
(قوله هو المختار) لأن مادونه لو كان رباطا فكل المسلمين في بلادهم من الرباطون وتسامه في  
الفتح قلت لكن لو كان الثغر المقابل للعدو لا يحصل به كفاية الدفع لا ينفرد راءه فهم رباط كما  
لا يخفى (قوله وصرح الخ) هذا لم يذكره في الفتح حديثا واحدا لانه قال واحد في فضله  
كثيرة من أمان في صحيح مسلم من حديث سلمان رضي الله عنه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يقول رباط يوم في سبيل الله خير من صيام شهر وقبالة وإن مات فيه أجرى عليه عمله الذي  
كان يعمل وأجرى عليه رزقه وأمن القنان زاد الطمأنينة وبعث يوم القيامة شهيدا وروى  
الطبراني بسند ثقات في حديث مرفوع من مات من رباط آمن الفزع الأكبر ولفظ ابن ماجه  
بسنده صحيح عن أبي هريرة رضي الله عنه يوم القيامة آمن من الفزع وعن أبي أمامة عنه عليه  
الصلاة والسلام قال إن صلاة المرابط تعدل خمسمائة صلاة فنفقته الدينار والدرهم منه  
أفضل من سبع مائة دينار نفقه في غيره اه (قوله أجرى عليه عمله ورزقه) قال السير خشي  
وقوله أجرى عليه عمله غني له عمله وذلك في كتاب الله تعالى ومن يخرج من بيته مهاجرا إلى الله  
ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله وقال عليه الصلاة والسلام من مات في طريق  
الحج كتب له حجة مبرورة في كل سنة فهذا هو المراد أيضا في كل من مات من رباط آمن يجعل له رلة  
المرابط إلى فناء الدنيا فيما يجري له من الثواب لأن فناء الدنيا استدامة الرباط لو بقي حيا إلى فناء  
الدنيا والثواب بحسب النية اه قلت ومقتضاه أن المراد بإجراء العمل دوام نواب الرباط  
كما صرح به في حديث آخر ذكره السير خشي ومن قتل مجاهدا أو مات من رباط الحرام  
على الأرض أن تا كل لحمه ودمه ولم يخرج من الدنيا حتى يخرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه وحتى  
يرى مقعده من الجنة وفروجه من الجنة وحق يشفع في سبعين من أهل بيته ويصير له  
أجر الرباط إلى يوم القيامة وظاهره أن من مات من رباط آمن يكون حيا في قبره كأنه شهيد وبه يظهر  
معنى أجره ورزقه عليه (هـ رتبته) قال الشارح في شرحه على المتن في نظم شيخنا الشيخ عبد  
الباق الحنبلي الحديث ثلاثة عشر عن مجرى عليه الأجر بعد الموت على ما جلف في الأحاديث

مطلب  
في الرباط وفضله

مصداق جاهد في سبيل الله  
وشرعا الدعاء إلى الدين الحق  
وقتل من لم يقبله شئ وعرفه  
ابن السكالك بأنه بذل الوسع في  
القتال في سبيل الله مباشرة  
أو معاونة بحال أو رأى  
أو تكبير سواد أو غير ذلك  
اه ومن توابعه الرباط وهو  
الإقامة في مكان ليس وراءه  
إسلام هو المختار وصرح أن  
صلاة المرابط بخمسمائة  
ودرهمة بسبع مائة وإن مات  
فيه أجرى عليه عمله ورزقه

مطلب  
في بيان من يصير عليهم  
الأجر بعد الموت



وأصلها الساقط الاسيوطي رحمه الله تعالى فقال

إذا مات ابن آدم جاء بحجري • عليه الأجر عدد ثلاث عشر  
علوم بشها ودعاء نجيل • وغرس النخل والصدقات تجري  
ورثة مصنف ورباط فقير • وحفر البئر وأجره خير  
ويت للغريب بناء ياوي • إليه أو بناء محمل ذكر  
وتعظيم القرآن كريم • شهيد للقتال لاجل بر  
كذا من سنن صالحه ليعق • فلهذا من أحاديث بشعر

(قوله وأمن القتلان) ضبط أمن بفتح الهمزة وكسر الميم بلا واو أو من بضم الهمزة وبز ياء  
واو وضبط القتلان بفتح القاء أي قتلان القبر وفي رواية أي داود في سنته وأمن من قتلى القبر  
ويضمها جمع قاتن قال القرطبي وتكون للجنس أي كل ذي فطنة قلت أو المراد قتلان القبر من  
إطلاق صفة الجمع على اثنين أو على أكثر من اثنين فقد ورد أن قتلى القبر ثلاثة أو أربعة  
وقد استدلل غير واحد من حديث على أن المرباط لا يستل في قبره كالشهيد عاقبى على الجامع  
الصغير (قوله هو فرض كفاية) قال في الدر المنثور وليس بطوع أصلا هو الصحيح فيجب على  
الامام أن يبعث مربية إلى دار الحرب كل سنة مرة أو مرتين وعلى الرعية اعادته إذا أخذ  
الخروج فان لم يبعث كان كل الاثم عليه وهذا إذا غلب على ظنه أنه يكافئهم والأفلاحيح قتالهم  
بجلائل الأمر بالمعروف قهستاني عن الزاهد (قوله إذا حصل المقصود بالبعث) هذا  
القييد لا بد منه لئلا ينقض بالغير العام فانه مع فرضه مع انه فرض عين العدم حصول  
المقصود بالبعث نهر قلت يعنى انه يكون فرض عين على من يحصل به المقصود وهو دفع  
العدو فن كان بجلاء العدو اذ لم يبعثهم مدافعتهم بفرض عيننا على من يلزمهم وهكذا كما  
سأقي ولا يخفى أن هذا عند هجوم العدو أو عند خوف هجومه وكلاهما في فرضيته ابتداء وهذا  
لا يمكن ان يكون فرض عين الا اذا كان بالمسلمين قتله والعدو بالله تعالى بحيث لا يمكن أن يقوم به  
بعضهم فيقتل بفرض عين على كل واحد منهم عينا تأمل (قوله وأهل قدم الكفاية) أي الذي هو  
فرض كفاية على فرض العين وهو الاتي في قوله وفرض عين ان هجم العدو (قوله لكثرة) أي  
كثرة نوعه (قوله وأما قوله تعالى الخ) جواب عما رد على قوله ابتداء وعلى عدم تقييده بغير  
الاشهر الحرم ثم اعلم ان الأمر بالقتال نزل مرتين فقد كان صلى الله عليه وسلم مأمورا أولا  
بالتبليغ والاعراض فاصدع بماتوا مروا عرض عن المشركين ثم بالجهاد بالاحسن ادع الى  
سبيل ربك الآية ثم اذن لهم بالقتال اذن للذين يقاتلون الآية ثم أمروا بالقتال ان قاتلوهم فان  
قاتلوهم فقاتلوهم ثم أمروا به بشرط انسلخ الاشهر الحرم فاذا انسلخ الاشهر الحرم فقاتلوهم  
المشركين ثم أمروا به مطلقا فقاتلوهم في سبيل الله الآية واستقر الأمر على هذا سر خسي ملخصا  
يعنى في جميع الأزمان والأماكن سوى الحرم كافي القهستاني عن الكرماني ثم نقل عن الخانية  
أن الأفضل أن لا يتدأ به في الاشهر الحرم والمراد بقوله سوى الحرم اذا لم يدخلوا فيه لاقتال  
فدخلوا لاقتال حل قتالهم فيه لقوله تعالى في قاتلوهم فيه ونعمائه في شرح السير (قوله  
ان قام به البعض) هذه الجملة وقعت موقع التفسير لفرض الكفاية فتح وحاصله أن

مطلب  
المرباط لا يستل في القبر  
كالشهيد

وامن القتلان وبعث شهيد  
آمن من القتل الأكبر ونعمائه  
في القبر (هو فرض كفاية)  
كل ما فرض غيره فهو فرض  
كفاية إذا حصل المقصود  
بالبعث والا ففرض عين  
وأهل قدم الكفاية أكثره  
(ابتداء) وان لم يدونا ما قوله  
تعالى فان قاتلوكم فقاتلوهم  
وحججه في الاشهر الحرم  
فدوخ باله ومات قاتلوها  
الشركين حيث وجدوهم

فرض

فرض الكفاية ما يمكن فيه إقامة البعض عن الكل لان المقصود حصوله في نفسه من مجموع  
المكافئين كتفصيل الميت وتكفينه ورد السلام بخلاف فرض العين لان المطلوب إقامته  
من كل عين أي من كل ذات مكافئة بعينها فلا يمكن فيه فعل البعض عن الباقي ولذا كان أفضل  
كامر لان العناية به أكثر ثم ان فرض الكفاية انما يجب على المسلمين العالمين به سواء كانوا  
كل المسلمين شرقا ومغربا وبعضهم قال القهستاني وفيه رخص إلى أن فرض الكفاية على كل  
واحد من العالمين به بطريق البدل وقبل انه فرض على بعض غير معين والاول المختار لانه  
لو وجب على البعض لكان الاثم بعضهم ما وذا غيره مقبول وإلى انه قد يصير بحيث لا يجب  
على أحد و بحيث يجب على بعض دون بعض فان ظن كل طائفة من المكافئين أن غيرهم  
قد فعلوا سقط الواجب عن الكل وان لم يظن أنه لا يقوم به أحد وان ظن كل طائفة أن غيرهم  
لم يفعلوا وجب على الكل وان ظن البعض أن غيرهم أتى به وظن آخرون أن غيرهم ما أتى به  
وجب على الآخرين دون الاولين وذلك لان الواجب ههنا منوط بظن المكاف لان تفصيل  
العمل بفعل الغير وعدمه في أمثال ذلك في خير العسر فالتكليف به يؤدي إلى المخرج ونعمائه في  
مناهج العقول وإلى انه لم يجب على الجاهل به وما في حرائق الكشف للفاضل التفتازاني انه  
يجب عليه أيضا بخلاف الامتدادات اه (قوله في زمن ما) مفهومة أنه اذا قام به البعض  
في أي زمن سقط عن الباقيين مطلقا وليس كذلك طائفة عدم من انه يجب على الامام في كل  
سنة مرة أو مرتين وحينئذ فلا يمكن فعله في سنة عن سنة أخرى (قوله من المكافئين) أي  
العالمين به كما مر ونظيره انه لو مات واحد من جماعة مسافرين في مفازة فانما يجب تكفينه  
والصلاة عليه كفاية على باقي رفقاته العالمين به دون غيرهم (قوله وإياك الخ) كذا في شرح ابن  
كحل ومثله في الحواشي السعدية (قوله بقيام أهل الروم مثلا) اذ لا بد من دفع بقائهم الشر عن  
الهند والمسلمين نهر عن الحواشي السعدية ثم قال فيها وقوله تعالى فقاتلوهم الذين ياتونكم من  
الكفار يدل على أن الواجب على أهل كل قطر ثم قال في موضع آخر والآية تدل على أن  
الجهاد فرض على كل من يلي الكفار من المسلمين على الكفاية فلا بد بقاء بقيام الروم عن أهل  
الهند وأهل ما وراء النهر مثلا كما أشرفنا إليه اه قال في النهر ويدل عليه ما في البدائع  
ولا ينبغي للامام أن يخلى ثغرا من الثغور من جماعة من المسلمين فيهم غداة وكفاية لقتال العدو  
فان قاموا به سقط عن الباقيين وان ضعف أهل ثغر عن مقاومة الكفرة وخيف عليهم من العدو  
فعل على من وراءهم من المسلمين الاقرب فالاقرب أن ينفروا اليهم وأن يدوهم بالسلاح والكرع  
والمال لما ذكرنا انه فرض على الناس كاهم عن هوس أهل الجهاد ولكن سقط القرض عنهم  
لحصول الكفاية بالبعث فالتحصيل لا يسقط اه قلت وحاصله أن كل موضع خيف هجوم  
العدو منه فرض على الامام أو على أهل ذلك الموضع حفظه وان لم يقدر وفرض على الأقرب  
اليهم اعانتهم إلى حصول الكفاية بمقاومة العدو ولا يخفى أن هذا غير مستثنى وهي قاتلناهم  
ابتداء فتأمل (قوله يدل بفرض على الأقرب فالاقرب الخ) أي يفرض عليهم عينا وقد يقال  
كفاية بدليل انه لو قام به الا بعد حصول المقصود فيسقط عن الأقرب لكن هذا ذكره في الدرر  
فيما لو هجم العدو وعبارة الدرر وفرض عين ان هجموا على ثغور الاسلام فيصير فرض

مطلب  
في الفرق بين فرض العين  
وفرض الكفاية

(ان قام به البعض) ولو  
عبدا أو نساء سقط عن  
الكل والا بقية أحد في  
زمن ما انما ابتكره أي ان  
الكل من المكافئين وإياك  
أن تنوهم أن فرضيته تسقط  
عن أهل الهند بقيام أهل  
الروم مثلا بل يفرض على  
الأقرب فالاقرب من العدو  
إلى أن تقع الكفاية فلا يلزم  
تقع الا بكل الناس فرض  
عينا كصلاتهم وصومهم  
الجنائز والتجهيز ونعمائه في  
الدرر







الغزو بالاول لان الغزو فرض كفاية فاذا منع منه يمنع من غيره كسفر التجارة وسج الانتقل  
 وأما السفر لمخ الفرض أو الغزو اذا هم العدو فهو غير مراد قطعا فلا حاجة الى استثنائه على  
 أن في دعوى الأولوية نظر الان منعه من سفر الغزو لم ينافه من الخطر ولا يلزم منه منعه عما  
 لا خطر فيه كما في سفر الابن بلا اذن الاب فانه يمنع عن سفره للجهاد لا للتجارة وطالب العلم لما  
 قلنا وأما ما في البرازية فقد يقال ان المراد به السفر الطويل أو على قصد الرحيل فان فيه  
 ضياعهم بخلاف غير مافهم (قوله وفرض عين) أي على من يقرب من العدو فان عجزوا أو  
 تكاسلوا فعلى من يلزم حتى يفرض على هذا التدرج على كل المسلمين شرقا وغربا كما في  
 عبارة الدرر عن الذخيرة قال في الفتح وكان معناه اذا دام الحرب بقدر ما يصل الابعدون  
 ويبلغهم الخبر والانه وتكليف ما لا يطاق بخلاف انقاذ الاسير وجوبه على الكل متجه من أهل  
 المشرق والمغرب عن عـ لم يجب أن لا يات من عزم على الخروج وقعوده لعدم خروج الناس  
 وتكاسلهم أو قعود السلطان أو منعه اه وفي البرازية مسألة ميت بالشرق وجب على أهل  
 المغرب تخليصهم من الاسر ما لم تدخل دار الحرب وفي الذخيرة يجب على من له قوة اتباعهم  
 لاخذ ما بأيديهم من النساء والذراري وان دخلوا دار الحرب ما لم يلغوا حصونهم ولهـم أن  
 لا يتبعوهم لاهال (قوله ان هم العدو) أي دخل بلدة بفترة وهذه الحالة تسمى النفير العام قال  
 في الاختيار والنفير العام أن يحتاج الى جميع المسلمين (قوله فيخرج الكل) أي كل من ذكر  
 من المرأة والعمد والمديون وغيرهم قال السرخسي وكذلك الغلمان الذين لم يلغوا اذا طاقوا  
 القتال فلا بأس بان يخرجوا وضايقوا في النفير العام وان كره ذلك الا باموالهم (قوله  
 المدنف) بالبناء للجهول أي الذي لازمه المرض وفي حـ عن جامع اللغة المدنف المرض الملازم  
 وفي المصـ باح دنف دنف من باب تعب فهو دنف اذا لازمه المرض وأدنفه المرض وأدنف هو  
 يتعدى ولا يتعدى اه (قوله وشرط لوجوبه القدرة على السلاح) أي وعلى القتال وملاك الزاد  
 والراحلة كافي فاضح بخلاف غيره فهـ تاني وقد منعه انه شرط العلم أيضا (قوله لأمن  
 الطريق) أي من قطاع أو محارب فيخرجون الى النفير ويقاثلون من بطريقهم أيضا حيث  
 أمكن والا لقط الوجوب لان الطاعة بحسب الطاقة تأمل (قوله لم يلزمه القتال) ٣ يشير الى  
 أنه لو قاتل حتى قتل جاز لكن ذكر في شرح السير أنه لا بأس أن يحمل الرجل وحده وان ظن أنه  
 يقتل اذا كان يصنع شيئا قبل أو يخرج أو يهزم فقد فعل ذلك جماعة من الصحابة بين يدي رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم لم يوم أحد ومدهم على ذلك فاما اذا علم أنه لا يشك فيهم فانه لا يحمل له أن  
 يحمل عليهم لانه لا يحصل بجهلته شيء من اعزاز الدين بخلاف نهي فسقة المسلمين عن منكره  
 علم انهم لا يمتنعون بل يقتلونه فانه لا بأس بالاقدام وان رخص له السكوت لان المسلمين يمتنعون  
 ما يأمرونهم به فلا بد أن يكون فعله مؤثرا في باطنهم بخلاف الكفار (قوله ويقبل خبر المقتفر)  
 أي طالب النفير وهو الخروج للفرز أو فاده لشاي ويقبل خبر العبد رقيه كافي شرح المتن ط  
 (قوله لانه خبر يشتهر في الحال) أي فلا يكون لوجوب مبايعه على خبر القاطن فقط أو الماراد  
 خوف الاشتراك في قتله عن صدقه تأمل (قوله وكره الجمل) بضم الجيم وهو ما يجمل للانسان  
 في مقابلة شيء يفعله والمراد هنا أن يكلف الامام الناس بان يقوى بعضهم ببعض بالكرامع أي

(وفرض عين ان هم  
 العدو فيخرج الكل ولو  
 بلا اذن) وبإذن الزوج  
 وغزو بالنفع ذخيرة (ولابد)  
 لفرضيته (من) قـ مد آخر  
 وهو (الاستطاعة فلا  
 يخرج المريض المدنف)  
 أما من يقدر على الخروج  
 دون الدفع فيبقى أن يخرج  
 لتكثير السواد اربابا فتح  
 وفي السراج وشرط لوجوبه  
 القدرة على السلاح لأمن  
 الطريق فان عـ لم انه اذا  
 حارب قتل وان لم يحارب  
 أسـ لم يلزمه القتال (ويقبل  
 خبر المـ مقتفروم مادي  
 السلطان ولو) كان كل  
 منهم (فاسقا) لانه خبر  
 يشتهر في الحال ذخيرة  
 (وكره الجمل) أي أخذ  
 المال من الناس لأجل  
 الفزاة (مع النـ) أي مع  
 وجود شيء في بيت المال  
 درر وصدر الشريعة

٣ مطلب  
 اذا علم أنه يقتل يجوز له أن  
 يقا تل بشرط أن ينكح  
 قيم والا فلا بخلاف الامر  
 بالمعروف

الجيل والسلاح وغير ذلك من النفقة والزاد نهر وعلى الكراهة في الهداية بقوله لانه يشبه  
 الاجر ولا ضرورة اليه لان مال بيت المال معدنوا ثوب المسكين اه والثاني يوجب ثبوت  
 الكراهة على الامام فقط والاول يوجبها على الفاضل وعلى الامام كراهة تنبيه في المذكور كما  
 في الفتح وظاهره ان الكراهة تخص رعية اقوال الفتح ان حقيقة الاجر على الطاعة حرام فبايشبه  
 مكره اه قيل ان هذا التمايز يظهر على قول المتقدمين فالتمايز لا يمتنع فساد بل هو على قول الكل  
 لان المتأخرين اغنا جازوا الاجر على أشياء خاصة فصواع عليهم من الطاعات وهي التعليم  
 والاذان والامامة لا على كل طاعة والاشتمال نحو الصوم والصلاة ولا فائلا به كانهما عاميه غير  
 مرسوسا في ان شاء الله تعالى في الاجارات وأوصفناه في رسالتنا فناء العليل وبـل القليل  
 في أخذ الاجرة على الخفقات والتمثيل فافهم (قوله ومفاده الخ) أي مفاده تفسير النـ فيمأ ذكر  
 من وجود شيء الخ ونحوه في الذخيرة وغاية البيان وقد بقوله هنا لان حقيقة النـ في كافي الفتح  
 ما يؤخذ به في قتال كالمخرج والجزية أما ما أخذ به في قتال فيسمى غنمة كما يأتي في الفصل الثاني  
 ولا تنقيد الكراهة بوجوب النـ فقط وهو الحق كافي المنع والجر وقال بل هو الاستقرار من  
 بقية الانواع ولذا لم يذكر النـ في بعض المعتمرات وانما ذكر مال بيت المال اه وسبأ في  
 آخر فصل الجزية بيان مصارف بيت المال وتقدمت منظومة في باب العشر من كتاب الزكاة  
 (قوله والا لا) أي وان لم يوجد شيء في بيت المال لا يكره العمل للضرورة (قوله لدفع الضرر  
 لا على) وهو وعدى شر الكفار الى المسلمين فتح (قوله بالادنى) وهو العمل المذكور في المقدم الضرر  
 الخاص لدفع الضرر العام (تنبيه) من قدر على الجهاد بنفسه وماله لزمه ولا ينبغي له أخذ  
 الجمل ومن عجز عن الخروج وله مال ينبغي أن يهت غير عنه بماله وعكـه ان أعطاه الامام  
 كفايته من بيت المال لا ينبغي له أن يأخذ من غيره جهلا واذا قال القاعد لا فاضل خذ هذا المال  
 لغزو به عني لا يجوز لانه استجار على الجهاد بخلاف قوله فاغز به ومثله الحج ولا غزى أن يترك  
 بعض العمل لنفسه لانه لا ينبغي له أن يأخذ من غيره جهلا واذا قال القاعد لا فاضل خذ هذا المال  
 الاسلام) أي ندبان بلغتهم الدعوة والافوجو بالمالم ينضعن ضررا كما يأتي (قوله فان أسلوا)  
 أي بالانقاط بالشهادتين على تفصيل ذكره في البحر هنا وسيد كره الشارع في آخر باب المارند مع  
 التبري عن دينه لو كان كتابا على ما سبأ في بيانه هناك ان شاء الله تعالى وقد يكون الاسلام  
 بالفعل كالمـ لاجل الجماعة والحج وعمامة في البهروقة قدم ذلك منظوما في أول كتاب الصلاة  
 وأشبهنا الكلام عليه فقه (قوله فيها) أي في الخصلة الكاملة أخذوا ونعمت الخصلة (قوله لو  
 محلاها) بان لم يكونوا امرتين ولا من مشركي العرب كما يأتي بيانه في فصل الجزية قال في النهر  
 وينبغي للامام أن يبين لهم مقدار الجزية ووقت وجوبها والتفاوت بين الغني والفقير في  
 مقدارها (قوله فافهم ما نأمن الانصاف الخ) أي المعاملة بالعدل والقط والانصاف الأخذ  
 بالعدل قال في المنع والمراد أنه يجب اهـم عليه ان لا يجب لنا عليهم لو قدر ضلالتهم وأموالهم أو  
 تعرضوا للمائت أو المائت ما يجب له ضلالتهم على بعض عند التعرض اه وفي البحر وسبأ في  
 البيوع استثناء عقدهم على النهر والخزير فانه كعقدنا على العبيد والشاة وقد سنأ أن الذي  
 مؤاخذا بالحدود والقصاص الاحد الشرب ومصر في الشكاح لو اعتقدوا جوارحه بالامهر أو شهود

ومفاده أن النـ هنا  
 الغنمة وليجوز (الا لا) لدفع  
 الضرر لا على بالادنى (فان  
 حاصرناهم دعوناهم الى  
 الاسلام فان أسلوا) فيما  
 (والا فالى الجزية) لو محلا  
 اه اكما سبأ في (فان قبلا  
 ذلك فلهـم مائتا) من  
 الانصاف (وعليم ما علينا)  
 من الانصاف



مطلب

في أن الكفار مخاطبون  
 تخرج العبادات إذا الكفار  
 لا مخاطبون بها عندنا  
 ويؤيده قول علي رضي الله  
 عنه إنما بذلوا الجزية  
 لتكون دماؤهم كدمائنا  
 وأموالهم كأموالنا (ولا  
 يحل لنا أن) (نقاتل من  
 لا تبلغه الدعوة) (بفتح الدال  
 إلى الـلام) وهو وان  
 اشهر في زماننا شر فاعربا  
 لكن لا شك أن في بلاد الله  
 من لا شعور به بذلك بقى لو  
 بلغه الاسلام لا الجزية فبني  
 التواريخ لا ينبغي قتالهم  
 حتى يدعوه إلى الجزية  
 نهر خلافا لما نقله المصنف  
 (ونعني بذلك من بلغه الدعوة  
 إذا تضمن ذلك ضررا) ولو  
 بغلبة الظن كأن يستعدون  
 أو يصنعون فلا يفعل فتح  
 (والا) يقبلوا الجزية  
 (تستعين بالله ونهارهم  
 نصب الجاهلية حتى وحرقتهم  
 وغرقهم وقطع أشجارهم)  
 ولو مفرقة (وإفساد زروعهم)  
 الا إذا غلب على الظن  
 ظفرا فبكره فتح (ورمهم)  
 فبـل ونحوه (وان ترقوا  
 به ضنا) ولو ترقوا وبني  
 مثل ذلك النبي (وخصمهم)  
 أي الكفار (وما أصيب  
 منهم) أي من المسلمين (لأدب  
 فيه ولا كفارة)

أوفي عدة نذرهم وما يدنو بخلاف البا (قوله تخرج) أي بالتقييد بالانصاف  
 والانتصاف (قوله إذا الكفار لا مخاطبون بها عندنا) الذي تخرج في المنار وشرحه صاحب  
 البحر أنهم مخاطبون بالإيمان وبالعقوبات سوى حد الشرب والمعاملات وأما العبادات فقال  
 السمرقنديون أنهم غير مخاطبين بها إذا اعتقادوا وقال البخاريون أنهم غير مخاطبين بها إذا  
 فقط وقال العراقيون أنهم مخاطبون بما فيه أقبوا عليه ما هو والملة (قوله ح)  
 ويؤيده أي يؤيده ما ذكر من التقييد بالانصاف والانتصاف ويؤيد خروج العبادات  
 وحاصله أن لهم حكمنا في العقوبات والمعاملات لا ما استثنى دون الإيمان والعبادات فلا  
 نطالبهم بها ما وان عقوبات ما في الآخرة (قوله ولا يحل لنا الخ) لان بالدعوة يعاون أنا  
 ما نقاتلهم على أموالهم وديارهم فرعا يوجبون إلى المقصود بلا قتال فلا بد من الاستسلام  
 فتح فلو قاتلهم قبل الدعوة وانما لا يجرى ولا غرامة لعدم العاصم وهو الدين أو الاسرار بالانصار  
 كقتل النصارى والصبيان بحر (قوله من لا تبلغه) الأولى من لم ط (قوله بفتح الدال) قال  
 في شرحه على الماتى الدعوة هنا بفتح الدال وكذا في الدعوة إلى الطعام وأما في النسب  
 فبالكسر كذا قاله الباقي لكن ذكر غيره أنه في دار الحرب بالضم (قوله وهو) أي الاسلام  
 (قوله لا ينبغي الخ) الظاهر أنه في لا يحل كما يأتي تظهير (قوله خلافا لما نقله المصنف) الأولى  
 تقديمه على قوله في الخ لا يحل في زماننا أيضا خلافا لما نقله المصنف عن الشافعي من أن ذلك  
 في ابتداء الاسلام وأما الآن فقد فاض واشهر فيكون الامام مخيرا بين البعث إليهم وتركه  
 قال في الفتح ويجب أن المدار غلبة ظن أن هؤلاء لم تبلغهم الدعوة (قوله الا إذا تضمن ذلك  
 ضررا) ذكرناه في الاستئناف في الاستصحاب مع امكانه في الوجوب أيضا ط زاد في شرح الماتى  
 عن المحيط أن يطاع فيهم ما يدعوه اليه ط (قوله كأن يستعدون الخ) المناسب اسقاط النون  
 لانه منصوب بان المصدرية (قوله نصب الجاهلية) أي على حدودهم لانه عليه الصلاة والسلام  
 نصبهم على الطائف ورواه الترمذي نهر وهو جمع مخفي بفتح الميم عند الاكثر واسكان النون  
 الأولى وكسر الثانية فارسية معربة تذكروا بأنها أحسن وهي آله ترقى بها التجارة البكرات  
 وقد تركت اليوم للاستفتاء عنها بالمدافع الحادثة (قوله وحرقتهم) أراد حرق دورهم وأمتعتهم  
 قاله الهنفي والظاهر أن المراد حرق ذاتهم بالجانيق وإذا جازت محاربتهم بحرقتهم فمالهم أولى  
 نهر وقوله بالجانيق أي يرى الذاريه عليهم (قوله) كن جوارا تخرىق والتغريق مقيده كما في  
 شرح السير بما إذا لم يتمكنوا من الظفر بهم بدون ذلك بلامنة عظيمة فان تمكنوا بدونها  
 فلا يجوز لأن فيه إهلاكا أطاعوا لهم وناسا منهم من المسلمين (قوله الا إذا غلب الخ)  
 كذا في الفتح الطلاق المتون وتبعه في البحر والنهر والله بأنه أفاد في غير محل الحاجة  
 وما أبيع الا له ولا ينبغي حسنه لان المقصود كسر شوكتهم والحقا الفيلظ بهم فاذا غلب الظن  
 بمصول ذلك بدون اتلاف وانتهى بـمير لنا لا نتلفه (قوله ونحوه) كرماس وقد استغنى به عن  
 النبل في زماننا (قوله مثل ذلك النبي) كذا نقله في النهر عن أبي الليث أي بان نقول له هل  
 نرى أم لا ونعمل بقوله ولم يذكر ما إذا لم يكن سؤاله (قوله وما أصيب منهم) أي إذا قصدنا  
 الكفار بالرى وأصبنا أحدا من المسلمين الذين تفرس الكفار بهم لافضنه وذكر المراد

ان

لان الضرر من لا تقرن

بالغرامات (ولو فتح الامام  
 بالمدونة فيهم سلم أوذى  
 لا يحل قتل أحد منهم أصلا  
 ولو أخرج واحد) ما (حل)  
 حينئذ (قتل الباقيين)  
 لجواز كون المخرج هو  
 ذاك فتح (ومنعنا عن اخراج  
 ما يجب تعظيمه ويحرم  
 الاستئناف به كعصف  
 وكتب دعه وحديث  
 وامرأة) ولو يجوز المداواة  
 هو الأصح ذخيرة وأراد  
 بالنهي ما في سلم لانسافروا  
 بالقرآن في ارس العدو  
 (الاي جيش يؤمن عليه)  
 فلا كراهة لكن اخراج  
 المهاجرين والامهات (وإذا  
 دخل سلم اليهم بامان جار  
 حمل المصنف معه إذا  
 كانوا يوفون بالعهود) لان  
 الظاهر عدم تعرضهم  
 هداية (و) نهينا عن غدر  
 وغلول (عن) (مثلة) بعد  
 الظفر بهم احاطة فلا بأس  
 بها اختيارا (و) (عن) (قتل  
 امرأة  
 وفي السير الكبير لا بأس  
 لاهل الذنوب باخذ النساء  
 والذاري ان كانوا يجهت  
 اذا نزل بهم العدو قدروا  
 على دفعه او على أن  
 يخرجوهم الى ارض الاسلام  
 ا منه

أن القول للراى بهينه في أنه قصد الكفار لا لولى المـ لم المقتول انه نعم مدقـله (قوله لان  
 القروض لا تقرن بالغرامات) أي كالومات الله مردد بالحد أو القطع وأورد المـ طر إلى كل  
 مال الغير فانه مضمون وأجاب عنه في الفتح بان المذهب عندنا أنه لا يجب عليه ما كلفه فلم يكن  
 فرضا فهو كالإباح يتقيد بشرط السلامة كالمرور في الطريق (قوله ولو أخرج واحد) ما (حل)  
 أراد بالآخر ما يعم الظهور وزاد لفظ ما لانه مضمون فالمراد أي رجل كان لا يقيد كونه مسلما  
 أو ذميا في نفس الامر أو بتغليب الظن ولذا قال محمد ولو أخرج واحد من عرض الناس (قوله)  
 لجواز كون المخرج هو ذلك) نصار في كون المسلم في الباقي شك بخلاف الحالة الأولى فان كون  
 المسلم والذي فيهم معلوم بالقرض فوقع الفرق فتح وتظهير هذه المسئلة ما لو نجس بعض  
 الثوب فـل طرفا منه ولو لا تخرقانه يصح أن يصلى به اذ لم يبق متيقن النجاسة وهذا ريد على  
 قولهم اليقين لا يزول بالشك وقد مناه تحقيق المسئلة في الطهارة عن شرح المنية (قوله ويحرم  
 الاستئناف به) زاد ذلك وان استلزمه ما قبله لان ذلك على النهي فان أخرجه يؤدى إلى وقوعه  
 في يد العدو وفي ذلك تعريض لاستخفافهم به وهو حرام خلافا لقول الطحاوى ان ذلك انما كان  
 عند قتله المصاحف كى لا تفتن طمع عن أيدي الناس وأما اليوم فلا يكره (قوله وامرأة) أي وعن  
 اخراج امرأة فهو مدعوف على ما (قوله هو الأصح) احتراز عن قول الطحاوى المذكور  
 (قوله الا في جيش) أفله عند الامام أربع مائة وأقل السرية عنده مائة كالأرابعة في الثانية  
 وكذا في الشرع لولاية نقلها عنهم وعن العناية خلافا لما في البحر عن الثانية من أقل السرية  
 مائتان وتبعه في النهر قال في الشرع لولاية وماتاه ابن زياد من أن أقل السرية أربع مائة وأقل  
 الجيش أربع مائة آلاف قاله من تلقا نفسه نص عليه الشيخ أكمل الدين اه وفي الفتح ينبغي أن  
 يكون العـ بكر العقيم اثنى عشر ألفا قوله عليه الصلاة والسلام ان تغلب اثنا عشر ألفا من قلة  
 اه قلت ولما تقييد بالقلة لانهم اقتدوا بغيره بغير آخر كضمان الامراء في زماننا (قوله في الثانية  
 لا ينبغي للمسلمين أن يفرروا اذا كانوا اثنى عشر ألفا وان كان العدو أكثر ذكر الخ حديث ثم قال  
 والحاصل أنه إذا غلب على ظنه أنه يغلب لا بأس بان يفر ولا بأس للواحد اذا لم يكن معه سلاح  
 أن يفر من اثنين لهما سلاح وذكر قبله ويكره الواحد القوي أن يفر من الكافرين والمائة  
 من المائتين في قول محمد ولا بأس أن يفر الواحد من الثلاثة والمائة من ثلثمائة (قوله لكن  
 الخ) قال في الفتح ثم الأولى في اخراج النساء المهاجرات لطلب المداواة والسقي دون الشواب ولو  
 أحسج إلى المباشرة فالأولى اخراج الامهات دون الحرات (قوله ومنعنا عن غدر الخ) على قول  
 الهداية وغيرها وينبغي للمسلمين أن لا يندروا لان المشهور عند المتأخرين استعمال ينبغي  
 عسى يندب ولا ينبغي بمعنى يكره تنزيها وان كان في عرف المتقدمين استعماله في أعم من ذلك  
 وهو في القرآن كـسيرا كان ينبغي لنا أن نقتلهم دونك من أولياء قال في المصباح وينبغي أن  
 يكون كذا معناه يوجب أو يندب بحسب ما فيه من الطلب اه (قوله عن غدر) أي نفث  
 وهو غلول يضم الغين الغلبة من المغمى قبل قسمته ومنه يضم الميم امه معدوم مثله من باب  
 نصر أي قطع أطرافه وشقوبه كذا في جامع اللغة ح (قوله أما قبله فلا بأس بها) قال الزبائى  
 وهذا حسن وتظهير الاحراق بالنار وقيد بجوازها قبله في الفتح بما إذا وقعت قتلا كبيرا وضرب

مطلب

ليظ ينبغي يستعمل في المنادى وغيره عند المتقدمين



وقطع اذنه ثم ضرب ففعا عينه ثم ضرب ففعا يده وانفذه ونحو ذلك اه وهو ظاهر في انه لو تمكن من كافر حال قيام الحرب ليس له ان يذله بل يقتله ومقتضى ما في الاختيار ان ذلك كيف وقد عمل بانهم ابلغ في كبتهم واضربهم خور (تنبيه) ثبت في الصحيحين وغيرهما انتهى عن المذلة فان كان متأخرا عن قصة العريين فالفسخ ظاهر وان لم يدرفه فعارض محرم ومبيح فيقدم المحرم ويضمن الحكم بفسخ الاخر وامان حتى على جماعة بان قطع انف رجل وأذني رجل ويدي آخر ورجلي آخر وفعا عين آخر فانه يقتص منه كل امكن يستاني بكل نصاص الى بر ما قبله فهذه مثله ضمن الاقصدا واعماله يظهر اثر انتهى والفسخ فيمن مثل شخص حتى قتله فمقتضى النسخ ان يقتل به ابتداء ولا يعتل به فتح ملخصا (قوله وغير مكلف) كالصبي والمجنون (قوله وشيخ خرفان) أصل المقتن وشيخ فان لكن زاد الشارح لفظة خرفان فيكون عطف خاص على عام قال في الفتح ثم الراد بالشخص الفاني الذي لا يقتل من لا يقدر على القتال ولا الصياح عند التقاء الصفيين ولا على الاحبال لانه يحيى منه الولد فيمكث محارب المايزد كره في الذخيرة زاد الشيخ أبو بكر الرزي انه اذا كان كامل العقل فقتله ومثله نقله اذا ارتد والذي لا يقتله الشيخ الفاني الذي خرف وزال عن حدود العقلا والمميزين فهذا لا يقتله ولا اذا ارتد اه قلت ومقتضى كلام الرزي انه اذا كان كامل العقل يقتل وان لم يقدر على القتال والصياح والاحبال ومقتضى ما في الذخيرة انه اذا لم يقدر على ذلك لا يقتل وان كان كامل العقل وهذا هو الموافق لما في شرح السير الكبير وهذا الظاهر لانه اذا كان عاقلا لكنه لا يقدر على شيء مما ذكر يكون في معنى المرأة والراهب بل أولى فصار الحاصل ان الشيخ الفاني ان كان خرفان زائل العقل لا يقتل وان كان له صياح ونسل لانه في حكم المجنون وان كان عاقلا لا يقتل ايضا ان لم يقدر على القتال ونحوه وبه نعلم ما في كلام الشارح من عدم الانتظام وكان عليه ان يقول وشيخ فان لا صياح ولا نسل له أو خرفان لا يعقل فلا يقتل ولا اذا ارتد والمراد من لا صياح له من لا يجوز على القتال بصياحه عند التقاء الصفيين (قوله ومقتضى زمن) وكذا من في معناه ما يكابس الشق ومقطوع البقي أو من خلاف لكن نظره في الشرع لا يثبت لانه لا ينزل عن رتبة الشيخ القادر على الاحبال أو الصياح اه قلت ومثله يقال في المرأة والصبي والاعمى وقد يجاب بانه يدفع ما يحد من مخرجهم الى دارنا لما ياتي من أن من لا يقتل يحمل الى دارنا سوى الشيخ الفاني عادم النفع بالكلمة ونعمانه فيمالة فناء على البحر (قوله وراهب الخ) قال في الفتح وفي السير الكبير لا يقتل الراهب في صومعته ولا أهل الكنائس الذين لا يجلسون الناس فان خالطوا اقتلوا كاهنيس والذي يجن ويقتل في حال افاقته وان لم يقاتل اه قال في الجوهره وكذا يجوز قتل الاخر من والاصم واقطع اليد اليسرى أو احدي الرجلين لانه يمكنه ان يقاتل راكبا وكذا المرأة اذا فأتات (قوله الا أن يكون الخ) قال في الفتح استثناء من حكم عدم القتل ولا خلاف في هذا الاحد وصح امره عليه الصلاة والسلام بقتل دريد بن الصمة وكان عمره مائة وعشرين عاما أو أكثر وقد عني لماجي به في جيش هو اذن للرأي وكذا يقتل من قاتل من كل من قلنا انه لا يقتل كالمجنون والصبي والمرأة الا أن الصبي والمجنون يقتل لان في حال قتالهما ما غيرهما من النساء والرهبان وغيرهم فانهم يقتلون اذا خالطوا به الاسر والمرأة

مطلب  
في بيان نسخ المذلة

وغیر مکلف وشيخ  
خرفان لا صياح ولا نسل  
له فلا يقتل ولا اذا ارتد  
(واعنى وصفه مد) وزمن  
ومقتضى وراهب واهل  
كنائس لم يجلسوا للناس  
(الا أن يكون أحد من  
ما سكا) أو فأتات المرأة  
رأى

الملكة تقتل ون لم تقتل وكذا الصبي المالك لان في قتل الملك كسر شوكتهم وقيد في الجوهره الصبي المالك بما اذا كان حاضرا (قوله في الحرب) منه ما يرى وما لا على تاويل المال بالانفاق (قوله ثم لا يقتلهم الخ) أي ينبغي أن لا يقتلهم من ذكرهم من لا يقتل بل يحرم لهم الى دار الاسلام اذا كان بالمسلمين قوته على ذلك ما ذكره ولا يولد له من فيكون في تركهم عون على المسلمين وكذلك الصبيان يباحون فيقاتلون وأما الشيخ الفاني الذي لا يقاتل ولا يلحق ولا رأى له فان شأنا تركه اذا قطع فيه لكسار أو حمله أو ما يبيد أسرى المسلمين على قول من يرى المقاداة وعلى القول الآخر لا فائدة في قتله ومثله يجوز قتل لا فائدة منخ عن السراج ملخصا والمقتد القول بالمفسادة كما سيذكر في الباب الآتي وكذلك الرهبان وأصحاب الصوامع اذا كانوا لا يقرجون بحر أي ولا يجلسون وبه وفق بعض المشايخ في هذا ورواية أنهم يقتلون أفاده القهستاني عن الهبط (قوله وسجي) أي في الباب الآتي (قول وفيه فراغ قلبنا) أي بالندفاع ثمرة عن الاشتغال بقتله بذلك (قوله وقد حمل الخ) وكذا فعل عبد الله بن أبيس بسفيان بن عبد الله ومحمد بن مسلمة بكعب بن الأشرف كما بسطه السرخسي وقال عليه أكثر مشايخنا الوفاء غيظهم وفراغ قلبنا بان يكون المقتول من قواد المشركين أو عظما المبارزين اه (قوله وبعبارة الخ) قال في النهر ولم أره قبورا هل الذمة ويجب أن يقال ان تحقق ذلك لم يكن له وارث الايت المال جاز يشبه ثم نقل ما في الخاتمة وقال وهو ذاييم الذي اه لكن لا يخفى أن ما في الخاتمة ليس فيه التقيد بتحقيق المال بل الظاهر أن المراد عنهم ذلك لانه عند التحقيق يجوز القبض في المسلم لمحق آدمي كسقوط متاع أو تمكين بثوب مغصوب أو دفن مسلم معه ولودرهما كما في جنازة البحر فافهم (قوله أن يبدأ أصله المنكر) لانه يجب عليه احياءه بالاتفاق فيناقضه الاطلاق في افتائه هداية والاولى التعليل بانه كان سبب ايجاده لما ياتي في بيانه بالبداهة احترازا عما لو قصد الاصل قتله كما ياتي وبالأصل احترازا عن الفرع المشرك وان سفل فللاب أن يقتل بقتله وكذا سائر القرايات كما في البحر والنهر وعدل عن تعبير الكثرة بالاب لان أمه وأجداده وجدان من قبل الاب والام كالأب (قوله كما لا يدأقرية الباعث) أشار الى فائدة التقييد بالمشرك وهو انه لو كان المحارب باغيا لا يقيده بكونه أصليا بل يعم الاخ وغيره قال في البحر لانه يجب عليه احياءه بالاتفاق عليه لأخذ الدين فكذا بترك القتل اه قلت ومقتضى تقييد القريب بالرحم المحرم لانه لا يجب عليه أن يتفق على غيره لكن يرد أنه يجب عليه الاتفاق على فرعه المشرك ويجب بان ذلك في غير الحرب لانه لا يجب الاتفاق على الأصول والقروع الحربيين كما مر في باب الكفر يلزم منه أن يقتل بالبداهة بالقتل وأن لا يصح التعليل المسارع عن الهداية بانه يجب عليه احياءه بالاتفاق كما ورد في الحواشي السعدية فالاولى التعليل بما ذكره في شرح السير أن الاب كسب ايجاده فلا يكون سبب اعدامه بالقصد الى قتله كما قدمناه (قوله بل يشبهه) أي بالمحاربة بان يعرف فرسه أو بطرحه عن ماله أو يلجئه الى مكان ولا ينبغي أن يتصرف عنه ويتركه خور (قوله فان فقد قتله) أي اذا لم يكن ثمة غيره قتله كذا قاله في النهر ولم أره غيره وبعبارة الزبائي وان لم يكن ثمة من يقتله لا يمكنه من الرجوع حتى لا يعود حرا على المسلمين ولا يمكنه بطعنه الى مكان يسره ان به حتى يحيى غيره فبقته (قوله ولو قتله هو) أي باطل لا بد فيه ولا قصاص

أموال (في الحرب ولو قتل من لا يحمل قتله) ممن ذكر (فعليه التوبة والاستغفار فقط) كسائر المعاصي لان دم الكافر لا يقوم الا بالامان ولم يوجد ثم لا يقتلهم في دار الحرب بل يحرم لهم تكثيرا للقي وغنامه في السراج وسجي (فرعان) الاول لباس يحمل رأس المشرك لو فيه غيظهم وفيه فراغ قلبنا وقد حمل ابن مسعود يوم بدر رأس أبي جهل واقامه بين يديه عليه الصلاة والسلام فقال النبي عليه السلام الله اكبر هذا فرعون وفرعون امثلي كان شره على وعلى امثلي اظم من شر فرعون على موسى وامته ظهيرة الثاني لباس ينش قبرهم طلبا للمال تتار خاتمة وبعبارة الخاتمة قبور الكفار فعمت الذي (ولا يحمل للفرع أن يبدأ أصله المشرك بقتل) كما لا يبدأ قريشه الباعث (ويمنع الفرع) عن قتله بل يشغله (الاجل أن يقتله غيره) فان فقد قتله ولو قتلته فهدر لعدم العاصم (ولو قصده الاصل قتل ولم يمكن دفعه الا بقتله قتله)



نعم عليه التوبة والاستغفار كما في شرح الماتني (قوله لجواز الدفع مطلقا) اذ ولو كان الاب  
 ماله فانه اذا اراد قتل ابنه ولا يتك من القصاص منه الا بقتله كانه قتل له تيمنا طرعا للدفع  
 شره فهنا اولى ولو كان في فروع وعطش او مع الابن - يمكن في ائجة ائجهما كان لابن شره ولو كان  
 الاب عوت وينبغي انه لو سمع اباه المشرك يذكر الله تعالى اورسوله بسوءه ان يكون له قتله ما روى  
 ان اباعه - دة بن الجراح قتل اباه حين - معه بسب النبي صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم فلم  
 ينكر النبي صلى الله عليه وسلم ذلك كذا في الفتح (قوله بماله منهم) ويصرف مضاف الجراح  
 والجزية ان كان قبل التزول بسا حتم بل يزول اما اذا ازالناهم فهو غنمة لخمسة ما وانقسم  
 الباقي نهر (قوله او منا) اي بماله تعطيه لهم ان خاف الامام الهلاك على نفسه والمسلمين باي  
 طريق كان نهر (قوله اقوله تعالى وان يخلصوا له) اي ملوا قال في المصباح والسلم بالسكر  
 والفتح الصلح بذكر ويؤت والاية مقيدة برؤية المصلحة اجماعا لقوله تعالى ٣ ولا تنهوا وتعدوا  
 الى السلم وانتم الاعوان فاده في الفتح (قوله اي بعاهم بقض الصلح) افاد شرط اذا اعلى الحق  
 وهو اعلامهم به لان هذا العهد نقضه لكن لا يجوز قتالهم ايضا حتى يعطى عليهم - زمان يمكن  
 فيه ملكهم من انقاذ الخبر الى اطراف ما كتبه حتى لو كانوا خربوا حصونهم للامان وتفرقوا في  
 البلاد فلا بد ان يعودوا الى ما منهم ويعمروا حصونهم كما كانت توقيه عن العدو وهذا هو مقتضى  
 قبل مضى المدة اما لو مضت فلا ينبغي اليهم ولو كان الصلح يجعل فنقضه قبل المدة رد عليهم بحسبه  
 لانه مقابل بالامان في المدة فمعهون بماله لم يلزم الامان فيه زياي (قوله لقوله عليه السلام  
 باهل مكة) تبع فيه الهداية وردة الكمال حيث قال واحا امتدلالهم بانه صلى الله عليه وسلم يند  
 المواعدة التي كانت بينهم وبين اهل مكة فالاتي قوله لا بالاقوله الا في وان بدوا بخيانة فقاتلهم  
 ولم ينفذ اليهم اذا كان باتفاقهم لانهم صاروا ناقضين للعهد فلا حاجة الى نقضه وانما قلنا هذا لانه  
 صلى الله عليه وسلم لم يبدأ اهل مكة بل هم بدؤوا بالعدو قبل مضى المدة فقاتلهم ولم ينفذ اليهم بل  
 - ال الله تعالى ان يهديهم حتى يفتحهم هذا هو المذكور بجمع اهل السير والمعاني ونعمانه  
 في ح (قوله ولو بقتال) اي ولو كانت خيانة ملكهم بقتال اهل منعة باذنه اي لافرق بين قتاله  
 بنفسه او بقتال بعض اتباعه باذنه (قوله انتقض حقهم فقط) اي حق المقاتلين ذوي المنعة بلا  
 اذن ملكهم قال الزياي فلا ينتقض في حق غيرهم لان فعلهم لا يلزم غيرهم وان لم يكن لهم منعة  
 لم يكن نقضا لعهدهم اي بان قاتل واحد منهم - لا تترك القتال يبق عهده (قوله بالمال)  
 اي بلا اخذه منهم لانه في هذه الجزية وهي لا تقبل منهم نهر ولم يذ كر صلحهم على اخذهم المال  
 من اولئك في جواز عند الضرورة كافي اهل الحرب وليكن هل يلزم اعلامهم - بنقض العهد  
 قبل انقضائه مدته ام لا اكونهم يجبرون على الاسلام بخلاف اهل الحرب فليراجع (قوله لانه غير  
 معصوم) لانه يصير في المسلمين اذ ظهروا ففتح (قوله به ووضع الحرب اوزارها) اي انقالتها  
 والمراد بعد انتهائهم وانما يرد عليهم لانه ليس فيا لانه لا يرد حال الحرب لانه اعانة لهم فتح (قوله  
 ولم يبع الخ) اراد به التخليط بوجه كالهبة فهو ستاني بل الظاهر ان الايجار والاعارة كذا في افاد  
 الجوى لان العلة منع ما فيه تقوية على قتالنا كما افاده كلام المعتز (قوله يحرم) اي يكره  
 كراهة تحريم فهو ستاني (قوله كحديث) وكسلاح مما استعمل العرب ولو صغيرا كالابرقة وكذا ما في

لجواز الدفع مطلقا (ويجوز  
 الصلح) على ترك الجهاد  
 (معهم - بماله) منهم او منا  
 (لو خير) اقوله تعالى وان  
 جندوا الله - لم فاجنح لها  
 (وتبذ) اي نكلهم - من نقض  
 الصلح تخروا عن العدو المحرم  
 (لو خير) لقوله عليه الصلاة  
 والسلام باهل مكة (ونقاتلهم  
 بلا يذ مع خيانة ملكهم)  
 ولو بقتال ذي منعة باذنه  
 ولو بدونه انتقض حقهم  
 فقط (و) الخ (المرتدين لو  
 علموا على بلدة وصارت  
 دارهم دار حرب) لو خيرا  
 (بالمال والا) يغلبوا على  
 بلدة (لا) لان فيه تقرير  
 المشرقة على الردة وذلك  
 لا يجوز فتح (وان اخذ)  
 المال (منهم لم يرد) لانه غير  
 معصوم بخلاف اخذ من  
 بغاة فانه يرد به ووضع  
 الحرب اوزارها فتح (ولم  
 يبع) في الزياي يحرم ان  
 تباع (منهم ما فيه تقويتهم  
 على الحرب) كحديث

٣ قوله ولا تنهوا التلاوة  
 فلا تنهوا واما الآية التي  
 فيها ولا تنهوا فهي آية أخرى  
 اه معصية

حكمه من الحرير والديباخ فان عليك مكرهه لانه يمنع منه الرابة فهو - ستاني (قوله وعيبر)  
 لانهم يتو لدون عندهم - م فيعودون حربا عليهم - اما كان الرقيق او كافرا بجر (قوله  
 ولا تخم له اليهم) اي ليس مع ونحوه فلا بأس لتاجر فأن يدخل دارهم بامان ومعه - - للاح لا يريد  
 بيعه منهم اذ اعلم أنهم لا يتعرضون له ولا فيمنع عنه كافي الحيط فهو - ستاني وفي كافي الحما كم لوجاء  
 الحرير بسيف فانتقمى مكانه قوسا او رمحا او قوسا لم يترك ان يخرج وكذا لو استبدل بسيفه  
 - - ناخير امه فان كان مثله او دونه لم يمنع والمستهان كالمسلم في ذلك الا اذا خرج بشي من ذلك  
 فلا يمنع من الرجوع به اه نهر (قوله ولو بعد صلح) نعمه ليس مع والجل قال في البحر لان الصلح  
 على شرف الانقضاء أو النقص (قوله فجاز استحصانا) اي استاعا لنصا لكن لا ينبغي أن - ذا  
 اذ لم يكن بالمسلمين حاجة الى الطعام فلو احتاجوا لم يجوز (قوله ولا يقتل من آمنه الخ) اي  
 اذا آمن رجل حر او امرأتة كافر او جماعة أو أهل - من أو مدينة صح أمانهم ولم يجوز لاحد  
 من المسلمين قتالهم والاصل فيه قوله عليه الصلاة والسلام المسلمون تشكافا دماؤهم أي لا تزيد  
 دية الشريك على دية الوضيع ربهم يذمتهم أدناه - أي أقتلهم عددا هو الواحد ونعمانه في  
 الفتح فهو مشتق من الادنى الذي هو الاقل كقوله تعالى ولا أدنى من ذلك ولا أكثر فهو تنصيص  
 على صحة أمان الواحد أو من الدنو وهو القرب كقوله تعالى فكان قاب قوسين أو أدنى فهو  
 دليل على صحة أمان المسلم في نهر بقرب العدو أو من الدانة فهو تنصيص على صحة أمان الفاسق  
 افاده السر خسي (قوله أذن لهم في القتال) اي اذا كان الصبي والعبد أذون في القتال  
 صح أمانهم في الاصح اتفاقا فهو ستاني عن الهداية خلافا لما نقله ابن السكال عن الاختيار  
 درمنتي (قوله به - مدعة المصار ذلك) اي كونه ذلك الا بالظن اما باقت والظاهر أن الشرط  
 معرفة التسليم به واذ ثبت الامان به ثبت في حق غيره أيضا من المسلمين ولو لم يعرف معناه فافهم  
 (قوله فلا أمان لو كان بالبعد منهم) أشار الى أن المراد السماع ولو حكما لما نقله ط عن الهندية  
 لو نادوهم من موضع يسعون وعلم أنهم - لم يسمعوا بان كانوا ايساما أو مشغراين بالحرب فذلك  
 أمان (قوله كنهال) قال السر خسي استدلل عليه محمد بحديث عمر رضي الله تعالى عنه أيا  
 رجل من المسلمين أشار الى رجل من العدو وأن تعال فانك ان جئت قتلتك فأتاه فهو آمن  
 وأؤيله اذ لم يقههم أو لم يسمع قوله ان جئت قتلتك أما لو علم رجع فهو في (قوله الى السماء)  
 لان فيه - بيان ان أعطيت ذمة الله سبحانه وتعالى أو أنت آمن بحقه سر خسي (قوله  
 ولو نادى المشرك بالرفع على القاءية أي لو طلب المشرك الامان مناصح لو منعه أي في موضع  
 يمنعه عن وصواته اليه قال في البحر وان كان في موضع ليس بمنع وهو مدعة - يه أو رجمه فهو  
 في - اه قات ومفاده أنه اذا كان بمنع ما يجرى به الامان وان لم يؤمنه وليس  
 كذلك بل هذا اذا ترك منعه وجاء ايضا بالباقي شرح - ير ولو كان في منعه بحيث لا يسمع  
 المسلمون كلامه ولا يرونه فالحظ اليه واحد بلا - لاح فلما كان بحيث نسمعه نادى بالامان فهو  
 آمن بخلاف ما اذا قبل - الا - يه ما دبر محم فحو نالما قرب استامن فهو في - لان الامانة على  
 الظاهر في - يه - ذر الوقوف على حقيقة جاز ولو في اباحة الدم كالدخول بدمه انسانا ليلولم  
 يدركه سارق أو هارب فلو علمه سيم - الا - يه والافلا ثم قال والحاصل أن من فارق

بند  
 الامان

وعبيد وخيل (ولا تخم له  
 اليهم ولو به - صلح) لانه  
 عليه الصلاة والسلام نهى  
 عن ذلك وأمر بالمعروف وهي  
 الطعام والقه - ماش فجاز  
 استحصانا (ولا تقتل من  
 آمنه حر أو حرة ولو فاسقا)  
 او اعى اوقايا او صبيانا  
 عبدا اذن لهم في القتال  
 (اي لفة - كان) الامان  
 (وان كانوا لا يعرفون ما بعد  
 معرفة المسلمين) ذلك  
 (بشرط سماعهم ذلك من  
 المسلمين فلا امان لو كان  
 بالبعد منهم) ويصح  
 بالصرح كانت اوليا بأس  
 عليكم وبالكفاية كنهال  
 اذا ظن - امانا وبالاشارة  
 بالاصميج الى السماء ولو  
 نادى المشرك بالامان صح  
 لو منعه



بعد اقامة علوا بالامان  
فعل المقاتل الدينية وعلى  
الواطي المهر والودع  
سلم تبعاليه وترد النساء  
والاولاد الى اهلها يعني  
بعد ثلاث حبس (ويقتض  
الامام) الامان (لو) بقاؤه  
(شرا) وبما شره بلا مصلحة  
يؤدب (وبطل امان ذي)  
الا اذا امر به مسلم ثم

٢ مطلب  
لو قال على اولادى ففى دخول  
اولاد البنات روايتان

٣ مطلب  
لو قال على اولاد اولادى  
يدخل اولاد البنات

٤ مطلب  
فى دخول اولاد البنات فى  
الدية روايتان

قوله ثم ذكر فيه حكاية  
حيث قال وفيه حكاية  
يحيى بن يعقوب فان الطاج  
امر به ذات يوم فادخل  
عليه وهم يقتله فقال له  
لتقرآن على آية من كتاب الله  
تعالى نصا على أن العلوية  
من ذرية النبي صلى الله  
عليه وسلم اولادك  
ولا اريد قوله تعالى قدع  
ابناءنا وانا كم قدع لاقوه  
تعالى ومن ذريته داود  
وسليمان الى ان قال وزكريا  
ويحيى ويعيسى ثم قال فعيسى من ذرية نوح من قبل الاب ومن قبل الام فثبت الطاج ورده بجميل اه منه

المنفعة عند الاستئمان فانه يكون آمنه عادة والمادة تجعل حكايا البرجاء التصريح بخلافه ولو  
وجدنا ناسا في دارنا فقال دخلت بامان لم يصدق وكذا لو قال ان رسول الملك الى الطائفة الا اذا  
أخرج كتابا يشبه أن يكون كتاب ما حكمهم وان استعمل انه مفتعل لان الرسول آن كجاري به  
الرمم جاهلية واسلاما ولا يجد ما بين في دارهم ليشهد له فلو لم يصح به دليل ولا كتاب فاخذ  
مسلم فهو في جماعة المسلمين عند أي حيلة كمن وجد في عكر نافي دار الحرب فاخذ واحد  
الكنه هناك يخمس رواية واحدة وهو خافيه روايتان وعند محمد هو في من أخذه كالمصدق  
والحديث وفي ايجاب الخمس فيه روايتان عن محمد أيضا اه ملخصا (قوله وضع طائفة الخ)  
هذا غلط وعبارة الصبر لوطالب الامان لاهله لا يكون هو آمنه بل لاهله اذا طالب لاهله فانه  
يدخل تحت الامان اه قائم اصريحة في أنه يصح طالب الامان لاهله وذرية لاهله ما عدا ما عدا  
لا يدخل في الاول ويدخل في الثاني اه ح قلت وظاهره أن الكلام فيما لو قال آمنوا أهلى  
أوقال آمنوا ذراري فيدخل الطالب في الثاني والاول ووجه الفرق حتى أمالو قال  
آمنوني على أهلى أو على ذراري أو على مناعى أو قال آمنوني على عذرة من أهل الحصن دخل  
هو أيضا لانه ذكر نفسه بضمير الكناية بشرط ما ذكره معه لان على للشرط كائن على ذلك  
السر حتى مع فروغ آخر ذكرت بعض المصلحة فيما علة نفسه على الصبر (قوله ويدخل في  
الاولاد اولاد الابناء الخ) أي لو قال آمنوني على اولادى دخل فيه اولاد اصله واولادهم من  
قبل الذكور دون اولاد البنات لانهم ليسوا باولاده هكذا ذكر محمد هنا وذكر الخصاص  
عن محمد أنهم يدخلون لقوله عليه الصلاة والسلام حين أخذ الحسن والحسين اولادنا بكادنا  
ووجه الرواية الاولى أن هذا محذور بدليل قوله تعالى ما كان محمد أبأ أحد من رجالكم أو هو  
خاص باولاد فاطمة كما روى أنه عليه الصلاة والسلام قال كل الاولاد ينتمون الى آباءهم الا  
اولاد فاطمة فانهم ينتمون الى آباءهم لم يكن حديث شاذ وهو مخالف لما تلونا ٣ ولو قال  
على اولاد اولادى دخل اولاد البنات لان اسم ولد الولد حقيقة لمن ولده ولدك وابنتك ولدك فما  
ولدك ابنتك يكون ولدك حقيقة بخلاف الاول لان ولدك من حيث الحكم من ينسب اليك  
وذلك اولاد الابن دون اولاد البنات سر حتى وذكر في الذخيرة أن فيه روايتين أيضا وسيأتي  
تمام تحقيق ذلك في الوقف ان شاء الله تعالى (تبيينه) سكت الشارح عن دخول اولاد  
البنات في الذراري ٤ وفي الجرائد روايتين أيضا وكذا قال السر حتى وذكر وجه رواية  
عدم الدخول أن اولاد البنات من ذرية آباءهم لان ذرية قوم الام ووجه رواية الدخول  
أن الذرية اسم للفرع المتولد من الأصل والابوان أصلان للولد ومعنى الأصلية والمتولدة في  
جانب الام أرجح لان الولد يتولد من ابواسطة ماء الفحل ثم ذكر فيه حكاية (قوله ولو غار عليهم)  
أي على من آمنهم بعض العكر الاول (قوله وعلى الواطي المهر) أي مهر المثل ط (قوله  
والودع) أي من غيرة قيمته وهو لم أيضا تبعاليه كافي الجوز (قوله يعني بعد ثلاث  
حبس) وفي زمان الاعتداد بوضع على بدعيل والعديل امرأة عجوزة لا الرجل بجر  
(قوله ويقتض الامام الامان) ويعلم بذلك كما مره ستافى (قوله يؤدب) أي لوعلم انه منسى  
شرا والافعله عذرى دفع العقوبة عنه ته ستافى (قوله الا اذا امر به مسلم) بان قال له

ويحيى ويعيسى ثم قال فعيسى من ذرية نوح من قبل الاب ومن قبل الام فثبت الطاج ورده بجميل اه منه

امنهم فقال الذى قد آمنتمكم أو ان فلانا مسلم قد آمنتمكم فيصح في الوجهين أمالو قال له المسلم  
قل اه-م ان فلانا آمنتمكم فيصح في الوجه الثاني لانه أدى الرسالة على وجهه هادون الاول لانه  
خالف لانه انشاء مقدمه وهو لا يملك بخلاف قول المسلم له آمنتم لان الذى صار مال كلالامان  
به-ذا الامر فيكون فيه بمنزلة مسلم لم آخر وعقابه في شرح السر حتى وصرح أيضا بأنه يصح  
سواء كان الاصر أمير المسكر أو رجلا غيره من المسلمين لان امان الذى اعطى لا يصح اتممة قبل  
اليهم وتزول الهممة اذا امره-لم به بخلاف مالوا امره بالقتال اذ لا يتعين به معنى الظهيرة في  
الامان اه وبه يظهر أن ما في الزباني وغيره من تقييد الاصر بكونه أمير المسكر قيد اتفاق  
لانه الاغلب فانهم (قوله وأسير وتاجر) لانهم ما هم وروان تحت ايديهم-م فلا يخافونهم والامان  
يقتصر على الخوف بجر تم نقل في البحر عن الذخيرة انه لا يصح امانه في حق باقى المسلمين  
حتى كان لهم أن يغيروا عليهم أمانى-فه فصيح ويصير كالأصل فهم بامان فلا يخذلهم أمن  
أوالهم بلارضاهم وكذا معنى عدم صحة امان العبد المحجور أى في حق غيره أمانى-حق نفسه-  
فصحيح بخلاف اه قلت والظاهر أن التاجر المستامن كذلك (تبيينه) ذكر في شرح  
السير لو آمنهم الاسير ثم جاءهم ليلا الى عكر نافه-م فى السكن لا تقتل رجالهم افسا قالاهم-م  
جاؤا للاستئمان لا للقتال كالمحذور اذا جاء تاركا للقتال بان ألقى السلاح ونادى بالامان فانه  
يأمن القتل (قوله محجورين عن القتال) فلو ما ذوقين فيه-م فى الاصح اتفاقا كما قدمناه  
(قوله وفى الخاتمة الخ) عبارة تاجر لى له عبد كافر فاسلم العبد ثم خدم مولاه كانت الخدمة أمانا  
اه وفيه أن تعليمهم عدم جواز امان الاسير والتاجر بانهم-م ما هم وروان تحت ايديهم يقتضى  
عدم صحة هذا الفرع فتأمل اه ح قلت يتعين حمل قوله كانت الخدمة أمانا على معنى  
كونها أمانا فى حق العبد نفسه-م لافى حق باقى المسلمين نظير ما قدمناه من الذخيرة فى الاسير  
والعبد المحجور ويدل عليه تعبير الخاتمة بالخبر أى فى دار الحرب من غير ذكر خروج ولا قتال  
اذ المسئلة ذكرها فى الخاتمة فى فصل اعتاق الحربى العبد المسلم فانه-م والله أعلم

(باب المغنم وقسمته)

اما ذكر القتال وما يسهل من عرى بيان ما يحصل به (قوله والى ما يسهل منهم بعد) أى بعد  
الحرب هذا الايشل هدية أهل الحرب بلا تقسيم قتال قال فى الهندية الغنية اسم لما يؤخذ من  
أموال الكفرة بقوة الغزاة وقهر الكفرة والى ما أخذ منهم من غير قتال كالخراج والجزية  
وفى الغنية الخمس دون التى يؤخذ منهم هدية أو سرقة أو خلسة أو هبة فليس بغنية وهو  
لا أخذ خاصة اه قلت لكن فى شرح السير الكبير لو ادع الامام قوم من أهل الحرب  
سنة على مال دفعوه اليه جاز لو خير المسلمين ثم-م هذا المال ليس بنى ولا غنية حتى لا يخمس  
واكنه كالخراج يوضع فى بيت المال لان الغنية اسم للمال مصاب بالخياف الخيل والركاب  
والى اسم لما يرجع من أموالهم الى أيدينا بطريق القهرو-م هذا يرجع اليها بطريق المراضاة  
فيكون كالجزية والخراج يوضع فى بيت المال اه وممة تضاد أن ما أخذ بالقتال والحرب غنية  
وما أخذ به-م مما وضع عليهم قهرا كالجزية والخراج فى وما أخذ منهم-م بالاحب ولا قهر  
كاهديته المصلح فهو لا غنية ولا فى وحكمه حكم الذى لا يخمس ويوضع فى بيت المال فتأمل

(وأسير وتاجر وصحى وعبد  
محجورين عن القتال)  
وصحى محمد امان العبد وفى  
الخاتمة خدمه المسلم مولاه  
الحربى امان له (ويجنون  
ونخص اسم غنة ولم يجر  
المنان) لانهم لا يملكون  
القتال والله أعلم  
(باب المغنم وقسمته)  
فى المغرب الغنية ما يسهل من  
الكفار غنوة والحرب  
قائمة قضمين وباقيها  
للغنائم والى ما يسهل منهم  
بعد كخراج وهو اكافه  
المساكين

مطلب  
ان معنى الغنية والى



(قوله اذا فتح الامام بلدته صلحا) وبه جرى صلح الماء الخراجي والعشري فان كان مأثومهم خراجا صلحهم على الخراج والا فعلى العشر افاذه الله تعالى ط (قوله وكذا من بعده) فلا يغيره أحد لانه بمنزلة نفق العهود ط (قوله أي قهرا) كذا في الهداية واتفق الشارحون على أن هذا ليس بغيره الا انه لا ينافي من عناه منوعه ذل وخضع ~~الملك~~ نقل في البحر عن القاموس أن العنوة القهرا اعترضه في الثمر بان صاحب القاموس لا يميز بين الحقيقي والمجازي بل يذكّر المعاني جله أي يذكّر المعاني الاصطلاحية مع اللغوية بالتمييز فالتكثير صاحب الثمر في أول باب العشر والخراج عن القهرا أي انه من الاضداد يطلق على الطاعة والقهر وكذا قال في المدح جاح عناه منوعه اذا أخذ ذل الشيء قهرا وكذا اذا أخذ صلحا فهو من الاضداد ونقص مكة عنوة أي قهرا اه (قوله قسمها بين الجيش) أي مع رؤس أهلها استقر قافا وأموالهم بعد خراج خمسها لجهان ففتح (قوله أو أقر أهلها عليها) أي من عليهم برقابهم وأرضهم وأموالهم ووضع الجزية على الرؤس والخراج على أراضيهم عن غير نظر إلى الماء الذي تنقي به أموال العشر كما سماه العيون والادوية والآبار وأما الخراج كالأنهار التي شققها الاعاجم لانه ابتداء التوظيف على الكافر وأما المن عليهم برقابهم وأرضهم ففكره الا أن يدفع اليهم من المال ما يتمكنون به من إقامة العمل والنفقة على أنفسهم وعلى الاراضي الى أن يخرج الفلأل والافه وتكليفه بالاطاق وأما المن عليهم برقابهم مع المال دون الارض او برقابهم فقط فلا يجوز لانه اضار بالمساكين بردهم حر باعليه ففتح (قوله والاول أولي) عبارة الاختيار قالوا والاول أولى وعبر في الفتح والبحر بقبيل (قوله ووضع عليهم الخراج) أي على أرضهم (قوله وضع العشر لا غير) لانه ابتداء وضع على المساكين منحه (تنبيه) للشرع لا في رسالة سماها الدرة البقية في الغنيمة حاصلها أن تجسيم الامام بين ما ذكر مخالف لاجماع الصحابة على ما فهمه له عمر من عدم قسمه الاراضي بين الفاعلين وعدم أخذ الخمس منها كما نقله علماءنا وأقره قلت وقد يجاب بان ما فعله عمر اعماله لانه كان هو الاصل اذ ذلك كما علم من القصة لا لكونه هو اللازم كقب وقدة سم صلى الله عليه وسلم خيم بين الفاعلين فعلم أن الامام مخير في فعل ما هو الاصل فيه فله (قوله وقتل الاسارى) بضم الهمزة وقصصها قاموس والسماع الضم لا غير كما ذكره الرضى وغيره من الحقين أي قتل الذين يأخذهم من المقاتلين سواء كانوا من العرب أو الجهم فلا تقتل النساء ولا الذوارى بل يسترقون لمنفعة المساكين قهرا (قوله ان لم يسلوا) فلو اسلوا تميز الامر (قوله أو استرقهم) واسلامهم لا يمنع استرقاقهم ما لم يكن قبل الاخذ كذا في المتن وشرحه (قوله ذمة لنا) أي عاواجا بالنا عليهم من الجزية والخراج فان الذمة الحق والعهد والامان ويسمى أهل الذمة لدخولهم في عهد المساكين وأما من لم يقاتل ابن الأثير وقد ظن أن المعنى ليعكونوا أهل ذمة لنا قهرا (قوله الامشركى العرب والمتردين) فانهم لا يسترقون ولا يكونون ذمة لنا بل اما الاسلام أو السيف (قوله كما سيحى) أي في فصل الجزية (قوله قلنا نسخ الخ) أي بآية اقتلوا المشركين من سورة براءة فانها آخرو سورة نزلت فتح وأما ما روى انه عليه الصلاة والسلام من على أبي عزة الجهم يوم بدر وقد كان قبل الفسخ ولذا لما سر يوم أحد قتلوه وكر محمد جوابا آخر وهو انه كان من مشركى العرب وهم لا يؤسرون

(اذا فتح الامام بلدته صلحا) جرى على موجبها وكذا من بعده من الامراء (واضحها نبي علو كذا هم ولو فصحها عنوة) بالفتح أي قهرا (قوله قسمها بين الجيش) ان شاء (أو أقر أهلها عليها) بجزية (على رؤسهم) (وخراج) على أراضيهم والاول أولى عند الحاجة الفاعلين (أو آخرهم منها) وأنزل بها قوم غيرهم ووضع عليهم الخراج والجزية (لو) كانوا (كفاراً) فلو ما بين وضع العشر لا غير (وقتل الاسارى) ان شاء ان لم يسلوا (أو استرقهم) أو تركهم احراز ذمة لنا الامشركى العرب والمتردين كما سيحى (وحرم منهم) أي اطلاقهم بجانا ولو بهد اسلامهم ابن كمال التعلق حق الفاعلين وجوز الشافعي لقوله تعالى فاما منابعد وامان فقلنا نسخ بقوله تعالى فاقبلوا المشركين حيث وجدتموهم فبرح جمع

فليس في المن عليه ابطال حق ثابت للمساكين ونحن نقول به فيهم وفي المرتدين وان رأى الامام النظر للمساكين في المن على بعض الاسارى فلا بأس به أيضا لانه عليه الصلاة والسلام من على شامة بن اثال الحنفى بشرط أن يقطع الخيرة عن أهل مكة ففعل ذلك حتى تحطوا بشرح السير ملخصا وقد نقل في الفتح أن قول مالك وأحمد ~~كذلك~~ اذا تم أيده مذهب الشافعي بما مر من قصة الجهمي ونحوها وقد علمت جوابه (قوله وحرم قداؤهم الخ) أي اطلاق أسيرهم باخذ قبل منهم اما مال أو أسيرهم لم فالاول لا يجوز في المشهور ولا بأس به عند الحاجة على ما في السير الكبير وقال محمد لا بأس به لو بحيث لا يرجى منه النسي كاشيخ القاضي في الاختيار وأما الثاني فلا يجوز عندنا ويجوز عندنا والاول الصحيح كما في الزاد لكن في المحيط أنه يجوز في ظاهر الرواية ونحوه في القهرا (قوله الثاني) ذكر الزباني أيضا عن السير الكبير أن الجواز أظهر الروايتين عن أبي حنيفة وذكر في الفتح انه قولهما وقول الاثمة الثلاثة وأنه ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في صحيح مسلم وغيره انه فدى رجلا من المساكين برجل من المشركين وفدى باصره فأناس من المسلمين كانوا أسروا بمكة فقلت وعلى هذا فتول المتون حرم قداؤهم محققا بالمال عند عدم الحاجة أما القدا بالمال عند الحاجة أو بأسرى المساكين فهو جائز (قوله بعد تمام الحرب الخ) عبارة الدور وصدد الشريعة وأما القدا فمقتضى الفتح من الحرب جاز بالمال لا بالاسير المسلم وبه لا يجوز بالمال عند علمائنا ولا بالنفس عند الامام وعند محمد ويجوز وعن أبي يوسف روايتان وعند الشافعي يجوز مطلقا اه كذا وهذا التفصيل خلاف الظاهر من كلامهم كما علمت ولذا قال ابن كمال بعد ذكره نحو ما قلناه عنهم وهذا البيان ظاهر في عدم الفرق بين أن يكون ذلك قبل وضع الحرب أو زارها أو بعده اه وتبعه في التمهيد (قوله واتفقوا انه لا يقادى بنساء وصبيان) اذ الصبيان يملكون فبقية تلون والنساء يملكن فيكثر تسلمهم من رجل المانع فيما اذا أخذ بدل ما لا الا فقه جوف وادفع اسراهم فداء لاسرا نافع انهم اذا ذهبوا الى دارهم يفتنوا سلون ط (قوله وخيل وسلاح) أي اذا أخذناهم امنهم فطلبوا الفساد بعمالهم يجوز أن يفعل لان فيه تقوية بما يتخلص بالقتال فلا يجوز من غير ضرورة منع ط (قوله الا اذا امن على اسلامه) أي وطابت نفسه بدفعه فداء لانه يقيد بتخلص مسلم من غير اضطرار لم آخر فتح (تنبيه) في القضية اراد في دار الحرب ان يشتري اسارى وفتحهم رجال ونساء ورجال فلاولى تقديم الرجال والجهال قال وجوابه ان كان منصوصا عن السلف فسمعوا وطاعة والا فمصلحة الدليل تقديم النساء فمصلحة لا بضاع المسلمات قلت والاعمال احقر اما علم اه وعلى البراني تأخير العالم انفسه لانه لا يتخذ بخلاف الجهال در منتهى وقد يقال يقدر الرجال للذمة فاعلم في القتال ط وهذا ظاهر فيما اذا اضطر اليهم والافضلية الابضاع مقدسة على ذلك الانتفاع تامل (قوله للمسلمين) على السخوطه من المن (قوله بالاولى) لانه اذا حرم المن وهو الاطلاق يحرم الاطلاق مع الرد الى الدار (قوله وحرم عقربا الخ) أي اذا أوداد الامام العود ومعه مواش أهل الحرب لم يبقه في عقربا نقاه الى دارنا لا يعقربا كما نقل عن مالك الشافعي من المثل بالحيوان فتح وفي المغرب عقرب الناقة بالسيف ضرب قوائها (قوله اذ لا يذهب بالنار الاربابا) على لغة وهم قوله بصدده وهو

(و) حرم (قداؤهم) بعد تمام الحرب أما قبله فيجوز بالمال لا بالاسير المسلم دور وصدد الشريعة وقالا يجوزوه وأظهر الروايتين عن الامام شافعي واتفقوا انه لا يقادى بنساء وصبيان وخيل وسلاح الا ضرورة ولا بأس به أسير لا إذا أمن على اسلامه (و) حرم (ردهم الى ديارهم) ثابت في نسخ الشرح تبعا للدور دون المتن بما لا ينسكال لانه من منع المن بالاولى (و) حرم (عقربا) شافعي نقلها الى دارنا (فدفع) وتخرف بهه اذ لا يذهب بالنار الاربابا كما تحرق اسلحة وأمنعة تعذر نقلها وما لا يحرق منها كحديد (يدفن بموضع خفي) وتكسر او انهم وتراف ادهانهم مفساة لهم (وبقر صبيان ونساء منهم) شق اخر اجها بارض خربة لانهم من قتلهم



عدم اسرافها قبل الفتح وفي صحيح البخاري فانه لا يذهب اليه الا الله وأخرج البخاري في صحيحه  
 عن عثمان بن حيان قال كنت عند أم الدرداء بنت عبد الله بن مسعود فحدثني عن أبيها  
 في النار فقالت سمعت أبا الدرداء يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يذهب  
 بالنار والارب النار فخرج فخلصوا ولا يرد هذا على ما من جوارح أهل الحرب عند قتالهم لان  
 ذلك مقيد بما اذالم **ممكن** الظفر بهم بدونه كما قدمناه عن شرح السير فافهم واورد الخشبي  
 على جوارحهم اذ لم يذهب اليه يقتضي ان الميت لا يتالم مع انه ورد انه يتالم بكسر عظمه قلت  
 قد يجاب بان هذا خاص ببقى آدم لانهم يتفهمون ويعدون في قلوبهم بخلاف غيرهم من  
 الحيوانات والارزاق لا يتفهمون ولا يفهمون فمما هو في رؤيت ط ذكر نحوه (قوله ولا وجه الى  
 ابقائهم) الا لا يعودوا حيا بل يذللون بالناس من النسل والاصبيان بالمغون فيصيرون حيا  
 علينا ولو لم يبق في القبر ياترهم كذا في الحديث من القتل المني عنه في حقهم قال  
 اللهم الا ان يضطروا الى ذلك بسبب عدم الحمل والميرة فيتركوها ضرورة اه وهو يجب  
 فان الولو الجي صرح بان ذلك عند عدم امكان الاخراج لامطلاقا والمسئلة في المحيط ايضا بحر  
 وفيه نظر فان مراد الفتح ان ترهم في ارض خربة بلا طعام ولا شراب اشهد من القتل حيث لم  
 يمكن اخراجهم فقلنا كوا في مكانهم بلا مباشرة السبب في اهلا كههم (قوله ابقاء للنسل) اي  
 انقضاء نسلهم بعد رجوعهم كبرنا فتؤذي اهل الحرب (قوله يحرقون بالنار) اي اذالم يمكن دفنهم  
 عمل يخفى عليهم ولم تطل المدة بحيث يتفحص ط (قوله ٢ ولا تقسم غنيمة غنة) على المشهور  
 من مذهب اهل البيت لانهم لا يملكونهم اقبل الاسرا وقل تكبر تحريما درم خنق (قوله او الحاجة  
 العزاة) وكذا لو طلبوا القسمة من الامام وخشي الفتنة كما في الهندية عن المحيط (قوله  
 فتصح) اي وثبت الاحكام فتح اي من حل الوطء والبيع والعق والارث بخلاف ما قبل  
 القسمة بدون اجتماع او احتياج ولو بعد الاسرا زبدارنا قال في الدر المنقح والذي قوره في المنع  
 كغيره انه لا ملك بعد الاسرا زبدارنا ايضا بالقسمة فلا يثبت بالاسرا ملك لاحد بل بنا كد  
 الحق ولهذا الواعق واحد من الغايبين عبد الله الاسرا لا يعتق ولو كان له ملك ولو بشركة  
 اعتق وحكم استيلا الجارية بعد الاسرا قبل القسمة وبعد اسوا انهم لو قسمت الغنيمة  
 على الرايات او العرافة فوقعت جارية بين اهل راية صح استيلا احداهم وعققة للشركة الخاصة  
 حيث كانوا قليلا كانهما قائل وقيل كاربين والاولى تفويضه للامام اه مخلصا وقام  
 الكلام فيه والحاصل كافي الفتح عن المبسوط ان الحق يثبت عندنا بنفس الاخذويتا كد  
 بالاسرا فزويك بالقسمة كحق الشفعة يثبت بالبيع ويتا كد بالطلب ويتم الملك بالاخذ  
 وملازم الحق فلهذا لا يجوز القسمة اه ويبقى على هذا ما ياتي في المتن من عدم جواز  
 البيع بل القسمة ومن استحقاق المدد لان مات قبلها كما ياتي بيانه قلت وهذا كله اذ لم يظهر  
 عسكرا على البلد فلو ظهر واعلمها وصارت بلاد اسلام صارت الغنيمة محرقة بدارنا وبنا كد  
 الحق فتصح القسمة كما ياتي التنبيه عليه قريبا (قوله فصل) عبر بالحل وفيما قبله بالحصه لانه  
 ليس المراد هنا قسمة التملك بل الايداع ليصيرها الى دار الاسلام ثم يرجعها منهم وبقهها  
 كافي الجوهر وغيره فليس قسمة حقة حقة حتى توصف بالحصه (قوله حولة) بفتح الحاء كل

ولا وجه الى ابقائهم (وجيد  
 المسلمون حية او عقربا في  
 رحاله - غنة) اي في دار  
 الحرب (يزعون دنب  
 العقرب وانياب الحية)  
 قطع الضرر عن (بالقتل)  
 ابقاء للنسل توارثا خانية  
 ونجاسات نساء - مالت غنة  
 واهل الحرب يجاهدون  
 الاموات يحرقون بالنار  
 (ولا تقسم غنيمة غنة الا)  
 اذ قسم عن اجتماع او  
 الحاجة العزاة فتصح او  
 (الايدي) فصل اذالم  
 يمكن للامام حولة فان  
 اوجاهل يجبرهم باجر المثل  
 ٢ مطلب  
 في قسمة الغنيمة

ما حقل عليه من حمار وغيره سواء كانت عليه الاحمال او لم تكن اه ح (قوله روايتان)  
 قال في الفتح والوجه انه ان خاف تفرقهم لوقسها قسمة الغنيمة يفعل اه ذوان لم يخف قسمة  
 قسمة الغنيمة في دار الحرب لانهم انصح الحاجة وفيه اسقاط الاكرام واسقاط الاجرة اه وقوله  
 يفعل هذا اي يجبرهم باجر المثل (قوله فاذا نعدو) اي القسم لا يدايع بسبب عدم الاجر على  
 احدي الروايتين او لم يوجد عندهم م حوله على الرواية الاخرى قسمة ما بينهم م حيث نعدو اه ح  
 (قوله ولم تنبع الغنيمة قبلها) اي قبل القسمة سواء كان في دار الحرب او بعد الاسرا في دارنا  
 شر بلا لية لانها لا تملك قبل القسمة كما علمت قال في الفتح وهذا ظاهر في بيع الغزاة وما يبيع  
 الامام لها فذكر الطعام اي انه يصح لانه يبيعهم فيه يعني انه لا بد ان يكون الامام رأى المصلحة  
 في ذلك واقله تخفيف اكرام الجبل عن الناس او عن الهائم ونحوه وتخفيف موته عنهم م فيقع  
 عن اجتماع في المصلحة فلا يقع جزا فانية بعد بلا كرامة مطلقا اه وبه يظهر معنى قوله  
 لا للامام ولا لغيره (قوله جوهره) نص عبارتها ولا يجوز بيع الغنائم قبل القسمة لانه لا ملك  
 لاحد فيقبل ذلك وانما ابيع اه م بالطعام والعلف للحاجة ومن ابيع له تناول شي لم يجز له يمه  
 كن ابا ح طعاما لغيره اه فقوله وانما ابيع اهم الخ جواب سؤال تقديره كيف لا يجوز البيع  
 مع انه يجوز اه م الاتقاع بالطعام والعلف كما ياتي والجواب ظاهر ولا يخفى انه ليس المراد بيع  
 شي بطعام وان كان الظاهر ان الحكم كذلك (قوله ومدد لحقهم غنة) اي اذ الحق المقاتلين في  
 دار الحرب جماعة بعد موتهم وينصرونهم م شاركوهم في الغنيمة لما سر من أن المقاتلين لم يملكوها  
 قبل القسمة وذ كفي التار خانية انه لا تقطع مشاركة المدداهم الا بثلاث احداها اسرا او الغنيمة  
 بدارنا الثانية قسمتها في دار الحرب الثالثة يبيع الامام لها غنة لان المدد لا يشارك الجيش في  
 الثمن اه قال في الشرب بلا لية وتعيينه بشو غنة اي في دار الحرب اشارة الى انه لو فتح العسكر  
 لمدايد الحرب واستظهر واعلمه ثم لحقهم المدد لم يشاركهم لانه صار ببلاد اسلام فصارت  
 الغنيمة محرقة بدارنا لاسلام نص عليه في الاختيار اه قلت وكذا في شرح السير وزاد ان مثله  
 لو وقع قتال اهل الحرب في دارنا فلا شيء للمددة (تنبيه) قال في البحر واذا المصنف ان المقاتل  
 وغيره سواء حتى يستحق الجندى الذي لم يقاتل لمرض او غيره وانه لا يتميز واحد على آخر بشي  
 حتى اميرهم م كروه ذاب الخلاف كذا في الفتح والمحيط والمتطوع في الغزو وصاحب  
 لديوان سواء (قوله لا سوقي) هو الخارج مع العسكر للتجارة ثم (قوله لم غنة) عائد على  
 الحربى والمراد امره بالضمير للعطف باو وزاد في الفتح الناجر الذي دخل بامان ولحق العسكر  
 وقائل (قوله ولو مات بعد احدهما) اي بعد القسمة او البيع با على ما قدمناه عن الطعام  
 من أن للامام يبيع الغنيمة (قوله او بعد الاسرا زبدارنا) قال في الدر المنقح ويبقى أن يزداد  
 رابع وهو التفتيل فيجبى انه يورث عنه وان كان مات بدار الحرب وان لم يثبت له الملك فيه  
 وفيها باعز اي مال يورث ولا يملكه مورثه ولم أر من يبيعه على ذلك هنا فينظر اه قلت وفي  
 التار خانية عن المصنفات ومن مات في دار الحرب من الغايبين بعد القسمة او الاسرا زبدارنا  
 او بعد بيع الامام الغنائم في دارنا او في دار الحرب لبقسم الثمن بينهم او بعد ما قبل لهم شيئا  
 بحر يضا او بعد ما فتح الدار وجعلها دار اسلام فانه يورث نصيبه وان مات قبل واحد من هذه

روايتان فاذا نعدو ذرفان  
 بجبال لوقسها اقله لكل على  
 حولة قسم بينهم والا فهو  
 مما شق نفعه وسبق حكمه  
 (ولم ترح) الغنيمة (قباها)  
 لا للامام ولا لغيره يمي  
 للمقول اما لو اوعى اكل طعام  
 جاز جوهره (ورد البيع  
 (لو وقع) دفعا لفساد فان  
 لم يمكن رد غنة للغنيمة خانية  
 (ومدد لحقهم - غنة كفايل  
 لا سوقي) وسرى او مرند  
 ا - لم غنة (بالقتال) فان  
 قاتلوا شاركوهم (ولامن  
 مات غنة قبل قسمة او بيع  
 و) لو مات (بعد احدهما  
 غنة او بعد الاسرا زبدارنا  
 يورث نصيبه)



بعد اصابة الغنية لا يورث اه وانما هو انه يملك ما قبضه بالتفصيل لغة في كلام الدر المنثور  
 نظر فتدبر (قوله لنا كدهم لك) اه اقول او بعد الاقرار ان يورث نصيبه اذا مات في  
 دارنا قبل القسمة لنا كدهم لك لانه لا يملك قبل القسمة وهذا لان الحق المتأكد يورث كحق  
 الرهن والرد بالعيب بخلاف الضعيف كالشفعة وخيار الشرط فتح (قوله استسما) اه  
 وجهه تفسير النقص (قوله وما في البحر من قياس الوقف) اه اقول الوقف فانه قال انهم صرحوا  
 بان معلوم المستحق لا يورث به دعونه على احد القولين ولم يرتجحا او يفتي بالتفصيل بل غن مات  
 به دخروا الغلة واحراز الناظر اه قبل القسمة يورث نصيبه لنا كدهم لك كالفقهاء بعد  
 الاقرار بدارنا وان مات قبل الاقرار في يد المتولي لا يورث (قوله رده في النهر) حيث قال اقول  
 في الدرر والفرع عن فوائد صاحب المحيط للامام والمؤذن وقف فلم يتوفيا حتى ماتا سقط لانه  
 في معنى العلة وكذا القاضي وقبل لا يسقط لانه كالاجرة اه وجرم في البقية بانه يورث  
 بخلاف رزق القاضي وانت خبير بان ما يخذ القاضي ليس صفة كما هو ظاهر ولا أبر الان  
 مثل هذه العباد لم يبق ل احد يجوز الاستجار عليهم بخلاف ما يخذ الامام والمؤذن فانه  
 لا يملك عنهما فبالنظر الى الاجرة يورث ما يستحق اذا تحقق غير مقيده بظهور الغلة وبقبضها  
 في يد الناظر وبالنظر الى العلة لا يورث وان قبضه الناظر قبل الموت وبهذا عرف ان القياس  
 على الغنية غير صحيح وسيأتي هذا من يد ان في الوقف ان شاء الله تعالى اه اقول لم يفت بها  
 وعد من يات في الوقف وقوله ان ما يخذ القاضي ليس صفة بخلاف ما في الهداية وغيره فاقبل  
 باب المرتد كما سيأتي ثم ما يخذ الامام ونحوه في معنى الصلة ووهي في الاجرة والظاهر ان ذلك  
 منشأ الخلاف المحكي في الدرر لكن ما جزم به في الغنية م يقتضي ترجيح جانب الاجرة وهو ظاهر  
 لا سيما على ما في به المتأخرون من جواز الاجرة على الاذان والامامة والتعليم وعلى هذا مشى  
 الامام الطرسوسي في انفع الوسائل على ان المدرس ونحوه من اصحاب الوظائف اذا مات في  
 انشاء الصلة يعطى قدر ما ياتر بسقط الباقي قال بخلاف الوقف على الاولاد الذرية فانه اذا  
 مات مستحق منهم به تبر في حقه وقت ظهور الغلة فان مات بعد ظهورها ولو لم يبدع الا حصار  
 ما يستحق لورثته والاسقط اه وتبعه في الاستسما واقفي به في الفتاوى الخيرية فيمكن العمل  
 عليه من التفصيل والفرق بين كون المستحق مثل المدرس او من الاولاد والله تعالى اعلم ثم  
 رأيت الشيخ امين في شرحه على الدرر قبل باب المرتد مثل ذلك عن المنق ابي العود  
 وان المدرس الثاني يستحق الوظيفة من وقت اعطاء السلطان فمطلق الايام التي قبل المباشرة  
 بايام المباشرة حيث كان الاخذ عن ميت لانها من مبادئ ايام المباشرة كايام التعطيل اه  
 (تنبيه) اه ظاهر من كلام الطرسوسي ان معلوم المدرس ونحوه يورث عنه بقدومه ما ياتر وان لم  
 تظهر الغلة وان معلوم المستحق في وقف الذرية يورث عنه بجهته بظهور الغلة وان لم يقبضها  
 الناظر على خلاف ما مر من البحر ويبنى ان تكون الغلة بعد قبض الناظر اه كما  
 للمستحقين وان لم تقسم حيث كانوا مائة فاقبل قياسا على الغنية اذا قسمت على الرايات قبل  
 ان تقسم على الرؤس فقد مر في بيانهم ان تلك الشريعة الخاصة فالجواب ان غلة الوقف بعد  
 ظهورها يورث لانه ناكدها حق المستحقين وبعد احرازها يد الناظر صارت ملكا له م وهي

مطلب  
 فان معلوم المستحق من  
 الوقف هل يورث

اذا كدهم لك تناخرية  
 وفيها اذى رجل شهود  
 الوقف وبرهن وقد قسمت  
 لم تقدر ان تصب انا ويوض  
 بقدر حظه من بيت المال  
 وما في البحر من قياس  
 الوقف على الغنية رده في  
 التمر وسر رناه في الوقف  
 (وله م)

قوله الغنية هكذا بخطه  
 بغير هجاء فنون والذي  
 سبق بخطه البقية بموحدة  
 فحين موحدة فليحذر اه  
 معصية

في يده امانة له م يضمنه اذا استهلكها او هلكت به مدامتعا عنه من قسمها اذا طابوا القسمة  
 واذا كانت حصة او نحوها يصح شراء الناظر حصة احدى منهم منها هذا ما ظهر لي ويؤيده ما ساقى  
 في الحوالة ان شاء الله تعالى عن البحر حيث جعل الحوالة على الناظر من المستحق كالحوالة  
 على المودع والله سبحانه اعلم (قوله أي لافانين) اي من له سهم او رشح شربلاية وياخذ  
 الخندق ما يملكه ومن معه من عبيده وولده وصبيان الذين دخلوا معه بحر (قوله لا غير)  
 نخرج التاجر والداخل لخدمة الخندق باجر الا ان يكون قد خبز الحنطة او طبخ اللحم فلا بأس به  
 حنطة لانه ملكه بالاستسما لولا ان لا ضمان عليهم بحر (قوله بعلم) ولا بأس بعلم  
 دوابه البر اذا لم يوجد الشخير درمنتي (قوله وطعام) اطلقه فمثل المهاد لا كل وغيره حتى  
 يجوز له م ذبح المواشي ويردون بحر (قوله ودون) بحر (قوله ودون) بالضم ما يدهن  
 به اما بالفتح فهو موصوفه واولى التماسق المعطوفات بخلاف العيني كما افاده في النهر  
 والمراد بالدهن ما يؤكل اقول الزايع ان ما لا يؤكل عادة لا يجوز له تناوله مثل الادوية والطيب  
 ودهن البندق وما أشبه ذلك اه ولا شك انه لو تحقق بأحد م مرض يعوجه الى  
 استعماله اجاز كما يشبه في الفتح وصرح به في المحيط بحر (قوله وقيد في الوقاية الخ) قال في  
 الدر المنثور اعلم انه ذكر في فتح القدير ان استعمال السلاح والسكران والقرص انما يجوز  
 بشرط الحاجة بان مات فرسه او انكسر سيفه اما اذا اراد ان يفر سيفه وفرسه باستعمال ذلك  
 فلا يجوز لولا فعله انم ولا ضمان عليه ان تلف وأطاعه السلاح ونحوه مما صر كالطعام فشرط في  
 السير الصغير الحاجة الى التناول من ذلك وهو القياس ولم يشترطها في السير الكبير وهو  
 الاستسما وبه قالت الاثثة الثلاثة فيجوز لكل من الغني والفقير تناوله اه مضمنا وهكذا  
 ذكره في الشربلاية ولا يفتي بترجيح الاستسما نهنا قلت وهو ما اختاره الماتن يعني صاحب  
 المتن وهو الحق كما علمت اه قال في النهر ولو احتاج الكل الى السلاح والسياب قسمها حينئذ  
 بخلاف الذي اذا احتج اليه ولو للخدمة لكونه من فضول الخواص اه وفيه الحاجة بالفقر  
 قات والظاهر انها أعم اذ لو كان غنيا ولا يجوز ما يشترط به فهو كذلك (قوله فان نسي لم يبع)  
 والحاصل منع الانتفاع بسلاح ودواب والحاجة وحل المأكول مطلقا الا ان يسي الامام  
 فالمنع مطلقا كمنع استباحة الفرج مطلقا لان الفرج لا يملك الا بالملك ولا يملك قبل الاقرار  
 بدارنا ولو اوصته المأسورة بخلاف امرأته المأسورة ومدرته وأم ولدها لم يبا عن الحرب كما  
 سيجي في حفظ درمنتي لكن في البحر ينبغي ان يقيد الثاني عن المأكول والمنسوب بها  
 اذ لم تكن حاجة فان كانت لا يعمل فيه اه (قوله ولا يبيع وقول) اي لا يتفع بالكل بالبيع  
 في دار الحرب قبل القسمة أصلا حتى يبيع أولا ولا يقول اهدم الملك وانما يبيع الانتفاع  
 بالحاجة والمباح له لا يملك البيع درمنتي والمراد بالقول ان يبق ذلك الشيء عنده بجهته ماله  
 ولذا قال الفقهاء تاني واذا استعمل السلاح ونحوه رده الى المغنم (قوله رده) اي اذا أجاز  
 الامام لانه يبيع الفضولي نهر (قوله فان قسمت) اي الغنية تصدق به اي باليمن لانه انتم  
 لا يمكن قسمته فتهذرا به الى م تحفه فيه تصدق به كالأقطة كما في الفتح (قوله لو غير فقير)  
 ولو غير فقير يابا كله بحر (قوله ما لا يملكه أهل الحرب) اي شيئا غير مملوك لهم لكن يخص منه

أي لافانين لا غير (الانتفاع  
 فتح) اي في دار الحرب  
 (بعلم وطعام وحطب  
 وسلاح ودهن بالخدمة)  
 أطلق الكل تبعا للسكران  
 وقيد في الوقاية السلاح  
 بالحاجة وهو الحق وقيد  
 الكل في الظاهر به بعدم  
 نسي الامام عن أكله فان  
 نسي لم يبيع فينبغي تقسيمه  
 التوزيع (و) بلا بيع  
 وتقول فلو باع رده فانه  
 قسم تصدق به لو غير فقير  
 ومن وجد ما لا يملكه أهل  
 الحرب كسيفه وعسل



ما يشترك فيه العاقلة لما في البحر لو حش الخيش في دار الحرب أو استقى الماء وباعه  
 طالب له غنمه (قوله فهو مشترك) أي بين الغافلين فلا يختص به إلا أخذ بجر (قوله أجازته) أي  
 وأخذ الثمن ورد في الغنمة وقسمه بين الغافلين بجر (قوله والا) صادق بصورتين أحدهما لو  
 كان المبيع قاعاً والثانية لو كان المبيع أنفع من الثمن وظاهر أنه فيهما يفسخ البيع ويرد  
 المبيع للغنمة مع أنه إذا كان قاعاً أو الثمن أنفع لهم أجازته كما في البحر فيتعين حمل قوله أو الثمن  
 أنفع على معنى أولهما لأن الثمن أنفع (قوله وبعد الخروج منها) أي من دار الحرب لا أي  
 لا ينفع بشئ مما ذكر زال المبيع ولأن حقهم قدناً كدحق يورث نصيبهم بجر زاد في الكثر  
 وغيره وما فضل رده أي والذي فضل في يده عما أخذ قبل الخروج من دار الحرب رده إلا أخذ  
 إلى الغنمة بعد الخروج إلى دار الزوال الحاجة التي هي مناط الإباحة وهو هذا التعليل يفيد  
 أنه لو كان فقيراً أو كان بائعاً كان في الضمط هذا كله قبل القسمة أما بعد ما كان غنياً وكانت  
 العين قاعاً تصدق بها وبقيمة الوالكة وإن كان فقيراً انتفع بها (قوله ومن أسلم منهم) أي  
 في دار الحرب لأن المستأمن إذا أسلم في دار الإسلام ثم ظهر ناعلي داره بغير ما خافه فيها من  
 الأولاد الصغار والمال في دار التباين فاطمأنت له ولاتبعية بجر (قوله قبل مسكه) قيد به  
 لأنه لو أسلم بعده فهو وعبد لانه أسلم بعد أن فقد سبب الملك فيه بجر وقيد في البحر وتبعه في النهر  
 بقيد آخر وهو قوله ولم يخرج البنا وفيه كلام يأتي قريباً (قوله فان كانوا أخذوا) أي قبل  
 إسلامه (قوله أو أودعه موصوماً) قيد بالوديعة لأن ما كان غصباً في يده لم أذنى فهو في عند  
 الإمام خلافاً لما بجر (قوله سوى طفله) كذا نقله في النهر من النسخ مع أنه في الفتح قال  
 بعده وما أودعه مسلماً وأذنى ليس فيا فقد انظر إلى صدر كلامه الموهوم ولم ينظر إلى مجزوءه وسأني  
 المسئلة في المستأمن متناحيت قال وإن أسلم غنماً فأنظر عليهم فطفله حر مسلماً ووديعة مع  
 موصوم له وغيره في ومن ثم قال الراي هناك أن حكم المستأمن واحد وبه ظهر أن فقيد  
 البحر بقوله ولم يخرج البنا غنم بجر (قوله لا ولده الكبير) لانه كافر حر حر حر ولا تبعية وكذا  
 زوجته بجر ومفاده أن المراد بالكبير البالغ وأن الصغير يتبعه ولو كان بهير عن نفسه خلافاً لما  
 قيل أنه لا يتبعه في الإسلام إلا إذا كان صغيراً لا يبيع عن نفسه كما قدمناه في الجنازوسه نذكر  
 أيضاً في فصل استئمان الكافر فاعتنم ذلك فإنه أخطأ فيه كثير (قوله وحملها) لانه جزء منها  
 فيرق برقا والمسلم يحمل لقتل تبعه الغير بخلاف المنفصل لانه حر لا يملك الجزئية عند ذلك بجر  
 (قوله وعقاره) وكذا ما فيه من ذرع لم يحصه لانه في يده أهل الدار أذ هو من جهة دار الحرب فلم  
 يكن في يده الأحكام (قوله وعبد المقاتل) لانه لما غر على مولاه خرج من يده وصار تبعاً  
 لأهل داره بجر (قوله قبل الإسلام أو بعده) لانه لانه قد سبب الملك فيه للمسلمين والإسلام  
 لا يمنع الرق السابق عليه ط (قوله وقال لا آخذ) أي لو لم يأخذ خاصة وقد مناقب هذا  
 الباب عن شرح السير في هذا القول لعمد (قوله وفي الخمس) أي في وجوب الخمس روايتان  
 عن الإمام وكذا عن محمد كما قدمناه (قوله استأجره لخدمة سقره الخ) هذه من مسائل الفصل  
 الآتي ووجهها غير ظاهر فإن أجرة الغاري للخدمة لا يسلم له لاخذ على خروجها مالا إلا إذا  
 قاتل وترك العمل كما في شرح السيرة وفيه لو دخل دار الحرب فأوسم دفع فرسه لرجل ليقاتل

فهو مشترك في وقت بيعة  
 على أجازة الامير فان كان  
 أو الثمن أنفع أجازته والا  
 رده للغنمة بجر (وبعد  
 الخروج منها) لا يبرضاهم  
 (ومن أسلم منهم) قبل مسكه  
 (عنه) نفسه وطفله وكل  
 ضامه فان كانوا أخذوا  
 أحرزته فقط (أو أودعه  
 موصوماً) ولو ذمها فلو عند  
 سري في كالأول ثم خرج  
 البنا ثم ظهر ناعلي الدار  
 قتاله غنمه في سوى طفله  
 لتبعيته (لا ولده الكبير  
 وزوجته وحملها وعقاره  
 وعبد المقاتل) وأما  
 المقاتل وحملها لانه جزء الام  
 (سري دخل دارنا بغير أمان)  
 فاحذر هذه أحوالنا (فهو) وما  
 معه (في) ليل الملبين حوا  
 (أخذ قبل الإسلام أو بعده)  
 وقال لا آخذ خاصة وفي  
 الخمس روايتان فقيمة  
 وفيها استأجره لخدمة سقره  
 ففسرنا بقر من المستأجر  
 ولا حقه فمعه ماله  
 إذا شرط في العقد أنه  
 للمستأجر

عليه على أن سهم الفرس لصاحبه جاز لانه لو لم يشترط ذلك كان سهم فرسه له ولو كان ذلك قبل  
 الدخول فمهم الفرس لمن أدخله دار الحرب لأن السبب وهو الانفصال فإرساقه انعقد له  
 ويكون لصاحب الفرس عليه أجره قبل فرسه ٥١ ملخصاً فاقبل واطقه سبحانه أعلم

(فصل في كيفية القسمة)

لا فرغ من بيان الغنمة شرع في بيان قسمة ما أفردها بفصل لكثر شعبيها وهي جعل النصيب  
 الشائع معيناً بجر قال في المتن وينبغي للإمام أن يعرض الجيش عند دخول دار الحرب ليعلم  
 الفارس من الرجل قال في شرحه وأن يكتب أسماءهم وأن يوتر عليهم من كان بصيراً بأمور  
 الحرب وتدابيرها ولومن الموالى وعليهم طاعته لان مخالفة الامير حرام الا اذا اتفق الاكثر أنه  
 ضرر فيقتبع ٥١ (قوله المعترف في الاستحقاق) أي استحقاق الغافلين لاربعة أخماس الغنمة  
 لأن خمسة يخرجها الإمام لله تعالى كما سيجي قال تعالى فان لله خمسة وللرسول درهمين (قوله  
 وقت الجاهلية) برفع وقت على أنه خير المبتدأ (قوله أي الانفصال من دارنا) أي بجاوزة الدرب  
 وهو الحد الفاصل بين دار الإسلام ودار الحرب بجر (قوله فلو دخل دار الحرب فارساً) هو من  
 معه فرس ولو في سقينة كما في الشربة لالبية عن الاختيار وغيره لانه تأهب للقتال على الفرس  
 والتأهب للشئ كالمباشرة (قوله فنفق) كفرح ونصر نفق وفي قاموس ط وشغل ما لو قتل  
 فرسه وجعل وأخذ منته القيمة كما في البحر ومثله مالوا أخذ العدة كما في شرح السير واحتقر به  
 عما لو باعه قبل القتال فإنه يستحق سهم راجل كما يأتي (قوله استحق سهمين) سهم لنفسه  
 وسهم لفرسه وهذا عند وعندنا ثلاثة أسهم له سهم ولفرسه سهمان لانه عليه الصلاة  
 والسلام فعل ذلك على ما رواه البخاري وغيره وحمل أبو حنيفة على التنفيل وتيقا بين الروايات  
 ما نفي وشرحه وإذا كان حديث في البخاري وحديث آخر في غيره رجاله رجال الصحيح أو رجال  
 روى عنهم البخاري كان الحديثان متساويين والقول بان الأول أصح فحكم لا نقول به مع أن  
 الجمع وإن كان أحدهما أقوى أولى من ابطال الآخر وعامة في الفتح (قوله ولا يسهم بغير  
 فرس واحد) وعند أبي يوسف يسهم بفرسين وما روي فيه يحمل على التنفيل أيضاً درهمين  
 (قوله صالح لقتال) اعترض بان هذا يفتي عن قوله صحيح كبير وفيه أنه لا يلزم من كونه صحيحاً  
 كبيراً أصلاً حتمه للقتال بل هو كونه حراً أو لا يجزى فلا يصلح للكر والفر فأفاده ط اسكن  
 مراد المعترض أن كلام المتن يعني عما زاده الشارح فالأولى الجواب بأنه زاد ذلك نفسه في القول  
 المتن صالح لقتال نعم كان الأولى تأخير عنه كما فعله في الشربة لالبية فافهم (تنبيه) يشترط  
 في الفرس أن لا يكون مشتركاً في الفرس مشتركاً في القتال عليه إلا إذا استأجر أحد  
 الشريكين حصه لا آخر قبل الدخول درهمين واستفاد منه أنه لا يشترط أن يكون الفرس  
 ملكه فيشمل المستأجر والمستهجار وكذا المقصود كما يأتي (قوله لا للمهراف كبير) أي بأن طال  
 المسكن في دار الحرب حتى بلغ المهر وصادراً للكر كوجب فقاتل عليه لا يفتحق سهم الفرس ان  
 بجر (قوله وكان الفرق الخ) هو صاحب البحر ولا يظهر إذا كان المرض منها أفاده ط قلت  
 وقد ذكر الفرق الإمام الشرحي وهو أن المرض كان صالحاً للقتال عليه إلا أنه نذكر  
 لعارض على شرف الزوال فإذا زال صار كأن لم يكن بخلاف المهر فإنه ما كان صالحاً وانما صار

مطلب  
 مخالفة الامير حرام

(فصل في كيفية القسمة)  
 (المعترف في الاستحقاق)  
 اسهم فارس ورجل وقت  
 الجاهلية أي الانفصال من  
 دارنا وعند الشافعي وقت  
 القتال فلو دخل دار الحرب  
 فارساً نفق أي مات  
 (فرسه استحق سهمين ومن  
 دخل راجلاً فشرى فرساً  
 استحق سهماً ولا يسهم بغير  
 فرس واحد) صحيح كبير  
 (صالح لقتال) فلا مريضاً  
 ان صح قبل الغنمة استحق  
 اختصاصاً لا للمهراف كبير  
 تشارخانية وكان الفرق  
 حصول الأرباح بكبير مرض  
 لا بالمهر ولو غصب فرسه



صالح في دار الحرب ويوضحه أن الصغيرة لا تنفق لها على زوجها لأن لا تنصح لخدمة الزوج  
 بخلاف المربية لأنما كانت صالحة ولا يمكن تعدد ذلك لعارض اهـ (قوله قبل  
 دخوله) أي في الحد القاص. بل بين دارنا ودار الحرب (قوله ثم أخذه) أي في المسائل المذكورة  
 أي أخذه قبل القتال فله سهمان استصاناً لانه القزم مؤنة القزم من حين خروجه من أهله  
 وقاتل عليه فلا يحرم سهمه به عارض غصب ونحوه فيما بين ذلك أم لو قاتل عليه الغاصب حتى  
 غنم أو خرجوا فله سهم القارص إذا لفرق بين القرم المذهب والمملوك وأما صاحب القرم  
 سهم راجل إذا أصابوا غنم بعد أخذه فله سهم القارص وللقاص سهم راجل كما  
 لو كان الغصب بعد دخول دار الحرب وغنمه في شرح السير (قوله فله سهمان) وكذلك  
 جاوزه أي جاوز الدرب مسجراً أو متعمداً أو حظه أي حظه الوقعة وكذلك الغاصب  
 لكن بصفة من وجهه محظوظة فيه مدق به جوهره وفي المنع لورجع الواهب فلو هوب له  
 قارص فيما أصابه قبل الرجوع ورجل فيما أصابه بعده والراجع راجل مطلقاً اهـ درمستي  
 أي لانه جاوز الدرب راجلاً باختياره كما لو جرح والمير بخلاف المذهب منه (قوله لالوباعه)  
 أي باختياره فلو مكرهاً فله سهم قارص كما في البصر وكما يبيع مالورهنه أو أجره أو وجهه بحر  
 (قوله ولو بعد تمام القتال) تبس في هذا المصنف حيث قال وفي فتح القدير لو باعه بعد القراغ  
 من القتال لا يسهط عند البعض قال المصنف يعني صاحب الهداية الأصح أنه يسهط لانه  
 ظهر أن قصده التجارة اهـ وهو غلط في النقل عن الفتح وهذه عبارة الفتح ولو باعه بعد  
 القراغ من القتال لم يسهط سهم القارص بالاتفاق وكذلك إذا باعه حال القتال لا يسهط عند  
 البعض قال المصنف الأصح أنه يسهط لانه ظهر أن قصده التجارة اهـ وفيه في التبيين  
 والبطوخة وعبارة القصة تأتي موافقة له فلا معنى للاستدراك اهـ ح ملخصات وانظار  
 أنه سقط من نسخة المصنف ما بين أفضى القتال فصل الاختلال فانه تدرك الشارح عليه  
 في محله ثم كانت الأولى مراجعة عبارة الفتح فافهم (قوله ولحقه هذه القبول) أي المذكورة  
 في قوله ولا يسهط سهم القير من واحد صحيح كبير صالح للقتال كما هو صريح عبارته في شرحه على  
 المتقي وأما في ذلك المصنف فانه بعد أن قيد المصنف بقوله صالح للقتال قال ان صاحب الكثر  
 وغيره من أصحاب المتون أدخل بما ذكرنا من القيد وان العجب من أصحاب المتون فأنهم يتركون  
 في متونهم قبول الأبد منها وهي موضوعة لنقل المذهب فيظن من يقف على مسائله الإطلاق  
 فيجري الحكم على إطلاقه وهو مقيد بترك الخطأ في كثير من الأحكام في الافتاء والقضاء  
 اهـ فافهم (قوله وذى) ولأولاً لم أبلغ المراهق قبل القسوة والخروج إلى دار الاسلام يسهم له  
 كما في شرح السير وانظار أن العبد إذا اعتق كذلك (قوله ورضعهم) أي يعطون قليلاً  
 من كثير فان الرضعة هي الاعطاء كذلك والكثير السهم فالرضع لا يبلغ السهم فتح (قوله  
 عندنا) وفي قول الشافعي ورواية عن أحمد أنه من أربعة الأشخاص فتح (قوله إذا باشر  
 القتال) ثم المرأة فأنهم يرضعها إذا قاتلت أيضاً وأطلق مباشرة القتال في العبد فتشمل ما إذا  
 قاتل باذن سيده أو بدونه كما في الفتح وبه صرح في شرح السير الكبير وقال القياس أنه إذا  
 قاتل بلاذن المولى لا يرضع له كسائر قاتل بلاذن الامام والاستحسان أن يرضع له لانه غير

قبل دخوله أو ركبته آخره  
 تفرود دخل راجلاً ثم أخذه  
 فله سهمان لالوباعه ولو بعد  
 تمام القتال فانه يسهط في  
 الأصح لانه ظهر أن قصده  
 التجارة فتح وأقره المصنف  
 لكن نقل في الشرح لالوباعه  
 عن الجوهرة والتبيين  
 ما يخالفه وفي القصة تأتي  
 لوباعه في وقت القتال فراجل  
 على الأصح ولو بعد تمام  
 القتال قارص بالاتفاق  
 انتهى في قتيبه وأجوبة هذه  
 الفتاوى ودخول الخطأ في  
 الافتاء والافتاء (ولا)  
 يسهم له العبد وصبي وامرأة  
 وذى) ويجنون ومعتوه  
 ومكاتب (ورضعهم) قبل  
 انخراج النحر عندها (إذا)  
 باشر القتال أو كانت المرأة  
 تقوم بمصالح المراضى

محمود عما يتنصص منه وهو اقطار القياس والاستحسان في العبد المحبوس إذا أجر نفسه وسلم  
 من العمل اهـ ملخصاً وبه يظهر أن قوله في الولو الجلية ان العبد إذا كان مع مولاه يقابل باذنه  
 يرضع له غيره قبل دخوله لاساقفه في البصر ولم أر من يرضع عليه قتيبه وظهر به أيضاً أن قوله في  
 المعلقة ينبغي أن يسهم له العبد الماذون بحد مخالف للمنفق (تنبيه) اقتصر المصنف على  
 الماذون لأن الاجير لا يسهم له ولا يرضع لعدم اجتماع الاجر والنصيب من الغنمة الا اذا  
 قاتل فانه يسهم له بحر أي بخلاف الماذون كورين قائم اذا قاتلوا يرضع ولا يسهم (قوله أو  
 تداوى الجرحى) اهـ إذا قاتل فيما قبله مع انه يومهم القضيص بهذا النوع فالاولى أن يقول  
 بدله أو تطبخ أو تحبب بالفرقة كما في شرح السير ومثل ذلك السقي ومناولة السهم كما في الفتح  
 والحاصل أن المراد حصول منفعة من الماذن أو حراً إذا جرح جرحاً جدياً جرحاً جدياً جرحاً جدياً  
 (قوله عند الحاجة) أما بدونه فلا لانه لا يؤمن غدوه (قوله وقد استعان عليه الصلاة والسلام  
 الخ) ذكر في الفتح أن في سنة من سنة هذا وأن جماعة قالوا لا يجوز الحديث لم أنه عليه الصلاة  
 والسلام خرج إلى بدر فلققه رجل مشرك فقال ارجع فإني استعين بمشرك الحديث وروى  
 رجلان ثم قال وقال الشافعي رده عليه الصلاة والسلام المشرك والمشركون كان في غزوة بدر  
 ثم انه عليه الصلاة والسلام استعان في غزوة تبوك بيهود ومن بنى قبة فباع وفي غزوة حنين بصفوان  
 ابن أمية وهو مشرك فالردان كان لاجل انه كان مخيراً بين الاستعانة وعدمها فلا يخالفه بين  
 الحديثين وان كان لاجل انه مشرك فقد نسخته ما بعده (قوله في زاد على السهم) أي اذا كان في  
 دلالة منفعة عظيمة للمسلمين فيرضع له على قدر ما يرى الامام ولو أكثر من سهام القريسان شرح  
 السير (قوله لانه كالاجرة) أشار إلى الفرق بين ما إذا قاتل الذي جرح لا يبلغ في الرضعة السهم  
 وما إذا دل حيث تصح الزيادة وهو أن ما يدفع له في هذه الحالة اتس رضعا بل قائم مقام الاجرة  
 بخلاف ما إذا قاتل فانه لا يبلغ به السهم لانه عمل عمل الجهاد ولا يسوي في عمله بين من يجر  
 عليه ومن لا يقبل منه أفاده في الفتح (تنبيه) قال في الحواشي المعلقة لا وجه لتخصيص  
 حكم الدلالة على الطريق بالذي لان العبد أيضاً إذا دل يطهر له أجر الدلالة بالعام لا يبلغ الآن تمنع  
 ارادة التخصيص فليتأمل اهـ (قوله سواء) أي في القسم فلا يفضل أحدهما على الآخر ففتح  
 وهو خبر عن قول المصنف والبراذين والعناق وعلى حل الشارح خبراً بحد المحذوف أي هذه  
 الأربعة سواء لانه قدر له كل واحد منهم على انفراد من غير اعتبار ما ولا  
 يخفى أن ما زاد الشارح من المهيمن بوزن معين والمقر بوزن محسن يفهم حكمه بالاولى لانه  
 فوق البراذين (قوله لا يسهم لاراحله) هي المراكوب من الابل ذكراً أو أنثى والتأنيب  
 للوحدة وللنقل من الوصفية إلى الاممية والجل يحتص بالذكور ط (قوله اعدم الارهاب)  
 أي تخوف العدو ولا يصلح لذكر والقر (قوله والخمس الباقي) أي الباقي بعد أربعة أخماس  
 القاتلين (قوله عندنا) رأينا عند الشافعي في قسم أخماسهم لذوى القربى وسهم للنبي يخلفه فيه  
 الامام وبصره إلى مصالح المساكين والباقي للثلاثة لا لاية زيلعي (قوله للقيم) أي بشرط فقره  
 وفائدة ذكره دفع توهم أن القيم لا يستحق من الغنمة شيئاً لأن استحقاقها بالجهاد والقيم  
 صغير فلا يستحقها ومثله ما في التأويلات للشيخ أبي منصور لما كان فقراً ذوى القربى يستحقون

مطلب  
 في الاستعانة بمشرك  
 أو تداوى الجرحى (أول)  
 الذي على الطريق (ومضاه  
 جواز لاستعانة بالكافر  
 عند الحاجة وقد استعان  
 عليه الصلاة والسلام باليهود  
 على اليهود ورضعهم) ولا  
 يبلغ به السهم الا في الذي  
 إذا دل (في زاد على السهم  
 لانه كالاجرة) (والبراذين)  
 خيل الجهم (والعناق)  
 يكسر الهـ بن جمع عتيق  
 كرام خيل العرب والهيمن  
 الذي أبوه عربي وأمه عجمية  
 والمقر عكسه قاموس  
 (سواء لا) يسهم (لاراحله)  
 والبقيل) والحاراء دم  
 الارهاب (والخمس) الباقي  
 بقيهم ألاثماً عندنا (لا يقيم  
 مطلب  
 في قصة الخمس



بالفقرة فلا فائدة في ذكرهم في القرآن أجاب بان افهام بعض الناس قد تفتى الى ان الفقير منهم  
لا يستحق لانه من قبيل الصدقة ولا تقل لهم بجر (قوله والمساكين) المراد منه ما يشمل الفقير  
(قوله وجاز صرفة الخ) والله في البدائع بان ذكر هؤلاء الاصناف لبيان المصارف لا لايجاب  
الصرف الى كل صنف منهم شيئا بل اتعين المصروف حتى لا يجوز الصرف الى غير هؤلاء  
ثم نبلاية (قوله وقد حقه في شرح الملتقى) ونصه والخمس الباقي من المقت كالمعدن  
والركاز يكون مصرفها لليتامى المحتاجين والمساكين وابن السبيل فتقسم عندنا لثلاثة  
هذه الاموال الثلاثة هؤلاء الاصناف الثلاثة خاصة غير متجاوز عنهم الى غيرهم فتصرف  
لما كانهم اربعة منهم فباسب استحقاقهم احتياجهم او مسكنة او كونه ابن السبيل فلا يجوز  
الصرف لغيرهم ولا فقيرهم كافي الشربة ليلية والقهستاني قات ونقات فيما علقته على التنوير  
عن المنة انه لو صرف للفقيرين لاحتج بهم جاز اه وله باعنا راجعة لثلاثة في حقه فتنبه  
اه اقول لامع في الترتيب بعد نصريح المنة بقوله لاحتج بهم اه ح (قوله من يفي هاشم)  
بان لذوى القربى وفيه قصور لان المراد بهم ههنا بنو هاشم وبنو المطلب لانه عليه الصلاة  
والسلام وضع سهم ذوى القربى فيهم وترك يفي نوفل ويحيى عبد شمس مع ان قربتهم واحدة  
لان عبد مناف الجد الثالث للنبي صلى الله عليه وسلم له اولاد هاشم والمطلب ونوفل وعبد شمس  
بجر والمطلب عم الجد الاول وهو عبد المطلب بن هاشم (قوله اى من الاصناف الثلاثة)  
وكذا الضعيف في علمهم راجع اليهم والضعيف الثاني يفي عن الاول وان زاد مع ما فيه من  
الركاز كذا في يد ذوى القربى اذا كانوا من الاصناف الثلاثة يقدمون على من كان منهم  
من ليس من ذوى القربى فيتم ذوى القربى مقدم على يتيم غيرهم وهكذا قال في الدر المنثور  
والاوضح ان يقال خمس الغنيمة والمعدن للمحتاج وذوى القربى منه اولى (قوله لجواز الخ)  
عله لقوله وقدم اى لان غير ذوى القربى يحمل له اخذ الصدقة لدفع حاجته بخلافهم فليس في  
نقدتهم اضرار بغيرهم (قوله ولا حق لاغنيائهم عندنا) وعند الشافعي يمتد ذوى القربى  
وغنيهم ويقسم بينهم للذكر كالانثيين لانه لم يفرق في الآية بين الفقير والغني ولنا ان الخلاف  
الراشد بين قسمة كافلة بغير من العصابة فكان اجماعنا والنبي صلى الله عليه وسلم لم كان  
بعظيم المنفعة لافقر اقر له صلى الله عليه وسلم انهم لم ير الوامى هكذا في الجاهلية والاسلام  
وشبك بين اصحابه بين اعطى بنى هاشم والمطلب لانهم قاموا به حين ارادت قر يش قتله  
عليه الصلاة والسلام ودخل بنو نوفل وعبد شمس في عهد قر يش ولو كان لاجل القرابة لما  
خصهم لان عبد شمس ونوفل اخوان هاشم لايه وامه والمطلب كان اخاه لايه فكان اقرب  
والمراد بالنصرة كونهم معه بوائده بالكلام والمصاحبة بالقاتلة ولذا كان اناسهم فيه  
نصيب ثم سقط ذلك بموته عليه الصلاة والسلام ادم تلك العلة وهي النصر فيصحة ونبه بالفقير  
في بابي لمخصا وحاصله انه كما سقط سهمه صلى الله عليه وسلم بكونه عندنا سقط سهم ذوى القربى  
بكونه ايضا فقد علة استحقاقهم حتى قال الطحاوي لا يستحق فقيرهم ايضا لكن الاول وهو  
قول الكرخي اظهر وقد حقق في الفتح قسمة الخلفاء الراشدين اهلنا كما قلنا لاجلنا كما قال  
الشافعي فراجعهم (تنبيه) في الشربة ليلية عن البدائع تعطى القرابة كقائهم اه وفيها

والمساكين وابن السبيل (و جاز  
صرفه لاصناف واحد فتح وفي  
المنة لو صرفه للفقيرين لاحتج بهم  
بجواز قد حقه في شرح  
الملتقى (وقدم فقر ذوى  
القربى) من يفي هاشم (منهم)  
اى من الاصناف الثلاثة  
(عليهم) لجواز الصدقات  
اقرهم لا هم (ولا حق  
لاغنيائهم) عندنا

قوله فكان اقرب هذا  
بخطه ولعل الصواب كانا  
اى عبد شمس ونوفل تأمل  
اه معصمه

عن الجوهرة انه يقسم بينهم للذكر كالانثيين قات واعترضه في الدر المنثور بانهم ذكر واهذا  
عن الشافعي لا عندنا قات على انه ينافيه ما في البدائع (قوله وما نقله المصنف) حيث قال وفي  
الحاوي القدسي وعن أبي يوسف الخمس يصرف الى ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن  
السبيل وبه نأخذ اه وهذا يقتضي كفايته عليه شيخنا يعني صاحب البحر ان الفتوى على  
الصرف الى الاقرباء الاغنياء فليحفظ اه (قوله نظروني في النهر) حيث قال واقول فيه  
نظروني هو ترجيح لا عطاء ثم وبغاية الامر انه سكت عن اشتراط النهر فيهم لانه لم يه  
اذا تأملت كلام الحاوي رأيت انه شاهد ما في البحر وهذا عبارة واما الخمس فيقسم ثلاثة  
اسهم سهم لليتامى وسهم للمساكين وسهم لابن السبيل يدخل فقر ذوى القربى فيهم  
وبه قدمون ولا يدفع لاغنيائهم ثم شفى وعن أبي يوسف ان الخمس يصرف الى ذوى القربى  
واليتامى والمساكين وابن السبيل وبه نأخذ اه اذ لو كان كما قاله في النهر لكانت رواية أبي  
يوسف عين ما قبلها فذكر اه قلت لكن انت خبر بان هذه رواية عن أبي يوسف وهي  
خلاف المشهور عنه والمتون والشروح ايضا على خلافها فالواجب اتباع المذهب في هذه  
المسئلة الذي اعتمد الشراح وغيرهم بتأييد أدلته والجواب عما ينافيه فهذا أقوى ترجيح ولا  
بما رخصه ترجيح الحاوي ثم رأيت العلامة الشيخ اسمعيل النابلسي عليه السلام في شرحه  
على الدرر والفرر (قوله وذ كره تعالى) اى قوله تعالى فان لله خمسة (قوله لانه حكم عاق  
بشفتى وهو الرسالة) عبارة النهر وهو الرسول فيكون مجدا الاشتقاق علة وهو الرسالة ولا  
رسول بعده اه اى كالموقف اذ القيت عالما بكرمه واذا القيت فاسد قافا فانه علق فيه  
الامر بالاكرام والاهانة على مشتق وهو عالم وفاسق فيدل على ان ما شق منه ذلك الوصف  
أعنى العلم والفسق علة الحكم اى كرمه لعله وأهله لفسقه وبه يظهر ما في عبارة الشارح  
ثم ان هذا أغلبي لمعات من أن قوله تعالى وذى القربى ليس علة القرابة عندنا بل النصرة  
الآن يقال مرادهم نفي كون العلة مجرد القرابة بل العلة قرابة خاصة مقيدة بالنصرة على  
الوجه المشار فندبره (تنبيه) قد مضى عن الشافعي رحمه الله تعالى أن سهمه صلى الله عليه وسلم  
يخافه فيه الامام بعده اى بناء على انه صلى الله عليه وسلم كان يصحبه لمامته وعندنا انه  
ولا رسول بعده اى لا يوصف بعده احديهم هذا الوصف فذا سقط بموته بخلاف الامامة والقيام  
بأمور الامامة وبهذا التقرير اندفع ما أورده المصنف على قوله ولا رسول بعده من انهم  
ان ادوا وان رسالته مقصورة على حياته فمنوع اذ قد مر في منية الملتقى بان رسالة الرسول  
لا تبطل بموته ثم قال ويعدن ان يقال انهم باقية سكا بعد موته وكان استحقاقه بحقيقة الرسالة  
لا باقيامه بأمور الامامة اه ولا يخفى ما في كلامه من اجماع انقطاع حقيقة قيامه صلى الله  
عليه وسلم فقد أفاد في الدر المنثور انه خلاف الاجماع قلت وأما ما نسب الى الامام الاشعري  
امام أهل السنة والجماعة من انكار ثبوتها بعد الموت فهو افتراء بهتان والمصرح به في  
كتبه وكتب اصحابه خلاف ما نسب اليه بعض أعدائه لان الانبياء عليهم الصلاة والسلام  
أحياء في قبورهم وقد أقام التكبير على افتراء ذلك الامام العارف أبو القاسم القشيري في كتابه  
شكايه السنة وكذا غيره كما بسط ذلك الامام ابن السبكي في طبقاته الكبرى في ترجمة الامام

وما نقله المصنف عن الصو  
من أن ما في الحاوي يفيد  
ترجيح الصرف لاغنيائهم  
انظر فيه في المهر (وذ كره  
تعالى للنبير) بما هو في ابتداء  
الكلام اذ الكل لله  
(وسهمه عليه الصلاة  
والسلام سقط بموته) لانه  
حكم عاق بشفتى وهو  
الرسالة

مطلبه  
في أن رسالته صلى الله عليه  
وسلم باقية بعده بموته



الاشعري (قوله كالمضي) بفتح الصاد وكسر الفاء والياء المشددة نهر أي كما سقط الصفي  
 بعونه صلى الله عليه وسلم (قوله يصطفيه الله) أي قبل قسمة الغنيمة واخراج الخمس نهر  
 كما سقط في ذا الفقار وهو سيف منبه بن الحاج حين قتله على رضى الله تعالى عنه وكما سقط  
 صفة بنت يحيى بن الخطيب من غنيمة خيبر رواء أبو داود في سننه والهاكم فتح وفي الشرح لبلالية  
 قال في طلبة الطلبة وكان النبي صلى الله عليه وسلم لا يتأثر بانصاف زيادة على سهمه (قوله ومن  
 دخل دارهم باذن الامام) ولو واحد من أهل الغنمة ط عن الشامي (قوله أو منعة) في  
 المصباح هو في منعة بفتح النون أي في عز قومه فلا يقدروا عليه من يريد قتله قال الزنجشري وهي  
 مصدر مثل الانفة والعظمة أو جمع مانع وهم العشيرة والحافة وقد تكون في الشهر لا غير خلافا  
 أن أجاز مطلقا (قوله خمس) أي باخذ الامام خمسة والباقي لهم قال في الفتح لأن على الامام  
 أن يصرفهم حيث أذن لهم كما أن عليه أن يصرف الجماعة الذين لهم منعة إذا دخلوا بغير اذنه  
 تخاميا عن توحي المسلمين والذين فلم يكونوا مع نصرة الامام متاعه صين فكان المأخوذ قهرا  
 غنيمة (قوله ما أخذوا) بضم الجيم مراعاة المعنى من كادروا في قوله فأغار (قوله والالا)  
 أي وإن لم يدخلوا باذن الامام ولم يكونوا ذوي منعة بان دخلوا بلا اذنه وهم ثلاثة فأقل كما أفاده  
 في الفتح قال وعن أبي يوسف أنه قد راجع الجماعة التي لا منعة لها بسبعة والتي لها منعة بعشرة (قوله  
 لأنه اختلاس) من خلت الشيء خلصا من باب ضرب اختطفته بسرعة على غفلة مصباح  
 (قوله وفي المنية الخ) أفادته تقدير المنية (قوله والالجاز) لأن الخمس في الثاني واجب بقول  
 الامام أنه أن يبطله بقرعة بخلافه في الاول ولذا لو دخلوا بغير اذنه خمس ما أخذوه يجوز عن  
 المحيط وحده أنهم إذا لم يكن لهم منعة لا يجب الخمس الا اذا أذن فيكون قد وجب بسبب  
 قوله أنه أن يبطله بخلاف ما إذا كانت لهم منعة فإنه يجب وإن لم يأذن لهم فلم يجب بقوله  
 فليس له ابطاله وفي النهر عن الترخاينة لو كان بعضهم باذنه وبعضهم بلا اذنه ولا منعة لهم  
 فالحكم في كل واحد منهم حالة الاجتماع كافي حالة الانفراد وان كان لهم منعة يجب الخمس  
 اه (قوله ونوب للامام) وكذا الامير السرية الا اذا نهب الامام فليس له ذلك الا برضا العسكر  
 فيوزن الاربعه الاخماس بجر (قوله أن ينقل) التنزيل اعطاء الامام الفارس فوق  
 سهمه وهو من النقل ومنه النافله للزائد على القرض ويقال لولد الولد كذلك ويقال أنه  
 تنقيل لا ونقل بالتحفيف فلا لفتان فيجوز فتح (قوله وقت القتال) قبله القدرى ولا بد منه  
 لأنه بعده لا يملكه الامام وقيل ماداموا في دار الحرب يملكه كذا في السراج وقد يؤيد هذا  
 القيل أو قوله صلى الله عليه وسلم لم من قتل قتيلا فلا يملكه شيئا كان بعد الفراغ من حنين ولم أر  
 جوازه قبل المقاتلة ثم رقت وفيه نظر لأن المنقول أن ذلك كان عند الهزيمة فتحرر بضال المسلمين  
 على الرجوع الى القتال وفي القهس تضاف في قوله وقت القتال إشارة الى انه يجوز التنقيب  
 قبله بالاولى رالى انه لا يجوز بعده لكن بعد القسمة لأنه استقر فيه حق الغنائم اه ففيه  
 التصريح بجوازه قبله وعزاه ح الى المحيط وقوله لكن بعد القسمة الظاهر أنه مبني على  
 القيل المار عن السراج وبؤيده قول المنون وينقل بعد الاحراز من الخمس فقط فان منهوه  
 انه قبل الاحراز بدار يجوز من الكل لكن الظاهر أن هذا المقهور غير معتبر لأنه وقع التصريح

(كالمضي) الذي كان عليه  
 الصلاة والسلام يصطفيه  
 انفسه ومن دخل دارهم  
 باذن الامام (أو منعة) أي  
 قوة (أو أغار خمس) ما أخذوا  
 لأنه غنيمة (والالا) لأنه  
 اختلاس وفي المنية لو دخل  
 أربعة خمس ولو ثلاثة لا قال  
 الامام ما أصيب لأخيه  
 فلولهم منعة لم يجز والالجاز  
 (ونوب للامام أن ينقل  
 وقت القتال حنا)

مطلب  
 في التنقيب

بخلافه في المنبع عن الذخيرة لا خلاف أن التنقيب قبل الاصابة واحراز الغنيمة وقبل أن  
 تضع الحرب أوزارها جاز يوم الهزيمة يوم الفتح لا يجوز لأن القصد به التصريح على القتال  
 ولا حاجة اليه إذا انهمز العدو وأما بعد الاحراز فلا يجوز لأن الخمس إذا كان محضا جاز  
 ملخصا وفي متن المتن ومقتضى المختار ولا مام أن ينقل قبل احراز الغنيمة وقبل أن تضع الحرب  
 أوزارها نقولهم وقبل أن تضع الحرب أوزارها فأنه دفع توهم الجواز بعد انتهاء الحرب لأن  
 قولهم قبل احراز الغنيمة يشمل ما بهد الاصابة أي اصابة العسكر الغنيمة بالهزيمة وانتهاء  
 الحرب مع انه غير مراد كما يشهد عطف هذه الجملة وفي الفتح التنقيب انما يجوز عندنا قبل الاصابة  
 فقد ظهر ضعف ما في السراج مع أن صاحب السراج لم يرد عليه في مختصره الجوهرة حيث  
 قال عن المجتهد التنقيب اما ان يكون قبل الفراغ من القتال أو بعده فان كان بعده  
 لا يملكه الامام لأنه انما جاز لأجل التصريح على القتال وبعد الفراغ منه لا تحريص اه  
 قلت وكل ما ورد من التنقيب بعد القتال فهو محمول عندنا على انه من الخمس كما بسطه  
 السرخسي (تنبيه) قولهم ان تضع الحرب أوزارها اقتباس من القرآن وبه يثبت على  
 جوازه عندنا كما بسطه الشارح في الدر المنثور فراجع (قوله وتحرر بضال) أي ترغيبا في القتال  
 (قوله سماء قتيلا لقرية منه) أي من القتل ففيه مجاز الاول مثل أعصر نخرا الكن قال الزركشي  
 قوام اسم الفاعل حقيقة في الحال أي حال التلبس بالقتال لا حال النطق فان حقيقة الضارب  
 والمضروب لا تتقدم على الضرب ولا تتأخر عنه فلهما في زمن واحد ومن هذا ظهر أن  
 قوله عليه الصلاة والسلام لم من قتل قتيلا فلا يملكه سلبه أن قتيلا حقيقة وأن ما ذكره من انه معنى  
 قتيلا باعتبار ما شافوه لاقتل لا يقتضي فيه اه وصرح القرافي في شرح التنقيح بان المشتق  
 انما يكون حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال مختصا بانه في الماضي اذا كان محكوما به  
 اما اذا كان متعلقا بالحكم كما هنا فهو حقيقة طافا بغيره سواء كان بمعنى الحال أو الاستقبال أو  
 الماضي اجماعا وحديث فلا مجاز أبو السعود عن الجوى وقوله اذا كان محكوما به كقولك زيد  
 قائم فانه حكم به على زيد بخلاف جاء القائم فانه جعل متعلقا بالحكم بالجمعي وفي الاول لا بد من ان  
 يكون متصفا بالقيام حال النطق حتى يصح الحكم عليه بالصفة والا كان مجازا بخلاف الثاني  
 فان قولك جاء القائم غدا حكم بالجمعي على ذات القائم غدا أي على من يسمى قائما غدا أي حال  
 التلبس بالصفة ومنه من قتل قتيلا أي شخصا يسمى قتيلا عند فتح القتل فيه فافهم (قوله  
 أو يقول من أخذ شيئا فهو له) هذا الفرع منقول في حواشي الهداية ولا يكال فيه كلام  
 سندا كره مع جوابه عند قول الشارح وجاز التنقيب بالكل (قوله وقد يكون بدفع مال)  
 كان يقول له خذ هذه المائة واقتل هذا الكافر تأمل ولم أره (قوله وترغب مال) الظاهر أنه  
 بمزة عمودة والاضافة على معنى في أي ترغيب في المال مثل ان قلت قتيلا فلا تألف درهم  
 لكن بشرط أن لا يصرح بالاجر كما سندا كره قريبا (قوله فالصريح الخ) جواب عما ورد على  
 قوله ونوب للامام الخ وحاصله أن التصريح بالواجب قد يكون بالترغيب في ثواب الآخرة أو في  
 التنقيب فهو واجب محض واذا كان التنقيب ادعى اتصالا الى المقصود يكون هو الاول في مدار  
 التدبیر اختيارا سقاط الواجب به لا هو في نفسه بل هو واجب محض ففتح ملخصا وفيه رد لقول

مطلب  
 الاقتباس من القرآن جاز  
 عندنا

مطلب  
 في قولهم اسم الفاعل حقيقة  
 في الحال

وتحرر بضال (قوله ليس قتل  
 قتيلا سلبه) سماء قتيلا  
 اقرب منه (أو يقول من  
 أخذ شيئا فهو له) وقد يكون  
 بدفع مال وترغب مال  
 فالصريح نفسه واجب  
 لا امر به واختيار الادبي  
 للمقصود مددوب



العناية ان الامر في الآية مصر وف عن الوجوب اقرينة (قوله ولا يجزاه) اي لا يخالف قول  
المصنف ونذب (قوله بل في) (قوله بل في المندوب) يظهر لي ان عمله في موضع يتوهم فيه الجأس اي  
الشدة كما هنا فان فيه تخصيص الفارس بزيادة مع قطع التمس بل استعمال نظيره في القرآن في  
الواجب كما في قوله تعالى فلا جناح عليه أن يطوف به ما فتن في الجناح لما كانوا فيه قدوة من  
حرمة السبي بين الصف والمروءة (قوله فانه المصنف) اي تبع الفتح وغيره (قوله ولذا) اي لكونه  
مندوب بالخلاف الاولى (قوله استحصانا) والقياس عدمه لان غيره يستحق باجابه وهو لا يلائم  
الاجاب لنفسه كالتقاضى لا يلائم القضاء نفسه وجه الاستحصان انه اوجب النقل للجيش  
وهو واحد منهم (قوله فلا يفتحه) لانه في الاول خصهم بقوله منكم فلا يتناول الكلام وفي  
الثاني هو منهم بخصيصه نفسه (قوله الا اذا هم بعده) اي اذا اهل ان قتل قتيلا في سلبه ولم  
يقبل أحد حتى قال ومن قتل منكم قتيلا فلا سلبه فقتل الامير قتيلا لا يستحقه لان التنفيل  
صادر عما يابا بعتبار كلاميه ولا فرق بين كونه بكلامين او بكلام واحد لان الاول لم يصح للثمة  
بالخصيص وقد زالت بالثاني افاده السير حتى وحام له ان التعميم حمل بجمع وع الكلامين  
لا بالثاني فقه قافهم (قوله ويستحقه) اي السلب (قوله وغيره) كالناجر والمرء والعبد بحر  
(قوله اي التنفيل) اي تنفيل الامامية وله من قتل قتيلا انما يكون في مباح القتل اي وان  
كان لفظ قتيلا ذكره لكنه مقيد بفتح قتل فيدخل فيه اجيراهم وناجر منهم وعبد بينهم  
مولاه ومرئاه وذوي طوقهم ومريض او مجروح وان لم يستطع القتال وشيخ فان له رأي او  
يرجى له لان قتله مباح نعم لو قتل مسلما كان يقاتل في صفهم لم يكن له سلبه لانه وان كان  
مباح الدم لم يكن له اية ليس بغنيمة كاهل البقي الا اذا كان سلبه للمشركون اعاروه اياه  
سرخس وما ذكره في الدر المنثور عن البرجندي عن الظهيرية من انه يستحق السلب بقتل  
من لم يقاتل استحصانا لم اجد في الظهيرية بل الذي فيها عدم الاستحقاق كما عزا اليه القهستاني  
قافهم (قوله عن لم يقاتل) حتى لو قاتل المصبي فله سلبه لانه مباح الدم وكذا المرأة كما في شرح  
السير (قوله ويمن كل قتال في تلك السنة) الاولى السقرة كما عبر في البحر والنهر وفي شرح السير  
لو نقل في دار الحرب قبل القتال بقي حكمه الى أن يخرج جوارح من دار الحرب حتى لو رأى مسلما  
مشركا فاعاناه فقتله فله سلبه كما لو قتل في الصف او بعد الهزيمة أو لو قتل بعد ما اصطفا والمقتال  
فهو على ذلك القتال حتى ينقضي ولو بقي اياما (قوله وان مات الوالي أو عزل) في شرح السير  
لوجاه مع المدد امير وعزل الامير الاول بطل تنفيله فيما يستقبل لزوال ولايته بالهزل أو حاله لم يقدم  
امير بل مات اميرهم فامر واعيهم غير لم يبطل حكم تنفيل الاول لان الثاني قائم مقامه الا اذا  
ابطل الثاني أو كان الخليفة قال لهم ان مات اميركم فاميركم فلا ينبتل تنفيل الاول لان  
الثاني نائب الخليفة بتقليده من جهة فكلما قلده ابتداء فينقطع حكم رأي الاول برأي  
نوفه اه ملخصا وحاصله بطلانه بالعزل وكذا بالموت اذا نصب غيره بعده من جهة الخليفة  
لان من جهتهم وهو خلاف ما في الشرح تبع البحر والنهر (قوله لانه نكرة في سياق الشرط) فيه ان  
النكرة في سياق الشرط انما تنفي لان الخلف على تنفيه دون المنفي كان لم أكلم  
رجلا لانه على الاثبات كانه قال لا تكن رجلا كما في التصوير ح قلت ذكر في البحر أيضا

مطلب  
كلمة لا بأس قد يستعمل في  
المندوب  
ولا يجزاهه تعبير القدوري  
بلا بأس لانه ائتم مطردا  
ما ذكره أولى بل يستعمل  
في المندوب أيضا قاله المصنف  
ولذا عمن في المندوب  
بالاستحباب (ويستحق  
الامام لو قال من قتل قتيلا  
فله سلبه اذا قتل هو)  
استحصانا (بعض الاف) مالو  
قال منكم أو قال (من  
قتله أنا في سلبه) فلا  
يستحقه الا اذا هم بعده  
ظهير به ويستحقه مستحق  
سهم أو وضع نعم الذي وغير  
(وذا) اي التنفيل (انما  
يكون في مباح القتل فلا  
يستحقه بقتل امرأة  
ويجوزون ونحوه ما عمن لم  
ينال وسامع القاتل مائة  
الامام ليس بشرط في  
استحقاقه ما غله اذا ليس  
في الوسم اسماع الكل ويمن  
كل قتال في تلك السنة ما لم  
يرجعوا وان مات الوالي  
أو عزل ما لم ينعنه الثاني نهر  
وكذا يمين كل قتل لانه  
نكرة في سياق الشرط وهو

انه قد يظهر عموم النكرة من المقام وغيره كعالت نفس ونمرة خير من جرادة أو كرم كل رجل  
اه وهنا كذلك كما يأتي قوله قافهم (قوله بخلاف ان قتل قتيلا) اي قتل الخاطب قتيلا  
منه لا يمين الكل بل لسلب الاول فقط استحصانا والقياس انه كالاول لانه علق استحقاقه  
بشرط يتكرر فلا يفتحي بقتل الاول وجه الاستحصان انه في الاول لم يفتحي بين انسانا وبينه  
فقد مخرج الكلام منه عاما لا ترى انه يتناول جميع الخاطبين فكيف جماعتهم بجماعة  
المقتولين وحقيقة من في الفرق أن مقصود الامام من تحريضهم بالمبالغة في التكاية في  
المشركين ولا فرق في ذلك بين أن يكون القاتل لعشرة من المشركين أو واحد منهم  
وأما الثاني فاما مقصود فيه معرفة جلالة ذلك الرجل وذلك يتم بدون اثبات العموم في مقتولين  
اه ملخصا من شرح السير الكبير وقد خطر لي هذا الفرق قبل رؤيته فقه تعالى الحد وحاصله  
يرجع الى أن العموم في أحداهم المستفيد من قريته المقام كما ينهنا عليه آنفا قافهم (قوله ولو  
قال ان قتل ذلك الفارس الخ) أقول هذا اذا صرح بكونه أجرا أو انه هو تنفيل لما في السير  
الكبير للسر حتى ولو قال الامير اسلم أو عيبد ان قتل ذلك الفارس من المشركين فقتل على  
أجر مائة دينار فقتله لم يكن له أجر لانه لما صرح بالاجر لا يمكن حمل كلامه على التنفيل  
والاستحصان على الجهاد لا يجوز وان قال ذلك لذي فقتله عنددهما وعند محمد بجواز أصل  
جواز الاستحصان على القتل عنددهما لانه اذ هلك الروح وليس من عمله ولو كان الامير  
قتلي فقال من قطع رؤسهم فله أجر عشرة دراهم فقتل ذلك مسلما أو ذمى استحقه لان ذلك ليس  
من عمل الجهاد ولو اراد قتل الامير فاستأجر عليه مسلما أو ذميا فهو على الخلاف اه ملخصا  
وهذا صريح بانه لو لم يصرح بالاستحصان يكون تنفيله لا يشهد له فروع كثيرة في السير الكبير  
أيضا منهم من جاء بالف درهم فله ألفان فصار رجل بألف لم يكن له غيرها بخلاف من جاء بأسير فهو  
له وخمسة دراهم فانه يهبط ذلك لان المقصود هنا تكاية العدو وفيما قبله لا مقصود الا المال  
ولو قال من قتل المائت فله عشرة آلاف دينار فهو على رأس الرجال دون السبي لان المقصود في هذه الحالة  
التحريض على القتال اه ففي هذه الفروع ذكر مال معلوم وقد جعل تنفيله لا لاجارة لعدم  
التصريح به سابقا فظهر أن ما ذكره الشارح تبعه بالنهر عن المنية وكذا ما نقله ح عن  
فاضلان ائتم على اطلاقه وأما القول بان الاستحصان على الطاعات جازع عند المتأخرين ففيه  
أنهم أجازوه في مسائل خاصة للضرورة وانما الجهاد منهم ولا يصح حمل كلامهم على كل عبادة  
كما ينهنا عليه سابقا قافهم (قوله ولو نقل السر به الخ) من فروع قوله وسامع القاتل الخ (قوله  
هي قطعة من الجيش الخ) قد عات ما فيه قبل هذا الباب (قوله الربع) اي ربع الغنيمة اي  
بان جعل لهم ربعها يأخذونه دون بقية العسكر زيادة على سهمهم (قوله فلهم النقل) اي  
للمرية والاولى أن يقول فلهم النقل أي عود الضمير على العسكر (قوله استحصانا) والقياس  
انه لا نقل لهم لان المقصود التحريض ولا يحصل اذ لم يسعه أحد منهم وتكلم الامير بذلك في  
عسكره كتكلمه ليس مع عباده وجه الاستحصان أن ما ينسكهم به في عسكره بقشوعا وآن  
عاقبة الملوك التمسك بين خواصهم وقامه في شرح السير (قوله وجاز التنفيل بالكل) بان يقول

بخلاف ان قتل قتيلا  
ولو قال ان قتل ذلك الفارس  
فقتل كذا لم يصح وان قتل  
رأس أو شئت القتل فقتل  
كذا صح ولو نقل لغيره  
هي قطعة من الجيش من  
أربعة إلى أربعة مائة خونة  
من السرى وهو المسمى بـ  
درو (الربع وسمي العسكر  
دونه فلهم النقل استحصانا  
ظهير به وجاز التنفيل  
بالكل



للسرية ما أصبتم فهو لكم سوية بينكم (قوله أو بقدر منته) بأن يقول ما أصبتم فليكن ثلثه  
سوية بينكم بعد الخمس أو يقول قبل الخمس أي لكم ثلثه بعد إخراج الخمس أو قبل  
إخراجه أي ثلث الأربعة لاختصاص أو ثلث الكل (قوله والفرق في الدرر) أي الفرق بين  
جواز التثقيب المذكور للسرية وعدم جوازه للعسكر كقولكم لم يذ كر في الدرر في الفرق إلا  
التثقيب بالكل لأنه يعلم منه الفرق في التثقيب بقدر منته وبعبارة الدرر هكذا في النهاية عن  
السيرة الكبرى أن الإمام إذا قال لاهل العسكر جيمع ما أصبتم فليكن ثلثه بالسوية بعد الخمس  
فهذا لا يجوز وكذا إذا قال ما أصبتم فليكن ثلثه بعد الخمس فإن قوله مع الصرية جاز وذلك  
أن المقصود من التثقيب التحريض على القتال وإنما يحصل ذلك بتخصيص البعض بشئ وفي  
التعميم إبطال تفضيل الفارس على الراجل وإبطال الخمس أيضا إذا لم يمتن ١٥ قلت وما  
ذكره من صحة السرية صرح به في الهداية والاختيار والريعي لكن نقل في البصر عن الكمال  
التسوية بين العسكر والسرية في عدم الصحة حيث قال لو قال للعسكر كل ما أخذتم فهو لكم  
بالسوية بعد الخمس أو بالسرية لم يجز لأن فيه إبطال السهمين الذين أو جبهه الشرع إذ فيه  
تسوية الفارس بالرجل وكذا لو قال ما أصبتم فهو لكم ولم يقل بعد الخمس لأن فيه إبطال  
الخمس الثابت بالنص ذكره في السيرة الكبرى قال الكمال وهذا يمتنع ببطل ما ذكرناه من قوله  
من أصاب شيئا فهو له لا تخادع باللازم فيهما وهو بطلان الاستدلال المنصوص بالتسوية بل  
وزيادة حرمان من لم يصب شيئا أصلا بأنثائه فهو أولى بالبطالان والفرع المذكور من الحوائج  
وبه أيضا يفتى في ما ذكر أي صاحب الهداية من قوله أنه لو قل بجيمع المأخوذ جاز إذا رأى  
المصلحة وفيه زيادة إيماء السابقين وزيادة الفتنة ١٥ وتبعه في التمرأقول وبالله سبحانه  
التوفيق لا تنافي بين مانعة الجماعة وماتقة الكمال بحمل الأول على السرية المبعوثه من دار  
الحرب والثاني على المبعوثه من دار السلام وبه يدفع ما أورده الكمال على الفرع المنقول من  
الحوائج وغيره كما به لم ذلك مما ذكره الإمام الصرخي في السيرة الكبرى في مواضع متفرقة  
منه وحاصله أنه أن السرية أن كانت مبعوثه من دار الحرب بأن دخل الإمام مع الجيش ثم ثبت  
سريته ونقل أهم ما أصابوا جاز لأنهم قبل التثقيب لا يختصون بما أصابوا وهذا التثقيب  
للتخصيص على وجه التحريض وإن كانت السرية مبعوثه من دار السلام لم يكن له ذلك وكذا  
لو نقل أهم الثلث بعد الخمس أو قبل الخمس كان باطلا لأنه ما خص بعضهم بالتثقيب وليس  
مقصوده الإبطال الخمس أو إبطال تفضيل الفارس على الراجل فلا يجوز قلوا قال لاختص  
عليكم فيما أصبتم أو الفارس والرجل سواء فيما أصبتم فإنه يكون باطلا فكذا كل تثقيب  
لا يفيد إلا ذلك باطل بخلاف قوله من قتل قتيله سلبه ومن أصاب منكم شيئا فهو له دون باقي  
أصحابه فإنه يجوز لأن فيه معنى التخصيص للفرص لأن القتال يختص بالنقل دون باقي أصحابه  
وهذا وإن كان فيه إبطال الخمس عن الأسلاب لكن المقصود منه التحريض وتخصيص بعض  
القاتلين بإبطال شركة العسكر عن الأسلاب ثم ثبت إبطال الخمس عنها اتباعا وقد ثبت تبعها  
ملا ثبت قصدا كالشرب والطيريق في البيع والوقف في المنقول يثبت تبعه لاهل قاروان كان  
لا يثبت قصدا أو بوجهه أن الإمام لو ظهر على يده أنه أن يجعلها خراجا ويبطل منها سهم من

مطلب  
مهم في التثقيب العام بالكل  
أو بقدر منته

أو بقدر منته  
للعسكر والفرق في الدرر

أصابع أو الخمس ولو أراد قسمتها بين الغنائم ويجعل سهمه الخمس خراجا لمقاتله لا غنيما لم  
يكن له ذلك لأنه إبطال الخمس مقصودا فلا يجوز في الأول يثبت إبطاله تبعه لإبطال حق الغنائم  
في الغنيمة فيجوز أن كان في الموضوعين تخلص المفعة لاهل قتاله ١٥ ملخصا من مواضعه  
والذي تحرر منه ومما سار أن تثقيب كل العسكر بكل المأخوذ أو ثلثه مثلا بعد إخراج الخمس  
أو قبله لا يصح وكذا تثقيب السرية المبعوثه من دار السلام لا يمتنع العسكر والتثقيب هو  
تخصيص بعض المقاتلين بزيادة التحريض وهذا ليس كذلك لأنه جعل كل المأخوذ أو ثلثه  
بين كل المقاتلين سوية بينهم فصار المقصود منه إبطال التفاوت بين الفارس والرجل وإبطال  
الخمس أيضا إن لم يمتن به بأن لم يقل بعد الخمس وإبطال ذلك مقصودا لا يصح بخلاف السرية  
المبعوثه من الجيش في دار الحرب لأن في التثقيب موجود فمع إلا أن المراد تمييزها من بين  
العسكر بجيمع المأخوذ أو بثالثه مثلا لا لاجل تحريض بعضه على القتال وإن لم يمتن منه إبطال  
التفاوت والخمس لكونه ضمنيا لا قصدا فصار بمنزلة قوله لاهل العسكر من قتل منكم قتيله سلبه  
فإنه يخص بعضا لبعض منهم وهو القاتل بزيادة على الباقي وإن لم يمتن منه ما ذكر بخلاف قوله  
الكل العسكر ما أصبتم فهو لكم لأنه بمنزلة قوله ذلك للسرية المبعوثه من دار السلام  
أهدم المشارك لاهل العسكر فيه تخصيص بعض دون بعض فلا يصح كما قررناه وبهذا التقرير ظهر  
صحة الفرع المنقول من حوائج الهداية وهو من أصاب شيئا فهو له لأنه يخص بعضا ببعض  
أصابه فهو بمنزلة قوله من قتل قتيله سلبه بخلاف قوله ما أصبتم فهو لكم أو كل ما أخذتم  
فهو لكم بالسوية لأنه نشر يك محض بجيمع المأخوذ بين جميع العسكر أو بالسرية لأن  
معناه سهمه جميع ما يأخذ كل واحد منهم سوية فصار المقصود منه إبطال التفاوت والخمس  
ولا يصح إبطال ذلك قصدا كما علمت وكذا ظهر صحة قوله لو نقل بجيمع المأخوذ جاز أي بأن قال  
من أصاب شيئا فهو له بخلاف ما أصبتم فهو لكم لما علمت من أنه نشر يك لا يخصيص ولا يرد عليه  
قوله أن فيه إبطال السهمين أي التفاوت بين الفارس والرجل وكذا إبطال الخمس لما علمت  
من أن ذلك جاز إذا كان ضمنيا لا قصدا وهذا حيث وجد تخصيص كل أخذ بما أخذ فظهر  
نقد تحقق معنى التثقيب وإن لم يمتن منه حرمان من لم يصب شيئا فاعتنم تحقيق هذا الحل فإنه من  
فيض المولى عز وجل (قوله ولا ينقل بعد الأحرار هنا) وكذا قبل الأحرار بعد الإصا به كما  
أوضحناه عند قوله ونسب للإمام أن يتقل وقت القتال (قوله لجواز له نصف واحد) أشار به  
إلى أنه يشترط أن يكون التثقيب المذكور لأحد الأصناف الثلاثة فلا يجوز لغيره كما صرح به  
الزيلع والفتاوى وغيرهم أو ما يمتنع في البصر رد في التمر وغيره (قوله وسلبه) بتخصيصه في  
الأسلوب والجمع أسلاب (قوله ما منه من كبه وثيابه) ومن ذهب وفضة في حقيقته أو وسطه  
وخاتم وسوار ومنطقة في العنق نهر عن الحقائق (قوله لا ماعلى دابة أخرى) ولما كان مع  
غلامه أو في خيمته نهر (قوله حكمه قطع حق الباقيين) أي باقي الغنائم وحينئذ فلا خمس فيها  
أصابه لاحد ويورث عنه ولو مات بعد الحرب شره لابلية فيصطفى درمته في قتل ومن حكمه  
قطع التفاوت أيضا فيستوى فيه الفارس والرجل كما قدمنا من شرح السيرة (قوله لا الملك  
قبل الأحرار) هذا عندهم أو عند محمد يثبت وجوب الضمان بالانلاف قبل على هذا

(ولا ينقل بعد الأحرار هنا)  
أي بدارتها (الامن الخمس)  
لجواز نصف واحد كما  
(وسلبه ما منه من مركبه  
وثيابه وسلاحه) وكذا  
ماعلى مركبه لا ماعلى دابة  
أخرى (والتثقيب حكمه)  
قطع حق الباقيين لا الملك  
قبل الأحرار بعد الإسلام  
فلو قال الإمام من أصاب  
جارية فهي له فأصابعه مسلم  
فاستبرأها



قوله نصبا كذا بالاصل  
المقابل على خط المؤلف  
واما الصواب نصا اه  
معناه

لم يجل وطوها ولا يبعها  
كالواخذها المصنف  
واستبرأها لم يجل له اجاعا

(و اسباب لكل ان لم ينفذ)  
حديث ليس لك من سلب  
قبلت الاما طابت به نفس  
امامك لعلنا حديث  
السب على التنفيل قلت  
وفي معروضات المفق اي  
العود هل يجل وطها الامام  
المستتر من الغزاة الان  
حيث وقع الاشتباه في  
قسمهم بالوجه المشرع  
فاجاب لا توجد في زماننا  
قصة شرعية لكن في  
السنن وقع التنفيل  
الكافي فبعد اعطاء الخمس  
لا تبقى شبه ابتداء انتهى  
فليحفظ والله اعلم

قوله فان لم يقدر على اهل الخ  
هكذا بخطه واهل مقطوع  
قله ثنى والاصل فان لم يقدر  
على رده الى اهل الخ اه  
معناه

مطلب  
في حكم الغنيمة المأخوذة  
بلا قسمة في زماننا

الاختلاف هداية وغيرة هدايات والظاهر ان المراد بغير ثبوت المال عند هاتين عامه والا  
فكيف يورث مال لم يملكه مورثه ولم ار من يملكه در منق (قوله لم يجل له وطوها ولا يبعها)  
اي قبل الا حراز خلافا لمصنفه كاص (قوله لم يجل له اجاعا) اي حق يخرجها ثم يستبرئها ط  
عن النابي (قوله والسب لايكل) اي لكل الجند ان لم ينفذ الامام به القاتل وخصه الشافعي  
رجحه الله بالقائل در منق (قوله حديث الخ) ذكر في الفتح ان الحديث ضعيف ولا يضر ضعفه  
لانا استأنس به لاحد محقق حديث السب اي قوله عليه الصلاة والسلام من قتل قتيلا فله  
سببه يجهده على التنفيل وليس كل ضعيف باطلا وقد نظرت احاديث ضعيفة تفيد ان  
حديث السب ليس نصبا عامه صغر او الضعف اذا قدمت طرقة يرتقي الى الحسن فيغلب  
الظن بانه تنفيل وغمام تحقيق المقام فيه (قوله حيث وقع الاشتباه في قسمهم) الاولى في  
قسمهم بغير الله وانه عوده الى الامام الا ان يقال انه عائد الى الغزاة وفيه بعد ثم الواقع الان  
انه لا قسم غنيمة أصلا كما ذكر في الجواب (قوله وقع التنفيل الكافي) اي بقول الساطن  
كل من اخذ شيئا فهو له اموال قال كل ما أصبتم فهو لكم فانه لا يصح كاص والرد وقوعه لاي  
عكر كان في أي غزوة كانت والاختلاف ما مر من انه يتم كل قتال في تلك السنة ما لم يرجعوا  
ايكن يبنى النظر فيما بعد موت السطان المنقل على هذا الوجه أو بعد عزله وولاية غيره هل  
يبنى تنفيل الاول العام أم لا ويتعين عدمه ما لم ينفذ الثاني مثله وهكذا الى وتنا هذا فقد ذكر  
في الخيرة ان أمر السطان لا يبنى بعدمه وما قيل من أن كل سلطان من سلاطين آل عثمان  
نصرهم الله تعالى يؤخذ عليه عهد من قبله لا ينفع كما أوضحت ذلك في كتابي تنبيه الولاة  
والحكام على شاتم خير الانام (قوله فبعد اعطاء الخمس لا تبقى شبهة) قد علم مما قدمناه قريبا  
عند قوله وجاز التنفيل بالكل أنه لا يلزم اعطاء الخمس في التنفيل العام المقصود منه  
التصميم دون التثريب كما لا يلزم فيه تفاوت القارس والراجل لسقوط ذلك ضمنه الا قد ادا  
على أن الواقع في زماننا عدم القسمة وعدم اعطاء الخمس فكيف تنقضي الشبهة على فرض  
لزوم الخمس بل الشبهة باقية من حيث اننا لانعلم أن سلطان زماننا هل ينفذ اعطاء أم لا ولا  
يقال ان عدم القسمة اليوم دليل على وجود التنفيل لان جيوش زماننا ياخذون ما تصل اليه  
أيديهم من بلاد الاسلام ولو ظهر مال ملك المسلم لا يدفعه اليه الا بمئة فليس في  
حاله م ما يقتضي حمله على الكمال وكذا احكام هذا الزمان وأمره الجيوش لا يتلون ولا  
يقسمون ولا يجمعون فظاهر ان ما يؤخذ من الغنائم اليوم حكمه حكم الغلول وقد ذكر في  
شرح السير الكبير ان الغال اذا قدم وأتى بعاغله الى الامام بعد تفرق الجيش فان شاء زده عليه  
وأمره بصرفه الى حقيقة وان شاء أخذه منه ودفع غيره لم يضره ويكون الباقي كاللقطة  
فان لم يقدر على اهل نصيبه أو وجه له وقوف في بيت المال وكتب عليه أمره وان لم يأت به  
الغال الى الامام ان لم يقدر على رده الى اهل فالسب له أن يتصدق به وان قدر فالحكم فيه  
كاللقطة ودفعه الى الامام أحب كافي اللقطة فيه طي الخمس منه لاهله وذ كرا أيضا ان يبيع  
الغازي سهمه قبل القسمة باطل كاعناقه وفي حواشي الزاهد ياشترى جارية مائة مائة لم يرد منها  
الخمس من الامير يتفقد ويحل وطوها وان اشتراها من وقعت في سهمه نفذ في أربعة أخماسها

ولا يجل وطوها اه اي اذا قسمته لم يمس وانما حل في بيع الامير بملكه على ان لا يبيع  
قبل الا حراز كما مر ويكون الخمس حينئذ واجب على الثمن لا في الجبل وطوها فذ لم يرجع  
تنفيل ولا قسمة ولا شر من أمير الجيش لا يجل الوط بوجه أصلا لكن لا يملكه على كل جارية  
بعض من الغنيمة بان لم يوجد دفع ان من ذلك لا يجل ان من أخذها اشتراها لمن الامير  
فارتفع ثبوت الحرمة وبقيت الشبهة القوية فان الظاهر من حال الجيوش في زماننا عدم التبرأ  
ولا ترتفع الشبهة بعد عدم علم الانا حيث كانت مشتركة بينه وبين أصحاب الخمس لم يصب  
توزيعها انفسها فالاحوط ما نقله بعض الشافعية عن بعض أهل الورع أنه كان اذا أراد التبرأ  
بجارية تبرأها ثانيا من وكيل بيت المال قات أي لانه اذا حصل اليأس من معرفة مستحقها من  
الغنائم صارت بمنزلة اللقطة واللقطة من مصارف بيت المال لكن اذا كان المشتري فقيرا لم  
تملكها ونقل في الغنيمة عن الامام الوبري أن من له حظ في بيت المال فطهر بماله وجه لبيت  
المال فله ان يأخذ مائة اه ونظمه في الوهبانية وفي البرازية قال الامام الحلواني اذا كان  
عنده ودبعة فبات المودع بلا وارث له أن يصرف الودبعة الى نفسه في زماننا لا لو أعطاه لبيت  
المال اصاعت لانهم لا يصرفونه مصارفه فاذا كان من أهله صرفه الى نفسه والاصرفه الى  
المصرف اه وقدم الشارح هذا في باب العشر من كتاب الزكاة وظاهره أن من له حظ في بيت  
المال بكونه فقيرا أو عالما أو نحو ذلك ووجد ما يصرفه الى بيت المال من اي بيت من البيوت  
الاربعة الا تبيع في آخر الخيرية له أخذه مائة بطريق الظفر في زماننا لا يتقيد أخذه بان يكون  
مرجع المأخوذ الى البيت الذي يستحق منه والاصرف تركه بلا وارث ولقطة هو لبيت فقير  
وقد قبل اولي له وقوله فاذا كان من أهله اي من أهل بيت المال غير مقيد بكونه من أهل ذلك  
البيت كما هو ظاهر كلام الوبري ايضا لانه لو تقيد بذلك لزم أن لا يأخذ من بيت المال  
في زماننا غير منظم واپس فيه بيوت مرتبة ولورد ما وجدته الى بيت المال لزم ضياعه لعدم  
صرفه الا تبي مصارفه كما حردناه في باب العشر من الزكاة على هذا اذا اشترى جارية من  
الغنيمة فان كان ممن يستحق من الخمس جازله صرفها الى نفسه بطريق استحقاقه من الخمس  
وان لم يكن مستحقا منه وله استحقاق من غيره كالعالم الغني ينبغي له أن يملكها الفقير مستحق من  
الخمس ثم يشتريها منه أو يملكه غيره باقظ ثم يشتريه منه لانه لو صرفها الى نفسه يبنى فيها  
الخمس فلا يجل له وطوها لكن قد يقال ان الغنيمة بعد الا حراز صارت مشتركة بين الغنيين  
وأصحاب الخمس وقد مر أن من مات بعد الا حراز يورث نصيبه ولكن لما جهات أصحاب  
الحقوق وانقطع الرجاء من معرفتهم صار مرجعها الى بيت المال وانقطعت الشركة الخاصة  
وصارت من حقوق بيت المال كما مر أموال بيت المال المستحقة اعمامة المسلم استحقاقا  
لا بطريق المالك لان من مات وله حق في بيت المال لا يورث حقه منه بخلاف الغنيمة المحرزة قبل  
جهالة المستحقين او تفرقه بينهم فانما اشتركت خاصة وحيث صار مرجعها بيت المال لم يبق فيها حق  
الخمس أيضا فان يستحق من بيت المال أن يملكها لنفسه هذا ما ظهر لي وقد رأيت رسالة  
لحق الشافعية السيد السجودي قال فيما ودي كان شيخنا الوالد قد شري لي أمة لأمي  
فذا كرشينا انما لعلنا محقق العصر الجلال الحلي في أمر الغنائم والشر من وكيل بيت المال

مطلب

فيوط السراني في زماننا

مطلب

فمن لم يحسن في بيت المال  
وظهر بشئ من بيت المال

قوله نظره على وجه الخ  
هكذا بخطه واهل الاصوب  
وظهر بمال وجه الخ اه  
معناه



فقال له ايضا لو امكن ان يملكها بطريق الظفر لما انما من الحق الذي لا ينزل اليه في بيت المال لان تلك الجارية على تقدير كونها امن غنيمة لم تقسم قسمة شرعية قد آل الامر فيها الى بيت المال لتعذر العلم بصدقها فقال شيخنا الهللي نعم لكم فيه حقوق من وجوه ا هـ وهذا موافق لما قلناه من القيمة وعن البرازية والله سبحانه وتعالى اعلم

(باب استيلاء الكفار)

اشترغ من بيان حكم استيلاء المسلمين شرع في بيان حكم استيلاء بعضهم على بعض وحكم استيلاء نهم على نافع وبه ظهر انه من اضافة المصدر الى فاعله لا الى مفعوله ايضا لانه هو مفعول من بيانه فانهم (قوله على بعضهم بعضا) تبع في هذا التبع صاحب النهر وصوابه بعضهم على بعض كما قال ح او اسقاط انتظ بعضا كما قال (قوله بدار الحرب) افاد اطلاقه انه لا يشترط الاحرار بدار المال حتى لو استولى كفار الترك والهند على الروم وأحرزوها بايها نبت المال الكفار انترك ككفار الهند كما في الخلاصة قهستاني ونحوه في البصرى ياتي ما يزيد لكن ذكر ابن كمال ان الاحرار اذا غلبت رطو غلبوا مخصوص في المسئلة الثانية وهي قوله وان غلبوا على اموالنا الخ على ما افصح عنه صاحب الهداية ا هـ اي حيث اطلق هذا قيد بالاحرار في الثانية وذكر في الشريعة لا يسهل مثل ما ذكر ابن كمال فتأمل (قوله لا استيلاء على مباح) اي في ملكه بمباشرة مبيحة كالاحتطاب والاصطياد (قوله ولو سبي الخ) ذكر المسئلة بتعليقها في الدرر عن واقعات المصدر الشهير ولم يذكر اموال اهل الذمة لانه كما هو النافذ بالاحراز وقوله من دارنا الظاهر انه احراز على الحق الذي بدار الحرب فسي منها ما لو دخل دارهم على نية العود فالظاهر انه لا يملك بالسبي لانه هذه الذمة فلا حكمه في اتمل (قوله من ذلك السبي للكفار) فسر اسم الاشارة بما ذكره في هذا راجع الى المسئلة الاولى دون مسئلة الذي لانهم اذا لم يكونوا الذين اذا سبوا لم يملكه منهم فانهم (قوله اعتبارا بسائر املاهم) اي كما غلبت باقي املاهم وشمل ما اذا كان بيننا وبين المسلمين موادة لا فاعل ندرهم انما اخذنا ما لا نخرج عن ملكهم ولو كان بيننا وبين كل من الطائفتين موادة كان لنا ان نشترى من السابيين ما ذكرنا الا اذا اقتتلوا بدارنا لانهم لم يملكوا ما دم الاحرار فيكون شر او نادر ايا بالآخرين لانه على ما حكمهم ونماه في البحر من الفتح وقوله لم يملكوه ادم الاحرار يدل على اشتراط الاحرار في المسئلة المارة كما ذكرناه (تنبيه) في النهر عن حنية المفتي اذا باع الحر في هناك ولده من مسلم عن الامام انه لا يجوز ولا يجبر على الرد عن ابي يوسف انه يجبر اذا خاضع الحر في ولد دخل دارنا بامان مع ولده فيباع الولد لا يجوز في الروايات ا هـ اي لان في اجازة بيع الولد نقض امانه كما في ط عن الولوالجية (قوله ولو عبد امونا) وكذا الكفار بالاولى وكان الاولى التعبير بالحق ليخرج المدبر والمكاتب وام الولد فانهم لا يملكونهم كما سيذكره المصنف ومثل العبد الامنة كما في الدرر (قوله وأحرزوها بدارهم) ويلحق بها البحر المالح ونحوه كدفاعة ليس وراها بدارنا لاداس لام نقله بعضهم عن الجوى وفي حاشية ابي السعود عن شرح المظنم الهاملي سطح البحرية بدار الحرب ا هـ وفي الشريعة لا يملك بدار الحرب مثل قاري الهداية عن البحر المالح امن دار الحرب والاسلام اجاب انه ليس من احد القميين لانه لا يملك

(باب استيلاء الكفار) على بعضهم بعضا او على اموالنا (اذا سبي كافر كادرا) آخر (بدار الحرب واخذ ما له ملكه) لا استيلاء على مباح (ولو سبي اهل الحرب اهل الذمة من دارنا) لا يملكونهم لانهم احرار (وملك ما يجده من ذلك) السبي للكافر (ان غلبنا عليهم) اعتبارا بسائر املاهم (وان غلبوا على اموالنا) ولو عبد امونا (واحرزوها بدارهم)

مطلبه في مالو باع الحر في ولده

مطلبه يملك بدار الحرب المفاضة والبحر المالح

لاحد عليه ا هـ قال في الدرر المنتقى هناك لكن قد منا في باب نكاح الكافر ان البحر المالح ملحق بدار الحرب (قوله ملكوها) هو قول مالك واحد ايضا في كل والوط لمن اشتراه منهم كما في الفتح لقوله تعالى لا تقربوا المهرجاء من سبيلهم فقرأه فدل على ان الكفار ملكوا اموالهم التي هاجروا عنها ومن لا يصل الى ماله ايس فقير ابل هو ابن سبيل ولذا عطفوا عليه في آية الصدقات وهذا مؤيد لما ورد من طرق كثيرة وان كانت ضعيفة فمده هذا الحكم بلا شك كما ارضيه واطال في قصة ابن الهمام (قوله لا للاستيلاء الخ) رد على الهداية حيث ذكر ان عند الشافعي لا يملك كونها لان الاستيلاء محظور فلا يملك الملك وانما ان الاستيلاء لا يورده على مال مباح لان العصمة في المال انما ثبتت على مائة الدليل وهو قوله تعالى هو المني خاق لكم ما في الارض جميعا فانه يقتضي اباحة الاموال وعدم العصمة انما ثبتت لضرورة تمكن المالك من الانتفاع فاذا زالت المسكنة بالاستيلاء لم يبق له من الدارين عادميا كما كان ا هـ موضحا من العتبية والفتح (قوله لما ان الصحيح الخ) حاصله ان هذا التعليق المار عن الهداية مبني على ان الاصل في الاشياء الاباحة وهو رأي المعتزلة والصحيح من مذهب اهل السنة ان الاصل فيها الوقف حتى يرد الشرع بل الوجه ان العصمة ثابتة بخطاب الشرع عندنا فلم تظهر العصمة في حقهم وعند الشافعي هم مخاطبون بالشرائع فظهرت العصمة في حقهم فلا يملكونهم بالاستيلاء وهذا حاصل ما في المتبع شرح الجمع أقول وفيه نظر من وجوه الاول ان ما مر عن الهداية ايس مبنيا على ان الاصل الاباحة لان الخلاف المذكور فيه انما هو قبل ورود الشرع وصاحب الهداية انما أثبت الاباحة بعد ورود الشرع مقتضى الدليل يعني ان مقتضى الدليل اباحته المكن ثبتت العصمة بعارض وقد صرح بذلك في اصول البرزوي حيث قال بعد ورود الشرع الاموال على الاباحة بالاجماع ما لم يظهر دليل الحرمة لان الله تعالى اباحها بقرينة جعل لكم ما في الارض جميعا الثاني ان الكفار مخاطبون بالايمان وبالعبادة وبات سوي حدود الشرب وبالمعاملات وانما الخلاف في العبادات كما قدمناه او اتمل الجهاد الثالث ان قوله لم تظهر العصمة في حقهم اي هو مباح لهم فقيده رجوع الى القول بالاباحة كما افاده ط الرابع ان نسبة الاباحة الى المعتزلة بخلاف ما في كتب اصول تحرير ابن الهمام المختار الاباحة عند جمهور الحنفية والشافعية ا هـ وفي شرح اصول البرزوي لا علامة الاكمل قال أكثر اصحابنا وأكثر اصحاب الشافعي ان الاشياء التي يجوز ان يرد الشرع باباحتها او حرمتها قبل ورودها على الاباحة وهي الاصل فيما احتج ابي يعقوب لم يطفه الشرع ان يأت كل ما شاء واليه أشار محمد في الاكرام حيث قال كل الميتة وشرب الخمر لم يحرمما الا بانهم جعل الاباحة أصلا والحرمة بعارض النهي وهو قول الجاني وأبي هاشم وأصحاب الظاهر وقال بعض اصحابنا وبعض اصحاب الشافعي ومعتزلة بغداد ادم اعلى الحظر وقالت الاشعرية وعامة اهل الحديث انها على الوقف حتى ان من لم يطفه الشرع يتوقف ولا يتناول شيئا فان تناول لم يوصف بغيره بل لا حرمة وقال عبد القاهر الهندي في نفسه (قوله لا يفتقر علينا ولا عتبا) مال الشيخ أبو منصور ا هـ وبسط أدلة الاقوال في نفسه (قوله لا يفتقر علينا اتباعهم) أي لاستيلائهم اموالنا ادموا في دار الاسلام فان دخلوا دار الحرب لا يفتقر

ملكوها) لا للاستيلاء على مباح لما ان الصحيح من مذهب اهل السنة ان الاصل في الاشياء التوقف والاباحة راي المعتزلة بل لان العصمة من جهة الاحكام المشروعة وهم لم يخاطبوا بها فبقي في حقهم مالا غير معصوم فيكون كالحرة صاحب الجمع في شرحه ويفترض علينا اتباعهم

مطلبه في ان الاصل في الاشياء الاباحة



والاولى الاتباع بخلاف الذراري يفترض اتباعهم مطلقا بغير عن المحيط وقوله مطلقا أي وان دخلوا دار الحرب لكن ما لم يلقوا حصونهم كما قدمناه اول الجهاد عن القسيرة (قوله فان اساءوا فمهلكهم) أي لا سبيل لاربابهم اجمعين عن شرح الطحاوي وغيره الشارح بالثمة رولان ملكهم بعد الاسرا قبل الاسلام على شرف الزوال اذا غلبنا عليهم وبهذا التعبير صح ذكر هذه المسئلة في شرح قوله وان غلبوا على امور التماثل الخية قد ان قوله ملكهم أي ملكهم على شرف الزوال والا كان المناسب ذكره اعند قوله وملكنا ملكهم من ذلك الخبان يقول الان كانوا اساءوا فمهلكهم تأمل (قوله اما قبله) أي قبل الاسرا (قوله مطلقا) أي قبل القسمة أو بعدها (قوله فن وجد ملكه) الاضافة للعهد أي الذي عاكه الكفار فلو دخل في دارنا سر بي بامن وسرق من مسلم طعنا ما أو مناعا وأخرجه الى دارهم ثم اشتراهم مسلم وأخرجه الى دارنا أخذ ما ملكه بالاني وكذا لو أبق عبد الله ثم اشتراهم مسلم كافي المحيط وغيره قه ناني (قوله كما حققه في الدرر) أي راداعلى ما وقع في شرح المجموع لصفته من حل القسمة على القسمة بين الكفار حيث قال انه يخالف لجميع الكتب كالايجني على أولى الابصار (قوله بالاني) تفهيم لقوله بجنا (قوله بالقيمة) أي قيمة يوم أخذ الفانم قه ناني وفيه أيضا انه لو مات المالك لا سبيل لوارثه لان الخيارات لم يورث اه أي لانه مخير بين أخذ بالقيمة وتركه كمن نقل الشئ من عن الخلية لومات المأور منه بعد اخراج المشتري من العدة ولورثته أخذ على قول محمد لابعض الورثة وعن أبي يوسف ليس للورثة أخذ (تنبيه) في الشرع بل لامة عن الجوهرة لو كان عبدا فاعتقه من وقع في سهمه فاعتقه وبطل حق المالك وان ياعه أخذ ملكه بالان وليس له نقض البيع (قوله جبر الضررين الخ) لان المالك القديم يتضرر بزوال ملكه عنه بلا رضا ومن وقع العين في نصيبه يتضرر بالاخذ منه بجنا لانه استحقه عوضا عن سهمه في النجعة فقلنا بجني الاخذ بالقيمة جبر الضررين بالقدر الممكن وقبل القسمة المالك فيه العامة فلا يصيب كل فرد منهم ما ياتي بقوة فلا يصدق الضرر اه درر (قوله ولو قبله الخ) مكررا عاكبه ط (قوله الذي اشتراه) الضمير المستتر عائدا الى تاجر لانه وان تأخر في اللفظ لكنه متقدم في المعنى لانه في جواب الشرط فان التقدير ولو اشتراهم منهم تاجر أخذ به بالان الذي اشتراه به (قوله وبالقيمة لو اتهم به منهم) لانه ثبت له ملك خاص فلا يزال الا بالقيمة بغير وفيه إشارة الى أنه لو لم يلبس الا فائنة في أخذ كاسر (قوله أو ملكه بعهده فاسد) أي فانه يأخذ بالقيمة لو قيميا (قوله ايس مالكة أخذه) أي بالتحرر والخير بل يأخذ بقيمة نفسه كانه في التمر من السراج الوهاج وحينئذ لا معنى للاستدراك بل كان عليه أن يقول أو ملكه بعهده فاسد كالوشره بخمر أو خنزير اه ح قلت لكن صاحب السراج قال في الجوهرة وان اشتراه بخمر أو خنزير أخذ بقيمة الخمر وان شاء تركه اه الآن يحمل هذا على ما اذا كان المبيع مثليا وما في السراج على ما اذا كان قيميا تأمل ولم يذكره له أخذ بقيمة الخنزير والظاهر ان يحمل قيمة الخنزير فائنة مقام المبيع لا مقام الخنزير كاذ كروفي الشفعة فيما لو اشتري دارا بخنزير وشفعها مسلم يأخذها بقيمة الخنزير وتكون فائنة مقام الدار فامل (قوله وكذا لو اشتراه الخ) أي ليس لمالكه أخذه وهذا تفهيم لقوله بالان والتمن الخ (قوله فلو باقل قدرا) كمالو كان

فان اساءوا فمهلكهم (وان غلبنا عليهم) أي بعد فاعرضوا بدارهم اما قبله فهي لمالكه اجماعا مطلقا (ان وجد ملكه قبل القسمة) بين المالكين لا بين الكفار كما حققه في الدرر (فهو له بجنا) بالاني (وان وجد بهدها فهو له بالقيمة) جبر الضررين بالقدر الممكن (ولو) كان ملكه (مثلا فلا سبيل له عليه بعد ما) اذ لو اخذه اخذه بمثله فلا يبيع ولو قبلها اخذه بجنا كما كسر (وبالان) الذي اشتراه به (لو اشتراهم منهم تاجر) أي من العدو وأخرجه الى دارنا وبقيمة العرض لو اشتراه به وبالقيمة لو اتهم به منهم زاد في الدرر أو ملكه بعهده فاسد لكن في الجهر شره بخمر أو خنزير ليس لمالكه أخذه باتفاق الروايات وكذا لو اشتراه بعهده بنية أو بمثله قدرا ووصفه بعهده صحيح أو فاسد لعدم الفائدة فلو باقل قدرا

او اردا وصفافه اخذه لانه بغيره وليس برالانه فداه (وان) وصليته (فقا عينه) او قطع يده (وأخذ) مشقريه (أرشه) أو فقاها المشتري فباخذ به بكل الثمن ان شاء لان الاوصاف لا يبقاها ماني منه (والقول لانه) شقري في مقداره (أي الثمن) بيمينه عند عدم البرهان (لان البيعة مبينة ولو برهان فبينة المالك أيضا خلافا للثاني فمر) (وان تكرر الاسر والشرع) بان أمر ثانيا وشراء آخر (أخذ) المشتري (الاول من الثاني بشفقة) جبر الورود والاسر على ملكه فكان الاخذ (ثم يأخذ) المالك (القديم بالثمن ان شاء) لقيامه عليه به ما وقع قبل أخذ الاول لا يأخذ القديم كي لا يضيع الثمن (ولا يكون حرا) ومديرنا وأم ولدنا ومكاتبنا) لم يترحم من وجه فباخذ ما ملكه بجنا لانه من القسمة تؤدي قيمته من بيت المال (وغلق عليهم جميع ذلك بالقيمة) لعدم

التاجر اشتري قفيز برب نصف قفيز منه (قوله أو اردا وصفا) كان اشتري قفيزا جديدا باردا أحسنه وكذا لو بالاكس (قوله وليس برالانه فداه) أي لا عوض وهذا راجع الى قوله فلو باقل قدرا أما الارد أو صفافه الماثل في القدر ولا يتوهم كونه ربالا لان جديدا وردت بها سواء (قوله وان وصليته) أي واحدة ما بعد ما قبلها الاشرطية (قوله فقا عينه) المناسب ان يرمم قفزي بالمالا مبينا للجهول وصورة المسئلة اذا أخذ الكفار عبدا ودخلوا به دار الحرب فاشتراه رجل وأخرجه الى دار الاسلام ففقت عينه وأخذ أرشها فان المولى يأخذ به بالان الذي أخذه به المشتري من العدو ولا يأخذ الارش لان الملك فيه صحيح فكان الارش حاصل في ملكه ولو أخذ فاقما يأخذ بمثله لان الارش دراهم أو دينار وغمامه في العناية (قوله أو فقاها المشتري) أشار به الى قول الجوزانه لا فرق في الثاني بين أن يكون المشتري أو غيره (قوله لان الاوصاف الخ) أي والعين كلوصف لان به يحصل وصف الابصار وقد كانت في ملك صحيح فلا يبقاها ماني منه والعقر كالارض نهر (قوله والقول للمشتري الخ) لانه ينكر استحقاق الاخذ بما يدهبه المالك القديم كالمشتري مع الشفعة (قوله لان البيعة مبينة) أي مظهره وهو علة لتقديره وهو أمانة وجود البرهان من أحدهما فيقبل لان الخ (قوله أيضا) أي كما ان بيعة المالك تقبل اذا برهن وحده كالمعاقبة (قوله خلافا للثاني) فان البيعة عنده بيعة المشتري ولا يبغي أن الاوجه الاول لان البيعة لا ثبات خلاف الظاهر والظاهر مع من يكون القول قوله وهو المشتري فبيعة المالك أقوى لاثباته خلافا هذا ما ظهر لي فافهم (قوله وان تكرر الاسر والشراء) قيد بالتكرر لان المشتري الاول لو وهبه كان اولاه أخذه من الموهوب ببعثته كمالو وهبه الكافر لم يفتح (قوله لو ورد الاسر على ملكه) أي على ملك المشتري الاول فكان لاخذ له حق لو أي أن يأخذ لم يلزم المشتري الثاني اعطاؤه الاول فتح (قوله ثم يأخذ المالك القديم) أي ثم يده أخذ المشتري الاول من المشتري الثاني اذا أراد المالك الاول أن يأخذ من المشتري الاول يأخذ به بالان (قوله وقبل أخذ الاول) الظرف متعلق بما يده وهو قوله لا يأخذ به القديم قال في التمر أي لا يأخذ المالك القديم من الثاني ولو كان الاول غائبا أو حاضرا أي عن أخذ لان الامر ما ورد على ملكه (قوله كي لا يضيع الثمن) أي على المشتري الاول (قوله ومديرنا) ظاهر في المدير المطلق أما المقيد نهل على كونه أولاد في تعديل المصنف بأن الاستيلاء انما يكون سبي للمالك اذا لاقى محبلا قابلا للملك إشارة الى ملكهم المقيد بشرط الاستيلاء فباخذ ما ملكه ولو في يد تاجر اشتراه منهم أو واحد من العسكر نهر (قوله تؤدي قيمته) أي ان وقع في سهمه (قوله وغلق عليهم جميع ذلك) فلو أهدى ملكهم لمسلم هدية من احرارهم ملكه الا اذا كان قرابة له ولودخل دارهم مسلم بأمان ثم اشتري من أحدهم ابنة ثم أخرجه الى دارنا فمهرام ملكه وهل يملكه في دارهم خلاف والصحيح لا كافي المحيط وفيه شعار بان الكفار في دارهم احرار وليس كذلك فانهم أرقاء فيها وان لم يكن ملك لاحد عليهم سم على ماني المستصفي وغيره قه ناني ملخصا درمنتي قلت لكن قد منافي العتق أن المراد بكونهم أرقاء أي بعد الاستيلاء عليهم أم قبله فهم أحرار ماني الظهيرة لو قال عبده نسبك حرا وأصلك حرا ان علم أنه سبي لا يعتق والاعتق قال وهذا دليل على أن أهل الحرب أحرار اه وما في المحيط



قوله واخذت من اهل بيته ما كان في بيته من ثياب وادوية...  
 دليل عليه ايضا (قوله ولو لم يكن في يده من ثياب وادوية...)  
 (قوله اذا لم يكن في يده من ثياب وادوية...)  
 او ذى قيد بقوله الميم لانهم لو اخذوه من دار الاسلام لم يكونوا...  
 المرتد كما بان في قوله الذي اذا ابق قولان كافي الفتح وقوله قهر الماشي شرح الوقاية من ان...  
 الخلاف فيما اذا اخذوه قهرا او قيدا وما اذا لم يكن قهرا فلا يكون اتفاقا فهو (قوله لا) أي...  
 لا يملكونه فاحذوا المالك القديم بلا شيء سواء كان موهوباً بغيره أو مستقراً...  
 أو موهوباً ما لم يكن لو اخذوه بعد القسمة يعوض الامام المأخوذ منه من بيت المال وعساه في الفتح...  
 (قوله اظهروا ريدته على نفسه) لانه أدى مكانه يدعى الله وغاياته اعتبار ريدته المولى...  
 من الانتفاع وقد زالت يد المولى بغير دخوله دار الحرب فظهرت يد العبد على نفسه وصار...  
 معصوماً بنفسه فلم يبق محلاً للقتل بخلاف ما اذا اخذوه من دار الاسلام المولى فائقة كإقامة...  
 يد اهل الدار وعساه في الفتح (قوله ما يكون اتفاقاً) اهدم اليد والعصمة ط (قوله واخذ غيره...)  
 باليمن (مجاناً) أي عند الامام وعند غيره باليمن أيضاً اعتبار الحالة الاجتماع بالانفراد ولا تكون...  
 يده على نفسه ما عدا من استيلاء الكفار على ما به اقيام الرق المانع للملك بالاستيلاء كغيره...  
 جبر ونظر فيه في الفتح بأن ملكهم مأمور بالاحتياط واعتبار ما اذا لم تكن عليه يد واحد...  
 وهذا عليه يد العبد (قوله وعق عبد مسلم ٣) أي عند أبي حنيفة ومثله ما لو أسلم في يده كافي...  
 العناية (قوله لانه) أي المستأنس بجبر على بيعه أي بيع العبد الذي الذي شره ولا يمكن من...  
 ادخاله دار الحرب كافي الزباني عن الهامة عن الايضاح (قوله اقامة لتبائن الدارين الخ) هذا...  
 وجه قول الامام وقال لا يعتق لان الازالة كانت مستحقة بطريق معين وهو البيع وقد...  
 انقطعت ولاية الجبر عليه فبقى في يده عيب اوله أن تخليص المسلم عن ذل الكافر واجب في مقام...  
 الشرط وهو تبائن الدارين من مقام العلة وهو الاعتراف تخليصه كإقامة مضي الثلاث حيث...  
 مقام التعريق فيما اذا أسلم أحد الزوجين في دار الحرب ابن كمال (قوله كالأستولوا عليه الخ)...  
 ذكر هذه الفرع في الدرر لا يمكن ذكر في البراز بقوله كذا في التتار خاتمة عن المقتضى عبد الله...  
 أهل الحرب والحق بدارهم ثم ابقى منهم برداً في يده وفي رواية يعق ١٥ وظاهره أن...  
 المرجح عدم العتق وهو ظاهر لان سيده المسلم له حق استرداد نفسه او يرضيه ما يفي عقبه...  
 (قوله قيد بالمستأنس الخ) عبارة النهر كذا قيد بشرائه المستأنس لان الحربى لو أسلم العبد...  
 المسلم وأدخله داره لا يعتق عليه اتفاقاً لمانع عنده من عمل المقتضى عمله وهو حق استرداد...  
 المسلم ١٥ وبه يظهر ما في عبارة الشارح من الخلل (قوله مانع حق استرداده) الاضافة...  
 بيانية أي لمانع هو حق استرداد المولى المسلم عبده وحاصله الفرق من جهة الامام بين هذه...  
 المسئلة وما قبلها وهو أن كلامنا في ملكه الحربى في دارنا ووجب ان تصح عن ملكه وهنالم...  
 على كقبول ادخاله دارهم فكان المولى حق استرداده فلو اعتقناه على الحربى حيناً ثم ابطنا...  
 حق استرداد المسلم اياه جبراً فكان ذلك مانعاً من عمل المقتضى عليه أي من تأثير تبائن الدارين...  
 في الاعتراف (قوله كعبد لهم الخ) أي كما يعتق عبد الخ وهذا على قوله خلافاً لما (قوله ألم غة)...  
 أي في دار الحرب وهو قيد اتفاقاً اذ لو خرج من داره المولى فاسلم في دارنا فالحكم كذلك بخلاف

٣ طالب  
 اذا شري المستأنس عبداً  
 ذمياً يجبر على بيعه  
 (ولو لم يكن في يده من ثياب وادوية...)  
 لانه في الاستيلاء اذا لم يكن...  
 لا يملكونه (ون أن أبق الميم من...)  
 مسلم ما أخذه (قوله...)  
 (لا) اطلاقاً لانه اظهروا ريدته...  
 على نفسه بالخروج من...  
 دارنا فلم يبق محلاً للملك...  
 (بجملته ما اذا أبق الميم...)  
 بعد ادخاله دارهم (قوله...)  
 ما يكون اتفاقاً (ولو ابقى...)  
 ومعه فرس أو متاع فاشترى...  
 رجل ذلك (كأنه منهم اخذ)...  
 المالك (العبد جناناً ما هو...)  
 انهم لا يملكونه (و) اخذ...  
 (غيره باليمن) لانهم ملكوه...  
 (وعق عبد مسلم) اودى...  
 لانه يجبر على بيعه ايضا...  
 زباني (شرائه مستأنس ههنا...)  
 وادخله دارهم (اقامة...)  
 لتبائن الدارين من مقام...  
 الاعتراف كالأستولوا عليه...  
 وادخله دارهم فابق منهم...  
 التناقض بالمستأنس لانه...  
 لو شره الحربى لا يعتق عليه...  
 اتفاقاً لمانع حق استرداده...  
 نهر (كعبد لهم اسلم غة...)  
 (مجاناً) الى دارنا

ما اذا خرج باذن مولاه أو بامر من حاجة فاسلم في دارنا فان حكمه أن يبيعه الامام ويحفظ عنه...  
 مولاه الحربى بصر (قوله أو الى... كترائة) لا يملك فيه خلاف بين أهل العلم فتح (قوله أو...)  
 اشتراء مسلم الخ) أي يعتق خلافاً له لان قهر مولاه زال حقيقة بالبيع وكان اسلامه يوجب...  
 ازالة قهره عنه لانه تعذر الخطأ بالازالة فاقيم ماله أثر في زوال المالك تمام الازالة بصر (قوله...)  
 أو عرضه على البيع الخ) لانه لما عرضه فقد رضى بزوال ملكه فتح (قوله في هذه التسع...)  
 صور) أقول بل هي إحدى عشرة صورة لان العبد الذي اشتراه المستأنس وأدخله دارهم اما...  
 مسلم اودى وقوله كالأستولوا عليه أي على العبد المسلم أو الذي اه حقات مسئلة الاستيلاء...  
 قد عانت ما فيها من زائد مسئلة ما لو خرج من داره المولى (قوله ولا ولاية لاحد عليه الخ) عزاه...  
 في الدرر الى غاية البيان عن شرح الطحاوى واعتراض بان الذي في شرح الطحاوى ولا يثبت...  
 ولاية العبد الخارج اليه سلباً لانه لا يعتق حكمى اه فقد خصه بالخارج اليه قلت...  
 لكن العذر صاحب الدرر أن العتق حكمى في الكل فالظاهر عدم الفرق (قوله لو قال...)  
 الحربى الخ) الذي تقدم من المسائل صح فيه العتق بلا اعتناق وهذه بالعكس لان العتق لم يصح...  
 فيه مع صريح الاعتناق والمراد بالحربى من كان منشوراً دار الحرب سواء أسلم أم لم يسل أو بقى على...  
 حربيته احترازاً عن ما دخل دار الحرب فاشترى عبداً حراً فاقامته فالاستئناس ان يعتق...  
 بالاختصاص وله الولاية كما حرره أول باب العتق فراجع (قوله آخذ يده) أي لم يخل سبيله (قوله...)  
 لا يعتق عند أبي حنيفة) حتى لو أسلم والعبد عنده فهو ملكه وعندهما يعتق بعد دور...  
 العتق من أهله بدليل صحة اعتناقه عبداً مسلم في دار الحرب في محله لانه يكون مملوكاً (قوله لانه...)  
 معتق ببيانه) أي بتصريره ببيانه مسترق ببيانه أي يده وهذا وجه قول الامام قال الزباني...  
 وهذا لان الملك كما يزول يثبت باستيلاء جديده وهو أخذه يده في دار الحرب فيكون عبداً له...  
 بخلاف المسلم لانه ليس يعمل القتل بالاستيلاء اه والله سبحانه أعلم

(باب المستأنس)

بكسر الميم اسم فاعل بقرينة التثنية ويصح بالفتح اسم مفعول والسبب والماء للصيغة ورأى...  
 من صار مملوكاً فاداه ط (قوله دار غيرة) المراد بالدار الاقليم المختص بقهر ملك اسلام او...  
 كقر لا ما يشمل دار السكنى حتى يردانه غير مانع فاقهم (قوله حرم تعرضه لشي الخ) مثل الشيء...  
 امته المأسورة لانهم امن املا كهم بخلاف زوجه ومام ولده ومدرته اهدم ملكهم اهن وكذا...  
 ما اسروه من ذرارى المسلمين فله تخليصهم من ايديهم اذا قدر اخذاه في البصر (تنبيه) في...  
 كافي الخا كم وان يادهم الدرهم بدرهمين نقد او نسيئة او يادهم بالغمر والخنزير والميتة فلا...  
 بأس بذلك لانهم ان يأخذوا والهم برضاهم في قولهم ما ولا يجوزنى من ذلك في قول أبي يوسف...  
 اه (قوله اذا المسلمون عند شروطهم) لانه ضمن بالاستئناس ان لا يتعرض لهم والغدر حرام...  
 الا اذا غدر به ملكهم فاخذ ماله او حبيسه او فعل غير مباح ولم يمنعه لانهم هم الذين نقضوا العهد...  
 بصر (فلما خرج الخ) تفريع لكون المالك حراً على حرمة التعرض كما اشار اليه...  
 بقوله لا قدر فاقهم (قوله فيصدق به) لخصوه بسبب محذور وهو الغدر حتى لو كان جارية...  
 لا يجل له وطرقها ولا للمشتري منه بخلاف المشتراة شرافاً فاسداً فان حرمة وطرقها على المشتري

أولى كترائة أو اشتراء...  
 مسلم اودى أو حربي غنقوا...  
 عرضه على البيع وإن لم...  
 يقبل المشتري بصر (أو...)  
 ظهر ناعلمهم) في هذه...  
 التسع صور يعتق العبد...  
 بلا عتاق ولا ولاية لاحد...  
 عليه لان هذا منق...  
 حكمى في زباني لو...  
 قال الحربى امه آخذ...  
 يده أنت حراً لا يعتق عند...  
 اى حنيفة لانه معتق ببيانه...  
 مسترق ببيانه  
 (باب المستأنس)  
 اى الطالب للامان (هو...)  
 من يدخل دار غيرة بامان...  
 ما كان او حربي (دخل...)  
 مسلم دار الحرب بامان حرم...  
 تعرضه لشي من دم ومال...  
 وفروج (منهم) اذا المسلمون...  
 عند شروطهم (فلما خرج...)  
 البنا (شـ) امه كـ ملكا...  
 (حراماً) لا قدر (فيصدق...)  
 به وجوباً



خاصة ونحو ذلك لا يشتري منه لانه باع بهما صحيحاً فانقطع به حق البائع الاول في الاسترداد وهذا  
الكراهة الفدر والمشتري الثاني كالاول فيه وغنامه في الفتح وفيه لو تزوج امرأته منهم ثم  
أخرجها الى دارنا فزهر املاكها فبفسخ النكاح ويصح بيعها لهما وان طأوعته لا يصح بيعها  
لانه لم يملكها ووقيدوا اخرجها كرهاً بما اذا اضر في نفسه انه يخرجها اليه لولا بد منه  
اذلوا اخرجها لاعتقاده ان له ان يذهب بزوجه اذا اوقاها المجل ينفق أن لا يملكها اه (قوله  
قد بالانحراج لانه لو غصب الخ) يعني ولم يخرجها لانه محترز اقيده وعبارته في الدر المنثور قيد  
بالانحراج لانه لو لم يخرجها وجب رده عليهم لا قدر (قوله وان اطاقوه) اي تركوه في دارهم ففتح  
(قوله لانه لا يباح الا بالملك) ولولا ذلك قبل الاحراز دارنا (قوله الا اذا وجد) اي الاسير ومثله  
التاجر كما قدمناه وفي قوله امرأته اشار الى بقاء النكاح سواء بين الزوجين قبل زواجهما  
او بعده لكن في فتاوى قارئ الهداية ان المأذونة تبين شرعية بلالية ثم نقول في النكاح ما يقيد  
انتم الا تبين ادم تبين الدارين قال فليتامل فيما في فتاوى قارئ الهداية درمتمني (قوله  
بخلاف الامة) اي القسمة المأذونة فلا يحل له زطوها مطلقاً لانها مملوكة لهم بحر (قوله يجب  
الامة) فلا يجوز وطؤها من حق من قضى عدته بحر (قوله للشبهة) اي شبهة الملك في البحر  
في غير هذا الموضع عن المحيط لانهم ياتون بالوطء على تاريل الملك فغصب العدة ويثبت النسب  
اه (قوله فان اذانه) اي التاجر الذي دخل دار الحرب بامان (قوله يتبع او قرض) ظاهره  
شغل الدين لا قرض وهو وافق لما في المغرب مخالف لما في القاموس وفي طلبة الطلبة  
ما حاصله ان من قصر المداينة على البيع بالدين شدد فقال اذ ان من باب الافتعال ومن ادخل  
فيه القرض ونحوه مما يجب في الذمة باله قد والاسم لا تخفف وغنامه في النهر (قوله  
وبه كره) اي وبان اذ ان حرياً (قوله لانه ما التزم الخ) قال الزبالي لان القضاء يستدعي  
الولاية ويعقدها ولا ولاية وقت الادانة اصلها لا قدرة للقاضي فيه على من هو في دار الحرب  
ولا وقت القضاء على المستامن لانه ما التزم حكم الاسلام فيما مضى من افعاله وانما التزمه فيما  
يستقبل والغصب في دار الحرب سبب يقيد الملك لانه استيلاء على مال مباح غير موصوم فصار  
كالادانة قال ابو يوسف يقضي بالدين على المستامن دون الغصب لانه التزم احكام الاسلام  
حيث كان واجب بانه اذا امتنع في حق المستامن امتنع في حق المسلم ايضا تحقيقاً للتسوية  
بينهم ما اه مخلصا قال في الفتح ولا يجني ضعفه فان وجوب الدية بينهما ليس في ان يبطل  
حق احدهما بالامو وجب لوجوب ابطال حق الآخر وجب بل انما ذلك في الاقبال والاقامة  
والاجلاس ونحو ذلك (قوله لانه غدر) لانه التزم بالامان ان لا يغدرهم ولا يقضي عليه ما  
ذكرنا زبلي اي من انه استيلاء على مال مباح والحاصل ان الملك حصل بالاستيلاء فلا يقضي  
عليه بالرد لكنه بسبب محظوره وهو الغدر وأورث خيمنا في الملك فاذ يفتي بالرد ديانة فافهم  
(قوله لما بيننا) في قوله لانه ما التزم حكم الاسلام الخ (قوله ككونه مكتوفاً ومغلولاً) اومع  
عدمن الماين بحر (قوله لوقوعه صحيحاً) اي والولاية ثابتة بحالة القضاء لا التزامهما  
لاحكام بالاسلام ثم (قوله للتراضي) علة كونه صحيحاً (قوله للمسلمين) اي اول الباب  
السابق ولا يؤمر بالرد لان ملكه صحيح لا خبث فيه بحر اي لانه لا قدر فيه بخلاف المستامن

(قوله لا يباح تعرضه) (قوله لا يباح تعرضه) (قوله لا يباح تعرضه)

قوله سقوط القود اي في نفسه لانه لا يمكن استيفاء القود المذمومة ولا مفعلة ون الا حرام  
وجبة لسبب ذلك وجبة في لو غصب بحر (قوله كالمخد) اي كسقوط الحد لوزن اراد  
سرق عدم ولاية قوته فيه) اي في العمد والخطا (قوله لتعذر الصيانة) ملة لغو في ماله  
اي لا يفي حقه لا وجوب الدية على العاقلة بسبب تركهم صيانتهم عن القتل ولا قدره له  
عليه مع تبين الدارين وهذا في الخطا لكن ينبغي ان يزيد ولان العواقل لا تملك العمد (قوله  
وهذا في انصر) هو قوله تعالى ومن قتل مؤمناً خطا قصير برقة مؤمنة بلا تمييز دارنا  
لو الحرب در (قوله للمسلمين) اي من طلاق لنص (قوله ولا يفي في العمد اذ ان) اي لا كفارة  
لانها وجب في العمد عندنا ولا قود لملا كرموهذا عندنا وقاه في الاميرين الدية في الخطا  
والعمد وغنم في البحر (قوله لانه بالاسير الخ) بيان الفرق من جهة الامام بين المستامن  
والاسيرين وذلك ان الاسير صار تبعاً لهما لم يبق لهم حتى صار قبيلاً باقامتهم ومساقرهم  
كعبيد تساو فان كان تبعاً لهما فلا يجب بقتله دية كاصله وهو الحرب فصار كالمسلم الذي  
له جوارنا وهو الموراد بقوله كقتل مسلم من اسلمة اي في دار الحرب فانه لا يجب بقتله  
الكفارة في الخطا لانه غير متقوم لهدم الاحراز اذ ارف كذا هذا البطلان لاسر الذي كان في  
دارنا تبعية لهم في دارهم واما المستامن فقيد مفعولاً لا يمكن خروجه باختياره فلا يكون  
تبعاً لهما وغنم في الزبلي (قوله فقاتلته مقتومة) هي ماوجب المال او انقصاص  
عند التعرض والمؤنة ماوجب الانم والاولى تثبت بالاسر اذ ارف كذا هذا البطلان لاسر الذي كان في  
عنده فان الذي مع كفرة ية قوم بالاحراز والثانية بكونه ادمياً لانه خلق لا فامة له من وه  
يتمكن من ذلك الابعة عنة نفسه بان لا يتعرض له احد ولا يباح قتله الا بعرض افاده الزبلي  
(قوله كقتل مسلم اسيراً) افاد ان تصوير المسئلة بآدميين غير قيد بل المعبر كون المقتول  
اسيراً لان الخطا كون المقتول صار تبعاً لهما لم يبق لهم بالقتل سواء كان القاتل مثله او  
مستامناً فلو كان بالعكس بان قتل الاسير مستامناً فافا ظاهر انه كقتل احد المستامين صاحب به  
كما يحسنه ح (قوله ولو ورثته مسلمون غنة) كذا في غالب النسخ وكان حقه ان يقول مسلمين لانه  
خير كان المقدرة بعد لو وفي بعض النسخ المسلمون فهو موصوفة لورثته وخبر كان قوله غنة والله

بجهانه اهل  
(فصل في استئمان الكافر)  
(قوله لا يمكن حربي مستامن الخ) قيد بالمستامن لانه لو دخل دارنا بلا امان كان رماحه  
فيما لو قال دخلت امان الا ان ثبت ولو قال انار رسول الملك فلو لم يكتب به لامة تعرف كان  
امناً ولو دخل الحرم فهو في غنة وهو قال لا يؤخذوا لكان لا يطعم ولا يفتى ولا يؤذى ولا يخرج  
ولو قال مسلم انا امنته لم يصدق الا ان يشهد رجلان غيره وسواهما خذ قبل الاسلام او به  
عند الامام وقال ان اسلم لم يله فهو حر ولا يختص به الاخذ عنة وهو ظاهر قوله ما انه يختص  
به اه مخلصا من الفتح والبحر وقدما بعضه قبل باب المغنم قال الرمي ويؤخذ مما ذكر جواب  
حادثة الفتوى وهو انه يخرج كغيره من اهل الحرب جماعة منهم للاستهانة من الانهر  
التي بالاسر والاسلامية فيقيم فيهم بعض المسلمين فيأخذهم اه اي فيكون فيما لجماعة المسلمين

قوله اقود ثمة كخفة  
رواه في العمد اذ ان  
على العاقلة مع تساو  
الدارين (وا كفاة)  
ايضاً (خطا) لاطراف  
لنصر (قوله) قدر احد  
(اراد من) بحر زبحر  
قوله لاسير درمتمني  
خطا ولو في احد من  
لانه لم يبق لهم  
فقطت عده القود  
لا يؤخذ عنة  
(كمن مسر) بحر ورس  
اسلم غنة) دورثته مسلمون غنة  
في كفرة الخطا (قوله لادم  
الاحراز دارنا  
(فصل في استئمان الكافر)  
(لا يمكن حربي مستامن  
فيما حنة)



عند الامام في كونه ينجس عنه روايتان كما قدمناه قبل المغتصم (قوله لئلا يصير عبائهم الخ)  
 العيب هو الجاسوس والعون الظهري على الامر والجمع اعوان غناية قال الرمي هذه العلة  
 تنادي بحرمته تمكينه سنة بلا شرط وضع الجزية عليه ان هو اقامها اتمام **ا** (قوله من قبل  
 الامام) اي اوثاقه ط (قوله قيد اتفاق) اي بالنسبة للاقل لالاكثر فلا يجوز تحديدا اكثر من  
 ستة بقرينة قوله السابق لا يمكن الخ ط (قوله وقيل لم) اي يكون ذميا او الاولى ابدالهم بالا  
 اي لا يكون شرطا (قوله وبه جزم في الدرر) اي نقلا عن النهاية عن الميسوط لكن عبارة  
 الميسوط ينبغي للامام ان يتقدم اليه في امره الى ان قال وان لم يتقدم له مدة فالغنى يراد بالحوال قال  
 في الفتح واما بالزمن اي لا يلزم من هذا ان قول الامام له ذلك غير شرط فانه يصدق بقوله  
 ان ائت ط و لا منعك من العود فان اقام سنة منعه من العود وفي هذا الشبهة ان التقدم غير  
 انه لم يوقت له مدة خاصة والوجه ان لا يتقدم حتى يتقدم اليه **ا** واقروا في البصر والنهر وحاصل  
 ان ما في الميسوط غير صحيح في عدم الاشراط فلا ينافي في تصريح العتابي بالاشراط وهو ما يشير  
 اليه قول الهداية لانه لما اقام سنة بغير تقدير الامام الخ وبه يستغنى عن قول السعدية فلعل  
 فيه روايتين فافهم وعلمه فائدة المدة من وقت التقدم لان وقت المدعول (قوله ولا جزية  
 عليه في حوال المكث) لانه انما صار ذميا بعد مدته فوجب في الحول الذاتي بحر (قوله لا بشرط  
 اخذها منه فيه) اي في الحول اي بان قال له ان ائت حولا اخذت منك الجزية ففتح (قوله واذا  
 صار ذميا يجري القصاص الخ ٣) ما قبل ميرورته ذميا فلا قصاص بقتله عد ابل الدية قال في  
 شرح السمع الاصل انه يجب على الامام نصرة المستامنين ماداموا في دار امانه كان حكمهم كاهل  
 الذمة الا انه لا قصاص على مسلم او ذمي يقتل مستامن ويقتص من المستامن بقتل مثله  
 ويستوفيه وارثه ان كان معه وذ كر ايضا ان المستامن في دارنا اذا ارتكب ما يوجب عقوبة  
 لا يقام عليه الا ما فيه حق العبد من قصاص او حد قذف وعنه داي يوسف بقاء عليه كل ذلك  
 الاحتياط كاهل الذمة ولو اسلم عبد المستامن اجبر على بيعه ولم يترك يخرج به ولو دخل مع  
 امرائه ومعه ما اولاد صغار فاسلم احدهما او صار ذميا فالصغار تبع له بخلاف الكبار ولو  
 اتفانوا لانتها التبعة بالبلوغ عن عقل ولا يصير الصغير تبعه الا خيه او عمه او جده ولو الاب ميتا  
 في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن يصير مسلما باسلام جده والاصح الاول اذ لو صار مسلما  
 باسلام الجد الذي صار مسلما باسلام الاب في لزم الحكم بالردة لكل كافر لانهم اولاد آدم  
 ونوح عليه السلام ولو اسلم في دارنا وله اولاد صغار في دارهم لم يتبعوه الا اذا خرجوا الى  
 دارنا قبل موت ابيهم **ا** ما عدا سنة كرهته ان تبعية اله غير تثبت وان كان ممن يصبر عن  
 نفسه وذم في موضع آخر ان المستامن لو قتل مسلما ولو هذا او قطع الطريق او يجسس  
 اخبارنا قبعث بها اليهم او زنى بمسلة او ذمية كرها او مرق لا يتقصر عنه **ا** ما عدا  
 وحده ان المستامن في دارنا قبل ان يصير ذميا حكمه حكم الذي الا في وجوب القصاص  
 بقتله وعدم مؤاخذه بالاقربان غير ما فيه حق العبد وفي اخذ العاشر منه العشر وقدمنا

لئلا يصير عبائهم وهو  
 عابنا (وقيل له) من قبل  
 الامام (ان ائت سنة) قيد  
 ائت في بلواز توقيت مادون  
 كشم وشهرين دررا كن  
 ينبغي ان لا يلقه ضرر بقصير  
 المدة جدا فتح (وضعنا عليك  
 الجزية فان مكث سنة) بعد  
 قوله (فهو ذمي) ظاهر المتن  
 ان قول الامام له ذلك شرط  
 لا يكون ذميا فلو اقام سنة  
 او قبل قبل القول فليس  
 يذمي وبه صرح العتابي  
 وقبل نعم وبه جزم في الدرر  
 قال في الفتح والاول وجه  
 (ولا جزية عليه في حوال المكث  
 الا بشرط اخذها منه فيه  
 و) اذا صار ذميا (يجري  
 القصاص بينه وبين المسلم  
 ويضمن المسلم قيمة خمره وخنزيره  
 اذا اتلفه وتجب الدية عليه  
 اذا قتل خطا ويجب كف  
 الاذي منه

مطلب  
 في احكام المستامن قبل ان  
 يصير ذميا

قبل هذا الباب انه التزم امر المسامين فيما يستقبل أقول وعلى هذا فلا يحل اخذ ماله بعد قاسد  
 بخلاف المسلم المستامن في دار الحرب فان له اخذ ماله من رضاهم ولو برأ أو قمار لان ماله  
 مباح لنا الا ان القدر حرام وما اخذ برضاهم ليس غدر امن المستامن بخلاف المستامن منهم  
 في دارنا لان دارنا محل اجراء الاحكام الشرعية فلا يحل اسلم في دارنا ان يعقد مع المستامن  
 الا ما يحل من العقود مع المسلمين ولا يجوز ان يؤخذ منه شيء لا يلزمه شرعا وان جرت العادة  
 كالذي يؤخذ من ذوات بيت المقدس كما قدمناه في باب العائنه عن الظاهر الرمي وسأني غاصه في  
 الجزية وبما قرناه يظهر جواب ما كثر السؤال عنه في زماننا وهو انه جرت العادة ان التجار  
 اذا استأجروا من حربي يدفعون له أجرته ويدفعون أيضا ماله معلوما بل حربي عقيم في  
 بلاده يعني ذلك المال سوكة على انه ماله من المال الذي في المركب بحسرق أو غرق أو  
 غيب أو غيره فذلك الرجل ضامن له بقاؤه ما يأخذ منهم وله وكيل عنه مستامن في دارنا  
 يقيم في بلاد السواحل الاسلامية يذن الساطن يقبض من التجار مال السوكة فواذا اهلك من  
 ماله في البحر يؤول ذلك المستامن للتجار بدله غاما والذي يظهر لي انه لا يحل للتاجر اخذ  
 بدل الهالك من ماله لان هذا القرام لا يلزم فان قلت ان المودع اذا اخذ أجره على الوديعة  
 يضمن اذا اهلك قلت مستثناة من هذا القيل لان المال ليس في يد صاحب السوكة  
 بل في يد صاحب المركب وان كان صاحب السوكة هو صاحب المركب يكون أجرا مشتركا فاقدر  
 اخذ أجره على الحفظ وعلى الحمل وكل من المودع والاجير المشترك لا يضمن ما لا يمكن الاحتراز  
 عنه كالكوارث والغرق ونحو ذلك فان قلت ان قيل باب كفالة الرجلين قال لا تخو املك هذا  
 الطريق فانه آمن فذلك واخذ ماله لم يضمن ولو قال ان كان مخفوا واخذ ماله فاما ضمن ضمن  
 وعلمه الشارح هناك بانه ضمن الغارصة السلامة لا مخرور ونصا **ا** اي بخلاف الارل فانه  
 لم يضمن على الضمان بقوله فاما ضمن وفي جامع القصولين الاصل ان المخرور انما يرجع على  
 الغار لو حصل المخرور في ضمن المعاوضة أو ضمن الغارصة السلامة لا مخرور فصار كقول  
 الطمان لب البراجعة في الدول الجدة فيه فذهب من النقب الى الماء وكان الطمان عالما به  
 يضمن اذ غره في ضمن العقد وهو يقتضي السلامة **ا** قلت لا بد في مسئلة التقرير من ان  
 يكون الغار عالما بالخطر كابدل عليه مسئلة الطمان المذكورة وان يكون المخرور غير عالم اذ  
 لا شك ان رب العر لو كان عالما بنقب الدلو يكون هو المضيع لماله باختياره واقتض المخرور ينبغي  
 عن ذلك لغة لما في القاموس غره غر او غرور فهو مخرور وغره غره او غره غره او غره غره غره  
 هو **ا** ولا يخفى ان صاحب السوكة لا يقصد تغرير التجار ولا يعلم بحصول الغرق هل يكون  
 أم لا واما الخطر من الاموص والقطاع فهو معلوم له وللتجار لانهم لا يهطون الى السوكة الا  
 عند شدة الخوف طمعا في اخذ بدل الهالك فلم تكن مسئلة المستامن هذا القيل أيضا فان لم يكن  
 للتاجر ثم يترك حربي في بلاد الحرب فيعقد ثم يترك هذا العقد مع صاحب السوكة في بلاده  
 ويأخذ منه بدل الهالك ويرسله الى التاجر فالظاهر ان هذا يحل للتاجر اخذ لان العقد انما  
 جرى بين حربيين في بلاد الحرب وقد وصل اليه ماله من رضاهم فلا مانع من اخذ ماله وقد يكون  
 التاجر في بلاده فيعقد معهم هناك ويقبض البديل في بلادنا وباله كسر ولا شك انه في الاولى

مطلب  
 ما يؤخذ من النصاري  
 ذوات بيت المقدس لا يجوز

مطلب  
 مهم فيما يتعلق بالتجار من  
 دفع ما يسمى سوكة وتضمن  
 الحربي ما هلك في المركب



ان حصل بينهما خصام في بلادنا لا يقضى للتاجر بالبدل وان لم يحصل خصام ودفع له البديل  
وكيله المستامن هنا يحل له أخذه لان العقد الذي صدر في بلادهم لا حكم له فيكون قد أخذ مال  
حري برضاه وأما في صورة العكس بان كان المدة في بلادنا والقض في بلادهم فالظاهر أنه  
لا يحل أخذه ولو برضا الحري لا يقتضيه على العقد القاسد الصادر في بلاد الاسلام فيعتبر حكمه  
هذا ما ظهر في تحرير هذه المسئلة فاعتنمه فان لا يتجدد في غير هذا الكتاب (قوله وقصر  
غيبته كالمسلم) لانه بعد الدقة وجب له ما لنا فاذا حرمت غيبة المسلم حرمت غيبته بل قالوا ان  
ظلم الذي أشد (قوله ويأخذوه بيينة) في بعض النسخ ويأخذونه وهو المناسب لعدم ما يقتضي  
حذف الذون (قوله ولومن أهل الذمة الخ) قال في الفتح فان أقاموا ذمة من أهل الذمة قبلت  
استحسانا لانهم لا يمكنهم اقامتهم من المسلمين لان أناسهم في دار الحرب لا يعرفهم المسلمون فصار  
كشهادة النساء فيما لا يطلع عليه الرجال فاذا قالوا لا نعلم له وارثا غيرهم دفع اليهم المال وأخذ  
منهم كفيلا لما يظهر في المال من ذلك قيل هو قوله ما لا نقول أي حذيفة كافي المسلم وقيل بل  
قوله هم جميعا ولا يقبل كتاب ملكهم ولونبت انه كافي أي لان شهادته واحدة لا تقبل  
فكتاب بالاولى (قوله بعد الحول) أي بعد المدة التي عينها له الامام حولا أو أقل أو أكثر (قوله  
كأبيه الاطلاق) كذا بفتح في البحر وتبعه في النور وهذا ظاهر ان خيف عدم عودته والاذلا  
كما يفيد التعليق الآتي (قوله لان عقد الذمة لا يقض) لكونه خائفا من الاسلام بحر  
وعبارة الزباني لان في عودته ضرر بالمسلمين بعودته حريا علينا وتو الله في دار الحرب وقطع  
الجزية اه ولا يخفى أن المفهوم منه ان المراد بالعود الا سابق بداههم بالرجوع (قوله  
ومفاده منع الذي أيضا) كذا في النور وهو مصرح به في الفتح حيث قال وتثبت أحكام الذي  
في حقه من منع الخروج الى دار الحرب الخ قلت والمراد بالخروج على وجه الباقين اذ لو خرج  
اتجاره مع أمن عودته عادة لا يمنع كالمسلم بقرينة التعليق المأثور في رأت في شرح السير  
الكبير أن الذي لو أراد الدخول اليهم بأمان فانه يمنع أن يدخل فرسانه أو سلاحا لان الظاهر  
من حاله أنه يبيعهم منهم بخلاف المسلم الا أن يكون معهم وقابعداتهم ولا يمنع من الدخول بعبارة  
على البغال والخيول والسنن لانه لا يعمل لكن يستضاف انه لم يرد بيع ذلك منهم (قوله كما يمنع)  
الاولى أن يقول كما يصير ذميا كما قاله الامام محمد رحمه الله تعالى في السير الكبير اذا دخل الحرب  
دار الاسلام بأمان فاشترى أرض خراج فوضع عليه الخراج فيها كان ذميا اه قال السرخسي  
فيوضع عليه خراج رأسه ولا يترك أن يخرج الى داره لان خراج الارض لا يجب الاعلى من هو  
من أهل دار الاسلام فكان ذميا وفي الهداية واذا الرزم خراج الارض فبعد ذلك الرزم الجزية  
سنة مستقبلة لانه يصير ذميا بالرزم الخراج فتعتبر المدة من وقت وجوبه (قوله بان الرزم به  
وأخذ منه) الظاهر أن المراد بالاختصاص اتفاق الاختصاص وهو في الوضع عليه في عبارة  
الامام محمد فليس المراد به الاخذ بالقول بل هو نأ كبد ما قبل انه يصير ذميا بمجرد الشراء  
وهو خلاف ظاهر الرواية لانه قد يشترط التجارة قال في الفتح والمراد بوضعه الزام به وأخذ  
منه عند اول وقته وهو عبارة السبب وهو زدا عتيا أو تعطيلها مع التمكن منها اذا كانت  
في ملكه أو زدا عتيا بالاجارة وهي في ملك غيره اذا كان خراج مقاسمة فانه يؤخذ منه لامن

(وتعزم غيبته كالمسلم) ففتح  
وفيه لومات المستامن في  
دارنا ورثته ففتح وقت حاله  
لهم ويأخذوه بيينة ولومن  
أهل الذمة فيكفيل ولا يقبل  
كتاب ملكهم (واذا أراد  
الرجوع الى دار الحرب  
بعد الحول) ولو التجارة أو  
قضاء حاجته كما يفيد الاطلاق  
نهر (منع) لان عقد الذمة  
لا يقض ومفاده منع الذي  
أيضا (كما يمنع) لو وضع  
عليه الخراج بان الرزم به  
وأخذ منه عند حلول وقته  
لان خراج الارض

المالك فيصير به ذميا بخلاف ما اذا كان على المالك اه اي بان كان خراجا وظفا اي دراهم  
معلومة فانه على مالك الارض فلا يصير به المستامن ذميا لانه لا يؤخذ منه أمان خراج المقاسمة  
وهو ما يكون جزأ من الخراج كنصفه أو ثلثه فانه يؤخذ من المستامن اكران هذا على قواها ما  
أما على قوله فان الخراج مطلقا على المالك وكذا الخلاف في العشر وقد صرح بذلك السرخسي  
وهو الموافق لما تقدم في باب العشر وقد مناه جرح قول الامام هناك في اطلاق الفتح نظر  
لا يراه أن ذلك متفق عليه عندنا ولم يذهب على ذلك في البحر والنور فذكر (قوله خراج الرأس)  
أي في انه اذا التزمه صار مائتا المقام في دارنا بحر (قوله أو صارها الخ) أي نصير ذميا بذلك  
وظاهره ان التمسك حادث بعد دخوله دارنا وليس بشرط فانه ما لو دخل دارنا ثم صار الزوج  
مسما أو ذميا فهو كذلك كما أفاده في البحر وقيد بالكتابة لان ما لو كانت بحوسبة أو سلم زوجها  
يعرض القاضي عليه الاسلام فان أسلمت والافرق بينهم ما لو ان ترجع بعد انقضاء عدتها  
كافي شرح السير (قوله اتبعه الى اه) المراد بالاتبعية كونها التزمت المقام معه كافي البحر وهذا  
شامل للزوج المسلم والذي فافهم (قوله وان لم يدخل بها) فالشرط مجردة عنه عليها كما أشار  
اليه الزباني بحر (قوله لاعكسه) أي لا يصير المستامن ذميا اذا كسح ذميا لانه يمكنه طلاقها  
فيرجع الى بلده فلم يكن ملتزما المقام وكذا لو دخلها بامان فأسلمت بحر وما في الهداية في آخر  
كتاب الطلاق من أنه يصير ذميا بالتزوج في دارنا غلط من الكتاب مخالف للنسبة الاصيلة  
أفاده في النور (قوله على ما مر عن الدرر) أي من انه لا يشترط قول الامام ان أفت سنة  
وضعه عليك الجزية (قوله ومنه الخ) أي من حكم المهر علم حكم غيره من الدين فان للداش  
منعه من الرجوع أيضا فاذا منعه ومضى حول صار ذميا (قوله فان رجع المأمن) ظاهره  
انه لا فرق بين كونه قبل الحكم بكونه ذميا أو بعده لان الذي اذ الحق بدار الحرب صار حريسا  
كاسيا في بحر (قوله فاسر) أي من غير ظهوره على دارهم بأن وجدته مسلم فاسره (قوله في  
غلب) الاول تأخير عن قوله عليهم لقول المغرب ظهر عليه غلب (قوله فاخذوه) احترافا  
لوهرب كما يأتي (قوله دينه) لان اثبات الابد عليه بواسطة المطالبة وقد سقطت ويضمن  
عليه اسبق اليه من يد الامة فيخص به فيسقط ولا طريق له فيا لانه الذي يؤخذ قهرا ولا  
يتصور ذلك في الدين نهر وهذا معنى قوله الآتي اسبق يده فهو له لكل (قوله وسله) أي لو  
أسلم الى مسلم دراهم على شيء (قوله وما غصب منه) ذكره في البحر صحت أو بقي عليه في النور المسلم  
والاجرة (قوله وصار ماله) أفاد أن الدين ليس ماله لانه ماله المدينون ولما لا الحق المطالبة به  
لاستوفى مثله لا عينه (قوله كوديعته) أي عنده مسلم أو ذمي متفق قال وكذا غيره بالاولى  
وفي البحر وانما صارت وديعته غنيمة لانها في يده تقدير الان يد المودع كيدته فتصير ذميا بما  
لنفسه واذا صار ماله غنيمة لا خسر فيه وانما يصرف كذا تصرف الخراج والجزية لانه ما يؤخذ  
بقوة المسلمين بالقتال بخلاف الغنيمة (قوله واختلاف في الرهن) فعند أبي يوسف للمرتهن  
بدينه وعند محمد يباع ويبعث في دينه والزيادة في للمسلمين وينبغي تزجيته لان ما زاد على قدر  
الدين في حكم الوديعة بحر ورده في النور بان تقديم قول أبي يوسف يؤذن بترجيته وهذا لان  
الوديعة انما كانت فيما امر أن في يده حكما ولا كذلك الرهن اه وأجاب الجوى بانه على

خراج الرأس (أو صار  
أها) أي المستامنة الكتابة  
(زوج مسلم أو ذمي) اتبعه الى اه  
وان لم يدخل بها (لا عكسه)  
لا مكان طلاقها ولو نكحها  
هنا فاطنة به مهرها فإلها  
منعه من الرجوع تبارخانية  
فأولم يف حق مضي حول  
ينبغي صيرورته ذميا على  
ما مر عن الدرر ومنه علم  
حكم الدين الحادث في دارنا  
(فان رجع) المستامن (اليهم)  
ولو لم يرداره (حل دمه)  
ابطالان أمانه (فان ترك  
وديعة عند مصوم) مسلم  
أو ذمي (أو دينيا) عليه ما  
(فاسر أو ظهر) بالبناء  
للمجهول يعني غلب (عالم)  
فاخذوه أو قتلوه سقط دينه  
وسله وما غصب منه وأجرة  
عين أجرة السبق يده (وصار  
ماله) كوديعته وما غصب  
شربكه ومضاربه وما في  
بيته في دارنا (فيما) واختلاف  
في الرهن ورجع في النور انه  
لامرتهن يدينه وفي السير  
لو رهن من يأخذ الوديعة  
والقرض



تسلم ان التقديم بقية الدم جميعا غائبا في يد اربعة الاول فيما اذا كان الزهني قد ادين اما الزيادة فقد صرحوا في كتاب الرهن بانها امانة في مضمونة وكذا قال ح الحق ما في البحر وذكروا ذلك (قوله وجب التسليم اليه) لان ماله لا يصير في الايام او بقتله ولم يوجد احدهما ط (قوله وعليه) اي على ما ذكر من وجوب التسليم ووجه البناء ان طاب غريمه كطلبه بوكيله او رسوله وهذه المسئلة ذكرها في البحر جهاة قال ولم ارحكم ما اذا كان على المستامن دين لمسلم او ذمى اذ انه في دارنا ثم رجع ولا يخفى انه باقية المطالبة وينبغي ان يوفي من ماله المتركة ولو صارت ودية فيها اه ولا يخفى ان فيما ذكره الشارح تبعها لغيره من بناء المسئلة على ما قبلها فتعريفه للبحث وقد علمت وجهه وقال في التمهيد فان كانت الودعة من غير جنس الدين باعها القاضي ووفى منها وادى اذ اقيمت بذلك اه (قوله فكله) وكذا دونه ويزم من ذلك انه لو ادس من باخذه وجب تسليمه كالا يخفى (قوله له غة) اي في دار الحرب عرس بالسكسر اي زوجة (قوله واولاد) اي ولو صار الان الصغير غائبا يتبع ابيه في الاسلام عند اتحاد الدار بغير اي ولو حكمنا في شرح التحرير وكذا يتبعه اذا كان المنبوع في دار الحرب والتابع في دار الاسلام اه اي لان المسلم في دار الحرب من اهل دارنا (تنبيه) في شرح السير الكبير لو دخل الصغير الذي يبيع عن نفسه دارنا لزيارة ابويه فان كانا في دار الرجوع الى دار الحرب بخلاف ما اذا كانا من اهل دارنا فانه يصير مسلما يتبع المسلم منهما لان الذي يبيع عن نفسه في حكم التبعية في الاسلام كالذي لا يبيع عن نفسه قال ووجه ان يبين خطا من يقول من اصابنا ان الذي لا يبيع (٣) عن نفسه لا يصير مسلما يتبعه الا بوجه فقد نص محمد بن اعلى انه يصير مسلما اه والحاصل انه تنقطع تبعية الولد في الاسلام لاحد ابويه يلوغعه عاقلا كما صرح به السرخسي قبل ذلك ومقتضاه انه لو بلغ بجنون اتبعت التبعية وبه ظهر ما في فتاوى العلامة ابن السكيت من ان العبي اذا علق لا يصير مسلما بل اهل دارهم اذ ابيهم فقد علمت ان هذا القول خطأ وقد نهي عن ذلك في باب نكاح الكافر وفي باب الجنان عند قوله كسبي سي مع احمد ابو يه وبنى ما لو ادعى الابن البسوخ وبرهن وادعى ابوه انه قاصر وبرهن ايضا به القاضي اهل الخبر فوا مالوا كانت الدعوى بعد مضي مدة تقدم بينة الاب انه قاصر ليجعل الاب مسلما كما افق به الرحيبي واطال في تحقيقه في فتاواه في اخر كتاب الدعوى (قوله ثم ظهرنا عليهم) اي على دارهم (قوله فكله) اي كل ما ذكر من حرمة وما بعدها (قوله ولو سبي طفله الخ) قال في البحر ولو سبي العبي في هذه المسئلة وصار في دار الاسلام فهو مسلم تبعه الا بيه لانها جمة ما في دار واحدة بخلاف ما قبل ان يراجعه وهو في كل حال اه لكن في العزم في قوله ولو سبي اي مع امه فانه لو سبي بدون الاظهار فائدة التبعية بالاب فانه يحكم بالسلامه بتبعية الدار على ما صرح في كتاب الصلاة اه اي في فعل الجنان (قوله لا اتحاد الدار) لانه لما سلم في دار الحرب تبعه طفله دور فالمراد بالدار دار الحرب فانهم وذلك لان ما ثبت بكونه بقاء ما لم يوجد من قبل ومثلهم لم يسلم بل بعث الى الامام اذ ذمه لكم اقيم في دار الحرب واثبت بالخارج كل سنة جازر يكون طفله ذميا بعتائه ويكون الاب احق به لما قلنا لان الذي لا يملك بالقهر وكذا لو سلم الاب في دارنا او صار ذميا ثم رجع حتى ظهرنا على دارهم تبعه طفله ولا يسبيل عليه وعلمه

د مطلب  
مهم العبي يتبع احد ابويه في الاسلام وان كان يه قتل ما لم يباغ وخلافه خطأ

وجب التسليم اليه انتمس وعابه في وقت دية هنا ولو صارت ودية متبعا (وان قتل او مات فقط) بلا غلبة عليه (ودية وفرضه وودية ولو وثقه) لان نفسه لم تصير مضمومة فكذلك ماله كما لو ظهر عليه فظهر لماله له (حربي ماله غنة عرس واولاد وودية مع معصوم وغيره فاسلم) هنا وصار ذميا (ثم ظهرنا عليهم فكله في) لعدم يده ولا بنيه ولو سبي طفله البنا فهو من مسلم (وان امه لم غنة فاسلم) هنا (ظهرنا عليهم فطفله حرم مسلم) لا اتحاد الدار (وودية مع معصوم) لان بيه كيد محترمة

(٣) قوله لا يصير لفظية لانها زائدة كالا يخفى اه فاجب اه منه

في شرح السير (قوله وغيره) اي غير ما ذكر من الطفل والودعة مع معصوم وهو اولاده المبكر وعمره وعقاره ووديعته مع حربي دور (قوله لعدم النيابة) اي نيابة الغاصب عنه (قوله وللإمام حق اخذ دية الخ) زاد لفظ حق اشارة الى ما في البحر من ان اخذ هذه الدية ليس لنفسه بل ايضها في بيت المال وهو المقصود من ذكرها هنا والا فكم القتل الخطاء معلوم ولذا لم ينص على الكفارة للمسلم في الجنائيات (قوله ودية مستامن اسلم هنا) اما اذا لم يكن مستامنا اولم يفسد على قاتله كافي في شرح مسكين وتقدم قبيل هذا الفصل ما لو اسلم في دار الحرب فقتله مسلم (قوله القتل قصاصا) لان الدية وان كانت انفع للمسلمين من قتله لكن قد تودع عليهم من قتله منفعة اخرى وهي ان يفرجوا مثاله عن قتل المسلمين بغير (قوله او الدية صلحا) اي برضا القاتل لان موجب العمد هو القود بغير وحاصل ان للإمام ان يقتل او يصلح على الدية ان رضى القاتل بالصلح والظاهر انه ليس له الصلح على اقل من الدية كما يقبضه التعديل الا في الاذا لم يمكن اثبات القتل عليه كافي وصي اليقيم تامل قال في الشريعة لا يسهل وهل اذا طاب الامام الدية ينقلب القصاص مالا كافي الولي لا ينظر اه قات الظاهر ثم اقول الفسخ وانما كان لا اطان ذلك اي القتل او الصلح لانه هو ولي المقتول قال عليه الصلاة والسلام السلطان ولي من لا ولي له اه (قوله نظر الحق العامة) فان ولايته عليهم نظرية وليس من النظر اسقاط حقهم بلا عوض فسخ وفيه ايضا انه لو كان المقتول لغير ط الامام ان يقتل القاتل عندهما خلا فالابن يوسف وغامه فيه (قوله او من وجب عليه قود) اي في نفسه اما فيما دونها فبقية قصصه في الحرم اجماعا ذكره الشارح في الجنائيات ط (قوله التجبا بالحرم) افاد انه لم ينشئ القتل فيه فلو انما فيه قتل فيه اجماعا ولو قتل في البيت لا يقتل فيه ذكره الشارح في الجنائيات وفي شرح السير لو كانوا جماعة دخلوا الحرم لاقتل فلا بأس ان تقتلهم اه قوله نعم على حتى يقتلوا كم فيه لان حرمة الحرم لا تلزم من فعل اذاهم كالصبي اذا سال على انسان في الحرم جازة قتله دفعة الا اذا ولوا قاتلوا في غيره ثم انهم زعموا ودخلوا فيه لانه عرض لهم الا اذا كانت اهم فنية في الحرم وصارت لهم منفعة لان المنعني الى نية محارب وجميع ما ذكر في اهل الحرب هو كذلك في الخوارج والبلغاة اه (قوله لا تصير دار الاسلام دار حرب الخ) اي بان يغلب اهل الحرب على دار من دورنا واراد اهل مصر وغابوا واجرنا احكام الكفر او قرض اهل الذمة العهد وتغلبوا على دارهم في كل من هذه الصور لا تصير دار حرب الا بهذه الشروط الثلاثة وتلا بشرط واحد لا تغير وهو اظهر احكام الكفر وهو القياس هندية وينتفع على كونها صارت دار حرب بان الحسد ودوا القود لا يجري فيها وان الاسير المسلم يجوز له التعرض لمعادون الفرج وتنعكس الاحكام اذا صارت دار الحرب دار الاسلام فتأمل ط وفي شرح درر البصار قال بعض المتأخرين ان حقيقة تلك الامور الثلاثة في مصر المسلمين ثم حصل لاهل الامان ونصب فيه قاض مسلم بنقذا احكام المسلمين عاد الى دار الاسلام فن ظفر من الملاك الا قدمين بنى من ماله بعينه فهو بلائى ومن ظفر به بعد ما باعه مسلم او كافر من مسلم او ذمى اخذ نفسه باليمن ان شاء ومن ظفر به بعد ما ووجه مسلم او كافر لمسلم او ذمى وسلمه اليه اخذ بالقيمة ان شاء اه قلت حاصله انه لما صار دار حرب صار في حكم ما استولوا عليه في دارهم

(وعبر في) ولو عينا غصبا  
مسلم لعدم النيابة فسخ (وللامام حق اخذ دية مسلم لا ولي له) اصلا (و) دية مستامن اسلم هنا من عاقلة قاتله خطأ (القتل قصاصا) وفي العمد القتل قصاصا (او الدية) صلحا (لا العفو) نظر الحق العامة (حربي او مرتدا ومن وجب عليه قود التجبا بالحرم لا يقتل بل يجهل عنه القود ليخرج فيقتل) لان من دخله فهو آمن بالنفس ويجهل في الجنائيات (لا تصير دار الاسلام دار حرب الا) بامور ثلاثة

د مطلب  
فيمتصير به دار الاسلام دار حرب وبالعكس



(قوله باجر احكام اهل الشرك) اي على الاشتماء وان لا يحكم فيما يحكم اهل الاسلام وهندية  
وظاهره انه لو اجريت احكام المسلمين واحكام اهل الشرك لا تكون دار حرب ط (قوله وباتصالها  
بدار الحرب) بان لا يتخلل بينهم ما يملكه من بلاد الاسلام هندية ط وظاهره ان البحر ابيض قاصلا  
بل قد منافي في باب استيلاء الكفار ان يجر الملمح ملحق بدار الحرب بخلاف ما في فتاوى قارى  
الهداية قاتوبهم - فذا ظهر ان ما في الشام من جبل تيم الله المسمى بجبل المدرو وزو بعض البلاد  
التي تابعة كاهاد اسلام لانها وان كانت لها احكام مدرو زو وانصاري واهم فضاة على دينهم  
وبعضهم يعطون بشتم الاسلام والمسلمين ليحكم تحت حكم ولادة امورنا وبلاد الاسلام بحسب  
بلادهم من كل جانب واذا ارادوا الامر تنفيذا احكامنا فيهم نفذها (قوله بالامان الاول) اي  
الذي كان تابا قبل استيلاء الكفار الاسلام ولاذني بعد ذلك هندية ط (قصة)  
ذكر في اول جامع الفصولين كل مصر فيه والى - لم من جهة الكوفة ويجوز ان يسموا اقامة الجمع  
والاعباد واخذ الخراج وتقليد الفضا وتزويج الاباء لاستيلاء المسلم عليهم واما طاعة الكوفة  
فهى موادة ومخادعة واما في بلادهم اولا كفار فيجوز للمسلمين اقامة الجمع والاعباد وبصر  
القاضي فاضى بقراضى المسلمين ويجب عليهم طلب والمسلم اه وقدمنا في باب الجمعة  
عن البرازية (قوله وهذا) اي قوله حرى او مرند الى آخر الباب وقوله ليجى بعضه اى المسئلة  
الاولى فانه استجى في الجنايات وقوله ووضوح باقية اى - مثله الدار وفي وضوحها نظر والله  
سبحانه اعلم

باب العشر والخراج والجزية

شروع فبما على المسلم ان في أرضه من الوظائف المالية اذا صار ذميا بعد الفراق عساه يصير  
ذميا و ذكر العشر منه تيمم الوظيفة الارض وقدمه ما فيه من معنى العبادة ثم وألحق به  
الجزية لان المصروف واحد (قوله أرض العرب) في مختصر تقويم البلدان جزيرة العرب  
خمس اقسام تمامة ونجد وجزيرة عروص ومن فاما تمامة فهى الناحية الجنوبية من الحجاز  
واما نجد فهى الناحية التي بين الحجاز والعراق واما الحجاز فهو جبل يقبل من اليمن حتى يصل  
بالشام وفيه المدينة وعمان واما العروص فهو الجبل الى البحرين وانماسمى الحجاز بحجاز لانه  
جزيرة بين نجد واليمامة قال الواقدي الحجاز من المدينة الى تبوك ومن المدينة الى طريق الكوفة  
وما وراء ذلك الى أن يشارف البصرة فهو نجد ومن المدينة الى طريق مكة الى أن يباغ هبط  
العرج بحجاز واما وراء ذلك الى مكة وجزيرة العرب فهى تمامة وما بين تمامة ونجد فهو حجاز اه (قوله  
وهى من حد الشام) نظم به ضمهم حد طولا وعرضا بقوله

جزيرة هذه الاعراب حدث • بحمد علمه • لا يشترى  
فاما الطول عند صدقة • فنعدن الى ربو العراق  
وساحل جدة ان سرت عرضا • الى أرض الشام بالاتفاق

(قوله وما سلم اهل) اي والارض التي اسلم اهلها و ذكر العشر وهذا وفيما سياتى مرعاة لفظ  
مانهر (قوله عنوة) بالقح قال الفسارى وهو من الاضداد يطلق على الطاعة والقهر وهو المراد

(باجر احكام اهل الشرك)  
وباتصالها بدار الحرب  
وبان لا يبيح في بيع المسلم  
او ذى امانا بالامان الاول  
على نفسه (ودار الحرب  
تصير دار الاسلام باجر)  
احكام اهل الاسلام  
فيها) بجمعة وعبد (وان  
يقى فيها كافر اى وان لم  
تصل بدار الاسلام) درو  
وهذا ثابت في نسخ المتن  
ساقط من نسخ الشرح فكانه  
تركي ليجى بعضه ووضوح  
باقية

باب العشر والخراج والجزية

(أرض العرب) وهى من  
حد الشام والكوفة الى  
أقصى العين (وما سلم اهل)  
طوعا (أو فتح عنوة)

وقسم بين جيشنا والبصرة

أيضا باجماع الصحابة  
(عشرية) لانه ابقى بالمسلم  
وكذا بستان مسلم او كرمه  
كان داره درر ومرفى باب  
المانر باتم من هذا وحروناه  
في شرح المتن (وسواد)

قرى (العراق وسواد)

الغدير) بضم ففتح قرية

من قرى الكوفة (الى عقبة

ساوان) بن عمران بضم

فسكون قرية بين بغداد

وهى - اذان (عرضا ومن

العت) بفتح فسكون فثلثة

قرية شرقي دجلة موقوفة

على العلوية وما قبل من

العلوية بفتح فسكون غلط

مستف عن المغرب (الى

عبادان) بالتشديد ومن

صغير يشط البصرى المثل

اثنى واربعة عبادان قرية

مستصنى (طولا) وبالايام

اثنان وعشرون يوما ونصف

وعرضه عشرة ايام مراح

(وما فتح عنوة) لم يقسم

بين جيشنا

قوله ادر بيجان هكذا يحطه

بالدال المهملة وذكروا

المصباح في الاثني مع الدال

المهملة وما يملأها وذكروا

فيها ضيطن اوله ففتح

المهملة والراء وسكون الدال

بينهما وثانيه ماضيم المهمة

والذال واسكان الراء اه

مانهر (قوله وقسم بين جيشنا) احقر به عما اذا قسم بين قوم كافر من غير اهل فانه خراجى كما  
في المتن ولو قال بيننا لثقل ما اذا قسم بين المسلمين غير الغائبين فانه عشرى لان الخراج لا يوظف  
على المسلم ابتداء ذكره الله - متافى درمى (قوله والبصرة ايضا) والقياس ان تكون  
خراجية عند ابي يوسف لان ما يقرب ارض الخراج لكانه ترك القياس باجماع الصحابة رضى  
الله تعالى عنهم درمى وغيره وحاصله انه ساقى ان ما احياه - لم يذهب فربه عند ابي يوسف  
وعند محمد بن يعقوب والمعتد الاول والبصرة احياها المسلمون لانها ابنت في ايام عمر بن  
الخطاب رضى الله تعالى عنه وهى في حيز ارض الخراج فقياس قول ابي يوسف ان تكون  
خراجية (قوله لانه ابقى بالمسلم) اى لما فيه من معنى العبادة وكذا هو اخف حيث يتعلق  
بنفس الخارج وهذا علمنا - سلم اهل او قسم بين جيشنا واما أرض العرب فلانه لم يتقل عنه  
صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من الخلفاء اخذ خراج من اراضيهم وكما لا رقى عليهم لخراج على  
اراضيهم ثم وعامه في الفتح (قوله وحروناه في شرح المتن) نصه وفي دار جغت بس - متافا  
خراج ان كانت لذي مطلقا خلافا لما اوسلم سقاها بساتنه اى الخراج وان سقاها بساتنه العشر  
فعرش ولو ان المسلم او الذي سقاها مرة بساتنه الخراج فالله - لم احق بالعشر والذي  
بالخراج كفى المخرج واستشك كل الباقي وجوب الخراج على المسلم ابتداء فيما اذا سقاها  
الخارج بل عليه العشر بكل حال وفي الغاية عن السرخسى وهو الاظهر وأجاب في البحر بان  
الممنوع وضع الخراج عليه جبراً اما باختياره فيجوز كما هو كالأول احياها وانما ياذن الامام وسقاها  
بساتنه الخراج فعليه الخراج احر وسيبقى الكلام على ماء العشر والخراج (قوله وسواد قرى العراق)  
اى عراق العرب درو في القاموس سواد البلاد قرها وانما سقى به تلخنة اشجاره وكثرة زروعها  
والعراق بالسكسر اسم البصرة والكوفة وبغداد وفواحيهم ادرمى وعليه ففقه فرى بدل  
من سواد او تقسيم على اسقاط اى التقسيم والاحتراز بعراق العرب عن عراق الهيم وهو  
من القرب ادر بيجان ومن الجنوب شى من العراق وخورستان ومن الشرق سفارة خراسان  
وفارس ومن الشمال بلاد الديلم وقرين كفى تقويم البلدان (قوله قرية من قرى الكوفة) الذى  
في تقويم البلدان انه ماء بلى بغير - وهو اول ماء باقى الانسان بالبادية اذا سار من قادسية  
الكوفة يريد مكة اه واهله اريد بالقرية القادسية المذكورة ويؤيده انه في تقويم البلدان  
جماها الحد فانه قال وامتداد العراق طولا شمالا وجنوبا من المدينة على دجلة الى عبادان  
وامتداد عرضا غربا وشرقا من القادسية الى حلوان (قوله بضم فسكون) اى بضم الحاء وسكون  
اللام (قوله من الشعبة) الذى رأيت في غير الشعبة بيا النسبة (قوله غلط) لانها من منازل  
البادية بعد العذبية بكثير كما نقل عن ذخيرة العقبى (قوله حصن صغير يشط البحر) اى بحر  
فارس وهو يدور به افلا يبقى منها الى البر الا القليل وهى عن البصرة مرحلة ونصف كذا في  
تقويم البلدان (قوله وبالايام الخ) قال في تقويم البلدان والسائر من تكريت وهى على  
النهاية الشمالية للعراق الى عبادان وهى على النهاية الجنوبية - على تقويس الحد الشرقي  
مسافة شهر وكذا من تكريت الى عبادان اذا سار على تقويس الحد الغربى أعنى من  
تكريت الى الانبار الى واسط الى البصرة الى عبادان فيكون دور العراق مسافة شهرين



وطوله على الاستقامة من تكريت الى عبادان فهو عشرين ميلا وعرض العراق من  
 القادسية الى سلوان فهو احدى عشرة ميلا اه تأمل وهذا تقدير العراق بقامه وأما  
 تقدير سواده في البحر من البناية من شرح الوجيز طول سواد العراق مائة وستون فرسخا  
 وعرضه ثمانون فرسخا ومساحته مائة وثلاثون ألف الف جريب اه (قوله الامكة) فانها  
 وان قصت عنوة لكنها غير مبنية لانها من جزيرة العرب كما مر (قوله) واه اقرأه عليه الخ  
 أشار الى أن قول المصنف تبعا للكثر وأقرأه عليه ليس بشرط في كونها خراجية بل الشرط  
 عدم قصتها صرح بذلك في شرح الطحاوي كما في الترمذي لم يحدد كونها خراجية بان في عام  
 الخراج لانه لا فرق بينه وبين ما اذا قصت بماء العشر كما اذا قصت بين المسكين فانها غير مبنية  
 وان سقت بماء الخراج وانما التفصيل في الفرق بين ما يبيع في عام العشر أو بماء الخراج في  
 الارض الهبة المثل لم اقل لم يفسد ولم يقرأه عليه الخ كما صدق في البصرة بالفتح وغيره وبقي  
 غامضه (قوله لانه البقي بالكافر) لانه يشبه الجزية لمسا فيه من معنى العقوبة ولان فيه تغليظا  
 حيث يجب وان لم يزرع بخلاف العشر لتعاقبه بين الخارج لابل الارض ٣ (قوله وأرض السواد)  
 اي سواد العراق اي قرأه وكذا كل ما فتح عنوة وأقرأه عليه أو صولوا ووضع الخراج على  
 أراضيهم فهي ملوكة لاهلها درهم في قت وكذا أرض الشام ومصر قصت عنوة على الصحيح  
 وأقرأه عليه بالخراج فقد قال أبو يوسف في كتاب الخراج وهذه الارضون اذا قصت فهي  
 أرض عشر وان تركها الامام في أيدي اهلها الذين قهروا عليها فهو حرم فان المسكين اقتصر  
 أرض العراق والشام ومصر ولم يفسدوا شيئا من ذلك بل وضع عمر عليه الخراج وليس فيها  
 خمس اه ملخصا فقد أضافها لملوك لاهلها (قوله يجوز بيعهم لملوك مصر فهم فيها) اي  
 بالرهن والهبة لان الامام اذا فتح أرضا عنوة أن يقرأه عليه الخراج ويضع عليها الخراج وعلى  
 رؤسهم الجزية فتبقى الارض ملوكة لاهلها وقد صدقنا قبل باب قصة الغنائم فتح قال في الدرر  
 المنتقى وتورث عنهم الى أن لا يبيع منهم أحد فينتقل الملك لبيت المال الخ وبقي غامضه (قوله  
 ويجب الخراج في أرض الوقف) اي الارض الخراجية كما ياتي في تقييده في قوله لو خراجية الخ  
 والحاصل أن الارض تبقى وظيفتها بعد الوقف كما كانت قبله (قوله فلا عشر ولا خراج) لم  
 يذهب في البحر العشر وانما قال به بما سقى أن الخراج ارتفع عن أراضي مصر ودها  
 الى بيت المال بعوت ملاء كما قال فاذا شراها انسان من الامام بشرطه شرها بمصالحها  
 ولا خراج عليها فلا يجب عليه الخراج لان الامام قد أخذ بدل المسكين فاذا وقفها وقفها سالمة  
 من المؤن فلا يجب الخراج فيها وغماه فيما كتبناه في التحفة المرضية في الاراضي المصرية  
 اه ثم ذكر العشر في تلك الرسالة فقال انه لا يجب أيضا لانه لم يرفعه نهلا قلت ولا ينبغي ما فيه  
 لانهم قد صرحوا بان فرضية العشر ثابتة بالكتاب والسنة والاجماع والمقول وبانه زكاة العمد  
 والزرع وبانه يجب في الارض الغير الخراجية وبانه يجب فيها ليس بعشرى ولا خراجي  
 كما قالوا والحيال وبان سبب وجوبه الارض النامية بالخارج حقيقة وبانه يجب في أرض الصبي  
 والمجنون والمكاتب لانه مؤنة الارض وبان الملك غير شرط فيه بل الشرط ملك الخراج فيجب  
 في الاراضي الموقوفة لمصوم قوله تعالى أنفقوا من طيبات ما كسبتم ومما آتاكم من

مطلب  
 في أن أرض العراق والشام  
 ومصر عنوة خراجية  
 ملوكة لاهلها  
 الامكة - واه (أقرأه عليه)  
 عليه) أو نقل اليه كغاراخر  
 (أو فتحها لخراجية) لانه  
 أمسق بالكافر (وأرض  
 السواد ملوكة لاهلها يجوز  
 بيعهم لاهلها وتصرفهم فيها)  
 هداية وعند الاغة الثلاثة  
 هي موقوفة على المسلمين فلم  
 يجوز بيعهم فتح ويجب الخراج  
 في أرض الوقف (الاستقامة  
 من بيت المال اذا وقفها  
 مستغنيا عن العشر ولا خراج  
 شر بلاية معز بالبحر وكذا  
 لو لم يوقفها كما ذكرته في  
 شرح المتن (والصبي  
 والمجنون)

الارض وقوله تعالى وآتوا حقه يوم حصاده وقوله صلى الله عليه وسلم ماسقت السماء فقه  
 العشر وما في يفر باب أردالية فقهه نصف العشر ولان العشر يجب في الخارج لاني الارض  
 فكان ملك الارض وعدمه سواء كما في البدائع ولا شك أن هذه الارض المستقاة وجد فيها سبب  
 الوجوب وهو الارض النامية بشرطه وهو ملك الخارج وداه له وهو ما ذكرنا وقول المتن  
 يجب العشر في مسق نعماء وسبح الخ فاقول بعدم الوجوب في خصوص هذه الارض يحتاج  
 الى دلائل خاص ونقل صريح ولا يلزم من سقوط الخراج المتعلق بالارض سقوط العشر المتعلق  
 بالخارج على انه قد ينازع في سقوط الخراج حيث كانت من أرض الخراج أو سقت بماء  
 بدليل أن الغاري الذي اختط له الامام دار الاثني عشر عليه فيها فاذا جعلها لبيتنا وسقاهاماء  
 العشر فعليه العشر أو بماء الخراج فعليه الخراج كما في ما سبق أن الواقع الآن في كثير من القرى  
 أو المزارع الموقوفة انه يؤخذ منه للمعمرى النصف أو الربع أو العشر وقد نهى على ذلك في باب  
 العشر من كتاب الزكاة (قوله لو كانت الارض خراجية) شرط اقوله ويجب الخراج وقوله  
 والعشر عطف على الخراج (قوله وقالوا الخ) هو مصرح به في الهداية وغيره والحاصل  
 الاتفاق على انه خراجية وانما اختلف العلماء في انما قصت عنوة أو صلوا ولا يؤثر في كونها  
 خراجية لانها تكون خراجية اذا لم يسل اهلها أو انقصت عنوة ومن على اهلها أو صلوا  
 ووضع عليهم الجزية كما مر آنفا (قوله الماخوذ الآن من أراضي مصر أجرة لخراج) وكذا  
 أراضي الشام كما ياتي عن فضل الله الرومي وقال في الدرر المنتقى في جزيرها الامام وبأخذ جميع  
 الاجرة ابيت المال كد ارضات بيت المال واختر السلطان استغلاها وان اختار بيعها فله  
 ذلك اماما طاقا ولما جازت أن يبيع الاراضي المصرية وكذا الشامية صحيح مطابقة الامن  
 مالها أو من السلطان فان كان من مالها انتقلت بغير اجها وان من السلطان فان اجسر  
 مالها من زراعتها كذلك وان مات مالها فقد من انما صارت لبيت المال وأن الخراج  
 سقط عنها فاذا باعها الامام لا يجب على المشتري خراج سواء وقفها أو باعها طاقا وهذا نوع  
 ثالث يعمى لا عشرية ولا خراجية من الاراضي تسمى أرض المملوكه وأراضي الخوذة وهو  
 مامات أربابه لا وارث وآل لبيت المال أو فتح عنوة وأبقى للمسلمين الى يوم القيامة وحكمه  
 على ما في التواريخ انه يجوز للامام دفعه لزارع باحد طريقين اما باعهم مقام المالك في  
 الزراعة واعطاء الخراج واما باجارتها لهم بقدر الخراج فيكون الماخوذ في حق الامام خراجا ثم  
 ان كان دراهم فهو خراج موظف وان كان بهض الخارج خراج مقاسمة وأما في حق الاكوة  
 فاجرة لا غير لا عشر ولا خراج فلما دل الداهل على عدم لزوم الموقنين العشر والخراج في أراضي  
 المملوكه والخوذة كان الماخوذ منها أجرة لا غير اه ما في الدرر المنتقى من الخصايات فعلى هذا لا شيء  
 على زراعتها من عشر أو خراج الاعلى قوله ما بان العشر على المسكين تاجر كما مر في باب على انك  
 مات أن الماخوذ ليس أجرة من كل وجه بل هو في حق الامام خراج ولا يجمع مع عشر مع خراج  
 تأمل ثم رأيت في التمهيدية لزراع في الارض الوقف عامل بالخصه وهو كالمسكين تاجر وليس عليه  
 خراج قال في الاسعاف واذا دفع المتولى الارض من زراعتها فالخارج أو العشر من حصه أهل  
 الوقف لان الجارتمه في وعنه نقول اذا كانت الارض لبيت المال وتدفع من اربعة للمزارعين

لو كانت الارض (خراجية  
 والعشر ولو مشرية) بدر  
 مصر في الزكاة وقالوا أراضي  
 الشام ومصر خراجية  
 وفي الفتح الماخوذ الآن من  
 أراضي مصر أجرة لخراج

مطلب  
 في جواز بيع الاراضي المصرية  
 والشامية

قوله اامن مالكم أي  
 الذي غلبكم يوم الفتح أو من  
 ورثه أو من شرأه منه أو من  
 وارثه اه منه

مطلب  
 أراضي المملوكه والخوذة  
 لا عشرية ولا خراجية

مطلب  
 لا شيء على زراع الاراضي  
 السلطانية من عشر أو خراج  
 سوى الاجرة



فالمأخوذ منهم بدل اجارة لاخراج كصاحبه الكمال وغيره ومما هو مصرح به أن خراج  
 المقامة لا يلزم بالتعطيل فلا تثنى على التلاح لوعظها وهو غير مستاجر لها ولا جبر عليه بهيما  
 وبه علم أن بعض المزارعين اذا ترك الزراعة وسكن مصر افلا تثنى عليه فاستفاد من الظلمة من  
 الاضرار به حرام مصرح به في البصر والنهر اه ملخصا لكان اذا كان المأخوذ من المزارعين  
 كالربع أو الثالث من الفلح بدل اجارة كما صرح به لم أن يكون استخرا الارض ببعض الخارج  
 منها وهو فاد بدلتها بمقاييس الجواز هنا قال في الدر المنثور والجواب ما قلنا انه جعل في حق  
 الامام خراجا في حق الاكورة اجرة لغرض ضرورة عدم صحة الخراج حقيقة وحكم المأمر اه أى  
 لعدم من يجب عليه بسبب موت أهلها وموتهم البيت المال قلت لكن يمكن جعلها  
 من اربعة كما صرح في كلام الخبير بقوله في معنى الاجارة لا اجارة حقيقة بل هو هذا قال في الفتح ان  
 المأخوذ بدل اجارة ثم اعلم أن اراضى بيت المال المسماة باراضى المملوك وأراضى الخور اذا  
 كانت في أيدي فداها لا تنزع من أيديهم ماداموا يؤدون ما عليهم ولا تورث عنهم اذا ماتوا ولا  
 يصح بيعهم اهلها ولكن جرى الرسم في الدولة الثانية أن من مات عن ابن انتقلت لابنه بجائنا  
 والافليت المال ولوله بنت أو اخ لابل له أخذها بالاجارة القاسية وان عطاها متصرف ثلاث  
 سنين أو أكثر بحسب تفاوت الارض تنزع منه وتندفع لا تنزع ولا يصح فراغ أحدهم عن الآخر  
 بلا إذن السلطان أو نائبه كصاحب المثلثي وقام الكلام على ذلك بدسطة في تنقيح  
 الفتاوى الحامدية (قوله ألا ترى ان البيت مملوك للزراة الخ) هذا من كلام الفتح وأقره في  
 البصر قلت لكن عدم ملاك الزراة في الاراضى الشامية غريب معلوم لنا الا في نحو القري  
 والمزارع الموقوفة أو المعلوم كونه البيت المال أما غيرهما فتراهم يتوارثونها ويبيعونها جلا  
 بعد جيل وفي شفعة الفتاوى الخيرية مثل في اخوة اهـ م اراض مغر وسه ولر جبل ارض  
 مغر وسه مجاورة لها وطريق الكل واحد باع الرجل ارضه هل لهم أخذها بالشفعة ولا يمنع  
 من ذلك كونهم ارجحية اجاب نعم لهم الاخذ بالشفعة وكونهم ارجحية لا يمنع ذلك اذا اخرج  
 لا يثنى في الملك في التارخانية وكثير من كتب المذهب وأرض الخراج مملوك وكذلك ارض  
 العشر يجوز بيعها وايقانها وتكون ميراثا كسائر املاكه فقلت فيها الشفعة وأما  
 الاراضى التي حازها السلطان لبيت المال ويدها للناس من اربعة لا تباع فلا شفعة فيها فاذا  
 ادعى واضع اليد الذي تلقاها منه أو وارثا أو غيره مما من أسباب الملك انهم املكه وأنه يؤدى  
 خراجها فاقول له وعلى من يخاصمه في الملك العثمان ان يصحت دعواه عليه شرعا واسـ وتوفيت  
 شروط الدعوى وانما ذكرت ذلك لكثر وقوعه في بلادنا حرصا على نفع هذه الامة بافادة هذا  
 الحكم الشرعى الذى يحتاج اليه كل حين والله تعالى أعلم اه مافى الخيرية ولا يثنى انه كلام  
 حسن جار على القواعد الفقهية وقد قالوا ان وضع اليد والتصرف من أقوى ما يستدل به  
 على الملك ولما نصحه الشهادته بأنه مملوك وفي رسالة الخراج لابي يوسف وايضا قوم من أهل  
 الخراج أو الخرب بادوا فلم يبق منهم أحد وبقيت أروضهم معطلة ولا يعرف انهم في بدا أحد ولا أن  
 أحد يدعى فيها دعوى وأخذها رجل فخرها وغرس فيها وأدى عنها الخراج أو العشر  
 فهي له وهذه المرات التي وصفت لك وايسر للامام أن يخرج شيئا من يد أحد الا بيقين ثابت

مطلب  
 لا تثنى على الفلاح لوعظها  
 ولو تركها لا يجبر عليها

ألا ترى ان البيت مملوك  
 للزراة كأنه لموت المال الكبير  
 شيئا فشيئا بالاورث فصارت  
 لبيت المال

مطلب  
 القول لذي اليد ان الارض  
 ملكه وان كانت خراجية

مطلب  
 ليس للامام أن يخرج شيئا  
 من يد أحد الا بيقين ثابت  
 معروف

معروف اه وقد منع عنه أيضا أن ارض العراق والشام ومصر عنوة خراجية تركت لاهلها  
 الذين قهر واعلم اوفى شرح السير الكبير للشيخ شمسى فان صاحبهم على اراضهم مثل ارض  
 الشام مدائن وقري فلا يثنى للمتلين أن يأخذوا شيئا من دورهم وأراضهم ولا أن ينزلوا عليهم  
 منازلهم لانهم أهل عهد وصلح اه فاذا كانت مملوكة لاهلها فمن أين يقال انهم اصارت لبيت  
 المال باحتمال أن أهلها كانوا مائتوا بالاورث فان هذا الاحتمال لا يثنى الملك الذى كان ثابتا  
 وقد سمعت التصريح في المتن بانه لا يهدى بان ارض سواد العراق مملوكة لاهلها يجوز بيعهم  
 اهلها وتصرفهم فيها وكذلك ارض مصر والشام كما سمعته وهذا على مذهبه ظاهر وكذا عند من  
 يقول انهم وقف على المملوك فقد قال الامام السبكي ان الواقع في هذه البلاد الشامية  
 والمصرية انهم في أيدي المملوك فلا يثنى انهم اهلهم اما وقفا وهو الاظهر من جهة عمر رضى الله عنه  
 وامامه كما وان لم يعرف من انتقل منه الى بيت المال فان من يده تثنى لم يعرف من انتقل اليه  
 منه يبقى في يده ولا يكاف بينه ثم قال ومن وجدنا في يده أو ملكه مكانا منهم فحينئذ مل انه أحبي  
 أو وصل اليه وصولا صحيحا اه قال الحق ابن حجر المكي في فتاواه الفقهية بعد نقله كلام  
 السبكي فهذا مصرح في أننا نصحكم لذوى الاملاك والاقواف بقا أيديهم على ما هي عليه ولا  
 بضمنا كون أصل لاراضى مملوك لبيت المال أو وقفه على المملوك لان كل ارض نظرت اليها  
 بخصوصها لم يصدق فيها انهم من ذلك الوقف ولا الملك لاحتمال انها كانت مواتا وأحييت وعلى  
 فرض تحقق انهم من بيت المال فان استمرار اليه دعواهم والتصرف فيها انصرف الملاك في  
 أملاكهم أو النظر فيما تحت أيديهم هم الا زمان المتطاوله فرائض ظاهرة أو قطعية على اليد  
 المفيدة لعدم التعرض لمن هي تحت يده وعدم انتزاعها منه قال السبكي ولو جوزنا الحكم  
 برفع الموجود الحق أى وهو اليد بغير ينة بل بمجرد أصل مستصحب لزمن تسلط الظلمة على مافى  
 أيدي الناس ثم قال ابن حجر بعد كلام طويل اذا تقررت ذلك بان لا ترضع انضاحا لا يبق معه  
 رية أن الاراضى التي في أيدي الناس بمصر والشام المجهول انتقالها اليهم تقر في أيدي اربابها  
 ولا يتعرض لهم فيها بشئ أصلا لان الامة اذا قالوا فى الكنائس المبينة للكفر انهم اتبعوا ولا  
 يتعريض اهلهم لا بذلك الاحتمال الضعيف أى كونها كانت في برية فانتصت بعمارة  
 المصر فاولى أن يقولوا لبقاء تلك الاراضى يدهم من هي تحت أيديهم باحتمال انها كانت مواتا  
 فاحييت أو انهم انتقلت اليهم بوجه صحيح اه وقد أطال رحمه الله تعالى في ذلك اطالة حسنة  
 رداه على من أراد ان يتزاع أوقاف مصر واقايمها وادخالها في بيت المال بناء على انهم اقتضت عنوة  
 وصارت لبيت المال فلا يصح وقفها قال وسبقه الى ذلك الملك الظاهر بغير من فانه أراد مطالبته  
 ذوى العقارات بمسئلات تشبههاهم بالمالك والانتزاعها من أيديهم هم متعللا بما تعال به ذلك  
 الظالم فقام عليه شيخ الاسلام الامام النووي وأعلم بان ذلك غاية الجهل والعماد وأنه لا يحل  
 عند أحد من علماء المسلمين بل من في يده شئ فهو مملوك لا يحل لاحد الاعتراض عليه ولا يكاف  
 اثباته بينة ولا زال النووي رحمه الله تعالى يشنع على السلطان وبغضه الى أن كف عن ذلك  
 فهذا الخبر الذى اتفقت علماء المذاهب على قبول نقله والاعتراف بصحة نقله ونقل اجماع  
 العلماء على عدم المطالبة بمسئلات عمال باليد الظاهرة فيها أنهم اوضعت بحق اه قلت فاذا كان

مطلب  
 فيما وقع من الملك الظاهر  
 يسير من ارادته انتزاع  
 العقارات من ملاكها لبيت  
 المال



مذهب هؤلاء الاعلام ان الاراضي المصرية والشامية اصلها وقف على المسلمين وليت المال  
 ومع ذلك لم يصيروا مطابقة احد يدعي شيئا انه ملكه مستند بشيء على احتمال انتقاله اليه  
 بوجه صحيح فكيف يصح على مذهبنا بانهم املوك لا هاهنا اقر واعلم بالخراج كما قد مناه انه يقال  
 انها صارت ابيت المال وليت مملوكه فزراع لاحتمال موت المالكين له اشياء فاشيا بالوارث  
 فان ذلك يؤدي الى ابطال او قافها وابطال الموارث فيموت وتعدى الظلمة على ارباب الايدي  
 النابتة المحقة في المدد المتطاولة بالمعاض ولا منازع ووضع العشر او الخراج عليها لا ينافي  
 ملكيتها كما هو صريح قول المصنف وغيره هنا ان أرض سواد العراق خراجية وانما مملوكه  
 لاهلها واحتمل موت اهلها بالوارث لا يصلح حجة في ابطال اليد المباشرة لانه فانه بمجرد احتمال  
 لم ينشأ عن دليل ومثله لا يعارض الحق الثابت فان الاصل بقاء الملكية واليد اقوى دليل  
 على ان لا تزول الا بجهة ثابتة والارام ان يقال مثل ذلك في كل مملوك بظاهر العدم مع انه لا يقول  
 به أحد وقد سمعت نقل الامام النووي الاجماع على عدم التعرض مع ان مذهبنا ان تلك  
 الاراضي في الاصل لغير مملوك لاهلها بل هي وقف او ملك لبيت المال فمضى مذهبنا بالاولى  
 واحتمال كون اهلها مملوكا بالوارث بعد الامام النووي ابعد البعد وهذا ابن حجر المدي  
 بعد النووي يثبت من السنن وقد سمعت كلامه في الحامد في الاراضي الشامية والمصرية  
 ونحوها ان ما علم منها كونه لبيت المال بوجه شرعي فحكمه ما ذكره الشارح عن الفقهاء  
 لم يعم لم فهو ملك لاربابه والمأخوذ منه خراج لا جرة لانه خراجي في أصل الوضع فاعتزم هذا  
 التحريم فانه صريح الحق الذي بعض عليه بالتواجد وانما اطاعت في ذلك لاني لم أر من تعرض  
 لذلك هذا بل تبوء الحق الكمال في ذلك والحق الحق ان يدعي ولعل مراد الحق ومن تبعه  
 الاراضي التي علم كونها لبيت المال واقعة تعالى أعلم (قوله وعلى هذا) أي على كونه صارت  
 لبيت المال (قوله من وكيل بيت المال) مملوكة بشرائه وهو من نصبه الامام قبيلا على بيت المال  
 وأما البيع فيصح به بقبضه بخلاف الشراء فان وصي اليتيم لا يصح شراؤه مال اليتيم فلذا  
 قيد الشراء بكونه من الوكيل وفي الخاتمة والخلاصة فان اراد السلطان ان يخذل نفسه  
 يبيعهما من غيره ثم يشتري من المشتري اه وفي التخصيص اذا اراد السلطان ان يشتريها لنفسه  
 امر غيره ان يبيعهما من غيره ثم يشتريها لنفسه من المشتري لان هذا ابعد من التهمة اه (قوله  
 لانه كوكيل اليتيم) أي كوصيه ومماليك كلاءه (قوله فلا يجوز الاضرورة) أي  
 بان احتياج بيت المال لكن نازعه صاحب البصر في رسالته باطلاق ما صرنا آفعا من الخاتمة  
 والخلاصة فانه يدل على جواز البيع للامام مطلقا وبما في الزباني من ان للامام ولاية عامة  
 وله ان يتصرف في مصالح المسلمين والاعتياض عن المثل ترك العام جائز من الامام وله هذا  
 لو باع شيئا من بيت المال مع بقاء قوله شيئا مكررة في سياق الشرط بيم العقار وغيره لم حاجة  
 وغيره (قوله زاد في البصر) أي زاد على قوله الاضرورة قوله أو رغب في العقار الخ وغيره عن  
 هذه الزيادة في القصة المرضية بقوله أو مصلحة فافهم قلت وسند كراخر الباب ان للامام ان  
 يقطع من بيت المال الارض لمن يستحق وأن هذا تخليك وقبيلها كما خففته وعلى هذا فيمكن  
 شراؤه من المصدق (قوله على قول المتأخرين) أي في وصي اليتيم انه ليس له بيع العقار الا  
 في المسائل السبع الاتية وهو الحق به وعند المتقدمين له البيع مطلقا واختاره الاسيحي

وعلى هذا فلا يصح بيع  
 الامام ولا شرأوه من وكيل  
 بيت المال لشي من ماله  
 كوكيل اليتيم فلا يجوز الا  
 لضرورة والعائد بآله  
 تعالى زاد في البصر أو رغب في  
 العقار بصف قبضه على قول  
 المتأخرين القى به

مطلب  
 في بيع السلطان وشراؤه  
 أراضي بيت المال

وصاحب الجمع وكثير كافي القصة المرضية (قوله في سبع مسائل) ونصه وباري به عقار صغير  
 من اجنبي لان نفسه به بصف قبضه أو لفقة الصغير أو دين الميت أو وصية مرسلة لا انفاد لها  
 الامتة أو تكون غلته لا تزيد على مؤنته أو خوف خراجه أو نقصانه أو كونه في بيع متقلب اه  
 ح (قوله فضل الله الروي) في بعض النسخ الرضى ولعله تصريف (قوله بان غالب أراضيها)  
 الظاهر ان المراد الاراضي الشامية ويحتمل ان يكون المراد الاراضي الرومية ويؤيد الاول  
 ما قد مناه من الدر المنقي من قوله وكذا الشامية حيث جعلها مثل المصرية وكان هذا مأخوذ  
 من كلام الفقه المار وقد عات ما فيه (قوله كالعارية) وجه الشبه بتمتع ما عدم تصرف من هي في  
 يده تصرف المالك من البيع ونحوه اه ح فلا ينافي ما صرح عن التنازع من انما تكون  
 في أيديهم سم بالاجرة بقدر الخراج وسيد كراشر ان من أقطعه السلطان أرضا فله اجارتها  
 (قوله ثم يشتريها منه) يعني من المشتري كما قد مناهنا التصريح به في عبارة التخصيص وظاهر هذا  
 انه لا تشترط الضرورة في صحة البيع والشراء كما مر (قوله واذا لم يعرف الحال في الشراء الخ)  
 أي لم يعرف انه شرا صحيح وجذبه المسوخ الشري على ما علم من الفقه من انه لا يجوز  
 الا للضرورة (قوله فالاصل الصحة) حال حال المسلم على الكمال (قوله وبه عرف الخ) هذا كله  
 أيضا من كلام التترو وأصله لصاحب البصر وحاصله ان من اشترى أرضا مما صار لبيت المال فقد  
 ملكها وان لم يعرف حال الشراء جلاله على الصحة ولا خراج عليها بناء على ما مر من أن المماكات  
 ملا كها بالضرورة عادت لبيت المال ووقف خراجها لعدم من يجب عليه فاذ باعها الا لمام لم يجب  
 على المشتري خراجها القبيض الا ما غنها وهو يدل عينها وتقدم أيضا انه لا عشر عليها أيضا  
 وقد مناه في ذلك ٣ وحيت ملكها بالشراء صح وقفه او تراعى شروط وقفه قال في القصة  
 المرضية سواء كان سلطانا أو أميرا أو غيره مما وما ذكره الجلال السيوطي من انه لا يراعى  
 شروطه ان كان سلطانا أو أميرا وأنه يصح ربه من يستحق في بيت المال من غير مباشرة  
 لوظائف فمحمول على ما اذا وصلت الى الواقف باقطاع السلطان اياه من بيت المال كما لا يخفى  
 اه وحاصله أن ما ذكره السيوطي لا يخاف ما قلناه لانه محمول على ما اذا لم يعرف شراء الواقف  
 اياه من بيت المال بل وصلت اليه باقطاع السلطان لها أي بان جعل له خراجها مع بقاء عينها  
 لبيت المال فلم يصح وقفها ولا يلزم شروطه بخلاف ما اذا ملكها ثم وقفها كما قلنا قلت لكن  
 بقي ما اذا لم يعرف شراؤه او لا عدمه والظاهر انه لا يحكم بصحة وقفه لانه لا يلزم من وقفه لها  
 انه ملكها ولهذا قال السيد الجوى في حاشية الاستبصار فيل قاعدة اذا اجتمع الحلال والحرام  
 مانصه وقد أتى سلامة الوجود المولى أبو السعد ومضى السلطنة السلطانية بان أوقف  
 المملوك والامراء لا يراعى شرطها لانهم من بيت المال أو ترجع اليه واذا كان كذلك يجوز  
 الاحتياط اذا كان المقرب في الوظيفة أو المرتب من مصارف بيت المال اه ولا يخفى أن  
 المولى أبو السعود أدري بحال أوقاف المملوك ومثله ما سجد كراشر في الواقف عن الهيبة  
 عن المبسوط من أن السلطان يجوز له مخالفة الشرط اذا كان غالب جهات الوقف قرى  
 ومزارع لان أصلها لبيت المال اه يعني اذا كانت لبيت المال ولم يعم ملك الواقف لها  
 فيكون ذلك ايراد الاوقاف فبقية أي أن ذلك السلطان لذى وقفه أخرجه من بيت المال

قلت ونسبى في باب الوصي  
 جواز بيعه ما للمسلم في  
 سبع مسائل وأفق متى  
 دمشق فضل الله الروي بان  
 غالب أراضيها سلطانسة  
 لا تقراض ملا كها فانت  
 لبيت المال فتكون في يد  
 زراعها كالعارية اه  
 وفي التترو عن الواقف لو  
 اراد السلطان شراها لنفسه  
 بامر غيره يبيعهما ثم يشتريها  
 منه لنفسه انتهى واذا لم  
 يعرف الحال في الشراء من  
 بيت المال فالاصل الصحة  
 وبه عرف صحة وقف  
 المشتري من بيت المال وان  
 شروط الواقفين صحيحة  
 وأنه لا خراج على أراضيها  
 (وموات أحياءه)

مطلب  
 في وقف الاراضي التي  
 لبيت المال ومراعاة شروط  
 الواقف

مطلب  
 أوقاف المملوك والامراء  
 لا يراعى شرطها



وعنه لم ينفقه من اعيانهم والطلبه ونحوهم عونا لهم على وصولهم الى بعض حقهم من بيت المال ولما اراد السلطان نظام الملوك برفع رعاياه وسبعمائة أن ينقض هذه الاوقاف لكونها أخذت من بيت المال وعقد لذلك مجلسا حاشا حضره الشيخ سراج الدين البلقيني والبرهان بن جماعة وشيخ الحنفية الشيخ اكل الدين شارح الهداية فقال البلقيني ما وقف على العلماء والطلبة لا يميل الى نقضه لانهم في الخمس أكثر من ذلك وما وقف على فاطمة وشذيجة وعائشة ينقض ووافقه على ذلك الحاضرون كذا كره السيد طي في النقل المستور في جواز قبض معلوم الوظائف بالاحضور ثم رأيت نحوه في شرح المائتي في هذا نص صريح بان اوقاف السلاطين من بيت المال ارسادات لا اوقاف حقيقة وأن ما كان منها على مصارف بيت المال لا ينقض بخلاف ما وقفه السلطان على أولاده أو عتقائه مثلا وأنه حيث كانت ارسادات لا يلزم من اعادة شروطها لعدم كونها اوقافا صحيحة فان شرط صحة الوقف والاطمان بدون الشرع من بيت المال لا يملكه وقد عات موافقة العلامة الاكل على ذلك وهو موافق لما من المذهب وعن المولى أبي السعد والمسيح كره شارح في الوقف عن المهر من أن وقف الاقطاعات لا يجوز الا اذا كانت ارضامونا أو ملكا للامام فانظره هار جلا وهذا خلاف ما في النسخة المروية عن العلامة فاقم من أن وقف السلطان لارض بيت المال صحيح فاقول ما دل مراده انه لا يلزم لا يغير اذا كان على مصلحة عامة كإتلاف الطر سوسى عن قاضيخان من أن السلطان لو وقف أرضا من بيت مال المسلمين على مصلحة عامة للمسلمين جاز قال ابن وهبان لانه اذا أبده على مصرفه الشرعى فقد منع من مصرفه من امراء الجور في غير مصرفه اه فقد أقاد أن المراد من هذا الوقف تأييد مصرفه على هذه الجهة المعينة التي عينها السلطان مما هو مصلحة عامة وهو معنى الارصاد السابق فلا ينافى ما تقدم والله سبحانه أعلم (قوله باذن الامام) قبله لان الاحياء يتوقف على اذنه ط عن المنع (قوله كما مر) انه اذا قاتل مع المسلمين أو داهم على الطريق يرضخه ط (قوله خراجي) لانه ابتداء وضع على الكافر وهو البقية كما مر (قوله اعتبر بقره) اى قرب ما احياءه ان كان الى أرض الخراج أقرب كانت خراجية وان كان الى العشر أقرب فهو عشرية ثم وان كانت بينهما فمشرية من اعان الجانب المالم ط وهذا عند أبي يوسف واعتبر محمد المصنفان احياءا بما الخراج خراجية والافشيرية بصر وبالأول يفتى در منتي (قوله ما قارب النبي يعطى حكمه) استئناف قصده التعليل ط كفناه الدار لصاحبها الانتفاع به وان لم يكن ملكا له ولذا لا يجوز احياء ما قرب من العاصر بصر (قوله وكل منهم ما الخ) تبع في هذا صاحب الدرر وهو مخالف لما في الهداية والدين والكافي وغيرهما من أن اعتبار الماء فيما لو جعل المالم داره يستألفا قال في الكافي لان المؤنة في غير المنصوص عليه تدور مع الماء فان كانت قد في عيائنا أو عين فهي عشرية وان كانت في بائنا مارا لعاجم فخر اجية ولو به ذامرة وبه ذامرة فاعلمه أحياءا لم اه ومقتضاه أن المنصوص على انه عشرى كارض العرب ونحوها أو على انه خراجى كارض السواد ونحوها لا يعتبر فيه الماء من هـ ذاقا في الفتح بعد كلام والحاصل أن التي فنت عنوة ان أقر الكفار علم الا يوظف عليهم الا الخراج ولو سقيت بماء المطار وان قسمت بين المسلمين لا يوظف الا العشر وان سقيت بماء الانهار وكل

مطلبه  
على ما وقع للسلطان برفع  
من ارادة نقض اوقاف  
بيت المال

بإذن الامام) أو رخصه كما  
مر (خارجي ولو احياءه لم  
اعتبر بقره) ما قارب النبي  
يعطى حكمه (وكل منهم ما)  
اى العشرية والخراجية  
(ان سقي بماء العشر أخذ  
منه العشر الارض كافر  
نقى

قوله في النقل المستور  
هكذا بالاصل المتقابل على  
خطه وله السطور فليحذر

ارض لم تنقض عنوة بل احياءا مالم ان كان يصل اليها ماء الانهار فخر اجية أو ماء عين ونحوه فمشرية وهـ ذاقول محمد وهو قول أبي حنيفة اه فحصل أن الماء يعتبر فيما لو احياءه لم ارضا أو جعل داره يستألفا بخلاف المنصوص على انه عشرى أو خراجى وقد مضى عن الدر المنقذ ان المائتي به قول أبي يوسف انه يعتبر القرب وهو ما شى عليه المصنف أولا كالكنز وغيره وقد مضى في متن المائتي فافاد ترجمته على قول محمد وقال ح وهو المختار كما في الجوى على الكنز من شرح قرا حصارى وعليه المتن واهـ ذاقول محمد قال في الشرع بلاية قوله وكل منهم ما الخ فيه مخالفة لقوله قبله وما احياءه لم يعتبر بقربه لانه اعتبر الحيزمة وهذا اعتبر الماء وعلمت ان ذاك قول أبي يوسف وهـ ذاقول محمد اه (قوله بماء العشر) هو ماء السماء والبحر والعين والبحر الذي لا يدخل تحت ولاية أحد وما الخراج هو ماء أنهار حفرتها الاعاجم وكذا سيحون وجيحون ودرجلة والفرات خلافا لمحمد والحاصل انه ما كان عليه يد الكفرة ثم حوينا نهر او ماء أو عشرى ونعمامة فيما قدمنا في باب العشر (قوله خراج مقاسمة الخ) هـ ذاقا بوضع ابتداء على الكافر كالوظف فاذا فتح بلدة ومن على أهلها بارضها ان يضع الخراج عليها مقاسمة أو موظف بمقتضى ما اذا قسمها بين الجيش فانه يضع العشر قال الخبير الرملى خراج المقاسمة كالوظف مصرفا وكالعشر ما خذ لا فرق فيه بين الرطاب والزروع والكرم والنخل المتصل وغيره فيقسم الجميع على حسب ما تطبق الارض من النصف أو الثلث أو الربع أو الخمس وقد نقرر ان خراج المقاسمة كالعشر لم يقاسم بالخارج ولذا يشكر بقره بذكر الخراج في السنة وانما يشارقه في مصرفه في كل شئ يؤخذ منه العشر أو نصفه يؤخذ منه خراج المقاسمة وتجري الاحكام التي قدرت في العشر وفاقا وخلافا فاذا علمت ذلك علمت ما يزرع في بلادنا وما يغرس فاذا غرس رجل في أرضه زيتونا أو كرما أو أشجارا بقسم الخراج كالزروع ولا شئ عليه فيل أن يطعم بخلاف ما اذا غرس في الوطف ولو أخذها مقاطعة على دراهم معينة بالتراضى ينبغي الجواز وكذا لو وقع على عدد الانهار لان التقدير يجب أن يكون بقدر الطاقة من اى شئ كان ولان تقدير خراج المقاسمة مقوض لرأى الامام وكل من الانواع الثلاثة يفعل في بلادنا بعض الارض تقسم غار أشجارها أو يأخذها ما دون السلطان منها ان شاء أو ربما ونحوه وبعضها يقطع عليه دراهم معينة وبعضها يهدأ أشجارها أو يأخذ على كل شجرة قدر معينها وكل ذلك جائز عند الطاقة والتراضى على أخذ شئ من مقابلة خراج المقاسمة ان يستحقه ولا شك أن اراضى بلادنا خراجية وخراجها مقاسمة كما هو شاهد وتقدر مقوض الى رأى الامام اه ويأتى تمام الكلام قلت لكن مر أن الماخوذ لا من اراضى مصر والشام أجرة لعشر ولا خراج والمراد الاراضى التي صارت ابيت المال لا المالم لو كره أو الموقوفة كما قدمنا لكن هذه الاجرة قبل الخراج كما مروى في (قوله يعلق بالتمكن من الانتفاع) يان لكونه واجبا في الذمة اى انه يجب في ذمته بمجرد تمكنه من الانتفاع بالارض لا بعين الخراج حتى لو تمكن من الزراعة وعطاه أو جب بخلاف ما لو لم يتمكن كما سيذكره المصنف (قوله كما وضع الخ) غنيل الخراج الوظيفة (قوله على السواد) اى قرى العراى (قوله بذراع كبرى) اعتبر اذن ذراع الهامة وهو ست قبضات فتح والقبضة أربع أصابع (قوله بالقدان) بالنقل آلة الخحرث

مطلبه  
في خراج المقاسمة

بماء العشر) اذ الكافر  
لا يبدأ بالعشر (وان في  
بماء الخراج أخذ منه  
الخراج) لان الماء بالماء  
(وهو) اى الخراج (توكان  
خراج مقاسمة ان كان  
الواجب بعض الخارج  
كالخمس ونحوه وخراج  
وظيفة ان كان الواجب شأ  
في الذمة يعلق بالتمكن من  
الانتفاع بالارض كما وضع  
عمر رضى الله عنه على  
السواد لكل حريب) هو  
ستون ذراعا في ستين بذراع  
كبرى سبع قبضات وقيل  
المعتبر في كل ياردة هـ م  
وعمر مصر التقدير  
بالقدان فتح



و يطلق على الثورين بحرف على ما في قرآن وجهه فداين وقد جفف فيجمع على أفدة وقد ن  
 مباح والمراد هنا الارض وهو في عرف الشام نوعان روماني وخطاطي ومساحة كل معروفه  
 عند الفلاحين (قوله وعلى الاول المول بحر) وأصله في الفتح وقال ان الثاني يقتضي أن  
 البحر يمتد قدره في البلدان ومقتضاه أن يمتد الواجب مع اختلاف المقادير فانه قد  
 يكون عرف بلد فيه مائة ذراع وعرف أخرى فيه خمسون ذراعا (قوله يباغ الماه) صفة  
 البحر يقيده لما ياتي من انه لاخراج ان غلب الماء على أرضه أو انقطع وبه علم أن المراد الماء  
 الذي تصير به الأرض صالحة للزراعة فصار كقول الكثر جرب صم للزراعة (قوله صاعا)  
 مفعول وضع وهو الفخيز الهاتق الذي ورد عن عمر رضي الله تعالى عنه كافي الهداية وغيرها  
 وهو غمانية أو طال أربعة أمنا وهو صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يذهب إلى طاج  
 فيقال صاع جاجي لان الطاج أخرجه به صاعا فكا في ط عن الشامي (قوله من برأوشمير)  
 أي فهو مخير في إعطاء الصاع من الشمر أو البر كافي التمايز معز بالي فة وفي ضيقان والصحيح  
 انه غير زرع في تلك الأرض كافي الكفاي شرب ليلية ومثله في البحر وفي ما اذا عطاها أو الظاهر  
 ان الامام بخير تامل (قوله ودرهما) هو وزن سبعة كافي الزكاة بحر وهو أن يكون وزنه  
 أربعة عشر قيراطا جوهره (قوله الرطبة) بالفتح والجمع الرطاب وهي القشور والخيلار والبليخ  
 والبادخشان وما جرى مجراه والبقول غير الرطاب مثل الشكرات شرب ليلية (قوله متصلة)  
 يعني انه يشترط في تلك الانبعاث التي للغب والتمر وغيرهما أن يكون متصلة ببعضها بعض  
 بحيث لا يمكن أن يزرع بينهما أفاده في شرح الملتقي فلو كانت متفرقة في جوانب الأرض  
 ووسطها من روع فلا شيء فيها كالأشياء في غرس اشجار غير متفرقة بحر ط وقوله فلا شيء فيها  
 أي في الانبعاث المتفرقة بل يجب في الأرض لانها اذا كانت متفرقة فهي بستان فيجب بقدر  
 الطاقة على ما ياتي أو المراد لا شيء فيها فامد وتامل وقوله كالأشياء في غرس الخ هذا اذا لم يمتد  
 شغل أرضه بم افلوا سفي أرضه بقوائم الخلاف وما أشبهه أو القصب أو الخشيش كان فيه  
 العشر كما قدمه في باب من البساتين وغيره تامل (قوله ضفة لها) أي ضفة الخمسة وهو عشرة  
 دراهم لما فيها من الاختلافان كانت لم تفر بعد ففهم اخرج الزرع كافي الخائب مدومني (قوله  
 ولما رواه) أي - وي ما ذكر من الاشياء الثلاثة الموظف عليه (قوله عماليس فيه توظيف عمر)  
 قصد به اصلاح المتن فان ظاهره أن الزعفران والبستان فيه توظيف عمر كما هو قضية العطف  
 مع انه ليس كذلك (قوله يحوطها) أي برعاها ويحفظها أو هو بتدبير الوادى دار عليها حائط  
 غال في الصباح حائط يحوطه حوطا رعا وحوط حوله تحويطا أو دار عليه نحو التراب حتى  
 جعله محيطا به (قوله فلو ملته الخ) في المصباح التف النيات بعضها ببعض اختلط ثم اعلم  
 أن حاصل ما ذكر من الفرق بين البستان والكرم هو أن ما كانت اشجاره ملتفة فهو كرم وما  
 كانت متفرقة فهو بستان وقد مر في البحر الى الظهير به ومثله في كافي النسخ ومقتضاه أن  
 الكرم لا يختص بشجر الغنم مع أن ما في المتن من عطف الفضل على الكرم يقيده بأنه غيره  
 وفي الاختيار والجرب الذي فيه اشجار غير ملتفة لا يمكن زراعتها قال محمد بن يوسف عليه  
 بقدر ما يبين لانه لم يرد عن عمر رضي الله تعالى عنه في البستان تقدير فكان مفضلا إلى أمر

وعلى الاول المول بحر  
 (يلفه الماصعا من برأوشمير ودرهما) عطف على  
 صاع من أجود النسود  
 زيلعي (والجرب الرطبة  
 خمسة دراهم ولجرب  
 الكرم والفضل متصلة)  
 قيد في صاعا (ضفة لها ولما  
 بهواه) عماليس فيه توظيف  
 عمر (كزعفران وبستان)  
 هو كل أرض يحوطها حائط  
 وفيها اشجار متفرقة يمكن  
 الزرع فيها فلو ملته أي  
 متصلة لا يمكن زراعة  
 أرضها فهو كرم (طافه  
 و) غاية الطاقة نصف الخارج

الامام وقال أبو يوسف لا يزداد على الكرم لان البستان بمعنى الكرم فالوارد في الكرم واردة فيه  
 دلالة وان كان فيه اشجار متفرقة فهي تابعة للأرض اه ومقتضاه أيضا أن الكرم  
 يختص بالغنم والبستان غيره بقرينة التعليل أولا وثانيا وهذا أوفى بما في كتب اللغة ومقتضاه  
 أيضا أن الخلاف بين محمد وأبي يوسف في البستان اذا كانت اشجاره ملتفة وأن ما في المتن هو  
 قول محمد وعليه جرى في الماتق وذكري البستان من حيث الاختيار حيث قال وفي جرب  
 الكرم عشرة دراهم وأما جرب الأرض التي فيها اشجار غير ملتفة بحيث لا يمكن زراعتها لم يذكر  
 في ظاهر الرواية وروى عن أبي يوسف انه قال اذا كان الخيل ملتقا بهلت عليه الخراج بقدر  
 ما يطيق ولا يزيد على جرب الكرم عشرة دراهم (قوله لان النصف الخ) علة لقوله وغاية  
 الطاقة نصف الخارج فلا ياتي انه يجوز انقص عنه فافهم (قوله فلا يزداد عليه في خراج  
 المقامه) ترك عالم يوظف مع أن الكلام فيه فكان عليه أن يقول فلا يزداد عليه فيه ولا في  
 خراج المقامه ولا في الموظف الخ أفاده ح قلت بقديجاب بان قوله والنصف الخ يفيد انه  
 يجوز وضع النصف أو الربع أو الخمس فيصير خراج مقاسمه لانه جزء من الخارج وهو غير  
 الموظف فقوله في خراج مقاسمه أراد به هذا النوع وقوله ولا في الموظف الخ أراد به النوع  
 الاول فافهم (قوله ولا في الموظف على مقدار ما وظفنه عمر) وكذا اذا اقتضت بالمتباعد عمر فافهم  
 الامام أن يضع على ما يزرع حنطة درهمين وقديرا وحى فطيفه ليس له ذلك عند أبي حنيفة وهو  
 الصحيح لان عمر رضي الله تعالى عنه لم يزد لما أخبر بزيادة الطاقة أفاده في البحر عن الشكا في قال  
 ط وهذا نص صريح في حرمة ما أحدثه الظلمة على الأرض من الزيادة على الموظف ولو سلم أن  
 الأراضي آتت البيت المال وصارت متاجرة اه أي لما قدمناه عن التنازلية من أن  
 الامام يدفعها للزراع بأحد طريقتين اما باقتسامهم مقام المالك في الزراعة واعطاء الخارج راجعا  
 باجارتهم اهم بقدر الخارج فقوله بقدر الخارج يدل على عدم الزيادة قلت لكن المأخوذ الات من  
 الأراضي الشامية التي آتت البيت المال بوجوب البراءة والمقارر السلطانية وكذلك من  
 الارفاق شيء كثير فان منها ما يؤخذ منه نصف الخارج ومنها الربع ومنها العشر والظاهر أنه  
 خراج مقاسمه في أصل الوضع فهو خذ بقدره اذا صار بدلا لجرة وله مل ما من التوظيف كان  
 على سواد العراق فقط والموضوع على الأراضي الشامية كان خراج مقاسمه فبقي المأخوذ  
 قدره وقد مننا التصريح عن الخراج على ما ياتي به خراج مقاسمه (قوله وان طاف) نعميم لقوله ولا  
 يزداد عليه الخ فيشمل عالم يوظف كما صرح به في قوله وغاية الطاقة نصف الخارج ويشمل خراج  
 المقامه كما نص عليه في البحر وكذا الموظف من عمر رضي الله تعالى عنه كافي البحر أو من امام  
 بعده كما صرح فافهم (قوله وجوزا عند الاطاقة) اعلم أن قول المصنف وغيره بنقص عما وظف  
 ان لم نطق بفهم منه أم ان أطاقت لا ينقص منه وهو مخالف لما في الدراية من جواز انقصان  
 عند الاطاقة قال في التمهيد لو قيل بوجوبه عند عدم الاطاقة ويجوز انه عند الاطاقة لكان حسنا  
 وعليه يحمل ما في الدراية فتدبره اه وحيث قلنا فافهم من قول المصنف ان لم نطق أنه لا يجب  
 التنقيص عند الاطاقة فلا ياتي جوازه فقوله الشارح وجوزا بقوله المصنف وينقص  
 عما وظف لا لقوله في الشرح فينقص الى نصف الخارج وقوله وجوزا اعطى على وجوب ما كانه

لان (النصف يفت عين  
 الانصاف فلا يزداد عليه في  
 خراج المقامه ولا في الموظف  
 على مقدار ما وظفنه عمر  
 رضي الله تعالى عنه وان  
 طاف على الصحيح كافي  
 (وينقص عما وظف) اعلم  
 ان لم نطق بان لم يبالغ الخارج  
 ضعه في الخارج الموظف  
 فينقص الى نصف الخارج  
 وجوزا وجوزا عند الاطاقة







انه لو هلك قبله... قط الخراج... كور في مالواصاب الزرع آفة فان  
 الزرع اسم للقاتم في أرضه... الخراج... لا كذا... آفة يمكن الاحتراز عنها علم انه يجب  
 قبل الحصاد الا أن يحمل الهلاك هنا على ما اذا كان بما لا يمكن الاحتراز عنه فتندفع المخالفة  
 وقد مدنا في باب العشر من الزكاة الاختلاف في وقت وجوبه فعندنا يجب عند ظهور الفرة  
 والامن عليهم امن الفساد وان لم يتحقق الحصاد اذا بلغت... آفة... عند الثاني عند  
 استحقاق الحصاد وعند الثالث اذا حصدت وصارت في الجرين فلوأكل كل منها بعد بلوغ الحصاد  
 قبل أن يصد من عند حماله عند محموله بعد ما صارت في الجرين لا يضمن اجتماعا ومصرعاه  
 هنالك (قوله وقوله يسقط) أي الا اذا بقي من السنة ما يمكن فيه من الزراعة كما يؤخذ مما سلف  
 ما قال الخليل الرمي ولو هلك الخراج في خراج المقامة قبل الحصاد أو بعده فلا شيء عليه لعلقه  
 بالخراج حقيقة وحكمه حكم التبريك شركة المالك فلا يضمن الابالة... فانه مهم  
 ويكفروا وقوعه في بلادنا وفي الغنائمة ما هو صريح في سقوطه في حصة رب الأرض بعد الحصاد  
 ووجوبه عليه في حصة الاكارمة فلا يان الأرض في حصة بمنزلة المستأجرة... (قوله ان فضل  
 عما أنفق) ينبغي أن يعلق بالثقة على لزوع ما أخذ من الأعراب وحكام السياسة ظاهرا كما يعلم  
 مما قدمناه (قوله أخذ منه مقدار ما ينشأ) أي ان بقي ضعف الخراج كدرهمين وصاعين يجب  
 الخراج وان بقي أقل من مقدار الخراج يجب نصفه وأشار الشارح الى هذا بقوله وغنامه في  
 التبريك لآلية فانه مذكور فيها أفاده... (قوله مصنف مراح) على حذف العاطف أو على  
 معنى مصنف عن السراج فان المصنف في المنع نقل ذلك عن السراج (قوله وكذا حكم  
 الاجارة) أي لو استأجر أرضا فغلب عليه الماء وانقطع لا يجب الاجرة وأما لو أصاب الزرع آفة  
 فانما يسقط أجرة ما بقي من السنة بعد الهلاك لما قبله لان الاجر يجب بازاء المنفعة شـ ما نشأ  
 فيجب أجر ما استوفى لا غيره فيصرف بين هذا وبين الخراج فانه يسقط كافي البصر عن التولوية  
 قلت لكن في اجارة البزربة عن المحيط الفتوى على انه اذا بقي بعد هلاك الزرع مدة لا يمكن  
 من الزراعة لا يجب الاجر ولا يجب اذا تمكن من زراعة مثل الاول أو دونه في الضرر وكذا لو  
 منعه غاصب اهـ والخراج كذلك كما علمت (قوله فان عطلها صاحبها) أي عطل الأرض الصالحة  
 للزراعة درمتمني قلت في الخاتمة له في أرض الخراج أرض سبعة لا تصلح للزراعة أو لا يصلحها الماء  
 ان أمكنه اصلاحها ولم يصلح فعليه الخراج والا فلا اهـ ومن التعطيل من وجبه ما لو زرع  
 الاخص مع قدرته على الاعلى كما صرقت ويستثنى من التعطيل ما ذكره في الاسماء في فصل  
 أحكام المقابر والربط لوجبه أرضه مقيمة أو خائفة أو مسكاسة قط الخراج عنه وقبل  
 لا يسقط والصحيح هو الاول اهـ وعليه معنى في المنظومة الحميدة وبني ما لو يجوز مالكمها  
 عن الزراعة لعدم قوته وأسبابه فلا مام أن يدفعها لغيره من ارعة لياخذ الخراج من نصيب  
 المالك ويـ... كذا الباقي للمالك وان شاء أبرها وأخذ الخراج من الاجرة وان شاء زرعها  
 من بيت المال فان لم يتمكن باعها وأخذ الخراج من ثمنها قال في النهاية وهذا خلاف لانه  
 من باب صرف الضرر امام بالخبر الخاص وعن أبي يوسف يدفع للعابز كفايته من بيت  
 المال قرض العمل فيها فيوفي في الذخيرة لو عادت قدرة مالكها ردها الامام عليه الا في البيع  
 (قوله يجب الخراج) أما في التعطيل فلان التقصير جاز من جهته وما في آية... فلا  
 الخراج فيه معنى المؤنة فامكن اية أو على المسلم وقد صرح أن الصحابة اشترى أراضي الخراج

وقوله يسقط ولو هلك بعضه  
 ان فضل عما أنفق شيء أخذ  
 منه مقدار ما ينشأ من  
 مراح وغنامه في التبريك لآلية  
 من زبالا بصر قال وكذا حكم  
 الاجارة في الأرض المستأجرة  
 (فان عطلها صاحبها او كان  
 خراجها موطئا أو لم  
 صاحبها أو اشترى مـ لم  
 من ذي أرض خراج يجب  
 الخراج ولو منعه انسان  
 من الزراعة أو كان الخراج  
 خراج مقامة

مطلب  
 فيما لو جاز المالك من زراعة  
 الأرض الخراجية

وهكذا

وكأنوا يؤدون خراجها وقامه في الفتح (قوله لا يجب شيء) لانه اذا منع ولم يقدر على دفعه لم  
 يتمكن من الزراعة ولا من خراج المقامة فيعلق بين الخراج مثل العشر فاذا لم يزرع مع القدرة  
 لم يوجد الخراج بخلاف خراج الوظيفة لانه يجب في الذمة بمجرد التمكن من الزراعة (قوله  
 وقد علمت الخ) حاصله دفع ما يتوهم من قوله لم لو عطلها صاحبها يجب الخراج انه لو ترك الزراعة  
 لم يتركها وأخبره أو رحل من القرية يجبر على الزراعة والعود... وليس كذلك اما لو لم يملك من  
 قوله ان الامام يدفعها لغيره من ارعة أو بالاجرة أو ببيعها أو لم يقولوا باجبار صاحبها وأما  
 ثانيا فلما صرح من أن الأراضي الشامية خراجها مقامة لا وظيفة فلا يجب بالتعطيل أصلا وأما  
 ثالثا فلان المصارف ليست المال صار المأخوذ منها اجرة بقدر الخراج والاجرة لا تترك هذا بدون  
 القوام اما بعد الاجارة أو بالزراعة قال الخليل الرمي في حاشية البحر اقول رأيت بعض أهل العلم  
 أفنى بانه اذا رحل القلاح من قريته ولم يترك خراب القرية برحله انه يجبر على العود وربما غفر به  
 بعض الجاهل... ولعل على ما ادرك... لا عن ظلم وجور ولا عن ضرورة بل تعنتا أو امر  
 السلطان بإعادته للمصلحة وهي صيانة القرية عن الخراب ولا ضرر عليه في العود وأما ما يفعله  
 الظلمة الآن من الالتزام بالرد الى القرية مع التكليف الشاق والجور المفرط فلا يقول به مسلم  
 وقد جعل المصنف في الشافعي في ذلك رسالة أقام بها الطامة على فاعل ذلك فارجع اليها ان شئت  
 اهـ (قوله كي لا يجبر الظلمة) قال في العناية وروايته كيف يجوز المكثان وانهم لو أخذوا كان  
 في موضعه... يكونه واجبا اجيب باننا لو اقمنا بذلك لادعى كل ظالم في أرض ائمن شأنه ان كان  
 قبل هذا كانت تزرع الزعفران فيأخذ الخراج ذلك وهو ظلم وعدوان اهـ (قوله باع أرضا  
 خراجية الخ) هذا اذا كانت فارغة لكن اختلفوا في اعتبار ما يمكن المشتري من زراعته  
 فقيل الخطأ والتعبر وقيل أي زرع كان وفي انه هل يشترط ادراك الربيع بكافة أو لا وفي واقعات  
 الناطق أن الفتوى على تقديره بثلاثة أشهر وهذا منه اعتبار لزوع الدخن وادراك الربيع فان  
 ربيع الدخن يدرك في مثل هذه المدة وأما اذا كانت الأرض من روعة فباعها مع الزرع فان  
 كان قبل بلوغه فالخراج على المشتري مطلقا وان بعد بلوغه وانفق عليه فهو كالوابعها فارغة  
 ولو كان اهرابا من خربني ورعي وسلم احدهم للبائع والآخر للمشتري فالخراج عليه... ما ولو  
 ندوا بها الايدي ولم يمسك في ملك احدهم ثلاثة أشهر فلا خراج على احدهما من التنازلية  
 ملصقا (قوله عناية) لم اجده فيها وانما عزا في البحر الى البناءة وهي شرح الهداية للعيني  
 (قوله ولا يؤخذ العشر الخ) أي لو كان له أرض خراجها موطئا لا يؤخذ منها عشر الخراج  
 وكذا لو كان خراجها مقامة من النصف ونحوه وكذا لو كانت عشرة لا يؤخذ منها خراج  
 لانها لا يجب... معان ولذا لم يفعل احدهم الخلفاء الراشدين والائتقل وغنامه في الفتح (قوله  
 ولا يكر الخراج الخ) قال في الفتح فالخراج له شدة من حيث تعاقبه بالتمكن وله خفة باعتباره  
 عدم تكرره في السنة ولو زرع فيها مرة او العشر له شدة وهو تكرره بتكرره وخرج الخراج  
 وخفة بقلة تكرره بين الخراج فاذا عطلها الا يؤخذ شيء اهـ قلت ومن ذلك أن الخراج يسقط  
 بالموت وبالتدخيل كالجزية وقيل لا كالعشر وسـ... باقي كلام عليه في الفصل الاتي  
 (قوله أو وجهه) بان أخذ منه ثم أعطاه اياه (قوله عند الثاني) أي عند أبي يوسف وقال محمد

لا يجب شيء سراج وقد علمت أن المأخوذ من اراضي مصر أجرة لا خراج فما فعل الآن من الأخذ من القلاح وان لم يزرع ويحصى ذلك فلا حجة واجباره على السكنى في بلدة معينة بعمر داره ويزرع الأرض حرام بلا شبهة خير ونحوه في الشرع بلا شبهة معز بالبحر حيث قال وقد قدم أن مصر الآن ليست خراجية بل بالاجرة فلا شيء على من لم يزرع ولم يكن مستأجرا ولا جبر عليه بتسليم اياه بقوله الظلمة من الأضرار به حرام خصوصا اذا اراد الاشتغال بالعلم وقالوا لو زرع الاخص قادر على الاهل كزعفران فعليه سراج الاعلى وهذا يعلم ولا ينبغي به كي لا يجبر الظلمة (باع أرضا خراجية ان بقي من السنة مقدار ما يمكن المشتري من الزراعة فعليه الخراج والادعى البائع) عناية (ولا يؤخذ العشر من الخراج من أرض الخراج) لانها لا يجب معان خلافا لاشافعي (ولا يكره الخراج بتكرره الخراج في سنة لو موطئا والا بان كان خراج مقامة (تكرره) لعلقه بالخراج حقيقة (كالعشر) فانه يكره (تكرره) عند الثاني

أونائبه (الخراج لرب الأرض) أو وجهه ولو بشفاعة (جاز) عند الثاني



لا يجوز بغيره ولا يظهر في وجه قول محمد ان كان مراده ان لا يجوز ولو كان مصر فالخراج (قوله)  
 وحل له لو مصر فاما اعاده لان قوله جازي اي جاز ما فعله السلطان يعني انه لا يضمن ولا يلزم من ذلك  
 حل لرب الارض وفي القيمة ويقدر في صرفه الى نفسه ان كان مصر فاما كالمقتضى والجهاض والمعلم  
 والمنتهى والذا كروا واعظ عن علم ولا يجوز ان يغيرهم وكذا اذا ترك حال السلطان الخراج لاحد  
 بدون علمه اهـ (قوله خلاف المشهور) اي يخالف لما نقله العامة عن أبي يوسف نهر (قوله)  
 لا يجوز اجتماعا اهل وجهه ان العشر مصر فمصر صرف الزكاة لانه في كافة الخراج ولا يكون  
 الانسان مصر فالزكاة في كافة مصر بخلاف الخراج فانه ليس في كافة لانه في كافة الخراج ولا يكون  
 ما ظهر في تأمل (قوله معز بالبرازية) وذلك حيث قال في البرازية السلطان اذا ترك العشر  
 ان هو عليه جاز غنيا كان أو فقيرا السكن ان كان المتروك له فقيرا فلا ضمان على السلطان وان كان  
 غنيا ضمن السلطان العشر للفقراء من بيت مال الخراج لبيت مال الصدقة اهـ قلت وينبغي  
 حله على ما اذا كان الغني من مستحق الخراج والافني ينفى أن يضمن السلطان ذلك من ماله تأمل  
 وقد مر في باب العشر عن الذخيرة مثل ما في البرازية وقال في الدر المنثور ثم رأت في البرجندي  
 في بيان مصر الجزية وكذا الوجه العشر للامانة جاز لانه مال حصل بقوتهم اهـ فليحفظ  
 وليكن التوفيق اهـ أي يحمل القول بالمنع على غير المقاتلة والقول بالبطور عليه لم قلت لئلا  
 قوله لوجه العشر للامانة ليس مصر يحافي جعل مشورا راضيه تأمل (قوله وفي التهر) من  
 هذا الى قوله وفي الاشياء من كلام النهر (قوله يعلم من قول الثاني) أي يجوز ترك الخراج وجهه  
 لمن هو مصر فله (قوله حكم الاقطاعات الخ) قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في كتاب الخراج  
 وللإمام أن يقطع كل موات وكل ما ليس فيه ملك لاحد ويقع عمل مجارياته خير للمسلمين وأعم  
 نفعا وقال أيضا كل أرض ليست لاحد ولا عليها اثر حجارة فاقطعها بجلالهم فان كانت في  
 أرض الخراج أدى منها الخراج وان كانت مشربة بفقير العشر وقال في ذكر القطائع ان عمر  
 اصطفى أموال كسرى وأهل كسرى وكل من فرغ من أرضه أو قتل في المعركة وكل مقبض ماء  
 أو أجرة فكان عمر يقطع من هذا المنقطع قال أبو يوسف فذلك بمنزلة بيت المال الذي لم يكن  
 لاحد ولا في بدو ارض فلا امام العادل أن يجبر منه ويعطى من كان له عناية في الاسلام ويضع ذلك  
 موضعه ولا يحافي به فكذلك هذه الارض فهذا سبيل القطائع عندى في أرض العراق وانما  
 صارت القطائع يؤخذ منها العشر لانها بمنزلة الصدقة اهـ قلت وهذا صريح في أن القطائع  
 قد تكون من الموت وقد تكون من بيت المال لمن هو من مصارفه وانما تلك رتبة الارض ولذا  
 قال يؤخذ منها العشر لانها بمنزلة الصدقة ويدل له قوله أيضا وكل من أقطعه الولاة المهديون أرضا  
 من أرض السواد أو أرض العرب وبها الجبل من الاصناف التي ذكرنا أن للإمام أن يقطع منها  
 فلا يحصل لمن يأتي بعدهم من الخلفاء أن يرد ذلك ولا يخرج من يدهم هو في يده وارض أو مشتمل  
 قال والارض عندى بمنزلة المال فلا امام أن يجبر من بيت المال من له عناية في الاسلام ومن يوقى  
 به على الموت وعمل في ذلك بالنظر يرى انه خير للمسلمين وأصلح لامرهم وكذلك الارضون يقطع  
 الامام منها من أحب من الاصناف اهـ فهو هذا يدل على أن للإمام أن يعطى الارض من بيت  
 المال على وجه القليل لرقبتها كما يعطى المال لصبي رأى المصلحة اذا لفرق بين الارض والمال في

وكل له لو مصر فاما الاعراض  
 به به ينفى ومافي الخواص من  
 ترجيح له غير المصروف  
 خلاف المشهور (ولو ترك  
 المنزلة) يجب وزاجعا  
 ويحرم وجهه بفساد الفقراء  
 سراج - لا فاما في قاعدة  
 تصرف الامام منسوط  
 بالمصلحة من الاشياء ههنا  
 للبرازية فتنبه وفي التهر فله  
 من قول الثاني حكم  
 الاقطاعات من اراضي بيت  
 المال اذا حلتها الرتبة  
 بيت المال والخراج له

مطلب  
 في أحكام الاقطاع من بيت  
 المال

الدفع للمصدق فاغنىهم هذه الفائدة فاني لم أر من صرح بها وانما المشهور في الكتب أن الاقطاع  
 قائم الخراج مع بقا رتبة الارض لبيت المال (قوله وحينئذ) أي حين اذ كانت رتبة البيت  
 المال وهذا ظاهر وأما اذا كانت رتبة الما قطع له كقائفة الاشياء في حصة يعمه وغيره (قوله نعم له  
 اجازة الخ) قال ابن نجيم في رسالته في الاقطاعات وصرح الشيخ قاسم في فتوى رفعت له بان  
 لا يندى أن يؤجر ما أقطعه له الامام ولا أن يجره ولا أن يجره الاخراج الامام له أثناء المدة كالأثر ليجوز  
 موت المؤجر في أثناء المدة ولا لكونه ملك منقعة لاني مقابلة مال لا تقاضاهم على أن من صولح على  
 خدمة عبد سنة كان للمصالح أن يؤجره الى غير ذلك من النصوص الناطقة بما يجار ما ملكه من  
 المنافع لاني مقابلة مال فهو نظير المستاجر لانه ملك منقعة الاقطاع بمقابله استعاده له ما أعد له  
 واذا مات المؤجر أو أخرج الامام الارض عن المقطع بنفسه خراج الاجارة لا تنتقل الملك الى غيره  
 المؤجر كالأثر في الملك في النظائر التي خرج عليها اجارة الاقطاع وهي اجارة المستاجر واجارة  
 العبد الذي صولح على خدمته مدة واجارة الموقوف عليه القلة واجارة العبد المأذون واجارة ام  
 الولد اهـ (تنبيه) المراد من هذه الاجارة اجارة الارض للزراعة لئلا يكن اذا كان للارض ذراع  
 واضعون ايدهم عليها او لهم فيها حرث وكبس ونحو مما يسمى كدرا او يؤدون ما عليها الاصح  
 اجارتهم الف يجرهم اما اذا لم يكن له اذراع مخصوصون بل يتواردها الناس بعد آخرين ويدفعون  
 ما عليها من خراج المقامه فذان يؤجرها لمن ارادها لئلا يكون الواقع في زمانين المستاجر يستاجرها  
 لاجل اخذ خراجها للزراعة ويسمى ذلك التزاما وهو غير صحيح كما افق به الخليل الرملي في كتاب  
 الوقف وكذا في كتاب الاجارة في عدة مواضع فراجع (قوله وانتقل من اقطاعه في زمن سلطان  
 آخر) كذا في عبارة النهر والظاهر ان قوله انتقل يعني مات ولو عمر به لكان أولى (قوله هل يكون  
 لاولاده) اي هل نصيب الارض لاولاد المقطع له غلابة يقول السلطان ولا لاولاده فانه يعني ان مات  
 عن اولاده فلا ولادة من بعده فهو تعليق معنى (قوله ومقتضى قواعدهم الخ) حاصل الجواب  
 انه لا يكون لاولاده لبيان التعليق المذكور بموت السلطان المعلق ٣ قال في الاشياء من كتاب  
 الوقف يصح تعليق التقرر في الوظائف اخذ من تعليق القضاء والامارة بجميع الولايات  
 المعلق بطل التقرر فاذا قال القاضي ان مات فلان أو شغرت وظيفة كذا فقد قرر ترك فيما صح  
 وقد ذكره في النفع الوسائل ثقةها وهو فقه حسن اهـ اقول قدم الشارح في فصل كيفية القصة  
 في التمسيل انه يتم كل قتال في تلك السنة ما لم يربحوا وان مات الوالي او عزل ما لم ينفعه الثاني  
 ومقتضى هذا ان التعليق لا يبطل لموت المعلق فان قوله من قبل قبله لانه سلبه فيه تعليق  
 استحقاق الساب على القتل لكن قد مرنا هناك عن شرح السير الكبير خلافه وهو انه يبطل  
 التتميل بعزل الامير وكذا بما عرفت من جهة المصلحة لامن جهة المصالح (قوله ولو  
 اقطعه السلطان ارضاً مواتاً) اي من اراضي بيت المال حيث كان المقطع له من اهل الاسحقاق  
 فذلك رتبة كما قد مرنا او من غير بيت المال والمراد باقطاعه اذنه بما جازها على قول ابي حنيفة  
 من اشتراط اذنه بحصة الاحياء وهذا لا يختص بكون الهي من حصة بيت المال بل لو كان ذميا  
 ملك ما احياه (قوله او ملكها السلطان) اي باحياه او شرأه من وكيل بيت المال (قوله ثم اقطعهما  
 له) يعني وهبها له (قوله جازوقه لها) وكذا يعمه ونحوه لانه ملكها حقيقة (قوله والارصاد الخ)

مطلب  
 في اجارة الجندى ما أقطعه  
 له الامام

وحيث فلا يصح يعمه ولا  
 هيته ولا وقفه نعم له اجارته  
 فخر يجاعل اجارة المستاجر  
 ومن الحوادث لو أقطعهها  
 السلطان له ولا ولادة ونسبه  
 وعقبه على أن من مات منهم  
 انتقل نصيبه الى أخيه ثم  
 مات السلطان وانتقل من  
 أقطعه له في زمن سلطان آخر  
 هل يكون لاولاده لم اره  
 ومقتضى قواعدهم الفاء  
 التعليق بموت المعلق فتدبره  
 ولو أقطعه السلطان أرضا  
 مواتا أو ملكها السلطان  
 ثم أقطعه له جاز وقفها  
 والارصاد من السلطان ليس  
 بابقاف البتة وفي الاشياء  
 قبيل القول في الدين أفق  
 العلامة قاسم

مطلب  
 في بطلان التعليق بموت  
 المعلق

مطلب  
 في حصة تعليق التقرر في  
 الوظائف



الرصد الطر بن ورصدته رسدا من باب قتل قعدت له على الطريق وقعد فلان بالمرصد بكمه  
 وبالمرصد بالكسر وبالمرصد ايضا بطريق الارتقاب والانتظار و بذلك بالمرصد اي  
 مراقبتك فلا يخفى عليه منى من فعالا ولا تقوته مصباح ومنه معنى ارساد السلطان بعض  
 القوي والمزراع من بيت المال على الما جسد والمدارس ونحوها لمن يتحقق من بيت المال  
 كالمقرا والاعنة والمؤذنين ونحوهم كأن ما ارصدته قائم على طريق حاجتهم مراقبها وانما لم يكن  
 وقفا حقيقة لعدم ملك السلطان له بل هو عين من بيت المال على بعض مبعوضه فلا يجوز  
 ان يبعده أن يغيره ويبدله كما قدمنا ذلك مبسوطا (قوله بعمدة اجارة المقطع) تقدم آتفاؤنا  
 عبارة العلامة قاسم والله سبحانه اعلم

(فصل في الجزية)

هذا هو الضرب الثاني من الخراج وقدم الاول لقوته لوجوبه وانما هو بخلاف الجزية اوله  
 الحقيقة اذ هو المتبادر عند الاطلاق ولا يطلق على الجزية الا مقيد اي فيقال خراج الراس  
 وهذا اشارة الجواز وبنت على فله دلالة على الهيئة التي هي الاذلال عند الاعطاء نهر وتسمى  
 جالية من جلود عن البالد جلاء بالفتح والمخرجت واجليت مثله والجالية الجاسة ومنه قيل  
 لاهل الفقة الذين جلاهم عمر رضى الله عنه عن جزيرة العرب جالية ثم نقلت الجالية الى الجزية  
 التي اخذت منهم ثم استعملت في كل جزية تؤخذ وان لم يكن صاحبها اجلي عن وطنه فقيل  
 استعمل فلان على الجالية والجمع الجوالي مصباح فاطلها على الجزية بمجاز عريتين (قوله)  
 لانهم اجرت عن القتل اي قصت وكفت عنه فاذا قبلها سقط عنه القتل بجر اولانما اوجبت  
 عقوبة على الكفر كما في الهداية قال في القح والهداية جزية وهي الجزاء واحد وهو يقال  
 على نواب الطاعة وعقوبة المعصية (قوله والجمع جزى) وفي لغة جزيات مصباح (قوله لا يقدّر  
 ولا يغير) اي لا يكون له تقدير من الشارع بل كل ما يقع الصلح عليه يتعين ولا يغير بزيادة ولا نقص  
 درر وذلك كما صلح عليه الصلاة والسلام اهل نجران وهم قوم نصارى بقرب اليمن على اثنى حلة  
 في العام وصالح عمر رضى الله تعالى عنه نصارى بنى تغلب على أن يؤخذ من كل واحد منهم  
 ضعف ما يؤخذ من المسلم من المال الواجب فلزم ذلك وتقدم تقدمه في الزكاة دفع (قوله وما  
 وضع بعد ما هو روال الخ هذا الوضع والتقدير لا يشترط فيه رضاهم كما في القح (قوله على غيره معقل)  
 ظاهره ان القدرة على العمل شرط في حق الفقير فقط قوله الا في وفاة غيره معقل وليس كذلك  
 بل هو شرط في حق الكل ولذا قال في البنابة وغيره لا يلزم الزمن منهم وان كان مقرطا في اليسار  
 وكذا لو مرض نصف السنة كما في شرح الزبلي فلو جسد الفقة لمكان أولى بجر اى لو  
 جسدته من قوله الا في حين لا يوضع عليه الجزية وقدر غير معقل بأن يقول وغير معقل اي من  
 الفقير وغيره لان قوله هنا على تفسير معقل كما هو في النهر فاعترضه بأنه لو اقتصر على قوله  
 ومعقل لما أفاد شترط القدرة على العمل في حق الفقير كيف وقد قبله اه قلت الاعمال  
 الاضطراب في العمل وهو الاكتساب والمراد القديرة عليه حتى لو لم يعمل مع قدرته وجبت  
 كن عطل الارض كما في القح وقال فيسبب الاعمال لانه لو كان مريضا في نصف السنة  
 فصاعدا لا يجب عليه منى اه وبه ظاهر ان التقيد بالمعقل هنا واقع في محله وان قوله  
 الا في لا يوضع على زمن واعنى ونفسه غير معقل نصريحه وهو القيد هنا وان

بعمدة اجارة المقطع وان  
 للامام أن يخرجه متى شاء  
 وقيد ابن الجيم بغير الموات  
 أما الموات فليس للامام  
 ان يخرجه عنه لانه تملكه  
 بالاحياء فليحفظ

(فصل في الجزية)  
 هي لغة الجزاء لانهم اجرت  
 عن القتل والجمع جزى  
 كعينة وحلى وهي نوعان  
 (الموضوع من الجزية يصلح  
 لا يقدور ولا يغير) فخررا  
 عن الفدر (وما وضع بعد  
 ما قهره ووافره روال على  
 املا لهم بقدر في كل سنة  
 على فقير معقل) بقدر على  
 تحصيل التقدير بأي وجه  
 كان يتابع وتكتفى به  
 في اكثر السنة هداية (انما  
 عشر درهم) ما في كل شهر  
 درهم (وعلى وسط الحال  
 ضعفه) في كل شهر درهمان  
 (وعلى الكثير ضعفه) في كل  
 شهر أربعة دراهم

عطف الفقير والاعنى على الزمن عطف خاص على عام لان المراد بالزمن العاجز فلو اقتصر  
 عليه لا غناء لشعوره الفقير وغيره وقد يقال ان غير المعقل اعم لانه يشمل ما اذا كان سالم الا لآت  
 صحيح البدن لكنه لا يقدّر على الكسب لخرقه وعدم معرفته حرفة يكتسب منها وعلى هذا  
 فتكون القدرة على العمل شرط في الفقير فقط اذ لا شك ان غير الفقير يوضع عليه اذا كان  
 صحيحا غير زمن ولا اعنى وان لم يكن معقلا به ذا المعنى المذكور فيتمتع بنفق غير المعقل بما  
 ذكرنا في دفع الاستدراك على عبارات المتون ثم رأيت في النهر ما يؤيده حيث قال وفيه  
 اشارة الى ان الفقير هو الذي يعيش بكسبه في كل يوم ولو فضل على قوته وقوت عياله اخذت  
 منه والا فلا والى ان غيره من الحاجة الى الكسب لانفقة في الحال (قوله وهذا التمسك بالخ)  
 الاشارة الى قوله في كل شهر درهم وقوله في كل شهر درهمان وقوله في كل شهر أربعة وفي  
 القه ستان عن المحيط انه يجب في أوله عندهم لانهم اجزاء القتل وبعده الذمة بقسط الاصل  
 فوجب خلفه في الحال الا انه يضابط باداء الكل عنده في آخر الحول تحقيفا وباداء قسط  
 شهرين عند أبي يوسف في آخرهما وقسط شهر عند محمد في آخره اه ومثله في التاترخانية فما  
 ذكره الشارح تبعا للهداية قول محمد والحاصل انه يجب في أول العام وجوب باموسه كما صلاة  
 وانما يجب الاداء في آخره أو في آخر كل شهرين أو شهر للتمسك بالتحقيق عليه (قوله واعتبر  
 أبو جعفر العرف) حيث قال ينظر الى عادة كل باد في ذلك الا ترى ان صاحب خد من الفقير باخ  
 به من المكثرين وفي البصرة وبغداد لا يبرم كثيرا وذكره عن أبي نصر محمد بن سلام فتح  
 (قوله وهو الاصح) معناه في الولو الجدية ايضا قال في الدر المنثور في معرفة هؤلاء  
 عرفهم كما في الكرماني وهو المختار كما في الاختيار ذكره القه ستان واعترف في المنع تبعا للبحر  
 بأنه أي التصديق لم يذكر في ظاهر الرواية ولا يخفى ان الاول أي اعتبار العرف أقرب لرأي  
 صاحب المذهب وأقره في الشريعة لايه وفي شرح الجمع وغيره وينبغي تفريضة للامام أي كما  
 هو رأي الامام وفي التاترخانية انه الاصح فتبصر اه يعني رأى الامام ان المقدرات التي  
 لم يرد بها نص لا تثبت بالرأي بل تفوض الى رأي المبطل كما قال في الماء الكثير وفي غسل النجاسة  
 وغير ذلك (قوله ويقتبر وجود هذه الصفات في آخر السنة الخ) قال في البحر وينبغي اعتبارها  
 في أوله لانه وقت الوجوب اه ورده في النهر بانهم اعتبروا وجودها في آخرها لانه وقت  
 وجوب الاداء ومن ثم قالوا لو كان في أكثر السنة غنيا أخذ منه جزية الاغنيا أو فقيرا أخذت  
 منه جزية الفقراء ولو اعتبر الاول لوجب اذا كان في أوله اغنيا فقيرا في أكثره ان يجب جزية  
 الاغنيا وليس كذلك نعم الا كثر كالكل اه واعترضه محقق مكي بن ما أورده على اعتبار  
 الاول مشترك الا انهم اذ هو وارد ايضا على اعتبار الاخر لانه في وجوب جزية الاغنيا اذا  
 كان غنيا في آخرها فقيرا في أكثرها اه قلت وحاصله انه اذا كان المعتمد الوصف الموجود في  
 أكثر السنة فلا فرق بين كونه في أولها أو آخرها وعلى هذا فن اعتبر آخرها اذا كان ذلك  
 الوصف موجودا في أكثره وعلى هذا فلا اعتبار بخصوص الاول والاخر لكن سبب ذكر  
 المصنف ان المعتمد في الاصلية بعده ما وقت الوضع بخلاف الفقير اذا أيسر به الوضع حيث  
 توضع عليه وحاصله على وجه يصلح به التوفيق بينه وبين اعتبار أكثر السنة ان كان من

وهذا التمسك بلبان  
 الوجوب لانه بول الحول  
 بانية (ومن ذلك عشرة  
 آلاف درهم فصاعدا غنى  
 من مائة مائتي درهم  
 فصاعدا متوسط ومن  
 مائة مائتي مائتين أو لا  
 علة شيئا فقير) قاله  
 الكرخي وهو أحسن  
 الاقوال وعليه الاعتقاد  
 ببحر واعتبر أبو جعفر  
 العرف وهو الاصح  
 تماوخانية وبغير وجود  
 هذه الصفات في آخر السنة  
 فتح لانه وقت وجوب  
 الاداء نهر



أهلها وقت لوضع وضعت عليه وذلك بان يكون حراما كذا والام توضع عليه وان صار أهلا  
 بعده كما بقي ومن كان أهلا وقت الوضع لكن قام به عذر لم توضع عليه الا اذا زال العذر بعده  
 كالفقر اذا أيسر والمريض اذا صح لكن بشرط أن يبقى من السنة أكثرها وعلى هذا فيه  
 أول السنة لثبوت الأهل من غيره وبعد تحقق الأهلية لا يعتبر أولها في حق تغير الأوصاف بل  
 يعتبر أكثرها فيه كما اذا كان مريضاً في أولها فان صح به بعد في أكثرها وجبت الأفلا وكذا لو  
 كان فقيراً غير معتقل ثم صار فقيراً معتقلاً أو متوسطاً أو غنياً في أكثرها وعلى هذا يجعل ما في  
 الولولية وغيره من أن الفقير لو أيسر في آخر السنة أخذت منه أه أي اذا أيسر أكثرها  
 وعلى هذا عكسه بان كان غنياً في أولها فقيراً في آخرها اعتبر ما وجد في أكثرها لكن على ما مر  
 من أنه يؤخذ في كل شهر فقط يؤخذ من كان غنياً في أولها شهرين من ذلك لا سقط شهرين دون  
 الباقي لما في الفقه من أن ما يقط الباقى في جزية السنة اذا صار شيخاً كبيراً أو فقيراً  
 أو مريضاً نصف سنة أو أكثر أه وأشار الى أن ما نقص عن نصف سنة لا يجعل عذراً ولذا قال  
 في الفتح انما يوظف على الماعقل اذا كان صحياً في أكثر السنة والا فلا جزية عليه لان الانسان  
 لا يخلو عن قبل مرض فلا يجعل القليل منه عذراً وهو ما نقص عن نصف العلم أه هذا ما  
 ظهر في تحرير هذا الحل والله تعالى أعلم (قوله وتوضع على كذا) أي ولو عريياً فتح  
 والكتاب من جهة مدنيته ما راي أي من لا يكتسب كالمود والنصارى (قوله السامرة) فاعل  
 يدخل وهم فرقة من اليهود وتختلف اليهود في أكثر الاحكام ومنهم السامري الذي وضع  
 المجل وعنده مصباح (قوله والارمن) نسبة على خلاف القياس الى ارمينية بكسر الهمزة  
 والميم بينهما راء ساكنة وفتح الياء الثانية بعد النون وهي ناحية بالروم كما في المصباح (قوله  
 تؤخذ منهم عندهم خلافاً لها) أي بناء على أنهم من النصارى أو من اليهود فهم من أهل الكتاب  
 عندهم وعندهم اي بدون الكواكب فليسوا من الكتابيين بل كعبدة الاوثان كما في الفتح  
 والنور قال ح أقول ظاهر كلامهم ان الصابئة من العرب اذ لو كانوا من الأمم لما تافى  
 الخلاف لما علمت ان الهجوى تؤخذ منه الجزية ولو لم يشر كما أه قلت ويؤيده ما نقله السامحاني  
 عن البدائع من أنه عندهم تؤخذ منهم الجزية اذا كانوا من الأمم لانهم كعبدة الاوثان أه  
 (قوله ويجوز) من يعبس النار فتح (قوله على مجوس هجر) بقصدين قال في الفتح بالفتح  
 البحرين أه وفي المصباح وقد اطلقت على ناحية بلاد البحر بن وعلى جميع الاقليم وهو المراد  
 بالحديث أه وفيه أيضاً البحران على لفظ الثنية موضع بين البصرة وعبان وهو من بلاد  
 نجد (قوله ووثني عجمي) الوثن ما كان منقوشاً في حائط ولا يخص له والصنم ما كان على صورة  
 الانسان والصليب ما لا نقش له ولا صورة واسكنه بعد مخ عن السيراج ومثله في البحر لكن  
 ذكر قبله الوثن ما له جنة من خشب أو حجر أو فضة أو جواهر يهت بالجمع اوثان وكلت العرب  
 تنصها وتعبدها أه وفي المصباح الوثن الصنم سواء كان من خشب أو حجر أو غيره أه والهجوى  
 خلاف العربي (قوله بلوازا) ترفاقه الخ وانما لم تضرب الجزية على النصارى والصبيان مع  
 جواز استرقاقهم لانهم صلوا اتباعاً لاصولهم في الكفر فكانوا اتباعاً على حكمهم فكانت  
 الجزية عن الرجل واتباعه في المعنى ان كان له اتباع والافهى عنه خاصة فتح (قوله لان

(وتوضع على كذا) يدخل  
 في اليهود السامرة لانهم  
 يدينون بشريعة موسى  
 عليه الصلاة والسلام وفي  
 النصارى الفرنج والارمن  
 وأما الصابئة ففي الخانية  
 تؤخذ منهم عندهم خلافاً  
 له ما (ومجوس) ولو  
 عرياً لوضع عليه الصلاة  
 والسلام على مجوس هجر  
 (ورثنى عجمي) بلوازا  
 استرقاقه بخاز ضرب  
 الجزية عليه (لا) على  
 وثني (عربي) لان

المجزة في حقه أظهر) لان القرآن نزل بالفتح فكان كفرهم والحال هذه أغاظ من كفر الهجوى  
 فتح واورد في النهر ان هذا يشبه ما اذا كان كائناً أه أي فخالصاً من انما توضع عليه  
 قلت والجواب انه وان شمله لكن خص بقوله تعالى من الذين أوثوا الكتاب أه ثم رأيت في  
 الشريعة (قوله فلا يقبل منهم) أي من العربي الوثني والمراد بالاسلام وان لم يسلم الا فلا  
 بالسيف وفي الدر المنثور عن البرجندي ان نسبة القبول الى السيف محتملة (قوله ولو ظهرنا  
 عليهم فقتلناهم وصبيانهم في) لان أبا بكر رضي الله تعالى عنه استرق نساء بني حنيفة وصبيانهم  
 لما ارتدوا وقتلهم بين الغنائم هداية قال في الفتح الان ذراري المرتدين ونساءهم يجبرون  
 على الاسلام بعد الاسترقاق بخلاف ذراري عبدة الاوثان لا يجبرون أه أي وكذا نساءهم  
 والفرق ان ذراري المرتدين تباع لهم فيجبرون مثلهم وكذا نساءهم يسبق الاسلام منهم  
 (تنبيه) أه قال في الفتح قالوا لو جاز زنديق قبل ان يؤخذ فاخبر بانه زنديق وتاب تقبل توبته  
 فان أخذ ثم تاب لا تقبل توبته ويقتل لانهم باطنية يعتقدون في الباطن خلاف ذلك فيقتل  
 ولا تؤخذ منه الجزية أه وسألت في باب المرتدان هذا التفصيل هو المقتضى به وفي الفقه من أن  
 ولا توضع على المبتدع ولا يسترق وان كان كافراً لكن يباح قتله اذا أظهر بدعته ولم يرجع عن  
 ذلك وتقبل توبته وقال بعضهم لا تقبل توبة الا باحقة والشبهة والقرامطة والزنادقة من  
 الفلاسفة وقال بعضهم ان تاب المبتدع قبل الاخذرا لاظهار تقبل وان تاب بعدهم لا تقبل  
 كما هو قياس قول أبي حنيفة كافي الفقه السامري أه قال في الدر المنثور واعقد الاخير  
 صاحب التنوير (قوله وصبي) ولا يجنون فتح (قوله وامرأة) الانساب في تذاب فانما تؤخذ  
 من نسائهم كما تؤخذ من رجالهم لوجوبه بالصالح كذلك كما في (قوله وابن أم ولد) صورته  
 استولد جارية لها ولد قد علمت معهما فان الولد يتبع امه في الحرية والتبدير والاستقلال  
 (تنبيه) أه قال في الدر المنثور سقط من نسخ الهداية لفظ ابن وتبعه الفقه من أن ولد زانية  
 ولا يتبع فان من المعلوم أن لجزية على النساء الا حراراً فكيف بام الولد وانما المراد ابن أم الولد  
 (قوله وفقر غير معتقل) تقدم الكلام عليه (قوله لانه لا يقتل الخ) الاصل ان الجزية لا تسقط  
 القتل فن لا يجب قتله لا توضع عليه الجزية الا اذا أعانوا برأى او مال فوجب الجزية كافي  
 الاختيار وغيره در منتهى وقته أه (قوله وجزم الحدادى بوجوبها) أي اذا قدر على  
 العمل حيث قال قوله ولا على الرهبان الذين لا يخالطون الناس هذا هو قولهم على انهم اذا كانوا  
 لا يقدرون على العمل أما اذا كانوا يقدرون فعليه الجزية لان القدرة فيهم موجودة وهم  
 الذين ضيعوا خلفاً من عطل أرض الخراج أه وبه جزم في الاختيار أيضاً كافي الشريعة لامية  
 قال في النهر وجعله في الخانية ظاهر الرواية حيث قال يؤخذ من الرهبان والقيسيسين في  
 ظاهر الرواية وعن محمد بن ابي حنيفة (قوله وتقتل ابن كمال انه القياس) فيه نظر لانه قال  
 في شرح قوله ولا على رهاب لا يخالط فاما الرهبان وأصحاب الصوامع الذين يتخالطون الناس  
 فقال محمد كان أبو حنيفة يقول بوضع الجزية اذا كانوا يقدرون على العمل وهو قول أبي  
 يوسف قال عمرو بن أبي عمر قلت لمحمد فما قولك قال القياس ما قال أبو حنيفة كذا في شرح  
 القدوري للاقطع أه وبه علم ان هذا في الخاط على ان هذه الصيغة من محمد تنبيه اختياره

مطلب  
 الزنديق اذا أخذ قبل  
 التوبة يقتل ولا تؤخذ  
 منه الجزية

المجزة في حقه أظهر  
 به ذر (ومرند) فلا يقبل  
 منهم ما الا الاسلام أو  
 السيف ولو ظهرنا عليهم  
 فقتلناهم وصبيانهم في  
 (ومصبي وامرأة وعبد)  
 ومكاتب ومجوس وابن أم  
 ولد (وزن) من زمن زين  
 زمانة نقص بعض أعضائه  
 أو تطل قواه فدخل  
 المفلوج والشيخ العاجز  
 (واعمي وفقر غير معتقل)  
 ورهاب لا يخالط لانه لا  
 يقتل والجزية لا تسقطه  
 وجزم الحدادى بوجوبها  
 ونقل ابن كمال انه القياس  
 ومفاده أن الاستحسان  
 بخلافه فتأمل (والمعتبر  
 في الأهلية) للجزية  
 (وعندهما وقت الوضع)  
 فن أفاق أو عتق أو بلغ أو  
 برئ به وضع الامام



قول أي حنية ولا تقيد ان مقابلة هو الاستقصان الذي يقدم على القياس ووجه كونه هو القياس انما لظهورنا على دار الحرب لنا ان تقتل الراهب المخاط بخلاف غير المخاط وقد مر ان من لا يقتل لا توضع الجزية عليه وهذا القياس هو مفهوم ما جرى عليه أصحاب المتن فيكون هو المذهب وما مر عن الخنابية يمكن حمله عليه فلا يلزم ان يكون المصنف مشي على خلاف ظاهر الرواية فانهم (قوله لم توضع عليه) لان وقت الوجوب اول السنة عند وضع الامام فان الامام يجدد الوضع عند ما من كل سنة لغيره او هو المصنف وعق العبد وغيرهما فاذا احتلم وعق العبد بعد الوضع فقد مضى وقت الوجوب فلم يكونا أهلا للوجوب ولو الجبة (قوله بخلاف الفقير) أي غير المفضل اذا أيسر بالعمل فانهم توضع عليه ط (قوله لان سقوطها بالجزة) لان الفقير أهل لوضع الجزية كما في الاختيار اى لكونه حراما كماله كونه معذور بالسقوط فاذا زال أخذت منه لكن ان بقى من الحول أكثره على ما قدمنا نصيره (قوله كما طعن المحدث) أي الطاعن في الدين قال في المصباح لحد الرجل في الدين لحد أو أخذ الحد اذا طعن (قوله انما هي عقوبة لهم) ولان ادعوا الى الاسلام باحسن الجهات وهو ان يسكن بين المسلمين فيرى محاسن الاسلام فيسلم مع دفع شره في الحال فها هي (قوله فاذا جازاهم) أي تأخيرهم بالجزية فلا استدعاء الى الايمان اى لاجل دعائهم اليه بما هم وقتالهم بدونهما فيها اولى اى فامهاتهم للاستدعاء الى الايمان بالجزية اولى لان مخالطتهم للمسلمين ورؤيتهم حسن سيرتهم تدعوهم الى الاسلام كما علمت فيحصل المقصود بالاقتال فيكون اولى هذا ما ظهر لي في تقرير كلامه وقد صرح أبو يوسف في كتاب الخراج بأنه لا يصح ترك واحد من الجزية فلم ان المراد ما قرره من قبل (قوله وقال تعالى الخ) لاحاجة الى سوق الدليل النقلي هنا لان المحدث معتض على مشروعية هذا الحكم من أصله (قوله ونصارى نجران) بلدة من بلادهم دان من اليمن مصباح وفي الفتح روى أبو داود عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهم قال صالح رسول الله صلى الله عليه وسلم لم أهل نجران على ألى حلة النصف في صغر والنصف في رجب (قوله ثم فرغ عليه) أي على كونهم أمة وبة على الكفر (قوله ولو بعد غم السنين) يجب ان يحمل البعدية على المقارنة للتمام لانه لو أسلم بعد التمام عدت بالسقوط بالنسبة كرا قبل الاسلام لا بالاسلام اه ح قلت لكن تحقق التكرار بدخول السنة الثانية فيه خلاف كما تعرفه (قوله ويسقط المجل) على تقدير مضاف أي يسقط رده قال سقط هنا عن الامام لانه خلاف الواقع في المتن (قوله فيرد عليه سنة) أي لو جعل لسنتين لانه ادى خراج السنة الثانية قبل الوجوب فيرد عليه اما لو جعل لسنة في أولها فعدت ادى خراجها بعد الوجوب قال في الولوالجية وهذا على قول من قال بوجوب الجزية في أول الحول كما نص عليه في الجامع الصغير وعليه الفتوى (قوله والموت) أي ولو عند غم السنين في قولهم جميعا كما في الفتح (قوله والتكرار) أي بدخول السنة الثانية ولا يتوقف على مضى في الاصح كما يأتي قريبا وسقوطها بالتكرار قول الامام وعندهم الانساق كما في الفتح (قوله وبالجملة والزمالة الخ) أي لو حدث شيء من ذلك وقد بقي عليه شيء لم يؤخذ كما في الولوالجية والخنابية أي لو بقي عليه شيء من أقساط الأشهر وكذا لو كان ليدفع شيئا لكن قد صنع القهستاني عن الهبط تقييد سقوط الباقي بما

قوله أي الطاعنين هكذا يخطئه ولعل الاصول الطاعنون كما لا يخفى اه

لم توضع عليه (بجـ لاف) الفقير اذا أيسر بعد الوضع حيث توضع عليه (لان سقوطها بالجزة وقد زال اختيار (وهي) أي الجزية ليست رضا منة بل كفرهم كما طعن المحدث بل انما هي (عقوبة) لهم على اقامتهم (على الكفر) فاذا جاز امهاتهم للاستدعاء الى الايمان بدونهما فيها اولى وقال تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون وأخذها عليه الصلاة والسلام من نجوس هجر ونصارى نجران وأقرهم على دينهم ثم فرغ عليه بقوله (فقط بالاسلام) ولو بعد غم السنين ويسقط المجل سنة لسنتين فيرد عليه سنة خلاصة (والموت والتجديد) لتدخل حكمه ما سيجي (و) (بـ) (الجمي) والزمالة

اذا دامت هذه الاعذار نصف سنة فاكثر ومثله ما ذكره الشارح أول الفصل عن الهداية فافهم هذا وفي التواريخ قال في المتن قال أبو يوسف اذا أغنى عليه أو أصابته زمالة وهو موثر أخذت منه الجزية قال الامام الحاكم أبو الفضل على هذه الرواية يشترط للاخذ أهلية الوجوب في أول الحول وعلى رواية الاصل بشرطها من أوله الى آخره اه ملخصا قلت وحاصله انه على رواية المتن يشترط وجود الأهلية في أوله فقط فلا يضر زوالها بعده وعلى رواية الاصل يشترط عدم زوالها وهو ما مشى عليه المصنف وأيسر المراد عدم الزوال أصلا بل المراد ان لا يـ قرا المذنب نصف سنة فاكثر فلا ينافي ما صرح به (قوله لا يستطیع العمل) راجع لقوله فقير وما بعده (قوله والاصح الخ) وقيل لا بد من مضى الثانية فيحقق الاجتماع (قوله بعكس خراج الارض) فان وجوبه بان خراج الحول لان به يصدق الانتفاع (قوله ويسقط الخراج) أي خراج الارض (قوله وقيل لا) جزم به في المتن (قوله بصر) أخره في المتن أيضا (قوله وعزاه في الخنابية) حيث قال فان اجتمع الخراج فلم يؤد سنيين عند أبي حنيفة يؤخذ بخراج هذه السنة ولا يؤخذ بخراج السنة الاولى ويسقط ذلك عنه كما قال في الجزية ومنهم من قال لا يسقط الخراج بالاجماع بخلاف الجزية وهذا اذا جهز عن الزراعة فان لم يجهز يؤخذ بالخراج عند الكل اه قلت وقد ترك المصنف والشارح هذا القيد وهو المجهز عن الزراعة أي في السنة الاولى وعلى هذا فلا محل لذكر الخراج هنا لانه لا يجب الا بالتمكن من الزراعة فاذا لم يجب لا يقال انه يسقط ويظهر ان الخلاف المذكور انطوى بحمل القول الاول على ما اذا جهز والثاني على ما اذا لم يجهز اذ لا ينافي الوجوب مع المجهز كما صرح في الباب السابق ولذا قال فان لم يجهز يؤخذ بالخراج عند الكل وعلى هذا فلم يبق في المسئلة قولنا لئلا خلاف الظاهر من كلامهم فان الخلاف محكي في كثير من الكتب وقد علمت أنه لا ينافي الخلاف مع المجهز فالظاهر ان الخلاف عند عدمه وعليه فالتناسب اسقاط هذا القيد ولذا ذكر في الخنابية هذه المسئلة في باب العشر بدونه ولم يذكر أيضا القول الثاني فاقضى كلامه اعتقاد قول الامام أنه لا يؤخذ بخراج السنة الاولى لكن في الهندية عن الهبط ذكر صدر الاسلام عن أبي حنيفة روايةين والصحيح أنه يؤخذ اه وجزم به في المتن كما قدمناه وبه ظهران كلام من القوانين مروى عن صاحب المذهب والمصرح بتخصيصه عدم السقوط فيكون هو المعقود ولذا جزم به في متن المتن وذكر في العناية الفوقية بين الجزية بيان الخراج في حالة البقاء مؤمنة من غير النفقات الى معنى العقوبة ولذا الوثري مسلم أرضا خراجية لزمه خراجها بخلاف أن لا يدخل بخلاف الجزية فانهم بالعقوبة ابتداء وبقاء العقوبة باتت قد ادخل اه وبه اندفع ما في البحر (قوله وفيها الخ) أي في الخنابية ومحل ذكر هذه المسئلة الباب السابق وقد ذكرها في باب العشر وقد مرنا الكلام عليها (قوله في الاصح) أي من الروايات لان قبولها من النائب يفوت المأمور به من اذلاله عند الاعطاء قال تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون فحق (قوله والقابض منه قاعد) وتكون يد المودى أسفل ويد القابض أعلى هندية (قوله ويسقط الخ) هذا في الهداية أيضا لكن لم يجزم به كما فعله الشارح بل قال وفي رواية يأخذ بتبليبه ويحزمه هذا ويقول أعط الجزية يا ذى اه ومنه انه قد عتقها في غابة البان والتلييب بالفتح ماعلى

وصيرورته فقيرا أو (مقـ هذا او شيئا كبيرا لا يستطيع العمل) ثم بين التكرار فقال (واذا اجتمع عليه حولان فدخلت والاصح سقوط جزية السنة الاولى بدخول السنة الثانية) زيل على لان الوجوب باول الحول بعكس خراج الارض (وبسقط الخراج) (الموت في الاصح حاوى وب) (النداء) كالجزية (وقيل لا) بسقط كالعشر وينبغي ترجيح الاول لان الخراج عقوبة بخلاف العشر بصر قال المصنف وعزاه في الخنابية اصحاب المذهب فكان هو المذهب وفيه الاصل أكل القلة حتى يؤدي الخراج (ولا تقبل من الذمى لو بعثها على يد نائبه) في الاصح (بل يكاف أن ياتي بنفسه فيعطى اقطاعا والقابض منه قاعد) هداية ويقول



موضع اللب من الثياب واللب موضع القلاد من الصدر ( قوله يا عذو الله ) كذا في غاية البيان والذي في الهداية والفتح والتميز ياذي ( قوله ويصفه في عنقه ) الصفة أن يسط الرجل كفه فيضرب بها قفا الانسان أو بدنه فاذا قبض كفه ثم ضرب به فليس به صفع بل يقال ضربه بجميع مصباح وما ذكره من الصفع نقله في التارخانية ونقله أيضا في النور عن شرح الطحاوي وقد سكا به منهم بقية ( قوله لا يا كافر ) فإذاه المنع من قول يا عذو الله بل ومن الأخذ باللبيب والهز الصفع إذا لاش به يؤذيه ولو ذار بعض المحققين من الشافعية ذلك بأنه لا أصل له في السنة ولا أنه أحد من الخلفاء الراشدين ( قوله وياثم القائل ان أذابه ) مقتضاه أنه يزول لا تركاب الاثم بجر وأقره المصنف لكن نظره في النهرقات وأمل وجهه ما مر في بابا من أنه هو الذي أطلق الشين بنفسه قبل قول القائل أفاده الشارح في التزيير ط قلت لكن ذكرنا الترق هناك فافهم ( قوله ولا يجوز أن يحدث ) يضم الياء وكسر الدال وفاعل الكافر ومفعوله بيعة كأيقة ضمه قول الشارح ولا صفا وفي نسخة ولا يحدثوا أي أهل الذمة اه ح ومن الأحداث نقلها إلى غير موضعها كافي بالبر وغيره ط ( قوله بيعة ) بالكسر معبد النصراني واليهود وكذلك الكنيسة لأنه غلب البيعة على معبد النصراني والكنيسة على اليهود فهما في النهر وغيره وأهل مصر بطاقون الكنيسة على منعبد هما ويخصون اسم المدير معبد النصراني قلت وكذا أهل الشام درمتمق والسومعة بيت يبنى برأس طويل ليقع فيه بالانقطاع عن الناس بجر ( قوله ولا مقبرة ) هزاه المصنف إلى الملاحة ثم ذكر ما يخالفه عن جواهر الفتاوى ثم قاله والظاهر الاول ومن ثم عولنا عليه في المختصر ( قوله ولو قرى في المختار ) نقل تصحيحه في الفتح عن شرح شمس الأئمة السرخسي في الاجازات ثم قال انه المختار وفي الوهبانية انه الصحيح من المذهب الذي عليه المحققون الى ان قال فقد علم انه لا يحل الاقامة بالأحداث في القرى لاحد من أهل زماننا بعد ما ذكرنا من التصحيح والاختيار لا فتوى وأخذ عامة المشايخ ولا يلتفت الى فتوى من أتى بما يخالف هذا ولا يحل العمل به ولا الأخذ به فتواهم ويجوز عليه في الفتوى ويمنع لان ذلك منه مجرد اتباع هوى النفس وهو حرام لأنه ليس له قوة الترجيح لو كان الكلام مطلقا فكيف مع وجود النقل بالترجيح والفتوى فتبه لذلك والله الموفق قال في النهر والخلاف في غير جزيرة العرب أما هي فممنوعون من قرأها أيضا نظير لا يجتمع دينان في جزيرة العرب اه قلت الكلام في الأحداث مع أن أرض العرب لا تقر فيها كنيسة ولو قديمة فضلا عن أحداثهم لانهم لا يمكنون من السكنى بها الحديث المذكور كما يأتي وقد بسطه في الفتح وشرح السير الكبير وقد قدم تحديد جزيرة العرب أول الباب المسار ( تنبيه ) في الفتح قبل الامصار ثلاثة ما مصر المسلمون كالكوكة والبصرة وبغداد وواسط ولا يجوز فيها أحداث ذلك اجماعا وما نقله المسلمون عذوة فهو كذلك وما نقله صفا فان وقع على ان الأرض لهم جاز الأحداث والأفلا إذا شربوا الأحداث اه ملاحظ عليه فتقوله ولا يجوز أن يحدثوا قديما إذا لم يقع الصلح على أن الأرض لهم أو على الأحداث لكن ظاهر الرواية أنه لا امتناع فيه كافي بالبر والنهر قلت لكن إذا صالحهم على أن الأرض لهم فلهم الأحداث إذا صالحهم المسلمون بعد ما قلنا ممنوعون من الأحداث

أعطى باذواقه ونصفه في عنقه لا يا كافر وياثم القائل ان أذابه قنينة (ولا) يجوز أن يحدث بيعة ولا كنيسة ولا صومعة ولا بيت نار ولا مقبرة (ولا صفا حاوي) (في دار الاسلام) ولو قرية في المختار فتح

مطلب في أحكام الكنائس والبيع

مطلب لا يجوز أحداث كنيسة في القرى ومن أتى بالجواز فهو مخطئ ويحرم عليه

مطلب يهدم الكنائس من جزيرة العرب ولا يمكنون من سكناها

مطلب في بيان ان الامصار ثلاثة وبيان أحداث الكنائس فيها

بعد ذلك ثم لو تحول المسلمون من ذلك المصير الانفرادي يرافقه الامارات أيضا فليرجع المسلمون اليه لم يدموا ما أحدث قبل عودهم كافي شرح السير الكبير وكذا قوله وما فتح عذوة فهو كذلك ليس على اطلاقه أيضا بل هو فيما قسم بين الغائبين أو صار مصر المسلمين فقد صرح في شرح السير بأنه لو ظهر على أرضهم وجعلهم ذمة لا يمنعون من أحداث كنيسة لان المنع مختص بامارة المسلمين التي تقام فيها الجمع والحدود فلو صارت مصر للمسلمين منعوا من الأحداث ولا تترك لهم الكنائس القديمة أيضا كالوقعة بين القاهين لكن لا تم دم بل يحلها ما كان لهم لانهم لو كان لهم بخلاف ما صالحهم عليه قبل الظهور عليهم فانه يترك لهم القديمة ويمنعونهم من الأحداث بعد ما صارت من اعمار المسلمين اه ملاحظ (تنبيه) لو كانت لهم كنيسة في مصر فادعوا انما صالحناهم على أرضهم وقال المسلمون بل فقت عذوة وأرادوا منهم من الصلاة فيموجب الحلال اطول الله سأل الامام الفقهاء واصحاب الاخبار فان وجد أثر على به فان لم يجدوا واختلقت الاثار جرحها أرض صلح وجهه ل القول في الاحكام لان في أيديهم وهم متمسكون بالاصل وتعامه في شرح السير ( قوله ويعد المتمدن ) هذا في القديمة التي صالحناهم على ابقائها قبل الظهور عليهم قال في الهداية لان الابنية لا تبقى دائما ولما أقرهم الامام فقد عهد اليهم الاعادة الا أنهم لا يمكنون من نقلها لانه أحداث في الحقيقة اه ( قوله أشباه ) حيث قال فائدة نقل السبكي الاجماع على أن الكنيسة اذا هدمت ولو بغير وجه لا يجوز اعادة اذ كره السبيوطي في حسن الحضرة قلت يستنبط منه أنم اذا اقتات لا تفتح ولو بغير وجه كما وقع ذلك في عصرنا بالقاهرة في كنيسة بشارة زويلة فقلها الشيخ محمد بن الماس فاضى القضية فلم تفتح الى الآن حتى ورد الامر السلطاني بفتحها فلم يقصم ما كرم على فضها ولا ينافي ما نقله السبكي قول اصحابنا بعد المتمدن لان الكلام فيما هدمه الامام لا فيما تهدم فلم يأمهل اه قال الخبير الرمي في حوائش البحر أقول كلام السبكي عام فيما هدمه الامام وغيره وكلام الاشياء يخص الاول والذي يظهر ترجيحه العموم لان الله فيما يظهر ان في اعادة اعمارهم المسلمون استخفافا بهم وبالإسلام واخذاء لهم وكسرا لشوكتهم ونصرا للكفر وأهل غاية الامر ان فيه اقتيالا على الامام فيلزم فاعله التميز بركا اذا أدخل الحرب بغير اذنه يصح أمانه وبغيره لا فتياته بخلاف ما اذا هدموها بانفسهم فان اعادة كما صرح به علماء الشافعية وقواعدنا لا تأباه لعدم العلم التي ذكرناها في تنقي من عموم كلام السبكي اه ( تنبيه ) هذا ذكرنا في رسالة في أحكام الكنائس عن الامام السبكي ان معنى قولهم لا تمنعهم من الترميم ليس المراد انه جائز ترميمهم به بل بمعنى نتركهم وما يدينون فهو من جملة المعاصي التي يقرون عليها كشرب الخمر ونحوه ولا نقول ان ذلك جائز لهم فلا يحل للسلطان ولا للقاضي ان يقول لهم انه لو اذلت ولا ان يعينهم عليه ولا يحل لاحد من المسلمين ان يعمل لهم فيه اه ولا يخفى ظهوره وموافقته لقولنا ثم نقل عن السراج البلقيني في كنيسة طاب ودما حامله ان العصاة رضي الله تعالى عنهم عند فتح النواحي لم يكن منهم صلح مع اليهود أصلا اه قلت وهذا ظاهر فان البلاد كانت بيد النصارى ولم تزل اليهود مضروبة عليهم الذلة ثم رأيت في حاشية شيخنا المرحوم كتب عند قول الشارح في الخطبة الامام بجامع بني أمية ما نصه ثم نقض أهل النخبة هدمهم في وقعة التمار وقلنا عن آخرهم فكانهم الامم موضوعة في حق

(ويعد المتمدن) أي لا ما هدمه الامام بل ما تهدموا أشباه في آخر الدعاء برفع الطاعون (من غير زيادة على البناء الاول) ولا يهدم

مطلب لو اختلفنا معهم في أنها صليحية أو عنوية فان وجد أثر والترك بآيديهم

مطلب اذا هدمت الكنيسة ولو بغير وجه لا يجوز اعادة

مطلب ليس المراد من اعادة المتمدن انه جائز ترميمهم به بل المراد نتركهم وما يدينون

مطلب لم يكن من العصاة صلح مع اليهود



١٥ و يؤخذ من هذا حكم حادثة الفتوى الواقعة في عام غانية وأربعين بعد المائتين والالف  
 قريبا من كتابي لهذا المجلد وهي ان كنييسة افرقة من اليهود تدعى اليهود القرايين مهجورة  
 من قديم لقدم هذه الفرقة وانقطاعهم في دمشق فخصرهم ودي غريب هو من هذه الفرقة الى  
 دمشق فدفع له النصارى دراهم معلومة وأذن لهم في بنائهم وأن يجعلوا معبد لهم وصديق  
 لهم على ذلك جماعة من اليهود اذ قدوة شوك النصارى في ذلك الوقت وبلغني ان الكنييسة  
 المذكورة في داخل حارة لليهود مشقة على دورهم جديدة وان مراد النصارى شراء الحارة  
 المذكورة وادخالها للكنيسة وطلبوا فتوى على صحة ذلك الاذن وعلى كونها صارت معبدا  
 للنصارى فامتنت من الكتابة وقلت ان ذلك غير جائز فكتب لهم بعض المتهورين طمعا في  
 عرض الدنيا ان ذلك صحيح جائز فقوليت بذلك وشوكتهم وعرضوا ذلك على ولي الامر يا اذن لهم  
 بذلك حيث وافق غرضهم الحكم الشرعي بناء على ما أفتاهم به ذلك المفتي ٣ ولا أدري ما يؤول  
 اليه الامر والى الله المشتكى ومن تدعى فيعاقبته أمور منها ما علمته من ان اليهود لا عهد لهم  
 فالظاهر ان كتابهم القديمة أقرت مما كن لا معاهدة فتبني كأ بقيت عليه وما علمته أيضا من ان  
 أهل الذمة نقضوا عهدهم لقتالهم الماين مع التتار الكفار فلم يبق لهم عهد في كتابهم فبني  
 موضوعه الا ان يغير حق ويأني قر يباعه دقوله وسب النبي صلى الله عليه وسلم ان عهد أهل  
 الذمة في الشام مشروط بان لا يحدقوا ببيعة ولا كنيسة ولا يشقوا مسالموا ولا يضربوه وانهم ان  
 خالفوا فلا ذمة لهم ومن ان هذه كنييسة مهجورة انقطع أهلها ونهطت عن الكفر فيها فلا  
 تجوز الاعانة على تجديد الكفر فيها وهذا اعانة على ذلك باقدر الامكن حيث نهطت عن كفر  
 أهلها وقد نقل الشرح لابي في رسالته عن الامام اقراني انه أفتى بأنه لا يعاد ما انهم قدم من  
 الكنائس وان من ساعد على ذلك فهو راض بالكفر والرضا بالكفر كفر ١٥ فنعوذ بالله من  
 مو المنقلب ومنها ان عداوة اليهود للنصارى أشد من عداوتهم لنا وهذا الرضا والتصديق  
 نأتى عن خوفهم من النصارى اقوة وشوكتهم كما ذكرناه ومنها انها اذا كانت معينة لفرقة  
 خاصة ايسر لرجل من أهل تلك الفرقة أن يصر فيها الى جهة أخرى وان كان الكفر له واحدة  
 عندنا كدرسة موقوفة على الحنفية مثلا لا يملك أحد أن يجهلها لاهل مذهب آخر وان  
 اتحدت الملة ومنها ان الصلح العمري الواقع بين الفتح مع النصارى انما وقع على ابقاء  
 معابدهم التي كانت لهم اذ ذل من جهة الصلح معهم كما علمته آنفا أن لا يحدقوا بكنيسة ولا  
 صومعة وهذا احداث كنييسة لم تكن لهم بلا شك وانفقت مذاهب الأئمة الاربعة على انهم  
 يمنعون عن الاحداث كنييسة كما أبطله الشرح لابي في بقية نصوص أئمة المذاهب ولا يلزم من  
 الاحداث ان يكون بنا احداثا لانه نص في شرح السيرة وغيره على انه لو أرادوا أن يتخذوا بنا  
 لهم معبدا للسكنى كنييسة يجتمعون فيه يمنعون منه لان فيه مراضة للمساكين وازدراء  
 بالدين ١٥ أى لانه زيادة معبدهم عارضوا به معابد المساكين وهذه الكنييسة كذلك  
 جعلوها معبدا لهم حادثة فأتى به ذلك المسكين خالف فيه اجماع المسلمين وهذا كله  
 مع قطع النظر عما قصدوه من عمارته اياها نقاض جديدة وزيدتهم فيها فانها لو كانت  
 كنييسة لهم يمنعون من ذلك باجماع أئمة الدين أيضا ولا شك أن من أفتاهم وساعدهم

مطلب  
 مهم حادثة الفتوى في أخذ  
 النصارى كنييسة مهجورة  
 لليهود

مطلب  
 فيما أفتى به بعض المتهورين  
 في ذماتنا

٣ قوله ولا أدري الخ فقلت  
 آل الامر بعد سنة الى ان  
 شرعوا في عمارتها على  
 أحسن ما أرادوا مع غضب  
 أما كن حوله أخذوها  
 من المسلمين قهرا ولا حول  
 ولا قوة الا بالله العلي العظيم

وقوى شوكتهم بخشي عليه - والخاتمة والعياذ بالله تعالى (قولد عن النقض) بالضم ما انتقض  
 من البيان قاموس (قوله ونعامة في شرح الوهبانية) ذكر عبارته في التهرج حيث قال قال في  
 عقد القرايين وهذا أى قواهم من غير زيادة يفيد أنهم لا ينفون ما كان بالابن بالا تجرولا ما كان  
 بالا تجرولا ولا ما كان بالجرير يدو خشب الفضل بالنق والساج ولا يباضا لم يكن قال ولم أجده في  
 شيء من الكتب المعتمدة أن لا تعاد الا بالنقض الاول وكون ذلك منه يوم الاعادة شرعا ولفه غير  
 ظاهر عندي على أنه وقع في عبارة محمد دينونهم وفي اجارة الخاتمة بعمره وليس فح - ما عاينته  
 باشترط النقض الاول وفي الحاوى القدسي واذا انتم - دعت اليسع والكنايس لذوى الصلح  
 اعادتم بالابن والابن الى مقدار ما كان قبل ذلك ولا يربدون عليه ولا يشقون به ومنه بالجرير والتد  
 والا تجرولا واذ وقف الامام على بيعة جديدة أو بنى منها فوق ما كان في القديم خربهم او كذا  
 ما زاد في عمارتها العتيقة ١٥ ومقتضى النظر أن النقض الاول حيث وجد كافيا للبناء الاول  
 لا يعدل عنه الى آلة جديدة اذ لا شئ في زيادة الثاني على الاول حينئذ ١٥ (قوله وأما القديمة  
 الخ) مقابل قوله ولا يحدث بيعة ولا كنييسة وكان الاولى ذكره قبل قوله ويعاد المنهدم لان  
 اعادة المنهدم انما هي في القديمة دون الحادثة (قوله في القصة) أراهم المقتوحة عنوة  
 بقرينة مقابلاتها بالصليبية (قوله بحر) عبارته قال في فتح القدير واعلم أن اليسع والكنايس  
 القديمة في السواد لا تدم على الروايات كلها وأما في الا - صا فاختلاف كلام محمد في العشر  
 والخارج تدم القديمة وذكر في الاجارة لا تدم - دم وعمل الناس على هذا فانارنا كثيرا منها  
 نوات عليها أئمة وأزمان وهي باقية لم يأمر امامهم دمها فكان متوارثا من عهد الصحابة وعلى  
 هذا الموضع نازبه فيقيد ادبر أو كنييسة فوقع داخل السور فيبقى أن لا يدم لانه كان متحفا  
 للامان قبل وضع السور فيصير مل مافي جوف القاهرة من الكنايس على ذلك فانها كانت فضاء  
 فادار العبيدون عليها السور ثم فيها الا أن كنايس ويعد من امام عكبن الكفار من احداثها  
 جهارا وعلى هذا أيضا فالكنايس الموضوعه الآن في دار الاسلام غير جزيرة العرب كما يغني  
 أن لا تدم لانها كانت في الامصار القديمة فلا شك أن الصحابة أو التابعين حين قصروا المدينة  
 علوا بها وبقرها وبه - بذلك ينظر فان كانت البلدة قصت عنوة حكمه بنايان - م بقوها مساكن  
 لا معابد فلا تدم ولكن يمنعون من الاجتماع فيها للتقرب وان عرف أن قصت صلحا حكمه بنايانهم  
 أقروها معابد فلا يمنعون من ذلك فيها بل من الاظهار ١٥ قلت وقوله فوقع داخل السور  
 فيبقى أن لا يدم ظاهره انه لم يدمه من قبل ولا وقد صرح به في الذخيرة وشرح السيرة وقوله وبه ذلك  
 ينظر الخ قد صرحوا باختلاف في أنها قصبية أو صليبية ولم يعل - لم من الآثار والاختلاف في أيديهم  
 (قوله خلافا لما في النه - تاني) أى عن الثقة من أنها في الصليبية تدم في المواضع كلها في  
 جميع الروايات (قوله ويغير الذي الخ) حاصله انهم لما كانوا من الخاطين أهل الاسلام فلا بد من  
 تغييرهم عنا كي لا يعامل معاملة المسلم من التوقير والاحلال وذلك لا يجوز بعماءوت أحدهم  
 بخافة في الطريق ولا يعرف فيصلى عليه واذا وجب القيز وجب أن يكون بمافي صغار لا عزاز  
 لان اذلاله - م لازم به - مرأذى من ضرب أو صفح بلا سب يكون منه بل المراد انصافه بهيئة  
 وضيفة فتح (قوله ومركبه) مخالفة الهيئة فيه انما تكون اذ اركبوا من جانب واحد وغالب

مطلب  
 في كنييسة اعادة المنهدم من  
 الكنايس

عن النقض الاول ان كني  
 ونعامة في شرح الوهبانية  
 وأما القديمة فتترك - كنا  
 في القصبية ومعبيدا في  
 الصليبية بحر خلافا في  
 القصبية تاني فتنبه (وغير  
 الذي عاين في به) بالمكسر  
 لاساسه وهيئة (ومركبه  
 وشرجه

مطلب  
 في تغيير أهل الذمة في اللبس



ظني أني سمعته من الشيخ الاخ كذلك نهر قلت وهو كذلك ففي رسالة السلامه قاسم في  
الكائن وقد كتب عمر الى امرائه الاجناد أن يجتمعوا أهل الذمة بالرماس ويركبوا على  
الأكف عرضا (قوله وسلاحه) تبع فيه الدرر وهو مناف لقوله تبعه الغير من أصحاب المتون  
ولا يعمل به - للاح إلا أن يعمل على ما إذا استعان بهم الامام أو المراد من تميزه في سلاحه بأر  
لا يعمل سلاحا هو به يد تأمل (قوله إلا إذا استعان بهم الامام الخ) لكنه لم يربح في هذه الحالة  
بأ كلف لا يبرح كما قال بعضهم نهر (قوله وذب) بالذال المججمة أي دفع وطرد ودفع (قوله  
وجاز بغل) أي أن لم يكن فيه عز وشرف وعظمة في نهر الوهبانية (قوله وهذا) أي جواز  
ركوبه لبغل أو جازر وكان ينبغي تأخير هذه الجملة كلها عن قوله ويركب سرجا كالا كف (قوله  
الضرورة) كما إذا خرج الى قرية أو كان مريضاً فتح (قوله والمعقد أن لا يركبوا) كتب  
بعضهم هنا أن الصواب يركبون بالنون كما هو عبارة الاشياء لعدم التاصف والجارم وأن مخففة  
من الثقيلة زامها نهر أقول هذا التصويب خطأ محض لأن المخففة من الثقيلة التي لا تصب  
المضارع شرطها أن تقع بعد فعل اليقين أو ما ينزل منزلة نحو لم أن سيكون أفلا يردن أن  
لا يرجع وهذه ليست كذلك بل هي المصدرية الناصبة نحو وأن تصوموا خيرا لكم (قوله  
مطلقا) أي ولو جازا (قوله في الجامع) أي في مجامع المساجد إذا صبرهم فتح (قوله كالا كف)  
بضمين جمع كاف مثل جازا وهو مصباح فكان الأولى التعبير بالألف المفرد (قوله كالبزعة)  
بدل من قوله كالا كف قال في المصباح البزعة بالذال والذال محلس يجعل تحت الرجل والجمع  
البراذع هذا هو الأصل وفي عرف زماننا هي للممارير كعب عليه بمنزلة السرج للفرس اه  
فالمراد هنا المعنى العرفي لا القوي (قوله ولا يعمل به سلاح) أي لا يستعمله ولا يعمل به لانه عز  
وكل ما كان كذلك يمنعونه عنه قلت ومن هذا الأصل تعرف أحكام كثيرة درممتي (قوله  
ويظهر الكسج) بضم الكاف وبالجمم كافي القهستاني فارسي معرب معناه المجزؤ والذل  
كما في النهر في مثل القلعة ووزن الزنار والنمل لوجود الذل فيها ولقوله في البحر وكسجيات  
النصارى قلعة ووزن من اللبعض مضر به وزنار من الصوف اه فتعريفه بخصر من الزنار  
بيان لبعض أنواعه اه ح (قوله الزنار) بوزن تقاح وجمعه زناني مصباح وفي البحر من  
المغرب أنه خيط غليظ يقدّر الاصبغ يشده الذي فوق نياحه قال القهستاني وينبغي أن يكون  
من الصوف أو الشعر وأن لا يعمل له حلقة فتشده كما يشد المسلم المنطقة بل يعلقه على العين  
والشمال كافي المحيط (قوله ولوزرقاه أو صفراء) أي خالقا في الفتح من أنه إذا كان  
المقصود العلامة بمتبر في كل بلدة متعارفها وفي بلاد ناجحات العلامة في العمامة فالزم  
النصارى بالازرق واليهود بالأصفر واختص الماوريا لايض قال في النهر الا انه في الظهيرية  
قال وأما لبس العمامة والزنار الأبريسم بخفا في حق أهل الاسلام ومكسرة القلوب - وهذا  
بوزن يمنع القبح يزجها ويؤيده ما ذكره في التواريخ حيث صرح بينهم من القلائس الصفار  
وانما كون طوبى له من كبريا من صبوغه بالسواد مضر بمطابقة وهذا في العلامة الأولى وإذا  
عرف هذا فنعلم من لبس العمائم هو الصواب الواضح بالتيان فأيد الله سلطان زماننا  
ولم عادته أبدا ولما كشيده ولا صمدد اذمنهم من لبسها اه قلتوه هذا هو الموافق

وسلاحه فلا يركب خيلا  
الا إذا استعان بهم الامام  
لجارية وذب عنها ذنبيه  
وجاز بغل كما رتار خانية  
وفي الفتح وهذا عند  
المنقذين واختار المتأخرون  
انه لا يركب أصلا الا  
الضرورة وفي الاشياء والمعقد  
أن لا يركبوا مطلقا ولا  
يلبسوا العمائم وان ركب  
الجار ضرورة نزل في الجامع  
(ويركب سرجا كالا كف)  
كالبزعة في مقدمه شبه  
الرمانة (ولا يعمل به سلاح  
ويظهر الكسج) فارسي  
- رب الزنار من صوف  
أو شعر وهل يلزم غيرهم  
بكل الامارات خلاف  
اشياء والصحيح ان قصها  
عنوة فلهذا والافق على  
الشرط تناوخانية (ويمنع  
من لبس العمامة) ولوزرقاه  
أو صفراء على الصواب نهر  
ونحوه في البحر وراعة - وفي  
الاشياء كانه مناه

لما ذكره أبو يوسف في كتاب الخراج من الزامهم لبس القلائس الطويلة المضربة وأن عركان  
بأصرب ذلك ومن منهم من لبس العمائم (تنبية) قال في الفتح وكذا تؤخذ من أوثهم بالزى  
في الطارق فيجعل على ملاقة اليد ودية خرقه صفراء على النصارى - زرقاه وكذا في الجماعات  
اه أي فيجعل في أعناقهم طوق الحديد كما في الاختصار قال في الدر المنثور قلت وسيجي أن  
الذمة في النظر الى المسئلة كالرجل الاجنبي في الاصح فلا تنظر أصلا الى المسئلة فالتنبية لذلك  
اه ومقاده منعت من دخول حمام فيه مسئلة وهو خلاف المفهوم من كلامهم هنا كامل  
(قوله والعمامة) كون طوبى له (سوداء) ظاهره أن الضمير للعمامة وليس كذلك بل هو للقائسوه لأن  
المقصود منهم - من العمامة ولو غير طوبى له والزامهم بالقائسوه الطويلة كما علمته فكان  
الصواب أن يقول وانما لبس قلعة و طوبى له وسوداء القلائسوه هي التي يدخل فيها الرأس  
والعمامة ما يدار عليها من منديل وشعوى (قوله الأبريسم) بكسر الهمزة والراء وفتح السين  
وهو الحرير قال في المصباح الحريرة واحدة الحرير وهو الأبريسم (قوله كصوف مبرج)  
اعله القرجية فانه الآن من خصوصيات أهل القرآن والعلم ط (قوله وأبراد رقيقة) البرد  
نوع من الثياب مخطط كافي الثيابية (قوله وعظامه في الفتح) حيث قال بل رجما يقف بعض  
المساكين خدمة لهم خوفا من أن يغير خاطرهم فيسبوا به عند من يكتبه - نهاية توجب له منه  
الضرر ثم حال وتجهل مكابهم خشنة فاسدة اللون ولا يلبسوا طبالة كطالة المساكين  
ولا أردية كاردتهم هكذا أمر واو اتفقت العمامة على ذلك اه وقال أيضا ولا تشك في وقوع  
خلاف هذا في هذه الديار اه قلت وفي هذه السنة في البلاد الشامية استأذنت اليهود  
والنصارى على المسلمين ولله در القائل

أحببا بنوب الزمان كثيرة • وأمرهم أرفع الـفـها •  
فاني يتيق الدهر من سكراته • وأرى اليهود بذلة الفقهاء •

(قوله وينبغي أن يلبسوا الصفار) أي الذل والهوان والظاهر أن ينبغي هنا معنى يجب قال في  
البحر واذا وجب عليهم اظهار الذل والصفار مع المسلمين وجب على المسلمين عدم تعظيمهم لكن  
قال في الخيرة إذا دخل يهودي الحمام أن خدمه المسلم طمعه في فلو به فلا بأس به وان تعظيما  
له فان كان ليعمل قلبه الى الاسلام فكذلك وان لم ينو شيئا عملد كركنا كركم وكذا لو دخل ذي على  
مسلم فسلم له ليعمل قلبه الى الاسلام فلا بأس وان لم ينو شيئا أو عظمه لغناه كره اه قال  
الطرسوسي وان قام تعظيما لذاته وما هو عليه كافر لان الرضا بالكفر كفر فكيف بتعظيم  
الكفر اه قلت وبه علم أنه لو قام له خوفا من شره فلا بأس أيضا بل اذ الحق في الضرر فقد  
يجب وقد يستحب على حسب حال ما يتوقعه (قوله وينبغي عليه في المرور) بأن يلبسه الى  
أضيق الطريق ومباراة الفتح وينبغي عليهم في الطريق (قوله ويجعل على دارة علامة) لئلا  
يصف سائل فيدعوه بالافترة أو يعامله معاملة المسلمين فتح (قوله لانه من أرض  
العرب) فإذا أن الحكيم غير مقصود على مكة والمدينة بل بجزيرة العرب كلها كذلك كما عر به في  
الفتح وغيره وقد منعه بيدها الحديث المذ كور قال عليه الصلاة والسلام في مرضه الذي مات  
فيه كما أخرجه في الموطأ وغيره وبسطه في الفتح (قوله ولا يطيل) فيمنع من أن يطيل فيه المكث

وانما تكون طوبى له سوداء  
(و) من (زنا الأبريسم  
والثياب الفاخرة المختصة  
بأهل العلم والشرف)  
كصوف مبرج وجوخ  
رفيع وأبراد رقيقة ومن  
استكتاب ومباشرة يكون  
بهاء عظما عند المسلمين  
وعظامه في الفتح وفي الخواص  
وينبغي أن يلبس الصفار  
فيما يكون بينه وبين المسلم  
في كل شيء وعليه فيمنع من  
القدود حال قيام المسلم عنده  
بحر ويحرم تعظيمه وتكرمه  
مصالحته ولا يدب السلام  
الاحاطة ولا يراذ في الجواب  
على وعليك وينبغي عليه  
في المرور ويجعل على دارة  
علامة وعظامه في الاشياء  
من أحكام الذي وفي نهر  
الوهابية لا شر تباليها  
ويعتدون من استقطان  
مكة والمدينة لانه حرام  
أرض العرب قال عليه  
الصلاة والسلام لا يجتمع في  
أرض العرب دينان ولو  
دخل تجارة جاز ولا يطيل  
وأما دخوله المسجد الحرام  
فذكر في السير الكبير المنع  
وفي الجامع الصغير عدمه  
والسير الكبير آخر تصنيف  
محمد وجه الله تعالى



إذا اشترى داراً أي أراد  
شراها في مصر لا يبي  
أن يباع منه ولو اشترى  
بغيره على وجه من المسلمين  
وقبل لا يبيع الا اذا كثر دور  
قلت وفي معروضات المفتي  
أن السوء من كتاب  
الصلاة مثل عن مسجد  
يقع في أطرافه بيت أحد  
من المسلمين وأحاط به  
المسكون فكان الامام  
والمؤذن فقط لا جعل  
وظيفة مسجدان اليه  
فيؤذان وبصلبان به فهل  
تقل لهم الوظيفة فاجاب  
بقوله تلك البيوت تأخذها  
المسلمون بغيرها جبراً على  
انفوسهم وقد ورد الامر  
الشريف السلطاني بذلك  
أيضا قالوا لا يؤخر هذا  
أصلاً وفيها من الجهاد  
وبعد أن ورد الامر  
الشريف السلطاني بعدم  
استخدام النعمين للعبادة  
والجوراء لو استخدموا  
عبداً أو جارية ما ذاب لزمه  
فاجاب يلزمه التعزير الشديد  
والحبس في الخاتمة ويؤمرون  
بما كان استخفاً فالهم وكذا  
تميز دورهم عن دورنا  
انتهى فليحفظ ذلك (وادا)  
نكاري أهل الامة دوراً  
فيما بين المسلمين ايكنوا  
فيها

حتى ينفذ فيه اصلاً لان حاله في المقام في أرض العرب مع التزام الجزية كما لهم في غير ما بال  
جزية وهذا لا يمنع من التجارة بل من اطالة المقام فكذلك في أرض العرب شرح السير  
وظاهره أن هذا القول سنة تأمل (قوله فالتأخر أنه أورد فيه ما استقر عليه الحال) أي فيكون  
المنع هو المنع في المذهب قلت لكن الذي ذكره أصحاب المتون في كتاب الحظر والاباحة أن  
الذي لا يمنع من دخول المسجد الحرام وغيره وذكروا الشارح هناك أن قول محمد والشافعي  
وأحد المنع من المسجد الحرام فالتأخر أن ما في السير الكبير هو قول محمد وحده دون الامام  
وان أصحاب المتون على قول الامام ومعه لو أن المتون موضوعة لنقل ما هو المذهب فلا يعدل  
عافيه على أن الامام السرخسي ذكر في شرح السير الكبير أن أبا سفيان جاء الى المدينة ودخل  
المسجد وذلك قصة قال فيها دليل لنا على ما لا وجه له تعالى عنه المشرك من أن يدخل شيئا  
من المباح ثم قال ان الشافعي قال يمنع من دخول المسجد الحرام خاصة لا لآية إنما  
المنع كون نجس فأما عندنا لا يمنعون كما لا يمنعون عن دخول سائر المساجد ويستوى في ذلك  
الحربي والذي الخ (قوله وفي الخاتمة الخ) كان الاولى تقديمه على مسألة الاستيطان ثم ان  
ظاهرة أن نساءهم غير بالسكسج دون العبيد مع أنه ليس في عبارة الخاتمة ذكر النساء أصلاً  
ونصها ولا يؤخذ عبيد أهل الذمة بالسكسجات وهكذا نقله عنها في البحر والنهر وعبارة النهر  
قالوا ويجب أن تميز نساءهم أيضاً عن نساء باقي الطوائف والمجتمعات وفي الخاتمة ولا يؤخذ عبيد  
أهل الذمة بالسكسجات اه (قوله الذي اذا اشترى دار الخ) ٢ قال السرخسي في  
شرح السير فان مصر الامام في أراضيهم للمسلمين كما مصر حمير رضي الله عنه البصرة والكوفة  
فاشترى بهم أهل الذمة دوراً وسكنوا مع المسلمين لم يمنعوا من ذلك فانا قبلنا منهم عقد الذمة  
ايه فقولوا على محاسن الدين فمضى أن يؤمنوا واختلاطهم بالمسلمين والسكن معهم يحقق هذا  
المعنى وكان شيخنا الامام تقي الاعن الحلواني يقول هذا اذا قلوا وكان بحيث لا تعطى جماعات  
المسلمين ولا تنقل الجماعة بكثافتهم هذه الصفة فاما اذا كثروا على وجه يؤدي الى تعطيل بعض  
الجماعات أو تعطيلها منعوا من ذلك وأمرنا أن يسكنوا ناحية ليس فيها للمسلمين جماعة وهذا  
محفوظ عن أبي يوسف في الامالي اه (قوله أي أراد شراها) انما يفسرهم بهذا القول بعد  
لا يبي أن يباع منه ط (قوله وقبل لا يبيع الا اذا كثر) نقله في البحر عن الصغرى بعد ان  
نقله عن الخاتمة بلا تقييد بالكثرة ولكن لم يعبر عنه بقيل ولا يفتي أن هذا القيد يصلح توفيقاً بين  
القولين وهذا قول تقي الاعن الحلواني كما علمت من تفارقه في الوهبانية وشرحها وكذا  
قال اخبر الرمي ان الذي يجب أن يقول عليه التفصيل فلا نقول بالمنع مطلقاً ولا بعدمه مطلقاً  
بل يدور الحكم على القلة والكثرة والضرورة والمنفعة وهذا هو الموافق لاقواعد الفقهية فتأمل  
ه (قوله فاجاب الخ) هذا الجواب مبني على اختيار الحلواني وغيره قال ط ولم يجب عن  
المسؤول عنه وجوابه انهم ليسوا بمتفقين على قيامها بالعمل اه قلت وانما كذا لظهوره  
وتنبها على ما هو الا اهم فهو من أسلوب الحكيم كافي قوله تعالى يسألونك عن الاهل الالية  
(قوله في الخاتمة الخ) أي والاستخدام المذكور ينافي الاستخفاف (قوله واذا انكاري الخ)  
نروع في الصكر بعد الفراغ من الشراء وظاهر كلام المصنف الفرق بينهما وهو مبني على

القول بالخبر على البيع مطابقة لعل أن الممول عليه القول بالتفصيل فلا فرق بين الذكر  
والشراء بل أصل العبارة المذكورة انما هو في الشراء كما نقلناه آنفاً عن السرخسي (قوله  
في مصر) الظاهر أنه غير قيد به دعاء اعتبار الشرط المذكور (قوله ليس فيه امساك) هو  
في معنى ما مر من قوله ليس فيه الامساك لاجتماعه لان شأن المسلمين إقامة الجماعة (قوله  
المنع رده الخ) وعبارته كما رأيت في حاشية الجوى وغيره قوله في محله خاصة هذا اللفظ لم  
أجد له لاحداً واما الموجود في الكتب ان الجواز مقيد به عاذ كره الحلواني بقوله هذا اذا  
فلو ابيح لا تعطى بل بسبب كثافتهم بجماعات المسلمين ولا تفتل أم اذا أعطت أو تفتلت فلا  
يكنون من السكسج فيها ويسكنون في ناحية ليس فيها للمسلمين جماعة في كتاب المصنف  
فهو من الناحية المحلة وليس كذلك بل قد صرح القمري في شرح الجامع الصغير بعد  
ما نقل عن الشافعي أنهم يؤمرون ببيع دورهم في أمصار المسلمين والخروج عنها وبالسكنى  
خارجها الثلاثة كونهم منعة كمنعة المسلمين بنعمهم عن أن تكون لهم محلة خاصة حيث  
قال بعد ما ذكرناه نقلنا عن النبي والمراد أي بالمنع المذكور عن الامصار أن يكون لهم في  
المصر محلة خاصة يسكنونها واهم فيها منعة كمنعة المسلمين فأما كثافتهم بينهم وهم مقهورون  
ولا كذلك اه قلت وقوله بنعمهم متعلق بقوله صرح وقوله حيث قال أي القمري في شرح  
كلامه أن المحلة من جهة مصر مع أن الحلواني قال لا يكتفون من السكنى فيها أي في مصر  
و يسكنون في ناحية الخ فهو مصر مع بانه اذا لم يكتفوا من السكنى في ناحية خارجة  
عن مصر فهي غير المحلة وتصرح كلام القمري في أيضاً منعه عن أن يكون لهم محلة خاصة  
في مصر وانما يسكنون بينهم مقهورين يعني اذا لم يلزم تقليل الجماعة فحصل من مجموع  
كلام الحلواني والقمري أن الزم من كثافتهم في مصر تقليل الجماعة أمر واجب بالسكنى  
في ناحية خارج مصر ليس فيها جماعة للمسلمين وان لم يلزم ذلك يسكنون في مصر بين المسلمين  
مقهورين لا في محلة خاصة في مصر لانه يلزم منه أن يكون لهم في مصر المسلمين منعة  
كمنعة المسلمين بسبب اجتماعهم في محلهم فافهم (قوله أنهم يؤمرون) مفعول نقل ط  
(قوله نقلاً) حال من فاعل صرح بتأويل اسم الفاعل اه ح (قوله والمراد) الاوضح  
أن بقول بأن المراد يكون متعلقاً بصريح ط (قوله ولهم في امعة) الواو للعالم والمنعة  
بفتح النون جمع مانع أي جماعات يمنعونهم من وصول غيرهم اليهم أفاده ح وقوله عارضة  
منعة متعة وعروضها انما هو بسبب اجتماعهم في محلة خاصة وقوله فاما كثافتهم الخ مقابلة  
أي أن سكناهم بين المسلمين لا في محلة خاصة بل متفرقين بينهم وهم مقهورون لهم فلا كذلك  
أي فلا يكون عنونها (تنبيه) ٢ قال في الدر المنن وكذا يمنعون عن التعلل في بنائهم على  
المسلمين ومن المساواة عند بعض العلماء يبي القسديم كما في الوهبانية وشرحها وفي  
المنظومة المحيية

وينع الذي من أن يسكن • أو أن يجعل منزلاً على البنا  
ان كان بين المسلمين يسكن • بل أهل ذمة على ما بينوا

اه قلت ومقتضى النظم الذي ذكره المنع ولو البناء قديماً لانه علق المنع على السكنى

في مصر (جاز) لهودقه  
البنوا لبروا وانما لنا فيسوا  
(بشرط عدم تقليل  
الجماعات لسكناهم) شرطه  
الامام الحلواني (فان لزم  
ذلك من سكناهم أمروا  
بالاعتزال عنهم والسكنى  
بناحية ليس فيها مسلمون)  
وهو محفوظ عن أبي يوسف  
بحر عن الذخيرة وفي الاشياء  
واختلف في سكناهم بهذا  
في مصر والمعة بالخوار  
في محلة خاصة انتهى واقره  
المصنف وغيره لكن رده شيخ  
الاسلام جوى زاده وجرم  
بانه فهم خطأ فكاه فهم من  
الناحية المحلة واهم كذلك  
فقد صرح القمري في  
شرح الجامع الصغير بعد  
ما نقل عن الشافعي أنهم  
يؤمرون ببيع دورهم في  
أمصار المسلمين وبالخروج  
عنها وبالسكنى خارجها  
اذا لا يكون لهم محلة خاصة  
نقلنا عن النبي والمراد  
أي بالمنع المذكور عن  
الامصار أن يكون لهم في  
المصر محلة خاصة يسكنونها  
واهم فيها منعة عارضة  
كمنعة المسلمين فأما سكناهم  
بينهم وهم مقهورون فلا  
كذلك كذا في فتاوى



لا على التعبدية في البناء لكن مثل في الخيرية عن طبة اليهودى را كبة على بيت المريد  
 المـ لم يمتعه من سكنها ومن التعل على عليه فاجاب بانه ليس للمـ ذلك فقد جوفوا اباها دار  
 الذى العلية على دار المـ لم وسكنها اذا ما لكها ما لم تنه لم فانه لا يبرها علية كما كانت  
 ومن صرح بذلك ابن الشحنة في شرح النظم الوهابى وكثير من علماء ائمة اهـ وذ كرى جواب  
 سؤال آخر انه اذا كان التعل لله فقط من الموص لا يمنع منه لانه موصوا على انهم مـ امير  
 اهـ مـ رفع بناتهم على المسابن وعلة المانع مقيد بالتمتع على المسابن فاذا لم يكن ذلك بل للتعظ  
 فلا يعمون كما هو ظاهر اهـ وقال قارى الهـ داية في فتاواه اهل الذمة في المعاملات كالمسـ  
 فما جاز للمـ لم فعله في ملكه جاز لهم وما لا فلا وانما يمنع من تعبدية بناءه اذا حصل لغير ضرر  
 صوموهوا قال هـ هذا هو ظاهر المذهب وكذا القاضى ابو يوسف في كتاب الخراج ان لا تاضى  
 منهم مـ من الكفى بين المسابن بل يسكنون منه زلين قال قارى الهـ داية وهو الذى ائق به انا  
 اهـ اى لانه اذا كان له منهم مـ من الكفى يمتنفعه منهم مـ من التعل بالاولى وذ كرى جواب  
 آخر لا يجوز لهم ان يملوا بناءهم على بناء المسابن ولا ان يبنوا دارا علية البناء بين المسابن  
 بل يمنعون ان يبنوا محلات المسابن اهـ وهذا مبني على ما نقله عن ابي يوسف وائق به  
 اولا ايضا والظاهر ان قوله هذا هو ظاهر المذهب يرجع الى قوله اهل الذمة في المعاملات  
 كالمسـ ولما كان لا يلزم منه ان يكونوا امثالهم فيما فيه استعلاء على المسابن ائق في الموضعين  
 بالتمتع لما تقدمه الشارح عن الحاوى من انه ينبغي ان يلزم الصغار فيكون بينهم وبين المسابن  
 في كل شئ ولا يخفى ان استعلاءه في البناء على جيرانه المسابن خلاف الصغار بل بحث في الفتح  
 اهـ اذا استعمل على المسابن حل للامام قتله ولا يخفى ان لفظ استعمل يشمل ما بالقول وما بالفعل  
 وبهـ هذا التقرير اندفع ما ذكره في الخيرية بخلافه لما تقدمنا عنه من قوله ان ما ائق به قارى  
 الهـ داية من ظاهر المذهب اقوى مدركا للحديث الشريف الموجب لكونهم اهل ما لنا وعليم  
 ما عدا فان قارى الهـ داية لم يفت به بل ائق في الموضعين بخلافه كما سمعت والحديث الشريف  
 لا يقيد انهم مـ ما لنا من العز والشرف بل في المعاملات من العقود ونحوها لادلة الدالة على  
 الزامهم الصغار وعدم التفرع على المسابن وصرح الشافعية بان منهم عن التعل واجب وان  
 ذلك لحق الله تعالى وتعظيم دينه فلا يباح برضا الجار المسلم اهـ وقواعدنا لا تباها فقد مر انه  
 يحرم تعظيمه ولا يخفى ان الرضا باستعلائه تعظيم له هذا ما ظهر لى في هذا المحل والله تعالى اعلم  
 (قوله وينتقض عهدهم الخ) لانهم بذلك صاروا رعا علينا وعقد الذمة ما كان لا يدفع شر  
 حرايتهم فيعبرى عن القائمة لا يبق ولا يبطل امان ذر يمتنع عهدهم ففتح (قوله بالعبادة على  
 موضع) اى قربة او حسن فتح وقوله الحرب اى لاجل حربنا وفي بعض النسخ للحرب بزيادة  
 الالف واحترز بالقابسة المذكورة عما لو كانوا مـ اهل البقي بغيره ونعم على القتال فانه  
 لا ينتقض عهدهم كما ذكره الزياي وغيره في باب البغاة (قوله او بالعاقبة دار الحرب) لا يبعد  
 ان يقال انما نقله الى المكان الذى تغلبوا فيه كانتقله الى دار الحرب بالاتفاق ان لم يكن ذلك  
 المكان مواجا لدار الاسلام اى بان كان متصلا بدار الحرب والافهلى قواها كما في الفتح

(و ينتقض عهدهم بالعبادة  
 على موضع للحرب او  
 بالعاقبة دار الحرب) زائد في  
 الفتح

مطلب  
 فيما ينتقض به عهد الذى  
 وما لا ينتقض

(قوله)

(قوله او بالامتناع عن قبول الجزية) اى بخلاف الامتناع عن اداها على ما باقى امكن  
 الامتناع عن قبولها انما يكون عند ابتداء وضعها وهو حينئذ لم يكن له عهد ذمة حتى ينتقض  
 ويمكن تصويره فحين دخل في عهد الذمة تبعا لم صار اهـ لا كالمجنون والصبي فاذا افاق او بالغ  
 اقل الحول نوضع عليه فاذا امتنع انتقض عهده افاقه ط (قوله او يجعل نفسه طليعة  
 للمشركين) هـ هذا ما زاد في الفتح ايضا لكن لم يذكره هنا بل ذكره في النكاح في باب نكاح  
 المشركة (قوله بان يمتنع بطاع الخ) صورته ان يدخل مستأمن ويقيم سنة وتضرب عليه  
 الجزية وقصد ما تجسس على المـ ابن اخيه المدو ط (قوله فلولم يبعثوه) بان كان ذميا اصليا  
 وطرا عليه هذا القصد ط (قوله وعليه يحمل كلام المصنف) حيث قال لو كان يجبر المشركين  
 بعبودية المسابن او بقتل رجلا من المسابن لايكون نقضا للعهد وهذا التوفيق لصاحب  
 البحر واقربه في التهر وغيره ويشمر به تعبير الفتح بالطبيعة فان الطليعة واحدة الملائمة في الحرب  
 وهم الذين يبعثون ليطاعوا على اخبار المـ ودوا كفى البحر عن المغرب (قوله في كل احكامه)  
 فيحكم بعبودته بالحق واذا تاب تقبل فوبته ونحو ذمة مـ وتبين منه زوجته الذمية التى خلفها  
 في دار الاسلام اجاعا ويقسم ماله بين ورثته فتح وعامة في البحر (قوله والمرتبقة) لان  
 كفره اخلط بحر (قوله والمرتبقة على الاسلام) اما المرتبة فانه استقر بعد الساقى رواية  
 واحدة وقيل في رواية بحر (قوله بقوله نقض العهد) لانه لا ينتقض عهده بالقول بل بالفعل  
 كما مر بخلاف الاما للعربى قلت واعل وجه الفرق ان امان الحربى على شرف الزوال اتمكنه  
 من العود متى اراد فهو غير لازم بخلاف عهد الذمة فهو لازم لا يصح الرجوع عنه ولذا لا يمكنه  
 من العود الى دار الحرب فيجبره الامام على الجزية مادام تحت قهره بخلاف ما اذا لحق بدارهم  
 او غلبوا على موضع او جعل نفسه طليعة او امتنع عن قبول الجزية لانه في الاولين صار حرا با  
 لبنا كما مر وفي الثالث علم انه لم يقصد العهد بل جعله مـ الى اضراره بنا وفي الرابع لم يوجد  
 منه ما يدفع عنه القتل بخلاف ما اذا امتنع عن اداها ولذا قال الزياي وغيره لان القاية التى  
 يفتنى بها القتال التزام الجزية لا اداؤها والالتزام باق فيما خذلها الامام منه جبرا اهـ وبهذا  
 اندفع ما استـ كلف في التهر من انه لو امتنع عن قبولها انتقض عهده وليس ذلك الا بالقول وجه  
 الدفع ان الانتقاض لم يفتى من قوله لا قبل بل من عدم وجود ما يدفع عنه القتل وهو التزام  
 اداها بخلاف امتناعه عن اداها بقوله لا تؤذيها فانه قول وجد بهـ التزامها بالدفع للقتل  
 ولا يزول ذلك الالتزام به وكذا بقوله نقض العهد لما قلنا من انه لازم لا يملك فيه صير مجاولا  
 دلالة مادام تحت قهرنا فانهم وان دفع به ايضا ما اورد في الدرر من ان امتناعه عن اداها بقوله  
 لا اعطيه ايتاى بقاء الالتزام لما قلنا من لزوم ذلك الالتزام وانه لا يملك نقضه صير مجاولا دلالة  
 بالاولى فيجبر على اداها مادام مـ هو وراى دارنا من رايت الجوى اجاب بنصه والله تعالى اعلم  
 (قوله بل عن قبولها) اى بل ينتقض عهده بالاباء عن قبولها وقدمنا تصويره وقد علمت اتقا  
 وجه الفرق بين المسـ (قوله ونقل المصنف) حيث قال وفي رواية مذكورة في واقعات  
 مـ ان اهل الذمة اذا امتنعوا عن اداء الجزية ينتقض العهد ويقالون وهو قول الثلاثة  
 اهـ ولا يخفى ضعفها رواية ودراية بحر قلت اما وجه الضعف رواية فلانه خلاف الرواية

او بالامتناع عن قبول  
 الجزية (او يجعل نفسه  
 طليعة للمشركين) بان  
 يمتنع ليطاع على اخبار  
 العدو فلولم يبعثوه لذلك لم  
 ينتقض عهده وعليه  
 يحمل كلام المصنف (وصار)  
 الذى في هذه الاربع  
 صور (كـ رتد) في كل  
 احكامه (الانه) لو اسر  
 (بـ ترق) والمرتبقة  
 (ولا يجبر عـ لى قبول  
 الذمة) والمرتبقة على  
 الاسلام (لا) ينتقض عهده  
 (بقوله نقض العهد)  
 زياي (بخلاف الامان)  
 للحربى فانه ينتقض بالقول  
 بحر (ولا بالاباء عن اداء  
 الجزية) بل عن قبولها كما مر  
 ونقل المصنف عن الواقعات  
 قتله بالاباء عن الاداء قال  
 وهو قول الثلاثة لكن  
 ضعفه في البحر



المشهور في المذهب المنصوص في المتن وغيره ما إذا الداراية أي الضعف من حيث الملة في  
 فإلما من بقاء الالتزام الدافع للقتل فتؤخذ منهم جبرا ويمكن تأويل ما في الواقعة بما إذا  
 كانوا جماعة تغلبوا على موضع هو بلدهم أو غيرها أو أظهروا الصبيان والمخارية فأنما حينئذ  
 لا يمكن أخذها منهم إلا بالقتال تأمل (قوله ولا بالزناجسة) بل يقام عليه وجبه وهو الحد  
 وكذا لو نكحها لا ينقض عهده والنكاح باطل ولو أسلم بعهده ويحزوان وكذا السامعي بينهم ما يحز  
 (قوله وانما من مسلم) مصدر أفتق الرباعي اه ح قلت لكن الذي رأينا في النسخ افتتان  
 بتأمين وفي المصباح فتح المال الناس من باب ضرب اشتغالهم وفق في دينه وافتن أيضا بالبناء  
 للمجهول مال عنه اه ومقتضاه ان الافتتان منه لا لازم تأمل (قوله وسب النبي صلى  
 الله عليه وسلم) ٣ أي إذا لم يعلن فلو أعلن بشقه أو اعتاده قتل ولو أمر أو به بقى اليوم درم مني  
 وهذا حاصل ما سئل كره الشارح هذا وقيد الخبر الرمي بقيد آخر حيث قال أقول هذا إذا  
 لم يشترط انتفاضه أما إذا اشترط انتقض به كظاهر ظاهر اه قلت وقد ذكر الامام أبو يوسف في  
 كتاب الطرائج في صلح أبي عبيد مع أهل الشام أنه ما شرط عليهم حين دخولها على أن  
 يتركوا كنائسهم ويذهبوا على أن لا يذهبوا بناحية ولا كنيسة وأن لا يشقوا مسلما ولا يضربوه  
 الخ وذكر العلامة قاسم من رواية الخلال والبيهقي وغيرهما كتاب العهد وفي آخره فلما أتيت  
 عمر بن الخطاب بالكتاب فادفنيه وأن لا تضرب أحد من المسلمين شرطا لهم ذلك علينا وعلى  
 أهل مائنا وقبلنا عنهم الامان فان نحن خالفنا شيئا مما شرطنا لكم وضعا على أنفسنا فلا ذمة  
 لنا وقد سئل الحكم منا ما يحل لكم من أهل المعاهدة والشقاق وفي رواية الخلال فكتب عمر أن  
 أمضاهم ما سألوه وألحق فيه شرطين اشتراطهما عليه مع ما شرطوا على أنفسهم أن لا يشترطوا  
 شيئا من سبابنا نار من ضرب مسلم بعد افتدخاع عهده اه وقد ذكر الشرحي في رسالته كتاب  
 العهد بقائه ثم قال وقد اعتقد الفقهاء ذلك من كل مذهب كائنه القاضى بدر الدين القرافي  
 اه ثم ذكر الشرحي لئلا يأنه انتقض عهدهم بإحداث ذلك الذي أحذقوه في زمنه وألف  
 فيه الرسالة المذكورة ثم قال بهدذ كره ما لحقه عمر رضي الله عنه إلى أنه ان هذا دليل لما قاله  
 السكاك بن الهمام من نقض العهد بقردهم واستعلائهم على المسلمين اه قلت ولعلهم لم يقيدوا  
 بهذا القيد لظهوره كاتقدم عن الرمي لأن المعلق على أمر لا يوجد بدونه ولأنهم يبان أن  
 مجرد عقد الذمة لا ينقض عهدهم من السب ونحوه والجهاد ما مضى إلى يوم القيامة وأيسر كل  
 امام إذا فتح بلدة بشرط هذا الشرط الذي شرطه عمر فلذا تكرر كوا انتصر بوجهه على أن ما شرطه  
 عمر على الشام ونحوها لا يجري حكمه على كل ما فتحه من البلاد ما لم يشرطه عليه سم أيضا  
 فصار الحاصل أن عقد الذمة لا ينقض عهدهم ما لم يشترط انتفاضه به فإذا اشترط انتقض  
 والا فلا إذا أعلن بالاسم أو اعتاده ما قدمناه وما يأتي عن المعروضات وغيرها وما ذكره ط  
 عن الشافعي عن حافظ الدين التتبي إذا طعن الذي في دين الاسلام طعننا ظاهر اجازته لان  
 العهد معقود معه على أن لا يطعن فإذا طعن فقد نكث عهده وخرج من الذمة اه لكن  
 مقتضى هذا التعليل اشتراط عدم الطعن بمجرد عقد الذمة وهو خلاف كلامهم فتأمل  
 (تنبيه) وقيد الشافعية الشتم بما لا يدينون به ونقله في حاشية السيد أبي السعود عن

قوله ومقتضاه الخ وجبه  
 ذلك أن تصرحه بان افتتن  
 مني للمجهول ينتضي انه  
 متعدي لازم لان الميق  
 للمجهول لا يكون من  
 اللازم اه منه

(و) لا (بالزناجسة) وقيل  
 (م) رافقن - لم  
 دينه وقطع الطريق (وسب  
 النبي صلى الله عليه وسلم)

٣ مطلب  
 في حكم سب النبي النبي  
 صلى الله عليه وسلم

لذخيرة بقوله إذا ذكره بسوء بعتقه ويدين به بأن قال انه ليس برسول أو قتل اليه ودين  
 حتى أو نسيه إلى الكذب فذهب بعض الأئمة لا ينقض عهده أما إذا ذكره بما لا يعتقه  
 ولا يدين به كالزنا أو طعن في نسبته ينتقض اه (قوله المقارن له) أي له هـ  
 الذمة (قوله فالطاري) أي بالسب (قوله فلو من مسلم قتل) أي أن لم يبق لا مطلقا خلافا لما  
 ذكره في الدرر هنا والبرازية وغيرهما فان مذهب المالكية لا مذهبنا كما يأتي تحريم قتلهم  
 (قوله ويؤتب الذمي ويعاقب الخ) أطلقه فشمع تاديبه وعقابه بالقتل إذا اعتاده وأعلن به  
 كما يأتي ويدل عليه ما قدمناه من أن شاعن حافظ الدين التتبي وقد قدم في باب التهذيب أنه يقتل  
 المكابر بالنظم وقطاع الطريق والمكاس وجميع الظلمة وجميع الكفار وأنه أفتى المصاحبي بقتل  
 كل مؤذرا أيت في كتاب الصادم الملول الشيخ الامام ابن تيمية الحبلي مانعه وأما أبو حنيفة  
 وأصحابه فقالوا لا ينقض العهد بالسب ولا يقتل الذي بذلك لكن يمز على اظهار ذلك كما يعز  
 على اظهار المنكرات التي ليس له من فعلها من اظهار أصواتهم بكلامهم ونحو ذلك وحكا  
 الطعناوى عن الثورى ومن أصولهم يعني الحنفية ان ما لا يقتل فيه عندهم مثل القتل بالمثقل  
 والجماح في غير القتل إذا تكررت للامام أن يقتل فاعله وكذلك له أن يزيد على الحد المقدور إذا  
 رأى المصلحة في ذلك ويحتملون ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم لم أصحابه من القتل في مثل  
 هذه الجرائم على أنه رأى المصلحة في ذلك ويسمونه القتل سياسة وكان صامدا أنه أن يعز  
 بالقتل في الجرائم التي تعظمت بالنكروا وشرع القتل في جندنا واهـ هذا فتى أكثرهم يقتل  
 من أكثر من سب النبي صلى الله عليه وسلم من أهل الذمة وإن أسلم بعد أخذه وقالوا يقتل  
 سياسة وهذا متوجه على أصواتهم اه فقد أضاف أنه يجوز عندنا قتله إذا تكررت منه ذلك  
 وأظهره وقوله وان أسلم بعد أخذه لم أر من صرح به عندنا لكنه نقله عن مذهبنا وهو ثبت  
 فيقبل (قوله قال العيني الخ) قال في البحر لأصل له في رواية اه ورده الخليل الرمي بأنه  
 لا يلزم من عدم النقض عدم القتل وقد صرحوا قاطبة بأنه يزرع ذلك ويؤتب وهو يدل  
 على جواز قتله زجر الغيرة اذ يجوز العرق في التهذيب إلى القتل إذا عظم وجبه ومذهب  
 الشافعي كذهبنا على الأصح قال ابن السبكي لا ينبغي أن يفهم من عدم الانتفاض أنه لا يقتل  
 فان ذلك لا يلزم اه وليس في مذهبنا ما ينفى قتله خصوصا إذا أظهر ما هو الفاسية في القرد  
 وعدم الاكتران والاستخفاف واستعمل على المسلمين على وجه صار مقرودا عليهم اه ونقل  
 المقدسي ما قاله العيني ثم قال وهو مما قيل اليه كل مسلم والمتون والشروح خلافه أقول ولما  
 أن تؤتب الذي تهزير الشد يد الجيوش لو مات كان دمه هـ درا اه قلت لكن هذا إذا أعلن  
 بالسب وكان مما لا يعتقه كما علمه آتفا (قوله وتبعه ابن الهمام) حيث قال والذي عندي أن  
 سبه عليه الصلاة والسلام أو نسبة ما لا ينبغي إلى الله تعالى أن كان لا يعتقه دونه كنسبة الولد  
 إلى الله تعالى وتقدس عن ذلك إذا أظهره يقتل به وينقض عهده وان لم يظهره ولكن عثر  
 عليه وهو يكتفه فلا وهذا لأنه الغاية في القرد والاستخفاف بالاسلام والمسلمين فلا يكون جاريا  
 على العهد الذي يدفع عنه القتل وهو أن يكون صاعرا إذا لا إلى أن قال وهذا البحث منا  
 يوجب أنه إذا استعمل على المسلمين على وجه صار مقرودا عليهم يحل للامام قتله أو يرجع إلى الذل

قلت ومذهب الشافعية  
 ما في التماح وشرحه لابن  
 حجر ولونف بمسألة أو أصابها  
 بنكاح أو دل أهل الحرب  
 على عورة للمسلمين أو فتن  
 مسلما عن دينه أو طعن في  
 الاسلام أو القرآن أو ذكر  
 جهرا لله أو رسوله صلى  
 الله عليه وسلم أو القرآن  
 أو نبيا بسوء لا يدينون  
 به فالأصح أنه ان شرط  
 انتفاض العهد ينتقض  
 لخافة الشرط والاي شرط  
 ذلك أو شك هل شرط أولا  
 على الاوجه فلا ينتقض  
 لان الانتفاض عقد والعقد  
 ويصح في أصل الروضة أن  
 لا نقض مطلقا وضف  
 انتهى اه منه  
 لان كثره المقارن له لا يعتقه  
 فالطاري لا يرفعه فلو من  
 مسلم قتل كما سيجي (ويؤتب  
 الذي ويعاقب على سبه  
 دين الاسلام أو القرآن أو  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 حاوى وغيره قال العيني  
 واختيارى في السب أن  
 يقتل اه وتبعه ابن  
 الهمام قلت  
 قوله كنسبة الولد عتيل  
 لا ينبغي أي ما يعتقه  
 اه منه



و به ائقي شيخنا الشيخ الرمي  
وهو قول الشافعي ثم رأيت  
في معروضات المفتي أبي  
السعود أنه ورد أمر  
سلطان بالعمل بقول أئمتنا  
القائلين بقتله إذا ظهر أنه  
معتاده وبه أئقي ثم أئقي في  
بكر اليهودي قال لبشر  
النصراني نبيكم عيسى ولد  
زبانته يقتل لسبه للأنبياء  
عليهم الصلاة والسلام اه  
قلت ويؤيده أن ابن كمال  
باشافي أحاديثه الاربعينية  
في الحديث الرابع والثلاثين  
باعتائه لا تكفي فاحشة  
مأنصه والحق انه يقتل  
عندنا إذا أعلن بشفه عليه  
الصلاة والسلام صرح به  
في سير الذخيرة حيث قال  
واستدل محمد ابيان قتل  
المرأة إذا أهلت بشتم  
الرسول بما روى أن عمر بن  
عدي لما سمع عصما بنت  
مروان تؤذي الرسول  
فقتله إلى الامد صلي الله  
عليه وسلم على ذلك انتهى  
فليحفظ (ويؤخذ من مال  
بالغ تغلبي وتغلبية) لامن  
طقهم الاخراج (ضعف  
في كاتنا) باحكامها (عما  
تجب فيه الزكاة) المعهودة  
بيننا لان الصلح وقع كذلك  
(ويؤخذ من مولا) أي  
معتق التغلبي (في الجزية  
والخراج كولي القرشي)

الجزية والخراج عليهم ما وان لم يوضع على أصلها ما تخفيها والمعتق لا يلقى أصله في التخييف ولذا  
لو كان مسلم مولى نصراني وضعت عليه الجزية وتعامه في الفتح (قوله وحديث الخ) جواب  
سؤال وهو أن ماء التيم به من أن المعتق لا يلقى أصله في التخييف منه أرض للنص والجواب أن  
الحديث المذكور غير مجرى على عمومه بالاجماع فان مولى الهامى لا يلمقه في الكفاية  
ناهية ولا في الامامة وإذا كان عاملا مخصوصا يصح تخصيصه أيضا بما ذكرنا من العلم وتعامه  
في الفتح (قوله ومصرف الجزية والخ) قد بان الخراج لان العشر مصرفه مصرف الزكاة  
خاص (قوله وانما يقبلها الخ) ترك قيدا آخر ذكره في الجوهر وهو أن يكون المهدي لا يقطع  
في ايمانه لو ردت هديته فلو طمع في ايمانه بالرد لا يقبل منه (قوله وما أخذ منهم بالحر) فيه  
أن ما قبله أخذوا بالحر لكن في غيره في النهر بالمأخوذ صلحا على ترك القتال قبل نزول العسكر  
بما احتكم (قوله مصالحنا) شبه بذلك على انه لا يخمس ولا يقسم بين الغائبين نهر وهو جمع  
مصطبة بفتح الميم واللام ما يعود نفعه الى الاسلام ط عن القهستاني (قوله كد تغور) أي  
حفظ المواضع التي ليس وراءها السلام وفيه اشعار بأنه يصرف الى جماعة يحفظون الطريق في  
دار الاسلام عن المصوص قهستاني (قوله وبناء فظرة وجسر) الفظرة ما بنى على الماء  
للمعبر والجسر بالفتح والكسر ما يده به النهر وغرغ فيه مينا كان أو غيره كما في الغرغ وغرغ فيه  
مجدود حوض ورباط وكري أنهم اعظام غير علكة كالنيل وجيكون قهستاني وكذا النفقة  
على المساجد كما في زكاة الخلية فيدخل فيه الصرف على اقامة شعائرهم من وظائف الامامة  
والاذان ونحوهما بحر (قوله وكفاية العلماء) هم اصحاب التفسير والحديث والظاهر أن  
الارادتهم من يعلم العلوم الشرعية فيشمل الصرف والنحو وغيرهما سوى عن البرجندي  
ط وفي القهستاني بالكفاية اشعار بأنه لا يزاد عليهم اوسبأقي بيانه وكذا يشترط فقرهم  
لكن في حظر الخلية مثل على الرازي عن بيت المال هل للاعتناء فيه نصيب قال لا الا أن يكون  
عاملا أو قاضيا وليس للفقهاء فيه نصيب الا في حقهم فترغ نفسه لتعليم الناس الفقه أو القرآن  
اه قال في البحر رأي بان مصرف غالب أوقافه في العلم وليس مراد الرازي الاقتصار على العامل  
أو القاضي بل أشار به الى كل من فرغ نفسه للعمل المسكين فيدخل فيه المفتي والخطيب  
فيستحقان الكفاية مع الغنى اه وذ كر قبله عن الفتح أن طالب العلم قبل أن يتأهل عامل لنفسه  
لكن ليعمل بعده للمساكين (قوله والعمال) من عطف العام على الخاص لما في القهستاني  
انه بالضم والتشديد جمع عامل وهو الذي يتولى أمور رجل في ماله وعمله كما قال ابن الانبار  
فيدخل فيه المذكر والواضع بحق وعلم كافي المنسية وكذا الوالي وطالب العلم والخطيب  
والقاضي والمفتي والمعلم بلا أجر كافي المضمرة (قوله وشهد وقسمه) بالسبب المهمة أي الذين  
يشهدون بالقسمة بين الورثة والشركاء واستيفاء حقوقهم وفي نسخة وشهد وقسمه بالياء المنة  
القسمية أي الذين يشهدون على التقويم عند الاختلاف في القيمة ط (قوله ورقباصوا حل)  
جمع رقيب من رقبته أرقبته من باب قتل أي حفظته والسواحل جمع ساحل وهو شاطئ  
البحر مصباح فالمراد الذين يحفظون السواحل وهم المرابطون في الثغور وأعم فافهم  
(قوله ورقباصوا حل) الرقيب بالكسر اسم من الرقيب بالفتح ما ينتفع به فاموس وقال الراغب

وحديث مولى القوم  
منهم مخصوص بالاجماع  
(ومصرف الجزية والخراج  
رحال التغلبي وهديتهم  
للامام) وانما يقبلها اذا  
وقع عندهم ان قتالنا لادين  
لا الدنيا جوهر (وما أخذ  
منهم بالحر) ومنه تركه  
ذى وما أخذوا عندهم  
ظهريه (مصالحنا) خبر  
مصرف (كد تغور وبناء  
قنطرة وجسر وكفاية  
العلماء) والمتعين تجنيس  
وبه يدخل طلبة العلم فتح  
(و القضاة والعمال)  
كمكتبة قضاة وشهود  
قسمه ورقباصوا حل  
(ورقباصوا حل) ودرارهم  
مطلبه  
في مصارف بيت المال



الرزق يقال له طهارى دينيا كان اوردنيو بالوصف والمبايعة الى الجوف ويتغذى به  
 فهو تانى ط (قوله أى ذرارى من ذكر الخ) لان العلة تم الكل كما صرح به القهستاني  
 ومنه لا مسكين وغيره ما وعبارة الله داية والكاف توهم تخصيصهم بالمقاتلة وبه صرح  
 شارح الجمع مع قال في الشرع لالة قال في البحر وليس كذلك وتبعه في المنع ومنه في  
 الذرارى في شرح دور البحار بالزوجة والاولاد (قوله لم أره) نقل الشيخ عيسى القطبي في  
 رسالته ما نصه قال أبو يوسف في كتاب الخراج ان من كان مستحقا في بيت المال وفرض له  
 استحقاقه فيه فانه يفرض لذريته أيضا ما له ولا يسقط عنه وقال صاحب الحاوى الفتوى  
 على انه يفرض لذرارى العلماء والفقهاء والمقاتلة ومن كان مستحقا في بيت المال لا يسقط  
 ما فرض لذراريهم وعوهم اه ط قالت لكن قول المتن الاتي ومن مات في نصف الحول  
 حرم من العطاء يشافى ذلك الا أن يجاب بان ما يجري على الذرارى عطاء مستعمل خاص بالذرارى  
 لا عطاء الميت بطريق الارث بين جميع الورثة نامل ان كان ما صرح عن الحاوى لم أره في الحاوى  
 القدسي ولا في الحاوى الزاهدي وراجعت مواضع كثيرة من كتاب الخراج فلم أره فيه والله أعلم  
 ثم قال الحاوى في رسالته وقد ذكر علماء زمانه يفرض لاولادهم ثم يعاولا بسقط بعوت الاصل  
 ترغيبا اه وذكر العلامة القدسي أن عطاءهم بالاولاد اشد احتياجهم سيما اذا كانوا  
 يجهلون في سبل وطريق آياتهم اه ونقل العلامة البيهقي عن الخزانة عن ميسر بن  
 الاسلام اذا مات من له وظيفة في بيت المال لحق الشرع واعزاز الاسلام كأجر الامام  
 والتأذين وغير ذلك مما فيه صلاح الاسلام والمساكين والاميت أبناء براعون ويقعون حق  
 الشرع واعزاز الاسلام كما راعى ويقسم الاب فلا امام أن يعطى وظيفة الاب لابناء الميت  
 لا غيرهم لحصول مقصود الشرع واشتجار كسر قلوبهم اه قال البيهقي أقول هذا مؤيدنا  
 هو عرف الحرمين الشرقيين ومصر والروم من غير تكبير من ابقاء أبناء الميت ولو كانوا اصغارا  
 على وظائف آباءهم ثم عطاء من امانة وخطابة وغير ذلك عرفا مرضيا لان فيه احسانا خف  
 العلماء وما عدهم على بذل الجهد في الاشتغال بالعلم وقد أفتى بجواز ذلك طائفة من أكابر  
 الفضلاء الذين يقولون على اقتنائهم اه قلت ومقتضاها تخصيص ذلك بالذكور دون الاناث  
 وانت خبير بأن الحكم يدور مع عاتقه فان العلة هي احسانا خف العلماء ومساعدتهم على  
 تحصيل العلم فاذا اتبع الابن طريقة والده في الاشتغال في العلم فذلك ظاهر اما اذا اهل  
 ذلك واشتغل باللهو والالعاب أو في أمور الدنيا جاهلا غافلا لا وظائف المذكورة أو ينسب  
 غيره من أهل العلم بشئ قليل ويصرف باقي ذلك في شهواته فانه لا يحمل لمسا فيه من أخذ  
 وظائف العلماء وتركتهم بلا شئ يستعينون به على العلم كما هو الواقع في زماننا فان عامة  
 أوقاف المدارس والمساجد والوظائف في أيدي جهلة لا تعلمون شيئا من فرائض  
 دينهم وما يكون ذلك بلا مباشر ولا انابة بسبب تكلمهم بان خذ الاب لابنه فيتوارثون  
 الوظائف أباعن جد كلهم جهلة كالانعام ويكبرون بذلك فراهم وعماهم ويتصدرون في  
 الجاهلية حتى ادى ذلك الى اندراس المدارس والمساجد وكثرها صار يوتابوها أو يستأين  
 استغلوا فان اراد أن يطلب العلم لا يجد له ماوى يكتنه ولا شيئا يأكله فيضطر الى أن يترك  
 العلم ويكتسب ووقع في زماننا أن رجلا من أكابر مدني مات عن ولدا جهل منه لا يقرأ ولا

مطلب  
 من له استحقاق في بيت المال  
 يعطى ولده بعده

أى ذرارى من ذكر  
 مسكين واقعة في البحر  
 قاتلا وهل يعطون بعده  
 موت آباءهم حالة الميراث  
 والى هنا فتصريف بيت  
 المال ثلاثة

مطلب  
 من له وظيفة توجه لولده  
 من بعده

مطلب  
 تحقيق مذهب في توجيه  
 الوظائف لابن

يكتب فوجهت من وظائفه تولية معجده ومدرسة على رجلين من أعلم علماء مدني فذهب  
 ولده وعزله ما عن ذلك بالرشوة وفي أواخر القرن الثالث من الأشباه اذ اولى السلطان مدرسا  
 ليس باهل لم تصح توليته وفي البرازية السلطان اذا أعطى غير المستحق فقد دخل من مرتين بمنع  
 المستحق واعطاه غيره اه فني توجيه هذه الوظائف لابناء هؤلاء الجهلة ضياع العلم والدين  
 واعانتهم على اضرار المساكين فيجب على ولاية الامور توجيهها على أهلها ووزعها من أيدي غير  
 الاهل واذا مات أحد من أهلها توجه على ولده فان لم يخرج على طريقة والده بعزل عنه  
 وتوجيه للاهل اذا لاشك أن غرض الواقف احسانا ما وقع من ذلك فكل ما كان فيه نصيبه  
 فهو مخالف لغرض الشرع والواقف هذا هو الحق الذي لا محيد عنه ولا حول ولا قوة الا بالله  
 العلي العظيم (قوله فهذا) أى ما ذكر من المصالح وقوله مصرف جزية وخراج أى ونحوهما  
 كما ذكرهما (قوله مصرف الزكاة) أى في باب المصروف (قوله مصرف السهم) أى في فصل  
 كيفية القسمة (قوله وبقي رابع) تقدم هذا مع الثلاثة التي قبله نظام الابن الشخصية في آخر  
 باب العشر من كتاب الزكاة وقد مر الكلام على (قوله وفقر بلاولى) أى ليس له من يجب  
 دفعه عليه قال في البحر يعطون منه ذمتهم وأدويتهم ويكفون به موتاهم ويدعون به جنايتهم  
 اه (تنبيه) قال في الاحكام العلماء يستحقون من النوع الاول بالعلم مع الفنى  
 ومن النوع الثانى بصفة انفق ونحوها ومن النوع الثالث باحد صفات مستحقه ومن  
 النوع الرابع بصفة المرض ونحوه ومن خص استحقاقهم بالاول نظر الى محض صفة العلم اه  
 (قوله يتابعه) فلا يخلط ببعضه بعض لان لكل نوع حكم يخص به ذيل (قوله يصرفه  
 لا آخر) أى لا له قال الزيلعي ثم اذا حصل من ذلك النوع شئ رده في المستقرض منه الا ان  
 يكون المصروف من الصدقات أو من خمس الغنيمة على أهل الخراج وهم فقراء فانه لا يرد فيه  
 شي لانهم مستحقون للصدقات بالفقر وكذا في غيره اذا صرفه الى المستحق اه (قوله  
 ويعطى بمقدار الحاجة الخ) الذى في الزيلعي كذا ويجب على الامام أن يتي الله تعالى  
 ويصرف الى كل مستحق قدر حاجته من غير زيادة فان قصر في ذلك كان الله تعالى عليه حسبا  
 اه وفي البحر عن القسبة كان أبو بكر رضى الله تعالى عنه يسوى في العطاء من بيت المال  
 وكان عمر رضى الله تعالى عنه يعطيهم على قدر الحاجة والفقه والفضل والاخذ بهذا في زماننا  
 احسن فتعتبر الامور الثلاثة اه أى فله أن يعطى الاحوج أكثر من غير الاحوج وكذا  
 الافقه والافضل أكثر من غيرهما وظاهره أنه لا تراعى الحاجة في الافقه والافضل والافلا فائدة  
 في ذكرهما ويؤيده أن عمر رضى الله تعالى عنه كان يعطى من كان له زيادة فضيلة من علم أو نسب  
 أو نحو ذلك أكثر من غيره وفي البحر أيضا عن المحيط والراى الى الامام من تفضيل وتحويله من  
 غير أن يعمل في ذلك الى هوى وفيه عن القسبة وللإمام الخيار في المنع والعطاء في الحكم اه  
 قلت ومنه في كتاب الخراج لابي يوسف الذى خاطب به هرون الرشيد حيث قال فاما الزيادة على  
 أزدان القضاة والعمال والولاة والنعمان مما يجري عليهم فذلك البك من رأيت أن تزيد من  
 الولاة والقضاة في رزقهم فزدهم ومن رأيت أن تحط رزقه حططت (قوله هو المفسى اليوم)  
 لانهم كانوا يحفظون القرآن ويعلنون أحكامه ط (قوله من ذكر) أى عن يقوم بمصالح

فهذا مصرف جزية  
 وخراج ومصرف زكاة  
 وعشر مصرف الزكاة  
 ومصرف خمس وكذا مصرف  
 في السهم وبقي رابع وهو  
 لقطعة وتركه بلا وارث ودية  
 مقتول بالولى وصرفها  
 لقطعة فقير وفقير بالولى  
 وعلى الامام أن يجعل  
 لكل نوع يتابعه وله أن  
 يستعرض من أحدهما  
 يصرفه لا آخر ويعطى  
 بقدر الحاجة والفقه  
 والفضل فان قصر كان الله  
 عليه حسبا زيلعي وفي  
 الحاوى المراد بالحافظ في  
 حديث لحافظ القرآن  
 ما نأدينه هو الفنى اليوم  
 ولا شئ لذي في بيت المال  
 الا أن يملك الله منه فيعطيه  
 ما يسد جوعته (ومن  
 مات) من ذكر







الاصرار على عدم الاقرار ومن اعتقد عدم الايمان به عند هاليس مؤمنا فلو ان فيه عندها  
 كان ذلك ايمانا تاما فانا هذا ما ظهر لي (قوله من هزل بلفظ كفر) أي تكلم به باختياره غير  
 قاصد معناه وهذا الايمان في ما مر من ان الايمان هو التصديق فقط أو مع الاقرار لان التصديق  
 وان كان موجودا حقيقة لكنه زائل حكلا لان الشارع جعل بعض المعاصي أمارة على عدم  
 وجوده كالهزل المذكور وكالوجع لضم أو وضع معصيا في قاذورة فانه يكفر وان كان مصدقا  
 لان ذلك في حكم التكذيب كما افاده في شرح العقائد وأشار الى ذلك بقوله للاختلاف فان فعل  
 ذلك استخفاف واستهانة بالدين فهو أمارة على عدم التصديق ولذا اقال في المسيرة وبالجملة فقد ضم الى  
 التصديق بالقلب أو بالقلب واللسان في تحقيق الايمان أمور الاختلاف بها اخلال بالايمان  
 اذا ما كثر السجود لضم وتلني والاستخفاف به وبالخصف والكعبة وكذا مخالفة أو انكار  
 ما أجمع عليه بعد العلم به لان ذلك دليل على أن التصديق مفقود ثم حقق أن عدم الاختلاف به في  
 الامور الدينية أكبر من مفهوم الايمان فهو حينئذ التصديق والاقرار وعدم الاختلاف بما ذكر  
 بدليل أن بعض هذه الامور تكون مع تحقق التصديق والاقرار ثم قال ولا اعتبار بالتعظيم  
 المضاف للاختلاف كفر الحنفية بالفاظ كثيرة وأفعال تصد من المتمسكين لا لثبوتها على  
 الاختلاف بالدين كالمصلاة بالأرض وضوء عماد بل بالمواظبة على ترك سنة استخفافا بها بسبب أنه  
 فعلها النبي صلى الله عليه وسلم زيادة واستقباحها كمن استعجب من آخر جعل بعض العامة  
 تحت حقه أو أحاطا مشايخه اه قلت ويظهر من هذا أن ما كان دليلا للاختلاف يكفر به  
 وان لم يقصد الاختلاف لانه لو توقف على قصد ذلك احتاج الى زيادة عدم الاختلاف بما مر لان  
 قصد الاختلاف مناف للتصديق (قوله فهو كفر العناد) أي ككفر من صدق بقلبه  
 وامتنع عن الاقرار بالشهادتين عنادا ومخالفة فانه أمارة على عدم التصديق وان قلنا ان الاقرار  
 ليس ركنا (قوله والكفر رافة الشتر) ومنه معنى الفلاح كقوله لا يسترا بذرق في الارض ومنه  
 كفر النعمة وهو موجود في المعنى الشرعي لانه ستر ما وجب اظهاره (قوله تكذيبه صلى الله  
 عليه وسلم الخ) المراد بالتكذيب عدم التصديق الذي مر أي عدم الاذعان والقبول لما علم  
 بحجته صلى الله عليه وسلم ضرورة أي ما ضروريا لا يتوقف على نظروا استدلال وليس المراد  
 النصر بانه كاذب في كذا لان مجرد نسبة الكذب اليه صلى الله عليه وسلم كفر وظاهر كلامه  
 تخصيص الكفر بمجرد الضروري فقط مع أن الشرط عند ثابوته على وجه القطع وان لم يكن  
 ضروريا بل قد يكون بما يكون استخفافا من قول أو فعل كما مر ولذا ذكر في المسيرة أن ما يتق  
 الاستسلام أو بوجوب التكذيب فهو كفر فثبت الاستسلام كل ما قدمناه عن الحنفية أي مما  
 يدل على الاستخفاف وما ذكر قبله من قبل في اذا الاستخفاف فيه أظهر وما وجب التكذيب  
 به على ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ادعاء ضرورة وأما ما لم يبلغ حد الضرورة  
 كاستخفاف بنت الابن السدس مع البنت باجماع المسنين فظاهر كلام الحنفية الا ككفار  
 بمجرد فأنهم لم يشترطوا سوى النطق في الثبوت ويجب حمله على ما اذا علم المنكر ثبوته قطعا  
 لان مناط التكفير هو التكذيب أو الاختلاف عنه ذلك يكون أما اذا لم يعلم فلا الا ان  
 يذكره أهل العلم ذلك فيلج اه وهذا موافق لما قدمناه عنه من انه يكفر بانكار ما أجمع  
 عليه بعد العلم به ومنه ما في نور العيون عن شرح العدة اطلق بعضهم أن مخالفة الاجماع

من هزل بلفظ كفر اراد  
 وان لم يقصد للاختلاف  
 فهو كفر العناد والكفر  
 لغة لستر وشتر فان كذبه  
 صلى الله عليه وسلم في شيء  
 مما جاء به من الدين ضروري  
 والمخالفة في الفتاوى

مطلب  
 في منكر الاجماع

يكفر والحق أن المسائل الاجماعية نارة يصعب التواتر عن صاحب الشرع كوجوب الخمر  
 وقد لا يصح اطلاق اول يكفر باحد لمخالفة التواتر لاختلاف الاجماع اه ثم نقل في نور العيون  
 من رسالة الفاضل الشهير - سام جاني من عظماء علماء السلطان سليم بن بايزيد خان ما نصه اذا  
 لم تكن الآية أو الخبر المتواتر قطعي الدلالة أو لم يكن الخبر متواترا أو كان قطعا لكن فيه  
 شبهة أو لم يكن الاجماع اجماع الجميع أو كان ولم يكن اجماع العصاة أو كان ولم يكن اجماع  
 جميع العصاة أو كان اجماع جميع العصاة ولم يكن قطعا بأن لم يثبت بطريق التواتر أو كان  
 قطعا لكن كان اجماعا سكتيا في كل من هذه الأمور لا يكون اجماعا كثرافا فانه ذلك لمن نظر  
 في كتب الأصول فاحتفظ هذا الأصل فانه يفتن في اقتراح فروعه حتى تعرف منه صحة  
 ما قيل انه يلزم الكفر في موضع كذا ولا يلزم في موضع آخر اه (تنبيه) في البحر والاميل  
 أن من اعتقد الحرام - لالا فان كان حراما غيره كمال الفيل لا يكفر وان كان امينه فان كان  
 دليله قطعا كفر والا فلا وقبل التفصيل في العالم أما الجاهل فلا يفرق بين الحرام لعميه ولا غير  
 وانما الفرق في حقه أن ما كان قطعا كفر به والا فلا يكفر اذا قال الخمر ليس بحرام وعلمه  
 فيه (قوله بل افردت بالتأليف) من أحسن ما ألف فيها ما ذكر في آخر نور العيون وهو التأليف  
 مستنقل ومن ذلك كتاب الاعلام في قواعد الاسلام لابن حجر المحمدي كرفيه المكفرات عند  
 الحنفية والشافعية وحق في المقام وقد ذكر في البحر جمل من المكفرات (قوله قال في البحر  
 الخ) سبب ذلك ما ذكره قبله بقوله وفي جامع الفصولين روى الطحاوي عن أصحابنا لا يخرج  
 رجل من الايمان الا بعد ما أدخله فيه ثم ما يقن انه ردة يحكم به او ما يشك انه ردة لا يحكم به  
 اذا الاسلام الثابت لا يزول بالشك مع أن الاسلام يعلم في الدنيا لا في الآخرة هذا أن لا يبادر  
 بتكفير أهل الاسلام مع انه يقضي بجملة اسلام المكروه أقول قدمت هذا الصغير من تأليفه فقلته  
 في هذا الفصل من المسائل فانه قد ذكر في بعضها انه كفر مع انه لا يكفر على قياس هذه المقدمة  
 انما أمل اه ما في جامع الفصولين وفي الفتاوى الصغرى الكفر شيء عظيم فلا جعل المؤمن  
 كافرا متق وجبت رواية انه لا يكفر اه وفي الخلاصة وغيره اذا كان في المسئلة وجوب  
 وجوب التكفير ووجه واحد يمنعه فعل الماتق أن يميل الى الوجه الذي يمنع التكفير  
 تحسنا للظن بالمسلم زاد في البرازية الا اذا صرح بارادة وجوب الكفر فلا يتقدم التأويل ح  
 وفي التواريخ لا يكفر بالمتق لان الكفر من باب العقوبة فيستدعي نهاية في الجنابة ومع  
 الاحتمال لانها اه والذي تحرر انه لا يفتي بكفره لم يمكن حل كلامه على محمل حسن أو  
 كان في كفره اختلاف ولو رواية ضعيفة فلهذا اذا كثرت النساخ التكفير المذكورة  
 لا يفتي بالتكفير فيها واذا الرمت نفسه أن لا أفتي بشيء منها اه كلام البحر باختصار (قوله  
 والطوع) أي الاختيار اه تراعى الا كراهة دخل فيه اه ازل كما مر لانه بعد استخفافا بجملة  
 التناظر به وان لم يقصد منه اه وفي البحر من الجامع الاصغر اذا اطلق الرجل كلمة الكفر عند  
 الكفر لم يعتقد الكفر قال بعض أصحابنا لا يكفر لان الكفر يتعلق بالضمير ولم يقد الضمير على  
 الكفر وقال بعضهم يكفرون وهو الصحيح عندى لانه استخفاف به اه ثم قال في البحر والحاصل  
 أن من تكلم بكلمة الكفر هازلا أو لاعبا كفر عنه هذا كله ولا اعتبار باعتقاده كما صرح به في

بل افردت بالتأليف  
 مع انه لا يفتي بالكفر بشئ  
 منها الا فيما اتفق المشايخ  
 عليه كما يجب قال في البحر  
 وقد الرمت نفسه أن لا أفتي  
 بشئ منها (ونرا انه طوعا  
 اقل) والعصا (وطوعا)

مطلب  
 ما يشك في انه ردة لا يحكم به



الخشية ومن تكلم بها مخافة الله لا يكون عند السكوت ومن تكلم بها عامدا عالما كفر عند  
 الكل ومن تكلم بها اختيارا جاهلا بانها كفر فقهية اختلافا ٥١ (قوله ومعه) عزاء في  
 المنع الى السر ايج وهو المناقص العقل وقيل المدهوش من غير جنون كذا في المغرب وفي  
 احكامات الاشياء ان حكمه حكم العبي المسائل فتصح العبادات منه ولا تجب وقيل هو  
 كالجنون وقيل كالبالغ الماقل ٥٢ قلت والاول هو الذي صرح به الاصوليون ومقتضاه  
 ان تصح ردة ما كنه لا يقتل فها هو حكم العبي المسائل تأمل ثم رأيت في الخشائية قال وامارة  
 المعتوه لم تذك في الكتب المعروفة قال مشايخنا هو في حكم الردة بمنزلة العبي ٥٣ (قوله  
 وموسوس) بالكسر ولا يقال بالفتح ولكن موسوس له واليه أي تاتي اليه الوسوسة وقال  
 الميث الوسوسة حديث النفس وانما قيل موسوس لانه يحدث بما في ضميره وعن الميث لا يجوز  
 طلاق الموسوس قال يعني المقلب في عقله وعن الحاكم هو المصاب في عقله اذا تكلم بكلام  
 بغير نظام كذا في المغرب (قوله ومعي لا يقتل) قدر عقله في فتاوى قاضي الهادي بان يبلغ  
 سبع سنين ثم روي في آخر الباب (قوله وسكران) أي ولون محرم لمافي احكامات  
 الاشياء ان السكران من محرم كالصالح الا في ثلاث الردة والاقارب بالحدود والخاصة والشهاد  
 على شهادة نفسه الخ (قوله ومكره عليها) أي على الردة والمراد الاكرام لخطي من قتل أو قطع  
 عضو أو ضرب به جرح فانه يرضى له أن يظهر ما سربه على لسانه وقوله طه من باليمان ولا تبين  
 روجه استغفانا كما يصح في باب (قوله فليست بشرط) هذا في الذكورة لاتفاق وامافي  
 البلوغ فنهذ ما خلا فالابن يوسف كما يأتي آخر الباب ح (قوله فانه يقتل ولا يعني عنه) قيده  
 في البحر بما اذا كان سكره بسبب محظور بشربه محظورا بلا كراه والافه وكالجنون ٥٤ ح  
 قلت وما جزم به الشارح من أنه لا يعني عنه أي ان تاب سيأتى ما يخالفه (قوله من ارتد) أي  
 عن الاسلام فلو ان اليهودي تنصر أو عيسى أو الهنود أو نجس لم يجز على الموت لما  
 كان عليه لان الكفر كماله واحدة كما في البرجندي وغيره درمفتي وسيد كره الله من  
 (قوله الحاكم) أي الامام والقاضي بحر (قوله بلوغه الدعوة) ممدومه مضاف للمفعول  
 والدعوة فاعل ٥٥ ح قال في البحر وعرض الاسلام هو الدعوة اليه ودعوة من بلغته لدعوى  
 غير واجبة (قوله بيان لقمة العرض) الظاهر أن قمة العرض الاسلام والقبض من القتل  
 وأما هذا فهو غير التأجيل ثلاثة ايام لان من اتقل عن الاسلام والعباد بآله تعالى لا بد له غالبا  
 من شبهة فتدكش له ان ابدعها في هذه المدة تأمل (قوله وقيل ندبا) أي وان استعمل وظاهر  
 الرواية الاول وهو أنه لا يعمل بدون استعمال كما في البحر (قوله ان استعمل) أي بعد العرض  
 للتفكير فتدكش الثاني (قوله والافقه) أي بعد عرض الاسلام عليه وكشف شبهته ط (قوله  
 الا اذا رجع اسلامه) أي فانه يعمل وهو حقيقه واجب أو مستحب محل ترددوا الظاهر الثاني  
 تأمل (قوله اسكنه يضرب الخ) أي اذا ارتد ثانيا ثم تاب ضرب به الامام وخلى سبيله وان ارتد  
 ثالثا ثم تاب ضرب به ضربا وجيعا وجبه حتى تظهر عليه آثار التوبة ويرى أنه مخلص ثم خلى  
 سبيله فان عاد فعل به هكذا بحر عن التواريخ وفي الفتح فان ارتد بعد اسلامه ثانيا وقبلنا  
 توبته أيضا وكذا قالنا وارجعها الا ان الكفر في حال فان عاد بعد الثالثة يقتل ان لم يقبل في

فلا تصح ردة مجنون ومعتوه  
 وموسوس وصبي لا يعقل  
 وسكران ومكره عليها وأما  
 البلوغ والذكورة فليسا  
 بشرط بدائع وفي الاشياء  
 لا تصح ردة السكران الا  
 الردة بسبب النبي صلى الله  
 عليه وسلم لم فانه يقتل ولا  
 يعني عنه (من ارتد رض)  
 الحاكم (عليه السلام  
 استجابا) على المذهب  
 بلوغه الدعوة (وتكش)  
 شبهته) ان لقمة العرض  
 (ويجوز) وجوبه وقيل ندبا  
 (فانه أيام) يعرض عليه  
 الاسلام في كل يوم منها خائفة  
 (ان استعمل) أي طالب  
 المهلة والافقه من ساعته  
 الا اذا رجع اسلامه بدائع  
 وكذا الوارد ثانيا لكونه  
 يضرب وفي الثالثة يجزى  
 أيضا حتى تظهر عليه التوبة  
 فان عاد فعل به هكذا بحر  
 قلت لكن نقل في الزواهر

الحال ولا يؤجل فان تاب ضرب به ضربا وجيعا ولا يباغ به الحد ثم يجزه ولا يجزعه حتى يرى عليه  
 خشوع التوبة وحال الخالص فحينئذ يخلى سبيله فان عاد بعد ذلك فاعل به كذلك ابدامادام يرجع  
 الى الاسلام قال الكرخي ٥٦ اقول أمصاصا جيعا ان المرتد يستتاب أبدا وما ذكره الكرخي  
 مروى في التواريخ قال اذا تم كره ذلك منه يضرب ضربا مبرحا ثم يجزى الى أن يظهر توبته  
 ورجوعه ٥٧ وذلك لا طلاق قوله انه الى فان تاب أو أقاموا الله لالة الآية ومن ابن عمر وعلى  
 لا تقبل توبته من تكررت ردة كالزندق وهو قول مالك وأحمد والليث وعن أبي يوسف لو فعل  
 ذلك مرارا قبل غيلة وفصره بأن يقتل فاذا اظهر كفة الكفر قتل قبل أن يستتاب لانه ظهر  
 منه الاستغفاف ٥٨ باختصار وحاصله أن ظاهر قوله وكذا قالنا وارجعها انه لو استعمل بعد الرابعة  
 يؤجل ولا يجزى بعد التوبة والذي نقله عن الكرخي انه لا يؤجل بعد الرابعة بل يقتل الان  
 تاب فانه يضرب ويجزي كما هو رواية النوادر وعن ابن عمر وغيره يقتل ولا توبة له مثل  
 الزندق (قوله من آخر حدود الخشائية) ونصه وحكي انه كان يفتي ان نصرانيان مرتدان اذا  
 اخذتا تابا رادا تركا عادا الى الردة قال أبو عبد الله البخاري يقتل ولا تقبل توبته ما ٥٩ اقول  
 الظاهر أن البخاري اختار قول ابن عمر ولا يصح بناؤه على رواية النوادر المارة عن الفتح كما  
 لا يخفى فافهم (قوله بالآية) أي لا يقبل توبته واما المراد أنه يقتل ان لم يقبل لانه لا نزاع فيه  
 (قوله والافقه) أي ولو بعد اقامة قتل وان ضمن قتله ابطال حق المولى وهذا بالاجماع لا طلاق  
 الادلة فتح قال في المنع وأطلق فشم الامام وغيره ما كان قتله غيره أو قطع عضوا منه لا اذن  
 الامام اذ به الامام ٥١ وسبب أني متناوئنا استغفنا أربعة عشر لا يقتلون (قوله لحديث  
 الخ) رواه أحمد والبخاري وغيرهما في بابي (قوله بعد نطقه بالشهادتين) كذا قيده في الخشائية  
 والتمايه وعزاه الفقه الثاني الى المبسوط والايضاح وغيره ما وقال وانما لم يذكره لان ذلك  
 معلوم لكن مقتضى ما في الفتح عدم عقاده لانه غير عنه به قيل وكانه تابع ظاهرا المتون وهو  
 مضاف كلام الزبلي ويؤيده ما في كره في المتن من أن انكاره الردة توبة ورجوع وقد يوفق  
 بعمل ما هو ظاهر المتون على الاسلام المصفي في الدين عن القتل وما في الشرح من اشتراط  
 انطاق بالشهادتين أيضا محمول على الاسلام الحقيقي المنافع في الدنيا والآخرة تأمل وذكروا  
 افصح ان الاقرار بالبعث والنشور مستحب (قوله على وجه العادة) أي بدور تبرى قار في  
 البحر وأخاديا بشرط التبري أنه لو أتى بالشهادتين على وجه العادة لم ينفعه ما لم يرجع عما قال اذ  
 لا يرتفع بهما كفره كذا في البرازية وجامع الفصولين ٥٨ قلت وظاهره اشتراط التبري وان  
 لم ينقل يونا آخر بأن كان كفره بمجرد كفة ردة وظاهر خلافه أن اشتراط التبري فين انقل  
 دينا آخر اقصاه بشرط لاجراء احكام الدنيا عليه اما بالنسبة لاحكام الآخرة فيكفيه النافذ  
 بالشهادتين خصوصا كيدل عليه ما ذكره في اسلام العيسوية (قوله لما صر) أي من أن  
 العرض مستحب ويكره تجرعا عند من أوجبه أفاده في شرح المائتي ط (قوله بعد اسلام  
 لارتد) أي في قوله هو اسلامه (قوله لان الكفر) أي بكفره صلي والمرتد كفره عارض  
 (قوله كالهرة) يضم الدال نسبة الى الدهر بقضاهاء وبذلك لقولهم وما هم الا الدهر  
 ح (قوله كالخنوبة) وهم المجرمون القائلون بالهين أو كالجحوس كما في أنفع الوسائل ومقتضاه

عن آخر حدود الخشائية  
 معز بالبخاري ما يفيد قتله  
 بالآية فقتله (فأرسل)  
 فيها (والافقه) لحديث من  
 بذل دينه فاقبلوه (واعلامه  
 أن يبرأ عن الادب) سوى  
 الاسلام (أو ما اتفق اليه)  
 بعد نطقه بالشهادتين  
 ونصه في الفتح ولو أني حما  
 على وجه العادة لم ينفعه ما لم  
 يتبرأ برأية (وكره) تنزيها  
 لما صر (قوله قبل العرض  
 بلا صحت) لان الكفر  
 مبرج للدم قيد باسلام المرتد  
 لان الكفر اختلفا خمسة  
 من ينكر الصانع كالهرة  
 ومن ينكر الواحدة دانية  
 كالخنوبة

مطلب  
 في أن الكفر خمسة اصناف  
 وما يشترط في اسلامهم



انهم معه هم وهو الذي حققه ابن كمال باشا في الاممى مع مشاركة الكل في اعتقاد ان  
 اصل لعلم النور اطلعه اى النور المسمى برزان وشانه خلق النسيم والظلمة المسماة اهرمن  
 وشام اخاذ النور (قوله كالفلاسة) اى قوم منهم كافى النور والابجد هو الفلاسة يشنون  
 الرسل على ابلغ وجه له واهم بالايجاب اه ح اى بالزوم والتوليد لا بالاختيار لان كلهم  
 كونه تعالى مختار او يشكرون كونه سائر الملائكة من الملائكة وكثيرا مما علم بالضرورة بحجى  
 الانبياء بكثرة الاجساد والخسوف والنداء والحاصل انهم وان اقبلوا لرسل لكن لا على الوجه  
 الذى يشبه اهل الاسلام كاذ كره في شرح المسيرة فصار اثباتهم بغيره لعدم وعليه فيصح  
 اطلاق الشارح تامل (قوله كالوثنية) فيه ان الوثنية لا يشكرون الصانع تعالى كمالا يخفى ح قال  
 في شرح السير وعبد الاوثان كقوله ورون باقه تعالى قال تعالى وايقن سالتم من خلقهم  
 ليعولن الله ولكن كانوا لا يقرؤن بالوحدانية قال تعالى اذا قيل لهم لا اله الا الله يستكبرون اه  
 وهذا زاد في الدرر على ما في البدائع وتبعه الشارح والظاهر ان صاحب البدائع ادخله في  
 النبوية لانهم مع ما هو عليه تعالى معبودا ثانيا وهو اصنامهم فهم مشكرون لا لوجودانية  
 كالبوم وحكمهم في الاسلام واحد كما تعرفه (قوله كالعيسوية) هم قوم من اليهود يفسبون  
 الى عيسى الاصمهانى الى ودى ح قات وعبدية البدائع ومنهم من يقرن بالصانع  
 وتوحيد و الرسالة الى الجلالة لكنهم يشكرون عموم الرسالة لى صلى الله عليه وسلم وهم اليهود  
 والنصارى قال في النور وليس المراد كل النصارى بل طائفة منهم في العراف يقول اهل العيسوية  
 صرح بذلك في المحيط والحادثة اه (قوله فيكتوى في الاولين الخ) عبارة البدائع فان كان  
 من المصنف الاول او الثاني فقال لا اله الا الله يصحكم باسلامه لان هؤلاء يمتنعون عن الشهادة  
 اصلا فاذا افروا بها كان ذلك دليل ايمانهم وكذلك اذا قال اشهد ان محمدا رسول الله لانهم  
 يمتنعون عن كل واحد من كفاي الشهادة فكان الاتيان بواحد منهما مما ايتى ما كانت دلالة  
 الايمان اه اى ويلزم من الايمان باحداهما الايمان بالآخرى وهذا صريح في ان النبوية  
 يشكرون الرسالة فهم كالوثنية فيمكن في الكل بل حدى الكلمتين وبه صرح في ائمة الوسائل  
 وقال ان عبدة الاوثان واليران والمشرقة في الربوبية والمسكر لا وحادثة كالشوية اذا قال  
 الواحد منهم لا اله الا الله يصحكم باسلامه وكذلك لو قال اشهد ان محمدا رسول الله وقال اسلمنا  
 او امننا الله اه وذ كرفله من المحيط ان الكافر اذا اقر بخلاف ما اعتقد يصحكم باسلامه وبغيره  
 في شرح السير الكبير وبه علم ان ما في شرح المسيرة لابن ابي شريفة الشافعى من انه يكتفى  
 في الشوى والوثنى بالشهادتين بدون تبرى فهو على مذهبه والمراد به احداهما فافهم (قوله  
 وفي الثالث قول محمد رسول الله) فلو قال لا اله الا الله يصحكم باسلامه لانه منكر الرسالة ولا  
 يمنع عن هذه المقالة ولو قال اشهد ان محمدا رسول الله يصحكم باسلامه لانه يمنع عن هذه الشهادة  
 فكان الاقرار بهما دليل الايمان بدائع ومنه مضامين التمييز بالثانية يكفيه لان المدعى على  
 الاقرار بخلاف معتقده (قوله وفي الرابع باحداهما) علمه في الدرر بانه منكر الا مبرين جميعا  
 فباي ما نهى عن دين الاسلام اه وهذا التبدل موافق لما قد مضى من البدائع وبه  
 صرح ايضا في شرح السير الكبير وزاد انه لو قال انا مسلم فهو مسلم لان عبدة الاوثان لا يدعون

ومن يقرهم بالكل يشكر  
 وهذه الرسل كالفلاسة  
 ومن يشكر الكل كالوثنية  
 ومن يقر بالكل لكن يشكر  
 عموم رسالة المصطفى صلى  
 الله عليه وسلم كالعيسوية  
 فيكتفى في الاولين بقول  
 لا اله الا الله وفي الثالث  
 بقول محمد رسول الله وفي  
 الرابع باحداهما

هذا الوصف لافهم بل يعرفون على قصد المصانعة للمصانين وكذا لو قال انا على دين محمد او  
 على الخبيثة او على دين الاسلام وقد علمت ان هذا الرابع داخل في الاولين والحمد في  
 الكل واحد وهو الاكتفاء باحد الافظين عن الاخر وانما من شرح المسيرة لا يدع  
 المنقول عندنا فافهم (قوله وفي الخامس من مذهب التبرى الخ) ذكر ابن الهمام في المسيرة  
 ان اشتراط التبرى لا يجرى احكام الاسلام عليه لانه يثبت الايمان فيما بينه وبين الله تعالى  
 فانه لو اعتقد عموم الرسالة وشهد فقط كان مؤمنا عند الله تعالى اه ثم ان الذى في البدائع  
 لو انى بالشهادتين لا يصحكم باسلامه حتى يتبرأ عن الدين الذى هو عليه وزاد في المحيط لا يكون  
 مسلما حتى يتبرأ من دينه مع ذلك ويقرانه دخل في الاسلام لانه يحفل انه يتبرأ من اليهودية  
 ودخل في النصرانية فاذا قال مع ذلك ودخل في الاسلام يزول هذا الاحتمال وقال بعض  
 المشايخ ان هذا قال دخلت في الاسلام يصحكم باسلامه وان لم يتبرأ عما كان عليه لانه يدل على  
 دخول حدث منه في الاسلام اه ومثله في شرح السير الكبير قلت اشتراط قوله ودخلت  
 في دين الاسلام ظاهر فيما اذا تبرأ من دينه فقط اما اذا تبرأ من كل دين بخلاف دين الاسلام  
 فلا يحتاج اليه لعدم الاحتمال المذكور فافهم (قوله الشارح مع صبغة التبرى التي ذكرها  
 والظ هو انه لو انى بالشهادتين وصرح بتبرئهم الرسالة الى بن اسرائيل وغيرهم او قال واشهد  
 ان محمدا رسول الله الى كافة الخلق الانس والجن يكتفى عن التبرى ايضا كما صرح به  
 الشافعية (تبيينه) قارى في الفتح ان اشتراط التبرى اعلاه وفيه بين اظهروا منهم وامام  
 في دار الجور بل هو صلى الله عليه وسلم فقال محمد رسول الله فهو مسلم او قال دخلت في دين الاسلام  
 او بن محمد صلى الله عليه وسلم فهو دليل اسلامه فكيف اذا انى بالشهادتين لان في ذلك الوقت  
 ضيقا وقوله هذا انما اراد به الاسلام الذى يدفع عنه القتل الحاضر فيحصل عليه ويحكم به  
 بمجرد ذلك اه قات وانما كفى عليه الصلاة والسلام بالشهادتين لان اهل زمانه كانوا  
 مشركين لرسالة اصلا كما يأتى ثم اعلم انه يؤخذ من مثله العيسوى ان من كان كفرة ياتى بكار  
 امر ضرورى كحرمة الخمر مثلا لانه لا بد من تبرئه عما كان يعتقد لانه كان يقر بالشهادتين معه  
 فلا بد من تبرئه منه كما صرح به الشافعية وهو ظاهر (قوله في تفسير من جهل حاله) ذكر ذلك  
 في النور بعد ان ذكر انه ليس كل ليهود والنصارى كذلك بل طائفة منهم يقال لهم العيسوية  
 فقال وعلى هذا فينبغى ان يستغفر الاقبي بالشهادتين منهم ان جهل حاله اه اى فان ادعى  
 انه عيسوى يعتقد تخصيص الرسالة بتبرئ بن اسرائيل لا يصح اسلامه الا بالتبرى وان ادعى انه  
 يشكرهما مطلقا كفى بالشهادتين فافهم (قوله بل عم في الدرر الخ) في الجبر اول الجهاد عن  
 الاخيرة اما لليهود والنصارى فكان اسلامهم في زمانه عليه الصلاة والسلام بالشهادتين لانهم  
 كانوا يشكرون رسالته صلى الله عليه وسلم واما اليوم يلاذ العراق فلا يصحكم باسلامه به مما لم  
 يقول تبرأت عن ديني ودخلت في دين الاسلام لانهم يقولون انه رسول الى العرب والعجم لا الى  
 بن اسرائيل كذا صرح به محمد اه وفي شرح السير للسرخسى واما لليهود والنصارى اليوم  
 بين ظهراني المسلمين اذ انى واحد منهم بالشهادتين لا يكون مسلما لانهم جميعا يقولون هذا ليس  
 من نصرائى ولا يهودى عندنا ان الله الا قال هذه الكلمة فاذا استغفرته قال رسول الله اليكم

مبني  
 في اشتراط التبرى مع  
 الاتيان بالشهادتين

وفي الخامس من مذهب التبرى  
 من كل دين بخلاف دين  
 الاسلام بدائع واخر كراهية  
 الدرر وحيثه في تفسير  
 من جهل حاله بل عم في الدرر  
 اشتراط التبرى من كل  
 يهودى ونصرانى ومثله  
 في فتاوى المصنف وابن نجيم  
 وغيرهما وفي رهن فتاوى  
 قارى الهداية كذا أفق  
 على ما والذى أفق به معت  
 بالشهادتين بالتبرى



لا الى بني اسرائيل ثم قال ولو قال انما لم يكن مسلمين هذا لان كل فريق يدعي ذلك لنفسه  
 فالمسلم هو المسلم لم يلق وكل ذي دين يدعي انه منقاد الحق وكان شيخنا الامام يقول الامم الجوس  
 في ديارنا فان من يقول منهم انما لم يصير مسلمين لانهم يأتون هذه الصفة لانهم ويسبون به  
 اولادهم ويقولون يا مسلمان اه قاتلوا وماروا الى شيخه يعني الامام الخواري جزم به في محل  
 آخر وقد صانعته قريباتي الوثني انه يصير مسلمين بآبائه او له انما لم او على دين محمد او الحنفية او  
 الاسلام فعلى هذا يقال كذلك في اليهود والنصارى في بلادنا فانهم يسمعون من قول انما لم  
 حتى ان احدهم اذا اراد منع نفسه عن امر يقول ان فعلته اكون مسلما فاذا قال انما لم  
 طائفة اولادهم وادبهم الاسلام وان لم يسمع منه النطق بالشهادتين كما صرح به في شرح السير فيمن  
 صلى بجماعة فانه يحكم بالسلامه وبانه يحكم بالاسلام بمجرد سماع الشهادتين في حق الصلاة عليه اذا  
 مات وكذا يمتنعون من النطق بالشهادتين اشد الامتناع فاذا اتى بمسألة ما طاعة يجب اليكم  
 بالسلامه لانه فوق السماع لا شك ان محمد انما الله ثم طاعة النبي صلى الله عليه وسلم ما كان في زمنه من  
 اقراهم بالرسالة على خلاف ما كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم من انكارها فاذا  
 انكروها في زماننا وامتنعوا من النطق بالشهادتين يجب ان يرجع الامر الى ما كان في زمنه  
 صلى الله عليه وسلم اذ لم يبق وجه للدول عنه على ان محمد انما اللهكم على ما كانت في بلاد العراق  
 لا مطلقا كما هو مافي الدرر وعن هذا ذكر الامامة فاسم انه مثل عن ساهري ابي بالشهادتين  
 ثم رجع فاجاب بما حمله انه يتطرق في اعتقاده فانهم ذكروا ان بعض اليهود يخضعون رسالة نبينا  
 صلى الله عليه وسلم لم يارب وهذا لا يكفيه مجرد الشهادتين بخلاف من ينكر الرسالة أصلا  
 وبعض من أجهى الله قلبه بهاهم فرقة واحدة في جميع البلاد حتى حكم في نصراني منكر  
 لارسله تلفظ بالشهادتين قائمه على النصرانية لانه لم يبرأ اه مخلصا والحاصل ان الذي  
 يجب التعويل عليه انه ان جهل حاله يستقر عنه وان علم كافي زمانا فالامر ظاهر وهو ذوجه  
 ما ياتي عن قارئ الهداية (قوله لان التلقظ بمصارعة علامة على الاسلام الخ) افاد بقوله صار  
 الى ان ما كان في زمن الامام محمد قد تغير لانهم في زمنه ما كانوا يمتنعون عن النطق به اذ لم يكن  
 علامة الاسلام فذا شمر طمها التبري اما في زمن قارئ الهداية فقد صارت علامة الاسلام  
 لانه لا ياتي به الا المسلم لم كافي زمانا هذا اول ما نقل في البحر اقول كتاب الجهاد كلام قارئ الهداية  
 ثم أعقبه بقوله وهذا يجب المصير اليه في دياره صرنا القاهرة لانه لا يسمع من أهل الكتاب فيها  
 الشهادتان ولذا أقدمه محمد بالعراق اه ومثله في شرح العلامة المقدسي ونقل أيضا في الدرر  
 المنقح كلام قارئ الهداية ثم قال وبه أفتي أحد بن كمال باشا في شرح الملتقى لعبد الرحمن افندي  
 داما وافتى البعض في ديارنا بالسلامه من غير تبرؤ وهو المأمول به اه فليحفظ اه وقد أعقبناك  
 آنفا بما فيه الكفاية (خاتمة) اه اعلم ان الاسلام يكون بالفعل أيضا كالملة بجماعة  
 او الاقرار بها او الاذاز في بعض المساجد او الحج وشهود الناس لا الصلوة وحده ومجرد  
 الاحرام بحجر وقدم الشارح ذلك نظما في أول كتاب الاملة وقد مدنا الكلام عليه وتوفي  
 وذكرنا هناك أنه لا فرق في الاسلام بالفعل بين العبد وولي وغيره والمراد أنه دليل الاسلام فيحكم  
 على فاعل ذلك والاختصاص بالاسلام المتبعة في الاخرة لا بد فيها من التصديق الجازم مع

لان التلفظ بمصارعة علامة  
 على الاسلام فيقتل ان  
 رجع ما لم يعد (و) اعلم انه

مطلب  
 الاسلام يكون بالفعل  
 كالملة بجماعة

الاقرار بالشهادتين أو بدونه على الخلاف المار (قوله لا يفتي بكفره لم أمكن حل كلامه على  
 محل حسن) ظاهره انه لا يفتي به من حيث استعانة القتل ولا من حيث الحكم بينونة زوجته  
 وقد يقال المراد الاول فقط لان تأويل كلامه للتباعد عن قتل المسلم بان يكون قد صدق ذلك  
 التأويل وهذا لا ينافي مع اعلته بظاهر كلامه فيما هو حق العبد وهو طلاق الزوجة وما كرها  
 لنفسه ما يدل ماصح حوايه من انه اذا اراد ان يتكلم بكلمة مباحة تجرى على لسانه كلمة  
 الكفر خذ بالاعتد لا يصدره القاضي وان كان لا يكفر فيما بينه وبين ربه تعالى فتأمل ذلك  
 وحرره نقلا في لم ار التبرع به فتم يذكر الشارح ان ما يكون كقرا اتفاقا يبطل العمل  
 والنكاح وما فيه خلاف يؤمر بالاتباع تغفروا التوبة وتجديد النكاح اه وظاهره انه امر  
 احتياط ثم ان مقتضى كلامه م أيضا انه لا يكفر بشتم دين مسلم أي لا يحكم بكفره لا مكان  
 التأويل ثم رأيت في جامع الفصولين حيث قال بعد كلام اقول وعلى هذا ينبغي ان يكفر من شتم  
 دين مسلم ولم يكن يمكن التأويل بأن مراده اخذ الالة الردية ومعاملته القبيحة لا حقيقة دين  
 الاسلام فينبغي ان لا يكفر حينئذ والله تعالى اعلم اه وأقره في نور العين ومعه انه لا يحكم  
 بفسخ النكاح وفيه البحث الذي قلناه وأما أمره بتجديد النكاح فهو لا شك فيه احتياطا  
 خصوصاً في حق المهرج الارذال الذين يشتمون بهذه الكلمة فانهم لا يخاطرون على بالهم هذا المعنى  
 أصلا وقد مثل في الخبر بانه قال له الخا كم ارض بالشرع فقال لا اقبل فأفتي مفت بانه كافر  
 وبانت زوجته فهل يشتم كافر بذلك فاجاب بانه لا ينبغي للمسلم ان يبادر بكفر أهل الاسلام الى  
 آخر ما حرره في البحر وأجاب قبله في مثل جواب تهذيبه (قوله ولورواية ضعيفة)  
 قال انظر لرمي اقول ولو كانت الرواية افعرا أهل مذهبا يدل على ذلك انه قراط يكون  
 ماوجب الكفر بمجموعه عليه اه (قوله كما حرره في البحر) قد مضى ما ربه قيل قوله وشرايط  
 صحتها (قوله وجوه) أي احتمالات لما مر في عبارة البحر عن التنازع خاتمة انه لا يكفر بالاحتمال  
 (قوله والا) أي وان لم تكن يفته ذلك الوجه الذي يمنع الكفر بان اراد الوجه المكفر أول  
 تكن له نية أصلا لم يفته تأويل المفتي كلامه وحله اياه على المعنى الذي لا يكفر كالمشتم دين  
 مسلم وحل المفتي الدين على الاخلاق الردية انني القتل عنه فلا يفته ذلك التأويل فيما بينه  
 وبين ربه تعالى الا انقواء (قوله ويغني التوقد بهذا الدعاء صياحا ومساء) تدخل اورداد  
 الصياح من نصف الليل الاخير والمساء من الزوال وهذا في ما عرفت فيه ما واما اذا عجز باليوم  
 واليلة فيعتبر ان تحديد من أوامره ما لو قدم المأمور به فيه ما عليه لا يحصل له اعود به أفاده  
 به من كتب على الجامع الصغير للسيوطي ط قات ولم ارف الحديث ذكر صياحا ومساء بل  
 فبهذا كرتلانا كافي الزواجر عن الحكيم الترمذي أفلا أدلك على ما يذهب الله به عنك صغار  
 الشرك وكبار تقول كل يوم ثلاث مرات اللهم اني أعوذ بك أن أشرك بك شيئا أو أنا أعلم  
 واستغفرك لما أعلم وعندنا جدوا الطبراني في الناس اتقوا الشرك فانه أخفى من ديب الغل  
 فالوا كيف تقيه يا رسول الله قال قولوا اللهم اننا نعوذ بك أن نشرك بك شيئا نعلمه ونستغفرك لما  
 لانعلمه (قوله وتوبة اليأس مقبولة دون ايمان اليأس) هو بالمناسبة لثبته ضد الرجا وقطع  
 الطمع عن الحياة وعمل قبوله في الدرر تبعا لاي زباني الكافر اجنبي غير عارف بالله تعالى

مطلب  
 في حكم من شتم دين مسلم

(لا يفتي بكفر مسلم أمكن  
 حل كلامه على محل حسن  
 أو كما في كفره خلاف ولو)  
 كان ذلك (رواية ضعيفة)  
 كحرره في البحر وعزه

في الاشياء الى المعنى  
 وفي الدرر وغيره اذا كان  
 في المسلم وجوه توجب  
 الكفر وواحد يمنع فعل  
 المفتي المبدل لما ينفعه ولو  
 يفته ذلك فلم والام ينفعه  
 حل المفتي على خلافه ينبغي  
 التعويل على هذا الدعاء صياحا  
 ومساء فانه سبب المعصية من  
 الكفر بوعده الصادق الامين  
 صلى الله عليه وسلم اللهم  
 اني أعوذ بك من أن أشرك  
 بك شيئا أو أنا أعلم واستغفرك  
 لما لا أعلم انك أنت علام  
 الغيوب وتوبة اليأس  
 مقبولة دون ايمان اليأس  
 درر

مطلب  
 توبة اليأس مقبولة دون  
 ايمان اليأس



(١) مطلب  
أجمعوا على كفر فرعون

وفيها أيضا شاهد نصرانيان  
على نصراني أنه أسلم وهو  
يسكر لم يقبل شهادته ما وكذا  
لشهود رجل وامرأتان من  
المسلمين وفي النوازل تقبل  
شهاد رجل وامرأتين على  
الاسلام وشهادة نصرانيين  
على نصراني بأنه أسلم اه

(وكل مسلم ارتد فتوبته  
مقبولة الا جماعة من  
تتبعون ردت عنه على ما مر  
و) الكافر يسب نبي من  
الانبياء فانه يقتل حدا ولا  
تقبل توبته مطلقا ولو سب  
الله تعالى قتل لانه حق الله  
تعالى والاولى في عبد لا يزول  
بالتوبة ومن شك في عذابه  
وكفره كفر وعصاه في الدبر  
في فصل الجزية

(٢) مطلب  
في استئذان قوم يونس

(٣) مطلب

في احياء ابوي النبي صلى الله  
عليه وسلم بعد موتها

(٤) مطلب

مهم في حكم سب الانبياء  
(٥) قوله لانه حق عبد هكذا  
بخطه والذي في التواريخ  
لانه حق الله تعالى والاول  
حق عبد اه معصيه

وايضا ايماننا وعرفانا والفاق حاله حالة البقاء والبقاء اصل من الابد والابد على قبولها  
مطلقا قوله تعالى وهو الذي يقبل التوبة عن عباده اه وقد اطلق في آخر البرازية في هذه  
المسئلة ونقل قبله القول بعدم قبول كل منهم عزا ايضا الى الحنفية والمالكية والشافعية  
واتصروا به ملاح على القاري في شرحه الاماني وقد صنف ذلك بسوطا في اول باب صلاة الجنائز  
واما ايمان اليأس فذهب اهل الحق أنه لا يقع عند الغرغرة ولا عند معاينة عذاب الاستئصال  
لقوله تعالى فليكن ينة هم ايمانهم لما رواه ابناؤنا اجمعوا في كفر فرعون (١) كما رواه  
الترمذي في تفسيره في سورة يونس وان خالف في ذلك الامام المارفي المحقق سيدي محي الدين  
ابن عربي في كتابه الفتوحات قال العلامة ابن حجر في الزواجر فاننا واركانا مقتد بلائنا فانه فهو  
مردود فان العصمة ليست الا للانبيا مع انه نقل عن بعض كتبه انه صرح فيها بان فرعون مع  
هامان وقارون في النار واذا اختلف كلام امام فيؤخذ بما يوافق الادلة الظاهرة ويبرح عما  
خالفها ثم اطلق في بيان رده وذكر ايضا انه (٢) يستثنى من ايمان اليأس قوم يونس عليه السلام  
اقوله تعالى الا قوم يونس الاية بناء على ان الاستثناء متصل وان ايمانهم كان عند معاينة عذاب  
الاستئصال وهو قول بعض المفسرين بجملة كرامة وخصوصية انبيهم فلا يقاس عليها الا ترى  
ان نبينا صلى الله عليه وسلم قد اكرم الله تعالى بحياته ابيه له حتى آمنه (٣) كما في حديث صححه  
القرطبي وابن ناصر الدين حافظ الشام وغيرهما فاتفقوا بالايان بعد الموت على خلاف القاعدة  
اكراما لنبينا صلى الله عليه وسلم كما في اقبال بني اسرائيل اخبر به فاته وكان عيسى عليه السلام  
يحيى الموتى وكذلك نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم احيى الله تعالى على يديه جماعة من الموتى وقد  
صح ان الله تعالى رده عليه صلى الله عليه وسلم الشمس بعد غروبها حتى صلى على اكرم الله وجهه  
العصر فكما اكرم بعد الشمس والوقت بعد فواته فكذلك اكرم بعد الموت ووقت الايمان  
بعد فواته وما قبل ان قوله تعالى ولا تثل عن اصحاب بطيم نزل في حال يصح وخبر مسلم أبي  
وابوك في النار كان قبل علم اه ملخصا وقد مناقض الكلام على ذلك في باب نكاح الكافر  
(قوله وفيها ايضا شاهد نصرانيان الخ) هذا ساقط من بعض النسخ وسيد كرمه قوله وكل  
مسلم ارتد الخ (قوله على ما مر) أي عن الخليفة من زبالبطنى الكرم قدما ان المروى عن اصحابنا  
جميعا خلافه (قوله الكافر يسب نبي) (٤) في بعض النسخ والكافر يواد العطف وهو المناسب  
(قوله فانه يقتل حدا) يعني ان جرائم القتل على وجه كونه حدا ولا اعطى عليه قوله ولا تقبل  
توبته لان الحد لا يقط بالتوبة فهو عطف نفسه واذا فاد انه حكم الدنيا ما عند الله تعالى فهي  
مقبولة كما في البحر ثم اعلم ان هذا ذكره الشارح مجازا صاحب الدرر والبرازية والافسح ذكر  
خلافه ويأتي تحقيقه (قوله مطافا) أي وسجدة تارة تارة أو شهده عليه بذلك بحر (قوله  
ذنه حق عبد) (٥) فيه أن حق العبد لا يسقط اذا طالب به كذا القذف فلا بد هنا من دليل يدل على  
انما الحكم لهذه المطالبة ولم يثبت وانما ثابت ان صلى الله عليه وسلم عفا عن كثير من آذره  
وسقوه وقبل اسلامهم كما في سفيان وغيره (قوله وعصاه في الدبر) حيث قال نقل عن البرازية  
وقال ابن حصون المالكي أجمع المسلمون أن جماعة كافر وحكمه القتل ومن شك في عذابه وكفره  
كفر اه قلت وهذه العبارة مذكورة في الشفاء للقاضي عياض المالكي نقلها عنه البرازي

واخطأ

واخطأ في فهمها لان المراد بها ما قبل التوبة والالزم تكفير كثير من الائمة المجتهدين القائلين  
بقبول توبته وسقوط القتل بها عنه على أن من قال يقتل وان تاب يقول انه اذا تاب لا يذهب  
في الاخرة كما صرحوا به وقد مضى آتفاقه لم ان المراد ما قلناه قطعا (قوله والديك والدي الذين  
خافوك) بكسر الدال على لفظ الجمع فيهما أو في أحدهما (قوله فيم حضرة الرالة) أي صاحبها  
صلى الله عليه وسلم وعليه لا يختص الحكم بالشريف بل غيره مثله لان آدم عليه السلام اوجع  
الناس ونوح الاب الثاني (قوله باحتمال العهد) المفهوم من العبارة السابقة انه ما يقولون  
بانه لا يموت وان لم يتحقق عهد (قوله فلا كفر) أي لوجود الخلاف في عمومته وتحقق الاحتمال فيه  
(قوله لكن صرح في آخر الشفاء الخ) هذا من رالة على حال فتاوى المصنف وعبارة الشفاء  
هكذا قال ابو بكر بن المنذر اجمع عوام اهل العلم على ان من سب النبي صلى الله عليه وسلم  
يقتل وعن ذلك مالك بن انس والليث وأحمد واسحق وهو مذهب الشافعي وهو مقتضى  
قول أبي بكر رضي الله تعالى عنه ولا تقبل توبته عند هؤلاء ولا عندنا قال أبو حنيفة واصحابه  
والثوري وأهل الكوفة والاوزاعي في المسلم الكفرهم قالوا هي ردة وروى مثله الوليد بن مسلم  
عن مالك بن وري الطبراني مثله عن أبي حنيفة واصحابه فيمن يتنصص صلى الله عليه وسلم أو يرى  
منه أو كذبه اه وحاصله انه نقل الاجماع على كفر الساب ثم نقل عن مالك بن وري  
انه لا تقبل توبته فعلم ان المراد من نقل الاجماع على قتله قبل التوبة ثم قال وبمثل قال أبو حنيفة  
واصحابه الخ أي قال انه يقتل بغيره في قول التوبة لا مطلقا ولذا استدل بكثرة ائمتهم قالوا هي  
ردة يعني ايسر حدانهم وان الوليد يروى عن مالك بن وري قول أبي حنيفة فصار من مالك  
روايتان في قبول التوبة وعدمها المشهور عنه عدمه ولا فائدة وقال في الشفاء في موضع آخر  
قال أبو حنيفة واصحابه من يرى من محمد صلى الله عليه وسلم أو كذبه فهو مرتد حلال الدم  
الآن يرجع اه فهذه انصرح بها على من عبارة الاولى وقال في موضع بعد ان ذكر عن  
جماعة من المالكية عدم قبول توبته وكلام شيوخنا هو لا يمتنع على القول بقتله حدا لا كثيرا  
واما على رواية الوليد عن مالك ومن وافقه على ذلك من اهل العلم فقد صرحوا انه ردة قالوا  
وبسته اب منها فان تاب نكح وان أبى قتله حكمه المبرم مطافا والوجه الاول أشهر  
وأظهر اه يعني أن قول مالك بعدم قبول التوبة أشهر وأظهر مما رواه عنه الوليد فهذه  
كلام الشفاء صريح في أن مذهب أبي حنيفة واصحابه القول بقبول التوبة كما هو رواية الوليد  
عن مالك وهو أيضا قول الثوري وأهل الكوفة والاوزاعي في المسلم لم أي بخلاف الذي اذا  
سب فانه لا ينقض عهده عندهم كما صرح به في الباب السابق ثم ان ما نقله عن الشافعي خلاف  
المشهور عنه والمشهور بقبول التوبة على نفسه بل في نفسه قال الامام حنيفة المجتهدين الشيخ في  
الدين السبكي في كتابه السيف الملول على من سب الرسول حاصل المنقول عند الشافعية انه  
مضى لم يمس قتل قطعا ومضى اسلم فان كان السب قد فاخا لوجه الثلاثة هل يقتل أو لا لا يثبت  
وان كان غير قذف فلا أثر فيه نقلا للشافعية غير قبول توبته وللعنفية في قبول توبته قريب  
من الشافعية ولا يوجد للعنفية غير قبول التوبة وأما الحنابلة فكلامهم قريب من كلام  
المالكية فيكون المشهور عن أحمد عدم قبول توبته عنه ورواية بقبولها المذهب كذهب

معه بالبرازية وكذا الوأبغضه  
بالقلب قبح واشباهه وفي فتاوى  
المصنف ويجب الحاق  
الاستهزاء والاكتفائه  
لتعاق حقه ايضا وفيها مثل  
عن قال لشريف لعن الله  
الذي والدي الذين خافوك  
فاجاب الجمع المضاف بهم مالم  
يتحقق عهد خلافا لابي هاشم  
وامام الحرمين كافي جمع  
الجوامع وحينئذ فيم حضرة  
الرالة فينبغي القول بكفره  
واذا كفر به لا توبته على  
ما ذكره البرازي ونواذه  
الشارحون ثم لو لحظ قول  
أبي هاشم وامام الحرمين  
باحتمال العهد فلا كفر وهو  
اللائق عندنا انصرح بهم  
بالميل الى ما لا يكفر وفيها من  
نقص مقام لرسالة بقوله بان  
سبه صلى الله عليه وسلم أو  
بقوله بان بغضه بقلبه قتل  
حد الكافر التصريح به لكن  
صرح في آخر الشفاء بان  
حكمه كالمرتد



مالك سواء هذا الخبر المتقول في ذلك انه ملخص هذه ايضا صريح في ان مذهب الحنفية القبول  
 وانه لا قول لهم بخلافه وقد سبقه الى نقل ذلك ايضا شيخ الاسلام في الدين اجد بن تيمية الحنبلي  
 في كتابه المصالح المألولة على شاتم الرسول صلى الله عليه وسلم كآرائه في نسخة من نسخة قديمة  
 عليه الخطأ حيث قال وكذلك كرجاءه آخرون من اصحابنا أي الحنابلة انه يقتل سب  
 الرسول صلى الله عليه وسلم ولا تقبل توبته سواء كان مسلما او كافرا وعامة هؤلاء المذكور والمثله  
 قالوا خلافا لابي حنيفة والشافعي وقوله ما أي ابي حنيفة والشافعي ان كان مسلما يقتل سب  
 فان تاب والافتل كآرائه وان كان ذميا قال ابو حنيفة لا يقبل توبته ثم قال بعد ورقة  
 قال ابو الخطاب اذا قذف أم النبي صلى الله عليه وسلم لا تقبل توبته وفي الكافر اذا قذفها ثم لم  
 روايتان وقال ابو حنيفة والشافعي تقبل توبته في الحالين اه ثم قال في محل آخر قد ذكرنا  
 ان المشهور عن مالك واحد انه لا يقبل توبته ولا يمسك القتل عنه وهو قول الليث بن سعد  
 وذكر القاضي عياض انه المشهور من قول السلف وجهود العلماء وهو أحد الوجهين لاصحاب  
 الشافعي وكفى عن مالك واحد انه تقبل توبته وهو قول ابي حنيفة واصحابه وهو المشهور  
 من مذهب الشافعي يمانية على قبول توبة المرتد اه فهذا صريح كلام القاضي عياض في  
 الشافعي والسبكي وابن تيمية وأئمة مذهبه على ان مذهب الحنفية قبول التوبة بلا حكاية قول  
 آخر عنهم وانما يكون الخلاف في توبة المذاهب وكفى بهؤلاء لولا وجود النقل كذلك  
 في كتب مذهبنا التي قبل البرزقي ومن تبعه مع انه وجود أيضا كما يأتي في كلام الشارح قريبا  
 وقد استوفيت الكلام على ذلك في كتاب تبيينه الولاء والحقكام على احكام شاتم خير الانام  
 أو احكامه الكرام عليه وعليهم الصلاة والسلام (قوله ومفاده قبول التوبة) أقول بل هو  
 صريح ونص في ذلك كما علمت (قوله والبرزقي تبع صاحب السيف المألول) الذي قاله  
 البرزقي انه يقتل حد اول توبة له أصلا سواء بعد القدرة عليه والشهادة أو جاء نائبان قبل  
 نفسه كالزندق لانه لا يجب فلا يقبل بالتوبة ولا يتصور فيه خلاف لاحد لانه تعاقبه - ق  
 العبد الى ارقال ودلائل المسئلة تعرف في كتاب المصالح المألول على شاتم الرسول  
 اه وهذا كلام يقضي منه غاية العجب كيف يقول لا يتصور فيه خلاف لاحد بعد ما وقع فيه  
 اختلاف الأئمة لجهنم دين مع صدق الناقلين عنهم كما عرفت المسئلة الى كتاب المصالح  
 المألول وهو لابن تيمية الحنبلي يدل على انه لم يتصفح ما نقلناه عنهم من التصريح بان مذهب  
 الحنفية والشافعية قبول التوبة في مواضع متعددة وكذلك صرح به السبكي في السيف  
 المألول والقاضي عياض في الشفاء كما سمعته مع ان عبارة البرزقي بطواها أكثره  
 ما خذ من الشفاء فقد علم ان البرزقي قد تامل غاية التامل في نقل هذه المسئلة وايضا  
 حيث لم ينقلها عن أحد من أهل مذهبنا بل استند الى ما في الشفاء والمألول مع النظر في  
 المراجعة حتى يرى ما هو صريح في خلاف ما فهمه عن نقل المسئلة عنهم ولا حول ولا قوة  
 الا بالله العلي العظيم فلقد صار هذا التماسا لسيب الوقوع عامة المتأخرين عنه في الخطا حيث  
 اعتدوا على نقله ونقلوه في ذلك ولم ينقل أحد منهم المسئلة عن كتاب من كتب الحنفية بل  
 المتقول قبل حدوث هذا القول من البرزقي في كتبنا وكتب غيرنا خلافا (قوله وقد صرح

ومفاده قبول التوبة كما لا يخفى  
 زاد المستنفذ في شرحه  
 وقد سمعت من مقلد الحنفية  
 بصريح كلام الامام ابن عبد  
 المال ان السبكي وفيه  
 تبعوا البرزقي والبرزقي  
 تبع صاحب السيف المألول  
 وعزاه اليه ولم يعزل لاحد  
 من علماء الحنفية وقد صرح

في التنف الخ) أقول ورويت في كتاب الخراج لابي يوسف ما نصه رايما رجل لم يمسك  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أو كذبه أو عابه أو تنقصه فقد كفر بالله تعالى وبانت منه امراته  
 فان تاب والافتل وكذلك المرأة الا ان ابا حنيفة قال لا تقتل المرأة وتنجبه على الاسلام اه  
 وهكذا نقل الخليل الرمي في حاشية البصران المصنوع في كتب المذهب انه ارادة وحكمها احكامها  
 ثم نقل عبارة التنف ومعين الحكم والمحب منه انه أفق بخلافه في الفتاوى الحسرية  
 ورويت بخط شيخ مشايخنا الامام الحنفى في هذا المجل والمحب كل المذهب حيث جمع المصنف  
 كلام شيخ الاسلام يعني ابن عبد المال ورأى هذه النقول كيف لا يشطب منته عن ذلك وقد  
 أصر في بعض مشايخي رسالة حاصلا انه لا يقتل بعد الاسلام وأن هذا هو المذهب اه  
 وكذلك كتب شيخ مشايخنا الرحمة في هذا على نهجته أن مقتضى كلام الشافعي ان يجرى  
 في شرح مختصر البصري في حديث ان فرقة الخلع أدركت أي الخ الخ من مذهب ابي حنيفة  
 والشافعي حكمه حكم المرتد وقد علم ان المرتد تقبل توبته كما نقله هنا عن التنف وغيره فاذا  
 كان هذا في سب الرسول صلى الله عليه وسلم في سب النبيين أو أحد هذه ابدا لولا فقد تقرر  
 ان المذهب كذهب الشافعي قبول توبته كما هو رواية ضعيفة عن مالك وان تحتله مذهب  
 مالك وما عداه فانه اما نقل غير أهل المذهب أو طرفة بجهلهم ولم يعلم كاتبها فكيف على بصيرة في  
 الاحكام ولا تغترب بكل أمر مستغرب وتغفل عن الصواب والله تعالى أعلم اه وكذلك قال  
 الجوى في حاشية الاشياء نقل عن بعض العلماء ان ما ذكره صاحب الاشياء من عدم قبول التوبة  
 قد أنكره عليه أهل عصره وان ذلك انما يحفظ لبعض اصحاب مالك كما نقله القاضي عياض  
 وغيره ما على طر يقته فلا اه وذكر في آخر كتاب نور الدين ان العلامة النجاشي رحمه  
 الله جاءه في رسالة في الرد على البرزقي وقال في آخرها وبالجملة قد تتبعنا كتب الحنفية فلم  
 نجد القول بعدم قبول توبة الساب عندهم سوى ما في البرزقي وقد علمت بطا لانه ومنشأ غلطه  
 أول الرسالة اه وسيد الشارح عن الحق المفقى أي الس هو التصريح بان مذهب الامام  
 الاعظم انه لا يقتل اذا تاب ويكتفى بغيره فهذا صريح المتقول عن تقدم على البرزقي ومن  
 تبعه ولم يتقدمه ولا من تبعه الى كتاب من كتب الحنفية وانما استند الى فهم اخطأ فيه  
 حيث نقل عن صرح بخلاف ما فهمه كما قدمناه وان اردت زيادة ابيان في المقام فارجع الى  
 كتابنا تبيينه الولاء والحقكام (قوله وهو ظاهر في قبول توبته) المراد بقبول التوبة في الدنيا بدفع  
 القتل عنه أما قبولها في الآخرة فهو محل وفان وأصرح منه ما قدمناه عن كتاب الخراج لابي  
 يوسف فان تاب والافتل (قوله كذلك) أي يكون شافعا لابي لكن قوله يا ابن مائة كاب  
 ان قاله ليرى يف وهو ممكن فيجوز فيه الخلاف المألول في قبول توبته وعدمه والافتل يكون  
 له مائة اب ليس فيه م نبي على انه يمكن أن يكون مراده انه اجتمع على أم المثة - يوم مائة كاب  
 أو انف خنزير فلا يدخل أبداه في ذلك وحيث احتل التأويل فلا يحكم بالكفر عندنا كما صرح  
 (قوله وان شتم الملائكة كالانبياء) هو مصرح به عندنا فاقوالنا شتم أحد من الانبياء  
 أو الملائكة كفر وقد علمت ان الكفر بشتم الانبياء كفر ردة فكذلك الملائكة فان تاب فيها والا  
 قتل (قوله فليجرح) قد علمت خبره بما قلنا (قوله هل للشافعي أن يحكم بقبول توبته)

في التنف ومعين الحكم  
 وشرح الطحاوي وماوى  
 الزاهد وغيرها بان حكمه  
 كالمترد واقتضى التنف من  
 سب الرسول صلى الله عليه  
 وسلم فانه مرتد وحكمه  
 حكم المرتد وفيه هل به  
 ما يفعله بالمرتد انتهى وهو  
 ظاهر في قبول توبته كما صرح  
 عن الشفاء اه فليحفظ  
 قلت وظاهر الشفاء ان قوله  
 يا ابن الف خنزير أو يا ابن مائة  
 كاب وار قوله لها شتم  
 الله في هاتين كذلك وان شتم  
 الملائكة كالانبياء فليجرح  
 ومن حوادث الفتوى ما لو  
 حكم حنفى بكفره بسب نبي  
 هل للشافعي أن يحكم بقبول  
 توبته الظاهر أم



لانها حادثة اخرى وان حكمه عوجه نهر قلت ثم رايت في معروضات المفتي ابي السعد موسى الاصلح انه طالب علم ذكره في حديث نبوي فقال كل

الانكارى وثانيا بالحققة الشين للنبي صلى الله عليه وسلم في كفرة الاول عن اعتقاد يومر بحديد الايمان فلا يقتل والثاني يقتل الزندقة فيه ما اخذه لا تقبل توبته انما فاقه قتل وقبلة اختلاف في قبول توبته فعمد في حذيفة تقبل فلا يقبل وعند بقية الاثمة لا تقبل ويقتل حد المذنبات ورد امر سلطان في سنة ٩٤٤ قضاة المماليك المحمديين رعاية راي الجانبين بانه ان ظهر صلاحه وحسن توبته واسلامه لا يقبل ويكتفى بتعزيره وجبته فلا يقول الامام الاعظم وان لم يكن من الناس بفهم خبرهم يقتل عملا بقول الاثمة في سنة ٩٥٥ اقر هذا الامر باخر في نظر القائل من اى الفريقين هو فيقول بقتضاهما فليحفظ وليكن التوفيق (او) الكافر بسبب (الشيخين او) بسبب (احدهما) في الجهر عن الجوهره معزبا للشمس من سبب الشيخين ٣ او ظن فيهما كفرة ولا تقبل توبته وانه اخذ ابو موسى لقتوى انتهى وجرم به في الاتهام واقره المصنف قائلا وهذا يقوى القول بعدم قبول توبة سبب الرسول صلى الله عليه وسلم وهو الذي ينبغي ان يصح بل عليه في الاثمة رعاية الجانب حضره المصطفى

صلى الله عليه وسلم في الاتهام واقره المصنف قائلا وهذا يقوى القول بعدم قبول توبة سبب الرسول صلى الله عليه وسلم وهو الذي ينبغي ان يصح بل عليه في الاثمة رعاية الجانب حضره المصطفى

صلى الله عليه وسلم) اقول وعاية جانب في اتباع ما ثبت عنه عند الجمهور (قوله لكن في النهر الخ) قال السيد الجوى في حاشية الاشياء حكى عن عمر بن محمد ان اشاء ائقي بذلك فطاب حسنه النقل فلم يوجد الا على طرة الجوهره وذلك بهدوى الرجل اه واقول على فرض ثبوت ذلك في عامة نسخ الجوهره لا وجه له يظهر لما قدمناه من قبول توبة من سبب الاثمة عندنا خلافا لما حكته والحنابلة واذا كان كذلك فلا وجه له لقول بعدم قبول توبة من سبب الشيخين بل لم يثبت ذلك عن احد من الاثمة فيما علم اه ونقله عنه السيد ابو السعود الازهرى في حاشية الاشياء ط اقول ثم نقل في البرازية من الخلاصة ان الرافضى اذا كان بسبب الشيخين وبلغه ما فهو كافر وان كان يفضل على ما عليه ما فهو معتدع اه وهذا الاثمة لم يثبت عن قبول التوبة على ان الحكم عليه بما هو مشكل لما في الاختيار اتفق الاثمة على تضليل اهل البدع اجمع ونحطتهم وسبب احدهم من العصاية وبقيته لا يكون كافر لكن يضال الخ وذ كرفي فتح القدير ان الخوارج الذين يتصلون دماء المساكين واموالهم ويكفرون العصاية حكمهم عند جمهور الفقهاء واهل الحديث حكم البغاة وذهب بعض اهل الحديث الى أنهم مرتدون قال ابن المنذر ولا علم احدا وافق اهل الحديث على تكفيرهم وهذا يقتضى نقل اجماع الفقهاء وذ كرفي المحيط ان بعض الفقهاء لا يكفرون اهل البدع وبعضهم يكفرون البعض وهو من خالف يدهته دليلا قطعا ونسبه الى اهل السنة والنقل الاول اثبت وابن المنذر اعرف يقتل كلام المجتهدين نعم يقع في كلام اهل المذهب تكفير كثير ولكن ليس من كلام الفقهاء الذين هم المجتهدون بل من غيرهم ولا عبرة بغير الفقهاء والماقول عن المجتهدين ما ذكرنا اه وعما يزيد ذلك وضوحا ما صرحوا به في كتبهم متواترا وشروحا من قوله هم ولا تقبل شهادة من يظهر سب السلف وتقبل شهادة اهل الاوهاء الخطائية وقال ابن شريح الجهم وترد شهادة من يظهر سب السلف لانه يكون ظاهرا الفسق وتقبل من اهل الاوهاء الجهم والقدر والرفض والخوارج والقشيبه والتعظيم اه وقال الزبلي او يظهر سب السلف يعني الصالحين منهم وهم العصاية والتابعون لان هذه الاشياء تدل على قصور عقله وقلة فهمه وان لم يمنع من مثله الا يمنع عن الكذب عادة بعض الاف مالو كان يقتضى السبب اه ولم يعمل احدا منهم قبول شهادتهم بالكفر كما ترى نعم استثنوا الخطائية لانهم يرون شهادة الزور لا شياعهم اول السلف وكذا انص المحدثون على قبول رواية اهل الاوهاء فهذا في سب عامة العصاية ويكفرون بناء على تأويله فانه قد علم ان ما ذكره في الخلاصة من انه كافر قول ضعيف مخالف للمتون والشروح بل هو مخالف لاجماع الفقهاء كما جعت وقد الف العلامة من لاعلى القارى رسالة في الرد على الخلاصة وبهذا تعلم قطعنا ان ما عزي الى الجوهره من الكفر مع عدم قبول التوبة على فرض وجوده في الجوهره باطل لاصل له ولا يجوز العمل به وقد مر انه اذا كان في المسئلة خلاف ولور وايضا حذيفة فعل المفتي ان يعمل الى عدم التكفير فكيف يعمل هذا الى التكفير الخالف للاجماع فضلا عن ميله الى قتله وان تاب وقدم ايضا ان المذهب يقول توبته سبب الرسول صلى الله عليه وسلم فكيف سبب الشيخين والمجيب من صاحب الجهر حيث قال اهل غايه السلف في الاثمة بقتله مع قوله وقد اذنت نفسي ان لا اتقى بشئ من الفاظ التكفير المذكور وفي كتب الفتاوى لم لاشك في تكفير من قد ف السببة

صلى الله عليه وسلم لكن في النهر وهذا الوجود في اصل الجوهره وانما وجد على هامش بعض النسخ فالحق بالاصل مع انه لا يرتبط له بما قبله انتهى قلت قوله وانما ارج هذا بخطه واهل الانسب بما قبله وما بعده ان يقول والخروج تأمل اه



عائشة رضي الله تعالى عنها أو أذكر مصيبة المديون أو اعتقد الألوهية في علي أو ابن جبريل  
 غلط في لحي أو نحو ذلك من الكفر الصريح المخالف للقرآن ولكن لو تاب تقي لم يوجب له هذا  
 خلاصة ما مررناه في كتابنا تنبيه الولاة والحكام وإن أردت الزيادة فارجع إليه واعتقد عليه  
 فقيه الكفاية لحدوي الدراية (قوله ويكفي الخ) هذا مرتب بقوله وهو ذاب قوى القول  
 الخ ط والمراد بالامر الامر السلطاني وقد علمت ما فيه والحاصل انه لا شك ولا شبهة في كفره ثم  
 النبي صلى الله عليه وسلم وفي استباحة قتله وهو المنقول عن الأئمة الأربعة وانما الخلاف في  
 قول توبته اذا لم ينعذ فلو هو المشهور عند الشافعية القبول وعند المالكية والحنابلة  
 عدمه بشا على أن قتله - - - - - وأما الرافضي سب الشيخين بدون قذف لاسيما عاتشة  
 ولا انكار مصيبة المديون وهو ذلك فليس بكفر فذ - - - - - لا عن عدم قبول التوبة بل هو ضلال  
 وبدعة وسب في مقامه في أول باب البغاة ان شاء الله تعالى (قوله للشيخ محي الدين بن العربي) ٢  
 هو محمد بن علي بن محمد الطائفي الاندلسي العارف الكبير ابن عربي ويقال ابن العربي  
 ولد سنة ٥٦٠ ومات في ربيع سنة ٦٣١ ودفن بالصالحية و - - - - - بل قول زروق وغيره من  
 الفضول ذا كرمين بعض فضله هو اعرف بكل فن من أهله واذا أطلق الشيخ الاكبر في عرف  
 القوم فهو المراد وغمامه في ط عن طبقات المناوي (قوله بعض المتصافين) أي المتكافين  
 (قوله الكتابي قنا الخ) لعل يفيقه بذلك بل ثبت عنده أو بسبب عدم اطلاعه على مراد  
 الشيخ في ما وانه لا يمكن تاويلها فتمنع عنده انهاء فقراته عليه كما وقع للعارفين الشاهي انه  
 افترى عليه بعض الجاهل في بعض كتبه أشيا مكفرة وأشاعها عنه حتى اجتمع بها مصره  
 وأخرج لهم مسودة كتابه التي عليها خطوط العلماء فاذا هي خالية عما افترى عليه هذا ومن  
 أراد شرح كتابه التي اعترضها المشكرون فليرجع الى كتاب الرد المتين على منتقص العارفين  
 محي الدين اسدي عبد الغني القناطري (قوله فيجب الاحتياط الخ) لانه ان ثبت افتراءها  
 فالامر ظاهر والافلاية هم كل أحد مراده فيها فيمنع على الناظر فيما من الانكار عليه  
 أو فهم خلاف المراد والاحتياط السيوطي رسالة تنبيه الغبي بغيره ابن عربي ذكر فيها  
 أن الناس افترقوا فيه فرقتين الفرقة المصيبة تهتقد ولايته والآخرى بخلافها ثم قال والقول  
 الفصل عندي فيه طريقة لا يرضاها الفرقان وهي اعتقاد ولايته وتحرير النظر في كتبه  
 فقد نقل عنه انه قال نحن قوم يحرم النظر في كتبنا وذلك ان الصوفية تواطوا على التواط  
 اصطلاحوا على ايرادها بما عانى غير المعاني المتعارفة منها بين القهات في جهلها على معانيها  
 المتعارفة كفر نص على ذلك الغزالي في بعض كتبه وقال انه شبيه بالمشايخ في القرآن والسنة  
 كالوجه والبدن والعين والاشواء واذا ثبت أصل الكتاب عنه فلا بد من ثبوت كل كلمة لاحتمال  
 أن يدس فيه ما ليس منه من عدو أو ملحد أو زنديق وثبوت انه قصد بهذه الكلمة المعنى  
 المتعارف وهذا لا يسيل اليوم من ادعاء كفر لانه من امور القاب التي لا يطلع عليها الا الله تعالى  
 وقد سأل بعض اكابر العلماء بعض الصوفية ما حملكم على انيكم اصططحت على هذه الالفاظ  
 التي يستشع ظاهرها فقالوا غير على طريقنا هذا ان يدعيه من لا يحسنه ويدخل فيه من  
 ليس أهله والمتصدى للنظر في كتبه أو اقرا ثم لم ينصح نفسه ولا غيره من المسلمين ولا سيما ان

٣ مطلب  
 في حال الشيخ الاكبر سيدي  
 محي الدين بن عربي نفعنا  
 الله تعالى به  
 ويكفي ما مر من الامر  
 فتدبر وفي العروضات  
 المزبورة ما معناه أن من  
 قال عن فصوص الحكم  
 للشيخ محي الدين بن العربي  
 انه خارج عن الشريعة وقد  
 منه فله لا ضلال ومن طامعه  
 ملحد ماذا يلزمه اجاب نعم  
 فيه كملت تبين اشربة  
 وتكاف به من المتصافين  
 لا رجاء لها الى الشرع  
 لكتابنا أن بعض اليهود  
 افتراء على الشيخ قدس الله  
 سره فيجب الاحتياط بترك  
 مطالعة تلك الكلمات  
 وقد صدر امر سلطاني  
 بانها هي فيجب الاجتناب  
 من كل وجه انتهى فليحفظ  
 وقد اتى صاحب القاموس  
 عليه في سؤال دفع اليه فيه  
 فكتب اللهم انطقنا بما  
 فيه رضاك

كان من القاصرين عن علوم الظاهر فانه يضل ويضل وان كان عارفا ليس من طريقهم اقراء  
 المريدون لكتبتهم ولا يؤخذ بهذا العلم من الكتب اه ملخصا و ذكر في محل آخر سمعت أن  
 الفقيه العالم العلامة عز الدين بن عبد السلام كان يطمئن في ابن عربي ويقول هو زنديق فقال  
 له يوما بعض أصحابه اريد أن تربي القاب فاشار الى ابن عربي فقال له أنت تطعن فيه فقال  
 حتى اصون ظاهرا للشرع أو كما قال اه والله عاقب ابن كمال باشا فتوى قال فيه سببه - - - - - ما بدع في  
 مدحه وله من مناقات كثيرة منها فصوص حكمية وفتوحات حكمية بعض مسائلها مفهومة  
 انصر والمعنى وموافق للامر الالهى والشرع النبوي وبعضها خفي عن ادراك أهل الظاهر  
 دون أهل الكشف والباطن ومن لم يطلع على المعنى المرام يجب عليه السكوت في هذا المقام  
 اقوله تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم ان السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه وما ولا  
 (قوله شيخ الطريقة حالو علم) الطريقة هي السيرة المختصة بالسالكين الى الله تعالى من  
 قطع المنازل والاتقي في المقامات والحال عند أهل الحق معنى يرد على القلب من غير تصنع  
 ولا اجتهاد ولا كتاب من طرب أو حزن أو قبض أو بسط أو هيبة أو يزول بظهور صفات  
 النفس سواء تعلق به المثل أو لا فاذا دام وارتد كسكة يسمى مقامه فالاحوال مواهب  
 والمقامات تحصل ببذل الجهد ودوام العلم هو الاعتقاد الجازم المطابق للواقع ومنه تعالى وهو  
 ما لا يؤخذ من الغير وانفعالي ما أخذ من الغير اه من تعريفات السيد الشريف قدس سره  
 (قوله وامام الحقيقة) هي مشاهدة الربوبية بالقلب ويقال هي سر معنوي لا حيله ولا جهة  
 وهي الطريقة والشرعية معتمدة لازمة لان الطريق الى الله تعالى له اظاهر وباطن فظاهرها  
 الشرعية والطريقة وباطنها الحقيقة فيطوون الحقيقة في الشرعية والطريقة كيطوون  
 لزبد في لينة لا يظفر من الابن بزبد بدون نخسه والمراد من الثلاثة اقامة العمودية على الوجه  
 المراد من العبد اه من الفتوحات الالهية لا فاضل في كريا (قوله حقيقة ورسمها) الحقيقة  
 ضد الجاهل والرسم الاثر أو بريقته أو مالا يخص له من الا - - - - - فارجه ارم وروم قاموس  
 والمراد انه الامام من جهة الحقيقة ونفس الامر ومن جهة الاثر الظاهر للبصر (قوله فعلا  
 واسما) أي أحيا آثارها من جهة الفعل والاسم حتى صارت المعارف فاعلة أنعاليها ومشهور  
 بين الناس (قوله اذا تغافل الخ) هذا من بحر البسيط والتغافل المدخول والامراع  
 والافكر بالكمس ويقع أعمال النظر في الشيء والظواهر الهاجس قاموس وهو ما يخطئ  
 في القلب من تدبير امر - - - - - جاح (قوله باب) كفراب معظم السبيل وكثرته أو موجه  
 والملا يجمع دلواي لا يغير بأخذ الدلائل لانه لا اتصل الى أسفله لكثرته (قوله تنقاضي عنه  
 الانواء) التنقاضي بالذات والصادق للمهمله التباعد والانواء جمع نوء وهو النجم والانتفاء طلب  
 نوء أي عطائه قاموس أي انه صاحب تنبأ عن مطر وفيضه النجوم التي يكون المطر  
 وقت طلوعها أو تنبأ عنه عطية الناس أي لان شبيهه (قوله الا فاق) جمع اتق انضم  
 وضممتين الناحية وما ظهر من نواحي القاب قاموس (قوله وهو يقينا) مفعول مطلق  
 انقل محذوف تقديره ايقنه بجلالة قرضه بين المبتدأ والخبر ط (قوله وناطق بما كتبه)  
 المراد انه مقربه وأن القول مطابق للفعل ط والجملة عطف على اصفه (قوله ما اصفته)

الذي اعتقه وادرس الله به  
 انه كان رضي الله تعالى عنه  
 شيخ الطريقة حالو علم  
 وامام الحقيقة حقيقة  
 ورسمها وهي رسوم المعارف  
 فعلا واسما  
 اذا تغافل فكر المروني طرف  
 من علم غرقت فيه خواطره  
 عباب لا تذكره الدلائل  
 وحساب تنقاضي عنه  
 الانواء كانت دونه تنخرق  
 السبع الطباقي وتفرق  
 بركانه فقل الا فاقه  
 وان اصفه وهو يقينا فوق  
 ما وصفته وناطق بما كتبه  
 وغالب طفي الى ما اصفته



يقال انصفته الصافا عاتيه بالعدل والقسط مصباح (قوله وما على) ما - تنهامة أو  
 فاقية اي وما على تنق (قوله بظن الجهل) اي بظن الجهل في غيره فهو مفعول أول أو بظن  
 الظن الجهل فهو مفعول مطلق وقوله عدوانا اي ظلمنا مفعول لاجله أو حال وهذا أولى عما  
 قيل ان الجهل يعني الجهل مفعول أول وعدوانا مفعول ثان اي اذا عدوانا فافهم (قوله  
 برهانا) هو اربعة قاموس فهو مال مؤكدة ط (قوله من مناقبه) جمع مناقبة وهي المقبرة  
 قاموس ط (قوله الاملى) اي لكن أخاف واشفق ان زدت من جهة نقصان والتقصير  
 في حقه فنقصنا ما يغيب ولا مفعول زدت لا يرد عليه ما قيل في زاد النقص انه لامناسبة بين  
 الزيادة والنقص حتى ينسلط احد هما على الآخر (قوله والكافر بسبب اعتقاده السحر)  
 في الفخ السحر هو علم الاغلاط بين اهل العلم واعتقاده ابا حنيفة كقوله عن اصحابنا وما لك واحد  
 يكفر السحر يتعلمه وفعله سواء اعتقد الحرفة أو لا ولا يقتل وفيه حديث مرفوع عند السائر  
 ضرب به بالسيف يعني القتل وعند الشافعي لا يقتل ولا يكفر الا اذا اعتقد ابا حنيفة وأما الكاهن  
 فقبيل هو السحر وقيل هو العراف الذي يحدس ويتخبر من ليل من الجن من يأتيه  
 بالاخبار وقال اصحابنا ان اعتقاد ان الشياطين يملكون له ما يشاء كفر لان اعتقاده تخيل  
 وعند الشافعي ان اعتقاده ما يوجب الكفر مثل التقرب الى الكواكب وأنتم انتم هل ما يلحقه  
 كفر وعند احمد حكمه كالسحر في رواية يقتل وفي رواية لم يثبت ويجب أن لا يعدل عن  
 مذهب الشافعي في كفر السائر والعراف وعدمه وأما قتله فيجب ولا يستتاب اذا عرفت  
 من اوله اعمل السحر لغيره بالفساد في الارض لا بمجرد علمه اذ لم يكن في اعتقاده ما يوجب  
 كفره اه وحاصله أنه اختار أنه لا يكفر الا اذا اعتقد مكفرا وبه جزم في التهور وتبعه الشارح  
 وأنه يقتل مطلقا ان عرف تعاطيه له وبويده ما في الخلية فاختار لغة يفرق بين المروء وجهه  
 قالوا هو مرتد يقتل ان كان يعتقد اثارا ويعتقد التفريق من اللعبة لانه كافر اه وفي نور  
 العين عن المختار ان ساحر يصور ويدهي الخلق من نفسه يكفر ويقتل لردنه وساحر يسحر  
 وهو جاسد لا يستتاب منه ويقتل اذا ثبت به فاعل الضرر عن الناس وساحر يصور تجربة  
 ولا يعتقد به لا يكفر قال ابو حنيفة الساحر اذا كفر بسحره أو ثبت بالبيعة يقتل ولا يستتاب منه  
 وانسل والذى والحر والعبد فيه سواء يقتل الساحر المسلم لا الكفاي والمراد من الساحر  
 غير المشعوذ ولا صاحب الطاسم ولا الذي يعتقد الاسلام والسحر في نفسه حتى أمر كائن الا انه  
 لا يصلح الا للشر والضرر بالخلق والوسيلة الى الشر شره فيصير مذموما اه والفرق بين الثلاثة  
 ان الاول مخرج عما هو كفر والثاني لا يدري كيف يقول كما وقع التعبير به في الخلية لانه جاسد  
 و يعلم منه ان الاول لا يستتاب ايضا اي لا جهل طلبا للتوبة لانه لا تقبل منه في دفع القتل عنه  
 به ادخله كما يأتي دفع الضرر وعن الناس كقطع الطريق والخلق وان كانوا مسلمين وبه علم  
 ان الثالث وان كان لا يكفر لكنه يقتل ايضا للاشتراك في الضرر وأن تعبيد الشارح بكونه  
 كافر بسبب اعتقاده السحر غير قبيح بل يقتل ولو كان كافرا أصليا أو لم يكفر باعتقاده نعم لما كان  
 كلام المصنف في المسلم الذي ارتد فبذلك تأمل وعلم به وبما قلناه من الخلية أنه لا يكفر بمجرد  
 عمل السحر ما لم يكن فيه اعتقاد أو عمل ما هو مكفر ولذا قل في تعيين المصنف عن الامام أبي

وما على اذا ما قلت معتقدي  
 مع الجهل بظن الجهل  
 عدوانا  
 واقه واقه العظيم ومن  
 اقامه حجة برهانا  
 ان الذي قلت بعض من  
 مناقبه  
 ما زدت الا على زدت نقصانا  
 الى ان قال ومن خواص  
 كتبه انه من واظب على  
 مطالعته انشرح صدره  
 افك المعضلات وحل  
 المشكلات وقد اثبت عليه  
 الشيخ العارف عبد الوهاب  
 الشعراني ما في كتابه تنبيه  
 الاغبياء على قطرة من  
 بحر علوم الاولياء فطبعك  
 به وبالله التوفيق  
 (و) الكافر بسبب اعتقاده  
 (السحر) لا توبة له

مطلب  
 في الساحر والزندق

منصور ان القول بانه كفر على الاطلاق خطأ ويجب البحث عن حقيقة ما كان في ذلك الرد  
 ما لم في شريط الايمان فهو كفر والا فلا اه والظاهر ان مناقبه في الفخ عن اصحابنا مبني  
 على أن السحر لا يكون الا اذا تضمن كفر او باق بحقيقة وقدمنا في خطبة الكتاب بعد اد  
 أنواع السحر ونظام بيان ذلك في رسالتنا المسماة - لالحسام الهندي لنصرة مولانا خالد  
 النعشيني (قوله لسبح الخ) اي لا بسبب اعتقاده الذي هو ردة لان المرتدة لا تقتل عندنا  
 ومقابل الاصح ما في المتنق أي الاتقتل بل تحبس وتضرب كارتدة كما في الزيلعي (قوله  
 وكذا الكافر بسبب الزندقة) قال العلامة ابن كمال باشا في رسالته الزندق في لسان العرب  
 يطلق على من يتنى الباري تعالى وعلى من يثبت الشريك وعلى من يسحر حكمته والفرق  
 بينه وبين المرتد العموم الوجهي لانه قد لا يكون مرتدا كالمالك كان زنديقا أصليا غير منتقل  
 عن دين الاسلام والمرتدة قد لا يكون زنديقا كالمالك كان زنديقا أصليا غير منتقل  
 وأما في اصطلاح الشرع فالفرق أظهر لا اعتبارهم فيه ابطان الكفر والاعتراف بنبوة تنبينا  
 صلى الله عليه وسلم على ما في شرح المقاصد لكن القيد الثاني في الزندق الاسلامي بخلاف  
 غيره والفرق بين الزندق والمنافيق والدهري والملاح مع الاشتراك في ابطان الكفر ان المنافيق  
 غير معروف بنبوة تنبينا صلى الله عليه وسلم والدهري كذلك مع انكاره اسناد الحوادث الى  
 الصانع المختار سبحانه وتعالى والملاح وهو من مال عن الشرع القويم الى جهة من جهات  
 الكفر من الخلف في الدين حاد وعدل لا يشترط فيه الاعتراف بنبوة تنبينا صلى الله عليه وسلم  
 ولا بوجود الصانع تعالى وبه فارق المرتد فالمرتد اوسع فرق الكفر حادا أي هو أعم من الكل اه  
 ملخصا قلت لكن الزندق باعتباره قد يكون - ما وقد يكون كافرا من الاصل لا يشترط  
 فيه الاعتراف بالنبوة وسياق في الفخ تنبيهه عن لا يتدين بدين ثم بين حكم الزندق فقال  
 اعلم أنه لا يجوز أن يكون معروفا عاديا الى الضلال أولا والثاني ما ذكره صاحب الهداية  
 في التجميع من انه على ثلاثة أوجه اما أن يكون زنديقا من الاصل على الشرك أو يكون  
 مسالفا يتردق أو يكون ذميا ينفق فالاول يترك على شركه ان كان من الهم اي بخلاف  
 شرك العرب فانه لا يترك والثاني يقتل ان لم يترك لانه مرتد وفي الثالث يترك على حاله لان  
 الكفر له واحدة اه والاول اي المعروف الداعي لا يخفى لو من أن يتوب بالاخيار ويرجع  
 عما فيه قبل أن يؤخذ أولا والثاني يقتل دون الاول اه وقامه هناك (قوله لا توبة له)  
 نصر يوجب وجه الشبهة والمراد بعدم التوبة انما لا تقبل منه في نفي القتل عنه كما مر في الساب  
 ولذا نقل البيهقي عن الشعبي بعدة اختلاف الرواية في القبول وعدمه أن الخلاف في حق  
 الدنيا اما فيما بينه وبين الله تعالى فمقبول توبته بخلاف اه ونحوه في رسالة ابن كمال  
 (قوله لكن في حظر الخلية الخ) استدرالك على الفخ حيث لم يذكر هذا التفصيل ونقل في  
 التمهيد عن الداية روايتين في القبول وعدمه ثم قال وبقي أن يكون هذا التفصيل محل  
 الروايتين اه (قوله المعروف) أي بالزندقة الداعي أي الذي يدعو الناس الى زندقته اه  
 ح فان قلت كيف يكون معروفا عاديا الى الضلال وقد اعترف في مفهومه الشرعي أن يظن

مطلب  
 في القسوق بسين الزندق  
 والمنافيق والدهري والملاح

(ولو امرأة) في الاصح  
 لسعيها في الارض بالفساد  
 ذكره الزيلعي ثم قال (و) كذا  
 الكافر بسبب (الزندقة)  
 لا توبة له وجهه في الفخ  
 ظاهر المذهب لكن في حظر  
 الخلية القنوي على انه  
 (اذا أخذ) الساحر أو  
 الزندق المعروف الداعي  
 (قبل توبته) ثم تاب لم تقبل  
 توبته ويقتل ولو أخذ  
 بعدها قبلت وأقادي  
 السراج

قوله وفي الثالث كذا  
 بالاصل المقابل على خط  
 المؤلف والمناسب حذف  
 في كالاول والثاني قبله



الكفر قلت لا بد فيه فان الزنديق يمتدح كفره ويرجو عقيدته الفاسدة ويخرجها في الصورة  
 العجيبة وهذه امة في ابطان الكفر فلا ينافي اظهاره الدعوى الى الضلال وكونه معروفا  
 بالاضلال اه ابن كمال (قوله ان الخلق لا توبة له) افاد بصيغة المبالغة ان من خفق مرة  
 لا يقبل قال المصنف قبيل الجهاد ومن تكرر الخلق منه في المصير قتل به والا لا ط قلت  
 ذكر الخلق هنا استطراد لان الكلام في المكافر الذي لا تقبل توبته والخلق غير كافر  
 وانما لا تقبل توبته لانه في الارض بالفساد ودفع ضرره عن العباد ومنه قطع الطريق  
 (قوله الكاهن قيل كالمحر) في الحديث من اتى كافرا او كافرا فافقه فمات فمات  
 ككفر بما نزل على محمد اخرج أصحاب السنن الاربع عشرة وصحة الحديث عن أبي هريرة  
 والكاهن كافي مختصر النهاية يوطى من يتعاطى الخبث من الكائنات في المستقبل ويدي  
 معرفة الامرار والعرف المتبحر وقال الخطابي هو الذي يتعاطى معرفة مكان المسروق  
 والضاية ونحوهما اه والحاصل ان الكاهن من يدعي معرفة الغيب باسباب وهي مختلفة  
 فاذا انقسم الى انواع متعددة كالعراف والرمال والمخيم وهو الذي يخبر عن المستقبل  
 بطولوع القمر وغروبه والذي يضرب بالحصى والذي يدعي ان له صاحبان الجن يخبر عما  
 سيكون والكل مذموم شرعا محكوم عليه وعلى من صدقهم بالكفر وفي البرازية يكفر  
 بادعائهم لم الغيب وباتيان الكاهن وتصديقه وفي التارخانية يكفر بقوله انا أعلم الممروفات  
 اوانا اخبر عن اخبار الجن ابان اه قلت فلي هذا الباب التقاوي من انواع الكاهن  
 لادعائهم العلم بالحوادث الكائنة واما ما وقع لبعض الخواص كالانبياء والاولياء والوحى  
 والالهام فهو باعلام من الله تعالى فليس مما نحن فيه اه مخلصا من حاشية نوح من كتاب  
 الموم قلت وحاصله ان دعوى علم الغيب معارضة لنص القرآن في كفرهم الا اذا استند  
 ذلك بصريح او دلالة الى سبب من الله تعالى كوحى او الهام وكذا الاستدلال الى امارات عادية  
 يجعل الله تعالى قال صاحب الهداية في كتابه مختارات النوازل واما علم النجوم فهو في نفسه  
 حسن غير مذموم اذ هو قسمان احسابي وانه حق وقد نطق به الكتاب قال تعالى ٣ والنهس  
 واقمر بحسبان اي يحسبوا بحسب الواسع دلالي بسير النجوم وحركة الافلاك على الحوادث  
 بقضاء الله تعالى وقدره وهو جائز كاستدلال الطبيب بالنسب على الصحة والمرض ولولم يعتقد  
 بقضاء الله تعالى او ادعى علم الغيب يتفهم بكفر اه وغمام تحقيق هذا المقام يطلب من  
 رسالتنا سبل الحسام الهندي (قوله الداعي الى الاحاد) قد مضى عن ابن كمال بيانه (قوله  
 والاباحي) اي الذي يعتقد باسباب المحرمات وهو معتقد الزنادقة ففي فتاوى قارئ الهداية  
 الزنديق هو الذي يقول ببقاء الدهر ويعتقد ان الاموال والحرم مشتركة اه وفي رسالة ابن  
 كمال عن الامام الغزالي في كتاب التفرقة بين الاسلام والزندقة ومن جنس ذلك ما يدعيه بعض  
 من يدعي التصوف انه بلغ حاله بينه وبين الله تعالى استعطت عنه الصلاة وحل له شرب الخمر  
 والمعاصي واكل مال السلطان فهذا لا أشك في وجوب قتله اذ ظهر في الدين أعظم  
 وينفخ ببلي من الاباحية لا ينفذ وضربه هذا فوق ضرره من يقول بالاباحية مطلقا فانه يمنع  
 عن الاصناف المأثورة وكفره اما هذا فيزعم انه لم يترك كتاب الاختصاص هو المالك

مطلب  
 في الكاهن والعرف

مطلب  
 في دعوى علم الغيب

قوله والشمس والقمر  
 يحسبان كذا بخطه  
 والتلاوة الشمس والقمر  
 يحسبان بدون واو اه  
 معصية

ان الخلق لا توبة له وفي  
 الشم في الكاهن قيل  
 كالمحر وفي حاشية  
 البيضاء لانه لا خسرو  
 الداعي الى الاحاد والاباحي  
 كالزنديق وفي الفخ والمناق  
 الذي يظن الكفر ويظهر  
 الاسلام كالزنديق

من ليس له مثل درجة في الدين ويتدعى هذا الى ان يدعى كل فاسق مثل حاله اه مخلصا  
 وفي نو رالدين عن التهمة ادعى الى الاوه اذا ظهرت بدعتهم بحيث توجب الكفر فانه يباح  
 قتلهم جميعا اذ لم يرجعوا ولم يتوبوا واذا تابوا او اموا تقبل توبتهم جميعا الا بالاباحية  
 والغالية والشيعية من الروافض والقرامطة والزنادقة من القرامطة لا تقبل توبتهم بل  
 من الاحوال ويقتل بعد التوبة وقبلها لانهم لم يعتقدوا بالصانع تعالى حتى يتوبوا ويرجعوا  
 اليه وقليل منهم ان تاب قبل الاختصاص والظاهر تقبل توبته والافلا وهو قياس قول أبي  
 حنيفة وهو حسن جدا فاما في بدعة لا توجب الكفر فانه يجب التمييز بين وجه يمكن ان يمنع  
 من ذلك فان لم يمكن بالاحسب وضرب بجوزجسه وضربه وكذا لو لم يمكن المنع بالاحسب فان كان  
 رئيسهم ومقتديهم جازق له سياسة وامتناعا والميتدع لوله دلائل ودعوة للناس الى بدعته  
 ويتوهم منه ان يفسد البدعة وان لم يحكم بكفره جاز للسلطان قتله سياسة وزجرا لان فساد  
 اعلى واعم حيث يؤثر في الدين والبدعة لو كانت كفرا يباح قتل اصحابها عا ماولم تكن كفرا  
 يقتل معهم ويقتلهم زجرا وامتناعا اه (قوله الذي لا يدين بدين) يحق ان يكون المراد  
 به الذي لا يستقر على دين او الذي يستكون اعتقاده خارجا عن جميع الاديان والشافعي هو  
 الظاهر من كلامه الذي سنده عنه وقد مضى عن رسالة ابن كمال نفسه مشرعا بمن يظن الكفر  
 وهذا اعم (قوله وتعامه فيه) اي في الفتح حيث قال ويجب ان يكون حكم المناق في عدم  
 قبول التوبة كالتزديق لان ذلك في الزنديق اهدم الاطمئنان الى ما يظهر من التوبة اذا كان  
 يخفى كفرة الذي هو عدم اعتقاده ديننا والمناق مثل في الاختصاص وعلى هذا فطريق العلم به  
 اما بان يعرف بعض الناس عليه او يسره الى من آمن اليه اه (تنبيه) به علم عما هنا حكم  
 الدرر والتميزة فانهم في البلاد الشامية يظهرون الاسلام والصوم والصلاة مع انهم  
 يعتقدون تنافخ الارواح وحل النور والزنا وان الالهية تظهر في شخص به شخص  
 ويحسدون المشرك والصوم والصلاة والحج ويقولون المسمى بها غير المسمى المراد ويحكمون  
 في جناب تيمنا على الله عليه وسلم كلمات قبيحة ولا لامة الحق عبد الرحمن العمدادي فيهم  
 فتوى مطولة وذ كرفها أنهم يتقنون عقائد النصرانية والاسماعيلية الذين يلقبون بالقرامطة  
 والباطنية الذين ذكرهم صاحب المواقف ونقل عن علماء المذاهب الاربعية انه لا يحمل اقرارهم  
 في ديار الاسلام بجزية ولا غيرها ولا تصل منا حكمهم ولا ذبا عنهم وفيهم فتوى في الخيرية ايضا  
 فراجعها والحاصل انهم يصدق عليهم اسم الزنديق والمناق والمفسد ولا يخفى ان اقرارهم  
 بالشرادتين مع هذا الاعتقاد الخبيث لا يجعلهم في حكم المرتد لعدم التمسك بدين ولا يصح اسلام  
 اعدائهم ظاهرا لا بشرط التسمية عن جميع ما يخالف دين الاسلام لانهم يدعون الاسلام  
 ويقرون بالشهادتين وبهذا الظهور بهم لا تقبل توبتهم أصلا وذ كرفي التارخانية انه سئل فقهاء  
 عمر قند عن رجل يظن الاسلام والايمن ثم أفربا في كذب اعتقده مع ذلك من ذهب القرامطة  
 وأدعوا اليه والا تبت ورجعت وهو يظهر الان ما كان يظهره قبل من الاسلام والايمن  
 قال أبو عبد الله كرم بن محمد قتل القرامطة واستمصلهم فوض وأما هذا الرجل الواحد  
 فبعض مشايخنا قال يقتل ويقتل اي يطلب غفلة في عرفان مذهبه وقال بعضهم يقتل

مطلب  
 في أهل الاوه اذا ظهرت  
 بدعتهم

الذي لا يدين بدين وكذا  
 من علم انه يشرك في الباطن  
 بعض الضروريات كحرمة  
 النحر ويظهر اعتقاده حرمته  
 وتعامه فيه وفيه يكفر  
 الساحر بتمهله ونهله  
 اعتقاده حرمته أولا ويقتل  
 انتهى

مطلب  
 حكم الدرر والتميزة  
 والنصير به والاسماعيلية



بالاستفقال لان من ظهر منه ذلك ودعا الناس لا يصدق في ما يدعي بعد من التوبة ولو قبل منه ذلك اهدموا الاسلام واضلوا المساكين من غير أن يمكن قتلهم وأطال في ذلك ونقل عدة فتاوى عن أئمتنا وغيرهم بهذا ذلك لكن تقدم اعتقاد قبول التوبة قبل الاخذلابعد (قوله لكن في نظر الخاتمة) أي في كتاب الخطر والاباحة منها والاستدراك على قول الفتح أولاً أي أول ما يعتقده نحو به وقد منا انه في الفتح نقل ذلك عن أصحابنا وأنه اختار أنه لا يكفر ما لم يعتقده ما يوجب الكفر لكنه يقتل ولعل ما نقله عن الأصحاب مبني على أن الصحاح لا يمتنع إلا به ولو كفايته قوله تعالى وما يعلمان من أحد حتى يقولوا نحن فتنة فلا تكفر وعلى هذا فغير المكفر لا يسمى كافراً يؤيده ما قدمناه عن المختارات من أن المراد بالأسرار غير المشهود ولا صاحب الطائفة ولا من يعتقده الاسلام أي بان لم يفعل أو يعتقده ما ينافي الاسلام ولذا قال هنا ولا يعتقده فقد علم انه لا يسمى ساحراً ما لم يعتقده أو يفعل ما هو مكفر والله سبحانه أعلم (قوله فالمستثنى أحد عشر) أي من قوله وكل مسلم ارتد فتوبته مقبولة إلا أحد عشر من تكررت ردة وساب النبي صلى الله عليه وسلم وساب أحد الشيخين والساحر والزنديق والخنازق والكاهن والمليد والاباحي والمنافق ومنكر بعض الضروريات باطلاً اهـ ح قلت لكن الساحر لا يلزم أن يكون مرتداً بان يكون مسلماً أصلياً ثم فعل ذلك فإنه يقتل ولو كافراً كما هو الخنازق غير كافراً وانما يقتل لبعده بالقداد كما قدمناه وأما الزنديق الداعي والمليد وما بعده فيكون فيه اظهارة للاسلام وان كان كافراً أصلياً فله أن المراد بسان جلة من لا تقبل توبته سواء كان مسلماً ارتد أو لم يرتد أو كان كافراً أصلياً وعليه فكان المناسب ذكر طاع الطريق وكذا أهل الأهواء كما مر عن القهيد وكذا العرفاني كما مر في باب التهذيب وكذا كل من وجب عليه حد زنا أو سرقة أو قذف أو شرب أو ما ذكر سب النبي صلى الله عليه وسلم أو أحد الشيخين فقد عانت ما فيه (قوله المرأة) يستثنى منها المرتدة بالسكر كما هو وهو الأصح كما في البحر (قوله والخائى) أي المشكل فإنه إذا ارتد لم يقتل ويحبس ويحجر على الاسلام بحجر عن التاترخانية (قوله ومن اسلامه تباه) صوابه تباه اهـ ح قال في البحر عن البهائم صبي أبواه مسلمان حتى حكم بالاسلامه تباه لا يوجب فيه بياض كافر أو لم يصح منه اقرار بالاسان بعد البلوغ لا يقتل لانعدام الردة منه اذ هي اسم للتركيب بعد سابقة التصديق ولم يوجد منه التصديق بعد البلوغ حتى لو أقر بالاسلام ثم ارتد يقتل ولكنه في الأولى يجب له لأنه كان له حكم الاسلام قبل البلوغ تباه والحكم في كسابه كالحكم في كسب المرتد لانه مرتد كما اهـ (قوله والعبي اذا أسلم) أي استقلالاً بنفسه لا تباه بالابوية والافهوه المسئلة المارة وأطلق عدم قتله فشهد ما بهد البلوغ ففي البحر لو بلغ مرتداً لا يقتل استصحبنا انا لقيام الشبهة باختلاف العلماء في صحة اسلامه ومما في الكلام في اسلامه وروته وبقي مسألة أخرى ذكرها في البحر والفتح عن المبسوط وهي ما لو ارتد العبي في صغره فعلم أن الأولى فيما إذا ارتد حال البلوغ أي قبل أن يقرب بالاسلام (قوله والمكروه على الاسلام) لان الحكم بالاسلام من حيث الظاهر لان قيام السيف على رأسه ظاهر في عدم الاعتقاد فيه شبهة في إسقاط القتل فتح وفيه بعد نقل هذه المسائل عن المبسوط قال وفي كل ذلك يجب على الاسلام ولو قبله فأنزل قبل أن يسلم لا يلزمه شئ (قوله ثم رجعا) لان الرجوع شبهة الكذب في

مطلب  
جمله من لا تقبل توبته

لكن في نظر الخاتمة لو استعمله للتوبة والامتنان ولا يعتقده لا يكفر وحينئذ فالمستثنى أحد عشر (و) اعلم أن كل مسلم ارتد فإنه يقتل ان لم يقب (الا) جماعة (المرأة والخائى) ومن اسلامه تباه والصبي اذا أسلم والمكروه على الاسلام ومن ثبت اسلامه بشهادة رجلين ثم رجعا

مطلب  
جمله من لا يقتل اذا ارتد

الشهادة (قوله ومن ثبت اسلامه بشهادة رجل وامرأتين) هذا على رواية النوادر كما مر اهـ ح (قوله وقيل تقبل) يوم ان المسئلة الأولى اتفاقية وليس كذلك ويمكن ارجاعه للمستثنين (قوله ولو على نصرانية قبلت اتفاقاً) لان المرتدة لا تقبل بخلاف المرتدواكم اتجبر على الاسلام وهذا كله قول الامام وفي النوادر تقبل شهادة رجل وامرأتين على الاسلام وشهادة نصرانيتين على نصراني انه اسلم وهذا هو الذي في آخر كراهية الدرر كافي ح واعتقد فاضلان قول الامام بعدم القتل بشهادة النساء وان كان يجب على الاسلام لان أي نفس كانت لا تقتل بشهادة النساء ط عن نوح افندي (قوله من ولدته المرتدة بيننا) لانه يجب على الاسلام كأمه لكنه لا يقتل لكن كان اسلامه تباه لا يوجب عليه ولا يصف الاسلام فبأن كافر كما هو وقوله بيننا أي المساكين غير قيد المساكين من أن الزوجين لو ارتداهما فقلت ولدنا يجب بالضرب على الاسلام وان حبس به ثمة (قوله والسكران اذا أسلم) يعني فان اسلامه يصح فان ارتد لا يقتل كالعاقلة كالصبي العاقل اذا ارتد بحجر عن التاترخانية قلت أي ان ارتد بعد صحوه لا يقتل لان في اسلامه شبهة (قوله لان اسلامه حكمي) أي بتبعية الدار كما سيأتي في باب (قوله وفي الاستحسان يصح) وهو المعمول به رملي وهو الصواب ط عن بعض العلماء قلت ووجهه ان الحرب انما يقاوم على الاسلام اصله فلا ينافي فيه قياس واستحسان بخلاف الذي فانه بعد التزم الذمة لا يقاوم عليه فالقياس أن لا يصح اسلامه بالاكرام كما لا تصح ردة المسلم به وفي الاستحسان يصح لكن لو ارتد لا يقتل وتقدم وجهه (قوله فالمستثنى أو بعشرة عشر) لان المكروه ثمة ثلاثة الحربى والذي والمستمان وشهادة نصرانيتين على نصراني أو نصرانية صوريان والباقي ظاهر (قوله لان اتكاه توبة ورجوع) ظاهره ولو بدون اقرار بالشهادتين وهو ظاهر قول المتون أول الباب واسلامه أن يتبرأ عن الاديان حيث لم يذكر وا اقرار بالشهادتين ويحتمل ان يكون المراد الانكار مع اقرارهم بما يؤيده ما في كافي الحاشية واذا ردت المرتدة الى الامام فقالت ما ارتدت وأنا أشهد أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله كان هـ ذاق توبته منها اهـ تأمل ثم رأيت في البعري على الاشياء قال كون مجرد الانكار توبة غير مراد بل ذلك مقيد بثلاثة قيود قال في الذخيرة عن بشر بن الوليد اذا جحد المرتدة الردة وأقر بالتوحيد وعرفه رسول الله صلى الله عليه وسلم وبدين الاسلام فهذا منه توبة اهـ (قوله كعبط عل) باقى الكلام عليه (قوله وبطلان وقف) أي الذي وقفه حال اسلامه سواء كان على قرينة ابتداء أو على ذرية ثم على المساكين لانه قرينة ولا بقاءها مع وجود الردة واذا عاد مسلم لا يعود وقفه الا بقبول دينه واذا مات أو قتل أو طلق كان الوقف ميراثاً بين ورثته بحجر عن الخصاص (قوله وينفوتة زوجة) ونكون فسخاً عندهما وقال محمد فرقة بطلاق ولو هي المرتدة فغير طلاق اجماعاً ثم اذا تاب وأسلم ترتفع تلك البيفوتة يرى عن شرح الطحاوى وأقره السيد أبو السعود في حاشية الاشياء قلت والظاهر ان قوله ترتفع اصله لا ترتفع فسقطت افظة الاتفاقية من قلم الناصخ والافهوه مخالف اقروهم الكثيرة المقررة في باب نكاح الكافر وغيره المصروفة بلزوم تحريم نكاحها ومنها ما ياتي قريباً وصرح في البحر عن العناية ان البيفوتة لا تنوقف على اسلامه كعبط لان وقفه فانه لا يعود صحيباً بالاسلام تأمل (قوله لو فيما تقبل توبته) شرط في قوله السابق

فادق الاشياء ومن ثبت اسلامه بشهادة رجل وامرأتين انتهى ولو شهد نصرانيتان على نصراني انه اسلم وهو يكفر لم تقبل شهادتهما وقيل تقبل ولو على نصرانية قبلت اتفاقاً وعامة في آخر كراهية الدرر ولحق بالصبي من ولدته المرتدة بيننا اذا بلغ مرتداً والسكران اذا أسلم وكذا الاقطة لان اسلامه حكمي لا حقيقى وقيل في الخاتمة وغيره المكروه بالحربى أما الذي والمسلمة آمن فلا يصح اسلامه انتهى لكن جله المصنف في كتاب الاكرام على جواب القياس وفي الاستحسان يصح ولا يحفظ وحينئذ فالمستثنى أربعة عشر (شهدوا على مسلم بالردة وهو منكر لا يتبرأ منه) لانه كذب الشهود العذول بل (لان انكاره توبة ورجوع) يعني فيمنع القتل فقط وثبت بقبية أحكام المرتد كعبط عملي وبطلان وقف وينفوتة زوجة لو فيما تقبل توبته والاقطل كالردة بسببه عليه الصلاة والسلام



فيمتنع القتل ط (قوله كما مر) قدمنا ما فيه (قوله وقد رأيت من يغاط في هذا المثل) أي  
 حيث فهم ان الشهادة لا تقبل إلا على ما في حقية الاحكام المذكورة (قوله فالمستثنى أربعة  
 عشر) صوابه خمسة عشر لأن هذا زاد على ما تقدم والوجه فيه انه لم ينب حقة وأما ما  
 حكى يجعل انكاره قوية فهو داخل في المسلم الذي ارتد ولم يتب ط (قوله وأولاده وأولاد زنا)  
 كذا في فصول الصمدى لكن ذكر في نور العين ويجدد في النكاح ان وصية زوجته بالعود  
 اليه والأولاد الجبر والمولودينهما قبل تجديد النكاح بالوطء بعد الردة ثبت أنه منه ~~الكن~~  
 يكون زنا اه قلت وأصل ثبوت النكاح به في الخلاف فانها عند الشافعي لا تبين منه  
 تأمل (قوله والتوبة) أي تجديد الاسلام (قوله وتجديد النكاح) أي احتياطاً على  
 الفصول الخمسة مادية وزاد في بعضها الشافعي وما كان خطاً من الاقفاط ولا يوجب الكفر  
 فقام له يقر على حاله ولا يؤمر بتجديد النكاح ~~والكن~~ يؤمر بالاستغفار والرجوع  
 عن ذلك وقوله احتياطاً أي بأمره المأثري بالتجديد ليكون وطؤه حلالاً باتفاق وظاهره انه لا يحكم  
 القاضي بالفرقة بينهما موتة دم أن المراد بالاختلاف ولو رواية ضمنية ولو في غير المذهب  
 (قوله بخلاف المرتدة) أي فانها تنسحق بعد العاقبة بالحرب وتجب على الاسلام بالضرب  
 والحبس ولا تقتل كما صرح به في البدائع ولا يكون استرقاقها من طاعة الجبر على الاسلام  
 كالوارثت الامة ابتداء فانما تجبر على الاسلام بغير (قوله ويرزول ملك المرتد الخ) أي خلافاً  
 لما في البدائع لا خلاف أنه اذا أسلم فقاموا بالبقاء على ما كانه وانما اذملت أو قتل أو قتل  
 عن ملكه وأما الخلاف في زوالها به هذه الثلاثة فمنه ورأى على الحال عند هذه ومقتضى  
 وقت وجود الردة عنده وتظهر القرعة في نصر فانه فقهنا ما فقهنا قبل الاسلام وعند موقفة  
 لوقوف امسلاكه ~~له~~ قبيحاً بالان لا توقف في احتياط طاعته وفرقة زوجته وتجب عليه  
 الايمان فان الارتداد فيها عمل علة كذا في العناية وتقدم أن من عبادته التي بطلت وقته انه  
 لا يعود بالسلامه وكذا لا توقف في بطلان ايجارهم واستخبارهم وصيته وإبائهم فوكيله وكما  
 وتعلم في الجبر قلت ويستثنى من فرقة الزوجية ما لو ارتد ما فانه يسبق النكاح كما صرح  
 به في العناية وفي الجبر واقادان الكلام في الحر ولذا قال في الخاتمة ونصرف المكاتب في  
 رده ناذ في قولهم زاد في النهر عن الصراح وكسبه طرد الردة أولاد (قوله فان أسلم الخ) جملة  
 مفسر لما قبلها ط (قوله وورث كسبه اسلامه وارثه المسلم) أشار الى أن المفسر موجود  
 الوارث عند الموت أو القتل أو الحكم بالعاق وهو رواية محمد عن الامام وهو الأصح وروى  
 عنه اعتبار وقت الردة وروى اعتبار ما فقه في الأصح لو كان له ولد كافر أو عبداً يوم الردة  
 فمعتق أو أم لم يبعدها قبل أحد الثلاثة ورثه وكذا لو ولد من علق حدث به ما اذا كان مسلماً  
 تبع لاله بان علق من امة مسلمة وغدا في الجبر لكن قوله أو الحكم بالعاق خلافاً للأصح  
 فان الأصح وهو ظاهر الرواية اعتبار وجود الوارث عند ذلك لا في وقت الردة لا اختياره  
 كما في شرح السير الكبير (قوله ولو زوجته) لانه بالردة كانه مرض مرض الموت لا اختياره  
 بسبب المرض باصراره على الكفر مختاراً حتى قتل نهر (قوله بشرط العدة) قال في النهر  
 عداية قضى أن غير المدخول به لا يترث لصيرورتها بالردة اجنبية وليست الردة موتاً حقيقياً

كما مر اشياء زاد في الجبر  
 وقد رأيت من يغاط في  
 هذا المثل وأقره المصنف  
 وحينئذ فالمستثنى أربعة  
 عشر وفي شرح الوهبانية  
 لا شر ينال ما يكون كفراً  
 انما قاطب العمل والنكاح  
 وأولاده وأولاد زنا وما فيه  
 خلاف يؤمر بالاستغفار  
 والتوبة وتجديد النكاح  
 (ولا يترد) الرد على رده  
 باعطاء الجبر ولا يمان وقت  
 ولا يمان مؤبد ولا يجوز  
 استرقاقه بعد العاق بدار  
 الحرب بخلاف المرتدة خاتمة  
 (والكفر) كانه واحدة  
 - لا فالشافعي (فلو نصر  
 يهودي أو عكسه ترك على  
 حاله) ولم يجبر على العود  
 (ويرزول) من ارتد عن ماله  
 زوالاً موقفاً فان أسلم  
 على ملكه وان مات أو قتل  
 على رده) أو حكم بطاعته  
 (ورث كسبه اسلامه وارثه  
 المسلم) ولو زوجته بشرط  
 العدة زبيلي

بجليل ان المدخولة اغنا عنه بعد موته بالحض لا بالاشهر والاشهر من سبب الارث والارث وان  
 استند الى الردة لكن يقرر عند الموت هذا حاصل ما في الفتح اه (قوله بعد قضاء دين اسلامه  
 الخ) هذا على قضاء دين اسلامه من كسب الاسلام ودين الردة من كسبه وارثه زفر عن الامام  
 وروى أبو يوسف عنه انه من كسب الردة الآن لا يفي بقية قضى الباقي من كسب الاسلام وروى  
 الحسن عنه انه من كسب الاسلام الآن لا يفي بقية قضى الباقي من كسب الردة قال في البدائع  
 والولو الحلية وهو الصحيح لأن دين الميت انما يقضى من ماله وهو كسب اسلامه فاما كسب الردة  
 فليجاء به المسكين فلا يقضى منه الدين الاضرورة فاذا لم يفتحققت نهر قال في المقتبية  
 للكنز ضعف كافي البصر قلت لكن الحكم عليه بالضرب غير مالم فانه جرى عليه أصحاب المتن  
 كالتحريم والوقاية والمواهب والمقتضى وهي موضوعة لنقل المذهب كما صرح حوايه (تنبيهه)  
 في القه - ثانياً اذا كان له كسبان والا ففى عما كان بالاخلاق وهذا أيضاً ثابت الدين  
 بغير الاقرار والافق كسب الردة (قوله وكسب رده في) أي لاله أين في موضع في بيت المال  
 فهو متان والمراد ما كتبه قبل السابق أتماماً كتبه في دار الحرب وهو يتوارثون فيما بينهم فلو طلق  
 ولحق معه اذ مات مرتداً لانه اكتبه به وهو من أهل الحرب وهم يتوارثون فيما بينهم فلو طلق  
 معه ابن مسلم وورث كسب اسلامه فقط وغنايه في شرح السير (قوله وقالاميراث أيضاً) لان  
 زوال ملكه عنه مدمامة مصورة على الحال كما مر (قوله ككسب المرتدة) فانه لو رثته اويرثها  
 في وجهه المسلم لم ان ارتدت وهي مريضة لقصد ابطال حقه وان كانت مريضة لا يرثها لانها  
 لا تقتل فلم يمتلق حقه بماله بالردة بخلاف المرتد والحاصل أن زوجة المرتدة ترث منه مطلقاً  
 وزوج المرتدة لا يرثها الا اذا ارتدت وهي مريضة بغير وسبب أيضاً (قوله وان حكم بطاعته)  
 كان الاولى للمنفقة أن يترك الحكم بالعاق أو لا كما عبر بالشارح ويقول وعق مدبره الخ عطفاً  
 على ورث الامة من اختصاص العتق بالحكم بالعاق وان كان بينهم منه أن الموت والقتل مثله  
 فانه تطويل بلا فائدة كما أنه ح (قوله من ثلث ماله) الظاهر أن المراد به كسب الاسلام  
 ح وبجزم ط بناء على ما مر من الصحيح (قوله وحل دينه) لانه بالعاق صار من أهل الحرب  
 وهم اموات في حق احكام الاسلام نصار كانوا لا لا يستقر لحاقه الا باقضاء لاحوال العود  
 واذا قور موته ثبتت الاحكام المتعلقة به كذا ذكر نهر (قوله ويؤدى مكاتبه) أي يؤدى بدل  
 كتابته (قوله والولد للمرتد) أي للورثة ابتداء فغيره العمة بنفقة بخلاف ما اذا كان للورثة  
 فانه يدخل فيه الاناث ط (قوله وفي الخ) اعلم أن بعضهم لا يشترط القضاء بالله قبل  
 يكتفى بالقضاء بحكم من احكامه وعامهم على ان يشترط القضاء به سابقاً على القضاء بالاحكام  
 أماده في الجملة - ويخو في الفتح وظاهره أن القضاء بالساق قصداً صحيح وينبغي أن لا يصح  
 الا في ضمن دعوى حق لا مجرد لان السابق كاوت ويوم الموت لا يدخل تحت القضاء فينبغي  
 أن لا يدخل الله في تحت القضاء قصداً بغير قال في النهر وأقول ليس معنى الحكم بطاعته  
 سابقاً على هذه الامور أن يقول استسداً حكت بطاعته بل اذا ادعى مدبره مثلاً  
 على وارثه انه لحق بدار الحرب مرتداً وانه عتق بسببه وثبت ذلك عن القاضي حكم اولاً بطاعته  
 ثم يفتق ذلك المدبر حكمه يعرف ذلك من كلامه - م اه ونحوه في شرح المفردى

(بعد قضاء دين اسلامه  
 وكسب رده في بدفعه  
 دين رده) وقالاميراث أيضاً  
 ككسب المرتدة وان  
 حكم القاضي (بالحاقه عتق  
 مدبره) من ثلث ماله (وأم  
 ولده) من كل ماله (وحل  
 دينه) وقسم ماله ويؤدى  
 مكاتبه الى الورثة والولد  
 للمرتد لانه المقتضى بدائع  
 وفيه أن لا يصح القضاء به  
 الا في ضمن دعوى حق العبد  
 نهر



والحاصل ان ما في المجتبى من الخلاف معناه انه لو حكم القاضي بعتق المدبر يكتفى عند البعض  
 لنبوت العاقبة معناه انما عند العامة فلا بد من حكمه او لا بالعاقبة لانه السبب وفي كونه في  
 حكم الموت خلاف الشافعي فاشبهه الخلف لا بد من الحكم به ولا ثم بالعتق وليس المراد انه  
 يحكم بالعاقبة قبل دعوى المدبر مثلاً لا حتى يرد ما قاله في البحر فقول الشارح الا في ضمن دعوى  
 حق العبد معناه ان يصدق دعوى حق العبد فيحكم به ولا ثم بما ادعاه العبد لانه الذي في النهر  
 وليس المراد انه يكتفى عن الحكم به بالحكم بما ادعاه العبد لينتج الحكم بالعاقبة في ضمن الحكم  
 الاول فانهم (قوله واعلم الخ) بيان ان تصرفه حال ردته به بدينان حكم ام لا كقول ردته  
 ببحر (قوله على اربعة اقسام) نافذ اتفاقا باطل اتفاقا موقوف اتفاقا موقوف عنده  
 نافذ عندهما ط (قوله مالا يعقد مقام ولاية) قال الزبلي لان الاستدعي الولاية ولا يعقد  
 حقيقة الملك حتى يصح هذه التصرفات من العبد مع قصور ولايته اه ط (قوله الاستدلال)  
 صورته اذا جاءت بولد فادعاه ثبت نسبه منه ويرث ذلك الولد مع ورثته ونصيبه الجارية أم ولده  
 ببحر ط (قوله والطلاق) اي مادامت في العدة لان الحرمة بالردة غير متأبدة لارتفاعها  
 بالاسلام فيقع ط لاقه عليها في العدة بخلاف حرمة المحرمية فانها لا غاية لها فلا يعقد ط لاق  
 الطلاق فائدة فتح من باب نكاح الكافر وقدمنا هناك عن النائية ان طلاقه اغمايق قبل  
 لحوقه فلا طلاق بدار الحرب فطابق امره لا يقع الا اذا عاد مسلم او هي في العدة فطابقها وورد  
 انه كيف يتصور ط لاقه وديان برده واجب بانه لا يلزم من وقوع الدينونة امتناع  
 الطلاق وقد سلف ان النائية بطريقها الصريح في العدة ببحر اي ولو كان الواقع بذلك  
 الصريح باننا كالمطالقات الثلاث او على مال وكذا لو قال انت طالق بائن واماقول اسم ان  
 البائن لا يلحق البائن فذلك اذا امكن جملة اخبارنا عن الاول حتى لو قال ابتنتك بأخرى  
 يقع كانه قدم في الكتابات فانهم (قوله وتسلم الشفعة والجر) قال في البحر ولا يمكن توقف  
 التسليم لان الشفعة بطا بطلانها واما الجرف فيصح بحق الملك فبهيئة الملك الموقوف اولي  
 اه قلت ومفهومة ان قبل اسلامه اخذ بالشفعة والذي في شرح السيراق ذلك قول محمد  
 وفي قول ابي حنيفة لا شفعة له حتى يسلم فلولا يسلم ولم يطلب بطلت شفعته اتركه الطالب بعد  
 التمكن بان يسلم (قوله ما يعقد المدة) اي ما يكون الاعتماد في صحته على كون فاعله معتقدا  
 ملة من المال اي والمرئ لا ملة له لانه لا يقر على ما انتقل اليه وليس المراد ملة  
 معاوية اثلا ليرد النكاح فان نكاح الجوسى والوثقى صحيح ولا ملة له معاوية قبل المراءاة  
 (قوله النكاح) اي ولو لم تدر مثله (قوله والذبيحة) الاولى والذبيحة لانه من التصرفات (قوله  
 والصيد) اي بالكلب والبازي ومثله الرمي ببحر (قوله والشهادة) اي اذا واهلها ط  
 وذكر في الاشياء عن شهادات الولا الجلية انه يبطل ما رواه غيره من الحديث فلا يجوز للاصم  
 منه ان يرويه عنه به درته اه ولكن كلامنا فيما قبله في ردته وهذا قبلها (قوله والارث) فلا  
 يرث احد او لا يرثه احد مما كتبه في ردته بخلاف كسب اسلامه فانه يرثه ورثته كما مر لاستثناه  
 الى ما قبله فهو ارث مسلم من مثله والكلام في ارث المرتد فانهم (قوله ما يعقد المساواة) اي  
 بين المتعاقدين في الدين (قوله وهو المفاوضة) فاذا عاوض مسلم توقفت اتفاقا ان سلم نفذت

(و) اعلم ان تصرفات المرتد  
 على اربعة اقسام - (قوله  
 منه) اتفاقا مالا يعقد مقام  
 ولاية وهو خمس (الاستدلال  
 والطلاق وقبول الهبة  
 وتسلم الشفعة والجر على  
 عبده) الماذون (ويستل منه  
 انما ما يعقد المدة وهي  
 خمس) النكاح والذبيحة  
 والصيد والشهادة والارث  
 ويتوقف منه اتفاقا  
 ما يعقد المساواة وهو  
 (المفاوضة)

وان هلك بطلت وتصير عتاقا من الاصل عندهما وتبطل عنه ببحر عن النائية (قوله او  
 ولاية متعدي) اي الى غيره (قوله ويتوقف منه عند الامام) بناء على زوال الملك كما سلف ببحر  
 (قوله وينفذ عندهما) الا انه عند ابي يوسف تصح كانه يصح من الصحيح لان الظاهر عوده الى  
 الاسلام وعندهما كانه يصح من المريض لانها تنفذ الى القتل ظاهرا ط عن البحر (قوله  
 والصرف والسلم) من عطف الخاص لانهم امن عقود المبايعات ط (قوله والهبة) هي من  
 قبيل المبادلة ان كانت بعوض كما في النهر ومن قبيل التبرع ان لم تكن ح (قوله والرهن) لانه  
 مضمون عند الهلاك بالدين فهو معاوضة مالا (قوله والصالح عن اقرار) اي فيكون مبادلة  
 واما اذا كان عن انكار او سكوت فالمد كور في كتاب الصلح انه معاوضة في حق المدعي وفداء  
 بين وقطع نزاع في حق الآخر ومقتضاه ان كان المرتد مدعيما فهو داخل في عقود المبادلة  
 وان كان مدعي عليه يدخل في عقد التبرع افاذه ط لكن في كونه تبرعا نظرا لانه لم يدفع المال  
 بجانا بل مفاداة ليمينه فهو خارج عن مبادلة المال بالمال وعن عقد التبرع تأمل (قوله لانه  
 مبادلة حكمية) وجهه ما قالوا ان الدين يقضى بمثل وتقع المقاصة فقباض الدين اخذ بدل  
 ما تحقق في ذمة المدين ط (قوله والوصية) اي التي في حال ردته اما التي في حال اسلامه  
 فالمد كور في ظاهر الرواية من الميسر وغيره انه تبطل قرينة كانت او غير قرينة من غير ذكر  
 خلاف وعندهما في الشرع لا يلية عن الفتح (قوله وبقي الخ) لما فرغ من ذكر المنقول في الاقسام  
 الاربعة ذكر اشياء لم يصرحوا بها فانهم (قوله ولا شك في بطلانها) اما الامان فلانه لا يصح  
 من الذي فن المرتد أولى وأما العقل فلان المرتد لا يصح ولا يصح والعقل بالنصرة ح  
 (قوله فينبغي عدم جوازها) عبارة النهر فلا ينبغي ان ترد في جوازها منه اه فلفظة عدم من  
 سبق القلم (قوله بطل ذلك كله) الاشارة ترجع الى المنوق اتفاقا والمتوقف عند الامام ط  
 (قوله فبطلانها لم يرتد) فلا يعقد مدبره وأم ولده ولا تحمل ديونه وله ابطال ما تصرف فيه الوارث  
 لكونه فضوليا ببحر وما مع وارثه يعود للملك بلا قضاء ولا رضامن الوارث درمتمني قلت  
 وكذا يبطل ما تصرف فيه بنفسه بعد العاقبة قبل الحكم به كالأعتق عبده الذي في دار الاسلام  
 او باعه من مسلم في دار الحرب ثم رجع ثانيا قبل الحكم بطاقه فله مردود عليه وجميع ما صنع  
 فيه باطل لانه بالعاقبة زال ملكه وانما توقف على القضاء دخوله في ملك وارثه فتصرفه بعد  
 العاقبة صايف مالا غير مملوك له فلا ينفذ وان عاد الى ملكه بعد كالمبايع بشرط شياء المشتري  
 اذا تصرف في المبيع لا ينفذ وان عاد الى ملكه بنفسه المشتري نعم لو أقر ببحر ببيعة العبد او بانه  
 اقلان صح لانه ليس بانشاء التصرف بل هو اقرار لازم كالأقرار بعبد الغير ثم ملكه اه ملخصا  
 من شرح السير الكبير (قوله وكما لو عاد بعد الموت الحقبة) اي لو احيى الله تعالى ميتا حقيقة  
 وأعادته الى دار الدنيا كان له اخذ ذماني بدورته ببحر الا انه ذكره بعد دعوى من حكم بطاقه  
 وكذا ذكره الزبلي فكان على الشارح ذكره بعد قوله وان جاء بعده كما افاده ح (قوله بقضاء  
 ارضاء) لان بقضاء القاضي بطاقه صار المال ملكا لورثته فلا يعود الا بالقضاء الا ترى ان  
 الوارث لو أعتق العبد بعد رجوع المرتد قبل القضاء برز المال عليه نفذ عتقه ولم يضمن للمرتد  
 شيئا كما لو أعتقه قبل رجوع المرتد وبهذا يستدل على أنه لا ينفذ عتق المرتد لان العتق يستدعي

او ولاية متعدي (و) هو  
 (التصرف على ولده الصغير  
 و) يتوقف منه عند الامام  
 وينفذ عندهما كل ما كان  
 مبادلة مال بمال أو عتق  
 تبرع كالمبايعات (والصرف  
 والسلم) (والعتق والتدبير  
 والكتابة والهبة) والرهن  
 (والاجارة) والصالح عن  
 اقرار وقبض الدين لانه  
 مبادلة حكمية (والوصية)  
 وبقي امانه وعقله ولا شك في  
 بطلانها ما واما ابداءه  
 واستبداءه والتقاطه  
 ولقطته فينبغي عدم  
 جوازها ببحر (ان أسلم  
 نفذ وان هلك) بعت أو  
 قتله (أو لحق بدار الحرب  
 وحكم) بطاقه (بطل ذلك  
 كله) فان جاءه ما قبله  
 قبل الحكم (فبطلانها لم يرتد)  
 وكما لو عاد بعد الموت  
 الحقيقي زبلي (وان جاء  
 مالا) بعده وماله مع وارثه  
 اخذ بقضاء ارضاء



حقيقة الملك شرح السيرة ونقله في البحر من التاترانية وبه جزم الزبلي (قوله ولو في بيت المال لا) قال في التهر وفي قوله وارثه ايماء الى انه لا حق له فيما وجد من كتب ودنه لان اخذها ليس بطريق الخلافة عنه بل لانه في الاثر ان الحرب لا يسبق قهره له بعد اسلامه وهذا وان لم نره مسطورا الا ان القواعد تؤيده اه وأصل البحث اصحاب البحر وظاهره ان ما وضع في بيت المال لعدم الوارث له اخذته في كلام الشارح ايهام كما افاده السيد أبو العود (قوله أو ازاله الوارث عن ملكه) سواء كان بسبب يقبل الفسخ كبيع أو هبة أو لا يقبل له كعتق أو تدبير وامة بلا دفان يضي ولا عود له فيه ولا يضمنه اه فسخ (قوله وله ولا مدبره وأم ولده) أفاد أنهم لا يعودون في الرق لان القضاء بعقبتهم قد صح والعق لا يتخذ لا يقبل البطلان فسخ (قوله ومكتابه) مبتدأ وخبر (قوله ان لم يؤد) أي الى الورثة بدل الكتابة فباخذها من المكاتب وأما ان أداء المسم فلا يسبيل له عليه لانه عتق بأداء المال والعق لا يحتمل الفسخ وبأخذ منهم المال لو قاموا والا لضمان عليهم كسائر أموالهم (قوله ولو المصيبة تبقى بعد الردة) نقل ذلك مع التعديل قبله في الثانية عن شمس الأنة الحلواني قال الله تعالى فخذوا كذا فخذوا ما هو عند العامة ما وقع حال الردة وقبلها من المعاصي ولا يسقط عند كثير من المحققين اه وعلمه فيه قلت والمراد أنه يسقط عند العامة بالتوبة والعود الى الاسلام لا حديث الاسلام يجب ما قبله وأما في حال الردة فيبقى ما قبله فيعسا أو قبلها اذا ماتت على ردته لانه بالردة ترداد فوقع ما هو أعظم منه فكيف تصلم ما حية بل الظاهر عود ما حية التي تاب منها أيضا لان التوبة طاعة وقد حبط طاعته ويدل له ما في التاترانية عن السراجية من ارتد ثم أسلم ثم كفر ومات فانه يؤاخذ بمقتوبة الكفر الاول والثاني وهو قول الفقيه أبي الليث اه ثم لا يخفى أن هذا الحديث يؤيد قول العامة ولا يخفيه وجوب قضاء ما تركه من صلاة أو صيام أو طاعة بحقوق العباد لان قضاء ذلك كله ثابت في ذمته وليس هو نفس المعصية وانما المعصية اخراج العباد عن وقتها وجنابته على العبد فإذا سقطت هذه المعصية لا يلزم سقوط الحق الثابت في ذمته كما أجاب بعض المحققين بذلك عن القول بتكفير الملح المبرور والكفار والله سبحانه أعلم (قوله وما أدى منها فيه يطل) في التاترانية مذهبنا الى التمسك قبل له لو تاب تعود عنه فانه قال هذه المسئلة مختلفة فذهبنا الى أبي علي وأبي هاشم وأصحابنا انه يعود وعند أبي القاسم الكوفي لا ونحن نقول انه لا يعود ما بطل من ثوابه لكنه تعود طاعته المتقدمة مؤثرة في الثواب بعد اه بحر وفي شرح المقاصد لله في التفتازاني في بحث التوبة ثم اختلفت المذاهب في أنه اذا سقط استحقاق عقاب المعصية بالتوبة هل يعود استحقاق ثواب الطاعة الى أي أبطائه تلك المعصية فقال أبو علي وأبو هاشم لان الطاعة تنعدم في الحال وانما يبقى استحقاق الثواب وقد سقط والساقط لا يعود وقال الكوفي نعم لان الكبيرة لا تزال الطاعة وانما تمنع حكمها وهو المدح والتعظيم فلا تزال غمرتها فاذا صارت بالتوبة كأن لم تكن ظهرت غمرة الطاعة كنور الشمس اذا زال الغيم وقال بعضهم وهو اختيار المتأخرين لا يعود ثوابه السابق لكن تعود طاعته السالفة مؤثرة في استحقاق غمرته وهو المدح والثواب في المستقبل بمنزلة شجرة استوفت بالثمار أغصانها وغمرها ثم انطفأت النار فانه تعود أصل الشجرة وعروقها الى خضرتها وغمرتها

مطلب  
المصيبة تبقى بعد الردة  
ولو في بيت المال لانه في  
نهر (وان هلك) ماله (أو  
أزاله) الوارث (عن ملكه  
لا) يأخذه ولو قاما عصبة  
القضاء وله ولا مدبره وأم  
ولده ومكتابه ان لم يؤد  
وان هجر عادر فقهه بدائع  
(وبعض ما ترك من عبادة  
في الاسلام) لان ترك  
الصلاة والصيام معصية  
والمصيبة تبقى بعد الردة  
(وما أدى منها فيه يطل  
ولا يضي) من العبادات  
مطلب  
لو تاب المرتد هل تعود  
حسناته

اه وهذا يبعد أن الخلاف بين أبي علي وأبي هاشم وبين الكوفي على عكس ما مر وأن الخلاف في احباط الكفار لطاعات لان هؤلاء الجماعة من المعتزلة وعندهم أن الكبيرة تخرج صاحبها من الايمان لكن لا تدخل في الكفر وان كان يخلف في الفار ويلزم من اخراجهم من الايمان احباط طاعته فالكبيرة عندهم من هذه الجهة بمنزلة الردة عندنا فيصح نقل الخلاف المذكور الى الردة تأمل (قوله الا الحج) لان سببه البيت المكرم وهو باق بخلاف غيره من العبادات التي اذا انحروج سببها وانما قالوا اذا أصلى الظهور مثلاً ثم ارتد ثم تاب في الوقت بعد الظهور ابقاء السبب وهو الوقت ولذا اعترض اقتصاره على ذكر الحج وتسميته قضاء بل هو إعادة لعدم خروج السبب (قوله لانه بالردة الحج) على انه قوله ولا يقضي وقوله الا الحج ط (قوله اصاب مالا) أي اخذ وقوله أو شيئا أي فعل شيئا الحج ط (قوله يعني المال المسروق لا الحد) الاول ذكره عند قول المصنف يؤاخذ به وليس ذلك في عبارة الثانية ولا هو محل ايهام لان قوله أو شيئا مرفوع عطفا على فاعل يجب لا منصوب عطفا على مفعول أصاب حتى يحتاج التأويل (قوله وأصله) أي القاعدة فيما ذكر ط (قوله انه يؤاخذ بحق العبد) أي لا يسقط عنه بالردة الا اذا كان عن لا يقتل بها كالمراة وهوها اذا لحقت بدار الحرب فسميت فصار أمة يسقط عنها جميع حقوق العباد الا القصاص في النفس فانه لا يسقط بغيره عن شرح الطحاوي (قوله فقيه التفصيل) وهو انه يقتضي ما ترك من عبادة في الاسلام كأمروا بالحدود وفي شرح السير لو أصاب المسلم مالا أو ملحق به القصاص أو حد القذف ثم ارتد أو أصابه وهو مرتد ثم لحق ثم تاب فهو ما خذ به لا لو أصابه بعد الاسلام وما أصابه المسلم من حدود الله تعالى في زنا أو سرقة أو قطع طريق ثم ارتد أو أصابه بعد الردة ثم لحق ثم أسلم فهو موضوع عنه الا أنه يضمن المال المسروق والدم في قطع الطريق بالقصاص او الدية لو خطا على العاقلة لو قبل الردة وفي ماله لو بعد دها وما أصابه من حد الشرب ثم ارتد ثم أسلم قبل العاق لا يؤخذ به وكذا لو أصابه وهو مرتد محبوس في يد الامام ثم أسلم لان الحد دوز واجبر عن اسبابها فلا بد من اعتقاد المرتكب حرمة السبب ويؤخذ به ما سواه من حدوده انه لا يعتاده حرمة السبب ويمكن الامام من اقامته كونه في يده فان لم يكن في يده حين اصابه ثم أسلم قبل العاق لا يؤخذ به ايضا اه ملخصا (قوله والدية) أي على عاقلة ان اصابه قبل الردة وفي ماله ان اصابه بعد ها كما مر (قوله وحظرنا زمانا) تأكيده لقوله ثم لحق وكذا بدون ذلك بالاولى (قوله اخبرنا بارتداد زوجها) أي من رجلين أو رجل واحد أو من رجلين على رواية السمع وعلى رواية كتاب الاستحسان يكتفي خبر الواحد العدل لان حد الزوج وحرمته امر ديني كالأخبار بموته والفرق على الرواية الاولى ان ردة الرجل يتعاقب استحقاق القتل كما في شرح السير الكبير للسرخسي ونقل المصنف عنه ان الأصغر رواية الاستحسان ومثله في الشربة ليلية معللا بأن المقصود الاخبار بوقوع المفرقة لا اثبات الردة (قوله او تطلقه ثلاثا) ينبغي ان يكون البائن مثله وظاهره انه في الرجعي لا يجوزها التزوج وله لا احتمال المراجعة ويصرد ط (قوله فانها بكتاب) ظاهره ان غير الثقة لو لم يأتها بكتاب لا يحل لها وان كان كبر رأيها صدقه تأمل (قوله لا بأس بان تصد) أي من حين الطلاق او الموت لامن حين الاخبار فيما يظهر

(الا الحج) لانه بالردة  
كالكافر الاصل فاذا أسلم  
وهو غني فعليه الحج فقط  
(مسلم أصاب مالا أو شيئا  
يجب به القصاص أو حد  
السرقه) يعني المال  
المسروق لا الحد الثانية  
وأصله أنه يؤاخذ بحق  
العبد وأما غيره ففقيه  
التفصيل (أو الدية ثم ارتد  
أو أصابه وهو مرتد في دار  
الاسلام ثم لحق) وحاربنا  
زمانا (ثم جاء مسلما يؤاخذ  
به كله ولو أصابه بعد ما لحق  
مرتدا فاسلم لا) يؤخذ بشيء  
من ذلك لان الحر بي  
لا يؤاخذ به بالاسلام  
بما كان أصابه حال كونه  
محاربنا (أخبرنا بارتداد  
زوجها فلها التزوج بائنا  
بعد العدة) استحسننا (كما  
في الاخبار) من ثقة (بموت  
أو تطلقه) ثلاثا وكذا لو لم  
يكن ثقة فانها بكتاب  
ط لا قبلها كبر رأيها  
حق لا بأس بأن تصد  
وتزوج مبسوطة (والمرتدة)  
ولو صغيرة أو غني بحر



تأمل ثم لا يخفى انه اذا ظهرت حياته أو انكر الطلاق أو الردة ولم تقم عليه ينفية شرعية  
 ينقض النكاح الثاني ونحو ذلك (قوله نجس) لم يذكر ضرب من ظاهر الرواية وعن  
 الامام انه ان ضرب في كل يوم ثلاثة أسواط وعن الحسن تسعة وثلاثين إلى أن غوت أو تسلم  
 وهذا قتل معفى لأن موالاته الضرب تنقض اليه كذا في الفتح واختاره بعضهم انه ان ضرب خمسة  
 وسبعين سوطا وهذا بل إلى قول الثاني في نهاية التعزير قال في المأوى القدسي وهو المأخوذة  
 في كل تعزير بالضرب نهر وجوز الزياحي بانها ان ضرب في كل ثلاثة أيام وظاهر الفتح تضعيف  
 ما مر والظاهر اختصاص الضرب والحبس بغير الصغيرة تأمل وسند كرم ما يؤيده (قوله ولا  
 تقتل) يستثنى الساحة كما تقدم وكذا من أعلنت بشتم النبي صلى الله عليه وسلم كما مر في  
 الجزية (قوله خلافا للشافعي) أي وباقي الأئمة والادلة مذكور في الفتح (قوله لا يضمن شيا)  
 يمكنه يؤيد على ذلك لأنه لا يملكه ما لا يصلح به (قوله وليس للمرتدة التزوج بغير زوجها) في  
 كافي الحاكم وان خفت بدار الحرب كان لزوجه ان يتزوج آخرها قبل أن تنقض عدها فان  
 سببت أو عادت مسلمة لم يضر ذلك نكاح الاخت وكانت فيما ان سببت وتجهير على الاسلام وان  
 عادت مسلمة كان لها ان تتزوج من ساعته (قوله وليس للمرتدة التزوج بغير زوجها) في  
 الفتح وقد أنقذ الدوسي والصفار وبعض أهل علم فقههم وقوع الفرقة بالردة وأعلموا  
 وغيرهم مشوا على الظاهر ولكن حكموا بجبرها على تجديد النكاح مع الزوج وتضرب خمسة  
 وسبعين سوطا واختاره قاضيان للفتوى (قوله وعن الامام) أي في رواية النوادر كافي  
 الفتح (قوله ولو أنقذ به الخ) في الفتح قبل ولو أنقذ به لا بأس به فحين كانت ذات زوج حسيما  
 أقصد ما السبي بالردة من اثبات الفرقة (قوله وتكون قنة للزوج بالاستيلاء) قال في الفتح قبل  
 وفي البالد أنقذ استولى عليه التتواجر وأحكامهم فيها ونفوا المسلمين كما وقع في خوارزم  
 وغيرها إذا استولى عليه الزوج بعد الردة ما حكمها لانها صارت دار حرب في الظاهر من غير حاجة  
 إلى أن يشترطها من الامام (قوله وفي الفتح الخ) هذا ذكره في الفتح قبل الذي نقلناه عنه  
 أنفا وحاصله انه اذا ارتدت في دار الاسلام صارت في المملكتين فتنسحق على رواية النوادر  
 بان يشترطها من الامام أو يجهلها أو مالوارتدت فيما استولى عليه الكفار وصاد دار حرب فله ان  
 يستولى عليها بنفسه بلا شرط ولا حاجة كن دخل دار الحرب متصفا وسبي منهم وهذا ليس مبنيا  
 على رواية النوادر لان الاعتراف وقع في دار الحرب لا في دار الاسلام (قوله وصح تصرفها)  
 أي لا تتوقف تصرفاتها من مباينة وضوؤها بخلاف المرتدة انما يبطل منها ما يسلط من تصرفاته  
 المارة (قوله لانها لا تقتل) فلم تكن ردتا سبب الزوال ملكها بخلاف تصرفها في مالها بالاجماع  
 يجوز عن البدائع قال المقدسي ولو كانت من يوجب قتلها كالمسيرة والزندقة يفتى أن يلق  
 بالمرتدة (قوله وأما كسبها مطلقا لورثتها) أي سواء كانت كسب اسلام أو كسب الردة قال في النهر  
 في الجبر وينبغي أن يلق بها من لا يقتل اذا ارتدت شبهة في اسلامه كما مر (قوله لو مرضتة) لانها  
 تكون قارة كما قدمنا (قوله لو صححة) أي لو ارتدت حال كونها صححة (قوله فلم تكن قارة)  
 لانها اذا كانت لا تقتل لم تكن ردتا في حكم مرض الموت فلم تكن قارة فلا يرثها لانها باقية منه  
 وقد ماتت كقارة بخلاف ردتها لانها في حكم مرض الموت مطلقا فتمت مطلقا (قوله فتأمل)

(نجس) أبدا ولا تجالس  
 ولا تؤاكل حقائق (حق)  
 تسلم ولا تقتل (خلافا)  
 للشافعي (وان قتلها أحد  
 لا يضمن) شيئا ولو أمة في  
 الاصح ونجس عند مولدها  
 تدرجته سوى الوطء سواء  
 طلب ذلك أم لا في الاصح  
 ويتولى ضربها جميعا بين  
 الحقة وبين وليس للمرتدة  
 التزوج بغير زوجها به يفتى  
 وعن الامام تسترق ولو في  
 دار الاسلام ولو أنقذ به  
 حسم الفقه ما السبي  
 لا بأس به وتكون قنة  
 للزوج بالاستيلاء مجتبي  
 وفي الفتح انها في المملكتين  
 فتنسحق من الامام أو  
 يجهلها لو مصرقا (وصح  
 تصرفها) لانها لا تقتل  
 (واحد كتابها) مطلقا  
 (لورثتها) ويرثها زوجها  
 المسلم لو مرضت وماتت في  
 العدة كما مر في طلاق  
 المريض قلت وفي الزواهر  
 انه لا يرثها الوصية لانها  
 لا تقتل فلم تكن قارة  
 فتأمل (ولدت أمته ولدا  
 فادعاه فهو وابنه حرا يرثه  
 في) أمته (المسألة مطلقا)

ما ذكره في الزواهر وهو محقق وقدمنا التصريح به عن الجبروتة قدم متساقا باب طلاق  
 المريض أيضا فلم يظهر وجه الامر بالتأمل نعم يوجد في بعض النسخ قبل قوله قلت مانعه ويرثها  
 زوجها المسلم استحسنانا ماتت في العدة وترث المرتدة زوجها المرتد اتفاقا خاتمة قلت وفي  
 الزواهر الخ وعليه فالامر بالتأمل وادعى اطلاق قول الخاتمة ويرثها زوجها المسلم والله سبحانه  
 أعلم (قوله ولدت لأقل من نصف حول) أي من وقت الارتداد ط (قوله أي الكفاية) فسره  
 به ابيم اليهودية ط (قوله الا اذا جاءت به لا كتر الخ) استقنا من قوله يرثها أما اذا جاءت به لأقل  
 من ستة أشهر كان الموقوف في حالة الاسلام فيكون ميراث المرتد دور (قوله بالخبر عليه) أي  
 على الاسلام فالظاهر من حاله أن يسلم دور أي بخلاف ما اذا تبع أمه الكفاية لانها لا تجبر عليه  
 (قوله وظاهر عليه) بالبناء للمجهول أي غاب وقهر (قوله في) أي غفيرة يوضع في بيت المال  
 لاورثته بحر (قوله لان المرتد لا يسترق) بل يقتل ان لم يسلم ولا يشك كل كون ماله في أدون  
 نفسه لان مشركي العرب كذلك بحر (قوله بالمال) متعلق بلفظ بقى ما إذا لحق ببعض ماله  
 ثم رجع وعلق بالباقي ومقتضى النظر أن ماله يبقى أو لا في ماله في ثانيا لورثته اه ح (قوله  
 في ظاهر الرواية) لان عودته وأخذ ماله في ثانيا يرجع جانب عدم العود ويؤكده في تقريره وما  
 احتج للقضاء بالحق أصير وورثته ميراثا لا يرجع عدم عودته فتتقرر أقامته في ثمانية فتتقرر رصونه  
 فكان رجوعه ثم عودته ثانيا نزلة القضاء وفي بعض روايات السيرجه له في أن يعود للاحاق لا يصير  
 المال ملكا لورثته والوجه ظاهر الرواية كذا في الفتح تبعه لاثمانيه والعناية ونحو الاسلام من أن  
 ظاهر الرواية الاطلاق واعقد في الكافي وبه سقط اشكال الزياحي على النهاية أفاده في الجبر  
 (قوله وحكمه) أي حكم المالك القديم اذا وجد ماله في الغفيرة ما مر في الجهاد من التخصيل  
 المذكور (قوله لعدم الفائدة) أي في أخذه ودفع مثله (قوله لخلق بداهم) أي بداهل الحرب  
 (قوله فجاء المرتد مسالما) به من قبل أداء البذل للابن أدلو كان بعده بكون الولد لابن وقيد  
 بالكتابة لان الابن اذا بره ثم جاء الابن مسالما فان الولد لابن دون الاب كافي الجبر عن التارخانية  
 وكان الفرق أن الكتابة تقبل الفسخ بالتجهير فلم تكن في معنى العتق من كل وجه بخلاف التدبير  
 نهر (قوله كلاهما للاب) قال في الجبر أشار به إلى أنه لا يملك فسخ الكتابة لصدرها عن ولاية  
 شرعية وقد صرح به الزياحي وقد منع الخاتمة انه يملك ابطال كتابة الوارث قبل أداء جميع  
 البذل الآن يقال ان مرادهم انه لا يملك فسخها بمجرد مجيئه من غير أن يفسخها أما اذا فسختها  
 انفسخت الآن جهاهم الوارث كالو كبل من جهته بأباه اه (قوله فلق) أما لو قتل بعد  
 اللحاق ثم جاء ثانيا فلا ينفى عليه وكذا لو غصب أو قذف أصير وورثته في حكم أهل الحرب بحر (قوله  
 فدينه في كسب الاسلام) هذا بناء على رواية الحسن المحضعة كما قدمنا من أن دين المرتد يفتى  
 من كسب اسلامه إلا أن لا ينفى فن كسب ردتها كما يظهر من عبارة الجبر وهذا خلاف ما مضى عليه  
 المصنف كغيره في الدين (قوله عن الخاتمة) صوابه عن التارخانية وفيه رد على قول الفتح لو لم يكن  
 له الا كسب الردة فقط بخاتمة مدرعة خلافا لما قال في الجبر والظاهر انه هو ثم قال وان  
 كان له الكسبان قال لا يستوفى منه أو قال الاحكام من كسب الاسلام أولا فان فضل شيء استوفى  
 من كسب الردة (قوله وكذا) ظاهره أن الإشارة إلى ما قبله من وجوبه في كسب الاسلام ان  
 يفسب اما لو كان الغصب بالمعاشة أو بالبينه فانه في الكسبين اتفاقا ظهريه واعلم ان جنابة العبد والامه والميكاتب والمذبر

بداهم وكذا في أمته  
 (النصرانية) أي الكفاية  
 (الا اذا جاءت به لا كتر من  
 نصف حول منسذارتد)  
 وكذا النصفة لعلوقة من ماله  
 المرتد فيقتبه له لقربه  
 للاسلام بالخبر عليه والمرشد  
 لا يرث المرتد (وان لخلق عماله)  
 أي مع ماله (وظاهر عليه  
 هو) أي حاله (في) لا ينفقه  
 لان المرتد لا يسترق (فان  
 رجع) أي به - دمالق بلا  
 مال سواء قضى بها فاولا  
 في ظاهر الرواية وهو  
 الوجه فتح (لفظ) ثانيا  
 (عماله وظاهر عليه) فهو  
 لوارثه) لانه باللاحاق انتقل  
 لوارثه فكان ماله كافيا  
 وحكمه ما مر انه لا قبل  
 قسمته به من شيء وبهدها  
 بقية) ان شاء ولا يأخذ ولو  
 مثالا لعدم الفائدة وان  
 قضى به بعد (نقض) مرتد  
 لخلق) بداهم (لا ينفقه  
 فكاية) الابن (لجاء)  
 المرتد (مسالما) قبلها  
 والولد) كلاهما (للأب)  
 الذي عامسا لجعل الابن  
 كالوكيل (مرتد قتل رجلا  
 خطأ فلق أو قتل فدينه في  
 كسب الاسلام) ان كان  
 والافني كسب الردة بحر  
 عن الخاتمة وكذا الوافر



بكتابهم في غير الردة  
 (قطعت يده عندا فارتد  
 والعياذ بالله ومات منه او  
 مات في حكمه) بخلافه  
 مات منه ضمن القاطع  
 نصف الدية في ماله لو ارثه  
 في المستثنين لان السراية  
 ماتت محلا لا غير موصوم  
 فأهدرت قبه بالعمد لانه  
 في الخطا على العاقلة  
 (و) قيد فبالحكم بطاقه  
 لانه (ان) عاد قبله او (اسلم  
 ههنا) ولم يلق (مات منه)  
 بالسراية (ضمن) الدية  
 كلها) لكونه موصوما وقت  
 السراية ايضا ارتد القاطع  
 فقتل او مات ثم سرى الى  
 النفس فهدر لوعده الفوات  
 محل القود ولو خطا فالدية  
 على العاقلة في ثلاث سنين  
 من يوم القضاء عليهم خاتمة  
 ولا عاقلة لمترد (ولو ارتد  
 مكاتب ولو) واكتسب  
 طالا (واخذ بملهو) لم يسلم  
 فقتل فبدل مكانته  
 ١ ولاد ومانق) من ماله  
 (لو ارثه) لان الردة لا تؤثر  
 في الكتابة (زوجان ارتدا  
 ولحقا فولدت) المرتدة  
 (ولد او ولده) اي لذلك  
 المولود (ولفظه عليهم)  
 جميعا (فالولدان في)  
 كاصلهما

كان الخ وهو صريح عبارة النهر عن الفوائد الظهيرة لكن في الشرع بلاية عن قولها الظهيرة  
 وان ثبت ذلك باقراره فماتت من الكسبين جميعا وعنده من كسب الردة لان الاقرار  
 تصرف منه فيصير في ماله وكسب الردة ماله عنده اه ومنه في البصر عن الترخائية (قوله)  
 بكتابهم في غير الردة) فيضير السيد بين الدفع والمقتل او المكاتب موجب جنائيه في كسبه واما  
 الجنائية عليهم فمقتل فاداه في البصر واما جنائية المدبر فستأني في الجنائيات ط (قوله فارتد)  
 أفاد ان الردة بعد القطع فلا قبله لا يضمن قاطعه اذ لو قتله لا يضمن كاهن (قوله والعياذ بالله)  
 مبتدأ وخبر او بالنصب مقفول مطلق اي نعوذ بالعياذ بالله تعالى (قوله ومات منه) اي من القطع  
 أي مات مرتدا فلو لم يات في (قوله نصف الدية) أي ضمن دية اليد فقط وذلك نصف دية  
 النفس ولا يضمن بالسراية الى النفس شيئا (قوله لو ارثه) انما كانت له لان مقتله كسب الاسلام  
 ط (قوله لان السراية الخ) تعليل للمسئلة الاولى وعمل الثانية في الهداية بانه صار ميتا تقديرا  
 والموت يقطع السراية واسلامه حياة حادثه في التقدير فلا يعود حكم الجنائية الاولى اه وانما  
 سقط القصاص لا عقراض الردة (قوله لانه في الخطا على العاقلة) الضمير يرجع الى ما ذكر من  
 ضمان نصف الدية وفيه ان العاقلة لا تعقل الاطراف فليست اهل ط اقول لم تر من قال ذلك وانما  
 المصرح به ان العاقلة لا تعقل مادون نصف عمر الدية والواجب هنا نصف الدية فتعطل  
 العاقلة بلا شبهة (قوله كاهن) هذا عندهما وعند محمد النصف بجر (قوله ارتد القاطع) لما  
 بين حكم المقتول المرتد اذ يات حكم القاطع المرتد ط (قوله افوات محل القود) مقتضاه  
 عدم افرق في القاطع بين ان يرتد أولا ط قات وقد صرحوا في الجنائيات بان موت القاتل قبل  
 المقتول فقط للقود (قوله فالدية على العاقلة) لانه حين القطع كان مسلما وتبين ان الجنائية  
 قتل بجر (قوله ولا عاقلة ارتد) اعترض بانه لا محل له ما بل محله عند قوله مرتد قتل رجلا  
 خطا قلت اشارة بذكره هنا اشارة خفية كما هو عادته شكر الله تعالى سعيه الى فائدة التقييد  
 بكون الردة بعد القطع في قوله ارتد القاطع وهي ماله لو كان القطع في حال الردة فانه لا شيء على  
 العاقلة لانه لا عاقلة للمرتد فاستغنى بالتعليل عن التصريح بماله لانه هاهنا محله ولا نفس  
 قوله في خطبة الكتاب فر ما خالف في حكمه او دليل في حجه من لا اطلاع له ولا فهم عدول عن  
 السبيل الخ فافهم (قوله واخذ بملهو) اي امر مع ماله الذي اكتسبه في زمن ردته نهر (قوله)  
 فبدل مكانته ماله الخ) اما على اصلها فظاهر لان كسب الردة ملكه اذا كان حرا فكذا اذا  
 كان مكاتب او اماعنه فلان المكاتب انما يملك كسبه بالكتابة والكتابة لا تنوق بالردة فكذا  
 اكسبه بجر (قوله ولحقا فولدت) وكذا اذا ولدت قبل الردة ثم لحقها او احدها الى دار  
 الحرب فانه خرج عن الاسلام لانه كان بالتبعية اه او لادار وقتها فانه لم يكن الولد فبا  
 ويحجر على الاسلام اذ بلغ كالا فان كان الاب ذهابا بحدوده والام مسلمة في دار الاسلام  
 لم يكن الولد لانه بقى مسالما عالما بجر (قوله فالولدان في كاهنهما) هذا ظاهر في الولد  
 فار أمه تتركه الولد يتبع أمه في الحرية والرقا ماولد الولد فلا يتبعه الا لا يتبع الجد كما ياتي  
 وهذه جدة في حكم الجد ولا أباه لان أباه يتبع والتابع لا يستتبع غيره كما ياتي واجيب بانه يتبع

في ردته الصبي واسلامه

(و) الولد (الاول بجر)  
 بالضرب (على الاسلام)  
 وان حبس به غنة تبعية  
 لا بويه (لا الثاني) لعدم  
 تبعية الجد على الظاهر  
 لحكمه ككرمي (و) قيد  
 بردهم لانه (لو مات مسلم  
 عن امرأة حامل فارتدت  
 وطقت فولدت غلاما ثم  
 ظهر عليهم) أي على أهل  
 ذلك الدار (فانه لا يترق  
 ويرث أباه) لانه مسلم (ولو  
 لم تكن ولده حتى سببت ثم  
 ولدت في دار الاسلام فهو  
 مسلم) تبعا لايه (مرفوق)  
 تبعا لايه (فلا يرث أباه)  
 لرقه بدائع (واذا ارتد صبي  
 عاقل صح) خلافا للثاني  
 ولا خلاف في تخليه في  
 القار لعدم العفو عن  
 الكفر نالوج (كلامه)  
 فانه يصح اتفاقا (ولا يرث  
 ابويه الكافرين) تفريع  
 على الثاني (ويجبر عليه)  
 بالضرب تفريع على الاول  
 (والعاقل المميز) وهو ابن  
 سبع فأكثر مجتبي وسراجية  
 (وقيل الذي يعقل أن  
 الاسلام سبب العباد ويميز  
 ان يثبت من الطيب والخلو  
 من الخمر) فانه الطرسوسي  
 في أنفع الوسائل فاسلا ولم  
 أر من قدره بالن

لامه الحربية وفيه انه قد تكون أمه ذميمة مستأمنة فالمناسب كون العلة في كونه فبان أن  
 حكمه حكم الحربي كما ياتي فافهم (قوله والولد الاول يجبر بالضرب) أي والحلبس نهر أي  
 بخلاف ابويه فانهم ما يجبران بالقتل (قوله وان حبس به غنة) أشار الى أنم بالو حبس به في دار  
 الاسلام يجبر بالاولى وبه يظهر أن تقييد الهداية بالحلبس في دار الحرب غير احترازي أفاده في  
 البصر (قوله لتبعية لايه) أي في الاسلام والردة وهم ما يجبران فكذا هو وان اختلفت كيفية  
 الجبر ط (قوله لعدم تبعية الجد) لعدم تبعية لايه لان ودقايه كانت تبعا والتابع  
 لا يستتبع خصوصاً أصل التبعية ثابتة على خلاف القصاص لانه لم يرتد حقيقة ولذا يجبر  
 بالحلبس لا بالقتل بخلاف أبيه بجر (قوله على الظاهر) أي ظاهر الرواية وفي رواية الحسن  
 عنه انه يتبع الجد وجه الا قول انه لو تبع الجد كان القصاص كاهن مسلمين تبعا لا دم وحوا  
 عليهم ما الاسلام ولم يوجد في ذريتهم ما كافر غير مرتد عامة في الزيلعي والمسائل التي يخالف فيها  
 الجد الاب ثلاثة عشر ستأتي في القرائن وذكر في البحر من انما السدي عشر ذكرها المحشي  
 (قوله في حكمه ككرمي) في انه يترق أو توضع عليه الجزية أو يقتل واما الجد فيقتل لا محالة  
 لانه المرتد بالاصالة أو يسلم بجر عن الفتح (قوله لانه مسلم) أي تبعا لايه ولا يتبع أمه في الرق  
 لعدم تحقق الملك عليه اوقت ولادته بخلاف ما اذا ولدت بعد السبي ط (قوله واذا ارتد صبي  
 عاقل صح) ٣ سواء كان اسلامه بنفسه أو تبعا لايه ثم ارتد قبل البلوغ فصرم عليه امرأته ولا  
 يتي وارثا فهو ستاتي ولكن لا يقتل كما مر لان القتل عقوبة وهو ليس من أهلها في الدنيا ولكن  
 لو قتله انسان لم يجرم شيئا كالمرأة اذا ارتدت لا تقتل ولا يجرم قاتلها كما في الفتح عن المبسوط (قوله)  
 خلافا للثاني) فلا تصح عقده لانما حاضر ومحض وفي التمار خاتمة عن المتن في أن الامام وجع اليه  
 ومنه في الفتح (قوله ولا خلاف في تخليه في النار) فالخلاف انما هو في أحكام الدنيا فقط بجر  
 لان العفو عن الكفر ودخول الجنة مع الشرك خلاف حكم الشرع والعقل كما في الاصول  
 فهو ستاتي (قوله كاسلامه) فتعرب عليه أحكامه من عصمة النفس والمال وحل الذبح ونكاح  
 المسلمة والادب من المسلم فهو ستاتي (قوله فانه يصح اتفاقا) أي من أئمتنا الثلاثة والافتد خالف  
 في عصمة اسلامه زفر والشافعي كما في الفتح فان قيل هو غير مكاف قلنا انما يلزم اذا قلنا بوجوبه  
 عليه قبل البلوغ كما عن أبي منصور والمعتزلة وانه يتبع معصما للواجب انما يختار أنه يصح  
 ليعترب عليه الاحكام الدينية والاخرية فتح (قوله ويجبر عليه بالضرب) أي والحلبس كما مر  
 ذات واطاهر أن هذا بعد بلوغه ما امر أن الصبي ليس من أهل العقوبة وما في كافي الخ كما مر وان  
 ارتد الغلام المراهق عن الاسلام لم يقتل فان أدرك كافر احبس ولم يقتل (قوله وقيل الذي يعقل  
 الخ) قال في الفتح بين أي صاحب الهداية أن الكلام في الصبي الذي يعقل الاسلام زاد في  
 المبسوط كونه مجتبي باظرو بفهم ويفهم اه قلت والظاهر أن ما ذكره المصنف بيان اقوله  
 يعقل الاسلام ومعنى تمييزه المذكور أن يعرف أن الصدق مثلا حسن والكذب قبيح يلام فاعله  
 وأن العمل بالحوال بجر ومعنى كونه مجتبي باظرو أن يقول ان المسلم في الجنة والكافر في  
 النار واذا قيل لا ينبغي لك ان تخالف دين أبويك يقول نعم لو كان دينهم ماحقا أو نحو ذلك ولا  
 يخفى أن ابن سبع لا يثبت ذلك غالبا ويعقل أن يكون المراد المناظرة ولو في أمر ديني كالأول



اشترى شيئا ودفع الى البائع الثمن وامتنع البائع من تسليم المبيع فالتا لا لاسله الا الى ابيك لان  
 قاصر في قول لم اخذت مني الثمن فان لم تسلمني المبيع ادفع لي الثمن فهو ذاك ونحوه يقع من ابن  
 سبع غالباً وعليه بعد القولان تأمل (قوله وقد رأيت) بفتح تاء الخطاب (قوله وسنه سبع)  
 وقيل ثمان وهو الصحيح وأخرجه البخاري في تاريخه عن عروة وقيل عشر أخرجه الحاكم في  
 المستدرک وقيل خمسة عشر وهو مردود وعام ذلك مبسوط في الفتح وهو أول من أسلم من  
 الصبيان الاسرار ومن الرجال الاسرار أبو بكر ومن النساء عديجة ومن الموالى زيد بن حارثة  
 وعام تحقيق ذلك في الدر المنقبة ونقل عبارته المحشى (قوله حق قال الخ) ذكر في الفهم في  
 دة ودق قال المازني لم يصح أن علياً رضي الله تعالى عنه تكلم بشئ من الشعر غير هذين  
 البيتين تلکم قريش غداً في انقلاقي الخ) وصوبه الزمخشري اهـ ومقتضاه أن نسبة ما هنا اليه  
 لم يصح (قوله ظاهر كلامهم نعم انفاً) فائدة وقوعه فرضاً عدم فرضية تجديد اقرار آخر بعد  
 البلوغ قال في الفتح ومقتضى الدليل انه يجب عليه به البلوغ ثم قال انكم اتفقوا على أن  
 لا يجب على الصبي بل يقع فرضاً قبل البلوغ أما عند نظر الاسلام فلانه ثبت أصل الوجوب به  
 على الصبي بالسبب وهو حدوث العالم وعقلية دلالة دون وجوب الاداء لانه بالخطاب وهو غير  
 مخاطب فاذا وجد بعد السبب وقع الفرض كتحصيل الزكوة أو ما عند شمس الاثنية لا وجوب أصلاً  
 لعدم حكمه وهو وجوب الاداء فاذا وجد وجد فصار كالماضي في الجملة يسقط فرضه وإليه  
 الجملة فرضاً عليه لكن ذلك للترقية عليه بعد سببها فاذا فعل تم اهـ (قوله وفي التحرير الخ) هذا  
 قول ثالث وعبارته التحرير في الفصل الرابع وعن أبي منصور الماتريدي وكثير من مشايخ  
 العراق والمعتزلة اقامة وجوب الايمان به أي بعقل الصبي وعقابه بتركه ونفاً باقي الخفية دراية  
 اقوله عليه الصلاة والسلام رفع القلم عن ثلاثة عن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يحتلم  
 وعن المجنون حتى يعقل ورواية لعدم انفاً خ كساح المراهقة بعدم وصف الايمان اهـ  
 موضعان ثم حمله ابن أمير حاج وقال في أول النصل الثاني وزاد أبو منصور إيجابه على الصبي  
 العاقل ونقلوا عن أبي حنيفة لولم يبعث الله تعالى للناس رسولا لوجب عليهم معرفته بعقولهم  
 وقال البخاريون لانما عاقبكم الله تعالى بهل المكلف قبل البعثة والتبليغ كالاشاعة وهو  
 المختار وحكموا بان المراد من رواية لا عذر لاحد في الجهل بخالفه لما يرى من خالق السموات  
 والارض وخلق نفسه بهد البعثة وجنته فيجب حل الوجوب في قول الامام لوجب عليهم  
 معرفته على معنى ينبغي وغناه في شرحه المذکور (قوله لومات بعده) أي بعد العقل (قوله  
 كفر بعضهم) لان معناه جميع الائمة باحاطة قد دخل فيه ما لا يجوز ابا حنيفة فيكون مبيح الحرام  
 وهو كفر وهذا باطل لان معناه كنة الماسا كين أو فقر الفقراء في كنهه قال في كتابه كنة  
 الماسا كين أو افتقرنا اليك فقر الفقراء ولادلالة فيه قط على ما ذكره في البرازية ونازعه في  
 نور الميزان ما ذكره من المعنى هو معناه الوضعي أما العرفي الذي جرى عليه اصطلاح الملاحة  
 والتأثير في فهو أن جميع الاشياء مباحة لك فالحق أن يكفر القائل ان كان من تلك الفئة أو  
 أراد ما أرادوه ولم يعلم معناه كنهه فانه تقييداً وتبييناً لم أو يحشى عليه الكفر فيصدد وجوباً  
 أو احتياطاً الايمانه وان قاله غير عالم ولا متأمل فهو مخطئ يلزمه ان يستعفف وغاية الامران

مطلب  
 هل يجب على الصبي الايمان

قلت وقد رأيت نفسه  
 ويؤيده أنه عليه الصلاة  
 والسلام عرض الاسلام  
 على علي رضي الله تعالى  
 عنه وسنه سبع وكان  
 يفتخر به حتى قال  
 سبقتكم في الاسلام طراً  
 غلاماً ما بادت أو ان حلى  
 وقتكم الى الاسلام فهراً  
 صارم حتى وسنان عزي  
 ثم هل يقع فرضاً قبل  
 البلوغ ظاهر كلامهم نعم  
 اتذاً وفي التحرير المختار  
 عند الماتريدي أنه مخاطب  
 باداء الايمان كالبالغ حتى  
 لومات بعده بلا ايمان خلد  
 في التار نمر وفي شرح  
 الوهبانية

بدرويش درويشان كفر  
 بعضهم  
 وصحح أن لا كفر وهو المحرر

مطلب  
 في معنى درويش درويشان

لا يرضى في التكاليف بأشكال هذه المقالة اهـ ملخصاً (قوله قبل بكفره) لعل وجهه انه طلب شيئاً  
 لله تعالى واقع تعالى غنى عن كل شئ والسكل مقتضو محتاج اليه وفيه أن يرجع عدم التكفير  
 فانه يمكن أن يقول أردت أطاب شيئاً اكرام الله تعالى اهـ شرح الوهبانية قلت فينبغي أو يجب  
 التباعد عن هذه العبارة وقد مر أن ما فيه خلاف يؤمر بالتوبة والاستغفار وتجديد النكاح  
 لكن هذا ان كان لا يدري ما يقول أما ان قصد المعنى الصحيح فالظاهر انه لا بأس به (قوله  
 ليس يكفر) فان الحضور يعني العلم لم شائع ما يكون من نجوى ثلاثة الا هو رابعهم وانظر  
 معنى الرواية لم يعلم بان الله يرى فالله في العالم يامن يرى برزاقية (قوله ومن يستحل الرقص قالوا  
 بكفره) المراد به التمايل والخفض والرفع بحركات موزونة كما يفعله بعض من يتقرب الى  
 التصوف وقد نقل في البرازية عن القرطبي اجماع الاثنية على حرمة هذا الغناء وضرب القضيب  
 والرقص قال وروايت فتوى شيخ الاسلام جلال الملة والدين الكرماني أن يستحل هذا الرقص  
 كافر وغناه في شرح الوهبانية ونقل في نور الميزان عن التمهيد أنه فاسق لا كافر ثم قال التحقيق  
 القاطع للتراع في أمر الرقص والسماع يستدعي نفسه لا ذكره في عوارف المعارف واحياء  
 العلوم وخلاصته ما أجاب به العلامة النوري ابن كمال باشا بقوله  
 ما في التواجدان حقيقة من حرج • ولا التمايل ان أخلاعت من باس  
 فقهت تسمى على رجل وحق لمن • دعاه مولاه أن يسي على الراس  
 الرخصة فيما ذكر من الاوضاع • عند الذكرو السماع • له ارفق الصارفين أو قاتم الى أحسن  
 الاعمال • السالكين المالكين لضبط أنفسهم عن قبائح الاحوال • فهم لا يستقون الا من  
 الاله • ولا يشاقون الاله • ان ذكره ناسوا • وان شكره باحوا • وان وجدوه صاحبوا • وان  
 شمدوه استراحوا • وان سرحووا في حضرة قربه ساجدا • اذا غاب عليهم وجد بغلبانه •  
 وشروا من موارد ارادانه • فتم من طرقة طوارق الهيبة تغر وذاب • ومنهم من برقت له  
 بوارق اللطف فتعرك وطاب • ومنهم من طلع عليه الحب من مطامع القرب فسكرو غاب • هذا  
 ما عني في الجواب • والله تعالى أعلم بالصواب  
 ومن يك وجده وجداً صعباً • فلم يحتج الى قول الغنى  
 له من ذاته طرب قديم • وسكر دأتم من غير دن  
 (قوله ومن لوى الخ) من مبتدأ وقال صلته وجهول خبره ولوى منه ان يجوز وطى مبتدأ خبره  
 يجوز وأصل التركيب ومن قال طى مسافة يجوز لوى جهول وهذا قول الزعفراني والمفائل  
 بكفره هو ابن مقاتل ومحمد بن يوسف ط (قوله واثباتهم الخ) قال في البرازية وقد ذكرنا  
 أن ما هو من المعجزات البكار كاحياء الموتى وقاب العصا حية وانشاق القمر واشباع الجمع  
 من الطعام وخروج الماس من بين الاصابع لا يمكن ابرأوه كرامة لولوى وطى المسافة منه اقوله  
 عليه الصلاة والسلام زويت لي الارض فلم يجازف به لم يبق فائدة للتخصيص لكن في كلام  
 القاضي أبي زيد ما يدل على انه ليس بكفر اهـ قلت يدل ما قالوا فيمن كان بالشرق وتزوج  
 امرأته المغرب فانت بولده بلغة فتأمل وفي التارخانية أن هذه المسئلة تؤيد الجواز وقد قال  
 العلامة التفتازاني به • ان حكى عن أكثر المصنفين المنع من اثبات الكرامات للاولياء وأن

مطلب  
 في مستحل الرقص

كذا قول شئ لله قبل بكفره  
 وباحضه يا ظر ليس بكفر  
 ومن يستحل الرقص قالوا  
 بكفره  
 ولا سيما بالدف باله ووزن  
 ومن لوى قال طى مسافة  
 يجوز جهول ثم بعض بكفر  
 واثباتهم انى كل ما كان خارجاً  
 عن الدين في الضيم بروى  
 وينصر

مطلب  
 في كرامات الاولياء



الاسم اذا ابا - هـ في قيل الى قريب من مذهبهم وحكي ما قدمناه وان امام الحرمين قال المرحوم  
عندنا تجوز جله خوارق العادات في معرض الكرامات ثم قال نعم قد يرد في بعض المعجزات  
نص قاطع على أن اسم الله لا يأتي بمثل اسم الله كالكفر ان ثم ذكر بقية الاقوال ثم قال والانصاف  
ما ذكره الامام في حق من مثل مما يحكي أن الكعبة كانت تزور واحد من الاولياء هل  
يجوز القول به فقال نقض العادة على سبيل الكرامة لاهل الولاية جائز عند اهل السنة قلت  
الشيء في هذا هو الامام نجم الدين عمر بن علي الانس والجن رأس الاولياء في عصره اهـ من شرح  
الوهابية وعامة فيه موافقه سبحانه أعلم

(باب البغاة)

آخره اقله وجوده وليا من حكم من يقتل من المسلمين به - من يقتل من الكفار بغير قتال ولم  
يترجم له بكتاب اشارة الى دخوله تحت كتاب الجهاد لان القتل معهم في سبيل الله تعالى ولذا كان  
المقتول من اشبه به كما سيأتي ان لا يختص الجهاد بقتل الكفار وبه اندفع ما في النهر قال في  
الفقه والبغاة جمع باغ وهذا الوزن مطرد في كل اسم فاعل معتل الا لام كقوله ورماء وقضاء اهـ  
وانما جمعه لانه قد لا يوجد واحد يكون له قوة الخروج فهو - تاني (قوله البغي افة الطاب الخ)  
عبارة الفقه البغي في الافة الطاب بغيت كذا أي طلبته قال تعالى حكاية ذلك ما كتبت في ثم اشهر  
في العرف في طاب ما لا يحل من الجور والظلم والباغي في عرف الفقه الخارج على امام الحق  
اهـ لكن في المصباح بغيته أبغى به بغير طابته وبغى على الناس بغير طابته واعتدى فهو باغ  
والجمع بغاة وبغى - في في الفقه - منه اشقة الباغية لان اعداء عن القصد - وأصله من بغى  
الجرح اذا تراعى الى القصد اهـ وفي القاموس الباغى الطاب وفقة باغية خارجة عن طاعة  
الامام العادل اهـ قال في البصرة قوله في فتح القدير الباغى في عرف الفقه الخارج عن امام  
الحق تسميه - للمعاني انه في الافة أيضا اهـ قلت قد اشترى صاحب القاموس بذكر  
المعاني العرفية مع المعاني اللغوية وذلك مما عيب به عليه فلا يدل ذكره لذلك أنه معنى اقوى  
ويؤيده أن أصل الافة لا يعرفون معنى الامام الحق الذي جاني الشرع به - الافة ثم قد  
يعترض على الفقه بان كلامه يقتضي اختصاص البغي بمعنى الطاب وأن اسم الله تعالى في الجور  
والظلم معنى عرف فقط وقد سمعت انه اقوى أيضا وقد يجاب بان مراده بقوله ثم اشترى في  
العرف الخ العرف اللغوي وأن الأصل ومدا اللفظ على معنى الطاب اهـ لكن ينافيه قول  
المصباح وأصله من بغى الجرح الخ فتأمل (قوله ونشرعاهم الخارجون) عطفه على ما قبله  
يقتضي أن يكون التقدير والبغى شرعاهم الخارجون وهو فاسد كما أفاده ح - فكان المناسب  
أن يقول فالبغاة عرفا الطابون لما لا يحل من جور وظلم ونشرعاهم الخ أفاده ط ويمكن أن  
يكون على تقدير مبتدأ أي والبغاة شرعاهم الخ (قوله على الامام الحق) الظاهر أن المراد به مايم  
المتغلب لانه بعد اداس - فقرار سلطانه ونفوذه لا يجوز الخروج اليه كما عر جوابه ثم رأيت في  
الدر المنثور قال ان هذا في زمانهم - وأما في زماننا فالحكم للعلية لان الكل يطالبون الدنيا فلا  
يدري العادل من الباغى كافي الع - مادية اهـ وقوله بغير حق أي في نفس الامر والا فاشترط  
اعتقادهم أنهم على حق بتأويل والافهم - ماصوص وبأني عام يسانه (قوله وعامة في جامع

(باب البغاة)

البغي لغة الطاب ومنه ذلك  
ما كتبت في وعرفا طاب مالا  
يجل من جور وظلم فتح  
ونشرعاهم الخارجون على  
الامام الحق بغير حق) فلو  
بغى قلبه - وايضا وعامة في  
جامع

قوله عن امام الحق الذي في  
هـ ارة الفقه على امام الحق  
كانت له وقيل ذلك باسطر  
والخطب يحل اهـ مضمعه

الفصولين) حيث قال في أول الفصل الاول يسانه أن المسلمين اذا اجتمعوا على امام وصاروا  
أمة في به خروج عليه طائفة من المؤمنين فان فعلوا ذلك اظلم ظلماتهم به فهم ليسوا من أهل البغي  
وعليه - أن يترك الظلم ويصفه - م ولا يذنب للناس أن يعينوا الامام عليهم لان فيه اعانة على  
العالم ولا أن يعينوا تلك الطائفة على الامام أيضا لان فيه اعانة على خروجه - م على الامام وان  
لم يكن ذلك اظلم ظلماتهم - م ولكن لدعوى الحق والولاية فقالوا الحق معناه - م أهل البغي فعلى كل  
من يقوى على القتال أن يصبروا امام المسلمين على هؤلاء الخارجين لانهم ملعونون على اسان  
صاحب الشرع قال عليه الصلاة والسلام افقتة نائمة عن الله من أي قظه فان كانوا كلاما  
بالخروج لكن لم يخرجوا على الخروج بعد فليس الامام أن يعرض اهـ - م لان العزم على الجناية  
لم يوجد به - م كذا ذكر في واقعات الامشي وذكر القلائسي في تهذيبه قال بعض المشايخ لولا  
على رضى الله عنه ما درينا القتال مع أهل القبلة وكان على ومن تبعه من أهل العدل وخصمه  
من أهل البغي وفي زماننا الحكم للعلية ولا تدرى العادلة والباغية كاهم يطالبون الدنيا اهـ ط  
لكن قوله ولا أن يعينوا تلك الطائفة على الامام فيه كلام - م تاني (قوله قطاع طريق) وهم  
قسمان أحدهم - م الخارجون بلا تأويل بمنعوه ولا منعة يأخذون أموال المسلمين ويقتلونهم  
ويخيفون الطريق والثاني قوم كذلك لانهم لا منعة لهم لكن اهم تأويل كذا في الفقه لكنه  
عد الاقسام أربعة وجهل هذا الثاني قسمان - م تالا ملحقا بالقطاع من جهة الحكم وفي  
النهر هنا تحريف فتنبه به (قوله وبغاة) هم كافي الفقه قوم مساوون خروجا على امام العدل ولم  
يستخرجوا ما استباحه الخارج من دماء المسلمين وبني ذرارهم اهـ والمراد خروجوا بتأويل  
والانهم قطاع كملت وفي الاختيار أهل البغي كل فئة لهم منعة يتغلبون ويجهتدون ويقاتلون  
أهل العدل بتأويل يقولون الحق معناه يدعون الولاية اهـ (قوله وخوارجهم) هم قوم الخ)  
الظاهر أن المراد تعريف الخوارج الذين خرجوا على علي رضى الله تعالى عنه لان مناط الفرق  
بينهم وبين البغاة هو استباحتهم - م دماء المسلمين وذرارهم بسبب الكفر اذ لا تبي الذراري  
ابتداء بدون كفر لكن الظاهر من كلام الاختيار وغيره أن البغاة اعم فالمراد بالبغاة ما يشمل  
الفرقتين ولذا فسرفي البدائع البغاة بالخوارج لبيان انهم منهم وان كان البغاة اعم وهذا من  
حيث الاصطلاح والافعال في الخروج متفقة فان في كل من الفرقتين على السوية ولذا قال  
على رضى الله تعالى عنه في الخوارج اخوانا بغوا علينا (قوله لهم منعة) بفتح النون أي عزة في  
قومهم - م فلا يدرك عليهم من يريدهم مصباح (قوله بتأويل) أي بدليل يؤولونه على خلاف  
ظاهره كما وقع للخوارج الذين خرجوا من عسكر علي عليه برغمهم انه كفر هو ومن معه من  
الصحابه حيث حكم جماعة في أمر الحرب الواقع بينه وبين معاوية وقالوا ان الحكم الا لله  
ومذهبهم أن مرتكب الكبيرة كافروا أن التحكيم كبيرة لشبه قامت لهم استدلالا بمد كورة  
مع ردعها في كتب العقائد (قوله ويكفرون أصحاب نبينا صلى الله عليه وسلم) علمت أن هذا  
غير شرط في معنى الخوارج بل هو بيان لمن خرجوا على سيدنا على رضى الله تعالى عنه  
والا فيمكن في فهم اعتقادهم كفر من خرجوا عليه كما وقع في زماننا في اتباع عبد الوهاب الذين  
خرجوا من نجد وتباعدوا على الحرميين وكانوا يتصلون مذهب الحنابلة لكنهم اعتقدوا أنهم - م

الفصولين ثم الخارجون  
عن طاعة الامام ثلاثة  
قطاع طريق وعلم حكمهم  
وبغاة ويحكي حكمهم - م  
وخوارج وهم قوم اهم  
منعة خرجوا عليه بتأويل  
يرون أنه على باطل كفر  
أو مصيبة توجب قتله  
بتأويلهم يستعملون دماءنا  
وأموالنا ويسبون نساءنا  
ويكفرون أصحاب نبينا  
صلى الله عليه وسلم وحكمهم  
حكم البغاة باجماع الفقهاء

مطلب  
في اتباع عبد الوهاب  
الخوارج في زماننا



هم المسلمون وأن من خالف اعتقادهم مشركون واستباحوا بقتل أهل السنة وقتل علمائهم حتى كسر الله تعالى شوكتهم وخرب بلادهم وظفر بهم - م - عساكر المسلمين عام ثلاث وثلاثين ومائتين وألف (قوله كما في الفتح) حيث قال وحكم الخوارج عند مجيئهم ورافقها والهدئين - كم البقاء وذهب بعض الهدئين إلى كفرهم قال ابن المنذر ولا أعلم أحدا وافق أهل الحديث على تكفيرهم وهذا يقتضي نقل إجماع الفقهاء وقد ذكر في المحيط أن بعض الفقهاء لا يكفر أحدا من أهل البدع وبعضهم يكفر من خالف منهم يدعيه دلائل قطعية وإنه إلى أكثر أهل السنة والفتن الأول أثبت ثم يقع في كلام أهل المذهب تكفير كثير ليس من كلام الفقهاء الذين هم المجهت دون بل من غيرهم ولا عبرة بغير الفقهاء والمنقول عن المجتهدين ما ذكرنا وابن المنذر أعرف بشمل مذاهب المجتهدين - م - لكن صرح في كتابه المأثرة بالاتفاق على تكفير الخالف فيما كان من أصول الدين وضرباته كالقول بقدم العالم وفي مشرك الأجساد وفي أنه لم يألوا في خلاف في غيره كفي مبادئ الصفات وفي عموم الإرادة والقول بحلق القرآن الخ وكذا قال في شرح منية المصلح إلى أنساب الشيخين ومنكر خلافتهم ما عمن بناء على شبهة لا يكفر بغيره - م - لا من ادعى أن علماء اله وأن جبريل غلط لأن ذلك ليس عن شبهة واستفراغ وسع في الإجماع دليل على محض هوى - م - وغمامه فيه قلت وكذا يكفر قاذف عائشة ومنكر صحبة أيها لأن ذلك تكذيب صريح للقرآن كما صرح في الباب السابق (قوله بخلاف المصلح بل لا تأويل) أي من يستعمل دماء المصلحين وأموالهم ويحوز ذلك عما كان قطعي التحريم ولم يبقه على دليل كما بناء الخوارج كما رآه إذا شئنا على تأويل دليل من كتاب أو سنة كان في زعمه اتباع الشرع لامة أرسته ومنازلة بخلاف غيره (قوله والامام) أي الامام الحق الذي ذكره أولا ولم يذكر شروطه استغناء بما قدمه في باب الامامة من كتاب الصلاة وقد مرنا الكلام عليه هناك فراجعها (قوله يصير اماما بالمباينة) وكذا باختلاف امام قبله وكذا بانتخاب والتهر كافي شرح المفاصل قال في المأثرة ويثبت عقد الامامة اماما باختلاف الخليفة اياه كما فعل أبو بكر رضي الله تعالى عنه وامامية جماعة من العلماء أو من أهل الرأي والتدبير وعند الأشعري يكفي الواحد من العلماء المشهورين من أولى الرأي بشرط كونه يمشي مشهورا ودفع الانكار أو وقع بشرط المعتزلة خمسة وذكر بعض الحنفية اشتراط جماعة دون عدد مخصوص - م - ثم قال لو نوعه ذكر وجوده لم والعدالة فين تصدى للامامة وكان في صرفة عنها إثارة فتنة لا تطاق حكمه ما بانها فادامته كي لا تكون كن يفي قصرا ويهدم مصرا وإذا تغلب آخر على التغلب رقة لم مكانه انزعزل الأول وصار الثاني اماما ويجب طاعة الامام عادلا كان أو جائرا إذا لم يخالف الشرع فقد علم انه يصير اماما بثلاثة أمور لكن الثالث في الامام المتغلب وان لم تكن فيه شروط الامامة وقد يكون بانتخاب مع المباينة وهو الواقع في سلاطين الزمان نصرهم الرحمن (قوله وبان ينفذ حكمه) أي بشرط مع وجود المباينة فنفذ حكمه وكذا هو شرط أيضا مع الاختلاف فيما يظهر بل يصير اماما بالتغلب ونفاذ الحكم والقهر بدون مباينة أو استخلاف كما علمت (قوله فلا ينفذ) أي لا ينفذ عزمه (قوله ولا ينزل به) أي ان لم يكن له قهر ومنعته ينزل به أي بالجور قال في شرح المقاصد يدخل عقد الامامة بما ينزل به مقصود الامامة

مطلب  
في عدم تكفير الخوارج  
وأهل البدع  
مطلب  
لا عبرة بغير الفقهاء يعني  
المجتهدين  
كما حقه في الفتح وانما لم  
تكفرهم لكونه عن تأويل  
وان كان باطلا لا ينفذ  
المصلح بل لا تأويل كما صرح في  
باب الامامة (والامام يصير  
اماما) بأمرين (بالمباينة  
من الاشراف والاعيان  
وبان ينفذ حكمه في رعيته  
خوفا من قهره وجبرونه  
فان بايع الناس الامام ولم  
ينفذ حكمه فيهم لجهلهم من  
قهرهم (لا يصير اماما فاذا  
صار اماما فخار لا ينزل  
ان) كان له قهر وغلبة  
لهوده بالقهر فلا ينفذ  
(ولا ينزل به) لانه مفيد  
خاتمة وغمامه في مكتب  
الكلام  
مطلب  
الامام يصير اماما بالمباينة  
أو باختلاف من قبله  
مطلب  
فما يستحق به الطليقة العزل

كالرقة والجور المطبق وصيرورته أمير الاربعين خلاصه وكذا بالمرض الذي يفسد المعلوم وبالعنى والصمم والخمس وكذا بجماعه نفسه لجهلهم عن القيام بمصالح المسلمين وان لم يكن ظاهرا بل استشعر من نفسه وعلمه يحمل خلع الحسن نفسه وأما خلاصه نفسه بالاسباب فبغير خلاف وكذا في انزاله بالافتقار والا كثرون على انه لا ينزل وهو المختار من مذهب الشافعي وأبي حنيفة وجهه ما قلناه في وعن محمد بن وايتان ويستحق العزل بالاتفاق - م - وقال في المسأرة وإذا قلنا عدلا لم جاروفسق لا ينزل ولكن يستحق العزل ان لم يستلزم فتنة - م - وفي المواقف وشرحه ان لامة خلع الامام وعزله بسبب وجبه مثل ان يوجد منه ما يوجب اختلال أحوال المسلمين واتكاس أمور الدين كما كان لهم - م - نصيبه واقامته لا تنظامها واعلامها وان أذى خلاصه إلى فتنة احتمل أدنى المضرتين - م - (قوله فاذا خرج جماعة مسلمون) قيد بذلك لان أهل الذمة اذا غلبوا على بلدة صاروا أهل حرب كما مر ولو فاقوا لم ينافع أهل البقي لم يكن ذلك نقضا للعهد منهم - م - وهذا لا يرد على المصنف لانهم اتباع للبيعة المسلمين خير أي فاهم حكمهم بطريق التبعية (قوله عن طاعته) أي طاعة الامام وقيد في الفتح بان يكون الناس به في أمان والطرق آمنة - م - ومثله ما ذكره عن الدرر ووجهه انه اذا لم يكن كذلك يكون عاجزا أو جائرا ظاهرا لا يجوز الخروج عليه وعزله ان لم يلزم منه فتنة كما علمت - م - (قوله وغلبوا على البلد) الظاهر ان ذكر البادية لان الواقع غالبان المدار على تبعهم - م - وقيد حكمهم وهو لا يكون الا في محل يظهر فيه قهرهم والغالب كونه بلدة فلا تجتمع وان يرى فالحكم كذلك تأمل (قوله أي إلى طاعته) اشار إلى أنه على تقدير مضاف (قوله وكشف شبهتهم استجابا) أي بان يسألهم عن سبب خروجهم فان كان الظلم منه ازاله وان لدعوى أن الحق معهم والولاية لهم - م - فهم بغاة فلو فاقناهم بالادعوى جاز لانهم علموا ما يقاتلون عليه كارتدين وأهل الحرب بعد بلوغ الدعوة بغير (قوله فان تحيزوا بجمعة من) أي مالوا إلى جهة من جهة من فيها أو إلى جماعة وهذا في معنى قوله وغلبوا على بلدة فكان أحد ما يغني عن الآخر على ما قلنا (قوله حل لتناقضاتهم بدأ) هذا اختيارنا لانه لو خوار زاده عن أصحابنا أنابوا دعوهم قبل أن يبدؤا لانه لو انتظر حقيقة قتالهم لم يبالى بكمه الدافع فيدار على الدليل ضرورة دفع شرهم ونقل القدوري انه لا يدعوهم حتى يبدؤوا وظاهر كلامهم أن المذهب الاول بغير ولو اندفع شرهم بأهون من القتل وجب بقدر ما يدفع به شرهم زياي (قوله افترض عليه اجابته) والاصل فيه قوله تعالى وأولى الامر منكم وقال صلى الله عليه وسلم اسمه وأوطيه واولوا امره عليكم عبد بنى أجدع وروى مجتذع وعن ابن عمر انه عليه الصلاة والسلام قال عليكم بالسمع والطاعة لكل من يؤمر عليكم عالم يا امركم بغيركم في المنكر لا يجمع ولا طاعة ثم اذا أمر بالاعتكاف بامر فهو على أوجه ان علوا انه يقع بين أطاعوه وان علوا - م - لانه كان لهم قوة ولا بد وقد دبطهم لا يطيعونه وان شكوا الزهم اطاعته وغمامه في الذخيرة (قوله والالزميته) أي ان لم يكن قادرا عليه يحتمل ما روى عن جماعة من الصحابة انهم قدموا في الفتنة وربما كان بعضهم - م - في تردد من حل القتال والمروى عن أبي حنيفة من قوله الفتنة اذا وقعت بين المسلمين فالواجب على كل مسلم ان يعقل الفتنة ويقعد في بيته محمول على ما اذا لم يكن لهم امام وماروى اذا اتقى المسلمان بسبب فيهما

(فاد اخرج جماعة مسلمون  
عن طاعته) أو طاعة نائبه  
الذي الناس به في أمان درر  
(وغلبوا على بلدة طاعته  
اليه) أي إلى طاعته  
(وكشف شبهتهم) استجابا  
(فان تحيزوا بجمعة من حل  
لناقضاتهم) م بدأ حتى تفرق  
جمعة - م - ان الحكم يدار  
على دليله وهو الاجتماع  
والامتناع (ومن دعاه  
الامام إلى ذلك) أي قتالهم  
(افترض عليه اجابته) لان  
طاعة الامام فيما ليس  
بمعصية فرض فكيف فيما  
هو طاعة بدافع (لو قادرا)  
والالزميته درر

مطلب  
في وجوب طاعة الامام



وفي المبتنى لو بقوا لاجل ظلم الساطان ولا يمنع عنه لا يفتي للناس مع ائمة الساطان ولا مع ائمتهم (ولو طلبوا المراجعة اجيبوا)  
اليها (ان خبر المسلمين) كافي اهل الحرب ٤٣٠ (والالا) يجابوا بجر (ولا يؤخذ منهم شيء) فلو اخذنا منهم وهو نواخذوا منا

فان قيل والمقتول في النار محمول على اقتنائها ما حجة وعصية كاتبة في بين اهل فريتين ومعتز  
اولا لاجل الدنيا والموت وعقابه في القبح (قوله وفي المبتنى الخ) وافق لما مر عن جامع الفصول  
ومثله في السراج امكن في الفتح ويجب على كل من اطلق الدفع ان يقاوم مع الامام الا ان ابدوا  
ما يجوز اقامته اقبال كان ظاهرا او ظاهرا غيرهم ظاهرا لا شبهة فيه بل يجب ان يعينهم حتى ينصفهم  
ويرجع عن جوره بخلاف ما اذا كان الحال مشتبها انه ظالم مثل تحصيل بعض الجبايات التي للامام  
اخذها والحق الضرر به بالدفع ضررا عم منه اه قلت ويمكن التوفيق بان وجوب اعانتهم  
اذا امكن امتناعه عن دفعه والافلا كما يفيد قول المبتنى ولا يمنع عنه تأمل (قوله ولو طلبوا  
المراجعة) أي الصلح على تركه اهلهم ط (قوله ولا يؤخذ منهم شيء) أي على المراجعة لانهم  
معاونون ومثله في المرتدين فتح (قوله لا تقتل رهونهم) أي وان وقع الشرط على أن أمهم ما  
غدر وقتل الا تخرون لهن لانهم صاروا آمنين بالوادعة او باعطاء الامان لهم حين اخذناهم  
رهنا والغدر من غيرهم لا يؤخذون به والشرط باطل وعقابه في القبح (قوله او يصير واذمة  
لنا) او بمعنى الافذالك حذف النون ح (قوله أجهز على جريحهم) بالبقاء لانه قول فيه وفي  
اتباع (قوله أي أتم قتله) في الصباح جهزت على الجريح من باب تقع واجهزت اجهزا  
أتمت عليه وأسرعت قتله (قوله واتباع واهيم) أي هاربين من قتله أو أسره كي لا يلحق هو  
أو الجريح بقتله (قوله والالا) أي وان لم يكن لهم فئة يلحقونهم لا يجوز ولا يتبع (قوله  
ان شئتله) أي ان كان له شئ والالا كافي القهستاني عن المحيط قال في الفتح وفي هذا الخيار  
أن يحكم نظره بما هو أحسن الامرين في كسر الكلاب وكي النفس والتشفي (قوله كنسا  
وشيوخ) ادخلت الكاف الصبيان والعبيان كافي البحر ط (قوله ما لم يقتلوا) أي يقتلون  
حال القتال وبعد الفراغ الا الصبيان والمجانين بجر (قوله ولا يقتل) أي يكبره كافي الفتح  
(قوله ما لم يرد قتله) فاذا ارادته دفعه ولو يقتله وله أن يتبع لقتله غيره كعقد دابته بخلاف  
اهل الحرب فله أن يقتل محرومه منهم مباشرة الا لو الدين بجر أي فانه لا يجوز له قتل الوالدين  
الحريين مباشرة بل لمنعه من البقاء ما غره الا اذا اراد قتله ولا يمكن دفعه الا بالقتل فله  
قتله ما مباشرة كما مر اول الجهاد والخاصة ل أن المحرم هنا كالوالدين بخلاف اهل الحرب فان له  
قتل المحرم فقط والفرق كافي الفتح انه اجتماع في الباغي حرمات حرمة الاسلام وحرمة القرابة  
وفي الكافر حرمة القرابة فقط (قوله ولم تسب اهلهم ذرية) أي اولاد صغار وكذا النساء لان  
الاسلام يمنع الامتراء كافي ابتداء كافي لزباي (قوله ويبيع الكراع اولي) بضم الكاف من  
تسمية الشيء بامه بعضه لما في المصباح ان الكراع من القم والبقر مستحق الساعد بقتله  
لوظيف من القرم وهو مؤثرب مع على الكراع والاكراع على الكراع قال الازهرى  
الا كراع للاداية قوائها (قوله لانه أنفع) أي أنفع من امساكه والاتفاق عليه من بيت المال  
اولا رجوع على صاحبه كما يفيد كلام البحر (قوله ألقى السلاح) فعل ماض معطوف على  
قال (قوله فني ألقاه الخ) قال في الفتح ومالم يلق السلاح في صورته من الصور كان له قتله وفي  
ألقاه كف عنه بخلاف الحرب لا يلزمه الكف عنه بالذات السلاح (قوله فلا تثنى فيه) أي  
لا دية ولا قصاص اذا ظهر ناعليهم فتح (قوله لكونه مباح الدم) الا ترى أن العادل اذا قتله

وهو نافع غدروا بنا وقتلوا  
وهو تال لا تقتل رهونهم والكن  
يجيبون الى ان يملك اهل  
البيتي او ينوبوا وكذلك اهل  
الشرك اذا غلبوا برهونا  
ذلك لانهم مل برهونهم  
(و) لكن يجب برون على  
الاسلام او يصير واذمة لنا  
(ولو لم) فئة أجهز على  
جريحهم أي أتم قتله  
(واتباع واهيم) ولا  
لهم الخوف (والامام  
بالباري أو يهرم ارشاه قتله  
وان شاء غيره) حتى يوب  
اهل البيتي فان تابوا فيه  
أي احق بحد ثوبة  
مراج (وإنما اقام بالجنين  
والاغراق وغير ذلك كاهل  
الحرب وما لا يجوز قتله من  
اهل الحرب) كنساء  
وشيوخ (لا يجوز قتله  
منهم) ما لم يقتلوا ولا يقتل  
عادل محرم مباشرة ما لم يرد  
قتله (ولم تسب اهلهم ذرية  
وتسب اموالهم الى ظهور  
قوتهم) فترد عليهم ويبيع  
الكراع اولى لانه أنفع فتح  
ويقال عليه العبد غير  
(وإنما يربوا) وهم وخيلهم  
عند الحاجة ولا يدفع  
بغيرهم من اموالهم مطلقا  
ولو عند الحاجة مراح (ولو قال  
الباغي نبت والى السلاح)

من يده (كف عنه ولو قال كف عنى لا تفرق أمرى اهل اوتوب وألقى السلاح كف عنه ولو قال انا على دية ودمه السلاح لا  
لان رجوعه السلاح معه قرينة بقاءه فيه فني ألقاه كف عنه والالا فتح (ولو قتل باغ منهم) يظهر عليهم ولا تثنى فيه) اكونه مباح الدم فتح

لا يجب عليه شيء ولان القصاص لا يستوفى الا بالولاية وهي بالمنفعة ولا ولاية لامنا على من قتل  
يجب شيء وصار كالمقتل في دار الحرب وعند الاثمة الثلاثة يقتل به فتح (قوله فلا تثنى فيه) اخذ  
في التمر من ظاهر كلام الفتح ومثله في البحر فقتله (قوله وقتلنا منهم داء) أي فيمنع عنهم ما يمنع  
بالشهاد كافي (قوله بل يكفون) أي بعد أن يقتلوا كافي البحر ح (قوله لانهم امثلة) أي  
لان هذه الهمة أو انهم امثلة لما ثبت الخبر أي والمنفعة منه هي عنها (قوله وجوز به بعض المتأخرين)  
لمنع كونه مثله قال في البحر ومنعه في المحيط في رؤس البقية وجوز في رؤس اهل الحرب (قوله  
ان لم يجر الخ) أي بان أخرجهم امام العدل قبل تقرر حكمهم لانه حينئذ لم تقطع ولاية الامام  
فوجب القود فتح (قوله وان جرى لا) أي لا يقتل به ولا يمكن يستثنى عذاب الآخرة فتح  
(قوله مطاوعا) بفسره ما بعده قال في البحر اذا قتل عادل باغ فانه يرثه ولا تقصيل فيه لانه قتله  
بني فلا يمنع الارث وأصله ان العادل اذا ألتف نفس الباغي أو ماله لا يضمن ولا يباغ لانه ما مور  
بقائهم دفعا لشرهم كذا في الهداية ونحوه في البدائع وفي المحيط اعدل لو ألتف مال الباغي  
بضمن لانه معصوم في حقه وأورق الزباي بضمه ل الاول على اتلافه حال القتال بسبب القتال  
اذا لا يمكنه أن يقتلهم الا بتلاف شيء من اموالهم كالخيل وأما في غير هذه الحالة فلا معنى لمنع  
الضمان اعصمة اموالهم اه ملخصا قلت ويظهر لي التوفيق بوجه آخر وهو حل الضمان  
على ما قيل تخييرهم وخروجهم أو بعد كسرهم وتفرق عنهم أما اذا تخير والقتال بالحق فحين  
غير معصومين بديل حل قتله اهلهم ويدل عليه تعليل اهل الهداية بالاصر بقتالهم اذ لا يؤمر  
بقتالهم الا في هذه الحالة فلو ألتف العادل منهم شيئا في هذه الحالة لا يضمنه سقوط العصمة  
بخلاف غير ما يانه يضمن لانه حينئذ معصوم في حقه ولم أر من ذكره هذا التوفيق والله تعالى  
الموفق (قوله وبالعكس) أي اذا قتل باغ عادلا (قوله وقتلته) متعلق بقوله انا على باطل  
فكان عليه أن يذكر عقيب ذلك يلزم قوله ذلك وقتلته بل لا يلزم اعتقاده ذلك وقتله لكن قد  
يأتي فقط قال بعضي اعتقد تأمل وعبرة البحر وان قال قتله وأنا أعلم اني على باطل لم يرثه (قوله  
انفاقا) أي من أبي يوسف وصاحبه (قوله ادم الشبهة) وهي التأويل باعتقاد كونه على  
حق (قوله ورثه) أي خلافا لابي يوسف لانه ألتف بدأ ويل فاسد وانما سدمته ملحق بالصحيح  
اذا ضمت اليه بالمنفعة في حق الدفع كافي منة اهل الحرب وتأويلهم والحاصل أن نفي الضمان  
منوط بالمنفعة مع التأويل ولو تجردت المنفعة عن التأويل كقوم تغلبوا على بلدة فقتلوا  
واستلموا الاموال بلاتوا ويل ثم ظهر عليهم أخذوا بجمع ذلك ولو انفرد التأويل عن المنفعة  
بان انفردوا واحدوا ثلثان فقتلوا واخذوا عن تأويل ضمت اذ اتوا او قدر عليهم وعقابه في الفتح  
والزباي وفي الاختيار اربوا أصاب كل واحد من القريتين من الآخر من دم أو جراحة  
أو استلم مال فهو موضوع لدية فيه ولا ضمان ولا قصاص وما كان فائضا في ذلك واحد من  
القريتين لا يخرجه وامناحبه قال محمد رحمه الله تعالى اذا تابوا أقتلهم أن يفرموا ولا أجبرهم  
على ذلك لانهم ألتفوه بغيره في سقوط المطالبة لا بسقوط الضمان فيما بينه وبين الله تعالى وقال  
أصحابنا ما قتلوه قبل التحيز والفرج وبعده تفرق بينهم يؤخذون به لانهم من اهل دارنا  
ولا منعة لهم كغيرهم من المسلمين اما ما قتلوه بعد التحيز لا ضمان فيه لما بينا اه قلت فحصل

فلا تثنى أيضا وقتلنا منهم داء  
ولا يصح على على بقاءه بل  
يكفون ويدفون بدائع  
(ويكرهه قتل رؤسهم الى  
الاتفاق) وكذلك رؤس  
اهل الحرب لان امثله  
وجوز به بعض المتأخرين لو  
فيه كسر وشكهم أو فواح  
قابضا فتح مصر في الجهاد  
(ولو غلبوا على مصر فقتل  
مصري مثله حرافه على  
المصر فقتل به ان لم يجر على  
أهله) أي مصر (أحكامهم)  
وان جرى لا لا تقطع ولاية  
الامام منهم (وان قتل  
عادل باغيا ورثه) مطاوعا  
(وبالعكس اذا قال) الباغي  
وقت قتلته (أنا على باطل  
لا يرثه انفاقا لدم الشبهة  
(وان قال أنا على حق) في  
الخروج على الامام وأصر  
على دعواه (ورثه) أمالو  
رجع



من ذلك كله أن أهل البني إذا كانوا كثيرين ذوى منعة وتحميزا لثمة متقدمين حله بقاويل  
 سقط عنهم ضمان ما اتفقوا من دم أو مال دون ما كان قائما ويضنون كل ذلك إذا كانوا قليلين  
 لا منعة لهم أو قبل تحيزهم أو بعد تفرق وجههم وتقدم أن ما اتفقه أهل العدل لا يضمنونه وقبل  
 يضمنونه وقدما التوفيق (قوله تبطل ديانته) أي تأويله الذي كان يتدين به واسقطنا ضمانه  
 بسببه فإذا رجع ظهر أنه لا تأويل له لا يرث ويضمن ما أنفق وفي عامة النسخ ديانة بدون ضمير  
 وهو محرم بف والموافق لما في ابن كمال عن غاية البيان هو الأول (قوله عدا) أي في كلام  
 الفتح وليكن حله عليه في النور لأنه المراد بديل التعديل ثم قال في النور ويخفى أن لا يرث منه  
 وهذه ترد على إطلاق المصنف (قوله كما في المستأمن) أي كالأول المسلم مستأمن في دارنا  
 فتح (قوله أبقا شعبة الاباحة) علة لعدم وجوب القصاص المفهوم من وجوب الدية اه ح  
 (قوله تحريمها) بحث صاحب الصريح حيث قال وظاهر كلامهم أن الكراهة تحريمية لعلها  
 بالاعانة على المعصية ط (قوله من أهل الفتنة) هل البغاة وقطاع الطريق والأصوص يحرم  
 (قوله ان علم) أي ان علم البائع أن المشتري منهم (قوله لأنه اعانة على المعصية) لأنه يقال  
 بعينه بخلاف ما لا يقال له إلا بمنعة فحدث فيه كالحديد ونظيره كراهة بيع المعازف لأن  
 المعصية تقام بها عينها ولا يكره بيع الخشب المتخذة من معصية وعلى هذا يبيع الخمر لا يبيع ويبيع  
 بيع العنب والفرق في ذلك كله ما ذكرنا فتح ومثله في البصر عن البدائع وكذا في الزباني لكونه  
 قال بهد وكذا لا يكره بيع الحاربة المغنمية والكبس النطوح والديك المقاتل والحمامة  
 الطيارة لأنه لا يس عينها من كراهة أو غنا المنكر في استعمالها المظهور اه قاتل لكن هذه الاشياء  
 تقام المعصية بعينها لكن ليست هي المقصود الأصلي منها فان عين الجارية للخدمة مثلا والغنا  
 عارض فلم تكن عين المنكر بخلاف السلاح فان المقصود الأصلي منه هو الحاربه فيه فكان  
 عينه منكر اذا بيع لاهل الفتنة فصار المراد بتمام المعصية به ما كان عينه منكر بالاعمال  
 صنعة فيه فخرج بنحو الجارية المغنمية لأنما ليست عين المنكر ونحو الحديد والعصير لأنه وان  
 كان يعمل منه عين المنكر لكونه بصنعة تحدث فلم يكن عينه وجهه إذ اظهر ان بيع الامر من  
 يلو ط به مثل الجارية المغنمية فليس مما تقوم المعصية بعينه خلافا لما ذكره المصنف والشارح  
 في باب الحظر والاباحة وبأن تمامه قريبا (قوله يكره لاهل الحرب) مقتضى ما قلناه عن الفتح  
 عدم الكراهة الآن يقال المنع كراهة التحريم والمثبت كراهة التنزيه لأن الحسد يدوان لم تقم  
 المعصية بعينه لكن اذا كان بيعه من بيعه لا حلا كان فيه نوع اعانة تأمل (قوله نذر)  
 عبارته وعرف به ذلك أنه لا يكره بيع ما لم تقم المعصية به كبيع الجارية المغنمية والكبس  
 النطوح والحمامة الطيارة والعصير والخشب الذي يتخذ منه المعازف وما في بيع الخسائية من  
 أنه يكره يبيع الامر من فاسق يعلم أنه يبيع به مشكلا والذي جرم به في الحظر والاباحة أنه  
 لا يكره يبيع جارية من ياتم في دبرها أو يبيع الغلام من لوطي وهو الموافق لما هو وعندى ان  
 ما في الخسائية محمول على كراهة التنزيه والمنع هو كراهة التحريم وعلى هذا فيكره في الكل تنزيها  
 وهو الذي إليه تطمئن النفس لانه تبطل في الاعانة ولم أر من تعرض لهذا والله تعالى الموافق اه  
 (قوله ينفذ) بالثبوت بغيره لا يجوز (قوله لو عادلا) أي لو كان حكم قاضيه عادلا أي على

مطلب  
 في كراهة بيع ما تقوم  
 المعصية بعينه  
 تبطل ديانته فلا يرث ابن  
 كمال وفي الفتح لو دخل باغ  
 بأمان فقتله عادل عند الزمة  
 الدية كما في المستأمن ابقاء  
 شبهة الاباحة (ويكره)  
 تحريمها (بيع السلاح من  
 أهل الفتنة ان علم) لأنه  
 اعانة على المعصية (و يبيع  
 ما يتخذ منه كالحديد)  
 وفقوه يكره لاهل الحرب  
 (لا لاهل البني لعدم  
 تفرقهم لعدم صلاح الحرب  
 فوالهم بخلاف أهل الحرب  
 زباني قات وأفاد كلامهم  
 أن ما قامت المعصية بعينه  
 يكره يبيعه تحريمها والا  
 فتستزجرها نهر وفي الفتح  
 ينفذ حكم قاضيه لو عادلا  
 والا

مذهب أهل العدل قال في الفتح وإذا دأب البغاة فاضربا على مكان غلبوا عايله فقتلوا ما شاء  
 ظهر أهل العدل فرفعت أقضية إلى قاضي العدل فقتلهم ما هو عدل وكذا ما قضي برأى  
 بعض المجتهدين لأن قضاء القاضي في المجتهدات نائذوان كان مخالفا لرأى قاضي العدل اه  
 (قوله ولو كتب قاضيه سم الخ) محله إذا كان من أهل العدل والا لا يقبل كتابه لفسقه كما في الفتح  
 وأفاد صفة تولية البغاة القضاء كما سيأتي في بابيه والله سبحانه أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الاقيط)

أي كتاب الاقيط فهو ستاني والاولى قول الجوى كتاب في بيان أحكام الاقيط لأن الكتاب  
 هو قودا بيان ما هو أهم من اقطه كنفقته وجناتيه وارثه وغير ذلك ط (قوله عقبه مع الاقطه  
 بالجهاد) تتبع في هذا التعبير صاحب النور وفيه قلب وصوابه عقب الجهاد به مع الاقطه ط قات  
 ليكن في المصباح كل شيء جاء به من غير عاقبه وعقبه تعقبها ثم قال وعقبه زيد عقبها من باب  
 تمل وعقبه باجبت بعده ثم قال والسلام يعقب التشديد أي يتلووه فهو عقبه اه فعلى هذا  
 اذا قلت أعقبته زيدا عرما كان معناه جعلت زيدا تابا العمر ولان زيدا فاعل في الاصل كما في  
 ألبت زيدا جارية وكذا نقول أعقبته السلام التشديد أي ألبت بالسلام بعد التشديد ومثله  
 أعقبته السلام بالتشديد بزيادة الباء وعليه فقوله عقب الاقيط بالجهاد معناه أن به عقب الجهاد  
 فلا قلب فيه هذا ما ظهر لي (قوله امرضيتما) بفتح العين والراء اه ح أي لتوقع عروضا  
 الهلاك والزوال فيه اه أي كان الانفس والاموال في الجهاد على شرف الهلاك وانما قدمه  
 عايله لكونه فرضا لا علاه كلمة الله تعالى والالتقاط منه دواب (قوله ما يلقط) أي يرفع من  
 الارض فتح (قوله ثم غاب) أي في اللغة كما هو ظاهر المغرب والمصباح فهو كاستعماله  
 الاقطه في الملقط ثم خصصه بما يلقطه الفهم من الحروف (قوله باعتبار المال) لأنه يؤل  
 أمره إلى الالتقاط في العادة وظاهره انه مجاز لغوي بعد لاقطة الاول مثل أعصر خرما وانظر  
 ما قدمناه في باب كيفية القسمة عند قوله سماعة في الخ (قوله وشرا عايله على مولود الخ) كذا  
 في البحر وظاهر الفتح اتحاد المعنى الشرعي واللغوي وعلى ما هنا فالغاية بينهما بزيادة قيد الحياة  
 وهو غير ظاهر لان الميت كذلك فيما يظهر حتى يحكم بسلامته تبعا للأدوية لويصل عليه ولو  
 وجد قبله في محله تجب فيه الدية والقسامة كما سنذكره تأمل والمراد به ما كان من بني آدم كما  
 نقل عن الاتفاق وقيد بقوله طرحة أهله استرازا عن الضائع (قوله خوفا من العيلة) بالفتح  
 الفقر مصباح (قوله فرار من تهمة الريه) التهمة بفتح الهاء وسكونها الشك والريه مصباح  
 وفيه أيضا الريه الظن والشك ليكن المراد بهما الزنا (قوله مضيعه) أي طارحه أو نازكه  
 حتى ضاع أي هلك (قوله ان غلب على ظنه هلاكه) بأن وجدته في مفازة ونحوها من الماهالك  
 وليس مراد الكثر من الوجوب الاصطلاحي بل الافتراض فلا خلاف بيننا وبين باقي الأئمة كما  
 قد توهم بحر قال في النور وفيه إجماع إلى أنه يشترط في الملقط كونه مكافا فلا يصح التقاط  
 الصبي والمجنون ولا يشترط كونه مسالم لا رشيد المسالم أي من أن التقاط الكافر صحيح  
 والفاسق أولى وأن العبد المحجور عليه يصح التقاطه أيضا فالحجور عليه بالسقة أولى اه وبأن  
 قرينة تمام الكلام على المحجور (قوله والاقتدوب) قال في البصر ويخفى أن يحرم طرحة بعد

ولو كتب قاضيه  
 قاضيه كما بان علم انه قضى  
 بشهادة عدلين فقتله والا  
 (كتاب الاقيط)  
 عقبه مع الاقطه بالجهاد  
 امرضيتما اقوات النفس  
 والمسال وقد ادم الاقيط اتعاقبه  
 بالنفس وهي مقدمة على  
 المال (هو) لفظة ما يلقط  
 فويل بمعنى مفقود ثم غاب  
 على الولد المنبوز باعتبار  
 المال وشرا (اسم على  
 مولود طرحة أهله خوفا  
 من العيلة أو فرارا من  
 تهمة الريه) مضيعه اسم  
 ومحرزه غائم (التقاطه  
 فرض كفاية ان غاب على  
 ظنه هلاكه ولو لم يرفع) ولو  
 لم يعلم به غيره ففرض عين  
 ومنه رؤية أعني يقع في  
 برئته في (والاقتدوب) لما  
 فيه من الشفقة والاحياء



المنطقة لانه وجب عليه بعد التقاطه حفظه فلا يملك رده الى ما كان عليه (قوله وهو سر) اي  
 في جميع أحكامه حتى يحد قاذفه لان الاصل في بقاء آدم الحرية لانهم اولاد خبار المسكين آدم  
 وحواء وانما عرض الرق بعروض الكفر لبعضهم وكذا الداردار الاسرار فتح وشمل ما اذا  
 كان الواجد حراً او عبداً او مكاتباً ولا يكون تبعاً للواجد ولو اجد في المحيط لوجوده المحبور  
 ولا يعرف الا بقوله وقال المولى كذبت بل هو عبدي قال قول للمولى لانه ذواليد لا يد له بعد  
 على نفسه وان كان العبد اذ ذواته يقول لانه لا يد او غامه في البحر (قوله لم تبع الدار)  
 افاد ان المتبر في ثبوت اسلامه المكان سواء كان الواجد مسلماً او كافراً وفيه خلاف سابق  
 (قوله الابحية رقه) يعني منه ما لو كان الملقط عبداً محبوراً وادعى مولاه انه عبده كما  
 انما وكذا لو ادعى الملقط الحر ان لم يكن اقر بأنه لقيط كان في البحر (قوله على خصم وهو  
 الملقط) هذا اذا كان الملقط صغيراً فلو كبر اثبت رقه باقامة البيعة عليه وباقراره أيضاً كما  
 في الفقه الثاني عن النظم لكن اقراره يقتصر عليه وبأنه في الفروع (قوله وما يحتاج  
 اليه) عبارة المنون ونقطة قسم في بيت المال قال في البحر ولو قال وما يحتاج اليه كان أولى لماني  
 المحيط من أن مهره اذا زوجه السلطان في بيت المال وان كان له مال في ماله ١٥ (قوله من  
 نفقة وكسوة الخ) في النهر قد مر أن النفقة اسم للطعام والشراب والكسوة والسكنى (قوله  
 ودواء ذكره في النهر بمثلانه أولى من التزويج) قوله اذا زوجه السلطان أي أو ركبته وقيد  
 به لان الملقط لا يملك تزويجه كباقي الظاهر ان تزويج السلطان له مقيد بالحاجة كالأول  
 الى خادم فزوجه امرأتاً تحده أو نحو ذلك والنفقة من بيت المال بالضرورة  
 والظاهر أن نفقة زوجته في بيت المال أيضاً تأمل (قوله ان برهن على التقاطه) لانه  
 ابنه والوجه أن لا يتوقف على البيعة بل ما يرجع صدقته لانها تم على خصم حاضر ولذا قال في  
 الملبوط هذه لكشف الحال والبيعة لكشف الحال مقبولة وان لم تقم على خصم فتح  
 (تقيمه) افاد أنه لو اتفق الملقط من ماله فهو متبرع الا اذا اذن له القاضي بشرط الرجوع  
 وبما في غامه في المنطقة (قوله ولودية) قال في الفتح حتى لو وجد الملقط قتيلاً في محلة كان على  
 اهله ايتاماً بيت المال وعليهم القسامة وكذا اذا قتله الملقط أو غيره خطأ فالدية على عاقلة  
 بيت المال ولو عدا فالتباعد الى الامام ١٥ اي بين القتل والصلم على الدية وليس له العفو  
 بحر (قوله بكايته) اي على غيره (قوله لان الغرم بالغنم) تعادل لقوله بكايته قال في المصباح  
 والغنم بالغرم اي مقابل به فكأن المالك يجتهد بالغنم ولا يشاركه فيه احد فكذلك يحمل  
 الغرم ولا يتحمل معه احد وهذا معنى قولهم الغرم مجبور بالغنم ١٥ (قوله وليس لاحد اخذه  
 منه نهراً) لانه ثبت حق الحفظ له سابق يده وينبغي ان يتزعم منه اذا لم يكن اهلاً لحفظه كما قالوا  
 في الحاشية وكما يقيد به قول الفتح الا في الاسباب يوجب ذلك بحر قلت وكذا يقيد به  
 ما ياتي من انه يثبت له من ذمى ولكن هو مسلم فيترع من يده قبيل عقل الايمان والظاهر  
 ان التزعم فيه واجب كالأول كان الملقط قاصداً بجثى عليه منه القصور بالملقط فيترع منه قبيل  
 حد الاشتغال ولا ينافيه ما في الحاشية من انه اذا علم القاضي مجرماً عن حفظه بقتله وانى به اليه  
 فان الاول ان يقبله ١٥ لانه اذا لم يرد بالاولى الوجوب فوجهه انه اذا لم يقبله منه بعد ما

(وهو سر) مسلم تبع الدار  
 (الابحية رقه) على خصم  
 وهو الملقط السابق يده  
 (وما يحتاج اليه) من نفقة  
 وكسوة وسكنى ودواء  
 اذا زوجه السلطان في  
 بيت المال ان برهن على  
 التقاطه وان كان له مال  
 أو قرابة (في ماله) أو على  
 قرابته (وارثه) ولودية (في  
 بيت المال كبايته) لان  
 الغرم بالغنم (وليس لاحد  
 اخذه منه نهراً) وهل  
 للامام الاعظم اخذه  
 بالولاية العامة  
 مطلب  
 في قولهم الغرم بالغنم

به اليه علم اماته ودياته وانه حيث لم يقبله منه يدعه هو الى من يحفظه فلم يتعين القاضي لاحذه  
 منه بخلاف ما اذا كان يخشى عايبه من الملقط وبه اندفع ما في النهر (قوله في الفتح لا)  
 حيث قال لا ينبغي للامام ان يأخذ من الملقط الاسباب يوجب ذلك لان يدهم سبقت اليه  
 نهراً حق منه (قوله وحري في النهر) حيث قال وأقول المذكور في الملبوط أن للامام  
 الاعظم ان يأخذ من الملقط الولاية العامة الا انه لا ينبغي له ذلك وهو الذي ذكره في الفتح (قوله  
 وهذا) أي عدم اخذه من الملقط (قوله لانه أنفع للقيط) لانه يعلم احكام الاسلام ولانه  
 محكوم به بالاسلام فكان المسلم أولى بحفظه افاده في البحر قلت وهذا اذا لم يبق الايمان  
 والانزع من المكاتب ولو كان هو الملقط وحده كباقي تأمل (قوله ولو استوى) بان كانا مسلمين  
 أو كافرين (قوله فالرأي للقاضي) وينبغي أن يرجح ما هو أنفع للقيط نهر بأن يقدم العدل  
 على القاصد والغنى على الفقير بل ظاهر تعاليل الحاشية بأنه أنفع للقيط عدم اختصاص  
 الترجيح بالاسلام فيم ماذكره في قضى به لعدل والغنى حيث كان هو الأنفع ولذا قال في البحر وهو  
 ينبغي دانه ان أمكن الترجيح اختصاص به الرابع اه وعلى هذا يحمل قوله ولو استوى أي في  
 صفات الترجيح كلها (قوله استصاناً) والقياس أن لا يصح دعواه ما اما الملقط فالتناقضه  
 وأما غيره فلا ينبغي ابطال حق ثابت بمجرد دعوى أعنى الحفظ للملقط وحق الولد للعامة  
 وجه الاستصان انه اقرار له سبب عايبه والتناقض لا يضري في دعوى النسب وابطال حق  
 الملقط ضمناً خبر ورتبة ثبوت النسب وكمن ثبوت خفي لا يثبت خفياً لا قصداً الا ترى ان شهادة القابلة  
 بالولادة تصح ثم يترتب عليها استحقاقه للارث ولو ثبت عليه ابتداء لم يصح نهر (قوله لو  
 حيا) أي لو كان الملقط حياً وهو مرتبط بقوله بمجرد دعواه (قوله والافالينية) أي وان كان  
 اللقيط ميتاً وترك مالا ولم يترك قاضي رجل بعد موته انه ابنه لا يصدق الابحية بحر عن  
 الحاشية أي لاحتمال ظهور مال له ولعل وجه الفرق ان دعوى الحى تتمع بالنسب بخلاف  
 الميت لا تستفاد منه بالموت فصارت دعوى الارث غير آتية صريحاً في الفتح وبإضافته في  
 دعوى الحى غير متم لاقراره على نفسه بوجوب النفقة تأمل (قوله ومن اثنين مستويين) أي  
 اذا ادعى امماً فلوسبق أحداهم فهو ابنه ما لم يبرهن الا بخروقه وبالإستواء اذ لو كان  
 لاحدهما صريح فهو أولى كملته وخارج فيصيركم به له لملته ولو ذمياً بالام الولد ولو  
 خارجين يقدم من برهن على من لم يبرهن والمسلم على الذي والحر على العبد والذي الحر على  
 العبد المسلم افاده في البحر وكان الشارح ترك التقييد بالمعية ليكون السابق له مرجح وهو  
 السابق لعدم المنازع ومن الراجح وصف أحداهما علامة كباقي (قوله كولد أمه شتر) أي  
 فانه لو ادعى كل من الشريكين أو الشر كأمه ثابت من الكل فهو شبيهه مستل للتميز منه كبايته  
 عليه في الدر المنثور لا تقييد لما في المتن بما اذا ادعى كل من المنطقين من جارية شتر كذا  
 خلافاً لما فهمه في البحر من عبارة الحاشية كبايته عليه في النهر ولذا قال به ولابشتر طر اتحاد  
 الام وبه صرح في التتارخانية كباقي (قوله وعبارة المنية) مثبتاً او مضاف اليه وقوله ادعاء  
 الخ بدل من عبارة وقوله ظاهرة خبر الميت ادعاءه من ماني المنية ما في الفتح حيث قال ولا يلحق  
 بأكثر من اثنين عند أبي يوسف وهو رواية عن أحمد وعند محمد لا يلحق بأكثر من ثلاثة وفي

في الفتح لا وأقره المصنف  
 تبعاً للبحر وحري في النهر  
 يمكن لا ينبغي اخذه  
 الا بموجب (فلو اخذه أحد  
 وخاصة الاول رد اليه) الا  
 اذا دفعه باختياره لانه  
 ابطال حقه (و) هذا اذا  
 اتحد الملقط فلو تعدد  
 وترجع أحدهما كما لو وجد  
 مسلم وكافر فتدعى قضى  
 به لاه لم لانه أنفع للقيط  
 خاتمة ولو استوى فالرأي  
 للقاضي بحر مجتهداً (ويثبت  
 نسبه من واحد) بمجرد  
 دعواه ولو غير الملقط  
 استصاناً لوجوب الافالينية  
 خاتمة (ومن اثنين مستويين  
 كولد أمه شتر) كذا وعبارة  
 المنية ادعاء أكثر من اثنين  
 فمن الامام أنه الى خمسة  
 ظاهرة في عدم قبول دعوى  
 الرضا



شرح الطحاوي وان كان المدهى أكثر من اثنين فعن أبي حنيفة انه جوز له الى خمسة اه  
قال في البحر ولم أر توجيها هذه الاقوال (قوله ولا يشترط اتحاد الام) لما في النهر عن التتارخانية  
لوعين كل واحد منهم امر آخرى قضى بالولدين ثم اهل يثبت نسب الولد من المراتين على  
قياس قوله يثبت وعلى قوله لا (قوله لكن في القهستاني الخ) استدلوا على ما في المنية  
وعبارة القهستاني هكذا وفيه أي في قول التتارخانية ولورجلين اشارة الى أنه لو ادعاه أكثر من  
رجلين لم يثبت منه وهذا عند أبي يوسف وأما عند محمد فثبت من الثلاث لا الاكثر وعند أبي  
حنيفة يثبت من الاكثر اه فقول من الاكثر يشهد ما فوق النية لكن حيث قيدته بغيره بالنية  
يحمل اطلاقه عليه لانه صريح (قوله ولورجلان امرأتين) لعله أي بالمبالغة اشارة الى أن  
قوله لا في فلا بد من شهادة رجلين ليس المراد به الحصر في الرجلين بل المزايدة بكتاب الشهادة  
فهو في قبول شهادة الفرد لا في قبول شهادة رجل وامرأتين لان الشهادة على النسب  
لا يشترط فيها الرجال بخلاف نحو الحدود والقود فانهم (قوله على الغير) أي على الزوج لانه  
يلزم من ثبوته منها ثبوته منه لان الولد لا فراش (قوله فلا بد من شهادة رجلين) ذكر في النهر أن  
هذا بخلاف ما في المنية من أنها تصدق ولو ادعت انه ابنها منه اه وذكر في الخاتمة الفرق بين  
هذا وبين قبول دعوى الرجل بالابنة وهو أن في قبول قول الرجل دفع العار عن المقيط  
وليس ذلك في دعوى المرأة فلا يقبل قولها بالابنة اه ولذا قبل قولها بانصديق الزوج  
وشهادة القابلة لانه يثبت نسبه من الزوج فينفذ عنه العار أي عاره بكونه لأب له فانه مظنة  
كونه ابن زنا (قوله خلافا لهما) فانه لا يكون لواحدة منهم الكون عن محمد روايتان  
احدهما كقول الامام كافي البحر عن البدائع (قوله الكل من الخاتمة) أي ما ذكر من مسائل  
دعوى المرأة والمرأتين (قوله وان ادعاه خارجان) أي لا يلاحداهما عليه وقيد به ما في البحر  
من أن ظاهر ما في الفتح تقديم ذي اليد على الخارج ذي العلامة (قوله أي بجسده) أي كسامة  
وساعة (قوله لا بثوبه) لان الثوب غير ملازم له فلا يقيد التعيين ط قات وهذا ذكره في النهر  
أخذا من مفهوم قول القدوري بجسده (قوله ووافق) قيد به لانه لو لم يوافق فلا ترجيح وهو  
ابنهم او كذا الوأصاب في البعض دون البعض أو وصفا ولم يصب واحد منهم ما أمالوا أصاب  
أحدهما دون الآخر فهو لمن أصاب بحر عن التتارخانية (قوله وسبقه) أي لو كانت دعوى  
أحدهما سابقة على الآخر كان ابنه ولو وصف الثاني علامة لثبوته في وقت لا منازع له فيه  
اه فتح فعلم ان المراد بالسبق في الدعوى لاني وضع اليد لان الكلام في الخارجين فانهم  
(قوله وسبقه) ذكره في النهر بحثنا (قوله وسنمه ان ارخا فان اشتبه فيهم) هذا يوجد  
في بعض النسخ قال في البحر في الظهيرية رجلان ادعياه وأثبتت بينة لكل منهما بقضى  
ان يشهد له من الصبي فلما سن مشتها فعلى قوله ما يسقط اعتبار التاريخ ويقضى اه  
وعلى قوله في رواية كذلك وفي أخرى لا نسبه لهما تاريخا وفي التتارخانية يقضى به بين ما في  
عامة الروايات وهو الصحيح اه مخصصا حيث كانت العلامة مرجحة فالظاهر اعتبارهما هنا  
أبضا فيقضى به لذى العلامة قال في الفتح وكلامه بترجيح دعوى واحد من المدعين بكون

ولا يشترط اتحاد الام نهر  
لكن في القهستاني عن  
النظم ما يفيد ثبوته من  
الاكثر فليجوز (ولو ادعاه  
امرأة واحدة) ذات زوج  
فان صدقها زوجها أو  
شهدت لهما القابلة أو قامت  
بينة (ولورجلان امرأتين  
على الولادة) صحت دعوتها  
(والالا) لما فيه من تحصيل  
النسب على الغير (وان لم  
يكن لها زوج فلا بد من  
شهادة رجلين ولو ادعاه  
امرأتان أو قامت احدهما  
البينة فهي أولى به وان  
اقامت جميعا فهو ابنهما  
خلافا لهما السكك من  
الخاتمة (وان ادعاه خارجان  
ووصف أحدهما علامة  
به) أي بجسده لا بثوبه  
(ووافق فهو أحق) اذ لم  
يعارضهما أقوى منها كمينه  
الاخر وحريته وسبقه  
وسنمه ان ارخا فان اشتبه  
فيهم ما ولا يلامه ولو ادعى  
أحدهما انه ابنه والاخر  
انه ابنه فاذا هو خفي فلو  
مشكلا

قضى لهما والاقل ادعى

انه ابنه ولو ثبت له مسلم  
ذميان ولذمي مسلمان  
قضى به للمسلم تتارخانية  
(و) يثبت نسبه (من ذمي  
(و) (هو مسلم)  
استحسانا في نزع من يده  
قييل عقل الاديان عالم  
يعرف من مسلمين انه ابنه  
فيكون كافرا نهر (ان  
لم يكن) أي يوجد (في مكان  
أهل الذمة) كفرتهم أو  
بينة أو كنية أو مسئلة  
رباعية لانه اما أن يجده  
مسلم في مكاتنا مسلم أو كافر  
في مكانهم فمكاتنا أو كافر  
في مكاتنا أو كافر فظاهر  
الرواية اعتبار المسكان  
اسبقه اختيار (و) يثبت  
(من عبده وهو حر) وان  
ادعى أنه ابنه من زوجته  
الامة عند محمد وكلام  
الزبلي ظاهر في اختياره  
(ولو ادعاه حران أحدهما  
انه ابنه من هذه الحرة  
والاخر من الامة فلا ي  
يدعيه من الحرة أولى)  
انثوتن من الجانبين زبلي  
(وان وجد معه مال فهو له)  
علا بالظاهر ولو فوقه أو  
نقصه أو دابة هو عليها  
لما كان بقر به (فيصرفه  
الواجد) أو غيره (اليه باصر  
القاضي) في ظاهر الرواية  
لانه مال ضائع (ولو قرب

ابنهما وعند الشافعي يرجع الى القاتنة (قوله قضى لهما) لانه لم يظهر ترجيح أحدهما على  
الآخر فاستويا كمالا وصفا ولم يصب واحد منهما كما مر فانهم (قوله والاقل ادعى انه  
ابنه) مقتضاه ولو ظهر انه أنثى وهو مخالف للمسائل المارة ولذا قال القهستاني ينبغي انه ان وافق  
قات على ان الذي رأته في التتارخانية وان لم يكن مثلا ولا وحكم بكونه ابنا فهو للذي يدعي انه  
ابنه اه وهذا الاشكال فيه والشارح تبع في التعبير صاحب البحر وفيه اختصار محمل (قوله  
قضى به للمسلم) لان الذميين شهدا على ذمي والمسلمين على مسلم فصححت الشهادتين وترجع المسلم اه  
ح (قوله استحسانا) والقياس أن لا يثبت نسبه لان فيه نفي اسلامه الثابت بالدار وجهه  
الاستحسان أن دعواه تفتت شيئين النسب وهو نفع لا يضره ونفي الاسلام الثابت بالدار وهو  
ضرره وليس من ضرورة ثبوت النسب من الكافر الكفر بل هو مسلم هو ابن كافر بان أسات  
أمه فصحته ادعواه فيما يتفهمه دون ما يضره فصح (قوله عالم يعرفه) وذكر ابن جماعة عن محمد  
لوعليه زى أهل الشرك كصاحب ونحوه وهو ابنه وهو نصرا في فتح (قوله مسلمين) فلو أقام بينة  
من أهل الذمة لا يكون ذميا لانا حكمنا باسلامه فلا يطل هذا الحكم به هذه البينة لان الشهادة  
قامت في حق الدين على مسلم فلا تقبل بحر عن الخاتمة (قوله أو عكسه) أي مسلم في مكانهم  
(قوله فظاهر الرواية اعتبار المسكان) أي في العورتين وفي بعض نسخ الميسوط اعتبر الواحد  
وفي بعض اعتبار الاسلام أي ما يصير به الولد مسلما فظهر اله لا ينبغي أن يعدل عن ذلك وقيل يعتبر  
بالسبب والزى فتح وعلى ما رجحه في الفتح يصير مسلم في ثلاث صور ذميا في صورة واحدة وهي  
ما لو وجد ذمي في مكانهم وهو ظاهر الكثرة وغيره وقال في البحر أيضا ولا يعدل عنه (قوله  
اسبقه) أي سبق المكان على يد الواحد (قوله وهو حر) أي الابنة رقة كما قدمه المصنف (قوله  
عند محمد) وقال أبو يوسف بكون عبدا لانه يستحيل أن يكون الولد حرا بغير رقية فيقال  
لا يستحيل بل هو رقة قبل الانفصال وبعد فلا تبطل الحر بقاء الشك زبلي وتامة في النهر  
(قوله لثبوته من الجانبين) فيه ان النسب يثبت من جانب الأم أيضا سواء كانت الامة زوجة له  
أو لم تكن فظاهر ادثوت أحكامه كما عبر به الزبلي أي كالارث وحق الحضنة ووجوب النفقة  
ونحو ذلك وهذا مختص بالحرة فكانت هذه البينة أكثر اثباتا (قوله علا بالظاهر) أو رد عليه  
أن الظاهر يصلح للدفع لا للاثبات قلنا انهم يدفع به اذا اظهر دعوى ملك غيره عنه ثم يثبت ملكه  
بقيام يده مع سريته المحكوم بها فادعى الفتح (قوله ولو فوقه أو تحته) دخل فيه الدراهم  
الموضوعة عليه وينبغي أن تكون الدراهم التي فوق فراشه أو تحته كتابا ومهاده ودثاره  
بخلاف المدفونة تحته ولم اره بحر (قوله أو دابة) بالنسب عطا على فوقه أي ولو كان ذلك  
المال دابة هو عليها اه ح (قوله لاما كان بقر به) في بعض النسخ لا مكان بقر به وعلمها كتب  
ح فقال الظاهر انه فقط لفظ في الاصل لا في مكان بقر به عطا على فوقه اه قال في النهر وبه  
عرف ان الدار التي هو فيها وكذا البستان لا يكون له بالاول اه وقد وقف فيه في البحر بعد ان  
نقل عن الشافعية أن الدار وفي البستان وجهان (قوله لانه مال ضائع) قال في الفتح أي  
لاحفظ له ومالكه وان كان معه فلا قدرة له على الحفظ وللقاضي ولاية صرف مثله اليه وكذا  
غير الواحد باصر والقول في نفقة مثله وقيل له صرفه عليه بغير امر القاضي (قوله ولو قرر



القاضي ولا لاهل الملقط صح) أي بان يقول جعلت ولا هذا الملقط لثبوتها اذا مات وفعل عنه  
 اذا جنى (قوله لانه قضاء في فصل مجتهد فيه) فان من العلماء من قال ان الملقط يشبه المعتق  
 من حيث انه أسياء كالمعتق فعلى هذا لا يكون متبرعا بالاتفاق بغير أمر القاضي اذا أشهد بالرجوع  
 كالوصي بغير من كتاب الملقط ط (قوله نعم الخ) ظاهره أن له ذلك ولو بعد ما قرر القاضي  
 ولا لاهل الملقط والظاهر خلافه لانه ناكدا بقضاءه وقد رجعت عبادة الخلية فرأيت ذلك المستلة  
 الثانية ولم يذكر منه تقرر بالقاضي (قوله ما لم يعقل عنه بيت المال) فان جنى ثم عقل عنه  
 تقرر أنه له لان الغنم بالقرم (قوله ويدفعه في حرفة) يخفى ان يقال ما قبل في وصي اليتيم انه يعلم  
 العلم ولا فان لم يجد فيه قابلية ساهل حرفة نهر (قوله ويقبض حفته وصدقه) أي ما وجهه له  
 الغير أو صدقه عليه اذا كان فقيرا (قوله وليس له ختمه) الظاهر ان هذا لو بدون اذن  
 السلطان أو نائبه فلا اذن صح لان ولايته كما ياتي ولذا كان لوصي اليتيم أن يحنثه (قوله ولو علم  
 الختان الخ) نقله في البحر عن الشيخية بقبيل (قوله ولا ينفذ الملقط عليه نكاح) لانه  
 يعقد الولاية من القرابة والمال والسلطنة ولا وجود لواحد منها نهر وقدم الشارح أن مهره  
 في بيت المال اذا تزوج السلطان (قوله ويسع) أي يسع ماله وكذا شرعني المستحق الثمن دينارا  
 عليه لان الذي اليه ليس الا الحفظ والصيانة وما من ضرورات ذلك اعتبارا بالأم فانه لا يجوز  
 له اذ لاك مع انما غلظ تزوجه عنده عدم العصبية ونسائه في الفتح (قوله في الاصح) لانه لا يملك  
 اتلاف منافعهم ولا يملك عليهم افاشبه الم بخصلاف الأم لان غلظ اتلاف منافعهم بالاستخدام  
 والاعارة بلا عوض فبالعوض بالاجارة أولى فتح وقوله ولا يملك عليهم ايضاح ما اذا آجره  
 لياخذ الاجرة لانه أول القبط بل المتبادر الثاني لان الأول معلوم من قوله لا يملك اتلاف منافعهم  
 وعليه في كل قول القهسة ان لا يجوز أن يؤجره لياخذ الاجرة لنفسه مع انه خلاف اطلاق  
 المتون وعلى هذا فلا يصح أن يجعل مقابل الاصح من جواز ايجاره على ما اذا آجره لياخذ  
 الاجرة لنفسه توفيقا بين القولين فافهم (قوله لو باع الخ) أي اللقيط بعد بلوغه (قوله وسلم) قيد  
 في وجوب تصديق لان به يحصل المال للمو حوب له والتصدق عليه (قوله لا يصدق في ابطال شيء  
 من ذلك) مفهومه انه يصدق في اقراره بالرق لا يصدق اذا كان يذيد بديه وكان قبل أن يقضى  
 عليه بما لا يقضى به الاعلى الاحرار كالحسد الكامل ونحوه ولو بعد القضاء فهو ذلك لا يقبل لان  
 فيه ابطال حكم الحاكم ولانه كذب شرعا هو كالو كذبه فيدلو كانت اللقيطة امرأته تزوج  
 كانت أمة للمقر له ولا تصدق في ابطال النكاح ولو كان رجلا عليه مهر لزوجه لا يصح دق في  
 ابطاله لانه دين ظهر وجوبه اه فتح ملخصا ونسائه في البحر وفيه عن التتارخانية اذا أقرانه  
 عبد لا يصدق على ابطال شيء كان فله الا النكاح لانه زعم انه لم يرضع لعدم اذن من يزعم انه  
 مولاه فيؤخذ بزعمه بخلاف المرأة لا يطل نكاحها اه (قوله ويجوز له ذب كلقط) أي  
 فيما ذكر من الاقرار لاني جميع أحكامه كاللا يحنث وهذه المسئلة تنافي في آخر كتاب الاقرار  
 بتفصيلها ان شاء الله تعالى والله سبحانه أعلم

بسم الله الرحمن الرحيم كتاب اللقطة

تقدم وجه تقديم القبط عليها وقال في العناية هـ مائة مائة بان لفظا ومعنى وخص القبط ببيت

آدم واللقطة بغيرهم للتمييز بينهم او قدم الاول اشرف بن آدم (قوله بالفتح) أي فتح الفاف مع  
 ضم اللام وبقتضها كما في القاموس (قوله ونسكن) قال الازهرى الفتح قول جميع اهل اللغة  
 وحذاق النحويين وقال الليث هي بالسكون ولم أسمع غيره ومنه من يمد السكون من الحن  
 او وامع باح (قوله اسم وضع لاهل الملقط) فهو حقيقة لا مجاز وهذا هو المتبادر من كتب  
 اللغة لكن اختار في الفتح انه مجاز لان ابا الفتح وصف مبالغة لفاعل كهمزة ووازة لكثير الهمز  
 والهمز بالسكون لانه محمول كضمة وهزاة لم يصفك منه ويزأبه وانما قيل للمال لقطة  
 بالفتح لان الطباع في الغالب تبادر الى التقاطع لانه مال فصار باعتبار انه داغ الى اخذه لمعنى  
 فيه كانه الكثير الاتقاط مجازا والا حقيقة منه الملقط الكثير الاتقاط وما عن الاصمعي وابن  
 الاعرابي انه بالفتح اسم للمال ايضا محمول على هذا اه (قوله ونهر عاميوا بد ضائعا) الظاهر  
 انه ماولاه في الغوى المذكور ومثله قول المصباح النقي الذي يجدهماني فتأخذوه ويدل  
 عليه أن ابن كمال لم يذكر المعنى في الغوى وهو ظاهر كلام الفتح ايضا وعليه فلا يلزم في حقيقة ما  
 عدم معرفة المال ولا عدم الاباحة أما الاول فلانه اذا وجب رده الى مالكه الذي ضاع منه  
 لا يخرج عن كونه اقطعة وأما كونهم يجب تعريضها لذلك اذا لم يعرف مالكها اذ لا يلزم اتحاد  
 الحكم في جميع أفراد الحقيقة كالملاوة وغيرها أو اما المباح كالساقط من حربي فكذلك ومثله  
 ما يلقط من التمار كجوز ونحوه كما ياتي فهو يسمى اقطعة شرعا وانه وان لم يجب تعريضه ولا رده  
 الى مالكه وبه علم مغيرة هذا التعريف لانه لا يعرف بل يرد اليه وبالاخص يعرف مال الحربي ان كان يرد  
 فخرج ما عرف مال كماله ليس لقطعة بدليل انه لا يعرف بل يرد اليه وبالاخص يعرف مال الحربي ان كان يرد  
 عليه ما كان محرز امكن أو حافظ فانه داخل في التعريف فالاولى أن يقال هو مال معصوم  
 معرض لضاياع بحر وأقول الحرز بالمكان ونحوه يخرج بقوله بوجه في أي في الارض ضائعا  
 اذ لا يقال في الحرز ذلك بل في الهبط جعل عدم الاحراز من شرائطها وعرفها بما ياتي وهذا  
 يفيد أن عدم معرفة المال ليس شرطا في منه وهو نهر (قوله دفع في الخ) هـ هذا تعريف  
 لها بالمعنى المصدري أعني الاندخال لانه لا يملكها وهذا يقع في كلامهم كثيرا ومنه الاضحية فانها  
 اسم لا يضحي به وعرفوه شرعا بجمع حيوان مخصوص الخ وهذا التعريف يخرج ما كان  
 مباحا (قوله لا للتمليك) الاولى لا للتمليك (قوله وفيه انه أمانة لا اقطعة الخ) فيه نظر فان اللقطة  
 أيضا أمانة وعدم وجوب تعريضه لا يخرج عنه كونه اقطعة كما قدمنا لانه وان علم مالكه فهو مال  
 ضائع أي لا حافظ له نظير ما مر في المال الذي يوجب دمع القبط وفي القاموس ضاع الشيء صار  
 هـ لا ولا هذا ذكر في التمر ان هذا الموضع يدل على ما استنبط من هذا التعريف من أن عدم  
 معرفة المال ليس شرطا في منه وهو ما (قوله نذب ردها) وقيل الافضل عدمه والصحيح الاول  
 وهو قول عامة العلماء خصوص في زواتا كما في شرح الوهبانية قلت ويمكن التوفيق بالامن  
 وعدمه (قوله ان أمن على نفسه تعريضها) أي عدم تعريضها كالا يخفى اه ح أي لان الامن  
 مما يخاف منه والخوف عدم التعريف لا التعريف الا أن يذبح نفسه من أمن على نفسه ومعنى  
 ونؤمنه تأمل (قوله والا) أي وان لم يامن بانك فلا ياتي ما في البدائع لانه فيها اذا أخذها  
 لنفسه فاذا تبين من نفسه منعه من صاحبها فرض التملك واذا شك نذب أفاده ط لكن

(هـ) بالفتح ونسكن اسم  
 وضع لاهل الملقط عني  
 ونهر عاميوا بد ضائعا  
 ابن كمال وفي التتارخانية عن  
 المضمرات مال يوجد  
 ولا يعرف مال كماله وامن  
 عباح كمال الحربي وفي الهبط  
 (رفع شيء ضائع للخط على  
 الفيد لا للتمليك) وهذا  
 ما علم مالكه كالواقع من  
 السكران وفيه انه أمانة  
 لا اقطعة لانه لا يعرف بل  
 يدفع لمالكه (نذب ردها  
 اصاحبا) ان أمن على  
 نفسه تعريضها والا فانك  
 أولى وفي البدائع وان  
 أخذها لنفسه حرم

القاضي ولا لاهل الملقط صح  
 ظهر به لانه قضاء في فصل  
 مجتهد فيه نعم له بعد بلوغه  
 ان يوالي من شانه ما لم يعقل  
 عنه بيت المال خانية  
 (ويدفعه في حرفة ويقبض  
 حفته) وصدقه (وليس له  
 ختمه) فلا يفعل فقلت ختم  
 ولو علم الختان انه ملقط  
 ضمن ذخيرة (وله نقله حيث  
 شاء) وينبغي نعمه من مهر  
 الى قرية بحر (ولا ينفذ  
 له لقطط عليه نكاح ويسع  
 و) كذا (اجارة) في الاصح  
 لان الولاية عليه في ماله  
 ونفسه للسلطان الحديث  
 السلطان ولي من لا ولي له  
 (نورع) لو باع أو كفل  
 أو دبر أو كاتب أو اعتق أو  
 وهب أو زعمه دق وسلم ثم  
 أقرانه عبد لا يصدق  
 في ابطال شيء من ذلك لانه  
 مـ م ونسائه في الخانية  
 ويجوز له ذب كلقط  
 هـ كتاب اللقطة هـ



ان اخذها لنفسه لم يبرأ من ضمانها الا بردها الى صاحبها كافي الكافي (قوله لانها كالفصل)  
 أي كامن جهة الحرمة والضمان والاختصاص الغصب رفع اليد المحقة ووضع المصلحة  
 ولا يدع حقة هنا تامل (قوله ووجب أي فرض) ظاهره أن المراد الفرض القطعي الذي يكفر  
 منكره وفيه نظر على أنه في الفسخ لم يقصر الوجوب بالاقتراض كما فعل الشارع بل قال وان غلب  
 على ظنه ذلك أي ضياعها ان لم يأتها في الخلاصة بغيره من الرفع اه تامل (قوله فسخ  
 وغيره) أي كالاصل والجهتي لكن في البدائع أن الشارع قال انه واجب وهو غير مديد لان  
 التملك ليس تضييعا بل امتناع عن حقه غير ما تم كالاقتناع عن قبول الوديعة اه وأشار في  
 الهداية الى التبري من الوجوب بقوله وهو واجب اذا خاف الضياع على ما قالوا بغير ملخصا  
 وجزم في النهر بان ما في البدائع شاذ وان ما في الخلاصة يبرى عليه في المحيط والتأخرانية  
 والاختصاص وغيرها اه قلت وكذا في شرح الوهبانية تبعه للذخيرة (قوله عند خوف ضياعها)  
 المراد بالخوف غلبة الظن كما قلناه انما انقاع الفسخ وهذا اذا أمن على نفسه والا فالترك أولى  
 كافي البحر عن المحيط تامل (قوله كافر) أي في القبيح من قوله التقاطه فرض كفاية اذا  
 غاب على ظنه هلا كدولم يرفع ولم يرفع به غيره ففرض عين اه ويذهب هذا التفصيل هنا  
 حوى (قوله فلو تركها) أي وقد أمن على نفسه والا فالترك أفضل ط (قوله ظاهر كلام  
 النهر لا) الأولى أن يقول استظهر في النهر لا وأصله لصاحب البحر استدلالا بما في جامع القصور  
 لو انفتح رفق بغيره رجل فلولم يأخذ بغيره ولو أخذ تركه ضمن لو مال كغائب لا لو حاضر او كذا  
 لو رأى ما وقع من كم رجل اه فقوله وكذا يدل على أنه لا يضمن بتركه أخذه لكنه يدل على أنه  
 لو أخذ تركه تركه بضمه وهو خلاف ما يأتي في إعراب الفسخ والفرق بينهما وبين الرق أن الرق اذا  
 انفتح تركه تركه بضمه لا بد من سبيلان شئ منه فاهلاك فيه محقق بخلاف الواقع من الحكم  
 لو تركه بعد أخذه لا احتمال أن يلتصقه أمين غيره (تنبيه) أفاد أنه لا يلزم من الاتم الضمان  
 واستدل له في البحر بما قالوا لو منع المالك عن أمواله حتى هلك ياتم ولا يضمن اه قلت  
 وكذا لو سئل دابة مربوطة ولم يذهب بها نهرت أو فتح باب فقص فيه طير أو دار فمردود باب  
 فذهب فلا يضمن بخلاف ما اذا حل حبله علق فيه شئ أو شق زقاقه زبت كافي كافي الحاكم  
 لان السقوط والسيلان محقق بنفس الحل والشق بخلاف ذهاب الدواب أو الطير فانه بغيرها  
 لا بنفس فتح الباب ومثله ترك الأمانة بعد أخذها فان هلكها ليس بالتارك بل بفعل الأخذ  
 بعده وكذا لو تركها قبل أخذها بالاولى بخلاف ترك الرق المنقح بعد أخذها فان سبيلانه بتركه  
 أمالوتر كقبل أخذها فانه لا يفسد سبيلانه اليه أصلا (قول للمالك في الصيرفة الخ) ذكر الزاهد  
 هذا القرع بانه نظر رأي جاره قال الخير الرمي فلو الجار لغيره أفتيت بعدم الضمان اه ولا يخفى  
 ظهور الفرق بين جاره وجاره غيره فانه اذا كان الجار له وتر كدصار الفعل مقبولا اليه والنفع  
 عائد اليه بخلاف جاره غيره فانه وان كان الاتلاف محققا وهو يشاهده لكنه لا يتقنع به فهو  
 كالو رأي زقاقه منقضا كافر وإذا لم يضمن هنا لا يضمن بترك الأمانة بالاولى لعدم محقق التلاف  
 كما قلنا فاقامهم (قوله لم يضمن في ظاهر الرواية) هذا اذا أخذها بالبرء فلو لم يبرأ لم يرددها  
 الى ربه كافي نور العين عن الخائصة وقد علمنا عن كافي الحاكم وأطاعه فشم ما اذا اردتها قبل أن

لانها كالفصل (ووجب)  
 أي فرض فسخ وغيره (عند)  
 خوف ضياعها (كافر)  
 لان اصل المهرمة كما  
 انفسه فلو تركها حتى  
 ضاعت اثم وهل يضمن  
 ظاهر كلام النهر لا وظاهر  
 كلام المصنف نعم لما في  
 الصيرفة جارية كل لحظة  
 انسان فلم يضمنه حتى أكل  
 قال في البدائع الصحيح انه  
 يضمن انتم حتى وفي الفسخ  
 وغيره لو رفعها ثم ردها  
 مكانها لم يضمن في ظاهر  
 الرواية

يذهب بها أو بعده قال في الفسخ وقيد به بعض المشايخ بما اذا لم يذهب بها فلو بعده ضمن وبهضم  
 ضمنه مطلقا والوجه ظاهر المذهب اه وتعمل أيضا الخوف باعادتها المالك وهو مؤيد  
 لما استظهره في النهر كافر (قوله وصح التقاط صبي وعبد) أي ويكون التعريف الى ولي  
 الصبي كافي المجتبى وينبغي أن يكون التعريف الى مولى العبد كالمصبي بجماع الجبر فيهما  
 أما المأذون والمكاتب فالتعريف اليهما نهر وصح أيضا التقاط الكافر لقول الكافي لو أقام  
 مدعيه اثم ودعا ككفار على ملقط كافر قبلات اه وعليه فتثبت الاحكام من التعريف  
 والتصدق بعده أو بالاتفاق ولم أره صريحا بصر (قوله لا يجنون الخ) ما أخذ من قوله في النهر  
 ينبغي أن لا يتردد في اشتراط كونه عاقلا صاحبا فلا يصح التقاط المجنون الخ لكن الشارع  
 زاد عليه المعتوه وقد مرنا أول باب المردن حكمه حكم الصبي العاقل ومقتضاه صحة التقاطه  
 تامل قال ط وفائدة عدم صحة التقاط المجنون ونحوه انه بعد الاقامة ليس له الاخذ من أخذه  
 منه ومقتضى الدليل تقييد الصحة في الصبي بالعقل اه (قوله فان أشهد عليه) ظاهر المذهب  
 اشتراط العدلين فتح (قوله ويكفيه) أي في الاشهاد أن يقول الخ وكذا قوله عندى ضالة  
 أو شئ فمن سمعوه الخ ولا فرق بين كون الملقط واحدا أو كثر لانهم اسم جنس ولا يجب أن  
 يبين ذهب أو فضة خصه وصافي هذا الزمان فتح وقوله أو شئ يدل على أنه لا يشترط التصريح بكونه  
 لقطه وبه صرح في البحر عن الولو الجنية (قوله فشد) في المصباح شددت الضالة تشد من باب  
 قتل طليهم وكذا اذا عرفتم أو الاسم تشد وتشدان بكسرهما وأنشدتم بالالف عرفتم (قوله  
 وعرف) معطوف على اشمه ونظيره ان الاشهاد لا يكفي لثنى الضمان وهكذا اشترط في المحيط  
 لثنى الضمان الاشهاد وشاعة التعريف وحكي فيه في الظهيرية اختلافا قال الحلواني يكفي  
 عن التعريف اشهاد عند الاخذ بانه أخذه بالبرء وهو المذهب كور في السير ومنهم من قال ياتي  
 على أبواب المساجد وينادي وسأله أن الاشهاد لا بد منه على قول الامام باننا فاهم والخلاف في  
 أنه هل يكفي عن التعريف بعده أو لا ولم يقل أحدان التعريف بعد الاخذ يكفي عن الاشهاد  
 وقت الاخذ خلافا لما ذهبه في الفسخ هذا حاصل ما في البحر والنهر (قوله أي نادى عليها  
 الخ) أشار الى أن المراد بالتعريف الجهر به كافي الخلاصة لا كما فعل بعضهم حيث نادى رأسه في  
 بئر خارج المصريف نادى عليها فاتفق أن صاحبها كان هناك فسمعها كما حكاه السرخسي وصرأن  
 لقطه الصبي يعرفها وليه زاد في القنية أو وصيه وهل للمانة دفعها الى غيره ليعرفها فقبل نعم  
 ان يجوز قبل لا محال يأتى القاضي بصر ملخصا وفي القنية تاتي لدفعها الامين وله استردادها  
 منه وان هلك في يده لم يضمن (قوله وفي الجامع) أي محلات الاجتماع كالاسواق وأبواب  
 المساجد بصر وكبيرات القهوات في زماننا (قول الى أن علم ان صاحبها الا يطالبها) لم يجعل  
 للتعريف مدة تباعا للسرخسي فانه في الحكم على غالب الرأي فيعرف القليل والكثير الى  
 أن يغاب على رأيه أن صاحبها لا يطالبه وصحة في الهداية وفي المغفرات والجوهره وعاليه  
 النوى وهو خلاف ظاهر الرواية من التقدير بالحول في القليل والكثير كما ذكره الاسيحي  
 وعليه قيل يعرفها كل جهة وقيل كل شهر وقيل كل سنة أشهر بصر قلت والمتون على قول  
 السرخسي والظاهر أنه رواية أو تخصيص لظاهر الرواية بالكثير تامل قال في الهداية فان كانت

وصح التقاط صبي وعبد  
 لا يجنون ومدهوش ومعتوه  
 وسكران لعدم الحفظ منهم  
 (فان أشهد عليه) بانه أخذه  
 ليرده على ربه ويكفيه أن  
 يقول من سمعوه فشد  
 لقطه فدلوه على (وعرف)  
 أي نادى عليها حيث وجدها  
 وفي الجامع (الى أن علم أن  
 صاحبها لا يطالبها أو أنها  
 تفقد ان بقيت كالطعمة)  
 والقار



شيء يعلم أن صاحبها لا يطلبها كالنواقة وقدر الرمان يكون القارة بأحسة حتى جاز الانتفاع به  
 بلا تعريف ولكنه يبقى على ذلك حاله لأن القليل من الجهول لا يصح وفي شرح السير الكبير  
 لوجود مثل السوط والحبل فهو بمنزلة اللقطة وما جاء في الترخيص في السوط فذلك في المنكسر  
 ونحوه مما لا قيمة له ولا يطلبه صاحبه بعدما سقط منه ورعا أنقاه من ليل النوى وقشور الرمان  
 وبعر الأبل وجد الشاة الممتعة أما ما يعلم أن صاحبه يطلبه فهو بمنزلة اللقطة والهدية الهبة التي  
 يعلم أن صاحبها إذا أخذها فإنه قد علم ردها استجداً لأن صاحبها إنما كان كهاجر إذا  
 نزول من ذلك عن أهل ذلك والسوط إنما أنقاه رغبة عنه لقدرته على حله ولو ادعى على صاحب الهدية  
 أنك قلت من أخذها فهي له فالقول لصاحبها بيمينه إلا إذا نكل أو برهن إلا أنه في هذه الوان لم  
 يكن حاضراً من هذه المقالة وبعد هذه الهبة إذا عنت الهدية في يده فليس للواهب الرجوع  
 لأن الزيادة المتصلة مع الرجوع اهـ ملخصاً (قوله كانت أمانة) جواب قوله فإن أخذ  
 الخ (قوله مع التمكن منه) أي من الانتهاد أو ما لم يجد من يشبهه عند الرفع أو خاف أنه  
 لو شمه عنده يأخذه منه الظالم فتركه لا يضمن بصر عن الخائفة (قوله أولم يعرفها) مبقى على  
 ما صرح من أن الانتهاد لا يكفي عن التعريف (قوله إن أنكر ربه) أمالوصدقة فلا ضمان  
 إجماعاً بجر (قوله ربه) تأخذ الخ) وكذلك ذكر الطحاوي كافي النهر عن الاتفاق قال في البحر  
 وفي الولو الهبة محل الاختلاف فيما في الاتفاق على كونها لقطة لكن اختلاف أهل النقطة  
 للمالك أولاً أما إذا اختلفنا في كونها لقطة فقال المالكا أخذتها غصباً وقال الملقط لقطة وقد  
 أخذتها مالك فالملقط ضامن بالاجماع (قوله ولو لم من الحرم) لا طلاق قوله عليه الصلاة  
 والسلام أعرف عقابها أي رعاها وواو كاهأى رباطها وعرفها سنة وأما قوله عليه الصلاة  
 والسلام في مكة ولا تحل ساقطه إلا بالمشقة قال في الفتح لا يعارضه لأن معناه لا يحل إلا لمن يعرف  
 ولا يحل لنفسه وتخصيص مكة حينئذ دفع وهم سقوط التعريف بها بسبب أن الظاهر أن  
 ما وجد من من لقطة فالظاهر أنه لا يعرفه بوقته فترقا فلا يقيده التعريف فيسقط (قوله واقطة  
 ولقطة) أي لا فرق بينهما أي في وجوب أصل التعريف ليناسب قوله إلى أن علم أن صاحبها  
 لا يطلبها فإنه يشترط تعريف كل لقطة بما يبين اسمها بخلاف ما صرح في ظاهر الرواية من التعريف  
 حول الشكل (قوله فينتفع الرافع) أي من ربه من الأرض أي اللقطة أو أي بالفاء فدل على  
 أنه أغيا ينتفع بها بعد الانتهاد والتعريف إلى أن غلب على ظنه أن صاحبها لا يطلبها والمراد  
 بجواز الانتفاع بها والتصدق وله أمسا كها صاحبها وفي الخلاصة له بها أيضاً وأمساك غنائم  
 إذا جاء وجه اليسر في نفع البيع ولو بامر القاضى والافلو فاعلمه إبطاله وإن هلكت فإن شاع من  
 البائع وعند ذلك يتقدم في ظاهر الرواية وله دفعها للقاضى فينتفع بها أو يقرضها من ملي  
 أو يدفعها مضاربة والظاهر أن له البيع أيضاً وفي الحاموي القسدي الدفع إلى القاضى أجود  
 ليقبل الأصل وفي المجتبى التصديق في زمانها أولى وفيه التبصير من يغلب على الظن  
 ورعه وعدمه نهر ملخصاً (تبيينه) ظاهر كلامهم من نواو شروحات حل الانتفاع بالقيمة  
 بعد التعريف لا يتوقف على إذن القاضى ويخالفه ما في الخائفة من أنه لا يصلح ذلك لا فقير بلا  
 أمره عند عامة العلماء قال بشر يجل اهـ بجر ومثله في النهر نيل ليلبة عن البرهان ثم في

(كانت أمانة) لم تضمن بلا  
 تعدد فلم يشهد مع التمكن  
 منه أو لم يعرفها ضمن إن  
 أنكر ربه أخذها لا رد  
 وقبل الثاني قوله بيمينه  
 وبه تأخذ حاموي وأقره  
 المصنف وغيره (ولو من  
 الحرم أو قبله أو كثره) فلا  
 فرق بين مكان ومكان  
 واقطة واقطعة (فينتفع)  
 الرافع (جها)

الهداية والعناية بجواز الانتفاع بالقيمة باذن الامام لأنه مجتمد فيه وبإتيان قريش عن النهر وفي النهر  
 معنى الانتفاع به أصرفها إلى نفسه كافي الفتح وهذا لا يقتضي ما بقيت في يده لا غلظتها كما توهمه  
 في البحر لأن ما بقيت على ملك صاحبها ما لم يتصرف فيها حتى لو كانت أقل من نصاب وعنده ما تصير  
 به نصاباً حال عليه الحول تحت يده لا يجب عليه زكاة اهـ قلت مقتضاه أنه لو كانت فوق نصابه  
 لا يملكها مع أنه يصدق عليه أنه صرفها إلى نفسه فمراد البحر التصرف بها على وجه التملك ولو  
 دراهم يكون بائناً أو غير هاهنا به فهو واحد من التصرف بطريق الإباحة على ذلك  
 صاحب أوله قال وأما ما صرحنا الانتفاع بالملك لأنه ليس المراد الانتفاع بدونه كالإباحة ولذا لم  
 يصرح بصرف الثمن إلى نفسه كافي الخائفة اهـ (قوله لوفقه) أي قيد به لأن الغنى لا يصلح له  
 الانتفاع به إلا بطريق القرض لكن باذن الامام نهر (قوله على فقير) أي ولو لم يملكه لآخر  
 كافي شرح السير قال في النهر قالوا ولا يجوز على غنى ولا على طفلة الفقير وعنده ولو فعل ينبغي أن  
 لا يرد في ضمانه (قوله وفقره) الضمير عائداً إلى الغنى المفهوم من قوله والائمه يصدق به فلا  
 بد أن يراد بفقره الكبير الفقير لماعلم من أنه لا يجوز على طفل الغنى ولو فقيراً (قوله توضع في  
 بيت المال) للتوابع بجر ط (قوله وفي القنية الخ) عبارة وما يتصدق به الملقط به بعد  
 التعريف وغلبة ظنه أنه لا يوجد صاحب له لا يجب إيصاله وإن كان يرجو وجود المال وجب  
 الإيصال اهـ والمراد الإيصال بضمها إذا ظهر صاحبها ولم يميز صدق الملقط لا الإيصال بضمها  
 قبل التصديق بها لكنه مفهوم بالاولى فلهذا عزم الشارح وفي النهر ثم إذا أمسكها وضمرته  
 الوفاة أو وصي بها ثم الورثة يعرفونها قال في الفتح ومقتضى النظر أنه لو لم يعرفوها حتى هلكت  
 وجاء صاحبها أنهم يضمنون لأنهم وضعوا أيديهم على اللقطة ولم يشبهوا أي لم يعرفوها قال في  
 البحر وقد يقال إن التعريف عليهم غير واجب حيث عرفها الملقط اهـ قلت الظاهر أن كلام  
 الفتح فيما إذا لم يشهد الملقط ولم يعرفها يشاء على ما قدمناه عنه من أن الشرط التعريف قبل  
 هلاكها إلا الانتهاد وقت الأخذ وتقدم ما فيه (قوله بعد التصديق) أراد به ما يشمل انتفاع  
 الملقط به إذا كان فقيراً كافي البحر (قوله أو تضمنه) فيما ملكها الملقط من وقت الأخذ  
 ويكون الثواب له خائفة (قوله أجازتها) الاولى أجازته أي أجازته من الملقط (قوله الصبي  
 كبايع) أي في اشتراط الانتهاد قال في البحر وفي القنية وجد الصبي لقطة ولم يشهد بضمها كالبائع  
 اهـ قلت والمراد ما يشمل انتهاد ولديه أو وصيه (قوله ثم لا يه أو وصيه التصديق) أي بعد  
 الانتهاد والتعريف كافي القنية قال في البحر وكذلك كذا في القنية وجد الصبي لوفقه بالاولى (قوله  
 وضمانه في مالهما) كذا بحثه في شرح منظومة ابن وهبان للمصنف حيث قال ينبغي على  
 قول أصحابنا إذا تصدق بمال الأب أو الوصي ثم ظهر صاحبها أو ضمنه أن يكون الضمان في مالهما  
 دون الصبي اهـ قلت قد يؤيد بيمينه بما يأتي من أن الملقط تضمن القاضى تأمل وبه سند في بحث  
 البحر بأن في تصدقه ما به الضرر أرباباً فقيراً إذا حضر المال والعين هالكاً من يد الفقير (قوله  
 ولو تصدق بامر القاضى) مرتبط بقوله أو تضمنه لأن أمر القاضى لا يزيد على تصدقه بنفسه  
 (قوله وأيهما ضمن لا يرجع به على صاحبه) فإن ضمن الملقط ملكها الملقط من وقت الأخذ  
 ويكون الثواب له خائفة وبه علم أن الثواب موقوف بجر (قوله أو ضال) الضال هو الإنسان  
 لا يعلم

لوفقه والائمه يصدق به على  
 فقير ولو على أمه وفقره  
 وعمره إلا إذا عرف أنها  
 لذى طامس أو صريح في بيت  
 المال) توارثية وفي  
 القنية لو ربي وجود المال  
 وجب الإيصال (فإن جاء  
 مالها) اهـ التصديق  
 (خير بين أجازته ولو بعد  
 هـ لا كها) وله توابع (أو  
 تضمنه) والظاهر أنه ليس  
 للوصي والأب أجازتها غير  
 وفي الوهابية الصبي كالغنى  
 فيضمن إن لم يشهد ثم لا يه  
 أو وصيه التصديق وضمانه  
 في مالهما لا مال الصبي  
 (ولو تصدق بامر القاضى)  
 في الأصح (كأ) أنه أن يضمن  
 القاضى) أو الامام (لو فعل  
 ذلك) لأنه تصدق بمال الغير  
 بغير إذنه ذخيرة (أو) يضمن  
 (المسكين وأيهما ضمن  
 لا يرجع به على صاحبه) ولو  
 العين فاعلم أخذها من  
 الفقير (ولا يلقى للملقط)  
 مال أو يهية أو ضال (من  
 لا يعلم



والضالة الحيوان الضائع من ذكر أو أنثى ويقال للغير الحيوان ضائع واقطة مصباح فعلم أن  
 الضالة القائمة تشمل الانسان الضائع وغيره من الحيوان وبدون تخاص بالانسان وهو المناسب  
 هنا لقطعة على البهية (قوله أصلا) أي سواء التقطه من مكان قريب أو بعيد بخلاف الأبق  
 كإياقي وفي كافي الحاكم وان موضعه شيئا حسن (قوله أنه أجبر مثله) عطفه في المحيط بانها اجارة فاسدة  
 واعترضه في البحر بانه لا اجارة أصلا لعدم من يقبل وأجاب المقدسي بجملة على أنه قال ذلك لجمع  
 - ضمر قلت يؤيده ما في اجارات اللؤلؤ الجنية ضائع لثني فقال من دلت على عليه فله كذا فالاجارة باطلة  
 لان المتأجر له غير معلوم والدلالة ليست بعمل يستحق به الاجر فلا يجب الاجر وان خصص بان  
 قال لرجل بعينه ان دلت على عليه فذلك كذا ان مشى له ودله يجب أجر المثل في المشي لان ذلك عمل  
 - يستحق به فقد الاجارة الا انه غير مقدر بقدر فيجب أجر المثل وان دله بالمشي فهو والاول سواء  
 اه وبه يظهر أنه هنا ان خصص فالاجارة فاسدة لكون مكان الرد غير مقدر فيجب أجر المثل وان  
 عم فباطلة ولا أجر فقوله كاجارة فاسدة الاولى ذكره بصيغة التعليل كما فعل في المحيط (قوله ونذب  
 التقاط البهية الخ) وقال الآية الثلاثة اذا وجد البقرة والبهيمة في الصحراء فالترك أفضل لان  
 الاصل في أخذ مال الغير الحرمة واباحة الالتقاط مخافة الضياع واذا كان معها ما تدفع به عن  
 نفسها كالقرن مع القوة في البقرة والرفس مع الكدم في البهيمة والقرن يقل ظن ضياعها  
 ولكنها يتوهم وانما التقاط البهية يتوهم ضياعها فيجب أخذها وتعرفها بصيانة لاموال الناس  
 كانت اقوة عليه الصلوة والسلام في ضالة الابل مالك ولها ما ساقاؤها وحذاؤها فترد الى  
 وتاكل الشجر فذرها حتى يجدها ربيها أوجب عنه في الميسوط بانه كان اذا كان عليه أهل الصلاح  
 والامانة واماني زمانا فلا يمان وصول بدخانته اليها بدمه في أخذها احيائها وحفظها فهو  
 اولى ومقتضاه ان غاب على ظنه ذلك أن يجب الالتقاط وهذا حق فانه انقطع بان مقصود الشارع  
 وصولها الى ربيها فاذا انقضى الزمان وصار طريق التلف حكمه عنده بلا شك خلافة وهو  
 الالتقاط للفظ وتعامه في الفتح (قول وكراه الخ) قال في البحر ربه على ان التقاط البهية على  
 ثلاثة أوجه امكن ظاهر الهداية ان صورة الكراهة انما هي عند الشافعي لا عندنا اه قلت  
 وهو ايضا ظاهر ما قدمناه آتاه عن الفتح (قوله وكدم) بفتح الكاف وسكون الال فعله من باب  
 ضرب وقتل وهو العوض بأدنى القم (قوله ان ظن انما ضالة) أي غاب على ظنه بان كانت  
 في موضع لم يكن يقرب به بيت مدر او شعر او فالة نازلة او دواب في مراعيها بحر عن الحاوي  
 (قوله الا اذا قاله قاض الخ) أي بعد اقامة البينة من الملقط كما شرطه في الاصل وهو  
 في الهداية لاحتمال ان يكون غسبا في يده والبينة لكشف الحال لا للتضامن فلا يشترط اخصم  
 وصرح في الظاهر ببيان الملقط كذلك وان قال لا بينة في بقول له بين يدي فقات اتفاق عليا ان  
 كنت صادقا وقد منا ان القاضي لو جعل لولا القبط لملقط جاز لانه قضاء في فصل بجمع دية  
 فعليه لا يكون متبرعا بالاتفاق بلا امره اذا شهد ابرج كالوصي بحر ملخصا (قوله لم يكن دينا  
 في الاصح) لان الامر متروك بين الحسبة والرجوع فلا يكون دينا بالاشك بحر (قوله لا مازع  
 ابن المثل) من انه اذا لم يامر بالاتفاق فادعاه بعد بلوغه صدقة القبط رجع عليه ح (قوله  
 نهر) أصله للبحر (قوله والمديون) أي الذي ثبت له الملقط الرجوع عليه بما أنفق به يقول

اصلا) الا بالشرط يمكن رده  
 فله كذا فله اجر مثله  
 تارخانية كاجارة فاسدة  
 (ونذب التقاط البهية  
 الضالة ونعسر يفها مالم  
 يحفظ ضياعها) فيجب وكره  
 لومها ما تدفع به عن  
 نفسها كقرن البقرة وكدم  
 الابل تارخانية (ولو) كان  
 الالتقاط (في الصحراء) ان  
 ظن انما ضالة حاوي (وهو  
 في الاتفاق على القبط  
 واللقطة متبرع) لقصور  
 ولايته (الا اذا قاله قاض  
 أنفق لرجوع) فلا يذ كر  
 الرجوع لم يكن دينا في  
 الاصح (او يصدقه القبط  
 بعد بلوغه) كذا في الجمع  
 أي يصدقه على ان القاضي  
 قال ذلك لا مازع ابن  
 المثل نهر والمديون رب  
 اللقطة وابو القبط

القاضي أنفق لرجوع (قوله أو سيده) أي ان ظهر له سيدا بقراره بحر (قوله او هو بعد بلوغه)  
 فلو مات صغيرا يرجع على بيت المال كافي القهستاني عن النظم (قوله وان كان له انفق) بان  
 كانت بهيمة يحمل عليها كالحمار والبغل (قوله باذن الحاكم) الذي في الملتقى وغيره انه يؤجرها  
 القاضي امكن لا يخفى أن اذنه كنهله (قوله منه) أي من يدل الاجارة (قوله كاضال) أي العبد  
 الذي ضل عن سيده (قوله بخلاف الا بق) فانه لا يؤجره القاضي لانه يخاف عليه ان ياتي كذا  
 في التبيين وسوى بينهم في الهداية بقوله وكذلك يفعل بالعبد الا بق بحر ووفق المقدسي في  
 شرحه يحمل ما في الاله داية على ما اذا كان معه علامة تمنع من الاباق كالراية ونقل الشربة الى  
 عنه وجهها آخر وهو حله على ما اذا كان المستاجر ذاقه وتوهمه لا يخاف عليه او على الايجار مع  
 اعلام المستاجر بحاله ليعظه غاية الحفظ اه قال في البحر ولم ارجح الحكم القبط اذ صار عيولا  
 مال له هل يؤجره القاضي للنفقة اولا (قوله ولو الاتفاق اصل الخ) قالوا انما يصر بالاتفاق يوم  
 او ثلاثة على قدر ما يرى وجاء ان يظهر مالكا فاذا لم يظهر يامر ببيعها لان دائرة النفقة متصلة  
 فلا تفرق في الاتفاق مدة مديدة هداية (قوله وله منعها من ربيها بالخذ النفقة) فان لم يقطعه باعها  
 القاضي واعطى نفقته ورد عليه الباقي ولا فرق بين أن يكون الملقط أنفق من ماله واستدار  
 يامر القاضي ابرج على صاحبها كافي الحاوي وقد صرحوا في نفقة الزوجة المستدانة باذر  
 القاضي أن المرأة تملك من الحواله عليه بغير رضاه وقياسه هنا كذلك بحر (قوله فان  
 هلك بعد حبه) أي منع الملقط اللقطة عن صاحبها سقطت النفقة لانها تصير كالرهن قال  
 في النهر ولم يملك المصنف في الكافي تبعا لصاحب الهداية فيه خلافا فيهم أنه المذهب وجهه  
 القدروري في تقريره قول زفر وعنه دأصا بالايست لوهلك به دعه وعزاه في البنيان مع الى  
 علامتنا الثلاثة اه قلت وظاهر الفتح اعقاد ما ذكره القدروري فانه قال انه الملقط وكذا  
 نقل في الشربة بلاية عن خط العلامة قاسم أن ما في الاله داية ليس بذهب لاحد من علمائنا  
 الثلاثة وانما هو قول زفر ولا يابعد الوجه ثم نقل عن المقدسي انه يمكن أن يكون عن علمائنا  
 فيه روايتان أو اختار في الاله داية قول زفر فأنمله اه وعلى ما في الاله داية جرى في الملتقى  
 والدرر والبقية وغيرهما (قوله بغير اعليه) أفاد ان المراد به عدم الدفع لزمه كافي البحر  
 (قوله بلاينة) اراد بها القضاء بحر (قوله فان بين علامة) أي مع المطابقة وصر في القبط  
 أن الاصابة في بعض العلامات لا تكفي وظاهر قول التارخانية أصاب في علامات اللقطة كلها  
 انه شرط ولم أر ما لو بين كل من المدعيين وأصابا ويقتضي حل الدفع لهما بحر (قوله بين أولا) لكن  
 هل يجبر قبل نعم كالو برهن وقبل لا كالو كيل بقبض الوديعة اذا صدقه المودع ودفع بالفرق بان  
 المسالك هنا غير ظاهر والمودع في مثله الوديعة ظاهر فتح (قوة) دفع بالتصديق أو بالعلامة  
 وأقام آخر بينة انما له فان قائمة أخذها وان هالكه ضمن أي ما شاء فان ضمن القابض لا يرجع  
 على أحد أو الملقط فكذلك في رواية وفي أخرى يرجع وهو الصحيح لانه وان صدقه الا انه  
 بالقضاء عليه صار مكدبا بشرع فبطل اقراره نهر عن الفتح (قوله لا يده أحق) لعل وجهه  
 كونها أسبق وان الحق على كونه بعد التعريف لوفيقه اويهم منه بالاولى انه لو اتقوا من يده  
 أنزل أخذها منه كما قالوا في القبط وهو خلاف ما في اللؤلؤ الجنية حيث سوى بين مستلطي الضياع

اوسيده او هو بعد بلوغه  
 (وان كان له انفق آجرها)  
 باذن الحاكم (وانفق عليها)  
 منه كاضال بخلاف الا بق  
 وسجي في يابه (وان لم يكن  
 باعها) القاضي وحفظ  
 غنها ولو الاتفاق اصل امر  
 به لان ولايته نظرية  
 اختيار فلوم يكن غنة نظرم  
 ينفذ امره به فتح بحثنا  
 (وله منعها من ربيها بالخذ  
 النفقة) فان هلك بعد  
 حبه سقطت وقبيله  
 لا (ولا يدها الى مدعيها)  
 جبر اعليه (بلاينة فان بين  
 علامة حل الدفع) بالاجر  
 (وكذا) يهل (ان صدقه  
 مطلقا) بين اولاه اخذ  
 كقبيل الامع البينة في  
 الاصح نهاية (الملتقطه  
 فضاعت مـ ثم وجدها في  
 يد غيره فلا خصومة بينهما  
 بخلاف الوديعة) مجتبي  
 ونوازل لكان في المراج  
 الصحيح ان الخصومة لان  
 يده احق (عليه ديون  
 ومظالم



والانتزاع في انه لا خصوصية له ولا يفتي أن ما في السراج يشمله (قوله جهل أربابها) يشمل  
 ورتبهم فلو علمهم لزمه الدفع اليهم لان الدين صار حقهم وفي الفصول العلامية من له على آخر دين  
 فطالبه ولم يعطه فبات رب الدين لم يبق له خصوصية في الاخرة عند أكثر المشايخ لان باب الدين  
 وقد انتقل الى الورثة والخزائن الخاصة في الظلم بالمتبع للبيت وفي الدين للوارث قال محمد بن  
 الفضل من تناول مال غيره بغير اذنه ثم رد البذل على وارثه بعد موته يرى عن الدين وبقى - ق  
 الميت اظلم اياه ولا يبرأ عنه الا بالتوبة والاسئمة فصار والدعائه اه (قوله فعليه التصديق  
 بقدر ما من ماله) أي الخاص به أو المتحصل من المظالم اه ط وهذا ان كان له مال وفي الفصول  
 العلامية لم يبق بقدر على الاداء فقرة أو انسيان أوله عدم قدرته قال شاذو الناطق رحمه الله  
 تعالى لا يؤخذ به في الاخرة اذا كان الدين ممن متاع أو قرض أو ان كان غصبا يؤخذ به في  
 الاخرة وان نسي غصبه وان علم الوارث دين مورثه والدين غصب أو غيره فعليه أن يقضيه من  
 اقرضه وان لم يقض فهو مؤخذ به في الاخرة وان لم يجز المديون ولا وارثه صاحب الدين ولا  
 وارثه فصدق المديون أو وارثه عن صاحب الدين يرى في الاخرة (قوله كمن في يده عروض  
 لا يعلم مصيرها) يشمل ما اذا كانت لقطعة أو غصبا أو رشوة فان كانت لقطعة فصدق علم حكمها وان  
 كانت غير ما فظاهر وجوب التصديق بآياتها أيضا (قوله سقط عنه المطالبة الخ) كانه والله  
 تعالى أعلم لانه بمنزلة المال الضائع والفقير المصروفه عنه جهل أربابه وبالتوبة يسقط عنه  
 الاقدام على الظلم ط (قوله يجب عليه أن يتصدق بماله) المختار انه لا يلزمه ذلك كافي القه - تاني  
 عن الظهيرية وكذا في البصر والنهر عن الولوالجية (قوله جزل رقيقه الخ) الظاهر انه احتراز عن  
 الاجنبى اذ الرقيق في السخرة ما دون ذلك دلالة كما قالوا في جوارحه من رقيقه اذا أغنى  
 عليه وكذا اتفاقه عليه وهـ هذه المسئلة وقعت لمحدرجه الله تعالى في سفره مات بعض أصحابه  
 فباع كتبه وأمتعته فقبل له كيف تفعل ذلك وانت بقاض فقال والله يعلم المفسد من المصلح  
 يعني أن ذلك من الإصلاح المأذون فيه عادة فانه لو جعل متاعه الى أهله يحتاج الى ثقة فربما  
 استغرقت المتاع لكن للورثة الخبار في أدب الاوصياء عن المحيط عن المتوفى مات في السفر  
 فباع رفاقه ثم كتمهم في موضع ليس فيه قاض قال محمد بن يحيى - م ولما اشترى الانتفاع بما  
 اشتراه منهم ثم اذا جاء الوارث ان شاء أجاز البيع وان شاء أخذ ما وجد من المتاع وضمن ما لم يجد  
 كاللقطه اذا جاء صاحبها فخذها فان لم يجد فله أن يضمن الذي أصابها وله أن يجيز التصديق اه  
 (قوله ان له قيمة فاقطع) وقيل انه كالتفاح الذي يجده في المساء ذكر في شرح الوهبانية ضابطا  
 وهو أن ما ليس سرع اليه الفساد ولا يتأدربه كطبخ رخيص فهو لقطه ان كانت له قيمة ولو  
 جده من أما كن متفرقة في الصحيح كالوجود جوزه ثم أخرى وهكذا حتى باع ماله قيمة بخلاف  
 تفاح أو كثر في نهر جار فانه يجوز أخذه وان كثر لانه عايف - دلوترك وبخلاف النوى اذا  
 وجد متفرقا له قيمة فيجوز أخذه لانه مما يرى عادة فليس بمنزلة المباح ولا كذلك الجوز حتى لو  
 تركه صاحبه تحت الاشجار فهو بمنزلة (قوله ماله يكن كثيرا) ذكر الضمير على تأويل التركة  
 بالمتروك والظاهر أن المراد بالكثير ما زاد على خمسة دراهم لما في البصر عن الخلاصة والولوالجية  
 مات غريبا في دار رجل ومعه قدر خمسة دراهم فله أن يتصدق على نفسه ان كان فقيرا كاللقطه

مطلب  
 فمن عليه ديون وعظم  
 جهل أربابها  
 جهل أربابها أو أفس من  
 عليه ذلك (من معرفتهم  
 فعليه التصديق بقدر ما من  
 ماله وان استغرقت جميع  
 ماله) هذا مذهب أصحابنا  
 لا يعلم منهم خلافا كمن في يده  
 عروض لا يعلم مصيرها  
 اعتبار المديون بالاعيان  
 (و) متى فعل ذلك (سقط  
 عنه المطالبة) من أصحاب  
 المديون (في الحقي) مجتبي  
 وفي المسئلة وجد لقطه  
 وعرفها ولم يربحها فاتفق بها  
 لفقير ثم أيسر يجب عليه أن  
 يتصدق بماله (مات في  
 البادية يجاز رقيقه - مع  
 متاعه ومهر كبه وحمل ثمنه الى  
 أهله حطب وجرد الماء  
 ان له قيمة فلقطه والاخلاق  
 لا أخذه) كسائر المباحات  
 الأصلية دور وفي الحاوى  
 غريب في بيت انسان  
 ولم يعرف وارثه فمعه كانه كلقطة  
 ماله يكن كثيرا فليبت المال  
 بعد الفحص عن ورثته سنين  
 ٢ مطلب  
 فمن مات في سفره فباع  
 رقيقه متاعه  
 ٣ مطلب  
 فمن وجد مد طلبا في نهر أو  
 وجد جوزا أو كثر

فان لم يجدهم فله لو مصرفا  
 (محضنة) أي برج (حسام  
 اختلط بها أهلى غيره  
 لا ينبغي له ان يأخذها وان  
 أخذها طلب صاحبها ليرده  
 عليه) لانه كاللقطه (فان  
 فرغ منه فانه) كانت  
 (الام غريبة لا تعرض  
 لقرضا) لانه ملك الغير  
 (وان الام لصاحب المحضنة  
 والغريب ذكر فافترخ  
 هـ) وان لم يعلم أن يرجعه  
 غريبا لا ينبغي عليه ان  
 شاء الله قلت واذا لم يملك  
 الفرخ فان فقيرا كله وان  
 غنيته صدق به ثم اشتراه  
 وهكذا كان يفعل الامام  
 الحارثي ظهيرية وفي  
 الوهبانية من يفسد تحت  
 أنصار في غير أمه صار لابس  
 بالتناول ماله لم يمسس  
 صريحا أو دلالة وعليه  
 الاعتقاد وفيها  
 وأخذت تفاحا من النهر جاريا  
 يجوز وكفى وفي الجوز ينكر  
 ٢ مطلب  
 التي شيئا وقال من أخذه  
 فهو له  
 ٣ مطلب  
 له الأخذ من نهر السكر  
 في العرس  
 ٤ مطلب  
 وجد دراهم في الجدار أو  
 استيقظ وفي يده صرة  
 ٥ مطلب  
 أخذ صوف ميتة أو جادها

وفي الخاتمة ليس له ذلك لانه ليس كاللقطه قال في البصر والاول أثبت وصرح به في المحيط (قوله فان  
 لم يجدهم فله لو مصرفا) هذا ذكره في النهر وجوز أنه على ما نقله في البصر عن الحاوى القدسي وقد  
 راجعت الحاوى فلم أجده فيه أيضا (قوله محضنة) بالحاء المهملة والضاد المعجمة في المصباح  
 حزن الطائر يرضه اذا جنم عليه (قوله أي برج) في المصباح برج الحمام مأواه (قوله اختلط بها  
 أهلى غيره) المراد بالاهلى ما كان على كالفيره (قوله لا ينبغي له ان يأخذها) لانه ربما يطير فيذهب  
 الى محل الاصل فلا ينافي ما مر من أن اللقطه ينسب أخذها أفاده ط (قوله لانه ملك الغير)  
 لان ولد الحيوان يتبع أمه (قوله واذا لم يملك الفرخ) أي ولم يعلم مالكة (قوله وفي الوهبانية  
 الخ) نقل بالمعنى وترك مما في الوهبانية قيد كون الثمار مما لا يبقى وكون ذلك في بيتان احتراز  
 عن القرى والسواد وحاصل ما في شرحها عن الخاتمة وغيرها أن الثمار اذا كانت ساقطة تحت  
 الاشجار فلو في المصر لا يأخذ شيئا منها ماله لم يعلم أن صاحبها أباح ذلك نصا أو دلالة لانه في المصر  
 لا يكون مباحا عادة وان كان في البيت فلو الثمار مما يبقى ولا يفسد كالجوز والموز لا يأخذ  
 ماله لم يمسس الاذن ولو لم يمسس يبقى فليل وكذلك والمعتد أنه لابس به اذ لم يعلم ان النهرى صريحا أو  
 دلالة أو عادة وان كان في السواد والقرى فلو الثمار مما يبقى لا يأخذ ماله لم يعلم الاذن ولو لم يمسس يبقى  
 اتفقوا على أن له الأخذ ماله لم يعلم النهرى ولو كان النهر على الشجر فالأفضل أن لا يأخذ ماله يؤذن  
 له الا في موضع كثير الثمار لم انهم لا يشعرون بمثل ذلك فله الا كل دون الحل (قوله وفي الجوز  
 ينكر) لانه مما يبقى ولا يرى عادة بخلاف التفاح والكمثرى لانه لو ترك يفسد وبخلاف النوى  
 لانه مما يرى كما مرية انه في مسئلة الخطيب (فروع) هـ أي شيئا وقال من أخذه فهو له فلان سمعه  
 أو بلغه ذلك القول أن يأخذها والالم يملكه لانه أخذها عانة لملكه ليرده عليه بخلاف الاول لانه  
 أخذها على وجه الهبة وقد عت بالتقبض ولا يقال انه يجب له لجهول فلا يصح حبة لانا نقول هذه  
 جهالة لا تنقض الى المنازعة والمالك يثبت عند الأخذ وعنده هو متعين معلوم اصله انه عليه  
 السلاوة والسلام فرب بدفات ثم قال من شاء اقتطع ويرد له أن بمجرد الالقاء من غير كلام يفتد  
 هذا الحكم ٣ كمن يثر السكر والدراهم في العرس وغيره من أخذ شيئا ماله لان الحال دليل على  
 الاذن وعلى هذا الوضع المأواه الجمل على باب يباح الشرب منه ان مر به من غنى أو فقير وكذا اذا  
 غرس شجرة في موضع لا ملك فيه لا حاد وأباح للناس غمارها وكل ذلك ما خوذ من الحديث اه  
 مخصص من شرح السير الكبير وفي التارخانية عن الينابيع ٤ اشترى دارا فوجد في بعض الجدار  
 دراهم قال أبو بكر انما كاللقطه قال الفقيه وان ادعاه البائع رد عليه وان قال ليست لي فهي  
 لقطه اه وفيه اسأل رجل عطاء رحمه الله تعالى عن بات في المسجد فاستيقظ وفي يده صرة فنانير  
 قال ان الذي صيرها في يدك لا يريد الا أن يجعلها لك وفي البصر وجد في البادية بغير امذبحا  
 قرب الماء لابس بالاكل منه ان وقع في قلبه أن ماله كانه أباحه وعن الثاني ٥ طرح ميتة فآخذ  
 آخر صوفها لانه انتفاع به وللمالك أخذه منه ولو سلخ الجمل ودفعه للمالك أن يأخذ ويرد عليه  
 ما زاد الدبغ فيه وفي الخاتمة وضعت ملامته او وضعت أخرى ملامتها ثم أخذت الاولى ملاة  
 الثانية لا ينبغي للثانية الانتفاع بعلامه الاولى فان أرادت ذلك قالوا ينبغي أن تصدق بها على  
 بنتا الفقيرة بنية كون الثواب لصاحبته ان رزيت ثم تذهب الملاءة من البنت لانها بمنزلة



مطلب  
مرفوع مكعبه و وجد منه  
أودونه

٣ قرر الزبدي أن الانسان  
اذا ضاع له شيء وأراد أن  
يرده الله سبحانه عليه  
فليدفعه إلى مكان عال  
مستقبل القبلة ويقرأ  
الافتحة ويهدي نواحيها  
للنبي صلى الله عليه وسلم ثم  
يهدى نواحي ذلك السبيل  
أحمد بن علوان ويقول  
باسم الله يا ابن آدم لو ان  
ان لم ترد على ضالتي والا  
نزلت من ديوان الاولياء  
فان الله تعالى يرده لي من  
قال ذلك والله يبركته  
اجهوري مع زيادة كذا  
في حاشية شرح المنهج  
للداودي رحمه الله اه  
منه

( كتاب الا بقاء )

مناسبة عرضية التلف  
والزوال والاباق انطلق  
الريق غردا كذا عرفه  
ابن السكال ليدخل الهارب  
من مؤجره ومعه  
وموده ووصيه (أخذه  
مرض ان خاف ضياعه  
ويحرم) أخذه (لنفسه  
وينحب) أخذه (ان قوى  
عليه) والا فلا ينف

اللقطة وكذا في الجواب في المكعب اذا مرق اه وقيد بعضهم بأن يكون المكعب الثاني  
كالاول أو أوجهه لودونه لا انتفاع به بدون هذا التكلف لأن أخذ الاجود وترك الادون دليل  
الرضا بالانتفاع به كذا في الظهيرية وفيه مخالفة لقطعة من جهة جواز التصديق قبل التعريف  
وكانه للضرورة اه مخصصات ما ذكر من التفصيل بين الادون وغيره انما يظهر في المكعب  
المسروق وعليه لا يحتاج الى تعريف ان صاحب الادون معرض عنه قصد افه وبعثه المداينة  
المهزولة التي تركها صاحبها عدا بل بعثه الفاء النوى وقصور الرمان أو ما لو أخذ مكعب غيره  
وتركه مكعب غلط الظلمة أو نحو ما وبعده لم ذلك بالقرائن فهو في حكم اللقطة لا بد من السؤال عن  
صاحبه بل لا فرق بين أجود وادون وكذا الواشنة كونه غلطاً أو عدم دليل الاعراض هذا ما  
ظهر في فتاواه (فائدة) هـ ذكر ابن حجر في حاشية الابيضاح عن بعض الصوفية قدس الله تعالى  
أمر ارحم مناهه اذا ضاع من ثمنه فقل يا جامع الناس ليوم لا ريب فيه ان الله لا يخاف الميعاد  
اجمع ينفى وبين كذا ويؤيده بما سمعته فانه يحجب قال النووي وقد جرحه فوجده نافعاً للوجود  
الضالفة عن قرب غالباً ونقل عن بعض مشايخه مثل ذلك اه والله سبحانه أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الا بقاء)

اسم فاعل من أبى كضرب وجمع ومنع قاموس والا كذا الاول مصباح ومعه آبق ويحرك  
واباق ككتاب وجمعه ككفار وركع قاموس (قوله مناسبة) أى مناسبة الآبق للقطعة  
واللقطة عرضية التلف أى الهلاك والزوال أى زوال اليد المالك أى توقع عروض الامرين  
واحداهما ما في الثلاثة وهو وجهه ذكره عاقب الجهاد فان الانفس والاموال فيه على شرف  
الزوال كما مر واعترض في الفتح بان عرضية ذلك في الآبق بفعل فاعل مختار فالاولى ذكره عقب  
الجهاد وأجاب في البحر بان خوف التلف من حيث الذات في اللقطة أكثر من اللقطة فذكر  
عقبه وأما التلف في الآبق فمن حيث الانتفاع لا من حيث الذات لانه لو لم يعد الى مولاه  
لا يموت بخلاف اللقطة فانه لم يضره ان لم يرفع يموت فالانسان ترتيب المشايخ (قوله والاباق  
انطلاق الرقيق غردا) وهو في اللغة الهرب كفى المغرب والتمرد والخروج عن الطاعة احتزبه  
عن الضال وهو المملوك الذي ضل عن طريق الى منزله سيده بلا قصد (قوله من مؤجره) ينفق  
الجيم اه ح أى متاجر ولو عبر به لكان أولى ط (قوله وموده) ينفق الدال اه ح  
(قوله ووصيه) أى الوصي عليه بان مات سيده عن أولاد صغار وأقام هو أو القاضى عليهم وصيا  
فان العبد يكون داخل تحت وصايته (قوله أخذه فرض ان خاف ضياعه) أى ان غلب على  
ظنه ذلك وهذا ذكره في البحر اخذ من عبارة البدائع وياق ما فيه وذكره في الفتح جذا  
فتبهم المصنف (قوله وينحب أخذه ان قوى عليه) عبارة كافي الحاكم واذا وجد عبدا  
أبقاه وقوى على أخذه قال يسهه تركه وأحب الى أن يأخذه فبرده على صاحبه اه  
ومفهومه أن قيد القوة على أخذه تاكيداً لفائدة جواز الترك وأنه لا يجب أخذه بل ينحب  
فهو في الحقيقة لا دفع فوهـم الوجوب عند القوة عليه وبه اندفع ما أورد على المصنف من  
أن هذا الشرط لا يظهر ما نحن فيه بل هو عام في سائر التكليف على أن تكون القدرة  
شرطاً عاماً لا يجب عدم ذكره في مرض بيان الامور كما قال تعالى وقه على الناس حج

لما في البدائع حكم أخذه  
كلقطة (فان ادعاء آخر دفعه  
اليه ان برهن واستوثق)  
منه (بكفيل) ان شاء بطراز  
أن يدعيه آخر (ويحلفه)  
الحاكم أيضاً (بأنه ما أخرجه  
عن ملكه بوجه وان لم يبرهن)  
عطف على ان برهن (واقر)  
العبد (انه عبده أو ذكر)  
المولى (علامته وحليته دفع  
اليه بكفيل فان انكر المولى  
أبانه) مخافة جعله (حلف)  
الأن يبرهن على أبانه أو على  
اقرار المولى بذلك زيالي  
(فان طالت المدة) أى مدة  
يجب المولى بأبانه القاضى  
ولو لم مكانه) الا لا يضر  
المولى بكثرة النفقة (وحفظ  
ثمنه ما أحبه) أو مسك من  
ثمنه ما (اتفق منه وان جاء)  
المولى (بعد برهن) أو علم  
(دفع باقي الثمن اليه ولا يملك)  
المولى (نقص ريعه) أى ريع  
القاضى لانه باصر الشرع  
لكمه لا ينقص فأتى لكان  
رايت في معروضات المرحوم  
ابى المود منقى الروم انه  
صدراً من ساطاني بفتح  
القضاة عن اعطاء الاذن ببيع  
عبيد العكرية وحينئذ  
فلا يصح بيع عبيد السبائية  
فلمم اخذها من مشترى  
ويرجع المشتري بثمنه على  
البائع وأما عبيد الرعايا

البيت من استطاع اليه سبيلا ولم يصرح بشرط عدم خوف ضياعه لعله من قوله فرض  
ان خاف ضياعه فانهـم (قوله لما في البدائع الخ) تعليل لقوله أخذه ففرض ان خاف  
ضياعه الخ وقد تبع في ذلك البحر واعترضه في النهر بانه قد علم عن البدائع أن القول بفرض ضياعه  
أخذ اللقطة عند خوف الضياع قول الشافعي فقول البدائع هناك حكم أخذ الآبق كحكم  
اللقطة لا يدل على فرضية أخذه عندنا فم في الفتح يمكن ان يجري فيه التفصيل في اللقطة  
بين أن يغاب على ظنه تلقى على المولى ان لم يأخذه مع قدرة تامة عليه فيجب أخذه والا فلا  
اه قات لكان تقدم أن مانسبه في البدائع الى الشافعي مذهبا نقول فلهذا حكمه كحكم  
اللقطة يقيد انه اذا كان أخذه واجباً يكون أخذه مثلهما وقد صرح في غير البدائع بان  
أخذها واجب فخذ الآبق كذلك فليست أم (قوله واستوثق منه بكفيل ان شاء) قال  
في الفتح ثم اذا دفعه اليه عن يمينه في أولوية أخذه الكفيل وتركه روايتان اه وظاهره ان  
أن ذلك في حق القاضى وهو صريح ما في كاف الحاكم قال ط وذكره لامة نوح قبل رواية  
عدم أخذ الكفيل أصح لانه لما أقام البيعة انه له حرم تأخير لان الدفع في هذه الصورة واجب  
اه قات لكان في التارة ثانية أن رواية الأخذ أحوط (قوله أيضاً) أى مع الاستيثاق  
منه بكفيل (قوله بوجه) كبيع وبيعته فلهـه أو بوكله (قوله دفع اليه بكفيل) أخذه  
الكفيل هنا رواية واحدة كافي الفتح قال في التارة ثانية ولما ذكر في الكتاب أن القاضى يقضي  
في الدفع اليه أو يجب عليه الدفع وقد اختلف المشايخ فيه اه قات ينفى وجوب الدفع  
في صورة اقرار العبد وعده في صورته كرامة لامة تأمل (قوله مخافة جعله) أى أخذ  
جعله (قوله بذلك) أى بآبقه (قوله فان طالت المدة) سـ أى أن القاضى يحبس الآبق  
تعزيزاً وفي التارة ثانية يجب به الى أن يجي مطالبه ويكون هذا الحبس بطريق التميز ويتفق  
عليه في مدة الحبس من بيت المال ثم قال فان لم يجي له طالب وطال ذلك لابعاده بعد ما حبسه مدة  
أشهر ويدفع الثمن الى صاحبه اذا وصف حاله وعلامته اه وجواز ريعه ظاهر على انه  
لا يؤجره خوف أباقه كما مر في اللقطة ويأتى (قوله ولو علم مكانه) في الحراني البيهقوية  
ينبغي أن يكون هذا اذا تذر ابعاده الى مالكه وخيف تلفه وقد ذكر في القنية أن مال  
الغائب لا يتباع اذا علم مكان الغائب لا مكان ابعاده اه نهر قات فـه يكون ابعاده الى  
مالكه موجباً لكثرة النفقة فـه ضرراً له وقد لا يمكن معه أخذه لما أتفق عليه القاضى  
(قوله وأمسك من ثمنه ما اتفق منه) الضعيف منه للقاضى والمراد ما أنفق منه من بيت المال  
أى يملك قدر ما أنفق ليرده الى بيت المال (قوله أو علم) بقصد الامام أى وصف علامته و  
المصباح مات له علامة بالتشديد وضعت له امارته مرفها (قوله دفع باقي الثمن اليه) نقل في  
التارة ثانية عن التـهـذيب انه لا يدفع اليه الثمن الا بالبيعة ولا يكتفى بالبيعة ونقل عن السكالي  
انه يجوز أن يكتفى بها فأتى يمكن التوفيق بان الاول في وجوب الدفع والثاني في جوازه (قوله  
عن اعطاء الاذن) أى لو اجد الآبق (قوله وحينئذ فلا يصح الخ) لانه لا يصح بيعه بالاذن  
القاضى وحيث كان القاضى نوعاً من اعطاء الاذن لا يصح اخذه لانه ينفى الولاية من  
السلطان ولكن هذا المنع السلطاني لا ينفى بدموت السلطان المانع على ما أفاده الخبير الرملي



في فتاواه تأمل (قوله في ذلك) أي لا يصح بيع القاضى لأن تصرفه منوط بالمصلحة  
 وخصوصا بعد ورود الأمر بذلك (قوله لم يصدق في نفسه) أي لم يصدق في زعمه المذكور في  
 حق نقض البيع والافهوه واخذ باقراره على نفسه (قوله الآن يكون عنده ولد منها) أي  
 ولادته في ملكه فبذلك يصدق عليه ويثبت النسب ويصح البيع اه كافي  
 الحاكم الشهيد (قوله أو يبرهن على ذلك) أي على ما زعمه من التدبير ونحوه وأقارن ما ذكره  
 المصنف محمول على ما إذا كان مجرد دعوى بلا برهان وبه اندفع مافي البحر من اللقطه من أن  
 عدم تصديقه مشكل لأنه أي المالك لو باع بنفسه ثم قال هو مدبر أو مكاتب أو أم ولد و برهن  
 قبل برهانه لان التناقض في دعوى الحرية وفروعه لا يمنع اه قال في النهر فيجعل على ما إذا  
 لم يبرهن اه وبه اجاب المقدسي أيضا (قوله واختلف في الضال) الاولى للمصنف ذكر هذا  
 بعد قوله ويشرب ان قوى عليه اثلايوهم ان الاختلاف في نقض البيع (قوله قيل الخ) وعليه  
 فهو مما خالف فيه الا بقرينة ما قلناه في انه لا جعل لادعائه لا يجب وأنه يوجب ويصدق  
 عليه من اجرة كالا لقطه كافي البحر وبما في (قوله ولو عرف بيته الخ) يشير الى ان محل الاختلاف  
 ما إذا لم يبرهن الواجد مولاه ولا مكانه قال في الفتح اما اذا لم يثبت في افضلية اخذه  
 ورده (قول صدق) أي يمينه كافي (قوله من مدة مفر) الظاهر ان المعتبر في هذه المسافة ما بين  
 مكان الاخذ ومكان سيد العبد سواء أبق من مكان سيده أو غيره كما يشترط به قول اله داية ومن  
 رد الا بقرينة على مولاه من مسيرة ثلاثة أيام فصاعدا فقد اعتبر مكان الرود مكان المولى وعليه  
 ما خرج في حجة مولاه من اذ يومين ثم ابق منها مسافة يوم فاخذ به لوردته على مر لاه  
 اربعون درهما باعتبار المكان المولى والظاهر أيضا كما قلناه ط أن المعتبر في مكان المولى  
 المكان الذي يحصل فيه الرد عليه حتى لو حلقه المولى وتدارى يومه فاقبى الواجد بغير  
 ما اربو من فله جعل اليومين فقط (قوله ولو صيدا أو عبدا الخ) جملة منعت من بين اسم ان  
 وشبهها وهو قوله من يصدق الجعل ودخل في هذا التعميم ما اذا تعدد الراد كائنين فيبشر كان  
 في الاربعين اذ ارداه الى مولاه وما اذا ارد به نفسه أو ثقاته كما اذا دفعه الى رجل وأمره  
 ان ياتي به الى مولاه وان اخذه منه الجعل وما اذا اغتصب به منه رجل وجا به الى مولاه واخذ  
 به ثم جاء الاخذ و برهن انه اخذه من مسيرة فله الجعل ويرجع المولى على الغاصب بما  
 دفعه اليه لانه اخذه بغير حق (قوله من يصدق الجعل) بان لم يكن ممن يدهل متبرعا  
 بخلاف المتبرع اما لوجوب ذلك العمل عليه كالسلطان أو أحد نوابه أو لكونه يحفظ مال  
 سيد العبد كوصى اليتيم وعائلته أو لكونه من جرت العادة برده عليه تبرعا مالا مستمناة به اولانه  
 ممن في عياله أو لزوجه أو شريكه (قوله ونصته) هو حافظ المدينة اه ح (قوله  
 وخفي) هو معنى المعاهد أي من يعاهد على النصر ولعل المراد به من ينصبه الحاكم في  
 الطريق لدفع القاطع عن المسافرين ثم رأيت نقلا عن الجوى أن المراد به هنا الحارس (قوله  
 وعائلته) أي من يعول اليتيم ويريه في حجره بلا وصاية (قوله فقال انهم) كذا شرط في  
 التنازلية معه لانه قد وعدت الاعانة بحرق قال المقدسي والظاهر أنه ليس بشرط لان  
 الظاهر منه التبرع بالعمل حيث لم يشترط عليه جعلا اه قلت وفيه نظر فان عدم شرط الجعل

فكذلك اذا كان به بين  
 فاحش والافهه عاليا القن  
 وبذلك ورد الامر أيضا انتهى  
 باله في فليحفظ فانه مهم  
 (ولو زعم) المولى (تدبيره  
 أو كتابته) أو استبلادها  
 (لم يصدق في نفسه) الا ان  
 يكون عنده ولد منها أو يبرهن  
 على ذلك ثم (واختلف في  
 الضال) قيل اخذه افضل  
 وقيل تركه ولو عرف بيته  
 فابصاه اليه اولى (ابن عبد  
 بن قايه رجل وقال لم اجد  
 منه شيئا من المال (صدق)  
 ولا نفي عليه (وان رده) ج  
 لقوله الا في اربعه درهما  
 (البه من مدة مفر) فاكتر  
 (وهو) أي والحال ان الراد  
 ولو صيدا أو عبدا لكان الجعل  
 اولاه (من يصدق الجعل)  
 قد به لانه لا جعل السلطان  
 ونصته وخفي ووصى بتم  
 وعائلته ومن استعان به كان  
 وجده فله فقال انهم

لا يدل على التبرع والالزم شرطه في كل الموضع بخلاف ما استعان به ووعدت الاعانة فان  
 اجابته بالقول لما طلب دليل التبرع تأمل (قوله أو كان في عياله) عطف على استعان  
 وشمل أحد الابوين اذ ارد عبد الابن فلا جعل له اذا كان في عياله الابن يحكم بقية المحارم  
 كافي اله داية ونحوها كفاية البيان والمعراج والفتح والعناية وكذا في البرازية والجرهرة  
 والقهقهرة والتمر على خلاف مافي البحر والمنع حيث سوى بين الابوين والابن ومنه قوله  
 الحامو القديسي اذا كان الراد في عياله مالك الفلام لا جعل له والافهه الجعل سواء كان  
 أجنبيا أو ذارحم محرم الا للمولدين والمولودين (قوله وابن) عطف على سلطان ح (قوله  
 مطابقا) أي سواء كان الابن في عياله الاب أو أحد الزوجين في عياله الاخر أو لا قال الزبلي  
 لان رد الا بقرينة على المولى نوع خدمة للمولى وخدمة الاب مستحقة على الابن فلا تقابل بالاجر  
 وكذا خدمة أحد الزوجين الاخر اه ح (قوله وشرب ينك) لان عمله يكون في حصة  
 وحصة شرب ينك بالتمييز فلا أجر له كمن استاجر شرب ينك على عمل الحل المشتمل بينهم لا يصدق  
 أجر او منه مافي الولو الجلية لوجوبه وارث الميت ان اخذه ودار به ثلاثة أيام وسله في حياة المولى  
 يصدق الجعل ان لم يكن في عياله وان سلم به بدمونه ولا ير ولد المولى ولا في عياله وكان معه  
 وارث آخر قال عمر له الجعل في حصة شرب كانه وقال أبو يوسف لا وقبل قول أبي حنيفة كقول  
 محمد اه مخلصا قلت وامل وجه الخلاف انه ان نظر الى أن العمل الموجب للجعل وهو سير  
 ثلاثة أيام حصل في حياة المولى قبل أن يصير الراد شرب ينك وجب الجعل وان نظر الى أن  
 الاستحقاق بالتسليم وهو لم يحصل الا بعد الموت والاستقرار لم يجب الجعل ويؤيد الثاني عدم  
 استحقاق الجعل في موت مولى أم الولد والمدير كما يأتي قريبا تأمل (قوله ووجهانية) كذا  
 في بعض النسخ والذي رأيته في عدة نسخ ووجهان وهكذا رأيته معزي الى نسخة الشارح وهو  
 الصواب لان الشارح عزاه لولو الجلية والذي رأيته فيها ووجهان ونصته وهكذا رأيته في  
 التجميع والظاهر أنه في عرفهم اسم لزوج من يرب منه من أهل الولايات بقرينة ذكره مع  
 النصته وحينئذ يتم قول الشارح فالمتفق أن عشر فانه يتم المدد فاهم (قوله اربعون  
 درهما) بوزن مائة مائيل فتح وان اتفق اضعافها بغير امر القاضى كافي الحاكم اما لو اتفق  
 بامر فان لا اربعين مع جميع ما اتفق فلا يصدق الا بربعين فقط الا اذا كان اتفاقه بغير امر  
 القاضى وبه فقط اعراضه في الدر المنقي على شارح الوجهانية بان تعبد به بلفظ غير من سبق  
 القلم (قوله فبطل صلحه فيما زاد عليها) لانه زيادة على ما ثبت بالنص كابطال صلح القاتل فيما زاد  
 على الدية قال في البحر بخلاف الصلح على الأقل لانه حط منه (قوله استعانة) والقياس أن  
 لا يكون له نفي الا بالشرط كما اذا ردهم بغيره أو ردهم بغيره الا لا وجه له الاستعانة ان الصعابة  
 رضى الله تعالى عنهم اجمعوا على أصل الجعل واختلفوا في مقدار مقرر فوجبنا الاربعين في مدة  
 الف درهم وما دونه فبما دونها بين الروايتين نهر (قوله ولو ردها الخ) اعلم انه في كافي الحاكم  
 عمه وألا في وجوب الجعل في رد الا بقرينة قال بالغا أو غير بالغ ثم قال واذا اقبلت الامه ولها وصي  
 رضي فردد ارجل كان له جعل واحد فان كان ابنه غلاما فادب الجعل له الجعل غانون درهما  
 اه قال في الفتح لان من لم يراهق لم يعبه برأيا اه ومقتضاها أن المراد بقوله أو غير بالغ هو

أو كان في عياله وابن واحد  
 الزوجين مطلقا زبلي وشريك  
 نصف ووجهانية ولو الجلية  
 فالمتفق اربعون (أو بربعين  
 درهما) فبطل صلحه فيها  
 زاد عليها (ولو بلا شرط)  
 استعانة ولو ردها أو ردها  
 ولديه قبل الاباني فله لان  
 نهر بجهنا (وان لم يرهدها)  
 عند الثاني



بسطه وقيل يرضخ له برأى الحاكم) أو يرضخ له برأى (به يرضخ) تناو خانية بصر (ولومن المصير) فيرضخ له أو يرضخ له كأم (وأما ولد ومدير) وما دون (كقن) في الجمل (وان مات المولى قبل وصوله) أي الأبق (وهو مدير أو أم ولد فلا يجعل له) لعتقه أو أم ولد (وان أبق منه بعد اشتهاده) المتقدم (لم يضمن) لانه أمانة حتى لو استعمل في حاجة نفسه ثم انه أبق ضمن ابن ملك عن القبيصة وفي الوهبانية لو أنكر المولى أباه قبل قوله بيمينه ويلزم مرید الرد قيمة ما لم يبين أباه (وضمن لو) أبق أو مات (قبله) مع تمكنه منه لانه غاصب (ولا يجعل له في الوجهين) خلافاً للثاني في الثاني لأن الشهاد عنده ليس شرطاً فيه وفي النقطة (ولا يجعل بردمكاتب) لحربه يدا (وجعل عبد الرحمن على المرتين) لو قيمته أو به لادين أو أقل ولو أكثر من الدين فعليه بقدر دينه والباقي على الراهن) لأن حقه باق على المضمون منه (وجعل عبد أوصى برقبته لانسان وبخده منه لا آخر على صاحب الخيمة) في الجمل لأن المنفعة له (فإذا انتضت) الخدمة (رجع صاحبها على صاحب الرقبة

اشهاد

اشهاد لئلا يكتل العبد فيه أن يرقه على مولاه والكلام فيما إذا أبق أو مات قبل الرد فافهم (قوله أو يسع العبد فيه) أي أن لم يدفع صاحب الرقبة الجمل والظاهر أن الذي يبيعه هو القاضي (قوله على من يسع قوله الملك) وهو المولى أن اختار قضاء دينه أو الغرماء أن اختار بيعه في الدين فيجب الجمل في الفتن وفي كلامه تسامح لأن الملك لم يستقر لهم فيه بل في غنه وانما استقر ما ملكه لم يشتري ولا يبيعه عليه كافي الفسخ (قوله جنى خطأ) أي قبل الأبق أو بعده قبل الأخذ كما فيه قوله لا في يد الأخذ واستقر به على الوجه في يد الأخذ فلا يجعل له على أحد كالوقفل عدائهم رده (قوله على من يسع قوله) وهو المولى أن اختار فداءه أو الأوباء أن اختار دفعه اليهم فلو دفع المولى الجمل ثم قضى عليه بالدفع إلى الأوباء الرجوع على المدفوع اليه بالجمل بجر من المحيط تأمل (قوله على غاصبه) لانه أحياء له لغيره بدفعه وظاهره لزوم الجمل له ولورده إلى مالكه ويحرم ط (قوله وهو ترك التصرف) أي تصرفه بما يمنع رجوع الوهاب في هبته (قوله عديمي) بالإضافة أي جعل عبد الصبي في مال الصبي (قوله كنفقة لقطعة) لانه أقطعة حقيقة فلو انفق عليه إلا أخذ بلا أمر القاضي كان تصرفه باذنه كان له الرجوع بشرط أن يقول على أن ترجع على الأصح بجر (قوله وله حصة لدين نفقة) فان طالت المدة ولم يبيح صاحبها بيعه القاضي وحفظ غنمه كما قدمناه بجر قات وله حصة أيضاً للجمل قال في الكافي ولن جاء بالآبق أن يسع حتى يأخذ الجمل فان مات في يده بعد ما قضى له القاضي بما ساء له بالجمل فلا ضمان عليه ولا جعل وكذا لو مات قبل أن يرفعه إلى القاضي (قوله وقيل يؤجره للنفقة) تقدم الكلام عليه في النقطة (قوله بخلاف النقطة والضال) فان الدابة النقطة تؤجره لانه من أجرته أو الضال لا يجبس وظاهره أنه يؤجره لينفق عليه من أجرته وبه صرح في كتاب النقطة (قوله ثم بعد ما يبيعه القاضي) أي ويرد ليبت المسال ما أنفق منه كما قدمناه ح والله سبحانه أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب المفقود)

مناسيته لا لا ببق ان كلامه ما فقد أهله وهم في طلبه وأخبر عنه أهله وجوده (قوله هو غائب الخ) أفاد أن قول الكثر هو غائب لم يدر موضعه مناه لم تدر حياته ولا موته قال في البحر فالمدار انما هو على الجمل بحياته وموته لا على الجمل بمكانه فانهم جعلوا منه كافي المحيط المسلم الذي أمره الله ولا يدرى أي أم ميت مع أن مكانه معلوم وهو دار الحرب فانه أعم من أن يكون عرف أنه في بلدة معينة من دار الحرب أولا اه اكن في الملتقى وغيره هو غائب لا يدرى مكانه ولا حياته ولا موته قبل فهذا صريح في اشتراط جهل المكان فيكون التعويل عليه قات الظاهر أن علم المكان لا يثبت لزوم العلم بالموت والحياة غالباً وعدمه عدمه فاعطف للتعويل ولوعلم مكانه من دار الحرب مع تحقق الجهل بماله وعدم إمكان الاطلاع عليه لاشك في أنه مفقود فافهم (قوله في توقع قدومه) أي يطلب أو ينتظر وقوعه وقوله قدومه بدل اشتغال من الضمير في يتوقع العائد إلى قوله غائب لانه نائب فاعل لأن قدومه لا يجوز (قوله ومما يدرى الحق أم لا) أي فانه يوقف بموته كما يوقف بميراث المسلم كافي الخ كما لانه إذا جهل لحاقه لا يمكن الحكم به

أو يسع العبد فيه) أي في الجمل (وجعل مأذون مديون على من يسع قوله الملك) فان يسع بدي الجمل والباقي للغرماء (كما يجب جعل) آبق جنى خطأ لا في يد الأخذ على من يسع قوله (مفسوب) على غاصبه ومو هو ب على مو هو ب له وان رجوع الوهاب بعد الرد لان زوال ملكه بالرجوع بقدره من من هو ترك التصرف (و) جعل عبد صبي في ماله (و) لا ببق (نفقة كنفقة) أقطعة) كأم (وه حصة لدين نفقة) ولا يؤجره القاضي) خشيته ببقه ثانياً (و) اكن (يجب به تعزيراً) له وقيل يؤجره للنفقة وبه جزم في الهداية والكافي (بخلاف) النقطة (والضال) وقد روي تناو خانية مودة حصة بنة أشهر ونفقته في امن بيت المال ثم مدها بيبه القاضي ككأم (فرع) ابن عبد البيع قبل القبض للمشتري ورفع الامر للقاضي ليضخ والله أعلم (كتاب المفقود) (هو) لغة المعلوم وشراً (غائب) لم يدرى هو (في توقع) قدومه (ام ميت) ادوع الله بالفتح) أي

القدر بوجهه بلا دفع قد دخل الأسير ومما يدرى الحق أم لا



بجلاف ما اذا علم فانه يحكم به ويكون موتا كناية عن ميراثه على ما مر في بابه (قوله وهو في حق نفسه حق) مقابلة لقوله الا في وصية في حق غيره وحاصلها انه يعتبر حيا في حق الاحكام التي تضره وهي المتروكة على ثبوت موته وبموت ميراثه انما ينفقه ويضر غيره وهو ما يتوقف على حياته لان الاصل انه حي وانه الى الآن كذلك استصحابا للعلم السابق والاحتياط بحجة ضعيفة تصلح للدفع للاثبات أي تصلح لدفع ما ليس بثابت للاثباته (قوله نزعه) أي نزاع مال المفقود (قوله ما يجب الخ) فيه أن ما هنا أودعه بنفسه وما يجب في مال مورثه طقات لكن يأتي قرينة انه لو كان له وكيل له حفظ ماله أي لانه لا ينزل بقصد الموكل كما يأتي لكن نقول ابن المؤيد عن جامع الفصولين لو أخذ القاضي ودبعة المفقود من هي يده ووضعه عند ثقة لا بأس به اهـ وهذا يخالف بما في المعروضات الا أن يقال ما فيها هو في حق أم بين بيت المال فليس لذلك وان كان المفقود لا وارث له الا بيت المال لان الوارث حقيقة ليس له ذلك فأعين بيت المال بالاولى وما نقلناه انما هو في القاضي الذي له ولاية حفظ مال الغائب والظاهر أنه محمول على ما إذا رأى المصلحة في ذلك بان كان من المال يده غير ثقة والافور محبت تأمل (قوله ولا تفسخ اجارته) لانها وان كانت تفسخ بموت المؤجر أو المالك تأخر لكنه لم يثبت موته (قوله القربى) بانه لا مجهول أي التي أقرب ما غرم مؤد عليه له في النهر ويخاصم في دين وجب بقده بخلاف لا فيما يجب بقده المفقود ولا في نصيب له في عقار أو عرض في يد رجل ولا في حق من الحقوق اذا جدد من هو عنده أو عليه لانه ليس بمالك ولا نائب عنه وانما هو وكيل من جهة القاضي وهو لا يملك الخصومة بخلاف (قوله ويقوم عليه) أعم مما قبله لانه يشمل الحفظ وغيره كما هو ديار مثلا (قوله عند الحاجة الخ) متعلق بقوله ونصيب القاضي وهذا بحث ذكره في البحر خاص لانه انما ينصب اذا لم يكن له وكيل في الحفظ أقامه الغائب قبل فقده لانه لا ينزل بقده لما في التجسس جود له داره يد رجل ايمعها أو دفع ماله يحفظه وقد دفع الدافع له الحفظ لا التمسح بالاباذن الحماكم لانه لعله مات ولا يكون الرجل وصيا اهـ وأجاب في النهر بأن الظاهر انه أي وكيل المفقود لا يملك قبض ديونه التي أقربها غرم مؤد ولا غلانه وحينئذ فيحتاج الى النصيب وكان هـ ذاهو السرفي اطلاقهم نصيب الوكيل اهـ قلت وفيه نظر لان مراد البحر أن القاضي انما ينصب له من يأخذ حقه ويحفظ ماله اذا لم يكن له وكيل في ذلك لان وكيله لا ينزل بقده وقول النهر الظاهر انه لا يملك قبض ديونه الخ غير مسلم الاية قل صريح لانه اذا لم ينزل وقد وكله بذلك فما المانع له منه فاذنا والله اعلم لم يقول الشارح على كلامه (قوله ليس يخصم فيما يدعى على المفقود) ولا فيما يدعى له كما علمه قال في البحر وكذلك لا ورثة ماذ كر لانهم ميراثه لم يثبت ثم نقل عن البرزنية مات عن اثنين أدهما مائة ودفزع ورثة المفقود أنه حي وله الميراث والابن الاخير يزعم موته لا خصومة بينهم الا ان ورثة المفقود اعترفوا أنه لا حق لهم في التركة فكيف يخاصمونهم اهـ لان اعترافهم بحياته اعتراف بان الحق له (قوله ونحوه) أي نحو ما ذكر من رد نصيب أو مطالبة لا صحة في بحر (قوله بخلاف) لما فيه من تضمن الحكم على الغائب وانما الخلاف المعروف بينهم فمن وكاله المالك بقض الدين هل يملك الخصومة أم لا فعنده بما حكاه

(وهو في حق نفسه حى)  
بالاستصحاب هذا هو الاصل  
فيه (فلا ينكح عرسه غيره  
ولا ينفق ماله) فأتى وفي  
هذا وضحت المفق في ابي  
الهود انه ليس لامين بيت  
المال نزعه من يمين يده  
عن امنه عليه قبل ذهابه  
لما يهبى معزيا لمزانية  
المفتين (ولا نفق) فخ اجارته  
ونصب المتقاضى من اى  
وكيل (باخذ حقه) كغلاته  
وديونه المقر بها (ويحفظ  
ماله ويقوم عليه) عند  
الحاجة فلوله وكيل فلا حفظ  
ماله لانه يرد اذ لا ياذن  
الحاكم لانه اعلم مات ولا  
يكون وصيا تجنيس  
(الكنه) اى هذا الوكيل  
المذنب (ليس بمذنب فيما  
يدعى على المفقود من دين  
ووديعة وشركة في اعتبار  
أورق في ونحوه) لانه ليس  
بمالك ولا نائب عنه وانما هو  
وكيل بالقبض من جهة  
القاضي وانما لا يملك الخصومة  
بالا خلاف ولو قضى  
بمحموده

وعندما

وعندهما لا ا ح عن الزباني (قوله لم ينفذ) اعلم ان قضاء القاضي ثلاثة أقسام قسم يرد  
بكل حال وهو ما خالف النص أو الاجماع وقسم يعفى بكل حال - حتى لو رفع الى قاض آخر لبراءة  
نفذه وأما ما لا يابطله وهو ما يكون الخلاف فيه لافي نفس القضاء بل في سببه وأما ثلثة كثيرة  
منها الوقضى شأنه بشهادة المحدثين بعد التوبة أو قضى لامرأة بشهادة زوجها وأجنبي نفذ  
ولو رفع الى - حتى لزمه تنقيته لان الاختلاف في سبب القضاء وهو أن شهادة هؤلاء هل تصير  
بجدة للحكم أم لا أما نفس الحكم فلا اختلافاً فيه وانقسم الثالث الحكم المجتهد فيه وهو  
ما يرفع الخلاف فيه في نفس الحكم فقبل ينفذ أيضاً وقبل لا ينفذ الا اذا نفذه قاض آخر فاذا  
نفذه الثاني نفذ - حتى لو رفع الى ثالث أمضاه واذا أبطله الثاني فليس لاحد أن يجيزه وهذا هو  
المصحيح وبهضم - م صحيح الاول وذلك كالوقضى لولد على أجنبي أولاً مرأته بشهادة رجلين لان  
نفس القضاء مختلفة فيه واختلافها في اعتبار قضى على الغائب فقبل هو من هذا القسم فلا ينفذ  
الا بتمقيده قاض آخر وهو ما نقله عن الزباني والكمال بناء على أن الاختلاف في نفس القضاء  
على الغائب وقبل هو من القسم الثاني فينفذ بالتوقف على تمقيده قاض آخر وهو ما نقله عن  
الخلاصة بناء على أن الاختلاف في نفس القضاء بل في سببه وهو أن البيعة هل تكون حجة  
من غير خصم حاضر أولاً (قوله يعني لو القاضي مجتهداً) ومنه لو كان مقاد المجتهد - وهذا ترجيح  
لما سبقه في البصر من كتاب القضاء من أن الخلاف في نفاد القضاء على الغائب بحاله ما إذا كان  
مذهب الناضي صحة هذا القضاء بخلاف القاضي الحنفى وحيثما في القضاء ان شاء الله تعالى  
بحقيق ذلك (قوله ولا يبيع القاضي ما لا يخاف فساداً) منقولاً كان أو عقاراً لان القاضي  
لا ولاية له على الغائب الا في الحفظ وفي البيع ترك حفظ الضرر ببله الجنى وما يخاف عليه  
الفساد كالثمار ونحوها يبيعه - لانه ترك حفظ ضرره ومعناه في نظر الغائب بحفظ معناه  
ا ح من الهداية والفتح وفي جامع الفصولين وشرح الوهبانية للقاضي - مع مال المفقود والامر  
من المتاع والرقب والعقار اذا خيف عليه الفساد وليس له بيعه التفتة عيه الهما وان باعها  
خلوف الف - باع فصارت - راهم أو ذاتا غير يعطى التفتة منها بطريقته ا ح وفيه شراء غائب  
قبل قبضه غيبة منقطعة ولا يدري أين هو جاز للقاضي - مع المبيع وايقاع الثمن للبايع لو كان  
المبيع منقولاً أو عقاراً وعلى هذا الورع المديون وغائب غيبة منقطعة ترفع المرتين الامر  
للقاضي لبيعه الرهن بدونه ينبغي أن يجوز في كافى هذه المسئلة ا ح قلت ومثله - مع المبيع  
ذكرها المصنف في متفرقات البيوع وذكر في الترهن انك أنه لو غاب به - قبض المبيع لير  
للقاضي يبيعه ومثله - مع الرهن ذكرها الشارح في كتاب الرهن ومقتضى قياسه - هذه على  
المسئلة الاولى تخصيص الرهن بكونه منقولاً تأمل (قوله ما مورون بالبيع) أى أسرهم  
السلطان بذلك أقول كيف يتجه - هذا الامر مع مخالفته لما ذكره المصنف تبعاً لما في كتب  
المذهب كاهداية وغيره أو كافى الحاكم الشهيد بلا حكاية خلاف الا أن يقال انه اذن للقضاء  
بالحكم على مذهب الغير يمكن في - حكم القاضي بخلاف مذهب كلام مذكور في كتاب القضاء  
على أن امر قضاء زمانه لا يسرى على غيرهم كالحرف في الخيرية (قوله وينفق) أى الوكيل  
المصوب شهر أى - نفق من حال المفقود الحاد - وفي بيته والواصل من ثمن ما يندفع

مطلب  
قضاء القاضي: ثلاثة أقسام

لم ينفذ زاد الزبالي في  
القبضه وتبعه الكمال  
الابتهيد فاض انوار كن  
في الخلاصة الفتوى على  
الغناذ يعنى لو القاضى  
مجهول هذا نهر (ولا يبيع)

مجتهد شهر (ولایه بیج)  
القاضی (مالایخاف فاده

في ثقة ولا في غيره اختلاف

معاونین و کارکنان

الشيخ محمد بن عبد الله

الماضي والحاضر

لكن في موضوعات المفق

أبي المصمود بن الفضل

وأما بيت المال في زماني

مأمورون بالمرحطة

و انچه که در این کتاب مذکور است

وان لم ينفك فادع

ظاهره وحباً فله الكفر لان

القضاة غير عامرين

الفضله ام اذاعه عن

من فضلكم فاصفوا

سید احمد علی خاں

(ویدہ حق علی عروسہ و طریقہ)



اليه الفساد من مال مودوع عند مودعين على مقروعة في الفسخ والجور (قوله ولاد) نصب على التمييز ثم (قوله وهم أصوله وفروعه) أعاد الضمير بالجمع على القريب لأنه يصدق على الواحد - دولا أكثر والمراد الأصول وان علوا والفروع وان سفلا ولم يشترط الفقر في الأصول استغنائه عما في النفقات وانما يتفق عليهم لان وجوب النفقة لهم لا يتوقف على القضاء فكان اعانة لهم بخلاف غير الولاد من الاخ ونحوه فان وجوبها يتوقف عليه فكان قضاءه على الغائب وهو لا يجوز وهذا الاطلاق مقيد بالدرام والمداين والتبرلان - حقهم في المطهر والمبوس فان لم يكن ذلك في ماله احتج الى القضاء بالقيمة وهي النقود وقد عاتاه على الغائب لا يجوز الا في الاب فان له بيع العرض لنفسه استخصانا كما في المبسوط وقدم المصنف في النفقات ان لهؤلاء أخذ النفقة من مودعه ومديونه المقرين بالكساح والنسب اذ لم يكونا ظاهرين عند القاضي فان ظهر المقيش شرط أو أحدهما اشترط الاقرار بما خفي هو الصحيح فان أنكر الودعة والدين لم ينتصبا أحد من هؤلاء خصما فيه والمصلحة بفروعه ما صحت ثم أي صحت في النفقات (قوله خلافا للمالك) فان عنده تعدد زوجة المفقود عدة الوفاة بعد مضي أربع سنين وهو مذهب الشافعي القديم وأما الميراث فذهبوا كما ذهبنا في النفقة بغير سنين سنة أو الرجوع الى رأي المالك وعندنا جسدان كان يغلب على حاله الهلاك كن فقد بين الصنفين أو في مركب قد انكسر أو خرج طاحنة قريبة فلم يرجع ولم يعلم خبره فهذا بعد أربع سنين يقسم ماله وتعد زوجته بخلاف ما إذا لم يغلب عليه الهلاك كما في التجارة أو ما - حاجة فانه يفوض للعياكم في رواية عنه وفي أخرى يقدر بغير سنين من مولده كما في شرح ابن السكينة لكنه اعترض على الناظم بأنه لا حاجة للمعنى الى ذلك أي لان ذلك خلاف مذهبنا في ذمة أولى وقال في الدر المنثور ليس بأولى أقول القهس - تافى لوافتي به في موضع الضرورة لا بأس به على ما ظن اه قات وظاهر هذه المسئلة عدة عمدة الطهر التي بلغت برؤية الدم ثلاثة أيام ثم امتد طهرها فالتفت في العدة الى أن تحيض ثلاث حيض وعند مالك تنقضي عرتها بتسعة أشهر وقد قال في البرزخية الفتوى في زماش على قول مالك وقال الزاهد - كان بعض أصحابنا يفتون به للضرورة واعتزله في النهر وغيره بأنه لا داعي الى الافتناء بذهب الغير لا مكان التراجع الى مالكي يحكم بذهبهم وعلى ذلك حتى ابن وهبان في منظومته هناك لكن قد مر أن الكلام عند تحقق الضرورة حيث لم يوجد مالكي يحكم به (قوله وميت في حق غيره) معطوف على قوله وهو في حق نفسه حتى تكلم (قوله وللمفقود بنتان وأبناء) الظاهر أنه بالمجمع ابن اذ لا يصح أن يكون مفقودا منصرفا وفي بعض النسخ وابنان بصيغة المنق وفي بعضها وابن بصيغة المفرد والكل صحيح (قوله والتركة في يد البنين) أي بنتي الرجل الميت واعلم أن في هذه المسئلة ست صور والمذكور منها صورة واحدة منها وحاصل الصور أن المال إما أن يكون في يد أجنبي أو في يد البنين أو في يد أولاد الابن وعلى كل ما أن يتفقوا على الفقد أو ينكره من في يده المال ويدعي أنه مات وأحكام الكل مبينة في الفسخ فراجع - ان شئت (قوله أي لا ينزعه من يد البنين) بل يقضي أهمها بالنصف ميراثا وبوقف النصف في أيديهم - ما على حكم ملك الميت فان ظهر المفقود حيا دفع اليه وان ظهر ميتا أعطى البنتان - من كل المال من ذلك النصف

مطلب  
في الافتناء بذهب مالك في  
زوجته المفقود  
ولاداهم أصوله وفروعه  
(ولا يفرق بينه وبينها ولو  
بعد مضي أربع سنين)  
خلافا للمالك (وميت في حق  
غيره لا يرث من غيره) حتى  
لومات رجل من بنين وابن  
مفقود ولا لمفقود بنتان  
وابناء والتركة في يد البنين  
والكل مفقود بقعة الابن  
واختصوا للقاضي لا ينبغي  
له أن يحبس ملك المال حسن  
موضعه أي لا ينزعه من يد  
البنين خزانة الفتن

والثالث الباقي لأولاد الابن لذ كمثل حظ الانثيين فتح (قوله ولا يصدق الخ) أي لا يحكم باتصافه للموصية بعد موت الموصي ولا به - دمه بل يوقف الى ظهور الحال فان ظهر الى آخر ما يدكره المصنف (قوله الى موت أقرانه) هذا ليس خاصا بالوصية بل هو حكمه العام في جميع أحكامه من قسمة ميراثه وبينونة زوجته وغير ذلك (قوله في يده) هو الاصح بحر وقيل الغنيم موت أقرانه من جميع البلاد فان الاعمار قد تختلف طولا وقصرا بحسب الاقطار بحسب اجرائه سبحانه العادة ولذا قالوا الصفة باله أطول أعمارا من الروم لكن في تعريف موت أقرانه من البلاد شرح عظيم بخلافه من يده فاعاناه - نوع خرج محقق فتح (قوله على المذهب) وقيل يقدر بغير سنين سنة بقديم القاسم من حين ولادته واخترنا في الكثر وهو الارفق هداية وعليه الفتوى ذخيرة وقيل بمائة وقيل بمائة وعشرين واخترنا لما خرون سنين سنة واخترنا ابن الهمام سبعين اقوله عليه الصلاة والسلام أعمارا حتى ما بين السنين الى - - - - - كانت المفتى غالبوا ذكر في شرح الوهبانية انه سكا في البناء مع عن بعضهم قال في البحر والمجبب كيف يختارون خلاف ظاهر المذهب مع انه واجب الاتباع على متاى أبي حنيفة وأجاب في النهر بأن القسمة من موت الاقارب غير ممكن أو فيه مخرج فمن هذا اخترنا وانقدر به بالسن اه قلت وقد قال لا يخالفه بل هو نفس - يرا ظاهرا لرواية وهو موت الاقارب لكن استأقوا فمهم من اعتبار أطول ما يعيش اليه الاقارب غالباً ثم اختلفوا فيه هل هو تسعون أو مائة أو مائة وعشرون ومنهم وهم المتأخرون اعتبروا الغالب من الأعمار أي أكثر ما يعيش اليه الاقارب غالباً لأطول فقدره بستين لأن من يعيش فوقها نادرا والحكم للغالب وقد مر ابن الهمام بسبعين لاعتناءه هذا الغالب ويشير الى هذا الجواب قوله في الفسخ بعد حكاية الاقوال والحاصل أن الاختلاف ما جاء الامن اختلاف الرأي في أن الغالب هذا في الطول أو مطلقا اه (قوله واختار الزبلي تفويضه للامام) قال في الفسخ فاي وقت رأى المصلحة حكم بموته قال في النهر وفي البناء مع فيه - ل يفوض الى رأى القاضي ولا تقدر فيه في ظاهر الرواية وفي القنية جعل هذا رواية عن الامام اه قات والظاهر أن هذا غير خارج عن ظاهر الرواية أيضا بل هو أقرب اليه من القول بالتقدير لانه فسر في شرح الوهبانية بان ينظر ويحتمل - دوقه - هل ما يغلب على ظنه فلا يقول بالتقدير لانه لم يرد به الشرع بل ينظر في الاقارب وفي الزمان والمكان ويحتمل نقل عن مفتي الحنابلة - كايته عن الشافعي رحمه وأنه المشهور عن مالك وأبي حنيفة وأبي يوسف وقال الزبلي لانه يختلف باختلاف البلاد وكذا غلبة الظن تختلف باختلاف الأشخاص فان المال العظيم اذا انقطع غيره يغلب على الظن في أدنى مدة انه قد مات اه ومقتضاه انه يحتمل ويحكم انقراض الظاهرة الدالة على موته وعلى هذا ينبغي ما في جامع الفتاوى حيث قال واذا فقد في الماله كفة فوته غالب فيحكم به كما إذا فقد في وقت الملافة مع العدو أو مع قطاع الطريق أو سافر على الرض الغائب هلا كه أو كان - - - - - في البحر وما أشبه ذلك حكم بموته لانه الغالب في هذه الحالات وان كان بين احتمالين واحتمال موته ناشئ عن دليل لا احتمال حبان لان هذا الاحتمال كاحتمال ما إذا بلغ المفقود مقدار ما لا يعيش على حسب ما اختلفوا في مقداره نقل من القنية اه ما في جامع الفتاوى وأفتى به

(ولا يصدق ما وصى له اذا  
مات الموصى بل يوقف  
قسطه الى موت أقرانه في  
بلده على المذهب) لانه  
الغالب واختار الزبلي  
تفويضه للامام



بعض مشايخنا وقال انه أفق به قاضي زاده صاحب بحر الفقه وى امكن لا يخفى انه لابد  
 من مضي مدة طويلة حتى يقاب على الظن موته لا مجرد فقدة عند ملاقة العدو أو سفر البحر  
 ونحوه الا اذا كان ملكا عظيما فانه اذا بقي حياته تهرجته فلذا قلنا ان هذا مبقى على  
 ما قاله الزبلي تأمل (قوله وطريق قبول البيعة) فيه ايهام انه يحتاج الى بيعة على موت أقرانه  
 وليس بمراد بل المراد ما اذا قامت بيعة على موته حقيقة ففي النهر عن المتأخرين في غير طريق  
 موته اما بالبيعة أو موت الاقران وطريق قبول هذه البيعة ان يجعل القاضي الخ (قوله أو  
 ينصب عليه قضا) أى اذ لم يكن له وكيل يحفظ ماله ينصب عنه مسخر الاثبات دعوى موته  
 من زوجته أو أحد ورثته أو غيره (قوله قضاء الخ) هو أحد قولين قال الله تعالى وفي  
 القسام من قوله فتعذر عرسه دلالة على انه يحكم بعونه غير دافعة المدة فلا يتوقف على قضاء  
 القاضي كما قال شرف الأئمة وقال نجم الأئمة القاضي عبد الرحيم نص على أنه يتوقف عليه كافي  
 المنية اه وما قاله شرف الأئمة موافق للفتاوى التي قلنا لكان المتبادر من العبارة أن  
 المنصوص عليه في المذهب الثاني ثم رأيت عبارة الواقعات عن القنية ان هذا أى ما روى  
 عن أبي حنيفة ثم تفرد بعض موته الى رأى القاضي نص على أنه انما يحكم بعونه بقضاء الخ  
 (قوله فان ظهر قبله) هذه القولية لا مفهوم لها وان ذكرها المكشرون سألنا ولذا قال في  
 البحر وان علم حياته في وقت من الأوقات يرث من مات قبل ذلك الوقت من أقاربه اه امكن  
 لو عاد حياته بعد الحكم بموت أقرانه قال ط الظاهر أنه كالميت اذا أسي والموت اذا سلم فالباقي  
 في يد ورثته ولا يابط الب عاذهب قال ثم به درقه رأيت المرحوم ابا البه هودنقله عن الشيخ  
 شاهين ونقل أن زوجته له والاولاد لثاني اه تأمل (قوله فلهذا القسط) أى الموقوف  
 لمن الوصية وكذا الاثر كما علمت (قوله وبه) أى بعد موت أقرانه وهو متعلق بقوله يحكم  
 لا بقوله ظهر لانه يصير المعنى وان ظهر حياته بعد موت أقرانه يحكم بعونه الخ وهو فاسد كما لا يخفى  
 (قوله فتعذر عرسه لموت) أى عدة الوفاة ويرد قسطه من الوصية الى ورثة الموصى  
 (قوله بين من يرثه الآن) أى من حكم بعونه لامن مات قبل ذلك الوقت من ورثته زبلي  
 وكذا يحكم بعنق مدبر به وأمهات اولاده في ذلك الوقت بحر (قوله من بين فقده) أى  
 ما لم تعلم حياته في وقت كالمس (قوله عند موته) أى موت المورث (قوله حجة دافعة) فتدفع  
 ثبوت حق غيره في ماله (قوله لا منقبة) فلا يثبت له حق في مال غيره (قوله ولو كان مع المفقود  
 وارث يحجب به الخ) أى يحجب ذلك الوارث بالمفقود ويظهره من المال السابق حيث لم  
 يهبط اولاد الابن المفقود شيئا قبل ظهور حياته بطريقه وأعطى البنات النصف فقط دون  
 الثانيين وقف لهما المثل والاولاد الابن الثالث الى ظهور موته فان ظهر حيا أخذ النصف  
 الموقوف (قوله كالحل) فانه لو كان معه وارث لا يتغير ارثه بحال يعطى كل نصيبه وان كان  
 ينقص حقه به يعطى الاقل وان كان به قسط به لا يعطى شيئا فلورثك ابنا وزوجة حاملا يعطى  
 الزوجة الثمن لانه لا يتغير والابن نصف الباقي لانه أقل من كل الباقي على تقدير موت الحمل ومن  
 ثلث الباقي على تقدير كون الحمل اتم ولو ترك زوجة حاملا أو أخا شقيقا أو عالا يعطى شيئا  
 لا احتمال ذكره الحمل (قوله ولذا حذفه) أى حذف قوله ولو كان مع المفقود وارث الخ

وطريق قبول البيعة أن  
 يجعل القاضي من يده  
 المال خصما عنه أو ينصب  
 عليه قضاة قبل عايله البيعة  
 ثم سرقا وفي واقعات  
 المفتين لقد رى افدى  
 معز بالقنية انه انما يحكم  
 بعونه بقضاء لانه أمر محفل  
 فإلم ينظم اليه القضاء  
 لا يكون حجة (فان ظهر قبله)  
 قبل موت أقرانه (حياته)  
 ذلك القسط (وبعده يحكم  
 بعونه في حق ماله يوم علم  
 ذلك) أى موت أقرانه  
 (فتعذر) منه عرسه لموت  
 ويقسم ماله بين من يرثه  
 الآن (يحكم بعونه في)  
 حق (مال غيره من بين  
 فقده فيرد الموقوف له الى  
 من يرث موته هذه موته)  
 لما تقرر أن الاستصحاب  
 وهو ظاهر الحال حجة دافعة  
 لا منقبة (ولو كان مع المفقود  
 وارث يحجب به لم يعط)  
 الوارث (شيئا وان اتفق  
 حقه به) (اعطى أقل  
 النصيبين) ويوقف الباقي  
 (كالحل) ومحل الفرائض  
 ولذا حذفه القدرى وغيره

(قوله)

(قوله فرع الخ) عزاء في الدرر الى فصول الامدادى (قوله ويدهما) في شرح الوهبانية عن  
 القنية فتقدمت مولاهما ولا تجد نفقة وخيف عليهما القاشحة فلهذا قاضى أن يدهما أو يزوجهما  
 من امرأة نفقة وليس له تزويجهما اه والله سبحانه أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الشركة)

قبل مشروعتها بآية الكتاب والسنة والمأثور واختلافوا في النص المنبذ لذلك قال في الفتح  
 ولا شك أن مشروعتها أظهر بثبوتها اذا التواثر والتعامل بهم من لدن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم وهم جزم متصل لا يحتاج فيه لاثبات حديث بعينه (قوله من حيث الامانة) فان مال أحد  
 الشريكين أمانة في يد الآخر كأن مال المفقود أمانة في يد الحاضر بحر وجهه في الفتح  
 هذه مناسبة عامة في ما ولى الآبق والقبض واللاقط (قوله بل قد تحقق في ماله) هذه مناسبة  
 خاصة بانما أنه لو مات أبو عنه وعن ابن آخر فان مال المفقود من التركة على تقدير حياته  
 مشترك أى مختلط مع مال أخيه (قوله بكسر فسكون في المعروف) كذا في الفتح أى المشهور  
 فيها كسر الشين وسكون الراء قال في النهر ولان فتح الشين مع كسر الراء وسكونها (قوله افعلة  
 الخلط) قال في الفتح هي لغة خلط النصيبين بحيث لا يتميز أحدهما أو ما قبل اختلاط النصيبين  
 تساهل لانها اسم المصدر والمصدر الشريك مصدر شركت الرجل أشركه شركا فظهر أنها فعل  
 الانسان ونفعه له الخلط وأما الاختلاط فصفة للمال ثبتت عن فعلهما ليس له اسم من المادة  
 وعامة فيه قالت لكان الشركة قد تحقق بالاختلاط كما يأتي فيلزم أن لا يكون لها اسم تأمل  
 الآن يقال ان أهل اللغة لا يسمونها شركة (قوله معنى جملة العقد) عبارة الزبلي ثم يطلق اسم  
 الشركة على العقد مجازا لكونه سمي به (قوله لانما سمي به) الضمير الاول عائد الى العقد بتأويل  
 الشركة والناس الى الخلط اه ح والظاهر ان كسر الضميرين كعبارة الزبلي أو يقول  
 لانه سمي به الى لان العقد سبب الشركة التي حقيقة الخلط فالعلاقة السميكية من اطلاق اسم  
 المسبب على سمي به قال في الفتح فاذا قيل شركة العقد بالاضافة فهي اضافة يائية (قوله وشراعا  
 الخ) ظاهر كلامهم اتحاد الفوى والشراعى فانما في الشرع إطلاق على الخلط وكذا على العقد  
 مجازا تأمل بدليل تقسيمهم الى شركة عقد وشركة ملك والناية تكون بالخلط أو الاختلاط  
 الآن يقال المراد تعريف شركة العقد فقط لانها التي فصلت أنواعها الى أربعة من مفادضة  
 وغيرها تأمل (قوله في شركة العين) أى المال فانه في مقابلة العقد الذي هو عرض غير عين  
 وقوله اختلاطهما أى اختلاط المسالين بحيث لا يتميز أحدهما معبر بالاختلاط تبعا للفتح مع  
 أن مقتضى ما مر التعيين بالخلط تأمل (قوله لا لفظ المفيدة) أى العقد الشركة وهو الايجاب  
 والقبول ولومعنى كما يأتي (قوله كون الواحد الخ) كذا في البحر عن المحيط والظاهر أن  
 المراد بالواحد المفقود عليه اه ترازا عن المباحث والنكاح والوقف لما سمي به من قوله  
 وشروطها كون المفقود عليه قابلا للوكالة فان المراد من قبوله الوكالة قبوله الاشتراك (قوله  
 وهي ضربان) أى الشركة من حيث هي لا بقيد كونه شركة عقد فقهية شبه الاستخدام  
 والا كان من تقسيم الشيء الى نفسه وإلى غيره (قوله شركة ملك) أى اختصاص فلاضافة

(فرع) ليس للقاضي تزويج  
 أمه غائب ومجهول  
 وعندهما أوله أن يكاتبهما  
 ويدهما  
 (كتاب الشركة)  
 لا يخفى مناسبتها للمفقود  
 من حيث الاطاعة بل قد  
 تحقق في ماله عند موت مورثه  
 (هى) بكسر فسكون في  
 المعروف لغة الخلط معنى بها  
 العقد لانها اسميه وشراعا  
 (عبارة عن عقد بين  
 المنشأ) كين في الاصل  
 والربح) بوجهة (وركنها  
 في شركة العين اختلاطهما  
 وفي العقد اللفظ المفيد له  
 وشروط جوازها كون  
 الواحد قابلا للشركة (وهي  
 ضربان شركة ملك وهي ان  
 يملك متعدد) أمثال فان كثر  
 (معينا)



في البياض كما في المغرب فهو متافى (قوله أو حنظلا) دخوله في الملك المفسر بالاختصاص ظاهر  
 والمقصود بيان اشتراكهما في الحفظ وثبوت الحق لهما في الواحد فقط ولا يلزم من ذلك  
 في باب جريان جميع أحكام الباب فيما كالدين المتشرك فانه لا تجرى فيه جميع أحكام أمين  
 فافهم (قوله حبه الرج) حقه أن يقال عتبه الرجحان في القساموس الهب والهوب  
 نوران الرجح وهبه هبوه بالفتح وهبه بالكسر قطعه اه فقد جعل المسمى في القطع  
 وهو غير مراد هنا كما لا يخفى (قوله على ما هو الحق) قال في الفتح ان بعضهم ذكروا شركة  
 الاملاك الشريكة في الدين فقبل مجاز الان الدين وصف شرعي لا يملك وقد يقال بل يملك شرعا  
 ولذا جاز عتبه عن عليه وقد يقال ان الهبة مجاز عن الامتلاك ولذا لم تجز من غير من عليه والحق  
 ما ذكرنا من ما ذكره اه ولذا ملك ما عتبه من العتبه على الاشتراك حتى لو دفع الخ اه وقوله  
 لانا ما عتبه الخ اي لو مالح احدهما عن نصيبه على عين كعوب مثلا ما حكمه مشتركا بينهما وبين  
 الآخر وقامه في الصلح قبيل الخارج (قوله وان من جعل اختصاصه) اي اختصاص  
 الاخذ بما اخذ دون شريكه وهذه الحيلة مذكورة في الفتح ايضا وسببنا في غير هاتين الصلح  
 (قوله بارت) متعلق بقوله يملك متعهدد (قوله باي سبب كان الخ) هو متعهودم قوله بارت  
 او بيع فان الاول جري وان الثاني اختياري ومن الاول مالوا اختلط مالهما بلا منعه من  
 احدهما ومن الثاني مالوا كما عتبه بجهة او استبلا على مال حربي او خلطوا مالهما بحيث لا يتميز  
 كما باني او قبل او صبة بهير لهما كما في البصر (قوله ولو متعاقبا) مرتبط بقوله ان يملك متعهدد  
 ط (قوله ثم اشرك فيه آخر) بعد كرام المنصف متعلقه الاشراك آخر الشريك (قوله  
 في الامتناع) الاولى حذفه لانه اجنبي في التصرف لافي الامتناع عنه الا ان يقال قوله اجنبي  
 اي كاجنبي ويكون هذا ببيان الوجه الشبه ط (قوله عن تصرف مضر) احذر فيه من غير  
 المضر كالاتفاق بينه وخدمه وارض في غيبة شريكه على ما سمياني بيانه (قوله فصح له  
 بيع حصته) تصرف على التقييد بمال صاحبه ط (قوله الا في صورة الخلط) والاختلاط  
 فانه لا يجوز البيع من غير شريكه بلا اذنه والفرق ان الشريك اذا كانت بينهما من الابد اما ان  
 اشترى باحطة او ورثا ما كانت كل حصة متشركة بينهما في بيع كل منهما ان نصيبه شاذ فاجاز من  
 الشريك والاجنبي بخلاف ما اذا كانت بالخلط او الاختلاط كان كل حصة مملوكة للجميع  
 اجزا ثم ليس للاخر فيه اشركه فاذا باع نصيبه من غير الشريك لا يقدري على تسليمه الا بخلطهما  
 بنصيب الشريك فيتموقف على اذنه بخلاف بيعه من الشريك لا قدرته على التسليم والتسلم اه  
 فتح ويجزى في مثل الخلط والاختلاط بيع ما فيه مضر رعي الشريك او البائع او المشتري  
 كبيع الحصص من البناء او الغراس وبيع بيت معين من دار مشتركة كما باني تحريره (قوله  
 بفعلهما) احتراز عما اذا كان بفعل احدهما بلا اذن الآخر فان الخلط يملك مال الآخر  
 ويكون مضمونا عليه بالمثل لا مسمى (قوله كحطة بشعير) ومثله حطة بحنطة بالاولى لهذر  
 التميز في الاول بتمس (قوله وكبنا وشعير وزرع مشترك) صنيعة يقتضي ان هذا من قبيل  
 الخلط وليس كذلك وانما اوقف البيع فيه من الاجنبي على اذن شريكه لم يضر الشريك بالقطع  
 والهدم كما باني تفصيله اه ح قلت ويمكن الجواب بان قوله وكبنا معطوف على قول المنصف

مطلب  
 الحق ان الدين يملك  
 أو حنظلا كعوب حبه الرجح  
 في ذره ما قام مشترك كان  
 في الحفظ فهو متافى (أو دينا)  
 على ما هو الحق في لودفع  
 المديون لاحدهما فلا تخر  
 الرجوع بنصف ما اخذ فصح  
 وسيجي متافى الصلح وان  
 من جعل اختصاصه بما  
 اخذ ان يجه المديون  
 قدر حصته ويجه رب  
 الدين حصته وهبانية بارت  
 أو بيع أو غيره ما باي سبب  
 كان جريا أو اختياريا ولو  
 متعاقبا كالأشترى شأنه  
 اشرك فيه آخر متنية (وكل)  
 من شركاه الملك (اجنبي)  
 في الامتناع عن تصرف  
 مضر (في مال صاحبه)  
 لعدم تضمنه الو كالة (فصح  
 له بيع حصته ولو من غير  
 شريكه بلا اذن الا في صورة  
 الخلط) لما عتبه ما بفعلهما  
 كحطة بشعير وكبنا وشعير  
 وزرع مشترك فهو متافى  
 وغامه في الفصل الثلاثين  
 من العمادية

في صورة الخلط فيكون استثناه صورة أخرى وهي ما في بيعه ضرر كافلنا (قوله ونحوه في  
 فتاوى ابن نجيم) أي في كتاب البيع حيث أفق بأنه لو باع أحد الشريكين في البناء حصته  
 لاجنبي لا يجوز واشترى بملكه جاز وأنتى أيضا بأنه لو باع حصته من الزرع لاجنبي بالرضا بشرط  
 لا يجوز ومفاده تقييد الاول أيضا بما اذا لم يرض الشريك أخاه ح وفي الخيرية صرحوا بان  
 بيع الحصص في البناء والغراس غير الشريك لا يجوز (قوله وفيه بعد وروى عن أن المبطله  
 كذلك) وانه مسئل في مبطله بين شريكين باع أحدهما حصته لاجنبي بغير علم لوم بدون  
 رضائهم بملكه يجوز البيع أم لا أجاب لا يجوز البيع اه والمراد بالمبطله البطيخ المزروع  
 لا أرض البطيخ اذ يجه مع الأرض جائز والمراد أيضا ما اذا باعه قبل النضج لان فيه ضررا على  
 الشريك بالقطع قال في جامع الفوائد باع نصيبه من المبطله برضائهم بملكه فلو ضربه القطع  
 لم يجز البيع ونصيب البائع له لا شريك له تسمى ما لم يفسخ البيع واشترى بملكه أن لا يرضى به بعد الاجازة اذ  
 في قلعه ضرر والانسان لا يجبر على تحمل الضرر اه ومفاده أن البيع فاسد قبل افسخ لقوله  
 ونصيب البائع له لا شريك له في حق اذا قبض المبيع (قوله لكن في الخ) أفق بمثله في الفتاوى  
 الطبرية واستند الى ما في فتاوى ابن نجيم وبيرويه ذلك حيث قال سئل فيما اذا باع أحد  
 الشريكين حصته في الغراس في الأرض المشتركة من اجنبي وأعلمه بما في الحصة من الحكم  
 هل يجوز بيعه لكونه لا مطالبا له بالقطع فلا يضره أم لا أجاب نعم يجوز بيعه لعدم الضرر  
 به عدم التكليف بالقطع في فتاوى الشيخ زين بن نجيم اذا باع أحد الشريكين في البناء  
 والغراس في الأرض المشتركة حصته من اجنبي هل يجوز البيع منه أم لا أجاب نعم يجوز وكذا  
 من الشريك والله أعلم اه ووجهه عدم المطالبة في الأرض المشتركة بالقطع كما هو ظاهر  
 اه ما في الخيرية وقوله بظهر أنه لا مخالفة بين هذا وماتة عدم لان مناط الفساد حصول الضرر  
 فافهم ولذا قال الطرسوسي بعد كلام فخر رازان من هذه النقول ان بيع الحصص من الزرع  
 والقمرة والمبطله بغير الارض من الاجنبي أو من أحد شريكين لا يجوز فلو رضى  
 الشريك قبل لا يجوز أيضا قبل لا يجوز ويظهر في التوفيق بجهل الاول على ما اذا قصد  
 المشتري اجبار الشريك على القلع والثاني على ما اذا لم يقصد ذلك ويفهم هذا التوفيق  
 من تعامل المحيط لعدم الجواز بقوله لان فيه ضررا وان لا يجبر على تحمل الضرر وان  
 رضى به اه كما قالوا فيما اذا باع نصف زرعه من رجب لا يجوز لان المشتري بطالبه بالقطع  
 فيتم ضرر البائع فيما لم يجه وهو النصف الا شريكه يبيع الخذف في السقف ثم اذا طلب المشتري  
 القلع لا يجاب اليه نظر الشريك لكن ان طلب هو أو البائع النقص ففسخ البيع لانه فاسد  
 وان سكت الى وقت الادراك انقلب جائز الزوال المانع وذكري الخلية أن نصيب البائع  
 يكون لا شريك له في ماله نقض البيع اه وأما بيع هذه المذكورات من الشريك كارض بينهما  
 فيها زرع له حال يدرك فباع أحدهما منه بغيره من الزرع اشترى بملكه بدون الارض ففي رواية  
 يجوز وفي أخرى لا وعليها اجواب عامة للاصحاب ولكنهم اتفقوا على ما فيه ضرر بالقطع  
 كبيع رطب الارض من الا كاره حصته من الزرع أو القمرة لا يجوز لانه يكاف الا كاره القلع فيتم ضرر  
 أم لو باع الا كاره الارض فانه يجوز اتفاقا والدليل قول المحيط لان البائع مطالب بالقطع

مطلب  
 مهم في بيع الحصص الشائعة  
 من البناء أو الغراس  
 ونحوه في فتاوى ابن نجيم  
 وفيه بعد وروى عن أن المبطله  
 كذلك لكن فيه بعد وروى عن  
 آخر بين جواز بيع البناء  
 أو الغراس المشترك في الأرض  
 المشتركة ولو لاجنبي



اي فرغ نصيبه من الارض ولا يمكن ذلك الا بقاع الكل فيتضرر المشتري فيما لم يشتري وهو  
 نصيب نفسه اه كلام الطرسوسي ملخصا ثم حرران حكم الغراس كالزراع وهذا كله فيما  
 اذا لم يدرك الزرع والفرع والاجازة مدم الضرر بالقطع كما سيذكره الشارح عن الفتاوى اذا بلغت  
 الاثني عشر اوان القطع جاز الشراء والافساده منه له الزرع كافي يوع البحر عن الولو الجدية  
 والحاصل ان ما بلغ اوان قطعه يصح بيع الحصة منه للشريك ولو لم يولد الاذن الشرطي  
 لعدم الضرر والالم يجوز بيعه من الاجنبي بلا اذن الشريك فلو باذنه لم يجوز ان كان مراد المشتري  
 اجبارا الشريك على القطع والابان سكت الى وقت الادراك يجوز له ان يبيع ما كان في الارض  
 المتكسرة لانه مع ذلك لا يقطع فلا يضره احد من اهل الارض او اذ القاطع قبل بلوغه او انه لا يجاب  
 الى ذلك واذا اطلب احد من اهل البيت بيعه بغير اذن من يملكه فانه لا يملكه ولا يملكه من يملكه  
 الادراك واما البناء فذكر الطرسوسي انه اما ان يكون الارض اهلها او غيرها او لا احد من  
 فان كانت اهلها ففي المبدأ انه لو باع احد من اهلها من البناء فقط لاجنبي لم يجوز ولو باذن  
 الشريك لان البائع مطالبته بالهدم وكذا لو كان الكل له فباع نصيبه من رجل لان المشتري  
 مطالبه بالهدم فيتضرر البائع فيما لم يملكه ولو باع من شريكه في رواية جاز وفي أخرى لا واختارها  
 ابو الليث لان البائع مطالب به بربع نصيبه من الارض وان كانت الارض لغيره ما ففي  
 البناء ما نفع وان خلاصة لو باع لاجنبي لم يجوز لانه لا يملكه نصيبها الا بضرر وهو نقص البناء  
 ومقتضاه انه ان شريكه يجوز له ان يبيع على ما لا يضره فيه كالمواصلة ما رآها لابن ابي عمير ومضى  
 المادة لان البائع لاحق له في الارض فلا يمكنه مطالبة المشتري بالقطع بخلاف الارض  
 الممتلئة بجزء منها ففي الارض الا ان يؤجره نصيبه منها قبل البيع وكذا لو كانت الارض  
 مفصولة لان البناء غير ممتنع لبقاء بل للقطع فهو كالمواصلة حقيقة فيصح بيعه ولو لاجنبي  
 ومثله الاحكام التي يدفع لها في كل سنة مبلغ معلوم بالاجارة شرعية فيبني ان يكون  
 كالمفصولة لانه ممتنع للقطع وان كانت الارض لاحد من اهلها فان باع احد من اهلها لاجنبي  
 لا يجوز ولن اشترى بركة يبغي الجواز سواء كان البائع صاحب الارض او لا اشترى لان البناء  
 هنا لا يكون الا بطريق الاباحة فهو مستحق للقطع بخلاف الزرع في أرض احد من اهلها بطريق  
 المزارعة وهي علة لازمة فالزرع ممتنع البقاء فاذ لم يبيع يبيع صاحب الارض حصته  
 في الزرع لانه زرع وصح العكس اهدم الضرر هذا خلاصة ما حرره الطرسوسي في انفع  
 الوسائل قلت والعرف الا ان في هذه اشارة انها تبني في ارض الوقف او ارض بيت المال بعد  
 استحكار ارض الوقف مدتها ببلد على مذهب من يراها فاذا باع حصته من البناء لاجنبي  
 بعد ما اكسره الحصة من الارض او فرغ له عن حق نصيبه في الارض المملوكة باذن المتكلم  
 عليه اصح اهدم الضرر وكذا لو اشترى الاكسار او الفراغ عن البيع لارتفاع المفسد كما مر فيها  
 لو باع حصته من الشجر قبل الادراك ولم يطلب القاع الى الادراك وعلى هذا فامر عن  
 البدائع والخلاصة من عدم الجواز لاجنبي يبغي حله على ما اذا كانت الارض ممتلئة  
 بقرينة التمهيل وذلك لان المشتري غير ممتنع ولا بد من ايم المبيع فلا بد من الهدم وفيه  
 ضرر على الشريك بخلاف ما اذا كانت في ارض وقف او ارض سلطانية لانه لا يملكه نصيبه

المبيع مع الارض فيقوم المشتري مقام البائع اذا كان قد ابقاه البقاء وتزول له الفساد  
 التي ذكرها وهذا ما استند اليه الطرسوسي في علة الجواز في ما لا ينجم كالمسألة في بيع  
 الغراس والبناء فيصير ما من من عدم الجواز في الغراس الذي لم يبلغ اوان القطع على ما اذا  
 كانت الارض للبائع وقد استوفينا الكلام على هذه المسائل في كتابنا العدة والدرية تنقيح  
 الفتاوى الحامدية فراجع (قوله فتنه) اشار به الى وجه التوفيق الذي ذكرناه بين كلامي  
 ابن نجيم (قوله فلا يجوز بيعه الا باذنه) راجع الى قوله الا في صورة الخلط وما به اهدم اه ح  
 وقد سقط في بعض النسخ من هنا الى قوله والاختلاط (قوله فلا يجوز بيعه) كذا في  
 غالب كتب المذهب مع ما يبين بضرر الشريك بذلك عند القسمة اذ لو صح في نصيبه لهدم نصيبه  
 فيه فاذا وقعت القسمة لدار كان ذلك ضررا على الشريك اذ لا يسهل الى جمع نصيب الشريك  
 فيه والحال هذه لان نصيبه للمشتري ولا يجمع نصيب البائع فيه لقوات ذلك ببيعة المصنف  
 واذا لم الامر من ذلك اتفق ذلك وسهل طريق القسمة كذا في الخيرة بين المبيع (قوله  
 باع احدهما نصيبه) اي من البناء فقط كما هو صريح العمادية اما بيع النصيب من الدار  
 بتمامه فالا ممانع من جوازه افاده ح (قوله بشرط القاع او الهدم) اي قاع الاختاب  
 او هدم البناء والعمارة والذي في ح عن العمادية والهدم بالواو (قوله كشرط اجار  
 في المبيع) اي كما لو باع البناء واشترط عليه اجارة الارض وهو مفسد لانه قد لا يملكه  
 منفعة لاحد الما قد بين (قوله باع احدهما نصيبه) اي من الشجر وبه عرفت في شرح المتن  
 ط (قوله قد انتمت اوان القطع) الاولى قد انتمت اي اوان قطعها وهذا انما يظهر في شجر  
 يراد منه القطع بخلاف ما يراد منه الفرط (قوله حتى لا يضرها) اي لا يضر الاختيار  
 وفي نسخة لا يضرهما بضرر التنبيه اي لا يضر الشريك والمشتري (قوله واشترى ان يقطع)  
 اي بعد القسمة ط (قوله وفي النوازل) هو عين ما في الفتاوى ط لكن اعاده لان  
 فيه التصريح بقوله بالارض وبقوله بلا اذن شريكه ومفاده انه لو باع نصيبه من الارض  
 والشجر يبيع وان لم يبلغ اوان القطع لانه ليس لاحدهما ان يطالب شريكه بالقطع لان ما قلناه  
 ما سلكه فلا يضر احدهما كما في انفع الوسائل عن المحيط وانه لو باع باذن شريكه او من  
 الشريك نفسه انه يبيع اياه اذ قد اهدم الكلام عليه (قوله وفي الخ) هي مسئلة الوقفات  
 ط (قوله والاختلاط بالاصنع من احدهما) كما اذا انشق الكبش ان فاختلط ما فيه مما من  
 الدراهم ط عن الشاي (قوله اهدم شيوع الشركة الخ) يشير الى الفرق التي قد منها عن  
 الفسخ والبحر (قوله حيث يبيع حصته) اي من غير شريكه ط (قوله كتاب طه المصنف  
 في فتاويه) حاصل ما بسطه هو ما قدمناه من ذكر الفرق بين المشتري بالخلط والاختلاط  
 والمشتري بغيرهما كارت ونحوه وانه لا يشترط في صحة البيع الاقرار عند التسليم لاتفاقهم  
 على حصة يبيع مشاع لا يملك اقراره كالحام والطاحون والعباد والدية (قوله ثم اظهر  
 ان البيع) اي الواقع في قول المصنف في بيع حصته الخ وهذا ما اخذ من البحر لكان  
 اخراج المشترك عن الملك بجهة يشترط له كونه غير قابل للقسمة كبيت صغير وحمام وطاحون  
 اما قابلهما فلا يصح ما لم يفسد فيصير كالشريك بخلط واختلاط وبعد القسمة لا حاجة الى اذن  
 في فتاويه ثم اظهر ان البيع ليس قيد بل المراد الاخراج عن الملك ولو لم يبيع اوصية

فلا تخران يطل البيع وفي  
 الوقعات دار بين رجلين  
 باع احدهما نصيبه لا تخران  
 لم يجوز لانه لا يخلو اما ان باعه  
 بشرط القاع او بشرط القاع  
 او اهدم اما الاول فلا يجوز  
 لانه شرط منفعة للمشتري  
 سوى البيع فصار كشرط اجارة  
 في البيع ولا يجوز بشرط  
 الهدم والقاع لان فيه ضررا  
 بالشريك الذي لم يبيع وفي  
 الفتاوى مشهورة بين قوم باع  
 احدهما نصيبه مشاعا  
 والاختيار قد انتمت اوان  
 القطع حتى لا يضرها القطع  
 جازا الشراء ولا يشتري ان  
 يقطع لانه ليس بالقسم  
 ضرر وفي النوازل باع نصيبه  
 من المشجرة بالارض بلا  
 اذن شريكه ان بلغت اوان  
 انقطاعها جاز البيع لانه  
 لا يضره المشتري بالقسمة  
 وان لم تبلغ فسد ضرره بها  
 وفيما باع بناء بالارض على  
 ان يترك المشتري البناء  
 فالبيع فاسد عمادية من  
 الفصل الثالث من مسائل  
 الشيوع (والاختلاط) بلا  
 صنع من احدهما فلا يجوز  
 بيعه الا باذنه اهدم شيوع  
 الشركة في كل حصة بخلاف  
 نحو حمام وطاحون وعباد  
 وداية حيث يبيع حصته  
 اتفاقا كتاب طه المصنف



الشريك تأمل (قوله وتعامه في الرسالة المباركة الى قوله واما الانتفاع) ساقط من بعض النسخ قال في النهرواني الاحكام في الاشياء المشتركة بينه وبين غيره في الرسالة المباركة في الاشياء المشتركة فلهذا لم يرد فيه اسم فاعلم ان اتي بالافتاء نافعة وانوار القبول عليها ساطعة (قوله وزاد الوافي) اي عني الذي روي في قوله الا في صورة الخلط والاختلاط اعترض عليه بأنه ينبغي ان يشير الى استثناء صورة الشفعة أيضا فانهم لو رزوا لارضيا لا يجوز ان يبيع احد الوارثين حصته من الارض من غير شركه بالاذنه ولا يخفى ان هذه الصورة غير خارجة عن صورة الاختلاط اه وفيه تأمل بل هذه الصورة من الشفعة بسبب جبري فاذا آلت اليها بالارث جاز كل التصرف في حصته وان كان لشريكه الشفعة ط قلت ويؤيده أن قوله الا في صورة الخلط والاختلاط استثناء من حصته البيع بلا اذن الشريك وحاصله توقف العصمة على اذن الشريك وهذا لا يتأني في الشفعة فان بيع الحصص من الدار صحيح وان كان الشريك حق القبول بالشفعة فانه اذا ادعى الشفعة يملكها ملكا جديدا وان سكت في ملك المشتري على حاله سواء اذن أولا (قوله واما الانتفاع الخ) محقق قوله عن تصرف مضر (قوله في بيت وخادم الخ) قال في جامع الفصولين وفي الكرم يقوم عليه فاذا ادركت الثمرة يبيعها ويأخذ حصته ويوقف حصته الغائب فاذا قدم الغائب اجاز بيعه أو وضعه القيمة ولو أدى الخراج فبيع أرض بينهم ما زرع أحدهما كلها تقسم الأرض بينهم ما غرق في نصيبه أفر وما وقع في نصيب شريكه أمر بقاءه وضمن نقصان الأرض وهذا اذا يدرك الزرع ولو أدرك أو قرب يغرم الزارع لشريكه نقصان نصيبه لو انقصت لانه غاصب في نصيب شريكه اه قلت هذا اذا كان الشريك حاضرًا كما يفيد في الخاتمة لان حصته الأرض لا تكون مع الغائب ولانه لا يكون غاصب في صورة الغيبة والالم يكن له زراعته انهم يمكن كونه غاصب الوكانت الزراعة تنقصها القولة في الفصولين ويقتضي بأنه لو علم أن الزرع يقع الأرض ولا ينقصها فله أن يزرع كلها ولو حضر الغائب فله أن يتفقد بكل الأرض من ثلث المدثر في الغائب في من له دلالة ولو علم أن الزرع ينقصها أو التملك ينقصها أو يزيد هافوة فليس له حاضر أن يزرع فيها شيئا أصلا اذا الرضام بقوت وكذا لو مات أحدهما فقلل شريكه أن يزرع اه قلت وفي القنية لا يلزم الحاضر في الملك المشترك أجروا ليس للغائب استعجاله بقدر تلك المدة لان الماهيات بعد الخصومة اه وهذا موافق لما سبق في آخر الباب عن المنظومة المحببة لكنه مخالف لما مر وما ذكره في تنوير البصائر عن الخاتمة أن الدار كالارض وأن الغائب أن يسكن مثل ما سكن شريكه وان المشايخ استنبطوا ذلك وهكذا روي عن محمد وعليه الفتوى اه وسأني تعامه في الغصب (قوله يتفق بالكل) في الخاتمة للحاضر أن يسكن كل الدار بقدر حصته وفي رواية أنه أن يسكن منها قدر حصته ولو خاف أن تخرب الدار له أن يسكن كلها اه والفرق بين الروايتين أن الرواية المشهورة انه لو كان له نصف الدار سلبا يسكنها كلها مدة بقدر حصته كنصف سنة ويتركها نصف سنة وعلى الرواية الثانية يسكن نصفها فقط وهذا اذا لم يخف خرابها بالكل فلو خاف يسكنها كلها دائما وذكر في القصة وابن وكذا في الخادم يستخدمه الحاضر بحصته وتعهده قضاءه انه يستخدمه يوما ويتركه يوما بقدر حصته

وقامه في الرسالة المباركة في الاشياء المشتركة وهي نافعة لمن اتى بالافتاء وزاد الوافي الشفعة أيضا فراجعها واما الانتفاع به بغيرية شريكه ففي بيت وخادم وارض يتفق بالكل ان كانت الارض بينهما الزرع والا لا يجز

الغائب فاطلاق الشارح في محل التقييد (قوله بخلاف الدابة) لتفاوت الناس في الر كوب لا السكفي والاستخدام فصولين وهذا ظاهر اذا كان يسكن وحده أو مالو كان له أولاد وعمال كثيرين لا شك أن السكفي تتفاوت أكثر من الر كوب وكذا الاستخدام بتفاوت بكثرة الاعمال والاشتغال فلهذا تأمل وأفاد في شرح الوهبانية أن المنع في الر كوب خاصة لاني غيره كالحرث ونحوه (قوله اي واقعة بسبب العقد) أشار به الى أن الاضافة من الاضافة الى السبب وهي أقوى الاضافات وقد سلف عن السكال أن الاضافة للبيان ط (قوله قابله للوكالة) يغني عنه قول المصنف بعد بشرطها كون الماعقود عليه قابلا للوكالة ط (قوله الايجاب والقبول) كأن يقول أحدهما اشارك في كذا او بقبول الآخر ولفظ كذا كناية عن الشيء أعم من أن يكون خاصا كالبر والبقل أو عاما كما اذا شارك في عوم التجارات بحور (قوله ولو معنى) يرجع الى كل من الايجاب والقبول ط (قوله كالودفع له أنا) اي وقبل الآخر وأخذها ونزل انعقدت الشركة بحور وقوله وأخذها عطف نفسه بل ان المراد القبول معني وهو بنفسه الاخذ (قوله بشرطها الخ) أفاد أن كل صورة عقد الشركة تنضم الو كالة وذلك ليكون ما يستفاد بالتصرف مشتركا بينهم فيتحقق حكم عقد الشركة المطلوب منه وهو الاشتراك في الربح اذ لو لم يكن كل منهم او كيا لاعت صاحب في النصف وأصله في الآخر لا يكون المستفاد مشترك كالاختصاص المشترك بالمشترى فتح (قوله كاحتطاب) واحتشاش واصطيداد وتكدفان الملك في كل ذلك يختص عن باشر السبب فتح (قوله وحكمها الشركة في الربح) الوالو الحال ط اي فيلزم انتفاء حكمه الوالو لربح غير المسمى ويحتمل كون الوالو لاطف على قوله بشرطها (تنبيه) ويندب الاشهاد عليهم اذ كرم كقيمة كتابهم افعال هذا ما اشتركت عليه فلان وفلان اشتركا في تقوى الله تعالى وأداء الامانة ثم بين قدر رأس مال كل منهم ما يقول ذلك كله في أيديهم ما يشتركان به ويبيعان به عار شتى ويعمل كل منهم ما يرى ويبيع بالنقد والفضة وهذا وان ملكه كل بطابق عقد الشركة إلا أن بعض العلماء يقول لا يملك الا بالتصريح به ثم يقول فما كان من ربح فهو بينهما على قدر رؤس أموالهما وما كان من ضريبة أو تبة فذلك ولا خلاف أن اشتراط الوضعية بخلاف قدر رأس المال باطل ٣ واشتراط الربح ممتنع وانما عندنا صحيح فيما سبذ كرفان اشتراط التفاوت فيه كتهابه كذلك ويكتب التاريخ كي لا يدعى أحدهم نفسه حقا فيما اشترى الآخر قبل التاريخ فتح (قوله وهي) اي شركة العقد وقوله أربعة خبر عنه وقول المصنف امام فاضلة مع ما عطف عليه بدل منه تأمل (قوله وكل من الاخيرين) اي القبول والوجود فهي حينئذ مستترة ولا يخفى ما فيه من الر كالة فكان عليه أن يقول وهي ستة شركه بالمال وبالاعمال ووجوه وكل امام فاضلة أو عثمان كما قاله الشيخان الطحاوي والكرخي وجرى عليه الزيلعي وغيرهم ما فقهه الشارح حسن من حيث ان قول المصنف امام فاضلة واما عثمان خاص بشركة المال بدليل قوله بعد وهو امانة قبل واما وجوه فقصده دفع ما يوهمه المتقن من أن الاخيرين لا يكونان مفاوضة ولا عانا فافهم ومنذ كران شروط المفاوضة في المواضع الثلاثة مختلفة وأن الظاهر أنهم في الاخيرين مجاز (قوله من التفويض) أو من الفرض الذي منه فاضل الله اذ اعلم فتح ولذا قال في الهداية لان الشركة عامة في جميع التجارات وفي القاموس

مطلب  
شركة العقد

بخلاف الدابة ونحوها وتعامه في الفصل الثالث والثلاثين من الفصولين (وشركة عقد) اي واقعة بسبب العقد قابله للوكالة (وركنها) اي ما هي (الايجاب والقبول) ولومعه في كالودفع له ألفا وقال أخرج مثلها واشترى والربح بينهما (وشروطها) اي شركة العقد (كون الماعقود عليه قابلا للوكالة) فلا يصح في مباح كاحتطاب (وعدم ما يقطعهما كشرط دراهم مساهمة من الربح لاحدهما) لانه قد لا يربح غير المسمى وحكمها الشركة في الربح (وهي) أربعة مفاوضة وعنان وتقبل ووجوه وكل من الاخيرين يكون مفاوضة وعنانا كما يجي (اما مفاوضة) من التفويض بمعنى المساواة في كل شئ

مطلب  
اشتراط الربح متفائنا صحيح بخلاف اشتراط الخصمان

مطلب  
في شركة المفاوضة



المفاوضة الاشترى في كل شيء والمساواة اه لكن في الاصطلاح اخص لانه لا يلزم فيها مساواتهم في المقدار والعروض كما افاده ط (قوله ان تضمنت وكالة وكفالة) اي بان يكون كل واحد منهم ما فيه واجب لصاحبه بمنزلة الوكيل وفيما وجب عليه بمنزلة الكفيل عنه خاتمة وقد اعتضد ذكر الوكيل كانه لانه لا يخلص المفاوضة واجاب في التمر بانه لا بدع في ذكر شرط الشيء وان كان شرط الاخر اه على أن الشرط مجموع الوكيل والوكالة وكفالة وهذا خاص بالمفاوضة (قوله اخص الوكيل بالجهول ضمنا) جواب عما ورد من أن الوكيل بالجهول لا تصح وأورد ايضا أن الوكالة لا تصح بدون قبول المكفول له وهو هنا مجهول واجيب بمثل ما اجاب به الشارح فكان عايه أن يذ كر الوكالة أيضا لكن قال في التمر رعب الجواب المذ كور على أن القموى في الوكالة على العصة اي بلا توقف على القبول وسبقه الى ه ذ في الدرر فالاعتراض بها سقط من أصله فلذا لم يذ كرها الشارح لكن فيه اشتباه وهو أن الواقع هنا جهالة المكفول له ولا خلاف في أن العمل به شرط وانما الخلاف في اشتراط قبول الوكالة قبل يشترط وعليه المتون وهو وقيل غير شرط وصحح أيضا (قوله تصح به الشركة) صفة لقوله مالا يحترز به عما لو اخص أحدهما بملك عرض أو عقار كما يأتي أو دين كما في الخاتمة اي قبل قبضه ولو قبضه بطات وانقلب عنانا لا تشترط المساواة ابتداء وبقا كما يأتي (قوله كاحقه الواني) أخذ من كونها عبارة عن المساواة في جميع ما يتعلق به الشركة وقال فلذا لم يتعرضوا لقلت في الخاتمة ويشترط المساواة في الربح أيضا (قوله يستلزم التساوي في الدين) لان الكافر اذا اشترى خيرا أو خيرا لا يقدر المسلم أن يبيعه وكالة من جهة ه فيقوت شرط التساوي في التصرف ابن كمال (قوله مع الكراهة) لان الكافر لا يبيعه الى الجاهل من العقود زيلعي (قوله ومسلم وكافر) افاد أنهم تصح بين ذميين كنصراني ومجوسي كما في الخاتمة (قوله لعدم المساواة) فان العبد لا يملك التصرف والوكالة لا يباذن المولى بخلاف الحر والعبي لا يملك الوكالة أصلا وعائذ التصرف باذن المولى بخلاف البالغ والكافر يقدر على تمليك الحر وعائذ بخلاف المسلم افاده في الدرر والنهر وفي عبارة ح هنا سقط فتنبه (قوله وأفاد) اي بالدلالة الاولوية (قوله لعدم أهلية الوكالة) اي ولو باذن المولى نهر (قوله ولا مأذونين) ولا مكاتبين نهر ولا بين حرم ومكاتب ولا بين مجنون وعائل ح عن الهندية (قوله لتفاوتهم في القيمة) اي فانهم ما وان كانوا أهلا للوكالة لا يباذن الا أنهم ما يتفاضلان في القيمة فلو تفاوتوا في القيمة لم يجرى كون كل منهما كفيلا بجميع ما يلزم صاحبه نهر لانه اذا استغرق الدين رقبتهما يتعاقب قيمتهما فليلزم مطالبته الا كثر قيمة بأكثر من الآخر (قوله ولا يشترط ذلك في العنان) جملة حاله ان يترزبها عما يشترط في العنان أيضا لعدم اشتراط دراهم معلومة من الربح لاحدهما فلا تكون عنانا أيضا (قوله كما مر) في قوله وان صحت عنانا ح (قوله لاستيعاب شرائطه) اي شرائط العنان (قوله كما يستتبع) اي في قوله فتصح من أهل التوكيل وان لم يكن أهلا للوكالة ح (قوله لتساوي ماملة الخ) جواب عما استدل به لا يوجب على جوازها بين مسلم وكافر بائدا الفارق قال في الفتح وأما الخلفي والشافعي فالمساواة بينهم ثابتة لان الدليل على كونه ليس مالا

(ان تضمنت وكالة وكفالة) اخص الوكيل بالجهول ضمنا لا يذ كر الوكيل كانه لانه لا يخلص المفاوضة واجاب في التمر بانه لا بدع في ذكر شرط الشيء وان كان شرط الاخر اه على أن الشرط مجموع الوكيل والوكالة وكفالة وهذا خاص بالمفاوضة (قوله اخص الوكيل بالجهول ضمنا) جواب عما ورد من أن الوكيل بالجهول لا تصح وأورد ايضا أن الوكالة لا تصح بدون قبول المكفول له وهو هنا مجهول واجيب بمثل ما اجاب به الشارح فكان عايه أن يذ كر الوكالة أيضا لكن قال في التمر رعب الجواب المذ كور على أن القموى في الوكالة على العصة اي بلا توقف على القبول وسبقه الى ه ذ في الدرر فالاعتراض بها سقط من أصله فلذا لم يذ كرها الشارح لكن فيه اشتباه وهو أن الواقع هنا جهالة المكفول له ولا خلاف في أن العمل به شرط وانما الخلاف في اشتراط قبول الوكالة قبل يشترط وعليه المتون وهو وقيل غير شرط وصحح أيضا (قوله تصح به الشركة) صفة لقوله مالا يحترز به عما لو اخص أحدهما بملك عرض أو عقار كما يأتي أو دين كما في الخاتمة اي قبل قبضه ولو قبضه بطات وانقلب عنانا لا تشترط المساواة ابتداء وبقا كما يأتي (قوله كاحقه الواني) أخذ من كونها عبارة عن المساواة في جميع ما يتعلق به الشركة وقال فلذا لم يتعرضوا لقلت في الخاتمة ويشترط المساواة في الربح أيضا (قوله يستلزم التساوي في الدين) لان الكافر اذا اشترى خيرا أو خيرا لا يقدر المسلم أن يبيعه وكالة من جهة ه فيقوت شرط التساوي في التصرف ابن كمال (قوله مع الكراهة) لان الكافر لا يبيعه الى الجاهل من العقود زيلعي (قوله ومسلم وكافر) افاد أنهم تصح بين ذميين كنصراني ومجوسي كما في الخاتمة (قوله لعدم المساواة) فان العبد لا يملك التصرف والوكالة لا يباذن المولى بخلاف الحر والعبي لا يملك الوكالة أصلا وعائذ التصرف باذن المولى بخلاف البالغ والكافر يقدر على تمليك الحر وعائذ بخلاف المسلم افاده في الدرر والنهر وفي عبارة ح هنا سقط فتنبه (قوله وأفاد) اي بالدلالة الاولوية (قوله لعدم أهلية الوكالة) اي ولو باذن المولى نهر (قوله ولا مأذونين) ولا مكاتبين نهر ولا بين حرم ومكاتب ولا بين مجنون وعائل ح عن الهندية (قوله لتفاوتهم في القيمة) اي فانهم ما وان كانوا أهلا للوكالة لا يباذن الا أنهم ما يتفاضلان في القيمة فلو تفاوتوا في القيمة لم يجرى كون كل منهما كفيلا بجميع ما يلزم صاحبه نهر لانه اذا استغرق الدين رقبتهما يتعاقب قيمتهما فليلزم مطالبته الا كثر قيمة بأكثر من الآخر (قوله ولا يشترط ذلك في العنان) جملة حاله ان يترزبها عما يشترط في العنان أيضا لعدم اشتراط دراهم معلومة من الربح لاحدهما فلا تكون عنانا أيضا (قوله كما مر) في قوله وان صحت عنانا ح (قوله لاستيعاب شرائطه) اي شرائط العنان (قوله كما يستتبع) اي في قوله فتصح من أهل التوكيل وان لم يكن أهلا للوكالة ح (قوله لتساوي ماملة الخ) جواب عما استدل به لا يوجب على جوازها بين مسلم وكافر بائدا الفارق قال في الفتح وأما الخلفي والشافعي فالمساواة بينهم ثابتة لان الدليل على كونه ليس مالا

متنوما قام وولاية الالزام بالحاجة ثابتة باتحاد المله والاعتقاد فلا يجوز التصرف فيه لاشافعي كالحنفي اه اي بخلاف الكافر فان الدليل على منع بيع الحر والخنزير وان كان قائما بالكنه لم يلزم ما استحق نلزمه بالدليل (قوله وان لم يعرفه معاها) لان افظها علم على تمام المساواة في أمر الشركة فاذا ذكره ثبت أحكامها القامه لا فظ مقام المسمى فتح (قوله أو بيان جميع مقتضياتهم) بان يقول أحدهما وهما حارون بالغان مسلمان أو ذميان شاركتك في جميع ما أملاك من نقد وقدر ماعلك على وجه التقويض العام من كل مالا لا خرفي التجارات والنقد والدينية وعلى أن كلاهما من الآخر ما يلزمه من أمر كل بيع فتح (تنبيهه) يقع كثيرا في الفلاحين ونحوهم أن أحدهم يموت فتقوم أولاده على تركته بلا قسمة ويهملون فيما من حوث وزرعه ويبيع وشرا ما استدانوه ونحو ذلك وتارة يكون كبيرهم هو الذي يتولى مهماتهم ويهملون عنه بما مره وكل ذلك على وجه الاطلاق والتفويض لكن لا يصح بيع بلفظ المفاوضة ولا يان جميع مقتضياتهم مع كون الشركة أغلبي أو كاه عروضا لا تصح فيها الشركة العقد ولا شك أن ه ذه ليست شركة مفاوضة خلافا لما أفق به في زماننا من لا خبرة له بل هي شركة ككافة تلك الحرة في تنقيح الحامدية ثم رأيت التصريح به بعينه في فتاوى الخافعي فاذا كان ه هيم واحدا ولم يفرق ما حصل له كل واحد منهم به ه ه ه يكون ما جعوه مشتركا بينهم بالسوية وان اختلفوا في العمل والرأى كثرة وصوابا كما أفق به في الغيرة وما اشترى أحدهم لنفسه به يكون له ويضمن حصة شركائه من غنمه اذا دفعه من المال المشترك وترك وكل ما استدانه أحدهم بطالب به وحده وقد مثل في الغيرة من كتاب الدعوى عن أخوة أشقاء عائلتهم وكسبهم واحد وكل مفوض لآخره جميع التصرفات ادعى أحدهم أنه اشترى بستانا لنفسه فاجاب اذا قامت البينة على أنه من شركة المفاوضة تقبل وان كتب في صك ان يبيع أنه اشترى لنفسه اه ملخصا ويأتي تمام الكلام في أول الفصل الآتي (قوله استقصانا) والقياس أن يكون الطعام المشترك والكسوة والمشتركة بينهما حلالا من عقود التجارة فكان من جنس ما يفتاؤه عقد الشركة زيلعي (قوله لان المعلوم الخ) لان كلامهم مالم يقصد بالمفاوضة أن تكون نفقة ونفقة عياله على شريكه ولا يتمكن من تحصيل حاجته الا بالاشتراف فصار كل منهم ما استفتاه ه ذا القدر من نصرفه والاستفتاء المعلوم بدلالة الحال كالاتفتاء المشترك ودرر (قوله ما كان من حوائجه) مثل شرائيت السكنى والاستنجار للسكنى أو لار كواب حاجته كالحج وغيره وكذا الادام بحر (قوله ولو جارية لوط) لكن هنا لا يرجع شريكه عليه بشيء من غنم المولى من مال الشركة (قوله كما يأتي) اي في النصل الآتي (قوله أي ما شاء) اي المشتري بالاصالة وصاحبه بالوكالة درر (قوله بما أدى) الاولى حذفه ليشمل ما لو أدى المشتري ثم يفهم ذلك دلالة وفي ط عن الشافعي قال في البيان يبيع وان نقد الثمن من مال الشركة ضمن نصقه لصاحبه فاذا وصل الى يده بطات المفاوضة لانه فضل مال شركته والفضل في المال يبطل المفاوضة اه (قوله بقدر حصته) بدل من قوله بما أدى (قوله ان أدى من مال الشركة) وان أدى من غيره وهو ملك له لا يرجع و بطات المفاوضة ان كان من جنس ما تصح فيه الشركة لانه بدخوله في ملكه زاد ماله

مطلب  
فما يقع كثيرا في الفلاحين  
عما صورته بتركه مفاوضة  
وان لم يعرفه معاها سراج  
(أويان) جميع (مقتضياتهم)  
ان لم يذ كر افظها اذ العبرة  
للمعنى لا للمعنى واذا صحت  
(فما اشترى أحدهما به)  
مشترا كالاطعام أهله  
وكسوتهم (انقصا فلان  
المعلوم بدلالة الحال  
كأنه مربوط بالمقال وأراد  
بالاستنق ما كان من  
حوائجه ولو جارية لوط  
بأذن شريكه كما يأتي (ولا يانع  
مطالبه أي ما شاء) بهم ما  
اي الطعام والكسوة  
(ويرجع الآخر) بما أدى  
(على المشتري بقدر حصته)  
ان أدى من مال الشركة







ثم عقداهما فافوضة أو عتانا ط (قوله ان باع كل منهما الخ) لانه بالبيع صار بينهما شركه ملك  
حتى لا يجوز لأحدهما أن يتصرف في نصيب الآخر ثم بالعقد بعده صارت شركه عقد فمبوزا لكل  
منهما التصرف زباني (قوله نصف عرض الآخر) وكذا لو باعه بالدرهم ثم عقد الشركه في  
العرض الذي باعه جازا أيضا زباني وجوز وقوله الذي باعه يعني الذي باعه نصفه بالدرهم (قوله  
وهذا) أي بيع النصف بالنصف (قوله بقدر ما تشئت به الشركه) أو ضعه في النهاية بان تكون  
قيمة عرض أحدهما أربعة أوقية عرض الآخر مائة فإنه يبيع صاحب الأقل أربعة أخماس  
عرضه بخمس من عرض الآخر فيصير المتاع كله أخماسا ويكون الربح كله بينهما على قدر رأس  
مالهما اه ورده الزباني بان هذا الحل غير محتاج إليه لانه يجوز أن يبيع كل واحد منهما  
نصف ماله بنصف مال الآخر وان تفاوتت قيمتهما حتى يصير المال بينهما نصفين وكذا العكس  
جائز وهو ما اذا كانت قيمتهما متساوية فباعا على التفاوت بان باع أحدهما أربع ماله بثلاثة  
أرباع مال الآخر ثم لم يزد ذلك أن قوله باع نصف ماله الخ وقع اتفاقا أو قصد اليك كون شاملا  
للمفاوضة والعنان لان المفاوضات شرطها التساوي بخلاف العنان اه وأقره في البحر ولا يخفى  
ما فيه فان ما صورته في النهاية هو الواقع عادة لان صاحب الاربع مائة مائة لا يرضى في العادة  
ببيع نصف عرضه بنصف عرض صاحب المائة حتى يصير العرضان بينهما نصفين وان أمكن  
ذلك لكن مطلق الكلام يجعل على المعارف ولذا جعلوا ما في المتون من بيع النصف بالنصف  
على ما اذا نوا أو باقية فافوضه (قوله اتفاق) أي لم يقدد كره فائدة وقد علمت أن فائدة  
موافقة له عادة وشموله للمفاوضة أي تصاحبها ما اذا قال باع عرضي بعرضه بنصف عرض  
الآخر فإنه وان شمل المفاوضات أيضا لكان لا يشمله الا اذا أراد بالبيع النصف دون الأقل  
والا كقرافه م ثم هو اتفاق بالنظر الى جواز بيع نصفه بالدرهم كما (قوله ولا تصح بحال  
غائب) بل لا بد من كونه حاضرا والمراد حضوره عند عقد الشراء لا عند عقد الشركه فإنه لو لم  
يوجد عند عقد الشراء يجوز ألا ترى أنه لو دفع الى رجل ألفا وقال أخرج منها أو اقترعها أو احوال  
بيننا انصافا ولم يكن المال حاضرا وقت الشركه فغيره من الأمور على أنه فعل ذلك وأحضر المال  
وقت الشراء جاز بغيره عن البرازية ومثل في الفسخ وغيره لكن نقل في البحر أيضا عن القسمة  
ما يفيد فسادها بالانقراض بالدفع ثم انقضاء ما وقت حضور المال (فرع) ودفع الى رجل ألفا  
وقال اشتر بها باني وبينك نصفين والربح انما والوضعية علينا فهلك المال قبل الشراء لم يضمن  
وبعد ضمن المشتري النصف بجر عن الذخيرة قلت وجهه أنه لما أمره بالشراء نصفين  
صار مشتريا بالنصف وكافة عن الآخر والنصف أصالة عنه وقد أوفى الثمن من مال الآخر  
فيضمن حصته نفسه والظاهر أن هذه شركه ملك لا لشركه عقد كما يستتبع قبيل الغرور وإبست  
مضاربة لما قلنا فتنبيهه لذلك فإنه يقع كثيرا (قوله على موجب الشركه) أي من البيع والشراء  
بالمال الربح به (قوله واماعنان) مأخوذة من عن كذا عرض أي ظهر له أن يشاؤكه في  
البعض من ماله وتعامه في النهر (قوله من أهل التوكيل) أي توكيل غيره فصح من الصبي  
المأذون بالتجارة وفي حكمه المعتوه (قوله لكونه لا تقتضي الكفالة) أي بخلاف المفاوضات  
كأمر فلو ذكر الكفالة مع توفر باقي شروط المفاوضات انعقدت مفوضية وان لم تكن متوفرة

(ان باع كل منهما نصف عرضه بنصف عرض الآخر ثم عقداهما) فافوضة أو عتانا  
وهذه صيغة لاصحها بالعروض  
وهذا ان تساوي القيمة وان  
تفاوت باع صاحب الأقل  
بقدر ما تشئت به الشركه  
ان كان نقوله بنصف عرض  
الآخر اتفاقا (ولا تصح  
بمال غائب أو دين مفوضية  
كانت أو عتانا) لا تعدر المضي  
على موجب الشركه (واما  
عنان) بالكسر وتفتح (ان  
تضمنت وكافة فقط) بيان  
لشرطها (فتصح من أهل  
التوكيل) كصبي ومعتوه  
بمقتل البيع (وان لم يكن  
أهلا لكفالة) لكونها  
لا تقتضي الكفالة بل  
الوكالة

مطلب  
لا تصح الشركه بمال غائب  
مطلب  
في شركه العنان

كانت عتانا ثم هل تبطل الكفالة يمكن أن يقال تبطل وأن يقال لا تبطل لان المعتبر فيها أي في  
العنان عدم اعتبار الكفالة لا اعتبار عدمها قال في الفتح وقد يرجح الاول بانها كفالة بمجهول  
فلا تصح الاضمانا فاذ لم تكن مما تضمنتها الشركه لم يكن ثبوتها الاضمانا اه ثم رقت لكن  
في الخاتمة ولا يكون في شركه العنان كل واحد منهما ما كفيلا عن صاحبه اذ لم يذ كر الكفالة  
بخلاف المفاوضات اه ومقتضاه أنه يكون كفيلا اذا ذكر الكفالة وهذا ترجيح للاحق قال  
الثاني ولعل وجهه أن الكفالة متى ذكرت في عقد الشركه ثبتت تبعها لاهلها ووضعت الاضمانا لان  
الشركه لا تنافي الكفالة بل تستدعيها لكونها لا تنافي في الاضمانا لفظها كافض المفاوضات  
أوبذ كرها في العقد تأمل (قوله ولذا) أي لكونه لا تقتضي الكفالة ومقتضاه أنه لو اقتصرت  
لم تصح خاصة أي في نوع من أنواع التجارة ولا موقوفة بوقت خاص قال وهذا يقتضي أن  
المفاوضة لا تكون خاصة مع أنما تكون كما صرح به في البحر اه ثم اذا وقع ما قبل تنوقت  
بالوقت حتى لا يتبقى بعده مضيه فيه روايتان كما في توقيت الوكالة وتعامه في البحر عن المحيط ولم  
يذكر كثر جوا وجرم في الخاتمة بانها موقوفة حيث قال والتوقيت ليس بشرط المعصية هذه  
الشركه والمضاربة وان وقتنا ذلك وقتا بان قال ما اشترت اليوم فهو يفتي تصح التوقيت فما  
اشترى بعد اليوم يكون للمشتري خاصة وكذا الوقت المضاربة لانها والشركه توكيل والوكالة  
عامة توقيت اه لكن سببه كذا الشارح في كتاب الوكالة عن البرازية الوكيل الى عشرة أيام  
وكيل في العشرة وبعدها في الاصح تأمل (قوله ومع التفاضل في المال دون الربح) أي بان  
يكون لأحدهما ألف وللآخر ألفان مثلا ولا اشتراطا لتساوي الربح وقوله وعكسه أي بان  
يتساوى المالان ويتفاضل الربح لكن هذا قيد بان يشترط الا كثر لا عامل منهما أو  
لا كثرهما مع لا مال لشرطه قاعدة أولا قلها مع لا فلا يجوز كما في البحر عن الزباني والكيل  
قات والظاهر أن هذا محمول على ما اذا كان العمل مشروطا على أحدهما وفي النهر اه لم أنهم ما  
اذا اشترط العمل عليهم ما ان تساوي بالمالا وتفاوتا بها جاز عند علمنا اننا الثلاثة خلافا لنهر الربح  
يقتضي ما على ما شرطوا ان عمل أحدهما فقط وان شرطه على أحدهما فان شرط الربح بينهما  
بقدر رأس ماله ما جازو يكون مال الذي لاهل له بضاعة عند العامل له ربحه وعليه وضعية  
وان شرط الربح للعامل أكثر من رأس ماله جاز أيضا على الشرط ويكون مال الدافع عند  
العامل مضاربة ولو شرط الربح للدافع أكثر من رأس ماله لا يصح الشرط ويكون مال الدافع  
عند العامل بضاعة اه كل واحد منهما ما ربح ماله والوضعية بينهما على قدر رأس ماله ما أبدا هذا  
حاصل ما في العناية اه ما في النهر قات وحاصل ذلك كله أنه اذا تفاخلا في الربح فان شرطه  
العمل عليهم ما موبة جاز ولو تبرع أحدهما بالعمل وكذا لو شرط العمل على أحدهما وكان  
الربح للعامل بقدر رأس ماله أو أكثر ولو كان الا كثر غير العامل أولا قلها مع لا يصح وله ربح  
ماله فقط وهذا اذا كان العمل مشروطا كما في بقوله اذا شرط العمل عليهم ما الخ فلا يشافي  
ما ذكره الزباني في كتاب المضاربة من أنه اذا أراد رب المال أن يجعل المال مضمونا على  
المضارب أقرضه كله الادره ما من وسله اليه وعقد اشركه العنان ثم يدفع اليه الدرهم ويقوم

مطلب  
في توقيت الشركه روايتان  
(و) لذا (تصح) عاما وخاصة  
ومط - اقا وموقفا (م - ح)  
التفاضل في المال دون الربح  
وعكسه ويبيح المال  
دون بعض وبخلاف الجنس  
كذاتين (من أحدهما  
ودرههم من الآخر  
(و) بخلاف (الوصف  
كبيض وسود

مطلب  
في تحقيق حكم التفاضل في  
ربح



فيه المستقرض فان ربح كان بينهما على ما شرطوا ان ذلك عليه اه ورايت مثله في آخر  
 ميسر سوط السرخسي ووجه عدم المناقاة ان العمل هنا بشرط على احد في عقد الشركة بل  
 تبرع به المستقرض فيجوز لصاحب الدرهم الواحد ان يأخذ من الربح بقدر ما شرط من نصف  
 او اكثر او اقل وان لم يكن عاملا ويؤيده هذا التوفيق ماذ كره في البحر قبيل كتاب الكفالة في  
 بحث ما لا يبطل بالشرط الفاسد حيث قال مانعه قوله والشركة بان قال شاركة. بل على ان  
 تمدين كذا ومن هذا القبيل ما في شركة البرازية لو شرط العمل على اكثرهما مالا والربح  
 بينهما نصفين لم يجز الشرط والربح بينهما اثلاثا اه وقد وقعت حادثة توهم بعض حنفية  
 العصر انهم من هذا القبيل وليس كذلك هي تفاضل في المال بشرط الربح بينهما نصفين  
 ثم تبرع افضلهما مالا بالعمل فاجبت بان الشرط صحيح لعدم اشتراط العمل على اكثرهما  
 مالا والتبرع ليس من قبيل الشرط والدليل عليه ما في بيعوع الذخيرة اشترى طباق قرية  
 شراها صحبا وقال موصولا بالشرا من غير شرط في الشرا اجماله الى منزلي لا يفسد العقد لان  
 هذا ليس بشرط في البيع بل هو كلام مبدأ به بدق تمام البيع فلا يوجب فساد اه هذا  
 كلام صاحب البحر وهو صريح فيما ذكرناه من التوفيق والله تعالى الموفق وبقي ما يقع  
 كثيرا هو ان يدفع رجل الى آخر اثنان يقرضه نصفهما وشاركه على ذلك على ان الربح ثلثاه  
 للدافع وثلثه للمقرض فتقرض فانه انساوي في المال دون الربح وهي صورة العكس وصريح  
 ما مر عن الزياحي والكمال انه لا يصح للدافع اخذ اكثر من نصف الربح الا اذا كان هو العامل  
 فلو كان العامل هو المقرض كما هو العادة كان له نصف الربح بقدره ولكنه يجوز على  
 ما اذا شرط العمل عليه وان لم بشرط صحيح التفاضل كما علمت من التوفيق وما يكثرون وقوعه  
 ايضا انه يكون لاحدهما الف فيدفع له آخر الفين له عمل بالكل ويشترط الربح اثلاثا وهذا  
 جائز ايضا حيث كان الربح بقدر رأس المال كما مر في عبارة التمهيد بشرط الربح ارباعا مع  
 اشتراط العمل لم يصح كما يشبهه التقييد بكونه بقدر رأس مالهما ومثله قول التمهيد بان  
 اشترط الربح على قدر رأس مالهما اثلاثا والعمل من أحدهما كان جائزا (تنبيه) علم  
 بما مر ان العمل لو كان مشروطا عليهم بالانضمام اجتمعوا عليه كما هو صريح قوله وان عمل  
 أحدهما فقط ولذا قال في البرازية اشتركا وعمل أحدهما في غيبة الآخر فلما حضر أعطاه  
 حصته ثم غاب الآخر وعمل الآخر فلما حضر الغائب أي أن به طيه حصته من الربح ان كان  
 الشرط أن به ملاجبة او شتى فما كان من تجارتهم ما من الربح فبقيت ما على الشرط عملا أو عمل  
 أحدهما فان مرض أحدهما ولم يعمل وعمل الآخر فهو بينهما اه والظاهر أن عدم  
 العمل من أحدهما لا فرق أن يكون به ذرا أو بدون كما صرح به في البرازية في شركة التقبل  
 مع اللابان العقد لا يرتفع بمجرد امتناعه واستخفافه الربح بحكم الشرط في العقد لا العمل  
 اه ولا يخفى ان الله جارية هنا (قوله وان تفاوتت قيمتهما) راجع لخلاف الجنس والوصف  
 واستقرضه عن المفاوضة فانه لا بد فيها من تساوي القيمة فيهما في ظاهر الرواية كما في البحر فافهم

وان تفاوتت قيمتهما

(قوله والربح على ما شرط) أي من كونه بقدر رأس المال اولئك محمول على ما علمت من  
 التفصيل الماروا أعاده مع قوله مع التفاضل في المال دون الربح للتصريح بان هذا الشرط  
 صحيح فافهم ثم ذكره بين المتعاطفات غير مناسبات وقيد بالربح لان الوضعية على قدر المال وان  
 شرط ما غير ذلك كما في المتن وغيره (قوله ومع عدم الخطأ) فيه اشعار بان المفاوضة بشرط قيمتها  
 الخطأ وهذا قياس وفي الاستصحاب لا يشترط كما في الميسر وغيره ح من التمهيد (قوله)  
 لاستناد الشركة في الربح الى العقد لا المال لان العقد يسمى شركة ولا بد من تحقق معنى الاسم  
 فيه فلم يكن الخطأ شرطا بغير فلو كان لاحدهما مائة درهم وللاخر مائة دينار فاشترى بياض فهو  
 على قدر المال وكذا لو اشترى بياض درهمين متاعا ثم بالدينارين آخر فوضعهما في أحدهما  
 ورجع في الآخر فهو على قدر ماله اه ملخصا من كافي الحاكم (قوله فليقتطع الربح)  
 تفرج على قوله ومع التفاضل وما عطف عليه (قوله فقط) قيد له شترى أي ولا يطل بالشركة  
 الا شتر (قوله لعدم تضمن الكفالة) هذا اذا لم يذكر الكفالة كما قدمناه من الخاتمة (قوله)  
 ويرجع على شريكه بحصته منه) أي بحصة شريكه من الثمن لان المشتري وكيل عنه في حصته  
 فيرجع عليه بحسابه ان أدى من مال نفسه وان مال الشركة لم يرجع وان كان شراؤه لا يعرف  
 الا بقوله فعليه الجبة لانه يدعي وجوب المال في ذمة الآخر وهو يشكر والقول لا ينكر بيمينه  
 كما في المنع ونحوه في الزياحي وبقي ما لو صدق في الشراء للشركة وكذب في دعوى الاداء من مال  
 نفسه قال الخبير الرمي في حاشية المنع والذي يظهر ان القول لا يشترى لانه لا صدق الاخر  
 في الشراء ثبت الشراء للشركة وبه ثبت نصف الثمن بذمة ودعواه انه دفع من مال الشركة  
 دعوى وفاته فلا تقبل بلاينة ولذا قالوا اذا لم يعرف شراؤه الا بقوله فعليه الجبة لانه يدعي  
 وجوب المال في ذمة الآخر وهو يشكر وهذا ليس منكر ابل مقرب بالشراء الموجب اتحاق الثمن  
 بذمة وله تحليفه انه ما دفعه من مال الشركة اه ثم لا يخفى انه في صورة ما اذا كذب في الشراء  
 للشركة ان كان ما اشتراه مالا كذا فظاهر وان كان قاعا فهو له وان كذب في اصل الشراء وادعى  
 انه من اعيان الشركة فالقول لا يشترى ان كان المال في يده مالا أي في الفروع انه لو قال ذر  
 اليد استقرضت انا فالقول له وياتي يانه وأما لو ادعى الشراء لنفسه لا للشركة ففي الخاتمة  
 اشترى متاعا قال الآخر هو من شركتنا وقال المشتري هو لي خاصة اشترى به بما لي انفسى  
 قبل الشركة فالقول له بيمينه بالله ما هو من شركتنا لان الشراء به عمل انفسه فيما اشترى اه  
 والظاهر ان قوله قبل الشركة احتراز عن الشراء حال الشركة ففيه تفصيل ذكره في البحر عن  
 المحيط وهو انه لو من جنس تجارته ما فهو للشركة وان اشترى من غيره ما فهو له خاصة اه قلت ويخالفه  
 النصف بمنزلة الوكيل بشرائهم من جنس تجارته ما فهو له خاصة اه قلت ويخالفه  
 ما في فتاوى فارسي الهداية ان اشترى من غيره ما فهو له خاصة فهو له والا فان نقد الثمن من مال  
 الشركة فهو للشركة اه لكن اعترض بأنه لم يستند له في فلا يعارض ما في المحيط وقد يجاب  
 بحمله على ما اذا لم يكن من جنس تجارته ما تأمل وبقي شئ آخر يقع كثيرا وهو ما لو اشترى  
 أحدهما من شريكه انفسه هل يصح أم لا لكونه اشترى ما يملك بهضه والذي يظهر لي أنه يصح  
 لانه في الحقيقة اشترى نصيب شريكه بالحصصة من الثمن المسمى وان أوقع الشراء في الصورة على

مطلبه في دعوى الشريك أنه أدى الثمن من ماله

والربح على ما شرطوا (مع عدم الخطأ) لاستناد الشركة في الربح الى العقد لا المال فلم يشترط مساواة واتحاد وخطأ (ويطالب المشتري بالنقد فقط) لعدم يضمن الكفالة (ويرجع على شريكه بحصته منه ان أدى من مال نفسه) أي مع بقا مال الشركة

مطلبه ادعى الشراء لنفسه



مطلب  
فيما يبطل الشركة

والا فالشراء له خاصة فلا  
يصير مستدينا على مال  
الشركة بلا اذن بمجر  
(وتبطل) الشركة (بطلان)  
المالين أو أحدهما قبل  
الشراء والهالك على  
ماله قبل الخطوط عليه ما  
بعدة (وان اشترى أحدهما  
بماله وهلك) بعده (مال  
الآخر) قبل أن يشتري  
به شيئا (فالمشترى) بالفتح  
(بينهما) شركة عقد على  
ما شرط (ورجع على من يملك  
بجسمته منه) أي من الثمن  
أقام الشركة وقت الشراء  
(وان هلك) مال أحدهما  
(ثم اشترى الآخر بماله فان  
صرح بالوكالة في عقد  
الشركة) بان قال على أن ما  
اشتراه كل منهما بماله هذا  
يكون مشتركا ثم وصدر  
الشريعة (فالمشترى) مشقولا  
بينهما على ما شرط (في  
اصل المال

مطلب  
انظر كاعلى ان ما اشترى بامني  
بجارية فهو ميتنا

المحل ثم رأيت في الفتح من باب البيع القاسم ولو ضم ماله الى مال المشتري وباعهما باعدهما واحد  
منه في ماله بالخاصة من الثمن الى الاصح وفيه لايصح في شيء اهـ مخلصا ورأيت في يوع  
الصغيرة أيضا اشترى نصف دار شاعا ثم اشترى جميعها ثانيا قال يجوز في النصف الباقي وفي  
فتاوى الصغرى لا يجوز اهـ (قوله والا) أي ان لم يبق مال الشركة أي لم يكن في يده مال ناض  
بل صار مال الشركة أهـ انا وأنتة فاشترى بدراهم أو دينارين قيمة فالشراء له خاصة دون شريكه  
لانه لو وقع على الشركة صار مستدينا على مال الشركة وأحد شريكي العنان لايملك الاستدانة  
الا ان ياذن له في ذلك بمجر عن المحيط (قوله وتبطل بهلاك المالين الخ) لان المعقود عليه فيها  
هو المال ويبطل العقد بهلاك المعقود عليه كافي البيع وسيد كرام المصنف تمام المبطلات  
في الفصل الاتي (قوله أو أحدهما قبل الشراء) لان المباطلة في الهالك بطلت فيهما معا بل  
لانه ما رضى بشركة صاحبه في ماله الا بشركته في ماله (قوله والهالك على مال ذلك) فلا يرجع  
بنصف الهالك على الشريك الآخر حيث بطلت الشركة ولو الهالك في يد الآخر لان المال في  
يده امانة بخلاف مال وهلك به دخلت لانه يملك على الشركة لعدم التمييز عن الاتفاقي قال  
وظاهر انه اذا اغتير بعد الخط كدراهم بدنانير فهو كعدم الخط اهـ وفي كافي الحما كم لو خطا  
الدراهم كان الهالك منها عليهم ما والباقي بينهما الا ان يعرف كل شيء من الهالك أو الباقي من  
مال أحدهما بعينه فيكون ذلك له وعليه والباقي من الهالك واقام بينهما على قدر ما اختلط ولم  
يعرف اهـ مخلصا (قوله وان اشترى أحدهما) بيان لمن هو مقيم الهالك بما قبل الشراء  
(قوله بعده) أي بعد الشراء ونبيه بزيادته على أن الواو هنا للترتيب اقترانا عمل الوهالك قبله كما  
يأتي (قوله فاشترى بينهما) اقيام الشركة وقت الشراء فملا في بيع الحكم بهلاك مال الآخر  
بعد ذلك بمجر (قوله شركة عقد على ما شرط) أي من الربح وأيهما باع جازيه وهذا عند محمد  
وعند الحسن بن زياد هي شركة ملك فلا يصح تصرف أحدهما الا في نصيبه وظاهر كلام كثير  
تر جميع قول محمد كافي النهر (قوله ورجع على من يملك بجسمته منه) لانه وكيل في حصة شريكه  
وقد قضى الثمن من ماله فيرجع عليه بمسأبه وفي المحيط لاحدهما مائة دينار قيمته مائة ألف  
وخمس مائة وللا آخر ألف درهم وشرط الربح والوضعية على قدر المال فاشترى الثاني جارية  
ثم هلك الدنانير فالحجارية بينهما اور بجها أخماسا ثلاثة أخماسه للاول وخمسها للثاني لان  
الربح يقسم على قدر ما لهما يوم الشراء ويرجع الثاني على الاول بنسبة ثلاثة أخماس الا ان  
وكيل عنه بالشراء في ثلاثة أخماس الجارية وقد نقد الثمن من ماله ولو كان على عكسه رجع  
صاحب الدنانير على الآخر بخمسة الثمن أو بعون دينار ولو اشترى كل واحد منهما بماله غلاما  
وقبضاهما لكامل لكان من ماله مالان كل واحد من اشترى كانت الشركة بينهما قاطعة اهـ بمجر  
مخلصا (قوله اقيام الشركة الخ) علة لكون المشتري بينهما كما مروا مائة الرجوع فكونه  
وكيلا كملت (قوله بان قال) الاولى قال كافي عبارة النهر وأقارب هذا التصويرة أنه انيس المراد  
من النصريح بالوكالة كذا في نظها بل ما يشمل مائها (قوله كل منهما) الاولى كل من أفاده ح  
(قوله بماله هذا) فبذبه لانه فرض المسئلة في عقد الشركة على مال مخصوص لا يكون فيه بدائي  
تبروت الوكالة صير بمخافاتهم قال في الولو الجلية رجل قال اقمه ما اشترى من شيء فهو بيني

وبينك أو اشترى كاعلى أن ما اشترى بامني بجارية فهو ميتنا يجوز ولا يحتاج فيه الى بيان الصفة  
والقدر والوقت لان كلامهم ماصاروكيلا عن الآخر في نصف ما يشترى به وغرضه بذلك تكثير  
الربح وذلك لا يحصل الا بعوم هذه الاشياء اهـ وسأيت غما في الفصل قلت وهذه الشركة  
تقع في زمانها كثيرا يكون أحد الشريكين في بلدة والآخر في بلدة فيشتري كل منهما ما ويرسل الى  
الآخر ليبيع ويشتري لهما شركة مملكت والغالب انهما في بلدة فان بينهما شركة عقد على مال مقاسو  
او متفاضل منهما او بوجه لان الربح على قدر رأس المال ويقسم الربح الشريكين كذلك وهذا  
صح في شركة العدة قد لا في شركة المال لان الربح فيها على قدر المال فاذا شرط ان يبيع بينهما  
منصفة يكون الربح كذلك الا اذا شرط ان يبيع على قدر مال شركة العدة فيكون الربح على قدر  
المال في الشركة كثنين فتنبه لذلك فانه يقع كثيرا ويغفل عنه (قوله لا الربح) فانه يكون بقدر  
المال (قوله اصير ورثته الخ) علة لقوله لا الربح وقوله ابقاء الوكالة علة لقوله مشترك بينهما ح  
(قوله ولم يصادق على الوكالة) عبارة ابن كمال ولم يصادق على الوكالة فيها ط (قوله كما مر) أي في  
قوله وعدم ما يقطعهما الخ وأشار به الى أن النصريح بقضاءهما باذ كرمه على ما قدمه من أنه  
يشترط فيما عدم ما يقطعهما انيس ذلك تكرار المحضافاتهم وبيان القطع أن اشتراط عشرة دراهم  
مثلا من الربح لاحدهما يستلزم اشتراط جميع الربح له على تقدير أن لا يظهر ربح الا العشرة  
والشركة تقتضي الاشتراك في الربح وذلك يقطعها فتخرج الى القرض أو البضاعة كافي الفتح  
(قوله لانه شرط الخ) يعني أن علة الفساد ما ذكر من قطع الشركة وتبطلت العلة اشتراط شرط  
فاسد فيمالان الشركة لا تقسد باشتراط الفساد والمصرح به أن هذه الشركة فاسدة بقوله قلت  
الخ تايبدا قوله لانه شرط الخ وأما قوله وظاهره أي ظاهره قوله لا عدم فسادها بالشروط فلا محل  
له للاستغناء عنه بمقابلته (قوله ويكون الربح على قدر المال) أي وان اشترط فيه التفاضل  
لان الشركة لما فسدت صار المال مشتركا لشركة مملكت والربح في شركة المال وسيأتي  
في الفصل أن الوفاء وكان المال كله لاحدهما فلا تخبر جرمته (قوله واكمل من شريك  
العنان الخ) هذا كله عند عدم النهي في الفتح وكل ما كان لاحدهما اذا انما عهده شريكه لانه نقل  
له فعله وهذا هو قال له اخرج لاصياط ولا تجاوزها فوافقه لك المال ضمن حصة شريكه لانه نقل  
حصة بغير اذنه وكذا لو نهاه عن بيع النسبة بعدما كان اذن له فيه اهـ قلت وسياتي في المضاربة  
انه اذا صار المال عروضا لا يصح من المضارب عن البيع فسيئة لانه لا يملك عزله في هذه الحالة  
وظاهره أن الشركة ليست كذلك لانه يملك فبعضها مطلقا كما سيأتي في الفصل (قوله ويضع  
الخ) في القاموس الباضع الشريك اهـ والمراد هنا دفع المال لاخر ليعمل فيه على أن يكون  
الربح لرب المال ولا شيء للعامل بمجر (قوله ويقسم) فلو أعار دابة فعميت تحت المستعير  
فالقياس أن يقسم المبيع نصف شريكه ولكي استغن عن أن لا أضمنه وهذا قياس قول أبي حنيفة  
وأبي يوسف ومحمد وكذلك لو أعار ثوبا أو دارا أو خادما بمجر عن كافي الحاكم (قوله ويضارب) أي  
يدفع المال مضاربة وهو الاصح اما اذا أخذ مالا مضاربة فان أخذ ما يتصرف فيما ليس من  
تجارته اقال الربح له خاصة وكذا فيما هو من تجارته ما اذا كان بمضاربة صاحبه ولو مع غيبته  
أو مطلقا كان الربح بينهما منصفة اشريكه ونصفيه بين المضارب ورب المال كذا في المحيط نهر

لا الربح اصير ورثته (شركة  
(ملك ابقاء الوكالة) المصريح  
بما ويرجع بحصة نفسه  
(والا) أي ان ذكر المجر  
الشركة ولم يصادق على  
الوكالة في مال كمال (وهو  
من الشركة خاصة) لان  
الشركة لم يطل ما لي  
ضمن من الوكالة (وتقدم  
باشتراط دراهم مائة من  
الربح لاحدهما) لقطع  
الشركة كما لا لانه شرط  
لعدم فسادها بالشروط  
وظاهره بطلان الشرط لا  
الشركة بمجر ومصنف قلت  
صرح صدر الشريعة وابن  
الكمال بقساد الشركة  
ويكون الربح على قدر  
المال (واكمل من شريكه العنان  
والمفاوضة أن يستاجر)  
من يتجره أو يحفظ المال  
(ويضع) أي يدفع المال  
بضاعة بان يشترط الربح  
لرب المال (ويودع) ويبيع  
(ويضارب)



وقوله أو مطلقا أي عن التقييد بكونه من تجارتهم ما (قوله لأنها) أي المضاربة دون الشركة  
 يكون الوضعية تلزم للشريك ولا تلزم المضارب فتضمن الشركة للمضارب بفتح (قوله ويؤكد)  
 لأن التوكيد بالبيع والشراء من أعمال التجارة والشركة انعدمت بها اختلاف الوكيل  
 صرح بها بالشرع أو يثبت أن يوكّل به لأنه عقد خاص طاب به شرعا شيء بعينه فلا يستقيم مثله ففتح  
 (قوله ولو لم يوافقوا) الآخر (التقييد بالمفاوض) ويكون النهي عن التوكيل اتفاقا لما مر  
 أن كل ما كان لاحد مطلقا يصح نهي الآخر عنه ط أقول سياف كلام الجبري يقتضي أن  
 هذا الخاص بالمفاوضة خلافا لمساها ح كما لم من مراجعتها الجبري لكن يخالفه ما في الخاتمة  
 في فصل العنان ولو وكل أحد مارجلا في بيع أو شراء أو أخرجه الآخر عن الوكالة صار خارجا  
 عنها فان وكل المانع رجلا بقاضى عن مباح نيل لا آخر أن يخرج عنه عن الوكالة أي لأنه  
 ليس لاحدهما قبض عن مباحه الآخر ولا الخاصة فيه كما يأتي في بيان ذلك ليس له إخراج وكيله  
 بالقبض ثم لا يخفى أن الضمير المنصوب في قول الشارح ولو لم يوافقوا التوكيل كما هو صريح  
 عبارة الخاتمة لا إلى الموكّل حتى يكون النهي عن التوكيل ويكون التقييد فيه اتفاقا فانهم  
 (قوله ويبيع بماء زوهان) أي له أن يبيع بغير رأيه وطقص قيد بالبيع لأن الشراء لا يجوز  
 إلا بالمعروف كأي الرمي على المخ عن الجوهره وسيد كذا الشارح في كتاب الوكالة أن الوكيل له  
 البيع بمائ أو أكثر بالعرض وخصه بالقصة والنقد وبه يقتضي برزاية ط ومقتضاه أن  
 المقتضى بهذا كذا لكن ذكر العلامة قاهم هناك تصحيح قول الامام وأنه أصح الأقاويل  
 فانهم وفي الجبر عن البرزاية وان باع أحدهم مملوئا ورده عليه فله جاز ولو لا قضاء وكذا  
 لو حط أو أخر من عيب وان بالاعيب جاز في حصته وكذا لو وهب ولو أقر بعيب في مباح باعه جاز  
 عليه ط ط وياق تمام ذلك قبيل قوله وهو أمين (قوله ويقدر وسبعة) متعلق بقوله يبيع  
 أما الشراء فان لم يكن في يده درهم ولا دينار من الشركة فاشترى بدينارهم أو دينارين فله خاصة  
 لأنه لو وقع مشتركا ضمن إيجاب مال زائد على الشريك وهو لم يرض بالزيادة على رأس المال  
 ولو الجبة ومفاد ما نه لورضى وقع مشتركا لأنه يملك الاستدانة بأذن شريكه كما قدمناه عن الجبر  
 عن المحيط ومنه ما سيجي قبيل الفروع من الأشياء ويأتي تمامه وما مر من التفصيل في  
 الشراء انما هو في شركة العنان أما في المفاوضة فهو عليهم مطلقا كما في الخاتمة (قوله خلافا  
 للأشياء) الذي فيها هو ما نقله عقبه عن الظهيرية (قوله وموتة السفر الخ) أي ما أتت به على  
 نفسه من كرائته ونفقته وطعامه وأدامه من جلة رأس المال في رواية الحسن عن أبي حنيفة  
 قال محمد وهذا الصحيح ان كان ربح تحسب النفقة من الربح وان لم يربح كانت من رأس المال  
 خاتمة (قوله لا يملك الشريك) أي شريك العنان بقرينة قوله أما المفاوضة الخ وفي الخاتمة  
 من فصل العنان ولو شارك أحد مارجلا عنان فما اشترى الشريك لثالث كان نصيبه  
 ونصفه بين الشريكين وما اشترى الشريك لم يشارك فهو بينه وبين شريكه نصفين ولا شيء من نصيب  
 للشريك الثالث ط ومثله في الولو الجبة وفيها ولو أخذ من المضاربة فهو له كالأجر نفسه  
 ط ولكن فيه تفصيل قدمناه قريبا (قوله ولا الرهن) قال في الفتح أي رهن عين من مال  
 الشركة فان رهن بدين عليها لم يجز وضمن ولو ارجع من بدين إمام لم يجز على شريكه فان ملك

لأنهم دون الشركة فتضمنها  
 (ويؤكد) أجنبيا يبيع  
 وشراء ولو لم يوافقوا  
 الآخر صريح فيه جبر  
 (ويبيع) بماء زوهان  
 خلاصة (يقدر وسبعة)  
 برزاية (ويشاور) بالمال  
 له جاز أو لا هو الصحيح خلافا  
 فلا يشاء وقيل إن له جاز  
 بضمين واللاظهيرية وموتة  
 السفر والكراه من رأس  
 المال ان لم يربح خلاصة  
 (لا يملك الشريك) الشركة  
 ما لا يثبت شريكه جوهره  
 (ولا الرهن) الألفه

مطاب  
 خلاصة الاستدانة بأذن شريكه

الرهن في يده وقبضه هو الدين سواء ذهب بخصته ويرجع شر يك بخصته على المطلوب ويرجع  
 المطلوب نصف قيمة الرهن على المرتين وان شامرك المرتين ضمن شريك حصته من الدين  
 لأن مال الرهن في يده كالأستيفاء ط (قوله أو يكون هو) أي الرهن العاقد أي الذي  
 تولى عقد المبايعه قال في الخاتمة وإن ولي المبايعه أن يرهن بالثمن ط (قوله في موجب)  
 بكسر الجيم ح (قوله ويحتمل) أي حين اذ كان الرهن هو العاقد بنفسه قال في النهر وأقراره  
 بالرهن والارتهان عند ولايته العقد صحيح ط أما لو ولي العقد غيره أو كانا وليا لا يجوز  
 أقراره في حصته شر بكم وهل يجوز في حصته نفسه فهو على الخلاف ولا يصح إقراره بعد  
 ما تناقضا الشركة اذا كذبه الآخر تارة خاتمة (قوله ولا الكتابة) لأنه ليس من عادة التجار جبر  
 (قوله فله كل ذلك) أي المذكور من الشركة والرهن الخ (قوله ولو فاض) أي المفاوض  
 (قوله والائنة قد عتانا) وما خصه من الربح يكون بينه وبين شريكه ط (قوله ولا يجوز  
 له ما تزوج العبد) أي عبد التجارة واحترز بالعبد عن الامة فان لاحد المفاوضين تزويجها  
 كما في الخاتمة ولا يزوج العبد ولو من امة التجارة استعصانا ط عن الهندية (قوله ولا الهبة)  
 يستثنى منه هبة عن مباحه في الجبر عن الظهيرية لو باع أحد المفاوضين عينا من تجارتهم ما  
 ثم وهب الثمن من المشتري أو أبرأه منه جاز خلافا لابن يوسف ولو وهب غير البائع جاز في حصته  
 فقط اجماعا ط قلت لكن في الأولى يضمن أصيب صاحبه كوكيل البيع اذا فعل ذلك كما  
 في الخاتمة (قوله ونحوه) أي مما ليس من جنس ما يؤكل ويهدى عادة بقرينة ما بعده (قوله  
 فلم يجز) أي ما ذكر من الهبة في حصته شر يك بل جاز في حصته ان وجد شرط الهبة من القاسم  
 والقصة فيما يقسم وكذا الاعناق ونحوه في أحكام عتق أحد الشريكين المقررة في باب (قوله  
 وجاز في نحو لحم الخ) محترز قوله أي لنوب ونحوه (قوله ولا القرض) أي الاقراض في ظاهر  
 الرواية أما الاستقراض فقدم انه يجوز ويأتي تمامه في الفروع (قوله اذا ناصرها) فلو قال  
 اعمل برأيك لا يكتفى (قوله وفيه الخ) ومثله ما في الجبر عن البرزاية ولو قال كل مني مال الآخر  
 اعمل برأيك فكل كل مني ما أن يعمل ما يقع في التجارة كالرهن والارتهان والسفر والخطاط بماله  
 والشركة بمال الغير لا الهبة والقرض وما كان اتلافا للمال أو قايما كامن غير عوض فانه لا يجوز  
 ما لم يصرح به ناصرا (قوله لأن الشركة) أي مطلقا (قوله وصح) يبيع شر يك مفاوض (انظر  
 هل المفاوض قيد في كلام المصنف ط عن الجوى (قوله لا يصح إقراره بدين) أي لمن لا تقبل  
 شهادته له أمانة بقرينة قبل كما سبق في قوله وكل دين لازم أحدهما الخ وهذا انما هو في شر يك  
 المفاوضة اما شر يك العنان ففيه تفصيل قال في الخاتمة ولو أقر أحد شر يك العنان بدين  
 في تجارتهم فالزم المقر جميع ذلك ان كان هو الذي وليه وان أقرانه وليا لزمه نفسه وان أقران  
 صاحبه وليه لا يلزمه شيء بخلاف شركة المفاوضة فان كل واحد مني ما يكون مطالب بالذلك ط  
 ونحوه في الفتح وحاصله أن أقرار أحد شر يك العنان بدين في تجارتهم مالا يرضى على الآخر وانما  
 يرضى على نفسه على التفصيل المذكور أما شر يك المفاوضة فيرضى عليهم ما طافا فافهم لكن  
 سيأتي في الفروع انه لو قال أحد الشر يكين استقرضت ألفا فاقول له ان المال في يده يأتى  
 الكلام عليه (قوله وفي الخلاصة) استدراكا على المتعنان العين كالدين ط ح لكن ما في

أو يكون هو العاقد في  
 موجب الدين ويحتمل  
 فيصح إقراره بالرهن  
 والارتهان - راج (و) لا  
 (الكتابة) والأذن بالتجارة  
 (وتزويج الامة) وهذا  
 كله (لوعتانا) أما المفاوض  
 فله كل ذلك ولو فاض ان  
 باذن شر يك جاز والائنة قد  
 عتانا جبر (ولا يجوز  
 له ما) في عتانا ومفاوضة  
 (تزويج العبد ولا الاعناق)  
 ولو على مال (و) لا الهبة  
 أي لنوب ونحوه فلم يجز في  
 حصته شر يك وجاز في نحو  
 لحم ونحوه كاه (ولا  
 القرض) الا باذن شر يك  
 اذا ناصرها بما فيه راج وفيه  
 اذا قال له اعمل برأيك فله  
 كل التجارة الا القرض  
 والهبة وكذا كل ما كان  
 اتلافا للمال أو كان  
 غايكا للمال (بغير عوض)  
 لأن الشر ككفوضت  
 للاستقراض وتوابعه وماله  
 كذلك لا ينظمه عقدها  
 (وصح) يبيع شر يك  
 (مفاوض عن ترشاده)  
 له كائنه أو يهو ينفذ على  
 المفاوضة اجماعا (لا يصح  
 إقراره بدين) فلا ينفذ على  
 المفاوضة عند برزاية وفي  
 الخلاصة أقر شر يك العنان



بجارية لم يجرى في حصة  
 شريكه ولو باع أحدهما  
 ليس لأخر أخذ ثمنه ولا  
 الخصومة فيما يباعه أو أدائه  
 (وهو) أي الشريك (أمين)  
 في المال فيقبل قوله (بيمينه  
 (في) مقدار الربح والخسران  
 والضبايع) (الدفع شريكه  
 ولو) ادعاء (بعدمه) كما  
 في الجرم من ادعاء وكالة  
 الرولو الجدية كل من  
 حكى امر الأيمان استئنافه  
 ان فيه احتجاب الضمان  
 على الغير لا يصدق وان فيه  
 في الضمان عن نفسه صدق  
 انتهى فليحفظ هذا الضابط  
 (ويضمن بالنقد) وهذا  
 حكم الامانات وفي الخاتمة  
 التقييد بما كان صحيح فلو  
 قال لا تجاوز خوارزم تجاوز  
 ضمن حصة شريكه وفي  
 الاشياء منى أحدهما  
 شريكه عن الخروج وعن  
 بيع الشيء جاز (كايضن  
 الشريك) عينا او مفاوضة  
 بحر (بعدمه) لا نصيب  
 صاحبه على المذهب  
 مطلب  
 اقرب مقدار الربح ثم ادعى  
 الخطأ  
 مطلب  
 في قبول قوله دفعت المال  
 بدموت الشريك او الموكل

ان وارثه يعاها لا يضمن ولو ادعى الوارث العلم وانكر الطالب فان فسرها الوارث وقال هي  
 كذا وها. كنت صدق كما سياتي ان شاء الله تعالى في كتاب الوديعة (قوله والقول بخلافه غلط)  
 وهو عدم تضمين المناوض (قوله وسيجي في الوديعة) سيجي هناك بضع عشرة موضعا يضمن  
 فيها الامين بعمته مجهلا (قوله خلافا للاشياء) حيث جرى في كتاب الامانات على ما هو الغلط  
 (قوله في المحيط) صوابه في البحر فان الحادثة في وقتها صاحب البحر مسئول عنه او اجاب بما ذكر  
 ثم قال ولم ارفعه الا ما قدمته أي ما صرح عن الخاتمة (قوله فان اجاز فالربح اهما) وان لم يجز  
 فالبيع في حصة باطل (قوله فاجبت انه غاصب) أي كما هو صريح ما قدمته عن الخاتمة من  
 قوله ضمن حصة شريكه (قوله بالانحراج) فيه نظر ففي مضاربة الجوهرة عند قول القدوري  
 وان خص له رب المال التصرف في بلاد يمينه أو في ساعة يمينه لم يجز ان يقبض ذلك فان خرج  
 الى غير ذلك البلد أو دفع المال الى من أخرجه لا يكون مضطرا عليه بمجرد الانحراج حتى  
 يشترى به خارج البلد فان ذلك المال قبل التصرف فلا ضمان عليه وكذا لو أعاده الى البلد  
 عادت المضاربة كما كانت على شرطها وان اشترى به قبل العود صار مضطرا وانما يكون ذلك  
 لانه تصرف بغير إذن صاحب المال فيكون له ربحه وعليه وضيقه لا يطيب له الربح عندهما  
 خلافا لابي يوسف وان اشترى ببعضه وأعاد ببقية الى البلد ضمن قدر ما اشترى به ولا يضمن  
 قدر ما أعاد اه والظاهر ان الشركة كذلك (قوله في) ان لا يكون الربح على الشرط  
 أي بل يكون له كما عاتته منقولا (قوله ومقتضاه فساد الشركة) أي مقتضى الجواب بأنه صار  
 غاصبا وبان الربح لا يكون على الشرط ولكن هذا التصرف في المال لا يجرد الانحراج ولو  
 عاد قبل التصرف تبقى الشركة كما علمت فانهم (قوله فاجاب الخ) حيث قال ان القول قول  
 الشريك والمضارب في مقدار الربح والخسران مع يمينه ولا يلزمه ان يذكر الامر مفصلا  
 والقول قوله في الضبايع والرد الى الشريك اه قلت في مالو ادعى على شريكه خيانة مهممة في  
 قضاء الاشياء لا يحلف ونقل المحوى عن قارئ الهداية انه يحلف وان لم يبين مقدار الدكن اذا  
 نكل عن الامين لزمه ان يبين مقدار ما نكل فيه ثم قال وأنت خبير بان قارئ الهداية لم يستند  
 الى نقل فلا يراض مانقه في الاشياء عن الخاتمة (قوله ومثله المضارب والوصي والمتولي)  
 سبذكر الشارح في الوقف عن القضية ان المتولي لا يلزمه الحامضية في كل عام ويكتفي بالقاضي  
 منه بالاجال لومره وقابالامة ولو تمسح ما يجبره على التعيين شيئا فشيئا ولا يجبره بل بهدده ولو  
 انهم يحلفه اه والظاهر انه يقال مثل ذلك في الشريك والمضارب والوصي فيعمل اطلاقه  
 على غير المتيهم أي الذي لم يعرف بالامانة تامل (قوله نهر) يفي عنه قوله أولا وفيه (قوله الى  
 تحت الموصول) السبت بالضم وبضعتين الحرام أو ما خبث من المكاتب المزم منه العار  
 عن القاموس اذ لا يجوز للقاضي الاخذ على نفس الحامضية لانها واجبة عليه نعم لو كتب عبدا  
 أو تولى قسمة وأخذ أجرة المثل لذلك كما حرره في البحر من الوقف (قوله واما تقبل) عطف على قوله  
 امام مفاوضة (قوله ويسمى شركة صنائع) جمع صناعة كرسالة ورسائل وهي كالمصنعة حرفة  
 الصانع وعمله (قوله وأعمال وأبدان) لان العمل يكون منه ما غالبا بأبدانهم (قوله ان اتفق  
 صانعان الخ) أشار الى أنه لا يضمن العقد أو لا بان يتفقوا على الشركة قبل التقبل لماسية أي قبيل  
 المطلوب  
 فيما لو ادعى على شريكه  
 خيانة مهمة  
 مطلب  
 في شركة التقبل



القول لو تقبل ثلاثة عملا لا عقد شركة فله ثلث الاجر ولا شيء للاخرين وسياق  
 يانه والمراد عقد الشركة على التقبل والعمل لما في البصر عن القسمة اشترك ثلاثة من الجاهل  
 على أن يملأ أحدهم الجواز وبأخذ الثاني فيها ويجعلها الثالث التي يتساخروا الاجر بينهم  
 بالسوية فهي فاسدة قال فسادها هذه الشروط فان شركة الجاهلين صحيحة اذا اشترى كوا في التقبل  
 والعمل جميعا اهـ أي وهما لم يذكر التقبل أصلا بل بمجرد العمل مقيدا على كل واحد بنوع منه  
 لكن لا يشترط كون التقبل منهما معا لما في الجواز أيضا لاشترى كاه على أن يتقبل أحدهما المتنازع  
 ويعمل الآخر أو يتقبل أحدهما أو يقطع ثم ينفذه الى الآخر للخطا بالانصف جاز كذا في  
 القسمة لكن من شرط عليه العمل فقط لو تقبل جاز فلا شرط على من عليه العمل أن لا يتقبل  
 لا يجوز لانه عند السكون جعل اثباتها اقتضاء ولا يمكن ذلك مع النفي كذا في المحيط اهـ قلت  
 وبه علم أن الشرط عدم نفي التقبل عن أحدهما لا التخصيص على تقبل كل منهما ولا على عملهما  
 لانه اذا اشترى كاه على أن يتقبل أحدهما أو يعمل الآخر بل ان كان لكل منهما التقبل والعمل  
 لتضمن الشركة الو كالة قال في البصر وحكمها أن يصير كل واحد منهما صاحبا لصاحبه  
 يتقبل الاعمال والتوكيل به جاز سواء كان الوكيل بمباشرة ذلك العمل أولا (قوله فلا  
 يلزم اتحاد صنعة ومكان) تقر بفتح الاول على كلام المصنف ظاهر وأما الثاني فن حيث انه لم  
 يقيد بالمكان ووجه عدم اللزوم كافي الفتح أن المصنف في الجواز شركة التقبل من كون المقصود  
 تحصيل الربح لا بتفاوت بين كون العمل في دكاكين أو دكان وكون الاعمال من أجناس أو  
 جنس (قوله على أن يتقبل الاعمال) أي عملها كالتباين لافان العمل عرض لا يقبل القبول  
 افاده القهستاني وعلم أن التخصيص على تقبل كل منهما أو على عمله غير شرط وفي النهران  
 المشترك فيه العمل ولذا قالوا من صور هذه الشركة أن يجلس آخر على دكانه فيطرح عليه  
 العمل بالنصف والقيام أن لا يجوز لأن من أحدهما العمل ومن الآخر الحانوت واستحسن  
 جوازها لان التقبل من صاحب الحانوت عمل اهـ ومنها ما في البصر عن البرازية لاحدهما آلة  
 القصارة وللآخر بيت اشترك على أن يعمل الا في بيت هـ ذوالكسب بينهما ما جاز وكذا في  
 الصناعات ولومن أحدهما أداة القصارة والعمل من الآخر فسد الربح للعامل وعليه أجر  
 مثل الاداة اهـ ونظير هذه الاخير مسائل ستاتي في الفصل قبيل قوله وتبطل الشركة الخ (قوله  
 التي يمكن استحقاقها) أي التي يستحقها المستاجر بعدد الاجارة و زاد في البصر قد يدان يكون  
 العمل حلالا لما في البرازية لو اشترى كاه على حرام لم يصح اهـ وأنت خير بان الحرام لا يفتق  
 بالاجر فافهم (قوله ومنه) الاولى ومنه أي الاعمال المذكورة (قوله على الفقه) أي الذي  
 هو قول المتأخرين من جواز أخذ الاجرة على التعليم وكذا على الاذان والامامة فافهم (قوله  
 بخلاف شركة لابن) فان عمل الدلالة لا يمكن استحقاقه بعدد الاجارة حتى لو استاجر دلالا لا يبيع له  
 أو يشتري فالاجارة فاسدة اذا لم يبيع له أجلا كما صرح به في اجارة المجتبي ح (قوله ومنه) لان  
 الغنائم ح (قوله وشهدهما كم) لعدم صحة الاستعجار على الشهادة ح (قوله وقرا  
 مجالس وتعار) يحتمل انه عطى تقسيم أو غير وهو يقع التاء المقتضية فوق وبين مهملة بعدها

ولا يلزم اتحاد صنعة ومكان  
 (على أن يتقبل الاعمال)  
 التي يمكن استحقاقها ومنه  
 تعليم كاتبة وفراة وفقه على  
 المقتضى بخلاف شركة  
 دلالين ومفتين وشهود  
 محكمين وقراء مجالس وتعار

ألف ثم رأى جمع فخرية وهي الماتم بالهـ مزة والتاء المقتضية القوقية الذي يمنع الاموات لان  
 عادت م القراءة بصوت واحد يشغل على التقطيع وعلى قطع بعض الكلمات والابتداء من  
 أثناء الحكمة ولانه استعجار على القراءة والذي أجازها المتأخرون انما هو الاستعجار على التعليم  
 خلافا لما فيهم خلافه كما سيأتي في الاجازات ان شاء الله تعالى وفي القسمة ولا شركة القراء  
 بالزمن في المجالس والتعازي لانهم اغيروا حقيقة عليهم اهـ وفي القاموس الزمنية الصوت  
 البعيد له دوى وتتابع صوت الرعد ود كرابن الشهنة أن ابن وهبان بالغ في التفسير على  
 اقرارهم على هـ ذافي زمانه وعلى القراءة بالتقطيع ومنع من جواز سماعها وأطب في انكارها  
 وعلمه في ح (قوله ووعاظ) أي شركة وعاظ فيما يخصه من أهم بسبب الوعظ لانه غير مستحق  
 عليهم م ط (قوله وسؤال) بنشديد الهـ مزة جمع مائل وهو الشهاد اهـ ح (قوله لان  
 التوكيل بالسؤال لا يصح) وما لا يصح فيه الو كالة لا يصح فيه الشركة كما مر (قوله مطاقتا) أي  
 سواء شرط الرجوع على السواء أو متنازلا أو واهتساويا في العمل أولا وقبل ان شرطاً أكثر  
 الربح لادناهما ما لا يصح والصحيح الجواز افاده في الجواز هذا اذا لم تكن مقارضة اذا لا تكون  
 المقارضة الامع التساوي كما يأتي (قوله لانه ليس بربح الخ) اعلم أن التفاضل في الربح عند  
 اشتراط التساوي في العمل لا يجوز فبالا ان الضمان بقدر ما شرط عليه من العمل فالزيادة  
 عليه ربح مالم يضمن فلم يميز العقد كافي شركة الوجود ويجوز استقصا لانا ما يأخذ ليس ربحا  
 لان الربح انما يكون عند اتحاد الجاهلين وهذا رأس المال على والربح مال فلم يحدد الجنس فكان  
 ما يأخذ بدل العمل والعمل يتوزم بالتقويم اذا وضعا بقدر معين فيقدر بقدر ما يقوم به فلم  
 يود الى ربح مالم يضمن بخلاف شركة الوجود حيث لا يجوز فيه التفاوت في الربح عند التساوي  
 في المسمى لان جنس المال وهو الثمن الواجب في ذمتهم ما منعه وهو الربح يتحقق في الجنس  
 المتحد ولو جاز في زيادة الربح كان ربح مالم يضمن وتعالى في العناية (قوله فيطالب كل واحد منهما  
 بالعمل الخ) هذا ظاهر فيما اذا كانت مقارضة أما اذا أطفاها أو قيدها بالعنان فتبوت هذين  
 الحكمين استصحابا وفيها سواء هما فهي باقية على مقتضى العنان ولذا الواقع يدين من ثمن  
 مبيع مـ مـ لـ أو أجر أجير أو كان لمدة مضت لا يصح في الاينة لان نفاذ الاقرار على الآخر  
 موجب للمقارضة ولم ينصاعا على اقلو كان المبيع لم يربح تلك أو المدة لم تفسد فانه يلزمه ما كما في  
 المحيط اهـ ح ملخصا (قوله ويراد فقهها) أي الضمير وان عادت على الاجارة أو بالاجارة  
 ط (قوله والحامل الخ) ما مر من قوله يكون الكسب بينهما انما هو في الكسب الحاصل  
 من عملهما أو ما هنالك الحاصل من عمل أحدهما أي لا فرق بين أن يعمل أو يعمل أحدهما  
 سواء كان عدم عمل الآخر مذكرا أو لا لان العامل معين القابل والشرط مطابق العمل الخ  
 ما ذكره (قوله وما جوزه) ويقال لها شركة المفاضلة هي متساوي (قوله نوعا أو نوعا) أفاد أنها  
 تكون خاصة وعامة كافي الثمر ولا حذف المصنف المقبول (قوله أي بسبب وجاهتهم) أفاد  
 وجه التسمية لان من لا مال له لا يبيع له الناس نسبة الا اذا كان له جاه وجاهة وشرف عندهم  
 وأفاد الكمال أن الجاه مقابوب الوجه بوضع الواو موضع العين فوزنه عقل الآن الواو انقلب  
 ألفا لوجوب ذلك وقيل أضيفت الى الوجود لانه لا يتقبل فيها الوجود له دم المال (قوله

ووعاظ وسؤال لان التوكيل  
 بالسؤال لا يصح فقهه وأشباه  
 (ويكون الكسب بينهما)  
 على ما شرط مطاقتا في  
 الاصح لانه ليس بربح بل  
 بدل عمل فصح تقويمه وكل  
 ما تقبله أحدهما بالزمن  
 وعلى هذا الاصل (قوله طالب  
 كل واحد منهما بالعمل  
 وقطاب) كل منهما (بالاجر  
 وبغيره) دافعها (بالدفع اليه)  
 أي الى أحدهما (والحاصل  
 من) أجر (عمل أحدهما  
 بينهما ما على الشرط) ولو  
 الآخر مريضا أو مافرا  
 أو امتنع عدا بلا عذر لان  
 الشرط مطلق العمل لا عمل  
 القابل الا ترى أن القصار  
 لو استعان بغيره أو استأجره  
 استحق الاجر زنية  
 (و) اما (وجوه) هذا رابع  
 وجوه شركة الهـ قد أن  
 عقداه على أن يشترى  
 نوعا أو نوعا (بوجودهما)  
 أي بسبب وجاهتهما (وبيعها)  
 فاحصل بالبيع يدفعان  
 منه عن ما اشتريا

مطل  
 شركة الوجود







والثانية بقدر المال ولم يذ كر أن لاحدهم أجر الا انه لأجر لا بشر يك في العمل بالمسترك كما  
 ذكره في فقه الطهارة والثالثة لرب المال ولا أجر مثله (قوله فالشركة فاسدة) لانه  
 في معنى - مع منافع دأبى يكون الاجر بينهما فيكون كما لصاحب الدابة لان الماقد قد العقد  
 على ذلك صاحبه بامرهم وللا ماقدا أجر مثله لانه لم يرض أن يعمل بمجانة فتح (تفسيه) لم يذ كروا  
 مالو كانت الدابة بين اثنين دفعها أحدهم الاخر على أن يوزجها ويحمل عليها على أن تأتي  
 الاجر للعامل والثالث للأخر وهي كسيرة الوقوع ولا شك في فسادها لان المنفعة كالعروض  
 لا تصح فيها الشركة وحصة فالاجر بينهما على قدر ما يكملهما ولا عامل أجر مثل عمله ولا يشبه  
 العمل في المسترك حتى نقول لأجر له لان العمل قيمته معلوم وهو ما فيهم من الأكل وتمامه في  
 حوائج المنح للغير الرمي وبأنى قريب ما يؤيد (قوله وكذلك السقينة والبيت) أي مثل الدابة  
 وفي البحر عن القينة السقينة فاشترى مع أربعة على أن يملأوا بـ سقينة و آلاتها والجنس  
 صاحب السقينة والباقي بينهم بالسوية فهي فاسدة والحاصل لصاحب السقينة وعليه أجر  
 مثاهم (قوله ولولا أحدهم البغل ولا أجر بهير) أي وقد اشترى كاعلى أن كلا يؤجر بالمثل  
 واحد والحاصل بينهم ما هو باطل أيضا لان معنى هذا أن كلا قال لصاحبه يسع منافع دأبى  
 ودأبى على أن غنمه بينهما ثم أن أجرهما بالاجر معلوم صفة واحدة في عمل معلوم قسم الاجر على  
 مثل أجر البغل ومثل أجر الجمل بخلاف مالواشترى كاعلى أن يتقبلا الحمولات المعسومة باجرة  
 معلومة ولم يؤجر البغل والجمل كانت محصة لانهم اشترى الشركة التقبل والاجر بينهم ما نصفا ولا يتغير  
 زيادة حمل الجمل على حمل البغل كما لا يتغير في شركة التقبل زيادة حمل أحدهما كصباغين  
 لأحدهما آلة الصبغ ولا أجر بهير بهير في عمله وان أجر البغل أو البعير بهير بهير كان كل الاجر  
 لصاحبه لانه هو الماقد فلا أعانه الاخر على التمهيل والنقل كان له أجر مثله فتح (قوله على مثل  
 أجر البغل) الاولى أجر مثل البغل وقوله والبعير أي وأجر مثل البعير فلو البعير يؤجر بضعف  
 ما يؤجر به البغل مثلا فصاحب البعير ثلثا الاجر وصاحب البغل ثلثه ط وان أجر كل  
 واحد منهما ما دأبته وشروطهما في الدابة أو عمل أحدهما من السوق والحمل وغير ذلك كان  
 الاجر مقسوما بينهم ما على قدر أجرهم مثل دأبتهما وعلى مقدار أجر عملهما كما قبل الشركة اه  
 قال الخبير الرمي وهو موقوف يدما قلنا (فرع) أعطى بذرا القيقان رجلا يقيم عليه فيعانه  
 بالاوراق على أن ما حصل فهو بينهما فاقبل على صاحب البذر لانه حصل من بذره وللرجل الذي  
 قام عليه قيمة الاوراق وأجر مثله على صاحب البذر وعلى هذا اذا دفع البقرة بالاعف لم يكون  
 الحادث بينهما نصفين فسادت فهو لصاحب البقرة ولولا أجر مثله فاسدة تارة ثانية  
 (قوله أي شركة العقد) أما شركة المالك فلا تبطل وقول الدرر وتبطل الشركة مطلقا فالطلاق  
 فيه بالنظر لافاوضة والعنان ط قلت والمراد أن شركة المالك لا تبطل أي لا يبطل الاشتراك  
 فيما بل يبقى المال مشتركا بين الحى وورثة الميت كما كان والا فلا يخفى أن شركة الميت مع الحى  
 بطلت بموته تأمل (قوله يموت أحدهما) لانها تنقض الوكالة أي شرط لها البقاء وبقوله لانه  
 لا يتحقق ابتداءها الا بولاية التصريف لكل منهما في مال الآخر ولا تبقى الولاية الايقان الوكالة  
 وبه اندفع ما قيل الوكالة تنبت قبل ولا يلزم من بطلان التبعية بطلان الاصل فتح فلو كانوا ثلاثة

فالشركة فاسدة والرجح  
 لهما الا لا أجر مثله  
 وكذلك السقينة والبيت  
 ولولا بيع عابا البر فالرجح  
 لرب البعير ولا أجر مثله  
 الدابة ولولا أحدهم البغل  
 ولا أجر بهير فالاجر بينهم  
 على مثل أجر البغل والبعير  
 بهير (وتبطل الشركة) أي  
 شركة العقد يموت أحدهما  
 فم لا أجر اول لانه عزل  
 بمكلى (ولو حكم)

فيات أحدهم حتى انقضت في حقه لانه فسخ في حق الباقيين بهر عن الظاهرية (قوله بان  
 قضى بطاقة مرندا) حق لو عاد مسالم يمكن بينهما شركة وان لم يقض بطاقة انقضت على سبيل  
 التوقف بالاجماع فان عاد مسالم قبل الحكم بقيت وان مات أو قتل انقضت ولو لم يلحق  
 وانقضت المفاوضة على التوقف هل يصح عينا عاذا ولا وعندهم انهم بهر عن الولو الجنية  
 لمخصا (قوله بانكارها) أي ويضمن حصة الآخر لان جود الامين غصب كافي البصر سائحا في  
 (قوله وبقوله لا أعلى معك) هذا في الماقي فسخ فكان الاولى تأخير من قوله وبفسخ  
 أحدهما في البحر عن البرزاية اشترى كراشترى بالتمعة ثم قال أحدهما مالا عمل معك بالشركة  
 وغاب فباع الحاضر التمعة فالحاصل للباقي وعليه قيمة المتاع لان قوله لا عمل معك فسخ  
 للشركة معهما وأحدهما يملك ففسخه وان كان المال عروضا بخلاف المضاربة هو المختار اه  
 (قوله بخلاف المضاربة) والفرق أن مال الشركة في أيديهم ما معا وولاية التصرف اليهما جميعا  
 فملك كل منى صاحبه عن التصرف في الماقد كان أو عروضا بخلاف مال المضاربة فانه بعد  
 ما صاد وعروضا يملك حق المضارب فيه ولا يملكه الآخر بهر وهو المفرد بالتصرف فلا يملك الرب  
 المال بينهما اه فتح (قوله خلافا للزيلي) حيث قيد فسخ أحدهما الشركة بكون المال  
 دراهم أو ذخائر فاعاد عروضا كافي المضاربة وهو قول الطحاوي وصرح في الخلاصة  
 بان أحدهما الشر يمكن لا يملك فسخ الشركة الا برضا صاحبه قال في الفتح وهذا غلط وقد صح  
 هو أي صاحب الخلاصة انفراد الشر بملك الفسخ والمال عروضا اه ووفق في الجريين  
 كالأى الخلاصة واعترضه في التهور واجبا عنه فيما أعانه على البحر (قوله وينوقف الخ) تقييد  
 للمعنى (قوله لانه عزل قصدي) لانه نوع يجوز فيه شرط علمه دفعا للضرر عنه فتح (قوله ويجوزونه  
 مطبقا) فالشركة قائمة الى أن يتم اطباق البنون فتفسخ فاذا عمل به بذلك فالرجح كالمعامل  
 والوضعية عليه وهو كغصب المال الجنون فيطيب له ويرجح ماله لا ما يرجح من مال الجنون  
 فيتم صدق به بهر عن التارخانية قال ط وظاهره انه لا يحكم بالفسخ الا باطباق البنون  
 وهو مقدر بشهر أو نصف حول على الخلاف (قوله لانه يتصدق الخ) والظاهر أنه يقال حصل  
 ذلك فيما اذا تصرف أحدهما بالمال في صورة بطلان الشركة المارة فان الرجح يكون للمعامل  
 ويتصدق بغير رجح من مال الآخر (قوله ولم يزل أحدهما الخ) لان الاذن بينهما في التجارة  
 والركاكة ليست منهم اولان أداء الزكاة من شرطه النية وعند عدم الاذن لانية فلا تـ قط عنه  
 اعدوها ط عن الجوى (قوله وأديا معا) أي أدى كل منهما عن نفسه وعن شريكه ح  
 وصورته كما قال ابن كمال بان أدى كل منهما بغيرية صاحبه وانفق ادأوهما في وقت واحد (قوله  
 وتقاضا) أي ان كانت تناوضة أو عانا قساويا فيها ط (قوله أو دمج) أي بالزيادة ان كانت  
 عانا لم يتساو فيها المالان ط (قوله اشترى أحد المتفاوضين) قيل التقييد بالمفاوضة بهر  
 اتفاق وفيه نظر لان قوله وللبيع أخذ كل منهما الا يشل العنان لعدم رضخها الكفاية وأيضا  
 فان شريك العنان له أن يشتري ما ليس من جنس تجارتهم ما يقع الشرط وهو يطالب باليمن  
 وكذا يقع الشرط له اذا اشترى من جنس تجارتهم ما بهدجها بالمال عروضا كما مر قيل قول  
 المصنف وتبطل بطلان الماين (قوله باذن الآخر) قيد به لانه لو اشترى اهما لوط بلا اذن كانت

بان قضى بطاقة مرندا  
 (و) تبطل أيضا (بانكارها)  
 وبقوله لا عمل معك فسخ  
 (وبفسخ أحدهما) ولو  
 المال عروضا بخلاف المضاربة  
 هو المختار برزاية خلافا  
 للزيلي وينوقف على علم  
 الآخر لانه عزل قصدي  
 (وبجذونه مطبقا) فالرجح  
 به وذلك للمعامل لانه  
 يتصدق بغير رجح مال الجنون  
 تارخانية (ولم يزل أحدهما  
 مال الآخر بقدر اذنه فان  
 أذن كل واحد منهما) (وبجمل  
 ضمن كل ذهب صاحبه)  
 وتقاضا أو رجح بالزيادة  
 (وان أديا معا) ما قبل كان  
 الضمان على الثاني علم ياداه  
 صاحبه أولا كالأمر ياداه  
 الزكاة أو الكفاية (اذا  
 دفع للفقير به أداء الآخر  
 بنفسه) لان فعل الأمر عزل  
 حكمي وفيه لا يشترط العلم  
 خلافا لهما (اشترى أحد  
 المتفاوضين أمه باذن الآخر)  
 صريحا فلا يكفي سكوته  
 (ابطاها فهي له) للشركة  
 (بسلاني) لتضمن الاذن  
 بالشره



[illegible]

للو طاعة الهبة اذ لا طريق  
لله الا بحزمه وطه  
المشركة وعبدة المشاع فيما  
لا يقسم جائزة وقال بلزومه  
نصف الفتن (وللبائع)  
والمشتق (أشد كل غنم)  
وعقرها النضن المفاوضة  
لك كفاية (ومن أشد ترى  
هبداء) مثلا (فقال له آخر  
أشتر كفى فيه فقال ذهلت ان  
قبيل القبط لم يصح وان  
بعده صح ولزمه نصف الفتن  
وان لم يؤلم بالفتن خير عند  
العلم به ولو قال أشتر كفى فيه  
فقال نعم ثم أقبه آخر وقال  
مثله وأجب بضم فان كان  
القاتل (عالمًا بشاركة الاول  
فله ربعه وان لم يره - لم فله  
نصفه) - اكونه مطلوبه  
شركته في كامله (و) حيث نذ  
(أخرج العبد من ملك الاول)  
ما اشترى اليوم من أنواع  
التجارة فهو بيني وبينك  
فقال نعم جازا شباؤه فيما  
تقبل ثلاثة عملا بلا عقد  
شركة فعمله أحدهم فله  
ثلث الاجر

ما يشترط به وغرضه تنكير الربح وذلك لا يحصل إلا بمعوم هذه الاشياء وفي التتارخانية عن  
المتنقى قال هشام سمعت أبا يوسف يقول في رجل قال لا تخرمي عشرة آلاف لخم هذا شرك  
تشترى بيقي ويمنك قال هو جائز والربح والوضعية عليهما اه (قوله ولائى لا تخرمي)  
لانهم لما لم يكونوا شركاء كان على كل منهم ثلث العمل لان المستحق على كل منهم ثلثه بثالث  
الاجر فاذا عمل أحدهم السكل صار ثلثه طوعا في الثلثين فلا يستحق الاجر اه ح عن الجبر قال  
ابن وهبان هذا في القضاء أما في الديانة فينبغي أن يوفيه بقية الاجرة لان الظاهر من حال العامل  
انه انما عمل الجميع على ظن أن به طيبه جميع الاجرة فلا ينبغي أن يجيب ظنه (قوله القول  
للمكر المتكر) اى اذا كان المال في يده فادعى عليه آخر انه شاركه ففاوضة فالقول للجاحد مع  
يمينه وعلى المدعى البينة لانه يدعى العقد واستحقاق ما في يده وهو منه كرفض (قوله برهن الورثة  
الخ) اى اذا مات أحد المفاوضين والمال في يد الحى فبرهن الورثة على المفاوضة لم يقض لهم  
بشيء عما في يد الحى لانهم ما شهدوا به بعد علم ارتفاعه بالموت ولانه لاحكم فيما بينهم دابه على المال  
الذى في يده في الحال لان المفاوضة فيما مضى لا توجب أن يكون المال الذى في يده في الحال من  
شركتهما الا أن يبرهنوا انه كان في يده في حياة الميت أو أنه من شركتهما فانه حينئذ شهدوا  
بالنصف للميت وورثته خلفاؤه ونفع (قوله برهنوا على الارث) يعنى والمال في أيديهم كفى القبح  
(قوله قضى له بنصفه) اى ترجيحاً لبينة على بينتهم لانه خارج يدى نصف المال على ذى اليد  
بعقد المفاوضة مع المورث (قوله انصرف أحد الشركاء في البدل الخ) يخصص أحدهما  
بكونه انصرف في البدل والاخر في السقر مبنى على كونه صورة الواقعة أوليه قيد أن القول  
لذى اليد وان لم يبرهن صاحبه بما منع (قوله فالقول له ان المال في يده) لانه حينئذ أمين فقد  
ادعى أن الاف حق الغير بخلاف ما اذ لم يكن في يده لانه يدعى ديناً عليه فلو قال لى في هذا المال  
الذى في يدي كذا يقبل أيضا كما يقبل أنه لا غير تأمل وهى واقعة الفتوى وبه أفتيت روى على  
المخ واتفق أيضا في التخييرية فيما اذا قال الذى في يده المال كتبت استدانت من فلان كذا  
لشركته ودعت له دينه بأن القول قوله يمينه واستدل له بما في المخ عن جواهر الفتاوى وهو  
ما ذكره الشارع هنا وبؤيده ما في الحامدية عن محيط المرخصى في فصل ما يجوز زلاحد  
شريكى العنان لو استقرض أحدهما مال الزمهما لان الاستقراض تجارة ومبادلة تعنى لانه عيان  
المستقرض ويلزمه رد مثله فشا به المصارفة أو الاستعارة وأيهما كان فقد على صاحبه اه  
ومثله في الولو الجلية وكذا في الخالية من فصل شركة العنان يمكن في الخالية أيضا قال أحد  
شركى العنان انى استقرضت من فلان ألف درهم للتجارة لزمه خاصة دون صاحبه لان قوله  
لا يكون حجة لازام الدين عليه وان أمر أحدهما صاحبه بالاستدانة لا تصح الامر ولا بطلت  
الاستدانة على صاحبه ويرجع المقرض عليه لا على صاحبه لان التوكيل بالاستدانة توكيل  
بالاستقراض وهو باطل لانه توكيل بالتكدي الا أن يقول الوكيل للمقرض ان فلانا  
يستقرض منك ألف درهم لم يثبت بكون المال على الموكل لا على الوكيل اه اى لانه يكون  
حينئذ رولا والمستقرض هو المرسل وكذا قال في الولو الجلية وان أذن كل منهما لصاحبه

ولاشئ الا تخرب (فروغ)  
القول بانكم الشركة برهن  
الورثة على المفاوضة لم يقبل  
حتى يبرهنوا أنه كان مع  
الحى فى حياته الميت برهنوا  
على الارث والحى على  
المفاوضة فضى له بمذقه  
فقد تصرف أحد الشركاء  
فى البلد والاخر فى السفر  
وأراد ائحة فقا ل ذواليد  
قد استقرضت القفا ل القول  
ان المال فى يده وسروا  
كرما فبا واثرته

مطابق  
اذا قال الثمر بن اسف فرضت  
الفاقة قول ان المال يهيه



بالاستعانة عليه لزمه خاصة فكان المقرض أن يأخذ منه وليس له أن يرجع على شريكه وهو الصحيح لأن التوكيل بالاستعانة باطل فصار الاذن وعدمه سواء اه قلت ويظهر من هذا أن في المسئلة قواين أحدهما ما مر عن المحيط من أن لكل من شريكي العنان الاستعانة لانه فجارة أي مبادلة معي والثاني عدم الجواز ولو بصريح الاذن وهو الصحيح لموافقته أقوله - ثم ان التوكيل بالاستعانة باطل لانه توكيل بالتكدي وبيان أن الاستعانة تبرع ابتداء فكان في مع - في التكدي أي الشهادة ويتفرع على ذلك أنه لو استقرض بالاذن وذلك المقرض بهلك عليه - ما على القول الاول وعلى الثاني بهلك على المقرض لانه لا يمكن لا يفتي أن - هذا لا ينافي ما مر عن الجواهر لان ما استقرضه أحدهما على كره المقرض لعدم حصة الاذن فيه فلهذا أخذ المال ووضع في مال الشركة وكان المال في يد المقرض فله أخذ نظيره لما قدمه المصنف أن الشريك أمين في المال فيقبل قوله بيمينه وأما قوله وليس له أن يرجع على شريكه فذلك فيما إذا هلك المقرض فلا ينافي بقوله ان بعض هذا المال قرض وأراد أخذ نظيره إذا لاجوع في ذلك على الشريك وكذا لا ينافي ما قدمناه عند قوله لا تصح اقراره بدين من أنه يلزم المقر جميع الدين ان كان هو الذي وليه الخ لما قلنا ان يشكل عليه ما مر هناك في النسخ من أنه لو أقر بجزئية في يده من الشركة انتم الرجل لم يجز في حصة شريكه إلا أن يجاب بان المراد ما إذا علم بيمينه أو اقراره انهم امن المال المشترك بينهما إذا لم يصدق على شريكه بل اقراره يقتصر عليه هذا ما ظهر في هذا المقام فاقسم نصيره واللام (قوله ودفعوه) أي الثمن المفهوم من البيع التام والمصنف صرح به اه ح (قوله فدفعه في القرب) أي تراب الكرم المحصن يساب وغلق ولو في الارض المملوكة له لم يضمن ان جعل علامة والاضمن كالوضع في المفاضة مطلقا جامع الفصولين والفرق بين الكرم والارض أن الكرم مطلوب لاجل انماز فلا بد من كونه سورا وأما الارض فليست مقصودة سائحا في فائه - م (قوله أقرضه نصفه) يحتمل أن يكون الاقراض بعد اقراره أو قبله فان قرض المشاع جاز بالاجماع كافي جامع الفصولين وفي مضاربة التشاركينة ولو قال خذ هذه الالف على أن تصفها فاقرض على أن تعمل بالنصف الآخر على أن يكون الربح لى جاز ولا يكره فان تصف بالالف وربح كان بينهما - ما على السواء والوضعية عليه - ما لان نصف الالف صار ملكا له مضارب بالقرض والنصف الآخر بضاعة في يده وان على ان نصفه فاقرض ونصفه مضارب بالنصف جاز ولم يذ كر الكراهة هنا اه قلت ويظهر عدم الكراهة في الثاني بالاولى والظاهر أن الشركة كالمفاوضة ودفع ألفا نصفها قرض على أن يعمل بالالف بالشركة بينهما والربح بينهما المثلين مثلا وأنه لا كراهة في ذلك لانه ليس قرضا جازا (قوله فطلب رب المال حصة) أي عما كان من الشركة من والمراد أنه طلب مال القرضه فان صير الى أن يصير مال الشركة ناضا أي دراهم ودنانير بأخذها أقرضه من جنسه وان لم يصير ناضا أخذ منها بقيمة الوقت والظاهر أنه مقيد برضا

ودفعوه لاحدهم ليحفظه قدسه في القرب ولم يجبه له - لف فقط - دفع لا آخر فالأقراض نصفه وعقد الشركة في الكل فنسرى أمانة فطلب رب المال حصة ان لم يصير ناضا أخذ المتاع بقيمة الوقت

مطلب دفع الفاء على ان نصفه قرض ونصفه مضاربة أو شركة

شريكه إلا أنه دفع قرضه من غير المتاع ان كان له غيره أو بأمره القاضي ببيعه وانما قلنا ان المراد مال القرض لانه لو كان المراد حصة حصة من مال الشركة فانه يقوم بقيمة يوم اشترى به ويكون الربح بينهما على قدره كانه في البحر عن البنايع (قوله جامع المتاع الخ) ولو كان بينهما بصير رجل عليه أحدهما بأمر شريكه فمقتضا في الطريق فخره ان كان تربح حياته ضمن والا فلا ولو فخره أجنبي يضمن مطلقا وهو الاصح وكذا الشاة لو فخره الراعي على - هذا التفصيل ولو فخره غيره يضمن ط مخلصا عن الهندية (قوله اية مشتركة) أي بين حاضر وغائب ط (قوله قال البيطارون) جمع - طارعهما طالع الدواب قاموس ط (قوله لم يضمن) أي اذا هلكت لانه ائمة على خبر أهل المعرفة ومنه قوله انه لو فعله من ثلثة أنفسه ضمن ط (قوله سكر أحد) الخ - مت - ما دل الاتعاق بالاشتراك في غيبة شريكه أول الباب عند قوله الا في نكاح والاختلاط وقدمنا الكلام عليها (قوله طارعهما) - ون مشتركة - المراد بهما كل ما لا يقسم ط (قوله عمرها) بصيغة الامر أي قال لا تخر عمرها معي فانهم (قوله لم يرجع) لان شريكه يجبر على ان يفعله معه كإيه لم من الضابط الآتي (قوله فليس يتطوع) مخالف لما قبله وللضابط (قوله فهو متطوع) لانه يجبر على الاتفاق وعلى أداء تاراج ط ٣ قال في جامع الفصولين جازا لم يجبر على الاتفاق في قن وزرع ودابة مشتركة ولم يجبر ذو السفن على البناء لانه في الاول يصير الممتنع عن النصفة متلدا حقا فاعلم ان شريكه في بيعه يضمن لاني لان حق ذي العلوقات اذ حصة قرار الملو على السفن ولم يبقا السكن يأتي في الحاطات المشتركة لو انهم قدم وعرضته عريضة قبل لا يجبر وقبل لا يجبره هو - شريكه تضرر الشريك في - هذا القول ينبغي أن يجبر ذو السفن على البناء اه - مخلصا وذكروا في قن وزرع ببيعها فاعلم ان أحدهما وانفق الآخر يكون متبرعا بخلاف ذي الملو مع أن كلا لا يصل الى أحدهما حصة بالاتفاق والفرق أن الاول غير مضطر لان شريكه لو ضار لا يجبر القاضي على الاتفاق ولو غابا بأمر القاضي المضطر به لم يرجع على الآخر فإزال الاضطرار كان متبرعا ما ذواله - لو فطر طرفي بناء السفن اذا القاضي لا يجبر ولو حاضر أفلا يأمر غيره ولو غابا لم يضطر ليدع بغير اه - مخلصا وحاصل ان في الجبر على الاتفاق على القن وزرع قواين وأنه ينبغي أن يكون ذو السفن كذلك (قوله والضابط الخ) نقل - هذا الضابط في متفرقات قضاء البحر عن الامام الخواص في قن وزرع ولا بد من تقيده بما اذا كان مريدا للاتفاق مضطرا الى اتفاق شريكه معه فيقال اذا كان أحدهما مضطرا الى الاتفاق - وانفق بلا ذن الآخر فان كان الآخر الممتنع يجبر على الفحل معه فهو متطوع لانه كونه من دفعه الى القاضي ليجبره والا لا يوان لم يجبر الممتنع لا يكون متطوعا فلا قول كافي الثلاث التي ذكرها الشارح وكافي قن وزرع ودابة على أحد الشريكين والثاني كافي سنل انهم فان صاحبهما لا يجبر على البناء على ما مر فذوال الملو مضطر الى البناء وصاحبه لا يجبر فاذا اتفق ذو العلو لا يكون متبرعا بمثله الحاطات المنهدة اذا كان عليه حصة حصة لاخر على ما يأتي بيانه بخلاف ما اذا كان مريدا للاتفاق غير مضطر وكان صاحبه لا يجبر كدار يمكن قسمهما وان امتنع الشريك من العمارة فانه لا يجبر به فلا اتفاق عليه الاخر بلاذنه فهو متبرع لانه غير مضطر اذ يمكنه أن يقسم حصة ويهملها كاصرح به في الخاتمة وبه علم عما يأتي من التقييد بما لا يقسم

• بينهم امتناع على دابة في الطريق سقطت فاكرى أحدهما ببقية الآخر خوفا من - هلاك المتاع او نقصه مرجع بحصته فنية • دابة مشتركة قال البيطارون لا بد من كرها فذكرها الحاضر لم يضمن • دار بين اثنين سكن أحدهما او خربت انت خربت بالسكنى ضمن ط - ون مشتركة قال أحدهما لصاحبه عمرها فذال هذه العمارة تكفي في لأرضي به ما رثك فعمرها لم يرجع جواهر الفتوى • وفي السراجية طاحون مشتركة انفق أحدهما في عمارتها فليس يتطوع ولو اتفق على عدم مشترك او أدى خراج كرم مشترك فهو متطوع الكل من منح المصنف قلت والضابط أن كل من اجبر من يفعل مع شريكه اذا فعله أحدهما بلا ذن فهو متطوع والا لا

٣ مطلب مهم فيما اذا امتنع الشريك من العمارة والاتفاق المشترك



أيضا وجهه لم أنه لا بد من انقياب دبالاضطرار كما قلنا والارز أن لا يكون متبرعا حيث أمكنته  
القصة وعلى هذا يحمل ما في جامع الفصولين حيث قال والتقصير في أن الاضطرار أثبت فيها  
لا يجبر صاحبه لافلا يجبر في الأول يرجع لافي الثاني لوفه له اذن وهذا يحتاج إلى الاضطرار  
الواقع في هذا الباب اهـ ملخص ما فهمه هذا وفي شرح الوهبانية للشر تبارك وتعالى بين رجلين  
أردوا لبن ونحوه مما توفرت به من المذقة المقصودة احتاج إلى المومة وامتنع أحدهما  
منها قال بعضهم ثم يوجبها القاضي ليرها بالاجرة أو يأذن لاحدهما بالاجرة وأخذ المومة منها  
وقال بعضهم ان القاضي يأذن لغيره لا بالاتفاق ثم يمنع صاحبه من الانتفاع به حتى يؤدي  
حصته والفتوى على هذا القول اهـ وثله في المبررة عن الخالية قلت وهذا زيادة بيان  
لما كنت عنه الضابط المذكور وهو انه اذا اضطرر ورفع الامر إلى القاضي ليجبره ثم امتنع  
زمتا أو جبريا بأذن القاضي للضرر ليرجع بقى انه لم يذكر بما ذكر في جامع الفصولين حائط  
بينهما وهي وخيف سقوطه وأراد أحدهما قصه وأبى الآخر يجبر على نفسه ولو لم يوافق  
بمنه ما أبى أحدهما عن بناءه يجبر ولو لم يوافق لا يجبر ولو لم يوافق لا يجبر ولو لم يوافق لا يجبر  
ما أنفق لو أنفق بأمر القاضي ونصف قيمة البناء لو أنفق بالأمر القاضي اهـ ونقل هذا  
الحكم في شرح الوهبانية عن الذخيرة في مسألة ثم دام السفل وقال انه الصحيح المختار  
للفتوى فعمل أن هذا فيما لا يجبر عليه كالحائط والسفل أما ما يجبر عليه مثل ما لا يقسم لأبويه  
عند الامتناع من اذن القاضي كما علمت خلافا لما سألني عن الاشياء وبه يظهر لك ما في قصة  
تظير به حيث مثل في عقار لا يقبل القسمة كطاحون وطاحون اذا احتاج إلى مرممة وانفق  
أحد الشريكين من ماله أجب لا يكون متبرعا ويرجع بقيمة البناء بقدر حصته كما حقه في  
جامع الفصولين وجهه لالفتوى عليه في الولوبانية قال في جامع الفصولين من مال إلى فتاوى  
الفضلي طاحونة له ما أنفق أحدهما في مرممتها بلا اذن الآخر لم يكن متبرعا فلا يتوصل إلى  
الانتفاع بنصيبه الا به اهـ فراجع كتب المذهب فان في هذه المسئلة وقع تغير واضطرار في  
كلام الاصحاب اهـ ملخص ما علمت طائفة في جامع الفصولين عن الفضلي فارعبه أقول ينبغي  
أن يكون على نفسه بل قد منه اهـ قلت أراد بالقسميل ما من من انطاة الرجوع وعدمه على  
الجبر وعدمه وحاصله انه لم يرض بما في فتاوى الفضلي لان الشر يك في الطاحون يجبره كونهما  
عما لا يقسم فلا يرجع المهر بلا اذنه ولا أمر القاضي ويمكن تأويل كلام الفضلي بحمله على  
ما إذا أنفق بأمر القاضي أو هو قول آخر كما يأتي وأما ما في الولوبانية فقد ذكره في مسألة  
السفل وهو طاحونة بناء انتفاع شرح الوهبانية عن الذخيرة بعينه وهذه المسئلة لا يجبر فيها  
الشر يك فيرجع عليه المهر وان عر بلا اذنه كما علمت ولا تقاس عليه اهـ وثله الطاحون  
والذي يحصل في هذا المثل أن الشر يك اذا لم يضطر إلى العمارة مع شر يك بان أمكنه القسمة  
فانفق بلا اذنه فهو متبرع وان اضطر وكان الشر يك يجبر على العمل معه فلا بد من اذنه  
أو أمر القاضي فيرجع عما أنفق والا فهو متبرع وان اضطر وكان شر يك لا يجبر فان أنفق  
اذنه أو بأمر القاضي يرجع عما أنفق والانباء القيمة فاغتنته ثم تحرر بهذا المقام الذي هو منزلة

٣ قوله والذي يحمل الخ  
قد نظمت هذا المصالح  
انقسم إلى ثلاثة فئات  
وان يهر الشريك المتفرق  
بدون ذن الرجوع ما علمت  
الم يكن ذلك مضطرا بان  
أمكنه قسمة ذلك السكن  
أما اذا اضطر لداو كان من  
أي على التمهيد يجبر فان  
بأذنه أو اذن قاض يرجع  
وفعله بدون ذن تبرع  
ثم اذا اضطر ولا يجبر كما  
في السفل والجدار يرجع على  
أنفق ان كان بالأذن بقى  
لذا والافقية البناء  
اهـ منه

القدام الافهام (قوله وصي وفاطر) قال في وصايا الخالية جدار بين دارين صغيرين عليه حولة  
يخاف عليه السقوط وكل وصي فطلب أحد الوصيين مرممة الجدار وأبى الآخر قال  
الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل يثبت القاضي أمينا يتصرف فيه ان لم يأت في تركه ضررا  
عليه ما أجبر الاتي أن يبنى مع صاحبه وليس هذا كتابا أحد المالكين لأن غنة الاتي رضى  
بدخل الضرر عليه فلا يجبر أما هذا الوصي أو اذا دخل الضرر على الغير فيجبر أن يرمم مع  
صاحبه اهـ قلت ويجب أن يكون الوقف كمال القيمة فإذا كانت الدار مشتمكة بين وقفين  
احتاجت إلى المرممة فأرادها أحد المتناظرين وأبى الآخر يجبر على التمهيد من مال الوقف وقد  
سارت حادثة الفتوى كذا في متفرقات قضاء البحر ح قلت بقى لو كانت الشريكة بين بالغ وبنين  
ونبة في انه لو كانت الضرر على البالغ لا يجبر بوصي البنين بخلاف العكس وكذا لو بين بنين  
والضرر على أحد ردهما بان كانت حولة الجدار له فيبني أن يجبر وصي المتضرر لو امتنع وكذا  
يقال في الوقف مع المال تأمل (قوله وضروورة تذكرو) الاضافة للبيان ط (قوله ككررى  
نهر) أي تعدل (قوله فان كان الحائط يحتمل القسمة) أي يحتمل أسامة القسمة بان كان عربضا  
وفي المسئلة تفصيل لانه اما أن يكون عليه حولة أو لا في الثاني ان طالب أحدهما القسمة  
وأبى الآخر فقبل لا يجبره طاقا وقبل يجبر لو عرصة عريضة وبه يقضى وان طالب أحدهما البناء  
لا القسمة فلو عريضة لا يجبر الا بى ولو عريضة قبل لا يجبر أيضا وقبل لا يجبر وهو الاشبه وان  
بقى أحدهما قبل لا يرجع مطلقا وقبل لا يرجع لو عريضة لانه غير مضطرب وفي الأول وهو  
ما اذا كان عليه حولة فاما أن تكون الحولة له أو لا أحدهما فان كانت لهما فان طالب  
أحدهما القسمة عريضة الحائط لا يجبر الا بى ولو عريضة اذا حكل منه ما حو في كامل العريضة  
وهو وضع الحائط على جميع الحائط وان طالب أحدهما البناء قبل لا يجبر الا بى ولو عريضة  
وقبل مطلقا وقبل يجبر مطلقا وبه يقضى ان عدم الجبر تعطيل حق شر يك وهو وضع الجدار  
على جميع الحائط ولو بقى بلا اذن قبل لا يجرى عريضة لا يرجع وقبل يرجع وهو الصحيح لانه مضطرب كما  
لو كانت عريضة لم يكن من أن الفتوى على أن شر يك يجبر على البناء ولا اضطرار فيه لا يجبر  
عليه كما مر تحقيقه فينبغي أن يبنى بانه متبرع وان كانت الحولة لاحدهما وطالب صاحبا  
القسمة يجبر الا بى ولو عريضة وهو الصحيح وبه يقضى ولو أراد ذو الحولة البناء وأبى الآخر  
فالصحيح انه يجبر ولو بى فالصحيح انه يرجع لما امر أنه مضطرب ولو بناء الآخر والعريضة عريضة  
فهو متبرع ثم في كل موضع لم يكن الباني متبرعا كان له منع صاحبه من الانتفاع إلى أن يرد  
عليه ما أنفق أو قيمة البناء على ما مر فلا قال صاحبه أنا لا أعتق بالمبنى قبل لا يرجع الباني وقبل  
يرجع اهـ جامع الفصولين ملخصا (قوله والا جبر) أي وان لم يحتمل القسمة أجبر الاتي على  
البناء وهو الاشبه كما مر (قوله كحمام الخ) أي اذا احتاج إلى مرممة أو قدر أو نحو بخلاف  
ما اذا خرب وصار ممره لانه يمكن قسمته كافي جامع الفصولين (قوله بلا اذن شر يك) أي في  
الارض بان كانت مشتركة بينهما فحين (قوله لم يجز) لانه يبيع معنى فلا يصح في معدوم (قوله  
وان أراد) أي غير الزارع (قوله بقا) أي يفاصحه الارض المشتركة بينهما (قوله في قلعه) أي  
يقطع الزارع من نصيبه من الارض ونظيره هذا ما قالوا في الولوبانية في دار مشتركة وطالب الآخر

ولا يجبر الشر يك على  
العمارة الا في ثلاث وصي  
وناظر وضروورة تذكرو  
ككررى ثم رورمة قفلة  
وبنو ودولاب وصفينة  
معينة وحائط لا يقسم  
اسامة فان كان الحائط  
يحتمل القسمة ويبقى كل  
واحد في نصيبه الشر يك  
يجبر الا لا يجبر وكذا كل  
مالا يقسم كحمام وخان  
وطاحون وغمامه في  
متفرقات قضاء البحر  
والعريضة والاشياء وفي  
غصب الجنين زرع بلا اذن  
شر يك قد دفعه شر يك  
نصف المزرعة يكون الزرع  
بينهما قبل النبات لم يجز  
وبه جاز وان أراد قلعه  
يتأهده في قلعه من نصيبه

٣ مطلب  
في الحائط اذا خرب وطالب  
أحد الشر يكين قسمته  
أو قسمه



رفع البناء فانه يقاسم الدار ويأمر به مخرج من البناء في حقه (قوله ويضمن الزارع نقصان الارض باقاع) أي نقصان نصف الارض لو نقصت لانه غاصب في نصيب شريكه شرح الماتني (قوله والصواب نقصان الزرع) هذا من عند الشارح لان عبارة المجتبى انتهت عند قوله نقصان الارض بالقطع كما وجدته في نسخة معتقدة من نسخ المجتبى ولا وجه لتصويب الشارح فان نقصان الزرع بارادة مالكه على الخصوص اما نقصان الارض بالقطع فمضمون للشريك ان يكون له ملكه فان القصة وقعت على الزرع فقط لا على الارض ايضا هذا ما ظهر لي في تمام اه ح قلت في عبارة قلب والصواب ان يقول فان القصة وقعت على الارض فقط لا على الزرع ايضا على ان ما فيه من كلام الشارح غير متعين ويبدو من هذا الشارح الغافل ان يفهم هذا الفهم العاطل بل مراده ان الصواب ان يقول ويضمن الزارع نقصان الارض بالزرع لكنه اختصر العبارة فقال نقصان الزرع من اضافة المصداق الى فاعله أي مائة قصها الزرع ووجه التصويب ان الارض ينقصها الزرع لا القطع لانها تحترق لاجل الزرع فاذا زرع وتنت الزرع تحتاج الى حرث آخر بل بعض أنواع الزرع يعطل الارض بحيث لا يمكن زراعتها حتى تترك عامين أو أكثر اما نفس الفاع فليس ضرر الارض منه فافهم (قوله والابن ثم آجره ايرجع) أي آجره باذن القاضي لا أخذ ما أنفق من الاجرة وهذا أحد قولين والثاني ان القاضي ياذن له بالاتفاق ثم يمنع صاحبه من الانتفاع به حتى يؤدي حصته وقد دلت عن شرح الوهبانية على ان الثاني هو الذي على هذا القول وعبارة الاشياء كما ذكره الشارح في آخر القصة والابن ثم آجره ايرجع عما أنفق ولو بأمر غاصب والافقية قيمة البناء اه وقد منان هذا التفصيل فيما لا يجبر فيه الشريك (قوله باع شريك الخ) أي شركة الملك وهذه المسئلة قدمت متنا اول الباب عند قوله وكل أجنبي في مال صاحبه الخ (قوله وهذا كما) أي الفرس والاف في الاطلاق والمراد انه ملك بيد المشتري (قوله وكان ذا) أي البيع المقرون بالعلم اذ البيع وحده لا يوجب العلم لعدم تحقق الغصب به كما ذكره في كتاب الغصب وفي انبازيه قل بعث لودبعة وقبضت غنم الا يضمن مال يذل دعتهم الى المشتري (قوله فان بشاؤا الخ) أي الشريكاه وفي الحامدية عن فتاوى قارئ الهداية والمخاه ماداة قباج أحدهما نصيبه وسلمها الى المشتري بغير إذن شريكه فهناك عند المشتري فالشريك يغير بين أن يضمن شريكه أو المشتري فان ضمن الشريك جاز به فمقتضى الغنم له وان ضمن المشتري رجع بنصف الغنم على بائعه والبائع لا يرجع بما ضمن على أحد كما هو حكم الغاصب اه وبه علم ان معنى الضمان هو العلم اليقين الى المشتري بدون اذن الشريك كما لا يجرد البيع كما قد افافهم ووجه الحيار هو ان البائع كالفاسد والمشتري كالفاسد (قوله وان يكن كل شريك آجر الخ) هذه المسئلة مثل عمل الامام الفضلي واجاب فيها بدم الرجوع ثم قال يحتمل ان يقال المستأجر يقوم مقام مؤجره فيما أنفق في الرجوع على مؤجره وهو مؤجره على شريكه يحتمل ان يقال المستأجر انما يرجع على مؤجره بالامر وأما ما يجوز على نفسه لا على غيره فالمتأجر متبرع في نصيب شريكه فلا يرجع على أحد اه وثانسه في جامع الفصولين بقوله اقول لو روم المؤجر بنفسه فلا وكان له الرجوع على شريكه ينبغى ان يرجع المستأجر على مؤجره وهو على شريكه

ويضمن الزارع نقصان الارض باقاع والصواب نقصان الزرع وفي قصة الاشياء اشترك اذا انقسم فاني احدهما العار فان احقل القصة لاجل روقم والابن ثم آجره ايرجع وعما في شركة المنظومة المحببة وفيها باع شريك شقة لا شريك ولو بلا إذن شريك فانظر فيما عد الخطط والاختلاف جواز ذلك البيع والتماطي ثم الشريك هو مالو باعا حصته من فرس وابتاع ذلك منه الاجنبي وهذا كما وكان ذا بغير اذن الشريك او فان يشاؤ ضمنوا الشريك او من اشترى منه على ما قدر وروا وان يكن كل شريك آجره حصته حاص له من آخره وكان يخص من مائة اذا كان لذلك في تعميها وبالبناء فلا يرجع صاحب له مستأجر في اذا البناء الى الشريك الآخر

احصه الامر اذا امر به لوفعه فكأنه روم بنفسه فلا على قوله وأمره انما يجوز على نفسه لا على غيره ولو لم يكن له الرجوع اذا روم بنفسه لم يجز امره على حق شريكه لا رجوع فلا يقبض قوله يقوم مقام مؤجره فالجواب ان أحد الاحتمالين باطل الآن يكون قولان في رجوع المؤجر لو روم بنفسه و اظاهر ان فيه قولين على ما يظهر مما تقدم ولو روم المؤجر بنفسه يتأني فيه ما مر من تفصيل المطالبة وزكها والحضور والغيبه وأمر القاضي وعنده فيجب ان يكون رجوعه على التفصيل اه قلت وهو كلام وجيه لكنه تقدم عن فتاوى الفضلي أنه لو أنفق في مرممة الطاحون لم يكن من بناء على ان لا يجبر به وهو مخالف للضابط المتقدم كما قد مضى بوجه فافظاهر ان كلام الفضلي هنا مبني على ما ذكره في فتاواه فيرجع لو روم بنفسه ارم ما مر به وهو المستأجر لانه امر بما يملك فعليه الرجوع المستأجر عليه وهو يرجع على شريكه اما عدم رجوع المستأجر على شريك المؤجر فظاهر لانه أجنبي عنه وقد كتب الشارح هنا على الهامش عند قوله فلا يرجع صاحب له مستأجر الخ ما نصه قلت ظاهره انه يرجع على الاذن بقى يرجع بكاه أو بحصة منه فليراجع اه قلت صريح عبارة الفضلي المارة انه يرجع على الاذن وهو المؤجر وأنه يرجع بالكل على الاحتمال الاول وبجسمة المؤجر فقط على الاحتمال الثاني لانه جعله مستأجره في نصيب الشريك واذا انما يانه يثبت للشريك الرجوع فافظاهر ان ما مر به يرجع عليه بالكل اما على مقتضى الضابط المارة فلا يرجع للشريك ويرجع المأمور عليه بحصة فقط والله تعالى اعلم (قوله لو واحد من الشريك سكن الخ) قد منا الكلام على هذه المسئلة اول الباب قبيل شركة العقدة (قوله باجرة السكنى) أي ولو بعد اللاس تغلال لانه يمكن بتأويل ملك الا أجر عليه نعم لو كان وقفا أو مال يتيم يلزمه أجره شريكه على ما اختاره المتأخرون وهو المعتمد كما سبقت في كتاب الغصب ان شاء الله تعالى (قوله اكنه الخ) هذا في غير الوقف لان الوقف لا تجرى فيه القصة ولا الماهية كما يأتي والله سبحانه وتعالى أعلم

• (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الوقف) •

هو مصدر وقف وقف حيدت رمة الموقف لحبس الناس فيه للعداب ووقف لغزيرة شدة حتى ادعى المأزني انهم لم تعرف من كلام العرب قال الجوهري وليس في الكلام أوقفت الا حرا فواحد أوقف على الامر الذي كنت عليه ثم اشترى في الموقف فقبل هذه الدار وقف ولذا جمع على أوقف وقد قال الشافعي رحمه الله تعالى لم يحبس أهل الجاهلية فيما علمت واغما حبس أهل الاسلام وفي وقف المنية الرباط أفضل من العتق ثم (قوله ادخل غيره معه ماله) هذا في الشركة ظاهر وأما في الوقف فلا يتم الا اذا وقف على نفسه وغيره وما في النهر أو نبع حيث قال مناسبيه بالشركة باعتبار أن المقصود بكل منه ما الانتفاع بما يزيد على أصل المال الا أنه في الشركة على ملك صاحبه وفي الوقف يخرج عنه هذا الاكثر اه ح (قوله على حكم ملك الوقف) قد رافق حكمه باللاسعاف والشرب لا لانه لا يكون تعريفة الوقف اللازم المتفق عليه أما غير اللازم فانه باق على ملك الوقف حقيقة عنه ولذا قال الفهمني وشرعا

لو واحد من الشريك سكن في الدار مدة مضت من الزمن فليس للشريك ان يطالبه باجرة السكنى ولا المطالبة بانه يسكن مثل الاول اكنه ان كان في المستقبل يطالب ان يبي الشريك يجب فافهم ودع لتسكيكا • (كتاب الوقف) • مناسبيه لشركة ادخل غيره معه في ماله غير ان ماله باق فيها لانيه (هو) لغة الحبس وشرعا (حبس) العين على حكم ملك الوقف والتصدق بالمنفعة



عنده حبس العين ومنع الرقبة المملوكة بالقول عن تصرف الف رجل كونه متصرفا على ملكه  
 الواقف فالرقبة بالبيعة على ملكه في حياته وملك لورثته بعده وفاته بحيث يباع ويوهب ثم قال  
 وبشكل بالمصدق فانه حبس على ملك الله تعالى بالاجماع اللهم لا أن يقال انه تصرف للوقف  
 المختلف فيه اه والحاصل أن المصدق عرف الوقف المختلف والشارح قد راجع الحكم اختيارا  
 للازم المتفق عليه ولكل جهة هو مواليه لكن جهة الشارح أرجح من حيث أن المصدق قال  
 هو حبس العين وذلك لا يناسب تصرف غير اللازم اذ لا حبس فيه لانه غير ممنوع عن بيعه  
 ونحوه بخلاف اللازم فانه محبوس حقيقة وكثيرا ما تخفى رموزه هذا الشارح القاضل على  
 الناظر بن خصوص ما من هو مواع بالاعتراض عليه فانه م (قوله ولو في الجلة) فيدخل فيه  
 الوقف على نفسه ثم على الفقهاء وكذا الوقف على الاغنياء ثم الفقهاء ما في النهر عن المحيط لو  
 وقف على الاغنياء وصدقهم لم يجز لانه ليس بقربة اما لو جعل آخره لفقراء فانه يكون قربة في  
 الجلة اه وبهذا التعميم صار النهر يفجاء ما وادع في عاراده فيه الكمال وتبعه ابن  
 كمال من قوله اوصرف منعتهم الى من أحب وقال ان الوقف يصح لمن يحب من الاغنياء بلا  
 قصد القربة وهو وان كان لا بد في آخره من القربة بشرط التأجيل كالفقراء ومما صرح المصنف  
 انك يه يكون وقفه قبل انقراض الاغنياء بل تصدق اه أفاده في النهر وأجاب في البحر أيضا  
 بأنه قد يقال ان الوقف على الغني قصد بالصفة لان المصدق قد يكون على الاغنياء ايضا وان  
 كانت مجازا عن الهبة عند بعضهم وعصر في الذخيرة باز في التصديق على الفق نوع قربة دون  
 قربة الفقير اه واعتزضه ح بان هذا النوع من القربة لو كفي في الوقف اصح الوقف على  
 الاغنياء من غير أن يجعل آخره لفقراء وعلمت تصريح المحيط بأنه لا يصح وسيأتي قبيل الفصل  
 قلت والجواب الصحيح أن الوقف تصدق ابتداء وانتهاء اذ لا بد من التصريح بالتصدق على  
 وجه التأجيل ما يقوم مقامه كما يأتي تحقيقه ولكنه اذا جعل اوله على معينين صار كأنه  
 استثنى ذلك من الدفع الى الفقراء كما صرحوا به ولذا لو وقف على بنيه ثم على الفقراء ولم يوجد  
 الابن واحد أعطى النصف والنصف الباقي للفقراء لان ما يبطل من الوقف على الابن صار  
 للفقراء لان الوقف خرج عن ملك الواقف بقوله صدقة موقوفة ابدأ فبدأ بالصدقة وخلفه  
 بها كما قاله الخشاف فلم انه صدقة ابتداء ولا يخرج عنه عن ذلك اشتراط صرفه لمعين (قوله  
 والاصح انه عند جائز الخ) قال في الامعاف وهو جائز عند علماء المالكية حنيفة وأصحابه ورحمهم  
 الله تعالى وذكر في الاصل كان ابو حنيفة لا يجيز الوقف فأخذ بعض الناس بظاهره هذا اللفظ  
 وقال لا يجوز لوقف عنده وهو الصحيح انه جائز عند الكل ونحو الخلاف بينهم في لزوم وعنده  
 فنهده يجوز جواز الاعادة فتصرف منعتهم الى جهة الوقف مع بقائه المعين على حكم ملك  
 الواقف ولو رجع عنه حال حياته جزم الكراهة ويورث عنه ولا يلزم الا باحد امرين اما ان  
 يحكم به القاضي او يخرج به مخرج الوصية وعندهما يلزم بدون ذلك وهو قول عامة العلماء  
 وهو الصحيح ثم ان ابان وقف يقول يصير وقفه مجرد القول لانه يستلزم الاعتاق عنده وعليه  
 الفتوى وقال محمد لا الا بامارة شرطه اني اه ملخصا ويحتمل في الفتح بأنه اذا لم يزل ملكه  
 عنده قبل الحكم فلفظ حبس لا معنى له لانه التصرف فبمضى شأنا فلم يحدث الوقف الا مشيئة

ولو في الجلة والاصح انه  
 (عنده) جائز فله لازم  
 كالهاربة (وعندهما هو  
 الصواب)

مطلب  
 لو وقف على الاغنياء وصدقهم  
 لم يجز

التصدق بالصفة وله ان يترك ذلك متى شاء وهذا القدر كان ثابتا قبل الوقف فلم ينفذ لفظ الوقف  
 شيئا وحده فله القول من اخذ بظاهر ما في الاصل صحيح ونظر فيه في البحر بان سلب الفائدة مطلقا  
 غير صحيح لانه يصح الحكم به ويجعل لافقيه ان يأكل منه وينتسب بالوقف به ويتبع شرطه ويصح  
 اصحاب المتولي عليه وقول من اخذ بظاهر اللفظ غير صحيح لان ظاهره عدم الصحة اصلا ولم يقل  
 به احد والارتم ان لا يصح الحكم به اه قلت بل ذكر في الاسماء ان الله عنده يكون قدرا  
 بالتصدق حيث قال وحكمه ما ذكر في نهره ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة مؤبدة جاز  
 لازما عند عامة العلماء وعند أبي حنيفة فيكون نذرا بالصدقة بغلة الارض ويصح ما كره على  
 حاله فاذا مات يورث عنه اه اي فيجب عليه التصديق بفاته (قوله على حكم ملك الله تعالى)  
 قدرنا حكمكم ليفيد ان المراد انه لم يبق على ملك الواقف ولا انتقل الى ملك غيره بل صار على حكم  
 ملك الله تعالى الذي لا ملك فيه لاحد سواء الا قال كل ملك لله تعالى واستثنى في الفتح قول  
 مالك رحمه الله انه حبس العين على ملك الواقف فلا يزل عنه ملكه لكن لا يباع ولا يورث ولا  
 يوهب مثل ام الولد والمدير وحققه بما لا مزيد عليه قات والظاهر ان هذا امر ادشمس الاثمة  
 الى غير خشي حيث عرفه بانه حبس المملوك عن التملك من الغنم فان الحبس فيه دانه باق على  
 ملكه كما كان وأنه لا يباع ولا يوهب (قوله ووصرف منعتهم الى من أحب) عهده بدل قوله  
 والتصدق بالصفة لانه اعم والى التعميم اشار بقوله ولو غنيا أفاده ح لكن عات ان الوقف  
 على الاغنياء وصدقهم لا يجوز فانه اسب التعميم يربا التصديق بالصفة الا ان يراد صرف منعتهم  
 على وجه التصديق (قوله فيلزم) تفرقع على ما أفاده التعميم من خروج العين عن ملك  
 الواقف لا يورث الله لازم بين الزوم والخروج عن ملكه باتفاق ائمتنا الثلاثة كما ذكر في الفتح  
 (قوله وعليه الفتوى) اي على قوله ما يلزمه قال في الفتح والحق ترجح قول عامة العلماء  
 يلزمه لان الاحاديث والآثار متظافرة على ذلك واسقروا على الصحة والتابعين ومن بعدهم  
 على ذلك فلما ترجح خلاف قوله اه ملخصا (قوله بغير الاحباب) اي من يحب برحمهم ونفعهم  
 من قريب او فقير اجنبي (قوله يعني بالنية) قيد للشواهد اذ لا ثواب الا بالنية (قوله من اهلها)  
 وهو المالم العاقل واما البخلوخ فلا يس بشرط الصحة النية والشواهد بها لول شرط هنا الصحة  
 ان يبيع (قوله لانه مباح الخ) يعني قد يكون مباحا كما عبر في البحر والمراد انه ليس موضوعا  
 لنية بديه كالسلاح الخ حيث لا يصح من الكافر كالمعتق والنيكاح لكن العتق أنفذ منه حتى مع  
 هو وبدونه مباح حتى يصح من الكافر كالمعتق والنيكاح لكن العتق أنفذ منه حتى مع  
 كونه حرا اما كالمعتق لا يصح بخلاف لوقف فانه لا بد منه من أن يكون في صورة القربة وهو  
 معنى ما يأتي في قوله ويشترط ان يكون قربة في ذاته ولو اشترط كونه قربة حقيقة لم يصح من  
 الكافر هذا ما ظهر في قتال (قوله فيصدق به او يفتى) خلاط الشارح مثله النذر بالوقف  
 بمثل ما لو كانت صيغة الوقف نذرا مع ان حكمها مختلف فاما النذرية فقال في البحر والنالت  
 المذور كما لو قال ان قدم ولدي فعلى ان افق هذه الدار على ابن السيل فقدم فهو قد يجب  
 الوفاة فان وقفه على ولده وغيره لم لا يجوز فمع زكاته ايم جازي الحكم ونذره بان وقفه  
 على غيره سقط وانما صح النذر لان من جنسه واجبا فانه يجب ان يقف هذا الامام للمسلمين

(من حكم) ملك الله تعالى  
 وصرف منعتهم الى من  
 أحب ولو غنيا فيلزم فلا  
 يجوز له ابطاله ولا يورث  
 عنه وعليه الفتوى ابن  
 الكمال وابن النخعي  
 (وسببه ارادة محبوب  
 النفس) في الدنيا بغير  
 الاحباب وفي الآخرة  
 بالثواب يعني بالنية من  
 أهلها لانه مباح بذاته  
 صفة من الكافر وقد يكون  
 واجبا بالنذر فيه تصديق  
 به او بغيره ولو وقفه على  
 من لا يجوز له الزكاة



مسجد امن بيت المال او من مالهم ان لم يكن لهم بيت مال كذا في فتح القدير وأما ما  
 كانت صيغة الوقف نذرا فقال في البصر قبل هذا التامع لو قال هي للشيخ لكان تعارفا وهو قد  
 مؤبد للفقراء كان كذلك والاشارة فان قال اردت الوقف صار وقفا لا نه محبة لافظه أو قال  
 اردت معنى صدقة فهو قد رتب صدقة أو بفتح واو ان لم يكن كان ميرا ناذ كره في النوازل اه  
 ح قلت صيغة النذر بالوقف التي ذكرها في البصر غير متعينة فليكن المشرح اشار الى صيغة  
 غير هاتئمل المثلين كان قال ان قدم ولدى فلي ان اجل هذه الدار لا يبذل وجهه فان اراد  
 بالشيخ لصدقة كانت كذلك وقد ذكر حكمها بقوله في صدقها أو بفتح واو ان اراد الوقف  
 أو كان متعارفا كانت وقفا وقد اذاد حكمها بقوله ولو وقفها الخ ودقة نظر المشرح واما جاز  
 في التعبير يقول ذلك لا يخفى على من مارس كتابه فافهم (قوله جاز في الحكم) اي صح الوقف  
 في حكم الشرع لصدوره من اهل في محله وصحة تعيينه الموقوف عليه لانه لا يقطع به النذر  
 لان الصدقة الواجبة لا بد ان تكون لله تعالى على الخلو وصرفها الى من لا يجوز زندها لله  
 فيه نفع له فلم يخص الله تعالى بالوقف كالكفارة أو الزكاة وقفت صدقة و بقيت في ذمته  
 (قوله وجه) اي بما ذكر من انه يكون قربة بالنية ومبا حيد منها و واجبا بالند (قوله  
 وحكمه) اي الاثر المترتب عليه (قوله ماصر في تريفه) اي من انه تصدق بالصدقة (قوله  
 ومحله المال المتقوم) اي بشرط ان يكون عقارا او منقولا فانه تعامل كماله في بيان تريفه  
 هذا مطورا في الاسماء (قوله وركنه الاقاط الخاصة) وهي ستة وعشرون لفظا على  
 ما بسط في البحر ومنه ما في الفتح حيث قال فرع يثبت الوقف بالضرورة وصورته ان يوصى  
 بقوله هذه الدار لاسا كين ابا اوقلان وبعده لاسا كين ابا فان الدار تصير وقفا بالضرورة  
 والوجه انها كقوله اذا مات فقد وقفت دارى على كذا اه اي فهو من المعاني بالموت ويبقى  
 الكلام عليه وانه كوصية من الثالث و ذكر في البحر ثم الوقف اشترى من غلة دارى هذه كل  
 شهر بمائة دراهم خيرا وقرعوه على المساكين صارت الدار وقفا اه وعزاه للخيرية وبسط  
 الكلام عليه في انفع الوسائل وقال لا اتم في المسئلة خ لا قابيل الا صاحب قات ومقتضاه ان  
 الدار كاهاتير وقفا من ثلث ماله وبصرف منها الثلث في ما عينه لواقف والباقي الى الفقراء  
 لانهم مصرف الوقف في الاصل مالم ينص على غيرهم ونظيره ما قدمنا لو وقف على اولاده  
 وليس له الاولاد وحده النصف والباقي للفقراء وقد استات عن تطهير هذه المسئلة في رجل  
 اوصى بان يؤخذ من غلة داره كل سنة كذا دراهم يشتري بها زيت لم يجز كذا ثم باع  
 الورثة الدار وشرطوا على المشتري دفع ذلك المبلغ في كل سنة للمسجد فاقببت به عدم  
 البيع وبأنه اصارت وقفا حيث كانت تخرج من الثالث (قوله واكتفى ابو يوسف بلفظ  
 موقوف الخ) اي بدون ذكر تأييدا وما يدل عليه كأنظ صدقة او انظ المساكين ونحوه  
 كالمسجد وهذا اذا لم يكن وقفا على من كزيد او اولاده لان فانه لا يصح بلفظ موقوف  
 لما افا التعمين لئلا يسد ولا يفرق بين موقوفة وبين موقوفة على زيد حيث اجاز الاول دون  
 الثاني نعم تعيين المسجد لا يضر لانه مؤبد وسيأتي تمامه قال في البحر لا يصح اي موقوفة

بجاز في الحكم وبق قدره  
 وجهه اذا عرف صدقته  
 وحكمه ماصر في تريفه  
 (ومحله المال المتقوم وركنه  
 الالات الخاصة كالأرض  
 هذه صدقة موقوفة  
 مؤبدة على المساكين  
 ونحوه) من الاقاط  
 كوقفة لله تعالى أو على  
 وجه الخير أو البر أو كتنفى  
 أبو يوسف بلفظ موقوفة  
 فقط قال الشيخ يدون نحن  
 نقف به للعرف

مطلب  
 قد ثبت الوقف بالضرورة

فقط الا عند أبي يوسف فانه يجعلها مجردة هذا اللفظ موقوفة على الفقراء او اذا كان مقيدا  
 للموصى بالمصرف أعني في الفقراء لم كونه مؤبدا لان جهة الفقراء لا تقطع قال الصدور  
 الشيخ ومشاخي الخ يفتون بقول أبي يوسف ونحن نرى به ايضا المكان الذي لان العرف اذا  
 كان يصرفه الى الفقراء كان كالصدقة يصير عليهم اه قلت وهذا بناء على ان ذكر التأييد  
 أو ما يدل عليه غير شرط عنده كما سيأتي بانه (قوله وشرطه شرط سائر التبرعات) أفاد ان  
 الواقف لا بد ان يكون ما كاله وقت الوقف ما كتابا أو لولوبسبب فاسد وأن لا يكون محجورا  
 عن التصرف حتى لو وقف انما صوب لم يصح وان ما كاله بعد بشرائه أو صلح ولو اجاز المالك  
 وقف فضولى جاز وصح وقف ما شره فاسد ما بعد ان قبض وعامه القيمة للبائع وكأشراه الهبة  
 الفاسدة بعد القبض بخلاف ما لو اشترى بخيار البائع فوقفها وان اجاز البائع بعده ويقض  
 وقف استحق تلك أو شفعة وان جعله مسجدا ووقف مريض احاط به بعه بالخلاف صحيح  
 وسيأتي تمامه مع حكم وقف المراهون قبل الفصل وكذا وقف محجورا عنه أو دين كذا أطلقه  
 المصنف قال في الفتح وينبغي انه اذا وقفها المحجور عنه على نفسه ثم على جهة لا تقطع ان  
 يصح على قول أبي يوسف وهو الصحيح عند المحققين وعند الكل اذا حكم به حاكم اه قال في  
 البحر وهو مذهب فروع بان الوقف تبرع وهو ليس من أهله وفي النور يمكن أن يجاب بان المنوع  
 التبرع على غيره لا على نفسه كما هنا وامتنع في الغيرة انه هو بعد موته (قوله وان يكون قربة  
 في ذاته) اي بان يكون من حيث النظر الى ذاته وصورته قربة والمراد أن يحكم الشرع بانه لو صدر  
 من مسلم يكون قربة حلالا على انه قصد القربة لكانه يدخل فيه ما لو وقف الذي على حج أو عمرة  
 مع أنه لا يصح ولو أبرى الكلام على ظاهره لا يدخل فيه وقف الذي على الفقراء لانه لا قربة  
 من الذي ولو جعل على أن المراد ما كان قربة في اعتقاد الواقف يدخل فيه وقف الذي على يعة  
 مع أنه لا يصح فتعين أن هذا شرط في وقف المسألة لم فقط بخلاف الذي لما في البحر وغيره أن شرط  
 وقف الذي أن يكون قربة عندنا وعندهم كالوقف على الفقراء أو على مسجد القديس بخلاف  
 الوقف على يعة فانه قربة عندهم فقط أو على حج أو عمرة فانه قربة عندنا فقط فأفاد أن هذا شرط  
 لوقف الذي فقط لان وقف المسلم لا يشترط كونه قربة عندهم بل عندنا كوقفه على حج  
 وعمرة بخلافه على يعة فانه غير قربة عندنا بل عندهم (قوله معلوما) حق لو وقف شيئا من  
 أرضه ولم يسمه لا يصح ولو بين بعد ذلك وكذا الوقف وقف هذه الأرض أو هذه نعم لو وقف جميع  
 حصته من هذه الأرض ولم يسم المسألة جازا تحسنا ولو قال وهو ثلث جميع الدار فاذا هو  
 النصف كان الكل وقفا كافي الثانية تهر أي كل النصف وفي البحر عن المحيط وقف أرضا  
 فيها أشجار وان تنماها لا يصح لانه صار متشعبا لا نجوا بواضعها فيصير الداخل تحت الوقف  
 مجهولا (قوله مخبرا) مقابلة المعلق والمضاف (قوله لامعلاقا) كقوله اذا جاء غدا أو اذا جاء  
 رأس الشهر أو اذا كتبت فلانا فارضى هذه صدقة موقوفة أو ان شئت أو أحببت يكون الوقف  
 باطلا لان الوقف لا يحقل التعليق بالخطر لكونه مما لا يحلف به كالا يصح تعليق الهبة بخلاف  
 النذر لانه يحلف ويحلف به لوقال ان كتبت فلانا اذا قدم أو ان برئت من مرضى هذا فارضى  
 صدقة موقوفة يلزمه التصدق بعينها اذا وجد الشرط لان هذا بمنزلة النذر واليمين اسماء

(وشرطه شرط سائر التبرعات)  
 تحريمه وتكليفه (ون يكون)  
 قربة في ذاته معلوما (مخبرا)  
 لامعلاقا



(قوله الابكاش) أي موجود الحال فلا ينافي عدم صحته مع ما مات قال في الاستعاضة ولو قال ان كانت هذه الارض في ملكي فهي صدقة وقوفة فان كانت في ملكه وقت التكميل صح الوقف والا فلا لان التعليق بالشرط الكاش تجيز (قوله ولا مضافا) يعني الى ما بعد الموت فقد نقل في البحر ان هذا نص في السير الكبير انه اذا ضيف الى ما بعد الموت يكون باطلا عند أبي حنيفة اه نعم ياتي في الشرح انه يكون وصية لازمة من الثلث بالموت لا قبله اما لو قال داري صدقة موقوفة غدا فانه صحيح كاجزائه في جامع الفصولين واقره في البحر والنهر وسيد كرم المصنف قيل باب الصرف فراد الشارح بالمضاف الاول فلا غلط في كلامه فافهم (قوله ولا موقفا) كما اذ وقف داره يوما وشهره اقاله المصنف وفصل هلال بين ان يشترط رجوعها اليه بعد الوقت فيبطل والا فلا وظاهر الظاهرية اعتقاده بغيره ويرى تمامه عند قول المصنف واذا وقفه بطل (قوله ولا يشترط) معلوما كان او مجهولا ولا عند محمد وهو هلال استعاضة وفي ط عن الهندية وصح اشتراطه ثلاثة ايام عند الثاني ومحل الخلاف في غير وقف المسجد - حتى لو اشترط مائة سنة على انه بالخيار جاز والشرط باطل اه (قوله ولا ذكره اشتراط بيعه الخ) في المصنف لو قال على ان في اخر اجها من الوقف الى غيره او على ان اهداها او انص مدق بفتحها او على ان اهداها لمن شئت او على ان اهداها من يدالي واخرجه عن الوقف بطل الوقف ثم ذكر ان هذا في غير المسجد اما المسجد لو اشترط ابطاله او بيعه صح وبطل الشرط فاق ولو اشترط في الوقف استبداله صح وسبب اتي بيانه (تنبيه) لا يشترط قبول الموقوف عليه لو غير معين كالفقراء فلا يخص بعينه واخره لان شرط قبوله في حقه فان قبله فالفقراء وان رده فالفقراء من قبل ليس له الرد به - ومن رده اول الامر ليس له القبول بعده وتمام القروع في الاستعاضة والبحر ولا يشترط ايضا وجود الموقوف عليه - من الوقف حتى لو وقف على مسجد هيا مكانه قبل ان يبنيه فالصحيح الجواز كما - ياتي ولا يخفى عليه القار بل الشرط كونه معلوما خلافا لما يوجهه كلام القنية والفخ ثم هو شرط في الشهادة وسنذكر تمامه عند ذكره ولو وقف العقارية مرة (قوله بطل وقفه) هو المختار جامع الفصولين وغيره (قوله فقتل او مات) اما ان اسلم صح كما في البحر (قوله او ارتد المسلم بطل وقفه) وبغيره مع اناسوا قتل على رده او مات او عاد الى الاسلام الا ان اعاد الوقف بعد عودته الى الاسلام ويصح وقف المرتد لان الاقتل بحر وفي هذه المسئلة الاعتقاد في الابداه لا في البقاء كس القضاء فان الردة اقراره لا يوقف لا يملك بل يتوقف بخلاف الطارئة فانها تبطل بتا ا ط ويبقى تمام الكلام على ذلك قبل الفصل الاتي (قوله ولا يصح وقف مسلم ارضي على بيعة) اطاف المسلم فاعدم كونه قربة في ذاته واد في الذي فاعدم كونه قربة عندنا وعندنا كما مر افاده ح لكن هذا اذا لم يجهل آخره للفقراء الخ الفخ لو وقف على الذي على بيعة مثلا فاذا اخرجت يكون للفقراء كما ابتداء ولو لم يجعل آخره لفقراء كان ميراثا عنه نص عليه المصنف في وقفه ولم يجعل فيه خلافا اه ومثله في الاستعاضة ويظهر منه ان عبارة البحر سقطا حيث قال ولو وقف على بيعة فاذا اخرجت كان للفقراء لم يصح وكان ميراثا لانه ليس بقرينة عندنا اه قلت وينبغي ان يصح وقفه على الفقراء مطلقا على قول أبي يوسف في المقتضى به

الابكاش ولا مضافا ولا موقفا ولا يشترط ولا ذكره اشتراط بيعه وصرف عنه لم حاجة فان ذكره بطل وقفه برأية وفي الفخ لو وقف المرتد فقتل او مات او ارتد المسلم بطل وقفه ولا يصح وقف مسلم ارضي على بيعة

مطلب في وقف المرتد والكافر

وهو عدم اشتراط التصريح بالتأجيل كما مروى في الان يجاب بان التقييد بالبيعة ينافي التأييد كما قدمناه قريبا فتأمل (قوله او حربي) لانا قدمنا مناه عن برهم ط (قوله قيل او مجوسي) اشار الى ان الصحيح صحة الوقف عليه ابتداء كما اختاره في القنية وفي الاستعاضة لو وقف نصراني مثلا على مساكين اهل الذمة جاز صرح بها المساكين اليهود والمجوس لكونهم من اهل الذمة ولو لم يكن مساكين اهل ذمة تعينوا ولو صرفها للقيم الى غيرهم ضمن وان كان اهل الذمة ملة واحدة اتعين الوقف بن بعينه الواقف (قوله على المذهب) فيه رد على الطرسوسي حيث شنع على المصنف بانه جعل الكفر سبب الاستحقاق والاسلام سبب الحرمان قال في الفخ ولا نعلم احدا من اهل المذهب تعقب المصنف غيره وهذا لا يبعد من الفقه فان شرائط الواقف معتبرة اذ لم يخالف الشرع وهو مالك فله ان يجعل ماله حيث شاء ما لم يكن معصية وله ان يخص صدقة من الفقراء ولو كان الوضع في كاهم قربة ولا شك ان الصدقة على اهل الذمة قربة حتى جاز ان يدفع عليهم صدقة الفطر والكفارات عند نفاذ كيف لا يعقب بشرطه في صنف دون صنف من الفقراء ارايت لو وقف على فقراء اهل الذمة ولم يذكر غيرهم اليس يحرم منه فقراء المسلمين ولو دفع المولى الى المساكين ضمن فهذا مثله والاسلام ليس سببا للحرمان بل الحرمان لعدم تحقق سبب غلبه هذا المال وهو اعطاء الواقف المساكين اه (قوله وانما يزل) اي ملك الواقف فيصير الوقف لازما لاتفاق على التلازم بين اللزوم والخروج عن ملكه كما قدمناه عن الفخ (قوله باربعة) هذا على قول الامام اسكن فيه انه بالثاني والثالث لا يزل الملك فيه عند الامام حتى كان له الرجوع عنه مادام حيا كما سمينه عليه الشارح (قوله باقرار مسجد) غير بالافراز لانه لو كان مشاعا لا يصح اجماعا وافادانه يلزم بالاقتضاء (قوله وبقتضا القاضي) اي قضائه يلزمه كما في الفخ وعبري موضع آخر قبله بقوله اي بخروجه عن ملكه وكل صحيح ما قدمناه عنه انفا من التلازم بين الخروج واللزوم (تنبيه) قال العلامة ابن القيس في الفواكه البدرية قالوا القضاء بصحة الوقف لا يكون قضاء يلزمه وتوجيهه ان الوقف جائز غير لازم عند الامام لازم عندنا فاذا قضى القاضي بصحة احقيل ان يكون قضى بذلك على مذهبه ولا مذهب في الجواز ههنا الا الصفة ولا يلزمها اللزوم فيحتاج في لزوم الوقف الى التصريح بذلك وفيه نظر وجهه ان الامام لم يقل بكون الوقف جائز غير لازم مطابقا بل هو عندنا لازم اذا علقه الواقف بالموت او قضى به القاضي ولا شك ان القضاء بصحة الوقف قضاء بالوقف فيكون القضاء بصحته مقتضيا للزوم فلا يحتاج الى التصريح باللزوم في القضاء به فليتأمل اه كلام ابن القيس وحاصله ان القضاء بصحة كالفقضاء يلزمه او بخروجه عن ملكه وفيه نظر لانهم اتفقوا على صحة الوقف بمجرد القول وانما الخلاف في اللزوم فالامام لا يقول به وقد تقرران كل مجتمعه - مدعيه - اذا حكم به حاكم يراه نفاذ حكمه وصار مجتمعا عليه فليس لما حكم غيره نقضه والوقف من هذا القبيل فاذا حكم بالزوم ما حكم يراه لزما اتفاقا وارتفع الخلاف اما لو حكم بالاحصنة فلا يلزم الابدت محل الخلاف ولان لم اتهم - تلزم اللزوم والام لا يمكن خلاف فيه مع انه ثابت فقوله لم يلزم عند الامام بالقضاء معناه بالقضاء يلزمه او بخروجه عن ملكه كما مر اما لو حكم بالاحصنة بان وقع النزاع فيها انقط بان ادعى عبده تعليقه عليه وقفه ارضه فانكر المولى صحة الوقف

مطلب شرائط الواقف مدعية اذ لم يخالف الشرع

او حربي قيل او مجوسي وجاز على ذي لانه قربة حتى لو قال على ان من اسلم من ولده او اتقى الى غير الفصانية فلا يفي للزوم شرطه على المذهب (والثاني يزل) عن الواقف باربعة باقرار مسجد كسبي (وبقتضا القاضي)



الكونه عاقبة بشرط ما ثابت العبد انه عاقبه بكائن فيكم الحاكم بعهده فهو صحيح ولا يلزم  
 الزوم لانه ليس محل النزاع هذا ما ظهر للاسكندر القاتر قد بره (قوله لانه يجمع فيه) اي انه يسوغ  
 فيه الاجتماع والاختلاف بين الامة فيكون الحكم فيه رافعا للخلاف كما قلنا وهذا لا يلزم لوال  
 الملك ولزومه عند الامام القائل بعدم ذلك فافهم (قوله وصورته) اي صورة قضاء القاضي  
 لزومه (قوله ان يضاء) اي بسل الوافق وقفه بعد ان نصب له متوليا (قوله ثم يظهر الرجوع)  
 اي يدعي عند القاضي انه يرجع عن وقفه ويطلب رده اليه لعدم لزومه ويمتنع المتولي من رده اليه  
 فيحكم القاضي بلزومه فيلزم عند الامام ايضا لارتفاع الخلاف بالقضاء (قوله لا الحكم) فان  
 الصحيح ان يحكمه لا يرتفع الخلاف ولا القاضي ان يسطر له بجر عن الخيانة ومنه في الاسعاف  
 خلافا لما صح في الجوهره (تبيينه) قال في الاسعاف ولو كان الواقف محجما يدري لزوم الوقف  
 فامضى رايه فيه وعزم على زوال ملكه عنه او مقادافا فافق بالجواز فقه له وعزم على ذلك  
 لزم الوقف ولا يصح الرجوع فيه وان تبدل رأى المجهد وافق المقادف لعدم اللزوم به وذلك اه  
 فهذا ما زاد على ما يلزم به الوقف لكن قال في التمهيد بعد نقله الظاهر ضعه اه اي لخالفه  
 اقول المتون يزول بقضاء القاضي وايضا فان العبرة لرأى الحاكم فاذا دفع اليه حكم يحكم فيه  
 برأيه لا يبرأى الخصم والظاهر ان ما في الاسعاف صحيح بالنسبة الى الديانة لان المجهد اذا تغير رأيه  
 لا ينقض ما مضاه او وكذا المقتضى في حادثة ليس له الرجوع فيما قبله بجمعه آخر اما لو رقت  
 حادثة ذلك المجهد او المقادف الى حاكم آخر فانه يحكم برأيه نفسه كما قلنا ولا اقال ولا يصح الرجوع  
 فيه ولم يقل ولا يصح الحكم بخلافه فاعلم هذا التخصيص (قوله وسيجي) اي في اول الفصل  
 لآتي (قوله ان البيعة تقبل بلا دعوى) اي في الوقف لان حكمه هو التصديق بالغة وهو حق  
 الله تعالى وفي حقوق الله تعالى يصح القضاء بالشهادة من غير دعوى بجر عن المحيط وأشار  
 بهذا الى ان ما من من تصويره بالدعوى غير لازم لكن قال الظهير الرمي الكلام في الحكم الواقع  
 للخلاف لا الحكم بثبوت أصله فانه غير محتاج الى الدعوى عند البعض وأما الحكم بالزوم عند  
 دعوى عدمه فلا يرتفع الخلاف الابدع تمام الدعوى فيه يصير في حادثة اذا تنازع فيه حينئذ  
 اللزوم وعدمه فيرفع الخلاف اه (قوله قضاء على الكفاية الخ) اي لاعلى المقتضى عليه فقام  
 كما في دعوى الملك فانه لو ادعى على ذي اليد ان هذا ملكه وحكم به القاضي تسمع دعوى رجل  
 آخر على المدعي بانه ملكه بخلاف ما اذا حكم لانسان بالحريه ولو عارضه أو يشكاح امرأة  
 أو يذهب أو يولاه عتاقة فانه لا تسمع دعوى آخر عليه فانه في هذه الاربعة قضاء على كافة الناس  
 كما افاده في البصر وسيجي في باب الاختصاص (قوله ورجمه المصنف) حيث قال وينبغي ان يفتي به  
 ويعول عليه سابقه من صوت الوقف عن التعرض اليه بالحيل والتلايس والدعاوى المفتة له  
 فسد الا بطلانها وما فيه من النفع لاوقف وقد صرح صاحب الحساوي القديسي بانه يفتي في  
 بكل ما هو انفع للوقف فيما اختلف العلماء فيه حتى نقضت الاجارة عند الزيادة الفاحشة  
 نظر الوقف وصيانة الحق الله تعالى وابقائه لثبات اه ط (قوله ان المعقد الثاني) قال  
 شيخنا حنظله الله تعالى فينبغي الافتاء به ان عرف الواقف بالحيل لانه قد يفت عقر غيرة  
 ويقضى القاضي بلزومه لدفع دعوى ماله فيكون الا فيفتي بالاول اه وهو حق وفيه

لانه يجمع فيه وصورته ان  
 يسله الى المتولي ثم يظهر  
 الرجوع مع من المقتضى معزيا  
 لآتي (قوله ان البيعة تقبل بلا دعوى) اي في الوقف لان حكمه هو التصديق بالغة وهو حق  
 الله تعالى وفي حقوق الله تعالى يصح القضاء بالشهادة من غير دعوى بجر عن المحيط وأشار  
 بهذا الى ان ما من من تصويره بالدعوى غير لازم لكن قال الظهير الرمي الكلام في الحكم الواقع  
 للخلاف لا الحكم بثبوت أصله فانه غير محتاج الى الدعوى عند البعض وأما الحكم بالزوم عند  
 دعوى عدمه فلا يرتفع الخلاف الابدع تمام الدعوى فيه يصير في حادثة اذا تنازع فيه حينئذ  
 اللزوم وعدمه فيرفع الخلاف اه (قوله قضاء على الكفاية الخ) اي لاعلى المقتضى عليه فقام  
 كما في دعوى الملك فانه لو ادعى على ذي اليد ان هذا ملكه وحكم به القاضي تسمع دعوى رجل  
 آخر على المدعي بانه ملكه بخلاف ما اذا حكم لانسان بالحريه ولو عارضه أو يشكاح امرأة  
 أو يذهب أو يولاه عتاقة فانه لا تسمع دعوى آخر عليه فانه في هذه الاربعة قضاء على كافة الناس  
 كما افاده في البصر وسيجي في باب الاختصاص (قوله ورجمه المصنف) حيث قال وينبغي ان يفتي به  
 ويعول عليه سابقه من صوت الوقف عن التعرض اليه بالحيل والتلايس والدعاوى المفتة له  
 فسد الا بطلانها وما فيه من النفع لاوقف وقد صرح صاحب الحساوي القديسي بانه يفتي في  
 بكل ما هو انفع للوقف فيما اختلف العلماء فيه حتى نقضت الاجارة عند الزيادة الفاحشة  
 نظر الوقف وصيانة الحق الله تعالى وابقائه لثبات اه ط (قوله ان المعقد الثاني) قال  
 شيخنا حنظله الله تعالى فينبغي الافتاء به ان عرف الواقف بالحيل لانه قد يفت عقر غيرة  
 ويقضى القاضي بلزومه لدفع دعوى ماله فيكون الا فيفتي بالاول اه وهو حق وفيه

جمع بين القوانين (قوله او بالموت الخ) معطوف على قوله بقضاء ومقتضاه انه يزول الملك به  
 وهو صحت كما اشار اليه الشارح قال في الهداية رده هذا اي زوال الملك في حكم الحاكم صحيح  
 لانه قضاء في فصل بجمعه فيه اما في تعليقه بالموت فالصحيح انه لا يزول ملكه لانه تصديق بمقتضاه  
 مؤيدا فيصير بمنزلة الوصية بالمنافع مؤيدا فيلزمه اه والحاصل انه اذا علقه بموته فالصحيح انه  
 وصية لازمة لكن لم يخرج عن ملكه فلا يتصور ان تصرف فيه يبيع ونحوه به - بموته ما يلزم  
 من ابطال الوصية وله ان يرجع قبل موته كما امر لو ما واغنا يلزم بموته بجر ومنه في  
 الفتح ومحصل هذا ان المعلق بالموت لا يبيكون وقفا في الصحيح فلا يزول به الملك قبل الموت  
 ولا بعده بل يكون وصية لازمة به حتى لا يجوز ان تصرف به لا قبله حتى جازله الرجوع عنه  
 وهذا معنى قول الشارح فالصحيح انه كوصية الخ فانه قد يبيع نحو بل كلام المصنف لان كلامه  
 فيما يزول به الملك لا فيما يلزم ولا ينافي هذا ما قد مضى من الاتفاق على التسليم بين اللزوم  
 والخروج عن الملك لان ذلك في الوقف وأما المعلق بالموت فليس وقفا كما علمت فلا يلزم  
 من لزومه وصية ان يخرج عن الملك (قوله فالصحيح انه كوصية) قد علمت انه نحو بل لكلام  
 المصنف لا تقربيع قال في الفتح وانما كان هذا هو الصحيح لما يلزم على مقابله من جواز تعليق  
 الوقف والوقف لا يقبل التعليق بالشروط اه واعترضه الحساوي بانه تعليق بكائن وهو كالمنجز  
 قلت قد مضى ان المراد بكائن المقتضى وجوده للحال فافهم (قوله ولولو ارثه الخ) اي يلزم من  
 الثلث ولو كان وقفا على وارثه وان رده أي الورثة الموقوف عليهم او وارث آخر وفي البصر عن  
 الظهيرية امرأة وقفت منزلا في مرضها على بناتها ثم على اولادهن وأولاد اولادهن ابدا  
 ماتن - لو افاد انقرضوا او افقرضوا ثم ماتت في مرضها وخافت بنين وأختا لاب والاخت  
 لا ترضي بما صنعت ولا مال لها سوى المنزل جازا الوقف في الثلث ولا يجوز في الثلثين فيقسم الثلثان  
 بين الورثة على قدر سهمهم وبوقف الثلث فخرج من غلته - قسم بين الورثة كلهم على قدر  
 سهمهم ما عاشت البنات فاذا ماتت صارت الغلة الى اولادها وأولاد اولادها كما شرطت  
 الواقفة لاحق للورثة في ذلك رجل وقف دار له في مرضه على ثلاث بنات له وليس له وارث  
 غيرهن قال الثلث من الدار وقف والثلثان مطاق يصنعن بهما ما شق قال الفقيه أبو الميث  
 هذا اذا لم يجز ان ما اذا اجزن صار الكل وقفا عليهن اه وهذا عند أبي يوسف خلافا له  
 اسعاف اي لانه مشاع حيث وقفه على الثلاثة ولم يفتعه كما يفهم من كلام الاسعاف (قوله  
 لكنه يقسم) اي اذا رده يقسم الثلث الذي صار وقفا أي تقسم غلته كالثلثين فتصرف  
 مصرف الثلثين على الورثة كلهم مادام الموقوف عليه حيا اما اذا ماتت تقسم غلة الثلث  
 الموقوف على من يبعده الوقف كما علمت وبني ما للموات بعض الموقوف عليهم فانه يفتل سهمه  
 الى ورثته ما بقي احد من الموقوف عليه حيا كما في الاسعاف (قوله نقول البرازية) عبارتها  
 أرضي هذه موقوفة على ابني فلان فان تفعلي ولدي ولدي ولدي ونسلي ولم تجز الورثة فهي  
 ارث بين كل الورثة مادام الابن الموقوف عليه حيا فاذا مات صار كله للنسل اه (قوله أي  
 حكا) اعلم ان خبر المبتدأ وهو قول مدلول أي التفسيرية فكانه قال مفسر بالارث حكا حكا  
 تمييز عن الارث المقدر وحاصله ان المراد انه ارث من جهة الحكم أي من حيث انه يقسم

(او بالموت اذا علق به) اي  
 بوته كذا تمت فقد وقفت  
 داري على كذا فالصحيح  
 انه كوصية تلزم من الثلث  
 بالموت لا قبله قلت ولولو ارثه  
 وان رده لكنه يقسم  
 كالثنتين نقول البرازية انه  
 ارث اي حكا

مطلب  
 في وقف المريض

قوله قال الثلث من الدار  
 وقف الخ اي لان الوقف في  
 المرض وصية فتتخذ من  
 الثلث فقط الاجازة لكن  
 صرحوا بان الوصية للوارث  
 لا تجوز ولعل مرادهم ان  
 وجد المنازع وهو الوارث  
 الاخر لعلق حقه فان لم  
 يوجد تجوز بلا اجازة لكن  
 قد يقال اذ لم يوجد غيره فلم  
 لا يجوز في الكل بل توقف  
 جوازها في الثلثين على  
 الاجازة وقد يجاب بان  
 الشارع لم يجعل للموصي  
 حقا فيما زاد على الثلث لم  
 يجز في الزائد وان كانت  
 للوارث بلا منازع الا اذا  
 اجازها هذا ما ظهر لي والله  
 تعالى اعلم اه منه



كالأثر على القرينة الشرعية مادام الموقوف عليه حيا والافق الحقيقة الثالثة وقف والباقي ملك (قوله فلا خلاف في عبارته) أي عبارة البرازي وهذا جواب عن قول البحر في عبارة غير صحيحة لما مر عن الظهيرية أن الثلثين ملك والثالث وقف وأن غلة الثلث تقسم على الورثة مادام الموقوف عليه حيا اهـ قلت والظاهر أن الاعتراض على عبارة البرازي من وجهين الأول ما مر من قوله فهي أرث وجوابه ما عات من أنهما أرث حكما أي حصة الوقف فقط والثاني قوله فإذا مات صار كله للأنسل فإنه غير صحيح أيضا لأن الذي يصير للأنسل هو الثلث الموقوف أما الثلثان فهما ملك للورثة حيث لم يميزوا والذي يظهر في الجواب عن الوجهين أن الضمير في قوله فهي أرث راجع إلى غلة الثلث الموقوف وكذا ضمير قوله صار كله للأنسل أو يقال مراده ما إذا كانت الأرض كلها تخرج من الثلث فأنما حينئذ تصير كله أوقفا وحيث لم يميزوا تقسم غلتها كالأثر ثم يدمرت الابن تصير كلها للأنسل يؤيد ما قلنا ما في البرازية أيضا وقف أرضه في مرضه على بعض ورثته فإن أجاز الورثة فهو كما قالوا في الوصية لبعض ورثته والآخر كان تخرج من الثلث صارت الأرض وقفا والآخر يخرج من الثلث يصير وقفا ثم تقسم جميع غلة الوقف ما جاز فيه الوقف وما لم يجز على فرائض الله تعالى مادام الموقوف عليه أو أحدهم في الأحياء فإذا انقرضوا كلهم نصرف غلة الأرض إلى الفقراء أن لم يوص الوقف إلى واحد من ورثته ولو مات أحد من الموقوف عليهم من الورثة وبقي الآخرون فإن الميت في حصة الغلة مادام الموقوف عليهم أحياء كأنه حتى يمتنع ثم يقسم بينهم ميراثا لورثته الذين لا حصة لهم من الوقف اهـ بقى لو وقفها في مرضه ثم مات عن زوجة ولم تجز في البحر فيبقى أن يكون أهله من الموقوفين والباقي وقف لما في وصايا البرازية لو مات عن زوجة وأوصى بكل ماله لرجل فإن أجازت فالكل له والأقاليم سدسها وخمسها لغيره لاسيما له لأن الموصي له يأخذ الثلث أولا في أربعة تأخذ الربع والثلث الباقي له فحصل له خمسة من ستة اهـ ولأنك أن الوقف في مرض الموت وصية اهـ (قوله فاعتبر والوارث الخ) قال في البحر والحاصل أن المريض إذا وقف على بعض ورثته ثم على أولادهم ثم على الفقراء فإن أجاز لوارث الآخر كان الكل وقفا وأتبع الشرط والا كان الثلثان ملكا بين الورثة والثالث وقف مع أن الوصية لبعض لا تنفذ في شيء لأنه لم يمتنع من لوارث لأنه بعده غيره فاعتبر الغير بالنظر إلى الثلث واعتبر الوارث بالنظر إلى غلة الثلث الذي صار وقفا فلا يتبع الشرط مادام الوارث حيا وانما تقسم غلة هذا الثلث على فرائض الله تعالى فإذا انقرض الوارث الموقوف عليه اعتبر شرطه في غلة الثلث اهـ (قوله بالنظر لغيره) ولهذا الاعتبار قسموها كالثلاثين اهـ ح (قوله والوصية) بالنصب عطا على قوله الوارث أي واعتبر الوصية بالنظر لغيره وكان حق العبارة أن يقول واعتبروا الغير بالنظر إلى الوصية أي إلى لزومها ط (قوله وانزادوا) أي الورثة أي بقيتهم ط وكذا لو ردكاهم كأقدمناه عن الظهيرية (قوله وان لم تنفذ لورثته) الاوضح أن يقول لعدم نفادها للوارث ويكون غلة الوقف والوصية بالنظر لغيره يعني انما اعتبر الغير في لزوم الوصية لعدم نفاذها للوارث ط (قوله لان لم تنفذ لغيره) غلة لغيره واعتبر الوصية ح (قوله فافهم) أمر بالفهم لدقة المقام ثم اعلم أن ما ذكره الشارح من قوله قلت إلى ما ليس هذا الحكم لأن

فلا خلاف في عبارته فاعتبروا الوارث بالنظر لغيره والوصية وان ردوا بالنظر للغير وان لم تنفذ لورثته لانها لم تنفذ لغيره بل لغيره بعده فافهم

خروج الملك بالقضاء أو بالتعليق بالموت تفريع على قول الامام أو بيان مسئلة الجماعة كما يأتي عن الترمذي وما ذكره هناك من صور في مسئلة الوقف في المرض فكان عليه أن يذكره آخر الباب عند الكلام على وقف المريض لأن ذكره هنا هو مسم أن الوقف في المرض يلزم عند الامام نظير التعليق بالموت وليس كذلك في البحر عن الهداية ولو وقف في مرض موته قال الطحاوي هو بمنزلة الوصية بعد الموت والصحيح أنه لا يلزم عند أبي حنيفة وعندده ما يلزم إلا أنه بعد من الثلث والوقف في الصحة من جميع المال اهـ والحاصل أن ما ذكره الشارح صحيح من حيث الحكم لكنه على قواه ما وظهر كلامهم اعتماده أما على قول الامام الذي الكلام فيه فلا في الصحيح كما علمته من عبارة البحر والمجيب عن نقل صدر عبارة البحر المذكورة ولم ينظر في مقامها فافهم ثم هو هذا بخلاف ما إذا أوصى أن تكون وقفا بعد موته فإنه يرجع لأنه وصية بعد الموت والذي تجزى في مرضه يصير وقف الصحة إذا برئ من مرضه فافهم كما في المصنف (قوله أو بقوله الخ) ذكر الحياة والموت غير قيد لا غناء التأديع عنه قال في الاسماء لو قال أرضي هذه صدقة موقوفة مؤبدة جازة عند عامة العلماء إلا أن محمدا اشتراط التسليم إلى المتولي واختاره جماعة وعند الامام يكون قدر بالصدقة بقوله الأرض ويترك ملكه على حاله فإذا مات يورث عنه اهـ (قوله فافهم جازعهم) أي عند أئمة الثلاثة لأنه وهذا أيضا صحيح بل الكلام المصنف عن ظاهره أصلا حاله لأن كلامه فيما يورث به الملك عند الامام (قوله لئلا الخ) أفاد أنه عند الأصحاب بين جازع لازم تأمل (قوله وله الرجوع) أي مع الكراهة كما قدمناه عن الاسماء (قوله جازع من الثلث) ويكون كالعبد الموصى بخدمة لانه فان الخدمة له والرقبة على ملك مالكها فلومات الموصي له يصير العبد ميراثا لورثة المالك إلا أن في الوقف لا يورثهم انقطاع الموصي لهم وهم الفقراء فتأبى هذه الوصية اسما في ودر (قوله في هذين الأمرين) أي فيما إذا علمه بالموت وفيما إذا قال وقفته في حياتي وبعد حياتي وقد استوى الأمران من حيث أنهم ما ينبغي أن يخرجوا والزم بوجوب الوقف بخلاف الأمر الأول والرابع وهو ما إذا حكم به حاكم أو أقر زعمه بعد ما علمه ما ينبغي أن يخرجوا والزم في حياته بلا توقف على موته كما في الترتيب لولاية فاللزم فيهما حال وفي الآخر ما في (قوله له الرجوع) الظاهر أن هذا على قوله أما على قواه ما ظاهرا أنه وقف لازم لئلا يكتفى به ما قدمناه في تعليقه بالموت من أنه لا يكون وقف في الصحيح بل هو وصية لازمة بعد الموت لا قبله فله الرجوع قبله لما يلزم على جهله وقفا من يجوز تعليقه والوقف لا قبل التعليق تأمل ثم لا تعليق في المسئلة الثانية فاللزم فيهما ظاهر عندهما (قوله لو غير مسجل) أي محكوم به فاطلق التسجيل وهو الكتابة في السجل وأراد لزومه وهو الحكم لانه في العرف إذا حكم بشيء كتب في السجل ط (قوله منظور فيه) لانه في هذين الأمرين له الرجوع بلا اشتراط فقر ولا فسح فاض على قول الامام كما علمته وسيأتي تمام الكلام على ذلك قبيل الفصل عه قول المصنف أطلق القاضي في الوقف غير المسجل لوارث الواقف فباع صح ولو غيره لا (قوله ولا يتم الوقف الخ) ثم روع في شرطه على القول بلزومه كما أشار إليه الشارح بعد (قوله لان تسليم الخ) ويشمل تسليمه إلى الموقوف عليهم كافي العزيمة عن الخاتمة (قوله في المسجل بالافراز) أي والصلاة فيه كما سيأتي وفي

(أو بقوله وقفته في حياتي وبعد وفاتي مؤبدا) فافهم جازعهم لئلا يكتفى به الامام مادام حيا هو يورث بالتصدق بالغة فعليه الوفاء وله الرجوع ولو لم يرجع حتى مات جازع من الثلث في هذين الأمرين له الرجوع مادام حيا غنيا أو فقيرا ما من فاض أو غيره شرعية لولاية فقول الدرر لو انفق بقضائه القاضي لو غير مسجل منظور فيه ولا يتم الوقف (ح- في قبض) لم يقبل للمعتولي لان تسليم كل شيء بما يلبس به في المسجد بالأفراز

مطلب شرط الوقف على قواه



المقبرة بدفن واحد فصاعدا باذنه وفي السقاية بشرب واحد وفي الخان بقرول واحد من المارة  
 لكن السقاية التي تحتاج الى صب الماء فيها واثنان الذي ينزله الحاج بمكة والقرابة بالقرابة لا بد  
 فمع ما من التسليم الى المتولي لان نزولهم يكون في السنة مرة فيحتاج الى من يقوم بمصلحته  
 والى من يصب الماء فيها اسعاف (قوله وفي غيره) اي غير المسجد وضوء عماد كزنا وفي  
 الله تعالى ان التسليم ليس بشرط اذا جعل الواقف نفسه قايما ولا يعتبر التسليم للمشرف لانه  
 حافظ لا غير اه لكن فيه ان من شرط التسليم وهو محمد لم يصح تولية الواقف نفسه ومن  
 صحتها هو ابو يوسف لم يشترطه تأمل (قوله وفي غيره) اي بالقصة وهذا الشرط وان كان  
 مفترعا على الشرائط القبض لان القصة من غايته الا انه نص عليه ايضا حاو ابو يوسف لم  
 يشترط التسليم اجاز وقف المشاع والخلاف فيما قبل القصة اما ما لا يقبلها كالحمام والبر  
 والرحى فيجوز اتفاقا الا في المسجد والمقبرة لان بقاء الشجر كمنع الخلو من قلة تعالى نهر وفتح  
 (قوله فلا يجوز وقف مشاع بغير الخ) مثل ما لو استحق جرح من الارض شائع فيبطل في الباقي  
 لان الشيوع مقارن كافي الهبة بخلاف ما لو رجع الوارث في الثلثين بعد موت الواقف في مرضه  
 وفي المال ضيق لانه شيوع طار ولو استحق جرحه لم يبطل في الباقي لعدم الشيوع بحر  
 عن الهداية ولو لم يمت ما ارض وقفاها ودفعها عامه الى قيم واحد جاز اتفاقا لان المانع من الجواز  
 عند محمد هو الشيوع وقت القبض لا وقت العقد ولم يوجد هذا الوجود معه عامه من ما وكذا  
 لو وقف كل من من ماله عليه على جهة وسامه مع اقيم واحد لعدم الشيوع وقت القبض وكذا  
 لو اختلفا في وقفه ما جهة وقيا واحدا زمان تسليمهما اهما او قال كل منهما القية اقبض نصيب  
 مع نصيب صاحبه لانهم اصارا كمتول واحد بخلاف ما لو وقف كل واحد وحده وسلم اقبضه  
 وحده فلا يصح عند محمد لوجود الشيوع وقت العقد وتكسبه وقت القبض اسعاف وفيه ايضا  
 وقفت دارها على بنات الثلاث ثم على الفقراء ولا مال لها غيرها ولا وارث غيرها فالثلث وقف  
 والثلاث ميراثهن وهذا عند أبي يوسف خلافه اه اي لانه مشاع حيث لم تقسمه  
 بينهم (قوله ويجعل آخره بجهة قربة لا تنقطع) يعني لا بد ان ينص على التأييد عند محمد خلافا  
 لابي يوسف اه ح وباتي بيانه وهذا في غير المسجد اذا اختلفا لهما في لزومه بل هو موافق  
 للامام فيه وعلمه في الشريعة الاية (قوله هذا بيان) اي ما ذكره المصنف تبعا لا كثر وغيره  
 من قوله ولا يتم حتى يقبض وأشار الى ما في النهر حيث قال فان قلت هذا مناف لقوله أو لا والمالك  
 يزول بالقضاء اذ مفاده أنه لا يزول بغيره ولو توفرت هذه الشروط قلت الاولى أن يحمل ما قاله  
 أو لا على مسألة اجتماعية هي ان الملك بالقضاء يزول اما اذا خلا من القضاء فلا يزول الا بعد هذه  
 الشروط عند محمد واختاره المصنف تبعا لعمامة المشايخ وعليه الفتوى وكثير من المشايخ  
 أخذوا بقول أبي يوسف وقالوا ان عليه الفتوى ولم يرجح أحد قول الامام وبهذا التقرير اندفع  
 ما في البحر كيف منى أولا على قول الامام وثانيا على قول غيره وهذا مما لا ينبغي في المتن  
 الموضوع للتعليم اه (قوله لانه كالمدة) أي فلا بد من القبض والافراز اه ح (قوله  
 وجعله ابو يوسف كالاتفاق) فلذلك لم يشترط القبض والافراز اه ح أي فيلزم عنده مجرد  
 القول كالاتفاق بجامع اسقاط الملك قال في الحرر والعصم ان التأييد بشرط اتفاقا لكن ذكره

وفي غيره بنصب المتولي  
 وبما يراه اياه ابن كمال  
 (وفي غيره) فلا يجوز وقف  
 مشاع بغير خلافات  
 (ويجعل آخره بجهة قربة  
 لا تنقطع) هذا بيان شرائط  
 الخاصة على قول محمد لانه  
 كما ذكره وجهه ابو يوسف  
 كالاتفاق

مطلب  
 في الكلام على اشتراط  
 التأييد

ليس بشرط عند أبي يوسف وعند محمد لا بد ان ينص عليه اه وصحة في الهداية أيضا وقال  
 في الاسعاف لو قال وقف أرضي هذه على ولد زيد وذ كرجاءة بأعيانهم لم يصح عند أبي يوسف  
 ايضا لان تعيين الموقوف عليه بمنع ارادة غيره بخلاف ما اذا لم يبين بجهة اياه على الفقراء الا ترى  
 أنه فرق بين قوله موقوفة وبين قوله موقوفة على ولدي فصحيح الاول دون الثاني لان مطلق  
 قوله موقوفة يصرف الى الفقراء عرفا فاذا ذكر الولد صراحة فلا يبقى العرف فظهر بهذا  
 أن الخلاف بينهما ما في اشتراط ذكر التأييد وعدمه انما هو في النصيص عليه أو على ما يقوم  
 مقامه كالفقراء وغيرهم وأما التأييد ففيه شرط اتفاقا على الصحيح وقد نص عليه محمد في  
 المشايخ اه قلت ومقتضاه ان المقيد باطل اتفاقا لكن ذكر في البرازية أن عن أبي يوسف  
 في التأييد روايتين الاولى انه غير بشرط حتى لو قال وقف على أولادي ولم يزد جاز الوقف واذا  
 انقضوا عاد الى ما سلكوا حيا والافاقى ملك الوارث والثانية انه بشرط لكن ذكره غير بشرط حتى  
 تصرف الغلبة له والاولاد الى الفقراء اه ومقتضاه أنه على الرواية الاولى يصح كل من الوقف  
 والتقييد وعلى الثانية يصح الوقف ويبطل التقييد لكن ذكر في البحر ان ظاهر المجتبى  
 والخلاصة أن الروايتين عنه فيما اذا ذكر لفظ المدة اما اذا ذكر لفظ الوقف فقط لا يجوز  
 اتفاقا اذا كان الموقوف عليه معينا اه قلت ويشهد له ما في الذخيرة لو قال أرضي هذه صدقة  
 موقوفة فهي وقف بلا خلاف اذا لم يبين انسا فلو عين وذ كرم لفظ الوقف فقط صدقة بان  
 قال صدقة موقوفة على فلان جاز ويصرف بعده الى الفقراء ثم ذكر بعده عن المتن أنه يجوز  
 مادام فلان حيا باربعه مده يرجع الى ملك الواقف أو الى ورثته بعده اه وفيها ايضا الوعين  
 كوقفة ما على فلان لا يجوز اه فهو لا يدل على أن الرواية بين عن أبي يوسف فيما اذا ذكر لفظ  
 صدقة مع موقوفة وعين الموقوف عليه أما اذا لم يبينه يجوز بلا خلاف واذا أفرد موقوفة  
 وعين لا يجوز بلا خلاف خلافا لما في البرازية حيث جعل الروايتين فيه فانه يقتضي صحة  
 الوقف ويخالفه أيضا كلام الاسعاف وقوله في الهداية وقبل ان التأييد بشرط بالاجماع الا أن  
 عند أبي يوسف لا يشترط ذكره لان لفظ الوقف والصدقة متبني عنه ولهذا قال في السكاب وصار  
 بعده الفقراء وان لم يسمهم وهذا هو الصحيح وعند محمد ذكره بشرط الخ فقوله لان لفظ الوقف  
 والمدة يقيدان الكلام في ذكرهما معا لا في ذكرهما فقط وبوضعهما في الخاتمة  
 لو قال صدقة موقوفة على فلان صح وبصيرته صدقة موقوفة على الفقراء لان محل الصدقة  
 الفقراء الا أن غايته تكون لفلان مادام حيا ولو قال موقوفة على فقراء بقي أو على ولدي  
 لا يصح لانهم يقطعون فلا يبايد الوقف وبدون التأييد لا يصح الا أن يجعل آخره للفقراء فرق  
 أبي يوسف بين قوله موقوفة وبين قوله موقوفة على ولدي فصحيح الاول لا الثاني اه أي لان  
 الثاني ذكره قيدا بالوقوف عليه المعين وذلك ينافي التأييد حيث لم يصرح به ولا بما في معناه  
 بخلاف ما اذا قال موقوفة فقط لا نصيرافه الى الفقراء عرفا فهو مؤبد وكذا صدقة موقوفة  
 على فلان فانه وان قيد بمعين سكنه مطلق لان الصدقة للفقراء في كانه قال وبعد فلان فعلى  
 الفقراء فيكون مؤبدا لكن اذا لم يقيد بمعين فهو مؤبد بلا خلاف فيصح عند محمد ايضا كما مر  
 لعدم منافي التأييد اه لا ولذا قال في الخاتمة لو قال موقوفة ولم يزد لا يجوز الا عند أبي يوسف

مطلب  
 م-م فرق ابو يوسف بين  
 قوله موقوفة وقوله موقوفة  
 على فلان

مطلب  
 التأييد مع شرط اتفاقا



ويكون وقفاً على المسكين ولو قال موقوفة صدقة أو صدقة موقوفة ولم يرد جازعاً أدى  
 يوسف ومحمد وهلال وقيل لا مال يقبل وآخرها المسكين أبدأ بالصحيح الجواز لأن محل الصدقة  
 في الأصل الفقراء فلا يحتاج إلى ذكرهم ولا انقطاع لهم فلا يحتاج إلى ذكر الأبد أيضاً  
 فهذا صحيح في أن التصريح بالصدقة تصريح بالتأبد فيجوز عندهم بالإجماع أن لم يعين  
 فلو عين لم يجز عند محمد وجازعاً أي يوسف ثم بعد انقطاعه يعود إلى الفقراء كما يحسن في الهداية  
 وليست المتون كالقصة دورى والمتن في النفاية وغيرهما أو يعود إلى ملك الوافق أو ورثته  
 وسيد كر الشارح نصه فيمكن نقل في الذخيرة أن هذا القول مذكور في شرح الطحاوى  
 وشرح السرخسى وأن بعض المشايخ قالوا أنه خطأ قلت ويؤيده ما مر عن الأسعاف من أن  
 التأبد منه في شرط اتفاقاً وإذا عاد إلى الملك لم يكن مؤبداً لفظاً ولا معنى والحاصل أنه  
 لا خلاف عندهم في صحة لوقف مع عدم تعيين الموقوف عليه إذا ذكرنا نظماً أو ما في  
 معناه كأنه قال موقوفة موقوفة وكقوله تعالى وكقوله على وجوه البر لأنه عبارة  
 عن الصدقة وكذا موقوفة على الجهاد أو على كتمان الموتى أو دفن القبور كما في الخاتمة  
 وغيرها وأنه لا خلاف في بطلان لوقف نصير على لفظ موقوفة مع التعيين كقوله على زيد خلافاً  
 لما في البرزخية وإنما الخلاف بينهما في الواقف بلا تعيين أو جمع مع التعيين كصدقة موقوفة  
 على فلان فعند أبي يوسف يصح ثم يعود إلى الفقراء وهو المعقد وقيل يعود إلى الملك والمراد  
 بالعين ما يحل الانقطاع كالأول زيد أو فقراء قرابة فلان وهم يصحون في الذخيرة عن وقف  
 النصاف قال جمعت هذه الأرض صدقة موقوفة على فلان وولده وولداه وأولاد أولادهم  
 فإذا هم من ذلك ثلاث بطون فهي وقف مؤبد إلى يوم القيامة وقيل ما إذا وقف على عمارة  
 مسجد معين فقبل يصح عند أبي يوسف تأبده مسجداً لا عند محمد وقيل يصح اتفاقاً وفي البحر  
 عن المحيط أنه اختار ما غنم تحريره من المحل فأنك لا تجده في غيره هذا الكتاب والحمد لله تعالى  
 عليهم أصواب (قوله واختلاف الترجيح) مع النصير مع كل من مباحات الفتوى عليه يمكن في  
 الفتح أن قول أبي يوسف أرجح عند التحقيق (قوله بطل اتفاقاً) هذا إذا شرط رجوعه بعد  
 الوقت والافه بطل أيضاً عند النصاف صحيح مؤبد عند هلال كما في الأسعاف وظاهر ما في  
 الخاتمة اعتماداً على البحر ووجهه أنه إذا قال صدقة موقوفة يوماً وشهراً فهو مثل ما لو وقفه  
 على معين فينبغي أن يجري فيه الخلاف المأربين محمد وأبي يوسف فيصح عند الثاني لأن لفظ  
 صدقة قيد التأبد فيألف التوقيت أما إذا شرط رجوعه إليه بعد مضي الوقت فقد بطل  
 التأبد فيبطل الوقف ثم ذكر في الأسعاف عن هلال أنه لو قال صدقة موقوفة بهدموى سنة  
 يصح مؤبداً إذا قال فإذا مضت السنة فالوقف باطل فهو كالمشروط قصير الغلة للمسكين  
 سنة والأرض ملك لورثته لأنه بشرط البطلان خرجت من الوقف المصنف بالآدم بعد الموت  
 إلى الوصية المحضة (قوله وعليه فلو وقف على رجل) أي مضموناً باللفظ صدقة واللام يجوز اتفاقاً  
 كما حقه في بيان أن هذا لا يصح بآؤه على بطلان الوقف الموقت بل هو مبني على صحته فكان  
 عنهما أن يذكروا بعد كلام الخاتمة بل الأولى ذكره قبل قوله وإذا وقفه لم يكن تفرعاً على قول  
 أبي يوسف لكنه على إحدى الروايتين عنه وقد عرفت أنه خلاف المعقد لخالفه لما نص عليه

واختلاف الترجيح والاختلاف  
 بقول الثاني أحوط وأسهل  
 بحر وفي الدرر ومصدر  
 الشريعة وبه بقي وأقره  
 المصنف (وإذا وقفه) به  
 أو سنة (بطل) اتفاقاً قدر  
 وعليه فلو وقف على رجل  
 بغيره عاد به صدقته لورثة  
 الوقف به بقي فتح

محمّد المشايخ وما في المتن من أنه بعد موت الموقوف عليه يعود للفقراء لأنه لو عاد لكان لم  
 يكن موقفاً لفظاً ولا معنى والتأبد منه في متفق عليه في الصحيح كما مر فلذا افاد في النهر ضعف  
 ما هنا وان نقل في الفتح عن الأجناس أنه به بقي (قوله قلت وجزم في الخاتمة الخ) استدراكاً  
 على قول الدرر بل اتفاقاً وعبارة الشريعة لا بل أقول برده عليه أي على الدرر ما في الخاتمة رجل  
 وقف داره يوماً أو شهراً أو وقتاً معلوماً ولم يرد على ذلك جازاً الوقف ويكون وقفاً أبداً قلت وعلى  
 ما جاء عليه كلام الدرر لا يرد ما في الخاتمة لأن المراد به ما إذا لم يشترط رجوعه إليه بقرينة قوله  
 ولم يرد على ذلك وبه تدل أنه لا محل لقول الشارح مما قاله لأنه ليس في كلامه ما يفهم من الإطلاق بل  
 رجاء قيد أنه يجوز وأن شرط رجوعه إليه مع أنه يبطل اتفاقاً كما علمت وقد قال في الخاتمة عقب  
 عبارة المذكورة ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة شهراً فإذا مضى شهر فالوقف باطل كان  
 لوقف باطلاً في قول هلال لأن الوقف لا يجوز إلا مؤبداً فإذا كان التأبد بشرط لا يجوز موقفاً  
 أه وأما قيد بقوله في قول هلال لأنه على قول النصاف باطل مطلقاً كما علمت اتفاقاً وقيد  
 الصدقة بقوله صدقة موقوفة لأنه بدون لفظ صدقة أو ما يقوم مقامها لا يصح كما مر وبه يظهر  
 أن قوله وقف داره يوماً ليس صيغة الوقف بل حكاية عنه وصيغة قول الواقف أرضي صدقة  
 موقوفة ونحوه (قوله فإذا تم ولزم) لزومه على قول الإمام بأحد الأمور الأربعة المسارة  
 وعنده ما مجرد القول وليكنه عند محمد لا يتم إلا بالقبض والافراز والتأبد لفظاً وعند أبي  
 يوسف بالتأبد فقط ولو لم ينعلم بمسار (قوله لا يملك) أي لا يكون مملوكاً له ولا يملك أي  
 لا يقبل التقليد لغيره بالبيع ونحوه لا تصح عليه تلك المسارح عن ملكه ولا يمار ولا يبرهن  
 لاقتضائهما الملك درر ويستثنى من عدم قبلكه ما لو اشترط الواقف اعتداله وسماي الكلام  
 عليه وعلى بيع الوقف إذا انتقر الواقف ولم يكن مسلماً ويستثنى من عدم الاعارة ما لو كان  
 داراً موقوفة للسكران لأن من له السكنى له الاعارة كما صرح به في البحر وغيره بخلاف الموقوف  
 للآل فتلال قال في الأسعاف ومن وقف دونه للاستغلال ليس له أن يسكن أحداً بل أجرة أه  
 وفي شرح المتن وجاز بيع المصنف الموقوف وشراء آخر بقرينه (قوله فيبطل الخ) لا يصح تفرعه  
 على قوله ولا يبرهن لأنه في رهن الوقف لا في الرهن به بل هو تفرع على قوله ولا يملك فانه لم  
 وجهه أن الرهن حبس شيء مالى بحق يمكن استيفاء مؤنه كالدين والاعيان المضمونة بالتسلل  
 والقيمة حتى لو ملك الرهن صار الرهن مستوفياً حقه لومساو بالرهن ولا يخفى أن الاستيفاء  
 انما يتأتى فيما يمكن قبلكه والوقف لا يمكن قبلكه فلا يصح الرهن به ولأنه أمانة عند المستعير وهو  
 غير مضمون قال في الأشباه في القول في الدين موزياً إلى السبكي فرع حدث في الأعصار القرينية  
 وقف كتب شرط الواقف أن لا تعار الأبرهن أو لا تخرج أصلاً والذي أقول في هذا أن الرهن  
 لا يصح بجم الأنهم مضمونة في يد الموقوف عليه ولا يقال لها عارية أيضاً بل لا تأخذها إن كان  
 من أهل الوقف استثنى الانتفاع ويده عليه أمانة فشرط أخذ الرهن عليه فاسد ودان أعطى  
 كان رهنه فاسداً يكون في يد خازن الكتب أمانة هذا إن أريد الرهن الشرعي وإن أريد  
 مدلوله لغة وأن يكون تذكراً فيصح الشرط لأنه فرض صحيح وإذا لم يعلم مراد الواقف فالأقرب  
 الحل على الأقوى تصحيح كلامه وفي بعض الأوقاف يقول لا تخرج إلا بمكة مرة فيصح

قلت وجزم في الخاتمة بصدقة  
 الموقوفة مطابقة لثبته وأقره  
 الشريعة بل لا (فإذا تم ولزم  
 لا يملك ولا يملك ولا يبرهن ولا  
 يبرهن) فيبطل شرط واقف  
 الكتب الرهن كافي التدبير  
 ولو سكنه المشتري والمرتهن  
 ثم بان أنه وقف أو أصغر  
 مطالب  
 في شرط واقف الكتب  
 أن لا تعار الأبرهن



ويكون القصد أن تجوز الواقف الانتفاع مشروط بذلك ولا نقول أنه اتفق رهنابل  
أخذها في طابعه انما كان برد الكتاب وعلى كل فلا تثبت له أحكام الرهن ولا يبيعه ولا يبدل الكتاب  
الموقوف بتأثيره ان لم يقرط اهـ ملخصا قال في الاشباه بعد ذلك له وقول أصحابنا لا يصح الرهن  
بالامانات شامل للكتب الموقوفة والرهن بالامانات باطل فاذا هلك لم يجب شيء بخلاف الرهن  
بالقصد فانه مضمون كالصحيح وأما وجوب اتباع شرطه وحده على المعنى اللغوي فغير بعيد  
اهـ وسبق في تمام الكلام على جواز نقل الكتب قبيل قوله ويبدأ من غائته بعمارة (قوله لازم  
أجر المثل) بناء على المذني به عند المتأخرين من أن منافع العقار تضمن إذا كان وقفا أو لغيره  
أومعدلا لا يستعمل كما سبق في الفصل عند قول المصنف يفتي بالضم والحق وبه اتفق الرمي  
وغيره ويرجم به في الفتح آخر الباب وعلى هذا فإذا ذكره في القيمة أيضا من أنه لو سكن الدار سنين  
يدعى المالك ثم استغنى لا وقف لا يلزمه أجره ماضى اهـ ضعيف كما جزم به في البصر لانه مبني على  
قول المتقدمين وجوب الاجرة قول المتأخرين كائن عليه في الاسعاف أفاده الخيرة الرمي  
ولو بنى المشتري أو غرس فسباني حكمه عند من له ابن المقار في سوادة الفصل الا ترى (قوله  
ولا يقسم الا عندهم الخ) أي اذا قضى قاض يجوز وقف المشاع ووقف قضاءه وصار متفقا  
عليه كما ترى الخلفاء فان طالب بعضهم القسمة فعنده لا يقسم ويتمايئون وعندهم ما يقسم أي  
إذا كانت بين الواقف والمالك وأجمعوا أن الكل لو كان موقوفا على الأرباب فأرادوا القسمة  
لا يقسم كذا في المحيط درر وهذا في قول المصنف الا عندهم إذا كانت بين الواقف  
والمالك لا الموقوف عليهم (قوله بل يتمايئون) قال في فتاوى ابن الشاشي القسمة بطريق  
التمايؤ وهو التناوب في العين الموقوفة كما إذا كان الموقوف أرضا من لابن جماعة فراضوا  
على أن كل واحد منهم يأخذ من الأرض الموقوفة قطعة معينة يزرعها لنفسه هذه السنة ثم  
في السنة الاخرى يأخذ كل منهم قطعة غيرها فذلك سائغ ولكنه ليس بالزم فاهم ابطاله وليس  
ذلك في الحقيقة بقسمة اذا القسمة الحقيقية أن يختص ببعض من العين الموقوفة على الدوام اهـ  
وتحوى في البصر عن الاسعاف ومقتضاه انه ليس لهم استدامة هذه القسمة بل يجب عليهم تقضاها  
أو ابدال الاماكن بعضها ببعض اذ لو استديمت صارت من القسمة الممنوعة بالاجماع  
لأنهم اتي طول الزمان الى دعوى المالكية أو دعوى كل منهم أو بعضهم أن مافي يده موقوف  
عليه بعينه ولا يخفى مافي ذلك من الضرر ثم لا يخفى أن ما قيل من أن المايات في الوقف لا يمكن  
ابطالها لانه لا يكون الا بطلب القسمة والقسمة في الوقف متعذرة فهو مخدوع بل يمكن تقضاها  
وابطالها باعادته كما كان أو باستبدال الاماكن كما قلنا ولو ثبت عدم إمكان ابطالها بطل  
ما نقلوه من الاجماع على أن الوقف لا يقسم أي قسمة مستدامة فقد ظهر لك أن هذا كلام  
ناثي عن عدم التدبر لمخالفته للاجماع فتدبر بقى ما لو كان الموقوف دارا شرط الواقف سكناها  
لاولاده ونسله قال في الاسعاف تكون سكناها لهم ما بقي منهم أحد فلولم يبق الا واحد وأراد أن  
يؤجرها أو ما فضل عنه منها ليس له ذلك وانما له السكنى فقط ولو كثرت اولاد الواقف وضاعت  
الدار عليهم ليس لهم أن يؤجرها وانما تقط سكناها على عذرهم ومن مات منهم بطل ما كان له  
من سكناها ويكون ما بقي منهم ولو كانوا ذكورا واناثا وأراد كل من الرجال والنساء أن يسكنوا

مطلب  
سكن دارا ثم ظهر أنهم اوقف  
بإلزامه أجره ما سكن

مطلب  
في التمايؤ في أرض الوقف  
بين المستحقين

لزم اجر المثل في قسمة (ولا  
يقسم) بل يتمايئون

مطلب  
فما اذا ضاقت الدار على  
المستحقين

مهم نساهم موارثا بين من جازاهم ذلك ان كانت الدار ذات مقاصير ومجرى يلقى  
على كل واحدة باب وان كانت دارا واحدة لا يمكن ان تقسم بينهم لا يسكنها الا من جعل لهم  
الواقف السكنى دون غيرهم من نساء الرجال ورجال النساء اهـ أي لان الواقف قصد صيانتهم  
وسكنهم فلو سكن زوج امرأته ما هاهنا في هذه الدار اخوات مثلا كان فيه بذلة اهن يدخل  
الرجل عليهم كافي المصاف بخلاف ما إذا كان لكل منهم حجرة اهاب يلقى فان لكل ان يسكن  
بأهله وحشيه وجميع من معه كافي المصاف أيضا وقد مناه السيرة ان المقصورة الحجرة بلسان  
أهل الكوفة وإن ذكر محمد فيها لو اخرج السارق السرقة الى صحن الدار انه ان كان فيه مقاصير  
فأخرجها من مقصورة الى صحن الدار قطع قال في الفتح هناك أي اذا كانت الدار عظيمة فيها  
بيوت كل بيت يسكنه أهل بيت على حدتهم ويستغنون به استغناء أهل المنازل فجازاهم عن  
صحن الدار وانما يفتقرون به اتفقا عليهم بالسكن اهـ وهل المراد هنا بالحجرة كذلك الظاهر ثم  
كأيه بده قول المصنف لكل أن يسكن في حجرة بأهله وحشيه وجميع من معه ثم قد صرح  
المصنف بأنه اذا لم يسكن فيها لم تقسم ولا يقع فيها ما ياتيهم وظاهره انه لو كان في حجرة  
لا يسكنهم فهي كذلك أي يسكنها المستحقون فقط دون نساء الرجال ورجال النساء ولذا قال في  
الفتح بعد نقله كلام المصنف وعن هذا تعرف أنه لو سكن بعضهم فلم يجب اباؤهم وضه ابكتيه  
لا يستوجب أجره حصة على الساكنين بل ان أحب أن يسكن معه في بقعة من تلك الدار بلا  
زوجة أو زوج والترك المتضيق وخرج أو جلسوا معا كل في بقعة الى جنب الآخر ثم ذكر أن  
المصنف لم يخالفه أحد فيما ذكر كيف وقد نقلوا إجماعهم على الأصل المذكور أي على قولهم  
لو كان الكل رقة على اربابه وأرادوا القسمة لا يجوز التمايؤ اهـ لكن هذا يشكل على قول  
الشارح بل يتمايئون والتوفيق كما أفاده الخيرة الرمي يعمل مافي المصنف وغيره من عدم جواز  
القسمة والتمايؤ على قسمة القلث جبر او مافي النمرح تعالى الاسعاف وغيره على قسمة القراض  
باللزام ولذا قالوا وان أبي منهم بعد ذلك ابطاله (قوله فيقسم المشاع) فاذا تقاسم الواقف مع  
شريكه فوقع نصيب الواقف في موضع لا يلزمه أن يقره ثانيا لان القسمة تعين الموقوف وإذا  
أراد الاجتناب عن الخلاف بقية المقسوم ثانيا جبر عن التلاصق أي اذا لم يكن محكما  
بصحة اذ بهد الحكم لم يبق خلاف وفي البصر عن الظاهرية ولو كانت له أرضون ودورينه وبين آخر  
فوقف نصيبه ثم أراد أن يقاسم شريكه ويبيع الوقف كله في أرض واحدة ودار واحدة فانه  
جائز في قول أبي يوسف وهلال اهـ وفي الفتح ولو كان في القسمة فضل دراهم بان كان أحد  
النصفين أجود فله بل يازاه الجود دراهم فان كان الاخر ذللا دراهم هو الواقف بان كان غير  
الموقوف هو الاخر من لا يجوز لانه يصير بائعا بعض الوقف وان كان الاخر شريكه بان كان  
نصيب الوقف أحسن جاز لان الواقف مشتر لا يبيع فكأنه اشترى بعض نصيب شريكه فوقفه  
اهـ لكن في الاسعاف وما اشترى مال له ولا يصير وقفا وله في الخاتمة وكذا في البصر عن الظاهرية  
تأمل (قوله ان اخذت جهة واحدة) أي بان كان كل وقف منهم على جهة غير الجهة الاخرى  
لكن هذا التقييد يخالف ما في الاسعاف حيث قال ولو وقف نصف أرضه على جهة معينة  
وجعل الولاية عليه لزيد في حياته وبعد مماته ثم وقف النصف الاخر على تلك الجهة أو غيره أو جعل

(الا عندهم) فيقسم المشاع  
وبه أفتى فائى الهداية وغيره  
(إذا كانت) القسمة (بين)  
الواقف وشريكه (المالك)  
أو الواقف الاخر أو ناظره  
ان اخذت جهة واحدة  
فائى الهداية ولو وقف نصف  
عقار كله

مطلب  
في قسمة الواقف مع شريكه

مطلب  
فما وجع حصة الوقف في  
أرض واحدة جاز

مطلب  
لو كان في القسمة فضل دراهم  
من الواقف صح لامن الشريك

مطلب  
اذا وقف كل نصف على حدة  
صارا وقفين



فالقاضي يقضه مع الواقف  
صدر الشرع بمقتضى الحال  
وبعد من تلوته ذلك فيقر  
القاضي الوقف من الملك  
ولهم به أفتى قارئ  
الهداية واعقد في المنظومة  
الهدية (لا الموقوف عليهم)  
فلا يقسم الوقف بين  
مستحقه أجماعا ودورا  
وخلصة وغيره إلا أن  
ليس في العين وبه عزم ابن  
تجيم في فتاواه وفي فتاوى  
قارئ الهداية هذا هو  
المذهب وبعضهم جوز ذلك  
ولو سكن بعضهم ولم يجد  
الآخر موضعا ليكتبه فليس  
له اجرة ولا أن يقول أنا  
استعمل قدر ما استعملته  
لأن المأياة غائبة تكون بعد  
الخصومة فنية ثم لو استعمل  
كل واحد منهم بأقلية بلا إذن  
الآخر لزمه اجرة حصة  
شريكه ولو فاعلى سكاها  
بخلاف الملك المشترك ولو هذا  
للاجارة فنية فأت ولو به  
ملك وبه وقف وبأى  
في الغصب (ويزول ملكه من  
المسجد والمصل)

مطلب  
في احكام المسجد

الولاية عليه اعمرو في حياته وبعد وفاته يجوز له ما أن يقسمها أو يأخذ كل واحد منهم ما النصف  
فيه **قول** في يده لأنه لا وقف كل نصف على مدة صار اوقفين وان اتحدت الجهة كالأوقاف  
أشرك بكنة لوقتها كذلك **اه** (قوله فالقاضي يقضه مع الواقف) أي بان يصر رجلا بان  
يقاسمه وله طريق آخر كافي الفتح وهو أن يبيع نصيبه الثاني من رجل ثم يقاسم المشتري ثم يشتري  
ذلك منه ان أحب وهذا لان الواحد لا يصلح أن يكون مقاسما وقاسما **اه** (قوله به أفتى  
قارئ الهداية) حيث قال ثم تجوز القسمة وبقرز الوقف من الملك وبحكمهم أو يجوز للورثة  
بمعاصار عليهم بالقسمة وإذا قسم بينهم من هو عالم بالقسمة ان شاء من جهة الوقف وجهة الملك  
بقوله والاولى أن يقرع بين الجزأين فبقية التهمة عن نفسه **اه** (قوله فلا يقسم الوقف بين  
مستحقه أجماعا) وكذا لا يجوز التمايز فيه جبرا كما حررنا آنفا (قوله وبعضهم جوز ذلك)  
هذا ضعيف لغيره الاجماع (قوله لان المأياة غائبة تكون بعد الخصومة) فهو موهوم نبوت  
المأياة بعد الخصومة في المستقبل وقد عات أنه لا مأياة في الوقف ثم هذا في الملك كما  
قبيل الوقف نظاما (قوله لزمه اجرة حصة شريكه) لأنه لما استعمله بأقلية صار غاصبا ومنازع  
الوقف مضمونة على المفق به بخلاف المسئلة التي قبل هذه لان الساكن فيها غير غاصب كما أفاده  
في التمر والغير الرمي خلافا لما توهمه في الجوز (قوله ولو فاعلى سكاها) أي وان كان من له  
السكنى ليس له الايجار كما قدمنا عن الاسعاف لان هذا نصير لا يجارة مدي (قوله بخلاف  
الملك المشترك أي بين الغنيين فلو أحدهما يتيم وسكنه الآخر لزمه اجرة حصة التيمم) (قوله ولو  
معد الاجارة) لأنه سكنه باو بل ملك كما يأتي في الغصب **اه** ح (قوله ولو بعضه ملك وبعضه  
وقف) جلة المبتدأ والخبر وما عطف عليه إذا كان المقدرة بعد ولو أحدهما مستتر فيها عات على  
المكان المستعمل المحدث عنه والولوج الاعتراض يمنع الانتهاء الى طريق الصواب فافهم  
(قوله ويأتى في الغصب) في بعض النسخ بدون واو على انه جواب لوالاخيرة لكن نسخ اثباتها  
أحسن لان غالب ما ذكره من مسائل الغصب يأتي في بابها وان كانت الاخيرة لم تذكر فيه نصا  
لكنهم ما ملأه لانهم نصوا هناك على قضيتين منافع الوقف ولم يقيدها بما اذا لم يكن بعضها ملكا  
على انه في الغصب قال أما في الوقف اذا سكنه أحدهما بأقلية بلا إذن لزم الآخر **اه** فقوله  
اذا سكنه أحدهما أي أحد الثمر يكتفي بملك الشريك في الملك أو في الوقف واستقر بأقلية  
عما اذا لم يجز شريك الوقف موضع ما يسكن فيه فخرج باختياره كما مر وأما اذا كانت الدار كلها  
وقفا فان الساكن يلزمه اجرة ولو كانت بناويل ملكا كما اذا اشتراها ثم ظهر أنها اوقاف كما قدمنا  
(قوله ويزول ملكه من المسجد والمصل) اعلم أن المسجد بالمصالحات والواقف في عدم اشتراط  
التسليم الى المتولي عند محمد وفي منع الشيوع عند أبي يوسف وفي خروج عن ملك الواقف  
عند الامام وان لم يحكمهم بما حكم باقي الدرر وغيره (قوله والمصل) ثم مصلى الجنائز ومصلى  
العبد قال بعضهم يكون مسجد احق اذامات لا يورث عنه وقال بعضهم هذا في مصلى الجنائز  
أما مصلى العبد لا يكون مسجدا مطاوعة او غنما يعطى له حكم المسجد في مصلية الاقدار بالامام  
وان كان منفصلا عن الصلوة وفيما سوى ذلك فليس له حكم المسجد وقال بعضهم يكون  
مسجدا حال اداء الصلاة لا غير وهو الجبانة وما يجنب هذا المكان عما يجنب عنه المساجد

احتياط

احتياط **اه** خاتمة واسعاف والظاهر ترجيح الاول لانه في الخاتمة بقية دم الاشهر (قوله  
بافعل) أي بالصلاة فيه في شرح المتن انه يصير مسجدا بلا خلاف ثم قال عند قول المتن  
وعند أبي يوسف يزول بمجرد القول ولم يرد انه لا يزول بدونه لما عرفت أنه يزول بالفعل أيضا بلا  
خلاف **اه** قلت وفي الاخيرة وبالصلوة بجماعة يقع التسليم بلا خلاف حتى انه اذا بنى مسجدا  
وأن الناس بالصلاة فيه جماعة فانه يصير مسجدا **اه** ويصح ان يراد بالفعل الاقرار ويكون  
بنايا الشرط المتفق عليه عند الكل كما قدمنا من أن المسجد لو كان مشاعا لا يصح اجماعا عليه  
فقوله عند الثاني مرتبط بقول المتن بقوله جماعة مسجد اوليت الواو فيه بمعنى أرفاقهم لكن  
عنده لا بد من افرازه بطريقة في النهر عن القضية جعل وسط داره مسجدا وأذن للناس  
بالدخول والصلاة فيه ان شرط معه الطريق صار مسجد في قولهم جميعا والافلا عند أبي  
حنيفة وقال يصير مسجدا ويصير الطريق من حقه من غير شرط كالواجب أرضه ولم يشترط  
الطريق **اه** وفي القهس ستان ولا بد من افرازه أي تميزه عن ملكه من جميع الوجوه فلو كان  
العلم مسجدا والسفل حوانيت أو بالعكس لا يزول ملكه لاعتاق حق العبد به كافي لكافي  
(تنبيه) ذكر في البحر أن من ادعى كلام الحياوى اشتراط كون أرض المسجد ملكا لابي  
**اه** لكن ذكر الطرسوسى جوافه على الارض المستأجرة أخذنا من جواز وقف البناء كما  
سند كرهنا ذلك وسئل في الخبرية عن جعل بيت شعير مسجدا فأتى بأنه لا يصح (قوله وشرط  
محمد والامام الصلاة فيه) أي مع الافراز كعلمه واعلم ان الوقف انما يحتاج في لزومه الى القضاء  
عند الامام لان افضه لا يفتى عن الانسراج عن الملك بل عن الاقامة فيه لتصل الغلة على ملكه  
فيه صدق به بخلاف قوله جعلته مسجدا فانه لا يفتى عن ذلك لاحتياج الى القضاء به والفاذا  
أذن بالصلوة فيه قضى العرف بزواله عن ملكه ومقتضى هذا أنه لا يحتاج الى قوله وقفت  
ونحوه وهو كذلك وأنه لو قال وقفته مسجدا لم ياذن بالصلوة فيه ولم يصح في فيه احدا أنه لا يصير  
مسجدا بالاحكام وهو بعيد كذا في الفتح ملخصا واما ما قيل أن يقول اذا قال جعلته مسجدا  
فالعرف قاض وماض بزواله عن ملكه أيضا فغيره موقوف على القضاء وهذا هو الذي ينبغي  
أن لا يتردد فيه ثم قلت يلزم على هذا أن يكتفى فيه بالقول عنده وهو خلاف ما مر مع كلامهم  
تأمل وفي الدر المنثور وقدم في التنوير والدرر والوقاية وغيره ما قول أبي يوسف وعات  
أرجحه في الوقف والقضاء **اه** (قوله بجماعة) لأنه لا بد من التسليم عندهما خبا لا يابى  
يوسف وتسليم كل شيء بجماعة في المقبرة بدفن واحد وفي القاية بشر به وفي النسيان بنزوله كافي  
الاسعاف واشتراط الجماعة لان المقصود من المسجد ولذا اشترط أن تكون جهر اباذان واقامة  
والام يصير مسجدا قال الزبائى وهذا الرواية هي الصحيحة وقال في الفتح ولو اتفق الامام  
والمؤذن وصلى فيه وحده صار مسجدا بالاتفاق لان الاداء على هذا الوجه كالجماعة قال في النهر  
واذ عرفت أن الصلاة فيه أقيمت مقام التسليم علمت انه بالتسليم الى المتولى يكون مسجدا  
دونها أي دون الصلاة وهذا هو الاصح كافي الزبائى وغيره وفي الفتح وهو الوجه لان التسليم  
اليه يحصل تمام التسليم اليه تعالى وكذا لو سلمه الى القاضي أو نائبه كافي الاسعاف وقيل لا  
واختاره السرخسى **اه** (قوله وقيل يكفي واحد) لكن لو صلى الواقف وحده فالصحيح

بالفعل (وقوله جعلته  
مسجدا) عند الثاني (وشرط  
محمد والامام) (الصلاة فيه)  
بجماعة وقيل يكفي واحد



انه لا يكتفى لان الصلاة انما شرط لاجل القبض للعامة وقبضه لنفسه لا يكتفى فكذلك  
فتح واسعاف (قوله وجهه في الخاتمة ظاهر الرواية) وعليه المتن كالمتن والمفتي وغيرهما  
وقد عرفت تصحيح الاول وصحة في الخاتمة ايضا وعليه اقتصر في كافي الحاشية فهو ظاهر الرواية  
ايضا (قوله ان الباقي الخ) المتبادر من العبارة ان المراد بالباقي المسجد الاول لكن المناسب ان يراد  
بمريد البناء الا ان وفي ط عن الهندية مسجد يبنى او ادرجل ان ينقضه ويبنيه احكم ايسر  
له ذلك لانه لا ولاية له بمضمرات الا ان يخاف ان يهدم ان لم يهدم تارة ثانية وتاويله ان لم يكن  
الباقي من اهل تلك الجهة واما اهلها فله ان يهدم ويحذر واما ويقرشوا الحصر ويعلقوا  
القناديل لكن من مالهم لامن مال المسجد الا بالامر القاضي خلاصة ويضعوا احضان الماء  
للترب والوضوء ان لم يعرف للمسجد بيان فان عرف فالباقي اول وليس لورثته منعهم من نقضه  
والزيادة فيه ولا هل الجهة تحويل باب المسجد خاتمة وفي جامع الفتاوى لهم تحويل المسجد الى  
مكان آخر ان تركوه بحيث لا يصل في فيه ولا هم بيع مسجد عتيق لم يعرف بانيه ومصرف غنمه في  
مسجد آخر اه سألني اه قلت وفي الهندية آخر الباب الاول من احياء الموات نقلا عن  
الكبرى او اذ ان يحقر بترافي مسجد من المساجد اذ لم يكن في ذلك ضرر بوجه من الوجوه  
رفيه نفع من كل وجه فله ذلك كذا قال هنا ذكر في باب المسجد قبل كتاب الصلاة لا يحضر  
ويضع والفتوى على المذكور هنا اه وقد ذكر في البحر جملته وافية من احكام المسجد  
فراجعه (قوله واذا جعل تحتها سردابا) جعه سراديب وهو بيت يتخذ تحت الارض لغرض  
تبريد الماء وغيره كذا في الفتح وشرطي المصباح ان يكون ضيقا نهرا (قوله اوجعل فوقه بية الخ)  
ظاهره انه لا فرق بين ان يكون البيت للمسجد او لا لانه يؤخذ من التعليل ان محل عدم كونه  
مسجدا فيما اذا لم يكن وقفا على مصالح المسجد وبه صرح في الاسعاف فقال واذا كان السرداب  
او الموضع الخ المسجد او كانا وقفا عليه صار مسجدا اه ثم في الالية قال في البحر وحاصله ان  
شرط كونه مسجد ان يكون سهلا وعلمه مسجد البنية قطع حق العبد عنه لقوله تعالى وان  
الاسجد لله سجدا فالاخلاف ما اذا كان السرداب والعلم وقفا على مصالح المسجد فهو كمسجد اب بيت  
المقدس هذا هو ظاهر الرواية وهذا روايت ضيقة مذكورة في الهداية اه (قوله كالأوجهل  
الخ) ظاهره انه لا خلاف فيه مع ان فيه خلافا ايضا كما قد مر من القضية ونحوه في الهداية  
فكان المناسب ذكر قوله خلافا له ما به هذه المسئلة ليكون راجعا للمسائل الثلاث (قوله  
واذن للصلاة) الا لام لتعليل لاصلة اذن والوضع واذن للناس بالصلاة فيه والمراد الاذن مع  
الصلاة اذ لو لم يصل فيه احد لا يصح في المسجد المقررة هنا اولي كالأجني (قوله اما الوقت  
المسجدية) اي بالقرن على المقتضى او بالصلاة فيه على قواها ط وعبارة التارخانية وان كان  
حين بناءه على بينه وبين الناس ثم جاء به ذلك يعني لا يترك اه وبه علم ان قوله في النهر واما  
لوقت المسجدية ثم ارادهم ذلك البناء فانه لا يمكن من ذلك الخ فيه نظرا لانه ليس في عبارة  
التارخانية ذكر الهدم وان كان الظاهر ان الحكم كذلك (قوله فاذا كان هذا في الواقع الخ)  
من كلام البحر والاشارة الى المنع من البناء (قوله ولو على جدار المسجد) مع انه لم يأخذ من هو  
المسجد شيئا اه ط ونقل في البحر قبله ولا يوضع الجذع على جدار المسجد وان كان من اوقافه

وجهه في الخاتمة ظاهر  
الرواية (فرع) اه اراد اهل  
الجهة نقض المسجد وبناءه  
احكم من الاول ان الباقي  
من اهل الجهة لهم ذلك والا  
برؤية (واذا جعل تحتها  
سردابا بالمسجد) اي المسجد  
(جاء) كمسجد القدس  
(ولو جعل غيره) او جعل  
(فوقه بيئا وجهه) ل باب  
المسجد الى طريق وعزله عن  
الملك لا يكون مسجد (وله  
بيعه ويورث عنه) خلافا لما  
(كالوجهل وسط دار مسجد  
واذن للصلاة فيه) حيث  
لا يكون مسجدا الا اذا شرط  
الطريق زيادة (فرع) اه  
لوجه فوق بية الامام لا يحضر  
لانه من المصالح اما لو تمت  
المسجدية ثم اراد البناء منع  
ولو قال عتبت ذلك لم يصدق  
تارة ثانية فاذا كان هذا في  
الواقف فكيف بغيره فيجب  
هدمه ولو على جدار المسجد  
ولا يجوز اخذ الاجرة منه

اه قلت وبه علم حكم ما به بعض جيران المسجد من وضع جذوع على جداره فانه لا يحل  
ولو دفع الاجرة (قوله ولا أن يجعل الخ) هذا ابتداء عبارة البرازية والمراد بالاستفاد أن يجوز  
منه شي لاجل عبارة بالسكنى محالها وعبارة البرازية على ما في البحر ولا مستكاث وقد رد في الفتح  
ما به في الخلاصة من أنه لو احتاج المسجد الى تفة توجب قطعة منه بقدر ما ينفع عليه بانه  
غير صحيح قلت وبهذا علم ايضا حرمة احداث الخلو في المساجد كالحق في رواق المسجد  
الاموي ولا سيما ما يقترب على ذلك من تقدير المسجد بسبب الطبخ والفسل ونحوه ورأيت  
تاليفه في المنع من ذلك (قوله ولو خرب ما حوله الخ) أي ولو مع بقاءه عامرا وكذا  
لو خرب وليس له ما به مر به وقد استغنى الناس عنه لبناء مسجد آخر (قوله عند الامام والثاني)  
فلا يعود ميراثا ولا يجوز نقله ونقل ماله الى مسجد آخر سواء كانوا اهل فيه أولا وهو الفتوى  
حاوي القدسي وأكثر المشايخ عليه مجتبي وهو الوجه فتح اه بحر قال في الاسعاف  
وذكر بعضهم ان قول أبي حنيفة كقول أبي يوسف وبعضهم ذكره كقول محمد (قوله وعاد الى  
المكان عند محمد) ذكر في الفتح ما به انه يفرع على الخلاف المذكور ما اذا انهدم الوقت  
وليس لمن القلة ما به مر به فيرجع الى الباقي او ورثته عند محمد خلافا لابي يوسف فليكن عند  
محمد انما يعود الى ملكه ما خرج عن الانتفاع المقصود والواقف بالكتابة كما نوت احترق  
ولا يمتاخر بشي يور باط وحوض محلة خرب وليس له ما به مر به وأما ما كان معدا للغة فلا يعود  
الى الملك الا نقضه وتبقى ساحة وقفه او جرح ولو بشي قليل بخلاف الرباط ونحوه فانه موقوف  
للسكنى وامتنت بانهم دأبوا ارا اقله فانه قد خرب وقصير كوما هو بحيث لو تعلق نقضها  
يستاجر أرضها من يتي أو يفرس ولو بقليل فيغفل عن ذلك وتباع لواقفها مع أنه لا يرجع اليه  
منها الا بالنقض واستند في ذلك للخاتمة وغيرها وظاهر كلامه اعقاده (قوله وعن الثاني الخ) ٣  
بحرمه في الاسعاف حيث قال ولو خرب المسجد وما حوله وتفرق الناس عنه لا يعود الى ملك  
الواقف عند أبي يوسف فيباع نقضه باذن القاضي ويصرف غنمه الى بعض المساجد اه  
(قوله ومنه حشيش المسجد الخ) أي الحشيش الذي يفرش بدل الحصير كناية عن كل بعض  
البلاد كبلاد الصعيد كما اخبرني به بعضهم قال الزبلي وعلى هذا حرم المسجد وحشيشه اذا  
استغنى عنه ما يرجع الى مالكه عند محمد وعند أبي يوسف ينقل الى مسجد آخر وعلى هذا الخلاف  
الرباط والبئر اذ لم ينفق عليهم اه وصرح في الخاتمة بان الفتوى على قول محمد قال في البحر وبه  
علم ان الفتوى على قول محمد في آلات المسجد وعلى قول أبي يوسف في تأييد المسجد اه والمراد  
بالآلات المسجد نحو القناديل والحصى غير بخلاف أنقاضه لما قد مر من قرينة من أن الفتوى  
على أن المسجد لا يعود ميراثا ولا يجوز نقله ونقل ماله الى مسجد آخر (قوله وكذا الرباط) هو  
الذي يبنى للفقراء بحر عن المصباح (قوله الى أقرب مسجد أو رباط الخ) لف ونشر مرتب  
وظاهره انه لا يجوز صرف وقف مسجد بخرب الى حوض وعكسه وفي شرح الملتقى يصرف  
وقد هالاقرب مجانسها اه ط (قوله تفرق على قواها) أي قوله فيصرف الخ مفرع  
على قول الامام وأبي يوسف ان المسجد اذا خرب يتي مسجد ابد الكنعان أن المقتضى به قول  
أبي يوسف انه لا يجوز نقله ونقل ماله الى مسجد آخر كما مر من الحاشية نعم هذا التفرع انما

مطلب  
في الخرب المسجد وغيره  
ولا ان يجعل شيئا منه مستغلا  
ولا سكنى برازية ولو خرب  
ما حوله واستغنى عنه يتي  
مسجدا عند الامام والثاني  
ابدأ الى قيام الساعة (وبه  
يفتي) حاوي القدسي (وعاد  
الى الملك) أي ملك الباقي  
او ورثته (عند محمد) وعن  
الثاني ينقل الى مسجد آخر  
باذن القاضي (ومثله) في  
الخلاف المذكور (حشيش  
المسجد وحصره مع الاستغناء  
عنهما) كذا الرباط والبئر  
اذ لم ينفق بهما فيصرف  
وقف المسجد والرباط والبئر  
والحوض (الى أقرب مسجد  
او رباط أو بئر) او حوض  
(اليه) تفرع على قولهما  
درر وفيها وقف ضيقة على  
الفقراء وسائر الامتولى ثم  
قال لوصيه اعط من غلتها  
فلا ناكذا ولا ناكذا لم يصح  
لنحوه عن ملكه بالقبيل



يظهر على ما ذكره الشارح من الرواية الثانية عن أبي يوسف وقد مضى أنه يجرى في الاستسفاف  
 وفي الثانية رباط بعيد استغنى عنه المارة ويجنبه رباط آخر قال السيد الامام أبو شجاع تصرف  
 غلته الى الرباط الثاني كالمسجد اذا خرب واستغنى عنه أهل القرية فرفع ذلك الى القاضي  
 فباع الخشب وصرف الثمن الى مسجد آخر جاز وقال بعضهم يصير ميراثا وكذا حوض العامة  
 اذا خرب اه ونقل في الذخيرة عن شمس الأنة الحلواني أنه سئل عن مسجد أو حوض خرب  
 ولا يحتاج اليه لغيره الناس عنه هل للقاضي أن يصرف أو يوفاه الى مسجد أو حوض آخر  
 فقال نعم ومنه في البصر عن القنية وللشربيل في رسالة في هذه المسئلة اعترض فيها ما في المتن  
 فيه اللدور بما صرح عن الحلوي وغيره ثم قال وبذلك تم لم فتوى بعض مشايخ عصرنا بل ومن  
 قبلهم كالشيخ الامام أبي الدين بن عبد المال والشيخ الامام أحمد بن يوسف الشيباني والشيخ  
 زين بن نجيم والشيخ محمد الوفاق فتم من ائني ينقل بناء المسجد ومنهم من ائني ينقل ما له  
 الى مسجد آخر وقد مضى الشيخ الامام محمد بن مراح الدين الحانوفي على القول المقتضى به من  
 عدم نقل بناء المسجد ولم يوافق المذكي كورين اه ثم ذكر الشربيل في أن هذا في المسجد  
 بخلاف حوض وبترو رباط ودابة وسيف بنغور وقد بدل وبساط وحيد مسجد فقد ذكر في  
 التتارخانية وغيره ما جواز نقلها اه قلت لكن الفرق غير ظاهر فليتأمل والذي ينبغي متابعة  
 المشايخ المذكي كورين في جواز النقل بالافرق بين مسجد أو حوض كما أفتى به الامام أبو شجاع  
 والامام الحلواني وكفى به حافدة ولا سيما في زماننا فان المسجد أو غيره من رباط أو حوض  
 اذا لم ينقل باخذ انتفاضة الموصوف والمفتليون كما هو شاهد وكذلك أوقافه يأكلها المنظار  
 أو غيرهم ويلزم من عدم النقل خراب المسجد الاخر المحتاج الى النقل اليه وقد وقعت حادثة  
 شئت عن أبي أمير أراد أن ينقل بعض أعمار مسجد خراب في رقع قاسية دون بدمشق ليلاط بها  
 حسن الجامع الاموي فافتيت بعدم الجواز متبعة للشربيل في ثم بلغني أن بعض المفتلين أخذ  
 تلك الأعمار لنفسه فندمت على ما افتيت به ثم رأيت الآن في الذخيرة قال وفي فتاوى النسي  
 سئل شيخ الاسلام عن أهل قرية رحلوا وتدعى مسجد ها الى الخراب وبعض المتغلبة يستولون  
 على خشبه وينقلونه الى دورهم هل لواحد لاهل المحلة أن يبيع الخشب بامر القاضي ويبيك  
 الثمن ليصرفه الى بعض المساجد أو الى هذا المسجد قال نعم وحكي أنه وقع مثله في زمن سيدنا  
 الامام الاجل في رباط في بعض الطرق خرب ولا يتفق المارة به وله أوقاف عامرة فـ سئل هل  
 يجوز نقلها الى رباط آخر فينتفع الناس به قال نعم لان الوقف غرضه انتفاع المارة ويجوز  
 ذلك الثاني اه (قوله فلو قبله) اي قبل التسجيل الذي هو الحكم لا مجرد التسليم الذي  
 في صدر العبارة لكن هذا انما يظهر على قول الامام بعدم لزوم الوقف قبل الحكم ولذا لم يذكر  
 التسجيل في الثانية حيث قال وقف ضبيعة في صحته على الفقراء أو آخر جهات من يده الى المتولى  
 ثم قال لوصيه عند الموت أعطى من غلام الفلان كذا ولفلان كذا الخ لاهل الرباط لـ لانها  
 صارت للفقراء أو لافلايها ابطال حقهم الا اذا شرط في الوقف أن يصرف غاتها الى من شاء  
 اه والمراد بطلانها انه لا يكون حقا لازما فلان في غلة الوقف فلو كان فلان فقيرا لا يلزم اعطاؤه  
 بل انه ان يعطى غيره (قوله لكن سيجي) أي آخر الفصل الا في وقفه كلام سياتي (قوله)

قوله هل لواحد لاهل المحلة  
 سيجي معزيا لفتاوى  
 مؤيد زاده ان للواقف  
 الرجوع في الشروط ولو  
 سجلا

قوله هل لواحد لاهل المحلة  
 الخ هكذا بطله واهل الاولى  
 من اهل المحلة كامل اه  
 معصيه

تحدد الوقف والجهة) بان وقف وقفين على المسجد أحدهما على العمارة والاخر الى امامه  
 أو مؤذنه والامام والموذن لا يستغنى عنه المارة ولا يسهل قراءة المرسوم للساكنين ان يصرف من فاضل وقف  
 المصالح والعمارة الى الامام والموذن باستهواب أهل الصلاح من أهل المحلة ان كان الوقف  
 متحدا لان غرضه احياؤه ووقفه وذلك يصح ليعاقلنا بهر عن البرازية وظاهرة اختصاص  
 ذلك بالقاضي دون الناظر (قوله بسبب خراب وقف أحدهما) أي خراب اما كن احد الوقفين  
 (قوله بان بن رجبلان مسجدين) الظاهر ان هذا من اختلافه ما معا اما اختلاف الوقف  
 فحينما اذا وقف رجبلان وقفين على مسجد (قوله لا يجوز ذلك) اي الصرف المذكي كور  
 لكن نقل في البصر بعد هذا عن الولوالجية مسجد له أوقاف مختلفة لايأس للقيم ان يحاط غاتها  
 كلها وان خرب حانوت منها فلا يأس بعمارة من غلة حانوت آخر لان الكل للمسجد ولو كان مختلفا  
 لان المعنى بجمعه ما اه ومثله في البرازية تأمل (تنبيه) قال الخبير الرمي اقول  
 ومن اختلاف الجهة ما اذا كان الوقف متراين أحدهما للساكنين والاخر للاستقلال فلا  
 يصرف أحدهما الا لآخر وهي واقعة الفتوى اه (قوله ولو وقف العقار) ٢ هو الارض  
 مبنية أو غير مبنية فتح وفي القاموس هو الضبيعة وهو المناسب لقوله يقره الخ ثم (قوله  
 عبيد الخراونون) الا كرامة الخراونون من اكرت الارض حرثا واسم الفاعل كرامة بالفتة  
 مصباح والمراد انهم اذا كانوا عبيد صح وقفهم في الارض وكذا آلات الخراوة كما في البصر  
 (قوله صح استسفافنا الخ) لانه قد ثبت من الحكم تبعه اما لا يثبت مقصودا كالشرب  
 في البيع والبها في الوقف اه هذا قول أبي يوسف ومعه لانه اجازة اذ بعض المنقول  
 بالوقف فالتبع اولى قال في الاستسفاف ويدخل في وقف الارض ما فيها من الشجر والبناء دون  
 الزرع والاقرة كما في البيع ويدخل ايضا الشرب والطريق كالأجارة ولو جدها مقبرة وفيها انحصار  
 عظام وابنية لا تدخل ولو زاد في وقف الارض بحقوقها وجميع ما فيها ومنها على الشجرة  
 غرة فاعنة يوم الوقف قال هـ لال لا تدخل قياسا وفي الاستسفاف يلزمه انه قد قبل على وجه  
 النذور لا الوقف وذلك كذكر الناطي اذا قال بحقوقها تدخل في الوقف وهذا أولى خصوصا اذا  
 زاد بجميع ما فيها ومنها ولو وقف دارا بجميع ما فيها اجامات بطون أو يتا وفيه كوارات  
 عـ ليدخل الحمام والتحل تبعه الدار والعـ لكالوقف ضبيعة وذ كوماتها من العبيد  
 والدواب وآلات الخراوة اه ملخصا وقوله ذ كوماتها الخ يفيد عدم الدخول بل ذكره  
 وبه صرح في الفتح وقد اختصر في البصر عبارة الاستسفاف اختصارا مختلا (تنبيه) لم يذكر  
 المستصفا لصفة الوقف اشتراط تحديد المقار لان الشرط كونه معلوما وقول الفخ اذا كانت  
 الدار متـ هـ هـ مرة معروفة صح وقفها وان لم تحدد استغنى عنها ثم اعن تحديدها اه ظاهره  
 اشتراط التحديد لا يفتي ما فيه بل ذلك بشرط اقبول الشهادة بوقفه وتعامه في البصر وقال  
 في انفع الوسائل بعد ما قسمـ مثله التحديد الى سبع صور واما الصورة الثالثة اي ما لو لم يحددها  
 اصلا وهم لا يعرفونها فقال الخصاص فيها الوقف باطل الا ان تكون متـ هـ مرة وقال هلال  
 الشهاد قباطـ له ولاشك ان الاول يحتاج الى تاويل يعني أن الشهادة باطلة كما قال هلال وغيره  
 ولا يجوز العمل بظاهره لان الوقف لا يثبت بشرط لصحته التحديد في نفس الامر ولا يجوز الحكم

٢ مطاب  
 في وقف المنقول تبعاً للعقار  
 (اقتد الوقف والجهة)  
 وقيل مرسوم بعض الموقوف  
 عليه بسبب خراب وقف  
 أحدهما (جاز للساكنين  
 ان يصرف من فاضل الوقف  
 الاخر عليه) لانها لا تثبت  
 كشي واحد (وان اختلف  
 أحدهما) بان بن رجبلان  
 مسجدين اورجل مسجدا  
 ومدروسة ووقف عليهما  
 اوقافا (لا) يجوز له ذلك  
 ولو وقف المسقارب بقره  
 واكرته) يقتضين عبيده  
 الخراونون (صح) استسفافنا  
 تبعاً للعقار  
 مطلبه  
 لا يشترط التحديد في وقف  
 العقار



بإبطاله بمجرد قول الشهود لم يجدوها فلما ولاه في مشهورة (قوله)  
 وجاز وقف القن على مصالح الرباط (ظاهره جواز وقفه استعلا لا يؤيد أنه ذكره في الفتح  
 عن الغلظة في مسائل وقف المنقول الذي جرى فيه التعامل فكان ينبغي للشارح ذكره  
 بعد قول المصنف ومنقول فيه تعامل لتلايتهم أن المراد أنه وقفه تبعاً للرباط كما توهمه في  
 البحر حيث قال وأما وقف العبيد تبعاً للمدونة والرباط فبأنه جاز في بعض المشايخ اه  
 مع أنه في ما يأتى انما ذكر ما في الفتح عن الغلظة (قوله ونفقة) أي وإن لم بشرطها  
 الواقف وفي الاسعاف لشرطها من الغلظة ثم مرض بعضهم استحقاقها بشرط ابراهيم عليهم  
 ما داموا أحياء وإن قالوا لم يلزمهم لا يجري شيء على من تعطل عن العمل ولو باع العاجز  
 واشترى بثمنه عبداً كان جازاً اه وقال في موضع آخر وكذلك الدواب والآلات يبيعها  
 ويشتري بثمنها ما هو أصله للوقف (قوله وجنابته في مال الوقف) وعلى المتولي ما هو الأصل  
 من الدفع أو الفداء ولو فداها أكثر من أرض الجنابة كان متطوعاً في الزائد فيضعفه من مالها وإن  
 فداها أهل الوقف كانوا متطوعين ويؤتي العبد على ما كان عليه من العمل اسعاف (قوله)  
 لا قود فيه) كان وجهه أن في القود ضمير الوقف بقوات البذل اه ح والظاهر أن عمل  
 ما ذكره فيما إذا رضى القاتل بدفع البذل أما إذا لم يرضه لا يسلم نفسه للقصاص فإنه لا يجبر  
 لأن القصاص عندنا هو الأصل ط (قوله بل يجب قيمته) كما لو قتل خطأ ويشترى به المتولى  
 عبداً ويصير موقفاً كالوقول المدبر خطأ وأخذ مولا قيمته فإنه يشتري بها عبداً ويصير مدبراً  
 وقد صرح به في الذخيرة عن المصنف بجر (قوله كما صح وقف مشاع قضى بجواز) ويصير  
 بالقضاء متفقاً عليه والخلاف في وقف المشاع مبني على اشتراط التسليم وعدمه لأن القسمة  
 من غنائه قابلية يوسف أجازته لأنه لم يشترط التسليم ومحمد لم يجز لا اشتراط التسليم كما مر عند  
 قوله ويفرزه وقد مر أن محل الخلاف فيما يقبل القسمة بخلاف ما لا يقبلها فيجوز اتفاقاً  
 الاتي المسجود والمقبرة وقد مرنا بعض فروع ذلك (قوله لأنه محتمل فيه) أي يسوغ فيه الاجتهاد  
 لعدم مخالفة نفسه لنص أو إجماع (قوله فلا يفتى في المقتل الخ) أفاد أن المراد بقوله قضى بجوازه  
 ما يشمل قضاء الحنفى وانما خصه بالتفريع لأنه لا يتوهم أن المراد به من مذهب آخر لأن امام  
 مذهبنا غير قائل به لكن لما كان قول أصحابه غير خارج عن مذهبهم صح حكمه لادبه ولما  
 قال في الدرر من كتاب القضاء عند الكلام على قضاء القاضى بخلاف مذهبه أن المراد به  
 خلاف أصل المذهب كالحنفى إذا حكم على مذهب الشافعى وأما إذا حكم الحنفى بمذهب اليه  
 أبو يوسف أو محمد أو غيره من أصحاب الامام فليس حكمه بخلاف رأيه اه فقد أفاد أن  
 أقوال أصحاب الامام غير خارجة عن مذهبه فقد نقلوا عنهم أنهم ما قالوا قولاً إلا هو مروى  
 عن الامام كما أوضحت ذلك في شرح منظومتي في رسم المفتى وبهذا يرتفع الاشكال المذكور  
 الذي ذكره الامام الطرسوسى في أنفع الوسائل والعلامة ابن الشايبى في تناوؤ وهو أن وقف  
 الإنسان على نفسه أجازة أبو يوسف ومنعه محمد كإتاق ووقف المنقول كإتاق  
 بدون أرض والكتب والمصنف معه أبو يوسف وأجازة محمد فوقف المنقول على النفس

وجاز وقف القن على مصالح  
 الرباط خلاصة ونفقة  
 وجنابته في مال الوقف ولو  
 قتل عبداً فودعه بزيادة  
 بل يجب قيمته يشتري به عبداً  
 (ك) ما صح وقف (مشاع  
 قضى بجوازه) لأنه مجتهد  
 فيه للحنفى المقلد أن يحكم  
 بمسألة وقف المشاع وبطلانه

مطلب  
 في وقف المشاع المقتضى به  
 مطلب  
 مهم إذا حكم الحنفى بمذهب  
 اليه أبو يوسف أو محمد لم يكن  
 بما كجاء خلاف مذهبه

مطلب  
 مهم أشكال في وقف المنقول  
 على النفس

لا يقول به واحد منهم ما فيكون الحكم به مائة من قواين والحكم الملقى باطل بالاجماع كما مر  
 أول الكتاب وبه يدفع ما أجاب به الطرسوسى من أنه في منية المفتى أفاد جواز الحكم الملقى  
 وتعام ذلك بسبب في كتابنا تنقيح الحامد مدينة في الباب الأول من الوقف (قوله لا خلة لاف  
 الترجيح) فإن كلام من قول أبي يوسف وقول محمد صحح بلفظ الفتوى كما مر (قوله قولان  
 معهما) أي وقد تباينوا في لفظي التصحيح والا فلاولى الاخذ بما هو كذا في التصحيح كالأولى  
 كان أحدهما ما بلفظ التصحيح والآخر ما بلفظ الفتوى فان الثاني أقوى وكذا لو كان  
 أحدهما في المتن أو كان ظاهر الرواية أو كان عليه الأكثر أو كان هو الأرفق بالناس فإنه إذا  
 صحح هو ومقابله كان الاخذ به أولى كما قدمناه في أول الكتاب (قوله بأحدهما) أي بأى واحد  
 منهما ما أراد لكان إذا قضى بأحدهما في حادثة ليس له القضاء في القول الآخر نعم يقضى به  
 في حادثة غيرها وكذا المفتى وينبغي أن يكون مطمع نظره إلى ما هو الأرفق والأصلح وهذا معنى  
 قولهم إن المفتى يفتى بما يقع عنده من المصلحة أى المصلحة الدينية لا المدنية الدينية (قوله)  
 كل منقول قصداً) أما تبين الألفاظ فهو جازم بلا خلاف عندنا كما مر كالألف في صحة  
 وقف السلاج والكرع أى الخليل للأثر المشهور ورواية وانظر لاف فيما سوى ذلك فعند أبي  
 يوسف لا يجوز وعند محمد يجوز ما فيه تعامل من المنقولات واختاره أكثر فقهاء الامصار كما  
 في الهداية وهو الصحيح كافي الاسعاف وهو قول أكثر المشايخ كافي الظهيرية لأن القياس  
 قد يترك بالتعامل ونقل في المجتبى عن السير جواز وقف المنقول مطاعاً عند محمد وإذا جرى فيه  
 التعامل عند أبي يوسف وعندهما في البحر والمنهم والاول (قوله وقدوم) بفتح وله وضع ثابته  
 مخففة ومثلاً (قوله بل ودرهم ودنانير) عزاء في الخلاصة إلى الانصارى وكان من أصحاب  
 زفر وعزاه في الخاتمة إلى زفر حيث قال وعن زفر شريانية وقال المصنف في المغ والمجبرى  
 التعامل في زماننا في البلاد الرومية وغيره في وقف الدراهم والدنانير دخالت تحت قول محمد  
 المفتى به في وقف كل منقول فيه تعامل كما لا يخفى فلا يحتاج على هذا إلى تخصيص القول  
 بجواز وقفه المذهب الامام زفر من رواية الانصارى والله تعالى أعلم وقد أتى مولانا صاحب  
 البحر بجواز وقفها ولم يحكم خلافه اه ما في المغ قال الرملى اسكن في الحاشية ما عتق في نفسه  
 تعامل نظر اذهى مما لا ينتفع به مع بقائه عليها على ملك الواقف وأما صاحب البحر بجواز  
 وقفها بلا حكاية خلاف لا يدل على أنه داخل تحت قول محمد المفتى به في وقف منقول فيه  
 تعامل لا حقال أنه اختاره قول زفر وأتى به وما استدل به في المغ من مسألة البقرة الآية  
 مخفوعة بما قلنا إذ ينتفع بلبثها ومنعها مع بقائه عليها لكن إذا حكم به كما ارتفع الخلاف اه  
 ملخصاً قلت ان الدراهم لا تمنع بالتعيين فهي وإن كانت لا ينتفع بها مع بقائه عليها لكن بدلها  
 قائم مقامها لعدم تعيينها فكأنها باقية ولا شك في كونها من المنقول بحيث جرى فيها التعامل  
 دخلت فيما أجازة محمد وهذا المسألة على محمد باشا ما جرى فيها التعامل في زمانه قال في الفتح ان  
 بعض المشايخ زادوا أشياء من المنقول على ما ذكره محمد السراج وأجرى بان التعامل فيها وذكر  
 منها مسألة البقرة الآية ومسألة الدراهم والمكيل حيث قال في الخلاصة وقف بقرة على  
 أن ما يخرج من لبنها ومنه يعطى لا يشاء السبيل قال ان كان ذلك في موضع فطلب ذلك في

مطلب  
 فيما إذا كان في المسئلة  
 قولان معهما

مطلب  
 في وقف المنقول قصداً

مطلب  
 في وقف الدراهم والدنانير

لا خلاف الترجيح وإذا  
 كان في المسئلة قولان  
 معهما جاز الاتقاء والقضاء  
 بأحدهما بجر ومصنف  
 (و) كما صح أيضاً وقف كل  
 (منقول) قصداً (فيه)  
 تعامل للناس (ك) كما  
 وقدوم (بل) ودرهم ودنانير  
 قلت بل ورد الأمر للقضاء  
 بالحكم به كافي معروضات  
 المفتى أبي السعود



أوقفه - رجوت أن يكون جائزا من الانصاري وكان من أصحاب زفر بن وقف الدراهم  
 أو ما يكال أو ما يوزن أيجوز ذلك قال نعم قبل وكيف قال يدفع الدراهم مضاربة ثم يصدق بها  
 في الوجه الذي وقف عليه وما يكال أو يوزن يباع ويدفع عنه مضاربة أو بضاعة قال فعلى  
 هذا القياس إذا وقف كرام من الخنطة على شرط أن يقرض الفقراء الذين لا يذروهم - لم يزرعوه  
 لأنفسهم ثم يؤخذ منهم بعد الادراك قدر القرض ثم يقرض غيرهم من الفقراء أبدا على هذا  
 السبيل يجب أن يكون جائزا قال وحمل هذا كثيرا في الري وناحية دوماوند اه وجب هذا ظهر  
 صحة ما ذكره المصنف من إلحاقها بالتمتع قول المتعارفين على قول محمد المنقوبه وإلحاقها  
 بالنقل عن زفر لأنهم تمكن متعارفة اذ ذلك ولأنه هو الذي قال به ابتداء قال في الترمذية مقتضى  
 ما مر عن محمد عدم جواز ذلك أي وقف الخنطة في الاقطار المصرية لعدم تعارفه بالكلية  
 نعم وقف الدراهم والذانية تعورف في الديار الرومية اه (قوله ومكبل) معطوف على قول  
 المصنف ودراهم (قوله ويدفع عنه مضاربة أو بضاعة) وكذا يفعل في وقف الدراهم والذانية  
 وما خرج من المرجح يصدق به في جهة الوقف وهذا هو المراد في قول الفتح عن الخلاصة ثم  
 يصدق بها فهو على تقدير مضاف أي برحبها وعبارة الاسعاف ثم يصدق بالفضل (قوله فعلى  
 هذا) أي القول بصحة وقف المكبل (قوله وجنازة) بالكسر النعش وتبليها ما يطهى به  
 الميت وهو في النعش ط (قوله لان التعامل يترك به القياس) فان القياس عدم صحة  
 وقف التمتع لان من شرط الوقف التام - وهو الموقوف لا يدوم والتعامل كافي الجبر عن التحرير  
 هو الا كثر استعماله الا وفي شرح البيهقي عن المبسوط أن الثابت بالعرف كالثابت بالنص اه  
 وغام تحقيق ذلك في رسالتنا المسماة انحر العرف في بناء بعض الاحكام على العرف وظاهر  
 ما مر في مسئلة البقرة اعتبار العرف الحادث فلا يلزم كونه من عهد الصحابة وكذا هو ظاهر  
 ما قدمناه آنفا من زيادة بعض المتأخرين على ما جرى التعامل فيها وعلى هذا فالظاهر اعتبار  
 العرف في الموضع أو الزمان الذي اشتهر فيه دون غيره فوقف الدراهم متعارف في بلاد الروم  
 دون بلادنا ووقف الفأس والقنطرة كان متعارفا في زمن المتقدمين ولم يسمع به في زماننا  
 فالظاهر أنه لا يصح الا أن واثق وجدنا دار اليعتبر لماعا من أن التعامل هو الا كثر استعماله  
 فامل (قوله حديث الخ) رواه احمد في كتاب السنة ورواه من عزاه له من حديث أبي  
 وائل عن ابن مسعود وهو موقوف حسن وعلمه في حاشية الجوى عن المقاصد الحسنة  
 للضحاوي (قوله ومتاع) ما يتنعم به فهو عطف عام على خاص فيشمل ما يستعمل في البيت  
 من أثاث المنزل كقماش وبساط وحده غير مسجد والاواني والقنطرة نعم تعورف وقف  
 الاواني من النحاس ونص المتقدمون على وقف الاواني والقنطرة المحتاج اليها في غسل الموتي  
 (قوله وهذا) أي جواز وقف المتعول المتعارف (قوله وألحق في البصر السقينة بالمتاع) أي  
 فلا يصح لكن قال شيخنا شيخنا السامحاني أنهم تعاملوا وقفها فلا تردد في صحتها اه وكأنه  
 حدث بعد صاحب البحر وألحق في المتعول وقف البناء بدون الارض وكذا وقف الاشجار بدون  
 لانه منقول فيه تعامل وعلمه في الدر المنقبي وسماي عند قول المصنف بنى على أرض الخ  
 (قوله جاز وقف الاكسية الخ) قلت وفي زماننا قد وقف بعض المتولين على المؤذنين

ومكبل ومؤذنون فيباع  
 ويدفع عنه مضاربة أو بضاعة  
 فعلى هذا الوقف كرا على  
 شرط أن يقرضه لمن لا يذره  
 ليزرعه انفسه فاذا أدرك  
 أخذ منه قدره ثم أقرضه لغيره  
 وهكذا جاز خلاصة وفيها  
 وقف بقرة على أن ما خرج  
 من لبنها أو وجهها للفقراء  
 ان اعتادوا ذلك رجوت أن  
 يجوز (وقدر وجنازة)  
 وتبليها ومصف وكتب  
 لان التعامل يستلزم به  
 القياس الحديث ما رآه  
 المسنون حسنا فهو عند الله  
 حسن بخلاف ما لا تعامل  
 فيه ككتاب ومتاع وهذا  
 قول محمد وعليه الفتوى  
 اختيار وألحق في البصر  
 السقينة بالمتاع وفي البرازية  
 جاز وقف الاكسية على  
 الفقراء عند دفع اليهم شتاء ثم  
 يردونها بعلمه في الدرر وقف  
 مصفا على أهل مسجد  
 للقرابة

مطلب  
 في التعامل والعرف

الفراسة - تامله لا فينبغي الجواز سيما على ما مر عن الزاهد في قدر شرح الملتقى أي ما ذكره  
 الزاهد في المجتبى من جواز وقف المتعول مطاوعة - مدح - ولا ينبغي أن هذا في وقف  
 نفس الاكسية أما لو وقف عقار أو شرط أن يشتري من ربه أو كسبية للفقراء أو المؤذنين  
 فلا كلام فيه كما افاده ط (قوله ان يصحون جاز) هذا الشرط مبني على ما ذكره شمس  
 الأئمة من الضابط وهو أنه إذا ذكر لوقف مصرا فلا بد أن يكون قيم - ثم تنصب على الحاجة  
 حقيقة كالفقراء أو استعمالاتهم كالتبلي والتمتع لان الغالب فيهم الفقراء فيصح للاغنياء  
 والفقراء منهم ان كانوا يصحون والفقراء منهم فقط متى ذكر مصرا فيستوي فيه الاغنياء  
 والفقراء فان كانوا يصحون صح باعتبار أعيانهم والابطال وروى عن محمد أن ما لا يصح  
 مشيرة وعن أبي يوسف ما توه وهو الماخوذه عند البعض وقيل أربعون وقيل ثمانون والفتوى  
 أنه موقوف على رأي الحاكم اسعاف ويحرم (قوله وان وقف على المسجد جاز) ظاهره أنه  
 لا يشترط فيه كونه أهلا عن يصحون لان الوقف على المسجد لا على أهله كما هو المتبادر من  
 المقابلة وأما وجهه أنه يصير كالتنصيب على التام - فينبغي ان لا يترك الوقف على عمارة مسجد معين فانه  
 يصح في المختار ان يهدى مسجد كما قدمناه عند قوله ويجعل آخره بجهة قرية لا تنقطع (قوله  
 ولا يكون مصورا على هذا المسجد) هذا ذكره في الخلاصة بقوله وفي موضع آخر ولا يكون  
 الخ أي وذكر في كتاب آخره وقول آخره قابل لقوله ويقرأ فيه فان ظاهره أنه يكون  
 مقصورا على ذلك المسجد وهو هذا هو الظاهر حيث كان الواقف عين ذلك المسجد فافهم اه  
 صاحب الدرر حيث نقل العبارة عن الخلاصة وأسقط عنها قوله وفي موضع آخر غير مناسب  
 لايامه أنه من جهة ما قبله الآن يكون قد فهم أن قوله ويقرأ فيه محمول على الاولوية فيكون  
 مالى موضع آخر غير مخالف له تامل السكت في القيمة سبل مصنفنا في مسجد بعينه لا قراءة ايسر له  
 بعد ذلك أن يدفعه الى آخر من غير أهل تلك الجهة للقراءة قال في الترمذية - ذابوا في القول  
 الاول لا ما ذكر في موضع آخر اه فهذا قيد انهم ما قولان متغايران خلافا لما فهمه في الدرر  
 وتبعه الشارح (قوله وبه عرف حكم الخ) الحكم هو ما عينه به بقوله فان وقفه الخ ط  
 (قوله لم يجر نقلها) ولا سيما اذا كان الناقل ليس منهم ثم يجر ومفاده أنه عين مكانها بان بنى  
 مدرسة وعين وضع الكتب في الاستيعاف سكانها (قوله وان على طلبة العلم الخ) ظاهره صحة  
 الوقف عليه - لان الغالب فيهم الفقراء كما علم من الضابط المار آنفا وفي البحر قال شمس الأئمة  
 فعلى هذا اذا وقف على طلبة العلم في بلدة كذا يجوز لان الفقراء غالب فيهم فيمكن ان لا يصح  
 عن الحاجة ثم ذكر الضابط المار ذات ومقتضاه أنهم اذا كانوا لا يصحون ينصب بقرائهم  
 فعلى هذا وقف المصنف في المسجد والكتب في المدارس لا يصل لغيره فقير وهو خلاف المتبادر  
 من عبارة الخلاصة والقيمة في المعين وقد يقال ان هذا مما يستوي في الاستيعاف به الفق  
 والفقير كما - يأتي من أن الوقف على ثلاثة أوجه منها ما يستوي فيه الفقير بقا كرباط وخان  
 ومقابر وسقاية وعلاء في اله - بداية بان أهل العرف يريدون فيه التوبة بينهم ولان الحاجة  
 داعية وهنا كذلك فان واقف الكتب بقصد دفع الفقيرين ولأنه ليس كل غني يجب لكل كتاب  
 يريده خصوصاً وقف الحاجة اليه (قوله في جواز النقل تردد) الذي تحصل من كلامه أنه

مطلب  
 متى ذكر لوقف مصرا فلا بد  
 أن يكون قيم ثم تنصب على  
 الحاجة

ان يصحون جاز وان وقف  
 على المسجد جاز ويقرأ فيه  
 ولا يكون مصورا على هذا  
 المسجد وبه عرف حكم نقل  
 كتب الاوقاف من محالها  
 لا لتفادعها بالفتوى بذلك  
 مبتلون فان وقفها على  
 مستحق وقفه لم يجر نقلها  
 وان على طلبة العلم وجعل  
 مقرها في خزانته التي  
 مكان كذا في جواز النقل  
 تردد

مطلب  
 في حكم الوقف على طلبة العلم

مطلب  
 في نقل كتب الوقف من  
 محالها



اذا وقف كتب او عين موضعها فان وقفها على أهل ذلك الموضع لم يجز نقلها منه لآلهم ولا غيرها  
 وظاهره انه لا يحل لغيرهم الانتفاع بها وان وقفها على طلبة العلم فلاكل طالب الانتفاع بها  
 في محله او اما نقلها منه فليس فيه تردد نافي عما قدمه من الخلاصة من حكمية القولين من أنه  
 لو وقف المصنف على المسجد أي بالاعتين من أهله قيل يقرأ فيه أي يختص بأهله المتقدمين اليه  
 وقيل لا يختص به أي يجوز نقله الى غيره وقد عات تقوية القول الاول بما مر عن القصة  
 وبقي ما لو علم الواقف بان وقفه على طلبة العلم لكنه شرط أن لا يخرج من المسجد أو المدرسة  
 كما هو العادة وقد منع ذلك قوله ولا يرهن عن الاشياء أنه لو شرط أن لا يخرج الا برهن لا يبعد  
 وجوب اتباع شرطه وحل الرهن على المعنى الاقوى تبعه لما قاله المصنف ويؤيده ما قدمناه  
 قيل قوله والمالك يزول عن الفسخ من قوله ان شرائط الواقف معتبرة اذ لم يخالف الشرع وهو  
 ما لا فله أن يجعل ماله حيث شاء ما لم يكن معصية وله أن يخص منافع الفقراء وكذا ما ياتي  
 في فروع الفصل الاول أن قوله شرط الواقف كنص الشارع أي في المفهوم والدلالة  
 وجوب العلم به قلت لكن لا يخفى أن هذا اذا علم أن الواقف نفسه شرط ذلك حقيقة  
 اما مجرد كتابة ذلك على ظهر الكتاب كما هو العادة فلا يشترط به الشرط وقد أوردنا بعض قوام  
 مدرسة أن واقفها كتب ذلك ليجعل حيلة لمنع اعارة من يختص منه الضياع والله سبحانه أعلم  
 (قوله ويبدأ من غلته بمارة) أي قبل الصرف الى المستحقين قال الله تعالى العماره  
 بالكسر مصدر أو اسم ما بهجر به المكان بان يصرف الى الموقوف عليه حتى يبقى على ما كان  
 عليه دون الزيادة ان لم يشترط ذلك كافي الزاهدي وغيره فلو كان الوقف نصرا يخاف هلاكه  
 كان له أن يشتري من غلته فليس فيه لافيه فرق لان الشجر يفسد على امتداد الزمان وكذا اذا  
 كانت الارض سيخة لا ينبت فيها شيء كان له أن يصلحها كافي المحيط اه ومنه في الخلية  
 وغيره ودخل في ذلك دفع المرسد الذي على الدار فانه مقدم على الدفع للمستحقين كافي فتاوى  
 تليد الشارح المرحوم الشيخ اسمعيل وهذه فائدة جليلة قل من قبله لها فان المرصد دين على  
 الوقف اضرورة فانه ميره فاذا وجد في الوقف مال ولو في كل سنة حتى تخلص رتبة الوقف  
 ويصير يتجر باجرة مثله لزم الناظر ذلك ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وذكري البحر  
 أن كون التعمير من غلة الوقف اذ لم يكن الخراب يصنع أحد ولذا قال في الولو الجلية رجل آجر  
 دار الوقف بغير الجمل المستاجر روافها مربط للدواب وخرم ايضاً لانه فعل بغير إذن اه  
 (تنبيه) لو كان الوقف على معين فالعمارة في ماله كما ياتي بقدر ما يبق الموقوف على الصفة  
 التي وقفه فان خرب يبنى كذلك ولا تجوز الزيادة بالارضاء ولو كان على الفقراء فكذلك وعند  
 البعض تجوز الاول اصح مما يذهب اليه علم ان عمارة الوقف زيادة على ما في زمن الواقف  
 لا تجوز بالارضاء المستحقين وظاهر قوله بقدر ما يبق الخ منع المياض والحرة على الحيطان من  
 مال الوقف ان لم يكن فعله الواقف وان فعله فلا يمنع بغير (قوله ثم ما هو اقرب لعمارة الخ)  
 أي فان انتهت عمارة وفضل من الغلة في بيداء ما هو اقرب للعمارة وهو عمارة الله نوية التي  
 هي قيام شئها في الحاوي القدسي والذي يبدأ به من ارتفاع الوقف أي من غلته مارة  
 شرط الوقف ولا ثم ما هو اقرب الى الله مارة وأعم للصحة الامام للمصنف والمدرسة

او يبدأ من غلته بعمارة  
 ثم ما هو اقرب لعمارة كما  
 هو مدرست مدرست  
 بمطون

مطلب  
 يبدأ من غلة الوقف به مارة

مطلب  
 دفع المرسد مقدم على  
 الدفع للمستحقين

مطلب  
 كون التعمير من الغلة ان لم  
 يكن الخراب يصنع أحد

مطلب  
 عمارة الوقف على الصفة  
 التي وقفه

مطلب  
 يبدأ بعد الله مارة بما هو  
 اقرب اليها

للمدرسة يصرف اليهم الى قدر كفايتهم ثم السراج والبساط كذلك الى آخر المصالح هذا  
 اذ لم يكن معينا فان كان الوقف معينا على شيء يصرف اليه به عمارة البناء اه قال في  
 البحر والسراج بالكسر القناديل وحراده مع زيتها والبساط بالكسر ايضا الحصير ويطبق  
 به حمامه لولم يخدمه ما هو الوقاد والقراش فيقدمان وقوله الى آخر المصالح اي مصالح المسجد  
 يدخل فيه المؤذن والناظر ويدخل تحت الامام الخطيب لانه امام الجامع اه لمخصصه  
 لا يخفى أن تعميير الحاوي يتم بقيد تقديم العمارة على الجميع كما هو الملاق المتون فيصرف  
 العلم الفاضل عنها لا فاما ما يوجهه كلام البحر نعم كلام الفسخ الا في بقية المشاركة وباق  
 به انه كافهم (قوله بقدر كفايتهم) أي لا بقدر استحقاقهم المشروط لهم والظاهر أن قول  
 الحارثي هذا اذ لم يكن معينا الخ راجع اليه كفايته في شرح المتن وقال ان فرض المسئلة  
 فيها اذا كان الوقف على جمل المستحقين بالاعتين قدر لكل فلو به فلا يفتي بحل الحكم  
 كذلك اه اي بل يصرف الى كل منهم القدر الذي عينه الواقف ثم قال في شرح المتن ويمكن  
 أن يقال لا فرق بين التعيين وعدمه لان الصرف الى ما هو اقرب من العمارة كاله مارة وهي  
 مقدمة مطلقا بقويته تجوزهم مخالفة شرط الواقف في سبب مسائل منها الامام لو شرط له  
 ما لا يكتفي به بخلاف شرطه اه قلت وهذا ما اخذ من البحر حيث قال والتسوية بالعمارة  
 تقتضي تقديمها أي الامام والمدرسة عن شرط الواقف انه اذا ضاق ربيع الوقف قسم  
 الربيع عليهم بالخصصة وأن هذا الشرط لا يعتبر اه والحاصل أن الوجه يقتضي أن ما كان  
 قريبا من العمارة يطبق به في التقديم على بقية المستحقين وان شرط الواقف قسمة الربيع على  
 الجميع بالخصصة أو جعل لكل قدرا وكان مقداره للامام وللخواص لا يكتفي به في قدر الكفاية  
 الا بالزعم تعطيل المسجد فيقدم أولا العمارة الضرورية ثم الاهم فالاهم من المصالح والشعائر  
 بقدر ما يقوم به الحال فان فصل شيء يعطى ابقية المستحقين اذ لا شك أن مراد الواقف انتظام  
 حال مسجده أو مدرسته لا مجرد انتفاع أهل الوقف وان لزم تعطيله خ لا فاما ما يوجهه كلام  
 الحارثي المذكور لكان يمكن ارجاع الاشارة في قول الحارثي هذا اذ لم يكن معينا الخ الى صدر  
 عبارة به في أن الصرف الى ما هو اقرب الى الله مارة كالامام وشيوخه اغما هو فيما اذ لم يكن  
 الوقف معينا على جماعة معلومين كالسجود والمدرسة أمالو كان معينا كالدار الموقوفة على  
 الذرية أو الفقراء فانه بعد الله مارة يصرف الربيع الى معنائه الواقف بالاعتين لا على  
 أحد فاعتنم هذا التحرير (قوله كذلك) أي بقدر الكفاية لا بقدر الشرط وانما قوله الا في  
 فاعطوا المشروط وقوله فلم أجبره عليهم في باقي الكلام فيه (قوله لتبونه اقتضاء) لان قصد  
 الواقف صرف الغلة لمؤبد ولا يفتي دائمة الا بالعمارة فيثبت شرط الله مارة اقتضاء بحر  
 ومنها ما هو اقرب منها كما قررناه آنفا (قوله وتقطع الجهات) أي غنم من الصرف اليها  
 وعمارة الفسخ وتقطع الجهات الموقوف عليها مارة ان لم يخف ضرر بين فان خيف قدم اه  
 أي أن من يخاف بقطعه ضرر بين ككمام وشيوخه يقدم أي على بقية المستحقين عن ليس  
 في قطعهم ضرر بين لاعلى العمارة قاهم الا أن يكون المراد العمارة الغير الضرورية فان  
 الامام يقدم عليها ويحتمل أن المراد من قوله قدم انه لا يقطع بقية مارة لعمارة لكن

بقدر كفايتهم ثم السراج  
 والبساط كذلك الى آخر  
 المصالح وعمارة في البحر  
 (وان لم يشترط الواقف)  
 اثبوت اقتضاء وتقطع  
 الجهات للعمارة ان لم يخف  
 ضرر بين فتح فان خيف  
 كمام وخطيب وفراش  
 قدموا

مطلب  
 في قطع الجهات لاجل  
 العمارة



بمعناه أن من في قطعه ضرر بين يدي أو ياله - حارة فيصرف أولا إليها واليه وهو خلاف  
 المقادير التعيين يتم في عبارة الحاوي كما مر فاما أن يراد به معنى الواو كما هو عند كلام البحر  
 أو يراد بالعمارة فيعبر الضرورية كرفع سقف أو جدار فيصرف الربيع إليها أولا كما هو  
 مقادير المتون ثم القاضل إلى الجهات الضرورية الأهم فالأهم دون غيرها كالشاهد والجاوي  
 وخازن الكتب وفهوم ويراد بها الفتح - حارة الفتح الضرورية فتقدم الجهات  
 الضرورية إليها أو تشاركها إذا كان الربيع يكتفي كلامهم - كما ثم لا يخفى أنه لو احتج قطع  
 الكل للعمارة الضرورية قدمت على جميع الجهات إذ ليس من النظر خراب المسجد لاجل  
 إمامه وذن فالقائل أن التعيين المستفاد من عبارة الحاوي بالنظر إلى تقديم العمارة  
 الضرورية على جميع الجهات والمشاركة المقادير من عبارة الفتح بالنظر إلى غير الضرورية  
 أو إذا كان في الربيع زيادة على الضرورية ثم رأيت في حاشية الأشباه التصريح بعمل ما في  
 الحاوي على ما قلنا (قوله فيعطى المشروط لهم) برفع المشروط نائب فاعل يعطى وفي بعض  
 النسخ فيعطى بالزمن يهدف النور عطا على قدمه وأوجب المشروط مفعول ثان واعتراض  
 بأن ما ذكره تابع فيه التمر وهو خلاف ما مر من أنهم يعطون به - ذكر كفايتهم وخلاف ما في  
 البحر من أخذ قدر الأجرة - لا لا يخفى علينا أن قول الفتح المارر وقطع الجهات الخ معناه  
 أن من يخاف بقطعه ضرر بين لا يقطع - معلومه المشروط له بل يقدم ويأخذ بخلاف غيره من  
 المستحقين كالناظر والشاهد والمباشر ونحو ذلك فإنه يقطع ولا يعطى شيئا أي إذا عمل زمن  
 العمارة فله قدر الأجرة فقط لا المشروط فإنه في الفتح قال به - بد قوله قدم وأما الناظر فإن كان  
 المشروط له من الواقع فهو كالحال - تحيين فإذا قطعوا للعمارة قطع الآن يعمل كالفاسل  
 والبناء ونحوهما فيأخذ قدر الأجرة وإن لم يعمل لا يأخذ شيئا - اه - ولهذا قال في التمر وأما  
 في البحر أن مما يخاف بقطعه الضرر إلى بين الامام والخطيب فيعطيان المشروط - اه - أما  
 المباشر والشاهد إذا عمل زمن العمارة فأنما يستحقان قدر الأجرة هما لا المشروط - اه - يمكن  
 الظاهر أن قوله وأفاد في البحر - سبق - لم يوصيه وأفاد في الفتح لأن ما ذكره هو عند كلام  
 الفتح كماله - وأما ما في البحر فإنه خلاف - هذا لأنه بعد ما ذكر كلام الفتح قال فظاهر  
 أن من عمل من المستحقين زمن العمارة يأخذ قدر الأجرة يمكن إذا كان مما لا يعطى - ترك  
 عمل الأضرار بين كالأمام والخطيب ولا يراعى المعلوم المشروط زمن العمارة فله هذا إذا  
 عمل المباشر والشاهد زمن العمارة يعطيان قدر الأجرة عمله - حافطة وأما ما ليس في قطعه ضرر  
 بين فإنه لا يعطى شيئا أصلا زمن العمارة - اه - وأنت خير بان ما نسبته إلى ظاهر الفتح خلاف  
 الظاهر فإن ظاهر الفتح أن من لا يقطع يعطى المشروط لا الأجر ومن يقطع وهو من ليس في  
 قطعه ضرر بين لا يعطى ثم ذكر أن الناظر من يقطع رآه إذا عمل فله قدر الأجرة أي لا ما شرطه  
 له الواقع فافاد أن من يقطع كالناظر لا يعطى شيئا إلا إذا عمل - له - وهذا كله كما نرى بخلاف لما  
 فهمه في البحر من أن من لا يقطع كالإمام له الأجر إذا عمل ومن يقطع لا يعطى شيئا أصلا أي  
 لا أجر ولا مشروط وإن عمل وفيه أيضا أنه جعل للشاهد والمباشر أجرة إذا عملوا معناه أنهم ما  
 من الشعاير التي لا تقطع وهو خلاف ما صرح به نفسه به بنحو ثلاث أوراق ثم هو موافق

فيه على المشروط لهم

لما يحتمل في الاشياء من أنه ينبغي أن يلحق به في الامام والمدرس والخطيب والمؤذن  
 والمقاني والناظر وكذا زادوا الكتاب والجاوي زمن العمارة - اه - يمكن رد في التمر ما في  
 الاشياء بأنه مخالف لمرجع كلامهم كما مر بل الناظر وغيره إذا عمل زمن العمارة كان له أجر  
 مثله كما جرى عليه في البحر وهو الحق - اه - ومراده بما جرى عليه في البحر ما نقله عن الفتح  
 ومراده بقوله بل الناظر وغيره أي من ليس في قطعه ضرر بين وجهه مخالفة لانه قول أن  
 هؤلاء لهم أجر عملهم إذا عملوا زمن العمارة فالخلافهم بالامام واخويه يقتضي أن لهم المشروط  
 وليس كذلك كدليل عليه كلام الفتح وبه يظهر حال ما في البحر وصحة ما ذكره الشارح تبعا  
 للتمر خلافا لمن - منهم - إلى عدم الفهم فافهم ثم في عبارة البحر والتمر خال من وجه آخر وهو  
 أن كلامهم ما ينبغي على أن المراد بالعمارة - عمل في عبارة الفتح عمله في قطعه وهو به - بد لأنه إذا عمل  
 في قطعه فله وأعطى قدر الأجرة لم يقطع بل - صدق - عليه أنه قدم كغيره عن في قطعه ضرر وكلامهم  
 وهذا خلاف ما مر من تقديم الأهم فالأهم وأيضا من لم يعمل عمله المشروط لا يعطى شيئا  
 أصلا ولو كان في قطعه ضرر فلا فرق بينه وبين غيره فبمعنى عمل العمل في كلام الفتح على العمل  
 في التمر - جري عبارة الفتح صريحة في ذلك فإنه قال الآن يعمل كالفاسل والبناء ونحوهما  
 فيأخذ قدر الأجرة - اه - يمكن هو مقيد بما إذا عمل - بل - بامر القاضي لما في جامع القسوين  
 لو عمل المتولى في الوقت باجر - ترك - يفتي به - بد - أنه إذا لم يصلح مؤجرا - بد - أجره أو صرح لأمره  
 الحاكم أن يعمل فيه - اه - وعلمه ما في القنية إذا عمل القيم في عبارة المصدر والوقف كعمل  
 الأجير لا يستحق أجره محمول على ما إذا كان بالأمر الحالك والظاهر أن الناظر غير مقيد بل كل  
 من عمل في التعمير من المستحقين له أجرة عمله وانما انصوا على الناظر لانه لا يصلح مؤجرا  
 ومما جري إلى مستأجر نفسه فإذا كان بامر الحاكم كان الحاكم هو المستأجر بخلاف  
 غيره من المستحقين فإن المستأجر له هو الناظر فلا شبهة في استحقاقه الأجرة كالأجنبي وحيث  
 حملنا كلام الفتح على ما قلنا صار حاصلا أن من في قطعه ضرر بين لا يقطع زمن التعمير أي بل  
 يبقى على ما شرط له الواقع وأما غيره فيقطع ولا يعطى شيئا أصلا وإن عمل في قطعه ثم يعطى  
 لكل أجرة عمله إذا عمل في العمارة ولو هو الناظر - يمكن - لو بامر الحاكم ثم وجه هذا التقرير - بد - قط  
 ما قدمناه عن التمر في الرد على الاشياء إذا أجرة على العمل في غير التعمير ثم الظاهر أن المراد  
 بالمشروط ما يكفي لان المشروط له من الواقع لو كان دون كفايته وكان لا يقوم بعمله إلا بها  
 زاد عليه وبؤيده ما سياتي في فروع الفصل الأول أن القاضي الزيادة على معلوم الامام إذا  
 كان لا يكفي به وكذا الخطيب قلت بل الظاهر أن كل من في قطعه ضرر بين فهو كذلك لانه في  
 حكم العمارة فهو مثل ما لو زادت أجرة الأجير في التمر - جري - وأما لو كان المشروط له أكثر من  
 قدر الكفاية فلا يعطى الا الكفاية في زمن التمر - جري - لانه لا ضرر في دفع الزائد المؤدى إلى  
 قطع غيره فيصرف الزائد الذي من يلمه من المستحقين وعلى هذا يحصل التوفيق بين ما مر من  
 الحاوي من أنهم يعطون به - بد - كفايتهم وبين ما استفهم من الفتح من أنهم يعطون المشروط  
 والحاصل مما تقرروا - جري - رأته يبدأ بالتمير الضرورى - حق - لو استغرق جميع الفقه - له - صرفت  
 كلها إليه ولا يعطى أحد ولو أمما أو مؤذنا فان فضل عن التعمير من يعطى ما كان أقرب إليه



وأما الناظر والكتاب والجاني فان عملوا من العمارة فلم أجره عملهم لا المنسوط بغير قال في الترويه والحق خلافا لما في الاشياء وفيها عن الذخيرة لو صرف الناظر له مع الحاجة الى التعمير ضمن وهل يرجع عليه مظاهر التعمير لا يدفع وما قطع له عمارة بسقط رأسا وفيها لو شرط الواقف تقديم العمارة ثم الفاضل للقراءة أو للمستحقين لزم الناظر إمسالك قدر العمارة كل سنة وان لم يتجده الا ان لجواز ان يحدث حدث ولا غلة بخلاف ما ذالم بشرطه فليحفظ الفرق بين الشرط وعدمه وفي الوهبانية لو زاد المتولي دافعا على أجر المتول ضمن الكل لوقوع الاجارة له وفي شرحها للشرعية لا عند قوله

ويدخل في وقف المصالح قيم امام خطيب والمؤذن بغير الشهائر التي تقدم شرط ام لم بشرط بعد العمارة هي امام وخطيب ومدرس وقادوة وراش ومؤذن وناظر وفرن زيت وقناديل وحصر وماء وضوء وكافة نقلة للمباعدة فليس مباح

في قطعها ضرر بين وكذا لو كان التعمير غير ضروري بان كان لا يؤدي تركه الى خراب العين لو اخرج الى غلة السنة القابلة فبقدم الاعم فالاعم ثم لا يقطع تعطى المشروط له اذا كان قدر كفايته والا يراى او ينقص ومن لم يكن في قطعه ضرر بين قدمت العمارة عليه وان أمكن تأخيرها الى غلة العام القابل كما هو مقتضى إطلاق المتون ولا يعطى شيئا أصلا وان باشر وظيفة ما دام الوقف محتاجا الى التعمير وكل من عمل من المستحقين في العمارة فله أجر عمله لا المنسوط ولا قدر الكفاية فهذا غاية ما ظهر في تحرير هذا المقام الذي ذات فيه أقدام الافهام (قوله وأما الناظر والكتاب الخ) قد عانت ما في هذا الكلام وما ادعاه في التمر أنه الحق بخلاف ما في الاشياء بما حررناه آنفا (قوله ضمن) هذا اذا كان في تأخير التعمير خراب عين الوقف ولا يجوز الصرف للمستحقين وتأخير العمارة لا غلة الثانية اذا لم يخف ضرر بين فان خيف قدم كافي الزواهر عن البصر درمنق (قوله الظاهر لا) قياسا على مودع الابن اذا اتفق على الابوين بلا اذنه ولا اذن القاضي فانه يضمن بالرجوع عليه حاله بالضمنان تبين انه دفع مال نفسه وانه متبرع بجز وفيه نظر بل الرجوع مادام المدفوع قائما لولا ذلك لانه هبة نهر أقول لا وجه له بل هبة بل هو دفع مال يستحقه غير المدفوع اليه على ظن انه يستحقه المدفوع اليه فينبغي الرجوع قائما أو لا - ثم هكذا كدفع الدين المظنون بخلاف مودع الابن فانه ما مور بالحفظ على مخلصه ونحوه في شرح المقدسي ونقل ط نحوه عن البيهقي والحاصل أن الظاهر الرجوع مما اقل اعدمه مطلقا ولا التفصيل (قوله وما قطع الخ) في الاشياء اذا حصل تعمير الوقف في سنة وقطع معلوم المستحقين كله أو بعضه فاقطع لا يبقى دين لهم على الوقف اذا لاحق لهم في الغلة زمن التعمير وقادته لوجاهات الغلة في السنة الثانية وقاضى شيء بعد صرف معلومهم هذه السنة لا يعطيهم الفاضل عوضا عما قطع (قوله قدر العمارة) أي القدر الذي يغلب على ظنه الحاجة اليه حموي ويصرف الزيادة على ما شرط الواقف أشباه (قوله ولا غلة) أي والحال انه لا غلة للأرض حين يحدث حدث (قوله فليحفظ الفرق الخ) قال في الاشياء فيمفرق بين اشتراط تقديم العمارة كل سنة والسكرت عنه فانه مع السكرت تقدم العمارة عند الحاجة اليها ولا يدخلها عند عدم الحاجة اليها ومع الاشتراط تقدم عند الحاجة ويدخلها عند عدمها ثم يفرق الباقي لان الواقف انما جعل الفاضل عنها للقراءة (قوله لو زاد المتولي دافعا) صورته استاجر المتولي رجلا في عمارة المسجد يدرهم ودائق وأجره منه لدرهم ضمن جميع الاجرة من مال له لانه زاد في الاجرا كدعم ما يتغابن فيه الناس فيصير مستاجر نفسه فاذا انقضى الاجر من مال المسجد كان صامتا بغير عن الخاتمة والدائق سدس الدرهم والمدار على ما لا يتغابن فيه أي ما لا يقبل الناس الغبن فيه اذ مادونه بغير لا يمكن الاحتراز عنه (قوله وفي شرحها) خ- برقة قدم رجلا - له قوله الشعار الخ قدس - ديبا لفظها مبتدأ مؤخر (قوله في وقف المصالح) أي فيما لو وقف على مصالح المسجد (قوله بغير) من العبور يعني الدخول (قوله التي تقدم) أي على بقية المستحقين بعد العمارة الضرورية (قوله امام وخطيب الخ) ظاهره أن جميع من ذكر يكون في قطعه ضرر بين وخاصة في النهر بالخطيب فقط بشرط أن يهدى البلد كككة والدينة ولم يوجد من يخطب حسنة

بإذن الامام اه وفيه نظر كما في الحموي (قوله مبائر) انظر ما المراد به (قوله وشاهد) قبل المراد به كاتب الغيبة المعروف بالنقطي يعرف أهل الشام (قوله وشاهد) هو الملازم للمسجد مثلا لتفقه مدحاله من تنظيف ونحوه ط وقيل هو المسمى بالدهجى قلت ويؤيده ما في القاموس الاشادة ورفع الصوت بالشئ وتعريف الضالة والاهلال والشهادة الدعاء بالابل وذلك الطيب بالجلد اه (قوله ومنه - لاني) هو الشاوي يعرف أهل الشام درمنق وقيل هو في عرف أهل مصر من ينقل الماء من الصحريج الى الجراد وفي القاموس حزم - له كعظمة التي يمد فيها الماء (قوله قالة في البحر) أي قال ماضي من قوله الشعار الى هنا (قوله قلت ولا تردد) رد على قول البصروي وقع الاشتباه الخ (قوله انتهى) أي كلام الشربة لا في شرح الوهبانية (قوله لو مدرس المدرسة) ولا يكون مدرسا من الشعار الا اذا لزم التدريس على حكم الشرط أما مدرسو زماننا فلا اشياء ولولا ذلك الناظر ملازمة المدرس فالقول للمدرس يمينه وكذا الورثة اقباهم مقامه وكذا كل ذي وظيفة وعامة في حاشية الرمي عنه - قد قول البصر السادسة وفي الحموي ٢ - مثل المصنف من ليدرس لعدم وجود الطلبة فهل يستحق المعلوم اجاب ان فرغ نفسه للتدريس بان حضر المدرسة المأمينة لتدريسه استحق المعلوم لا مكان التدريس غير الطلبة المشروطين قال في شرح المنظومة المقصود من المدرس يقوم بغير الطلبة بخلاف الطالب فان المقصود لا يقوم بغيره اه وسما في قبيل الفروع انه لو درس في غيرهما لتعذر فيه ان يفتي أن يستحق المعلوم وفي فتاوى الحانوتي يستحق المعلوم عند قيام المانع من العمل ولم يكن بغيره سواء كان ناظرا أو غيره كالجاني (قوله وينبغي الحافه يطة القاضي الخ) قال في الاشياء وقد اختلفوا في أخذ القاضي مارتب له في بيت المال في يوم بطلته فقال في المحيط انه ياخذ لانه يستحق لليوم الثاني وقيل لا اه وفي المنية القاضي يستحق الكفاية من بيت المال في يوم البطالة في الاصح وفي الوهبانية انه الاظهر فينبغي أن يكون كذلك في المدرس لان يوم البطالة للاستراحة وفي الحقيقة تكون له طاعة والتصريح عند ذوى الهمة وان كان تعارف الفقهاء في زماننا بطالة طوبى له ادت الى ان صار الغالب البطالة وايام التدريس قليلة اه ورده البيهقي في القضية ان كان الواقف قد قدر لدرس لكل يوم مبلغا فم يدرس يوم الجمعة أو الثلاثاء لا يحل له أن ياخذ ويصرف أجره هذين اليومين الى مصارف المدرسة من المرمية وغيرها بخلاف ما اذا لم يدر لكل يوم مبلغا فانه يحل له الاخذ وان ليدرس فيها لا يعرف بخلاف غيرهما من ايام الاسبوع حيث لا يحل له اخذ الاجر عن يوم ليدرس فيه مطلقا سواء قدر له اجر كل يوم أولا اه ط قات هذا ظاهر فيما اذا قدر لكل يوم درس فيه مبلغا أما لو قال يعطى المدرس كل يوم كذا فينبغي أن يعطى ليوم البطالة المتعارفة بقرينة ما ذكره في مقابلة من البناء على العرف بحيث كانت البطالة معروفة في يوم الثلاثاء والجمعة وفي رمضان والعيدين يحل الاخذ وكذا لو بطل في يوم فم يعتقد ان يدرس الا اذا نص الواقف على تعيينه الدفع باليوم الذي يدرس فيه كما قلنا وفي الفصل الثامن عشر من التتارخانية قال الفقيه أبو الليث ومن ياخذ الاجر من طلبة العلم في يوم لادرس فيه أرجو أن يكون جائزا وفي الحانوتي اذا كان متغلبا بالكتابة والتدريس اه (قوله وسيجي) أي عن نظم الوهبانية

٢ مطلب  
فمن ليدرس لعدم وجود الطلبة

وشاذ وجاب وخازن كتب من الشعار فتقدمهم في دفتر الحسابات ليس بشرى ويقع الاشتباه في بواب ومن ملأ في قالة في البحر قلت ولا تردد في تقديم بواب ومن ملأ في وخادم مطهرة انتهى قلت انما يكون المدرس من الشعار لو مدرس المدرسة كما مر أما مدرس الجامع فلا لانه لا يملك لغيره بخلاف المدرسة حيث تقفل أصلا وهل ياخذ أيام البطالة كغيره ورمضان لم أره ويغني الحافه ببطالة القاضي واختلفوا فيها والاصح انه ياخذ لانها للاستراحة أشباه من قاعدة العامة محكمة وسيجي مالوناب فليحفظ

٣ مطلب  
في استحقاق القاضي والمدرس الوظيفة في يوم البطالة



مطلب  
في عبارة من له السكفي

(ولو) مكان الموقوف  
(دار) داره على من له  
السكفي (ولو) عدد من ماله  
لا من الغلة اذا افرم بالغنم  
دور (ولو) في الاصح  
يعني انما يجب العمارة عليه  
بغيره (ولو) التي وقفها  
الواقف (ولو) من له  
السكفي (ولو) فقره (م)  
الحاكم أي أجرها الحاكم  
منه ومن غيره وعمرها  
(باجرتها) كعمارة لواقف  
ولم يرد في الاصح الا برضا  
من له السكفي فبإلحاح ولا  
يجوز الا على العمارة  
ولا تصح اجارة من له السكفي  
بل المتولي أو لقاضي (ثم  
ردها) بعد التعمير الى من  
(السكفي)

مطلب  
من له السكفي لا يملك  
الاستغلال واختلاف في  
حكمه

مطلب  
فيما لو أجر من له السكفي

مدقوله مات المؤذن والامام (قوله على من له السكفي) أي على من يستحقه او مفاده انه لو كان  
بعض المستحقين غير ساكن فيه بالزمن التعمير مع الساكنين لان تركه لحقه لا يقطع حق الوقف  
فيه عمره معهم والا فبغير حصة كباقي (قوله من ماله) فاذا ارم حيطانه بالاجرة او ادخل فيها  
بعضه مات ولا يمكن نزاع ذلك فليس للورثة نزاع بل يقال من له السكفي بعد اضمين لورثته قيمة  
البناء فان أبي أو جرت الدار وصرفت الغلة اليهم بقدر قيمة البناء ثم اعيدت السكفي الى من  
له السكفي وليس له أن يرثى بالهدم والقطع وان كان مازم الاول مثل تخصيص الحيطان وتطمين  
السطوح وشبه ذلك لم يرجع الورثة بشئ بغير عن الظهيرة أي لان ماله لا يملكه من أخذ غلته  
فهو في حكم المالك بغير خلاف الاجرة والهدم ولو بني الاول ما يمكن رفعه بلا ضرر وأمر الورثة  
برفعه وليس للثاني غلته بل ارضاهم كافي الا في بعض وفي الجرح عن القيمة ولو بني واحد من  
الموقوف عليه من بعض الدار وطبق البعض وجسم البعض وبسط فيه الاجرة فطلب الآخر  
حصة له كمن فيها فغله حتى يدفع حصة ما اتفق ليس له ذلك والطبق والجسم صار به الموقوف  
وله نقص الاجرة لم يضر (قوله لامن الغلة) لان من له السكفي لا يملك الاستغلال بلا  
خلاف واختلاف في حكمه والراجح الجواز كما حره الشريعة لاني في رسالة وبقي غمامة قريبا  
(قوله اذا افرم بالغنم) أي المضرة بمقابل المنفعة (قوله بقدر الغلة التي وقفها الواقف)  
هذا موافق لما قدمناه من الهداية عند قوله يبدأ من غلته بعمارة والظاهر ان المراد منه  
منع الزيادة بالارضاء كإيقاعه مقام عبارة الهداية وكذا ما يأتي من الزيادة فلا ينافي ما في  
الاصح مع انه يقال له رمة مارة لا في عمارة وهي ما يمنع من خرابها ولا يلزمه أن يزد من ذلك  
اه فلا يلزمه إعادة البياض والحجرة ولا إعادة مثل ما خرب في الحرس والنفاسة هذا ما ظهر لي  
(قوله ولو أبي من له السكفي) أي كاهم أو بعضهم فيؤجر حصة الاتي ثم يرد لها اليه كافي  
الفه متاني والمدار المتني والاصح (قوله ماله الحاكم) أي والمتولي فهو متاني قال في  
الجرح ولو قالوا عمرها المتولي أو القاضي لكان أولى (قوله كعمارة الواقف) أي به مع علمه  
بما تقدم للاستثناء ط (قوله ولم يرد في الاصح) بشي الى أن فيه خلافا لكن هذا ذكره  
الزبلي في الموقوف على الفقراء وقدمناه ايضا عن الهداية وكلامنا الا أن في الموقوف  
على من غير أي كذرية الواقف ونحوهم ممن عيّن لهم السكفي وظاهر كلامهم انه لا خلاف في  
عدم الزيادة فيه (قوله ولا تصح اجارة من له السكفي) أي اذا لم يكن متوليا ولو زادت على  
قدر حاجته ولا مستحق غير كما قدمناه عند قوله ولا يقسم وقد قدمنا هناك ما لوضاقت على  
المستحقين وكذا لا تصح اجارة من له الغلة كافي الجرح وسباني في قول المصنف والموقوف عليه  
الغلة لا يملك الاجارة بل لو أجر ولم تصح شيئا أن تكون للوقف بغير السكفي قال الحنفية انه  
خاص بصرح وبيان الاجرة لخاص به اه قلت هـ ذمابي على مذهب المتقدمين والمفتي به  
ضمن منافع الوقف كإيقاعه فيقول له يفتي بالضمن في غصب عقار الوقف فاذا كانت الغلة  
أو السكفي له وحده يفتي أن تكون الاجرة له والا فلا كل تامل (قوله بل المتولي أو القاضي)  
ظاهره ان للقاضي الاجارة ولو أبي المتولي الا أن يكون المراد التوزيع فالقاضي يؤثرها  
ان لم يكن لها متول أو كان وأبي الاصح وأما مع حضور المتولي فليس للقاضي ذلك بغير

مطلب  
لا يملك القاضي التصرف في  
الوقف مع وجود ناظر ولو  
من قبله

رعاية المستحقين فلا عمارة على  
من له الاستغلال لانه لا سكفي  
له فلو سكن هل تلزمه الاجرة  
الظاهر لا اهدم الفائدة الا  
اذا احتج للعمارة بما أخذها  
المتولي ليعمر به اوله  
المتولي ينبغي أن يجبر القاضي  
على عمارة ما عليه من  
الاجرة فان لم يفعل نصب  
متوليا ليعمرها

مطلب  
من له الاستغلال لا يملك  
السكفي وبالعكس

مطلب  
وقف الدار عند الاطلاق  
يحمل على الاستغلال لا على  
السكفي

قوله لا تنقروا هكذا بخطه  
وله لا تنقروا بناء واحدة  
ليصح الوزن وليقرر اه  
مصلحة

وفي الاشياء في قاعدة الولاية الخاصة أقوى من الولاية العامة بهـ ان ذكر فروعا وعلى هـ هذا  
لا يملك القاضي التصرف في الوقف مع وجود ناظر ولو من قبله اه قال الرمي وسباني أن  
ولاية القاضي متأخرة عن المشروط وهو وصيه تنبيه اه ومفاده انه ليس له الا يجبر مع حضور  
المتولي وأيده الرمي في محل آخر واستندله بالقاعدة المارة لكنه قبل به من أوقف الاستغلال  
ان القاضي اذا أجر دار الوقف أو وكيله بأمره جاز قال وظاهره اطلاق الجواز مع وجود المتولي  
ووجهه ظاهر اه لعل في فتاوى الحنفية أن تنصيصهم على أن القاضي مجبور عن  
التصرف في مال اليتيم عند وصي الميت أو للقاضي يقتضي بالقصاص عليه انه هذا كذلك فلا  
يؤجر الا اذا لم يكن متول أو كان وامتنع اه وعليه يحمل كلام هلال هـ (تنبيه) هـ لم يذكر  
الشارحون حكم العمارة من المتولي أو القاضي وفي المحيط انه صاحب السكفي لان الاجرة  
بدل المنفعة وهي كانت له كذا بدلها والقيم انما أجر لاجله اه ومقتضاه انه لو مات تكو  
ميراثا كالأول وعمره عليه بغير (قوله رعاية المستحقين) حق الوقف وحق صاحب السكفي لانه  
لو لم يعمرها تنقوت السكفي أسـ لا بغير (قوله فلا عمارة على من له الاستغلال الخ) مفهوم  
قول المتن فعمارة على من له السكفي وهذا معلوم ايضا من قوله يبدأ من غلته الوقف بعمارة  
وعطف عليه قوله ولو دار الخ (قوله لانه لا سكفي له) قال في الجرح وظاهر كلام المصنف وغيره  
أن من له الاستغلال لا يملك السكفي ومن له السكفي لا يملك الاستغلال كما صرح به في البرازية  
والفتح ايضا وقوله وليس للموقوف عليهم الدار كإيقاعه بل الاستغلال كإيقاعه لا موقوف عليهم  
السكفي الاستغلال اه وما في الظهيرة من أن العمارة على من يستحق الغلة لا يحمل على أن  
العمارة في غلته وانما كانت غلته له صار كأن العمارة عليه اه قلت وبؤيده أن المصنف  
سوى بين المـ تلتين لكنه فرق بينهما في محل آخر بان من له الاستغلال له السكفي لان سكناه  
كسكفي غير بخلاف العكس لانه يوجب فيها حق الغلة ومن له الاستغلال اذا سكن لا يوجب  
حقا لغيره وادعى الشريعة لاني في رسالة أن الرابع هذا كما قدمته قريبا وتمامه فيما علقته على الجرح  
هـ (تنبيه) هـ يفهم من كلام الفتح المذكور أن الواقف اذا أطلق ولم يقيده بكونه له السكفي  
اولا استغلالا انما تكون للاستغلال وفي الفتاوى الخيرية المصريح به في كتبنا أن الواقف اذا  
أطلق الوقف فهو على الاستغلال لا السكفي قال في النظم الوهابي  
ومن وقف دار عليه قاله هـ سوى الاجر والسكفي به لا تنقرر  
ثم ذكر عبارة شريفة لابن الحصنة وأن المسئلة من التخصيص وفتاوى الخاصي وذكر في الخيرية  
في محل آخر والحاصل أن الواقف اذا أطلق أو عين الاستغلال كان للاستغلال وان قيد بالسكفي  
تقديم وان صرح بما كان لهما جريا على كون شرط الواقف كنص الشارع وهذا كما ترى  
خلاف ما رجحه الشريعة لاني وسبب ذكر الشارح القولين عند قول المصنف والموقوف عليه  
الغلة لا يملك الاجارة (قوله فلو سكن) أي من له الغلة على القول بانه لا سكفي له (قوله اهدم  
الفائدة) لانها اذا أخذت منه دفعت اليه حيث لم يكن له شريك في الغلة كافي الجرح (قوله  
ولو هو المتولي) أي لو كان الساكن في دار الغلة هو المتولي (قوله ينبغي الخ) البحث صاحب  
النهر (قوله نصب متول ليعمرها) الظاهر انه لا حاجة لنصب متول لما مر من أنه لو أبي من



له السكنى أو هجره الحيا كم الا أن يراد أنه يصيب متواليه طافا لا طافا لخصه وص التعمير الظهور  
 فيه أنه الأول بما قبل فليتأمل (قوله ولو شرط الواقف غلته) أي للموقوف عليه الدار  
 (قوله ص) أي الوقف والشرط المذكور لكن أصل العبارة في التنازع الثانية فالوقف جائز  
 مع هذا الشرط اهـ وهذا يحتمل أن يكون المراد جواز الوقف متى تزامن هذا الشرط ولا يلزم  
 منه صحة هذا الشرط تأمل (قوله الظاهر لا) هذا خلاف ما استظهره في البصر حيث قال  
 وظاهره أنه يصير على عارضة واقف عليه اهـ كفي كذا اهـ واستوضح  
 في التمرين ما استظهره بقول الهداية فيعبر ولا يصح للمتنوع على العادة ما فيه من اتلاف  
 ماله فاشبه امتناع صاحب البذر في المزارعة ولا يكون امتناعه منه رضا بطلان حقه لانه  
 في جزاء الرد اهـ قال في التمرين أن خير بان هذا باطلا لا يشعل ما لشرط عليه الواقف  
 المرمية لانها حيث كانت عليه كان في اجازة اتلاف ماله اهـ واعترض بان الجبر فائدة صحة  
 الشرط والافلاحة قلت عات أن صحة الشرط غير صريحة في عبارة التنازع الثانية وتعدل  
 الهداية شامل للشرط وغيره فهو دليل على عدم صحته فانهم على أن هذا الشرط لا ينعزلان  
 الغلة حيث كانت للموقوف عليه فلا فرق بين تميزه منها أو من غير ما إذا امتنع من العمارة  
 من ماله يؤجرها المتولى ويحرمها من غلته لانها موقوفة الغلة ولو كان هو المتولى وامتنع  
 من عمارتها انصب غيره ليعمرها أو يعمرها الحاكم كما مر ثم قد نظهر الثمرة فيما إذا كانت  
 غلته لا تفي بعمارتها فان قلنا بصحة الشرط لزمه أن يعمرها من ماله وهو بعيد عما عتبه من كلام  
 الهداية ولان كلام الواقف لا يصلح ملزمه بغيرها اذ لا ولاية له على المتحقق (قوله لم اره)  
 قال في الفتح بعده ذوالحال فيه أي أدى الى ان تصير نقصا على الارض كمدته فهو الرياح  
 اهـ أي لو تركت بلا عمارة تصير هكذا (قوله ويردها الورثة الواقف) قال في البصر وهو يجب لانهم  
 صرحوا باستبدال الواقف اذا خرب وصار لا ينتفع به وهو شامل للارض والدار قال في الذخيرة  
 وفي المنتقى قال هشام صحت عدا يقول الواقف اذا صار بحيث لا ينتفع به المالكين فلا قاضي  
 أن يبيعه ويشتري بغيره وليس ذلك الا بالقاضي اهـ وأما عود الواقف بعد خرابه الى ملك  
 الواقف أو ورثته فقد قد تنازع فيه فاصل ان الموقوف عليه السكنى اذا امتنع من العمارة  
 ولم يوجد متاجر بابه القاضى واشترى بغيره ما يكون وقال كذا ظاهر كلام المشايخ أن  
 محل الاستبدال عند التعذر انما هو الارض لا البيت وقد سبقناه في رسالة الاستبدال اهـ  
 كلام البصر واعترضه الرمي بان كلام المنتقى المذكور شامل للارض والبيت فالفرق بينهما ما  
 غير صحيح (قوله فلو هو الوارث لم اره) قيل هذا يجب من الشارح بعد ما رأى كلام البصر خصوصا  
 وقد أقره في التمرين أن الحكم هو الاستبدال فقط وهو لا يختلف بالوارث وغيره وبه ظهر ضعف  
 ما في فتاوى قارئ الهداية اهـ قلت بل هو يجب من المعتبرين به بد قول البصر لكن ظاهر  
 كلام المشايخ الخ نعم يرده عليه ما قاله الرمي وكذا ما قلناه من الفتح عند قوله وعاد الى الملك  
 عند محمد من أن دار الغلة اذا خربت انما يعود الى الملك عنده نقضها دون ساحتها لان ساحتها  
 يمكن استغلالها ولو بشئ قليل بخلاف غير المدة لانه كباط أو حوض خرب فهو هذا يعود الى  
 الملك كما عند محمد (قوله وفي فتاوى قارئ الهداية الخ) حيث قال سئل عن وقف انهم ولم

ولو شرط الواقف غلته  
 ومقتضاها عليه صاويل  
 يصح على عارضة الظاهر لا  
 نهر وفي الفتح لو لم يصح  
 القاضى من يتأجرها لم أره  
 ونظر الى أنه يجزى بين أن  
 يعمرها ويردها الورثة الواقف  
 قلت فلو هو الوارث لم أره وفي  
 فتاوى قارئ الهداية ما  
 بقصد استبداله أو رد غلته  
 لورثة أو الفقراء (وصرف)  
 الحاكم أو المتولى حاوى

مطم  
 في الوقف اذا خرب ولم يمكن  
 عمارته

يكن له شئ يعمره ولا يمكن اجازته ولا تعميره هل تباع انقاضه من حجر وطوب وخشب  
 اجاب اذا كان الامر كذلك صح بيعه بامر الحاكم ويشتري بغيره وقف مكانه فاذا لم يمكن  
 رده الى الورثة الواقف ان وجدوا والا يصرف للفقراء اهـ قلت الظاهر أن البيع يجب في  
 على قول أبي يوسف والرد الى الورثة أو الى الفقراء على قول محمد وهو جمع حسن حاصله أنه  
 يعمد على قول أبي يوسف حيث أمكن والا فبقول محمد تأمل (قوله) قال في الدر المنثور  
 في كلام المصنف إشارة الى أن الختان لو احتاج الى المرمية أجر ينأى أو يشق وأنفق عليه وهو  
 رواية يؤذن للناس بالتزول سنة ويؤجر سنة أخرى ويرم من أجرته وقال الشافعي القياس  
 في المصنف أن يجوز اجازة سطحه لممرته محبط وفي البرجندى والظاهر أن حكم عمارة أو قاف  
 المسجد والحوض والبيت وأمثالها حكم لوقف على الفقراء اهـ (قوله نقضه) بقوله  
 التون على ما ذكره البرجندى أي المنقوض من خشب وحجر وأجر وغيرهما شرح الملتقى (قوله  
 ان احتاج) بان أضرمت المون أو كان المنه قد دم لقلته لا يخل بالانتفاع فيؤخره للاحتياج  
 والافلاحة انهم دام تصديق الحاجة فلا معنى للشرط حينئذ في عليه في الفتح وأغنى له في البصر خبر  
 (قوله احتاج) الأولى للاحتياج كما عبر في الكنز (قوله في بيعة) فعلى هذا يساع النقض في  
 موضعين عند تعذر زرع حده وعند خوف هلاكه بحجر ويزاد ما في الفتح حيث قال واعلم ان  
 عدم جواز بيعه الا اذا قلنا بالانتفاع به انما هو فيما اذا ورد عليه وقف الواقف أما اذا اشتراه  
 المتولى من ممتلكات الوقف فانه يجوز بيعه بلا هذا الشرط لان في مبيع ورثته وقفا لا فلا  
 والمختار أنه لا يكون وقفا فلا قيم أن يبيعه متى شاء لمصلحة عرضت اهـ وسما في المسئلة في  
 الفصل الا في متنا (قوله لا العين) لانها حق المالك أو حق الله تعالى على الخلف ومنه  
 يؤخذ عدم جواز قسمة حصر المسجد العتيقة بين المستحقين وكذا ما بقى من شهر رمضان  
 وزينة الامام والوقاديين حاوى الا اذا كان العرف في ذلك الموضع أن الامام أو المؤذن يأخذه  
 بلا صريح اذن المدافع فله ذلك كما في البصر عن القنية ط قلت ونحو الوقف ليس له حكم  
 العين لما في البصر عن الفتح سئل أبو القاسم السمرقاني عن شجرة وقف يس بعضها وبقي بعضها  
 قال ما ليس منها فسيب له سبيل غلته وما بقى متروك على حالها وفي البرازية عن الفضلى ان  
 لم تكن شجرة يجوز بيعها قبل القلع لانه غلته أو المثمرة لا تباع الا بعد القلع كبناء الوقف اهـ  
 وفي جامع المقصولين غصب وقف فأنقض فبأنقضه يصرف الى ممرته لا الى أهل الوقف  
 لانه بدل الرقبة وحقوقه في الغلة لا في الرقبة اهـ (قوله جعل نفى) بالبناء للمفعول وشئ نائب  
 فاعل الاصل ما تعميره الشارح وكان المناسب ذكر هذه المسائل فيما مر من الكلام على المسجد  
 (قوله أي جعل الباني) ظاهره ان أهل المحلة ليس لهم ذلك وسند كماله في الفتح (قوله من  
 الطريق) أطلق في الطريق فم النافذ وغيره وفي عباراتهم ما يؤيده ط وغنامه فيه (قوله  
 لضيقه ولم يضر بالمبارين) أفاد أن الجواز مقيدهم بدين الشراطين ط (قوله جاز) ظاهره  
 أنه يصير حكم المسجد وقد قال في جامع المقصولين المسجد الذي يتخذ من جانب الطريق  
 لا يكون له حكم المسجد بل هو طريق بدليل أنه لو رفع حوائطه لم يضر بما كان قبله اهـ  
 ثم بلاية قلت الظاهر أن هذا في مسجد جعل كله من الطريق والكلام فيما أدخل من

(نقضه) أو غلته ان تعذر  
 إعادة عيته (الى عمارته ان  
 احتاج والا حفظه احتاج)  
 الا اذا خاف ضياعه فيبيعه  
 ويمسك غلته احتاج حاوى  
 (ولا يقسم) النقض أو غلته  
 (بين من حق الوقف لان  
 حقه في المنافع لا العين) جعل  
 شئ أي جعل الباقي شيئا  
 (من الطريق مسجد ا)  
 لضيقه ولم يضر بالمبارين  
 (جاز) لانهم ما للمساكين



الشارح أولا بالبابي وثانيا بالامام غير قيد نعم في التتارخانية ومن محمد في مسجد دمشق باهله  
 لا باس بان يلحق به من طريق العامة اذا كان واسعا وقيل يجب ان يكون باهر القاضى وتبيل  
 انما يجوز اذا فقت البلدة عنوة لا لوصفها (قوله لجواز الصلاة في الطريق) فيه ان الصلاة  
 في الطريق مكروهة كالمروزي في المسجد فالصواب انه دم جواز الصلاة في الطريق كما قدمناه  
 عن جامع الفصولين به في ان فيه ضرورة وهي انهم لو ارادوا الصلاة في الطريق لم يجز فكان  
 في جعله مسجد ضرورة بخلاف جعل المسجد طريقا لان المسجد لا يخرج عن المسجدية ابدا  
 فلم يجز لانه يلزم المرور في المسجد ولا يخفى ان المتبادر من هذا كون المراد مرور أى مار ولو  
 غير جنب وهذا يؤيد ان هذا قول آخر وقد علمت ترجيح خلافه وهو جواز جعل شئ منه  
 مسجدا ونسبة مسجدا ضرورة لا بد من ان لا يفسد مسجدا عن جبهته مع أحكام المسجدين فلذا  
 لم يجز المرور فيه لجنب ونحوه كما امر فافهم (قوله تؤخذ ارض) في الفتح ولو ضاق  
 المسجد ويحسب ارض وقف عليه أو حانوت جاز ان يؤخذ ويدخل فيه اه زاد في البصر عن  
 الخاتمة بامر القاضى وتقييده بقوله وقف عليه أى على المسجد بدينه دائم الو كانت وقفا على  
 غيره لم يجز لكن جواز ان هذا المملوكة كرها بقيد الجواز بالاولى لان المسجد بدينه تعالى والوقف  
 كذلك ولذا ترك المصنف في شرحه هذا القيد وكذا في جامع الفصولين تأمل (قوله بالقيمة  
 كرها) لما روى عن الصحابة رضى الله تعالى عنهم لما ضاق المسجد الحرام أخذوا أرضين  
 بكره من أصحابهم بالقيمة وزادوا في المسجد الحرام بصر عن الزبلى قال في نور العين واهل  
 الاخذ كرها ليس في كل مسجد ضاق بل الظاهر ان يقتصر على ما يمكن في البلدة مسجد آخر اذا لو كان  
 فيه مسجد آخر يمكن دفع الضرورة بالذهاب اليه نعم فيه مرجح لكن الاخذ كرها أشد حرجا منه  
 ويؤيد ما ذكرنا فعل الصحابة اذا لام مسجد في مكة سوى المسجد الحرام اه (قوله جاز بالاجماع)  
 كذا ذكره الزباني وقال لان شرط الواقف معتبر فيما لم يكن الذي في القدوري انه يجوز على  
 قول أبي يوسف وهو قول هلال ايضا وفي الله بداية انه ظاهر الرواية وقد رد الله الامعة قاسم على  
 الزبلى دعواه الاجماع بان المنقول ان اشتراطها بقيد الوقت عند محمد كاف في الذخيرة ونافعه في  
 النهر وأطال وأطاب وحاصل ما ذكره ان فيه اختلاف الرواية عن محمد واختلاف المشايخ  
 في تأويل ما نقل عنه وان هلال أدرك بعض أصحاب أبي حنيفة لانه مات سنة خمس وأربعين  
 وماتت بين واقف المشايخ يقال على من دونه اه وفي الفتح هلال الراى هو هلال بن يحيى  
 ابن مسلم البصرى نسب الى الراى لانه كان على مذهب الكوفيين ورأيهم وهو من أصحاب  
 يوسف بن خالد البصرى ويوسف هذا من أصحاب أبي حنيفة وقيل ان هلال أخذ الله لم عن  
 أبي يوسف وزفر ووقع في الميسوط والذخيرة وغيره ما الراى وفي المغرب هو ضريف لانه  
 من البصرة لامن الراى والراى نسبة الراى وهذا صحيح في من أبي حنيفة وغيره اه (قوله  
 خلافا لما نقله المصنف) أى عن السراجية من انه لا يصح هذا الوقف عند محمد وبه يقتضى  
 (قوله ويصح) أى في الفصل الا فى وهو قول المتن ولاية نائب القيم الى الواقف ثم لوصيه  
 ثم للقاضى (قوله وينزع وجوبا) مقتضاه ان القاضى يتركه والا ثم بتولية الخائن ولا شأن فيه  
 بحر الكنى ذكر في البحر أيضا من المصنف ان له منزلة أو ادخله غير معه وقد يجب بان

مطلب  
 في جعل شئ من المسجد طريقا

(كعكسه) أى يجوز  
 عكسه وهو ما اذا جعل في  
 المسجد عمرا تعرف أهل  
 الامصار في الجوامع وجاز  
 لكل أحد أن يمر فيه حتى  
 الكافر الا الجنب  
 والحائض والدواب زيل  
 (كجاز جعل) الامام  
 (الطريق مسجد الاعكسه)

الشارح أولا بالبابي وثانيا بالامام غير قيد نعم في التتارخانية ومن محمد في مسجد دمشق باهله  
 لا باس بان يلحق به من طريق العامة اذا كان واسعا وقيل يجب ان يكون باهر القاضى وتبيل  
 انما يجوز اذا فقت البلدة عنوة لا لوصفها (قوله لجواز الصلاة في الطريق) فيه ان الصلاة  
 في الطريق مكروهة كالمروزي في المسجد فالصواب انه دم جواز الصلاة في الطريق كما قدمناه  
 عن جامع الفصولين به في ان فيه ضرورة وهي انهم لو ارادوا الصلاة في الطريق لم يجز فكان  
 في جعله مسجد ضرورة بخلاف جعل المسجد طريقا لان المسجد لا يخرج عن المسجدية ابدا  
 فلم يجز لانه يلزم المرور في المسجد ولا يخفى ان المتبادر من هذا كون المراد مرور أى مار ولو  
 غير جنب وهذا يؤيد ان هذا قول آخر وقد علمت ترجيح خلافه وهو جواز جعل شئ منه  
 مسجدا ونسبة مسجدا ضرورة لا بد من ان لا يفسد مسجدا عن جبهته مع أحكام المسجدين فلذا  
 لم يجز المرور فيه لجنب ونحوه كما امر فافهم (قوله تؤخذ ارض) في الفتح ولو ضاق  
 المسجد ويحسب ارض وقف عليه أو حانوت جاز ان يؤخذ ويدخل فيه اه زاد في البصر عن  
 الخاتمة بامر القاضى وتقييده بقوله وقف عليه أى على المسجد بدينه دائم الو كانت وقفا على  
 غيره لم يجز لكن جواز ان هذا المملوكة كرها بقيد الجواز بالاولى لان المسجد بدينه تعالى والوقف  
 كذلك ولذا ترك المصنف في شرحه هذا القيد وكذا في جامع الفصولين تأمل (قوله بالقيمة  
 كرها) لما روى عن الصحابة رضى الله تعالى عنهم لما ضاق المسجد الحرام أخذوا أرضين  
 بكره من أصحابهم بالقيمة وزادوا في المسجد الحرام بصر عن الزبلى قال في نور العين واهل  
 الاخذ كرها ليس في كل مسجد ضاق بل الظاهر ان يقتصر على ما يمكن في البلدة مسجد آخر اذا لو كان  
 فيه مسجد آخر يمكن دفع الضرورة بالذهاب اليه نعم فيه مرجح لكن الاخذ كرها أشد حرجا منه  
 ويؤيد ما ذكرنا فعل الصحابة اذا لام مسجد في مكة سوى المسجد الحرام اه (قوله جاز بالاجماع)  
 كذا ذكره الزباني وقال لان شرط الواقف معتبر فيما لم يكن الذي في القدوري انه يجوز على  
 قول أبي يوسف وهو قول هلال ايضا وفي الله بداية انه ظاهر الرواية وقد رد الله الامعة قاسم على  
 الزبلى دعواه الاجماع بان المنقول ان اشتراطها بقيد الوقت عند محمد كاف في الذخيرة ونافعه في  
 النهر وأطال وأطاب وحاصل ما ذكره ان فيه اختلاف الرواية عن محمد واختلاف المشايخ  
 في تأويل ما نقل عنه وان هلال أدرك بعض أصحاب أبي حنيفة لانه مات سنة خمس وأربعين  
 وماتت بين واقف المشايخ يقال على من دونه اه وفي الفتح هلال الراى هو هلال بن يحيى  
 ابن مسلم البصرى نسب الى الراى لانه كان على مذهب الكوفيين ورأيهم وهو من أصحاب  
 يوسف بن خالد البصرى ويوسف هذا من أصحاب أبي حنيفة وقيل ان هلال أخذ الله لم عن  
 أبي يوسف وزفر ووقع في الميسوط والذخيرة وغيره ما الراى وفي المغرب هو ضريف لانه  
 من البصرة لامن الراى والراى نسبة الراى وهذا صحيح في من أبي حنيفة وغيره اه (قوله  
 خلافا لما نقله المصنف) أى عن السراجية من انه لا يصح هذا الوقف عند محمد وبه يقتضى  
 (قوله ويصح) أى في الفصل الا فى وهو قول المتن ولاية نائب القيم الى الواقف ثم لوصيه  
 ثم للقاضى (قوله وينزع وجوبا) مقتضاه ان القاضى يتركه والا ثم بتولية الخائن ولا شأن فيه  
 بحر الكنى ذكر في البحر أيضا من المصنف ان له منزلة أو ادخله غير معه وقد يجب بان

لجواز الصلاة في الطريق  
 لا المرور في المسجد (تؤخذ  
 ارض) ودار وحانوت (يجنب  
 مسجد ضاق على الناس  
 بالقيمة كرها) درر وهما دية  
 (جعل) الواقف (الولاية  
 انفسه جاز) بالاجماع وكذا  
 لو لم يشترط لاحد فالولاية له  
 عند الثاني وهو ظاهر المذهب  
 نهر خلافا لما نقله المصنف ثم  
 لوصيه ان كان والا فلما حكم  
 فتاوى ابن نجيم وقارى  
 الهداية ويصحى (وينزع)  
 وجوب بارتية

مطلب  
 في اشتراط الواقف الولاية  
 لنفسه

مطلب  
 في ترجيح هلال الراى البصرى

مطلب  
 بان يؤيد هلال



المقصود من ضرورة عن الوقف فاذا ارتفع بضم آخره مصل المفرد قال في البحر  
وقد علمنا انه لا يزيله القاضي بمجرد الطعن في أهليته بل بجناية ظاهرة بينة فتوانه لذا اخرج  
وتاب وأجاب أعاده وان امتناعه من التمسير خيلة وجـ كذا الوياح الوقف أو بضمه  
أو تصريفه بغيره جاز عالمه اهـ وقوله لا يزيله القاضي بمجرد الطعن الخ سيذكر  
الشارح في الفروع ويأتي الكلام قريباً على حكم عزل القاضي بالاجتهاد وما يأتي في الفصل  
قبيل قوله بأعداء حكم عزل الوقف الناظر (تنبيه) اهـ اذا كان ناظر على أوقاف  
متعددة وظهرت خيانتة في بعضها اتى المفتي أبو السـ بمودبانه بعزل من الكل قلت ويشهد  
قولهم في الشهادة ان القسـ لا يجزى وفي الجواهر القيم اذا لم يرع الوقف بعزله القاضي وفي  
خراتمة المفتين اذا ورع القيم انفسه يخرج القاضي من يده قال البيهقي يؤخذ من الاول ان  
الناظر اذا امتنع من اعادة الكتب الموقوفة كان للقاضي عزله ومن الثاني لو سكن الناظر  
دار الوقف ولو باجر المثل له عزله لانه نص في خزانة الاكل انه لا يجوز له السـ كفى ولو باجر  
المثل اهـ وفي الفتح انه ينزل بالجنون المطبق سنة لا أقل ولو برى عاد اليه النظر قال في التمر  
والظاهر ان هذا في المشروط له النظر أمام منسوب القاضي فلا وفي البـ يرى أيضاً عن أوقاف  
الخاصة بالوقف لو وقف على قوم ولا يوصل اليهم ما شرط اهم ينزع القاضي من يده ويولي  
غيره اهـ وينزل المتولى من قبل الأوقاف بموت الأوقاف على قول أبي يوسف المفتى به لانه  
وكيل عنه الا اذا جـ له فيما في حياته وبعد موته كما في البحر (قوله لو الأوقاف) أي لو كان  
المتولى هو الأوقاف (قوله بغيره بالاولى) قال في البحر واستفاد منه أن للقاضي عزل المتولى  
الخاص غير الأوقاف بالاولى (قوله بغيره مأمون الخ) قال في الاسـ عاف ولا يولي الأيمن قادر  
ينفسه أو يتناوبه لأن الولاية مقيدة بشرط النظر وليس من النظر تولية الخاص لانه يخل  
بالمقصود وكذا تولية العاجل لان المقصود لا يحصل به ويستوى فيه المذكور والآخر وكذا  
الاعمى والبصير وكذا المرد وفي ذلك اذا تاب لانه أمين وقالوا من طلب التولية على  
الوقف لا يملك له وهو كمن طلب القضاء لا يملك له اهـ والظاهر ان شرط الاولوية لشرائط  
الصحة وأن الناظر اذا فسـ ق استحق العزل ولا يزيله كالقاضي اذا فسـ لا يزيل على الصحيح  
المفتى به ويشترط للصحة بلوغه وهله لآخرته وإسلامه ما في الاسـ عاف لو أوصى الى مـ  
تبطل في القياس مطلقاً وفي الاسـ ضمان هي باطله مادام مـ غير اذا كبر تكون الولاية له  
ولو كان عبـ لا يجوز فقهاء الأصول خمسة نالاهيته في ذاته بـ بل أن تصرفه الموقوف لحق المولى  
ينفذ عليه بهـ هذا الحق لا زال المانع بخلاف المـ ثم الذي في الحكم كالمـ بـ فلو اخرجهما  
القاضي ثم عتق المعبـ وأسلم الذي لا تعود اليه مـ مـ بحر مخلصا ومجوده في التمر وفي فتاوى  
الـ الأئمة للشيخ وأما الاسـ اذ لا يـ غير فلا يصح بـ مـ لا على سبيل الاستقلال بالنظر  
ولا على سبيل المشاركة لغيره لان النظر على الوقف من باب الولاية والقاضي يولى عليه مقصوده  
فلا يصح أن يولى على غيره اهـ وفي دفع الوسائل عن وقف هلال لوقال ولايته الى ولى  
وفهم المـ غير الكبير يدخل القاضي مكان المـ بـ رجـ لا وان شاء أقام الجـ بـ قامه  
ثم نقل عنه ما مر عن الاسـ عاف هذه التعليل صريحة بان العبي لا يصلح ناظراً وأما ما في الاشياء  
في أحكام الميمان من أن المـ بـ يصلح وصياً وناظراً أو يتسمي القاضي مكانه بالغالى لو غـ

مطلب  
فيما يزيل به الناظر

(أو) للوقوف دور فغيره  
بالاولى (غير مأمون) أو  
عاجز أو ظهر به فسق كسرب  
خمر ومخوذه فتح

مطلب  
في شروط المتولى

مطلب  
مهم في تولية العبي

كما في منظومة ابن وهبان من الوصل اهـ فقيه انه لا يزيله كرفي المنظومة قوله وناظر ان رأيت  
شارح الاشياء تنبه على ذلك أيضاً وأما ما ذكره الشارح في باب الوصى من المجتبى من انه لو فوض  
ولاية الوقف الى مـ صح استخراجه ان ما ذكره صاحب المجتبى صرح به نفسه في الحاشي  
بقوله ولو أوصى الى مـ في وقفه فهو باطل في القياس ولكن استحسن أن تكون الولاية  
اليه اذا كبر اهـ وهذا هو ما مر عن الاسـ عاف ان رأيت في أحكام المسـ عاف للاسـ عاف وشي  
عن فتاوى رشيد الدين قال القاضي اذا فوض التولية الى مـ يجوز اذا كان أهلاً  
للحفظ وتكون له ولاية التصرف كما أن القاضي يملك اذن المـ بـ وان كان الولي لا ياذن اهـ  
وعليه فيمكن التوفيق بحمل ما في الاسـ عاف وغيره على غير الأهل للحفظ بان كان لا يقدر على  
التصرف أما القادر عليه فتكون توليته من القاضي اذ ناله في التصرف وللقاضي أن ياذن  
للمصغر وان لم ياذن له وليه وبهذا تم أن ما شاع في زماننا من تفويض نظر الأوقاف للمصغر  
لا يـ قل وحكم القاضي الخ في بعض ذلك خطأ محض ولا سيما اذا شرط الواقف تولية النظر  
للارشـ مدق الارشـ من أهل الوقف فانه حينئذ اذا ولى بالغ عاقل رشيد وكان في أهل الوقف  
ارشـ مد منه لا تصح توليته لمخالفته بشرط الواقف فكيف اذا كان طفلاً لا يـ قل وشي بالغ رشيد  
ان هذا هو الضـ لال البعيد واعتقادهم أن خبر الأب لابنه لا يـ قل لما فيه من تغيير حكم  
الشرع ومخالفة شرط الواقف واعطاء الوظائف من تدريس وامامة وغيرها الى غير  
مستحقها كما أوضحت ذلك في الجهاد في آخر فصل الجزية كيف ولو أوصى الواقف بالتولية  
لابنه لا تصح مادام مـ غير احتي بكبر فتكون الولاية له كما مر وكذلك اعتقادهم أن الارشـ  
اذا فوض وأسنده في مرض موته ان أراد صح لان مختار الارشـ دأرشد فهو باطل لان الرشـ  
في أمور الوقف صفة فائقة بالرشـ لا تحصل له بمجرد اختيار غيره كما لا يصير الشخص الجاهل  
عاملاً بمجرد اختيار غيره في وظيفة التدريس وكل هذه أمور ناشئة عن الجهل واتباع  
العادة المخالفة لمرجع الحق بمجرد تكليم العقل الخلل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم  
(قوله أو كان يصرف ماله في الكيمياء) لانه استقرئ من أحوال متعاطيها انها تستجره الى  
أن يخرج من جميع ما في يده وقد ترتب عليه ديون بهذا السبب فلا يبعد أن يجزى الحال الى  
اضاعة مال الوقف ط (قوله وان شرط عدم نزعه) هي من المسائل السـ بـ مع التي يخالف  
فيها بشرط الواقف على ما في الاشياء وسأنتى ط (قوله كالوصى) فانه ينزع وان شرط الموصى  
عدم نزعه وان كان ط (قوله فلو ما مونا لم تصح توليته غيره) قال في شرح المتن معزيا الى  
الاشـ بـ لا يجوز للقاضي عزل الناظر المشروط له النظر بالاختيار ولو عزله لا يصح الثاني  
متوالياً يصح عزل الناظر بالاختيار لو منسوب القاضي أي لا الواقف وليس للقاضي الثاني  
أن يـ مد وان عزله الاول بالسبب لحل أمره على السداد الآن تثبت أهليته اهـ وأما  
الواقف فله عزل الناظر مطلقاً بقتى ولو لم يجعل ناظر انصبه القاضي لم يملك الواقف اخراجه  
كذا في فتاوى صاحب التنوير اهـ بتصريف والتفصيل المذكور في عزل الناظر فتد في  
البحر عن القيمة وذكر المرحوم الشيخ شاهين عن الفصل الاخير من جامع الفصولين اذا كان

مطلب  
فيما شاع في زماننا من  
تفويض نظر الأوقاف  
للمصغر

أو كان يصرف ماله في  
الكيمياء نهر جشاروان  
شرط عدم نزعه أو أن  
لا ينزعه فاض ولا سلطان  
فخالفة له حكم الشرع  
فيميل كالوصى فلو ما مونا  
لم تصح توليته غيره اشياء

مطلب  
في عزل الناظر



للاوقف من جهة الواقف أو من جهة غيره من القضاء لا يملك القاضي نصب منول آخر  
 بلا سبب موجب لذلك وهو ظهري وخيانته الأولى أو ثبوت آخر اه قال وهو دامع قدم على ما في  
 الفتية اه أبو الوالد هو وقال وكذا الشيخ خير الدين أطلق في عدم صحة عزل بلا خيانة وان  
 عزله مولانا السلطان فم اطلاقه مالم كان منصوب القاضي اه ط قلت وقد كفي البصر  
 كلاما عن الخيانة ثم قال عقبه وفيه دليل على أن للقاضي عزل منسوب قاض آخر بغير خيانة  
 اذ رأى المصلحة اه وهذا داخل تحت قول جامع الفتاوى أن شيئ آخر كما دخل فيه  
 ما لو عجز أو فسق وفي البصر من حوى المصير من وقف الانصاري فان لم يكن من يتولى  
 من جيران الواقف وقرائه لا يبرز ويقتل واحد من غيرهم بل لا رزق فذلك إلى القاضي  
 يتقرر فيما هو الأصل لاهل الوقف اه (نتيجة) اه قال في البصر واستفاد من عدم صحة  
 عزل الناظر بلا جهة عدمها صاحب وظيفة في وقف بغير جهة وعدم أهلية واستدل على  
 ذلك بعدم غيبة المتولى من أنه لا يؤخذ بغيرته ووظيفته على حاله اذا كانت غيبته ثلاثة أشهر  
 فهو ذامع الغيبة فكيف مع الحضرة والمباشرة وسألت في الفتية وحكم الاستقامة في  
 الوظائف قبل قول المصنف ولاية نصب القيم إلى الواقف وفي آخر الفن الثالث من الاشياء  
 اذا ولي السلطان مدرسا ليس باهل لم يصح توليته لان فله مقيد بالمصلحة خصوصاً ان كان  
 اقر من مدرس اهل فان الاهدل لم يعزل وصرح البرازي في الصلح بان السلطان اذا اعطى  
 غير المستحق فقد ظلم مرتين بمنع المستحق واعطاء غيره المستحق اه مخلصا وقد كفي البصر أيضا  
 أن المتولى لو عزل نفسه عند القاضي نصب غيره ولا ينعزل بعزل نفسه حتى يبلغ القاضي  
 ومن عزل نفسه القراغ غيره من وظيفة النظر أو غيرها ثم ان كان المتزول له غير اهل لا يقرره  
 القاضي ولو اهل لا يجب عليه تقريره وأفتى العلامة قائم بان من فرغ لانسان عن وظيفته  
 سقط حقه وان لم يقرر الناظر المنزول اه قال القاضي بالاولى وقد جرى التعارف بمصر  
 القراغ بالدرهم ولا يكتفى ما فيه ويغني البراء العام بعده اه مافي البصر لمصلحة الكني ينافي  
 هذا ما يأتي في الفصل من أن المتولى اذا اراد إقامة غيره قامه لا يصح الا في مرض موته  
 وسألت في تمام الكلام عليه مع الجواب عنه هناك وقد كفي صاحب البصر في بعض رسائله أن  
 ما ذكره العلامة قائم لم يستند فيه إلى نقل وأنه خواف في ذلك أي فلا بد من تقرير القاضي  
 وسئل في الخيرية اه اذا قرر السلطان رجلا في وظيفة كانت لرجل فرغ فيه عمن اجماع  
 اجاب بانهم المن قرره السلطان لا الموقوف اه اذا القراغ لا يمنع تقريره سواء قلنا بصحة المتنازع  
 فيها أو بعدمها الموافق لاقواء الفتية كالحركة والامعة المقدسة ثم رأيت صريح  
 المسئلة في شرح مناج الشافعية لابن حجره لا بان مجرد القراغ سبب ضعف لا بد من انضمام  
 تقرير الناظر اليه اه مخلصا وأفتى في الخيرية أيضا بأنه لو قرر القاضي رجلا ثم قرر السلطان  
 آخر فالعبرة بتقرير القاضي كالمكيل اذا انفجرت ما وكل فيه ثم فعلة الموكل وأفتى أيضا بان الناظر  
 المشروط له التقرير لو قرر شخصاً فهو المعتمد بدون تقرير القاضي أخذ من القاعدة المشهورة  
 وهي ان الولاية الخاصة أقوى من الولاية العامة وبه أفتى العلامة فاسم وأما اذا لم يشترط  
 لواقف التقرير فالعبرة بتقرير القاضي اه وأفتى في الخيرية أيضا بأنه لو فرغ عن الوظيفة

مطلب  
 لا يصح عزل صاحب وظيفة  
 بلا جهة أو عدم أهلية

مطلب  
 في النزول عن الوظائف

مطلب  
 لا بد بعد القراغ من تقرير  
 القاضي في الوظيفة

مطلب  
 لو قرر القاضي رجلا ثم قرر  
 السلطان آخر فالعبرة بالاول

مطلب  
 الناظر المشروط له التقرير  
 يقدم على القاضي

بمال فله فروغ له الرجوع بالمال لانه اعتياض عن حق مجرد وهو لا يجوز صرحوا به فاطمة  
 قال ومن أفتى بخلافه فقد أفتى بخلاف المذهب بماثبه على اعتبار العرف الخاص وهو  
 خلاف المذهب والمسئلة شهيرة وقد وقع فيها لثنا من رسائل واتباع الجماعة أولى والله  
 أعلم وكتب على ذلك أيضا كاتبة حسنة في أول كتاب الصلح من الخيرية فراجعها وسألت في  
 تمام الكلام على ذلك في أول كتاب البيوع وحاصله جواز أخذ المال بالرجوع (قوله  
 وجاز جعل غلة الوقف لنفسه الخ) أي كلها أو بعضها وعند محمد لا يجوز بناء على اشتراطه  
 التمسك إلى منول وقيل هي مسئلة مبتدأة أي غير مبنية على ذلك وهو الوجه وبقرع على  
 الخلاف مالم ولو وقف على عبده وامائه صح عند أبي يوسف لا عند محمد وأما اشتراط الغلة  
 لمدير به وأمهات اولاده فالاصح صحتها اتفاقا لثبوت حرهم بموته فهو كالوقف على الاجانب  
 وثبوتها لهم حال حياته تبع لما بعدهما وقيل يجعل الغلة لنفسه لانه لو وقف على نفسه قيل  
 لا يجوز وعن أبي يوسف جواز وهو المعتمد وما في الخيانة من أنه لو وقف على نفسه وعلى  
 فلان صح نصفه وهو حصة فلان وبطل حصة نفسه ولو قال ثم على فلان لا يصح شيء منه مبن  
 على القول الضعيف ببحر مظنة الكثرة لم يستند في تضعيفه واعتماد الجواز إلى نقل صريح  
 واهله بناء على عدم الفرق بين جعل الغلة لنفسه والوقف على نفسه اذ ليس المراد من الوقف  
 على شخص سوى صرف الغلة اليه لان الوقف تصديق بالمنفعة لا بتقدير يكون التصحيح المنقول  
 في حصة الاول شامل لاهل العائلة الثاني وهو ظاهر وبويده قول الفتح وبقرع على الخلاف  
 مالم ولو وقف على عبده وامائه الخ مع أن الخلاف المذكور في جعل الغلة لنفسه (قوله أو  
 الولاية) مقاده أن فيه خلاف فمدع انه قدم أن اشتراط الولاية لنفسه جائز بالاجماع لكن  
 لما كان في دعوى الاجماع نزاع كما قدمناه مع التوفيق بان عن محمد روايتين أحدهما  
 توافق قول أبي يوسف والاخرى تخالفه فدعوى الاجماع مبنية على الرواية الاولى ودعوى  
 الخلاف على الثانية فلا دخل في التقابيل فذا مشى الشارح عليهم في موضعين مشير الى صحة  
 كل من العبارتين فافهم (قوله وعليه الفتوى) كذا قاله المصدر الشهيد وهو مختار أصاب  
 المتون ورجحه في الفتح واختاره مشايخ بلخ وفي البصر عن الحارثي أنه المختار لافقوى ترجيحاً  
 لئلا يفسد في الوقف وتكثير الخير (قوله وجاز شرط الاستبدال به الخ) اعلم أن الاستبدال على  
 ثلاثة وجوه الاول أن يشترط الواقف لنفسه أو لغيره أو لنفسه وغيره فالاستبدال فيه جائز  
 على الصحيح وقيل اتفاقا والثاني أن لا يشترطه سوا شرط عدمه أو سكت لكن صار بحيث  
 لا يفتقح به بالكتابة بل لا يحصل منه شيء أصلاً ولا يفتقح بموته فهو أيضاً جائز على الاصح اذا  
 كان باذن القاضي ورأيه المصلحة فيه والثالث أن لا يشترطه أيضاً ولكن فيه نفع في الجلة  
 وبذلك خيره من ربه وانقعا وهذا لا يجوز استبداله على الاصح المختار كذا حرره العلامة  
 قنالى زاده في رسالته الموضوعية في الاستبدال وأطنب فيه اعلم الاستدلال وهو مأخوذ  
 من الفتح أيضا كما سنده عند قول الشارح لا يجوز استبدال العاصر الا في أربع ويأتي  
 بقية شروط الجواز وأما صاحب البصر في رسالته في الاستبدال أن الخلاف في الثالث انما  
 هو في الارض اذا ضعت عن الاستبدال بخلاف الدار اذا ضعت بغيرها وبمضمونها ولم يذهب

مطلب  
 لا يجوز له الرجوع بمال  
 القراغ

مطلب  
 في اشتراط الغلة لنفسه

مطلب  
 في الوقف على نفس الواقف

(وجاز جعل غلة الوقف)  
 أو الولاية (لنفسه عند  
 الثاني) وعليه الفتوى  
 (و) جاز (شرط الاستبدال  
 به)

مطلب  
 في استبدال الوقف وشروطه



أولاً فإنه لا يجوز استبدال ما على كل الأقوال قال ولا يمكن قياسها على الأرض فان  
 الأرض اذا ضمت لا يرغب غالباً في استبدالها بل في شرائها أما الدار فيرغب في استبدالها  
 مدة طويلة لأجل نعيمها لا كني على أن باب القياس مدود في زمانها وانما العلماء انقل من  
 الكتب المعقدة كما صرحوا به (قوله أرضاً أخرى) مفعول به للاستبدال وعلى المصدر المقرون  
 بالقليل (قوله حينئذ) أي حين اذ كان القنوي على قول أبي يوسف وأشار به - هذا إلى أن  
 اشتراط الاستبدال مفرغ على القول بجواز اشتراط الغلة لنفسه ولهذا قال في البحر وقترع  
 في الهداية على الاختلاف بين الشيخين شرط الاستبدال نفسه بجوزة أبو يوسف وأبطله محمد  
 وفي الخاتمة الصحيح قول أبي يوسف اهـ وذكري في الخاتمة في موضع آخر صحة الشرط اجماعاً  
 ووفق بينهما - صاحب البحر في رسالته بحمل الاول على ما اذا ذكر الشرط بلفظ البيع  
 والثاني على ما اذا ذكره بلفظ الاستبدال بقرينة تعبير الخاتمة بذلك والافهمه - كل اهـ  
 (قوله أو شرط - هـ) ظاهره انه لا فرق بين ذكره بلفظ الاستبدال أو البيع وهو خلاف  
 التوفيق المذكور آنفاً (قوله ويشتري به أرضاً) أي وأن يشتري على حد قوله  
 وليس عبادة وتقرعني - وقيد به لان شرط البيع فقط يفسد الوقف كما مر أول الباب لانه  
 لا يدل على ارادة الاستبدال الا بذكر الشراء وفي فتاوى الكاظمي من الشرط بل لا يثبت  
 عن واقف شرط لنفسه الاستبدال والبيع فاجاب بان الوقف باطل لانه لما شرط البيع به -  
 الاستبدال كان عطفه غير وأطلق البيع ولم يقل واشتري بالتمسك ما يكون وقفاً مكانها فابطل  
 الوقف اقول الخصاص لو اشترط بيع الأرض ولم يقل استبدال بهما ما يكون وقفاً مكانها  
 فالوقف باطل اهـ (قوله اذا شاء) كذا وقع في عبارة الدرر ولم يذكر في البحر والفتح وكثر  
 الكتب التي رأيتهم رأيتهم معزاً بالخيرة والظاهر انه قيد للبيع لا للشراء فكان المناسب  
 ذكره قبل قوله وهو وقف بالوقف كما علمه هذا ما ظهر لي ولم أر من يه عليه (قوله وان لم يذكر  
 أي الشرائط قال في البحر ولو شرط أن يبيعها ويشتري بهما أرضاً أخرى ولم يذكر صريح استبدالها  
 وصارت الثانية وقفاً بشرائط الاولى ولا يحتاج الى الإيضاح كالموصى بالموصى بخدمة اذا  
 قبل خطا واشتري ببقية عبداً آخر ثبت حق الموصى له في خدمته (قوله ثم لا يستبدلها  
 بثالثة) قال في الفتح الآن يذ كر عبارة تقيده ذلك داعياً وكذلك ليس للقيم الاستبدال الآن  
 ينص له عليه وعلى وزان هذا الشرط لو شرط لنفسه أن يتقصد من المعاليه اذا شاء ويزيد  
 ويخرج من شاموس استبدال به كان له ذلك وليس اقيمه أن يجعله واذا أدخل وأخرج مرة  
 فليس له ثانياً الا بشرطه او بشرطه لقيم ولم يشترط لنفسه كان له أن يستبدل بنفسه اهـ  
 وذكري في البحر فروعا مهمة فلتراجع (قوله ولو لم يكن آل) أي رجع وهـ هذه المبالغة لم  
 يذ كرها في الدرر قال ح ولم يظهر لي وجهها (قوله بدون الشرط) دخل فيه حالوا بشرط  
 محتمه كما سيذ كر الشارح وفي شرح الوهبانية عن الطرسوسي انه لا يقل فيه لكنه مقتضى  
 قواعد المذهب لانهم قالوا اذا شرط الواقف أن لا يكون للقاضي أو الـ سلطان كلام  
 في الوقف انه شرط باطل والقاضي الكلام لان نظره على وهـ ذا شرط فيه تفويت المصلحة

أولاً أخرى حيث (أو)  
 شرط (يـ) ويشتري ببقية  
 أرضاً أخرى اذا شاء فاذا  
 صارت الثانية كالاولى في  
 شرائطها وان لم يذكر  
 لا يستبدلها) بثالثة لانه  
 حكم ثبت بالشرط والشرط  
 وحده في الاولى لا الثانية  
 (وأما) الاستبدال ولو  
 له ما سكن آل بدون  
 الشرط فلا يملكه الا القاضي  
 درر

مطلب  
 في اشتراط الادخال والاشرائ

لاموقف عليهم ونعطي للوقف فيكون شرطاً لا فائدة فيه بالوقف ولا مصلحة فلا يقبل اهـ  
 (قوله وشرط في البحر الخ) عبارته وقد اختلف كلام قاضين في موضع - وقر للقاضي بالشرط  
 الواقف حيث رأى المصلحة فيه وفي موضع منعه منصرفه ولو صارت الأرض بحال لا ينتفع بها  
 والمصلحة - بأنه بالشرط يجوز للقاضي بشرط أن يخرج عن الانتفاع بالكلية وأن لا يكون هناك  
 ربح للوقف بغيره وأن لا يكون البيع فحين فاحش وشرط في الاستبدال أن يكون المستبدل  
 قاضي الجنة المقسر بذى العـ لم والعمل اثلاً يحصل التطرق الى ابطال أوقاف المساكين كما هو  
 الغالب في زماننا اهـ ويجب أن يراعى في زماننا وهو ان يستبدل به - قال لا بدراهم ودنانير  
 فاننا قد شاهدنا النظر يا كونهما وقل أن يشتري بهما لا ولم نر أحداً من القضاة نقض على ذلك  
 مع كثرة الاستبدال في زماننا اهـ وحاصله انه يشترط له خمسة شروط أسقط الشارح منها  
 الثاني والثالث اظهروا - حال السكن في الخامس كلام يأتي قريبا وأخاف في البحر زيادة شرط سادس  
 وهو أن لا يبيع به ممن لا تقبل شهادته ولا ممن له عليه دين حيث قال وقد وقعت حادثتان للفتوى  
 - احدهما - ما باع الوقف من ابنه الصغير فاجبت بأنه لا يجوز ان يبيع بالبيع باع من ابنه  
 الصغير والكبير كذلك - لا قالهما كما عرف في الوكالة - ثانياً - ما باع من رجل له على المستبدل  
 دين وباعه الوقف بالدين وينبغي أن لا يجوز على قول أبي يوسف وهلال لان ما لا يجوز ان البيع  
 بالعروض فالدين أولى اهـ وذكري عن القضية ما يفيد بشرطاً سابعاً حيث قال وفي القضية مبادلة  
 دار الوقف بدار أخرى انما يجوز اذا كانت في محله واحدة أو محله الأخرى غيرا وبالعكس  
 لا يجوز ان كانت المملوكة أكثر - واحدة وقفية وأخرى لا احتمال خرابها في أدون الخطين لثباتها  
 وقلة الرغبة فيها اهـ وزاد العلامة قتالاً زاده في رسالته ثامناً وهو أن يكون البدل والمبدل  
 من جنس واحد كما في الثانية لو شرط لنفسه استبدالها بالدار لم يكن له استبدالها بأرض  
 وبالعكس أو بأرض البصرة فتقيد اهـ فهـ هذا فيما بشرطه لنفسه فكذلك يكون شرطاً فيما  
 لولم يشترطه لنفسه - بالاولى تأمل ثم قال والظاهر عدم اشتراط اتحاد الجنس في الموقوفات  
 فلا يستلزم لان المنظر وفيها كثرة لربيع وقلة المرمية والمائة فلو استبدل الخانوق بأرض تزرع  
 ويحصل منها غلة قدر أجرة الخانوق كان أحسن لان الأرض أدوم وأبقى وأغنى عن كفاية الترميم  
 والتعمير بخلاف الموقوفات للسكن اظهروا أن قد - الواقف الانتفاع بالسكن اهـ ولا يخفى  
 أن هذه الشروط فيما لم يشترط الواقف استبدالها لنفسه أو غيره فالشرط لا يلزم خروجه عن  
 الانتفاع ولا مباشرة الثاني له ولأعد ربيع به - مر به كما لا يخفى فاعتقه هـ هذا التحريم (قوله  
 ولو بالدراهم والدنانير) رد لما مر عن البحر من اشتراط كون البدل عقاراً وحاصله أن اشتراط  
 ذلك انما هو لكون الدراهم ينحصر على كل النظر والاهوا اذا كان المشرط كون المستبدل  
 قاضي الجنة لا يخفى ذلك فلت رقبته نظراً لا قاضي الجنة شرط للاستبدال فقط لا للشراء  
 بالتمسك أيضاً فقد يستبدل قاضي الجنة بالدراهم ويبقى اعنده أو عند الناظر ثم يعزل القاضي  
 ويبقى في السنة الثانية من لا يقتض عليه اقتصار - ثم ذكر في البحر أن صريح كلام قاضين  
 جواز بالدراهم ولكن قال قاضي الهـ داية وان كان لوقف ربيع ولا يمكن يرغب شخص في  
 استبدالها أن أعطى مكانه بدلاً كثر يعاينه في صقع - من من صقع الوقف جازعاً - أي

مطلب  
 في شروط الاستبدال

وشرط في البحر خروجه عن  
 الانتفاع بالكلية وكون  
 البدل عقاراً والمستبدل  
 قاضي الجنة المقسر بذى  
 العلم والعمل وفي النهران  
 المستبدل قاضي الجنة  
 فالنفس به مطمئنة فلا  
 يخشى ضياعه ولو بالدراهم  
 والدنانير



يوسف واليه عمل عليه والافلا قد عين المقادير قبل فعله على منعه بل وراهم اه واعترض  
 انهم الرمي بانه كيف يخالف قاضيان مع صراحته بالجواز ما قاله قارئ اله داية مع انه  
 ليس فيه تعرض للاستبدال بالدرهم لا ينفى ولا اثبات اه قلت لا يخفى ان قوله ان اعطى  
 مكانه بدلا الخ يدل على نفي الجواز بدون الله فاعترض به في قوله والافلا نعم يرد على البصر  
 ان كلام قارئ اله داية لا يعارض كلام قاضيان لانه فقيه النفس والجواب ان صاحب  
 البحر لم يذكر كون المتقول في المذهب ما قاله قاضيان ولكن مراده ان هذا المتقول كان في  
 زمنهم وان قاله قارئ اله داية مبنى على تغير الزمان ويدل على ان مراده هذا قوله فيما سبق  
 ويجب ان يراى ان في زماننا الخ ولا شك ان هذا هو الاحتياط ولا سيما اذا كان المستبدل  
 من قضاء هذا الزمن وناظر الوقف غيره ونحن نعلم ما اتفق به قارئ اله داية من جواز الاستبدال  
 اذا كان الوقف ربيع بخلاف لما صرح في الشروط من اشتراط خروجه عن الانتفاع بالكلية  
 وباتى تمام الكلام عليه قريبا (قوله وكذا لو شرط عدمه) معطوف على قول المتين وأما بدون  
 الشرط وقد مناعن الطرسوسى ان هذا الانتقال فيه بل قواعد المذهب تقتضيه (قوله وهو  
 احدى المائل السبع) الثانية شرط ان القاضى لا يزيل الناظر فله عزل غير الادل الثالثة  
 شرط ان لا يؤجر وقفه أكثر من سنة والناس لا يرغبون في استجار سنة أو كان في الزيادة تقع  
 لانقرافا للقاضى المخالفة دون الناظر الرابعة لو شرط أن يقرأ على قبره فالتعيب بباطل أى على  
 القول بكراهة انراة على القبر والمختار خلافه الخامسة شرط أن يتصدق بقاضل الفقه على  
 من يسأل في مسجد كذا فله قيم التصدق على سائل غير ذلك المسجد أو خارج المسجد أو على  
 من لا يسأل السادسة لو شرط للمصنف خبز وطعامه من كل يوم فله قيم دفع القيمة من النقد  
 وفي موضع آخر لم يطلب المصنف وأخذ القيمة أى فالتعليق لهم لانه ذكر في الدر المنثور انه الرابع  
 السابعة يجوز الزيادة من القاضى على معلوم الامام اذا كان لا يكفيه وكان عالما تقيا وهذه  
 الاخيرة سيذكرها الماشار في فروع الفصل الا تى وياتى الكلام عليها هناك وزاد عليها أخرى  
 وهى جواز مخالفة السلطان الشروط اذا كان أصل الوقف ائيت المال (قول وزاد ابن  
 المصنف في زواجره) أى في حاشيته زواجر الجواهر على الاشياء والنظائر ووص عبارة أنفع  
 الوسائل هكذا اذا نص الواقف على ان أحد الاشارة الناظر في الكلام على هذا الوقف وراى  
 القاضى أن يضم اليه متارفا يجوز له ذلك كالوصى اذا ضم اليه غيره حيث يصح اه وهذا  
 حاصل ما يأتى عن المعروفات قلت وأوصلها في الدر المنثور الى احدى عشرة تراجمه وزاد  
 البحرى معلقين الاولى ما اذا شرط أن لا يؤجر بها أكثر من كذا أو أجر المثل أكثر والثانية لو شرط  
 أن لا يؤجر لغيره أى صاحب جارة منه بجرة مجله واعترض بان الله الخوف على رقة  
 الوقف كما هو مشاهد قلت وينبغي التنصير بين الخوف على الجرة والخوف على الوقف في  
 الاول به مع تهيجيل الجرة (قوله وفيها) أى في الاشياء (قوله الا فى أربع) الاولى لو شرطه  
 لواقف الثانية اذا غصبه غاصب وأجرى عليه الما من ماله من القيمة ويشترى  
 المتولى بمأرضه بلا الثالثة أن يجهدها غاصب ولا يئنه أى وأراد دفع القيمة للمتولى أخذها  
 ليشترى بها بدلا الرابعة أن يرغب انسان فيه يبدل أكثره وأحسنه ما يجوز على قول أبى

وكذا لو شرط عدمه وهى  
 احدى المائل السبع  
 التى يخالف فيها شرط  
 الواقف كإبسطه في الاشياء  
 وزاد ابن المصنف في زواجره  
 ثمانية وهى اذا نص الواقف  
 ورأى الحاكم ضم مشاوير  
 جاز كالوصى وعزاهم الانفع  
 الوسائل وفيها لا يجوز  
 استبدال العاصر الا فى  
 أربع

مطلب  
 يجوز مخالفة شرط الواقف  
 فى مسائل

مطلب  
 لا يستبدل العاصر الا فى  
 أربع

يوسف واليه عمل عليه والافلا قد عين المقادير قبل فعله على منعه بل وراهم اه واعترض  
 قارئ اله داية واليه عمل على قول أبى يوسف معارض بما قاله صدر الشريعة لانه لا ينفى به  
 وقد شاهدنا فى الاستبدال ما لا ينفى ويحصى فان ظلة القضاة جرد لوجه جرد لا بطل أو قاف  
 المسائل وعلى تقديره فقد قال فى الاستبدال ما قاله صدر الشريعة لانه لا ينفى به  
 والعمل اه واعترض ان هذا أعز من الكبريت الاحمر وما أراه الا فظا يذكى فالاخرى فيه  
 السد خوفا من مجاوزة الحد والله سائل كل انسان اه قال العلامة البحرى بعد نقله أقول  
 وفى فتح القدير والحاصل ان الاستبدال اعم من شرط الاستبدال أو لاعتن شرطه فان كان  
 نظروا الوقف عن انتفاع الموقوف عليهم فينبغى أن لا يخالف فيه وان كان لا ينفى بل اتفق أنه  
 أمكن أن يؤخذ بغيره ما هو خير منه مع كونه متفعا به فينبغى أن لا يجوز لأن الواجب ابقاء  
 لوقف على ما كان عليه دون زيادة ولانه لا موجب للجور لان الموجب فى الاول الشرط وفى  
 الثانى الضرورة ولا ضرورة فى هذا الا لتجنب الزيادة بل بغيره كما كان اه أقول ما قاله هذا  
 المحقق هو الحق الصواب اه كلام البحرى وهذا ما مرره العلامة القنالى كما قدمناه (قوله  
 قلت لكن الخ) استدلوا على الصورة الرابعة المذكورة (قوله يمنع استبداله) أى استبدال  
 العاصر اذا نزل ريعه ولم يخرج عن الانتفاع بالكلية وهو الصورة الرابعة بقية قوله تبعها  
 ترجيح صدر الشريعة فان الذى رجحه هو هذه الصورة كماله آتفا (قوله فالتولون الخ)  
 لا يخفى ما فى هذه العبارة من الركاكة والظاهر انهم امرية من عبارة تركية وحاصلها أنه ورد  
 الامر بعدم العمل بهذا الشرط فاذا كان المتولى من الامراء لا يستعمل بنفسه بل يعرض امر  
 الوقف على الدولة العلية أى على السلطان لقرب الامر منه فيتعرف بالوقف برأى السلطان  
 على مقتضى الشرع الشريف وان كان المتولى عن دون الامراء فى الرتبة وهو من لا وصول  
 له بنفسه الى السلطان يعرض امر الوقف برأى الامراء على القضاة ليتصرف به هم على وفق  
 المشروع من المواد الحادثة ولا يخالف المتولى القاضى اذا امره بالمشروع ولا المقاضى المتولى  
 اذا كان تصرف المتولى على وفق المشروع (قوله فالواقفون الخ) حاصله ان الواقفين اذا  
 شرطوا هذا الشرط وانما من يدخل الناظر من الامراء والقضاة كانوا هم الماعونين لانهم  
 أرادوا به هذا الشرط أنه مهم ما صدر من الناظر من الفقد لا يعارضه أحد وهذا الشرط يخالف  
 للشرع وفيه تفويت المصلحة للموقوف عليهم ونه طيل الوقف فلا يقبل كما قدمناه عن أنفع  
 الوسائل (قوله بنى على أرض الخ) كان المناسب للمصنف ذكر هذه المسئلة عند قوله ومنقول  
 فيه تعامل لما تقرر ان البناء هو الغراس من قسم المنقول ولذا لا تجوز فيه الشفعة كما سبقه  
 في بابها ولزم من ذكرها هذا الفصل بين مسائل الاستبدال والسبع (قوله ثم وقف البناء قصدا  
 ٣ احتريه من وقفه تبعها للأرض فانه جائز لا نزاع ثم اعلم ان العلامة قاسم أففى بانه لا يصح  
 وقف البناء بدون أرض وعزاه الى الأصل للامام محمد والى هلال بن يحيى البصرى والمصنف  
 والى الواقعات والمضمرات وقال يحتمل هذا المنع أن يكون لانه لم التعارف بل لان غير  
 المنقول لا يتبعه في بنسب امدة طويلة فتكون متبادلة بخلاف البناء فانه لا ينفى بدون الأرض  
 فلا يتم التخرج فثبت انه باطل بالاتفاق والحكم به باطل اه ملخصا فالتى لكن فى البحر عن

قلت لكن فى معروضات  
 المفق أبى السعد وأنه فى  
 سنة احدى وخمسين  
 وتسعمائة ورد الامر  
 الشريف يمنع استبداله وامر  
 أن يصير بادن السلطان  
 تبعالترجيح صدر الشريعة  
 انتهى فليحفظ وفيها أيضا لو  
 شرط الواقف العزل والنصب  
 وسائر التصرفات لم يتولى  
 من أولاده ولا يداخلهم  
 أحد من القضاة والامراء  
 وان داخلهم فعليهم العنة  
 والله هل يمكن هذا احكامهم  
 فاجاب بانى سنة أربع  
 وأربعين وتسعمائة قد  
 حوت هذه الوقفيات  
 المشروطة هكذا فالتولون  
 لوصى الامراء يعرضون  
 للدولة العلية على مقتضى  
 الشرع ومن دونهم رتبة  
 يعرض بأمرهم مع قضاة  
 البلاد على مقتضى المشروع  
 من المواد لا يخالف القضاة  
 المتولين ولا المتولون القضاة  
 بهذا ورد الامر الشريف  
 فالواقفون لو أرادوا أى  
 فساد صدر بصدور اذا  
 داخلهم القضاة والامراء  
 فعليهم العنة فهم المعفون  
 لما تقرر أن الشرائط  
 المخالفة للشرع جميعها افو  
 وباطل انتهى فليحفظ (فى  
 على أرض ثم وقف البناء)  
 قصدا (يؤمسان الأرض  
 بموكة لا يصح)  
 ٣ مطلب  
 فى وقف البناء بدون أرض



الذخيرة وقف البنية من غير وقف الاصل لم يجز هو الصحيح لانه منقول وقفه غير متعارف  
 واذا كان أصل البنية موقوفاً على جهة قريبة فنفق عليها بناء وقف بناءها على جهة قريبة أخرى  
 اختاروا فيه اهـ فـ هذا صريح بان عدم الجواز كونه غير متعارف لا لما ذكره العلامة  
 قاسم بحيث انه وقف وقفه جاز وعـ هذا مخالفه فليدفع العلامة عبد البر بن الشخصية بعد ما جرى  
 يشما كلام في مجلس السلطان الملك الظاهر سنة ٨٧٢ وقال ان الناس من زمن قديم نحو  
 مائتي سنة والى الآن على جوارحه والاحكام به من القضاة العلماء متواترة والعرف جاز به فلا  
 ينبغي أن يتوقف فيه اهـ ورده العلامة محمد بن ظهير بة القريش كافي فتاوى الكاذوري بما حاصل  
 أنه خالف نصوص المذهب على عدم جوارحه وخالف شيخه الذي أجمع علماء عصره من المذاهب  
 الاربعية على عـ وقبول قوله وأنه قد على قول مرجوح وأنه استجبال عرف وعمل القضاة  
 والعرف لا يصادم المنقول وحكم القضاة بالرجوح لا ينفذ اهـ قلت لا ينبغي عليك أن المقتضى به  
 الذي عليه المتون جواز وقف المنقول المتعارف وحيث صار وقف البناء متعارفاً كان جواز  
 موافقاً للمنقول ولم يخالف نصوص المذهب على عدم جوارحه لان ما بينه على أنه لم يكن متعارفاً  
 كادل عليه كلام الذخيرة الماروياني فرياً نص الخصاص على جوارحه اذا كان البناء في أرض  
 محتمكة هـ هذا والذي حرره في البحر أخذ من قول الظهيرية وأما اذا وقفه على الجهة التي كانت  
 البنية وقفاً عليها اجاز ان تضاف اليه البنية من قول الذخيرة لم يجز هو الصحيح مقصور على ما عدا  
 صورة الاتفاق وهو ما اذا كانت الارض ملكاً أو وقفاً على جهة أخرى قال وقصره الطرسوسي  
 على الملاك وهو غير ظاهر اهـ قلت وهو كذلك فان شرط الوقف التأييد والارض اذا كانت  
 ملكاً له به فلامالك استردادها أو امره بنقص البناء وكذا لو كانت ملكاً له فان لورثته بعده ذلك  
 فلا يكون الوقف مؤيداً على هذا فينبغي أن يستثنى من أرض الوقف ما اذا كانت معدة  
 للاحتكار لان البناء يبق فيها كما اذا كان وقف البناء على جهة وقف الارض فانه لا مطالب  
 لنقصه والظاهر أن هـ هذا وجه جواز وقفه اذا كان متعارفاً وهذا جاز ووقف بناءه فظنوه على  
 العمير امام وقالوا ان بناءه لا يكون ميثاقاً قال في الخاتمة انه دليل على جواز وقف البناء وحده  
 يعني في ما سبيله البقاء كما قلنا وبه يتضح الحال ويزول الاشتكال ويحصل التوفيق بين الاقوال  
 (قوله وقيل صح وعليه الفتوى) أخذ من اطلاق مانعاً عن قارئ الهداية فقد قال في البحر  
 ن ظاهره أنه لا فرق بين أن تكون الارض ملكاً أو وقفاً لكنه مخالف لما حرره كماله آنفاً  
 وما ياتي عن فتاواه وقد علمت ما فيه من منافاته للتأييد وعـ هذا نص في الخاتمة وغيره على أن  
 لا يجوز وقف البناء في أرض هي عارية أو اجارة كما ياتي فيجب حل كلام قارئ الهداية على غير  
 الملك (قوله وأقره المصنف) اي في عبارة النص صريح بالملك وأما شارح الوهبانية فليس  
 في كلامه نص صريح بترجيحه فانه قال نظاماً

وتجوز إيقاف البناء دون أرضه هـ ولولذلك لم يغير بعض يقرر  
 (قوله والصحيح العدة) أي اذا كانت الارض محتمكة كما علمت وعـ هذا قال في أنفع الوسائل  
 انه لو بقي في الارض الموقوفة المستأجرة مسجداً انه يجوز قال واذا اجازة في من يكون محتمكة  
 واظهاره أنه يكون على المستأجر مادامت المدة باقية فاذا انقضت ينبغي أن يكون من بيت مال

مطلب  
 مناظرة ابن الشخصية مع  
 شيخه العلامة قاسم في  
 وقف البناء

قوله سنة ٨٧٢ كذا  
 بالاصل المقابل على خط  
 المؤلف وفيه نظر فان وفاة  
 الملك الظاهر في سنة  
 ٩٧٦ كما لم من مراجعة  
 الخطط له - قريزي اهـ

وقيل صح وعليه الفتوى  
 سئل قارئ الهداية عن  
 وقف البناء والغراس بلا  
 أرض فاجاب الفتوى على  
 صحة ذلك ورجحه شارح  
 الوهبانية وأقره المصنف  
 مهلاً بانه منقول فيه  
 تعامل فيه بيز به الافتاء  
 (وان موقوفة على ما عين  
 البناء جاز) تبعاً (اجماعاً  
 وان) الارض (الجهة)  
 أخرى فختلف فيه) والصحيح  
 الصحة كما في المنظومة  
 الحمية وسئل ابن نجيم عن  
 وقف الاشجار بلا أرض  
 فاجاب بصح

الخراج واخوانه وصالح المسكين (قوله لو الارض وقفاً) مبني على ما مضى عليه المتن (قوله في  
 الارض المحتمكة) أصل المحتمك المنع بجر عن الناطط في التهيبة الاستحكاك عدا جارة  
 يقصد به استقامة الارض مقررة للبناء والغراس أولاً هـ (قوله فاجاب نعم) أي يجوز بيعه  
 ووقفه أما ما لا يبيع فقد تمنا الكلام عليه محمداً في أول كتاب الشركة وأما وقف الما جوز في  
 البحر يصح ولا تبطل الاجارة فاذا انقضت أو مات أحد هـ اصرف الى جهات الوقف اهـ وأما  
 وقف المرحون فسياتي بيانه قبيل الفصل وأما وقف الشجر فهو كوقف البناء وفي البرازية  
 غرس شجرة ووقفها ان غرسها على أرض عـ لو كانت يجوز وقفها تباها للارض وان بدون أصلها  
 لا يجوز وان كانت في أرض موقوفة ان وقفها على تلك الجهة جاز كما في البناء وان وقفها على  
 جهة أخرى فعلى الخلاف المذكور في وقف البناء اهـ (قوله أو اجارة) يستثنى منه ما ذكره  
 الخصاص من أن الارض اذا كانت مقررة للاحتكار فانه يجوز بجر قال في الامعان وذكر  
 في أوقاف الخصاص أن وقف حوائت الاسواق يجوز ان كانت الارض باجارة في أيدي الذين  
 بنوها لا يخرجهم السلطان عنهم من قبل أن يأتوا في أيدي أصحاب البناء وان فوها وتقسيم بينهم  
 لا يضر لهم السلطان في حال ولا يبرمجهم وانما غلة يأخذها منهم وتداولها خلف عن سلف  
 ومضى عليه الدهور وهي في أيديهم يتابعونهم أو يجرؤونهم وتجوز فيها ما يابهاهم ويهدمون  
 بناءها ويبعدونه وينون غيره فكذلك الوقف فيها جائز اهـ وأقره في الفتح وذكر أيضاً أنه  
 يخص لا طلاق قوله أو اجارة وقد علمت وجهه وهو بقاء التأييد وهو مؤيد لما قلنا من  
 تخصيص الوقف بما اذا كانت الارض محتمكة هـ (قوله) في البرازية وقف الكردار بدون  
 الارض لا يجوز كوقف البناء بلا أرض اهـ وفي من أراة الظهيرية الكردار هو أن يحدث  
 المزارع في الارض بناء أو غراساً أو كسباً بالتراب صرح به غالب أهل الفتاوى اهـ قلت فعلى  
 هذا في التقسيم في الكردار فان كان كسباً بالتراب فلا يصح وقفه وان كان بناء أو غراساً  
 ففيه ما مر في وقف البناء والشجر ومن الكردار ما يسمى الآن كـ كما في حوائت الوقف  
 وقصورها من رفوف مركبة في الحافوت وأغلاق على وجه القوارور منه ما يسمى قيمة في البساتين  
 وفي الحمامات وقد أوضحناه في تنقيح الحامدية والظاهر أنه لا يصح وقفه لعدم العرف الشائع  
 بخلاف وقف البناء والشجر فانه مما شاع وذاع في عامة البقاع (قوله) وأما الزيادة في الارض  
 المحتمكة الخ) محل ذكر هذه المسائل في أول الفصل الآتي عند ذكر اجارة الوقف والحاصل  
 أن مستأجر أرض الوقف اذا بنى فيها ثم زادت اجرة المثل زيادة فاحشة فاما أن تكون الزيادة  
 بسبب العمارة والبناء أو بسبب زيادة اجرة الارض في نفسه ففي الاول لا تلزمه الزيادة لانها  
 اجرة عمارته وبنائه وهذا لو كانت العمارة ملكه أمالو كانت للوقف كالجوزي بأمر الناظر  
 ليرجع على الوقف تلزمه الزيادة ولهـ هذا قيد بالمحتمكة وفي الثاني تلزمه الزيادة كما ياتي بيانه  
 في الفصل (قوله) أمر برفع العمارة) يخفى تقييده بما إذا لم يضر رفعه بالارض أخذها بعده  
 (قوله) وتؤجر غيره) لان النقصان عن أجر المثل لا يجوز من غير ضرورة بجر (قوله) والانتزاع  
 في يده بذلك الاجر) لان فيه ضرورة بجر عن الهيطة وظاهر التعليل تركها يده ولو بعد فراغ  
 مدة الاجارة لانه لو أمر برفعها لتؤجر من غيره يلزم ضرره وحيث كان يدفع أجره لم يوجب

لو الارض وقفاً ولو لغية  
 الواقف وسئل أيضاً عن  
 البناء والغراس في الارض  
 المحتمكة هل يجوز بيعه  
 ووقفه وهل يجوز وقف  
 العين المرحونة أو المستأجرة  
 فاجاب نعم وفي البرازية  
 لا يجوز وقف البناء في أرض  
 عارية أو اجارة وأما الزيادة  
 في الارض المحتمكة ففي  
 المسئلة حافوت لرجل في  
 أرض وقف فابي صاحبه  
 أن يستأجر الارض باجر  
 المثل ان العمارة لورفعت  
 تستأجر بأكثر مما استأجره  
 أمر برفع العمارة وتؤجر  
 غيره والانتزاع في يده بذلك  
 الاجر ومنه في البحر

مطلب  
 في وقف الكردار والكدك

مطلب  
 في زيادة اجرة الارض  
 المحتمكة

مطلب  
 في استبقاء العمارة بعد  
 فراغ مدة الاجارة باجر المثل



ضرر على الوقف فتترك في يده اهدم الضرر على الجانيين وحينئذ تلزم المالكين ان يترجوا لورثته  
 الاستيفاء ايضا الا اذا كان فيه ضرر على الوقف بوجه ما بان كان هو او وارثه مقلدا او سرق  
 المالك او متغلبا بحيث ينفى على الوقف منه او غير ذلك من انواع الضرر ككافة حاشية الخبير الرمي  
 من الاجارات واقفي به في فتاواه الخبيرية لكنه مخالف لاطلاق المتن والشروح من انه بعد  
 فراغ المدة يؤمر بالرفع والتسليم وبه ائقي في الخبيرية ايضا قبل باب ضمان الاجير في خصوص  
 الارض المحركة قلت لكن ينبغي تخصيص اطلاق المتن والشروح واخراج الارض المعذرة  
 للاحتياط من هذا الاطلاق ليتوافق كلامهم ويؤيد ذلك ما مر عن الخصاف من صحة وقف  
 لبناء في الارض المحركة وكذا ما وجهه وهو ان البناء عام لا يكون على وجه الدوام فيبقى  
 الثابت المشروط لصحة الوقف ومثل ذلك غالب القرى التي هي وقف اول بيت المال فان اهلها  
 اذا عملوا ان يبنواهم وغرامهم يقطع كل سنة وتؤخذ القرية من ايديهم وتدفع اغيرهم لزم خرابها  
 وعدم بن يقوم به ما رتبتم او مثل ذلك اصحاب الكرد في البساتين ونحوها وكذا اصحاب  
 الكدك في الحوائط ونحوها فان ابقاها في ايديهم بسبب امرتهم او دوام استقلالها ائقي ذلك  
 دفع للاوقاف وبيت المال وليكن كل ذلك بهد كونهم يؤدون اجرة لها بالانقضاء فان فاش  
 وهذا خلاف الواقع وزمانا ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وهذا خلاصة ما مررت به في  
 رسالتي المسماة بحجرات اربعة فبين هو احق بالاجارة فعليه ان يقيم اربعة في ايام مضمومة لاطلاعيها  
 والله تعالى الحمد (قوله وفيه) أي في البحر وعزاه الى المحيط وغيره (قوله لوزيد عليه) أي من غير  
 ان يزيد ابر المثل في نفسه فتاوى الخبيرية ويدل له قوله الاتي والظاهر انه لا تقبل الزيادة الخ  
 يظهر ان المراد بزيادة منعت فافهم (قوله ففسخ عند رأس الشهر) اي قبل دخوله لانه اذا  
 استاجر مشاهرة كل شهر بكذا فصحت في الشهر الاول فقط وكل ما دخل شهر فصحت فيه (قوله  
 او يتلكه القيم) هذا ايضا اذا ضرر رفع البناء فكان عليه ان يقول فان لم يضر رفع وان ضرر لابل  
 يتلكه القيم الخ وعبارة البحر ينظر ان كانت اجرة مشاهرة اذا جاء رأس الشهر كان لقيم فسخ  
 الاجارة ثم ينظر ان كان رفع البناء لا يضر بالوقف فله وقفه لانه ملكه وان كان يضر به فليس له  
 رفعه لانه وان كان ملكه فليس له ان يضر بالوقف ثم ان رضى المستاجر ان يتلكه القيم للوقف  
 بالقيمة مبنيا او منزوعا لهم ما كان اخف بتلكه القيم وان لم يرض لا يتلكه لان القلاك بغير رضاه  
 لا يجوز فيبقى الى ان يتخلص ملكه اه قلت سياتي في كتاب الاجارات انه ان ضرر بتلكه القيم  
 بلهة الوقف جبر على المستاجر كافي عامة الشروح وفيه قول علم الانم النقل المذهب بخلاف  
 نقول الفتاوى اه وقد مر في المنع هناك وحاصله انهم في الفتاوى كالحيط والمخينة  
 والعمادية جعلوا الخيار للمستاجر ولو كان القلع يضر واصحاب الشروح جعلوا الخيار للتاجر  
 ان ضرر والافلام مستاجر ولا ينبغي ان كلاما في الفتاوى والشروح مخالف لما مر من قوله  
 والائتمار في يده كما ينبغي عليه انفا وعات التوفيق على التصديق (قوله والظاهر انه لا تقبل  
 الزيادة الخ) حاصله انما مثل المشاهرة فانه في المشاهرة لا تقبل الزيادة ايضا ليرسب الى انتهاء  
 الشهر والحاصل انه لا تقبل الزيادة في كل الصور حيث لم تزد اجرة مثله في ذات الامر المقدم  
 موجب الفسخ فلو قال والظاهر انما كذلك لكان اخضر واولى افاده الخبير الرمي في حاشية

وفيها لوزيد عليه ان  
 اجرة مشاهرة تفسخ عند  
 رأس الشهر ثم ان ضرر رفع  
 البناء لم يرفع وان لم يضر  
 رفع او يتلكه القيم برضا  
 المستاجر فان لم يرض بقي  
 الى ان يتخلص ملكه بحيث  
 ائقي لواجبته ما انما او مدة  
 طويلا والظاهر انه لا تقبل  
 الزيادة دفعا للضرر عليه  
 ولا ضرر على الوقف لان  
 الزيادة انما كانت بسبب  
 البناء لان زيادة في نفس  
 الارض انتهى

البحر (قوله واما وقف الاقطاعات الخ) هي ما يقطعها الامام أي بقطعه من الاراضي رقبه  
 او منفعة لمن له حق في بيت المال وحاصل ما ذكره صاحب البحر في رسالة الخفة المرضية في  
 الاراضي المصرية ان الواقف لارض من الاراضي لا يخلو اما ان يكون مالكا لها من الاصل  
 بان كان من اهلها - بين عن الامام على اهلها او تاتي المالكين مالكا بها بوجه من الوجوه  
 او غيرهما فان كان الاول فلا خفاء في صحة وقفه لوجود ملكه وان كان الوقف غيرهما فلا يخلو  
 اما ان وصلت اليده باقطاع السلطان اياها له او بشرا من بيت المال من غير ان تكون ملكه  
 فان كان الاول فان كانت مواتا وملك السلطان صح وقفها وان كانت من حق بيت المال  
 لا يصح قال الشيخ قاسم ان من اقطع السلطان ارضا من بيت المال ملك المنفعة بمقابلته  
 ما عدله في اجارته او تبط - ل بونه او اخرجته من الاقطاع لان السلطان ان يخرجها منه اه  
 وان وصلت الارض الى الوقف بالشرا من بيت المال بوجه من وجوه فان وقفه صحيح لانه ملكها  
 ويراعى فيها شروطه - واه كان سلطانا أو اميرا أو غيره - او ما ذكره السبكي من انه لا يراعى  
 فيها الشرائط ان كان سلطانا أو اميرا فمحمول على ما اذا وصلت الى الوقف باقطاع السلطان من  
 بيت المال أو بناء على أصل في مذهبه وان كان الوقف لاه السلطان من بيت المال من غير شرا  
 فائقي العلامة قاسم بان الوقف صحيح اجاب به حينئذ عن وقف السلطان بجهة حق فانه ارضه  
 ارضا من بيت المال على مصالحه وسببه وائقي بان سلطانا آخر لا يملك ابطاله اه حاصل ما في  
 الرسالة قلت وما ائقي به العلامة قاسم مشكل لاسيما عدم من انما ان كانت من حق بيت المال  
 لا يصح وكذا ما سبكه المشايخ في فروع الفصل الاتي عن المبط عن أن السلطان مخافة  
 شرط الوقف اذا كان غالب جهات الوقف قروي ومن ارع لان أصلها لبيت المال أي فلم تكن  
 وقفا حقيقة بل هي ارض اخرجها الامام من بيت المال وعينها ان يتحقق منه من العلماء  
 ونحوهم كما اوضحناه في باب العشر والخراج والجزية وقد مرنا هناك انه اذا لم يشر او له او لا  
 عدمه فالظاهر انه لا يحكم بصحة وقفه لان شرطه الملك ولم يملك ولا يلزم علمه من وقفه اه لان  
 الاصل بقاؤه لبيت المال كما يفهمه المذكور عن المبط واهذا ائقي المولى أبو السعود بان  
 اوقاف الملوك والامراء لا يراعى شرطها لانها من بيت المال او قول اليه اه وأما ما ذكر  
 في التمر هناك من قوله واذ لم يعرف الحال في الشرا من بيت المال فالاصل هو العدة فالظاهر  
 ان معناه اذا علم التمر او لم يكن لم يشرطه الملك ولم يملك ولا يلزم علمه من وقفه اه لان  
 الشرا من بيت المال الا اذا كان بالمساكين حاجة كما مر هناك فيحمل على الاصل وهو العدة  
 فافهم ولعل مراد العلامة قاسم بقوله ان الوقف صحيح أي لازم لا يتقضى على وجه الارصاد  
 المقصود منه وصول المستحقين الى حقوقهم ولم يرد حقيقة الوقف وقدمنا تمام ذلك هناك  
 فراجع (قوله بجعلهم امشراة صورة) أي بدون شرائطه المذمومة لعدم احتياج بيت المال  
 الى بيعها في هذه الدولة العثمانية أعز الله الام والمسلمين ومقتضاه انه لا يكون وقفا  
 حقيقة بل هو ارض ائتمار رواته انما لم يكن مما بهل حال شرائه حتى يحمل على العدة  
 فافهم (قوله لصحة عت) كالوقف على المسجد بخلافه على معين وأولاده فانه لا يصح وان جعل  
 آخره للفقراء كما اوضحه العلامة عبد البر بن الشيخ ط (قوله ويؤجر) لان بيت المال معد

مطلب  
 مهم في وقف الاقطاعات

مطلب  
 في اوقاف الملوك والامراء

واما وقف الاقطاعات ففي  
 التمر لا يجوز اذا كانت  
 الارض مواتا أو ملكا  
 للامام فاقطعها رجل قال  
 وأغلب اوقاف الامراء  
 بغير انما هو اقطاعات  
 بجعلهم امشراة صورة من  
 وكيل بيت المال وفي  
 الوهبانية  
 ولو وقف السلطان من بيت  
 مالنا  
 لصحة عت يجوز ويؤجر



لمصلحة المسلمين فاذا أبده على مصرفه الشرعي يثبت لاسيما اذا كان يخاف عليه أمرا يوجب  
 الايمان بصرفه في غير مصرفه الشرعي فيكون قد منع من بيعه . . . . .  
 ذكره العلامة عبد البر ط ومفاده أنه ارصاد لا وقف حقيقة كما قدمناه (قوله قلت الخ)  
 أصلا ما في الخاتمة لو أن سلطانا ذن اقبح أن يجعله أو ضامن أراضى ببلدة حرة أو وقفه  
 على المسجد أو أمرهم أن يزيدوا في مسجدهم قالوا ان كانت البلدة فقيرة عنوة ينفذ الأمر فيها  
 ما لا يوافقون فيجوز أمر السلطان فيها اذا فكت صلواته على الملك لا كراهة فلا ينفذ أمره فيها  
 اه قلت ومفاد التعديل أن المراد بالفتوة عنوة اقل من قسم بين الفتنين اذ لو كانت صارت  
 لمصلحة العامة حقيقة فتأمل (قوله أطلق القاضي) أي أجاز ط عن الواني (قوله يبيع الوقف) أي  
 كاه أو بعضه كما أفتى به المولى أبو الهودق قال ان لم يكن مباحلا وباعه برأى الحاكم بطل وقفية  
 ما باعه والباقي على ما كان كما نقله عنه المصنف في المنع (قوله غير المسجل) معنى قولهم مسجلا  
 أي محكوما بلزومه بأن صار للزوم حادثة وقع التنازع فيها الحكم القاضي بالزوم بوجهه الشرعي  
 وعلى معنى مسجلا لان المحكوم به يكتب في سجل القاضي (قوله وكل - كناية بطلان الوقف)  
 الضمير في كان عائد الى إطلاق القاضي وعبارة البرازية كان - كناية ببيعة الوقف اه والظاهر  
 أن الحكم بطلان الوقف يكون بعد بيعه تأمل (قوله كما حققه المصنف) حيث ذكر أن هذا ليس  
 مبنيا على قول الامام فقط بعد لزوم الوقف قبل التسجيل بل هو صحيح على قوله ما أيضا لوقوعه  
 في وقت - لم يجز فيه كما صرح به في البرازية يؤيد قول قارئ اله - راية اذ ارجع لواقف عا  
 وقته قبل الحكم بلزومه مع عدمه لكن الفتوى على خلافه وأنه يلزم بلا حكم ومع ذلك اذا  
 قضى ببيعة الرجوع قاض حتى صح ونفذ فاذا وقته ثانيا على جهة أخرى وحكم به حكم صح  
 ولزم وصار المعتبر الثاني تأييده بالحكم اه وبه يندفع ما ذكره العلامة قاسم ومن تبعه من  
 عدم النفاذ من لابلان بانه قضاء بارجوح اه وليس كذلك انما في السراجية من تصحيح ان المأني  
 يفتي بقول الامام على الإطلاق ثم يقول أي يوقف ثم يقول محمد ثم يقول زروا ط - بن زيا  
 ولا يخير اذ لم يكن مجتمدا وقول الامام صحيح أيضا فتدبر به بعض أصحاب المتون ولم يعولوا على  
 غيره من جملة ابن كمال في بعض مؤلفاته واذا كان في الم - ثلة قولان مع - ان يجوز القضاء  
 والافتاء بابا - اه ما هذا حال ما ذكره المصنف وفيه نظر فان كتب المذهب طبعة على ترجيح  
 قواه بلزوم بلا حكم وبانه المأني به وفي الفتح أنه الحق كما مر على المأني والقاضي اله - مل به  
 وأما قوله يجزى به بعض أصحاب المتون الخ فقيهه انم - م ذكره اذ لا قول الامام ليكون المتون  
 موضوعة لنقل مذهبه ثم ذكره اوقاؤه ما فرغوا عليه واما قول السراجية ان المأني يفتي بقول  
 الامام على الإطلاق ولا يخير فذلك في غير ما صرح به اهل المذهب بترجيح خلافه ولذا قال اذا  
 لم يكن مجتمدا ولا تلا ان اهل الاجتهاد في المذهب يجوز اوقاؤه انما في اتباع ترجيحه - م والا  
 كان عينا كما رجحوا قواه في المزارعة والخرف ثبت أن قوله مرجوح والقضاء بالمرجوح غير  
 صحيح واما ما أفتى به قارئ اله راية فقد أفتى نفسه بخلافه وقال لكر الفتوى على قواه - اله انه  
 لا يشترط لزومه شيء مما شرطه أبو حنيفة فعلى هذا الوقف هو الاول ومافيه ثانيا لا اعتبار به  
 الا بشرطه في وقته اه وعن هذا قال في البحر ولو قضى المأني ببيعة يبيع الحكم باطل لانه

مطلب  
 في إطلاق القاضي يبيع  
 الوقف لواقف أو لوارثه  
 قلت وفي شرحه الشربلالي  
 وكذا يبيع اذنه بذلك ان  
 فكت عنوة لاصلا بقاء  
 ملكه بالملكها قبل الفتح  
 (أطلق القاضي يبيع)  
 الوقف غير المسجل لوارث  
 الواقف فباع مع) وكان  
 - كناية بطلان الوقف لعدم  
 تسجيله - حتى لو باعه الواقف  
 أو بعضه - أو رجح منه  
 ووقته بجهة أخرى وحكم  
 بالان في قبل الحكم بلزوم  
 الاول مع الثاني لوقوعه في  
 محل الاجتهاد كما حققه  
 المصنف

لا يبيع الا بالصحيح المأني به فهو معزول بالثبوت الى القول الضعيف ولذا قال في القنية فالبيع  
 باطل ولو قضى القاضي ببيعه وقد أفتى به العلامة قاسم واما ما أفتى به قارئ اله راية من صحة  
 الحكم ببيعه قبل الحكم بوقفه فمحمول على أن القاضي مجتهد داوهم ومنه اه فافهم  
 ٢ (تنبيه) صريح كلام القنية المذكور أن البيع باطل لا فاسد قال المقدسي في شرحه وقد  
 وقع فيه اختلاف وأفتى به بعض مشايخ العصر بفساده ورتب عليه ملك المشتري اياها والصحيح  
 أنه باطل وقد بينا ذلك في رسالة المنازع الاختلاف في البلاد الرومية وأفتى مقتضى اسرمان  
 الف - اذ ابيع ملك ووقف مائة واحدة وخالفه شيخنا السيد الشريف محي الدين النعمان  
 بعد ائول أمير الف جماعة من المصنفين رسائل في ذلك - حتى الشافعية كالشيخ ناصر الدين  
 الط - لا يرى المنازع بين قاضي القضاة نور الدين الطراباسي وقاضي القضاة محي الدين بن الياس  
 اه (قوله وأفتى به) أي المصنف في فتاواه (قوله به الشيخه) أي صاحب البحر في فتاواه وقد  
 علمت أنه في بحر ما رضاءه (قوله لكن حله في النهر) أي تبعه البحر كما علمت ومنزل القاضي المجتهد  
 من قدر مجتهد ابراه افاده ح (قوله لا يبيع به) ينبغي أن أطلق القاضي يبيع الوقف  
 لغير الوارث - حكم بطلان الوقف ويؤيد ذلك الوارث غايته أن يبيع غير الوارث باطل لانه  
 باع ملك الغير لم يكن ينبغي أن يكون البيع صحيحا ووقوفه على اجازة الوارث كما لا ينبغي اه ح  
 لكن ليس في كلام الشارح ما يوجب البطلان لان قوله لا يبيع وقوله لا يجوز لا يقتضيه وليس  
 في كلامه ايضا ما يقتضي بطلان الوقف بمجرد إطلاق القاضي يبيع به فغير الوارث وقوله لانه اذا  
 بطل يبيع به - البيع (قوله ما في العمادية باع القيم الخ) ينبغي أن يكون ه - ذا في صورة  
 الاستبدال اه ح وعليه فالمراد بالبيع وقوع الشرعي وجود شرائط الاستبدال وقيد بأمر  
 القاضي لان الاستبدال اذا لم يشترطه الواقف لا يجوز لغير القاضي كما مر (قوله وأما المسجل  
 الخ) ظاهره أنه متايل قول المتن غير المسجل فيكون المراد به حكم بلزومه وهذا الاشبه  
 في عدم صحة بيعه ما لم يصل الى حال يجوز الاستبدال اه ٣ واما لوقف ثبوت في الخصام أن  
 الاوقاف التي تقادم أمرها ومات شهودها فاقا - كان اها - روم في دروازين القضاة وهي في  
 ايديهم - أجريت على رسومها الموجودة في دروازينهم استندنا اذا تنازع اهلها فيها وما لم يكن  
 اها - روم في دروازين القضاة القياس فيها عند التنازع أن من أثبت حقا - حكم له به اه  
 وسأفتي غمامة في الفروع (قوله الوقف في مرض موته كهيئة فيه) اه أي في مرض الموت أقول  
 الا أنه اذا وقف على بعض الورثة ولم يجز بباقيهم - لا يطل أصله وانما يطل ما جبه - ل من الفله  
 لبعض الورثة دون بعض فيصرف على قدر موارثهم - م عن الواقف مادام الموقوف عليه حيا  
 ثم يصرف به - م موته الى من شرطه الواقف لانه وصية ترجع الى الفقراء وليس كوصية لوارث  
 اي بطل أصله بالرد نص عليه هلال رحمه الله تعالى فتفيه لهذه الدقيقة شربلالية وقد مناهم  
 الكلام عليه عند قول المصنف أو بالموت (قوله من الثلث مع القبض) خبر ثان عن قوله  
 الوقف او متعلق بمحذوف وعبارة الدرر فاعتبر من الثلث ويشترط فيه ما يشترط فيما من  
 القبض والا فراق اه واصلا في الخاتمة حيث قال فيقال الشيخ الامام ابن الفضل الوقف  
 على ثلاثة اوجه - اما في المرض او بعد الموت فالقبض والا فراق شرط في الاول

وافق به تبع الشبهة وقارئ  
 الهداية والمثالا في السعود  
 قلت لكن حله في النهر على  
 القاضي المجتهد فراجع به  
 (ولو) أطلق القاضي البيع  
 (الغيره) أي غير الوارث  
 (لا) يبيع به لانه اذا بطل  
 عاد الى ملك الوارث ويبيع  
 ملك الغير لا يجوز درر به  
 بغير طر يق شرعي لما في  
 العمادية باع القيم الوقف  
 بأمر القاضي ورايه جاز  
 قلت وأما المسجل لوقفه  
 ثبوت وأراد أولاد الواقف  
 ابطاله فقال المقدسي أبو  
 السعود في معروضاته قد  
 منع القضاة من استماع  
 هذه الدعوى انتهى فليحفظ  
 (الوقف في مرض موته  
 كهيئة فيه) من الثلث مع  
 القبض (فان خرج) الوقف  
 (من الثلث)  
 ٢ مطلب  
 يبيع الوقف باطل لا فاسد  
 ٣ مطلب  
 في الوقف اذا انقطع ثبوت  
 ٤ مطلب  
 الوقف في مرض الموت



كأهبة دون الثالث لانه وصية وأما الثاني فكالاول وان كان يعتبر من الثلث كأهبة في المرض  
 وذ كر الطحاوي أنه كالمضاف الى ما به - د الموت وذ كر السرخسي أن الصحيح أنه كوقف الصحة  
 حتى لا يمنع الاثر عند أبي حنيفة ولا يلزم الا ان يقول في حياته وبعد مماته اه مخلصا  
 وبه علم ان المراد بالقبض قبض المتولي وهو موقوف على قول محمد بن ثابت - د الميراث والافراز كما  
 مر بيانه وان الخلاف في كون وقف المرض كوقف الصحة او كالمضاف الى ما به - د الموت غيرته  
 في كونه لا يلزم على قول الامام فاذا مات يورث عنه كوقف الصحة او يلزم فلا يورث كالمضاف  
 وصحت منقضى الشارع على ترجيح قول أبي يوسف به - د الميراث كوقف الصحة او يلزم فلا يورث كالمضاف  
 قوله مع القبض والايوهم ان المراد قبض الموقوف عليه (قوله او اجازة الوارث) اي وان لم  
 يخرج من الثلث (قوله والابطال) الا ان يظهر له مال آخر اسعاف وخاتمة (قوله ولو اجاز  
 البعض) اي بعض الورثة جاز به - د اى نفقة مما زاد على الثلث بقدر ما اجاز وبطل باقي  
 ما زاد وصورته لو كان ماله ثمانية ووقف في مرضه ستة ومات عن ثلاثة اولاد فاجاز احدهم نفقة  
 في واحد فبصح الوقف من أربعة وسباني في كتاب الوصايا لو اجاز البعض ورد البعض جاز على  
 الميرزة بقدر حصته وسباني بيانه ان شاء الله تعالى (قوله وبطل وقف رهن معسر) فيه  
 ما يحتمل والمراد أنه سيبطل في الاسعاف وغيره ولو وقف الميرهن به - د ثمانية صح وأجبره  
 القاضي على دفع ما عليه ان كان موسرا وان كان معسرا ابطال الوقف وباعه فيما عليه اه  
 وكذا الوارث فان عن وفاء عاد الى الجهة والبيع وبطل الوقف كما في الفسخ (قوله ومريض  
 مديون بمحيط) اي مدين بمحيط بما له فانه يباع وينقض الوقف بغيره وبقي محض الرهن المحيط وفي  
 ط عن الفواكه الباردة الدين المحيط بالتمتع من نفوذ الاعناق والايقاف والوصية  
 بالمال والهاية في عقود العوض في مرض الموت الا باجازه الدائمين وكذا يمنع من انتقال المال  
 الى الورثة فيمنع تصرفهم - م الا باجازه اه (قوله بخلاف صحيح) اي وقف مديون صحيح فانه  
 يصح ولو قصد به الماطلة لانه صادف ملكه كما في أنفع الوائيل عن الذخيرة قال في الفسخ وهو  
 لازم لا ينقضه ارباب الديون اذا كان قبل الجهر بالاتفاق لانه لم يتعاق حقهم بالعين في حال صحته  
 اه وبه اتفق في الخبر بتمن السبوع وذ كر أنه اتفق به ابن نجيم وسياتي فيه كلام عن المعروضات  
 (قوله لو قبل الجهر) اما بعده فلا يصح وقدمنا اول الباب عند قوله بشرط سائر التبرعات  
 عن الفسخ انه لو وقفه على نفسه ثم على جهته لا تنقطع ينبغي أن يصح على قول أبي يوسف المصحح  
 وعند الكل اذا حكم به حاكم اه وتقدم هناك الكلام عليه وحاصله أن وقفه على نفسه  
 ليس تبرعا باني أن عدم صحة وقف المحجور انما يظهر على قواه ما به - د صحة جبر السقيمة اما على قوله  
 فلا لانه لا يرى صحة جبره فيبقى تصرفه نافذا وعن هذا حكم بعض القضاة بصحة وقفه لان  
 القضاء بجبره لا يرفع الخلاف لوقوع الخلاف في نفس القضاء كما مر في الهداية فيصح  
 الحكم بصحة تصرفه عند الامام فيصح وقفه لكن الحكم يلزمه مشكل لان الامام وان قال  
 بصحة تصرفه لكنه لا يقول يلزم الوقف والاقائل يلزمه لا يقول بصحة تصرف المحجور فيه  
 الحكم يلزمه وقفه من كامن مذهبين هذا حاصل ما ذكره في أنفع الوائيل وأجاب عنه بأنه في  
 حنية الماتى يجوز الحكم الماتى وقدمنا ما فيه عند الكلام على وقف الشارع (قوله فان شرط

نظام  
 في وقف الراهن والمرضى  
 المديون  
 أو اجازة الوارث نفسه في  
 الكل والابطال في الزائد  
 على الثلث ولو اجاز  
 البعض جاز بقدره وبطل  
 وقف رهن معسر ومريض  
 مديون بمحيط بخلاف  
 صحيح لو قبل الجهر فان شرط

وقا دينة) أي وقفه على نفسه بشرط وقا دينة منه كما في فتاوى ابن نجيم وحذفه الشارع  
 استغناء بالمقابل وهو قوله ولو وقفه على غيره اه ح (قوله يوفى من الفاضل عن كفايته)  
 أي اذا فضل من غلة الوقف شيء عن قوته فللمرء أن يأخذ وامنه لان الغلة بقيت على ملكه  
 ذخيرة (قوله لوله ورثة) أي ولم يجزوا فاقوله والأي وان لم يكن له ورثة أو كان وأجازوا اه ح  
 (قوله فلو باعها القاضي) أي في صورة المحيط اه ح (قوله أي والافي بطل) بالبناء للمجهول  
 وهذا تصريح بما فهم أي وان لم يمت من مال بني عسا عليه من الدين فان الوقف بغيره أي يطله  
 القاضي ويبيعه للدين قال الشرنبلالي في شرح الوهبانية وهذا يخالف عن عبد الرحمن لا يباع  
 ويسعى في الدين ان لم يزد على قيمته ولا يطل العتق ويحت فاضل فقال ينبغي أن لا يطل الوقف  
 ويؤخذ من غلته لوفاء الدين كسماية العبد اذا لم يقدر بمن والجامع بينهما التحريم فان الوقف  
 تحرير عن البيع وتعلق حق الغير بقض من ربه كسماية العبد بل انه أمكن اذ قد يموت  
 العبد قبل اداء السماية والعقار باق رعاية للمصلحة فليتم اه ما في شرح الوهبانية قلت  
 وفيه نظر اظهر الفرق بين الوقف والعبد فان العتق عقد لازم واسم لئلا للرهن من كل وجه  
 بخلاف الوقف فانه حبس العين على ملك الواقف والتصديق بالتمتع عند الامام وله ايدوم  
 الثواب بدوامه لبقائه على ملكه وقد وقع الخلاف في عوده الى ملك الواقف به - د خراجه وفي  
 جواز بيعه اذا أطلقه القاضي للواقف أو وارثه كما مر بخلاف العبد بعد العتق فانه لا خلاف  
 في عدم عوده الى الملك فلذا كان الوقف موقوفا على الفسك فاذا فسكته نفذ وان لم يفسكه  
 حتى مات وترك مالا فانه يفتك منه وان لم يترك مالا يطل لتعذر الفسك من العين بدونه  
 والمنفعة كالكتب خارجة عن الرهن فان الذي كان للمرتمن فيه حق الحبس اغناه والعين  
 وأما العبد فلا يمكن رده به - د العتق الى الملك بوجه فلهذا ايتى - م ولان العتق من أول الامر  
 صدر منه غير موقوف بخلاف الوقف هذا ما ظهر لي (قوله أوله - م يهل) حكاه قول آخر  
 فليست أوفيه للتصديق لكن علمت أن هذا القول بحث غير منقول وأنه قياس مع الفارق فهو  
 غير مقبول (قوله قلت لكن الخ) استدراك على قوله بخلاف صحيح اه ح والاقرب انه  
 استدراك على ما في الوهبانية فانه في معناه أيضا (قوله فاجاب لا يصح ولا يلزم الخ) هذا يخالف  
 لصريح المقول ككما قدمناه عن الذخيرة والفتح الا أن يخصر بالمريض المديون وعبرة  
 الفتاوى الامامية لا ينفذ القاضي هذا الوقف ويجبر الواقف على بيعه وقا دينة  
 والقضاة ممنوعون عن تنفيذه كما أفاده المولى أبو السعود اه وهذا التعبير أظهر وحاصله  
 أن القاضي اذا منعه السلطان عن الحكم به كان حكمه باطلا لانه وكيل عنه وقد منعه المولى  
 صيانة لاموال الناس ويكون جبره على بيعه من قبيل اطلاق القاضي بيع وقف لم يجعل وقد  
 مر الكلام فيه وينبغي ترجيح بطلان الوقف بذلك لا ضرورة (قوله أوله اغنياء الفقهاء) اما  
 للاغنياء فقط فلم يجز لانه ليس بقربة كما مر أول الباب (قوله كما جسد الخ) وكذا ما حذف  
 مساجد وكتب مدارس كما هو ظاهر ما مر عند قوله ومنقول فيه تعامل (قوله لا احتياج  
 الكل لذلك) أي للنزول في الخان والشرب من السقاية الخ زاد في الهداية أن الفارق بين  
 الموقوف والغلة وبين هذا هو العرف فان أهل العرف يريدون بذلك في الغلة لا في غيرها

وقا دينة من غلته  
 صح وان لم يشرط يوفى من  
 الفاضل عن كفايته بلا  
 صرف ولو وقفه على غيره  
 فغائه ان جعله خاصة  
 فتاوى ابن نجيم قلت  
 فبصد محيط لان غير المحيط  
 يجوز في ذلك ما يفي به - د  
 الدين لوله ورثة والا فاني كاه  
 فلو باعها القاضي ثم ظهر  
 مال شري به أرض بدلها  
 وغنامه في الاسعاف في باب  
 وقف المريض وفي الوهبانية  
 وان وقف الميرهن فانسكه يجوز  
 فان مات عن عين نفي لا يغير  
 أي والافي بطل أوله - م  
 يهل فليتم قلت لكن  
 في معروضات المفتى أبي  
 السعود سئل عن وقف  
 على أولاده وعرب من  
 الديون هل يصح فاجاب  
 لا يصح ولا يلزم والقضاة  
 ممنوعون من الحكم  
 وتسجيل الوقف بمقدار  
 ما شغل بالدين انتهى فليصنف  
 (الواقف) على ثلاثة أوجه  
 (اما الفقهاء أو لاغنياءهم  
 الفقهاء أو يستوى فيه  
 القسريان كرباط وخان  
 ومقابر وسقايات وقناطر  
 ونحو ذلك) كما جسد  
 وطواحين وطبعت لا احتياج  
 الكل لذلك



التسوية بينهم وبين الاغنياء (قوله بخلاف الادوية) أي الموقوفة في التبرار خاتمة فان الحاجة اليها دون الحاجة الى السقاية فان العطشان لو ترك شرب الماء باثم ولو ترك المريض الدواء لا ياتم أفاده ح عن المنع (قوله فيدخل الاغنياء تبعها) هذا في التعميم أما في التخصيص فهم مقصودون اه ح (قوله بأنه يخرجهم من يده) أي سلمه الى المتولى على قول محمد بن ذلك شرط وقوله صحيح يغني عنه لان مدة الوقف باقية فامتنع وطه (قوله ووارثه يعلم بخلافه) أي انه لم يقفه ولم يخرجهم من يده دور (قوله قضاء) أما في الديانة فتسمع دعواه بمعنى يسوغ له السعي في ابطاله واخذ له نفسه حيث علم أن اقراره ورثه كاذب في نفس الامر وأنه باق على ما كان لان الحكم يجرى ازماعا هو شيئا على ما اقرب به لا على نفس الامر (قوله وتبطل أوقاف امرئ بارتداد الخ) لا محل لذلك كرهه او محله أول الباب وقد ذكره هذا عن الفقه وحاصله من ثمان احكامه الووقف ثم ارتد والعياذ بالله تعالى بطل وقفه وان عاد الى الاسلام ما لم يعد وقفه بعد دعوه بطرط عمله بالردة ونظر فيه ابن الشحنة في شرحه بان الحيوط في ابطال الاوقاف لا فيما تعاقب به حق الفقراء وأجاب الشرنبلالي في شرحه بما في الاسعاف من انه لما جعل آخره للمساكين وذلك قرينة تبطل اه قلت وهذا الجواب غير ملاق لسؤال وانما ذكره في الاسعاف جوابا عن سؤال آخر وهو أنه اذا وقفه على قوم باعياهم لم يمكن قرينة فاجاب بما ذكره في الجواب الصحيح أن الوقف على الفقراء قرينة باقية الى حال الردة والردة تبطل القرينة التي قارنتها كالأمر في حال سالته لأنه أو صومعه بخلاف ما اذا ارتد بعد سالته أو صباه فانه لا يبطل نفس الفعل بل نوابه فقط وأما حق الفقراء فاعلموا في المصلحة فقط فاذا بطل التصديق الذي هو معنى الوقف بطل حكمهم ضمنا وان كان لا يمكن ابطاله قصدا كما يبطل في خراب الوقف وخروجه عن المنفعة هذا ما ظهر لي فافهم الثانية لو وقف في حال ردته فهو موقوف عند الامام فان عاد الى الاسلام صح والابان مات أو قتل على ردته أو حكم بالمائة بطل ولا رواية فيه عن أبي يوسف وعند محمد لا يجوز منه ما يجوز من القوم الذين اتقل الى دينهم ويصح وقف المائدة لان لا تقتل الا أن يكون على حج أو عمره ونحو ذلك فلا يجوز كما في شرح الوهبانية ملخصا (قوله لخال ارتداد) منسوب على الظرفية متعلق باسم لا وأجدر أي احق خبرها والمحقق لا يكون الوقف حال الردة احق بالبطالان من الوقف قبلها بل ذلك احق بالبطالان لعدم توفقه هذا ما ظهر لي فافهم والله سبحانه اعلم

فصل

هذا الفصل مشتمل على بيان احكام اجارة الوقف وقصده والتمهاده عليه والدعوى به والمتولى عليه وما يتبع ذلك وزاد فيه الشارح فروعا مهمة وفوائد جمة (قوله يراعى شرط الواقف في اجارته) أي وغيره مما سبقت في القروع من ان شرط الواقف كنص الشارع كما سبقت بيانه الا في مسائل تفتت (قوله فلم يرد القيم الخ) يعني اذا شرط الواقف ان لا يؤجر اكثر من سنة والناس لا يرغبون في استجارها وكانت اجارتهما اكثر من سنة انفع للفقراء فليس للقيم ان يؤجرها اكثر من سنة بل يرفع الامر للقاضي حتى يؤجرها لان له ولاية النظر للفقراء والغائب والميت وان لم يشترط الواقف فقيم ذلك بلاذن القاضي كما في المنع عن الخالية

ولو استثنى فقال لا تؤجر اكثر من سنة الا اذا كان انفع للفقراء فالقيم ذلك اذا رآه خيرا بلا اذن القاضي اسعاف (قوله انقيم) أي فيما اذا كان الوقف على الفقراء ومثله الوقف على المسجد وكذا الوقف على اولاد الواقف لان منهم الفقير والغائب بل ومن لم يخلف عنه الا جارة (قوله وغائب وميت) فانه يحفظ اللقطة ومال المقفود ومال الميت الى ان يظهر له وارث او وصي (قوله وقيل لا تقيد بسنة) لان المدة اذا طالت تؤدي الى ابطال الوقف فان من رآه يتصرف فيه انصرف المالك على طول الزمان يظنه مالكا اسعاف (قوله مطلقا) أي في الدار والارض ح (قوله بثلاث سنين في الارض) أي اذا كان لا يتمكن المنة تأجر من الزراعة فيها الا في الثلاث كما قيده المصنف بعبارة الذر حيث قال به في ان الارض ان كانت مما تزرع في كل سنتين مرة أو في كل ثلاث كان له ان يؤجرها مدة يتمكن فيها من الزراعة اه ومثله في الاسعاف وكذا في الخالية لكن ذكر فيها به ذلك قوله وعن الامام أبي حفص البخاري انه كان يجيز اجارة الضياع ثلاث سنين فان أجرا كثيرا خلت فواقية واكثر مشايخ بلخ لا يجوز وقال غيره هم يرفع الامر الى القاضي حتى يطلوه به اخذ الفقيه بالثبوت اه وظاهره جواز الثلاث بلا تنصيص تامل وان مختار الفقيه جواز الاكثر ولكن للقاضي ابطالها الى اذا كان انفع للوقف ثم راي الشرنبلالي اعترض على الدور بانه اخرج المتن عن ظاهره والمتوى على اطلاق المتن كما اطلقه شارح الجمع وهو قول الامام أبي حفص الكبير اه واعلم ان المسئلة فيها غمائية أقوال ذكرها العلامة قناني زاده في رسالته احدها قول المتقدمين عدم تقييد الاجارة بمدة دورهم في انفع الوسائل والمحقق به ما ذكره المصنف خوفا من ضياع الوقف كما علمت (قوله الا اذا كانت المصلحة بخلاف ذلك) هذا احد الاقوال الغمائية وهو ما ذكره المصنف في التمهيد من أن المختار انه لا يجوز في الدور اكثر من سنة الا اذا كانت المصلحة في الجواز وفي الضياع يجوز الى ثلاث سنين الا اذا كانت المصلحة في عدم الجواز وهذا امر يختلف باختلاف المواضع واختلاف الزمان اه وعزاء المصنف الى انفع الوسائل وأشار الشارح الى انه لا يخالف ما في المتن لان أصل عدول المتأخرين عن قول المتقدمين بعدم التوقيت الى التوقيت انما هو بسبب الخوف على الوقف فاذا كانت المصلحة الزيادة أو النقص اتبعت وهو توفيق حسن ومن فروغ ذلك ما في الاسعاف دار رجل فيها موضع وقف بمقدار بيت واحد وانس في يد المتولى شيء من غلة الوقف وأراد صاحب الدار استجارها مدة طويلة قالوا ان كان ذلك الموضع مسلك الى الطريق الاعظم لا يجوز له أن يؤجره مدة طويلة لان فيه ابطال الوقف وان لم يكن له مدة لجاز اه وفي فتاوى قارئ الهداية اذا تم قصص عارة الوقف الا بذلك يرفع الامر لها كما يؤجره أكثر اه أي اذا احتج الى عساقته من أجرته يؤجره الخاصكم مدة طويلة بقدر ما يعمر به (تنبيه) محل ما ذكر من التقييد ما اذا كان المؤجر غير الواقف لما في القنية آجر الواقف عشر سنين ثم مات بعد خمس واتقل الى مصرف آخر اتقضت الاجارة ويرجع بمات في تركه الميت اه تامل ثم ان أرض التيم في حكم أرض الوقف كما ذكره في الجوهرة وأفتى به صاحب البحر والمصنف وكذا أرض بيت المال كما أفتى به في الخيرية وقال من كتاب الدعوى ان أراض بيت المال جرت على رقبته أحكام الوقوف المؤبدة (قوله

لفقير وغائب وميت (قوله)  
أهمل الواقف مدته قبل  
تطلق الزيادة للقيم وقيل  
تقيد بسنة (مطلقا ورجح)  
أي بالسنة (يفق في الدار  
وبثلاث سنين في الارض)  
الا اذا كانت المصلحة  
بخلاف ذلك وهذا مما  
يختلف زمانا وموضعاً وفي  
البرازية

مطلب  
أرض التيم وأرض بيت  
المال في حكم أرض الوقف

مطلب  
في وقف المرتد  
بخلاف الادوية فلم يجز  
اغنى بالانعم أو تنصيص  
فيدخل الاغنياء تبعها  
لأنه رواية قديمة (فرع) أقرو  
بوقف صحيح وبأنه أخرجه  
من يده ووارثه يعلم خلافه  
جاز الوقف ولا تسمع دعوى  
وارثه قضاء دور في الوهبانية  
وتبطل أوقاف امرئ بارتداد  
بخال ارتداد منه لا وقف أجدر  
(فصل يراعى شرط الواقف  
في اجارته)  
فلم يرد القيم بل القاضي لان  
له ولاية النظر



لو احتج بذلك أي لا يجوز أن يمدد زائدة من التقدير المذكور أي بان لم تحصل عارة الوقت  
 إلا بذلك كذا كرهناه آنفاً عن قاضي الهداية (قوله بعد عقود) أي عقود مترادفة كل عقد  
 سنة بكذا إسناده والظاهر أن هذا في الدار بأعلى الأرض فيصح كل عقد ثلاث سنين وصورة ذلك  
 أن يقول أجر تلك الدار الثلاثية سنة تسع وأربعين بكذا وأجر تلك الدار السنية بكذا  
 وأجر تلك الدار السنية إحدى وخمسين بكذا وهكذا إلى تمام المدة (قوله والثاني لا) أي لا يكون  
 لازماً وأراد بالثاني ما عدا العقد الأول لأن جميع ما عداه مضاف لكن قال قاضيان وذکر  
 خمس الآلة المرخصى أن الاجارة المضافة تكون لازمة في إحدى الروايتين وهو الصحيح  
 وأيضا ما عدا من قاضيان قوله ثم إن المحتاج القيم إلى تحميل الاجارة بعد عقود مترادفة بانهم  
 أجبروا على أن الاجارة لا تغلق في الاجارة المضافة بالشرط التحميل أي فيكون للمستأجر  
 الرجوع عما جهله من الاجارة فلا يكون هذا العقد مبدلاً لكن أجاب العلامة قناني زاده بان  
 رواية عدم لزوم الاجارة المضافة مصححة أيضاً وبأن قاضيان نفسه أجاب في كتاب الاجارات عن  
 الثاني بقوله لكن يجب أن يثبت بان ملك الاجارة عند التحميل فيه روايتان في خبر رواية الملك  
 هنا الحاجة وهذا ينافي دعواه الاجماع هنا قلت وقد ذكر الشارح في آخر كتاب الاجارة أن  
 رواية عدم لزوم ما يثبت بان عليه القنوي أي أنه يكون أصح التصحيحين لأن لفظ القنوي في  
 التصحيح أقوى لكن أنت خير بان رواية عدم لزوم هنا لا تنفع لانه ثبت للمستأجر الفسخ  
 فيرجع بما جهله من الاجارة وان قلنا انما تغلق بالتحميل فينبغي هنا ترجيح رواية لزوم للحاجة  
 نظير ما قاله قاضيان في رواية الملك (قوله القنوي على ابطال الاجارة الطويلة ولو بعد عقود)  
 أي تصحى المحذور المار فيها وهو أن طول المدة يؤدي إلى ابطال الوقت كما في الأخيرة قلت  
 لكن الكلام هنا عند الحاجة فإذا اضطررنا إلى ذلك للحاجة هارة الوقت بتحميل أجرة سنين  
 مستقبلة يزول المحذور الموهوم عند وجود الضرر المحقق فالظاهر تخصيص بطلان هذه  
 الاجارة بما عدا هذه الصورة وهو جعلها حيلة لتطويل المدة فتدبر ثم رأيت ط نقل عن  
 الهداية أن بعض المكاتبين أرادوا بهذه الاجارة ابقاء الوقت في يد المستأجر أكثر من سنة  
 فقال الفقيه أبو جعفر أنا نيطلها صيانة للوقت وعليه القنوي كذا في المضمهرات اه ملخصاً  
 وانت خير بان هذا دليل على ما قلنا من أن ابطالها عند عدم الحاجة فلا يناسب ذكره هنا  
 فانهم (قوله فلا يجوز بالاقول) أي لا يصح إذا كان يقين فاحش كما ياتي في جامع الفصولين  
 الا من ضرورة وفي فتاوى الخانوق شرط اجارة الوقت بدون اجرة المثل إذا نابتة نائية أو كان  
 دين اه قلت ويؤخذ منه ومما عزا لاشباهه جواز اجارة الدار التي عليها امر صديقه اجرة  
 المثل ووجه ذلك أن المرصدين على الوقف يفتقه المستأجر لعمارة الدار لعدم مال حاصل  
 في الوقف فإذا زادت اجرة مثلهام هذه العمارات التي صارت للوقف لا تلزمه الزيادة لانه اذا  
 أراد الناظر اجارة هذه الدار لمن يدفع ذلك المرصدا صاحبها لا يرضى باستجارها بجرعة مثنها  
 الآن لكن أتى في الخيرية بلزوم الاجارة الزائدة وأصله محمول على ما إذا كان في الوقف مال  
 وأراد الناظر دفع المرصدمه فحينئذ لا شك في لزوم الزيادة فتأمل (قوله ولو هو المستحق)  
 الضمير يرجع للمؤجر وعارة قاضي الهداية سئل عن مستحق لوقف عليه هو ناظره أجر

مطلب  
 في الاجارة الطويلة بعقود

لو احتج بذلك بعد عقود  
 فيكون العقد الاول لازماً  
 لانه ناجر والثاني لانه  
 مضاف قلت لكن قال أبو  
 جعفر القنوي على ابطال  
 الاجارة الطويلة ولو بعد عقود  
 ذكره الكرماني في الباب  
 التاسع عشر وأقره قنوي  
 أفندي ويحيى في الاجارة  
 (ويؤجر) أجر (المثل)  
 فلا يجوز (بالاقول)  
 ولو هو المستحق قاضي  
 الهداية

مطلب ٢  
 في لزوم الاجارة المضافة  
 تصحيان

مطلب ٣  
 لا يصح اجارة الوقت باقل  
 من اجرة المثل الا عن  
 ضرورة

مطلب ٤  
 في استجار الدار المرصدة  
 بدون اجرة المثل

بدون اجرة المثل هل يصح ذلك فاجاب لا يجوز ذلك وان كان هو المستحق لما يصل اليه من الضرر  
 للوقف بالاجرة اه أي لا يحتمل موته فيضر من بعده من المستحقين وورعاً بضرر الوقت أيضاً  
 الآن اذا كان محتاجاً للمعسر وأما ما يوجد في بعض نسخ الشرح من قوله بل وان يموت قبل  
 انقضاء المدة وتفسخ هذه الاجارة اه فهو غير ظاهر لان لا تفسخ يموت الناظر على أن الضرر  
 انما هو في ابقائها بالاجرة القابلة لاني فسخها لانها اذا فسخت توجب اجرة المثل فلا يضر أحد  
 تأمل ولا يجوز ارجاع الضمير في قوله ولو هو المستحق إلى المستأجر اذا ظاهر أنه لا ضرر فيه على  
 أحد بعده لانفسها بوجوه فانهم (قوله الا ينقصان يسير) هو ما يتفان الناس فيه اذ عاف  
 أي ما يقبلونه ولا يعدونه غيباً (قوله لا يفسخ العقد) أي لو طلب المستأجر فسخه لا يصح  
 الناظر للزوم الضرر على الوقف قال في الفتح وليس له الاقالة الا ان كانت أصل للوقف (قوله  
 ولو زاد أجره) أي بعد العقد على أجر مثله أي الذي كان وقت العقد وقد في الحاوي القديم  
 الزيادة باقاً حاشية قال في البحر وهو يدل على عدم نقصان ما به يسيرة ولعل المراد بالفاشحة  
 ما لا يتفان الناس فيها كما في طرف النقصان والواحد في العشرة يتفان الناس فيه كذا كره  
 في كتاب لو كاله وهذا قيد حسن يجب سقطة فاذا كانت اجرة دار عشرة مثلاً وزاد أجر مثلهما  
 واحد اقامت الانقضاء كالأجر المتولى بنسبة قائم الانقضاء بخلاف الدرهمين في الطرفين اه  
 قلت لكن نقل المير وغيره عن الحاوي المصيري أن الزيادة الفاشحة مقدرة انصاف ما أجر  
 به اولا اه وانت خير بان هذا قيد ما جهله في البحر نعم في اجارات الخيرية ما يفيد ان المراد به ما  
 قدر الناس وهو غير ما جهله في البحر وفي الخلاصة ان أجره المتولى بجر مثله أو بقدر ما يتفان  
 الناس فيه فانه لا تنفسخ الاجارة وان جاء آخر وزاد في الاجرة درهمين في عشرة فهو يسير حتى  
 لو أجر بمائة وأجر مثله عشرة لا تنفسخ اه فهذا صريح في أن الخمس قبيل في طرف الزيادة  
 والنقصان فلا تنفسخ به الاجارة لكن في وكالة البحر عن السراج أن ما يتفان الناس فيه نصف  
 العشر أو أقل فلو أكثر فلا تم نقل بعده فقه يلا وهو أن ما يتفان الناس فيه في العروض نصف  
 العشر وفي الحيوان العشر وفي العقار وتوسطه في الحيوان وكثرة الغن القليلة التصرف فهذا  
 التصرف في العروض وقتله في العقار وتوسطه في الحيوان وكثرة الغن القليلة التصرف فهذا  
 يؤيد بحث البحر هنا وعليه عمل الناس اليوم وانظر ما في جامع الفصولين آخر الفصل السابع  
 والعشرين فانه نقل التمسك بيل ثم قال وقيل ما لا يدخل تحت تقويم المقومين مما ليس له قيمة  
 معالومة فلو عات كقصر شرا يسير الغن لا يندفع على الموكل وبه يقتضي ونقل الخبير الرمي في حاشيته  
 عليه عن البحر والمخ وغيرهما أن الأخير هو الصحيح قلت والظاهر أن القول بالتفصيل بيان  
 لهذا القول تأمل (تنبيه) هو في البحر أن طريق علم القاضي بالزيادة أن يجمع رجلان من  
 أهل البصر والامانة فيؤخذ بقوله ما عدا عند محمد وعندهما قول الواحد يكتفي اه (قوله  
 قبل بعد نائياً) أي مع المستأجر الا قول كلبه عليه بعده وقوله أي بأجر المثل والمراد أنه يجدد  
 العدة بالاجرة الزائدة والظاهر أن قول المستأجر الزيادة يكتفي من تجديد العقد (قوله في  
 الاشياء الخ) هو عين ما في المقتا كنهه نقله لامورسكت عن المقتا أولها أنه ليس المراد بالزيادة  
 ما يشعل زيادة تعنت أي اضرار من واحد أو اثنين فانها غير مقبولة بل المراد أن تزيد في نفسها

مطلب  
 ليس للناظر الاقالة

مطلب  
 فيما لو زاد أجر المثل بعد  
 العقد زيادة فاشحة

الا ينقصان يسير أو اذالم  
 يرغب فيه الا بالاقول اشباه  
 (المخرج من اجرة) بعد  
 العقد (لا يفسخ العقد)  
 للزوم الضرر (ولو زاد)

أجره (على أجر مثله قبل  
 بغير نائياً على الاصح) في  
 الاشياء ولو زاد أجر مثله  
 في نفسه بلا زيادة أحد  
 فله تولى فسخها به يقتضي  
 ومالم يفسخ فله المسمى



عند الكل كما يبرح به الاستحياء وأما أن الزيادة من نفس الوقف لامن عبارة المستاجر بحاله  
 انفسه كما في الارض المستكثرة لاجل العسارة كما في الفصل ٥ ثانياً التصحيح بأنه يبقى  
 فانه أقوى ٥ ثالثاً أنه لا ينسخ العقد بمجرد الزيادة بل ينسخه المتولى حكمه احرره في انقاع  
 الوسائل وقال فان امتنع ينسخه القاضي ٥ رابعاً انه قبل الفسخ لا يجب الا المسمى وانما  
 يجب الزيادة بعد (قوله وقيل لا يعقد به ثانياً) أي لا يفسخ ولا يعقد به على أن أجر المثل يعتبر  
 وقت العقد وهذا رواية فتاوى مشهورين وعلماء مشايخ في التحقيق صاحب الهداية والاسعاف  
 والاولى رواية شرح الطحاوي بناء على أن الاجارة تنه قد شيا فبدأ بالوقف يجب له النظر (قوله  
 والمستاجر الاول اولى الخ) تفيد لقوله يعقد ثانياً والمراد اذا كان مستاجر الاجارة صحيحة والا  
 فلا حق له وتقبل الزيادة ويخرج كما في البصر وقوله اذا قبل الزيادة أي الزيادة المعبرة عند الكل  
 كما صرح بانها ان قبلها فهو الاحق والا ابرها من الثاني اذا كانت الارض خالية من الزراعة  
 والواجب الزيادة على المستاجر الاول من وقتها الى أن يستحصل الزرع لأن شغلها يجعله يمنع  
 من صحة ايجارها لغيره فاذا استحصل فسخ وأجر من غيره وكذا لو كان في فيها أو غرس لكن هذا  
 يبقى الى انهاء العقد لانه لا نهاية معلومة للبناء والغراس بخلاف الزرع فاذا انتهى العقد فقد  
 صر بانه قبل الفصل في قوله وأما حكم الزيادة في الارض المستكثرة الخ وقد سئل ان المناسب  
 ذكرها هنا (تنبيه) قد علم عاقر رنا ان قولهم ان المستاجر الاول اولى انما هو فيما اذا زادت  
 اجرة المثل في أثناء المدة قبل فراغ اجرة وقد قبل الزيادة أما اذا فرغت مدته فليس بأولى الا اذا  
 كان له فيها حق القرار وهو المسمى بالكردار على ما قد سئل في مسئلة الارض المستكثرة  
 من أن لا الاستبقاء باجرة المثل دفعا للضرر عنه مع عدم الضرر على الوقف وأن هذا مستثنى من  
 اطلاق عبارات المتون والنسوح المفيدة لوجوب القام والتدبير بعدم مضي مدة الاجارة فهذا  
 وجه كونه أحق بالاستقرار من غيره وأما وجهه في مسئلة زيادة اجرة المثل في أثناء المدة فهو أن  
 مدة اجارته قائمة لم تنقض وقد عرض في أثناءها ما يوجب الفسخ وهو الزيادة العارضة فاذا قبلها  
 ورضى بدفعها كان أولى من غيره لزوال ذلك المسوغ في أثناء مدة فلابد من فسخها وايجارها  
 لغيره بل تؤجر منه بالزيادة المذكورة الى تمام مدته ثم يؤجرها فانظر الوقف ان اراد وان قبل  
 المستاجر الاول الزيادة لزوال علة الاحقية وهي بقا مدة اجارته الا اذا كان له فيها حق القرار  
 فهو أحق من غيره ولو بعد تمام المدة لهذه العلة الاخرى كما علمت وبهذا ظهر أن المستاجر لا أرض  
 الوقف ونحوها من حانوت أو دارا لم يكن له فيها حق القرار المسمى بالكردار لا يكون أحق  
 بالاستقرار بعد فراغ مدة استجاره سواء زادت اجرة المثل أو لا وسواء قبل الزيادة أو لا خلافا لما  
 يفهمه أهل زماننا من أنه أحق من غيره بما طاقا يسونه ذاليدو يقولون انه متى قبل الزيادة  
 العارضة لا تؤجر له بغيره ويحكمون بذلك ويتنون به مع كونه مخالفا لما أطلعت عليه كتب  
 المذهب من متون وشروح وفتاوى بل مستندهم اطلاق عبارة المصنف هنا وهو باطل قطعا لما  
 علمت من أنه معترف في زيادة اجرة المثل قبل استئجاره مدة الاجارة كما هو صريح عباراتهم ولم يقل  
 أحد باطلا له ولا يخفى مع ذلك ما فيه من الفساد وضباب الاوقاف حيث لزم من ابقاء أرض  
 الوقف بيد مستاجر واحد مدة مديدة تؤذيه الى دعوى عليها مع أنهم منعوا من تطويعه

مطلب  
 مهم في معنى قولهم  
 المستاجر الاول اولى

(وقيل لا) بعبقديه ثانياً  
 (كزيادة) واحد (تعتنا)  
 فانما لا تعسبر وسيجي في  
 الاجارة (والمستاجر الاول  
 أولى من غيره اذا قبل  
 الزيادة والموقوف عليه  
 الغلة) أو السكنى

قوله حيث لزم الخ النظر  
 أين فاعل لزم اه معصيه

الاجارة خوفاً من ذلك كما علمته وهذا خلاصة ما ذكرته في رسالتى المسماة بضرير العبادة فيمن هو  
 أولى بالاجارة وعراجهما يظهر لك الحب الهباب وتقف على حقيقة الصواب والحدقة  
 المزمع الوهاب (قوله لا يملك الاجارة) لانه يملك المنافع لا بدل فلم يملك عليك كما يدل وهو الاجارة  
 والا لملك أكثر مما يملك بخلاف الاعارة ط (قوله ولا الدعوى لو غصب منه الوقف) ظاهره انه لا يملك  
 دعوى العين فقط مع أن دعوى الغلة كذلك في جامع الفوائد وادعى الموقوف عليه أنه وقف  
 عليه لو ادعى باذن القاضي يصح رفعها وبغير اذنه فقيه روايتان والاصح انه لا يصح لأن له حق في  
 الغلة لا غير فلا يكون خصمه في شيء آخر ولو كان الموقوف عليه جماعة فادعى أحدهم انه وقف  
 به برأى من القاضي لا يصح رواية واحدة ومستحق غلة الوقف لا يملك دعوى غلة الوقف وانما  
 يملكه المتولى اه فاذا ادعى الموقوف عليه في الغلة كدعوى عين الوقف لكان له عليه  
 للاصح بان له حق في الغلة لا غير يفيد صحة دعواه اوقد يجب بان سمع دعواه في الغلة اذا  
 كان الموقوف عليه جماعة بخلاف ما اذا كان واحداً وادعى بها لانه يريد اثبات حقه فقط  
 ويؤيده قوله بعد ما مر ولو كان الوقف على رجل معين قيل يجوز أن يكون هو المتولى بغير اطلاق  
 القاضي اذا لم يزل له به وهو يبقى بانه لا يصح لأن حقه أخذ الغلة لا التصرف في الوقف اه فاذا  
 كان حقه أخذ الغلة وغصبها غاصب فيبقى أن لا يتردد في سماع دعواه عليه ليعمل الى حقه وفي  
 فتاوى الخانوقى والحق أن الوقف اذا كان على معين نصح الدعوى منه وظاهره سماعها على عين  
 الوقف أيضاً ولذا قال في نور العين ان الغلة نعماء الوقف في زوال الوقف ثلث الغلة فيصير كأن  
 الموقوف عليه ادعى شرط حقه فيبقى أن تكون رواية العصة هي الاصح اه واستشتم في  
 البرازية لهذه الرواية بعدة مسائل عن المصنف قلت وكذا في الاسعاف ادعى أحد الموقوف  
 عليهم على واحد منهم أنه باع الوقف من الغاصب وسله اليه وبرهن أن كل الآخر بقضى عليه  
 بقيمة ويشتري به ارضه بوقف كالاول اه وفي التتارخانية عن المحيط أرض في يد رجل يزعم  
 انه املاكه فادعى قوم أنه وقفه عليهم قبلت بينهم وحكمت عليه بالوقف وأخرجهم من يده قال  
 وهذه المسئلة تصرح بان الدعوى من الموقوف عليه صحيحة اه قلت وبقي مالوا دعى رجل  
 على المتولى بانه من الموقوف عليهم وأن له حق في غلة الوقف أو بان حقه فيها كذا أكثر مما كان  
 يعطيه وينبغي عدم التردد أيضاً في سماعها لانه يريد مجرد اثبات حقه ويؤيده ما في الاسعاف  
 لومنع الواقف أهل الوقف ما دعى لهم فطالبوا به الزمة القاضي بدفع ما في يده من غلته اه  
 وكذا ما سئل في الشارح بعد صفحة عن المصنف والخاتمة وذ كفي البرازية في الفصل السادس  
 من الوقف عدة مسائل من هذا القبيل منها ادعى انه من فقراء القرابة فراجعه وسئل  
 المصنف أن بعض المستحقين يغصب خصمه من الكل اذا كان أصل الوقف ثابتاً وهو صريح  
 في صحة دعوى أحد الموقوف عليهم ولم يقدحوا باذن القاضي فيحصل ما مر من عدم سماعها رواية  
 واحدة على ما ذكره من أصل الوقف ثانياً وهذا مؤيد لما قلناه من صحة دعواه على المتولى بانه  
 من الموقوف عليهم أو باستحقاقه قتال هذا واعلم أن عدم ملكه الدعوى في عين الوقف لا ينافي  
 قبول الشهادة لانه لا يتقبل حصة وان لم نصح الدعوى كما يذكر المصنف في رواية ياتي بيانه بل  
 سيبقى متنازلاً لو باع داراً ثم ادعى أنى كنت وقفها أو حال وقف على لم يصح ولو أقام بينة قبلت

مطلب  
 الموقوف عليه لا يملك  
 الاجارة

مطلب  
 في دعوى الموقوف عليه

مطلب  
 اذا كان الوقف على معين  
 قبلت يجوز أن يكون هو  
 المتولى

(لا يملك الاجارة) ولا الدعوى  
 لو غصب منه الوقف



على ما عليه الفتوى عادية لان حقه في الغلة لا الميراث وهل يملك السكنى من يستحق الربيع في الوهبانية لا وفي شرعها للشرع بل لا وفي شرعهم (و) الموقوف (اذا آجره المتولي بدون أجر المثل لم يملك المثل) لا المتولي كملكه ما غلط فيه بعضهم (تمامه) أي تمام أجر المثل (كاتب) وكذا وصى خاتمة (أجر منزل صغير بدونه) فإنه يلزم المستأجر تمامه اذ ليس لكل منها حصة ولا لغيره والا سقط وفي الاشياء عن القنية أن القاضى يأمره بالاستئجار بأجر المثل وعليه تسليم زود السنين الماضية ولو كان القيم ما كأمع قدرته على الرفع للقاضى لا غرامة عليه وانما هي على المستأجر واذا ظفر الناظر بمال الساكن فله أخذ النقصان منه فيصرفه في مصرفه قضاء وديانة انتهى فليحفظ قلت وقيد باجارة المتولي لما في نصب الاشياء لو آجر القاصب ما منافع مضمونة من مال وقف أو يتيم أو معد فقل المستأجر المسمى لأجر المثل وعلى القاصب رد ما قبضه لا غير

وباقى تمام الكلام عليه (قوله الابتولية) أي بأن يكون متوليا من قبل أو ينصبه القاضى متوليا ليس مع دعواه كافي البرازية وفيها أيضا أنه نصح دعوى الواقف (قوله واذن قاض) بالدعوى والايحار (قوله ولو الوقت على رجل معين الخ) ١ هذا في الدعوى وقد علمت بيانه وأما في الايجار فليدكر في العمادية على هذا الوجه بل قال والموقوف عليه لم يملكوا اجارة الوقت وقال القنية أبو جعفر لو كان الاجر كله موقوف عليه بان كان لا يحتاج الى العمارة ولا شريك معه في الغلة في تشييد الدور والحوانيت وأما الاراضى فان شرط الواقف تقديم العشر وانطرح رسائر المون وجعل الموقوف عليه القاضى لم يكن له أن يؤجرها لانه لو جاز كان كل الاجر له يحكمه الله فقد فوت شرط الواقف ولو لم يشترط يجب أن يجوز له أن يكون الخراج والمون عليه ٢ ونحوه في الامتياز فقد علم صحة ايحار الموقوف عليه اذا كان مضمنا بهذه الشروط ويشترط أيضا أن يؤجر باجرة المثل والالم يصح كما مر عن قارئ الهداية قلت وينبغي عدم التردد في صحة ايحاره اذا شرط الواقف القولية والنظر للموقوف عليهم أولا وشد من هم وكان هو الارشد أو لم يوجد غيره لانه حينئذ يكون منصوب الواقف (قوله وهل يملك السكنى الخ) قد علمنا ان ذلك عند قول المتولي أو بجزء الخ كما يجزئها (قوله كما غلط فيه بعضهم) من غلطه انه وقع في عبارة الخلاصة فارجع ذلك اليه البعض القاضى لا المتولي مع انه لا مستأجر كانه عليه العلامة قاضى في فتاواه مستند الى انه قول الصريحة ٣ لكن قال في البحر ينبغي أن يكون ذلك خيانة من المتولي لو علم بالذلك وذكر الخصاص أن الواقف أيضا اذا آجر بالاقبل مما لا يتفق بين الناس فيه لم تجز ويطلبها القاضى فان كان الواقف مأمورا فله ذلك على طريق المسمو والغلة أفقره القاضى في يده وأمره بما جازته بالاصح وان كان غير مأمور أخرجهما من يده وجعلها في يده من يثق به وكذا اذا آجرها الواقف سنيين كثيرة من يخاف أن يتلف في يده بطل القاضى الاجارة ويجزئها من يده المثل ٤ فاعلم ان الواقف فالتولى أولى ٥ (قوله لكل منهما) الاولى منهم لم يدخل المتولى ط (قوله وعليه تسليم ٣ زود السنين الماضية لا يتأخر) هذا ما مر من أن الاجارة ما لم تقسح كان على المستأجر المسمى لان موضوعه فيما اذا آجر أو لا باجرة المثل ثم زاد الاجر في نفسه ط أي فالاجارة وقعت من ابدا انها صحيحة بخلاف ما هنا (قوله لا غرامة عليه) وعليه الحرمة ولا يعذر كذا أهل المحلة قال في الاشياء عن القنية لا يعذر أهل المحلة في الدور والحوانيت المسملة اذا أمكنهم رفعه قال في شرح الملتقى فيما هم كاهم بنفس السكوت فيما بالك بالمتولي والجاني والسكاتب اذا تركوها ولا سيما لاجل الرشوة نعوذ بالله تعالى ٥ ط (قوله بمال الساكن) يعني وكان من جنس حقه ط عن الحوى (قوله قضاء وديانة) مرتبطة بقوله أخذ ط (قوله ما منافع مضمونة) أي على القاصب ط (قوله أو معد) أي الاستقلال (قوله في المستأجر المسمى الخ) يعني للقاصب كما يفيد ما بعده قال العلامة البيرى الصواب أن هذا ما مرع على قول المتقدمين أما على ما عليه المتأخرون فعلى القاصب أجر المثل ٥ أي ان كان ما قبضه من المستأجر أجر المثل أو دونه فلو أكرهه الزائد أيضا لدم طيبه كما مره الجوى وتبعه السيد أبو السعود قلت وينبغي على قول المتأخرين المقتضى به وهو نفع من ماله الوقف والتيمم والمعد أن له نفعين المستأجر أيضا تمام أجر المثل كما

٢ مطلبه اذا آجر المتولى بغير قاضى كان خيانة ٣ قوله زود السنين فيه ان معد زود الزيد بالياء ٥ لو

لو آجره المتولى بدون أجر المثل كما مر ناهل (قوله اما ويل العقد) اي من هذا في عبارة الاشياء ط (قوله في نصب عقار الوقت) بان كان أرضا أجرى عليها المالك حتى صارت لا تصلح للزراعة (قوله ونصب منافعهم) يشمل ماله وعمله ولم ينفذ به كابدل عليه قوله أو اتلافها فان الاصل في النكاح المأجور فان اتلافها بالاساس نكاحا ولا افعال كالسكن الخ ويبدل عليه أيضا ما سبق في النصب من قول المصنف تبعا للدور لا نفع من منافع النصب استوفها أو عطلها الا في ثلاث فقرة ضامه ما فيها بالاساس تبعا أو التمهيد لقول الشرع لا يملكه من يتصرف ماله وعمله المتفعة هل يضمن الاجرة كالسكن ١ لا محل له نفعه في الخصاص لو قبض المستأجر الارض في الاجارة الفاسدة ولم يزرها لاجر عليه وكذلك الدار اذا قبضها ولم يسكنها ٢ لكنه مبني على قول المتقدمين كما صرح به في الامتياز ومفاده لزوم الاجرة بالقية في الفاسدة على قول المتأخرين وسيد كرهه الشارح في أوائل الاجارات عن الاشياء (قوله أو سكنه المتولى) أي سكن فيه غيره الا اذا كان موقفا لا سكنى وانحصرت فيه فان له اعمارته ولو سكنه المتولى بنفسه ولم يكن لا سكنى فإنه يلزمه أجر المثل بل قد منع من خيانة المقتضى أنه لو زرع الوقف انفسه يخرج به القاضى من يده (قوله كان على الساكن أجر المثل) ٣ حتى لو باع المتولى دار الوقت فسكنها المستأجر ثم أبطل القاضى البيع كان على المشتري اجرة المثل ففتح وبه أتى لرمل وغيره كما قدمناه وما في الامتياز من الاتفاقية من الاتفاقية فهو ضعيف كما صرح به في البحر ودخل ماله في الوقف مسجدا أو مدرسة يمكن فيه نصب فيه اجرة المثل كما أتى به في العمادية قال وأتى به الحد والمزمل والمقدمى وكذا ماله كان بعضه مذكرا وسكنه الميراث كما مر أول الشركة (قوله وكذا منافع مال التيمم) دخل فيه ماله وسكنه أمه مع زوجها فليزوم الزوج الاجرة وكذا شريك التيمم كما سبق في تحريره في كتاب النصب ان شاء الله تعالى وكذا ماله وشراها أحد ثم ظهر أن التيمم كافي جامع القسولين (قوله فيما اختلف العلماء فيه) حتى نقضوا الاجارة عند الزيادة الفاحشة انظر للوقف وصيانة خلق الله تعالى كافي الحوى القدسي أيضا أي مع أن في المسئلة قوانين مضممة وكذا أفقوا بالضممان في نصب عقاره ومنافعه مع أن العاقل لا يضمن بالقص عند ما يبل عند محم دوره والشاننى وكذا في مسائل كثيرة منهم اعدم اقبال ما قل ريعه وكذا حصة الوقف على النفس وعدم حصة الاجارة مدة طويلا كما مر والتابع بنى المحصر فانهم (قوله ومتى قضى بالقيمة) أي بان غصب أرضا أجرى عليها المالك حتى صارت بصرا لا تصلح للزراعة استعاف وقدمنا عن جامع القسولين لو غصب وقفا فنقص فابوخذ بنقصه به صرف الى حرمة لا الى أهل الوقف لانه بدل الرقبة وحقه في الغلة لا الى الرقبة ٥ (قوله فيكون رقةا بدل الاول) أي بالوقف على تافظ بوقته كافي معين المقتضى وغيره كذا في شرح الملتقى ط (قوله حصة) الحصة بالكسر الاجر كافي القاموس أي لقصد الاجر لا لاجابة مدع أفاده ط (قوله أربعة عشر) وهي الوقف وطلاق الزوجة وتخليق طلاقها وحرية الامه وتبديلها والخلع وحلال رمضان والقبول لكن في البحر خلافه وحده الزنا وحده الشرب والابلا والظهار وحرمة المصاهرة ودعوى المولى نسب العبد ٥ قلت ويزاد الشهادة بالزنا كالمشترى عليه المصنف في بابيه (قوله منها الوقف) أي الشهادة بالصلح لا بربعة اشياء وأما الدعوى به أو بربعة

لثاويل العقد انتهى فليحفظ (يقضى بالضممان في نصب عقار الوقت ونصب منافعهم) أو اتلافها كالسكنى بلا اذن أو سكنه المتولى بلا أجر كان على الساكن أجر المثل ولو غير ماله لا يستغنى به بقى صيانة للوقف وكذا منافع مال التيمم درو (وكذا) يقضى (بكل ما هو أنفع للوقف فيما اختلف العلماء فيه) حاوى القدسي ومتى قضى بالقيمة شري بها عقارا آخر فيكون وقفه بدل الاول (و) الذى (تسبيل به) الشهادة حصة بدون الدعوى أربعة عشر منها الوقف على ما في الاشياء لان حكمه التصديق بالغلة وهو حق الله تعالى بقى الوقف على معينين هل تقبل بالدعوى في الخالية ينبغي لا اتفاقا وفي شرح الوهبانية للشيخ حسن

٢ مطلبه سكن المشتري دار الواقف مطلبه الموضع الذى تقبل فيها الشهادة حصة بلا دعوى



فقد مر الكلام عليها في قريبا وبقي بيان المراد بأصله (قوله وهذا التفصيل) أي بين ما إذا كان الوقف على معين فلا تقبل وبين ما إذا قامت على أنه لا فقر أو للمجهول ونحوه فتقبل (قوله وفي التنازلية) هو عين التفصيل اهـ ح (قوله لكن بحث فيه ابن الشحنة الخ) أي بحث في الاطلاق الذي كور في المتن اهـ ح والاصوب ابداله بابن وهبان ويعود الضمير الى التفصيل قال المصنف في المنع نقله عن الخاتمة ويغني أن يكون الجواب على التفصيل اهـ إذا كان الوقف على قوم باعيانهم لا تقبل البيعة عليه بدون الدعوى اهـ قال ابن وهبان وهذا التفصيل غير محتاج اليه لان الوقف وان كان على قوم باعيانهم فما خرو لا بد من الشحنة التفصيل لا بد منه لان البيعة اذا قامت بان هذا وقف يستحقه قوم باعيانهم لا بد فيه من الدعوى اثبت استحقاقهم وتنازلهم وان كان آخره ما ذكره خلاف ما اذا قامت على أنه وقف على الفقراء أو المسجد أو نحو ذلك اهـ قال المصنف أقول ما ذكره ابن وهبان ظاهر جدا وما ذكره ابن الشحنة لا ينتج حجة عليه لان كلام ابن وهبان في أن ثبوت أصل الوقف لا يحتاج الى الدعوى مطلقا وان كان المستحق لا يدفع له شيء على تقدير عدم دعواه وكلام ابن الشحنة في ثبوت الاستحقاق للموقوف عليه المعين ولا شك في قوة دعوى الدعوى اهـ قلت لكن في الحادي عشر من دعوى البرازية باع أرضا ثم ادعى أنه كان وقفها أو قال وقف على فان لم تكن له بيعة ٣ وأراد تجنب البائع لا يخلف لعدم صحة الدعوى للتناقض وان برهن قال الفقيه أبو جعفر يقبل ويطل البيع لعدم اشتراط الدعوى في الوقف كما عتق الامة وبه أخذ الصدر والعصم أن الاطلاق غير مرضي فان الوقف لو حق الله تعالى فالجواب ما قاله وان حق العبد لا بد فيه من الدعوى اهـ وأنت خبير بان الوقف لا بد أن يكون فيه حق الله تعالى اما حالا أو مالا وهذا التصحيح للتفصيل المأثر عن الخاتمة يقتضي أن المنظور اليه الحال لا المال واللام يصح قوله وان حق العبد الخ وهذا خلاف ما قاله ابن وهبان حيث جعل الوقف كله حقا لله تعالى باعتبار المال ومؤيد لما قاله ابن الشحنة حيث اعتبر فيه الحال لكن قد يقال التحقيق أن الوقف من حيث هو حق الله تعالى لانه تصدق بالمنفعة فلا تشترط له الدعوى لكن اذا كان أوله على معين وأريد اثبات استحقاقه اشترط له الدعوى وان ثبت أصل الوقف بدون اثبات ما قاله المصنف وهذا في الحقيقة تحقيق وتلقيق بين القولين وتوفيق بنظر دقيق لكن لو كان المدعي هو البائع لا يمكن اثبات استحقاقه لانه متناقض فلا تصح دعواه وتبقى البيعة مسهورة لاثبات أصل الوقف وبقي زيادة بيان عند قوله باع دارا (قوله الابتولية) أي أو باذن قاض (قوله كما مر) أي عن العمادة لكن فيه أن ما مر في دعوى عين الوقف لو غصبه غاصب أما دعوى المستحق استحقاقه من قبله الوقف فلا شبهة في محتمل الاحتجاج الى التدبر اهـ ح قلت قد مرنا التصريح بان مستحق غلة الوقف لا يملك الدعوى بها وهو مشكل يحتاج الى التدبر وقد منيانه وقوله فلا شبهة الخ مؤيد لما قدمناه (قوله انما شاهد حسبة في أربعة عشر) هذا مكرر بما تقدم فالاولى الاقتصار على ما بعده اهـ ط (قوله واما حسبة) حسبة (بفتح هاء) مدع ونصب حسبة على التمييز وفي بعض النسخ مدعى بالياء فهو مضاف وحسبة مجرورة به

وهذا التفصيل هو المختار وفي التنازلية ان هو حق الله تعالى تقبل والا لا الا بالدعوى فلا يفظظ قلت لكن بحث فيه ابن الشحنة ووفق المصنف بقبولها مطابقا لثبوت أصل الوقف لما لا فقر أو وباشترط الدعوى اثبت الاستحقاق لما في الخاتمة لو كان غلة مستحق ولم يدفع له شيء من الغلة وتصرف كلها للفقراء قلت ومقاده انه لو ادعى استحقاق مع انه لا تصح منه على المقتضى به الابتولية كما مر فتدبر وفي الاشياء انما شاهد حسبة في أربعة عشر وليس لنا مدع حسبة الا في دعوى الموقوف عليه أصل الوقف فانها تصح عند البعض

٣ قوله وأراد تجنب البائع كذا عبارة البرازية والظاهر أن صوابه المشتري اهـ منه

(قوله)

(قوله والمقتضى به لا) أي لا تصح دعواه فلا يخلف الخصم لو أنكر كما قدمناه انما عن البرازية لكن لو اقام بيعة تقبل بطريق الحسبة كما علمت تحرير (قوله فلا يجنبى أولى) قال في الاشياء عقب هذا وظاهر كلامهم أنه لا تصح دعوى من غير الموقوف عليه اتفاقا اهـ أي لان الخلاف مذ كور في دعوى الموقوف عليه هل تصح أم لا والمقتضى به لا فظاهره أن الاجنبى لا تصح دعواه اتفاقا لكن قال العلامة البيرى بل الظاهر من كلامهم أن الخلاف فيه أيضا لان محل النزاع كون المحل قابلا لدعوى الحسبة أم لا فن قال بانه قابل جوف ذلك من الموقوف عليه كما لا يخفى اهـ وحديثه يصح ما مر من التفصيل فاذا كانت الدعوى لاثبات عين الوقف يكون حق الله تعالى فتصح فيه الدعوى حسبة من الموقوف عليه وغيره الا اذا باع الوقف ثم ادعى فلا تصح دعواه وأما البيعة فانما تقبل مطابقا الا اذا كانت لاثبات غلة الوقف فلا تقبل بلا دعوى حسبة وتقدم الكلام فيه ثم لا يخفى أن شاهد الحسبة لا بد أن يدعى ما يشهد به ان لم يوجد مدع غيره وعلى هذا فكل ما تقبل فيه الشهادة حسبة يصدق عليه انه تقبل فيه الدعوى حسبة وهذا ينافى ما مر عن الاشياء الا أن يكون مراده انه لا يسمى مدعى أو أن مدعى الحسبة لا يخلف له الخصم عند عدم البيعة فلا يفتقر بدون الشهادة فانه انما يأمل وفي النصوص وفي عتق الامة والطلاق قبل يحلف وقيل لا (تنبيه) شاهد الحسبة اذا آخرها غيره عذر لا تقبل انفسه أشياء عن الفسبة وقال ابن نجيم في رسالته المولفة فيما تصح فيه الشهادة حسبة ومقتضاه أن الشاهد في الوقف كذلك (قوله وقد مر) أي عدم سماع الدعوى من الموقوف عليه لو غصب منه الوقف الابتولية مع زيادة قوله ولو الوقف على معين ولا يخفى أن الدعوى على الغاصب دعوى أصل الوقف أي لا دعوى الغلة فانهم (قوله انما يكون اثباتا للمجهول) هذا بناء على قول الامام ان الوقف حبس أصل الملك على ملك الوقف فلا بد من ذكره أقاده المصنف ط (قوله وفي العمادية تقبل) أي من غير بيان الواقف وهو قول أبي يوسف وعليه مشايخ بلخ كما في جعفر وغيرهم وعليه اقتصر المصنف ومقتضى كون الفتوى على قول أبي يوسف في الوقف أنه يقتضى بقوله هنا أقاده في المنع ط وفي التفسيرية وقف قديم مشهور ولا يعرف واقفه استولى عليه ظالم فادعى المتولى انه وقف على كذا مشهور وشهد بذلك فاختار أنه يجوز اهـ وهما الى جامع القصوين وفي الاسعاف عن الخاتمة وتصح دعوى الوقف والشهادة به من غير بيان الواقف (تنبيه) ذكر في الاسعاف لو ادعى أن هذه الارض وقفه فلان على وذو اليد يجدر يقول هي ملكي لا يصح وان شهدت البيعة أنما كانت في يده يوم وقفها لان الانسان قد يفت مال يملكه وهو يديه باجارت أو اعارة اهـ ملخصا ومقاده انه يشترط بعد بيان الواقف بيان انه وقفه وهو يملكه وهذا ظاهر في نحو هذه الدعوى وكذا الاختلاف في انه وقفه قبل أن يملكه أو بعد ما يباعه أما الاختلاف في أن فلانا وقفه أولا أو كان وقفه قديما مشهورا فباعه أحدا واستولى عليه ظالم فهذا شرط للحكم بحصة الوقف لا الحكم بنفس الوقف في فتاوى قاضي الهذلية مثل هل يشترط في حصة الحكم الحاكم بوقف أو بيع أو اجارة ثبوت ملك الواقف أو البائع أو المؤجر وحيارته أم لا أجاب نعم لا (قوله انما شاهد حسبة في أربعة عشر) هذا وأما لولاية الايجار والبيع لم يباعه بملك أو يباعه وكذا في الوقف وان لم يثبت شيء من ذلك لا يحكم بالحصة

والمقتضى به لا الابتولية فاذا لم تصح دعواه فلا يجنبى أولى انفسه وقد مر فتنبه (ويشترط) في دعوى الوقف (بيان الواقف) ولو الوقف قديما (في الصحيح) برازية لك لا يكون اثباتا للمجهول وفي العمادية تقبل (و) تقبل فيه (الشهادة على) الشهادة وشهادة القضاة مع الرجال والشهادة بالشهرة

مطلب في دعوى الوقف بلا بيان الواقف وبلا بيان انه وقف وهو يملكه



بل بنفس الوقف والاجارة والبيع اه (قوله لا ثبات أصله) متعلق بالشهادة بالشهرة فقط ح  
 وفي المخ كل ما يتعلق بصفة الوقف ويتوقف عليه فهو من أصله وما لا يتوقف عليه فهو من  
 الشرائط (قوله وان صرحوا به) بان فالواقعة القاضي تشهد بالتسامع دور وفي شهادات  
 الخيرية الشهادة على الوقف بالتسامع ان يقول الشاهد أشهد به لاني سمعته من الناس أو بسبب  
 أني سمعته من الناس ونحوه (قوله أي بالسماع) أشار به الى تأويل الشهادة بالسماع فساغ  
 تذكير الضمير فأفاد أنهم ما شئ واحد ط وفي حاشية نوح أفندي الشهادة بالشهرة أن يدعى  
 المتولي أن هذه الصيغة وقف على كذا مشهور وروى يشهد بالشهادة بالتسامع أن  
 يقول الشاهد أشهد بالتسامع اه ولا يخفى أن المالك واحد وان اختلفت المادة فافهم (قوله  
 في المختار الخ) هذا بخلاف ما في المتن من الشهادات في الكنز وغيره ولا يشهد بمال يعاين الا  
 القرب والموت والنكاح والدخول وولاية القاضي وأصل الوقف أنه يشهد بها اذا أخبره  
 بهما من يثق به ومن في يده شئ سوى الرقب لك ان تشهد أنه له وان فسر للقاضي انه يشهد  
 بالتسامع أو بما يثبته لا يتقبل قال العيني وان فسر للقاضي انه يشهد بالتسامع في موضع  
 يجوز بالتسامع أو فسر انه يشهد بالمالك بما يثبته في يده لا يتقبل لان القاضي  
 لا يز يد على ذلك فلا يجوز أن يحكم الخ ومثله في الزاوي بسبب وطا وفي شهادات الخيرية  
 الشهادة على الوقف بالسماع فيها خلاف والمتون قاطبة قد أطلقت القول بأنه اذا فسر أنه  
 يشهد بالسماع لا يتقبل وبه صرح قاضيان وكثير من أصحابنا اه ومثله في فتاوى شيخ  
 الاسلام علي أفندي مفتي الروم اه مخلصا من مجموعة شيخنا بمنازل الاساطين على التركاني  
 قلت اسكن تقدم انه يفتي بكل ما هو أنفع للوقف فيما اختلف العلماء فيه كما أشار الى وجهه تبعا  
 للدرر بقوله فظا لا لا وقاف القديمة الخ وذكر المصنف عن فتاوى رشيد الدين أنه يتقبل وان  
 صرحا بالتسامع لان الشاهد درج بما يكون سنة عشر من سنة وتاريخ الوقف مائة سنة فيتبعن  
 القاضي أنه يشهد بالتسامع لا بالاعيان فاذا لافرق بين السكوت والافصاح أشار الى ظهور  
 الدين المرغيناني وهذا بخلاف ما يجوز فيه الشهادة بالتسامع قائم اذا صرحا به لا يتقبل اه  
 أي بخلاف غير الوقف من الخصة المارة فانه لا يتبعن فيه ما بان الشهادة بالتسامع فيه فرق فيها  
 بين السكوت والافصاح والحاصل أن المشايخ زعموا استثناء الوقف منها للضرورة وهي  
 فقط الاوقاف القديمة عن الضياع ولان التصريح بالتسامع فيه لا يزيد على الافصاح به  
 والله سبحانه أعلم (قوله لا ثبات شرائطه) المراد من الشرائط أن يقولوا ان قد راعى الغلة  
 لكذا ثم يصرف الفضل الى كذا بهديان الجهة بجر من الشهادات وقوله بهديان  
 الجهة متعلق بقوله أن يقولوا لان بيان الجهة هو بيان المصروف ويأتي أنه من الأصل لامن  
 الشرائط فالمراد من الشرائط ما يشرطه لواقف في كتاب وقفه لا الشرائط التي يتوقف عليها  
 صحة الوقف كالمالك والافراز والتسليم عند القائل به ونحو ذلك مما مر أول الباب (قوله في  
 الاصح) وعليه الفتوى هندية عن السراجية (قوله وأقره الشربلالي) وعزاه الى  
 العلامة قائم (قوله وقواف في الفتح بقاها الخ) حيث قال في كتاب الشهادات وأثبت اذا  
 عرفت قولهم بذلك لم تتوقف عن تحسين ما في المجتبى لان ذلك هو معنى الثبوت بالتسامع اه

مطلب  
في الشهادة على الوقف  
بالتسامع

لا ثبات أصله وان صرحوا  
 به أي بالسماع في المختار  
 ولو الوقف على معيشتين  
 من هذا الاوقاف القديمة  
 عن الاساطين لا بخلاف  
 غيره (لا) يتقبل بالشهرة  
 (الاثبات) شرائطه في  
 الاصح دور وفي غيرها  
 اسكن في المجتبى المختار  
 قبولها على شرائطه أيضا  
 واعتمده في المراج وأقره  
 الشربلالي وقواف في الفتح  
 بقوله سمعته بقطع  
 الثبوت الجهولة شرائطه  
 ومصارفه ما كان عليه في  
 دواوين القضاة انتهى  
 وجوابه أن ذلك للضرورة

أي لان الشهادة بالتسامع هي أن يشهد بمال يعاينه والعمل بما في دواوين القضاة عمل بمال  
 يعاين وأيضا قوله مالهولة شرائطه ومصارفه يشهد منه أن مال مجهول منها يعمل بمال  
 منه وذلك العلم قد لا يكون بمشاهدة الواقف بل بالتصرف القديم وبه صرح في الذخيرة  
 حدث قال سئل شيخ الاسلام عن وقف مشهور واشتبهت مصارفه وقد مر ما يصرف الى مستحقه  
 قال ينظر الى المجهود من حاله فيما سبق من الزمان من أن قوامه كيف يعملون فيه والى من  
 يصرفونه فيبقى على ذلك لان الظاهر أنهم كانوا يعلمون ذلك على موافقة شرط الواقف وهو  
 المظنون بحال المالكين فيعمل على ذلك اه فهذا عين الثبوت بالتسامع وفي الخيرية ان كان  
 للوقف كتاب في ديوان القضاة المسمى في عرفنا بالسجل وهو في أيديهم سم اتبع ما فيه استقصانا  
 اذا تنازع أهله فيه والاي ينظر الى المجهود من حاله فيما سبق من الزمان من أن قوامه كيف  
 كانوا يعملون وان لم يعلم الحال فيما سبق رجعنا الى القياس الشرعي وهو أن من أثبت  
 بالبرهان حقا حكمه به اه اسكن قوامه مالهولة شرائطه الخ يقتضي أنه الوعاء ولو بالنظر  
 الى المجهود من حاله فيما سبق من تصرف القوام لا يرجع الى ما في سجل القضاة وهذا كمر  
 ما في الخيرية فتنبه لذلك (تنبيه) ذكر في الخاتمة والاسعاف ادعى على رجل في يده ضبعة انما  
 وقف وأحضر مكانه خطوط العدول والقضاة الماضين وطلب من القاضي القضاة بذلك  
 الصك قالوا ليس للقاضي ذلك لان القاضي انما يقتضي بالخط والخطبة انما هي البيعة أو الاقرار  
 أما الصك فلا يصلح حجة لان الخط يشبه الخط وكذا لو كان على باب الدار لوح مضروب يطق  
 بالوقف لا يجوز للقاضي أن يقتضي ما لم تشهد الشهود اه قلت وهذا بظاهره ينافي ما هنا من  
 العمل بما في دواوين القضاة والجواب أن العمل بما فيها السفسان كما في الاسعاف وغيره  
 وما ذكرناه عن الخاتمة محله ما اذا لم يكن الصك وجود في سجل القضاة أما لو وجد فيه فانه يعمل  
 به كما في حواشي الاشياء ومثله ما قدمنا من قول الخيرية ان كان للوقف كتاب الخ ووجهه ظاهر  
 لانه اذا كان له كتاب موافق لما في سجل القضاة يزداد به قوة ولا سيما اذا كان الكتاب عليه  
 خطوط القضاة الماضين فعلى هذا فنقول الاشياء في أول كتاب القضاة لا يعتمد على الخط ولا يعمل  
 به الا في كتاب أهل الحرب بطلب الامان الى الامام وفي دفتر الاسعاف والصرف والبيع يستثنى  
 منه أيضا هذه المسئلة كما أفاده البيهقي فتصير المسائل المستثناة ثلاثا ونعمان ياتي في كتابنا  
 تنقيح الفتاوى الحامدية من كتاب الدعوى فراجع فانه مهم ثم اعلم أنه ذكر في الاشياء انه  
 يمكن أن يلحق بكتاب أهل الحرب البراءات السطانية بالوظائف ان كانت العلة انه لا يزور قال  
 العلامة البيهقي والظاهر هذا ويشهد له ما في الزكاة اذا قال أعطيتها وأظهر البراءة فيجوز  
 العمل به وعلى بان الاحتمال في الخط نادر كما في المصنف اه قلت وهذا يزيد ما ذكره  
 المشارح في رسالة عملها في الدفتر الخافني المعنون بالطرة السطانية المأمونة من التزوير الى  
 أن قال فلو وجد في الدفاتر ان المكان الثلاثي وقف على المدرسة القلاية مثلا لم يعمل به من غير  
 حجة قال وبذلك يفتي مشايخ الاسلام كما هو مصرح به في جملة عبيد الله أفندي وغيرها اه  
 لكن أفتى في الخيرية بأنه لا يثبت الوقف بمجرد وجوده في دفتر السطاني لعدم الاعتماد على  
 الخط فتأمل (قوله والمدعى أعم) أي من كونه للضرورة أو غيرها ولكن فيه نظر فان الكلام

مطلب  
في حكم الوقف القديم  
الجهولة شرائطه ومصارفه

مطلب  
أحضر مكانه خطوط  
العدول والقضاة لا يقتضي

مطلب  
لا يعتمد على الخط الا في  
مسائل

مطلب  
في البراءات السطانية  
والدفاتر الخافانية

والمدعى أعم بصر



في جهل الشرائط كما علمت اذ عند علمها لا حاجة الى اثباتها فالكلام عند الضرورة لا أهم فالكلام  
 الكمال أم قافهم (قوله ويان المصرف من أصله) مبتدأ وخبر أي فتقبل الشهادة على  
 المصرف بالتسامع كالشهادة على أصله لان المراد بأصله كل ما توقف عليه صحة والافهم  
 من الشرائط كما قدمناه وكونه وقفا على الفـ قراء أو على مسجده كذا اتفق عليه صحتـه  
 بـ خلاف اشتراط مصرف غلته لزيد أو لزيدة فهو من الشرائط لا من الأصل وأهل هـ ذاصبي  
 على قول محمد باشرط التصريح في الوقف بذكر جهة لا تنقطع وقته عدم ترجيح قول أبي يوسف  
 بعدم اشتراط التصريح به فاذا كان ذلك غير لازم في كلام الواقف فينبغي أن لا يلزم في الشهادة  
 بالاولى لعدم توقف الصحة عليه عند ما يؤيد هذا ما في الاسـ عاف والخاتمة لا تجوز الشهادة  
 على الشرائط والجهات بالتسامع هـ ولا يخفى أن الجهات هي بيان المصارف فقـ دسارى  
 بينهم وبين الشرائط الآن يراد بها الجهات التي لا توقف صحة الوقف عليها وفي التاتر خاتمة  
 وعن أبي الليث تجوز الشهادة في الوقف بالاستيفاء من غير الدعوى وتقبل النماء  
 بالوقف وان لم يبينوا وجهه او يكون للفقراء هـ وفي جامع الفصولين ولو ذكر الواقف  
 لا المصرف تقبل لو قدم ما يصرف الى الفقراء هـ ذاصريه فيما قلنا من عدم لزومه  
 في الشهادة والظاهر انه مبني على قول أبي يوسف وعليه فلا يكون بيان المصرف من أصله  
 فلا تقبل فيه الشهادة بالتسامع كما صحت نقله عن الخاتمة والاسـ عاف والظاهر أن هـ اذا  
 كان المصرف جهة مسجداً ومقبرة أو نحو هـ ما مالو كان للفقراء فلا يحتاج الى اثباته  
 بالتسامع لما علمت من انه ثبت بالشهادة على مجرد الوقف فاذا ثبت الوقف بالتسامع يصرف الى  
 الفقراء بدون ذكرهم كاعلم من عبارة التاتر خاتمة والفصولين هذا ما ظهر في هـ هذا المـ ولقد  
 ذكر الخليل الرملي في حاشية المخ توفيقاً آخر بين ما ذكره المصنف وبين ما نقلناه عن الاسـ عاف  
 والخاتمة بعمل جواز الشهادة على ما اذا لم يكن الوقف ثابتاً على جهة بان ادعى على ذي  
 يد تصرف بالملك بانه وقف على جهة كذا قسمـ دسوا بالسمع وحـ ل عدم الجواز على ما اذا  
 كان أصله ثابتاً على جهة فادعى جهة غير هـ او شهدوا عليها بالسمع للضرورة وفي الاول دون  
 الثاني لان أصل الجواز الشهادة فيه بالسمع للضرورة والحكم بدور مع علمه وجازت اذا  
 قدم قال وقد رأيت شيخنا الخائف في اجاب بذلك هـ ملخصاً (قوله وبعض مستحقه) مبتدأ  
 ومضاف اليه وقوله يقتصص خصم عن الكل خبر المبتدأ ويأتي بيانه وكذا بعض نظار  
 لوقف ما في الحادي عشر من التاتر خاتمة وقف أرضه على قرابته فادعى رجل انه منهم  
 والواقف حى فهو خصمه والا فالقيم ولو متـ ددا وان ادعى على واحد جاز ولا يشترط  
 اجتماعهم ولا يكون خصم وارث الميت ولا أحد أرباب الوقف (قوله وكذا بعض الورثة)  
 أي يقوم مقام جميعهم فيما للميت أو عليه ويأتي تمامه قريباً (قوله قلت الخ) استدراك  
 على قوله ولا ثالث لهما (قوله وكذا لو ثبت اعساره في وجه أحد الغرماء) فانه يقتصص خصم  
 عن بقية من فلا يجس لهـ ط (قوله كاسجى) لم أره في فصل الحبس من كتاب القضاء ولا في  
 كتاب الجبر فلهذا ذكره في غيرهما فليراجع (قوله وقالوا تقبل ينة الافلاس بغيرية المدعى) هذا  
 تأييد لقبولها في وجه أحد الغرماء لا بيان لموضع آخر مما نحن فيه حتى يرد عليه أنه لا يحمل

(ويان المصرف) كقوله  
 على مسجده كذا (من  
 أصله) اتوقف صحة الوقف  
 عليه فتقبل بالتسامع  
 (وبعض مستحقه) وكذا  
 بعض الورثة ولا ثالث  
 لهما كما في الاشياء قلت  
 وكذا لو ثبت اعساره في  
 وجه أحد الغرماء كما  
 سيجي متأمل وقالوا تقبل  
 ينة الافلاس بغيرية المدعى

مطلب  
 فمن يقتصص خصم عن  
 غيره

لذكره هنا لـ دم اتصاب أحد عن أحد فيه قافهم (قوله وكذا بعض الاولياء المتساوين)  
 كذا خبر مقدم وبعض الاولياء مبتدأ مؤخر وجلة يثبت الخ استئناف ياتي بمعنى ان رضى  
 بعض الاولياء المتساوين بشكاح غيره المسـ كفت قبل العدة أو بعده كرضا الكل لان حق  
 الاعتراض ثبت لكل واحد من الاولياء كـ لا وهـ ذاعلى ظاهر الرواية وأما على المقتضى به  
 فانه شكاح باطل من أصله لـ اد الزمان كما تقدم في باب الولي هـ ح أي ان تزويجها نفسها  
 لغير كفـ باطل اذا كان لها ولي لم يرض به قبل العدة ولا يفيد رضاه بهـ د وان لم يكن لها ولي  
 فهو صحيح كما صرح في بابـ نـ حيث ثبت الحق لكل من الاولياء كـ لا فاذا رضى أحدهم فكانه  
 قام مقام غيره في الرضا حتى لا يثبت لغيره حق الاعتراض ولو قال يثبت الاعتراض وكذا  
 الانكاح في الصغيرة كان أولى (قوله وكذا الامان) يعني امان واحد من المساكين لم يرض  
 كامان جميعهم كما تقدم في السير هـ ح (قوله والقود) يعني اذا عفا واحد من اولياء المقتول  
 سقط القود كما اذا عفا جميعهم هـ ح قلت وكذا استيفاء القود فـ د ياتي في الجفائيات أن  
 لا يكره القود قبل كبر المفاخر خلافاً لما والاصل أن كل ما لا يقبر أو اذا وجد سببه كما لا يثبت  
 لكل على الكمال كولاية انكاح وامن الا اذا كان الكبير اجنبياً عن المـ د غير فلا يملك القود  
 حتى يبلغ المـ د اجاباً ز يلى وذلك كـ ن لا متوفى صغير وامرأته هي غير أم الصغير هـ ط  
 (قوله وولاية المطالبة الخ) قال المصنف من باب ما يصـ دته الرجل في الطريق من نحو  
 الكنيف والميزاب ولكل واحد من أهل الخصومة ولو دعيها منه ابتداء ومطالبته بنفسه  
 ورفع بهـ د ما يـ د ر البناء سواء كان فيه ضرراً ولا اذا بنى لنفسه بهـ د يراذن الامام ولم يكن  
 للمطالب مثله هـ ط قوله بازالة الضرر ليس يقيد بل يقوم أحد من الخصومة بالمطالبة وان  
 لم يضر هـ ط (قوله والتتابع يقتضى عدم الحصر) يعني أنه زاد ما ذكر ولم يحصر المواضع  
 بهـ د دلالة يمكن بالتتابع الزيادة عليها خلافاً لما نقله في الاشـ داء وقد زاد البيهقي مسئلة دعي  
 قال محمد رحمه الله تعالى لو قال سالم وبن يـ د ويـ د يـ د وأقام واحد منهم البيعة على ذلك  
 ثم جاء غيره لا يبيد البيعة لانه اعتاق واحد هـ ط قلت ويزاد أيضاً في الفصل الرابع من  
 جامع الفصولين برهن على رجل أنه باعه وقلاًنا الغائب فثبت كذا يقتضى على الحاضر بنفسه  
 عنه لا على الغائب الا ان يحضر ويبيد البيعة عليه ولو كان قد ضمن كل منهم مائة على الآخر  
 من الثمن جاز ويقتضى علمـ ما فلا حاجة الى اعادة البيعة على الغائب هـ ط وسبق في كتاب  
 القضاء انه لا يقتضى على غائب ولا له الا في مواضع منها ان يكون ما يدعى على الغائب سبباً لما  
 يدعى على الحاضر كما اذا برهن على ذي اليد أنه اشترى الدار من فلان الغائب لحكم على  
 الحاضر كان ذلك حكماً على الغائب أيضاً حتى لو حضر وأنكر لم يقتصر قال الشارح هناك وله  
 صور كثيرة ذكر منها في المجتبى ثـ د و عشرين (قوله ثم اغاقتص الخ) قال في جامع الفصولين  
 ادعى بيتاً ارثاً لنفسه ولاخوته الغيب وسماهم وقال الشهود لانهم لم يورثوا غيرهم تقبل البيعة  
 في ثبوت البيت للميت اذا أحد الورثة خصم عن الميت فيما يثبت له وعليه ألا ترى أنه لو ادعى  
 على الميت دين بخصم أحدهم يثبت في حق الكل وكذا لو ادعى أحدهم ديناً على رجل للميت  
 وبرهن يثبت في حق الكل وأجمعوا على انه لا يدفع الى الحاضر الا نصيبه يعني في البيت مشاعاً

وكذا بعض الاولياء  
 المتساوين يثبت الاعتراض  
 لكل كـ لا وكذا الامان  
 والقود وولاية المطالبة  
 بازالة الضرر العام عن  
 طريق المساكين والتتابع  
 يقتضى عدم الحصر ثم اغا  
 يقتصص أحد الورثة خصم  
 عن الكل لو دعى دين  
 لا عين مالم تكن يـ د  
 فليحفظ

مطلب  
 في اتصاب بعض الورثة  
 خصم عن الكل



(ينتصب خصمان الكل) أي إذا كان ٥٦٣ وقت بين جماعة وواقعه واحد فلا أحد منهم أو وكيله الدعوى على واحد منهم

غير مفسوم ثم قال يؤخذ نصيب الغائب ويوضع عند عدل وقال أبو حنيفة لا يؤخذوا بغيره  
على أن إذا البدلومة لا يؤخذ منه نصيب الغائب هذا في العقد أمان في النكاح فعندهما يوضع  
عند عدل وعند عدل قيل كذلك وقيل لا يؤخذ كالأول كان مقررا ولو لم يكن من ثلاثة بين نصيب اثنين  
و بنى ابن والدار في يد غيره مفسومة فادعى رجل كلها لمكاتبه سلا أو الشرا من أيهم يحكم له  
بالكل ولو برهن على أحدهم أن الميت غيب شيئا وبعضه بيد الحاضر وبعضه بيد غيره  
الغائب قضى على الحاضر يدفع ما به يد دون وكيل الغائب فالحاصل أن أحد الورثة خصم  
عن الميت في عين هو في يده هذا الوارث لا فيما ليس بيده حتى لو ادعى عليه عينا من التركة  
ليست في يده لا تسمع وفي دعوى الدين ينتصب أحدهم خصما عن الميت ولو لم يكن بيده شيء من  
التركة ١٥ مختصرا غلام الكلام فيه من الفصل الرابع (قوله ينتصب خصمان الكل)  
٢ أي كل المستحقين وكذا بعض النظار كما قدمناه والمسئلة في المحيط والقنية وقف بين أخوين  
مات أحدهما وبقي في يد الحى وأولاد الميت فبرهن الحى على أحدهم أن الوقف بطنا به  
بطن والباقي غيب والوقف واحد يقبل وينتصب خصمان الباقي ولو برهن الأولاد أن  
الوقف مطلق عليهما وعليك فيينة الأول أولى (قوله وهذا الخ) وعليه فلا منافاة بين ما هنا وما  
قدمه من أن الموقوف عليه لا يملك الدعوى لأن ذلك فيما إذا لم يكن الوقف ثابتا وأراد أن يثبت  
أنه وقف ومقر تقريره (قوله اشترى بمال الوقف) ٣ أي بغيره الوقف كما عر به في الخاتمة وهو أولى  
أحرار أعمال واشترى بيد الوقف فانه يصير وقفا كالأول على شرطه وان لم يذ كر شيئا كما مر  
في بحث الاستبدال وقيد في الفتح بما إذا لم يحتج الوقف إلى العمارة وهو ظاهر إذا لم يشر له الشراء  
كأنس له الصرف إلى المستحقين كما مر وفي البحر عن القنية انما يجوز الشراء بأذن القاضي  
لأنه لا يستفاد الشراء من مجرد تقويض القوامه إليه ولو استدان في غنمه وقع الشراء له ١٥  
قلت لكن في التاتر خاتمة قال القنية ينبغي أن يكون ذلك بأمر الحاكم احتياطا في موضع  
الخلاف (قوله ويجوز بيعها في الأصح) في البرازية بعد ذكر ما تقدم ذكره أبو الليث في  
الاستحسان بصيرة وقفا وهذا صريح في أنه المختار ١٥ فملى قات وفي التاتر خاتمة والخاتمة أنه  
يجوز بيعها ان أحاجوا إليه (قوله كالقاضي) ٤ فانه يسقط حقه الا اذا مات في آخر السنة  
فيستحب الصرف لورثته كافي الهداية قبيل باب المرتد (قوله وقيل لا يسقط) أي بل يعطى  
بقدر ما بشر ويصير ميراثا عنه كإباني (قوله قلت قد جزم في البغية الخ) أي جزم به يقتضى  
ترجيحه قلت ووجه ما ذكره في مسئلة الجامة أن لها شبهة الاجرة وشبهه الصلة ثم  
ان المتقدمين من هؤلاء أخذوا الاجرة على الطاعات وأفتى المتأخرون بجوازها على التعليم والاذان  
والامامة فالظاهر أن من نظر إلى مذهب المتقدمين رجع شبهه الصلة فقال يسقطها بالموت  
لأن الصلة لا تملك قبل القبض ومن نظر إلى مذهب المتأخرين رجع شبهه الاجرة فقال به عدم  
السقوط وحيث كان مذهب المتأخرين هو المأثري به جزم في البغية بالثاني بخلاف رزق القاضي  
فانه ليس له شبهة بالاجرة أصلا فلا فائلا بأخذ الاجرة على القضاء وعن هذا مشى الطرسوسى  
في أنفع الوسائل على أن المدرس ونحوه من أصحاب الوظائف اذا مات في أثناء السنة يعطى  
بقدر ما بشر ٥ ويسقط الباقي وقال بخلاف الوقف على الأولاد والذرية فانه يعتبر في وقت

أور كبله (وقيل لا) ينتصب  
فلا يصح القضاء إلا بقدر  
لما في يد الحاضر من (وهذا)  
أي انتصاب بعضهم (إذا كان  
الأصل ثابتا والافلا) ينتصب  
أحد المستحقين خصما  
وغنامه في شرح الوهبانية  
(اشترى المتولى بمال الوقف  
داوا) لا وقف لا تطلق بالمنازل  
الموقوفة ويجوز بيعها  
في الأصح) لأن لزومه  
كلما ما كثير ولم يوجد ههنا  
(مات المؤذن والامام ولم  
يستوفيا وظيفتم - ما من  
الوقف سقط) لانه كاصلة  
(كالقاضي وقيل لا) يسقط  
لانه كالاجرة كذا في الدرر  
قبل باب المرتد وغيرها قال  
المصنف في ظاهره ترجيح  
الأول لحكاية الثاني بقيل  
قلت قد جزم في البغية  
تخصيص القنية بأنه يورث  
بخلاف رزق القاضي كذا  
في وقف الاشياء ومعه من النهر  
ولو على الامام دار وقف فلم  
يستوف الاجرة حتى مات  
ان أجره المتولى سقط  
٢ مطلب  
بعض المستحقين ينتصب  
خصما عن الكل  
٣ مطلب  
اشترى بمال الوقف داوا  
لوقف يجوز بيعها  
٤ مطلب

في الامام المؤذن اذا مات في أثناء السنة ٥ مطلب اذا مات المدرس ونحوه يعطى بقدر ما بشر بخلاف الوقف على الذرية ظهور

ظهور الغلة فن مات بعد ظهورها ولو لم يبدل صلاحها صار ما يستحقه لورثته والا سقط ١٥  
وتبعه في الاشياء وأفتى به في الخيرية وهو الذي حرره المرحوم مفتي الروم أبو السعد  
العمادى وهذا خلاصة ما قدمناه في كتاب الجهاد قبيل فصل القسمة وقيل بل باب المرتد ولو  
كان الوقف يؤجر أفساطا فتمام كل قسط بمنزلة طلوع الغلة فن وجد وقته استحق كما أفتى به  
لما فوق تبعا للفتح وبما قررناه ظهر سقوط ما قبله البيرى عن شيخ الشيوخ الذي يرى من أنه  
ينبغي أن يعمل به هذا القول وهو عدم السقوط بالموت في حق المدرس والطالبة لأن حق  
المؤذن والامام لان الاذان والامامة من فروض الكفاية فلا تكون بمقتضى الجرة ١٥  
مختصا فان المتأخرين أفتوا بأخذ الاجرة على الثلاثة (تنبيه) ذكر البيرى أيضا أنه سئل  
العلامة ابن ظهيرة القرشي الحنفى ٣ اذا كان للميت شيء من الصر والحب وورث ذلك عن السنين  
الماضية في حياته وفي السنة التي مات فيها هل يستحقه بقسطه أجاب نعم يستحق نصيبه منه  
وان كان ميرة من السلطان صار نصيبه في حكم الميراث ولو ذكر الامام أبو الليث في التوازل أنه  
يكون لورثته ١٥ ويؤيده ما في البرازية عن محمد بن أحمد بن محمد بن أبي بكر بن محمد بن  
فكيك بن وورثته وأسماعيل بن وأخرجوا الدراهم على عددهم فمات واحد من المساكين قال  
يعطى وارثه ان مات بعد دفع اسمه ١٥ ومنه يعلم حكم الامانات الواصلة لاهل مكة المشرفة  
والمدينة المنورة على وجه الصلة والمجرة ثم عرفت المرسل اليه وقد أفتيت بدفع ذلك لولده البيرى  
(قوله وان أجرها الامام لا) أي لا يسقط معلومه تنزيلا عن مقدمته من قبض تامل لكن  
تقدم أن الموقوف عليه الغلة أو السكنى لا يملك الاجارة والظاهر أن هذا الفرع مبنى على  
القول الاول بالسقوط (قوله أخذ الامام الغلة) أي قبض معلوم السنة بتمامها كما في البحر  
٣ قال في الهندية امام المسجد دفع الغلة وذهب قبل مضى السنة لا يستحقه الصلة والعبرة  
بوقت الحصاد فان كان يوم في المسجد بدوقت الحصاد يستحق كذا في الوجيز وهل يعمل للامام  
أكل حصته ما بقي من السنة ان كان فقيرا يعمل وكذا الحكم في طلبه العلم لم يعطون في كل سنة  
شبه مقدرا من الغلة وقت الادراك فأخذوا خدمتهم - ثم قسط طموقت الادراك فحصل عن تلك  
المدرسة كذا في المحيط ١٥ وقوله والعبرة بوقت الحصاد ظاهره المناقاة لما قدمناه عن  
الطرسوسى لكن أجاب في البحر بان المراد أن العبرة به فيما اذا قبض معلوم السنة قبل مضى  
الاستحقاقه بلا قبض قال مع أنه نقل في القنية عن بعض الكتب أنه ينبغي أن يسترد من  
الامام حصته ما لم يؤم فيه قال ط قلت وهو الأقرب لغرض الوقف ١٥ قلت وينبغي تقييد  
هذا بما إذا لم يكن ذلك مقدرا لكل يوم لما قدمناه عن القنية ان كان الوقف قد ردد للمدرس  
لكل يوم مبالغته بدر من يوم الجمعة أو الثلاثاء لا يصل له أجره ذين اليومين وتقدم قبله قبيل  
قوله ولو دارفعه حاربه على من له السكنى (قوله فصار كالجزية) أي اذا مات الذي في أثناء  
السنة لا يؤخذ منه الجزية لما مضى من الحول ويحتمل أن المراد أنه اذا جهلها أثناء السنة ثم  
أسلم أو مات لا تسترد ط (قوله ونظم ابن الشحنة القنية الخ) أقول حاصل ما في شرحه  
بما للبرازية أنه اذا غاب عن المدرسة فاعا أن يخرج من مصر أولا فان خرج - بيرة - فخرج  
رجع ليس له طلب ما مضى من معلومه بل يسقط وكذا الوسايف لم يخرج لسفر

٢ مطلب  
اذا مات من له شيء من الصر  
والحب يستحق نصيبه  
وان أجرها الامام لا هادية  
أخذ الامام الغلة وقت  
الادراك وذهب قبل تمام  
السنة لا يستحقه فله باقي  
السنة فصار كالجزية  
وموت القاضي قبل الحول  
ويحصل للامام غلة باقي  
السنة لو فقيرا أو كذا  
الحكم في طلبه العلم في  
المدرس دور ونظم ابن  
الشحنة القنية المسئلة  
للمعلوم القنية للعزل  
٣ مطلب  
فيما اذا قبض المعلوم وغاب  
قبل تمام السنة  
٤ مطلب  
في القنية التي يستحقها  
العزل عن الوظيفة  
وقال لا يستحق



بأن خرج إلى الرستاق فان أقام خمسة عشر يوما فأن بلاه ذر كالمخرج للتميزه فكذلك  
وان اذ ذر كطاب المعاش فهو وهو الا أن تزيد غيبته على ثلاثة أشهر فغيره أخذ بحجته  
وظرفته أي معلومه وان لم يخرج من المصرفان اشتغل بكاتبه لم يشرى فهو عفو والاجاز  
عزله أيضا واختلاف فيما اذ خرج الرستاق وأقام دون خمسة عشر يوما فغيره ذر فقه لا يسقط  
وقيل لا هذا حاصل ما ذكره ابن الشهادة في شرحه ومطهره انه لا يسقط معلومه الماضي ولا  
يعزل في الاثنى اذا كان في المصرف خمسة غلايه لم يشرى أو خرج اقل من سفر وأقام دون خمسة  
عشر يوما بلاه ذر على أحد القولين أو خمسة عشر يوما أكثر لكن اذ ذر شرى كطاب المعاش  
ولم يزد على ثلاثة أشهر وأنه يسقط الماضي ولا يعزل لو خرج مدة سفر ورجع أو سافر لم يجز  
ونحوه أو خرج للرستاق فغيره ذر ما لم يزد على ثلاثة أشهر وأنه يسقط الماضي ويعزل لو كان  
في المصرف غير مئتمن فقل بعلم شرى أو خرج منه وأقام أكثر من ثلاثة أشهر ولو لم يذره قال الخبير  
الرملي وكل هذا اذا لم ينصب نائب عنه والا فليس اغيره أخذ وظيفة اهـ وبقي فربما حكم  
النائب اهـ هذا في القنية من باب الامامة امام يترك الامامة لزيارة اقر بائه في الرستاق أسبوعا  
أو نحوه أو لاصية أو لاعتراحة لابس به وهو عفو في العادة والشرع اهـ وهذا مبني على  
القول بأن خروجه أقل من خمسة عشر يوما بلاه ذر شرى لا يسقط معلومه وقد ذكر  
في الاشباه في قاعدة العادة بحكمة عبارة القنية اهـ وحدها على أنه يساع أسبوعا في كل  
شهر واعترضه بعض محشيه بار قوله في كل شهر رانس في عبارة القنية ما يدل عليه قلت والظاهر  
ما في آخر شرح منية المصلي للعلبي أن الظاهر أن المراد في كل سنة (ثانيه) ذكر الخصاص  
أنه لو أصاب القسيم خمس أو عى أو جنون أو قالج أو نحوه من الآفات فان أمكنه الكلام  
والامر والنهي والاخذ والاعطاء فله أخذ الاجر والافلا قال الطرسوسي ومقتضاه أن  
المدرس ونحوه اذا أصابه عذر من مرض أو حج بحيث لا يمكنه المباشرة لا يستحق المعلوم  
لانه أدار الحكم في المعلوم على نفس المباشرة فان وجدت استحق المعلوم والافلا وهو  
الغنى اهـ لم يوافق ولا ينافي هذا ما مر من المباحة بأسبوع ونحوه لان القابل مغفرة كما  
روح بالبطالة المعتادة على ما صرح به في محله (قوله ومنه) أي من النظم لان ابن الشهادة نظم  
في هذه المسئلة خمسة آيات فاقصر الشارح على اثنين منها (قوله مطلقا) أي سواء كان له  
منه بقا ولا يكن بعد كونه مرة سفر كما فاده بقوله والحكم في الشرع يسفر بفتح الياء  
من السفر قال ناظمه والمراد بقوله في الشرع يسفر أي من بعد سفره انما لم يكن اعترضه  
ط بقول القاموس السافر والمسافر لافله (قوله قلت وهذا) أي التفصيل المذكور  
في الغيبة انما هو فيما اذا قال وقت هذا على سا كفى مدرستي وأطاق أم لا بشرط شرط التبع  
كحضور المدرس أيامه معلومه في كل جمعة فلا يستحق المعلوم الا من بشرطه اذا قال من  
غاب عن المدرس قطع معلومه فيجب اتباعه وقامه في البحر (قوله أما في ما) أي في فرض الحج  
وملة الرحم (قوله والمعلوم) بالنصب عطا على العزل (قوله لا يجوز استنابة الفقيه) لانه  
وتجزع وزوم بها وهو بضم أوله وكسر ثانيه ولا الثانية تأ كيد لا لولى وقوله سائر الارباب أي  
اصحاب الوظائف وقوله فذا من باب أي عدم جواز الاستنابة ان لم يكن عذر من باب أولى وقد

ومنه  
وما ليس بدنه ان لم يرد على  
ثلاث شهر وهو يعني ويقدر  
وقد أطلعوا بالآخذ السهم  
مطلقا  
ما قدم مضى والحكم في  
الشرع يسفر  
هفت وهذا كله في سكان  
المدرسة وفي غير فرض  
الحج وملة الرحم أما في ما  
فلا يستحق العزل والمعلوم  
كما في شرح الوهبانية  
لشربلالي وفي المنظومة  
الهيبة  
لا يجوز استنابة الفقيه لا  
ولا المدرس اذ حصل  
كذلك حكم سائر الارباب  
أو لم يكن عذر فذا من باب

تابع الناظم في هذا ما فهمه الطرسوسي من كلام الخصاص المار آنفا قال فانه لم يجعل له الاستنابة  
مع قيام الاعذار المذكرة فانها لو جازت اقال ويجعل له من يقوم مقامه الى زوال عذره  
واعترضه في البحر بان الخصاص صرح بان التيم أن يوكل وكيله يقوم مقامه وله أن يجعل له من  
المعلوم شيئا وكذا في الاسماء وهذا كالتصريح بجواز الاستنابة لان النائب وكيل بالاجرة  
وفي القنية استئناف الامام خليفة في المسجد ايام يوم فيه زمان غيبته لا يستحق الطائفة من أوقاف  
الامامة شيئا ان كان الامام أم أكثر السنة اهـ وفي الخلاصة ان الامام يجوز استنابته بلا إذن  
بعض الاف القاضي وعلى هذا لا تكون وظيفة شاغرة ونصح النيابة قال في البحر وحاصل  
ما في القنية أن النائب لا يستحق شيئا من الوقف لان الاستحقاق بالتقرير ولم يوجد ويستحق  
الاصيل الكل ان عمل أكثر السنة وسكت عما يبينه الاصيل للنائب كل شهر في مقابلته عمل  
والظاهر أنه يستحقه لان الجارة وقد في العمل بناء على قول المتأخرين المقتضى به من جواز  
الاستنابة على الامامة والتدريس وفيه ايم القرآن وعلى القول بعدم جواز الاستنابة اذا لم يعمل  
الاصيل وعمل النائب كانت الوظيفة شاغرة ولا يجوز لناظر المصرف الى واحد منهم او يجوز  
للقاضي عزله وعمل الناس بالقاهرة على الجواز وعدم اعتباره شاغرة مع وجود النيابة ثم قال  
فالذي يخرج جواز الاستنابة في الوظائف اهـ ويؤيده ما مر في الجملة من ترجيح جواز استنابة  
الخطيب قال الخطير الرملي في حاشيته مائة مدم عن الخلاصة قد كرم في كتاب القضاء من الكثر  
والله دابة وكثير من المتن والشرح والقفاوى ويجب تنبيه رجواز الاستنابة بوظيفة  
تقبل الانابة كالتدريس بخلاف التعلم وحيث يخرج الجواز فلا فرق بين أن يكون النائب  
مساويا له في الفضيلة أو فوقه أو دونه كما هو ظاهر ورأيت متأخري الشافعية من قدمه بالمساوى  
وبما فوقه وبمضغهم قال يجوز له مطالعة ولودونه وهو الظاهر والله تعالى أعلم اهـ وقال في  
الغيرة بعد نقل حاصل ما في البحر والمستهلة وضع فيه رسائل ويجب العمل بما عليه الناس  
وخصوصا مع العذر وعلى ذلك جميع المعلوم للمستهلة نائب وليس للنائب الا الاجرة التي استأجره  
بها اهـ قلت وهذا بخلاف ما أفق به علامة الوجود المقتضى أبو السعود من اشتراط  
العذر الشرعي وكون الوظيفة مما يقبل النيابة كالأقفا والتدريس وكون النائب مثل  
الاصيل أو خير منه وأن المعلوم بقامه يكون للنائب ليس للاصيل منه شيء اهـ ونقله  
الميرى وقال انه الحق لكنه نقل عن الشيخ بدر الدين الشماوى الحنفى من أنه ما في البحر وعن  
شيخ مشايخه القاضي على بن ظهيرة الحنفى اشتراط العذر قلت أما اشتراط العذر فله وجه وأما  
كون النائب مثل الاصيل أو خير منه فهو بعيد حيث وجدت في النائب أهلية تلك الوظيفة  
الآن براده في الاهلية ويشير اليه ما في فتاوى ابن الشلي حيث سئل عن الناظر اذا مضت  
قوته عن التحدث على الوقف هل له أن يذن لغيره فيه ببيعة خيانه وهل له الغزول عن النظر أجاب  
نعم له استنابة من فيه العدا والمكفاية ولا يصح نزوله عن النظر المشروط ولو عزل نفسه  
لم يعزل اهـ وأما كون المعلوم للنائب فينا فيه ما مر عن البحر من أن الاستحقاق بالتقرير  
ولاسيما اذا بشر الاصيل أكثر السنة فصرح ما مر عن القنية أنه لا يستحق النائب شيء أي  
الاذا شرط له الاصيل اجرة أما اذا كان المباشرة هو النائب وحده وشرط الواقف المعلوم لمباشرة  
الامامة أو التدريس مثلا فلا يخاف في اختصاصه بالمعلوم بقامه وكنت في تفقيح الحامدية

مطلب  
فيما اذا شرط المعلوم لمباشرة  
الامامة لا يستحق المستناب



عن المحقق الشيخ عبد الرحمن افندي العمادى انه...  
 اوفاق شرطها واقفوها...  
 من المؤذين لهم...  
 المرتبات المرقومة...  
 الاسعاف الناظر اذا اجر او تصرف...  
 لوقف ولم يذ كر انه متول من أى جهة...  
 متوليا في نفس الامر من جهة الواقف...  
 المتك لان المتكول...  
 تصرفاته مالم يصح...  
 لو كان الوصى او المتولى من جهة...  
 الوصى من جهة ما...  
 الحما كم رجا يكون من حاكم...  
 الا اذا كان...  
 القاضي فانه لا بد ان يذ كر...  
 في البحر ولا يشك ان قول...  
 المتشور كما صرح به في الخلاصة...  
 متعلق بقوله...  
 كى لا تنبى أى الاحكام...  
 الضمانية في القاموس...  
 القسم الى الواقف...  
 وان لا عزل المتولى...  
 قول ابي يوسف...  
 متوليا لمصالح المسجد...  
 المتأخرون ان الفضل...  
 الاوقاف وكذلك اذا كان...  
 اهل المصالح...  
 السكة من بيع...  
 نصب الامام والمؤذن...  
 ولم يذ كر من امر الوقف...  
 القاضي كوصى الميت...  
 الذى كورأ فاده الرمل...  
 ظاهر الرواية وهو الصحيح...  
 الوقف فهو وصى في الوقف...

مطلب  
 فها اذا اجر ولم يذ كر جهة  
 وتاينه  
 والمتولى لوقف اجرا  
 لكنه في صكه ما ذ كر  
 من أى جهة تولى الوقف  
 ما جوز واذك حيث يلقى  
 ومثله الوصى اذ يختلف  
 حكمه ما ذ على ما يعرف  
 بحسب التقليد والنسب  
 فقس  
 كل التصرفات كى لا تنبى  
 فالتك للسيوطى رسالة  
 مما ما لضمانية في جواز  
 الاستئابة ونقل الاجماع  
 على ذلك فليحفظ (ولاية)  
 نصب القسيم الى الواقف  
 ثم لوصيه (اقيامه مقامه  
 ولوجهه على امر الوقف  
 فقط كان وصى يافى كل شئ  
 خلافا للثانى ولوجهه  
 النظر لرجل ثم جعل آخر  
 وصيا كاتناظرين  
 ٢ مطلب  
 ولاية نصب القسيم الى  
 الواقف ثم لوصيه ثم للقاضي  
 ٣ مطلب  
 الفضل في فماتنا نصب  
 المتولى بلا اعلام القاضي  
 وكذا وصى البيت  
 ٤ مطلب  
 الوصى يصير متوليا بالنص

فكان عنه روايتان اسعاف وفي التتارخانية انه قول محمد...  
 عن ابي يوسف فكان الاولى ان يقول خلافا...  
 بان يقول وقت ارضى على كذا وجعلت ولايته...  
 أمورى لم يذ كر من كل من مائة فوض اليه اسعاف...  
 في مجلس واحد فربما على عدم المشاركة...  
 في الوقف وأوصى الى آخرى ولده كانا وصيين...  
 تامل (قوله فلو وجد كتابا وقف الخ) أى كتابا...  
 عبارة الاسعاف المذ كورة ثم قال ولاية...  
 أى من انه لو شرط ان لا تباع ثم قال فى آخره...  
 لاننا نقول ان التولية من الواقف خارجة عن...  
 كما يبداه من غير شرط في عقد الوقف...  
 في أصل الوقف...  
 عن الخصاص اذا وقف أرضين كل أرض على قوم...  
 به ذلك الى زيد فلا يذ كر المتولى مع الرجلين...  
 زيد قال فى أنفع الوسائل فقد جعل وصى الوصى...  
 من جعل الواقف النظر له...  
 زمانا فادوى الى آخره ما وصيان فى كل وصاية...  
 الوصى عنه فلا ينعزل مالم يعزله الوصى...  
 الاول عن الوصاية...  
 فيما آخر لا ينعزل الاول ان كان منصوبا...  
 ينعزل ومفاده الفرق بين الواقف والقاضى...  
 يختص الثانى وينعزل الاول ان كان بهامو...  
 التولية لا يولى) كنى طلب القضاء لا يذ كر...  
 الاول تامل (قوله الا المشروط له النظر) بان قال...  
 مثله مالم يشترط له كور من الموقوف عليهم...  
 واحد فلا يلزم أن يكون هو الناظر عليه...  
 قوله الموقوف عليه لا يملك الايجار ولا المدوى...  
 لو مات قبله قال فى الجنبى ولاية النصب...  
 وفى الفتاوى الصغرى رأى لا واقف لا للقاضى...  
 فان لم يكن أوصى فله رأى للقاضى...  
 المتولى ومنه الايجار كما حرره عند قول المصنف...  
 قوله فى البحر بعد ما نقلناه عنه فافاد ان ولاية...  
 منه عدم صحة تقرير القاضى فى الوظائف اذا كان...

مطلب  
 نصيب متوليا ثم آخر اشتركا  
 مالم يخصص ونعامته فى  
 الاستعاف فلو وجد كتابا  
 وقف فى كل اسم متول  
 ولا يذ كر الثانى متاخر  
 اشتركا بصر (فرع)  
 طالب التولية لا يولى الا  
 المشروط له النظر لانه متولى  
 فغيره بالتفويض خبر (م)  
 اذا مات المشروط له بعد  
 موت الواقف  
 ٣ مطلب  
 التولية خارجة عن حكم  
 سائر الشرائط لان فيها  
 التغيير بلا شرط بخلاف  
 باقى الشرائط  
 ٤ مطلب  
 طالب التولية لا يولى  
 ٥ مطلب  
 ولاية القاضي متاخر عن  
 المشروط له لوصيه



وهو خلاف الواقع في القاهرة في زمانها وقبله يسير اه وافق في الخبر بغير هذا المستفاد وقال  
 وبه ائقي العلامة قاسم كانه مناه عند قول المصنف وينزع لوجه مامون (قوله ولم يوص)  
 أي المشرط له قال في البحر اذا مات المتولي المشرط له بعد الواقف فالقاضي ينصب غيره  
 بشرط في المنتهي أن لا يكون المتولي أوصى به لا حر عنه موته فان أوصى لا ينصب القاضي  
 اه قلت وهذا اذا لم يكن الواقف شرط بعد المتولي المذكور الى آخر لانه يصير مشروطا  
 أيضا وباقى بيانه قريبا (قوله للقاضي) فبده في البحر بقاضي القضاة أخذ من عبارة جامع  
 القسوين التي قد منها قبل ورقة ثم قال وعلى هذا فلو لم يكن في الاستدانة بأمر القاضي  
 المراد به قاضي القضاة وفي كل موضع ذكره والقاضي في أمور الاوقاف بخلاف قولهم  
 واذا رفع اليه حكم قاض أمضاء فانه أعلم كلابيخي اه قال في الخيرية وهو صريح في  
 أن نائب القاضي لا يملك ابطال الواقف وانما ذلك خاص بالاصل الذي ذكره السلطان في  
 منشوره نصب الولاة والوصيا وفوض له أمور الاوقاف وينبغي الاعتماد عليه وان بحث  
 فيه شيخنا الشيخ محمد بن سراج الدين الحانفي لما في اطلاق قوله للقواب في هذا الزمان  
 من الاختلال والمصلحة لا نص فيها بخصوصها فيما اطلعنا عليه وكذا فيما اطلع عليه شيخنا  
 المذكور وصاحب البحر وانما استخرجها تنقها اه ونقل في حاشيته على البحر عبارة شيخه  
 الحانفي بطولها وأقرها ومن جعلها ومما يدل على عدم اختصاص قاضي القضاة بأبطال  
 الواقف بل يجوز من نائبه أيضا أن نائبه قائم مقامه ولذا كان المفهوم من كلامهم انه اذا شرط  
 في منشوره تزويج الصغار والمصارف كان منصوبه بذلك وعبارة ابن الهمام في ترتيب الاولياء  
 في النكاح ثم السلطان ثم القاضي اذا شرط في عهدته ذلك ثم من نصبه القاضي اه ملخصا  
 (تنبيه) قدمنا عن البحر أن المتولي يعزل بموت الواقف الا اذا جعله قيا في حياته وبعد  
 موته وذ في القية اذا مات القاضي أو عزل في ما نصبه على حاله قياسا على نائبه في القضاء  
 اه قال في أنفع الوسائل وينبغي أن يجعل على ما اذا علم له الولاية في حياته وبعد موته لان  
 القاضي بمنزلة الواقف اللهم الا أن يقال ان ولاية القاضي أعم وفعله حكم وحكمه لا يملك موته  
 ولا عزله وعما فيه لا يمكنه ذكر أن ولاية الواقف للقاضي وان لم بشرطها السلطان في تقايد دول  
 بهز الى أحد وهو خلاف المنقول في جامع القسوين كما علمت (قوله اذا ولاية لم يمتنع)  
 فعلم لمناهم من صير الولاية بمن ذكر (قوله كما مر) أي من قوله والموقوف عليه الفدية  
 لا يملك الاجارة الابدولية وقد منها قريبا (قوله ومادام أحد الخ) المسئلة في كافي الحاكم  
 ونصه ولا يجعل القيم فيه من الجانب ما وجد في ولد الواقف وأهل بيته من يصلح لذلك فان لم يجد  
 فيهم من يصلح لذلك فجعله الى أجنبي ثم صار فيهم من يصلح له صرفه اليه اه ومقاده تقديم أولاد  
 الواقف وان لم يكن الواقف عايم بان كان على مسجد أو غيره ويدل له التعليل الآتي وفي الهندية  
 عن التمدد والافضل أن ينصب من أولاد الموقوف عليه وأقاربه مادام يوجد أحد  
 منهم يصلح لذلك اه والظاهر أن مراده بالموقوف عليه من كان من أولاد الواقف  
 فلا ينافي ما قبله ثم تعبيره بالافضل في نفسه لأنه لو نصب أجنبيا مع وجود من يصلح من أولاد  
 الواقف يصح فانهم ولا ينافي ذلك ما في جامع القسوين من انه لو شرط الواقف ككون

مطلب  
 المراد قاضي القضاة في كل  
 موضع ذكره القاضي في  
 أمور الاوقاف

مطلب  
 نائب القاضي لا يملك ابطال  
 الواقف

ولم يوص لاحد فولاية  
 النصب (للقاضي) اذا ولاية  
 لم يمتنع الابدولية كما مر  
 (ومادام أحد يصلح للتولية  
 من أقارب الواقف لا يجعل  
 المتولي من الاجانب) لانه  
 أشق

مطلب  
 لا يجعل الناظر من الاجانب  
 عن الواقف

المتولي من أولاده وأولادهم ليس للقاضي أن يولي غيرهم بالاخيانة ولو فعل لا يصح من قبلها اه  
 لانه فيما اذا شرطه الواقف وكلامنا عند عدم الشرط ووقع قريبا من أواخر كتاب الواقف  
 من الخيرية ما يفيد أنه فهم عدم العصة مطاوعا كما هو المتبادر من لفظ لا يجعل فقامل وأفق  
 ايضا بان من كان من أهل الواقف لا يشترط كونه مستحقا بالفعل بل يكفي كونه مستحقا بعد  
 زوال المانع وهو ظاهر ثم لا يخفى أن تقديم من ذكر مشروط بقيام الولاية فله حق لو كان خاتما  
 بولي أجنبي حيث لم يوجد فيهم أهل لانه اذا كان الواقف نفسه يعزل بالولاية فله حق بالاولى  
 (تنبيه) قدمنا عن البيهقي عن حارث الحصري عن وقف الانصاري انه اذا لم يكن من يتولى  
 لوقف من جدير ان الواقف رقبته البرزق ويقبل واحد من غيره بل لا رزق فلقاضي أن  
 ينظر الاصح لأهل الواقف (قوله ومن قصده) أي قصد الواقف وعبارة الاسعاف أولان من  
 قصد الواقف نسبة الواقف اليه وذلك فيما ذكرنا (قوله أراد المتولي إقامة غيره مقامه) أي  
 بطريق الاستقلال أما بطريق التوكيل فلا يتقبل بمرض الموت وفي الفقه لناظر أن  
 يوكل من يقوم بما كان عليه من أمر الواقف ويجعل له من جهله شيئا وله أن يعزله ويستبدل  
 به أو لا يستبدل ولو جرت العزل وكيله ويرجع الى القاضي في النصب اه وشمل كلام المصنف  
 للمتولي من جهة القاضي أو الواقف كافي أنفع الوسائل من الثقة وقال وهو أعم من قوله في  
 الثقة للمتولي أن يفوض فيما فوض اليه انعم القاضي التفويض اليه والافلا اه فان  
 طاهره أن هذا الحكم في المتولي من جهة القاضي فقط (قوله وصحته) عطف تفصيل اراد به  
 بيان أن المراد بالحياة ما قابل المرض وهو العصة لا ما يشمله ما فانهم (قوله ان كان  
 التفويض له بالشرط عاملا) لم يظهر له معنى قوله بالشرط وأهل المراد به اشتراط الواقف  
 أو القاضي ذلك له وقت النصب ومعنى العموم كافي أنفع الوسائل أنه ولاه وأقامه مقام نفسه  
 وجعل له أن يستبدل بوصى به الى من شاف في هذه الصورة ويجوز التفويض منه في حال الحياة  
 وفي حالة المرض المستعمل بالموت اه (قوله ولا يملك عزله الخ) هذا ذكره الطرسوسي بحثا  
 وقال بخلاف الواقف فان له عزل القيم وان لم بشرطه والقيم لا يملكه كالوكيل اذا أذن له الماركل  
 في أن يوكل فوكل حيث لم يملك العزل وكما القاضي اذا أذن له السلطان في الاختلاف فاستخلف  
 شخصا لا يملك عزله الا ان شرط له السلطان العزل وأطال في ذلك فراجع ان شئت (قوله والا)  
 أي وان لم يكن التفويض له عاملا لا يصح وقوله فان فوض في صفة الاولى حذفه لأن  
 الكلام في العصة وحده فتدقوله وان في مرض موته قابل لقوله في حياته وانما يصح اذا فوض  
 في مرض موته وان لم يكن التفويض له عاملا في الخاتمة من انه بمنزلة الوصى وللوصي أن  
 يوصي الى غيره اه وسبب ذكر الشارح في كتاب الاقرار عن الاشياء الفعل في المرض أحط  
 رتبة من الفعل في العصة الا في مثله استناد الناظر النظر لغيره بشرط فانه في مرض الموت  
 يصح لافي العصة كافي الثقة وغيرها اه ووجهه ما علمته من انه بمنزلة الوصى ولما كان الوصى  
 له عزل من أوصى اليه ونصب غيره فله أن يكون له العزل والتفويض كالابناء  
 بخلاف الاسناد في حال العصة لانه في حال العصة كالوكيل ولا يملك الوكيل العزل كما مر  
 (تنبيه) صرحوا بعصة الفراغ عن النظر وغيره من الوظائف وأفق العلامة قاسم بقوط

مطلب  
 اذا قبل الأجنبي الناظر  
 للقاضي نصبه

مطلب  
 لا ناظر ان يوكل غيره

ومن قصده نسبة الواقف  
 اليهم (أراد المتولي إقامة  
 غيره مقامه في حياته)  
 وصحته (ان كان التفويض  
 له بالشرط عاملا) ولا  
 يملك عزله الا اذا كان الواقف  
 جعل له التفويض والعزل  
 (والا) فان فوض في صفة  
 (لا يصح وان في مرض موته)



حق الفارغ غير دفعه لغيره لكنه لم يتابع على ذلك فلا بد من تقرير القاضي كما قدمناه عند قوله  
 وينزع لو غير مأمون وأنت خير بأن هذا شامل للفراغ في حال العصة والمرض فيما في ما هنا  
 من عدم صحة التفويض في حال العصة بالانتميم وتوقف في ذلك مدة وظهور أن الجواب  
 بأن الفراغ مع التقرير من القاضي عزل لا تفويض وبدل عليه قوله في الجهر اذا عزل نفسه  
 عند القاضي فانه ينصب غيره ولا يعزل بعزل نفسه مالم ياتخ القاضي ثم قال ومن عزل نفسه  
 الفراغ عن وظيفة النظر لرجل عند القاضي الخ فهو اذا صرح فيما قلناه وقوله الجهر وبه يظهر  
 أن قولهم هذا لا يصح اقامة المتولى غيره مقامه في حياته وصحته مقيد بما اذا لم يكن عند القاضي  
 أمالو كان عند القاضي كان عزلا لنفسه وتقرير القاضي لغيره نصب جديد وهي مسئلة  
 افراغ بعينها وبهذا يصح عدم سقوط حق الفارغ قبل تقرير القاضي خلافا لما أفتى به  
 العلامة فاسم اذ لو سقط قبله انتقض قولهم لا تصح اقامته في صحته بخلافه بعد تقرير القاضي  
 لانه بعده يصير عزلا لنفسه عن الوظيفة ولا يرد أن العزل يكن فيه مجرد عدم القاضي كما هو  
 فلا حاجة الى التقرير لان الفراغ عزل خاص مشروط فانه لم يرض بعزل نفسه الا تصح  
 الوظيفة لمن نزل عنها فاذا قر والقاضي المتزول له تحقق الشرط فتصح في العزل وبهذا يتجتمع  
 كلماتهم فاعتنم هذا التصريح فانه فريد (قوله قال) أي صاحب الاشياء (قوله فاجبت  
 ان فوض الخ) أي أخذ ما مراما من الفرق بين حال العصة والمرض لكن فيه أن مقتضى  
 كلام الواقف عدم الاذن باقامة غيره مقامه لاني العصة ولا في المرض حيث شرط انتقاله من  
 بعده للمالك كما وكذا نقل الجوى انه يجب انتقاله للمالك ولو فوض في مرضه لان في التفويض  
 تفويض العلة بالشرط المنصوص عليه من الواقف اه ونقل السيد أبو السعود أن هذه  
 المسئلة محال بطاع على نص فيها اه قلت بل هي منصوصة في أنفع الوسائل عن أوقاف  
 هلال ونصه اذا شرط الواقف ولاية هذه الصدقة الى عبد الله ومن بعده عبد الله الى زبدي فمات  
 عبد الله وأوصى الى رجل أي يكون الوصي ولاية مع زيد قال لا يجوز له ولاية مع زيد اه  
 ولا يخفى أن قوله فمات عبد الله وأوصى الى رجل مقتضى أن ذلك في المرض فاقبل انه محمول  
 على حالة العصة فلا ياتي في ما في الاشياء من رد ودبل العمل بالمتبادر من المنقول مالم يوجد نقل  
 صريح بخلافه ولم يستند في الاشياء الى نقل حق بدل عن هذا المنقول الواجب العمل به  
 لانه مقتضى نص الواقف وهذا ما حرره سيد عبد الغنى الملبسي راداعا على الاشياء وبذلك  
 اتفق العلامة الحائقي أيضا فمن شرط النظر للارشد من ذرية فقصر الارشاد لزوج بنته  
 ومات فقال ينتقل لمن بعده على شرط الواقف وعظامه في فتاواه وفي فتاوى الشيخ السجستاني  
 التفويض الخالف لشرط الواقف لا يصح فاذا شرط للارشد فقوض الارشاد في المرض  
 لغير الارشد وظهرت خيانتها بولي القاضي الارشد اه وقوله وظهرت خيانتها أي خيانة  
 المقوض حيث خالف في تفويضه ذلك شرط الواقف وما اشترطه على الامة من أن يختار  
 الارشاد ارشدا قد منارده عند قوله وينزع لو غير مأمون الخ وعظام ذلك في كناية انقيح الفتاوى  
 الحاشدية (قوله شرط مرتبا) أي رتب لمن رتب الوقف دراهم أو غيره اه (قوله وفيها)  
 أي في الاشياء (قوله لواقف عزل الناظر مطلقا) أي سواء كان بجحصة أو لا وسواء كان

مطلب  
 في الفرق بين تفويض الناظر  
 النظر في صحته وبين فراغه  
 منه

صح وينبغي أن يكون له العزل  
 والتفويض الى غيره كالإيصاء  
 اشياء قال وسئل عن ناظر  
 معين بالشرط ثم من بعده  
 لما تم فهل اذا فوض الناظر  
 غيره ثم مات ينتقل للمالك  
 فاجبت ان فوض في صحته  
 فتم وان في مرضه موته  
 لا مادام المقوض له باقيا  
 اصابه مقامه وعن واقف  
 شرط من تبارك لرجل معين ثم  
 من بعده لا فخره ففرغ عنه  
 لغيره ثم مات هل ينتقل للقراء  
 فاجبت بالاتصال وفيها  
 لواقف عزل الناظر مطلقا

مطلب  
 شرط الواقف الناظر ابدائه  
 ثم لا يزيد ليس ابدائه أن  
 يفوض لرجل آخر

مطلب  
 لواقف عزل الناظر

شرط له العزل أولا وهذا عند أبي يوسف لانه وكيل عنه وخالفه محمد بن أبي البصر أي لانه وكيل  
 القراء عنه وأما عزل القاضي للناظر فقد مناه الكلام عليه عند قوله وينزع لو غير مأمون  
 الخ (قوله به يفتي) والذي في التبيين والفتوى على قول محمد أي بهدم العزل عند عدم  
 الشرط وجزم به في الصحيح القدوري للعلامة فاسم وكذلك المؤلف أي ابن نجيم في رسالته وهو  
 من باب الاختلاف في الاختيار اه يرى أي فيه اختلاف التصحيح قلت وهو مبني على  
 الاختلاف في اشتراط التسليم الى المتولى فانه شرط عند محمد فلا يفتي لواقف ولاية الابن بالشرط  
 وغير شرط عند أبي يوسف فتبقى ولايته فاختلاف التصحيح هنا مبني على اختلافه هناك  
 (قوله ولم أر) كم عزله للمدرس وامام ولاهما اه أقول وقع التصريح بذلك في حق الامام  
 والماؤذن ولا ريب أن المدرس كذلك بلافرق في لسان الحكماء عن الخائصة اذا عرض للامام  
 والماؤذن عدمه من المباشرة ستة أشهر لانه متولى أن يعزله ويولي غيره وقد قدم ما يدل على  
 جواز عزله اذا مضى شهر يرى أقول أن هذا العزل انبئ مقتضى الكلام عند  
 عدمه ط قلت وسيد كذا شارح عن المؤيدية التصريح بالجواز لو غلب أصله وبأن قيام  
 الكلام عليه وقد مناه عن الجرح حكم عزل القاضي لمدرس وقوله وهو أنه لا يجوز إلا بجحصة  
 وعدم أهلية (قوله فنصب القاضي) عبارة الاشياء فنصب القاضي له قيم وقضى بقوامته  
 وظاهره أن القضاء بشرط عدم اخراج الواقف له وذلك كراي يرى أن منسوب الواقف كذلك  
 اذا قضى القاضي بقوامته لا يملك الواقف اخرجه وعزله لا اجناس (قوله انهم) الواقف  
 أو القاضي صح) فهو كالوكيل اذا عزل نفسه وقد مناه الكلام على عزل نفسه وفراغه لا آخر  
 وظاهر هذا أنه يعزل بالعزل نفسه لا يعزل لأن يخرج به الواقف أو القاضي اه تأمل  
 الناظر المشروط له الناظر اذا عزل نفسه لا يعزل لأن يخرج به الواقف أو القاضي اه تأمل  
 (قوله ثم باعها المشتري من آخر) ايس هذا قيد ابل ذكره لانه قد لا يفرق في قبول البيعة بين  
 بقائه في يد المشتري الاول أو خروجه عنها الى آخر أولاته صورته واقعة سئل عنها ابن نجيم فبين  
 يملك عقارا فباعه من آخر وباعه المشتري من آخر ومضى على ذلك مدة سنين ثم أظهر البائع  
 مكتوبا شرعيا بإيقاف العقار قبل البيع فاجاب نعم مع دعواه وتقبل بيئته واذا ثبت بطل البيع  
 اه (قوله أو قال وقف على) يشير الى أنه لا يفرق بين أن يكون هو الواقف أو غيره رمى  
 (قوله لم تصح) أي الدعوى للمناقض وهو الصحيح كما في الخائصة (قوله فلا يصح للمشتري)  
 لان التصرف بترتب على دعوى صحيحة أفاده في الهندية ط (قوله أو برزجة شرعية) أي  
 كتاب وقف له أصل في ديوان القضاة المماضين كما قدمناه عند قوله وتقبل فيه الشهادة حسبة  
 لا الدعوى الخ وفي القنينة أما الكتاب الشرعي الذي وجد في يدانهم هل يدفع الدعوى  
 والفتوى على أنه يدفع ويعمل القضاة بكتاب القضاة المماضين اه وظاهر كلامهم أن هذا  
 خاص بالوقف القديم (قوله قبالت) أي البيعة لان الدعوى وأن بطالت للمناقض بقيت الشهادة  
 وهي مقبولة في الوقف من غير دعوى هندية ط (قوله ويلزم اجر المثل فيه) أي يلزم  
 المثل ترى لان منافع الوقف مضمونة وان كانت بشبهة ملك كما مر وقد مناه أن هذا هو الصحيح  
 (قوله لاني الملك) يستلحق منه ملك البتة فانه كالوقف وأما المدعى فلا لاله فانه مضمون أيضا

مطلب  
 فمن باع دارا ثم ادعى انها  
 وقف

مطلب  
 في عزل الواقف للمدرس  
 وامام وعزل الناظر نفسه

به يفتي ولم أر حكم عزله  
 لمدرس وامام ولاهما أولولم  
 يجعل ناظره نصب القاضي  
 لم يملك الواقف اخرجه ولو  
 عزل الناظر نفسه ان علم  
 الواقف أو القاضي صح والالا  
 (باعت دارا) ثم باعها المشتري  
 من آخر (ثم ادعى اني كنت  
 وقفها أو قال وقف على لم  
 تصح) فلا يصح للمشتري  
 (ولو أقام بيعة) أو برزجة  
 شرعية (قبالت) فيبطل البيع  
 ويلزم اجر المثل فيه لاني الملك  
 واستحق على المعتمد برزجة  
 وغيرها



ليكنه اذا كنه بتاويله فان كان كفى شرين أو مشتراً أو بتاويله علة مدرهن فان لا يضر  
 بخلاف علة الوقف أو اليتم فانه مضمون طافاً كما سبقت في الغصب (قوله وإيس المشتري  
 حبس بالحق) لان الحبس بمنزلة الرهن والوقف لا يرهن ط (قوله وهي) أي مسألة الحق  
 إحدى المسائل السبع المذكورة في قضاء الاشياء أناسع الأولى اشترى عبداً وقبضه ثم  
 ادعى أن البائع باعه قبله له من فلان الغائب بكذا وبرهن يقبل لانه برهن على اقرار البائع انه  
 ملك الغائب الثانية وهب جارية واستولدها الموهوب له ثم ادعى الوهاب انه كان دبرها  
 واستولدها وبرهن يقبل ويستردّها والقران التناقض فيما هو من حقوق الحرية لا يمنع  
 صحة الدعوى الا على انه قبل ونظم الثالثة باعه ثم ادعى انه كان أعتقه وفي الفسخ التناقض  
 لا يضر في الحرية وفروعها اه وظاهره قبول دعوى البائع التدبير والاستيلاء فالهبة مثال  
 الرابعة اشترى أرضاً ثم ادعى أن بانيها كان جعلها مقبرة أو مسجداً الخامسة اشترى عبداً ثم  
 ادعى أن البائع كان أعتقه وبرهن يقبل عند الثاني لا عندهما السادسة مسألة الحق السابعة  
 باع لاب مال وله ثم ادعى الفين الفاحش الا اذا أقرانه باعه فحق المثل الثامنة اذا باع الوصي  
 ثم ادعى كذلك التاسعة المتولى على الوقف كذا قال في القضية بهد كرهه الثلاثة وكذا  
 كل من باع ثم ادعى الفاسد بشرط العمادى التوفيق بانه لم يكن عالماً به وذكر فيها اختلافاً اه  
 ما في الاشياء مائة مائة من زيادة (قوله واعتقد في الفسخ والبرالخ) أي في باب الاستحقاق من  
 كتاب البيع فانه في الفسخ جزم به حيث قال هناك باع عقاراً ثم برهن انه وقف لا يقبل لان مجرد  
 الوقف لا يزيل المالك بل لا ينافي الاعتراف ولو برهن انه وقف محكوم بلزومه يقبل اه وجزم به  
 المصنف هناك في منته وقال في شرحه هنا ينبغي أن يقول عليه في الافتاء والقضاء اه قال  
 ط وهذا انما يتأتى على قول الامام اما على المذهب من أنه يتم بلائذ الوقف ونقصه فلا اه  
 على أن الوقف يلزم عند الامام ايضاً اذا كان ضافاً الى الموت أو كان في الحياة وبعد الموت (قوله  
 وفي العمادية لا تقبل الخ) بخلاف ما شرح المصنف حيث قال ولو اقام بينة قبلت على المختار  
 كافة عدم عن العمادية وبه صرح في الخلاصة والبرازية وفي خزانة الاكل تقبل البينة  
 ونقض البيع قال وبه نأخذ اه (قوله وصوبه الزبالي) حيث قال وان اقام البينة  
 على ذلك قبل تقبل وقبل لا تقبل وهو موصوب واحوط (قوله قلت قد قدمنا) أي من المصنف  
 عند قوله وتقبل فيه الشهادة بدون الدعوى (قوله مطاقاً) أي سواء كان على معين ابتداء  
 او على الفقراء وهو المراد من قوله هو حق الله له وقد تقدم تمام الكلام عليه (قوله تسمع  
 دعواه ويقتضيه) يعنى الدعوى المقرنة بالبينة اما الدعوى المجردة عن البينة فلا تسمع  
 حتى لا يحلف المشتري كما مر وقد صرح في الخاتمة بعدم معامها في الصحيح والحاصل  
 أن المعقود معام البينة دون الدعوى المجردة وهو ما ذكره المصنف في المتن هنا  
 وقد منعنا عن شرحه ترجيحاً وفي الخيرية اجاب لا تسمع دعواه ولكن اذا اقام البينة  
 اختاره واقبه الاصح اقبول نص عليه في الخلاصة وكثير من الكتب وعلموه بان الوقف  
 حق الله تعالى فسمع فيه البينة بدون الدعوى وفرق بعضهم بين المسجل فتقبل وبين غيره  
 فلا تقبل والاصح ما قدمناه الاصح واذا ثبت انه وقف وجبت الاجرة في تلك المدة اه

وقال

مطلب  
 من سعى في نقض ماتم من  
 جهته فسميه مردود عليه  
 الا في تسع مسائل

وايمن للمشتري حبسه بالقر  
 منية من الاستحقاق وهي  
 إحدى المسائل السبع  
 المستند من قولهم من سعى  
 في نقض ماتم من جهته  
 فسميه مردود عليه واعتقد  
 في الفسخ والبرائة ان ادعى  
 وقفاً محكوماً بلزومه قبل  
 والا لا وهو تفصيل حسن  
 اعتداه المصنف في باب  
 الاستحقاق لكن اعتداه الاول  
 آخر الكتاب تعالى لا يكره غيره  
 وفي العمادية لا تقبل عند  
 الامام وهو المختار وبه  
 الزبالي قال وهو احوط وفي  
 دعوى المنظومة الهبة وهذه  
 في وقف هو حق الله تعالى  
 اما لو كان على العباد لم يجز  
 قلت قد قدمنا قبلاً اه طافاً  
 لثبوت اصله لانه لفقراء  
 قد بر وفي فتاوى ابن نجيم  
 ثم تسمع دعواه ويقتضيه

مطلب  
 باع عقاراً ثم ادعى انه وقف

وقال الشارح فيه مسائل شتى آخر الكتاب تقبل على الاصح خلافاً لما صوبه الزبالي اه  
 قلت ويظهر لي أن التفتيش هو التفتيش والوقوف وذات البائع اذا ادعى فان كان هو  
 الموقوف عليه تقبل يتيه على اثبات أصل الوقف ولا يعطى شي من الغلة لعدم صحة دعواه  
 وقد مر عند قوله وتقبل فيه الشهادة بدون الدعوى تحقيق ما ذكره المصنف في شرحه من أن  
 ثبوت أصل الوقف لا يحتاج للدعوى وأن المصنف لا يدفع له شيء بلادعوى وحيداً فاذا كان  
 البائع هو المصنف لا تسمع دعواه انتفاضة بخلاف ما اذا كان المدي غير من المصنفين  
 لعدم التناقض منهم وما اذا كان الوقف على الفقراء أو على المسجد فتقبل البينة ويثبت  
 الوقف بالافرق بين كون المدي هو البائع أو غيره واقعاً بانه أعلم (تنبيه) اه اي مالواشترى  
 داراً ثم ادعى المشتري انها وقف تسمع دعواه على البائع ولو هو المتولى والانصب القاضي له  
 متولياً وعلى قول أبي جعفر وغيره وان لم تسمع الدعوى على غير المتولى للتناقض تقبل الشهادة  
 بدون الدعوى وتعم ذلك في الخيرية في الثالث الثالث من كتاب الوقف (قوله الباني أولى)  
 وكذا ولده وعشيرته أولى من غيرهم أشياء (قوله بحسب الامام والمؤذن) اما في العمارة فتقبل  
 في أنفع الوسائل أن الباني أولى اي بلا تفصيل (قوله الا اذا عين القوم أصح من عينه) لان  
 منة ذلك ترجع اليهم أنفع الوسائل (قوله أو على مكان هباء الخ) فيه نظر فان المكان  
 موجود فيكون وقفاً على موجود الذي في المنح عن الله مادياً هباء موصفاً بانه مدونة وقيل  
 أن يبقى وقف على هذه المدرسة وقفاً بشرائطه وجعل آخره لفقراء الخ وقيل بدوثة المكان  
 لانه لو وقف على مسجد مدسبه ماله لم يبي مكانه لم يصح الوقف كما أتى به مقتضى حديث  
 عبد الرحمن افندي العمادى (قوله وتصرف الغلة لفقراء الخ) أقول هذا الوقف يسمى  
 منقطع الاول قال في الخاتمة ولو قال أرضى صدقة موقوفة على من يحدث لي من الولد وليس له  
 ولدي يصح فاذا أدركت الغلة تقسم على الفقراء وان حدث له ولده بعد القسمة تصرف الغلة  
 التي توجد بعد ذلك الى هذا الولد لان قوله صدقة موقوفة وقف على الفقراء وذكر الولد الحادث  
 للاستثناء كأنه قال الا ان حدث لي ولد فقلت له ما بقى اه ومنه ما في الاستعفاء وقف على  
 ولده وإيس له الاولاد بن تصرف الغلة لولد الابن الى أن يحدث للواقف ولداً صلبه فتصرف اليه  
 اه وقد يـكون منقطع الوسط ومنه ما في الخاتمة موقوفة على ولديه ثم على أولادهما أبداً  
 ما تناسلوا قال ابن الفضل اذا مات أحدهما عن ولديه تصرف نصف الغلة الى الباقي والنصف  
 الى الفقراء فاذا مات الآخر تصرف الجميع الى أولاد وأولاد الواقف لان مراعاة شرط الواقف  
 لازم والواقف انما جعل أولاد الاولاد بعد انقراض البطن الاول فاذا مات أحدهما تصرف  
 النصف الى الفقراء اه (تنبيه) اه علم من هذا أن منقطع الاول ومنقطع الوسط يصرف  
 الى الفقراء ووقع في الخيرية خلافاً حيث قال في تعليل جواب مانصه للاختطاع الذي  
 صرحوا بأنه يصرف الى الأقرب للواقف لانه أقرب لفرضه على الاصح اه وهذا مستحق قلم  
 فان ما ذكره مذهب الشافعي فقد قال نفسه في محل آخر من الخيرية والمنقطع الوسط فيه  
 خلاف قيل يصرف الى المساكين وهو المشهور عندنا والمظافر على السنة علمنا ثم قال  
 بعد أسطر في جواب سؤال آخر وفي منقطع الوسط الاصح صرفه الى الفقراء وأما مذهب

ويطرد البيع (الباني)  
 للمصنف (أولى) من القوم  
 ينصب الامام والمؤذن في  
 المختار الا اذا عين القوم  
 أصح من عينه (الباني) صح  
 الوقف قبل وجود الموقوف  
 عليه فلو وقف على أولاد  
 زيد ولولاه أو على مكان  
 هباء لم يصح أو مدونة  
 صح (في الاصح) وتصرف  
 الغلة لفقراء الخ الى أن يولد  
 زيد أو يبنى المسجد عمادية  
 زاد في التمر

مطلب  
 في الوقف المنقطع مع الاول  
 والمنقطع الوسط



الشافي فامش - هو رانه يصرف الى اقرب الناس الى الواقف اه (قوله وينبغي الخ) وفي فتاوى الحسائني بعد كلامه - لم انه اذا شرط الواقف المعلوم لاحد انه يستحقه عند قيام المانع من العمل ولم يكن بتقصيره سواء كان ناظر او غيره كالحاجي اه (قوله اوصد الامام ارضا) أي أخرجهما من بيت المال وعينها اه هذه الجهة والارضاد ليس بوقف حقيقة اه - عدم الملك بل يشبهه كقوله مناه (قوله يعني فيه) عبارة النهر بعده وهذا لم اره في كلام عالمنا الا انه في خلاصة قال المسجد اذا خرب او الحوض اذا خرب ولم يتجج اليه لغير فرق الخاف عنه صرفت اوقافه في مسجد آخر او حوض آخر اه وعلى هذا فيلزم المرصد عليه ان يديرها حتى الدواب ونسبيل الماء كما كانت ولا يتوهم من كونه ارسادا على المالك ان لا يلزم ذلك فتدبره اه - كلام النهر وحاصله ان المنقول عندنا ان الموقوف عليه اذا خرب يصرف وقته الى مجانسه فتصرف اوقاف المسجد الى مسجد آخر وأوقاف الحوض الى حوض آخر والارضاد نظير الوقف حيث استغنى عن الساقية الاولى وارصد وكيل الامام الارض على الساقية الثانية المملوكة وكان ذلك ارسادا على مالكها يلزم المالك ان يدير تلك الارض أي غلتها وخارجها الى سقي الدواب ونحوها ليكون صرفا الى ما يجنب الناس الاقل كما في الوقف لان وكيل الامام لم يرصد هاته البتة مع المالك بخارجها كيفما اراد بل يكون له في الماء كما كانت - بين ارسادها الامام اولها وظاهر هذا انه لا يلزم المالك ادارة خارج الارض على ساقية التي ارسد عليها وكيل الامام بل عليها او على ساقية أخرى اذ لا يلزمه بالارضاد المالك كور ان يسجل ملكه كالايخني وبهذا التقرير يظهر ان الضمير في قوله ادارتها كما كانت عائد الى الارض المرصد لا الى الساقية كالايخني والارزم ان يجعل ساقية مبيلا للناس جبر او لا بقوله احد فافهم (قوله الماني الحاوي الخ) حاصله ان ما خرب تصرف اوقافه الى مجانسه فكذا الارصاد فهو استدلال على قوله تلزم ادارتها أي الارض المرصد كما كانت اي بان يصرف خارجها في نسيل الماء كما قررناه والمقصود الخاق الارصاد بالوقف لانه نظيره ولا يصح كون النقل فيما ذكره من وقف الى وقف وفي الحادثة من وقف الى ملك فافهم (قوله في الثاني) متعلق بدخل اي في الوقف الثاني الموقوف على الذرية والعقب ثم على العتقاء والمراد هل يشايك عتبه فلان بقية العتقاء فيما آل اليهم لم يكونه منهم ولا يدخل فيكون الواقف خصه بوقف على حدة (قوله مذ كور في الذخيرة) عبارتها ليجعل نصف غلة ارضه لفقراء قرابته والنصف الاخر للمساكين فاحتاج فقراء قرابته هل يعطون من نصف الماكين قال هلال لا وهو قول ابراهيم بن خالد السقي وقال ابراهيم بن يوسف وعلى بن ابي عمير القاسمي وأبو جعفر الهندواني يعطون اه نهر (قوله لكن في الثانية الخ) استدراك على قوله اختلاف العتقاء فان المراد به عتقاء بعض علماء الروم يعني حيث وجد نصريح الثانية بالاصح فلا وجه للاختلاف بل يلزم متابعة الاصح بعد عبارة الثانية وقال في النهر هذا مخصص رسالة كبيرة لولانا قاضي القضاة على جلبي وضعا حين نقض حكم مولانا محمد شاه بادرنه وكل منتهما رد على صاحبه وقد علمت ما هو المعتمد فاعتمد هذه والله سبحانه الموفق اه قلت وقد رأيت في الثانية صريح الواقعة وهو وقف ضبعة نصفها على امرائه ونصفها على ولده يزيد على انه ان

مطلب ٣ وقف النصف على ابنه يزيد والنصف على امرائه ثم على اولاده يدخل زيد منهم ماتت

ماتت المرأة فنهض فيها الاولاد ثم ماتت المرأة فالنصف لابنه زيد ونصيب المرأة لساير الاولاد وزيد لانه جعل نصيبها بعد موتها الاولاد وزيد منهم أيضا اه مخصصا ولم يهلك فيه خلافا وامامنا اه الوصية المذكورة هنا فقد ذكر في الوصية فيها ان لا يقال ان اوصى لكل دفعة واحدة لا يأخذ وان اوصى له ثم اوصى بوصايا آخر ثم اوصى في آخره لفقراء به كذا فله الاستدلال في الاول ما قال برة واحدة ميز فيه وبين الفقراء فلا يصح الجمع اه وانني الحسائني في الوقف بعثله قياسا عليه فيمن وقف ثلثي كذا على طائفة والثلث على الفقراء فراجع له لكن ما نقلناه عن الثانية بخلافه فان ظاهرا انه وقف الكل دفعة واحدة وهو ظاهر مانع له الشارح عنها ايضا فالظاهر عدم التفصيل في الوقف والوصية واقعه بهانه أعلم (قوله لم يا كل) أي بل يبيعها المتولي ويصرفها في مصالح الوقف بجر (قوله ان غرس للسبيل) وهو الوقف على العامة بجر (قوله والا) أي وان لم يغرسها للسبيل بان غرسها للمسجد أو لم يغرسه بجر عن الحاوي وهذا محل الاستدلال على قوله الظاهر انه اذا لم يعلم شرط الواقف لم ياكل وهو ظاهر فافهم وأصله لصاحب البصر حيث قال ومقتضاه أي مقتضى ما في الحاوي انه في البيت الموقوف اذا لم يعرف الشرط ان يأخذها المتولي لبيعهما وبصرفها في مصالح الوقف ولا يجوز له استأجر الا كل منها اه وضعية يبيعهما للتمار لا لانتجار لما في البصر عن الظاهر بيرة شجرة وقف في دار وقف خربت ليس للمتولي ان يبيع الشجرة وبعدها الدار ولكن يكرى الدار ويستعين بالسكران على عمارة الدار بالاشجرة اه فهذا مع خراب الدار وكيف يجوز بيعها مع عمارة الظاهر انه في مسئلة تايذفع الشجرة على وجه المساقاة للمستأجر قال في الاسعاف ولو كان في أرض الوقف شجرة فدفعه معاملة بالنصف مثلا جاز اه ثم ظاهر كلام البصر ان هذه الانتجار في الدار لا تمنع حصة انتجارها لانها لا تمنع شغلها لانها لا تخل بالمقصود وهو السكنى بخلاف الانتجار في الارض لان ظاهرا يمنع الانتفاع بالزراعة ولهذا شرطوا ان يقدم عقد المساقاة على الانتجار وسما في مسئلة غرس المستاجر والمتولى (قوله قولهم شرط الواقف كنص الشارع) في الخيرية قد مر جوابان الاعتبار في الشروط ما هو الواقع لانما كتب في مكتوب الوقف فلو اقيمت بنصف الماكين بوجدي في كتاب الوقف عمل بها بالاربع لان المكتوب خط مجرد ولا عبرة بنحوه عن الجمع الشرعية اه ط (قوله أي في المفهوم والدلالة الخ) كذا عبر في الاشياء والذي في البصر عن العلامة قائم في المفهوم والدلالة وهو المناسب لان المفهوم عندنا غير معتبر في النصوص والمراد به مفهوم المخالفة المسمى دليل الخطاب وهو أقسام مفهوم الصفة والشرط والغاية والعدد والقب أي الاسم الجامد ككتاب مثلا والمراد به عدم اعتباره في النصوص ان مثل قولك أعط الرجل العالم أو أعط زيد ان مالك أو أعطه الى ان يرضى أو أعطه عشرة أو أعطه ثوبا لا يدل على نفي الحكم عن المخالف للمنطوق يعني أنه لا يكون من باب إعطاء الرجل الجاهل بل هو مكتوب عنه وباق على عدم الاصل حتى يأتي دليل يدل على الامر بإعطائه أو انتهى عنه وكذا في البواقي وقام الكلام على ذلك في كتب الاصول نعم المفهوم معتبر عندنا في الروايات في الكتب ومنه قوله في أنفع الوسائل مفهوم التصنيف اه أي لان الفقهاء يصفون دون يذكروا الحكم في المنطوق فيفسره عن

مطلب استأجر دارا فيها انتجار

لها كل ماني الحاوي غرس في المسجد انتجارا فتمران غرس للسبيل فلا كل صلح الاكل والانتجاع اصالح المسجد وقولهم شرط الواقف كنص الشارع أي في المفهوم والدلالة

مطلب في قواهم شرط الوقت كنص الشارع

مطلب بيان مفهوم المخالفة

مطلب مفهوم التصنيف



المفهوم غالباً كقولهم يجب الجمعة على كل ذكر حر بالغ عاقل مقيم فانهم يريدون بهذه الصفات  
 نفي الوجوب عن مخالفتها ويستدل به الفقيه على نفي الوجوب على المرأة والعبد والصبي الخ  
 وقد يقال ان مراده بقوله في المفهوم انه لا يعتبر مفهومه كالا يعتبر في نصوص الشارع وفي  
 البيهقي نحن لا نقول بالمفهوم في الوقف **ككاه** وهو مقرر ونص عليه الامام الخصاص وانتي به  
 العلامة قاسم اه وبه صرح في الميضية ايضاً أي فاذا قال وقف على اولادى المذكور  
 بصرف الى المذكور منهم بحكم المنطوق وأما الأناث فلا يعطى اهن لعدم ما يدل على الاعطاء  
 الا اذا دل في كلامه دليل على اعطائهن فيكون مثبثاً لا عطاءهن ابتداء لا يحكم المعوضة لكن  
 نفي البيهقي في محل آخر عن المعنى وخزانة الروايات والمراجعة أن تخصيص الشيء بالذكر  
 يدل على نفي ما عداه في متفاهم الناس وفي المعنويات وفي الروايات قلت **ككاه** قال ابن  
 أمير حاج في شرح التحرير عن حاشية الهداية الغبارى عن شمس الأئمة الكردى ان تخصيص  
 الشيء بالذكر لا يدل على نفي الحكم عما عداه في خطابات الشارع أما في متفاهم الناس وعرفهم  
 وفي المعاملات والعقائد يدل اه قال في شرح التحرير وتداوله المتأخرون وعليه ما في  
 خزانة الأكل والخاتمة لو قال مالك على أكثر من مائة درهم كان اقراراً بالمائة اه فعلم أن  
 المتأخرين على اعتبار المفهوم في غير النصوص الشرعية وقام تحقيق ذلك في شرحنا على  
 منظوم متناهي ربه المأني وحيث كان المفهوم معتبراً في متفاهم الناس وعرفهم وجب اعتباره  
 في كلام الواقف ايضاً لانه يتكلم على عرفه وعن هذا قال العلامة قاسم ونص أبو عبد الله  
 الدمشقي في كتاب الوقف عن شيخه شيخ الاسلام قول الفقهاء نصوصه كمنع الشارع معنى  
 في الفهم والدلالة لا في وجوب العمل مع أن التحقيق أن انقطعه واوقف الموصى والخالف والناذر  
 وكل عاقل يحمل على عادته في خطابه ولفظه التي يتكلم بها وافقت لغة العرب ولغة الشرع  
 أم لا اه قال العلامة قاسم قلت وإذا كان المعنى ما ذكرنا كان من عبارة الواقف من قبيل  
 انفسر لا يحمل تخصيصاً ولا نارا ولا يحمل به وما كان من قبيل الظاهر كذلك وما احتل وفيه  
 قرينة على ما كان مشتركاً لا يحمل به لانه لا عموم له عندنا ولم يقع فيه نظر الجمهور بل يرجح  
 أحدهما لوليه وكذلك ما كان من قبيل الجمل اذا مات الواقف وان كان جباراً يرجع الى يانه هذا  
 معنى ما أفاده اه **(قوله وجوب العمل به)** هذا مخالف لما نقلناه آنفاً مع أنه في البحر قوله  
 ايضاً وقال عقبه فعلى هذا اذا ترك صاحب الوظيفة مباشرة في بعض الاوقات المشروطة  
 عليه فيها العمل لا يأنه عند الله تعالى غاية انه لا يستحق المعلوم اه نعم في الاشياء جزم بما  
 ذكره الشارح وقواه في النهر وعزاه في قضاء البحر الى شرح الجمع قلت ويظهر من عدم التناهي  
 وذلك أن عدم وجوب العمل به من حيث ذاته بدليله أنه لو ترك الوظيفة أصلاً وباشرها غيره  
 لم يأنه وهذا الاشبهية فيه وجوب العمل به باعتباره حل تناول المعلوم بمعنى أنه لو لم يعمل به  
 وتناول المعلوم ان تناولها بغيره **(قوله السكك من النهر)** ميتة أو غير أي كل هذه الفروع  
 ما خوذ من النهر **(قوله الجامكية)** هي ما يرتب في الاوقاف لاصحاب الوظائف كما في عدة  
 كلام البحر عن ابن الصانع وفي الفقه الجامكية كالعطاء وهو ما ثبت في الديوان باسم المقابلة  
 أو غيرهم الا أن العطاء مستوي والجامكية شهرية **(قوله أي فيمن المباشرة الخ)** يعني أن

مطلب  
 لا يعتبر المفهوم في الوقف

مطلب  
 المفهوم معتبر في عرف  
 الناس والمعاملات  
 والعقائد

وجوب العمل به فيجب  
 عليه خدمة وظيفته أو  
 تركها لمن يعمل والا أن  
 لا سيما فيما يلزم بتركها  
 تعطيل الكل من النهر وفي  
 الاشياء الجامكية في الاوقاف  
 لها شبه الاجرة أي في زمن  
 المباشرة والحل للاغنياء  
 وشبه الصلة

مطلب  
 الجامكية في الاوقاف

اعتبار شبهها بالاجرة من حيث حل تناولها للاغنياء اذ لو كانت صدقة محضة لم تحل لمن كان  
 غنياً ومن حيث ان المدرس لومات أو عزل في أثناء السنة قبل مجيئ الغلة وظهورها من  
 الأرض يعطى بقدر ما ياتى ويصير ميراثاً عنه كالا جبر اذا مات في أثناء المدة ولو كانت صدقة  
 محضة لم يعط شيئاً لان الصلة لا تملك قبل القبض بل تسقط بالموت قبله بخلاف القاضي اذا مات  
 في أثناء المدة فإنه يسقط رزقه لانه ايس فيه شبهه الاجرة لعدم جواز أخذه بالاجرة على القضاء  
 أما على التسديد وهو التعليم فاجازه المتأخرون وبخلاف الوقف على الاولاد والذرية فان  
 من مات منهم قبل ظهور الغلة تسقط ايضاً لانه صدقة محضة كما حرمه الطرسوسى وتقدم غنامه  
 عند قول المصنف مات المؤذن والامام ولم يتوفيا وظيفة قائم الخ **(قوله لا تسترد المجهلة)** أي  
 لو قبض جامكية السنة بقامها ومات في أثناء السنة لا يسترد حصة ما بقى لان الصلة تملك  
 بالقبض ويحل له لو فقيراً كما قدمه الشارح ولو كانت أجرة محضة استرد منه ما بقى **(قوله فانه)**  
**لا يصح على الاغنياء ابتداء)** لانه لا بد أن يكون صدقة من ابتدائه لان قوله صدقة موقوفة  
 أبداً ونحوه شرط أصحته كما صرح به وأشرنا اليه اول الباب وينا أن اشترط صرف الغلة  
 لمعين يكون بمنزلة الاستعانة من صرفه الى الفقراء فيكون ذلك المعين قائماً مقامهم فقاروا في  
 معنى الصدقة عليه لقيامه مقامهم هذا غاية ما وصل اليه فهمي في هذا المثل فليتأمل **(قوله)**  
**وغنامه فيها)** قدمنا حاصله **(قوله بكمه اعطاء نصاب لفقير الخ)** لانه صدقة فاشبهه الزكاة  
 اشياء **(قوله الا اذا وقف على فقراء قرابته)** أي فلا يكره لانه كالوصية اشياء ولانه وقف على  
 معينين لاحق اغيرهم فيه فياخذونه قل أو كثر **(قوله لبعض العلماء الفقراء)** متعلق بالمرتب  
 فان كان ذلك المرتب بشرط الواقف فلا شبهة في جواز ما رتب به وان كان من جهة  
 غيره كالمتولى فلا يجوز النصاب هذا ما ظهر لي وفي حاشية الجوى المرتب اعطاء نفي لا في مقابلة  
 خدمة بل لاصلاح الماعطى أو علمه أو فقره ويسمى في عرف الروم الزوائد اه **(قوله ليس)**  
**للقاضي أن يقرر وظيفة في الوقف الخ)** يعني وظيفة حادثة لم يشترطها الواقف أم لو قرر في  
 وظيفة مشروطة جاز الا اذا شرط الواقف التقرير للمتولى كما قدمناه عن الخيرية وقال الخبير  
 الرملى في حاشية البحر وهذا أي عدم التقرير بغير شرط اذ لم يقل وقف على مصالحه فلو قال  
 يفعل القاضي كل ما هو من مصالحه اه وهذا ايضا في غير اوقاف الملوك والامراء أما هي  
 فهي اوقاف صورية لا تراعى شروطها كما أنقضى به المولى أبو السعود وباقى قريباً في الشرح  
 عن المبسوط **(قوله الا انظر على الوقف)** اعلم أن عدم جواز الاحداث مقيد بعدم الضرورة  
 كما في فتاوى الشيخ قاسم أماما دعت اليه الضرورة واقتضت المصلحة لخدمة الزبنة  
 الشريفة وقراءة العشر والنجابة وشهادة الديوان فيرفع الى القاضي ويثبت عنده الحاجة  
 فيقرر من يصلح لذلك ويقدريه أجر مثله أو يأذن للناظر في ذلك قال الشيخ قاسم والنص في مثل  
 هذا في الوول الجلية أبو السعود وعلى الاشياء وعليه فالاعتصام على النظر فيه نظر كما أفاده ط  
 قات لكن في الذخيرة وغيره ليس للقاضي أن يقرر فتراشالى المسجد بلا شرط الواقف قال في  
 البحر ان في تقريره مصلحة لكن يمكن أن يستأجر المتولى فراشا والمتموع تقريره في وظيفة  
 تكون مثله ولذا صرح في الخاتمة بان المتولى أن يستأجر خادماً للمسجد بأجرة المثل واستفيد

مطلب  
 فلو مات المدرس أو عزل  
 قبل مجيئ الغلة

فلومات أو عزل لا تسترد  
 المجهلة وشبهه الصدقة  
 لتصح أصل الوقف فانه  
 لا يصح على الاغنياء  
 ابتداء وغنامه فيها بكمه  
 اعطاء نصاب اغيرهم من وقف  
 الفقراء الا اذا وقف على  
 فقراء قرابته اختياراً ومنه  
 يعلم حكم المرتب الكثيرين من  
 وقف الفقراء لبعض العلماء  
 الفقراء فليحفظ اه  
 للقاضي ان يقرر وظيفة  
 في الوقف بغير شرط الواقف  
 ولا يحل للمقرر الاخذ الا  
 بالنظر على الوقف

مطلب  
 ليس للقاضي ان يقرر  
 وظيفة في الوقف الا انظر



مطلب  
المراد من العشر المتولى  
اجزئ للثل

مطلب  
في زيادة القاضى في معلوم  
الامام

بابه ثلثه قسمة تجوز الزيادة  
من القاضى على معلوم  
الامام اذا كان لا يكفيه  
وكان عالما تقيا ثم قال بعد  
ورقتين والخطيب يطق  
بالامام بل هو امام الجمعة  
قلت واعلم في المنقومة  
الحجبة ونقل عن المذووظ  
ان السلطان يجوز له مخالفة  
الشرط اذا كان غالب جهات  
الوقف قدرى وحرار  
في عمل بامر وان غير شرط  
الوقف لازما لها ايت  
المال

مطلب  
للسلطان مخالفة الشرط  
اذا كان الوقت من بيت  
المال

منه عدم صحة تقرير القاضى بالشرط في شهاة ومباشرة وطلب بالاولى اه (قوله بامر  
مطل) ويعبر بعضهم بالعشر والصواب ان المراد من العشر ابر المثل حتى لو زاد على ابر  
مطلد لزيد كما هو مقرر معلوم ويؤيده ان صاحب الوفاء لم يثبت بعد ان قال به بل القاضى  
لاقيم عشر غلة لوقف فهو واجبه لانه رأيت في اجابة السائل ومعنى قول القاضى للقيم عشر  
غلة الوقت اى القى هي ابر منه لانه مؤتمره او باب الاغراض القاسدة الخ يرى على  
الاثر من القضاء قلت وهذا فيمن لم بشرط له الواقف شيئا او ما الناظر بشرط الواقف فله  
ما عينه الواقف ولو اكثر من ابر المثل كما في البحر ولو عين له اقل فلا قاضى ان يكمل له اجر  
المثل بطلبه كما جزمه في انفع الوسائل وياتى قريب ما يؤيده وهو مذاهبنا لقوله الا ترى ان  
لا حرج في اخذ زيادة على ما قدر له الواقف اصلا (قوله تجوز الزيادة من القاضى الخ) ٢ اى اذا  
اتحد الواقف والجهة كما هي في المتن وفي البحر عن القنية قبيل فصل احكام المصداق يجوز  
صرف شئ من وجوه مصالح المصداق اذا كان يتصل لولم يصرف اليه يجوز صرف  
القاضى عن المصالح للامام الفقيه باذن القاضى ولو زاد القاضى في مرسومه من مصالح  
المصداق والامام مستغن وغيره يؤتم بالمرسوم المصداق وتطيل له الزيادة لو عالما تقيا ولو نصب  
امام آخر له اخذ الزيادة ان كانت لانه وجود الامام لا لو كانت له في الاول كنهية له او زيادة  
حاجة اه فله ان تجوز الزيادة اذا كان يتصل المصداق ونما او كان فقيرا او عالما تقيا  
فاما تناسب العطف بآوى قوله وكان عالما تقيا واما ما في قضاء البحر لو قضى بالزيادة لا ينفذ فهو  
محول على ما اذا فقت منه الشروط المذكورة كما اجاب به بعضهم ومقتضى التقييد  
بالقاضى ان المتولى ليس له ان يزيد للامام (قوله ثم قال) اى في الاشياء (قوله يطق بالامام)  
الظاهر انه يطق به كل من في قطعه من راد ان كان المصداق لا يكفيه كالناظر والمؤذن ومدرس  
المدرسة والبواب ونحوهم اذ لم يردوا بزيادة يؤيده في البرازية اذا كان الامام  
والمؤذن لا يثبت بغيره المرسوم للامام الذين ان يصرف اليه من قاضى وقف المصالح  
والامارة بآية صواب اهل المصالح من اهل الدولة لو اتحد الواقف لان فرضه احياء وقفه  
لا لو اختلف او اختلفت الجهة بان بنى مدرسة ومصبدا وعين لكل وقتا وفصل من غلة  
أدبه لا يبدل شرطه (قوله ونقل) ٣ اى صاحب الحجبة عن المبسوط اى مذهب وطواهر زاده  
والذى في الاشياء بعد ما نقل عن يذوق لى وطى ما يقيد ان الوظائف المتداخلة باوقاف  
الامراء والاطنين ان كان لها اصل من بيت المال او ترجع اليه يجوز ان كان بصفة  
الاستحقاق من عالم لم شرعى وطالب علم كذلك ان يا كل محقق وغيره قيد بمباشرة  
مانعه وقد اغتر بذلك كثير من الفقهاء في زجاشا فاستباحوا تناولها ايم الوظائف بغير  
مباشرة ومخالفة الشروط والحال ان ما نقله السبى وطى عن فقهاء ثم انما هو فيما يلى بيت  
المال ولم يثبت له ناقل اما الاراضى التى يابها السلطان وكم يصح بيعها ثم وقفها المشتري  
فانه لا بد من مراعاة شرائطه ولا فرق بين اوقاف الامراء والاطنين فائت للسلطان اشراء  
من وكيل بيت المال وهي جواب الواقعة التى اجاب عنها الحق ايم الله عام في فتح القدير فانه  
مثل ان الاشراف برسمى انما اشترى من وكيل بيت المال ارضا وقفها فاجاب بما ذكرناه

واما اذ وقف السلطان من بيت المال ارضا للمصلحة العامة فذكر في الخاتمة جواز ولا يراعى  
ما شرطه دائما اه فلهذا ينبغي التمسك ببل فيما نقله في الحجبة فان كان السلطان اشترى  
الاراضى والمزارع من وكيل بيت المال يجب مراعاة شرائطه وان وقفه لمن بيت المال  
لا يجب مراعاتها اه طقات ويفهم من قول الاشياء انما هو فيما يلى من بيت المال ولم  
يثبت له ناقل الخ انه انما يراعى شروطه اذا ثبت الناقل وهو كون الواقف مملوكا بشرائه  
او اقطاع رقبه بان كانت حرة او اتلا لانه لا يملك فيه اقطاعها السلطان لمن له حق في بيت المال  
أما بدون ثبوت الناقل فلا لانها بعد ما علم ان بيت المال فلا يصلح بقاؤها على ما كانت  
فيكون وقفا ارضا ارضا وهو ما يفرضه الامام من بيت المال وبعبارة مستقيمة من العلماء  
ونحوهم عونا لهم على وصوله م الى بعض حقهم من بيت المال فقبول مخالفة شرطه لان  
المقصود وصول المصلحة الى حقه وعن هذا قال المولى ابو السعود مفتى دارالاطنة ان  
اوقاف المولود والامراء لا يراعى شروطها لانهم من بيت المال اذ ترجع اليه اه قلت والمراد  
من عدم مراعاة شروطها ان الامام او نائبه ان يريد فيها وينقص ويضيق ذلك وليس المراد انه  
يصرفها عن الجهة العينة بان يقطع وظائف العلماء ويصرفها الى غيرهم فان بعض المولود  
اراد ذلك ومنهم علماء عصرهم وقد اوضحنا ذلك كله في باب العشر والخراج وقدمنا اشياء منه  
قبيل الفصل عند قوله واما وقف الاقطاعات ولا يقاس على ذلك اوقاف غير المولود والامراء بل  
يجب مراعاة شروطهم لان اوقافهم كانت املا كالمهم (قوله يصح تعليق التقرير في الوظائف)  
هذا ذكره في انفع الوسائل فتقها اخذ من جواز تعليق القضاء والامارة بجميع الولايات فلو  
مات المولى بطل التقرير وهو متفق عليه من اشياء قلت ودليله من السنة ما في صحيح البخارى من  
انه صلى الله عليه وسلم لم امر في غزوة مؤتة زيد بن حارثة وقال صلى الله عليه وسلم ان قتل زيد  
بخبر من ابي طالب فان قتل جعفر فعبدا لله بن رواحة الحديث ثم رأيت الامام السرخسى  
في شرح السير الكبير ذكر الحديث دليله على ذلك وقال فيه ايضا ما حاصله لو جامع المدد امير  
وعزل الامير الاول بطل تنفيله فيما يستقبل لزوال ولا يتبعه العزل لالومات اميرهم فامروا على  
غيره لان الثاني قائم مقامه الا اذا ابطاله الثاني او كان الخليفة قال لهم ان مات اميركم فاميركم  
ذلان قائم بطل تنفيله لان الثاني نائب الخليفة بتقليده من جهة فكذا في الامارة ابتداء  
فبذلك قطع رأى الاول برأى فوقه اه ملخصا وحاصله بطلان تنفيل الامير بعزله وكذا يجوز ان اذا  
نصب غيره من جهة الخليفة لامن جهة العسكرية الا اذا ابطاله الثاني ولا يخفى ان التنفيل بقوله  
من قتل قتيلا فلا سلمه فيه تعليق استحقاق النقل بالقتل فلهذا دل على قوله فلو مات المولى  
بطل التقرير ويبدل ايضا الى بطلانه بالعزل اى هل له الرجوع قبل الموت او الشفوق فالحق  
حروفي انفع الوسائل بل انه لا يصح عزله لان المعلق بالشرط عدم قبل وجود الشرط والتعليق  
ليس بسبب الحال عندنا وقرئ بين هذه المسئلة وبين ما لو كان وكالاته ثم قال له كالاته  
فانتهى وكمل في ذلك وكالاته فتقبله ثم قال عزله في تلك الوكالات كلها فروى عن محمد انه عزله  
عن الخلافة وعن ابي يوسف لا يعزل ووجه الفرق ان التعليق عند محمد صل في ضمن الوكالات  
المختصة فصار الجمع وسببا وقد ثبتت ضمما لا يثبت قصدا فلا يمكن ان يقول هنا بصفة العزل

• يصح تعليق التقرير في  
الوظائف فلو قال القاضى  
ان مات فلان

مطلب  
يصح تعليق التقرير في  
الوظائف



لانه قصدى فيبقى جواب محمد وجواب أبي يوسف هذا واحدا في أنه لا يصح المزل هذا خلاصة ما أطال به قلت لكن علمت أن للامير الثاني ابطال التثمين والظاهر أن الاول كذلك فكذا يقال هنا لو رجع عن التعليق يصح لانه قبل موت فلان ليس عزلا بالاجبة لانه لا يتقرر في الوظيفة الا بعد موت فلان وقبله لم يثبت له استحقاق قيم الذلوث لم يبطل التقرير بموت المعلق فانهم (قوله أو شغرت) بفتح الشين والغين المجعزة أي خلت عن العمل والبالد الشاغر الخالصة عن الناصر والسطان ط (قوله ليس للقاضي عزل الناظر) قيد بالقاضي لان الواقف له عزله ولو بلا جبة بقي كما قدمناه عند قوله وينزع لو غير مامون وقدمنا هذا عن الاشياء أنه لا يجوز للقاضي عزل الناظر المشروط له النظر بالاخيانة ولو عزله لا يصير الثاني متوليا ويصح عزله لو منصوب القاضي وأنه في جامع الفصولين قال لا يملك القاضي عزله مطلقا الا اوجب وتقدم غمامه وأنه في البصر أخذ منه عدم العزل اصحاب وظيفة الاجبة أو عدم أهمية وقد قدمنا هذا أيضا بعض موجبات العزل وأحكام الفراغ والتقرير في الوظائف (قوله حتى يثبتوا عليه خيانة) نعم أنه أن يدخل معه غيره بمجرد الشكاية والطعن كاحرره في أنفع الوسائل أخذنا من قول المصنف ان طعن عليه في الامانة لا ينبغي اخراجه الاجبة ظاهرة وأما اذا أدخل معه رجلا فاجره باق وان رأى الحاكم أن يجعل لذلك الرجل منه شيئا فلا بأس وان كان المال قليلا فلا بأس أن يجعل للرجل رزقا من غلة الوقف ويقتصد فيه اه مخلصا وسبب أن حكم نصرته عند قوله ولو ضم القاضي للقيم ثمة الخ (قوله وكذا الوصى) أى وصى الميت ليس للقاضي عزله بمجرد الشكاية بخلاف الوصى من جهة القاضي كما سبب في باب آخر الكتاب (قوله اذا أجرة انسانا) أى وامتنع عن مطالبة بزازية (قوله ولو فرط في شرب الوقف الخ) وعلى هذا اذا قصر المتولى في عين ضمانه لا فيما كان في الذمة كما في الجبر فلو ترك بساط المسجد بالانقض حتى أكلته الأرضة ضمن ان كان له اجرة وكذا خازن الكتب الموقوفة كافي الصيرفة ط عن المحوى والبيرى (قوله لا تجوز الاستدانة على الوقف) أى ان لم تكن باهر الواقف وهذا بخلاف الوصى فان له ان يشتري لليتيم شيئا بنسيئة بالضرورة لان الدين لا يثبت ابتداء الا في الذمة واليتيم له ذمة صحيحة وهو معلوم فتصور مطالبته اما الوقف فلا ذمة له والفقراء وان كانت لهم ذمة لكن أكثرتهم لا تتصور مطالبتهم فلا يثبت الاعلى القيم وما يجب عليه لا يملك قضاءه من غلة للفقراء كره هلال وهذا هو القياس لكنه ترك عند الضرورة كما ذكره ابو الليث وهو المختار انه اذا لم يكن من الاستدانة بد تجوز باهر القاضي ان لم يكن بعيدا عنه لان ولايته اعم في مصالح المسلمين وقبل تجوز مطلقا للعمارة والمعتد في المذهب الاول اماما له منه بد كما صرف على المستحقين فلا كافي القنية الا الامام والخطيب والمؤذن فيما يظهر لقوله في جامع الفصولين ضرورة مصالح المسجد اه والالصار والزيت بناء على القول بانهم امن المصالح وهو الرابع هذا خلاصة ما اطال به في البصر (قوله الاول اذن القاضي) فلوا دعي الاذن فاعلم انه لا يقبل الا بينة وان كان المتولى مقبول القول لماله ان يد الرجوع في القلة وهو انما يقبل قوله فيما يده وعلى هذا فاذا كان الواقع انه لم يستأذن بحرم عليه الا ضمن الغلة لانه لا اذن متبرع بحر (قوله الثاني ان لا تبسرا اجارة العين الخ) اطاع

مطلب  
ليس للقاضي عزل الناظر

مطلب  
للقاضي ان يدخل مع الناظر غيره بمجرد الشكاية

أو شغرت وظيفة كذا تقدم  
قرر ذلك فيما صرح به ليس للقاضي عزل الناظر بمجرد شكاية المستحقين حتى يثبتوا عليه خيانة وكذا الوصى الناظر اذا أجرة انما هرب ومال الوقف عليه لم يضمن ولو فرط في شرب الوقف حتى ضاع ضمن ولا تجوز الاستدانة على الوقف الا اذا احتج بها المصلحة الوقف كتمهيم وشرا بذر فيجوز بشرطين الاول اذن القاضي فلو بيعه منه يستدين بنفسه الثاني ان لا تبسرا اجارة العين والصرف من اجرتها

مطلب  
في الاستدانة على الوقف

الاجارة فشم الطويله منها ولو به قدوة فلو وجد ذلك لا يستدين أقاده البيرى وماسلف من أن المقتضى به بطلان الاجارة الطويله فذلك عند عدم الضرورة كما حرره سابقا فانهم (قوله والاستدانة القرض والشراء نسيئة) صوابه الاستدانة القرض اه ح وتفسير الاستدانة كما في الخاتمة أن لا يكون للوقف له فبصحة حاج الى القرض والاستدانة أما اذا كان للوقف غلة فانفق من مال نفسه لاصلاح الوقف كان له ان يرجع بذلك في غلة الوقف اه ومقاده ان المراد بالقرض الاقراض من ماله لا الاستدانة من مال غيره فلو دخل في الاستدانة وفي فتاوى الطائفة الذي وقفت عليه في كلام أصحابنا أن الناظر اذا أنفق من مال نفسه على عمارة الوقف يرجع في غلته الرجوع ديانة لكن لو ادعى ذلك لا يقبل منه بل لا بد أن يشهد أنه أنفق ليرجع كما في الرابع والثلاثين من جامع الفصولين وهذا يقتضى أن ذلك ليس من الاستدانة على الوقف والامساك بالابتن القاضي ولم يكتف الاشهاد اه قلت لكن ينبغي تقييد ذلك بما اذا كان للوقف غلة والا فلا بد من اذن القاضي كما أقاده ما ذكرناه عن الخاتمة ومثله قوله في الخاتمة أيضا لا يملك الاستدانة الا باهر القاضي وتفسير الاستدانة أن يشتري للوقف شيئا وليس في يده شيء من الغلة له املو كان في يده شيء فاشترى للوقف من مال نفسه ينبغي أن يرجع ولو بلا امر فاض اه وما ذكرناه في اتفاقه بنفسه باق مثله في اذنه للاستأجر أو غيره بالاتفاق فليس في الاستدانة وفي الخيرية مسئلة في علمية جارية في وقف تم همت فاذن الناظر للرجل بان يعمره من ماله في الحكم فيعصره من ماله باذنه أجب اعلم ان عمارة الوقف باذن متوليه يرجع بما أنفق يوجب الرجوع باتفاق أصحابنا واذا لم يشترط الرجوع ذكر في جامع الفصولين في عمارة الناظر بنفسه وقوانين وعمارة ما ذونه كعمارته فيقع فيه الخلاف وقد جزم في القنية والحواوى بالرجوع وان لم يشترطه اذا كان يرجع معظم العمارة الى الوقف اه قلت وفي الفصل الثاني من اجارات التناحية عن الحواوى مثل عن آجر منزل للرجل وقفه والد عليه وعلى اولاده وانفق المستأجر في عمارته باهر المؤجر قال ان كان له مؤجر ولاية على الوقف يرجع بما أنفق على الوقف والا كان المستأجر متطوعا ولا يرجع على المؤجر اه وظاهره مع ما صرح عن الخيرية أنه يرجع وان لم يكن في يده القيم مال من غلة الوقف وهو خلاف ما قدمناه عن الخاتمة فيما لو أنفق من مال نفسه فاعلم ما هنا من على رواية انه لا يشترط في الاستدانة اذن القاضي والا فهو ومشكل فليتأمل واذا قلنا بنسائه على ذلك فعلى هذا ما يفتى في زماننا في انبيات المرصد من تخديم قاض حنبلي يرى صحة اذن الناظر للاستأجر بالعمارة الضرورية بلا امر فاض غير لازم (قوله فوق قيمته) أى شرا بتمن مؤجل فوق ما يباع بتمن حال لان قيمة المؤجل فوق قيمة الحال (قوله ويكون الرجوع) أى ما يرجع بائع المانع بسبب التاجيل (قوله الجواب نعم) كذا حرره ابن وهبان اشياء لكن في القنية لو لم يكن فيه غلة لعمارة في الحال فاستقرض العشر بثلاثة عشر في السنة واشترى من المقرض شيئا بسيرا بثلاثة دنانير يرجع في غلته بالعمارة وعليه الزيادة اه قال في البصروبة اندفع ما ذكره ابن وهبان من أنه لا جواب لما سأل فيها اه ومثله في شرح المقدسى وكذا نقل البيرى عن التناحية مثل ما في القنية وقال وهذا الذي نفتى به ومنشأ ما حرره ابن وهبان عدم الوقوف على تحرير الحكم من تقدمه

مطلب  
في اتفاق الناظر من ماله على العمارة

مطلب  
في اذن الناظر للاستأجر بالعمارة

والاستدانة القرض والشراء نسيئة وهل للمتولى شراء متاع فوق قيمته نعم  
لعمارة ويكون الرجوع على الوقف الجواب نعم  
اقرب ارض بد غيره انما وقف

مطلب  
واشترى القيم العشرة بثلاثة عشر قال يرجع عليه



والهيب من المصنف أي صاحب الاشياء كيف اختاره ورضى به **١١** (قوله وكذبه) أي  
 الغير (قوله ثم ملكها) أي المقر ولو بسبب جبري أشباه (قوله صارت وقفا) مؤاخذه  
 بزعمه أشباه (قوله يعمل بالامانة على الاستحقاق الخ) أقول اعترض كثير من هذا الاطلاق  
 وأفتوا بسقوط الحق بمجرد الاقرار والحق الصواب أن السقوط مقيد بقيد معرفتها الفقيه  
 قال العلامة الكبير المصنف أقر فقال غلظة هذه الصفة ان لا يكون دوني ودون الناس جميعا  
 بأمر حق واجب ثابت لازم عرفته ولم ينفى الاقرار بذلك قال صدقة على نفسه والزم ما أقر به  
 مادام حيا فإذا مات ردت الغلة الى من جعلها الواقف له لانه لما قال ذلك جعلته كأن الواقف  
 هو الذي جعل ذلك فله مقره وعمله أيضا وله الجواز أن الواقف قال ان له أن يزيد وينقص  
 وأن يخرج وأن يدخل مكانه من رأى فيه صدق زيد على حقه **١٢** أقول يؤخذ من هذا انه  
 لو علم القاضي ان المقر انما أقر بذلك لاخذ بشئ من المال من المقر له عوضا عن ذلك لكان  
 بالوقف ان ذلك الاقرار غير معمول لانه اقرار خال عما يوجب قصصه مما قاله الامام المصنف  
 وهو الاقرار الواقع في زمان ما قبله ولا قوة الا بانه يرى أي لو علم انه جعله لغيره ابتداء لا يصح  
 كما أفاده الشارح بعد (قوله وان خالف كتاب الوقف) جلا على أن الواقف يرجع عما شرطه  
 وشرط ما أقر به المقر ذكره المصنف في باب مستعمل اشياء أقول لم أر شيئا منه في ذلك الباب وانما  
 الذي فيه ما نقله البيهقي آقا وليس فيه التعليل بل بانه يرجع عما شرطه ولذا قال الحارثي انه مشكل  
 لان الوقف اذا لزم لم ينافي ضيقه من الشروط الا أن يخرج على قول الامام بعدم لزومه قبل  
 الحكم ويحمل كلامه على وقف لم يصح **١٣** ملخصا قلت ويؤيده ما مر من الدور قبيل قول  
 المصنف ان هذا الواقف والجهة وهذا التأويل يحتاج اليه بعد ثبوت النقل عن المصنف  
 والله تعالى اعلم (قوله لكن في حق المقر خاصة) فإذا كان الوقف على زيد وأولاده ونسبه لم  
 على الفقراء فاقتر زيد بان الوقف عليهم وعلى هذا الرجل لا يصدق على ولده ونسبه في ادخال النقص  
 عليهم بل تقسم الغلة على زيد وعلى من كان موجودا من ولده ونسبه فصار زيد امنا ما كان  
 بينه وبين المقر له مادام زيد حيا فإذا مات بطل اقراره ولم يكن للمقر له حق وان كان الوقف  
 على زيد ثم من بعده على الفقراء فاقتر زيد بهذا الاقرار هذا الرجل شاركه الرجل في الغلة مادام حيا  
 فإذا مات زيد كانت للفقراء ولم يصدق زيد عليهم وان مات الرجل المقر له وزيد حيا فنصف الغلة  
 للفقراء والنصف لزيد فإذا مات زيد صارت الغلة كلها للفقراء المصنف ملخصا قلت وانما اعاد  
 نصف الغلة للفقراء اذا مات المقر له منع أن استحقاق الفقراء بعد موت زيد في هذه الصورة الاخيرة  
 لان اقراره المذكور يتضمن الاقرار بانه لا حق له في النصف الذي أقر به للرجل فلا يرجع  
 اليه بعده موت الرجل فيرجع الى الفقراء اذ لم يمت من يستحقه غيرهم هذا ما ظهر لي ويؤيده  
 انه لو كان الوقف على زيد وأولاده وذريته ثم على الفقراء كما في الصورة الاولى فمات الرجل  
 المقر له يرجع ما كان يأخذه الى الفقراء لا الى زيد لاقراره بانه لا حق له فيه ولا الى أولاده لانه لم  
 يقرهم ولم ينقص عنهم شيئا من حقهم وكذا لو كان الوقف على زيد ثم من بعده على أولاده  
 وذريته ثم على الفقراء ثم مات الرجل المقر له يرجع ما كان يأخذه الى الفقراء لا الى زيد ما لم يمت  
 ولا الى أولاده لانهم لا يستحقون شيئا الا بعد موته فصارت المسئلة في حكم منقطع الوسط الذي

مطلب  
 في المصادقة على الاستحقاق  
 وكذبه ثم ملكها صارت  
 وقفا يعمل بالمصادقة على  
 الاستحقاق وان خالف كتاب  
 الوقف لكن في حق المقر  
 خاصة فلا اقر المشروط له  
 الربع

بيناه قبيل القروع كما حررناه في تنقيح الحامدية فاعتنم هذه النافذة السنية (قوله أو النظر)  
 أفاد أن الاقرار بالنظر مثل الاقرار بربع الوقف أي غلته فلا اقر الناظر أن فلا يصدق به  
 نصف النظر مثلا يؤخذ باقراره وبشارته فلا في وظيفة ثم مادام حيا بين بقى ما لو مات أحدهما  
 فان كان هو المقر فالحكم ظاهر وهو بطلان الاقرار وانتقال النظر الى شرطه الواقف بعده  
 وأما لو مات المقر له ففي مسئلة تقع كثيرا وقد سئل عنها مرارا والذي يقتضيه النظر بطلان  
 الاقرار أيضا **١٤** لا تعود الحصة المقر به الى المقر لما مر وانما يوجبها القاضي للمقر  
 أو ان أراد من أهل الوقف لانه لا يملك الاقرار به لانه لا على أن الواقف هو الذي جعل ذلك للمقر له  
 كما مر عن المصنف فيصير كأنه جعل النظر لاشئ في الاشياء وما شرطه لاشئ ليس لاحدهما  
 لا فقرادوا ذامات أحدهما أقام القاضي غيره وليس للشي الا انفراد الا اذا أقامه القاضي  
 كافي الاستداف **١٥** ولا يمكن هنا القول بانتقال ما أقر به الى المالكين كما قلنا في الاقرار بالغلة  
 ادلا على حقهم في النظر وانما حقه في الغلة فقط هذا ما حررته في تنقيح الحامدية ولم أر من ينسبه  
 عليه فاعتنم (قوله صح) أي الاقرار المذكور والمراد انه يؤخذ باقراره حيث أمكن  
 تعديده ما لو كان في نفس الامر أقر كاذبا لا يحسن للمقر له شئ مما أقر به كما مر حوايه في غير  
 هذا الفصل اذا اقرارا بخبر لا عليك على أن التعليل هنا غير صحيح (قوله ولو جعله لغيره لا) أي  
 لا يصح لغيره لان تصحيح الاقرار انما هو معاملة له باقراره على نفسه من حيث ظاهر الحال  
 تصديقه في اخباره مع امكان تصديقه جلا على أن الواقف هو الذي جعل ذلك للمقر له  
 كما مر أما اذا قال المشروط له الغلة أو النظر جعلت ذلك لافلان لا يصح لانه ليس له ولاية انشاء  
 ذلك من تلقا نفسه وفي حق بين الاخبار والانشاء نعم لوجه النظر لغيره في مرض موته يصح  
 ان لم يتحالف شرط الواقف لانه يصير وصيا عنه وكذا لو فرغ عنه لغيره وقرر القاضي ذلك الغير  
 يصح أيضا لان ذلك عزل نفسه والقراغ عزل ولا يصير المقر له غلته ناظرا مجرد الفراغ بل لابد من  
 تقرير القاضي كما حررناه سابقا فاذا قرر القاضي المقر له صارا ناظرا بالتقرير لا بمجرد الفراغ  
 وهذا غير الجمل المذكور هنا فافهم وأما جعل الربع لغيره فقال ط ان كان الجمل على  
 التبرع بمعلومه لغيره بان يوكاله بقبضه ثم يأخذه لنفسه فلا شبهة في صحة التبرع به وان كان  
 به في الاسقاط فقال في الخيرية ان الاستحقاق المشروط كارت لا يقط بالاسقاط **١٦** قلت  
 ما عزا للخيرية الله أعلم بثبوتها فراجعها نعم المنقول في الخيرية ما يأتي وقد فرق في الاشياء  
 في بحث ما يقبل الاسقاط من الحقوق بين اسقاطه لمعين وغيره وبين ذلك في جملة مسائل  
 كثر السؤال عنها ولم يجد في ان الاسقاط المشرط له الربع حقه لا لا بد لا يسقط  
 كما فهمه المارومسي بخلاف ما اذا أسقط حقه لغيره **١٧** أي فانه يسقط لكنه ذكر أنه  
 لا يسقط ما عا في رسالته الموافقة في بيان ما يسقط من الحقوق وما لا يسقط أخذا بما في  
 شهادات الخيرية من كان فقيرا من أصحاب المدرسة يكون مستحقا للوقف استحقاقا لا يطل  
 باطلا له فلو قال بطلان في كانه أن يأخذه **١٨** قلت لا يمكن لا يخفى أن ما في الخيرية اسقاط  
 لا لا بد من خفي عدم الفرق اذا الموقوف عليه الربع انما يستحقه بشرط الواقف فاذا قال  
 اسقاط حق منه افلان أو جعلته له يكون مستحقا لشرط الواقف حيث أدخل في وقت ما لم يرضه

مطلب  
 في المصادقة على النظر

مطلب  
 في جعل النظر أو الربع لغيره  
 أو النظر انه يستحقه فلان  
 دونه صح ولو جعله لغيره لا  
 وسجي آخر الاقرار



الواقف لان هذا انشاء واقف بخلاف اقراره بانه قد فعله فلان فانه اخبار يمكن تصديقه  
 كما مر ثم رأيت الخبير الرمي اقول بذلك وقال بعد نقل ما في شهادات الخمانية وهذا في وقف المدرسة  
 فكيف في الوقف على الذرية المستحقين بشرط الواقف من غير توقف على تفرير الحاشا كم وقد  
 صرحوا بان شرط الواقف كمنع الشارع فاشبه الارث في عدم قبوله الاقاط وقد وقع  
 لبعضهم في هذه المسئلة كلام يجب ان يحذر اه (قوله ولا يمكن صرف الناظر الخ) اي  
 لو ادعى رجل انه من ذرية الواقف مع كيان الناظر كان يدفع له الاستحقاق لا يمكن بل لا بد  
 من اثبات نسبته وفي الخيرية في جواب سؤال ان الشهادته بانه هو وابوه وجده متصرفون في  
 اربعة قرار يط لا يثبت به المدعى كن ادعى حق المروءة او رقة الطريق على آخر وبرهن انه كان  
 يعرف في هذه لا يستحق به شيئا كما صرح به غالب علماءنا والشاهد اذا فسر للقاضي انه يشهد بانه  
 لا لا تقبل شهادته وأنواع التصرف كثيرة فلا يحل الحكم بالاستحقاق في غلة الوقف بالشهادة  
 بانه هو وابوه وجده متصرفون فقد يكون تصرفهم بولاية أو وكالة أو غصب أو نحو ذلك وما  
 صرحوا به ان دعوى بنوة الممتنع تحتاج الى ذكر نسبة الاب والام الى الجد ليصير معلوما لان  
 انسابهم هذه النسبة ليس بنات عند القاضي في شرط البيان اعلم لانه لا يحصل العلم للقاضي  
 بدون ذكر الجد والمقصود هنا العلم بالنسبة الى الواقف وكونه ابن عم فلان لا يتحقق به استحقاق  
 من وقف الجد الا على الحق العمومة بانواع منها الام لا ام اه قلت هذا ظاهر فيما اذا اراد  
 اثبات انه من ذرية الواقف بمجرد كونه ابن عم فلان الذي هو من ذرية الواقف فينتج ذلك بدون  
 اثبات نسبته الى الجد الجاهل بما هو ادعى انه من ذرية الواقف المستحقين للوقف فالظاهر انه  
 يمكن اثبات ذلك بدون ذكر النسب اذا كان الواقف على الذرية لانه يحصل المقصود بذلك لانه  
 لا يختلف ذلك في خلاف بنوة الم لا لانه قد يكون ابن عم للمتوفى ولا يكون من ذرية الواقف المكونه  
 ابن عم لام تأمل وسبب اني انه لو وقف على فقراء قرابته لا بد من اثبات القرابة وبيان جهتهم  
 (قوله وسبب في دعوى ثبوت النسب) اي في القروع حيث قال الشارع ولو اضر رجلا  
 ليدعي عليه ما لا يبيعه وهو مقر به او لافله اثبات نسبته عند القاضي بحضور ذلك الرجل ط  
 (قوله متى ذكر الواقف شرطين متعارضين الخ) في الاسعاف لو كتب اول كتاب الوقف لا يساع  
 ولا يوجب ولا يملك ثم قال في آخره على ان فلان يبيعه والاستبدال بغيره ما يكون وقفا ما كانه جاز  
 يبيعه ويكون الشافي ناهيا للاول ولو عكس بان قال على ان فلان يبيعه والاستبدال به ثم قال  
 آخره لا يساع ولا يوجب لا يجوز يبيعه لانه رجوع عما شرطه اوله اذا تعارض الشرطان اما  
 اذا لم يتعارض اراما يمكن العمل بهما وجب كما ذكره البيهقي في القاعدة التاسعة من الاشياء  
 وما ذكره داخل تحت قولهم شرط الواقف كمنع الشارع فان النسخ اذا تعارضاهل بالمتاخر  
 منها ط (قوله الوصف بعد الجمل الخ) سبب ذكر الشارع هذه المسئلة عن نظم الهيبة مع ما يناسبها  
 وسبب الكلام على ذلك (قوله متى وقف) اي على اولاده لانه منشا الجواب المذكور كما عرفت  
 وبه يظهر قاعدة التقييد بقوله حال صحته (قوله كما حققه مفتي دمشق الخ) اقول حاصل  
 ما ذكره في الرسالة المذكورة انه ورد في الحديث انه صلى الله عليه وسلم قال سوا بين اولادكم في  
 العطية ولو كنتم حوثر احد الا حثرت النساء على الرجال رواه سعيد في سننه وفي صحيح مسلم من

مطلب  
 لا يمكن صرف الناظر لثبوت  
 الاستحقاق

ولا يمكن صرف الناظر لثبوت  
 استحقاقه بل لا بد من اثبات  
 نسبه وسبب في دعوى ثبوت  
 النسب متى ذكر الواقف  
 شرطين متعارضين يعمل  
 بالمتاخر منهما عندنا لانه ناسخ  
 للاول الوصف بعد الجمل  
 يرجع الى الاخير عندنا والى  
 الجاهل عند الشافعية ولو بالواو  
 ولو يتم قال في الاخير اتفاقا  
 الكل من وقف الاشياء  
 وغامض في القاعدة التاسعة  
 متى وقف حال صحته وقال  
 على القرينة الشرعية  
 قسم على ذكرهم وانانهم  
 بالسوية هو المختار المنقول  
 عن الاخبار كما حققه مفتي  
 دمشق يحيى بن المنقاري في  
 الرسالة المرفوعة على القرينة  
 الشرعية

مطلب  
 متى ذكر الواقف شرطين  
 متعارضين يعمل بالمتاخر

مطلب  
 مهم في قول الواقف على  
 القرينة الشرعية

حديث الزعمان بن بشير اتقوا الله واعملوا في اولادكم قاله يدل من حقوق الاولاد في العطايا  
 والوقف عطية فيسوي بين الذكر والانثى لانهم فسر والعامل في الاولاد بالتسوية في العطايا  
 حال الحياة وفي الخمانية ولو وهب شيئا لاولاده في العصة وأرادتة فضيل البعض على البعض  
 روى عن ابي حنيفة لا بأس به اذا كان التقضييل لزيادة فضل في الدين وان كانوا سوا بكره  
 وروى ابي عن ابي يوسف انه لا بأس به اذا لم يقصد به الاضرار والاسوي بينهم وعليه الفتوى  
 وقال محمد بن علي للذكر ضعف الاثني وفي التارخانية مزيلا الى تمة الفتاوى قال: كرفي  
 الاستصان في كتاب الوقف وينبغي للرجل ان يمدل بين اولاده في العطايا والعامل في ذلك  
 التسوية بينهم في قول ابي يوسف وقد اخذ ابو يوسف حكم وجوب التسوية من الحديث  
 وتبعه اعيان المهتمين وواجب التسوية بينهم وقالوا يكون آتيا في التخصيص وفي التفضيل  
 وليس عند المحققين من اهل المذهب قرينة شرعية في باب الوقف الالهية بوجوب الحديث  
 المذكور والظاهر من حال المسئلة اجتناب المكر وهو فلا تصرف القرينة الشرعية في باب  
 الوقف الا الى التسوية والعرف لا يعارض النص في خلاصة ما في هذه الرسالة وقد كرفيها  
 انه اقول بذلك شيخ الاسلام محمد الجازي الشافعي والشيخ سالم السهري والشيخ المالكي والقاضي  
 ناج الدين الحنفى وغيرهم اه قلت وقد كنت قد عاينت في هذه المسئلة رسالة سميتها  
 العقود الذرية في قول الواقف على القرينة الشرعية حقت فيها المقام وكشفت عن  
 مخدواته اللثام بما حاصله انه صرح في الظهيرية بانه لو اراد ان يبر اولاده فلا فضل عند محمد  
 ان يجعل للذكر مثل حظ الانثيين وعند ابي يوسف في جعله مساويا وهو المختار في  
 الظهيرية قبيل المحاضر والسجلات عند الكلام على كناية صلت الوقف ان اراد الوقف على  
 اولاده يقول للذكر مثل حظ الانثيين وان شاء يقول للذكر والانثى على السواء ويمكن  
 الاول اقرب الى الصواب واجاب للثواب اه وهكذا رأيت في نسخة اخرى بلفظ الاول  
 اقرب الى الصواب فهو ذانص صريح في التفرقة بين الهبة والوقف فتكون القرينة  
 الشرعية في الوقف هي المفاضلة فاذا أطلقها الواقف انصرفت اليها لانها هي المكاملة  
 المعهودة في باب الوقف وان كان الكامل عكسه في باب الصداقة فالتسوية بينهم ما غير صحيحة  
 على انهم صرحوا بان مراعاة غرض الواقفين واجبة وصرح الاصوليون بان العرف يصلح  
 مخصسا والعرف العام بين الخواص والعوام أن القرينة الشرعية براديم المفاضلة وهي  
 اعطاء الذكر مثل حظ الانثيين ولذا يقع التصريح بذلك لزيادة التأكيده في غالب كتب  
 الاوقاف بان يقول بقسم بينهم على القرينة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين ولا تكاد  
 تجمع هذا يقول على القرينة الشرعية للذكر مثل حظ الانثى لانه غير المتعارف بينهم في  
 هذا اللفظ وفي الاشياء في قاعدة اعادة محكمة أن الفاظ الواقفين تبقى على عرفهم كما في وقف  
 فتح القدير ومنه في فتاوى ابن حجر ونقل التصريح بذلك عن جماعة من اهل مذهبه وفي جامع  
 القصاين مطلق الكلام في ما بين الناس يصرف الى المتعارف وقد مناهوه عن العلامة  
 قاسم وقد مر وجوب العمل بشرط الواقف حيث شرط القسمة كذلك وكان عرفهم هذا الماقتطع  
 المفاضلة وجب العمل بما اراده ولا يجوز صرف اللفظ عن مدلوله العرفي لانه صار حقيقة

مطلب  
 مراعاة غرض الواقفين  
 واجبة والعرف يصلح  
 مخصسا



مرفوعة في هذا المعنى والالفاظ تحمل على معانيها الحقيقية اللغوية ان لم يمارضها نقل في العرف  
الى معنى آخر فلفظ القرينة الشرعية اذا كان معناه لغة أو شرعا التسوية وكان معناه في  
العرف المفاضلة وجب حمله على المعنى العرفي كما عرفت ولوثبت أن المفاضلة في الوقف مكرومة  
كافي الهبة وان النص الوارد في الهبة وادعى الوقف أيضا نقول ان هذا لو اوقف أراد المفاضلة  
وارتكب المكرمة فلا يصح كون ذلك تقديم العرف على النص بل فيه إهمال النص بآثار  
المكرمة في إيفاء له وإعمال لفظه بحمله على مدلوله العرفي فان النص لا يغير الالفاظ عن معانيها  
المراد بل يبقى اللفظ على مدلوله العرفي وهو المفاضلة لانه صار علما عليهم أنه في قرينة شرعية  
في ميراث الاولاد فاذا ذكرها في وقفه على اولاده وجب العمل بما مراده وهذا كما بعدت أيم أن  
المفاضلة في وقف مكرومة كافي الهبة وقد سمعت النص يحج بخلافه عن الظهيرية وقد وقع  
سؤال في أو آخر كتاب لوقف من الفتاوى الخيرية فيه ذكر القرينة الشرعية مع عدم النص يحج  
بان لا ذكر مثل حظ الانثيين فاجاب فيه بالقسم بالمفاضلة وأجاب في الخيرية بقوله في سؤال آخر  
بذلك أيضا وبه أفق دمشق المرحوم الشيخ جميل تليد الشاويح وكذا شيخ مشايخنا  
الأنصاري وأيت مثل ذلك في فتاوى الشهاب أحمد بن الشاذلي الحنفي شيخ صاحب البحر  
ووافقه عليه الشهاب أحمد الرمي الشافعي في فتاويه ورأيت مثل ذلك أيضا في فتاوى شيخ الاسلام  
محقق الشافعية السراج الباقيني ومثله في فتاوى المصنف وراه أيضا إلى المقدسي  
والطبرلاوي كما يأتي في بيان كل هؤلاء الاعلام فتروا عما هو المتعارف من معنى هذا اللفظ وكفى  
بهم قدوة وهذا خلاصة ما ذكرنا في الرسالة المذكورة ومن أراد زيادة على ذلك فليرجع إليها  
رأيت قد علمنا انفق المقنع لم يتدبر ما يسمع والله الحمد (قوله ونحوه في فتاوى المصنف) هذا عجيب  
بل الذي فيه اختلافه وهو انصرف الفريضة الشرعية الى القسم بالمفاضلة حيث وجد ذكر  
وانت نعم وقع في السؤال الذي سئل عنه المصنف أنه آل الوقف الى أخى الميت لأمه وأخيه  
الشقيق فاجاب بانقسم الفقه بينهم ما نص فيه لا قسمة الميراث أي لا يعطى لآل الأم السدس  
والباقي للشقيق وقال ان هذا هو الموافق لغالب أحوال الواقفين وهو قد عرفت تفاوت بين المذكور  
والاثنى فاذا قال على حكم القرينة ينزل على الغالب المذكور ثم قال وقد أجاب به هذا الجواب  
شيخ الاسلام عدة الانام مفتي الوقت باقامة المحروسة هو الشيخ نور الدين المقدسي وشيخ  
الاسلام محمد الطبرلاوي الشافعي مفتي الديار المصرية اه وحاصل كلامه انه حيث وجد  
ذكر وقفه كافي واقعة السؤال من أخوين أحدهم الام والاخر شقيق يحمل لفظ القرينة  
الشرعية على القسم بالسوية لا على قسمة الميراث بينهم لان الغالب من أحوال الواقفين ارادة  
التفاوت بين المذكور والاثنى فيحصل هذا اللفظ على الغالب اذا وجد ذكر واثنى لا اذا كانا  
ذكرين قلت وهذا الاشك فيه وهو صريح فيما قلنا من حمل اللفظ المذكور على معناه العرفي  
وكان الشارح نظر الى قوله في صدر الجواب انقسم الفقه بينهم ما نص فيه ولم ينظر الى باقيه مع أن  
الضمير في بينهم ما راجع للاخوين لا الى ذكر كرواثنى وقد وقع لابن المنقاري رسالته تنظيم ما وقع  
الشارح فانه نقل عن الحافظ السبوطي فتوى استدلى به على كلامه مع انه ادلة على خلاف  
مرامه فان حاصلها ان واقفا شرط انتقال نصيب من مات عن غير ولد الى أقرب الطبقات اليه

ونحوه في فتاوى المصنف  
وفيما عرفت بتطريق شرعي  
وقد ثبت مكان وجب نقض  
البيع ولا يتم على البائع مع  
عدم علمه

قلت شخص عن ابن عمه وبنتي عم فاجاب بانه قال النصيب الى الثلاثة وان قوله بانقرضة  
الشرعية محمول على تفصيل المذكور على الاثنى فقط فلا يقتضي به ابن العم وان كان عصبه وحاصله  
حل القرينة الشرعية على المفاضلة لا على التسوية ولا على قسمة الميراث من كل وجه وهذا  
عن ما أجاب المصنف واقعه الموفق فانهم (قوله ولا يتولى أجر مثله) أي أجر مثل المكان  
المذكور في مدة وضع المشتري يده على القول المختار كما في البرازية وغيرها فتاوى المصنف  
(قوله فذلك لهما) هكذا عبارة فتاوى المصنف ونصها واذا زاد المشتري في المكان المذكور  
زيادة هي مال متقوم كالبنا والغرس فذلك لهما واهما المطالبة به فيسألان معهما فيه طريقا  
يظهر نفعهما بالجهة الوقف ويعظم وقعها اه وانما هو أن يقول فذلك له أي لأمه فتوى والمراد  
بالأنفع للوقف أنه ان كان القلع والتسليم للمشتري أنفع للوقف بقوله والابان كان القلع يضر  
بالوقف بتلك الناحية والوقف كما مر في بناء المستاجر تأمل قلت وهذا اذا كان النقص مالا  
المشتري فلو بناء بنقص الوقف فهو لا وقف وبقي لو هدمه ففي البصر من المحيط لو هدم المشتري  
البناء ان شاء القاضي ضمن البائع قيمة البناء فينفذه به أو ضمن المشتري ولا ينفذ البيع ويملك  
المشتري البناء بالضمن ويكون الضمان للوقف لا للوقف وقوف عليهم اه والمواد بالبناء نقضه  
وهذا اذا لم يمكن اعادته والا أمر باعادته كما سئذ كره في الغصب وبقي أيضا لو هدمه وبشاه على غير  
صفته ففي الحامدية عن فتاوى المفتي أبي السعد ود يلزم المشتري قلع ما بناه وقيمة ما قلعه اه  
قلت هذا ان لم يكن البناء الثاني أنفع للوقف ففي فتاوى قارئ الهداية سئل اذا استاجر شخص  
دارا وقفا ثم هدمها وبنى عليها ما هو نافع أو غير نافع ما يلزمه اجاب بنظر القاضي ان كان  
ما غير نافع عليه أنفع للجهة الوقف أخذ منه الاجرة وبقي ما عر لجهة الوقف وهو متبرع بما أنفعه  
في العدمارة ولا يحسب له من الاجرة وان لم يكن أنفع ولا أكثره الزمهم بدم ما بنى من العدمارة  
الوقف الى المصنف التي كان عليها به بدلت عزمه بما يليق به اه (قوله وفي البرزبة الخ)  
الذي في فتاوى المصنف وكذلك الرجوع بقيمة البناء على البائع اذا نقض المشتري البناء بلا قيد  
كما في البرازية نقلا عن الذخيرة وفيه انقلا عن الجامع انه انما يرجع على البائع بقيمة مبنيا اذا  
كان المشتري سلم النقص الى البائع وأما اذا لم يستلم النقص لا يرجع على البائع بشئ اه ما في  
فتاوى المصنف وقوله بلا قيد أي قيد التسليم المقيد به في العبارة الثانية ومثله ما سئذ كره  
لشارح في باب الاستحقاق عن المنية شري دارا بنى فيها فاستحققت رجوع بالثمن وقيمة البناء  
مبنيا على البائع اذا سلم النقص اليه يوم تسليمه وان لم يسلم فبالثمن لا غير اه وقوله يوم تسليمه  
متعلق بالقيمة حتى لو أنفق في البناء عشرة آلاف وسكن في الدار حتى تغير البناء وتم بدم بعضه  
لم يرجع الا بقيمة يوم تسليم البناء للبائع ولو خلا حتى صار بعشر بنى فارجع بقيمة يوم تسليم  
ولا ينظر الى ما أنفق كذا في الحاشية وبه يظهر أن قول الشارح بعد نقضه متعلق بمرجع لا بقيمة  
وأشار به الى انه انما يرجع بقيمة ما يمكن نقضه وتسلمه الى البائع فلا يرجع بقيمة جس وطن  
كما سئذ كره في باب الاستحقاق فانهم (قوله بخلاف مالواضحق المبيع) هذا لم يذكر في فتاوى  
المصنف ولا في البرازية كما سمعت والصواب اسقاطه لان ما نحن فيه من استحقاق المبيع وهذا  
يوهم الفرق بين مالواضحق لوقف ومالواضحقه مالك ولم يفرق بين مالواضحق المصنف لم يفرق

مطلب  
فيما لو اشترى دارا لوقف  
وعمر او غرس فيها

مطلب  
اذا هدم المشتري او المستاجر  
دارا لوقف ضمن  
وللمتولى اجر مثله ولو بنى  
المشتري او غرس فذلك لهما  
فيسألان معهما ما بالانفع للوقف  
وفي البرازية بمنزلة الجامع  
انما يرجع بقيمة البناء بعد  
نقضه ان سلمه المشتري للبائع  
وان امسكه لم يرجع بشئ  
بخلاف مالواضحق المبيع



بطلانه بطريق شرعي فيعود  
لما واقع او وارثه اوليت  
المال فلو وقفه السلطان عام  
بجاز ولو لجهة خاصة فظاهر  
كلامهم لا يصح لو شهد  
المتولي مع آخر بوقف مكان  
كذا على المسجد فظاهر  
كلامهم - م قبولها - لا تلزم  
الحاسبة في كل عام ويكتفي  
القاضي منه بالاجمال  
لو معروف بالامانة ولو لم يتم  
يجزه على التعمين شيئا  
ولا يحجب بل هو - م - ولو  
اتهم بخلفه فنية قلت  
وقد من في الشركة ان  
الشريك والمضارب والوصي  
والمتولي لا يلزم بالتفصيل  
وان فرض قضائنا ليس  
الا الوصول لصحت الحصول  
لو ادعى المتولي الدفع قبل  
قوله بلا عين اسكن افق الملا  
ابو السعود انه ان ادعى  
الدفع من غلة الوقف

١٠ مطلب  
في الوقف اذا انقطع ثبوته

١١ مطلب  
في محاسبة المتولي وتحليفه

١٢ مطلب  
في قبول قول المتولي في ضياع  
الغلة ونشر يقها

١٣ مطلب  
اذا كان الناظر مفسدا  
لا يقبل قوله بيمينه

بين ما كملت من عبارته في الفتاوى فانهم (قوله لوانقطع ثبوته الخ) ٣ المراد علم ثبوت وقف  
بالشهادة ولا يمكن جهات شرائطه ومما اوقفه بان لم يملك حاله ولا تصرف قوامه السابقين كيف كانوا  
يعلمون والى من يصرفونه فحينئذ ينظر الى ما في دواوين القضاة بان لم يوجد فيه الا يعطى احد من  
يدي فيه مصلح لم يبرهن فان لم يبرهن يصرف للقضاة لان الوقف في الاصل لهم وقد علم بمجرد كونه  
وقفا ولم يثبت فيه حق غيرهم فيصرف اليهم فقط وهذا - م - في قولهم يحبطها القاضي موقوفة  
الى ان يظهر الحال وقد سننا تمام تحقيق هذه المسئلة عند قوله ببيان المصروف من اصله فانهم  
(قوله لو وارثه) اي ان مات مالكه او وليت المال ان لم يكن له وارث (قوله فلو وقفه السلطان)  
اي بعد ما صار لبيت المال بوث اربابه وقد من ان - م - هذا او صاد لا وقف - م - في (قوله عاما)  
كالجهد والمقبرة وال - م - فاية ومثله ما وقفه في مسجد ويخبره للعلماء ويخبرهم عن له حق في بيت  
المال فلا يجوز لاجل ابطاله نعم للسلطان مخالفة شرط واقفه بزيادة وتخص ونحو ذلك لا يصرفه  
عن جهته الى غير جهة كما مر عند قوله ونقل عن المسوط (قوله ولو لجهة خاصة) كذروته  
او عتاقه (قوله لا يصح) لان فيه تعميل - م - بقية الم - م - وقد بطل المقام في شرح الوهبانية  
فراجعهم (قوله فظاهر كلامهم قبولها) كالشهد بوقف مدونة وهو صاحب وظيفة فيها فتاوى  
المصنف وكذا شهد اهل الم - م - بوقف عليها وابناء السيل بوقف على ابناء السيل وهو - م - ذاتي  
الشهادة باصل الوقف لا فيما يرجع الى الغلة كشم اداة باجارت ونحوها فلا تقبل لان له حقا فيمكن ان كان  
متم ما كلف في شهادته الجور ومما في غامه هناك ان شاء الله تعالى فيقبل قوله والاجر الخاص ووجه  
القبول ان الشهادة تقبل في الوقف بحسبة بدون الدعوى كما مر (قوله بل يمدده) يومين او ثلاثة  
فان فعل والايكتفي منه باليمين بجر (قوله ولو اتمم بمخافة) ٣ اي وان كان امينا كالمدعى يدعي  
هناك الودعة او رد هائل انما يستلزم ان ادعى عليه شيئا مذكورا وقيل بخلافه على كل حال بجر  
عن القنية قلت وسياق قبيل كتاب الاقرار انه لا تخالف على حق مجهول الا في ست اذا اتهم  
القاضي وصى يتم ومتولى وقف وفي رهن مجهول ودعوى سرقة وغصب وخيانة مودع - م -  
(قوله ذات وقد من الخ) استدراكه على قوله ولو لم يتم ما يجزئه على التعمين وقد يجب ان يجعل مائة  
على ما اذا كان معروف بالامانة (قوله بلا عين) ٤ يخالف ما في البحر عن وقف الناحي اذا اجر  
الوقف اوقعه او وصيه او امينه ثم قال قبضت الغلة فضاقت اذ فرغنا على الموقوف عليه  
وانكروا فاقول له مع يمينه - م - ومثله في الاساف وكذا في شرح المتي عن شروط الظهيرة  
ثم قال وسيجي في العارية انه لا يضمن ما انكروه بل يدفعه ثانيا من مال الوقف - م - وفي حاشية  
الخبر لم يفتي في هذا الزمان - م - قلت بل نقل في الحاشية عن المفتي ابي  
السعود انه اتفق بانه ان كان مفسدا مبدرا لا يقبل قوله بصرف مال الوقف بيمينه وفيما اتفق في  
الامانة قول الامين مع يمينه الا ان يدعي احرا يكذبه الظاهر فحينئذ تزول الامانة وتظهر الخيانة  
فلا يصدق بغير عن احكام الاوصياء على هذا الظاهر خيانة ناظر لا يصدق قوله ولو لم يتم  
كثرة الوقوع - م - وفيما عن فتاوى الشافعي بعد كلامه ومن انصف به هذه الصفات المخالفة للشرع  
اتى صار بها - م - فلا يقبل قوله فيما صرفه الا يمينه - م - وبقي هل يقبل قول الناظر الثقة بعد  
العزل ايضا ذكر الخوى في حاشية الاشياء من كتاب الامانات ان ظاهر كلامهم - م - القبول لان

العزل لا يخرج عن كونه امينا وانما لم يبرهن به وبه اتفق المصنف - م - اعلى الوصي لو ادعى  
به مدلول الخ اليتم انه اتفق كذا فانه يقبل وعلمه بانه اسند الى حالة منافاة للضمان (قوله في وقفه)  
اي وقف الواقف المالموم من المقام (قوله قبل قوله) اي ولو لم يمدحهم كما في شرحه على المتي  
(قوله لا يقبل قوله) لان ما اخذه الاحكام ونحوه ليس مجرد صفة بل فيه شوب الاجرة كما مر (قوله  
قال المصنف) اي في فتاواه لم يكن قال في كتابه تحفة الاقران غير ان العلماء على الاتساع به لانه - م -  
وفي حاشية الخبر الرمي والجواب عما قاله ابو الو - م - هو دانم ليس له احكام الاجرة من كل وجه  
ومقتضى ما قاله ابو الو - م - هو انه يقبل قوله في - م - برائة نفسه لاني - م - صاحب الوظيفة لانه  
امين فيما في يده فيلزم الضمان في الوقف لانه عامل له وفيه شرر بالوقف فالافتاء بما قاله العلماء  
متعين وقوله في المصنف هو تفصيل في غاية الحسن في غير محله اذ يلزم منه تضييع الناظر اذا  
دفع لهم بلا يمينه - م - قلت وفيه نظر بل الضمان على الوقف لانه عامل له ولاته - م - دي  
منه اصل لانه دفع - م - قال في نسخة فابن التبعدي اذ لم يثبت والالزم انه يضمن ايضا في - م -  
استحقاقه مخصصا للبناء اذ دفع له الاجرة بلا يمينه ولذا قال في الحاشية بعد نقله كلام الخبر الرمي  
قلت تفصيل بل ابي السعود في غاية الحسن باعتبار التخييل بالاجرة فهو مثله الوقول للعلماء يقبل  
قوله في الدفع الى الموقوف عليهم مجهول على غير ارباب الوظائف المشرعة عليهم العمل الا ترى  
انهم اذ لم يبرهنوا لا يستحقون الوظيفة فهي كالاجرة لا محالة وهو كانه اجير فاذا كنفينا  
بين الناظر وبين عليه الاجر لا سيما انطاوه - م - ذا الزمان وقال المولى عطاء الله - م - دي في  
مجموعته مثل شيخ الاسلام زكريا الذي عن هذه المسئلة فاجاب بانه ان كانت الوظيفة في  
مقابله الخدمة فهي اجرة لا بد للمتولي من ثبات الاداء باليمين والا فهي - م - وعطية يقبل في  
اداة قول المتولي مع يمينه واقسام من - م - من المتابع للاسلامية الى هذا الزمان على هذا  
متة - م - كين بغير المتأخر من الاجرة في مقابلة الطلحات - م - (قوله ذات وسيجي الخ) حيث  
قال واما اذا ادعى المصروف الى وظائف المرتبة فلا يقبل قوله في - م - هم - م - لا يضمن  
ما انكروه بل يدفعه ثانيا من مال الوقف كالمسئلة في حاشية اخي فانه - م - قلت وسيجي - م -  
قبله في الودعة حكم مالومات الناظر بمجهلات الوقف فراجعهم (قوله في الاصح) ذكره - م -  
في البحر عن القنية مع ذلك بالانزال اجرها بالوقف لا لنفسه فلا خلاف في فتاواه كانه  
عليه الرمي (قوله قال المصنف والذي ترجع عندي لا) اي لا يصح مصادقته وانما المصنف  
ذلك من قوله في الوالدية من - م - حتى اخر الاية استثنائه ان كان فيه ما يجب الضمان على  
الغير لا يصدق وان كان فيه نفي الضمان عن نفسه صدق قال وحكاية المتولي ذلك فيه ايجاب  
الضمان على جهة الوقف فينبغي عدم تصديقه وهو هذا ما ترجع عندي في الجواب - م - قلت  
وهذا يشمل المزدول والمنسوب فذكر العزل وغيره قيد وأصرح عما ذكره المصنف ما في دعوى  
البرازية لا ينفذ اقرار المتولي على الوقف ومثله في السابع من العارية وفي فتاوى الخناوق  
من الاجابة المصادق غير صحيح لانه اقرار من على الوقف وقرار الناظر على الوقف غير صحيح  
(قوله ليس للمتولي الخ) فيه كلام ياتقريبا (قوله ويجب صرف الخ) حاصل ما ذكره  
المصنف انه سئل عن قرية موقوفة بدار المتولي ان يضمن أهلها ما يضمنونه بسبب الوقف

في وقفه كاولاده وأولاد  
اولاده قبل قوله وان ادعى  
الدفع الى الامام بالجماع  
والجواب ونحوه لا يقبل  
قوله كالمستاجر شخصاً لانه  
في الجماع باجرة معلومة ثم  
ادعى تسليم الاجرة اليه لم  
يقبل قوله قال المصنف  
وهو تفصيل في غاية الحسن  
فيعمل به واعرفه اية في  
حاشية الاشياء قلت وسيجي  
في العارية مع ما لا يخفى زاده  
لو اجر القيم ثم عزل فقبض  
الاجرة للمنسوب في الاصح  
وهل يملك المزدول مصادقة  
المستاجر على التعمير قبل  
نعم قال المصنف والذي ترجع  
عندي لا يبرر للمتولي  
أخذ زيادة على ما قرره  
الوقف أصلاً ويجب صرف  
جميع ما يحصل من غلة  
وعوائد شرعية وعرفية  
لمصارف الوقف الشرعية

مطلب  
لا ينفذ اقرار المتولي على  
الوقف

مطلب  
فيما اخذه المتولي من  
العوائد العرفية



من الموائد العرفية من من ود جاج وغلل ياخذ ذونم المزن يحفظ الزرع وان يحضر فذريته  
 في دفع المتولى له ما منها يسيرا وياخذ الباقي مع ما ذكر انفسه زيادة على معلومه فاجاب جميع  
 ما تحصل من الوقف من غناه وغيره مما هو من تعلقات الوقف بطرف في مصارفه الشرعية  
 كمدارته ومستهققه اه ملخصا لكان في الخبير به بانه اذا كان في ربيع الوقف عوائد  
 قديمة موهودة يتناولها الناظر بسعيه له طام القول الاشياء عن اجارات الظاهرية والمعروف  
 عرفا كاشروط شرط فهو صريح في استحقاقه ما جرت به العادة اه ملخصا قات ويؤيد  
 ما في البصر من جواز اخذ الامام فاضل الشعم في روضان اذا جرت به العادة وقد ظهر في انه  
 لا ينافي ما ذكره المصنف لان هذا في المعارف اخذ من ربيع الوقف بان تعورف مثلا ان  
 هذا الوقف ياخذ من ثوبه عشرة ربيع بحيث كان قد يما يجهل كان الوقف شرطه وما ذكره  
 المصنف في ما ياخذ المتولى من أهل القرية كالذي يمدى له من دجاج ومن فان ذلك رشوة  
 وكالذي ياخذ من الغلال المذكورة التي جعلت للمساكين فافهم لكن الذي يظهر ان الغلال  
 اذا كانت من ربيع الوقف يجب صرفها في مصارف الوقف وامام من الدجاج فيجب رده على  
 اصحابه وهو ما اشار اليه بقوله ويجب على الحاكم امر المرتضى برد الرشوة على الرائي ثم ان  
 كان ما ياخذ منهم تكمله اجرا للمثل يجب صرفه في مصارف الوقف وذلك كما يقع في زماننا  
 كثير ان الماسنا جارا اذا كان له ذلك او كذا في مكان او عقار لا يستأجر الا بدون اجر المثل  
 ويدفع لناظر دراهم تسهي خدمة لاجل ان يرضى الناظر بالاجارة المذكورة فهي في الحقيقة  
 من اجرة المثل فلو قلنا ردها على المستأجر يلزم ضرر الوقف ولا تحمل للناظر لانه عامل للوقف  
 بما شرط له الوقف او القاضي وقد صرحوا ايضا بان الناظر اذا لم يمكنه اخذ الاجرة من  
 المستأجر وظفر بمال المستأجر فله اخذ قدر الاجرة منه فهذه الخدمة ان كانت رشوة لا يجب  
 ردها على الرائي حيث لم يمكنه اخذ اجرة المثل منه بل عليه صرفها في مصارف الوقف وبمذا  
 علم حكم ما يقع له الناظر في زماننا من اخذهم ما يسعون به تدبيرا فيما اذا مات صاحب الكدك  
 او الكرد اراد فباخذ الناظر من ورثته دراهم لم يصدقهم على اتقائه ذلك اليهم وكذا اذا اشترى  
 احد ذلك ياخذ من الماترى دراهم فان كان ذلك تكمله اجرا للمثل فافهم جاز ان صرفه في  
 مصارفه والا فلا ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم (قوله ويجب على الحاكم الخ) لم اجده  
 في نصي من فتاوى المصنف (قوله غيب الدعوى الشرعية) الغيب بالكسر عاقبة الشيء كما  
 في القاموس ط وهو متعلق بقوله يجب لان وجوب الحكم على الحاكم بعد الدعوى  
 الشرعية فاذا ادعى الرائي على المرتضى ما دفعه اليه وثبت ذلك وجب على الحاكم امر  
 المرتضى برد الرشوة فافهم (قوله قات لكن الخ) استدراك على قول المصنف في فتاواه ليس  
 له متولى اخذ زيادة على ما قرر له الوقف قلت والجواب ان كلام المصنف في شرطه الوقف  
 شيئا معينا ومطابقا في الوصايا ومراياها فافهم اه ملخصا لكان في الخبير به بانه اذا كان في ربيع الوقف عوائد  
 بشرطه الوقف شيئا كما قدمناه لكان قد مننا ايضا عن اتقائه الوسائل فافهم ان الاول لو عين له  
 الوقف اقل من اجر المثل فلا قاضي ان يكمل له اجرا للمثل بطلبه فهذا قيد لا يطلق المصنف  
 كما قدمناه هناك (قوله لو وقف على فقرا قرابته الخ) ياتي في فقرا قرابة والفقرة في آخر

مطلب  
 في تقرير حكم ما ياخذ  
 المتولى من عوائد

مطلب  
 فيما يسمى خدمة وتصدقا  
 في زماننا

و يجب على الحاكم امر  
 المرتضى برد الرشوة على  
 الرائي غيب الدعوى  
 الشرعية الكل من فتاوى  
 المصنف قلت لكن ينبغي  
 في الوصايا ومراياها  
 فان كان له عمل فنتبه  
 له لو وقف على فقرا قرابته  
 لم يصدق مدعيه ولو وليا  
 امير الايبنة على فقره  
 وقرابته مع بيان جهتها  
 فاذا قضى له استحققه

مطلب  
 في احكام الوقف على فقرا  
 قرابته

الفصل الثاني في البرزنية وقف على فقرا قرابته فافهم جاز ان يصح له ان يوقف  
 وهو فقير كاف ان يبرهن على الفقر وان من اقالب الوقف وان لا احد مدعي عليه نفقته  
 وينفق عليه والفقرة وان كان امره اصليا ثبت بظاهر الحال لكن الظاهر في الدفع  
 لا للاستحقاق وانما شرط عدم المنفعة لانه لا تنافي عليه بعد غنيته في باب الوقف بشرط لزومه  
 لانه لو لم يكن واجبا عليه فافهم ترك الاتفاق فيكون فقرا قال غلال ولا بد ايضا ان يسأل  
 عنه في السر ثم يستحقه بالله مال مال ولا لئلا احد مدعي نفقته عليه وان يبرهن على ما ذكرنا  
 فافهم عدلان بغناه فافهم اولى والخبر والشهادة هنا واه لانه ليس بشهادة حقيقة بل هو خبر  
 ولو قال لا نعلم له احد مدعي نفقته عليه كفى ولو زعم البعض انه غني ان ادعى ان له مالا يصير به  
 غنيا لانه ان يحلفه على انه ليس بغني وبقي وليس له تحلف المتولى لانه لو اقر لا يلزم في فاذا انكر  
 لا يحلف والخم في ذلك هو الوقف لو حيا والافن الوقف في يده ولو احدى الوصيين دون الوارث  
 واصحاب الوقف فان يبرهن على المتولى انه قريب الوقف لا يقبل حتى يبرهن على نسب معلوم  
 كالاخوة والابوين اولاد اولاد لا على الاخوة المطلقة والامومة وان قالوا لا نعلم له وارثا آخر  
 اعطوا والا ينافي زماننا ثم يدفع اليه وياخذ كني لا عنده ما كاف الميراث واذا اراد الرجل  
 اثبات قرابة ولده او فقره فله ذلك لوصفها بخلاف الكبار فانهم يشبهون فقرهم بانفسهم ووصي  
 الاب من له فان لم يكونا فلام او الم اثبات ذلك لو الصغير في حجره ما انما لانه تمحض نفعه له  
 فافهم قبول الهبة اه ملخصا وعظام القروع فيها انوارها وساقى آخر الفصل الثاني ماله  
 تعلق بما هنا (قوله من حين الوقف عليه) أي من حين وجود شرط كونه من أهـ لوقف وهو  
 الفقير والقرابة لامن حين القضاء قال في الاسماء فان شهد اليه بالفقر بعد مجي الغلة لا يدخل  
 فيه ما وانما يدخل فيما يحدث منه بعد الشهادة الا ان يشهد له في وقت ويسند فقره الى زمن  
 سابق فانه يقضى له بالاستحقاق من مبداء الزمن الاول وان طال اه (قوله اجاب نعم) أي  
 يقطع حقه بالتزويج الا ان يشترط ان مات زوجها او طلقها عا د حقه اذ مات وقطع وق  
 لسان الحكم لابن الشحنة ان جده اجاب كذلك وان الكافي خافه وقال يعود الدوام  
 كما كان بالقران وقوع النزاع بين يدي الاطمان وان جده اخرج القول فوافقه الحاضرون  
 (قوله فلا شيء له الا ان يشترط الخ) بخلاف ما لو وقف على من يمكن به من فقر قرابته  
 فافهم في بعضهم وسكن الكوفة ثم عاد اليها وسكن فانه يعود حقه لان النظر ههنا الى حاله  
 يوم قسمة غلة الوقف لا ترى انه لو اقر فقره الاغنياء واستغنى الفقراء تكون الغلة لمن اقر  
 دون من استغنى ولو لم ينظر الى حالهم يوم القسمة لم يماز لم دفع الغلة الى الاغنياء دون الفقراء  
 وعظامه في الاسماء فافهم (قوله قضى بدخول ولد البنت) أي في صورة الوقف على اولاد  
 اولاده (قوله لا الماضي او مستمرا) لان الحكم وان كان يتعد الى وقت الوقف لكان في  
 حق الموجود وقت الحكم وغلات تلك الممنوعة كالحكم بنسب النكاح بغير رلى  
 لا يظهر في الوطيات الماضية والمهر حتى لو كانت غلات السنين الماضية فافهم في اولاد  
 البنات حصصهم منها شرح الوهبانية عن القنية ملخصا لكان تقدم اتفاق الوقف لفقراء  
 قرابته انه من قضى له استحققه من حين الوقف عليه وفي قضاء المسيرة اثبت ان الوقف

من حين الوقف عليه فتاوى  
 ابن نجيم وفيها دليل على شرط  
 السكنى لزوجه فلا يبعد  
 وقائه مادامت عزيماته  
 وتزوجت وطاقت هل  
 يقطع حقه بالتزويج  
 اجاب نعم قلت وكذا الوقف  
 على أمهات اولاده الامن  
 تزويج أو على بن فلان الا  
 من خرج من هذه البلدة  
 فخرج بهضهم ثم عاد أو على  
 بن فلان عن تعلم العلم فنزل  
 بهضهم ثم استغنى به فلا شيء  
 له الا ان يشترط أنه لو عاد فله  
 فليحفظ خراة الفقيه وفي  
 الوهبانية قضى بدخول ولد  
 البنت بعد مضي سنين فله  
 غلة الا في الماضي او  
 مستمرا كوقف على غيبه  
 وله ولد واحد فله نصف  
 والباقي لفقراء أو على ولده  
 الكل

مطلب  
 اذا قال مادامت عزيماته  
 فتزوجت وطاقت يقطع  
 حقه

مطلب  
 فيما اذا قضى بدخول ولد  
 البنت



سوية بين زيد وعمر و كان زيد يتناول زيادة مما يخصه مدة سنين أجاب عمر والرجوع عليه  
 بما تناوله زائدا عن حقه المدة الماضية والقضاء عنها فظهر وعين لكونه كاشفاً فيستند  
 لا مثبت وعامل حتى يقتصر كما قرره أصحاب الأصول والقروص أيضا ١٥ وفي تناول ابن نجيم  
 سئل عن واقف وقف على ذرية ففرق الناظر الغلة سنين على جماعة منهم ثم أثبت واحد أنه  
 منهم وقضى به على الناظر فطالبه بما يخصه في الماضي فهل لذلك أجاب بأنه ان دفع الى الجماعة  
 بغير قضاء يرجع بما يخصه على الناظر والارجع على الجماعة أخذ من مسئلة الوصي اذا قضى  
 دين الميت بجميع التركة ثم ظهر دين آخر عليه فانهم قالوا ان دفع بغير قضاء يرجع الدائن عليه  
 والاعلى القاضين ولا يعارضه ما في القنية لو قضى بدخول أولاد البنات الخ لان دخولهم  
 مختلف في بعض خلاف ما نحن فيه للاتفاق ١٥ وذكروا ذلك بعينه في تناول الحنفية وحاصله  
 ان في دخول أولاد البنات في الوقف على أولاد أولاده خلافا كما ياتي تحريره فاذا قضى  
 بدخولهم فانه وان وقع دخولهم مستندا الى رقة الوقف لكن بسبب الاختلاف صار الحكم  
 مثبتا منهم الآن في الغلة القائمة فاهم غلة سنة الحكم وغلة السنين الماضية اذا كانت قاعة  
 للاستفادة من المستصلحة لجهة الاقتضاء بخلاف من لم يقع خلاف في دخوله ثم أثبت دخوله  
 فان القضاء به مظهر وأنه منهم لا مثبت فيستند ولا يقتصر كما مر قد بر (قوله لانه مفرد مضاف  
 فيهم) أي الواحد والآخر خلاف فيه وعبارة الاسعاف لان أقل الجمع هذان وان اسم الولد  
 يصدق على الواحد فلهذا اختلف في الحكم ١٥ (تنبيه) في البحر ولو وقف على أولاده  
 وليس له الا واحد أو على غيره وابس له الابن واحد كان النصف والنصف للآخر هكذا  
 سوى بينهم في الخالية وقرى بينهم ما في فتح القدير قال في الاولاد يستحق الواحد الكل وفي  
 البنين لا يستحق الكل وقال كانه مبقى على العرف وقد علمت أن المنقول خلافه ١٥ قلت  
 والحاصل انه لا فرق بين أولاده وفيه في أن الواحد يستحق النصف فقط لان اللفظ جمع أقله  
 في الوقف اثنتان كالوصية بخلاف ولده فان الواحد يستحق الكل ما مر وما ذكر في الفتح  
 منى عليه في أيمان الاشياء حيث قال الجمع لا يكون للواحد الا في مسائل وقف على أولاده  
 وليس له الا واحد فله كل الغلة بخلاف غيره الخ وقال في الدر المنثور آخر الوقف وأما ما في  
 الاشياء فقد مر اهله مدة وكذا ذكره في التناولية وغيره فانهم يبق الكلام الا في التوفيق  
 فاقول وبالله التوفيق قد لاح لي انه لا يبعد أن يحمل كلام الخالية على ما اذا وقف على أولاده  
 وله وان ثم على الفقهاء فبات واحد وبق واحد وقت وجود الغلة كما يفيد قوله وله ولد وقت  
 وجود الغلة في دفع عن الاشياء الاشتباه فتدبر ولا قوة الا بالله ١٥ قلت ويكنى في التوفيق  
 ما مر عن الفتح من ابتنائهم على العرف اذا شك أن من وقف على أولاده وأولادهم يريد أن  
 اوفى منهم واحدا يأخذ الوقف كله وبما تقرره علمت أن ما في الفتح من قول ايضا (قوله للمتولي  
 الاقالة لو خيرا) كذا في البحر عن جامع الفصولين وقال في الاشياء اقالة الناظر عقد الاجارة  
 جائزة الا في مستثنين الاولى اذا كان العاقد ناظرا قبله كما فهم من تعليلهم الثانية اذا كان  
 الناظر يحمل الاجارة كما في القنية ومضى عليه ابن وهبان ١٥ لكن في شرح الوهبانية  
 لا شر بل لا أقول هذا ليس فيه تحرير فان قبض الاجارة وعدمه ليس فيه نظر لغير وعدمه

مطلب  
 اثبت واحد انه من الذرية  
 يرجع بما يخصه في الماضي

لانه مفرد مضاف فيهم  
 للمتولي الاقالة لو خيرا  
 اجر يعرض معين صحيح

مطلب  
 من وقف على أولاده هل  
 يشمل الواحد والا

مطلب  
 في اقالة المتولي عقد الاجارة

بل النظر انما هو ما فيه مصلحة وهو الذي في البحر عن جامع الفصولين للمتولي تلك الاقالة  
 لو خيرا واطلاقه يشمل القبض وعدمه ويشمل اقالة عقد ناظر قبله وقبضه مسئلة هي لو باع  
 القيد او اشترها بمال الوقف فله ان يقبل البيع مع المشتري اذا لم يكن البيع باكثر من ثمن  
 المثل وكذا اذا عزل ونصب غيره فله ان يصب غيره فله ان يصب غيره فله ان يصب غيره فله ان يصب غيره  
 على الوقف لو اجر الوقف ثم اقال ولا مصلحة لم يجز على الوقف فالمتنطو واليه المصلحة وعدمها  
 ولذا اقال في الدرر اذا باع المتولي أو الوصي شيئا باكثر من قيمته لا يجوز فاقاله ١٥ مع أن  
 المبيع اذا عاثر رجع ماله على ما كانت عليه والعين المؤجرة لا تبقى الاجرة بعض الزمن  
 الا بالاشتجار فيفوت النفع الذي لم يلا اشتجار فكان عدم صحة الاقالة مع فوات النفع الزم  
 من اقالة البيع خصه وصاؤه بغير الضرر باحتياج العين التي كانت مؤجرة مؤنة كطعام  
 وحرمه بها ١٥ (قوله وخصاه بالنقود) بناء على أن الناظر وكيل يتصرف بالعرض وبالنقد  
 وبالنسيئة عنده وعند غيره بالنقود كما سبأ في كتاب الوكالة كذا قيل والمصلحة نظامها في  
 الوهبانية (قوله لانه مستاجر غرس الشجر الخ) كذا في الوهبانية وأصله في القنية يجوز لانه مستاجر  
 غرس الاشجار والكر وم في الاراضي الموقوفة اذا لم يضر بالارض بدون صريح الاذن من  
 المتولي دون حفر الحياض وانما يحمل للمتولي الاذن فيما يربطه الوقف به خيرا ثم قال قلت وهذا  
 اذا لم يكن لهم حق قرار المصادرة فيها أما اذا كان يجوز الحفر والغرس والحياض من تراجم  
 لوجود الاذن في شاهدا دلالة ١٥ ولا يخفى أن قوله قلت الخ محله عند عدم الضرر بالارض  
 كما يعلم بالاولى من قوله وانما يحمل الخ ثم اعلم أن العادة في زماننا أن الناظر لا يمكن المستاجر من  
 الغرس الا باذنه اذا لم يكن له في الارض حق القرار المسمى بمسكة فينبغي أنه لا يملك ذلك  
 بدون اذنه ولا سيما وفيه ضرر على الوقف لان الانقاع أن يغرس الناظر للوقف أو باذن  
 للمستاجر بالانصباب وهي أن يغرس على أن الغراس بينه وبين الوقف كما هو العادة ولا شك أنه  
 انقاع من غرسه لنفسه فقط (قوله وما يباين مستاجر أو غرسه فله) أي اذا يباين من ماله بالاذن  
 الناظر ثم اذا لم يضر رفته بالبناء القديم رفته وان ضرره والمضيح ماله فليقر بص أن يقتصر  
 من تحت البناء ثم يباين ذلك ولا يكون بناؤه مانعا من صحة الاجارة من غيره اذا لا يملكه عليه حيث  
 لا يملك رفته ولو اطلوا على أن يجزله للوقف بمن لا يجوز أقل القيمة من متر وعما أو مينا فيه  
 صحيح جامع الفصولين وفي حاشيته للغير الرمي أقول ظاهره اشتراط الرضا اذا الصلح لا يكون  
 الا عنه مع أنهم صرحوا في الاجارة اذا مضت المدة وكان القاع يضر بالارض بما كذا المؤجر  
 باقل القيمتين جبر او اطلاقه يقتضي عدم الفرق بين الوقف والمالك اذا وجبه للفرق بينهما في  
 ذلك فيجعل الصلح في كلامه على مجرد الاخبار بالصفة لا على أنه شرط متعين في ذلك ١٥ وفي  
 الخالية طريح فيها السبرين وغرس الاشجار ثم مات فالاشجار لورثته ويضمنون بقاها ولا  
 رجوع لهم بما زاد السبرين في الارض عندنا ١٥ وقد مر مسئلة استئجار المستاجر العمارة  
 في الارض المحتركة قبل الفصل عند قول الشارح وأما الزيادة في الارض المحتركة وقد مرنا  
 مسئلة العمارة باذن الناظر عنده مسئلة الاستبدال (قوله والمتولي بناؤه الخ) اعلم أن البناء  
 في أرض الوقف فيه تشميل فان كان الباني المتولي عليه فان كان بمال الوقف فهو وقف سواء

وخصاه بالنقود لانه مستاجر  
 غرس الشجر بلا اذن  
 الناظر اذا لم يضر بالارض  
 وليس له الحفر الا باذن وبإذن  
 لو خيرا والا لا وما يباين  
 مستاجر أو غرسه فله ما لم  
 ينوه للوقف والمتولي بناؤه  
 وغرسه للوقف

مطلب  
 لانه مستاجر غرس الشجر

مطلب  
 انما يحمل للمتولي الاذن فيما  
 يربطه الوقف به خيرا

مطلب  
 في حكم بناء المستاجر في  
 الوقف بلا اذن

مطلب  
 في حكم بناء المتولي وغيره في  
 أرض الوقف



بناء للوقف أوله أو أطلق وان من ماله للوقف أو أطلق فهو وقف الا اذا كان هو الواقف  
 وأطلق فهو وقف كافي الذخيرة وان بناء من ماله لنفسه وأشهد أنه لغيره كافي القنينة والجنبي  
 وان لم يكن متوايما فان بنى باذن المتولى ايجع فهو وقف والافان بنى للوقف فوقف وان انفسه  
 أو أطلق فله رفته ان لم يضر وتعم في ط عن الاشياء وحواشيها وفي الثانية ولو غرس في  
 المسجد يكون للمسجد لانه لا يغر من فيه انفسه (قوله مالم يشهد أنه انفسه قبله) اي قبل  
 البناء وهو متعلق يشهد به ذ اذا بناء من ماله كاه لم يعمر قبله وقيد بالشهادتين بالجامع  
 الفصويين وغيره لكان صرح الخصاص بان القول قوله اذا اختلف هو وأهل الوقف بان قال  
 زرعتم النخيل يذرى وثقتي وقالوا بل انما لان البذر فاحدث منه فهو بمنزلة الواقف  
 فهو زرع له قال الخصاص وارى اخر اجه من يده ما فعل ويضمن نفعه من الارض اه ومثله  
 في الثانية وهو صريح ايضا بانه يكون خيانة منه يستحق بها العزل وكأنه في البحر لم يره حيث  
 قال ويغني أن يكون خيانة وقد مدنا عند قوله وينزع وجوب الوخا من شرح الاشياء  
 للبري أنه يؤخذ من هذا كراه أن الناظر اوسع كن دار الوقف ولو باجر المنزل  
 عزله لانه نص في خيانة الاكل أنه لا يجوز له السكنى ولو باجر المنزل (قوله ولو اجر لانيه)  
 أي الكبير اذا لم يغير تبع له شرح الوهبانية وفي جامع التصوين ارباع القيم مال الوقف  
 أو اجر عن لا قبل شهادته لم يجز عند أبي حنيفة وكذا الوصي وقيل الوصي كضارب وفيه  
 المتولى اذا اجر دار الوقف من ابنه البالغ أو أياه لم يجز عند أبي حنيفة الا باكثر من اجر المنزل  
 كبيع الوصي لو بعت قيمته صح عندهما ولو خيرا لانيتم صح عند أبي حنيفة وكذا متول اجر  
 من نفسه لو خيرا صح والا لا ومعنى الخير مرفى بيع الوصي من نفسه وبه يفتى اه والذي  
 مره قوله في شراء مال الصغير ان لا يوصى ذلك لو خيرا وتفتيه ان ياخذ بجمعة عشرة  
 مائة أو عشرة أو يبيع منه بعشرة مائة أو عشرة عشرة وبه يفتى اه (قوله كعبه  
 اتفاقا) وكذا لو انفسه (قوله هذا لو باشر بنفسه) أما لو ذهب الى القاضي فاجر صرح  
 الوهبانية عن الثانية قلت ويشكل عليه ما مر عند قوله ولاية نصب القيم الى الواقف ثم لوصيه  
 ثم للقاضي من أن القاضي لا يملك التصرف مع وجود المتولى والجواب انه لا يملك ذلك على ما فيه  
 من النزاع عند من تصرف المتولى بنفسه وهذا لا يصح وقد مدنا عند الكلام على قطع الجهات  
 للتمهير أن المتولى لو عمل كالمساعل والبناء له قدر أجرته لو أمره الخا كم والا فلا اذا لم يصح  
 مؤجر أو مستأجر وهذه العلة جارية هنا وقد مدنا أيضا أول الفصل اذا شرط الواقف أن  
 لا تؤجر الارض أكثر من سنة وكانت اجارتها أكثر انفع الفقراء فليس للقيم أن يؤجرها أكثر  
 بل يرفع الامر للقاضي ليؤجرها لان له ولاية النظر للفقراء فافهم (قوله وكذا الوصي) اي  
 من قبل الاب بخلاف وصي القاضي فانه لا يصح بيعه ولا شراؤه مال اليتيم ولو خيرا كما سيأتي  
 في باب الاجارة يبيع المتافع أفاده ط (قوله بخلاف الوكيل) فانه لا يبيع مقدم من ترد شهادته  
 له لانه عند الامام لا اذا أطلق له الموكل كما سيأتي في باب أفاده ط (قوله أي لكونه يعمل  
 بالمرسل) هو من سقط منه العصامي ط وهذا التعليق ذكره في شرح الوهبانية بقوله وفي  
 حقه تعليقه بكونه يعمل بالخ والكنى لم أظفر به الا أن قلت وجهه أنه عمل بكل

مالم يشهد أنه انفسه قبله  
 ولو اجر لانيه لم يجز خلافا  
 له ما كعبه اتفاقا هذا  
 لو باشر بنفسه فلا القاضي  
 صح وكذا الوصي بخلاف  
 الوكيل ووقف على اصحاب  
 الحديث لا يدخل فيه  
 الشافعي اذا لم يكن في طلب  
 الحديث ويدخل الحنفى كان  
 في طلبه اولا برأية اي  
 لكونه يعمل بالمرسل  
 وبقدم خبر الواحد على  
 انقياس

مطلب  
 لو اجر المتولى لانيه او اياه لم  
 يجز الا باكثر من اجر المنزل

قوله هو من سقط الخ هكذا  
 بخطه والذي في حاشية ط  
 هو مائة ط الخ وهي اول  
 اه معصيه

الاحاديث حيث لم يترك العمل بهذين نصا حتى باطلاق هذا اللفظ عليه والظاهر أن هذا  
 عند عدم العلم أما اذا تعورف اطلاقه على من غلب عليه هذا العلم حتى أشهر به وصار يطلق  
 عليه أنه من أهل الحديث تعين حله على عرف الواقف كما قدمناه في مسئلة ابن المنقار (قوله)  
 وجاز على حشر القبور والا كفان) هو المفق به كافي البحر عن الفتاوى وفي شرح الوهبانية  
 ان الصحة أظهر (قوله لا على الصوفية والعميان في الاصح) فانه وقع فيه خلاف قال في  
 شرح الوهبانية عن الخلاصة بعد حكاية الخلاف واخرج الامام على السعدى الرواية من  
 وقف الخصاص انه لا يجوز على الصوفية والعميان فوجهوا الى جواب اه قلت ليكن في  
 الاسعاف قال شمس الانعة اذا ذكره صرف فيهم تنصيص على الحاجة فهو صحيح وان استوى  
 فيه الاغنياء والفقراء فان يصحون صح والابطال الا ان كان في لفظه ما يدل على الحاجة عرفا  
 كالبناية فلو وقف عليهم صح وبصرف الفقرة ثم فهذا الضابط يقتضى صحة الوقف على  
 الرضى والعميان وقراء القرآن والفقهاء وأهل الحديث وبصرف الفقرة ثم لاشعار الاسماء  
 بالحاجة استعمالا لان العمى والاشغال بالعلم يقطع عن الكسب فيغلب فيهم الفقر وهو اصح  
 مما سيأتي في باب الباطل انه باطل على هؤلاء اه ومقتضاه انه يصح على الصوفية ايضا لان  
 الفقر فيهم أغلب من العميان بل اصطلاحهم تسميتهم بالفقر وهو هذا ان كانت العلة ما ذكر  
 والافى التتارخانية عن الامام أبي اليسر أن الصوفية أنواع فبهم قوم يضررون بالزاعم  
 وبشربون الخمر الى ان قال فيهم اذا كانوا من هذه المذاهب كيف يصح الوقف عليهم اه فافاد  
 أن العلة أن منهم من لا يصح الوقف عليهم فلا يكون قربة ويحتمل أن المراد لا يصح الوقف على  
 هذا النوع منهم اذا عينهم الواقف وهذا وان كان خلاف ظاهر العبارة لكانه من حيث المعنى  
 أظهر لان لفظ الصوفية انما يراد به في العادة من كانوا على طريقة مريضة أو ما غيرهم فليسوا  
 منهم حقيقة وان كانوا أنفسهم هم هذا الاسم فاذا أطلق الاسم لا يدخلون فيه فيصح الوقف  
 ويستحقه اه ل ذلك الاسم حقيقة وحقيقة تكون علة الصحة ما مر من غلبة وصف الفقر  
 عليهم فاعتقتم هذا التحرير (قوله وفي التمر عن الاسعاف الخ) تنصيص لما أتى به أبو السعود  
 (قوله فهو أولى) أي الاعلم بامر الوقف أولى ومثله لو استوى في الديانة والساد والفضل  
 والرشاد فالاعلم بامر الوقف أولى بجر عن الظهيرية (قوله وكذا لو شرطه لارشدهم)  
 فيقدم بعد الاستئذان عليه الا من ولو أتى كافي الاسعاف والا اعلم بامر الوقف وأتى في  
 الاسعاف بانه لا يستوى فيه الا من ولو أتى كافي الاسعاف والا اعلم بامر الوقف وأتى في  
 قال في البحر والظاهر أن الرشدا صلاح المال وهو حسن التصرف وفيه عن الاسعاف ولو قال  
 الافضل بل خلافا لابي الافضل بل القبول أو مات يكون ان يلبه على الترتيب ذكره الخصاص  
 وقال هلال القياس أن يدخل القاضي بده رجلا مادام حيا فان مات صارت الولاية لمن يليه في  
 الفضل ولو كان الافضل غير موضع أقام رجلا مقامه واذا مات تنقل لمن يليه فيه واذا صار  
 أهلا به تدر الولاية اليه وكذا لو لم يكن فيهم أهل أقام القاضي أجنبيا الى أن يصير فيهم أهل  
 ولو صار المفضل منهم أفضل من كان أفضلهم تنقل الولاية اليه فينظر في كل وقت الى  
 أفضلهم كالوقف على الاقر فاقر اه ملخصا قلت وبه علم عدم صحة ما أتى به في الحاشية

مطلب  
 في الوقف على الصوفية  
 والعميان  
 قوله فان يصحون اهل صوابه  
 يصحوا يحدف النون اه  
 معصيه

وجاز على حشر القبور  
 والا كفان لا على الصوفية  
 والعميان في الاصح وهو  
 شرط النظر للارشد فالارشد  
 من اولاده فاستوى باشر كما  
 به اتفق المتأخرون والارشد  
 هلالا بان افضل التفضل  
 ينظم الواحد والمتعدد  
 وهو ظاهر وفي التمر عن  
 الاسعاف شرطه لافضل  
 اولاده فاستوى باشر  
 ولو احدثها ورع والا تخر  
 اعلم بامر الوقف فهو أولى  
 اذا من خيانتة اننى جوهره  
 وكذا لو شرطه لارشدهم كما  
 في انفع الوسائل

مطلب  
 في شرط التولية للارشد  
 فالارشد

مطلب  
 اذا صار غير الارشد ارشد



انه اذا ثبت احداهم ارشد بغيره انه لا تقبل بينة اخرى انه صار ارشدا واستند اليها في حاوي  
 السبوطي ان العبرة لمن فيه هذا الوصف في الابتداء لا في الانتهاء وينت الجواب عنه في  
 تنقيصها وذكرت فيه تفصيلا اخذا من القواعد المذهبية وهو انه اذا ادعى آخر الارشدية  
 قبل الحكم به الاول ومارضت البيعتان اشتركا في التولية كما امر من ان اقبل التفضيل  
 بنظام الواحد والاكثر ولانه لا سبيل الى ترجيح احدي البيعتين على الاخرى قبل الحكم  
 وان كان بعده وقصر الزمن لا مع الثانية لمرجع الاولى بالحكم بها فتلقوا الثانية واما اذا  
 طال بحيث يمكن ان يصير الثاني ارشدا فكذلك الا اذا شهدت الثانية بان صاحبها صار الا ان  
 ارشد من الاول واقعة تعالى علم اه ثم رأيت التصريح بذلك في فتاوى الشيخ فاسم حيث قال  
 اذا قامت بينة اخرى بالارشدية لغيره فلا بد من تصريح بها بان هذا امر تجدود ذكر قبله ان  
 الشهادتين بالارشدية يحتاج ان يكون الاولاد واولاد الاولاد مع الامرين محصورين ليكون  
 المشهود له ارشدا من غيرهم (قوله ولو ضم القاضي للقيم ثقة) تقدم عند قول الشارح ليس  
 للقاضي عزل الناظر بمجرد شكايته المستعينة انه يرضه اليه اذا طعن في امانته بدون اثبات  
 خيانه ولا عزله وتقدم تمام الكلام عليه هناك (قوله والافله ذلك) قد يقال انه اذا ضمه اليه  
 للطعن في امانته وكان للاصيل الاستقلال بالتصرف لم يبق فائدة لضمه اليه الا ان يصور فيما اذا  
 ضمه اليه اعانة للاطعن ولا خيانة تامل (قوله ليس للمشرف التصرف) بل له الحفظ لان  
 التصرف في مال الوقف مفوض الى المتولي خاتمة والظاهر ان المراد بالحفظ حفظ مال الوقف  
 عنده لكن قال في الفتح وهذا يختلف بحسب العرف في معنى المشرف اه ومقتضاه انه لو  
 تصرف تصرفه مع المتولي اعتبر ويحتمل ان يراد بالحفظ مشاركة للمتولي عند التصرف لا  
 بقوله بل ما يضر ويؤذي به ما ذكره في مشرف الوصي في الثانية قال الامام الفضل يكون  
 الوصي اولى بامساك المال ولا يكون المشرف وصيا واثرا كونه مشرفا انه لا يجوز تصرف  
 الوصي الا بامره وفي ادب الاوصياء عن فتاوى الخاصي وبقول الفضلي يفتي وانت خير بيان  
 الوقف يستحق من الوصية ومساألة تفرع منها وعن هذا افتي في المطالبه بدينه بان ليس للمتولي  
 التصرف في امور الوقف بدون اذن المشرف واطلاعه وفي الخيرية ان كان الناظر بمعنى  
 المشرف قد صدر جواب الوصي لا يتصرف الا بعلم المشرف وفيما سئل في وقفه ناظر ومتول  
 هل لاحدهما التصرف بلا علم الاخر اجاب لا يجوز والقيم والمتولي والناظر في كلامهم معنى  
 واحد اه قلت هذا ظاهر عند الافراد اما لو شرط الواقف متوليا وناظرا عليه فكما  
 يقع كثر من افعاد بالناظر المشرف وعن هذا اجبت في حادثة بان لا يكون للمتولي الايجار  
 بلا علم الناظر لا لافعال في الفتاوى الرحيمية من انه لو اجر المتولي اجارة شرعية باجرة  
 المثل لا يعلق الناظر معارضته لانه في معنى المشرف تامل وافتى في الامعاء عليه بان لا يكون للناظر  
 معارضة المتولي الا ان يثبت ان نظارته بشرط الواقف اه قلت وفيه نظر اذا فرض به  
 القاضي ناظر اعلى المتولي لثبوت خيانه لم يستقل المتولي بالتصرف كما امر عن الغير بل مثله  
 ما لو نصبه عليه للطعن في امانته كما جزمه آتفا تامل (قوله ليس للمتولي ان يدين  
 الخ) ككره مع ما تقدم (قوله اذا كان موصلا) مبق على قول الامام ان الوقف لا يلزم قبل

المطلب  
 ليس للمشرف التصرف

ولو ضم القاضي للقيم ثقة  
 اي ناظر حبة هل للاصيل  
 ان يستقل بالتصرف لم اره  
 وافتى الشيخ الاخ انه ان ضم  
 اليه خيانة لم يستقل والافله  
 ذلك وهو حسن ثم وفي  
 فتاوى مؤيد زاده معزيا  
 الثانية وغيره ليس للمشرف  
 التصرف بل الحفظ وليس  
 للمتولي ان يدين على  
 الوقف للمعارة الا باذن  
 القاضي مات المتولي  
 والحياتة يدعون تسليم الغلة  
 اليه في حياته ولا ينفه لهم  
 صدقوا بيمينهم لانكارهم  
 الضمان لا يجوز الرجوع  
 عن الوقف اذا كان موصلا  
 ولكن يجوز الرجوع عن  
 الموقوف عليه الشروط  
 كالمؤذن والامام والمعلم

المطلب  
 القيم والمتولي والناظر  
 بمعنى واحد

الحكم والتسجيل ومراعاة المقتضى به قواه ما (قول وان كانوا اصلح) الذي رأيت في فتاوى مؤيد  
 زاده اذا لم يصح كونوا اصلح اولى امرهم تهاون فيجوز الواقف الرجوع عن هذا الشرط اه  
 وهكذا انه علم في نمرجه على الماتقي ثم نقل عن الخلاصة لا يجوز الرجوع عن الوقف اذا كان  
 موصلا ولكن يجوز الرجوع عن الموقوف عليه وتغييره وان كان مشروطا كالمؤذن والامام  
 والمعلم لم ان لم يكونوا اصلح او تم اوتوا في امرهم فيجوز الواقف مخالفة لشرط اه قال ط  
 اقول وبالله تعالى التوفيق ان ما ذكره من المؤذن والامام ان لم يكونوا اصلح ليس من الرجوع  
 ونماه ومخالفة للشرط لكونها انفع لوقفه بغيره عن يصح فهو كما اذا شرط ان لا يزع  
 من الولاية بخان فانه يزع ولا يغير هذا الشرط وبولي غيره وكما اذا شرط ان لا يؤجر اكثر من  
 سنة ولا رغبة فيما عني فانه يخالف وما كان ينبغي للشارح ان يقرر هذا بقرع مستقل لانه يومهم  
 انه يجوز له الرجوع في جميع الشروط وليس كذلك اه قلت وقد اجد فيها افاد اعطاء مولا  
 غاية المراد وحاصله انه لو شرط الواقف ان يكون الامام او المؤذن او المالم شخصه مينا  
 يصح الرجوع عنه لو كان ممتا ونا في مباشرة وظيفته او كان غيره اصلح فهو في الحقيقة تغيير  
 كما عبر به في الخلاصة أي تغيير الشخص المميز بغيره لانه مصلحة الراجحة الى المسلمين فهو نظير  
 ما قدمه المصنف من قوله الباني اولى ينصب الامام والمؤذن في المختار الا اذا عين القوم اصلح عن  
 عينه وبه ظهر الجواب عما نقله الشارح عن الاشياء من قوله ولم ارحكم عزله لادرس وامام ولاهما  
 وهو انه جائز له مصلحة اذا كان مشروطا بين في اصل الوقف فبدونه بالاولى وقد ظهر انه ليس  
 المراد انه يجوز الواقف الرجوع عن شروط الوقف كما فهمه الشارح حتى تكاف في شرحه  
 على الماتقي للجواب عما قدمه عن الدرر قبيل قول المصنف ان الواقف والجهة من انه ليس  
 له اعطاء الغلة لغيره من عبثه لم يرجع الوقف عن ما حكمه بالتسجيل اه فان صريح في عدم  
 صحة الرجوع عن الشروط ولا يخالفه ما في المؤيدية على معات وبدل عليه قوله في العيران  
 التولية خارجة عن حكم سائر الشروط لان له فيها التغير ككتابته له وامانته في الشروط فلا بد  
 من ذكرها في اصل الوقف اه وفي الاسماء ما لا يجوز له ان يفعل الا بشرط وقت العقد  
 اه وفيه لو شرط في وقفه ان يزيد في وظيفة من يرى زيادته او ينقص من وظيفة من يرى نقصه  
 او يدخل معهم من يرى ادخاله او يخرج من يرى ابعاده جازم اذ اقبل ذلك ليس له ان يغيره  
 لان شرطه وقع على فعل يراه فاذا رآه وامضاءه قد انتهى ما رآه اه وفي فتاوى الشيخ فاسم  
 وما كان من شرط متصرف الوقف ان ينصب الواقف تغييره ولا يخصه به لا يقرره ولا يبايعه  
 الحكم اه فقد ثبت ان الرجوع عن الشروط لا يصح الا التولية مالم ينسب ذلك لنفسه فله  
 تغيير المشروط مرة واحدة الا ان ينص على انه يفعل ذلك كتابته له والا اذا كانت المصلحة  
 افترضا فاعتزم هذا التحرير (قوله فانها ٢١) اي الكتابة كما يعلم مما بعده والمراد بها الضميمة وتسمية  
 الضميمة كتابة اصطلاح الكوفيين فاذا ط (قوله لا قرب المكتبات) أي لا قرب المذكورات  
 التي يمكن ان يكون الضميمة منها (قوله يقتضي الوضع) أي الاصل وهو عود الضميمة الى  
 اقرب مذكوره اليه قلت وهذا الاصل عند الخلق من القرائن ولذا اطلق في الخيرية سبيل من  
 وقف على ولده من وعلى من يحدث له من الاولاد ثم على اولادهم الذي كونه على اولاده

وان كانوا اصلح اه جوهره  
 وفي جواهر الفتاوى شرطه  
 لانه ما دام حيا ثم ولده  
 فـلان ما عاش ثم بعده  
 للاعفاء الاشد من اولاده  
 فـالهاه تنصرف للابن  
 لا للواقف لان المكتبات  
 تنصرف لاقرب المكتبات  
 يقتضي الوضع

المطلب  
 لا يجوز الرجوع عن الشروط  
 قوله فانها الخ هكذا بخطه  
 والذي في نسخ الشارح  
 بالهاه وهو الاوفا في عباي  
 لاها ولا مرجع في الشارح  
 لاضمير في قوله فانها تامل  
 اه معصية

المطلب  
 في ان الاصل عود الضميمة الى  
 اقرب مذكوره



الاناث وأولادهن ثم حدث لواقف ولداً منه محمد ثم مات حسن المذكور فله الضمير في حدث  
 له راجع الى حسن لانه أقرب مذكوراً الى الواقف فيدخل محمد فاجاب مقتضى الحقيقة بمصر  
 مولانا الشيخ حسن الشرنبلالي بانه راجع الى الواقف ثم قال في الحقيقة ان هذا لا يشك  
 ذوقهم فيه اذ هو الاقرب الى عرض الواقف مع صلاحية اللفظ له وقد تقرر في شروط الواقفين  
 انه اذا كان اللفظ محتملاً لثنتين أحدهما بافترض واذا أوجبنا الضمير الى حسن لزم حرمان  
 ولد الواقف له فيه واستحقاق أولاد اولاد البنات وفيه غاية البعد ولا غنى عن كونه أقرب  
 مذكوراً لما ذكرنا من المخطوط وهذا النهاية ظهوره عن الاستدلال (قوله وكذلك  
 مسائل ثلاث) أي بتعريفها الاقرب وان لم يكن هناك ضمير فان الثانية والثالثة لا ضمير فيهما  
 ط (قوله فالحال له) مر فقط أي فلا يدخل في ذلك زيد زاد الامام المضاف فان قال على  
 عبد الله وزيد وعمر ونسبهم ما قاله له عبد الله وزيد وعمر ونسبهم زيد وعمر دون نسب  
 عبد الله (قوله فالحال كور راجع لولد الولد) أي فقط أي لا مضاف الماعطوف  
 دون المضاف اليه ودون الماعطوف عليه فقوله على ولي بقى شامل لولد كور والاناث من صلبه  
 وقوله وولد ولي الذي كور يخص بالذكور من أولاد الذكور والاناث أي بالمضاف فقط  
 لانه أقرب مذكور ولا يقال المضاف اليه أقرب مذكور لانه قول الاصل عود الضمير  
 على المضاف كما اذا قلت جاء غلام زيداً كرمته أي الغلام لانه المحدث عنه والمضاف اليه  
 ذكره مرفوعاً له مضاف غير مقصود بالحكم ويحتمل أن يكون قوله نسب احتراماً عن رجوعه  
 للمضاف اليه فقط فلا ينافي رجوعه للمعطوف عليه أيضاً وهذا وان كان بعيداً من نحوي  
 العبارة لكنه هو الموافق لما نص عليه من لال بقوله قلت أرايت ان قال على ولي وولد  
 ولي الذي كور قال فهي ان كان ذكراً من ولده وولد ولد كور من ولد البنات والبنات  
 قال نعم اه فقد جده قيد الماعطوف والماعطوف عليه دون المضاف اليه ومثله في الاسماء  
 ونسبه ولو قال على ولي وولد ولي الاناث يكون للاناث من ولده دون ذكورهم والاناث  
 من ولد الذكور والاناث ومن فيهما مساواة اه وهو المتبادر من كلام المضاف أيضاً لكن  
 يأتي أن الوصف ينصرف الى ما يليه عندنا وهو مؤيد للاحتفال الاول في عبارة جواهر  
 الفتاوى ومقتضى كلام الاشياء ان قيد المضاف اليه فقط ونعم تحرير المقام في كتابنا في  
 الحامدية فراجع (قوله وعكسه وقت الخ) عكس مبتدأ وأجله بعده أريد به القضاة ما خبر  
 والمراد انه عكس ما قبله في كون القيد فيه متقدماً فيكون لما قبل العاطف بـ لاف ما تقدم  
 فان القيد فيه متأخر فيكون لما بعده العاطف فالضمير في قوله لانه أقرب وفي قوله في صرف عائذ  
 فاعيد وهو لفظ بني لام عمرو كما وهم ومقتضى كلامه أن الوصف يعود الى ما يليه سواء تأخر  
 أو تقدم فاذا قال على فقراء أولادى وجهه ان ينصرف الى الاول فقط وكذلك لو قال على ذكور  
 أولادى وأولادهم فيدخل فيه الاناث من أولاد الذكور بؤيده أن الاصل الماعطوف على  
 المضاف ولم أر ما لو توسط الوصف مثل على أولادى الذي كور وأولاد أولادى والظاهر  
 انصرفه للاول فقط فيخص الذي كور أصليه وبمعنى كور والاناث من أولاد أولاد الذكور  
 والاناث ثم لو قال وأولادهم يخص الذي كور والاناث من أولاد الذكور كور كور كور كور كور

مطلب  
 اذا كان اللفظ محتملاً لثنتين  
 أحدهما بغير الضمير الواقف

مطلب  
 فيما اذا قال على اولادى  
 وأولاد اولادى الذي كور

وكذلك مسائل ثلاث وقف  
 على زيد وعمر ونسبهم فالحال  
 له مر فقط وقت على ولي  
 وولد ولي الذي كور فالحال كور  
 راجع لولد الولد نسب  
 وعكسه وقت على بن زيد  
 وعمر ولم يدخل بنو عمرو لانه  
 اقرب الى زيد فيصرف اليه

مطلب  
 اذا تقدم القيد يكون لما  
 قبل العاطف

وفي الاسماء لو قال على الذي كور من ولدى وعلى أولادهم فهي الذكور من ولده أصليه  
 ولولد الذكور انما كانوا أؤذ كور دون بنات الصواب فلا تعطى البنات الصلبية وتعطى  
 بنت أختها ولو قال على ذكور ولدى وذكور ولدى يكون للذكور من ولده أصليه  
 وللد كور من ولده وولد ولد يكون الذي كور من ولد البنات وفيه سواء ولا يدخل انثى من  
 ولده ولا ولد ولد ولو قال على ولي وعلى أولاد الذي كور من ولدى يكون على ولده أصليه الذي كور  
 والاناث وعلى الذي كور والاناث من ولد الذي كور من ولده ولا يدخل بنات الصواب اه (قوله  
 هذا هو الصحيح) راجع لاصل المسألة ومقابل القول بان الكناية تنصرف للواقف لا لابنه  
 كما افاده كلام المنع قبيل هذا الفصل والظاهر أن الخلاف في باقى المسائل كذلك (قوله قلت  
 وقدمنا) أي في هذا الفصل حيث قال الوصف به الجمل يرجع الى الأخير عندنا الخ وباقي  
 قريباً وهذا تأييد لقوله فالحال كور راجع لولد الولد نسب لكن عات مخالفة له الكلام  
 هلال والاسماء (قوله عندنا) وعند الشافعي للجميع ان لم يطف بتم كاسرو ياق (قوله  
 من باب المحرمات) أي في كتاب النكاح (قوله وهو الاصل) أي انصرف الشرط الى  
 المتعاطفين عندنا وعند الشافعية (قوله في الشرط المصريح به) مثل فلانة طالق وقلانة  
 ان دخلت الدار فيكون دخول الدار شرطاً للاحقة الا لا ماعطوف فقط اه ط (قوله  
 والاستثناء شبهة الله تعالى) لانه شرط حقيقة وان هي استثناء عرفاً واستثناء عن الاستثناء  
 بالانثى الخ لو جاز اذ ورد الاستثناء عقب جمل معطوف بعضها على بعض بالواو فلا خلاف  
 في جواز رده الى الجميع والأخير خاصة وانما الخلاف في الظهور عند الاطلاق فذهب الشافعي  
 انه ظاهر في اعود الى الجميع وذهب بعضهم الى التوقف وبعضهم الى التفصيل ومذهب  
 أبي حنيفة انه ظاهر في اعود الى الأخيرة اه والمراد بالتفصيل هو انه ان استقلت الثانية  
 عن الاولى بالاضراب عنهما فلا خبر ولا للجميع واحترز بالجل عن الاستثناء عقب مفردات  
 فانه لكل اتفاقا كما في شرح التحرير مثال الاول وقت دارى على أولادى ووقت بـ ستاف  
 على اخوى الا اذا خرجوا ومثال الثاني وقت دارى على أولادى وأولادهم الا اذا خرجوا  
 (قوله فتصرف الى ما يليه) أي الى ما يلي العاطف وهو الماعطوف المتأخر وهو الوجه من  
 صرفه للجميع كما في تحرير ابن الهمام (قوله نحو جاز زيد وعمر والعالم) لا يخفى أن الوصف  
 هنا لا يمكن صرفه للجميع وان أمكن للاول لكنه غير محتمل الخلاف فالمناسب فتميل ابن  
 الهمام بقوله كنهم وقدر يش الطوال فعلا فان الطوال جمع طو يل يمكن صرفه للمعاطفين  
 ولا خلاف في ذلك والمثاني مذهبنا وهو الاوجه كعات والاول مذهب الشافعي قال في جمع  
 الجوامع وشرحه الصفة كالاستثناء في العود الى كل الماعطوف على الاصح ولو تقدمت نحو وقت  
 على أولادى وأولادهم المحتاجين بـ وقت على محتاجي أولادى وأولادهم فعود الوصف في  
 الاول الى الاولاد مع أولادهم وفي الثاني الى أولاد الاولاد مع الاولاد وقيل لا أما المتوسطة نحو  
 وقت على أولادى المحتاجين وأولادهم فالحاجة اراختصاصها بما وليته ويحتمل أن يقال  
 تعود الى ما راجع أيضاً اه (تنبيه) حاصل ما مر أن كلاماً من الشرط والاستثناء والوصف يعود  
 الى المتعاطفين جميعاً عند الشافعي وكذا عندنا الا الوصف في الأخير فقط لكن عات مخالفة

مطلب  
 الوصف بعد جمل يرجع الى  
 الأخير عندنا

هذا هو الصحيح فان وقدمنا  
 أن الوصف بعد متعاطفين  
 فلا خير عندنا وفي الزبلي  
 من باب المحرمات وقوامه  
 ينصرف الشرط اليهما  
 وهو الاصل قلنا ذلك في  
 الشرط المصريح به والاستثناء  
 شبهة الله تعالى وأما في  
 الصفة المذكورة في آخر  
 الكلام فتصرف الى ما يليه  
 نحو جاز زيد وعمر والعالم  
 الى آخره فليحفظ وفي المنظومة  
 الحسية قال

والوصف بعد جمل اذا اتى  
 يرجع للجميع فيما ثبتنا  
 عند الامام الشافعي فيها

مطلب  
 الشرط والاستثناء يرجع  
 الى الكل اتفاقاً لا الوصف  
 فانه لا خير عندنا







وقد ذكر شيخ الاسلام ابن التيمية أن العرف موافق للعقيدة الاغوية فيجب المصير اليه  
 والتمويل عليه اه وقد أجاب العلامة الحاتمي عن ما قاله المسمى (قوله يشترك  
 الاناث والذكور) أي عند الاجتماع تغلب الامد ذكر على المؤنث (قوله وما يكثروا وقوعه  
 الخ) اعلم أن هذه المسئلة وقع فيها اختلاف واشتباه ولا سيما على صاحب الاشياء ولما رأيت  
 الامر كذلك جئت فيها - من وصولي الى - هذا المحل رسالة فيها الاقوال الواضحة الجلية  
 في - مسألة نقض القسمة وم - مسألة الدرجة العملية وكنت قد ذكرت شيئا من ذلك في كتابي  
 تنقيح الحامدية وأوضح فيه المسئلةين بما تقر به العيون فمن أراد الوقوف على حقيقة  
 الامر فليرجع الى هذين التاليفين فان ذلك يستدعي كلاما طويلا وانذكر كل خلاصة ذلك  
 باختصار وذلك انه اذا وقف على اولاده ثم على اولادهم وهكذا صيرت بين البطون وشروط أن  
 من مات عن ولد فله نصيبه لولده أو عن غير ولد فله نصيبه من درجة ومن مات قبل استحقاقه شيء  
 وله ولد قام ولده مقامه واستحق ما كان يستحقه لو بقي حياته من الواقف أو غيره عن عشرة ولاد  
 مثلا ثم مات أحد من ولد يعطى سهم لولده عملا بالشروط فلو مات بعد آخر من ولد عن ولد  
 ولدت والدته في حياة أبيه - بل يعطى هذا الولد مع سهمه - حصة جده لان الواقف جعل درجته  
 درجة أبيه وهي درجته العملية فيشارك أهل الطبقة الاولى وفي درجة عمه أو لاه يعطى له  
 شيئا أفنى السبكي بعدم المشاركة ونحو الموصلة أي بناء على أن المتوفى في حياته والد  
 لا يسمى موقفا عليه ولا من أهل الوقف وانما به - بل بشرطه الاول وهو كل من مات عن ولد  
 فله نصيبه لولده فكما مات واحد من العشرة يعطى سهمه لولده دون ولده الذي مات قبل  
 الاستحقاق الى أن يموت العاشر من الطبقة العليا فإذا مات هذا العاشر عن ولد لا يعطى  
 نصيبه لولده بل تنقض القسمة ويتسم على البطن الثاني قسمة - متأنفة ويشارك في قول الواقف  
 من مات عن ولد فله نصيبه لولده ويرجع الى العمل بقوله ثم على اولادهم حيث ترتب بين الطبقات  
 وبعد ذلك فكل من مات من البطن الثاني عن ولد فله نصيبه لولده وهكذا الى أن يموت  
 آخر هذه الطبقة الثانية فتبطل القسمة وتسايف قسمة أخرى على الطبقة الثالثة وهكذا  
 الى آخر الطبقات كما نص عليه الخصاص وغيره لكن السبكي قسم على الموقف من كل طبقة  
 عند استئان القسمة وأعطى حصة كل ميت لاولاده وأما الخصاص فقسم على عدد أهل  
 الطبقة التي تسايف القسمة عليها ولم ينظر الى أصواتهم فهذا خلاصة ما قاله السبكي وخالفه  
 الجلال السيوطي فاختر أن ولد من مات قبل الاستحقاق يقوم مقام والده - بل بالشروط  
 ويحقق من جده مع أمهانه أنه اذا مات أحد من أمهانه عن غير ولد استحق معهم أيضا لان  
 عدم كونه من أهل الوقف عنوع بل صريح قول الواقف ومن مات من أهل الوقف قبل  
 استحقاقه انه منهم فاهل الوقف يشمل المستحق ومن كان به - مدد الاستحقاق وأنه اذا مات آخر  
 من في الطبقة عن ولد يعطى سهم لولده وحاصله أنه خالفه في شيئين أحدهما أن اولاد المتوفى  
 في حياة والده لا يحرمون مع بقا الطبقة الاولى بل يستحقون معهم - لا بشرط الدرجة  
 العملية ثانيه - أنه اذا انقرضت الطبقة لا تنقض القسمة كما صرح اعطائه - هم آخر من  
 مات من الطبقة لولده فقوله في الاشياء انه موافق السبكي على نقض القسمة غير صحيح ثم ان

مطلب  
 مهم في مسألة السبكي  
 الواقعة في الاشياء في نقض  
 القسمة والدرجة العملية  
 قوله ولا يعطى له شيء هكذا  
 يحطه واهل الاوقف حذف  
 كلمة اللهم الا ان يجعل  
 الجار والمجور نائب فاعل  
 يعطى على قوله لوجود  
 المقبول به او يقرأ الفاعل  
 بالبناء للفاعل تامل اه  
 يشترك الاناث والذكور  
 فيه وذلك واضح مسطور  
 وما يكثروا وقوعه ما لو وقف  
 على ذريته صيرت باوجه من  
 شرطه ان من مات قبل  
 استحقاقه وله ولد قام مقامه  
 لو بقي حيا فهل له حظ ابيه  
 لو كان حيا ويشترك الطبقة  
 الاولى اولا

صاحب الاشياء قال ان مخالفة السبكي في اولاد المتوفى في حياته واجبة وأما نقض القسمة  
 بعد انقراض كل بطن فقد أتى به بعض علماء العصر وعزوه للتصاف ولم يثبتوا الفرق بين  
 صورتي الخصاص والسبكي فان صورة السبكي ذكر فيها العطف بكامة ثم بين الطبقات وصورة  
 الخصاص قال فيها وقف على ولد وولد له وولد له - لهم مرتبة أو قائلا على أن يبدأ البطن الاعلى  
 ثم بالذين يلونهم ثم بالذين يلونهم بطن بعد بطن فصدر من - مسألة الخصاص اقتضى اشتراك البطن  
 الاعلى مع الاسفل وقوله على أن يبدأ البطن الاعلى اخراج بعد الدخول وصدر من - مسألة السبكي  
 اقتضى عدم الاشتراك للعطف بتم لا الواو فنقض القسمة خاص بمسئلة الخصاص دون مسألة  
 السبكي فكيف يصح أن يستدل بكلام الخصاص على مسألة السبكي وحاصله أنه ان عبر بالواو  
 بين الطبقات مرتبة بان يبدأ البطن الاعلى تنقض القسمة عند انقراض كل بطن كما قاله  
 الخصاص وان عبر بتم لا يصح القول بنقض القسمة خلافا للسبكي بل كليات أحد عن ولده يعطى  
 سهمه لولده في جميع البطون هذا خلاصة ما قاله في الاشياء وقد دونه عليه جميع من جاء به بعده حتى  
 ان العلامة المسمى أتى في الرد عليه رسالة مستقلة ذكرها الشربلاني في مجموع رسائله  
 وحقق فيها عدم الفرق في نقض القسمة بين العطف بتم والعطف بالواو المتفرقة بما يفيد القريب  
 وقال قد أتى بذلك جماعة من أفاضل الحنفية والشافعية منهم المسمى عبد البر بن الشخصية  
 الحنفى وفور الدين المسمى الشافعى وبرهان الدين الطرابلسى الحنفى ونور الدين الطرابلسى  
 الحنفى وشهاب الدين الرملى الشافعى والبرهان بن أبي شريف الشافعى وعلاء الدين الاخميمى  
 وغيرهم قلت وأفنى بذلك أيضا العلامة ابن الشايبى في سؤال مرتب بتم وقال الصواب نقض  
 القسمة كما اقتضاه صريح كلام الخصاص ولا أعلم أحدا من مشايخنا خالفه في ذلك بل وافقه  
 جماعة من الشافعية وغيرهم اه وقد أيد بالعلامة ابن بھري فتناواه القول بنقض القسمة  
 على نحو ما صرح عن الخصاص ونقل مثله عن الامام الباقي وغيره في صورة الترتيب ثم فقد  
 تحروج - هذا أن الصواب القول بنقض القسمة للفرق بين العطف بتم أو بالواو المتفرقة بما  
 يفيد الترتيب وأن اشتراط الدرجة العملية معتبر لكن الذى عليه جمهور العلماء قيام من مات  
 في حياة والده قيام والده في الاستحقاق من سهم جده وأما دخوله في الاستحقاق من سهم ونحوه  
 عن هو في درجة أبيه المتوفى قبل الاستحقاق فقد وقع فيه معتزك عظيم بين العلماء فمنهم من  
 قال بدخوله في الموضعين وهو اختيار السيوطي كما صرح ووافقه جماعة كثيرون واهتم به  
 الشربلاني وألف فيه رسالة تتبع فيها العلامة المقدسى وأفنى جماعة كثيرون من أمه  
 المذاهب الاربعة بعدم دخوله في الثاني وهو الذى حقه في الرسالة وفي تنقيح الحامدية  
 والله سبحانه أعلم لم فاغتنم توضيح هذا المحل واشكر مولانا عز وجل (قوله أفنى السبكي  
 بالمشاركة وخالفه السيوطي) العبارة مقلوبة كما ظهر لك مما قررنا فان السبكي أفنى  
 بعدم المشاركة ونقض القسمة والسيوطي خالفه في الامرين لاني أحدهما خلافا للاشياء  
 (قوله وهذه الخافعة واجبة) أي يجب القول بمشاركتهم لاهل درجة أبيه على التقصير بل  
 الذى قلناه أو مطلقا (قوله في الواو) أي المستقلة بما يفيد الترتيب بين الطبقات وقوله  
 ويشارك صوابه تنقض القسمة (قوله بخلاف ثم) فان القسمة لا تنقض فيها بانقراض كل طبقة

اتفى السبكي بالمشاركة وخالفه  
 السيوطي وهذه الخافعة  
 واجبة كما افاده ابن نجيم  
 في الاشياء من القاعدة  
 التاسعة لكنه ذكر بعد  
 ورقتين ان بعضهم يجهل  
 الطبقات بتم وبعضهم بالواو  
 في الواو يشارك بخلاف  
 ثم فراجع مقامه لامع شرح  
 الوهابية فانه نقل عن  
 السبكي واقفين آخرين  
 يحتاج الى ما لم يل علماء  
 مقربين في فهم شروط  
 الواقفين الامن رحم الله



وقد علمت أن الصواب نقض الفسدة في الموضوعين (قوله ولقد أقيمت الخ) أتى بعنقه المحالون  
(قوله بأنه يقتل نصيبها له ما) أي إذا وجب في كلام الواقف ما يدل على أنه قال نصيب الميت  
لولده (قوله وفي الاسعاف الخ) هذا كله إلى الفصل - أقط من بعض النسخ ويدل على أنه لم يوجد  
في أصل النسخة ما فيه من التكرار بإعادة الحادثة التي أتى بها (قوله إلا أن يكون أزواجهن  
من ولد لولده) استثنى من قوله دون الإناث وهذا دليل ما أتى به وهو مراده من قوله كأي - لم  
من الاسعاف وهذا يؤيد سقوط هذه الجملة من أصل النسخة (قوله كل من يرجع الخ) توضيح  
لما قبله ط وسبب ذكر في الفصل - لا أتى تفسير العقب والنسل والآل والجنس ويأتي  
الكلام عليه والله سبحانه أعلم

• (فصل فی مایه علق بوقف الاولاد) •

ما قدمه عن جواهر الفتاوى وما بعده الى هنا من متعلقات هذا الفصل فكان المناسب ذكره  
 فيه (قوله وعجالة المواعيد) أي مواعيد الرحمن لا الامعة برهان الدين ابراهيم الطرابلسي  
 صاحب الاسعاف (قوله في الوقف على نفسه) أي في فصل الوقف على نفسه وظاهره أن  
 جميع ما ذكره عبادة المواعيد وليس كذلك لأن أكثر ما ذكره هنا لم يذكر في المواعيد (قوله  
 جعل ربه لنفسه الخ) تقدم هذا في قول المتن وجاز جعل غلة الوقف لنفسه عند الثاني (قوله  
 ثم وثم) حكاية لما يذكره الواقف من العطف بتم في وقته كقوله ثم من بعدى على اولادى ثم  
 على اولادهم وهذا لا يدخل في نقل الخلاف لأن الخلاف في جعله الربيع لنفسه لا الاولاد  
 ونحوهم نعم من جعل الوقف على النفس باطلا باطل ما عطف عليه أيضا (قوله يجعله لولده)  
 متعلق بقوله جازا لكن لا يبعد كونه عند الثاني كما علمت (قوله ولا يكن يختص بالصبي) أي  
 بالبطن الاول ان وجهه فلا يدخل فيه غيره من البطون لأن لفظ ولدى مفرد وانهم مع في  
 بخلاف اولادى بافظ الجمع على ما يأتي (قوله وبم الاثنى) أي كالتدوير لأن اسم الولد مأخوذ  
 من الولادة وهي موجودة في الدرر والاعراف (قوله ما لم يبقه بالذكر) في بعض  
 النسخ بالذكور وهي كذلك في الدرر (قوله وبم) تعقل به الواحد أي بان كان له  
 اولاد من الوقف فماتوا الا واحد اولم يكن له الا واحد فان ذلك الواحد ياخذ جميع غلة الوقف  
 لأن لفظ ولدى مفرد مضاف فيم بخلاف الوقف على غيره فان الواحد يستحق نصفه او النصف  
 الاثر للفقر لان اقل الجمع اثنان كما في الاعراف وقد صرف في القزوع (قوله فان اتى  
 الصبي) أي مات والاولى التعقيب به (قوله دون ولد الولد) لا تصاروه على البطن الاول  
 ولا استحقاق بدون شرط الاعراف وانما صرف للفقر لانقطاع الموقوف عليه كما في الدرر وهذا  
 يسمى قطع الوصية كما قدمناه (قوله فيختص بولد الابن) أي لا يشارك في الغلة من دونه من  
 البطون ويكون ولد الابن عند عدم الصبي بمنزلة لصبي دور أي لانه ينسب اليه وفي النصف  
 فان لم يكن له ولد لصبيه ولا ولد لولد وولد لولد ولد لولد وان كان اسفل من البطون

على عقبه يكون لولده وولد  
ولده ابدامتناه لا من اولاد  
الذ كوردون الاناث الان  
يكون ازواجهن من ولد  
ولده الذ كوركل من يرجع  
نسبه الى الواقف بالاياه  
فهو من عقبه وكل من كان  
ابوه من غير الذ كور من ولد  
الواقف فليس من عقبه  
انتهى وسيجي في الوصاياته  
لو اوصى لانه اوجنسه دخل  
كل من ينسب اليه من قبل  
آياته ولا يدخل اولاد البنات  
وانها لو اوصت الى اهل بيتها  
او خلفها لا يدخل ولدها  
الا ان يكون ابوه من قومها  
لان الولد انما ينسب لايه  
لالامه قلت وبه علم جواب  
سألة لو وقف على اولاد  
الظهور دون اولاد البطون  
فما ت مستحقة عن ولدين  
ابوهما من اولاد الظهور  
هل ينقل نصيبهما  
فاجبت نعم ينقل نصيبها  
لهم المصدق كونهما من  
اولاد الظهور باعتبار  
والدهما المذكور والله اعلم  
(فصل فيما يتعلق بوقف  
الاولاد) •

من الدرر وغيرها وعبارة  
المواهب في الوقت على نفسه  
وولد له وله وعقبه جعل  
ربيعه لنفسه ايام حياته ثم  
ماله كبر ويتقل به الواحد

والفرق بينهما وبين الصابي حيث لم يدخل مع الصابي من هو - فلانه لما نزل الى ثلاثة ابطن  
فقد صار واحد من الفضل والقبيلة كما لو قال لولد العباس بن عبد المطلب فهو من ينسب الى  
العباس اه ملخصا (قوله ولو اتى) لان اقبط الولد بعها كما قدمه آتينا (قوله في الصحيح)  
وهو ظاهر الرواية وبه أخذ هلال لان اولاد البنات ينسبون الى آباءهم لا آباء أمهاتهم بخلاف  
ولد الابن درر وقوله بخلاف ولد الابن أى فانه يدخل فيه ولد البنت وقد مضى خبره (قوله  
ولو زاد ولد لولدى فقط) أى مقتصر على البطن الاول والثاني (قوله اقتصر عليهما) أى على  
البطنين قال في الدرر يشتركون في الغلة ولا يقدم الصابي على ولد الابن لانه - سوى بينهما أى  
حيث لم يدخل كرميدل على الترتيب بخلاف ما اذا رتب كما ياتي ثم قال في الدرر ثم اذا انقصر  
الاولاد واولادهم في صورتين المذ كورتين أى صورة الاقتصار على البطن الاول وصورة  
زيادة الثاني صرفت الغلة الى القراء لانقطاع الموقوف عليه اه أى لانه في صورتين  
لا يدخل البطن الثالث حيث لم يدخل كرميدل لولده باقظ الجمع (قوله ولو زاد البطن الثالث) بان قال  
على ولدى وولد لولدى وولد لولدى درر (قوله عم - له) أى صرف الى اولاده ما تناسلوا  
للافتقار ما بقي واحدا من اولاده وان سفل درر (قوله ويستوى الاقرب والابعد) أى  
يشتركون جميع البطون في الغلة - عدم ما يدل على الترتيب وعمله المضاف يانه لما هي ثلاثة  
أبطن صار واعتزلة الفضل وتكون الغلة لهم مائة اسلو قال ألا ترى أنه لو قال على ولدى ولدى ولدى  
قد مات وبيننا وبينه ثلاثة أبطن أو أكثر ان هؤلاء - ثلاثة الفضل والغلة لمن كان من ولدى ولدى  
وولد لولده ونسبهم أبدا (قوله الآن يذ كرميدل على الترتيب) بان يقول الاقرب فالاقرب  
أو يقول على ولدى ثم على ولدى أو يقول بطن ابعد بطن لطيفة - ذيب - بدأ بما بدأ به الواقف  
درر (قوله كما لو قال الخ) مرتبط بقوله هم نسبه وعبرة لدرر كذا أى صرف الى اولاده  
ما تناسلوا الا القراء اذا قال على ولدى واولاد اولادى أو قال ابتداء على اولادى - سوى  
فيه الاقرب والابعد الا أن يذ كرميدل على الترتيب كما مر اه قال بحسبه عزى زاده قوله  
أو قال ابتداء الخ هذا محتمل لما في الثانية رجل وقف أرضا على اولاده وجعل في آخره للفقراء  
فما مات بعضهم قال ملال يصرف الوقف الى الباقي فان ماتوا يصرف الى الفقراء لا الى ولد الولد  
اه وهو موافق لما في الخلاصة والبراز في خزانة الفتاوى وخزانة المفتين والنسب ثم قال في  
الاختصار شرح المختار لو قال على ولدى يدخل فيه البطون كلها العموم اسم الاولاد ولكن  
يقدم البطن الاول فاذا انقضى فالثاني ثم من بعدهم يشتركون جميع البطون فيه على السواء  
قريبهم وبعيدهم اه وقد استفتى عن ذلك بعض العلماء من المولى أبى السعود وأدرج في  
سؤاله عبارة واقعة في بعض الكتب موافقة لما مر من الاختيار فاجاب عنه المولى المذ كور  
بما حاصله ان هذه المسئلة قد أخطأ فيها رضى الدين السرخسى في محيطه واعتقده عليه صاحب  
الدرر اه وما قاله حق مطابق للكتب المعتبرة كالتحفة وخلافه شاذ ثم ان ما في الدرر وغيره  
موافق لذلك القول الشاذ أيضا لان مؤدى كلامه - م تقدم البطن الاول ثم البطن الثاني ثم  
الاشراف بين الاقرب والابعد بخلاف ما يدل عليه كلام الدرر من استواء الاقرب والابعد  
أولا وآخر اه ما في العزمية ملخصا وأما أن قول المفتى أبى السعود واعتقده عليه صاحب

ولواثى دون من دونه من  
البطون ودون ولد البنت  
فى الصبح ولوزاد ولد لوى  
فقط اقتصر عليه ولوزاد  
البطن الثالث عم نسله  
وبستوى الاقرب والابعد  
الات يذكّر ما يدل على  
التعريب كالوقال ابتداء على  
اولادى بافظ الجمع او على  
ولدى واولاد اولادى ولو  
قال على اولادى

---

مطلب  
لوقال على اولادى بافظ  
الحكم هل يدخل كل البطون



الدر رقيه نظرا لان كلام الدر غير موافق لكل من القواين لكن جزم عندله في فتح القدير  
 والمقدسي في شرحه الاشياء في قاعدة الاصل الحقيقة ثم ما في الخاتمة وغيره اذ كره الخصاص  
 أيضا (قوله وليكن - ما هم) فقال على فلان وفلان وفلان وجهل آخره لانه قد رقت فلو  
 كان اولاده أربعة وسمى منهم ثلاثة لم يدخل المسكوت عنه فلو قال ثم على اولادهم لم يدخل اولاد  
 المسكوت عنه لوجود الضمير في اولادهم الى المجهول بخلاف ما اذا قال ثم على اولاد اولادى  
 فانهم يدخلون لانه لم يصف اليهم ويدل عليه ما في الاسماء لو قال على ولدى واولادهم واولاد  
 اولادهم وله اولاد مات بعضهم قبل الوقف يكون على الاحياء واولادهم فقط دون اولاد من  
 مات قبل الوقف لان الوقف لا يصح الا على الاحياء ومن سجدت دون الاموات وقد أعاد  
 الضمير الى اولاد الاحياء يوم الوقف دون غيرهم ولو قال على ولدى ولدى ولدى واولادهم واولاد  
 دخلوا لقوله ولدى فان ولد من مات قبله ولده له اه ملخصا (فروع مهمة) قال  
 على ولدى المخلوقين ونسلي فحدث له ولدا صلبه يدخل بقوله ونسلي بخلاف ما اذا قال ونسلاهم  
 فان الحادث لا يدخل هو ولا اولاده ولو قال على ولدى المخلوقين ونسلاهم وكل ولد يحدث لى فانه  
 يدخل الحادث دون اولاده ولو قال على ولدى المخلوقين ونسلاهم ونسل من يحدث لى دخل اولاد  
 الحادث دون له ولو قال على ولدى المخلوقين ونسلاهم ونسل من يحدث لى دخل اولاد  
 بقوله ونسلاهم وان تجاوزهم ببطن بخلاف ما اذا قال على ولدى المخلوقين ونسلاهم ونسل اولادهم  
 اه ملخصا من الخصاص (قوله صرف نصيبه لافقراء) لانه وقف على كل واحد منهم بخلاف  
 ما اذا وقف على اولاده ثم لافقراء أى ولم يسم الاولاد فمات بعضهم فانه تصرف الى الباقي لانه  
 وقف على الكل لا على كل واحد افاده في الدرر (قوله لم يختص ابنها) أى المتولد من الواقف  
 بل يكون نصيبها لجميع الاولاد درر لكن مقتضى ما قدمناه في بيان المنقطع أن يصرف  
 نصيبها الى الفقراء تامل (قوله دخل الاناث على الوجة) لان جمع الذكور عند الاختلاط  
 يشمل الاناث كما سلف ط (قوله لا يدخل البنون) وكذا لا تدخل الخنثى في صورتين لانا  
 لانهم ماهو هندية ط (قوله فالغلة لافقراء) ولا تثنى للبنات أو البنين لعدم صدق كل  
 منهم على مدلول الاخر برهان ط (قوله ويكون وقفه منقطعا) أى منقطع الاول (قوله  
 فان حدث ما ذكر) أى بان ولده بنون في الاول أو بنات في الثاني عاد الوقف اليه أى الى الحادث  
 (قوله ويدخل في قسمه الفله الخ) قال في الفتح ثم المستحق من الولد كل من أدركه خروج  
 الفله عاقل في بطن أمه حتى لو حدث ولو بعد خروج الفله باقل من ستة أشهر استحق ومن  
 حدث الى عامه فاصعد الاستحق لان تيقن بوجود الاول في البطن عند خروج الفله  
 فاستحق فلو مات قبل القسمة كان لورثته وهذا في ولد الزوجة أما لو جاءت أمته بولد لاقل من  
 ستة أشهر فاعترف به لا يستحق لانه منهم في الاقرار على الغير أعني باقى المستحقين بخلاف ولد  
 الزوجة فانه حين ولد ثابت النسب (قوله مدلول الفله) قال في الفتح وخروج الفله أى  
 هي المناط وقت انعقاد الزرع وباو قال بعضهم يوم يصير الزرع صفة وما ذكره في الخاتمة وهذا  
 في الحب خاصة وفي وقف الخصاص يوم طلعت الفمرة ويغني أن يستعبر وقت أمانه العاشرة كفى  
 الحب لانه بالانفقاد يامن العاشرة وقد استعبر انعقاده وأما على طريقتة بلادنا من اجارة أرض

طلب  
 وقف على اولاده وسماهم

واشكن - ما هم فمات  
 احدهم صرف نصيبه  
 لافقراء ولو على امراته  
 واولاده ثم مات لم يختص  
 ابنها بنصيبها اذ لم يشترط رد  
 نصيب من مات منهم الى ولده  
 ولو قال على بنى او على اخوتي  
 دخل الاناث على الوجة  
 وعلى بنات لا يدخل البنون  
 ولو قال على بنات فقط  
 او قال على بنات ولبنون  
 فالغلة لافقراء كين ويكون  
 وقفه منقطعا فان حدث  
 ما ذكر عاد اليه ويدخل في  
 قسمه الفله من ولد لبنون  
 نصف حوله اذا مخرج الفله  
 لالا كثر الا اذا ولدت مباته  
 او ام ولده المعتقة

طلب  
 في بيان مخرج الفله الذي  
 يقطع به الاستحقاق

الوقف لمن يزعمه بالانفقاد باجرة تستحق على ثلاثة أفساط كل أربعة أشهر فقط فيجب اعتبار  
 ادراك النسط فهو كادراك الفله فكل من كان مخلوقا قبل تمام الشهر الرابع حتى ثم وهو  
 مخلوق استحق هذا النسط ومن لا فلا اه (قوله لدون سنتين) أى من وقت الابانة والعنق  
 وان كان لا كثر من ستة أشهر من وقت وجود الفله لحكم الشرع بوجود الحمل قبل الطلاق  
 والعنق طرمة الوطى في العدة فيكون موجودا عند طلوع الفله اه ح (قوله اثبتت  
 نسبه بلاجل وطما) هو معنى قولنا لحكم الشرع الخ وهو تعليل لقوله الا اذا ولدت أى يدخل  
 في قسمه الفله اذا ولدت مباته الخ والمراد دخوله في كل غلة خرجت في هذه المدة الصقة وجوده  
 عندها (قوله فلو يحمل) أى وطونها بان كانت أم ولد غير معتقة أو زوجة أو معتقة رجعى  
 (قوله فلا) أى لا يدخل الا اذا ولدت لدون ستة أشهر من وقت الفله ط (قوله وقسم  
 بينهم بالسوية) يغني عنه قوله سابقا ريس - سوى الاقرب والابعد الخ ط (قوله وان قال  
 للذ كراشين الخ) فيه اختصار وأصله ما في الاسماء ولو قال بطننا بطن للذ كراشين لفظ  
 الاثنيين فان جات الفله والبطن الاعلى ذ كورا واثان يكون بينهم للذ كراشين حظ الاثنيين  
 وان ذ كورا فقط أو اثان فقط فبالسوية من غير أن يفرض ذ كرا مع الاناث أو اثنى مع  
 الذ كرا بخلاف ما لو أوصى بثلاث ماله لولده يزيد بينهم للذ كرا مثل حظ الاثنيين وكانوا ذ كورا  
 فقط أو اثان فقط فانه يفرض مع الذ كرا اثنى ومع الاناث ذ كرا ويقسم الثلث عليهم - م فا  
 أصابهم أخ - ذوه وما أصاب المضموم اليهم يرد الى ورثة الموصى والفرق أن ما يبطل من الثلث  
 يرجع ميراثا الى ورثة الموصى وما يبطل من الوقف لا يرجع ميراثا وانما يكون للبطن الثاني  
 وأنه لاحق له مادام أحد من البطن الاعلى باقيا فعلم أن مراده بقوله للذ كرا مثل حظ الاثنيين  
 انما هو على تقدير الاختلاط لا مطلقا وعلى هذا أمور الناس ومعانيهم اه (قوله فرض  
 ذ كرا) كذا في كثير من النسخ وفي بعض هذه كرا بالنسب فيكون فرض مبنيا للفعل (قوله  
 ما الفله لجميع ولده الخ) لانه لم يرتب بين البطون ولم يفضل بين الذ كورا والاناث (قوله ونصيب  
 الميت لولده أيضا) أى ما أصاب الميت يأخذ ولده منضم الى نصيبه لانه استحقه من وجهين  
 اسماء وكذا يقال لورث بين البطون بشرط انتقال نصيب الميت لولده كما شرطه في الاسماء  
 (قوله بالارث) الاولى - ذفه والاقتصار على ما به - ذه لانه ليس ارثا حقيقة ولذا لو كان ولد  
 ميت ذ كرا أو اثنى استحقه بالسوية ثم هو شبيه بالارث من حيث انتقال نصيب الاصل الى فرعه  
 (قوله ولو قال الخ) أى في صورة الترتيب بين البطون طبقة بعد طبقة كما صورده الخصاص  
 وتبعه في الاسماء وقوله أو سكت معطوف على قوله لو قال والحاصل انه اذا رتب بين البطون  
 لا يعطى البطن الثاني ماله - فرض الاول الا اذا شرط به - ذ ذلك أن من مات عن ولد فنصيبه  
 لولده فيعطى لولده وان كان من البطن الثاني فان سكت عن - بان نصيبه لا يعطى لولده بل يرجع  
 لاصلى الفله فيقسم على جميع المستحقين وكذا اذا بين نصيب من مات عن غير ولد بان شرط  
 عوده لافقراء على طبقة أول من درجته وطبقته او ان دونه اتبع شرطه فان لم يوجد ما شرطه عاد  
 نصيب ذلك الميت لاصلى الفله فيقسم على الجميع لافقراء لانه شرط تقديم النسل عليهم  
 ولاحق اهم ما بقى أحد من نسبه وكذا لو سكت عن نصيب من مات فانه يرجع الى اصل الفله

طلب  
 قال للذ كراشين ولم يوجد  
 الا ذ كورا فقط أو اثان فقط

لدون سنتين اثبتت نسبه  
 بلاجل وطما فلو يحمل فلا  
 لاحقال علقه بعد طلوع  
 الفله وتقسيم بينهم بالسوية  
 ان لم يرتب البطون وان  
 قال للذ كراشين فكما قال  
 فلو وصية فرض ذ كرا مع  
 الاناث واثنى مع الذ كرا  
 ويرجع سهمه لاورثة لعدم  
 صحة الوصية للمعدوم فلا  
 بد من فرضه ليعلم ما يرجع  
 للورثة ولو قال على ولدى  
 ونسلي ابدوا كل مات واحد  
 منهم كان نصيبه لنسله  
 فالغلة لجميع ولده ونسله  
 جميع - م وميت - م بالسوية  
 ونصيب الميت لولده أيضا  
 بالارث عملا بالشرط ولو قال  
 وكل من مات منهم من غير  
 نسل كان نصيبه من فوقه  
 ولم يكن فوقه احد أو سكت  
 عنه يكون راجعا لاصلى  
 الفله لافقراء مادام نسله  
 باقيا والنسل اسم للولد ولده  
 ابدا

طلب  
 مهم في الشرط عود نصيب  
 من مات لافقراء الى  
 طبقة



قلت وجم - د اظهر لك انه لو شرط عود نصيب من مات عن غير ولد الى من في درجته الاقرب  
 فالاقرب منهم كما هو الغالب في الاوقاف ولم يوجد في الدرجة احد يرجع نصيبه الى اصل الغلة  
 لا الى اعلی طبقة كما افق به كثيرون منهم الرمي ولا الى الاقرب من اى طبقة كانت كما افق به  
 آخرون منهم الرمي ايضا لانه انما اشترط الدرجة واشترط الاقرب من اهل الدرجة فاذا لم يوجد  
 في الدرجة احد لم يوجد شرطه فتلقوا الاقرب من غير شرطه حيث لم يوجد الشرط يرجع نصيبه الى  
 اصل الغلة اذ لا فرق بين قوله لا اعلی طبقة وقوله ان في درجته من افق بخلاف ذلك فقد خالف  
 مانص عليه الخصاص وتبعه في الاسعاف ولم يبق عند احد منهم الى نقل يعارض ذلك فتعيز  
 الرجوع الى المصوص عليه كما اوضحت ذلك في تنقيح الحامدية بحال ما سبق اليه ثم بعد ايام من  
 تحرير هذا المقام ورد على السوال من طرابلس الشام مضمونه انه وجد في درجة المتوفى اولاد  
 عم وفي الدرجة التي تحت اولاد اخت وفيه فتاوى جامعة من اهل العصر تبعها في الخيرية  
 بان نقل نصيب المتوفى الى اولاد الاخت لانهم اقرب نسبيا وان كانوا انزل درجة واقفيت بعوده  
 لاولاد اعم تبعها في الحامدية ولما نقله فيها عن البهني شارح المتن لان الواقف انما اشترط  
 عود النصيب للاقرب من اهل درجة المتوفى لا الى مطلق اقرب واوضحت ذلك غاية الايضاح في  
 رسالة مسموعة غاية المطالب في شرط الواقف عود النصيب الى اهل درجة المتوفى الاقرب فالاقرب  
 وبينت في حاشيا ما وقع في جواب الرمي من الارحام (قوله ولو اني) ذكره لال وابتين في دخول  
 اولاد البنات في النسل وكذا قاضيان وصاحب المحيط ورجع كلاهما بكون كفايته كماله  
 العلامة عبد البراءط (قوله والعقب للولد ولولد من الذكور) أي ابداء ما تانا لواقف من يرجع  
 بنسبه الى الواقف بالاتباع فهو من عقبه وكل من كان ابوه من غير الذكور من ولد الواقف فليس  
 من عقبه اسعاف (قوله كل من ينسبه) أي بآبائه اسعاف وهو ما علة من النسب أي  
 من يداخله بنسبه بعض الاتباع الى اقصى اب في الاسلام وهو الذي أدرك الاسلام اسلم ولم يسلم  
 فشكل من ينسبه الى هذا الاب من الرجال والنساء والصبيان فهو من اهل بيته كما في الاسعاف  
 وكذا من آله وجنسه والمراد من كان موجودا منهم حال الواقف او حدث بعد ذلك لا قبل من سنة  
 أشهر من مجي الغلة كما في الفتح وقيل بشرط اسلام الاب الاعلى في العلوي اقصى اب له أدرك  
 الاسلام هو ابو طالب فدخل اولاده عقبه وبغيره وعلى أما على القول الآخر لا يدخل  
 الاولاد على لانه اول اب اسلم كما في التمارخانية (قوله من قبل ابويه) أي من جهة أي  
 واحد منهما (قوله خلافا لعمدة فقههم منها) أي عدم جحد من القرابة من علام من جهة ابويه  
 ومن سئل من جهة ولده ويوهم هذا التبعير ضلوعه مع انه في الاسعاف قال وهو ظاهر الرواية  
 عنهم ما روى عنه ما اتهم لا يدخلون وقال ويدخل فيه المصارم وغيرهم من اولاد الاناث  
 وان بعدوا عنه ما وعنه داي خيفة تعبر المحرمية والاقرب فالاقرب للاسحق اه قلت  
 وقول الامام هو الصحيح كما في القصة متا في غيره وعليه المتن في كتاب الوصايا ومحل  
 الخلاف اذ لم يقل الاقرب فالاقرب لانهم قالوا وقال على اقاربي واقربا في اوارساي  
 او اني لا يكون لاقل من اثنين عند أي خيفة وعندهما مطلق على الواحد ايضا قال  
 في شرح درر البحار وشرح الجبه مع المذكي عن الحقائق اذ ذكر مع هذه الاقفاظ الاقرب

ولو اني والله - عقب للولد  
 وولد من الذكور اي دون  
 الاناث الا ان يكون  
 ازواجه - من من ولده  
 الذكور وآله وجنسه  
 واهل بيته كل من ينسبه  
 الى اقصى اب له في الاسلام  
 وهو الذي أدرك الاسلام  
 اسلم اولاد قرابته وارحامه  
 وانسبه كل من ينسبه الى  
 اقصى اب له في الاسلام من  
 قبل ابويه سوى ابويه  
 وولد له اصله فانهم لا يسهون  
 قرابة انفا وكدان علا  
 منهم او سفل عندهما  
 خلافا لعمدة فقههم منها

مطلب  
 في النسل والعقب والاولاد  
 والجنس واهل البيت  
 والقرابة والارحام والانساب

مطلب  
 به تبر في لفظ القرابة  
 المحرمية والاقرب فالاقرب

فالاقرب لا يعتبر الجمع اتفاقا لان الاقرب اسم فرد يخرج تفسير الاول ويدخل فيه المحرم وغيره  
 واسكن يقدم الاقرب اصري مع شرطه اه ونحوه في الذخيرة (قوله وان فيه بدعة فرائهم) اما لو  
 قال من افتقر منهم قال محمد تكون ان كان غنيا منهم ثم افتقر ونفيا اشتراط تقدم الغني ولو  
 قال من احتاج منهم فهي لسكن من يكون محتاجا وقت وجود الغلة سواء كان غنيا ثم احتاج  
 أو كان محتاجا من الاصل ومثله المسكين والفقير اسعاف (قوله وهو المجوز لاختزال كاه) أي  
 الفقير هنا هو المجوز الخ لكن ذكر في الاسعاف بعد ما له لو كان ولد غني في نجب نفقته عليه  
 لا يدخل في الوقف بل قدمنا في الفروع عند قوله لو وقف على فقر اقربا بنسبه انه لا بد أن لا يكون  
 له احد نجب نفقته عليه لانه بالاتفاق عليه بعد غنيا في باب الوقف وذكر في الاسعاف أن الاصل  
 أن الصغير بعد غنيا بغني أبويه وجهه نقط والرجل والمرأة بغني فروعهما وزوجها فقط وهذا  
 مذهب اصحابنا قال الخصاص والصواب عندى اعطاءهم وان كان تفرض نفقتهم على غيرهم  
 ورد هلال وعامة فيه (قوله فلولا خسر فهاستين الخ) لو وقف على اولاده فاستحقاق الغلة  
 يعتبر يوم حدوث الغلة على قول عامة المشايخ لا يوم الوقف فالوجود منهم يوم الوقف والمولود  
 بعده سواء اذا كان موجودا يوم حدوث الغلة وكذا لو وقف على فقر اقربا بنسبه من كان فقيرا يوم  
 حدوث الغلة يعطى له ولو استغنى بعده أو كان غنيا قبله اه وفي التمارخانية المستحق للغلة من  
 كان فقيرا يوم تجي الغلة عند هلال وبه نأخذ في الخاتمة وعليه الفتوى ثم ذكر بعده أن  
 الخصاص يعتبر يوم القسمة لا يوم طلوع الغلة وقال في الفتح وفي وقف الخصاص لو اجتمعت عدة  
 سنيين بالقسمة حتى استغنى قوم وافتقر آخرون ثم قسمت يعطى من كان فقيرا يوم القسمة ولا  
 أنظر الى من كان فقيرا يوم الغلة ثم استغنى اه وجم - د اظهر لك ان قوله شارك المفقرة وقت  
 القسمة الخ لا يتشبه على قول هلال ولا على قول الخصاص لانه يقتضي أن من كان غنيا وقت  
 الغلة ثم افتقر وقت القسمة يستحق مع من كان غنيا وقت القسمة فقيرا وقت الغلة واستحقاق  
 الاول ظاهر على قول الخصاص والثاني على قول هلال فالظاهر أن الصواب أن يقال لا يشارك  
 بالاخرية فيكون كل من المستحقين على قول هلال المفقري به ويدل عليه قوله فلولا خسر الخ فانه  
 مفرع على قوله قبله يعتبر الفقير وقت وجود الغلة (قوله لان الصلات الخ) بكسر الصاد جمع  
 صلاة وهو تعميل ما فهم من اختصاص الاستحقاق بمن كان فقيرا وقت وجود الغلة بناء على  
 ما قلنا من أن الصواب لا يشارك بلا الناقية وهذا مؤيد له أيضا وببيان التعليل حيث قدان من  
 كان فقيرا وقت الغلة في هذه السنين يستحق غلة كل سنة ولا يصير غنيا بما يستحقه لانه صلة  
 لا غلة الا بالقبض فاذا جاء يوم القسمة وكان غنيا يأخذ ما استحقه في السنين الماضية بصفة  
 الفقر لان طرق الغنى لا يبطل ذلك كالموات بعد طلوع الغلة فان نصيبه من الايبط بالموت بل  
 يصير ميراثا لورثته (قوله فلا حظ له) أي من هذه الغلة التي خرجت وهو حل في بطن أمه (قوله  
 لعدم احتياجه) لان الفقير هو المحتاج والحل غير محتاج بخلاف الوقف على اولاده فانه يدخل  
 الحل اطلاق الاستحقاق بالنسب وهما بالفقير (قوله وقيل يستحق) هذا قول الخصاص والاول  
 قول هلال (قوله ولو قيد به لهما ثم) الصالح من كان مسنورا ولم يكن مهتورا كالا صاحب ربيعة  
 وكان مستقيم الطريفة سابع الناحية كامن الاذى قليل الشرب ليس يعاقر لانيه ولا ينادم عليه

وان قيد به بقرائهم يعتبر  
 الفقير وقت وجود الغلة  
 وهو المجوز لاختزال كاه  
 فلولا خسر فهاستين  
 اعراض فافقه - رالف في  
 واستغنى الفقير شارك  
 المفقرة وقت القسمة  
 الفقير وقت وجود الغلة  
 لان الصلات انما غلت  
 حقة - بالقبض وطرو  
 الغنى والموت لا يبطل ما  
 استحقه وأما من ولد منهم  
 لدون نصف حول بعد مجي  
 الغلة فلا حظ له - دم  
 احتياجه فكان بمنزلة الغنى  
 وقيل يستحق لان الفقير  
 من لا شيء له والحل لا شيء له  
 ولو قيد به لهما ثم

مطلب  
 في تفسير الصالح



الرجال ولا قد اقال المعصنات ولا معروفنا بالكذب فهذا هو الصلاح عندنا ومثله اهل العفاف  
 والنجو والفضل ومن كان امره على خلاف ما ذكرنا فليس هو من اهل الصلاح ولا العفاف  
 اسعاف (قوله) او بالاقرب فالاقرب المراد بالاقرب اقرب الناس رحا لا الارث والعصوبة  
 كما في النخيرية وذكر في انفع الوسائل ان ابا يوسف لم يعتبر فقط اقرب في التقديم بل سوى بينه  
 وبين الاب بعد ثم قال وبالجملة انه ضعيف لانه يلزم منه القاصصة افضل بالادليل والقاصصة  
 الواقف من تقديم الاقرب اه فالعقد اعتبارا لاقربية وهو المشهور ووجه افعى في النخيرية لكن  
 افعى في موضع آخر بخلافه حيث شارك جميع اهل الدرجة في وقف اشتراطه فتقديم الاقرب  
 من اهل الدرجة والظاهر انه ذهل منه عن هذا الشرط والافهوضه في كجاعت وفي الاسعاف  
 لو قال على اقرب الناس معنى اولى ثم على المسا كين وله ولد ابوان فلهي للولد ولو انى لانه  
 اقرب اليه من ابويه ثم تكون له مسا كين دون ابويه لانه لم يقل للاقرب فالاقرب ولوله ابوان  
 فهي بينهما نصفين ولوله أم وأخوة فلام وكذا لوله أم وولد لاب ولوله جد لاب وأخوة فلابد على  
 قول من يجعله بمنزلة الاب وعلى القول الآخر للاخوة لان من ادركهم منه في رحم اخرج  
 معه من صلب اقرب اليه من بينه وبينه حائل ولوله اب وابن اب لاب لانه اقرب من التافله  
 ولوله بنت بنت وابن ابن بنت بنت لان الوقف ليس من قبيل الارث ولو قال على اقرب  
 قرابة معنى وله ابوان وولد لا يدخن واحدهم في الوقف اذ لا يزال لهم قرابة ولو قال على اقرب  
 على ان يبدأ باقربهم الى نسبهما او رجما ثم من يليه وله اخوان أو اخوات يبدأ من ابويه ثم من  
 لاب ولو كان احدهما لاب والآخر لام يبدأ من لايه عنده وقالاهما سواء وانما حال أو الخالة  
 لابوين اولى من الملام اولاب كعكسه والم اواله لابي من مقدم على الخال أو الخالة عند أبي  
 حنيفة وعلى القول الآخر هما سواء ومن لاب منهما اولى من لام عنده وعندهما سواء وحكم  
 الفروع اذا اجمعتا من قرين حكمهم الاصول وعندهما قرابة من جهة أبيه أو من جهة أمه  
 سواء ذكر أو كانا أو انا أو انحططين ويقدم الاقرب فالاقرب منهم على شرط الواقف اه ملخصا  
 وقامه فيه (تنبيه) ه قد علم مما ذكرناه ان انظر الاقرب لا يختص بالقرابة عالم يقدم اباؤنا بقول  
 الاقرب من قرابتي احوال وقال على اقرب الناس من يشغل القرابة وغيره ما لا يدخل فيه الابوان  
 مع انه انما اليه من القرابة وعلى ه ذاهل وقال على ان من مات عن غير ولد عاد نصيبه الى من في  
 درجته يقدم الاقرب فالاقرب في ذلك ووجد في درجته اولادهم وفي الدرجة التي بعدهم ابن  
 اخت يصرف الى اولادهم دون ابن اخته خلافا لما افعى في النخيرية حيث صرفه لابن  
 الاخت كونهما اقرب وكون اولاد الم ليس وارثا محرم ولا يفتي انه خطأ لان الاقرب لا يختص  
 الرحم المحرم لانه أهم من القرابة كما علمت وانظر ما قدمناه قبل ورقعة عن الحقائق يظهر لك الحق  
 (قوله) او فالاحوج قال الحسن في رجل أوصى بثلثة للاحوج فالاحوج من قرابته وكان  
 فيهم من يملك مائة درهم ثلاثون يملك أقل منهم يعطى ذو الاقل الى ان يصيرهم مائة درهم ثم  
 يقسم الباقي بينهم جميعا بالسوية قال الخصاص والوقف عندى بمنزلة الوصية اسعاف (قوله) او  
 عن جاوره) لو قال على فقرا جميعا في اوصى بثلثة ماله والوقف ماله او به قال زفر ويكون  
 لخصيصه الجار بالاصق فيما أوصى بثلثة ماله والوقف ماله او به قال زفر ويكون

مطلب  
 المراد بالاقرب فالاقرب

او بالاقرب فالاقرب او  
 فالاحوج او من جاوره  
 منهم او من سكن مصر  
 فبعد الاستحقاق به عدا  
 بشرطه وقامه في الاسعاف

ومن أحواله حوادث زمانه الى ما نحن من مسائل الاوقاف فلهذا نظر الى كتاب الاسعاف المخصوص باحكام الاوقاف المنص  
 من كتابي هلال والخصاص كذا في البرهان شرح مواهب الرحمن ٦١١ للشيخ ابراهيم بن موسى بن أبي بكر الطرابلسي

لجميع السكان في الدور الملاصقة له الاحرار والعبيد والمذكور والانات والمسلمون وأهل  
 الذمة سواء بعد الابواب وقربهم سواء ولا يعطى القيم بعضها دون بعض بل يقسمها على عدد  
 رؤسهم وعندها تكون للبيوع الذين يبيعهم محله واحدة وغنام الكلام على ذلك في  
 الاسعاف (قوله) ومن أحواله حوادث زمانه من هذا الى كتاب البيوع ساقط من بعض النسخ  
 والظاهر سقوطه من نسخة الاصل خصوصا المسائل الاربعة فاقم الارتياب لها بكتاب  
 الوقف والظاهر ان الشارح انتمى الى هنا في معنى ياض ورق هو آخر الجزء في كتب فيه  
 هذه المسائل لا على انه من الكتاب فالحقها القاصصة ويدل على ذلك ان الشارح في كتاب  
 الدعوى ذكر عدة المسائل التي لا يختلف فيها المتكلمون قال ولولا خشية التطويل لم سردتم اود كر  
 فغتم قبل كتاب الدعوى والا كان الاولى ان يقول قدمتها في محله كذا لكن قوله في الآخر  
 فاعتم هذا المقام فانه من جواهر هذا الكتاب يقتضي ان مراده جعلها منه الا ان تكون هذه  
 العبارة من جملة ما نقله عن زواهر الجواهر لامن كلامه والله سبحانه أعلم (قوله قول الاشياء)  
 أي صاحبها ط (قوله الا في احدى وأربعين) ٣ عبارة الاشياء وهذ كرت في الشرح ان  
 المستثنى اثنان وأربعون مثله وينتم مقصده وكذا قال الشارح في كتاب الشماعات الا في  
 اثنين وأربعين وزاد ابن المصنف ثلاثة عشر آخر تركها خشية التطويل (قوله في الشرح  
 الحال عليه) يعني البصر (قوله وشهد الاخر انه اقر بالف درهم تقبل) هو قول أبي يوسف  
 ورجحه المصنف وقال لا تقبل ومثلها كما في خزانة الاكل اذا شهد أحدهما بالطلاق والآخر  
 باقراره وزاد في الولو الجلية ماله وشهد أحدهما على فرض مائة درهم والآخر على الاقرار  
 بذلك ط (قوله بالردية) الانسب بالردية اه ح (قوله يقضى بالخيارية بخلاف) ومثله  
 لو شهد أحدهما بالف بغير والاخر بالف سود والمدي يدعى الافضل تقبل على الاقل  
 ووجهه في المسائل الثلاث انه ما اتفق على الكمية وانفرد أحدهما بزيادة وصف ولو كان  
 المدعى يدعى الاقل لا تقبل الا ان وفق بالابرا وتمامه في فتح القدير بجم (قوله الرابعة الخ) ذكر  
 في البصر انه لا يشترط في الموافقة لفظا ان يكون بيمين ذلك بل اما بيمينه أو مرادفه حتى لو شهد  
 أحدهما بالهبة والاخر بالعطية يقبل اه وحينئذ لا وجه للافتقار لكن قال في البصر بعد  
 ذلك وقد خرج عن ظاهر قول الامام مسائل وان أمكن رجوعها اليه في الحقيقة وحينئذ  
 فالاستقفا معنى على ظاهر قول الامام لا على ما هو الصديق في المقام حوى (قوله الخامسة الخ)  
 فيهما مائة درهم في التي قبلاهما حوى (قوله تقبل على الذات) وهكذا الحكم لو شهد أحدهما بالكل  
 والاخر بالنصف فانه يقضى بالنصف المتفق عليه حوى ومثله ما اذا كان المدعى يدعى الاكثر  
 ولا فرق بين كون المدعى عليه بغير الوقف ويشكر الاستحقاق أو يتكبرهما وأقيمت البيعة  
 بماد كرت (قوله السابعة ادعى الخ) لان في البيوع يتعد فقط الانشاء واقفا لا يفسد ارجاع  
 القصور وفي البصر لا خصوصية لبيع الوقف ولا للبيع بل كل قول كذلك بخلاف الفاعل  
 والتكاح من الفعل (قوله أنها كانت له تقبل) لان الاصل بقامه كان على ما عليه كان ط

المنفى قريل القاهرة بعد  
 دمشق المتوفى في أوائل  
 القرن العاشر سنة اثنين  
 وعشرين وتسعمائة وهو  
 أيضا صاحب الاسعاف  
 والله أعلم (قول الاشياء)  
 اختلاف الشاهدين مانع  
 الا في احدى وأربعين  
 قال في زواهر الجواهر  
 حاشيت الشيخ صالح ابن  
 المصنف قد ذكر في الشرح  
 الحال عليه مسائل لا يضر  
 فيها اختلاف الشاهدين  
 وأنا قد كررها سردا قول  
 (الاولى) ثم بدأ حدها ان  
 عليه ألف درهم وشهد  
 الاخر انه اقر بالف درهم  
 تقبل (الثانية) ادعى كرت  
 حنطة جديدة ثم بدأ حدهما  
 بالخودة والاخر بالردية  
 تقبل بالردية ويقضى بالاقل  
 (الثالثة) ادعى مائة دينار  
 فقال أحدهما اني ابوريبة  
 والاخر بخاربة والمدي  
 يدعى بيا بوريبة وهي أجود  
 يقضى بالخيارية بخلاف  
 (الرابعة) لو اختلفا في  
 الهبة والعطية (الخامسة)  
 لو اختلفا في لفظ التكاح  
 والتزويج (السادسة) شهد  
 أحدهما انه جعل مائة درهم  
 موقوفة أبدا على أن يزيد

فان غنم او شهد آخر ان لم يذنه تقبل على الثالث (السابعة) ادعى انه باع بيع الوقف ثم بدأ حدهما انما اجار بيمه والاخر انها كانت له تقبل  
 ٣ مطلب ذ كرم مسائل استطرادية خارجة عن كتاب الوقف



(الثامنة) ادعى انهما طلقا فتشهد أحدهما على الآخر بالقرض والا تخرب بالف ودبعة تقبل (العاشرة) ادعى الابرار فتشهد أحدهما بالهبة والا تخرب الهبة أو تصدق عليه أو حله جاز (الحادية عشر) ادعى الهبة فتشهد أحدهما بالبراءة والا تخرب الهبة أو أنه حله جاز (الثانية عشر) ادعى الكفيل الهبة فتشهد أحدهما بالبراءة (الثالثة عشر) شهد أحدهما على الآخر أنه أخذ منه العبد ٦١٢ والا تخرب على اقراره بأنه أودع منه هذا العبد تقبل (الرابعة عشر) شهد أحدهما أنه غصبه منه والا تخرب أن فلان أودع منه هذا العبد يقضى للمدعي (الخامسة عشر) شهد أحدهما أنهما اولدت منه والا تخرب أنهما احببتا منه تقبل (السادسة عشر) شهد أحدهما أنه أقر أن الدار له وقال الآخر أنه سكن فيها تقبل (السابعة عشر) شهد أحدهما أنه أقر أن الدار له والا تخرب أنه سكن فيها تقبل (الثامنة عشر) شهد أحدهما أن ذكر ابن عبيده فتشهد أحدهما على اذنه في الثياب والا تخرب في الطعام يقبل (الثانية عشر) اختلف شاهدان الاقرار بالمال في كونه أقرب بالعربية أو بالفارسية تقبل بخلافه في الطلاق (العشرون) شهد أحدهما أنه قال لعبد أنت جري والا تخرب أنه قال إرادي تقبل (الحادية والعشرون) قال لأمر أنه إن كنت فلانا فانت طالق فتشهد أحدهما أنها كلفته غيرة والا تخرب غيبة طلقت (الثانية والعشرون) أن طلقك فعمدي حر فقال أحدهما طلقها اليوم والا تخرب أنهما طلقها أمس

(قوله ادعى انهما طلقا) أي غير مقيد بقرض ولا ودبعة قال في البحر وان ادعى أحد البعدين لا تقبل لأنه كذب شاهد كذا في البرازية (قوله فتشهد أحدهما على اقراره بالف قرض الخ) بخلاف ما إذا شهد أحدهما بالف قرض والا تخرب بالف ودبعة فانما لا تقبل بحور عن البرازية قلت وأهل وجهه أن القرض فعل والابداع فعل آخر بخلاف الشهادة على الاقرار بالقرض والاقرار بالودبعة فان الاقرار بكل منهما قول وهو جنس واحد والمقربة وان كان جنسين لم يكن الودبعة مضمونة عند الانكار والشهادة انما قامت بعد الانكار فكانت شهادة كل منهما قاعة على اقراره بما يوجب الضمان تأمل ثم رأيت في البرازية على بقوله لا اتفاقهما على أنه وصل اليه منه الا الف وقد جحد فصار ضامنا (قوله والا تخرب أنه هبة) الذي في البحر أنه هبة (قوله جاز) لأن هبة الدين من المديون والتصدق به عليه وتحبيله منه ابراه ط بخلاف ما إذا شهد أحدهما على الهبة والا تخرب على الصدقة لا تقبل بحور عن البرازية تأمل (قوله ادعى الهبة) أي ان الدائن وهبه الدين والوجه فيها ما ذكر في سابقها (قوله ثبت الابرار) لأنه أقله فلا يرجع الكفيل على الاصيل بل برزاية أي لان ابراه الطالب للكفيل لا يوجب رجوع الكفيل على الاصيل بخلاف هبة الطالب الكفيل فافهم (قوله شهد أحدهما على اقراره أنه أخذ منه) صورته المدعى رجل عبيد في بدرجسل فانكره المدعى عليه فبهرن المدعى بما ذكر فافهم تقبل ومثله يقال في الصورة الآتية ط ووجهه القول اتفاق الشاهدين على الاقرار بالاخذ لكن بحكم الودبعة أو الاخذ مفردا برزاية (قوله الخامسة عشر شهد أحدهما أنهما اولدت منه الخ) انما ظاهر أن صورتهما فيما لو طلقا على الحبل فان الولادة يلزمها الحبل فقد اتفق الشاهدان عليه ٣ ولا يصح تصويرهما بالتعلق على الحبل فان الحبل قد لا تلد لموتها أو موت الولد في بطن أمها فافهم (قوله السادسة عشر شهد أحدهما أنه أقر أن الدار له) هذه الصورة ذكرت في بعض النسخ مرتين السادسة عشر والسابعة عشر فالحاسب ما في بعض النسخ موافقا لما في البحر السادسة عشر شهد أحدهما أنهما اولدت منه ذكر أو الا تخرب أني تقبل ولكننا متحد مع الخامسة عشر في التصوير ولذا عطفها عليها في البرازية باوفا للمناسبات أن يذكروا ما في البرازية عن الاقضية شهد أحدهما أنه أقر أنه غصب من فلان كذا والا تخرب أنه أقر بأنه أخذ منه تقبل (قوله أنه أقر) أي ان المدعى عليه أقر أن الدار له أي للمدعي (قوله والا تخرب أنه سكن فيها) أي ان المدعى سكن فيها فهي شهادة بقبول المدعى عليه والاصل في اليد المالك فقد وافتت الاولى تأمل (قوله والا تخرب في الطعام يقبل) لان الاذن في نوع يعم الانواع كلها لانه لا يختص بنوع كذا كرو في الماذون ط (قوله بخلافه في الطلاق) قال في الاشياء والامج القبول فيها (قوله إرادي) كلمة فارسية بمعنى حر قال ط وفي نسخ زيادة لام بين الدال والياء (قوله طلقت) لان الكلام يتكرر فيمكن أنما كلمته في الوقتين (قوله والا تخرب أنه طلقها أمس)

يقع الملاق والتناق (الثالثة والعشرون) شهد أحدهما أنه طلقها ثلاثا البينة والا تخرب أنه طلقها اثنتين البينة أي

قوله ولا يصح تصويرهما بالتعلق على الحبل هو غير ما ثبته وألا بقوله انما ظاهر أن صورتهما فيما لو طلقا على الحبل فلم يروا في الثاني دليل لولادة وجرور اه مصححه

أي في اليوم الذي قبل يوم الشهادة لا قبل يوم التعلق لان الملاق عليه طلاق مستقبلي (قوله يقضى بطلقين وبذلك الرجعة) لانه لا يحتاج الى قوله البينة في ثلاث بحور عن العيون لا في البينة وببانه أن الثلاث طلاق بائن فقوله البينة انكائه لم يذكروا فرد يذكروا الشاهد الثاني فصار الاختلاف بين الشاهدين في مجرد العبد ودودة فافهم على الثنتين فيقضى بهما وتلغو الثالثة لا تقبل إذا شهد أحدهما كما في الغالب البينة لذلك فلذا كان الطلاق رجعيًا فافهم لكن الظاهر ان قبول الشهادة هنا مبني على قول محمد لانه في البرازية عزاه اليه وعند أبي حنيفة لا تقبل أصلا لما في البحر عن الكافي شهد أحدهما بالف والا تخرب بالبين لم تقبل عند مدعيهما تقبل على ألف اذا كان المدعي يقضي الثنتين وعلى هذا المائة والمائتان والطفقة والطفقتان والطفقة والثلاث ثم ذكر في البحر بعد ورقة مستدر كافي ما في البرازية أن ما في الكافي هو المذهب (قوله شهد أحدهما أنه أعنى بالعربية الخ) هذا لفظ الشاهد ولم يذكر أنه قال أنت حر ولم يذكر الآخر أنه قال أنت ازاد فلا تكون مكر رقم مع العشر من طأمل (قوله اختلفا في مقدار المهر يقضى بالاقول) كذا في البرازية وفي جامع الفصولين شهد ببيع أو اجارة أو طلاق أو عتق على مال واختلفا في قدر البذل لا تقبل الا في النكاح تقبل ويرجع في المهر الى مهر المثل وقال لا تقبل في النكاح أيضا اه بحرقات الظاهر أن هذا فيما إذا أنكر الزوج النكاح من أصله وكذا البيع ونحوه وما ذكره الشارح فيما إذا اتفقا على النكاح واختلفا في قدر المهر ووجه عدم القبول في البيع ونحوه أن العقد بالف مثلا غير المقيد بالفين وكذا النكاح على قوله اه على قوله بائنة ثناء النكاح ان المال فيه غير مقصود ولذا أصبح يدون ذكره بخلاف البيع ونحوه وينبغي أن يكون ما ذكره الشارح على الخلاف المار اتفقا على الكافي (قوله تقبل في دار اجتماع عليه) أي فيما اتفق عليه الشاهدان من الخصومة في دار كذا دون ما زاد الا تخرب في جامع الفصولين ان الوكالة تقبل الخصم وفيما اتفقا عليه ثبت الوكالة لا فيما تفرد به أحدهما فلو ادعى وكالة معينة فتشهد بهما والا تخرب وكالة عامة ينبغي أن تثبت المعينة اه (قوله قبل) اذ شهد ابو ذر بات لأن حكم المرض ينقض فيما لا يخرج من الثالث وبهذا لا تمنع الشهادة بحور عن جامع الفصولين قال في الاسعاف ثم ان خرجت من ثلث ماله كانت كلها وقفا ولا يجزأ به ولو قال أحدهما وقفا في صحته وقال الآخر جها او قفا بعد وفاته لم تقبل وان خرجت من الثالث لان الثاني شهد بان وصية وهما محتلفان اه (قوله ادعى ما لا تشهد أحدهما أن المحتال عليه حال غير محتمل غير محتمل عليه احتال عن غيره بمذالم المال الخ قال ط اعلم أن الغريم يطلق على الدائن وهو المراد بالاول وعلى المديون وهو المراد بالثاني وصورته ادعى زيد على عمرو مالا فاقام زيد شاهدين شهد أحدهما أن عمرو احتال عليه يعني أن دائنه حال في يد عليه بماله عليه من الدين وشهد الثاني أن عمرو كفل عن مديون فبذلك المال وحاص له أن المال على عمرو غير أن أحد الشاهدين شهد أن المال لزمه بطريق الاحالة عليه والا تخرب أن المال لزمه بطريق الكفالة واقفه تعالى اعلم بالصواب وستأتي هذه الصورة في كلام الشيخ صالح الا انه قال

يقضى بطلاقين وبذلك الرجعة (الرابعة والعشرون) شهد أحدهما أنه أعنى بالعربية والا تخرب بالفارسية تقبل (الخامسة والعشرون) اختلفا في مقدار المهر يقضى بالاقول (السادسة والعشرون) شهد أحدهما أنه وكاله بخصومة مع فلان في داره وشهد الآخر أنه وكاله بخصومة فيه وفي شيء آخر تقبل في دار اجتماع عليه (السابعة والعشرون) شهد أحدهما أنه وقفه في صحته والا تخرب بانه وقفه في مرضه قبل (الثامنة والعشرون) لو شهد شاهد أنه أوصى اليه يوم الخميس وآخر يوم الجمعة جازت (التاسعة والعشرون) ادعى ما لا تشهد أحدهما أن المحتال عليه حال غير محتمل غير محتمل عليه احتال عن غيره بمذالم المال الخ قال ط اعلم أن الغريم يطلق على الدائن وهو المراد بالاول وعلى المديون وهو المراد بالثاني وصورته ادعى زيد على عمرو مالا فاقام زيد شاهدين شهد أحدهما أن عمرو احتال عليه يعني أن دائنه حال في يد عليه بماله عليه من الدين وشهد الثاني أن عمرو كفل عن مديون فبذلك المال وحاص له أن المال على عمرو غير أن أحد الشاهدين شهد أن المال لزمه بطريق الاحالة عليه والا تخرب أن المال لزمه بطريق الكفالة واقفه تعالى اعلم بالصواب وستأتي هذه الصورة في كلام الشيخ صالح الا انه قال



شهد أحدهما أنه باع بشرط الخيار قبل يوم ما (الثانية والثلاثون) شهد واحد أنه وكاله بالخصومة في هذه الدار عند قاضي الكوفة وآخر عند قاضي البصرة جازت شهادتهما (الثالثة والثلاثون) شهد أحدهما أنه وكاله بالقبض والآخر أنه جراه تقبل (الرابعة والثلاثون) شهد أحدهما أنه ٦١٤ وكاله بقبض والآخر أنه ساطع على قبضة تقبل (الخامسة والثلاثون)

بعضها بالكفالة لانها الأقل اه لكن هذا التمسير لا يوافق عبارة الشارح وما وافقها ما لو كان لابد على عرواها مثلا فاحال عرواها بالالف على بكر ودفعا بكر ثم ادعى بمبكر على عروا فشهد أحدهما الشاهدان بما ذكر وشهد الآخر ان بكر اكل عروا باذنه وان دفع الف لبكر لا يدعي وعلى هذا فغيره في كلام الشارح بالرفع فاعل حال والمراد به عروا والمدينون لانه المكيل لا يدعي بكره وهذا مع قول القنية ان المحتمل عليه احتمال عن غيره اي ان بكر اقبل الحوالة عن غيره عروا (قوله شهد أحدهما أنه باع بشرط الخيار) اي والآخر بلا شرط كما يوجد في بعض النسخ (قوله يقبل فيهما) اي في هذه المسئلة والتي قبلها المكيل في التي قبلها صرح بقوله تقبل فلا حاجة الى قوله فيهما والمراد انه ثبت البيع وان لم يثبت الاجل والشرط (قوله جازت شهادتهما) اي على أصل الوكالة بالخصومة (قوله والآخر أنه جراه) في باب الف الف المصنوعة من الصالح الجري الوكيل والرسول اه وعلى القول في شرح أدب القاضي للخصاف بقوله لان الجارية والوكالة سواء والجري والوكيل سواء فقد اتفق الشاهدان في المعنى واختلاف في اللفظ والله لا يمنع (قوله والآخر أنه أوصى اليه بقبضه في حياته تقبل) لان الوصاية في الحياة وكالة كما أن الوكالة بعد الموت وصاية كما صرح حواشي فالمراد بالوصاية هنا الوكالة حقيقة لتقيدها بقوله في حياته فانهم (قوله التاسعة والثلاثون الخ) قال في جامع النصولين لو اختلف الشاهدان في زمان أو مكان أو انشاء أو اقرار بان شهد أحدهما على انشاء والآخر على اقرار فان كان هذا الاختلاف في فعل حقيقة وحكاية في تصرف فعلي بكتابة وغصب أو في قول ملحق بالفعل كمنكاح لثمنه فعلا وهو احضار الشهود فيمنع قبول الشهادة وان كان الاختلاف في قول محض كبيع وطلاق واقرار او بر او تحريم أو في فعل ملحق بالقول وهو القرض لا يمنع القبول وان كان القرض لا يتم الا بالفعل وهو القسليم لا يرد ذلك بحول على قول المقرض أقرضتك فصار كطلاق وتحريم ويصح اه قلت ووجهه أن القول اذا تكرر قبله واحد لم يختلف بخلاف الفعل واطلاق الاقرار بقصد أن الوقف غير قصد (قوله الحادية والاربعون) مكررت مع السابعة والعشرين ح (قوله وتكون وقفا على الفقهاء) لان اتفاق الشاهدان على الوقف وهو صدقة (قوله فأت) من كلام الشيخ صالح وما قبله من الشرح للمال عليه وهو البصر (قوله من الواختلاف في تاريخ الرهن) في جامع الفصولين الشهادة بقصد عامه بالفعل كرهن وهبة وصدقة بطلانها الاختلاف في زمان ومكان الا عند محمد اه ونقل الخلاف هنا على العكس كما ترى ثم قال في جامع الفصولين ولو شهد ابرهن واختلاف في زمانه أو مكانه وهما يشهدان على معانية القبض تقبل وكذا شرعا وهبة وصدقة لان القبض قد يكون غير مبررة اه نعم لم أن الاختلاف في الشهادة على مجرد الصدقة (قوله ومنها لو اتفق الشاهدان على الاقرار الخ) هذه من اختلاف الشهادة على الاقرار في المكان

ومن يوم الجمعة تسع عندهما خلافا لهما جواهر الفتاوى • ومنها لو اتفق الشاهدان على الاقرار من واحد بمال والآخر بغيره في مكان كذا قال الآخر كذا في مكان كذا تقبل • ومنها لو قال أحدهما والمستلة بماله كان ذلك بالقدرة وقال الآخر كان ذلك بالحق تقبل وهو في الولو الجدية وممن اشهد على رجل انه طلق امرأته وأحدهما يقول انه عتي منكونه بنت فلان والآخر يقول ساعين اني أهل وأشهد

قال في الوهبانية • حوالة ابراهيم بن موصيه وكالة القذف الرهان المحرر طلاق شرعي ببيع القرض دين اختلاف المكان الوقت امس يؤثرو في الغصب والقتل المنكاح • كتابة اذا اختلف في واحد بغير اه منه

ان المرأة التي كانت في سوي ابنة فلان قد طلقها واخرجها من دار قبل هذا التطبيق قال الشارح ان اذ شهد على الطلاق الا انه عن أحدهما المرأة وكراهها باعها ولم يبين الاخر التي هي في مكانه وليس في مكانه غير امرأة واحدة تصح الشهادة وهي في جواهر الفتاوى • ومنها ادعى ملك داره فشهد له أحدهما انه اوقاها له وكوشهد الآخر انها كانت ملكه تقبل • ومنها ادعى رجل هذا الرجل الف درهم وشهد له أحدهما انه قد قضاه المظلوب منها خمسة مائة ٦١٥ والطالب يشكر ذلك فان شهدتهما على الف مائة تقبل ولو الجدية • ومنها ادعى جارية في يد رجل وجابها شاعدين فشهد أحدهما انها جارية وشهد غصبيها منه هذا وشهد الاخر انها جارية ولم يقبل غصبيها منه قبلت الشهادة بجمع الفتاوى • ومنها اشهدا بصفة بصرية واختلاف في لونها تقبل عنده خلافا لهما جامع النصولين • ومنها شهد أحدهما بكتابة والآخر بحوالة تقبل في الكفالة لام الأقل جامع الفصولين • ومنها شهد أحدهما أنه وكاله بطلاقها وحدها والآخر أنه وكاله بطلاقها وطلاق فلانة الاخرى فهو وكيل في طلاق التي اتفقا عليها وهي فيه ايضا ومنها شهدا بوكالة وزاد أحدهما انه عزله تقبل في الوكالة في العزل وهي منه ايضا • ومنها ادعت ارضا شهد أحدهما انها ملكها لان زوجها دفعها اليها عوضا عن الدستيمان وشهدا

والتي بعدهما في الزمان وهما مكررتان مع التاسعة والثلاثين والاربعة لانهم ما وان كانتا في الاقرار بالوقف وهاتان في الاقرار بالمال فان كل اقرار كذلك كما مر فانهم (قوله أن المرأة التي كانت له الخ) به • فذا تبين أن المطالبة الا ان هي بنت فلان حيث لم يكن في مكانه غيرها أفاده ط (قوله يقبل هذا التطبيق) أي الذي وقع فيه التعمين من أحد الشاعدين ط (قوله ومنها ادعى ملك داره) الاولى دار بلا ضمير وهذه المسئلة مكررة مع الثامنة (قوله ومنها ادعى ألفين الخ) في بعض النسخ ألفا والصواب اقساط كل منهما والاقتصار على قوله ألفا وخمسة مائة قال في الكفر فان شهد أحدهما بالف والآخر بالفين لم تقبل وان شهد الآخر بالف وخمسة مائة والمدي يدعي ذلك قبلت على ألف قال في البصر لا تنافقهما على ألف اقساطا ومعنى وقد انقرا أحدهما بخمسة مائة بالعطف والمطوف غير المطوف عليه فثبت ما اتفقا عليه بخلاف ألف والألفين لان ألفا غير ألفين ولم يثبت واحد منهما ما وعامه فيه (قوله وشهد أحدهما الخ) اي زاد في شهادته أنه قد قضاه منها خمسة مائة لم تقبل هذه الزيادة عالم يشهد معه بها آخر ولا يكون ذلك كذبيا بالشاهد بالقضاء لانه لم يكن فيه ما يشهد به بل فيما يشهد عليه (قوله خلافا لهما) استظهر صدر الشرع قوله او هذا اذا لم يذكر المدعي لونها ذكره الزيلعي ط (قوله شهد أحدهما بكفالة) مكررة مع التاسعة والعشرين ط (قوله تقبل في الحوالة) لانها أقل • وهذان اللفظان جملا كلفظ واحدة الا يرى أن الكفالة بشرط برائة الاصل حوالة والحوالة بشرط أن لا يبرأ كفالة جامع النصولين قلت ووجهه • كون الكفالة أقل أنها ضم ذمة الى ذمة في المطالبة فلا يثبت الدين في ذمة الكفيل بخلاف الحوالة فانه يثبت في ذمة المالك عليه وثبتت المطالبة أيضا فقد اتفق الشاهدان على ثبوت المطالبة واختلاف في ثبوت الدين (قوله ومن شهد أحدهما أنه وكاله بطلاقها الخ) مكررة مع السادسة والعشرين لان في كل منهما ان ثبت الوكالة فثبتا اتفاقا عليه لافيا باختلاف قبول الوكالة القصص مكررا فمما (قوله وهي فيه) أي هذه المسئلة في جامع الفصولين (قوله تقبل في الوكالة في العزل) فهي نظير ما لو شهدا بالف وزاد أحدهما أن المظلوب قضاه منها خمسة مائة والطالب يشكر (قوله عوضا عن الدستيمان) بالادل والسبب المهمتين وفي أكثر النسخ الاستيمان بالالف واللام قبل السين والذي في جامع الفصولين هو الاول وهو ما يدعيه الزوج للمرأة لاجل الجهار وتقدم يانه في باب المهر (قوله لان كل بائع الخ) أي والزوج متابعا للدار بالدستيمان ط (قوله وشهد بالاعتد) الاولى اقساط الواو كما رأيت مصليا في نسخة جامع الفصولين فيكون جواب لما هو اول من جعل جوابا لقوله فاختلاف لان اقرارا جوابا

الاخر أنتم اتملكها لان زوجها اقرارا ملكها تقبل لان كل بائع مقر بالمشتري به فكأنما شهد انه ملكها وقبل ترد لانه لما شهد أحدهما انه دفعها عوضا وشهد بالاعتد وشهد الآخر باقرار بالاختلاف المشهود به اما لو شهد أحدهما ان زوجها دفعها عوضا والاخر باقراره انه دفعها عوضا

قوله تقبل في الحوالة هذا كذا بقطعه والذي في نسخ الشارح تقبل في الكفالة ويؤيده قوله بعد ذلك قلت ووجه كون الكفالة أقل الخ تأمل اه معصيه



بالقاء قليل (قوله تقبل لاتفاقهما) أي لان كلامهما شهد على القول لان قول أحدهما مدفعها  
عوضا عن باعها والاخر شهد على الاقرار بذلك والقرار بالبيع يصلح لانشاءه وبالعكس قال  
في جامع الفصولين ادعى شراؤه من أحدهما به والاخر انه أقر به تقبل لان لفظ الشراء يصلح  
للاقرار ولا يتداهى فداقة تقا على أمر واحد ثم قال لو ادعى الغصب ونهدهما به والاخر  
بالاقرار به لا تقبل اه أي لان أحدهما انهم يدعون والآخر يقول (قوله عدمها سبعة  
وثلاثين) ١ سكوت البكر عند استئجارها قبل التزويج ٢ سكوتها عند قبض مهرها  
٣ سكوتها اذا بلغت بكر اذ لا خيار لها به ٤ حلفت أن لا تتزوج فزوجها أبوها فسكت  
حلفت ٥ سكوت المتصدق عليه قبول الموهوب له ٦ سكوت المالك عند قبض الموهوب  
له أو المتصدق عليه اذن ٧ سكوت الوكيل قبول ويرتد به ٨ سكوت المقر له قبول ويرتد  
برده ٩ سكوت المفوض اليه القضاء أو الولاية قبول وله رده ١٠ سكوت الموقوف عليه  
قبول ويرتد برده وقيل لا ١١ سكوت أحد المتبايعين في بيع التلجئة حين قال صاحبه قد  
بدل أن أبعده بغيره أو التلجئة أن يتوضعا على اظهار البيع عند الناس اسكن بلا قصد  
١٢ سكوت المالك القديم حين قسم ماله بين الغائبين رضا ١٣ سكوت المشتري بالخيار حين  
رأى العبد يبيع ويشترى بسقط الخيار بخلاف سكوت البائع بالخيار ١٤ سكوت البائع  
الذي له حق حبس المبيع حين رأى المشتري قبض المبيع اذن يقبضه مميحا كان البيع  
أوفاء ١٥ سكوت الشفع حين علم بالبيع ١٦ سكوت المولى حين رأى عبده  
يبيع ويشترى اذن في التجارة أي قبضه به ذلك التصرف لافيه ١٧ لو حلف المولى  
لا ياذن له ففعل فسكت حث في ظاهر الرواية ١٨ سكوت القن وانقياده عند بيعه  
أو رهنه أو دفعه بغيره اقرار برقه ان كان يعل بغيره فلو كان يعل بغيره أو عرضه  
للبيع أو تزويجه أي لان الرهن محبوس بالدين ويستوفى منه عند الهلاك فصار كالبيع  
١٩ لو حلف لا يستزل فلا يذني داره وهو نازل في داره فسكت حث لالو قال اخرج منها  
فاني اخرج ففعل فسكت أي لان النزول مما يندفع له حكم الاستدعاء بخلاف الخروج فانه  
الانفصال من داخل الى خارج ٢٠ سكوت الزوج عند ولادة المرافقة ثم تنقته اقرار به فلا  
يملك نفقه ٢١ سكوت المولى عند ولادة أم ولده اقرار به أي بخلاف سكوتة عند ولادة بنته  
٢٢ سكوت قبل البيع عند الاخبار بالعيب رضا بالعيب ان كان الخبر عدلا لا لو فاسقا عنده  
وعندهما رضا لو فاسقا ٢٣ سكوت البكر عند اخبارها بتزويج المولى على هذا الخلاف  
٢٤ سكوتة عند بيع زوجتيه أو قربيه عقارا اقرار به امس له على ما أقر به مشايخهم فند  
خلافا لما شيخ بخلافه في نظر المفتي أي لا اختلاف التصحيح كما سيذكره الشارح لكن المتنون  
على الاول فقدمت عليه في الكتاب في مسائل شتى واحدا تروى بالبيع عن نحو  
الاجارة والرهن ٢٥ رأى يبيع عرضا أو دارا فتصرف فيه المشتري زمانا وهو ساكت تسقط  
دعواه أي ان الاجنبي كالجار مثلا لا يجهل سكوتة سقط الدعوى بمجرد رؤية البيع بل لا بد  
من سكوتة ايضا عند رؤيته تصرف المشتري فيه زرع أو بناء خلاف الزوجة والقريب فان مجرد  
سكوتة عند البيع يمنع دعواه ٢٦ أحد عشر يكي العنان قال لا آخر انى اشترى هذه الامنة

مطلبه  
المواضع التي يكون فيها  
السكوت كالقول  
تقبل لاتفاقهما كالمشهد  
احدهما بالبيع والاخر  
بإقراره وهي في جامع  
الفصولين انتهى كلام  
الشيخ صالح ابن الشيخ محمد  
ابن عبيد الله الغزالي (في  
الاستنباه السكوت كالنطق  
الافى مسائل) عدمها سبعة  
وثلاثين

لنفسى خاصة فسكت الشريك لا يكون له ما يبل للمشتري أما في المفاوضة فلا بد من النطق  
٢٧ سكوت الموكل حين قال له الوكيل بشراعه من أريد شراعه انفسى فشرأه كان له ٢٨ سكوت  
ولى المولى العاقل اذ اراد آية بيع ويشترى اذن ٢٩ سكوتة عند رؤيته غيره بشق زنته حتى سال  
ما فيه رضا السكن اعترض بما فى الاشياء أيضا الورأى غيره بملك ماله فسكت لا يكون اذنا ثلاثا  
٣٠ سكوت الخائف لا يستخدم مملوكه اذا خدمه بلا أمره ولم ينفه حث ٣١ دفعت فى  
تجهيزها لبنها شيئا من امتعة الاب وهو ساكت امس له الاستعداد ٣٢ انفتت الام فى جهازها  
ما هو عند فسكت الاب لم ينفه الام ٣٣ باع جارية وعلم ساجى ولم يشترط ذلك للمشتري  
اسكن تسلمها وذهب بها والبائع ساكت كان بمنزلة التسليم فكان الحلى له ٣٤ القرافة على  
الشيخ وهو ساكت ينزل بمنزلة تطفه فى الاصح ٣٥ سكوت المردى عليه ولا عذره انكار  
وقيل لا ويحبس أي قبل لا يكون انكارا ولا اقرارا فحبس عند الثاني كالمو قال لا أقر ولا أنكر  
وبه اتى صاحب البحر ٣٦ سكوت المالك عند سؤله من الشاهد تعديل ٣٧ سكوت  
الراهن عند قبض المرتن العين المرهونة اه ملق مع زيادات (قوله وزادى تنوير البصائر)  
أي حاشية الاشياء والنظر لاشرف الغزالي (قوله كقوله اسكن داره) أي ساكنها باعارة أو  
غصب مثلا (قوله وذكره المواقف) أي واقف الاشياء (قوله قال المواقف الخ) بيان لقوله سكوت  
المودع (قوله فانه قبول دلالة) أي فبعض بالتمددى (قوله عند قوله) أي قول صاحب الاشياء  
(قوله فى البرازية) أي فى آخر الفصل الخامس عشر من كتاب الدعوى اذا باع عقارا أو امرأته  
أو ولده حاضر ساكت الى أن قال بعد حكايته اختلاف الفتوى مانعه وفى الفتاوى يتمل  
المعنى فى ذلك فان رأى المذمى اسكت الحاضر ذاهلة الفتى بعدم السماع اسكن الغالب  
على اهل الزمان الفساد فلا يفتى الا بما اختاره ائمة خوارج ٣٨ (قوله فى القريب والزوجة)  
على تقدير مضاف أي فى حقه ورعا كما يعلم مما نقلناه عن البرازية فافهم (قوله فليتمل عند  
الفتوى) أي بسبب اختلاف التصحيح بان ينظر فى المذمى هل هو ذاهلة أو لا لكن قد تناه  
المتون على عدم السماع ووجهه ما نقلناه آتينا عن البرازية من غلبة الفسادات لكن لا يلزم  
من غلبة الفساد ان لا يوجد من يعل حاله بالصلاح وعدم التزير تأمل (قوله من سكوت الحار  
عند تصرف المشتري) أي وعند البيع فسكوتة عند البيع فقط لا يمنع دعواه بخلاف الزوجة  
والقريب كما قدمناه وليس له اذامه محدودا واما عدم سماع الدعوى به فمضى خمس عشرة  
سنة اذا تركت بلا عذر فذلك فى غيره هذه الصورة مع انه منع سلطانى فيكون القاضى معزولا  
عن سماعها ولو لاذلت المنع تسع مائة من ثلاث وثلاثون سنة على ما نقله فى القواعد البدرية  
عن الملبوط من عدم سماعها اذا تركت هذه المدة بلا عذر كما اوضحته فى تنقيح الحامدية ثم  
ان من لم يسمع دعواه فمات من لا يسمع دعوى وارثه بعده كما فى البرازية وغيرها (قوله وعزينا  
للبرازي) أي عزى ما فى متفرقات التنوير (قوله فالعجب من صاحب الجواهر الزواجر الخ) أي  
الشيخ صالح ابن صاحب تنوير الابصار والحاصل انه فى البرازية يذكر او لا المسئلة السابقة  
آتينا ذكره ثم ان صاحب زواجر الجواهر اراد الاستدراك على الاشياء بزيادة صور  
اخرى فنقل عن البرازية المسئلة الاولى وترك هذه مع انها مذكورة فى البرازية فكانت

قلت وزادى تنوير البصائر  
مسائلين (الاولى) مسألة  
السكوت فى الاجارة قبول  
ورضا كقوله اسكن داره  
اسكن بكذا والا فانتقل  
فسكت لزومه المسمى  
وذكره المواقف فى الاجارة  
(الثانية) سكوت المودع  
قبول دلالة قال المواقف  
بجره سكوتة عند وضعه  
بين يديه فانه قبول دلالة اه  
(وزاد على ما فى زواجر  
الجواهر مسائل) منها  
عند قوله الرابعة والعشرون  
سكوتة عند بيع زوجتيه  
فقال وكذا سكوتها عند  
بيع زوجها المسمى البرازية  
الفتوى على عدم سماع  
الدعوى فى القريب والزوجة  
اه وصح فليتمل عند الفتوى  
قلت وزاد ما فى متفرقات  
التنوير من سكوت الحار  
عند تصرف المشتري فيه  
زرع أو بناء وعزينا للبرازي  
وكذا ذكره فى تنوير  
البصائر مع زواجر الجواهر  
من صاحب الجواهر  
الزواجر كيف ذكره  
كلام البرازية وتترك الاتجر  
ومنها



لأنه ثبت من غير كفاية فكيف الولي حتى ولدت كان سكوت رضا بلعي • ومنها ما في المحيط بمراد رجل زوج رجل لا غيراً من هذه أقدم  
وقبل المنة فهو رضا لان قبول المنة دليل الاجازة ومنها أن الوكالة تثبت بالصريح ولذا قال في الظاهرية لو قال ابن الم لك كبيرة  
انني اريد ان ازوجك من نفسي فكيف تزوجها • زكركه الوفاء في بحر من بحث الاوليا • ومنها سكوت اهل العلم والصلاح  
في التعديل كما في شهادات البحر ٦١٨ قال ويكتفى بالسكوت من اهل العلم والصلاح فيكون سكوت تركه كمالا شاملا في

المالقة وكان الليث بن  
ساور قاضيا فاحتاج الى  
تعديل وكان المزكي مريضا  
فعاده القاضي وسأل عن  
الشاهد فكيف المعدل ثم  
سأله فكيف فقال اسألك  
ولا تجيبني فقال المعدل  
اما بكفك من منلي  
السكوت قلت قد عد هذه  
في الاشياء من شهادات  
شرحها فكيف يكون زائدة  
فم زاد تقييده بكونه من  
اهل العلم والصلاح فعدها  
من الزوائد • ومنها لو أن  
العبد خرج أصلا لجمعة فراء  
مولاه فسكت حل له الخروج  
له لان السكوت بمنزلة  
الرضا كما في جملة البحر  
• ومنها ما في القضية بعد ان  
رقم علامة (تقع عت) ولو  
زنت اليه بالاجهاز فله ان  
يطالب بما بهت اليه من  
الدنانير وان كان الاجهاز  
قليل فله المطالبة بما يليق  
بالجهوت في عرفهم (لج)  
يقضي بأنه اذا لم يجبه زبما  
يليق فله استرداد ما بهت  
والمعتبر ما يخله الزوج  
لا ما يخلها ولو سكت بعد الزفاف زمانا يعرف بذلك رضاه لم يكن له ان يحاصم به ذلك وان لم يقضه شيء  
• ومنها اذا أبرأ فسكت صح ولا يحتاج الى القبول هكذا ذكره البرهان في الاختيارات في كتاب الاقرار • ومنها سكوت  
الراهن عند بيع المرتهن الرهن يكون مبطلا في احدي الروايتين ذكره الزبلي وغيره

نظر الى اول العبارة وترك آخرها فالتعجب اصلا بل انما ترك هذه لكونها مذكورة  
في الاشياء فانما المنة والخامسة والعشرون والمقصود زيادة على الاشياء (قوله)  
لأنه ثبت من غير كفاية (الخ) • هذه مبينة على ظاهر الرواية وما على رواية الحسن الملقى  
بم الا لا ينعقد السكاح ط (قوله لان قبول المنة دليل الاجازة) اي دليل على ان سكوت  
وقت التزوج كان رضا واجازة وبه • هذا يظهر انه لا يلزم ان يكون قبول المنة بغير قول  
فانهم (قوله ومنها ان الوكالة تثبت بالصريح الخ) الاول أن يقول تثبت بالسكوت كما تثبت  
بالصريح وفي نسخة كما تثبت بالصريح تثبت بالسكوت وهي أوضح والمراد بالوكالة التوكيل  
كما في يد التمثيل والافتقار عدم جملته المسائل المزيدها وهو الصانع منها سكوت الوكيل  
قبول والمراد به التوكيل لا التوكيل نامل (قوله فكيف يكون الخ) اختفت النسخ في هذه  
العبارة فالذي في أغلب النسخ فكيف يكون ان فيه تقييده بكونه من اهل العلم والصلاح  
فعدها من الزوائد وفي بعضها كون باللام ونعدها بالقون بدل القاء وعليه فقوله سكون  
عليه لقوله فعدها والمعي كيف فعدها من الزوائد لاجل كونه قيد المازكي بكونه من اهل العلم  
والصلاح وحاصله الاعتراض على صاحب زواهر الجواهر بان قول الاشياء سكوت المازكي عند  
السؤال عن الشاهد تعدل بمقيد بكونه من اهل العلم والصلاح فلا يكون زيادة • هذا القيد  
زاد عليه • ثم أخرى وفي بعض النسخ فكيف تكون من الزوائد الآن يقال فيه تقييده  
بكونه من اهل العلم والصلاح فعدها من الزوائد اه • وعليه فهو اعتذار لا اعتراض (قوله)  
بعلامة تقع عت) الاول بالقاف والعين المهملة ومن للقاضي عبد الجبار والثاني بالعين المهملة  
والثامن من لاء الدين الترجاني اه ح (قوله من الدنانير) أي التي يبيعونها الزوج الى أبي  
لزوجته بمقابلته الجاهز وهي المسمية في عرفهم بالدنانير كما قدمناه وقدمنا الحقيقة في باب المهر  
واختلاف التصحيح والتوفيق بين ما اذا كان من جهة المسمى في المهر أو كان المسمى غيره في  
الثاني الى المطالبة بالاجهاز لان الاول فافهم (قوله لج) بالنون والجيم كما رأيت في نسخة مصححة  
من القبية وهو من انجم الأئمة الحكيمة وبعد هذا الرمز يبقى بانه يوجد في بعض نسخ  
الشارح فتح بالقاف والحاء بعدد في مضارع عن وهو بحر يف (قوله ولو سكت الخ) هو  
المقصود من ذكر هذه المسئلة (قوله ومنها اذا أبرأه سكت) أطاقه فشم سائر الدون وقدمه  
في مدانيات الاشياء فقلع البدائع غير بدل الصرف والسلم ففيه ما يوقف على القبول أي  
لان الأبراء عنهم • اوجب القبح • هذه من ادلة القدر أجد المتأخرين به لانه يوجب قوات  
القبض المستحق وزاد المحوى هناك ثالثة وهي ما لو أبرأ الطالب الاصيل فانه يوقف على قبوله

لا ما يقضه لها ولو سكت بعد الزفاف زمانا يعرف بذلك رضاه لم يكن له ان يحاصم به ذلك وان لم يقضه شيء  
• ومنها اذا أبرأ فسكت صح ولا يحتاج الى القبول هكذا ذكره البرهان في الاختيارات في كتاب الاقرار • ومنها سكوت  
الراهن عند بيع المرتهن الرهن يكون مبطلا في احدي الروايتين ذكره الزبلي وغيره

وهي تعلم من الاشياء • اول القاعدة • الحدود العزير الوهاب • وهو علم بالضوابط • (قوله الاشياء) ما يحل المتكفي في احدي  
وثلاثين مسئلة بينها في الشرح) قال الشيخ شرف الدين في حاشيته عليه السلام ٦١٩ بقوله البصائر على الاشياء والنظائر

أو مونة قبل القبول لانه قبول حكم (قوله وهي تعلم من الاشياء) حيث قال ولو رأى المرتهن  
الراهن يبيع الرهن لا يبطل الرهن ولا يكون رضا في رواية اه قال الزبلي والمذهب ما روى  
الطحاوي عن أصحابنا انه رضا ويبطل الرهن اه من حاشية النقال قال ح واعلم أن  
البائع في عبارة الاشياء هو الراهن وفي عبارة الشارح هو المرتهن كما لا يخفى لكن الحكم  
لا يثبت لما يأتي أن الرهن لا يبيعه أحد هذه الا برضا الآخر اه • (تمت) • زاد بعضهم ما اذا  
استاجر أحد الوصيين أو أحد الورثة بحضرة الوصيين من يحمل الجائزة الى المقبرة والآخر  
حاضر ساكت والسكوت على البدعة والمنكر فانه رضا أي مع القدرة على الازالة والا كفاء  
الانكار بالقاب وما لو أوصى لرجل فسكت في حياته فامات باع الوصي بعض التركة أو تقاضى  
دينه فهو قبول للوصاية كما عزم المحوى الى معين الحكم وزاد ان يبرى ما لو غزاة امرأته فظنه  
أو نسجت غزله ليس له تضمين قيمته محمولا أو مغزولا • به • سكوت رضا وكذا لو بعت العبد أو  
أصبح شاة بخاء انسان وخبره أو زوجه اياكون السكوت كالا مردلالة (قوله قول الاشياء) •  
يخالف المنكر في احدي وثلاثين) صوابه لا يخالف كما يوجد في بعض النسخ وفي بعضها لا يخالف  
للمكر الا في احدي وثلاثين (قوله بينها في الشرح) أي في البحر (قوله على الاشياء) •  
بتقديم المنة على السنين كاتي به • اه ح وهي ما ياتي في كتاب الدعوى من قوله • ولا  
تخالف في سكاك أنكره هو أو هي ورجعة بعهدها أو هي بعهده وفي ما يلا أنكره أحدهما  
به • المدونة واستدلادعية الامنة ورق ونسب وولامان ادعى على مجهول انه فقه أو ابنه  
وبما عكس وحدوا مان والحاصل أن المفتي به التحليف في الكل الا في الحدود اه وأقارن ما ذكر  
من عدم التحليف في هذه التسعة على قول الامام خلاف المفتي به (قوله وفي تزويج البنت)  
عطف على التسعة أي ذكر عدم الاختلاف في تزويج البنت اه ح أي اذا ادعى عليه  
انه تزوجه ابنته صغيرة أو كبيرة وهي مسئلة واحدة والازادت على العدد المذكور  
(قوله وعندهما) ما يستخاف الاب في الصغيرة) يوجد في بعض النسخ لا يستخاف والذي في  
البحر بدون لاهي الصواب (قوله وفي دعوى الدائن الايصام) أي دعواه على رجل انك  
رصى الميت فادفع لي ديني من تركته (قوله وفي دعوى الدين على الوصي) أي دعواه على الوصي  
الثابتة وصايتها بان على الميت كذا ولا ينسب له مدعى فلا يخلف الوصي اذا أنكر الدين  
(قوله في المسئلةين كالوصي) أي اذا ادعى الدائن على الوكيل بالوكالة فأنكرها أو ادعى عليه  
الدين وهو ثابت الوكالة فأنكره في المسئلةين لا يخلف كالوصي فيهما (قوله كل اشئ غري  
منه) أي ادعى كل منهما انه اشئ غري منه ذلك الشيء وعبارة البحر الشرا بما لا  
لا يخلفه) لانه لما أقر به لاحدهما ما صار له فاذا نكل عن الاعين لا يصح للاخر لا يخلف له • دم  
الفائدة (قوله لو أنكرهما) أي أنكر دعواهما (قوله خالف لاحدهما) بنسب يد اللام مبني  
للمجهول أي طالب القاضي تحليفه لاحدهما (قوله لا يخلف الاخر) لان نكوله بمنزلة اقراره به  
بالقول (قوله وفيما اذا ادعى كل منهما انه رهنه وقبضه) أي ادعى كل منهما • ما ان ذا اليه • ومن

لاحدهما ما نكل لا يخلف للاخر وفيما اذا ادعى احدهما الرهن والتسليم والاخر الضمان  
مطلب في المواضع التي لا يخلف فيها المنكر



عندى هذا الذى وقبضه منه (قوله فافر بالرهن وانكر البيع الخ) أم لو اقر بالبيع وانكر  
 الرهن فالظاهر انه لا يحلف بانولى لانه لما اقر بالبيع صار له المشتري فلا يملك الاقرار بعده  
 بالرهن لانه اقرار على الغير وقاعدة التحليف المذكور الذى هو بمنزلة الاقرار (قوله لا يحلف  
 للمشتري) امل وجهه انه لو طالب تحليفه فكل حتى صار نكوله اقرارا بالبيع لا يكون له فائدة  
 لان المـرتـمـن يمكنه دفع البيع وكذا يقال فى المسئلة بعده وان كان هذا ابتداء على القول بان  
 للمرتن والمستاجر دفع البيع وليكن الحق خلافه وانما له ما حبس الرهن والماجور كامل  
 (قوله فافر به) أى بالاجارة وفى بعض النسخ فافر به أى بالرهن فى الصورة الاولى وبالاجارة  
 فى هذه والاولى أولى (قوله وانكره) أى أنكر البيع (قوله ويقال المدعى الخ) أى مدعى  
 الشراء فى الصورتين وهذا اذا ثبت الشراء والا فافائدة هذا القول لىكن فيه أن الكلام فيما  
 اذا أنكر وليس للمدعى بينة لان طالب التحليف عند المجز عن البينة الآن يقال وجد بينة  
 بعد (قوله أو فرك الرهن) معطوف على انقضائه وفيه لف ونشر مشوش (قوله فافر لاحدهما  
 لا يحلف) لان كلامه ما يدعى المالك فاذا اقر به لاحدهما ثبت ولا يصدق بعده بنكوله فلا فائدة  
 فى التحليف (قوله أو فكل) لانه بمنزلة الاقرار (قوله الغصب منه) أى من المدعى (قوله يحلف  
 للثاني) لانه لو اقر للثاني بالغصب يؤخذ به لانه اقرار على نفسه فيحلف رجاء نكوله لىكن يلزمه  
 للثاني ضمان المفعوب بالمثل أو القيمة لاردعين ما فيه لانه صار للاول فلا يملك انراجه عنه وكذا  
 يقال فيما بعده (قوله كالو ادعى الخ) لانه بانكار الوديعة أو العارية صار غاصبا (قوله ويحلف  
 ماله عليك كذا ولا قيمته) أى يحلف فى مسئلة الغصب وما بعده المسائل من أنه بالانكار يضر  
 غاصبا (قوله ولا قيمته) وهى كذا وكذا (الظاهر أن المراد التحليف على مقدار القيمة اذا ادعى  
 انما أقل لانه لما اقر به للاول وثبت له لا يمكنه تسليمه للثاني لو اقر به أيضا بالنكول فيكون  
 الواجب القيمة وان لم يقل ولا قيمته فتأمل (قوله وفيما اذا ادعى البائع رضا الموكل الخ) أى  
 لو باع لو وكيل رجل بالشراء ثم اراد الوكيل رد عليه به بعيب فادعى البائع على الوكيل أن الموكل  
 رضى بالعيب لم يحلف الوكيل وهو المـشـترى ويحتمل أن يراد ما اذا اراد الموكل رد بعيب فادعى  
 البائع على الموكل انك رضىت بالعيب وكان ينبغي أن يرد ما صورته أخرى مع أنه فى الخلاصة  
 جعلها صورتين كما بانى (قوله وفيما اذا انكرتو كبله بالنكاح) أى لو تزوجه رجل فانكر  
 تو كبله لانه فى الحقيقة انكار للنكاح وقد مر (قوله لا يمين على واحد منهما) لانه لو عمل  
 ما اتفق عليه لانه متصنع اخذ وتر كذا هو مذكور آخر السلم فن باب اولى اذا اختلفا ط (قوله  
 لا يستحلف المديون) لانه لو نكل يلزمه الدفع وهو ضرر به اذ قد لا يصدق الموكل الوكيل عند  
 حضوره فبضيع عليه ما دفعه ان هلك عند الوكيل من غير ته كذا لم من باب الوكالة بالخصوص  
 ط (قوله انتهى) أى ما فى الخاتمة (قوله وبه علم الخ) من كلام الشرح المحال عليه وهو البحر  
 (قوله تساهل وفصور) لاقتصاره على استثنائات ثلاث وهذه الثلاث تقدمت الاولى منها

الخلاصة تساهل وقصو وحيث قال كل موضع نوافر لزمه اذا انكره يستخلف الا في ثلاث منها الوكيل بالشراء فقط  
اذا وجد المشتري عيبا فارد ان يرد به بالعيب وورد البائع ان يخلفه بالله ما يعلم ان الموكل رضى بالعيب لا يخلف

فقط في المسائل الستة (قوله فاذا اقر الوكيل) اي برضاء الموكل ط (قوله الثانية لو ادعى على  
الا حرم رضاه) اي رضا الا صرفا هم وصورتهم اشترى لو وكيل شيئا فظهر به عيب فاراد الا حرم  
اي الموكل رده بالعيب قادح البائع على الا حرم انك رضىت بالعيب لا يخالف الا حرم اي لان  
الرد به يثبت للوكيل مادام حيا ولو سببه من بعده لالموكل كما أوضحه في شرح الوجه الثانية  
ونظام الكلام على هذه الصورة فيه فراجمه (قوله وان أقر له) اي لم الوكيل اقراره اي  
مقتضي اقرار وهو ترك الخصومة معه وليس المراد انه يلزم للموكل ما أتربه وكسبه أفاده ط  
ومثله في نور العين (قوله وفدت على الواحد والثلاثين السابقة) هـ ذان كلام البصر وهو  
يجيب فان ما نقله عن الخلاصة من المسائل الثلاث فيهما مستلزمان وهما الثانية والثالثة لم  
يذكرهما في المسائل السابقة فتصير المسائل ثلاثة وثلاثين (قوله البائع اذا أنكر قيام العيب  
للحال) اي لو ادعى المشتري باق العيب دمه لالم يكلف بانه على انه لم يبق عند المشتري حتى  
يعرف من المشتري لتوجه الخصومة على البائع فان برهن يخالف البائع بالله ما بقي عندك (قوله  
ولو أقر به) اي بقيام العيب للحال اي بانه أبق عند المشتري لزمه اقراره أي حكم اقراره وهو  
انه صار خصما حتى يخالف على انه ما بقي عندك أيضا وليس المراد أنه بمجرد اقراره بإيقاعه عند  
المشتري يلزمه لانه لا بد من وجوده عند البائع أيضا حتى يثبت الرد (قوله كافر في خيار العيب)  
اي مرفي البصر فانه ذكر هذه المسائل في كتاب الدعوى لاهنا (قوله ضمن ماناف بها) اي  
بشهادته (قوله والسارق اذا أنكرها) اي أنكر السرقة (قوله لا يستخلف للقطع) قيد به لانه  
يستخلف لأجل اثبات المال كما مر عن عصام حين سأله أمير بلخ عن سارق ينكر فقال عصام  
عليه السلام (قوله وكذا قال الاسبيعي) عبارة البصري ذكر الاسبيحي (قوله ولا يستخلف  
الأب الخ) اي لو جنى الصبي جناية فأنكر أبوه أو وصيه أو ادعى أحد جدار الجد أو الدار  
الموقوفة أو أنه أنفق على الوقف شيئا باذن المتولي السابق (قوله الا اذا ادعى عليهم العقد) بان  
ادعى على أحدهم انه آجر كذا من مال الوقف أو الصبي مثلا وأنكر فانه يخالف لمن ادعى  
الاتضاح ط (قوله انتهى) اي مافي الشرح الحال عليه ط (قوله قلت) من كلام الشريف  
الغزالي ط (قوله وفي تساوي الفضلي الخ) الذي يظهر خلافه ولذا قدمه السارح وجزم به غير  
واحد في باب الاقرار اهـ سائحا في قلت وفي الاشياء من فن الحيل اذا ادعى عليه شيئا باطلا  
فاستدله بالمنع اليمين أن يقربه لابنه أو لاجنبي وفي الثاني خلاف اهـ ومقتضاؤه انه لا خلاف في  
الاول وهو مبني بقول الفضلي عليه اليمين في قواهم جميعا وذكروا في جامع الفصولين أن بعض  
المشايع هو وابن الصغير والاجنبي دفعا للحيل وبعضهم فرقوا بينهما بان اقراره للغائب  
يتوقف عمله على تصديقه فلا يعلى العين مجرد الاقرار فلا نسقط اليمين بخلاف اقراره للصغير  
(قوله والمدعى أرض) بجهة حالبة والظاهر أنه غير قيد وفي بعض النسخ أرضا وفي بعضها  
والمدعى عليه أرض وكلاهما تحريف (قوله ضمن الولاء قيمة الأرض) اي للمدعى اهـ ح  
(قوله وهذا بمنزلة مالو أقر الغائب لم يظهر بحجوده ولا تصديقه) بجهة لم يظهر المخ صفة اغائب  
ويوجد في بعض النسخ بعد قوله الغائب ما نصه اي رجل ادعى على آخر أن مافي يده ملكي فقال  
المدعى عليه هو وأفلان الغائب منه لالم يظهر بحجوده ولا تصديقه الخ والظاهر أنهم هما من

قيمة الأرض يرتفع الأرض من المدعى ويذهب لصبي وهذا بمنزلة مالو أقر لغائب لم يظهر بحجوده ولا تصديقه

قبة الأرض وتؤخذ الأرض من المدعى وتُدفع للمدعى وعندها غنم له مال وأمر لغائب إظهاره بطريقه ولا نصدقه



لأنه سقط عنه اليمين فكذلك هنا قلنا وعلى الأول رجوع هذه إلى قول المصنف ولا يستجيب الاب في مال الصبي لأنه لما أقر بها  
لصبي ظهر أنه من ماله وفيه تأمل • الثانية لو اشترى دارا فحضر الشفع فأنكر المشتري الشراء قال في التوازل ولو أن رجلا  
اشترى دارا فحضر الشفع فأنكر المشتري الشراء أو أقر أن الدار لابنه الصغير ولا يئنه فلا يمين على المشتري لأنه قد رزقه الاقرار  
لابنه فلا يجوز الاقرار له به بذلك • الثالثة لو كان في يد رجل غلام أو جارية أو ثوب ادعى رجل أن قد رزقه له إلى القاضي  
فأقر به لأحد من أهله ثم أراد الآخر تحليفه ٦٤٢ فان ادعى مالكه سلا أو شرا من جهته لم يكن له أن يحلفه فان ادعى عليه

الحلف بالاصل في غير محلها (قوله لأنه لا سقط عنه اليمين) أي فيحلف للمدعي فان نكل قضى به  
عليه وينتظره وم الغائب فان صدق المدعي فيها والادفع له ضمن قيمته للمدعي ط (قوله  
قلت) من كلام الشرف الغزي (قوله وعلى الأول) أي القول بعدم التحليف (قوله إلى قول  
المصنف) أي صاحب الاشياء وهو مأمور أن يفتن الاستيعابي (قوله وفيه تأمل) أصل وجهه  
أن قول المصنف فيما تحقق أنه مال الصبي وهذا لم يعرف أنه ماله الا باقرار الاب ويمكن أنه أقر  
تحتلادفع الدعوى عنه ط (قوله فأنكر المشتري الشراء) يعني وأقر أنه لابنه كما ذكره عن  
التوازل والافجردانكار الشراء لا يدفع عنه التحليف بل يحلف فان نكل قضى به عليه كما  
ذكره في كتاب الشفعة (قوله أو أقر أن الدار) الصواب العطف بالواو لا بالواو لمعات وفي جامع  
الفصولين ادعى شفعة بجوار فقال خصمه هذه الدار لابي هذا الطفل ببح اقراره لابنه اذا دار  
في يده والبدل المالك فكان مائة على نفسه فصح وليس للشفيع تحليفه بالله ما أنا شفعيها  
لان اقرار الاب بالشفعة على ابنه لم يجز فلا يفيد التحليف وهذا من جملة الخيل في الخصومات  
ولو برهن الشفع على الشراء كان الاب خصما لشفعه مائة ام الابن (قوله الثالثة) مكر رزق  
قول الجور وفيها اذا كان في يد رجل شيء فادعى رجل أن كل الشراء منه ثم في هذه زيادة الدعوى  
في الملك المرسل كما في الزواهر اه ح (قوله فالتوازل للاب بلا يمين) لان الثمن مال الصبي ولا  
يستجيب في مال الصبي كما مر (قوله فالتوازل للاب بلا يمين عليه) الظاهر أن عدم اليمين اذا  
كانت الدعوى بعد القطع أو لو كانت قبله فعليه اليمين لأنه لا يسقط تقويم المسروق الا بالقطع  
فيكون قبله مضمونا عليه وان سقط الضمان بالقطع بعد تأمل (قوله ويستوى حكمه) وهو  
عدم الضمان (قوله فيما استهلكه قبل القطع) يعني ثم قطع بعد الاستهلاك أما لو استهلكه ولم  
يتطع بعد بقي مضمونا عليه لعدم ما يسقط تقويمه (قوله فان قال السارق قد هلك الخ) هذا  
محل الاستدلال على المسئلة وعبر بالهلاك مع أن الكلام في الاستهلاك لأنه لا فرق بين هلاكه  
ولأن الاستهلاك (قوله ولا يمين عليه) لأنه ينكر الرد كما ذكره في كتاب الهبة ط (قوله السابعة)

تقدمت

يحلف قال يجب أن يكون القول قول السارق ولا يمين عليه • السادسة اذا ذهب لرجل شيئا وأراد الرجوع فادعى الموهوب  
له هلاك الموهوب فالتوازل قوله ولا يمين عليه • السابعة ادعى عليه أنك وصي فلان الميت فأنكر  
لا يحلف • الثامنة ادعى عليه أنك وكيل فلان فأنكر أنه وكيل فلا يحلف وهو في البرازية • التاسعة قال الواهب  
اشترطت العوض وقال الموهوب له لم تسترطه فالتوازل بلا يمين • العاشرة اشترى العبد شيئا فقال البائع أنت محبوس وقال  
العبد أنا ماذون فالتوازل بدون اليمين • الحادية عشر اذا اشترى عبد من عبده فقال أحدهما أنا محبوس وقال  
الآخر أنا ماذون فالتوازل

فالتوازل بلا يمين • الثانية عشر باع القاضي مال الدين فرد المشتري عليه بغير قبض القاضي أقر أني منه فالتوازل قوله بلا  
يمين وكذا لو ادعى رجل قبله اجارة أرض المتيقن وأراد تحليفه لم يحلفه لان قوله على وجه الحكم وكذا في كل شيء يدعي عليه  
• الثالثة عشر لو طالب أبو الزوجة زوجها بالهرة فذلك لو صغيرة أو كبيرة بكر أو لو اختلف الاب والزوجة في بكارتهم ولا يئنه  
للزوجة والقهر من القاضي تحليفه على العلم بذلك عن أبي يوسف أنه يحلف وكذا الخرافة لا يحلف كالمثل في بعض  
الدين اذا ادعى المديون أن صاحب الدين أقره وأنكر الوكيل لا يحلف الوكيل وكذلك هذا كذا في الظاهر به • الرابعة عشر  
اشترى أمه فادعى أن لها زوجا فقال البائع لها زوج عبيدي فذلكها قبل البيع أو مات فالتوازل بلا يمين كذا في السراجية  
والله تعالى أعلم • وهذا الخبر من خواص هذا الكتاب كذا في حاشية الاشياء للشرف الغزي أيضا (قلت وفي حاشيته  
للشيخ صالح زاد سبعة آخر فتنة قول) الخامسة عشر لو طعن المدعي عليه ٦٤٣ في الشاهد وقال هو ادعى هذه الدار لنفسه  
قبل نهاده فأنكر فاراد

تقدمت هي والثامنة في جملة الاحدى والثلاثين المازنا فاده ح (قوله فالتوازل  
بلا يمين) لان الاصل في الهبة أن تكون بلا عوض ط (قوله فالتوازل بدون اليمين) أصل  
وجهه أن اقدام البائع على بيعه اعتراف منه بالاذن فلا تسع دعواه لتناقضه وكذا يقال فيما  
بعده (قوله فقال القاضي أقر أني منه) أي من ذلك العيب (قوله لان قوله على وجه الحكم)  
فيه ان الحكم القولي يحتاج إلى الدعوى وظاهره كما قال ط ان اليمين لا تقبل عليه (قوله  
(٣) لو كبيرة بكر) اما لو كانت كبيرة ثيبا فان الاب ليس له قبض وهو من الزوج بلا ذنبا  
(قوله على العلم بذلك) أي على أنه لا يملك أن يثيب (قوله فادعى أن لها زوجا) أي بعد ما على البائع  
بختيار العيب لان ذلك ينقض عليه منفعة وهي اقطاعها (قوله وقال) أي المدعي عليه هو  
أي الشاهد (قوله فادعى) أي ادعى أنه أقر به (قوله وانما يحلف على نفس الحق) أي لأنه  
قد يكون أقر كاذبا في الزامه بالخلاف على الاقرار بضراره ثم لا يفتن أنه لا فائدة في ذكر هذه  
المسئلة لأنه يحلف اتفاقا وانما الخلاف فيما يحلف عليه (قوله بل لا فائدة في) أي قرضا أو غمرا  
فهو مضمون عليه بل بالهلاك (قوله لا يحلف المدعي عليه) بل يكون القول للدافع فتقوله قال  
القاضي بيان لحكم المسئلة ط (قوله بل يبرهن الابن عليه ما) أي على أنه ابنه وأن أباه مات  
(قوله وتقبل يستجيب على العلم) أي على أنه ما يعلم أني ابنه وأنه مات (قوله الصحيح قول الشافعي)  
في بعض النسخ القول الثاني وهي أولى لان الثاني قوله لا اقول أبي يوسف فقط وحيث كان  
الصحيح التحليف فلا فائدة في استثناء هذه المسئلة وكذا التي بعدها (قوله ثم خرج من دعواه  
ذلك) أي من نفس دعواه بمعنى أنه تركها أو من مكان دعواه بذلك (قوله والصحيح أنه) أي  
مدعى المال يستجيب على دعواه أي دعوى المدعي عليه أنه أقر به عن الدعوى كما يحلف على  
دعوى التحليف جامع الفصولين أي على دعواه أن المدعي حلفني على هذه الدعوى عند فلان

لا يحلف المدعي عليه قال القاضي القول لرب المال لأنه أقرب بسبب الضمان وهو قبض مال الغير يجمع الشاوي • التاسعة عشر  
رجل قدم رجلا للقاضي وقال ان فلان بن فلان قالاني توفي ولم يترك وارثا فادعى عليه هذا ذاك كذا من المال فأنكر  
المدعي عليه دعواه فقال الابن استخافه ما يعلم أني ابنه وأنه مات لم يحلف بل يبرهن الابن عليه ما حلفه على ما يدعي لاي يمين  
المال وقيل يستجيب على العلم الاول قول الامام والثاني قوله ما قال المحلواني الصحيح قول الثاني انه يحلف ولو الحلية  
• ومن العشر لو ادعى عليه ألف درهم فقال المدعي عليه للقاضي انه قد كان ادعى على هذه الدعوى عند قاضي بكذا ثم  
خرج من دعواه ذلك فابرأني عن هذه الدعوى فخافه انه لم يبرأني من أن حلف حلفه ماله على شيء اختلف فيه والصحيح أنه  
يستجيب على دعواه ولو الحلية • ومنه لو أن رجلا ادعى على رجل أنه خرق ثوبه وأحضر الثوب معه للقاضي  
(٣) قوله لو كبيرة بكر اهكذا بخطه والغزى في نسخ الشارح لو صغيرة أو كبيرة بكر البكر اه معصيه



مطلب  
القاضي اذا قضى في مجتهد  
فيه نفذ قضاؤه الا في  
مسائل

واراد استخلافه على السبب لا  
يضاف على السبب (قائده)  
قلت وبه مذهب مع ما قبلها اصارت  
اثني وخمسين في حفظه وقد افاد  
الامام الحلواني أن الجاهل  
كأنفع قبول البيضة تمنع  
الاستخلاف أيضا الا اذا اتهم  
القاضي وصى اليتم ارقم  
الوقف ولا يدعى شيئا له لو ما  
قانه يحلف نظر الوقف  
واليتم والله تعالى اعلم  
(قول الاشياء القاضي  
اذا قضى في مجتهد فيه نفذ  
قضاؤه الا في مسائل الخ)  
اي فيمنع فيها حكم  
الحاكم قال ابن المصنف  
الشيخ صالح بن محمد بن  
عبد الله في حاشيته عليها  
المسألة بزوار الجواهر في  
التفسير على الاشياء  
والنظار وقد طرقت مسائل  
أخر فزدهم اتجاها لافائدة  
وقسمتها على ثلاثة أقسام

لأقوله بل هو معمول عندنا  
هكذا بخطه ولعله سقط من  
قله كلمة ما لم يعمد من  
باب الحذف والايصال  
فلينقل اه مصححه

القاضي (قوله) وأراد استخلافه على السبب اي سبب الضمان وهو الخرق لا يحلفه على  
السبب بان يقول واقعه ما خرقه لانه قد يخرقه باذنه أو على ملكه ثم يباعه له مخروقا ولا يثبت له بل  
يحلفه لا ضمان له عليه بهم هذا الخرق أفاده ط (قوله قائده) سقط من بعض النسخ وهو الظاهر  
(قوله) وبه مذهب مع ما قبلها اصارت اثني وخمسين) أقول بل هي ثمانية وخمسون في الثمانية  
احدى وثلاثون وزاد في الجورسة وفي تنوير البصائر أربع عشرة وفي الزواجر خمسة اه ح  
قلت بل هي ستون بن زيادة الثمانية والثالثة من المسائل الثلاث التي اقتصر عليها في الخلاصة  
كانت من عليه وبعمدة الجاهل الاثنية تصير احدى وستين وزدت عليها ثمان مسائل من جامع  
المعولين الشاهد لو أنكر الشهادة لا يحلف المدعي عليه لو قال كذب الشاهد وأراد  
تحليف المدعي ما علم انه كاذب لا يحلف ادعى عليه عتق أمته أو طلاق زوجته قيل يحلف  
وقيل لا فيتمام عند المتنوى ادعى امرأته وقال كل منهما تزوجت فافترقت لاحدهما أو أنكرت  
للآخر لا تحلف له وفاقا وكذا لو لم تقر ولكن حلفت لاحدهما فأنككت لا تحلف للآخر  
وبالغاة زوجها أو ادعى الزوج رضاهما أو أنكرت لا تحلف وكذا الزوج وجهه ما رجل لا يخرم  
ادعت المرأة به فأنكر لا يحلف ادعى كل منهما انه في يده ولا يثبت وأراد أحدهما تحليف  
الآخر بالله ما تعلم انه في يدي قيل يحلف وقيل لا اه فصار ثمانية وستين والحمد لله رب  
العالمين (قوله تمنع الاستخلاف أيضا) كالو ادعى على شريكه خيانة مبهمة (قوله الا اذا اتهم  
القاضي الخ) زاد في الاشياء أربعة غير هاتين الاولى اذا ادعى المودع على المودع خيانة مطلقة  
فانه يحلفه كافي الغنية والثانية الرهن الجهول الثالثة في دعوى الغصب الرابعة في  
دعوى السرقة اه (قوله قول الاشياء القاضي اذا قضى الخ) ٣ عبارة مع زيادة تفسيره توضيح  
القاضي اذا قضى في مجتهد نفذ قضاؤه الا في مسائل نصر أصحابنا فيما اعلى عدم النفاذ لو قضى  
بطلان الحق بغير المدة اي خلافا لما قال اذا لم يخصم ثلاث سنين وهو في المصير بطل حقه لانه  
قول به جواز فلا ينفذ قضاء القاضي فيه فاذا رنخ الى آخره بطل وجعل المدعي على حقه كافي  
الخاتمة قلت وانظروا انه ليس المراد من هذا القول بطلان الحق في الاخرة بل بطلان  
الدعوى به لكن كونه به جوار ليس على اطلاقه بل هو معمول عندنا حيث قامت قرينة على  
بطلان الدعوى كما تقدم في مسائل السكوت من عدم سماع الدعوى اذا سكوت عنه مدعي  
القريب أو أحد الزوجين أو سكوت مع الاطلاع على تصرف المشتري أو سكوت ثلاثا وثلاثين  
سنة مطلقة فتنبه لذلك قال أو بالتفريق للجزع عن الاتفاق غائبا على الصحيح لاحضرا اي فانه  
اذا حكم شافعي على الزوج الحاضر بالفرقة انجز عن التفقة نفذ حكمه عندنا بخلاف الغائب  
لان جزمه غير معلوم فلا ينفذ في الصحيح كافي المنخبة لظهور مجازفة الشهود وقد مناقم  
الكلام على ذلك في التفقة فافهم قال أو بصحة نكاح منية أيه أو ابنته لم يصح عند أبي يوسف  
اي لان حرمة منصوص عليه في الكتاب العزيز لان النكاح افة الوطوع عند محمد ينفذ لان  
هذا النص ظاهر والتاويل فيه سائق قال أو بصحة نكاح أم منية أو بنتها أي على الخلاف  
السابق وستأتي في عبارة الزواجر في القسم الثاني قال أو بنكاح المذمة أي لانها منسوخة وقد  
صح رجوع ابن عباس عن القول بجوازها قال أو بسقوط المهر بالتقدم اي بان لم يخصم زوجها  
فإنه

فيه حق مضت مدة طويلا ثم خاصته به يبطل حقه في الصدق والقاضي لا يلتفت الى  
خصومه ثم يشرح أدب القضاء فلو قضى عليه بطلانه لم ينفذ قال أو بعدم تأجيل العنين اي  
فلورفع قضاؤه لقاض أبطله وأجل الزوج حولا خاتمة قال أو بعدم صحة الرجعة بالرضاها  
اي لخالفته لقوله تعالى وبهولتمن أحق بردهن قال أو بعدم وقوع الثلاث على الحبل أو بعدم  
وقوعها قبل الدخول أو بعدم الوقوع على الحساد أو بعدم وقوعها زاد على الواحدة أو بعدم  
وقوع الثلاث بكلمة اي لخالفته قوله تعالى فان طلقها فلا تحل له لان المراد به الطلقة الثالثة  
فن قال لا يقع شيء أو تقع واحدة فقد أثبت الحل للزوج الاول بدون الزوج الثاني وهو خلاف  
الكتاب فلا ينفذ القضاء به شرح أدب القضاء قلت فمما ذكر في الفتاوى المنسوبة الى ابن كمال  
باشامن وقوع طلاق واحدة لا يقول عليه ومن أفتى به من أهل عصرنا فهو جاهل كما أوضحته في  
افتاء طويل قال أو بعدم وقوعه على الموطوءة عقبه عبارة في الجرا أو بعدم وقوع الطلاق  
في طهر جامعها فيه قال أو بنصف الجاهل ان طلاقها قبل الوطوع بعد المهر والتجهيز اي لو  
لو طاقها قبل الدخول بعد ما قبضت المهر وتجهزت به فقضى القاضي للزوج بنصف الجاهل  
لأنه ان الزوج يدفع المهر رضى بتصرفها فيه فصار كان الزوج اشترى بنفسه وساقه اليها  
ثم طلقها قبل الدخول فله نصفه لم ينفذ لانه قضاء بخلاف النص لانه تعالى جعل له نصف  
المقر وض اي المسمى في العقد والجاهل غير مسمى فلا ينفذ اه لمخص من حاشية الاشياء  
عن المحيط قال أو بشهادة يخطأ أيه اي شهادة على شيء بسبب رؤيته يخطأ أيه قال في شرح  
أدب القضاء ضرورة أن الرجل اذا مات فوجد ابنه خطأ أيه في مكانه ولم يبق معه خطأ أيه  
يشهد بذلك الصلح لان الابن خليفة الميت في جميع الاشياء لكن هذا قول مهجور الخ قلت  
وزاد في الجورسة هذه المسئلة أو بشاهد مدعي أو في الحدود والقصاص بشهادة رجل  
واحد أو اثنين أو بما في ديوانه وقد نسى وبشهادة شاهد على صلح لم يذكر ما فيه الا انه يعرف خطه  
وخاظه أو بشهادة من شهد على قضية محتومة من غير أن تقر عليه بقضاء المرأة في حد أو قود  
اه لكن صرح في الفصول بنفاذه في هذه المواضع وانما حكمي خلافا في الاول فقط واهله  
أسقطه من الاشياء اه هذا والله تعالى أعلم قال أو في قسامة بقتل اي قضى فيما فيه القسامة  
بالقتل ومصوره كافي شرح أدب القضاء ما قاله بعض العلماء اذا كان بين المدعي عليه والقتيل  
عداوة ظاهرة ولا يعرف له عداوة على غير المدعي عليه وبين دخوله في الخطه وتو جود القتل  
مدقة قرينة فاقضى يحلف الولي على دعواه فاذا حلف قضى له بالقصاص وهو خلاف السنة  
واجماع الصحابة بل فيه الدية والقسامة عندنا قل أو بالتفريق بين الزوجين بشهادة المرضعة  
أو قضى لولده اي لانه قضاء لنفسه من وجه أمه أو قضى بشهادة الابن لايه أو بالعكس ففيه  
خلاف بين الصحابة ثم وقع الاجماع على بطلانه فيمنع قضاؤه عند أبي يوسف بناء على أن  
الاجماع المتأخر لا يرفع الخلاف السابق عنده وعند محمد لا ينفذ بناء على انه يرفعه عندده فلم  
يكن قضاؤه في فصل مجتهد فيه قال أو رفع اليه حكم صبي أو عبدا أو كافرا اي لو قضى بحاكم  
به هو لا ينفذ لان حكمهم غير نافذ قال أو الحكم بحجر صبي يعني لو حجر القاضي على صفيه  
فاطلقه آخر جازو بطل قضاء الاول فليس اقاض ثالث أن ينفذ لان الاول ليس قضاؤه بل  
فتوى لعدم المقضى له ولئن كان قضاء فقه مجتهد فيه فلا يكون حجة مالم يرضه قاض آخر كما



لوقضى الحدود في قذف لا يكون حجة ما لم يتصل به الامضاء من قاض آخر هذا حاصل ما في شرح  
 أدب القضاء من باب الجبر وبه علم أنه كان عليه أن يقول أو أياكم يجوز سقيه أبطله قاض آخر  
 فانه حينئذ لو رفع الى ثالث لا يتقدّمه أمالوا بأجزاء الثاني لزم الثالث تنفيذه فافهم قال أو بصحة  
 بيع نصيب الساكن من قن حرره أحد هذه إلى حرره أحد الشرير يكن معسرا كافي البصر  
 لو باع الساكن نصيبه وقضى القاضي به ثم اختصموا الى آخره فانه يبطله لان الصحابة اتفقوا  
 على انه لا يجوز استدامة الرق فيه كافي شرح أدب القضاء قال أو يبيع مع موقوف التسمية عند أي  
 عند الثاني وهو الاصح وقال لا يتقدّم كافي خزانة الاكل قال أو يبيع أم الولد على الاظهر وقيل  
 يتقدّم على الاصح اي الاظهر عدم النفاذ عند محمد لانه اختلف فيه بين الصحابة ثم وقع الاجماع  
 على عدم جواز بيعه برفع الخلاف السابق عنده كما مر وعنده الأثر رفع فينفذ المبيع وذلك  
 السر حتى أن الأكثر على عدم النفاذ وقد من انقسام الكلام على ذلك في باب التدبير فراجع  
 فانه مهم قال أو يطلان عفو المرأة عن القوداي لوقته لزوجها أو ابوها عند اذاعة عن  
 القائل فابطله من لا يرى لانساق في القصاص ثم قبل القود رفع الى قاض آخر فانه لا يتقدّم  
 ويحكم بصحة العفو و بطلان القود لخالفته للجمهور وروان كان بعد القود فاقضى الثاني  
 لا يتعرض بشئ لكن ذكر في شرح أدب القضاء أن هذا التفصيل غير سديد بل السديد أنه بعد  
 القود يلزمه أي القاتل القصاص لو علم لانه قتل شخصاً محمّون الدم ولو جاهد الاقلدية قال أو  
 بصحة ضمان الخلاص أي بان قال البائع أو أجنبي للمشتري ان استحققت الدار المشتراة من  
 يدك فانا ضامن لك ان خلاصها بالبائع أو بالهبة أو أسلمها اليك فهذا الضمان باطل لانه ضمن  
 ما ليس له قدرة على الوفاء والقائل بانه يصح لم يستند الى قياس صحيح فاقضاه باطل وفسر  
 أبو يوسف ومحمد الخلاص بالرجوع بالثمن عند الاستحقاق فهو والدرك والعهد واحد  
 عندهما وصحبت فاقضاه به صحيح واذ ارفع الى آخر لا يبطله وعقابه في شرح أدب القضاء قال  
 أو بزيادة أهل المحلة في مع لوم الامام من أوقف المسجد أي اذا كانت بلا موجب والافقة  
 ذكرنا في نروع الفصل الاول من كتاب الوقف انه يجوز للقاضي زيادة مرسوم الامام اذا كان  
 يتعطل المسجد بدونه أو كان فقيراً أو عالماً تقياً قال أو يحل المطابقة ثلاثاً بمجرد عقد الثاني أي  
 بلا دخول كما هو قول سعيد بن المسيب لانه يخالف للاستار المشهوره كافي القنية نعم في قضاء  
 الفتح عن القصول اذا طلقها الثاني بعد الدخول ثم تزوجها ثانياً في العدة ثم طلقها قبل الدخول  
 فزوجها الاول قبل انقضاء العدة وحكم بصحته نفذت لاجتماع ادفيه مساع وهو صريح قوله  
 تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا كنتم المؤمنات ثم طلقتموهن الاية وهو مذهب زفر اه  
 وقدمنا الكلام على هذه المسئلة في الطلاق فراجعها قال أو بعدم ملك الكافر مال المسلم  
 باسرازه يدارهم أي دار أهل الحرب لانه لم يثبت فيه اختلاف بين الصحابة كافي فتح القدير فكان  
 القضاء به مخالفاً لاجماعهم قال أو يبيع درهم بدرهمين يدايد أي لوقضى يبيع الفضة بالفضة  
 متفاضلاً مع التقابض كما هو قول ابن عباس لم يصح اذ لم يوافق فيه غيره عليه قال أو بصحة صلاة  
 المحدث أي لو قال ان صليت صلاة صحيحة فامرك بذلك فرفع في اثنا عشر مرة لانه وقضى قاض  
 بعصمائه بانه صار امرأته يدها فللعنى ابطاله له عدم وجود الشرط الماخوذ من قوله عليه

الصلاة والسلام من قام أو عرف في صلاته فليصرف وليتوضأ وليبين على صلاته ما لم يتكلم كافي  
 حاشية الاشياء عن تنوير الاذهان فاقبل قال أو بقسامة على أهل محلة بتلف الممال أي اذا تلف  
 مال انسان في محلة فاقضى بغيره سم بالقسامة قياساً على النفس فهو باطل لخالفته للاجماع  
 فللثاني أن يتقضى كافي شرح أدب القضاء قال أو بجحد القذف بالتعريض أي كقوله أماناً  
 فلبت بزبان وقال به عمر رضي الله تعالى عنه وهو قول محمد بن حنفية عليه وعلى رضي الله تعالى  
 عنه فاقضى الثاني أن يبطله ويجعل ذلك الحد ومقبول الشهادة كافي شرح أدب القضاء قال  
 أو بالقرعة في معتق البعض أي في مريض أعنى بعض عبيده بغير عينة لكن صرح الخصاص  
 في أدب القضاء بفساده ثم نقل في تنوير الاذهان عن المحيط انه ينفذ لانه مجتهد فيه وعن أبي  
 يوسف لا ينفذ لان استعمال القرعة نوع قمار قال أو بعدم تصرف المرأة في ماله بغير إذن  
 زوجها لم ينفذ في الكل أي في كل هذه المسائل هذا ما مر منه من البرزنية والعمادية والصيرفية  
 والمعارف خاتمة كلام الاشياء بزيادة توضيح مع ذكر المسائل التي زادها في البصير وذكر في البصر  
 أيضاً عقب ذلك عن السبكي أن القضاء ينفذ عند الحنفية اذا كان كمالاً لا دليل عليه ٢ وما  
 خالف شرط الوقف فهو مخالف للنص وهو حكم لا دليل عليه سواء كان نصه في الوقف نهياً أو  
 ظاهراً اه وهذا موافق لقول مشايخنا كغيرهم شرط الوقف كنص الشارع فيجب اتباعه كما  
 صرح به في شرح المجموع المصنف اه (قوله الاول ما لم يخالف مشايخنا فيه) أي في نفسه وكذا هو  
 مرجع الضمير بعده وأراد بالمشايخ الامام ومناصبه وأراد بالاصحاب في قوله واختلف اصحابنا  
 فيه صاحب بيت ٣ قلت ايكن المشهور واطلاق اصحابنا على ائمة الثلاثة أي حنفية ومناصبه  
 كما ذكر في شرح الوهبانية وأما المشايخ ففي وقف النهر عن العلامة قائم أن المراد بهم في  
 الامام طراح من لم يدرك الامام (قوله والثالث ما لا نص فيه عن الامام) أي لا نص فيه ظاهر  
 به عند عليه فلا ينافي قوله الا في القسم الثالث اذا حكم بالشاهد واليهين في الاموال ثم رفع  
 الى حاكم يرى خلافه تقضيه عنه الثاني وعن الامام لا افاده ط (قوله ونعارضت فيه  
 تصانيفهم) أي تصانيف الاصحاب يعني أهل المذهب قال في جامع القصولين قضايا القضاة  
 على ثلاثة أقسام الاول حكمه بخلاف أمر واجماع وهو باطل فاحل من القضاة تقضيه اذا  
 رفع اليه وليس لاحد أن يجيزه الثاني حكمه فيما اختلف فيه وهو ينفذ وليس لاحد نقضه  
 والثالث حكمه بشئ يتبين فيه الخلاف بعد الحكم فيه أي يكون الخلاف في نفس الحكم  
 فقبل نقضه وقيل توقف على امضاء آخر فلو امضاء بصير كاقاضي الثاني اذا حكم في مختلف فيه  
 فليس للثالث نقضه فلو ابطاله الثاني بطل وانس لاحد أن يجيزه اه ط وسياق تمام الكلام  
 على هذه الثلاثة في كتاب القضاء ان شاء الله تعالى (قوله وتعد على البائع ردها) أي الى  
 المشتري (قوله في الموضع) أي المساكن والخطبة أي المحلة والذرع أي عدد الاذرع اه ح  
 (قوله كقول عثمان البستي) هي خلاف ما في الزواهر فان الذي فيه أن عثمان البستي قال  
 اذ ارفع الى قاض آخر ابطاله الخ (قوله لخالفته من نص الحديث) هو ما ورد أنه عليه الصلاة  
 والسلام كان يقضى بالشقعة في كل ربيع وحائط فلا يعمل بخلاف من خالف ذلك ط (قوله

مطلب ٢  
 ما خالف شرط الوقف فهو  
 مخالف للنص والحكم  
 به حكم بالادليل

مطلب ٣  
 المراد باصحابنا ائمة الثلاثة  
 وبالمشايخ من لم يدرك الامام

• الاول ما لم يخالف  
 مشايخنا فيه • والثاني  
 ما اختلفوا فيه والثالث  
 ما لا نص فيه عن الامام  
 واختلاف ٣ اصحابنا  
 فيه وتعارضت فيه تصانيفهم  
 • (في القسم الاول) اذا  
 باع داراً وقبضها المشتري  
 واستحققت منه وتعد على  
 البائع ردها فنقض على  
 البائع المشتري بدارها  
 في الموضع والخطبة  
 والذرع والبناء كقول  
 عثمان البستي ثم رفع لقاض  
 آخر ابطاله وأزم برد الثمن  
 فقط الآن يكون أحدث  
 بناء أو غرساً فيلزمه بقيمة  
 ذلك مع الثمن (ومنه) ط حكم  
 قضى بطلان شقعة الشريك  
 ثم رفع لفاش آخر فانه  
 ينفذه وينت الشقعة  
 للشريك لخالفته لنص  
 الحديث (ومنه) الحدود  
 في قذف

مطلب ٤  
 قضايا القضاة على ثلاثة أقسام



اذا قضى بعد ثبوته في بعض النسخ بعد ثبوته اي بعد ان تاب وهي اظهر لان القضاء بشي  
 لا يكون الا بعد ثبوته عند القاضي لكن كل من النفسيتين غير موجود في الزواهر على ما نقله  
 المحشي ابو الوفاء عنهما قلت والصواب قبل ثبوته لان الكلام فيما يقض ولا يتقضى احد  
 وهذا ليس كذلك لما في شرح ادب القضاء واما المحدث في القذف اذا قضى قبل التوبة  
 فالقاضي الثاني يبطل قضاءه لاحالة حق لو نفذ ثم رفع الى قاض ثالث فله ان يقضه لانه  
 لا يصلح قاض بالاجماع فكان القضاء الثاني محال الاجماع فكان باطلا واما اذا كان بعد  
 التوبة لا يقضى قضاؤه عندنا لكن لقاض آخر ان يقضه حتى لو نفذ ثم رفع الى ثالث ليس  
 للثالث ان يبطله اه (قوله ومنه ما لو حكم اعمى الخ) في جامع الفصولين ولو أمضى حكم  
 الاعى نفذ اذ في اهلية شهادته خلاف ظاهر ولو رفع حكمه الى قاض لا يرى جواز قضائه  
 ابطاله اذ نفس الحكم مجتهد فيه اه وحاصله انه من القسم الثالث من الاقسام المارة آنفا  
 عن جامع الفصولين في توقف على امضاء قاض ثان فان امضاء الثاني نفذ فليس الثالث ابطاله  
 وان ابطاله الثاني بطل فهو نظير حكم المحدث بعد التوبة وعات ما فيه (قوله لانه ليس من  
 اهل الشهادة) علامه عتبتين بطله ط (قوله وكذا ما اذا اده الخاتم في نومه) يعني اذا أدى  
 الخاتم شهادته نقض في ارفع لقاض آخر نقضه ط (قوله في شجاج الحمام) قال الشارح  
 في الشهادات وكذا لا تقبل شهادة الصبيان فيما يقع في الملاعب ولا شهادة النساء فيما يقع في  
 الحمامات وان منعت الحجاب فامنع الشرع عما يستحق به السجن وملاعب الصبيان وحامات  
 النساء فكان التفسير مضافا اليهم لا الى الشرع برأية وصغرى وشرب ليلية لكن في الحاوى  
 قبل شهادة النساء في القتل في الحمام بحكم الدية لا ليدرد الدم اه فليقتضيه عدم الفتوى  
 اه ط (قوله ومنه الحكم باجارة المديون في دينه) اي لو حكم للدائن بان يؤجر مديونه  
 ليدفع دينه من اجرة لا يقضى لخالفته اقله تعالى وان كان ذوع مرة فتنظر الى ميسرة قائم  
 قالوا انه لو كان له كسب يفضل عن حاجته بامر الحاكم يدفع الفاضل هذا وقد اقط الشارح  
 من عبارة الزواهر مسئلة قبل هذه وهي قوله ومنه اذا قال الرجل لامرأته كلى او اشربي يري  
 الطلاق فقضى عليه القاضي بذلك وقرق بينهما ثم رفع الى من لا يراه نقضه (قوله ومنه القضاء  
 بخط شهود اموات) لان الشاهد لا بد من نطقه بالشهادة فالحكم بالخط حكم بلا شهادة فهو  
 باطل (قوله نسيت) وكذلك مع التفاضل كما مر (قوله نقضه) لانه لا شهادة للكافر على مسلم  
 (قوله أمضى النقض) عبارة الزواهر ثم رفع النقض الى آخر أمضى النقض اه اي حلا  
 الحكم بالنقض في العصة بان علم الناقض ان الحكم الاول باطل فعده حله فاما بالنظر الى  
 هذا تأمل (قوله ثم ظهر فيه عيب) قيده في شرح ادب القضاء بالحنون فان بعضهم قال يرد  
 العبد به مطلقا لانه انما يكون من نقصان يمكن من اصل الخلق فيكون من عند البائع  
 (قوله التي لم يدخل بها) صفة للمرأة (قوله الآية) تتن من نساءكم اللاتي دخلتم بهن فان  
 لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم (قوله لم يقض عنده خلافا لثاني) كذا في الزواهر

ويظن أن

ويظهر من أن العبارة مقبولة والصواب ينقض عنده بالقاطم لان ما ذكره هو المصلحة  
الاصولية وهي أن الاجتماع اللاحق هل يرفع الخلاف السابق فنفذهما لا وعند محمد فاذ  
حكم بالقول المتروك أي الذي تركه أهل الاجتماع فنفذهم لا ينقض حكمه لعدم ارتفاع  
الخلاف السابق فكان حكمه في محل مجتهد فيه وعند محمد لا ينقض لارتفاع الخلاف فيكون  
حكمه مخالفا للاجماع ومثاله ما قدمناه من شهادة الابن لآبيه أو بالعكس ومن مثله بيع المبر  
بشعر (قوله ومنه اذا وطئ أمرا أنه الخ) في شرح أدب القضاء لوطي أمرا أنه أو بنتها  
فخاصته زوجته إلى قاض يرى أن الحرام لا يحرم الحلال فنقض به الزوجان زوجته إلى قاض  
يرى أن ذلك يحرمها على زوجها فليس للنائب أن يبطل قضاء الأول لأن هذا ما اختلف فيه  
الصحاب والعلما فاذ قضى نقض قضاءه بالاجماع فاذ قضى الثاني بخلافه كان قضاءه مخالفا  
للاجماع ثم هل محل للزوج المقام معها الزوجان لا وقضى بالارادة حل بلا شبهة لا لقضى بقصر عيها  
ولو عاها فان قضى عليه بان كان هو لا يرى قصر عيها والقاضي قضى بقصر عيها نقض القضاء عليه  
ولا يحل له المقام معها وان قضى له بان كان هو يرى قصر عيها وقضى له بجملها فعند أبي يوسف  
كذلك وعنده لا يحل له ملخصا ورأيت به أمثله يحتفظ بعض العلما عند قوله فاذ قضى  
نقض قضاءه بالاجماع مانعه ذكر في الوقعات الصغرى أن نقض القضاء يختلف فيه عند أبي  
يوسف لا ينقض ذلك الثاني أن يبطله وعند محمد لا ينقض ذلك الثاني أن نقض القضاء بالاجماع عليه  
موقوف على قضاء ثان بصفة قضاء الأول اه ورأيت فتوى في جامع الفصولين من حكاية  
الخلاف المذكور (قوله وان عالما لا يحل له المقام) أي ان عالما يحرمه أمه مقدما له وقضى  
له بالحل (قوله وذ ك ذلك مطلقا) أي بلا حكاية خلاف (قوله فالظاهر أن ذلك مذهبه) أي  
مذهب صاحب المائتي (قوله أو قول الامام) قد علمت أنه قول أبي يوسف (قوله لمخالفة النص  
ولا تنكحوا) أي ما نكح آبائكم من النساء وهذا لا يصلح دليلا على ما قبله بل انما يصلح دليلا  
للمسئلة ذكرها في جامع الفصولين وعبارته ولو قضى بجواز نكاح من نية الاب لابن أو الابن  
للاب لا ينقض عند أبي يوسف اذا لمخالفة نص عليه في الكتاب اه ط (قوله ومنه اذا قضى  
بخلاف مذهبه الخ في قضاء المهر) لو قضى في المهر فيه مخالفا لآيه ناسيا بقضاءه وفي العماد  
روايتان وعند محمد لا ينقض في الوجهين واختلاف الترجيح قال في الفتح والوجه الآخر أن يفتي  
بقوله - لان التارك لمذهبه عمدا لا يفسد له الإلهوى باطل وأما الثاني فلان المقام ما قدمه الا  
يجزم بمذهبه لا بمذهب غيره وهذا كله في القاضي المجرم فاما المقام فاعلموا لا يجزم بمذهب أبي  
حنيفة فلا يعلل مخالفة فيكون معزولا بالنسبة إلى ذلك الحكم اه وسبق في تمام الكلام  
على هذه المسئلة في كتاب القضاء ان شاء الله تعالى (قوله وقال القاسم بن معن حجر) أي الجليس  
حجر ط قالت والقاسم هذان أصحاب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أخذ عنه محمد بن الحسن  
كافي ما يقات به - والقادر (قوله فالحكم الثاني) أي الحكم الثاني بانه حجر نقض ولا ينقض  
مفاده أن هذان القسم الثابت من الاقسام التي قدمناها عن جامع الفصولين (قوله اذا  
حكم بالشاهد واليمين) قال في جامع الفصولين ذكر في بعض المواضع أنه يفتى في بعض الاشياء  
في أقضية الجامع انه يتوقف على امضاء قاض آخر اه ط (قوله وعن الامام) تقدم

في قضاء القاضي بخلاف مذهبه

5

لم يبطله ثم ان الزوج جاءه  
فهمسوا في سعة وان عالما  
لا يحل له المقام لان القضية  
لا يحل ولا يحرم خلافا لابي  
حنيفة رحمه الله تعالى  
وذ كراهما كم في المنتقى في  
رجل وطى أم امرأته نقض  
أن ذلك لا يحرم مراهم رفع  
لا خرفوق بينهما ما وذ ك ذلك  
مطلقة فانظروا سر أن ذلك  
مذهبهم أو قول الامام  
لخالفته انفس ولا تنكحوا  
وهو الوطى (ومنه) اذا قضى  
بجفاف مذهبهم غاطا ووافق  
قول مجتهد ثم رفع لا آخر  
امضاء عند الامام وقال  
ينقضه لانه غلط والغلط  
ليس بعينه فيه (ومنه)  
المديون اذا حبس لا يكون  
حبيبهم حرا عليه وقال  
القاسم بن معن حرا ولو حكم  
به ثم رفع لا آخر نقضه وقال  
يذهب مذهبهم فلو حكم الثاني به  
نقضه ولا ينقض (ومن  
القاسم الثالث) اذا حكم  
بالشاهد واليمين في الاموال  
ثم رفع لما كم يرى خلافه  
نقضه عند الثاني وعن  
الامام لا اختلاف الايمان  
(ومنه) اذا قضى بشهادة  
الاب لا ينهيه أو جده ثم رفع  
لا آخر لاراء امضاء عند  
الثاني وينقضه عند محمد  
(ومنه) اذا تزوج الزاني  
بأنفته من الزنا  
لذلك ثم رفع لمن لا يراه أبطل



أن هذا القسم لأنص فيه عن الامام وتقدم جوابه (قوله لأنه مما يستشعره الناس) أي بهدونه  
 أمر اشبه بالانتماء بقية حقيقة ولغة لوجود الجزئية وانما قطع الشرع نسبة اليه فقط اذ  
 الجزئية لا تنتمي بالانتماء انه لم يذكر فيه خلافا مقتضى عدمه من القسم الثالث وجود الخلاف  
 فيه (قوله ثم مات العتق) بكسر التاء والذي بهدونه بقصها ط (قوله انما الولاء لمن أعتق)  
 لأن انما تقتضي قصر الولاء على من أعتق ومن أحكام الولاء الارث (قوله ولا يلزم) أي لا يلزمنا  
 أن نقول لمولى المولاة كذلك أي انه يكون ارثه من أحد الجانبين فقط كما قلنا في ولاء العتاقة  
 لأنه أي الولاء المفهوم من مولى المولاة مستحق باله قد لان صورته أن يهدونه قدر جلال مجهولا  
 النسب عقد المولاة بينهما على أن من مات منهم ما قبل صاحبه عن غير وارث ورثه الآخر وهذا  
 العقد قائم بهما أي وجد منهما ما فميتوا رثان به من الطرفين بخلاف ولاء العتاقة فان سببه  
 الاعتاق وهو قائم بالعتق فقط كالزوجة قائم من أسباب الميراث والارث ثابت بهما من  
 الطرفين لقيام عقد هاهنا ما فميتوا رثان بهما وان اختلفت مدة دار الارث بهما من جهة أخرى  
 وهي تفضيل الزوج على الزوجة بذكورته وكونه قواما عليهم والله سبحانه أعلم (قوله فاعتق  
 هذا المقام) أي فزبه بالامتنعة كافي القساموس حيث قال غنم بالكسر غنما باضم وبالفتح  
 وبالتصريك وغنيممة وغنما فباضم القوز بالنون بالامتنعة اه والاعتناء افعاله منه  
 فانهم والله سبحانه وتعالى أعلم وله الحمد على ما علم وفهم وصلى الله وبارك وسلم على عبده  
 ورسوله المعظم وعلى آله وصحبه ومن في سلكه انتظم لاسماء الاممنا الاعظم وقدوتنا المقدم  
 وأصحابه ومشايخ مذهب الحكم واتباعهم ذوو المقام الانتم والمصنف ذو الفضل المسلم  
 والشارح الذي اتقن مسائله وأحكم ووالديننا ومشايخنا وأهل الديننا ومن أسدى اليهم معروفا  
 وأكرم رب أو زعم أن أشكر نعمته التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه  
 وأصلح لي في ذريتي إني تبت اليك واني من المسلمين وتقبل مني هذا الله جل وبلغني في الكمال

غاية الامل وجنبني فيه عن الخطا والخلل واجعله سببا لغفران الذنب  
 والزائل ولحسن الختام عند انتهاء الاجل والحمد لله رب العالمين فبحر

هذا الجزئية على يد جماعة من الفقهاء افاضوا الى رحمة رب العالمين

محمد أمين بن عمر عابدين غفر الله تعالى له ولوالديه

والمسلمين آمين ثلاث عشرة ليلة بقين

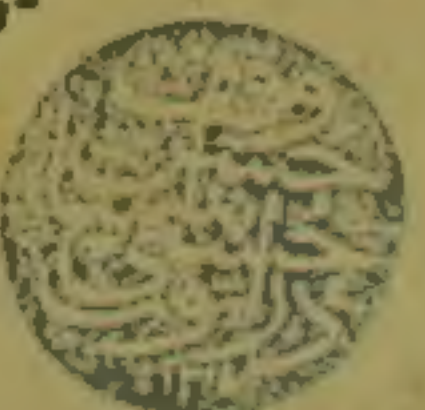
من شعبان المعكرم سنة ١٢٤٩

تسع وأربعين ومائتين وألف

من هجرة النبي المعظم

صلى الله عليه

وسلم



(تم الجزء الثالث ويليه الجزء الرابع أوله كتاب البيوع)

لأنه مما يستشعره الناس  
 ذكره في شرح الطحاوي  
 (ومنه) رجل أعتق عبدا  
 ثم مات العتق ولا وارث له  
 ثم قضى القاضي بغيره  
 للمعتق ثم رفع لما كتم آخر  
 نقضه وجعل ماله لبيت  
 المال عند أبي يوسف وهو  
 الصحيح لقوله عليه الصلاة  
 والسلام انما الولاء لمن  
 أعتق ولا يلزم مولى المولاة  
 لأنه مستحق باله قد وقام  
 بهما فاستويا كالزوجة  
 فاعتق هذا المقام فانه من  
 جواهر هذا الكتاب والله  
 سبحانه وتعالى أعلم بالصواب  
 واليه المرجع والمآب  
 تم النصف الاول بحمد  
 الله تعالى وعونه وحسن  
 توفيقه وصلى الله على سيدنا  
 محمد وعلى آله وصحبه وسلم

قوله والديننا مقتضى قوله  
 واتباعهم ذروا الخ أن يقول  
 هنا والديننا الخ بالرفع الا  
 أن يجعل له طوقا على  
 ما قبل لاسيما على ما فيه اه

Süleymanîye Kütüphanesi  
 Hasan Hüsnî Paşa  
 304